

نقابة المحامين

لجنة المكتبة والفكر القانوني

الوسيط

في شرح القانون المدني

الجزء السابع

عقود الغرر

عقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة

وعقد التأمين

تأليف

عبد الرزاق أحمد السنهوري

الطبعة الثانية

قام بتدقيقها وإضافة ما جرد من قضاء وفقه وتشرع

المستشار

د. محمد الفقي

الجزء السابع - المجلد الثاني - ١٩٩٠

عقود المفامرة والرهان والمرتب مدى الحياة

دكتور في العلوم القانونية ودكتور في العلوم السياسية والاقتصادية
ودبلوماسية من معهد القانون الدولي بجامعة باريس

قام بتنقيحها و اضافة ما جد من قضاء وفقه و تشريع

برصیطقی محمد الفقی

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

199.

عقود الخرد

المقامرة والرهان

تمهيد (*)

٤٨٤ — التعريف بالمقامرة وبالرهان والتمييز بينهما :

المقامرة (jeu) عقد يتعهد بموجبه كل مقامر أن يدفع ، إذا خسر المقامرة ، للمقامر الذي كسبها مبلغا من النقود أو أى شيء آخر يتفق عليه ، والرهان (pari) عقد يتعهد بموجبه كل من المتراهنين أن يدفع ، إذا لم يصدق قوله في واقعة غير محققة ، للمتراهن الذي يصدق قوله فيها مبلغا من النقود أو أى شيء آخر يتفق عليه (١) .

(*) مراجع : ترولون في عقود الغرر سنة ١٨٤٥ — بون في العقود الصغيرة ١ سنة ١٨٦٧ — لوران ٢٧ — هيك ١١ — جيوار في عقود الغرر سنة ١٨٩٣ — بودرى وفال في عقود الغرر الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٧ — اوبرى ورو واسمان ٦ الطبعة السادسة ١٩٥١ — بيدان ١٢ مكرر — بلانيول وريبير وبيسون ١١ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤ — Pillelte في المقامرة والرهان سنة ١٨٦٣ — Frère-jouan du Saint في المقامرة والرهان من النواحي المدنية والجنائية والنظامية سنة ١٨٩٣ — Delest في المقامرة ونظام ألعاب القمار رسالة من باريس سنة ١٩٢٥ — Arexy في ألعاب الحظ والتصيب والرهان الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ — Theodoresco في المقامرة والرهان رسالة من باريس سنة ١٩٣١ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ — كولان وكابيتان ودي لامورانديير ٢ الطبعة العاشرة سنة ١٩٤٨ — جوسرن ٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٣٣ — انسيكلوبيدى دالوز ٣ سنة ١٩٥٣ لفظ Jeu-Pari .

محمد كامل مرسى في العقود المسماة : المقامرة والرهان سنة ١٩٤٩ — حمدى عبد الحميد في طبيعة الديون الناشئة عن المقامرة (المحاماة) ص ١٨٩ — (ص ١٩٥) — انطون شكرى نحال في ديون المقامرة والمراهنة (المحاماة ١٠ ص ٨٠٠ — ص ٨٠٩ — Lamba في ألعاب الحظ (مصر المعاصرة ٢ ص ٣٩٣ — ص ٤٠٨) — شمیل في المقامرة والرهان (جازيت ١٢ ص ١٤٣ — ص ١٤٤) — L. Barde في المقامرة والرهان في القانون المصرى المختلط (جازيت ٢٤ ص ٣٦٩ — ص ٣٧١) .

وفي اشارتنا الى هذه المراجع المختلفة نحيل الى الطبعات المبينة فيما تقدم .

(١) وقد نص التقنين المدنى الأردنى فى المادة ٩٠٩ على ان « الرهان عقد يلتزم فيه امرؤ بأن يبذل مبلغا من النقود أو شيئا آخر جملا يتفق عليه لمن يفوز بتحقيق الهدف المعين فى العقد » .
ويجب أن تكون الواقعة غير المحققة فى الرهان اجنبية عن حالة =

ويجب من ذلك أن المقامرة توافق الرهان في أن حق المتعاضد في مال منهما يتوقف على واقعة غير محققة ، هي أن يكسب المقامر اللعب في المقامرة أو أن يصدق قول المتراهن في الرهان . ولكن المقامرة تشارك الرهان في أن المقامرة يقوم بدور ايجابي في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة ، أما المتراهن فلا يقوم بأى دور في محاولة تحقيق صدق قوله (١) .

ونضرب أمثلة توضح ما تقدم . كثيرا ما تقع مباراة في ألعاب الورق . كالبوكر والبكارا والكونكان والبريدج . أو غيرها من الألعاب الشاطرنج والطاولة والدومينو . كما تقع المباراة في الألعاب الرياضية . كالجري والقفز والكرة والتنس والجولف والراكيت والبليارد والمصارعة والملاكمة والمبارزة . في كل هذه المباريات قد يتفق المتبارون على أن من يتسبب اللعب منهم يأخذ من الخاسرين مقدارا معيناً من المال (٢) . هذا الاتفاق

= المتراهنين بحيث لا تحملهم خسارة أو تجلب لهم كسباً . فإذا اتفق وارثان على أن أيا منهما يوصى له المورث يدفع للآخر الذي لم يوص له مبلغاً من المال ، لم يكن هذا الاتفاق رهاناً ، بل هو تأمين وهو جائز (بودرى وقال فقرة ١٧ - Frère-jouan du Saint فقرة ١٥٥ - انسيكلوبيدى داللو ٣ لفظ Jeu-Pari . فقرة ٦ - بودرى ٤ فبراير سنة ١٨٢٢ سيريه ٢٤ - ٢ - ٢٤) . وكل من المقامرة والرهان عقد ، فالدين ينشأ اذن من عقد . أما إذا نشأ من محل غير مشروع ولو كان في مناسبة المقامرة أو الرهان ، كما إذا جرح شخص شخصاً آخر عمداً في مباراة رياضية ، فإن الدين لا يعتبر دين مقامرة أو رهان ، وتجوز المطالبة به (بودرى وقال فقرة ٣٩) .

(١) بودرى وقال فقرة ١٣ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨٠٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٠ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٢١٩٢ - كولان وكابيتان ودى لامورانديير ٢ فقرة ١٢٣٠ - جوسران ٢ فقرة ١٢٨١ - انسيكلوبيدى داللو ٣ لفظ Jeu-Pari فقرة ٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٧٦ - وانظر في معايير أخرى للتمييز بودرى وقال فقرة ١٢ .

(٢) أما إذا كانت المباراة خالية من الكسب المادى ، كان كانت للمباراة في ذاتها اظهاراً للمهارة أو للمتفرين أو للتسلية ، فإنها لا تكون مقامرة بل تكون مباحة ، أيا كان اللعب الذى تجرى فيه المباراة ، سواء كان من ألعاب المهارة (jeux d'adresse) كالبريدج والشاطرنج والطاولة والدومينو والتنس والجولف والكرة والبليارد ، أو كان من ألعاب الحظ (Jeux de hasard) كالبوكر والكونكان . وسواء كان اللعب فى مكان خاص أو فى مكان عام .

هو عقد مقامرة ، لأن كلا من المتعاقدين قد اشترك في المباراة وبذل كل جهده في اللعب . فقام بدور ايجابي في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة التي يقامر عليها وهي أن يكون هو الكاسب . أما اذا تراهن عدد من الناس يشهدون اللعب ، ولكنهم لا يشتركون فيه ، على من يكون الكاسب من اللاعبين . فذلك هو الرهان ، لأن أحدا منهم لم يقيم بأى دور في محاولة تحقيق الواقعة غير المحققة التي يراهن عليها ، وهي أن يصدق قوله فيمن يكسب اللعب .

وهناك حالات واضحة لا يمكن الا أن تكون مقامرة أو رهانا ، فالمتبارون في ألعاب الورق وفي الألعاب الأخرى التي تقدمت الإشارة اليها مقامرون . والذين يعينون شخصا من المتبارين في سباق الخيل أو في الرماية على أنه هو الذى سيكسب المباراة متراهنون . ولكن هناك حالات أخرى يدق فيها التمييز بين المقامرة والرهان . فمن يشتري ورقة نصيب يغلب أن يكون متراهن لا مقامرا ، لأنه لا يقوم بأى دور في محاولة أن يجعل الورقة التي اشتراها هي الكاسبة . ومثله من يشترك في لعبة الروليت ، اذ هو لا يقوم بأى دور في محاولة جعل الرقم الذى اختاره في اللعب هو الرقم الكاسب ، فهو اذن متراهن لا مقامر . ومن يضارب على الصعود أو على النزول في البورصة ، فيبرم عقودا آجلة على أن يتقاضى الفروق أو يدفعها ، يغلب أن يكون متراهن لا مقامرا ، لأنه وان حاول التنبؤ بالصعود أو بالنزول فضارب على أساس هذا التنبؤ الا أنه لم يقيم بدور ايجابي في محاولة تحقيق الصعود أو النزول الذى ضارب عليه . ومع ذلك فقد درج الناس على أن يسموا المخاربة في البورصة مقامرة .

على أنه حتى في الحالات التي يدق فيها التمييز بين المقامرة والرهان ، لا تكاد توجد أهمية عملية لهذا التمييز ، فأحكام المقامرة في الكثرة الغالبة هي نفسها أحكام الرهان . ولا يكون هناك فرق في الحكم بين المقامرة والرهان الا اذا نص القانون على ذلك ، كما فعل في اباحة

المقامرة — وقد سماها النص (م ٧٤٠ / ١ مدنى) رهانا خطأ — بين المتبارين شخصيا فى الألعاب الرياضية وفى تحريم الرهان على هؤلاء المتبارين ، وسيأتى تفصيل ذلك (١) .

٤٨٥ — خصائص عقود المقامرة والرهان :

وعقد المقامرة أو الرهان يجمع الخصائص الآتية :

أولا — هو عقد رضائى . فلا يشترط فى انعقاده الا توافق الإيجاب والقبول بين المقامرين أو المتراهنين ، دون حاجة الى شكل خاص . وتشترط الأهلية الكاملة لصحة التراضى فى الأحوال التى يجيز فيها القانون عقود المقامرة والرهان ، فالقاصر اذا قامر أو رهن فى هذه الأحوال يكون عقده قابلا للإبطال لمصلحته . وتسرى القواعد العامة فى الإثبات ، فإذا شارك شخص شخصاً آخر فى ورقة نصيب ، فإثبات هذه الشركة يخضع للقواعد العامة ، ولا يجوز إثبات الشركة فيما يجاوز عشرين جنيهاً الا بالكتابة أو بما يقوم مقامها ، والعبارة فى ذلك بقيمة الجائزة لا بثمن الورقة .

ثانياً — وهو عقد ملزم للجانبين . ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرى بدفع المال المتفق عليه اذا خسر المقامرة أو الرهان . فهو إذن عقد ملزم للجانبين عند تكوينه . أما عند التنفيذ ، اذا كانت المقامرة أو الرهان بين شخصين ، فأحدهما هو الذى يخسر ، ويكون العقد ملزماً له وحده دون الآخر (٢) .

ثالثاً — وهو عقد احتمالى ، أو من عقود الغرر كما عنوان الباب الرابع من الكتاب الثانى من القسم الأول من التقنين المدنى (٣) ، وهو

(١) أنظر مايلى فقرة ٥٠٧ .

(٢) بودرى وفال فقرة ١٢ ص ٥ .

(٣) وقد جاء فى مجموعة الأعمال التحضيرية مايتى : « عنوان هذا الباب فى المذكرة الإيضاحية : فى العقود الاحتمالية . وقد غير لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ اصطلاح العقود الاحتمالية بعقود الغرر ، لأنه =

الياب الذي ينتظم المقامرة والرهان وغيرهما من عقود الغرر : المرتب مدى الحياة وعقد التأمين • ذلك لأن عقد المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذلك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة فيعرف القدر الذي أعطى (١) •

رابعاً — وهو من عقود المعاوضة ، وأكثر العقود الاحتمالية تكون من عقود المعاوضة ، ولو أن عقد التبرع قد يكون احتمالياً (٢) • والسبب في أنه من عقود المعاوضة أن المقامر أو المتراهن ، اذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك في مقابل احتمال الكسب • فهذا الاحتمال (aléa) في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه العقد (٣) •

٤٨٦ — التنظيم التشريعي للمقامرة والرهان :

لم يشتمل التقنين المدني القديم على نص في المقامرة والرهان فترك الأمر في عهد هذا التقنين للقضاء • وكان القضاء يطبق أحكام القانون الفرنسي ، فلا يجبر من جهة من خسر في المقامرة أو الرهان على أداء التزامه ، ولكنه من جهة أخرى لا يجيز له اذا أدى التزامه اختياراً دون خداع أو غش أن يسترد ما أداه • وكان القضاء يتيح أيضاً —

= يستعمل في الفقه الاسلامي لأداء المعنى ذاته « (مجموعة الأعمال التحضيرية : ص ٣٠ هامش ١) •

(١) ولكنه ليس بعقد معلق على شرط واقف ، فالعقد المعلق على شرط واقف يتوقف وجوده ذاته على تحقق الشرط ، أما العقد الاحتمالي فعقد محقق الوجود ، وغير المحقق فيه هو من المتعاقدين هو الذي يكسب ومن هو الذي يخسر (كولان وكابيتان ودي لامورانديير ٢ فقرة ١٢٤٩) •

(٢) انظر الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة ٦٢ •

(٣) انظر الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة ٦٢ •

كما أباح القانون الفرنسى — الألعاب الرياضية التى تقتضى مهارة وحذقا (jeux d'adresse) ، دون الألعاب التى تقوم على الحظ والمصادفة (jeux de hasard) ، فيجبر الخاسر فى الألعاب الأولى على أداء ما التزم به ولا يكتفى بمنعه من استرداد ما أداه اختيارا .

ولكن التقنين المدنى الجديد حرم المقامرة والرهان تحريما أبعد مدى مما فعل القانون الفرنسى ومن ورائه القضاء المصرى . فأورد نصين ، أبطل فى الأول منهما أبطالا صريحا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان . ورتب على هذا البطلان نتائج القانونية : فلم يكتف بمنع إجبار من خسر فى مقامرة أو رهان على أداء التزامه ، بل أجاز له أيضا أن يسترد ما أداه من الخسارة ولو أداه اختيارا . بل ولو كان هناك اتفاق يقضى بعدم جواز الاسترداد . وله أن يثبت بجميع الطرق أنه أدى الخسارة ، ويدخل فى ذلك البيئة والقرائن ، ولو كانت الخسارة التى أداه تزيد على عشرين جنيها . واستثنى التقنين المدنى الجديد ، فى النص الثانى : من تحريم المقامرة الألعاب الرياضية ، إذ هى ألعاب نافعة للصحة وتقتضى حذقا ومهارة ، فأجاز لمن كسب فى المباراة أن يجبر من خسر على أداء مقدار ما التزم ، على أن يكون للقاضى تخفيض هذا المقدار إذا كان مبالغا فيه . كما استثنى أيضا ما رخص فيه القانون من أوراق النصيب (١) .

(١) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى : : حصر المشروع المقامرة تحريما أبعد أثرا من تحريم التقنين الفرنسى . فكل اتفاق على مقامرة أو رهان يكون باطلا ، ويستطيع من خسر أن يسترد ما دفعه ، وله أن يثبت الدفع بجميع الطرق . أما التقنين الفرنسى فقد منع الخاسر من أن يسترد ما دفع إلا إذا كان هناك غش من الطرف الآخر ، وهذا من شأنه أن يضعف من أثر تحريم المقامرة ، فإن المقامرين يعتبرون دين القمار متعلقا بالشرف ويحتمون دفعه فى مدة وجيزة ، فإذا ما دفع لا يسترد . واستثنى المشروع من تحريم المقامرة الألعاب الرياضية إذا كان الرهان بين المتبارين أنفسهم ، ولكنه أعطى الحق للقاضى فى تخفيض قيمة الرهان إذا كان مبالغا فيه . واستثنى كذلك ما رخص فيه القانون من أوراق النصيب ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٠) .

٤٨٧ — خطة البحث :

والأصل ، كما قدمنا ، تحريم عقود المقامرة والرهان فهو باطلـة
لمخالفتها للأداب والنظام العام • ولهذا الأصل استثناءات تصح فيها
هذه العقود • فنبحث أولا القاعدة العامة ، ثم الاستثناءات •

الفصل الأول

القاعدة العامة : تحريم المقامرة والرهان

٤٨٨ — نص قانوني :

تنص المادة ٧٣٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان » .

« ٢ — ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ما خسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق » (١) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، وكان القضاء في عهد هذا التقنين يجرى ، كما قدمنا ، أحكام التقنين المدني الفرنسي ، فلا يجبر من خسر على أداء ما خسره ، ولكن لا يبيح له استرداد ما أداه . ولما كان نص التقنين المدني الجديد يعتبر من النظام العام ، فإنه يسرى بأثر فوري من وقت نفاذه . فمن خسر في مقامرة أو رهان ودفع ما خسره قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ لا يجوز له أن يسترد ما خسره ، تطبيقا لما جرى عليه العمل في عهد التقنين المدني القديم . أما إذا كان قد دفع ما خسره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أو بعد ذلك ،

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٥ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، فيما عدا أن مدة الاسترداد في المشروع التمهيدي كانت سنة واحدة بدلا من ثلاث سنوات . وفي لجنة المراجعة جعلت مدة الاسترداد ثلاث سنوات ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٧١ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٠ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٣٩ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ فقرة ٣٠١ — من ٣٠٢) .

فانه يستطيع أن يسترد ما دفعه سابقا لأحكام التقنين المدني الجديد ،
حتى لو كانت المقامرة أو الرهان وكانت الخسارة فيهما سابقتين على
١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ (١) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري المادة ٧٠٥ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٣٩ —
وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٥ — وفي تقنين الموجبات والعقود
اللبناني المادتين ١٠٢٤ و ١٠٢٦ . ولا مقابل للنص في التقنين المدني
الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩١٥ (٢) .

(١) ويمكن القول ، حتى من غير الالتجاء الى فكرة النخام العام والاثر
الفوري المترتب عليها ، بأن الواقعة التي هي مصدر الاسترداد انما هي واقعة
الدفع ، اذ يترتب عليها استرداد ما دفع وفقا لقاعدة استرداد ما دفع دون
حق . فالعبرة اذن بوقت دفع الخسارة ، فاذا كان هذا الوقت هو ١٥
أكتوبر سنة ١٩٤٩ أو بعد ذلك ، فان النتائج التي تترتب على هذا الدفع
تكون خاضعة لأحكام التقنين الجديد ومن ثم يجوز الاسترداد . أما اذا كان
هذا الوقت سابقا على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، فان النتائج التي تترتب على
الدفع تكون خاضعة لتقاليد التقنين القديم ومن ثم لا يجوز الاسترداد .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٠٥ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٣٩ : ١ — يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة
أو رهان . ٢ — ومع ذلك لا يجوز استرداد ما دفع طوعا لأداء ديون المقامرة
والرهان ، الا اذا كان من قام بالدفع قاصرا ، (وتختلف أحكام التقنين الليبي
عن أحكام التقنين المصري في أنه لا يجوز في التقنين الليبي لمن خسر أن يسترد
ما أداه من الخسارة الا اذا كان قاصرا ، وهذا بخلاف التقنين المصري .
والتقنين الليبي يتفق في الحكم مع التقنين الفرنسي ومع ما جرى عليه العمل
في عهد التقنين المصري القديم) .

التقنين المدني العراقي م ٩٧٥ (موافق ، فيما عدا أن مدة الاسترداد في
التقنين العراقي هي سنة واحدة بدلا من ثلاث سنوات في التقنين المصري) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٢٤ ان القانون لا يخول حق
الدعوى في شأن دين المقامرة أو أداء بدل المراهنة .
م ١٠٢٦ : لا يحق للخاسر أن يسترد ما دفعه اختيارا في لعب أو مراهنة
خاليين من كل غش .

(وتختلف أحكام التقنين اللبناني عن أحكام التقنين المصري في أنه
لا يجوز في التقنين اللبناني لمن خسر أن يسترد ما أداه من الخسارة ، .

ويخلص من النص أن عقود المقامرة والرهان باطلة ، ويترتب على هذا البطلان أن من خسر في المقامرة أو الرهان لا يجبر على دفع ما خسره ، وإذا دفع الخسارة ولو من تلقاء نفسه جاز له أن يسترد ما دفع . فهناك اذن مسائل ثلاث نبحثها على التعاقب : ١ — بطلان المقامرة والرهان ٢ — عدم الاجبار على الدفع ٣ — استرداد ما دفع .

١ — بطلان المقامرة والرهان

٤٨٩ — سبب البطلان :

تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٣٩ مدنى فيما رأينا : « يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان » . فعقد المقامرة أو الرهان عقد باطل بطلانا مطلقا ، لمخالفته للأداب والنظام العام (١) . هو مخالف للأداب ، لأن المقامر أو المترامن يقوى في نفسه الاثراء لا عن طريق العمل والكد ، بل عن طريق المصادفة . ثم ان عقد المقامرة أو الرهان مخالف للنظام العام ، فان الثروات التى يتداولها المقامرون

= بخلاف التقنين المصرى . والتقنين اللبنانى يتفق فى هذا مع التقنين الفرنسى ومع ما جرى عليه العمل فى عهد التقنين المدنى القديم) .
التقنين المدنى الكويتى : لم يرد فيه نص مقابل .
التقنين المدنى الأردنى م ٩١٥ : ١ — كل اتفاق على مقامرة أو رهان محظور يكون باطلا ٢ — ولمن خسر فى مقامرة أو رهان محظور ، ان يسترد ما دفعه خلال ستة أشهر ابتداء من الوقت الذى أدى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق مخالف لما ذكر وله أن يثبت مدعاه بجميع طرق الاثبات .
(والتقنين الأردنى يتفق فى أحكامه مع التقنين المصرى فيما عدا ان مدة الاسترداد فى التقنين الاردنى هى ستة أشهر فقط بدلا من ثلاث سنوات فى التقنين المصرى) .

(١) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا المعنى : « المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان الاتفاق الخاص بهما باطلا لمخالفته للأداب والنظام العام ، والبطلان مطلق لا ترد عليه الاجازة . (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٠١) .

والمتراهنون ، وكثيرا ما ينجم عن تداولها خراب بيوت عامرة والعصف بأسر آمنة تلقى في الحصاص من وهدة الفقر ، ليست بالثروات التي يقوم تداولها على العمل والانتاج . فالمقامر أو المتراهن لا يعمل ولا ينتج ، بل يختطف مالا لم يبذل جهدا مشروعا في كسبه . ولو أن مجتمعنا انصرفت الناس فيه الى المقامرة والرهان دون غيرهما من الأعمال ، لما زادت ثروة هذا المجتمع شيئا ، ولاقتصر الأمر على أن تنتقل الثروة دون أن تزيد من يد الى يد ، لا لفضل العمل فيمن كسب ، بل لمجرد الحظ والمصادفة . والمقامر ينصرف عن العمل المنتج ، وتتأصل في نفسه كالمراي غريزة الجشع . واذا كان المراي يعتمد على استغلال حاجة الناس ، فان المقامر يعتمد على حسن طالع وماتاة الحظ له .

على أن القانون ، اذا آتس خيرا في بعض ضروب المقامرة أو الرهان ، أحلها . كما فعل عندما أباح المباراة في الألعاب الرياضية ، وأجاز للفائز الكسب المادي تشجيعا لهذه الألعاب النافعة ولكي يكون هناك حافز للتفوق فيها . وكما فعل عندما رخص في النصيب للجمعيات الخيرية ، حتى يوغر لها موردا من المال تتفق منه في أعمال الخير . وسنبحث ذلك تفصيلا فيما يلي .

٤٩٠ — ما يترتب على البطلان — الجزاء المدني :

ويترتب على بطلان عقد المقامرة أو الرهان جزاؤه المدني . هو ألا ينتج العقد أثرا ، وهذا من ناحيتين . الناحية الأولى هي أن من خسر في مقامرة أو رهان لا يلتزم بشيء ، كلا يجبر على دفع الخسارة لمن فاز . واذا رفع هذا الأخير عليه دعوى يطالبه بالوفاء ، كان له أن يدفع هذه الدعوى ببطلان العقد ، وهذا ما يسمى يدفع المقامرة (exception de jeu) . والناحية الثانية هي أن من خسر ، لو أنه دفع خسارته طوعا عن بينة واختيار ، كان له مع ذلك أن يسترد ما دفع ، اذ أن عقد المقامرة أو الرهان باطل لا يلزمه بشيء ، فيكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته ، فيسترده بدعوى استرداد ما دفع

بغير حق •

والناحية الأولى واضحة من النص صراحة على بطلان عقد المقامرة أو الرهان في الفقرة الأولى من المادة ٧٣٩ من التقنين المدني الجديد • وكان القضاء ، في عهد التقنين المدني القديم ، يجرى أيضا حكم البطلان فلا يجيز الاجبار على دفع الخسارة ، وذلك دون نص اعتمادا على تطبيق القواعد العامة في العقود المخالفة للآداب والنظام العام (١) • أما التقنين المدني الفرنسي فينص صراحة في المادة ١٩٦٥ منه على أن « القانون لا يخول أية دعوى في دين المقامرة أو في دفع الرهان » (٢) •

والناحية الثانية واضحة أيضا من النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٧٣٩ من التقنين المدني الجديد • وهي بعد ليست الا تقريرا للقواعد العامة في العقود الباطلة وفي استرداد ما دفع دون حق • ولكن التقنين المدني الفرنسي لا يقرها ، اذ هو ينص في المادة ١٩٦٧ منه على أنه « لا يجوز في أية حال لمن خسر أن يسترد ما دفعه مختارا ، ما لم يكن هناك في جانب من كسب غشى أو خداع

(١) استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ — ١١ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ — ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ جازيت ٢٠ رقم ١٩ ص ٩ — وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه يجوز ابداء الدفع الخاص بالمقامرة تطبيقا للمادة ١٤٨ من التقنين المدني المختلط التي تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب ثابتا وجائزا قانونا ، بالرغم من أن المشرع المختلط لم ينقل المادة ١٩٦٥ من التقنين المدني الفرنسي (استئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة ١٠ رقم ٣٩٦ ص ٧٩٠) • وقضى بأن المقامرة ، ولو لم يحرمها القانون تحريما صريحا ، هي مخالفة للنظام العام والآداب العامة ، فالتعهد الذي يبنى على مجرد المقامرة ليس له اذن من سبب صحيح ، ويجب اعتباره باطلا ، وللمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل يمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (طنطا الجزئية أول ابريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨) • وانظر جرانمولان في العقود فقرة ٨٥٨ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٨٢ ص ٢٧٢ •

(٢) ومن هنا سمي دين المقامرة بدين الشرف (dette d'honneur) ، اذ لا يلتزم المدين فيه بالدفع الا باطلاء من ضميره (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ — بلانيول وريبير ويولانجيه ٢ فقرة ٣١٩٣) •

أو احتيال » • وتبع القضاء المصرى ، فى عهد التقنين المدنى القديم ،
أحكام التقنين المدنى الفرنسى فى ذلك •

٤٩١ — الجزاء الجنائى :

على أن القانون لم يقتصر على الجزاء المدنى ، بل جاوزه الى
العقوبة الجنائية ، سواء فى تقنين العقوبات أو فى اللوائح الادارية •

ففى تقنين العقوبات عقد بابا خاصا « باللعاب القمار
والنصيب والبيع والشراء بالذمرة المعروف باللوتيرى » : أورد فيه
مادتين : المادة ٣٥٢ والمادة ٣٥٣ • وتنص المادة ٣٥٢ على أن « كل من
أعد مكانا للعب القمار ، وهياه لدخول الناس فيه ، يعاقب هو وصيارف
المحل المذكور (١) بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ، وتضبط
أيضا جميع النقود والأمتعة فى المحلات الجارى فيها الألعاب المذكورة
ويحكم بمصادرتها » • وتنص المادة ٣٥٣ على ما يأتى : ويعاقب بهذه
العقوبات أيضا كل من وضع للبيع شيئا فى الذمرة المعروفة باللوتيرى
بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة
الموضوعة فى الذمرة » • ويلاحظ أن من تعاقبه المادة ٣٥٢ عقوبات ليس
هو المقامر نفسه ، بل هو من يدير محلا عاما للمقامرة (٢) • أما المقامر
فعليه الجزاء المدنى الذى قدمناه ، الى جانب مصادرة النقود الجارى

(١) دائرة النقض الجنائى ٥ مارس سنة ١٩٢٣ المحاماة ٢ رقم ٢٩٢ ص
٤٩٢ — استئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٥٠ ص ٢١١ •

(٢) وقد قضى بأنه يشترط أن يكون المحل معدا لدخول الناس فيه عامة ،
سواء كان المحل حائوتا أم منزلا أم ناديا أم متخذاً فى محل عمومى كالمقاهى
والبارات (مصر الكلية الوطنية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية ١٨
رقم ٥٢ ص ٩٢) • ولا يعتبر النادى محلا عاما الا اذا كان مفتوحا للجمهور ،
فلا يكون محلا عاما النادى الخاص الذى يكون الدخول فيه مقصورا على
المشتركين (دائرة النقض الجنائى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ المجموعة
الرسمية ٩ رقم ٣ ص ٦) — ويمكن اعتبار المسكن الخاص محلا عاما
معدا للعب القمار ، اذا كان صاحبه قد أعد جميعه أو غرفة أو مكانا منه =

عليها المقامرة لجانب الحكومة كما تنقضى المادة ٣٥٢ عقوبات (١) . أما الذى تعاقبه المادة ٣٥٣ عقوبات فهو من يبيع شيئاً بطريق النصيب . ويتراهن الناس على هذا الشيء يدفع كل منهم مبلغاً صغيراً من المال ، ويأخذ الفائز الشيء بهذا المبلغ الصغير ويخسر الباقون ما دفعوه من المال . وجمهور المتراهنين لا يعاقبون ، حتى من فاز منهم بالشيء ، ولكن تصادر أموالهم الذى قدموها للرهان كما يصادر الشيء ذاته .

أما اللوائح الإدارية فهى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية (١) ، والمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم (٢) . والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية تنص المادة ١٩ منه

= أو من ملحقاته لهذا اللعب ، وجعله مباحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض (دائرة النقض الجنائى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٦ المحاماة ٦ رقم ١٦٢ ص ٤٩٣) .

(١) وتشمل المصادرة، كما تقول المادة ٢٥٢ عقوبات ، الامتعة التى توجد فى المحلات الجارية فيها اللعب . وقد قضى بأن المصادرة لا تقتصر على الامتعة الموجودة فى الغرف المعدة للعب فقط . بل تشمل أيضاً الامتعة التى توجد بالغرف الأخرى من المنزل المخصص للميسر (دائرة النقض الجنائى ٢ فبراير سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية ١٨ رقم ٥٢ ص ٩١) .

(٢) وقد حل هذا القانون محل القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ ، وهذا كان قد حل محل الأمر العالى الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ . وقد أدخل على قانون سنة ١٩٤١ تعديلات عدة بتشريعات مختلفة (انظر فى ذلك أحمد سمير أبو شادى ونعيم عطية فهرس التشريعات سنة ١٩٦١ ص ١٩٦ - ص ١٩٨ - وانظر فى نفس المرجع الاشارة الى القرار الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتعيين الألعاب التى تعتبر من ألعاب القمار والتى لا تجوز مزاومتها فى الاندية الا بترخيص ، والى القرار الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩٥٥ بإضافة بعض ألعاب أخرى الى ألعاب القمار ، والى القرارين رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض ألعاب أخرى من ألعاب القمار : فهرس التشريعات ص ١٧٥) .

(٣) وهناك أيضاً القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، وسنعود اليهما عند الكلام فى النصيب وفى سباق الخيل والرماية وحيد الحمام .

على أنه « لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحد يلعب بالعباب القمار على اختلاف أنواعها ، كلعب البكاراه ولعبة الشبكة الحديد (شيمان دى فير) والالانسكينية (lansquenet) والواحد والثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والبوكر (١) والروليت ولعبة الكرة (البول) وماكنة الخيول الصغيرة والكونكان وما شابه ذلك من أنواع اللعب (٢) — وكذلك لا يجوز في تلك المحال أن يترك أحد يلعب بأية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور كآلات الميكانيكية المعروفة باسم الألعاب الأمريكية . أو أن توضع في المحال آلات لتلك الألعاب — ولوزير الداخلية أن يعلن بقرار يصدره أن لعبة معينة تعتبر من ألعاب القمار أو من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور » .

ويعد القانون مستغل المحل العام ومديره ومباشر أعماله وكل من ارتكب المخالفة من الأشخاص التابعين له مسئولين عن المخالفة ، وعقوبة المخالف الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين . ويحكم باغلاق المحل مدة

(١) وكانت التشريعات السابقة على القانون سنة ١٩٤١ تمنع الألعاب المترتبة على مجرد المصادفة (pur hasard) ، فاختلف القضاء في لعبة البوكر ، هل تدخل في هذه الألعاب أم هي لعبة لا تترتب على مجرد المصادفة والمهارة فيها دور كبير . فذهبت محكمة الاستئناف المختلطة (١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ م ١٢ ص ٢٦) الى الرأى الثانى ، وأخذت دائرة النقض الجنائية بمحكمة الاستئناف الوطنية (٢١ مايو سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية ٦ رقم ١ ص ٢) بالرأى الأول . وقد أدرج قانون سنة ١٩٤١ ، كما نرى ، البوكر صراحة ضمن الألعاب الممنوعة . على أن محكمة الاستئناف المختلطة في حكم آخر (٢٨ يونيو سنة ١٩١٦ م ٢٨ ص ٤٥٠) أخذت هي أيضا بالرأى الأول .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان كل ما جاء بالحكم المطعون فيه أن ضابط المباحث دخل المقهى ووجد بعض أناس يلعبون لعبة السيف ، ولم تبين المحكمة أن هذه اللعبة من ألعاب القمار التي يجب أن يغلب للكسب فيها حظ اللاعبين مهارتهم ، فإن الحكم يكون قاصرا (نقض جنائى ٢ يناير سنة ١٩٤٩ المحاماة ٣٠ رقم ٥ ص ٤) . وانظر استئناف مختلط ٢ يناير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ٩٧ (لم تبين المحكمة في أسباب حكمها ما اذا كانت لعبة الكونكان من ألعاب الحظ أو من ألعاب المهارة) . وقرب استئناف مختلط ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ م ٢٤ ص ٣٥ .

لا تزيد على شهرين ، ويجب الحكم بالاغلاق مدة ثلاثة اشهر اذا حسن
المتهم قد سبق الحكم عليه منذ اقل من سنتين * ويجوز الأمر بتنفيذ
الاغلاق فورا ولو مع المعارضة أو الاستئناف (المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨
و ٤٠ من القانون) * والذي يعاقب هنا أيضا ليس هو المقامر نفسه ،
بل هو صاحب المحل العام ومستخدمو هذا المحل الذين تركوا الشخص
يقامر في محل عام * وقد قدمنا أن المادة ٣٥٢ عقوبات تعاقب من يدير
محلا عاما للمقامرة ، أما هنا فالمحل العام لا يدار للمقامرة بغرض أصلى
على سبيل الدوام ، بل هو محل عام لم يعد في الأصل للمقامرة ، كمقهى
أو حانة أو كاباريه أو فندق ، ولكن المشرفين عليه يتركون المقامرين فيه
دون أن يمنعوهم من ذلك (١) * وتنص المادة الأولى من المرسوم

(١) مصر الكلية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية ١٨ رقم ٢٠ -
ص ٩٢ - استئناف مختلط ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧١ - وقد قضى
بأن صاحب المحل العام يعاقب على مجرد ترك الغير يلعب القمار في محله
مطلقا بدون أى قيد ، سواء كان لعب القمار هو على ثمن المشروب أو على
أى مبلغ من النقود ، ولو لمجرد التسلية ، لأن غرض الشارع من منع القمار
في المحال العمومية إنما هو مجرد المحافظة على النظام والراحة العمومية .
أما الألعاب التى لم ينص الشارع بنص صريح على أنها من العسباب
القمار ، مثل ألعاب الورق غير المنصوص عليها في المادة ١٨ من لائحة
المحال العمومية ولعب الدومينو والطاولة وغيرها اذا لعبها
الزبائن في المحال العمومية بقصد التسلية فلا عقاب (الزقازيق الكلية ١٢
مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة ٦ رقم ٢٠٨ ص ٤٤٢) *

ولا يكفى لنفى صفة المحل العام أن يحيط صاحب المحل محله بإجراءات
حسورية ليوهم أنه ناد خاص ، ما دام يمكن لأى شخص الدخول حتى لو كان
واجبا أن يقيد اسمه ولكن دون أن يدفع رسما ، ودون أن تكون هناك إجراءات
جدية للعضوية كالترشيح والتصويت وما إلى ذلك (استئناف مختلط ١١
أبريل سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٢٢٧ - ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ م ٤٢ ص ٢٦٦
- مصر المختلطة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ م ٥٢ ص ٦ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ م
٥٢ ص ١٦٨ - ٢٧ مارس سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ١٤٤) *

وعلى صاحب المحل العام أن يراقب المرتادين للعمل حتى يستوثق من
أنهم لا يقامرون في المحل العام ، والا كان مسئولا جنائيا عن مقامرتهم (مصر
المختلطة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧ ص ٦٩) ، ولكن مجرد الإهمال في
المراقبة لا يكفى ، وإن كان يصلح دليلا على التفاضى من صاحب المحل العام
(استئناف مختلط ١٢ مايو سنة ١٩٤٦ م ٥٨ ص ١٤٢) *

بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشتبه فيهم على أن « يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش » ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا • ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال والعب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها » • فهنا تنصب العقوبة مباشرة على المقامر ، ومن لم تكن له وسيلة للتعيش غير المقامرة يعد متشردا •

٤٩٢ — القرض المقامرة أو الرهان :

يقع كثيرا ان يقترض المقامر او المتراهن حتى يتمكن من المقامرة أو الرهان • ولما كانت المقامرة والرهان مخالفين للأداب والتنظيم العام كما قدمنا ، فان القرض في هذه الحالة يحون سببه غير مشروع ، ومن ثم يكون باطلا هو أيضا خالمقامرة والرهان (١) • ولا يكون المقرض ملتزما باعطاء المقامر أو المتراهن مبلغ القرض • وإذا أعطاه إياه جاز له ان يسترده منه في الحال دون مراعاة لأجل القرض ، ويسترده لا بموجب عقد القرض فان هذا العقد باطل ، ولكن بموجب قاعدة استرداد ما دفع دون حق •

ولكن يجب لبطالان القرض أن يكون المقرض عالما على الأقل بسبب القرض ، وهو تمكين المقرض من المقامرة أو الرهان • فإذا لم يكن عالما بذلك ، كان القرض صحيحا ، إذ أن السبب غير المشروع لا يبطل العقد الا اذا كان معلوما أو ينبغي أن يكون معلوما من كل من المتعاقدين (٢) • فلو فرضنا أن القرض بفائدة ، ولم يكن المقرض

(١) فيعتبر باطلا بوجه خاص القرض الذي يعطيه أحد المقامرين للمقامر معه حتى يتمكن من الاستمرار في اللعب ، وغنى عن البيان أن سبب القرض هنا معروف من المقرض (استثناء مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٠) •

(٢) جيسوار فقرة ٩١ — بودرى وقال فقرة ١٢٦ — بلانيول وريبير ريسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٥٦٠ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٦ •

عالمًا بأن المقرض إنما اقترض للمقامرة أو للرهان ، فإن القرض يكون صحيحًا كما قدمنا ، ويلتزم المقرض بأن يؤدي الفائدة للمقرض في مواعيد استحقاقها ، وأن يرد مبلغ القرض عند حلول الأجل المنفق عليه ، لا بموجب قاعدة استرداد مادفع بغير حق بل بموجب عقد القرض ذاته .

أما إذا كان المقرض عالمًا بسبب القرض ، وأن المقرض إنما اقترض ليتمكن من المقامرة أو الرهان ، فإن القرض يكون باطلا لعدم مشروعية السبب (١) . وليس من الضروري لبطلان القرض الذهاب الى أبعد من ذلك ، واشتراط أن يكون المقرض قد قصد أن يمكن المقرض من المقامرة أو الرهان (٢) . ومن باب أولى لا يشترط أن يكون المقرض هو الذي يقامر مع المقرض وقد اتفقا على القرض حتى يمكن المقرض المقرض من المضى في المقامرة معه (٣) .

= ص ٢٨٢ - نقض فرنسي جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ داللو الأسبوعي ١٩٢٩ - ٤٩٢ .

(١) استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ - ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة ١٠ رقم ٣٩٦ - ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - نقض فرنسي ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سيريه ٣٨ - ١ - ٧٥٣ - ٤ يولييه سنة ١٨٩٢ داللو ٩٢ - ١ - ٥٠٠ - نقض فرنسي جنائي ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ داللو الأسبوعي ١٩٢٧ - ١١٦ - ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ داللو الأسبوعي ١٩٢٩ - ٤٩٢ - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ داللو الأسبوعي ١٩٢٩ - ٢٨٥ - لوران ٢٧ فقرة ٢٢٠ - بون ١ فقرة ٦٤٧ - جيوار فقرة ٩١ - بودري وقال فقرة ١٢٧ - وقد لا يقوم الدليل على القصد غير المشروع ، كأن يثبت أن المقرض لم يستعمل القرض فعلا في المقامرة ، فيكون عقد القرض صحيحًا (استئناف مختلط ٢٤ يونيو سنة ١٩٣١ جازيت ٢٢ رقم ٣٧٦ ص ٢٤٩) .

(٢) وهناك من يقول بذلك ، بل ويشترط أن يكون مبلغ القرض قصد استعماله فعلا في المقامرة والرهان ، حتى ولو كان المقرض هو الذي يتولى إدارة المحل الذي يقامر فيه المقرض (أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٢ - ص ١٠٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٥٦١ - نقض فرنسي جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ داللو الأسبوعي ١٩٢٩ - ٤٩٢) .

(٣) باريس ٨ فبراير سنة ١٩١٧ داللو ١٩١٩ - ٢ - ١٧ - بودري وقال فقرة ١٢٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٥٦١ .

وقد فرضنا - في الجزء الأول من الوسيط عند الكلام في نظرية =

وإذا كان القرض تاليا للمقامرة أو الرهان ، وقصد المقرض من الاقتراض أن يسدد خسارته ، ففي فرنسا حيث يعتبر سداد الخسارة طوعا أمرا مشروعا بحيث لايجوز استرداد ما دفع كما سبق القول ، يصح القرض اذ أن سببه وهو سبب الخسارة يكون مشروعا (١) . وفي مصر

= السبب — أن شخصا يقرض نقودا من آخر ليقامر بها ، وقلنا في هذا الصدد : « فالمقرض قد يجهل الغرض الذي أخذ المقرض النقود من أجله ، وفي هذه الحالة لا يعتد بالبائع الذي دفع المقرض الى التعاقد . وقد يكون المقرض صديقا للمقرض ، عالما بغرضه ، دون أن يقصد بالاقراض تمكين المقرض من المقامرة ، وهذه هي مرتبة العلم . وقد يكون المقرض مراپيا يستثمر ماله في اقراض المقامرين ، فيكون قد قصد الى تمكين المقرض من المقامرة ، وهذه هي مرتبة المساهمة . وقد يكون المقرض هو الشخص الآخر الذي يقامر المقرض معه ، فيتفقان على القرض للاستمرار في المقامرة ، وهذه هي مرتبة الاتفاق . فاية مرتبة من هذه المراتب الثلاث يتطلبها القانون حتى يعتد بالبائع ؟ » ان احدا من انصار النظرية الحديثة لا يشترط وجوب الاتفاق على البائع فيما بين المتعاقدين . وانما هم منقسمون بين مرتبة العلم ومرتبة المساهمة . اما القضاء الفرنسي فيكتفى بمرتبة العلم . والفقه يميز بين المعاوضات والتبرعات ، فيتطلب في الاولى مرتبة اعلى . ولكن الفقهاء يختلفون في تحديد هذه المرتبة . فيذهب جوسران الى انه يكفي أن يكون البائع في المعاوضات معلوما من التعاقد الآخر . اما في التبرعات . . . يعتد بالبائع الذي دفع المتبرع الى تبرعه سواء كان معلوما من الطرف الآخر او كان مجهولا منه . ويذهب بواجيزان الى وجوب الوصول الى مرتبة المساهمة في المعاوضات والاكتفاء بمرتبة العلم في التبرعات . واذا كان الذي يعنينا في انضباط معيار البائع هو استقرار التعامل ، فالقضاء الفرنسي على حق فيما ذهب اليه من الاكتفاء بمرتبة العلم ، سواء كان التصرف تبرعا او معاوضة ، (الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٢٨٢ من ٦٠٥ من ٦٠٧) .

(١) ترولون فقرة ٦٦ وما بعدها — بون ١ فقرة ٦٤٨ — جيوار فقرة ٤٢ وفقرة ٩١ — بودرى وفال فقرة ١٢٠ ص ٦٥ — اوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ — نقض فرنسي ٤ يوليه سنة ١٨٩٢ داللو ٩٢ — ١ — ٥٠٠ — نقض فرنسي جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ داللو الأسبوعي ١٩٢٩ — ٤٩٢ .

ويصح القرض في فرنسا حتى لو علم المقرض بأن الغرض من القرض هو سداد دين مقامرة أو رهان (بودرى وفال فقرة ١٢٠ ص ٦٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٥٦٠) ، وحتى لو كان المقرض قد اشترك في اللعب (بون ١ فقرة ٦٤٨ — لوران ٢٧ فقرة ٢٢١ — جيوار فقرة ٤٢ — بودرى وفال فقرة ١٢٠ ص ٦٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ =

يجوز للمقامر اذا دفع الخسارة أن يسترد ما دفع ، ولكن ليس هذا معناه فيما نرى أن دفع الخسارة أمر غير مشروع ، بل معناه أن هذا الدفع يكون غير قائم على حق ملزم ومن ثم جاز الاسترداد . لهذا نرى أنه اذا جاز القول أن الاقتراض للمقامرة باطل لأن سبب الاقتراض هو المقامرة وهي أمر غير مشروع ، فإن القول بأن الاقتراض لسداد الخسارة في المقامرة باطل لا يستند الى أساس ، فليس سداد هذه الخسارة أمرا غير مشروع كما سبق القول . والمقترض اذا سدد بمبلغ القرض خسارته ، ثم أراد استرداد ما دفعه . كان له ذلك . وهذا في العلاقة فيما بين المقترض ومن كسب في المقامرة . ولا شأن لذلك في العلقة فيما بين المقترض والمقرض ، فهذه العلاقة يحكمها عقد القرض ، وهذا العقد لم يشبه بطلان فينعد صحيحا (١) .

٢ — عدم الاجبار على الدفع

٤٩٣ — دعوى البطلان والدفع بالبطلان :

لما كان عقد المقامرة أو الرهان باطلا ، فإن من خسر لا يلتزم بالخسارة ولا يجبر على دفعها ، اذ العقد الباطل لا يولد التزاما ولا يترتب عليه أثر . ويستطيع من خسر أن يرفع دعوى ببطلان العقد . ولكن الغالب هو أن يتربص حتى يرفع عليه من كسب المقامرة أو الرهان دعوى يطالبه فيها بالوفاء ، وعند ذلك يدفع هذه الدعوى بما يسمى

(= ص ٥٦٠) . واختلف فيما اذا كان المقرض هو الذي كسب المقامرة ، فرأى يذهب الى أن المقرض يبقى مع ذلك صحيحا لأن المقترض لو دفع الخسارة عن غير طريق المقرض لم يجز له الاسترداد في القانون الفرنسي (بودرى وقال فقرة ١٢١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٥٦٠) ، ورأى آخر يذهب الى أن المقرض يكون باطلا (ترولون فقرة ٦٧ — Frère-jouas du Saint فقرة ٦٦) . وهذا الرأي الأخير هو الذي يجب الأخذ به في مصر ، لأن دين المقامرة اذا دفع يسترد ، فلو صبح الاقتراض ممن كسب المقامرة لتأن ذلك وسيلة للتحايل على عدم استرداد ما دفع .

(١) وبيع ورقة النصيب غير المرخص فيه يكون باطلا ، ولا يجبر المشتري على دفع الثمن ، ويسترده اذا دفعه (بودرى وقال فقرة ١٢٧) .

بدفع المقامرة (exception de jeu) ، ويتمسك في هذا الدفع بأن الدين دين مقامرة أو رهان ، ومن ثم لا يلتزم بدفعه لبطلان العقد .

وسواء رفع دعوى البطلان أو تمسك في دعوى المطالبة بدفع المقامرة ، فإن له أن يثبت دعواه أو دفعه (١) ، وأن الدين دين مقامرة أو رهان ، بجميع طرق الاثبات ومنها البينة والقرائن ، ولو زادت الخسارة على عشرين جنيها ، لأن العقد غير مشروع لمخالفته للأدب والنظام العام (٢) . فلو قدم خصمه ورقة مكتوبة بالدين ولم يذكر فيها سببه أو ذكر فيها سبب آخر مشروع كقرض ، جاز له أن يثبت أن السبب الحقيقي للدين هو المقامرة أو الرهان بجميع الطرق ، ولا يعترض عليه بأن الدين يزيد على عشرين جنيها ولا بأنه لا يجوز اثبات عكس ما بالكتابة إلا بكتابة مثلها ، وذلك لأن السبب غير مشروع كما سبق القول .

ولما كان دفع المقامرة معتبرا من النظام العام ، فإنه يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويمكن التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (٣) وأمام محكمة النقض (٤) ، ويجوز أن تقضى به

(١) وعليه هو عبء الاثبات (هيك فقرة ٢٢٠ - بودرى وقال فقرة ١٤٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣) . كذلك على المقترض عبء اثبات أن المقرض كان يعلم أن الغرض من القرض هو المقامرة أو الرهان (بودرى وقال فقرة ١٥٠) ، ولا يكفي لاثبات ذلك قرينة أن المقرض هو أمين صندوق نادي المقامرة (السين ١٧ أبريل سنة ١٨٨٩ جازيت دي باليه ٨٩ - ٢ - ٢٨٩) .

(٢) بودرى وقال فقرة ١٥٢ - أوبري ورو واسسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٢٧٣ - نقض فرنسي ٤ نوفمبر سنة ١٨٥٧ داللو ٥٧ - ١ - ٤٤١ - وقد قضى بأن للمدين أن يثبت بشهادة الشهود أن السبب الوحيد للتعهد هو القمار ، بل ويمكن أن يستنتج مثل هذا من قرائن الأحوال (طنطا جزئى أول أبريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨) وانظر في هذا المعنى استئناف مختلط ٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩١ .

(٣) بودرى وقال فقرة ١٤٦ ص ٦٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ - كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٣٢١ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ .

(٤) بودرى وقال فقرة ١٤٦ ص ٦٩ - أوبري واسسمان ٦ فقرة ٣٨٦ -

المحكمة من تلقاء نفسها (١) •

ويجوز أن يتمسك بالبطلان ويدفع المقامرة كل من له مصلحة في ذلك ، فيجوز هذا للمقامر أو المتراهن الذي خسر ، وخلفه العام من وارث وموصى له بجزء من التركة ، وخلفه الخاص اذا كانت الخسارة واردة على عين انتقلت ملكيتها الى خلف خاص • ويجوز ذلك أيضا لدائن المقامر أو المتراهن الذي خسر ، لا فحسب بموجب الدعوى غير المباشرة ، بل أيضا بطريق مباشر حتى يقرر بطلان العقد فلا يزاحمه من كسب في التنفيذ على أموال المدين (٢) •

وبطلان المقامرة والرهان من النظام العام كما قدمنا ، فلا يجوز النزول عنه ولا الاتفاق على ما يخالفه (٣) •

كذلك لا يلحق العقد الاجازة • ويترتب على ذلك أن من خسر لا يجبر على دفع الخسارة حتى لو أجاز العقد ، لأن الاجازة لا تلحق العقد الباطل • والاجازة في أية صورة من صورها — اقرارا كانت أو تعهدا بالدفع أو تحرير كمبيالة أو سند اذن أو شيك — لاتصح • ويعتبر اجبارا على الدفع ، ومن ثم لا يصح ، ادماج دين المقامرة أو الرهان في حساب جار ، أو حوالبته ، أو تجديده ، أو المقاصة به ، أو اتخاذ الذمة

= ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ — كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٣٣١ — جوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ — نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٤ داللون ٦٥ — ١ — ٢٢٤ — انظر عكس ذلك نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٨٨٦ داللون ٨٧ — ١ — ٣٨٣ •

(١) جيوار فقرة ٦٣ — بودري وفال فقرة ١٤٨ — اوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٣ — كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٣٣١ — جوسران ٢ فقرة ١٣٨٦ — نقض فرنسي ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ سيريه ٥٦ — ١ — ١٦٢ — ٤ يناير سنة ١٨٨٦ سيريه ٨٩ — ١ — ٢١ •

(٢) انظر الوسيط الجزء الاول الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٣٢٧ •

(٣) محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ •

فيه • ولا تصح كذلك كفالته ، أو ضمانه برهن ، أو الصلح عليه ، أو التحكيم فيه • ونستعرض هذه المسائل متعاقبة •

٤٩٤ — عدم صحة الاجازة — الاقرار والتعهد بالدفع وتحرير كمبيالة أو سند ادنى أو شيك :

ولما كانت اجازة عقد المقامرة أو الرهان لا تصح كما قدمنا ، فان اقرار من خسر بأن في ذمته ديناً ناشئاً عن هذا العقد ، أو تعهده بدفع هذا الدين ولو كتابة ، لا يترتب عليه أى أثر • فلا يؤخذ باقراره ، ولا يلتزم بالوفاء بتعهده ، حتى لو صدر الاقرار أو التعهد بعد انقضاء مدة بلويلة على المقامرة أو الرهان (١) •

ويعدل ذلك ، ويكون باطلا مثله ، أن يحرر الخاسر في اللعب كمبيالة أو سنداً اذنياً أو شيكاً بالمبلغ الذى خسره لصالح من كسب •

فاذا حرر كمبيالة أو سنداً اذنياً أو سنداً لحامله ، جاز له أن يدفع الرجوع عليه بهذه الأوراق بدفع المقامرة ، فلا يجبر على الوفاء (٢) • بل جاز له أيضاً أن يسترد هذه الأوراق بدعوى البطلان (٣) • ولكن

(١) نقض فرنسى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ داللون ٨٥ — ١ — ٢٧٥ — بون ١
فقرة ٦٤٣ — جيوار فقرة ٦٥ — بودرى وفال فقرة ١١٧ — أوبرى ورو
واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧
ص ٥٥٦ — Frère-jouas du Saint فقرة ١٨ — محمد كامل مرسى فقرة
٣٨٢ ص ٣٧٤ — وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى
هذا المعنى ما يأتى : « المقامرة والرهان يتوقفان على الحظ ، لذلك كان
الاتفاق الخاص بهما باطلا لمخالفته للأداب وللنظام العام • والبطلان مطلق
لا ترد عليه الاجازة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠١) •

(٢) استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ — نقض
فرنسى ١٢ أبريل سنة ١٨٥٤ داللون ٥٤ — ١ — ١٨٠ — ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤
داللون ٥٤ — ١ — ٤١٣ — ٢٧ أبريل سنة ١٨٧٠ داللون ٧٠ — ١ — ٢٥٨ —
١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ داللون ٨٠ — ١ — ١٩٧ — ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ سيريه
٨٥ — ١ — ٦٩ — بون ١ فقرة ٦٣٩ — جيوار فقرة ٤٥ مكررة وفقرة ٦٩
وفقرة ٨٦ — بودرى وفال فقرة ١١٨ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦
ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٨ •

(٣) روان ١٤ يولييه سنة ١٨٥٤ داللون ٥٦ — ٢ — ١٦ — ليون ١١ =

إذا ظهرت هذه الأوراق لشخص حسن النية : لم تجز مواجهته بدفع المقامرة ، طبقا للقواعد المقررة في تظهير الأوراق التجارية (١) ، فإذا أجبر من خسر على الدفع لحامل الورقة حسن النية كان له أن يرجع بما دفعه على من كسب (٢) ، بل ان له أن يدخل هذا الأخير ضامنا في الدعوى المرفوعة عليه من حامل الورقة حسن النية (٣) .

وإذا حرر شيكا بمبلغ الخسارة لصالح من كسب ، كان هذا الشيك باطلا ، سواء اعتبرنا الكاسب لم يستوف ما كسب الا بقبض الشيك أو استوفاه بمجرد تحرير الشيك لصالحه وقبل القبض . ففي الحالة الأولى لا يجوز للكاسب ، ولما يستوف ما كسب ، أن يجبر الخاسر على الوفاء ، ويجوز دفع مطالبته بدفع المقامرة . وفي الحالة الثانية ، إذا اعتبر الكاسب قد استوفى ما كسبه ، لم يجز له أن يستبقى ما استوفاه وللخاسر أن يسترد (٤) كما سنرى .

= مارس سنة ١٨٥٦ سيريه ٥٧ - ٢ - ٥٢٥ - جيوار فقرة ٧٠ - بودرى وقال فقرة ١٢١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ - Frère-jouan du Saint فقرة ٤٠ .

(١) نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤ داللو ٥٤ - ١ - ٤١٣ - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ سيريه ٨١ - ١ - ٤٢١ - باريس ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ داللو ٨٣ - ٢ - ٨١ - ٢٧ يوليه سنة ١٨٩٦ داللو ٩٧ - ٢ - ١٢٢ - جيوار فقرة ٧٢ - بودرى وقال فقرة ١٢٢ - أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ - ريبير في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة ١٨٤٥ - اسكارا في القانون التجاري الطبعة الثانية فقرة ١١٧١ .

(٢) نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٨٥٤ داللو ٥٤ - ١ - ١٨٠ - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ سيريه ٨١ - ١ - ٤٢١ - باريس ١٦ يناير سنة ١٨٩٤ داللو ٩٤ - ٢ - ٥٨٤ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ Le Droit ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ - بون ١ فقرة ٦٤٢ - جيوار فقرة ٧٢ - بودرى وقال فقرة ١٢٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ .

(٣) نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٨٥٤ داللو ٥٤ - ١ - ١٨٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٨ ص ٥٥٨ .

(٤) أما في فرنسا فالأمر يختلف ، إذ القانون الفرنسي لا يجيز لحارس أن يسترد ما وفاه ، ومن ثم لا تجوز مواجهة الخاسر بدفع المقامرة فقد استوفى ما كسبه بمجرد تحرير الشيك لصالحه ، فلا يرد ما استوفاه (بلانيول =

٤٩٥ — الادماج في حساب جار :

ويتم ذلك باحدى طريقتين ، اما بأن يدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجارى ديناً على الخاسر ، واما بأن يدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجارى حقاً للكاسب . وكلتا الطريقتين لا تجوز .

ففى الطريقة الأولى ، اذا أدرج الكاسب ما كسب في الحساب الجارى ديناً على الخاسر ، يكون بذلك قد أجبره على الوفاء بدين مقامرة أو رهان ، وهذا لا يجوز (١) .

وفى الطريقة الثانية ، اذا أدرج الخاسر ما خسر في الحساب الجارى حقاً للكاسب ، يمكن القول أيضاً بأن مجرد ادماج الخسارة في الحساب الجارى لا يعتبر وفاء لها ، فيجوز للخاسر أن يرجع فيما فعل ، واذا رجع لم يجبر على الوفاء (٢) . وحتى لو سلمنا جدلاً أن ادراج

٣ = وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩ : ويشيرون الى نقض فرنسى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ لخص فى Bouteron الشيك سنة ١٩٢٤ ص ٨٠٢ — والى السين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٥ باندكيت فرانسيز ١٩٠٧ — ٢ — ١١) . واذا اعتبر الكاسب لا يستوفى ما كسبه الا بقبض قيمة الشيك ، فهنا أيضاً يرجع الكاسب دون أن يواجه بدفع المقامرة على من سحب عليه الشيك ، ان ثبت له بمجرد تحرير الشيك لصالحه حق فى مقابل الوفاء (provision : انظر فى هذا المعنى بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩ — باريس ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ سيريه ١٩١٠ — ٢ — ٢٧٢ . وعلى ذلك يكون الشيك صحيحاً فى فرنسا فى الحالتين ، ومن ثم اذا سحب الشيك دون أن يكون هناك مقابل للوفاء ، عوقب من حرر الشيك جنائياً . ولكن الكاسب الذى حرر الشيك لمصلحته لا يجد أمامه مقابلاً للوفاء يستوفى منه حقه ، ومن ثم تجوز مواجهته بدفع المقامرة (نقض فرنسى جنائى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ داللو الاسبوعى ١٩٢٧ — ١١٦ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٩) .

(١) نقض فرنسى ٥ يوليه سنة ١٨٧٦ سيريه ٧٧ — ١ — ١١١ — ٢٤ يونيه سنة ١٨٨٥ سيريه ٨٩ — ١ — ١٠ — ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ سيريه ٩١ — ١ — ٢٠٧ — بودرى وقال فقرة ١١٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ — عكس ذلك باريس ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ سيريه ٨٣ — ٢ — ٥٧ — جيوار فقرة ٦٧ مكررة .

(٢) بودرى وقال فقرة ١١٠ Frère-jouan du Saint فقرة ٦٤ =

(الوسيط ج ٧ — م ٨١)

الخسارة في الحساب الجارى يعتبر وفاء ، فان الخاسر في القسانون
المصرى — لا في القانون الفرنسى — يستطيع أن يسترد ما وفاه . ومن
ثم يجوز له أن يعدل عما أدرج من الخسارة في الحساب الجارى (١) .

٤٩٦ — الحوالة — حوالة الحق وحوالة الدين :

واذا حول الكاسب دين المقامرة أو الرهان للغير حوالة حق ،
كانت الحوالة باطلة ، وأمكن للمحال عليه أى الخاسر أن يدفع مطالبة
المحال له بدفع المقامرة ، حتى لو كان قد قبل الحوالة . ذلك أن قبوله
للحوالة لا يعتبر اجازة للبطلان اذ البطلان لا تلحقه الاجازة . وقد
أجازت المادة ٣١٢ مدنى للمحال عليه أن يتمسك قبل المحال له بالدفع
التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل ، وقد كان له أن يتمسك قبل المحيل
بدفع المقامرة ، فيستطيع اذن أن يتمسك بهذا الدفع قبل المحال له ، حتى
لو كان هذا الأخير حسن النية لا يعلم أن الحق الذى حول له مصدره
المقامرة أو الرهان (٢) .

أما اذا حول الخاسر دين المقامرة أو الرهان على الغير حوالة دين ،
فللمحال عليه — هنا أيضا — أن يتمسك قبل الكاسب بالدفع التى كان
للخاسر أن يتمسك بها (م ٣٢٠ مدنى) ، وقد كان للخاسر أن يتمسك
بدفع المقامرة ، فيجوز كذلك للمحال عليه أن يتمسك بهذا الدفع .

= عكس ذلك ليون ٢٧ يناير سنة ١٨٨٧ Mon. Jud. Lyon ٢١ مارس
سنة ١٨٨٧ .

(١) ويترتب على ذلك أنه حتى اذا قطع الحساب الجارى المدرج فيه
الدين باتفاق بين الطرفين ، فان للخاسر أن يعدل عن ادراج الخسارة في
الحساب الجارى (نقض فرنسى ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ سيويه ٩١ — ١ — ٢٠٧
— بودرى وفال فقرة ١١٠ — عكس ذلك نقض فرنسى ١٦ مارس سنة ١٨٩١
سيويه ٩٢ — ١ — ١٠) .

(٢) بودرى وفال فقرة ١٣٥ — ويجوز للمحال له ان يرجع بالضمان
على الكاسب (بودرى وفال فقرة ١٣٥ : ولكنهما لا يعيزان الرجوع
بالضمان الا اذا كان المحال له حسن النية) .

٤٩٧ — التجديد :

قدمنا في التجديد (١) أنه اذا كان الالتزام المراد تجديده مصدرة عقد باطل ، فان هذا الالتزام يكون معدوما اذ أن العقد الباطل لا ينتج أثرا ، فلا يمكن أن يكون هناك تجديد لهذا الالتزام المعدوم . وهذا يصدق في تجديد دين المقامرة أو الرهان ، لأن هذا الدين مصدرة عقد باطل ، ويستوى في ذلك أن يكون التجديد بتغيير المحل أو بتغيير المصدر أو بتغيير الدائن أو بتغيير المدين .

فاذا كان التجديد بتغيير المحل ، كما اذا خسر المقامر مبلغا كبيرا من النقود ، فجدد الدين بأن التزم بنقل ملكية منزل أو شيء آخر غير النقود ، فان التجديد يكون باطلا لأنه بنى على عقد باطل ، ومن ثم لا يجبر الخاسر على نقل ملكية المنزل أو الشيء الآخر ، بل له أن يدفع مطالبة بذلك بدفع المقامرة (٢) .

واذا كان التجديد بتغيير المصدر ، كما اذا حرر الخاسر للكاسب سندا وذكر فيه أنه قرض ، وقصد بذلك أن يحدد دين المقامرة أو الرهان فيجعل مصدرة قرضا ، فانه يستطيع أن يدفع مطالبة بمبلغ القرض بدفع المقامرة ، اذ التجديد وقد بنى على عقد باطل يكون باطلا مثله .

واذا كان التجديد بتغيير الدائن ، كما اذا اتفق الكاسب والخاسر وشخص ثالث على تجديد دين المقامرة أو الرهان بأن يكون الشخص الثالث هو الدائن مكان الكاسب ، فالتجديد أيضا باطل ، وللخاسر أن

(١) النظر الوسيط الجزء الثالث ، الطبعة الثانية المنقحة . المجلد الثاني
فقرة ٤٨٧ ص ٩٥٩ .

(٢) نقض قريشي • يوليه سنة ١٨٧٦ داللو ٧٧ — ١ — ٢٦٤ — ٢٤
يونيه سنة ١٨٨٥ داللو ٨٦ — ١ — ٣٥ — ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ داللو ٨٩
— ١ — ١٤٥ — لوران ٢٧ فقرة ٢١٧ — يون ١ فقرة ٦٤٥ — جيوار فقرة ٢٧
وفقرة ٤٥ مكررة وفقرة ٦٧ — بودري وفال فقرة ١٠٢ — بلانفول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٦ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤
هامش ٥ .

يدفع رجوع الدائن الجديد عليه بدفع المقامرة (١) •

وإذا كان التجديد بتغيير المدين ، كما اذا اتفق الكاسب مع شخص آخر على أن يكون هو المدين مكان الخاسر ، فان التجديد يكون أيضا باطلا ، وللمدين الجديد أن يدفع رجوع الكاسب عليه بدفع المقامرة (٢) •

٤٩٨ — المقاصة واتحاد الذمة :

ولا ينقضى دين للخاسر في ذمة الكاسب بدين المقامرة أو الرهان مقاصة ، فان الدين الأخير باطل ولا تقع المقاصة بين دين باطل ودين صحيح (٣) •

وكذلك لو كان الخاسر وارثا للكاسب . ومات الكاسب . فان دين

(١) ويشترط أن يكون الدائن الجديد عالما بأن الدين هو دين مقامرة أو رهان (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٦ — Frère-jouan du Saint فقرة ٦٠ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٨٢ ص ٢٧٤ هامش ٥) — انظر عكس ذلك وأن الدائن الجديد يواجه بدفع المقامرة حتى لو كان حسن النية : بودرى وقال فقرة ١٠٥ •

(٢) وفي القانون الفرنسى يجعلون التجديد بتغيير المدين بمثابة وفاء ، بشرط ألا يكون دين المدين الجديد هو نفسه دين مقامرة أو رهان ، وبشرط ألا يكون المدين القديم قد ضمن المدين الجديد • فإذا توافر هذا الشرطان . اعتبر دين المقامرة أو الرهان قد وفى بالتجديد ، فلا يجوز استرداده (بودرى وقال فقرة ١٠٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ — Frère-jouan du Saint فقرة ٥٦) • ومهما يكن من أمر ، فان وفاء دين المقامرة أو الرهان فى القانون المصرى لا يمنع الاسترداد . ويترتب على ذلك أنه حتى لو اعتبرنا التجديد بتغيير المدين بمثابة وفاء ، فان الاسترداد يبقى جائزا • وهذا ما يجعل القانون المصرى يختلف فى الحكم عن القانون الفرنسى ، ويكون التجديد بتغيير المدين فى القانون المصرى هو أيضا باطل كالتجديد فى سائر أنواعه (قارن محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ هامش ٥) •

(٣) نقض فرنسى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٢٦ S. Chr. — انجيه ١٢ أغسطس سنة ١٨٣١ سيريه ٣٢ — ٢ — ٢٧٠ — السين ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨ La Loi ٦ مارس سنة ١٨٩٩ — بون ١ فقرة ٦٤٣ — جيوار فقرة ٦٦ — بودرى وقال فقرة ١٢٤ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ — Frère-jouan du Saint فقرة ٧٠ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٤ •

المقامرة أو الرهان ، لا ينتفى بابتعاد الذمة ، فان الذمة لا تنقصد في دين باطل .

٤٩٩ — الكفالة والضمان برهن :

ولاتجوز كفالة دين المقامرة أو الرهان ، اذ أن كفالة الدين الباطل تكون باطلة (١) . واذا وفي الكفيل الدين ، جاز له أن يستترده ممن وفاه اياه (٢) .

كذلك تقديم رهن ، سواء كان رهنا حيازيا أو رهنا رسميا ، لضمان دين المقامرة أو الرهان ، يكون باطلا . وللراهن أن يسترد مارهنه رهن حيازة (٣) . وأن يطلب تقرير بطلان الرهن الرسمي وشطب القيد .

٥٠٠ — الصلح والتحكيم :

والصلح الواقع على دين مقامرة أو رهان باطل (٤) ، وقد نصت المادة ٥٥١ مدني على أنه « لايجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام » . فاذا تصالح الخاسر مع الكاسب على أن يدفع له مبلغا من المال هو القيمة التي تصالحا على أن تكون

(١) نقض فرنسي ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ داللو ٥٥ — ١ — ٢٩٢ — بودري وقال فقرة ١٣٩ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ .

(٢) أما في فرنسا فلا يجوز له الاسترداد ، بل ولا يستطيع اذا وفي الدين بدون اذن المدين الخاسر الرجوع على هذا الأخير حتى لا يجبره على وفاء دين المقامرة أو الرهان (ترولون فقرة ٧٢ — بودري وقال فقرة ١٤١ — Frère-jouan du Saint فقرة ٧٤) .

(٣) لوران ٢٧ فقرة ٢١٩ — جيوار فقرة ٩٠ — بودري وقال فقرة ١٤٢ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٤ .

(٤) استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٢٤ — نقض فرنسي ١٧ يناير سنة ١٨٨١ داللو ٨٢ — ١ — ٢٢٣ — هيك ١١ فقرة ٣٠٩ — جيوار فقرة ٦٦ مكررة — بودري وقال فقرة ١٢٣ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٥ .

هى مقدار الخسارة ، كان الصلح باطلا ، ولا يجوز للكاسب مطالبة الخاسر بمبلغ الصلح ، ولو دفع الخاسر هذا المبلغ للكاسب جاز له أن يسترده .

وكالصلح التحكيم ، فالتحكيم فى دين مقامرة أو رهان باطل (١) . ويكون باطلا كذلك التحكيم على أساس أن الدين المطالب به ليس دين مقامرة أو رهان ، اذا ثبت أن الواقع من الأمر هو أن الدين دين مقامرة أو رهان (٢) .

(١) نقض فرنسى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٥ سيرييه ٦٦ - ١ - ١١٢ - بودرى وقال فقرة ١٢٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٧ ص ٥٥٧ - Frère-jouan du Saint فقرة ٧٣ .

(٢) بودرى وقال فقرة ١٢٤ - عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة ٧٣ .

وتأليف شركة يكون الغرض منها تقديم نقود للمقامرين والمقراهنين للمقامرة والرهان باطل ، وكذلك يكون باطلا تأليف شركة يكون الغرض منها اقتسام الأرباح والخسائر فى المقامرة والرهان (بودرى وقال فقرة ١٤٥) .

واذا دفع فضولى دين المقامرة أو الرهان ، فلا رجوع له على المدين (نقض فرنسى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سيرييه ٢٨ - ١ - ٧٥٣ - ترولون فقرة ٧٢ - جيوار فقرة ٤٠ مكررة - بودرى وقال فقرة ١٤٢ - اوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٣ هامش ٥) ، ولكن يستطيع أن يسترد ما دفعه . وإذا دفع مدين متضامن دين المقامرة أو الرهان ، لم يجز له الرجوع على المدينين المتضامنين الآخرين Frère-jouan du Saint فقرة ٢١ - بودرى وقال فقرة ١٤٤) ، ولكن يجوز أن يسترد ما دفعه . وإذا وكل شخصا آخر فى أن يقامر أو يراهن نيابة عنه ، كانت الوكالة باطلة . ولكن الوكالة فى قبض دين المقامرة أو الرهان صحيحة ، ويلتزم الوكيل بقبض الدين على أن يؤدي حسابا للموكل فيسلمه ما قبضه . أما اذا كانت الوكالة فى المقامرة أو الرهان وفى قبض الدين أو دفعه ، فالوكالة باطلة فى كل ذلك . وقد سبق تفصيل القول فى هذه المسألة عند الكلام فى الوكالة (انظر آنفا فقرة ٢٣٦) .

٣ — استرداد ما دفع

٥٠١ — عدم جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الفرنسي وفي عهد التقنين المدني القديم :

تقضى المادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى بأن من خسر لايجوز له فى أية حال أن يسترد ما دفعه مختاراً ، مالم يكن هناك فى جانب من كسب عش أو خداع أو احتيال (dol, supercherie ou escroquerie) . والمقصود من هذا النص أن من خسر فى مقامرة أو رهان ودفع ماخسره ، لايجوز له أن يسترد ما دفع إذا توافر شرطان : ١ — إذا كان من كسب لم يلجأ الى الغش أو الخداع أو الاحتيال حتى يتمكن من الكسب ، فإذا كان قد لجأ الى شيء من ذلك لم يجز له أن يتقاضى كسبا غير شريف حتى من وجهة نظر المقامرين والمتراهنين ، فإذا تقاضى هذا الكسب غير الشريف ولو بمطلق اختيار من خسر وجب عليه رده (١) ٢٠ — إذا كان من خسر قد دفع مختاراً ما خسره ، أى دفع وهو على بينة من أمره من أنه غير مجبر على الدفع . فإذا وقع فى غلط ، سواء كان الغلط فى الواقع كما إذا دفع ورثة الخاسر مبلغ سند صادر من مورثهم دون أن يتبينوا أن الدين الثابت بهذا السند هو دين مقامرة أو رهان (٢) ، أو كان الغلط فى القانون كما إذا دفع الخاسر نفسه ما خسره وهو يعتقد أنه مجبر قانوناً على الدفع أو أن الرهان من النوع المشروع الذى يرخص فيه القانون وهو ليس كذلك (٣) . فانه يستطيع استرداد مادفعه ، لأنه لم

(١) انظر فى هذا المعنى بودرى وقال فقرة ٩٤ ص ٤٧ .

(٢) بون ١ فقرة ٦٦٠ — جيوار فقرة ٨١ — بودرى وقال فقرة ٩٥ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٧ هامش ١٧ (٣) . بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ — Frère-jouan du Saint فقرة ٢٠ — عكس ذلك هيك ١١ فقرة ٢٢٥ .

(٣) جيوار فقرة ٨١ — بودرى وقال فقرة ٩٥ — عكس ذلك Frère-jouan du Saint فقرة ٢١ — Pillette فى المجلة العملية ١ سنة ١٨٦٢ ص ٤٤٢ .

يدفع مختارا وعن بينة من الأمر بل دفع لأنه كان يعتقد أنه مجبر قانونا على الدفع . كذلك اذا كان الدفع قد جاء عن طريق الاكراه أو عن طريق التدليس ، فإنه لا يكون دفعا معتبرا ، اذ لا يمكن القول بأن الخاسر قد دفع مختارا ، ومن ثم يجوز له استرداد ما دفع (١) . ويتصل بعيوب الدفع من غلط وتدليس واكراه نقص الأهلية . فيجب أن يكون الخاسر الذى دفع مختارا ما خسر أهلا للدفع ، أى يجب أن تكون له أهلية التصرف فيما دفعه من الخسارة . وتكون له أهلية التصرف فيما دفعه اذا كان كامل الأهلية أى بلغ رشيدا ، أو كانت له أهلية الادارة بأن كان مأذونا فى ادارة ماله فيجوز له التصرف فى ريع هذا المال ودفع الخسارة من الربح الذى يجوز له التصرف فيه لامن رأس المال (٢) . فإذا لم تكن له أهلية التصرف فيما دفعه ، كان الدفع غير معتبر ، وجاز للخاسر فى هذه الحالة أن يسترد ما دفع .

فإذا توافر الشرطان المتقدمان الذكر ، ولم يكن الخاسر ضحية غش فى اللعب ودفع ما خسر مختارا وهو أهل للتصرف فيما دفعه . لم يجز له — بصريح نص المادة ١٩٦٧ من التقنين المدنى الفرنسى — أن يسترد ما دفع (٣) . وهناك رأى يذهب الى أن ذلك يرجع الى أن دين

(١) جيوار فقرة ٧٧ وفقرة ٨١ — بودرى وفال فقرة ٩٤ ص ٤٧ — Frère-jouan du Saint فقرة ١٩ وفقرة ٢٢ .

(٢) نقض فرنسى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٢ دالوز ٦٣ — ١ — ٢٥٧ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٥ دالوز ٦٦ — ١ — ١١٢ — لوران ٢٧ فقرة ٢١٠ — بون ١ فقرة ٦٦٠ — جيوار فقرة ٧٨ مكررة — بودرى وفال فقرة ٩٦ — فقرة ٩٨ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٩ — بلانديول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ Frère-jouan du Saint فقرة ٢٤ — فقرة ٢٥ وفقرة ٢٨ .

(٣) ويترتب على ذلك أنه لو وضع اللاعب مقدما على مائدة القمار ، وفى يد شخص ثالث ، ما تعهد بدفعه فى حالة الخسارة ، ثم خسر ، فإنه يكون قد وفى مختارا ومقدما مقدار الخسارة ، ولا يحق له أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار ، ولو استرده دون رضاء من كسب اعتبر سارقا لأنه استولى على ما لا يملكه وما ليس له حق فى استرداده (نقض فرنسى جنائى ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٢ دالوز ٩٢ — ١ — ٤٧٢ — أوبرى ورو =

المقاهرة أو الرهان هو دين طبيعي (obligation naturelle) ، فيجبري عليه حكم هذا الدين وهو ألا يجبر المدين على الدفع ولكن إذا دفع الدين مختاراً لم يستطع أن يسترده (١) * ولكن هناك رأى آخر يذهب الى أن دين المقاهرة أو الرهان لا يمكن أن يكون ديناً طبيعياً لأنه غير مشروع لمخالفته للنظام العام ، ولا يجوز أن يقوم التزام طبيعى يخالف النظام العام * ويعمل أصحاب هذا الرأى عدم جواز الاسترداد بأن الدين غير مشروع لمخالفته للآداب والنظام العام ، فإذا دفع المدين وكان عدم المشروعية آتياً من جهته أو هو شريك فيه كما فى حالتنا هذه ، لم يستطع أن يسترد مادفع لأنه طرف ملوث لا يجوز له أن يحتج بغش صدر من جانبه (٢) * ومن هذا الرأى محكمة النقض البلجيكية وكثير من الفقهاء فى فرنسا (٣) *

= واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٨٨ — بيدان مكرر فقرة ٨٠٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٤ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٢١٩٤ * كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٢١ () * ويترتب على ذلك أيضاً انه لو خسر شخص فى اللعب ودفع الخسارة لمن لعب معه ، لم يستطع ان يستردها ، حتى لو كسب بعد ذلك ممن لعب معه وطالب بما كسب فرفض هذا الأخير متمسكاً بالدفع بالمقاهرة (رن ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ J.C.P. ١٩٤٩ — ٤ — ١٤٠ — انسايكلوبيدى داللون ٢ لفظ Jeu-pari فقرة ٣٤ — عكس ذلك كار بونيه فى مجلة القانون المدنى الفصلية سنة ١٩٤٩ ص ٥٤٣) *

(١) نقض فرنسى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سيريه ٣٨ — ١ — ٧٥٢ — كولمار ٢٩ يناير سنة ١٨٤١ سيريه ٤٢ — ٢ — ٤٩٢ — دويه ٨ أغسطس سنة ١٨٥٧ داللون ٥٨ — ٢ — ٤٦ — لوران ٢٧ فقرة ١٩٤ — جيوار فقرة ٢١ — فقرة ٢٦ وقرة ١١ وما بعدها — بودرى وفال فقرة ٨٥ — اوبرى ورو (انظر اوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٢ هامش ٢) — كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٢١ *

(٢) ويعبر عن هذه القاعدة باللاتينية : Nemo auditur propriam turpitudinem allegans وانظر فى هذه القاعدة الوسيط الجزء الأول . الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة ٣٢٨ ص ٧١٢ — ص ٧١٥ *

(٣) نقض بلجيكية ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ باسيكريزى ٩٢ — ١ — ١٨ — بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨٠٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٥ — ويبير فى القاعدة الأدبية فى الالتزامات المدنية طبعة رابعة فقرة ١٩٨ =

وقد أخذ القضاء والفقه في مصر في عهد التقنين المدني القديم ، بالرغم من انعدام نص في هذا التقنين يقابل المادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى ، بالأحكام المتقدمة الذكر . فلم يكن الخاسر مجبرا على دفع ما خسره (١) ولكنه اذا دفع مختارا وهو أهل لدفع ما خسره ، لم يجوز له استرداد ما دفع . وكان الرأى في ذلك العهد يذهب أحيانا الى أن دين المقامرة أو الرهان هو دين طبيعى فلا يسترد الخاسر ما دفعه مختارا كما هو الحكم في سائر الالتزامات الطبيعية (٢) . ويذهب أحيانا أخرى الى أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للآداب والنظام العام فإذا دفعه الخاسر وهو طرف ملوث لا يجوز له استرداده (٣) ، وهذا على خلاف

بلانيول وريبير ويولانجيه ٢ فقرة ٣١٩٤ — جوسران ٢ فقرة ١٢٨٦ . وهناك رأى ثالث فى الفقه الفرنسى ، وهو رأى مرجوح ، يذهب الى حد القول بأن دين المقامرة أو الرهان أرقى من أن يكون ديناً طبيعياً ، إذ هو دين مدنى (بون ١ فقرة ٦٠٣ — Pillette فى المقامرة والرهان فى المجلة العملية سنة ١٨٦٢ ص ٤٤٢ — Frère-jouan du Saint فقرة ١٧ وفقرة ٢١) . ولا يلقى هذا الرأى بالآ الى النص الصريح الذى يقضى بأن دين المقامرة أو الرهان لا يجبر المدين على الوفاء به ، ولو كان هذا الدين مدنياً لوجب أن يجبر على الوفاء (انظر فى حجج هذا الرأى الثالث وفى تفنيدها بودرى وقال فقرة ٨٧) . ويذهب بعض الفقهاء الى أن دين المقامرة أو الرهان دين مدنى ناقص (obligation civile imparfaite) (أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٦ ص ١٠٢ هامش ٢) .

(١) انظر آنفا فقرة ٤٩٠ — وقد قضى بأن المقامرة ، ولو لم يحرمها القانون تحريماً صريحاً مخالفة للنظام والآداب العامة ، فالتعهد الذى يبنى على مجرد المقامرة ليس له إذن من سبب صحيح ويجب اعتباره باطلاً (طنطا جزئى أول أبريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية ٤ رقم ٧٧ ص ١٧٨) . وانظر استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ م ٩ ص ١٩٤ — ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٢٤ — ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ .

(٢) وقد قضى بأن المادة ١٧٤ مدنى (قديم) مشتقة من المادة ١٢٥٣ مدنى فرنسى ، وهى تشير الى الالتزامات الطبيعية وغيرها التى اذا دفعها المدين برضائه فلا يحق له المطالبة بردها مثل ديون المقامرة (الموسكى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ الجريدة القضائية ١٢٥ ص ١٤) . وانظر أيضاً استئناف مختلط ٦ يناير سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٧٩ .

(٣) وقد قضت محكمة الاستئناف الوطنية بأنه اذا ظهر للمحكمة بأن =

الذى رأيناه في فرنسا (١) .

= العقد باطل لعدم مشروعيه سببه، وجب عليها الا تساعد أيا من طرفي العقد، بل تترك الحالة على ما هي عليه ، بمعنى أنها لا تأمر بتنفيذ ما لم ينفذ ولا بإعادة ما تنفذ بمقتضى العقد (استئناف وطنى ١٨ أبريل سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ رقم ٨٥ ص ١٦٠) . وقضى بأن الشراح اختلفوا فى مرجع الحكم القاضى بعدم جواز استرداد ما مبلغ خسره صاحبه فى القمار ، فذهب بعضهم الى قيام التزام طبيعى يمنع من رد ما دفع . وذهب الرأى الراجع الى أن السبب هو مخالفة الميسر لقواعد الآداب العامة ، وتؤيد ذلك الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسى ، والأساس الذى نبت عليه المواد الفرنسية فى رفض استرداد ما خسره شخص فى قمار أو رهان هو أساس مقرر بأنه من المبادئ المسلمة فى القانون المصرى ، وقد تأيدت وجهة الرأى الراجع فى فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصرى ، وقد تأيدت وجهة الرأى الراجع فى فرنسا بأحكام قانون العقوبات المصرى وكذلك قضاء المحاكم المصرية (المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة ١٢ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٣) . وقد جرى القضاء المصرى القضاء الفرنسى الى حد أن قضت محكمة جنائيات بنى سويف بأن من لعب قمارا مع شخص فخره مبلغا من المال ، ثم انقض على من كسب واخذ منه المبلغ بالقوة ، عد سارقا بطريق الاكراه ، لانه وإن كان القمار محرما فانونا فإن هذا لا يمنع من أن المبلغ الذى أخذه المجنى عليه انتقل اليه بإرادة صاحبه، ولما كانت الحياة مظهرا من مظاهر الملكية وجبت حمايتها قانونا ، واصبح سلب المال بالقوة حكمة كحكم السرقات (جنائيات بنى سويف ١٢ فبراير سنة ١٩٢٧ المحاماة ٧ رقم ٣٤٢ ص ٤٨٥) . وانظر أيضا استئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٤٢ (ايداع المبلغ الذى يقامر به اللاعب يعتبر وفاء مقدما فلا يجوز الاسترداد) . وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٤ — وقارن استئناف مختلط ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ .

(١) ومع ذلك فقد قضى بأن ما يخره القانون أصلا لا يصح اقراره بأى حال من الأحوال ولا اخفاؤه تحت أية صورة كانت ولا أن يكون له أى أثر فى الوجود ، ومن ثم فمن دفع شيئا محظورا قانونا فله استرداده طبقا للمادة ١٤٥ مدنى (قديم) ولو كان الدفع باختياره ، لأن اعتماد الدفع فى هذه الحالة اقرار للمحظور وهو منسوع ، ولا يعترض على ذلك بما ورد فى المادة ١٤٧ مدنى (قديم) من أن من أعطى باختياره شيئا لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته ولو لم يوجبه القانون لا يكون له استرداده ، وذلك لأن المقصود من عبارة « ولو لم يوجبه القانون » الواردة فى المادة إنما هو ما لم يحرمه القانون ولكنه لا يوجبه ، كالدين الذى يلتزم به القاصر أو الذى يكون سقط حق المطالبة به بمضى المدة ، أما ما يحظره القانون فلا يدخل تحت ذلك (استئناف وطنى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ الحقوق ٣٠ ص ٣٣١ — ٩ مارس سنة ١٩١٥ الحقوق ٣٠ ص ٣٣٢) .

٥٠٢. — جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الجديد :

أما التقنين المدني الجديد فقد خرج على تقاليد عهد التقنين المدني القديم المستمدة من القانون الفرنسي كما قدمنا ، ونص في الفقرة الثانية من المادة ٧٣٩ منه كما رأينا على ما يأتي : « ولمن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي أدى فيه ماخسره ، ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك • وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق » • فيجوز إذن للخاسر ، طبقا لأحكام التقنين المدني الجديد ، وخلافًا لتقاليد التقنين المدني القديم على النحو الذي بيناه • أن يسترد ما دفعه (١) •

وليس في هذا إلا تطبيق سليم لأحكام البطلان ولقاعدة استرداد ما دفع دون حق • فعقد المقامرة أو الرهان باطل لمخالفته للأداب والنظام العام كما قدمنا ، ويترتب على بطلانه أنه لا ينتج أي أثر • فإذا دفع الخاسر ماخسره يكون قد دفع ما هو غير مستحق في ذمته • فيكون له الحق في استرداد ما دفع دون حق • ولا يمكن أن يكون هناك التزام طبيعي في ذمة الخاسر ، فإن المادة ٢٠٠ مدني تقول في صراحة : « وفي كل حال لايجوز أن يقوم التزام طبيعي يخالف النظام العام » • وقد علمنا أن دين المقامرة أو الرهان مخالف للنظام العام • فلا يمكن أن يتخلف عنه التزام طبيعي •

يبقى الرأي القائل بأنه لايجوز الاسترداد لأنه « لايجوز لمن وفي بالتزام مخالف للأداب أن يسترد ما دفعه • إلا إذا كان هو في التزامه لم يخالف الأداب » • ونقدتان المشروع التمييزي يشتمل على هذا النص صراحة • ومع ذلك استثنى المشروع من هذا الحكم دين المقامرة

(١) انظر في وجوب تطبيق أحكام التقنين المدني الجديد إذا كان وقت دفع الخسارة هو يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أو بعد ذلك ما قدمناه انفا فقرة ٤٨٨ •

أو الرهان فأجاز استرداده (١) . وقد حذف هذا النص في المشروع النهائي ، لأن حكمه لا يتمشى مع منطق البطلان . ذلك أن منطق البطلان يقضى في العقد الباطل — أيًا كان سبب البطلان — بإعادة كل شيء إلى أصله ، فإذا كان أحد المتعاقدين سلم شيئًا للآخر تنفيذا للعقد الباطل جاز له استرداده (٢) . فأصبح الحكم القاضي بجواز استرداد الخاسر ما دفعه وفاء لدين مقامرة أو رهان ، بعد هذا الحذف ، متمشيا ، لا فحسب مع صريح النص في المادة ٢/٧٣٩ مدنى ، بل أيضا مع القواعد العامة ذاتها في نظرية البطلان ، وبعد أن كان استثناء من هذه القواعد أصبح مجرد تطبيق لها .

والحكم يجواز الاسترداد يتمشى أيضا مع قاعدة استرداد ما دفع دون حق كما قدمنا ، وإذا كان الخاسر قد دفع ما خسره وهو عالم ببطلان عقد المقامرة أو الرهان ، فإن علمه بالبطلان لا يمنعه من استرداد ما دفع ، طبقا للأحكام المقررة في قاعدة دفع غير المستحق (٣) .

وقد قدمنا أنه في رفع دعوى بطلان عقد المقامرة أو الرهان ، وكذلك

(١) وقالت المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد :
« واستثناء من القاعدة التى تقضى بأنه لا يجوز لمن وفى بالتزام مخالف للآداب أن يسترد ما دفعه إلا إذا كان هو فى التزامه لم يخالف الآداب : م ٢٠١
فقرة ٣ من المشروع ، أجاز المشروع ، توثيقا فى تحريم المقامرة ، أن يسترد الخاسر ما دفعه للرابع ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٠١) » .

(٢) انظر فى ذلك وفى القاعدة الرومانية القديمة التى كانت لا تسلم بهذه النتيجة المنطقية فى العقد الباطل لعدم المشروعية : الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة ٣٣٨ .

(٣) وقد جاء فى الجزء الأول من الوسيط فى هذا الصدد : « وقد يكون الدين الذى أداه مصدره عقد باطل لسبب يرجع الى النظام العام أو الآداب وهو عالم بالبطلان ، كما اذا دفع دين قمار أو فوائد ربوية ، فيستطيع فى هذه الحالة أن يسترد ما دفع بالرغم من علمه بالبطلان ، لأن هذا الحل هو الذى يقتضيه النظام العام والآداب : انظر م ١/٣٢٧ وهى تجيز استرداد الفوائد الربوية وم ٢/٧٢٩ وهى تجيز استرداد دين المقامرة والرهان (الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الثانى فقرة ٨٢٥ ص ١٦٦٥ هامش ١) » .

في التمسك بدفع المقامرة ، يجوز اثبات الدعوى أو الدفع وأن الدين دين مقامرة أو رهان بجميع طرق الاثبات وفيها البيينة والقرائن ، ولو زادت الخسارة على عشرين جنيها ، لأن العقد غير مشروع لمخالفته للأداب والنظام العام (١) . كذلك هنا ، إذا دفع الخاسر ما خسره وأراد استرداد ما دفع ، فإنه يجوز له أن يثبت الدفع بجميع طرق الاثبات وفيها البيينة والقرائن ، حتى لو كان الذي دفعه يزيد على عشرين جنيها ، وذلك لنفس اعتبارات النظام العام التي سبقت الإشارة إليها . وقد جاء النص صريحا في هذا الحكم ، اذ تقول العبارة الأخيرة من المادة ٢/٧٣٩ مدني كما رأينا : « وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق » (٢) .

٥٠٣ - جواز الاسترداد من النظام العام :

وكما أن بطلان عقد المقامرة أو الرهان مقرر للنظام العام ، كذلك جواز استرداد الخاسر ما دفعه من خسارة مقرر للنظام العام ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف قاعدة جواز الاسترداد ، ويبقى للخاسر حق استرداد ما دفع حتى لو كان هناك اتفاق بينه وبين من كسب على أنه لايجوز له أن يسترد ما دفع ، ويعتبر هذا الاتفاق باطلا

(١) انظر آنفا فقرة ٤٩٣ .

(٢) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « وتسهيلا لاستعمال هذا الحق (حق الاسترداد) أجاز المشروع أيضا ان يكون اثبات الدفع بجميع الطرق ، بما في ذلك البيينة والقرائن ، حتى لو كان المبلغ المدفوع يزيد على عشرة جنيها (حاليا عشرين جنيها) (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠١ — ص ٣٠٢) .

ويترتب على جواز استرداد ما دفعه الخاسر ان الحق في الاسترداد يبقى قائما حتى لو وضع اللاعب المبلغ الذي يقامر به على مائدة القمار أو أودعه شخصا ثالثا ، فله اذا خسر أن يسترد ما وضعه على مائدة القمار أو ما أودعه الشخص الثالث ، وقد قررنا عكس هذا الحكم في عهد التقنين المدني القديم عندما كان الاسترداد غير جائز (انظر آنفا فقرة ٥٠١ في الهامش) . وإذا قضى الخاسر ما خسر بطريق غير الوفاء المباشر كتطهير الورقة التجارية والوفاء بمقابل ، فإن هذا كله يعتبر في حكم الوفاء ، ومن ثم يجوز للخاسر أن يسترد . أما التغطية في البورصة فقد كان يمكن استردادها قبل دكريتو رقم ٢٣/٢٤ لسنة ١٩٠٩ (انظر ما يلي فقرة ٥١٥) .

لمخالفته للنظام العام • والنص صريح في هذا المعنى ، اذ تقول المادة ٢/٧٣٩ مدنى كما رأينا : « ولن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه •• ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك » •

وهكذا تتأكد فكرة الاسترداد ، اذ أحاطها القانون بضمانات ثلاثة تسد الطريق على التحايل : فهو قد أجاز الاسترداد صراحة ، وحرم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح اثبات الدفع بجميع الطرق (١) •

٥٠٤ - تقادم دعوى الاسترداد :

تتقادم دعوى الاسترداد بانقضاء ثلاث سنوات من الوقت الذى أدى فيه الخاسر ما خسره ، وتقرر المادة ٢/٧٣٩ مدنى هذا الحكم اذ تقول كما رأينا : « ولن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذى أدى فيه ما خسره » •

وقد كان المشروع التمهيدى يجعل التقادم سنة واحدة ، ولكن المذكرة الايضاحية لهذا المشروع أشارت في الوقت نفسه الى أنه يحسن أن تطال مدة الاسترداد الى ثلاث سنوات (٢) • وقد أدخل هذا التعديل فعلا في لجنة المراجعة ، اذ جعلت مدة الاسترداد ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة (٣) •

(١) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : « والقاعدة التى تقضى بجواز الاسترداد تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وبذلك سد المشروع الطريق على التحايل ، اذ أجاز الاسترداد ، وحرم الاتفاق على عدم جوازه ، وأباح اثبات الدفع بجميع الطرق ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٣٠٢) •

(٢) وهذا ما جاء في المذكرة الايضاحية : « وغنى عن البيان ان الحق في الاسترداد ينتقل الى الورثة • فاذا مات الخاسر بعد أن أدى ما خسره ، ولم يمض عام على الدفع ، جاز للورثة أن يستردوا مسم ما دفعه مورثهم • واستعمال الورثة لهذا الحق بعد موت مورثهم أكثر احتمالا من استعمال المورث للحق حال حياته (لذلك يحسن أن تطال مدة الاسترداد الى ثلاث سنوات حتى يفسح الوقت أمام الورثة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٣٠٢) •

(٣) انظر آنفا فقرة ٤٨٨ في الهامش •

وبذلك اتسقت أحكام استرداد دين المقامرة أو الرهان مع الأحكام العامة المقررة في دفع غير المستحق ، اذ مدة الاسترداد طبقا لهذه الأحكام العامة هي ثلاث سنوات (١) .

(١) وقد نصت المادة ١٨٧ مدني على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » . فيكون القاذون قد فرض فرضا غير قابل لاثبات العكس أن الخاسر اذا دفع الخسارة يكون عالما وقت الدفع أنه غير ملزم بالدفع وأن له الحق في الاسترداد . ومن ثم يتقادم حله بانقضاء ثلاث سنوات من وقت الدفع .

الفصل الثانى

الاستثناءات من تحريم المقامرة والرهان

٥٠٥ — نص قانونى :

تنص المادة ٧٤٠ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصا فى الألعاب الرياضية ، ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان اذا كان مبالغا فيه » .

« ٢ — ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانونا من أوراق النصيب » (١) .

ولا مقابل لهذا النص فى التقنين المدنى القديم ، ولكن الأحكام كان معمولا بها (٢) .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٠٢٦ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتى : « ١ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون فى الألعاب الرياضية . ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان اذا كان مبالغا فيه » . ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانونا من أوراق النصيب وسباق الخيل ، وفى لجنة المراجعة أضيفت كلمة « شخصا » بعد كلمة « المتبارون » فى الفقرة الأولى ، وحذفت من الفقرة الثانية سباق الخيل « حتى لا يشمل الاستثناء » ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد ، وصار رقمه ٧٧٢ فى المشروع النهائى . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧١ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٠ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٠٢ — ص ٢٠٤) .

(٢) وقد قضى فى عهد التقنين المدنى القديم بأن القانون الفرنسى نص صراحة على أنه لا يجوز رفع دعوى بطلب مبلغ نتيجة ميسر أو رهان ، ماعدا الألعاب القائمة على المهارة وتنمية البنية ، كالسباق على الأقدام وسباق الخيل الخ ، وإنما للمحاكم تخفيض المبلغ اذا كان ظاهر الإيهام ، وعلى كل حال لا يجوز طلب استرداد ما دفع الا اذا كان الرابع قد استعمل الغش أو النصب (المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة ١٢ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٣) .
(الوسيط ج ٧ — م ٨٢)

ويقابل النص في التقنيات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٠٦ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٠ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٦ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ١٠٢٥ و ١٠٢٧ — ولامقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المواد من ٩١٠ الى ٩١٤ (١) .

(١) التقنيات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٠٦ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٤٠ : ١ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان المتعلق بالألعاب الرياضية حتى بين الأشخاص غير المتبارين . ٢ — ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانونا من أوراق النصيب .
(ويبيح التقنين الليبي الرهان المتعلق بالألعاب الرياضية حتى بين الأشخاص غير المتبارين ، أما التقنين المصري فلا يبيع ذلك الا فيما بين المتبارين شخصا) .

التقنين المدني العراقي م ٩٧٦ (موافق) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٢٥ : وتستثنى من حكم المادة السابقة المراهنات المعقودة بين الأشخاص الذين يشتركون في الألعاب المختصة بالتمرير على الأسلحة وبأنواع السباق والألعاب الرياضية — على انه يحق للقاضي أن يرد الدعوى اذا رأى القيمة فاحشة — وفي الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، لا يحق للوسطاء ، المرخص لهم على وجه قانوني في جمع بدلات المراهنة من الأشخاص غير المشتركين في الألعاب ، أن يتذرعوا بحكم المادة السابقة .

م ١٠٢٧ : ان لعبة « اليانصيب » لا تخول حق الداعاة ، الا اذا كانت مجازة على وجه قانوني .
(والتقنين اللبناني يسير على غرار التقنين الفرنسي) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص .
التقنين المدني الاردني م ٩١٠ : يجوز عقد الرهان في السباق والرماية وفيما هو من الرياضة او الاستعداد لاسباب القوة .
م ٩١١ : يشترط لصحة العقد : ١ — ان يكون الجعل معلوما والملازم ببذله معين بذاته . ٢ — ان يتم وصف موضوع العقد بصورة نافية للجهالة كأن يحدد في السباق المسافة بين البداية والنهاية وان يبين في الرماية عدد الرشقات والاصابة المقبولة .

م ٩١٢ : ١ — اذا كان الرهان بين اثنين او فئتين جاز ان يكون بذل العوض من أحدهما أو من غيرهما يعتبر كل فئة بحكم الشخص الواحد في الالتزام بالجعل . ٢ — ويجوز أن يكون الجعل عينا أو دينا حالا أو مؤجلا أو بعضه حالا وبعضه مؤجلا .

ويتبين من النص المتقدم الذكر أن للقاعدة التي تنقضى ببطلان عقد المقامرة أو الرهان استثنائين منصوصا عليهما صراحة يكون العقد فهما صحيحا ملزما للمتعاقدين :

١ — المباراة في الألعاب الرياضية • ٢ — ألعاب النسيب • ويضاف الى هذين الاستثنائيين : ٣ — سباق الخيل والرماية ، وكان قد أشير الى هذا الاستثناء في المشروع التمهيدي • ٤ — البيوع الآجلة في البورصة بهوجب أحكام الدكرينو رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ • فنبعث كسلا من هذه الاستثناءات الأربعة •

١ — المباراة في الألعاب الرياضية

٥٠٦ — التمييز بين الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب :

تستثنى الفقرة الأولى من المادة ٧٤٠ مدني ، كما رأينا ، من البطلان « الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون شخصا في الألعاب الرياضية » • والألعاب الرياضية هي التي تقوم على المهارة في رياضة الجسم • وقد أوردت الفقرة الأولى من المادة ١٩٦٦ مدني فرنسي أمثلة على هذه الألعاب ، فقالت : « يستثنى من حكم المادة السابقة الألعاب الخاصة باستعمال السلاح ، وبالجري أو بسباق الخيل ، وبالمسابقة بالعربات ، ولعب الكرة ، وبغير ذلك من الألعاب التي تقوم على المهارة

م ٩١٣ : اذا كان المتسابقون في الرهان اكثر من اثنين وأريد أن يخصص لغير السابق شيء من الجمل وجب أن يكون نصيب التالي اقل من نصيب من تقدمه •

م ٩١٤ : اذا كان الجمل من حد المتسابقين أو من غيرهما على أن الجمل للفائز جاز • وأما اذا اشترط المتعاقدان أن للفائز قبل الآخر جعلاً فلا يجوز لأنه ينقلب العقد قماراً •

(ويلاحظ أن التقنين الأردني أجاز عقد الرهان في الألعاب الرياضية من سباق ورماية وخلافه ووضع تفصيلات لما يجب توافره في عقد الرهان وهي تتفق في مجموعها مع القواعد العامة ، ولم يتضمن التقنين الأردني نصاً باباحة أوراق النسيب كما فعل التقنين المصري) •

ورياضة الجسم» (١) • فيدخل اذن في الالعب الرياضية ، وتكون المباراة فيها مقابل جعل مشروعة ، جميع ألعاب الجمباز والالعب السويدية ، والكرة ، والتنس ، وتنس الطاولة ، والجري ، والقفز ، وسباق الخيل ، والجولف ، والراكيت ، والمصارعة ، والملاكمة ، والمبارزة بالشيش ، والبليارد (٢) ، والسباحة ، والتجديف ، والرماية ، وكل لعبة أخرى تقوم على المهارة ورياضة الجسم •

ولايدخل في الالعب الرياضية : فتكون المباراة فيها بجعل مقامرة غير مشروعة : كل لعبة لا تقوم على رياضة الجسم • ولو اعتمدت على المهارة الفكرية كالشطرنج (٣) والداما ، وجميع ألعاب الورق سواء

(١) النص الفرنسي للمادة ١/١٩٦٦ مدنى فرنسى هو ما يأتى :

Les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses à pied ou à cheval, les courses à chariot, le jeu de paume et autres jeux de même nature qui tiennent à l'adresse et à l'exercice du corps, sont exceptés de la disposition précédente.

(٢) وقد اختلف فى فرنسا فى لعبة البليارد • فبعض يرى انها لا تعتمد على رياضة الجسم ، فلا تدخل فى الالعب الرياضية (ديرانتون ١٨ فقرة ١١٠ - ترولون فقرة ٥٧ - لوران ٢٧ فقرة ١٩٨ - بودرى وقال فقرة ٣٦ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ هامش ١٦) • وبعض يرى انها تدخل فى الالعب الرياضية ، لأن فيها رياضة للجسم (بون ١ فقرة ٦٠٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ - جوسران ٢ فقرة ١٣٨٤ - باريس ١٠ يولييه سنة ١٩٠٢ سيرييه ١٩٠٢ - ٢ - ٣٠١ - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٥ - ٢ - ٥٣٣ - اكس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ سيرييه ٩٣ - ٢ - ١٩) • وانظر فى هذا الاختلاف أنسيكلوبيدى داللو ٢ لفظ Jeu-pari فقرة ٩٦ •

وانظر فى أن البليارد لعبة يتغلب فيها الحظ على المهارة : استئناف مختلط ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ م ٢٤ ص ٣٥ - وانظر عكس ذلك وأن البليارد تتغلب فيه المهارة على الحظ كما هو واضح : استئناف مختلط ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ م ٢٤ ص ٣٦٤ •

(٢) بون ١ فقرة ٦١٠ - بودرى وقال فقرة ٣٥ ص ١٧ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨٠٨ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ هامش ١٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٩٥ - محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٢ ص ٣٧٧ - عكس ذلك ترولون فقرة ٥٠ •

كان للحظ فيها النصيب الأكبر أو كان النصيب الأكبر للمهارة ، ويدخل في ذلك البريدج والبوكر والكونكان وغيرها من ألعاب الورق المعروفة • كذلك لا يدخل في الألعاب الرياضية كل لعبة أخرى ولو لم تكن من ألعاب الورق ، ولو اعتمدت على المهارة ، مادامت لا تقوم على رياضة الجسم ، وذلك كالطاولة والدمينو ، ومن باب أولى لو اعتمدت على مجرد الحظ كالروليت •

٧٠٥ — متى تكون المباراة في الألعاب الرياضية مشروعة :

والألعاب الرياضية ، على النحو الذي حددناه : تكون المباراة فيها مشروعة ، لتشجيع هذه الألعاب وإيجاد حافز من الكسب للاقبال عليها ، لأنها ألعاب — كما تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي — « يكون من شأنها تقوية الجسم واستكمال أسباب الصحة » (١) •

ويشترط ، حتى تكون مشروعة ، أن يكون العقد قد تم بين المتبارين أنفسهم • والنص صريح في هذا المعنى ، إذ تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٤٠ مدني كما رأينا : « الرهان الذي يعقده فيما بينهم المتبارون شخصيا (٢) • ويلاحظ أن كلمة « الرهان » هنا غير دقيقة ، فقد قدمنا أن الرهان لا يقوم فيه المتراهنون بأي دور إيجابي لتحقيق الواقعة التي يعلق عليها الرهان ، أما هنا فالمتبارون في الألعاب الرياضية يقوم كل منهم بدور إيجابي للفوز في المباراة (٣) •

وعلى ذلك لا يكون العقد صحيحا ، بل يكون رهانا غير مشروع ، إذا تراهن النظارة أو غير المتبارين أنفسهم على فوز أحد المتبارين •

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٣ () •

(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « بشرط أن يكون عقد الرهان بين المتبارين أنفسهم في هذه الألعاب ، حتى يكون هذا وسيلة لتشجيعهم » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٣) • وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٣٨٨ ص ٣٨٤ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٤٨٤ •

ففى سباق الخيل مثلا ، اذا تم العقد بين المتسابقين أنفسهم كان صحيحا ، أما اذا تراهن المتسابقين على من يفوز من المتسابقين فان العقد يكون رهانا غير مشروع .

فاذا تم العقد بين المتبارين أنفسهم ، كان صحيحا (١) كما قدمنا . ويشترط أن يكون كل من المتبارين أهلا ، أى أن تكون له أهلية التصرف فى المبالغ الذى يدفعه عند الخسارة . ومن ثم يجب أن يكون هذا المبلغ من ربيع ماله اذا كان مميزا مأذونا له فى ادارة ماله وفى التصرف فى ربيع هذا المال ، ويصح أن يكون المبلغ من رأس ماله اذا كان كامل الأهلية أى بالغا رشيدا (٢) . كذلك يجب أن يكون التراضى على المباراة خاليا من عيوب الغلط والتدليس والاكراه (٣) . وليس فى ذلك الا تطبيق للقواعد العامة (٤) .

(١) وكان القضاء فى عهد التقنين المدنى القديم يقضى بذلك دون ان يكون هناك نص ، فقد قضى بأن القانون الفرنسى نص صراحة على أنه لا يجوز رفع دعوى بطلب مبلغ نتيجة ميسر أو رهان ، ما عدا الألعاب القائمة على المهارة وتنمية البنية كالسباق على الاقدام وسباق الخيل (المنشية ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة ١٢ رقم ٣٩٠ ص ٧٩٢) .

(٢) جيوار فقرة ٥٧ — بودرى وفال فقرة ٧٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٥ .

(٣) جيوار فقرة ٥٨ — بودرى وفال فقرة ٧٢ — ومن باب أولى لو كان احد اللاعبين فاقد الوعي بسبب السكر مثلا ، فان العقد يكون باطلا (بودرى وفال فقرة ٧١) . ولا يعتبر تدليسا ان يخفى أحد المتباريين قوته عن الآخر حتى يجره الى المباراة (بودرى وفال فقرة ٧٢ — عكس ذلك بون ١ فقرة ٦١٦ — جيوار فقرة ٥٨) .

(٤) ويحدث كثيرا أن تقع مباريات رياضية بين هيئات مختلفة، وتخصص جائزة أكثر ما تكون جائزة أدبية — تتمثل فى صورة كأس مثلا — تعطى للهيئة التى تفوز فى هذه المباريات . وصاحب الكأس يعتبر أنه قسدد وهب الكأس للفائز ، ولذلك لا تدخل هذه الحالة فيما نحن بصدده . كذلك لا تدخل حالة مباريات الكرة أو المصارعة أو الملاكمة مثلا ، حيث يدفع أفراد جمهور النظارة أجورا لمشاهدة المباريات ، ومن هذه الأجور يخصص مبلغ من المال يعطى للفائز ، وقد يخصص مبلغ أقل يعطى لغير الفائز . فالعقد ما بين أفسراد الجمهور ومنظمى المباراة هو العقد المعروف بعقد النظارة ، ومن دخل المباراة من اللاعبين والمصارعين والملاكمين لا يراهنون ، وانما يأخذون من منظمى =

٥٠٨ — جواز تخفيض قيمة الرهان اذا كان مبالغاً فيه :

واذا تم العقد بين المتبارين صحيحاً على النحو الذى قدمناه ، فان من خسر المباراة يلتزم بدفع المبلغ المتفق عليه لمن كسب . ولكن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٧٤٠ مدنى تقول كما رأينا : « ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان اذا كان مبالغاً فيه » . فاذا اتفق المتباريان على مبلغ يزيد كثيراً عما تقتضيه أهمية المباراة ، أو يجاوز حدود ما تفرضه حالة المتباريين أو ما تفرضه ثروة كل منهما^(١)، اعتبر هذا مضاربة ، وكان الجزاء أن يخفض القاضى المبلغ الى الحد المناسب ، ويحكم بالمبلغ المنخفض لمن فاز فى المباراة^(٢) . واذا دفع الخاسر كل المبلغ ، فله أن يطلب من المحكمة تخفيضه وأن يسترد الفرق ممن كسب .

أما التقنين المدنى الفرنسى فقد نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٦٦ منه على ما يأتى : « ومع ذلك يجوز للمحكمة أن ترفض الطلب اذا تبين أن المبلغ باهظ » . فالمرجع الفرنسى ، فى حالة ما اذا كان المبلغ باهظاً ، يعتبر العملية كلها مضاربة غير مشروعة ، ويقضى ببطلانها أصلاً ، ومن ثم يرفض القاضى طلب الفائز ، ولا يقضى له حتى بمبلغ

= المباراة اجرا عن فوزهم اذا فازوا ، او اجرا على عملهم اذا لم يفوزوا .
(١) جيوار فقرة ٥٣ — بودرى وفال فقرة ٦٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ — وكذلك يرجع الى ما تعودته المتبارون من قبل (بون ١ فقرة ٦١٩ — بودرى وفال فقرة ٦٦ — عكس ذلك جيوار فقرة ٥٣) .

(٢) وتوهم المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى أنه لا يخفض الا الرهان من غير اللاعبين اذا كان مبالغاً فيه ، ان ورد فى هذه المذكرة ما يأتى : « أما الرهان من غير اللاعبين ، اذا كان مبالغاً فيه ، يجوز للقاضى تخفيضه بالقدر الذى تتحقق به فكرة التشجيع دون زيادة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٣) . والصحيح أن الذى يخفض اذا كان مبالغاً فيه هو المبلغ الذى اتفق عليه المتبارون أنفسهم فيما بينهم ، أما الرهان من غير المتبارين فغير مشروع كما قدمنا ، ولا يجوز الحكم به ولو لم يكن مبالغاً فيه .

مخفض (١) • وغنى عن البيان أنه اذا دفع الخاسر مختارا المبلغ للفائز ، فانه لا يستطيع في القانون الفرنسى أن يسترد شيئا مما دفعه ، وذلك نزولا على حكم المادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى وقد رأيناها تقضى بأن من خسر لا يحوز له في أية حال أن يسترد ما دفعه مختارا (٢) •

٢ — ألعاب النصيب

٥٠٩ — الأصل هو تحريم ألعاب النصيب :

لعبة النصيب لعبة يساهم فيها عدد كبير من الناس ، كل يدفع مبلغا صغيرا ابتغاء كسب النصيب (lot) • والنصيب مبلغ أو عدة مبالغ — وقد يكون شيئا أو عدة أشياء — توضع تحت السحب ، فيكون لكل مساهم رقم معين ويسحب من بين هذه الأرقام عن طريق محض الحظ الرقم أو الأرقام الفائزة (٣) • ولعبة النصيب على الوجه الذى

(١) ديرانتون ١٨ فقرة ١١١ — ترولون فقرة ٥١ — لوران ٢٧ فقرة ١٩٩ — بون ١ فقرة ٦٤٩ — جيوار فقرة ٥٢ — بودرى وقال فقرة ٦٧ — اوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٦ •

(٢) بون ١ فقرة ٦٥٢ — جيوار فقرة ٨٢ — بودرى وقال فقرة ٦٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٦ ص ٥٥٦ •

(٣) ويعتبر من ألعاب النصيب وضع شيء شائع بين أكثر من مالك واحد فى السحب ، وكذلك اصدار سندات مصحوبة بنصيب (obligation à lots) (بودرى وقال فقرة ٦٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٥ — نقض فرنسى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩ داللو ١٩٠٣ — ١ — ٢٦٩ — نقض فرنسى جنائى ١٤ يناير سنة ١٨٧٦ داللو ٧٦ — ١ — ١٨٥) • ويعتبر أيضا من ألعاب النصيب وضع أجهزة أوتوماتيكية تحت تصرف الجمهور ، يضع فيها اللاعب مبلغا صغيرا من النقود ، يخسره أو يفوز بمبلغ أكبر أو بشيء أكبر قيمة •

أما النصب المجانى ، الذى لا يدفع فيه المساهمون شيئا ، فمشروع (بودرى وقال فقرة ٦٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٤ ص ٥٦٦ — نقض فرنسى جنائى أول يولييه سنة ١٩٣٢ داللو الاسبوعى ١٩٣٢ — ٤٤٦) • ولا يعتبر نصيبا مجانيا أن تخصص جريدة أو مجلة جوائز لقرانها بطريق السحب ، بل يكون هذا نصيبا غير مشروع (باريس ١٣ فبراير سنة ١٩٣٢ =

بيناه تعتبر مراهنة ، فكل مساهم فيها يراهن على أن رقمه هو
الفائز ، فان صدق قوله فاز بالنصيب ، وان لم يصدق خسر المبلغ الذى
دفعه (١) . ومحض الحظ كما قدمنا هو الذى يتحكم فى تعيين من هو
الفائز . لذلك يكون الأصل أن جميع ألعاب النصب محرمة باعتبارها
مراهنات غير مشروعة . فتكون المراهنة باطلة ، ويجوز لكل مساهم
أن يسترد ما دفعه ، ويسترد من الفائز ما كسب (٢) .

هذا الى جانب الجزاء الجنائى . فقد نصت المادة ٣٥٣ من تقنين
العقوبات على ما يأتى : « ويعاقب بهذه العقوبات أيضا (الحبس

— ١٨٨١ سيريه ٨٥ — ٢ — ١٧٩ — بودرى وفال فقرة ٦٣ ص ٣٧ هامش ٢ —
Frère-jouan du Saint فقرة ١٩٣) . ويكون أيضا نصيبا غير مشروع ان
يعلن تاجر أنه يرد لعملائه ما دفعوه اثمانا لمشترياتهم اذا وقع الشراء فى يوم
من أيام الشهر يعين فيما بعد (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٦ ص
٥٦٨ هامش ١) . وقد قضت محكمة النقض بأن لعبة الطمبولا لا تدخل فى
أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد فى القانون رقم ١٠ سنة
١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل
ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية . وليست أيضا
من أنواع القمار المحظور مزاوالتها فى المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من
القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية فى ١٠/٢/١٩٥٥
باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبولا ، وأنها لم تكن
تعدو وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب فيما يندرج تحت أحكام القانون رقم
١٠ سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب (نقض جنائى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦
المحامية ٢٧ رقم ٤٧٣ ص ١٠٨٨) .

(١) ومن المبالغ التى يدفعها المساهمون فى المراهنة يتكون النصب أو
الانصب التى توضع تحت السحب ، بعد اقتطاع جزء منها لمواجهة المصروفات
وإدارة النصب. وما عسى أن تختص به الجمعيات الخيرية التى يرخص لها
فى تنظيم النصب مما يعينها على الأعمال الخيرية التى تقوم بها .

(٢) وهذا هو أيضا الحكم فى القانون الفرنسى ، فقد حرم قانون ٢١
مايو سنة ١٨٣٦ جميع ألعاب النصب وجعلها جريمة ، إلا ما رخص فيه
إداريا لأغراض خيرية أو لمصلحة عامة . وبطلان ألعاب النصب بطلان مطلق
ويعتبر من النظام العام ، ويختلف عن بطلان عقود المقامرة والرهان الأخرى
فى أن المادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى لا تنطبق على ألعاب النصب ، لأن سبب
هذه الألعاب غير مشروع ولا يتخلف عنها التزام طبيعى حتى فى رأى من
يذهب الى تخلف التزام طبيعى من عقود المقامرة والرهان ، ومن ثم يجوز
استرداد ما دفع (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٤ ص ٥٦٦) .

وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه كل من وضع للبيع شيئاً في النمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة ، وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة في النمرة » . وسنرى أيضاً أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ يعاقب بعقوبة المخالفة التجول بأوراق النصيب لبيعها وأعمالاً أخرى متعلقة بالنصيب .

٥١٠ — استثناء أوراق النصيب المرخص فيها من التحريم :
وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٤٠ مدنى كما رأينا على ما يأتى : « ويستثنى أيضاً ما رخص فيه قانوننا من أوراق النصيب » . ويكون ذلك عادة كما تقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي ، « توخياً لتحقيق بعض الأغراض الخيرية التى تقوم على اقتطاع جزء من الكسب الذى تدره هذه الألعاب » (١) .

والقانون الذى ينظم ألعاب النصيب ، ويحرمها فى الأصل مع جواز الترخيص فى بعضها لأغراض خيرية ، هو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٠٥ بشأن أعمال « اليانصيب » (٢) . وتحريم المادة الأولى من هذا القانون الأعمال الآتية إذا كان القيام بها بغير ترخيص إدارى من الحكومة : أولاً — التجول بأوراق اليانصيب (اللوتيرية) وبيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها فى المحلات العمومية . ثانياً — التجول بحيوانات ميتة أو حية أو شئ من الأشياء الأخرى مع عرضها على الجمهور بصفة يانصيب (٣) . ثالثاً — التعريف بوجود

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٤ .
(٢) انظر القوانين والقرارات المتعلقة بهذا القانون فى فهرس التشريعات للأستاذين أحمد سمير أبو شادى ونعيم عطية ص ٢٥١ تحت لفظة « يانصيب » .

(٣) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن القانون لا يشترط أن يكون المخالف مالكا للأشياء التى يستخدمها فى ألعاب النصيب ، فيكفى أن يكون قد استعملها لعرضها على الجمهور للحصول على بعض الأشياء بطريق =

يأنصيب أو تسهيل تصريف أوراقه بإعلانات منشورة أو مملوكة أو
بأحدى طرق العرض أو بغير ذلك من وسائل النشر (١) . وتقضى المادة
الثانية ألا تعتبر من أعمال النصيب السندات المالية ذات الأرباح
باليأنصيب (valeurs à lots) المأذون بها بصفة خصوصية من
الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل إصدار هذه
السندات بمقتضى قوانينها ، ولكن بيع مجرد البخت في سحب هذه
السندات يدخل تحت حكم المنع المنصوص عليه في المادة الأولى (٢) .
وتقرر المادة الثالثة (المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١١) الجزاء
الجنائي على من يخالف أحكام القانون ، وهو الغرامة التي لا تتجاوز
مائة قرش ، وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي أن يحكم
فوق الغرامة بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا . وفي جميع
الأنحوال يأمر القاضي بمصادرة الأوراق والأشياء التي جرى استخدامها
في ارتكاب المخالفة ، ويجوز له أيضا أن يأمر بإغلاق المحال التي جرى
استخدامها بصفة مكاتب لأعمال النصيب (٣) .

فالقانون اذن يعاقب على أعمال النصيب المبينة فيما تقدم ، فضلا
عن اعتبارها باطلة من الناحية المدنية على الوجه الذي سبق أن بيناه .
ومع ذلك يجيز القانون ، كما رأينا ، أن ترخص جهة الادارة في عمل

= السحب (استئناف مختلط ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٣٠٦) .
(١) استئناف مختلط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١١٢ - ٢٣
يناير سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ٩٢ .
(٢) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٠٥ قد اقتصر على بيان الفرق بين السندات المالية ذات الأنصبة وأوراق
النصيب ، فلا يمكن الادعاء بأن السندات المالية ذات الأنصبة التي أجازها
القانون المذكور تعتبر باطلة من وجهة القانون المدني (استئناف مختلط ١٥
مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤) ، وانظر في أوراق النصيب المأذون فيها
من حكومة أجنبية : استئناف مختلط ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١١٢ -
٢٣ يناير سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ٩٢ .
(٣) انظر استئناف مختلط ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ م ٢٦ ص ٦٤ - ٩
ابريل سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٣٠٦ - وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٢٩٢ .

معين من أعمال النصيب لأغراض خيرية تقوم على اقتطاع جزء من الكسب للصرف منه في وجوه البر والخير . فمضى رخصت الإدارة في عمل النصيب ، أصبح مشروعا ، ولم يجز للمساهمين في هذا العمل أن يستردوا ما دفعوا ، ويكون للفائز الحق في المطالبة بما غاز به .

وأكثر ما تكون أوراق النصيب لحاملها ، فمن يتقدم بالورقة ذات الرقم المسحوب ، كان له الحق في الجائزة المكسوبة . وليس على حامل الورقة أن يثبت ملكيته إياها (١) . فإذا فقدت الورقة ، جاز لصاحبها أن يثبت ملكيته لها بالرغم من فقدانها وفقا للقواعد العامة في الإثبات . مع ملاحظة أن العبرة في الورقة الفائزة بقيمة الجائزة المكسوبة لا بثمن الورقة ، فإذا كانت الجائزة المكسوبة تزيد على عشرين جنيتها لم يجز الإثبات إلا بالكتابة أو بما يقوم مقامها حتى لو كان ثمن الورقة لا يزيد على عشرين جنيتها (٢) . والفائزة هو من يملك الورقة وقت السحب ،

(١) نقض فرنسي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٥٣ دالوز ٥٤ - ٥ - ٤٧٢ - بودري وفال فقرة ٨٠ - Frère-Jouan du Saint فقرة ٢١٢ وفقرة ٢٢٣ . وقد قضت محكمة النقض في مصر بأن الورقة الرابحة بمجرد إعلان نتيجة السحب تنقلب صكا بالجائزة التي ربحتها ، ويكون من حق حاملها أن يطالب بالجائزة نقودا كانت أو عينا معينة (نقض مدني ٨ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة عمر ٣ رقم ١٢٤ ص ٤٠٢) .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتعاقدون قد رموا باتفاقهم إلى غرض معين وتحقق لهم هذا الغرض بالفعل ، ثم تنازعوا بعد ذلك على الاتفاق ذاته من حيث وجوده ، فإن العبرة في تقدير قيمة النزاع في صدد تطبيق قواعد الإثبات تكون بقيمة ذلك الغرض . ولو كانت قيمة ما ساهم فيه المتعاقدون جميعهم مما يجوز الإثبات فيه بالبينة . ولما كان الغرض من أوراق النصيب التي تصدرها الجمعيات الخيرية طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ هو استفادة هذه الجمعيات بجزء من المبالغ التي تجمع لتنفقها في الوجوه النافعة ، ثم فوز بعض مشترى تلك الأوراق بالجوائز المسماة فيها ، كان كل من يشتري ورقة مساهما في الأعمال الخيرية وفي الجوائز التي تربحها الأوراق المسحوبة بنسبة ما دفعه من ثمن . وبهذا تعتبر الجائزة مساهمة من صاحب الورقة ببعض ما دفعه ومن المشترين ببعض ما دفعوه . وهم جميعا راضون من بادئ الأمر بأن يجعلوا هذه المساهمة عرضة =

لا من يملكها وقت دفع الجائزة (١) • وإذا حملت ورقتان أو أكثر الرقم الفائز في جائزة واحدة ، كان لحامل كل من هذه الأوراق الحق في المطالبة بالجائزة (٢) •

= للتضحية مقابل الأمل في الربح • وهذا يترتب عليه أن الورقة الراجعة بمجرد إعلان نتيجة السحب تنقلب صكاً بالجائزة التي ربحتها ، ويكون من حق حاملها أن يطالب بالجائزة نقوداً كانت أو عيناً معينة • وأذن فالجائزة في الواقع هي موضوع التعاقد والغرض الملحوظ فيه عند مشترى الورقة وعند الهيئة التي أصدرت ورقة النصيب على السواء • أما الورقة الراجعة فهي سند الجائزة ومظهرها الوحيد ، فلا تكون الجائزة مستحقة إلا بها • والقيمة المدفوعة ثمنها لها لا يكون لها عندئذ وجود إذ هي قد صارت مستهلكة في الجوائز وفي الأغراض التي من أجلها أصدرت أوراق النصيب • ولما كانت أوراق النصيب غير اسمية ، فإن الورقة الراجعة تكون سنداً لحامله بالجائزة • وإذا كانت العبرة في ملكية السندات التي من هذا النوع هي الجائزة ، فإن صاحب الحق في المطالبة بالجائزة هو من تكون بيده الورقة الراجعة • فإذا ما ادعى غيره استحقاق الجائزة كلها أو بعضها ، فإنه ، في غير حالات السرقة والضياع ، يتعين اعتبار القيمة المطلوبة ، لا بالنسبة إلى المحكمة المختصة فقط بل بالنسبة إلى قواعد الإثبات أيضاً ، بحيث إذا كانت قيمة المدعى به تزيد على ألف قرش كان الإثبات بالكتابة (نقض مدني ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة عمر ٣ رقم ١٣٤ ص ٤٠٢) — وأنظر بودري وقال فقرة ٨٢ — وانظر عكس ذلك وأن العبرة بثمن الورقة لا بقيمة الجائزة : أنسيكلوبيدي داللون ٣ لفظ *Jeu-Parl* فقرة ١٤٣ • (١) فلو كان من يملك الورقة الفائزة وقت السحب لا يعلم بفوزه ، وباع الورقة بعد السحب إلى غيره ، جاز له أن يطعن في البيع بالغلط ، وكان هو الذي يستحق الجائزة لا المشتري (السسين ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ جازيت دي تريبينو ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢ — بودري وقال فقرة ٨١ *Frère-jouan du Saint* فقرة ٢١٦) •

(٢) باريس ١٨ مارس سنة ١٨٥٣ سيريه ٥٣ — ٢ — ٢٠٩ — بودري وقال فقرة ٨٣ — *Frère-jouan du Saint* فقرة ٢١٤ — ولكن إذا ثبت أن إحدى الأوراق مزورة ولم يثبت خطأ في جانب منظمة النصيب ، لم يكن لصاحب الورقة المزورة حق في الجائزة (أنسيكلوبيدي داللون *Jeu-Parl* فقرة ١٤٥) •

هذا ومن حق حامل ورقة النصيب أن يطلب إجراء السحب طبقاً للنظام المقرر ، حتى لو لم يتم بيع جميع أوراق النصيب المعروضة على الجمهور (بودري وقال فقرة ٧٦) • وإذا أغفل سهواً وضع رقم ورقة بين الأرقام التي يجري من بينها السحب ، كان لصاحب هذه الورقة —

٣ — سباق الخيل والرهاية

٥١١ — تحريم المراهنة على سباق الخيل والرهاية :

قدمنا أن سباق الخيل والرهاية تعتبر من الألعاب الرياضية التي تقوم على رياضة الجسم ، ومن ثم تجوز المباراة فيها بشرط أن يكون التعاقد بين المتبارين أنفسهم (١) * أما إذا كان الرهان من غير المتبارين ، فهذه مراهنة غير مشروعة ، وتكون باطلة ، ويجوز لمن دفع الرهان أن يسترد ما دفع ، كذلك يجوز استرداد الجائزة من الفائز * .

وهنا أيضا ، الى جانب هذا الجزاء المدني ، جزاء جنائي * فقد قضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ في شأن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، وهي المادة المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ، بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه على : (أ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمي الحمام أو غيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ، سواء أكان ذلك بالذات أم بالواسطة * (ب) كل من استعمل نوعا من أنواع

= الحق في التعويض (بودري وقال فقرة ٨٤) * ويجوز في السندات ذات النصيب اشتراط أن السند الذي لم يسدد ثمنه وقت السحب لا يكون له الحق في الجائزة حتى لو فاز في السحب (بودري وقال فقرة ٧٧) * فإذا فاز السند غير المسدد ثمنه في السحب ، كانت الجائزة من نصيب الشركة التي أصدرت السندات ، وليس لأصحاب السندات الأخرى طلب إعادة السحب (بودري وقال فقرة ٧٩) * كما يجوز اشتراط أن صاحب الورقة الفائزة ، إذا لم يتقدم للمطالبة بالجائزة في خلال مدة معينة من وقت السحب يسقط حقه فيها ، ويكون الشرط صحيحا ، ويسقط الحق في الجائزة إذا لم يطالب بها في خلال المدة المعينة (استئناف مختلط ٤ يونيو سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٩) * .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٠٦ — وفي سباق الخيل يجوز أن تكون المباراة بين أصحاب الخيول المتسابقة ، لا بين من يقود هذه الخيول Jockeys في السباق (بودري وقال فقرة ٤١ ص ١٩ وفقرة ٤٣ ص ٢٠) * .

الرهان المشار اليه في أية جهة وبأية صورة ، سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أم مستديمة ، أو جعل نفسه وسيطا في هذه المراهنات . (ج) كل من أخفى أو ساعد على اخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان المتقدم ذكره . وفي حالة العود يجوز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المتقدمة بشرط عدم تجاوز مثل هذا الحد . وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ، ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة . وقضت المادة الثانية من نفس القانون (المعدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧) بتوقيع هذه العقوبات نفسها على كل صاحب محل عام أو مدير له يسمح بحصول مراهنات في محله مخالفة لأحكام القانون ، ويجوز للقاضي أن يحكم باغلاق المحل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز ستة أشهر ، وفي حالة العود في مدى ثلاث سنوات يحكم القاضي باغلاق المحل نهائيا (١) .

٥١٢ — المراهنات باذن ادارى خاص وهل هي استثناء ؟ :

وقد رأينا أن المشروع التمهيدى للفقرة الثانية من المادة ٧٤٠ مدنى كانت تجرى على الوجه الآتى : « ويستثنى أيضا ما رخص فيه من أوراق النصيب وسباق الخيل » . وفي لجنة المراجعة حذف سباق الخيل من هذه الفقرة « حتى لا يشمل الاستثناء » (٢) .

(١) انظر استئناف مختلط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٨٧ - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٦٥ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م ٥٠ ص ٧٣ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٨٢ .

وانظر في فرنسا قانونا مماثلا يعاقب وكالات المراهنة على سباق الخيل ، وهو قانون ٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بقوانين أول أبريل سنة ١٩٠٠ و ٤ يونيه سنة ١٩٠٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ و ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ (بودرى وقال فقرة ٤٤ ص ٢١ هامش ٤ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٢) .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٣ و ص ٣٠٤ - وانظر أيضا فقرة ٥٠٥ في الهامش .

ومع ذلك فان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، وهو القانون الذى سبقت الاشارة اليه ، تقتضى المادة الرابعة منه بأنه يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن وللجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضة اجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان . وذلك بمقتضى اذن خاص . وتقتضى المادة الخامسة بأن الاذن المذكور يمنح بقرار من وزير الداخلية (١) ، وله الحرية فى أن يعطى هذا الاذن أو أن يرفضه ، كما له أن يجعله مقصورا على الرهان المتبادل أو أن يرفضه ، كما له أن يجعله مقصورا على الرهان المتبادل أو أن يعين مدته . ويجوز أيضا أن ينص فى القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لصرفه فى تربية الخيل اذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل . أو لصرفه فى ترقية تعليم الرياضة البدنية أو فى الأعمال الخيرية المحلية أو فى أعمال الاسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه فى هذه الشئون كلها جميعا ، وذلك وفقا للقواعد والشروط المبينة فى القرار الذى يصدر بالاذن . ويعين فى هذا القرار المكان أو الجهة التى يجب أن تجرى فيها المراهنة ، ولا تتعداه ، وينص فيه على جميع الاجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والخداع (٢) .

فهل يفهم من ذلك أنه اذا صدر قرار ادارى يرخص فى اجراء المراهنات على سباق الخيل أو الرماية أو غيرها من الألعاب ، فان المراهنة تكون فى هذه الحالة مشروعة ، ولا يجوز للمتراهنين أن يستردوا ما دفعوه من رهان ، ولأن فاز فى المراهنة حق المطالبة بما فاز به من رهان ؟ . فى فرنسا لا يعفى الترخيص الادارى باجراء سباق الخيل الا من العقوبة الجنائية وحدها ، وتبقى المراهنات على سباق الخيل غير مشروعة

(١) وقد نقل القانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ اختصاص وزير الداخلية الى وزير الشئون البلدية والقروية .

(٢) وقد صدرت لائحة فى أول مايو سنة ١٩٢٢ بكيثية تنفيذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ — انظر محمد كامل مرسى فقرة ٣٩٤ وص ٣٩٢ هامش ١ .

من الناحية المدنية ، فلا يجوز اجبار من خسر الرهان على الدفع ، ولكنه اذا دفع ماخسره لم يستطع أن يسترد ما دفع (١) .

وفي مصر ، في عهد التقنين المدني القديم ، قضت محكمة الاستئناف المختلطة في هذا المعنى بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، وهو قانون يهدف الى توقيع عقوبة جنائية على كل من حرض أو أعطى أو تلقى رهانا على سباق الخيل ، بالغائه هذه العقوبة لصالح من يحصل على ترخيص ادارى ، لم يعدل في المبادئ المقررة في القانون المدني بشأن المقامرة والرهان (٢) .

ويبدو أن التقنين المدني الجديد لم يرد العدول عن هذا المسدأ ، فقد قدمنا أن المشروع التمهيدى للمادة ٧٤٠ مدنى كان يستثنى من عدم المشروعية المدنية سباق الخيل ، وفي لجنة المراجعة حذف سباق الخيل « حتى لا يشمل الاستثناء » . ونرى من ذلك أن المراهنات على سباق الخيل ، حتى لو كان هناك ترخيص ادارى ، تبقى غير مشروعة من الناحية المدنية . ولما كان التقنين المدني الجديد أجاز ، خلافا للتقنين المدني الفرنسى ولما جرى عليه العمل ، في عهد التقنين المدني القديم ، استرداد ما دفعه الخاسر ، فإنه يترتب على ما قدمناه أن المراهن من غير المتبارين في سباق الخيل لا يجبر على دفع خسارته واذا دفعها يستردها ، وأن الفائز في المراهنة من غير المتبارين لا يستطيع المطالبة بما كسب . وقد كان الأمر في عهد التقنين المدني القديم أخف وطأة ، إذ أن المراهنين على سباق الخيل يدفعون رهانهم مقدما قبل ظهور نتيجة السباق ، فلم

(١) السنين ٤ يناير سنة ١٨٩٣ دالوز ٩٧ - ٢ - ١٢٤ - ٨ يولييه سنة ١٩١٠ جازيت دى باليه ١٩١٠ - ٢ - ٩٧ - محكمة صلح الجزائر ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ جازيت دى باليه ١٩٢٧ - ٢ - ٧٧١ - انسبكلوبيدى دالوز ٣ لفظ Jeu-Parى وقفة ١٢٤ .

(٢) استئناف مختلط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٩٤ - ومع ذلك فقد كانت نفس المحكمة قد قضت قبل ذلك بمسدة وجيزة بأن تطبيق نظرية السبب غير المشروع على دين القمار يجب أن تستثنى منه المراهنات التي تنظمها الدولة كسباق الخيل ، فإن هذه المراهنات تخضع لتشريع خاص (استئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٤١) .
(الوسيط ج ٧ - م ٨٣)

يكونوا يستطيعون استرداد ما دفعوا (١) . أما الآن ، في عهد التقنين المدني الجديد ، فانهم يستطيعون الاسترداد ، وهذا يجعل وضع السباق المرخص فيه وضعاً غير مستقر .

٤ — البيوع الآجلة في البورصة

٥١٣ — ماهى البيوع الآجلة في البورصة :

يتعاقد المتعاملون في البورصة في الأوراق المالية المسعرة أو في البضائع ، فلا يلتزم البائع بالتسليم الناقل للملكية ، ولا يلتزم المشتري بدفع الثمن ، إلا بعد أجل يحل في يوم معين يسمى بيوم التصفية ، وهذا ما يسمى بالبيع الآجل (marché à terme). ولا كان المبيع من المثليات ، فهو اما أوراق مالية أو بضائع ، فان مثلها يوجد في السوق ويستطيع البائع وقت التسليم أن يشتريها بالنقد . ولذلك يعتمد كثير من المتعاملين الى بيع أوراق أو بضائع لا يملكونها وقت البيع ، اعتماداً على استطاعتهم الحصول عليها من السوق وقت التسليم ، وهذا ما يسمى بالبيع الآجل على المكشوف (à découvert). وكثيراً ما تنصرف نية البائع الى عدم التسليم أصلاً ، وتنصرف نية المشتري الى عدم التسلم أصلاً ، وتؤول عمليتا البيع والشراء الى مجرد دفع الفروق بين الأسعار . وبيان ذلك أن البائع يبيع بيعة آجلاً مائة سهم مثلاً بسعر السهم عشرة جنيهات،

(١) استئناف مختلط ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٩٤ - بل انه قضى في عهد التقنين المدني القديم بأنه اذا عين ميعاد ١٥ يوماً يجب أن يقدم الفائز في سباق الخيل في خلالها تذكّره الرابحة ، كان هذا الشرط صحيحاً ، واذا لم يقدم الفائز التذكّرة في هذا الميعاد سقط حقه في الجائزة (الاسكندرية المختلطة ٥ أبريل سنة ١٩٤٧ م ٦٠ ص ٩) . ويفهم من هذا ، ببدلول المخالفة ، ان الفائز لو قدم تذكّره في الميعاد كان له الحق في المطالبة بالجائزة ، وهذا يتمشى مع ما سبق أن قضت به محكمة الاستئناف المختلطة ، فيما قدمناه (انظر آنفاً الهامش السابق) ، من أن تطبيق نظرية السبب غير المشروع على دين القمار يجب أن تستثنى منه المراهنات التي تنظمها الدولة كسباق الخيل .

ويكون معتمدا على أن سعر السهم سيهبط يوم التسليم الى تسعة جنيهاً ، فهو اذن مضارب على الهبوط . أما المشتري الذي اشترى هذه الأسهم بسعر السهم عشرة جنيهاً ، فانه يكون معتمدا على أن سعر السهم سيصعد يوم التسليم الى أحد عشر جنيهاً ، فهو اذن مضارب على الصعود . وعند حلول يوم التسليم قد يتحقق أمل البائع فينزل سعر السهم الى تسعة جنيهاً ، وعند ذلك لا يسلم البائع المشتري مائة سهم سعر السهم منها تسعة جنيهاً ويتقاضى منه الثمن على أساس أن ثمن السهم هو عشرة جنيهاً ، بل يقتصر على تقاضى الفرق من المشتري ، فقد ربح في كل سهم جنيهاً واحداً ، ويكون مجموع ربحه مائة جنيه يتقاضاها من المشتري . وقد يتحقق على العكس من ذلك أمل المشتري ، فيصعد سعر السهم الى أحد عشر جنيهاً ، وعند ذلك يكون المشتري هو الذي يتقاضى الفرق من البائع ، وهو مائة جنيه عن الأسهم المئة .

ونرى من ذلك أن البيع الآجل في البورصة الذي يؤول الى مجرد دفع الفروق بين الأسعار هو عملية مضاربة ، يضارب البائع على الهبوط ويضارب المشتري على الصعود . ومن ثم جاز الحاقها بالمراهنة فالبايع يراهن على هبوط السعر ويراهن المشتري على صعوده ، ويفوز منها من يصدق تنبؤه ، فيكسب الفرق بين الأسعار على النحو الذي قدمناه . وإذا ألحق البيع الآجل بالمراهنة ، فانه يكون كالمراهنة غير مشروع ، ومن ثم يكون باطلاً ، ولا يلتزم الخاسر بدفع الفروق بين الأسعار ، وإذا دفعها جاز له استردادها .

على أن الحاق البيع الآجل الذي يؤول الى مجرد دفع الفروق بين الأسعار بالمراهنة غير المشروعة ، وان سلم به في كل من القانون الفرنسى والقانون المصرى في مبدأ الأمر ، لم يلبث أن وقف في سبيله ما جد من التشريع في كل من القانونين . فنستعرض أولاً القانون الفرنسى ، ثم نستعرض القانون المصرى .

٥١٤ — البيع الآجل في القانون الفرنسي :

كان القضاء الفرنسي ، بعد شيء من التردد ، يعتبر البيع الآجل (marché à terme) الذي قصد به أن يؤول الى مجرد دفع الفروق الأسعار مضاربة تلحق بالمراهنة غير المشروعة ، فيجعله باطلا ، ولا يلزم الخاسر بدفع الفروق تطبيقا للمادة ١٩٦٥ مدنى فرنسى ، ولكن اذا دفعها لم يجز له استردادها تطبيقا للمادة ١٩٦٧ مدنى فرنسى (١) .

وكان ذلك سببا في عدم استقرار التعامل في البورصة عن طريق البيوع الآجلة . لذلك صدر قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ يقضى بصحة جميع البيوع الآجلة المتعلقة بالأوراق المالية أو بالبضائع ، وتنتهى المادة الأولى من هذا القانون بالنص على أنه « لا يجوز لأحد ، للتخلص من الالتزامات التى تنشئها هذه البيوع ، أن يتمسك بالمادة ١٩٦٥ مدنى ، حتى لو آلت هذه البيوع الى مجرد دفع الفروق » (٢) . ويبدو من ذلك أن المشرع الفرنسى أراد أن يجعل البيع الآجل ، حتى لو قصد به أن

(١) نقض فرنسى ٤ و ١١ أغسطس سنة ١٨٢٤ سيرييه ٢٤ — ١ — ٤٠٩ و ٤١٤ — ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ سيرييه ٣٨ — ١ — ٧٥٣ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٢ سيرييه ٤٣ — ١ — ٨٩٧ — أول أبريل سنة ١٨٥٦ سيرييه ٥٧ — ١ — ١٩٢ — ١٨ يونيه سنة ١٨٧٢ سيرييه ٧٢ — ١ — ١٩ — ٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١ — ٤٤٨ — ٢١ يناير سنة ١٨٧٨ سيرييه ٧٨ — ١ — ٢٦٩ — ١٦ فبراير سنة ١٨٨١ سيرييه ٨٤ — ١ — ٣٠ — ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ سيرييه ٨٤ — ١ — ٤٢٥ — ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ سيرييه ٨٥ — ١ — ١٦٤ — ترولون فقرة ٩٩ وما بعدها — بودرى وقال فقرة ٤٩ — أوبرى ورد واسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١١٠ — بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١١ — كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٣٣ — انسيكلوبيدى داللو ٢ لفظ Jeu-Pari فقرة ١٠٦ .

(٢) وهذا هو نص المادة الأولى من قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ :

Tous marchés à terme sur effets publics et autres, tous marchés livrer sur denrées et marchandises sont reconnus légaux. Nul ne peut, pour se soustraire aux obligations qui en résultent, se prévaloir de l'art 1965 C. civ. lors même qu'ils se résoudraient par le paiement d'une simple différence.

يؤول الى مجرد دفع الفروق بين الأسعار ، بيعا صحيحا ملزما ، حتى يستقر التعامل عن طريق هذه البيوع ، ومن ثم لايجوز التمسك فيها بدفع المقامرة . على أن بعض المحاكم عمد الى التمييز بين بيع آجل قصد به منذ البداية أن يؤول الى مجرد دفع الفروق ويكون البيع في هذه الحالة مراهنة محرمة ، وبين بيع آجل لم يقصد به منذ البداية الى مجرد دفع الفروق وان آل فعلا بعد ذلك باتفاق الطرفين اللاحق الى مجرد دفع الفروق وهذا هو البيع الصحيح المنصوص عليه في قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ (١) . ولكن محكمة النقض الفرنسية رفضت الأخذ بهذا التمييز . وقضت في أحكام متعددة بأنه لا محل للبحث في نية المتعاقدين وعما اذا كانا قد قصدا منذ البداية أن يؤول البيع الى مجرد دفع الفروق أو لم يقصدا ذلك ، وبأن قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ يقضى بصحة جميع البيوع الآجلة التي تؤول الى مجرد دفع الفروق ، ويحرم على المتعاقدين الدفع بالمقامرة في هذه البيوع ، كما يحرم على المحكمة أن تبحث عن قصد المتعاقدين (٢) .

وبدا أن القضاء الفرنسي قد ثبت على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض . غير أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية عادت بعض المحاكم الفرنسية ، متفقة في ذلك مع

(١) باريس ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٤ سيريه ٩٥ - ٢ - ٢٨٧ - انجيه ٨ يوليو سنة ١٨٩٥ سيريه ٩٥ - ٢ - ٢٥٧ - باريس ١٥ و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ (أحكام سبعة) دالوز ٩٧ - ٢ - ٢٩١ - وانظر في الحجج التي استندت اليها هذه الأحكام مستمدة من الأعمال التحضيرية لقانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ وفي تنفيذ هذه الحجج : بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٢ ص ٥٦٢ هامش ٢ وص ٥٦٣ هامش ١ .

(٢) نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٨ (أحكام أربعة) دالوز ٩٩ - ١ - ٥ - ١٩ مارس سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠١ - ١ - ٤٣٧ - أول أغسطس سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٥٨٣ - ٧ يوليو سنة ١٩١٣ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٣١٣ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ (أحكام أربعة) دالوز ١٩٢٢ - ١ - ١٣ - ٨ يوليو سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعي ١٩٢٥ - ٤٤٦ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٤٠ - ٣٧ .

فريق من الفقهاء (١) ، الى التمييز بين البيع الاجل الذى قصد به منذ البداية أن يؤول الى مجرد دفع الفروق وهذا يكون مراهنه غير مشروعه ويقبل فيه الدفع بالمقامرة ، وبين البيع الاجل الذى يؤول فعلا الى مجرد دفع الفروق ولكن دون أن يكون ذلك مقصودا من المتعاقدين منذ البداية وهذا بيع صحيح لايقبل فيه الدفع بالمقامرة (٢) . فدعا ذلك محكمه النقض الفرنسيه الى التدخل مرة أخرى للقضاء على هذا التمييز ، واددت من جديد أن البيع الآجل بيع صحيح لايقبل فيه الدفع بالمقامرة ، ايا كان قصد المتعاقدين ، وايا كانت قيمة الصفقة (٣) .

على أن البيع الآجل الصحيح هو البيع الذى يعقد وفقا لما جرت عليه نظم البورصة وتقاليدها . أما اذا لم يعقد وفقا لهذه النظم والتقاليد ، وكان من الواضح أنه مجرد مراهنه بين شخصين أحدهما يراهن على الصعود ويраهن الآخر على الهبوط ويتقاضي من يفوز فى الرهان الفروق ما بين الأسعار ، فهذه مراهنه غير مشروعه يقبل فيها الدفع بالمقامرة دون حاجة للبحث عن قصد المتعاقدين (٤) .

-
- (١) بودرى وقال فقرة ٥١ — فقرة ٥٢ — كولان وكابيتان ٢ مقرر ١١٦ ولكن انظر الطبعة العاشرة فقرة ١٣٢٤ .
- (٢) أميان ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ داللون الاسبوعى ١٩٢٩ — ٢٧٤ — تولون الابتدائية التجارية ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ جازيت دى باليه ١٩٢٩ — ٢ — ٢١٠ — ليموج الابتدائية التجارية ٢١ مارس سنة ١٩٣٠ جازيت دى باليه ١٩٣٠ — ٢ — ٨٤ — بيزانسون ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ داللون الاسبوعى ١٩٣٠ — ٣٨٦ — مارسيليا الابتدائية التجارية ٢١ يناير سنة ١٩٣١ داللون الاسبوعى ١٩٣١ — ١٩١ .
- (٣) نقض فرنسى ٨ يوليه سنة ١٩٣٥ داللون الاسبوعى ١٩٣٥ — ٤٤٦ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ داللون الاسبوعى ١٩٤٠ — ٣٧ — وانظر فى هذه المسألة بودرى وقال فقرة ٤٦ — فقرة ٥٤ — أوبرى ورو واسسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١٠٩ — ص ١١٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١١ — فقرة ١٢١٣ — أنسيكلوبيدى داللون ٣ لفظ Jeu-pari فقرة ١٠٣ — فقرة ١١٠ — وانظر فى قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ من ناحية تنازع القوانين أوبرى ورو واسسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١١٥ وهامش ٣٥ (٧) .
- (٤) انظر فى هذا المعنى أوبرى ورو واسسمان ٦ فقرة ٣٨٦ ص ١١٤ — ص ١١٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٣ ص ٥٦٥ — نقض =

٥١٥ — البيع الآجل في القانون المصري :

يجب هنا أيضا أن نفرق بين عهدين : العهد الأول قبل صدور القانون رقم ٢٣/٢٤ لسنة ١٩٠٩ ، والعهد الثاني منذ صدور هذا القانون .

(العهد الأول) : كان القضاء المصري في هذا العهد الأول يجرى على نهج القضاء الفرنسي قبل صدور قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ في فرنسا ، فيميز في البيع الآجل الذي يؤول الى مجرد دفع الفروق بين بيع جدى (marché sérieux) يقصد المتعاقدان تنفيذه عينا ولو اتفقا بعد ذلك على الاقتصار على دفع الفروق وهذا بيع صحيح ، وبين بيع بدفع الفروق (marché différentiel) يقصد المتعاقدان منذ البداية عدم تنفيذه عينا اقتصارا منهما على مجرد دفع الفروق وهذا بيع باطل لأنه مراهنه غير مشروعة وللقضاء أن يحكم من تلقاء نفسه بالبطلان (١) .

= فرنسي ١١ يولييه سنة ١٩٣٣ جازيت دي باليه ١٩٣٣ — ٢ — ٧١٦ — دويه ٨ مايو سنة ١٩١٢ داللون ١٩١٤ — ٢ — ١٨٥ — تولوز ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ سيريه ١٩٢٤ — ٢ — ٢٠٠ — ويشترط حتى يستكمل العقد صورة البيع الآجل فيكون صحيحا ملزما أن يفيد في نصوصه التنفيذ الفعلي في ميعاد معين (كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٢٢٤) ، وأن يكون قد انعقد بوساطة سمسار معتمد في البورصة وبشرط أن يكون هذا السمسار قد أقام نفسه الطرف الآخر (contre-partiste) في العقد (كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٢٣٥ — جوسران ٢ فقرة ١٢٨٥) .

وقد تظهر نية المتعاقدين في وضوح في أنهما لم يقصدا بيعا جديا وإنما قصدا المراهنة اذا اتفقا كتابة على عدم التزام أى منهما بتنفيذ البيع عن طريق التسليم ودفع الثمن والاقتصار على مجرد دفع الفروق في الأسعار (نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٢٩ سيريه ١٩٢٩ — ١ — ١٦٩ — بورديو ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ داللون ١٩١٠ — ٢ — ٢٩٩ — تور الابتدائية التجارية ٢ أبريل سنة ١٩٢١ L'Ouest-Eclair ١١ مايو سنة ١٩٢١) .

(١) استئناف مختلط ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٩ م ١ ص ١٠٧ — ٢٧ فبراير =

وكان من وراء ذلك عدم استقرار التعامل في البورصة فيما يتعلق بالبيع الاجلة ، اذ التمييز بين بيع آجل صحيح وبيع آجل باطل لا يجعل أحدا مطمئنا الى مصير البيع الاجل .

(العهد الثانى) : وقد بدأ بصدر قانون (ذخريتيو) رقم ٢٣/٢٤ لسنة ١٩٠٩ فى ٨ نوفمبر ١٩٠٩ ، يهدف الى كفالة استقرار التعامل بالبيع الاجلة فى البورصة . ويعدل هذا القانون المادة ٧٣/٧٩ من التقنين التجارى على الوجه الآتى : « الأعمال المضافة الى آجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها . وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسعرة ، تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفروق — ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة » . ونرى من ذلك أن هذا التعديل قد أزال التمييز بين بيع آجل جدى وبيع آجل بدفع الفروق ، فكل بيع آجل يعتبر صحيحا ملزما ولو آل الى مجرد دفع الفروق . دون بحث فى نية المتعاقدين هل قصدا منذ البداية الاقتصار على دفع الفروق أم جد هذا القصد فى اتفاق لاحق (١) .

= سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ١٥٤ — ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ٢٠٢ — ٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٣٠٠ — ٢٩ مايو سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ٣٢٧ — ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٣٤ — ١٣ مارس سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٨٨ — ٧ مايو سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ٢٨٠ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ م ١٥ ص ٧٠ — ٢٨ يناير سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ١٠٧ — ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٢١١ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م ٢٠ ص ٢٧٥ .

وانظر فى انتقاد هذا التمييز محمد صالح فى القانون التجارى سنة ١٩٣٣ الجزء الأول فقرة ١٩٦ ص ٣٥٥ — ص ٣٥٦ — وقد قضى بأن تجارة الأقطان بالكونترات ليست من قبيل البيع فى شيء فليس هناك بائع حقيقى ولا وجود لمشتري الا فى عالم الخيال ، وأن الايجاب والقبول حاصلان من الأصل على محض المراهنة صعودا وهبوطا ، ولما كان يقتضى لصحة التعهدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا ، وبعبارة أن تكون مضاربة مثل هذه جديرة بالانتظام فى سلك الأسباب الصحيحة ، فلا يصح اعتبارها قانونية وجائزة (الموسكى ٢٠ مارس سنة ١٩٠١ الحقوق ١٦ ص ١٤١) .

(١) محمد صالح فى القانون التجارى سنة ١٩٣٣ الجزء الأول فقرة -

غير أنه يشترط لصحة البيع الآجل الذى يؤول الى مجرد دفع الفروق أن يكون قد انعقد فى بورصة مرخص فيها وأن يكون قد انعقد طبقا لقانون البورصة ولوائحها (١) ، وقد جاء نص التعديل صريحا فى هذا المعنى اذ يقول كما رأينا : « الأعمال المضافة الى آجل المعقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها » . فاذا لم يتوافر هذا الشرط وكان من الواضح أن البيع الآجل ليس الا مجرد مراهنة بين المتعاقدين (٢) ، فهو بيع باطل لأنه يكون مراهنة غير مشروعة ، ونص التعديل صريح أيضا فى هذا المعنى اذ يقول كما رأينا : « ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا

= ١٩٦ ص ٢٥٦ - ص ٢٥٧ - محمد كامل أمين ملش فى قانون التجارة الجزء الثانى ص ٢٠٦ - وهذا ما سارت عليه محكمة النقض الفرنسية بعد صدور قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ فى فرنسا كما رأينا (انظر أيضا فقرة ٥١٤) . ويصبح دفع الفروق واجبا دون حاجة الى اذار ، وقد قضت محكمة النقض فى هذا المعنى بأن الاعذار بخصوص المطالبة بدفع الفروق يصبح غير مجد فى حالة تخلف البائع عن التوريد فى الميعاد المحدد بالعقد ، اذ ان فرق السعر يتحدد على أساس هذا اليوم وليس سعر أى يوم بعده ، ومن ثم فلا ضرورة للاعذار عملا بالمادة ٢٢ / مدنى (نقض مدنى ٢ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض ١٢ رقم ٨٧ ص ٥٨٢) .

(١) الاسكندرية المختلطة ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ م ٥٥ ص ١٤٨ - ويشترط فى صحة البيع الآجل الذى يؤول الى مجرد دفع الفروق أن يكون قد حدد فيه آجل للتسليم والتسلم (استئناف مختلط ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٢٢٨) .

(٢) اما اذا تبين أنه بيع جدى ، فإنه يقضى بصحته ولو انعقد خارج البورصة والى دفع الفروق . وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا استبانة محكمة الموضوع أن البيع وارد على صفقة من القطن كانت مزروعة فعلا فى أرض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلصت فى قضائها الى أن العقد لا ينطوى على أعمال المضاربة المكشوفة والتي يقصد بها مجرد الافادة من فرق السعر ، فاعملت الشرط الاضافى فى عقد البيع وأوجبت تنفيذه عينا بتسليم كمية القطن المتفق عليها أو دفع فروق الأسعار عن الجزء الذى لم يسلم منها ، فإنه لا محل للتعدي بالفقرة الثانية من المادة ٧٣ تجارى التى تنص على أنه لا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة (نقض مدنى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام النقض ١٠ رقم ٩٧ ص ٦٤١) .

انعتقد على ما يخالف النصوص المتقدمة » (١) .

(١) ومما يقطع في نية المقامرة خروج التعامل في البورصة عن المضاربات العادية الى المضاربات غير المشروعة على خلاف قانون البورصة ولوائحها ، كما هو الامر فيما يسمى بالكورنر (corner). وقد قضت محكمة القضاء الاداري بأن بورصة القطن انما انشئت لتأمين مراكز التجارة وتحديد اسعار القطن على اساس المنافسة الحرة القائمة على العرض والطلب الخاليين من عوامل الاصطناع ، وفي تحقيق هذا الغرض وضعت البورصة نظاما ولوائح تسيير على مقتضاها المضاربات العادية ، فكل انحراف او خروج على هذه النظم يعد خروجا على القانون يهدد الصالح الخاص والصالح العام على السواء . وفي الواقع من الامر لم تكن عمليات « الكورنر » الا انحرافا عن المضاربات العادية الى اخطر انواع المضاربات الغير المشروعة ، والكورنر في حالتنا هذه كان اتفاقا بين قلة من التجار للحصول على احتكار صنف القطن الاشموني او معظمه خفية وفي غفلة من سائر التجار بقصد الاستيلاء على ربح غير مشروع ، فيعمل هؤلاء المحتكرون على رفع الاسعار رفعا مصطنعا مستنديين في ذلك الى عمليات صورية وهمية للحصول على فروق باهظة هي وليدة المقامرة . ودليل الاصطناع يؤيده الامر الواقع ، اد بينما وصل سعر الاتسموني الى ١٥٦ ريالا داخليا صدره المحتكرون لروسيا بسعر ٦٢ ريالا وليوغوسلافيا بسعر ٧٣ ريالا ، وكان السعر الداخلي للاتسموني اعلا من سعر الكرنك على خلاف المعتاد . فلم تعد هذه الاسعار تمثل الحقيقة حتى تؤخذ اساسا في المعاملات ، وكان من اثر ذلك ان اضطرب السوق وتوقفت المعاملات . والاتفاقات التي تهدف الى الاحتكار ورفع الاسعار الى حد باهظ تعتبر باطلة من الناحية القانونية ، سواء وقعت هذه الاتفاقات تحت طائلة القانون الجنائي او لم تقع ، اذ انها بطبيعتها ترمى الى اغراض غير مشروعة مادامت تقيد من حرية التجارة بوجه عام وتقضي على المنافسة الاقتصادية المشروعة . وقد ثبت ان التعامل في سوق القطن على صنف الاشموني كان قائما في موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ على اساس احتكارية ومضاربات على الصعود غير مشروعة واسعار مصطنعة ، فتكون جميع العمليات التي قامت في ذلك العهد خاصة بهذا الصنف مبنية على المقامرة ، ومن ثم تعتبر باطلة قانونا (محكمة القضاء الاداري ٢١ ابريل سنة ١٩٥٢ المحاماة ٢٥ رقم ٩٠٢ ص

١٧٠٢) .

وقد قضى بأن التوكيل المعطى لسمسار لعقد صفقات بقصد المضاربة في البورصة عقد باطل لعدم مشروعية السبب (استئناف مختلط ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ م ٤٥ ص ٢٠٣) ، ولكن قصد المضاربة يجب ان يكون معلوما من السمسار والا فلا يعتد به (استئناف مختلط ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ م ٤٧ ص ٥٠) ويشترط بعض الفقهاء في مصر لصحة البيع الاجل ان يكون المتعاقدان من المشتغلين بالتجارة ، حتى يكون البيع منعقدا طبقا لقانون البورصة ولوائحها . ويقول الأستاذ محمد صالح في هذا الصدد : « لكننا نسارع الى القول بأن صحة العقود الاجلة مشروطة بأن تكون حاصلة من المشتغلين بالتجارة . فاذا =

ونرى من ذلك أن القانون المصرى مر بنفس الدورين اللذين مر بهما القانون الفرنسى ، وأن القانون رقم ٢٣/٢٤ لسنة ١٩٠٩ فى مصر صدر على غرار قانون ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ فى فرنسا . وبعد صدور هذين القانونين استقر القضاء فى مصر وفى فرنسا على صحة البيع الآجلة ولو آلت الى مجرد دفع الفروق ، وذلك دون بحث فى قصد المتعاقدين ، ودون أن يقبل الدفع بالمقامرة فى أى بيع آجل آلى دفع الفرق متى كان هذا البيع قد انعقد طبقا لقانون البورصة ونظمها ولوائحها .

= كان المضارب مستخدما فى أحد المحلات التجارية أو البنوك أو موقفا فى الحكومة ، أو مستخدما أيا كان ، جاز له ابداء دفع المقامرة (م ٦٥ من اللائحة العامة لبورصة البضائع الآجلة) . كما أن السمسار الذى يثبت عليه أنه ساعد أو أغرى على المضاريات غير مشغل بالتجارة ويحكم عليه من مجلس تاديب البورصة بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ، حتى بذلك تقتصر المضاربة على المضاربين الفنيين ولا تمتد الى الأغرار الذين يفسدون الأسعار بنزولهم وجهلهم فيقعوا فريسة المضاربين المدربين ، ولأنه من المشاهد أن الأزمات المالية تقع غالبا بسبب سذاجة رواد البورصة غير الفنيين ، تحزب الصعود يبدأ بالتأثير فيهم ويغريهم بأعلى الوعود ، حتى اذا أمعنوا فى الشراء تخلص عنهم ، فلا يذوقون الا حنظلا ، وهذه هى سيرة كل الأزمات ، (محمد صالح فى القانون التجارى سنة ١٩٢٣ الجزء الأول فقرة ١٩٦ من ٣٥٧) .

المرتب مدى الحياة

تمهيد (*)

٥١٦ — التعريف بالمرتب مدى الحياة — الفرق بينه وبين الدخل الدائم :
المرتب مدى الحياة مبلغ من المال يعطى على أقساط ، ايرادا دوريا ،
لشخص مدة حياته ، أو مدة حياة شخص آخر .

ويتفق المرتب مع الحياة مع الدخل الدائم في أن كلا منهما يصح أن
يكون مصدره عقدا من عقود المغارضة أو من عقود التبرع ، كما يصح أن
يكون بوصية (١) .

ويختلفان من وجوه عدة أهمها ما يأتي :

أولا — المرتب مدى الحياة لا يبقى إلا مدى حياة من رتب الأيراد

مراجع :

ترولون في عقود الغرر سنة ١٨٤٥ — بون في العقود الصغيرة
١ سنة ١٨٦٧ — جيوار في عقود الغرر سنة ١٨٩٣ — بودري وقال في عقود
الغرر الطبعة الثالثة سنة ١٩٠٧ — أوبري ورو واسمان ٦ الطبعة السادسة
سنة ١٩٥١ — بيدان ١٢ مكرر — بلانيول وريبير وبيسون ١١ سنة ١٩٥٤ —
بلانيول وريبير وبولانجية ٢ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ — كولان وكابيتان
ودي لامورانديير ٢ الطبعة العاشرة سنة ١٩٤٨ — جرسران ٢ الطبعة الثانية
سنة ١٩٣٣ — أنسيكلويدى داللو ٤ سنة ١٩٥٤ لفظ Rente Vagère
— محمد كامل مرسى في العقود المسماة — المرتب مدى الحياة سنة ١٩٤٩ .

ومسائل :

Plot المرتبات مدى الحياة التي تنشئها شركات التأمين
رسالة من باريس سنة ١٩٠٠ — Bernès عقد المرتب مدى الحياة مغارضة
رسالة من تولوز سنة ١٩٠٢ — David عقد المرتب مدى الحياة رسالة من
باريس سنة ١٩٠٤ — Alinat المرتب مدى الحياة — بعض تطبيقاته الحديثة
رسالة من مونيبييه سنة ١٩١٣ — Marlin التصرفات المستهلكة للمعين
(allénations à fond perdu) أو مع الاحتفاظ بحق المنفعة لمصلحة الورثة
رسالة من ديجون سنة ١٩٣٠ .

وفي إشارتنا الى هذه المراجع المختلفة نحيل الى الطبقات المبينة فيما
تقدم .

(١) انظر في مصدر الدخل الدائم الوسيط الجزء الخامس ، الطبعة
الثانية المنقحة فقرة ٣٢٠ — فقرة ٣٢٢ — وسنرى أن المرتب مدى الحياة —
دون الدخل الدائم — يصح أن يكون مصدره واقعة مادية ، كما هو الأمر في
التعويض عن عمل غير مشروع أو في تعويض العامل عن إصابة العمل .

على حياته ، فاذا مات هذا انقضى المرتب • أما الدخل الدائم فهو ايراد دورى دائم ، لا ينتضى بموت أحد ، فاذا مات المستحق للدخل انتقل الدخل الى ورثته ، ثم الى ورثة ورثته ، وهكذا •

ثانيا — المرتب مدى الحياة غير قابل للاستبدال ، فلا يجوز للملتزم به أن يتخلص منه برده رأس المال الذى أخذه في مقابل المرتب ، وذلك لأن المرتب مدى الحياة مقصود به أن يدوم مادامت حياة من رتب الايراد على حياته ، فالاستبدال ليس من طبيعته الا اذا اشترط (١) • أما الدخل الدائم فهو قابل للاستبدال في أى وقت شاء الملتزم ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بعدم القابلية للاستبدال • ذلك لأن هذا الدخل دائم كما قدمنا ، فحتى لا يكون المدين ملتزما التزاما أبديا والالتزام الابدى لايجوز ، أباح القانون له أن يتخلص من التزامه متى شاء اذا هو رد رأس المال الى الدائنين (٢) •

ثالثا — المرتب مدى الحياة يصح أن يكون الملتزم به شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا ، واذا كان شخصا معنويا فالغالب أن يكون شركة تأمين • أما الدخل الدائم ، فلانه دائم ، يكون الملتزم به عادة شخصا غير محدود الوجود ، أى شخصا معنويا ، ويكون غالبا الدولة ذاتها أو أحد الأشخاص المعنوية العامة أو احدى الشركات (٣) •

رابعا — المرتب مدى الحياة يجوز أن يزيد على سعر الفائدة القانونية أو الاتفاقية ، اذ هو ليس كله فائدة لرأس المال ، بل جزء منه هو الفائدة والجزء الآخر في مقابل استهلاك رأس المال شيئا فشيئا ويتم الاستهلاك كاملا بانقضاء المرتب • أما الدخل الدائم فكله فائدة لرأس المال، ولا يستهلك من رأس المال شيء بل يجب رده بكامله عند الاستبدال.

(١) انظر ما يلى فقرة ٥٢٦ •

(٢) الوسيط الجزء الخامس • الطبعة الثانية المنقحة فقرة ٣٣٢ وما بعدها •

(٣) الوسيط الجزء الخامس ، الطبعة الثانية المنقحة فقرة ٣٢٥ •

ومن ثم وجب ألا يزيد الدخل الدائم على السعر الاتفاقي للفائدة (١) .

خامسا — المرتب مدى الحياة لا ينشئه الا تصرف شكلي ، اذ ينص القانون على أن « العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحا الا اذا كان مكتوبا ، وهذا دون اخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع » (م ٧٤٣ مدني) . أما الدخل الدائم فلم يشترط القانون لترتيبه شكلا خاصا ، ومن ثم يجب اتباع شكل التصرف القانوني الذي رتبته (١) .

٥١٧ — الأغراض العمالية التي يفي بها المرتب مدى الحياة :

سنرى أن المرتب مدى الحياة ينشئه اما تصرف معاوضة
واما تصرف تبرعي .

فاذا أنشأه تصرف معاوضة ، كأن قدم المستحق للمرتب في مقابلة رأس مال أو قدم عينا عقارا أو منقولا ، فانه يكون قد حول رأس المال أو العين ، عن طريق القرض أو البيع كما سنرى ، الى ايراد مرتب مدى الحياة ، فكفل لنفسه ما يقوم بأوده ايرادا ثابتا لا ينقطع هو أعلى من فائدة رأس المال أو أعلى من ريع العين . وفي نظير ذلك يكون قد استهلك رأس المال أو العين دون أن يترك شيئا للورثة ، ويتمثل هذا الاستمتاع في هذه الأقساط الدورية التي يتقاضاها والتي هي أعلى من الفائدة أو من الريع كما قدمنا . ويلاحظ الى ذلك عادة شخص في آخر حياته ، يملك رأس مال أو عقارا أو منقولا ، وليس له ورثة أو له ورثة من ذوي القرابة البعيدة أو ورثة أقربون ولكن لا يلقى بالا البهم . فيحول رأس المال أو العين ، عن طريق المرتب مدى الحياة ، الى أقساط دورية

(١) الوسيط الجزء الخامس ، الطبعة الثانية المنقحة فقرة ٣٢٢ .
(٢) الوسيط الجزء الخامس ، الطبعة الثانية المنقحة فقرة ٣٢٣ — وانظر في الفروق بين المرتب مدى الحياة والدخل الدائم بودري وقال فقرة ١٧٦ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٥ — كولان وكابيتان ودي لامور أندريه ٢ فقرة ١٣٤١ .

يتقاضاها مابقى حيا ، فيستمتع بماله كله دون أن يبقى شيئا لأحد
بعد موته كما سبق القول .

وإذا أنشأ المرتب تصرف تبرعى ، هبة أو وصية ، فإن الغرض
العملى من ذلك أن يكفل المتبرع — الواهب أو الموصى — للمتبرع له ،
وهو المستحق للمرتب ، دخلا ثابتا يقوم بنفقات معيشتة ، ويلجأ الى
ذلك عادة الزوج اذا أراد أن يكفل لزوجته بعد موته ما يقوم بأودها
فيوصى لها بمرتب مدى الحياة ، أو الأب اذا أراد أن يكفل لولد له عاجز
عن كسب العيش ما يقوم بأوده ، أو المخدم اذا أراد أن يكافئ خادما
أمنيا في آخر حياته فيهبه أو يوصى له بمرتب مدى الحياة .

٥١٨ — خاصيتا المرتب مدى الحياة :

أيا كان التصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة ، قرضا كان أو
بيعا أو هبة أو وصية ، فإن هذا التصرف تبرز فيه خاصيتان :

(الخاصية الأولى) أنه تصرف شكلى ، هو شكلى اذا كان هبة لأن
الهبة بطبيعتها عقد شكلى . وهو شكلى اذا كان وصية ، اذ يجب اتباع
الشكل الواجب فى الوصية . ثم هو شكلى حتى اذا كان قرضا أو بيعا ،
فقد رأينا أن المادة ٧٤٣ مدنى تقضى بأن العقد الذى يقرر المرتب لا يكون
صحيا الا اذا كان مكتوبا .

(الخاصية الثانية) أنه تصرف احتمالى . ولذلك كان من عقود
الغرر . فالمرتب يدفع أقساطا دورية لمستحقه مابقى على قيد الحياة ،
أو مابقى من رتب الايراد على حياته حيا ، فهو اذن محدود بحياة
انسان ، وينقضى بموته (١) . ولما كان الموت لا يعرف ميعاده قبل

(١) فاذا باع شخص عينا بثمن هو مرتب مدى حياته ، وتبين عند
موته أنه لم يتقاض مرتبا الا مبلغا اقل بكثير من قيمة العين التى
باعها ، فإن الزائد من قيمة العين هو الاحتمال الذى يقابل احتمالا آخر =

وقوعه ، فان المرتب مدى الحياة لا يعرف مقداره الا عند الموت ، أى فى ميعاد لا يمكن تحديده مقدما ، ومن ثم يكون تصرفا احتماليا (١) . بـل ان هذا الاحتمال (aléa) فى المرتب مدى الحياة هو ، على الرأى الغالب ، السبب (cause) فى التصرف ، اذا انعدم كان التصرف دون سبب وكان باطلا كما سيجىء (٢) .

٥١٩ — التنظيم التشريعى للمرتب مدى الحياة :

جمع التقنين المدنى القديم فى باب واحد العارية والقرض والدخل الدائم والمرتب مدى الحياة ، على ما بين هذه العقود من اختلاف واضح فى طبيعتها . فالعارية تقع على المنفعة ، والقرض يقع على الملكية ، وقد أحسن التقنين المدنى الجديد صنعا بأن جعل العارية فى مكانها الصحيح مع الايجار فى العقود التى تقع على المنفعة ، وبأن جعل القرض هو أيضا فى مكانه الصحيح مع سائر العقود التى تقع على الملكية من بيع

= كان يصح ان يتحقق وهو ان يعيش البائع مدة طويلة ويتقاضى مرتبا اكبر بكثير من قيمة العين ، ولا يجوز اعتبار الزائد من قيمة العين هبة مضافة الى ما بعد الموت ، والا كانت باطلة على هذا الاساس (استئناف مختلط ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ١٨٣) ، اما اذا كان البائع متقدما فى السن الى حد أنه لا ينتظر ان يتقاضى الا مرتبا ضئيلا فى الايام القليلة الباقية من عمره ، فانه يجوز فى هذه الحالة ، اذا كانت قيمة العين كبيرة لا يتناسب معها هذا المرتب الضئيل ، اعتبار ان البيع يستتر هبة مضافة الى ما بعد الموت ، ومن ثم يكون باطلا (استئناف مختلط ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٤٦) .

(١) والرأى الغالب فى الفقه الفرنسى ان العقد الاحتمالى لا يكون الا عقد معاوضة ، ومن ثم لا يكون المرتب مدى الحياة احتماليا الا اذا تقرر المرتب معاوضة (جوسران ٢ فقرة ١٢٨٦) . وقد ذهبنا عند الكلام فى العقد الاحتمالى الى ان « عقد التبرع قد يكون احتماليا اذا كان الموهوب له لا يستطيع ان يحدد وقت تمام العقد القدر الذى يأخذ ، كما اذا وهب شخص لآخر ايرادا مرتبا طول حياته » (الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٦٢) .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٥٢٩ — والالتزام بأداء المرتب يعتبر منقولا ، شأنه شأن كل التزام بأداء مبلغ من النقود (بودرى وقال فقرة ١٩٩ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٦ ص ٢٥٩) . وهو منقول حتى لو كان مضمونا برهن رسمى (أنسيكلوبيدى داللوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤) .

ومقايضة وهبة وشركة وصلاح •

أما اقتران الدخل الدائم بالقرض فمصحح ، إذ الدخل الدائم لا يعدو أن يكون قرضا له خصائصه المميزة ، وهكذا فعل أيضا التقنين المدني الجديد •

ولكن المرتب مدى الحياة لا يتلاقى مع الدخل الدائم إلا من حيث أن كلا منهما يدفع على أقساط دورية ، ولكنهما يختلفان بعد ذلك اختلافا بينا ، وقد سبق أن أشرنا إلى أهم وجوه الخلاف بين التصرفين (١) • ولذلك فصل التقنين المدني الجديد بينهما ، فوضع الدخل في مكانه مع القرض ، ووضع المرتب مدى الحياة بين عقود الغرر •

وقد خص التقنين المدني القديم المرتب مدى الحياة بنصين اثنين (م ٤٨٠ / ٥٨٦ — ٥٨٨ وم ٥٨٩ / ٤٨١) جاء في شيء من الاقتضاب • أما التقنين المدني الجديد فقد خص له نصوصا ستة — من المادة ٧٤١ إلى المادة ٧٤٦ — وضح فيها المجهول من الأحكام التي اقتضتها التقنين المدني القديم ، وخالف هذا التقنين في مسألتين :

١ — جعل التقنين الجديد العقد الذي ينشئ المرتب عقدا شكليا لا يتم إلا بالكتابة ، وكان في التقنين القديم عقدا رضائيا •

٢ — أجاز التقنين الجديد في المرتب الفسخ إذا قام سببه تطبيقا للقواعد العامة ، أما التقنين القديم فقد كان يخرج دون مبرر على هذه القواعد فلا يجيز الفسخ ، وسيأتى تفصيل ذلك •

وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد ما يأتى : « أورد التقنين (القديم) أحكام المرتب مدى الحياة في شيء من الاقتضاب ، أما المشروع فقد عالج عيوب هذا التقنين ، ووضح المجهول من هذه الأحكام ، وقد أوجب أن يكون العقد الذي يقرر المرتب

(١) انظر أنفا فقرة ٥١٦ •

مكتوبا ، وأجاز الفسخ اذا قام سببه ، وفي هذين يختلف المشروع عن
التقنين الحالى (القديم) « (١) •

٢٥٠ — خطة البحث :

ونبحث المرتب مدى الحياة فى فصلين ، يتناول الفصل الأول انشاء
المرتب ، ويتناول الفصل الثانى الالتزام بأداء المرتب •

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٥ •

الفصل الأول

انشاء المرتب مدى الحياة

٥٢١ — أركان ثلاثة :

للتصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة أركان ثلاثة ، شأنه فى ذلك شأن سائر التصرفات • وهذه الأركان هى التراضى والمحل والسبب •

فالتراضى هو المصدر الذى ينشئ المرتب ، وتتنوع هذه المصادر كما سنرى •

والمحل هو المرتب نفسه ، ويخضع لقواعد واحدة أيا كان مصدره • والسبب ، فى رأى الغالب ، هو الاحتمال الذى يتعرض له طرفا التصرف ، فكل منهما معرض للكسب والخسارة بحسب طول أو قصر حياة من أنشئ المرتب على حياته •

وتتناول بالبحث هذه الأركان الثلاثة •

١ — التراضى

(المصدر الذى ينشئ المرتب)

٥٢٢ — تنوع المصادر — نص قانونى :

الأصل أن المرتب مدى الحياة ينشأ من تصرف قانونى ، ولكنه مع ذلك قد ينشأ من واقعة مادية • ففى حوادث العمل قد يتقاضى العامل مرتبا مدى الحياة ، ومصدر المرتب هنا واقعة مادية هى إصابة العامل • وفى التعويض عن عمل غير مشروع • قد يكون هذا التعويض فى صورة

مرتب مدى الحياة يعطى للمضروب ، ومصدر المرتب هنا أيضا واقعة مادية هي العمل غير المشروع (١) .

فاذا تركنا الواقعة المادة جانبا واقتصرنا على التصرف القانوني ، فان هذا التصرف يكون أحد طرفيه دائما هو الملتزم بالمرتب ، ويكون الطرف الثاني عادة هو المستحق للمرتب . على أن المستحق للمرتب قد لا يكون طرفا في التصرف ، ويتحقق ذلك في الاشتراط لمصلحة الغير ، اذ يقع أن شخصا يعطى لآخر عينا أو رأس مال ، ويشترط عليه أن يدفع لأجنبي عن العقد مرتبا مدى الحياة . فهنا المستحق للمرتب ليس طرفا في العقد ، بل هو المنتفع في الاشتراط . والمتعهد هو الملتزم بالمرتب ، وقد التزم به ثمنا للعين التي أعطاها اياها المشتري فيكون العقد بيعا ، أو ردا لرأس المال الذي أخذه من المشتري ويرده في صورة مرتب مدى الحياة فيكون العقد قرضا . أما العلاقة فيما بين المشتري والمنتفع وهو المستحق للمرتب ، فقد تكون تبرعته أي ان المشتري قد تبرع للمنتفع بالمرتب ، وقد تكون علاقة معاوضة اذ يجوز أن يكون المشتري باشتراطه المرتب للمنتفع قد أراد أن يرد له قرضا أو يدفع له ثمن مبيع أو نحو ذلك . وتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير في الصورة التي نحن بصدددها .

ولكن في الكثرة الغالبة من الأحوال ، يكون الملتزم بالمرتب والمستحق له هما طرفا التصرف . ويكون التصرف في هذه الحالة اما معاوضة واما تبرعا .

وهذا هو الذي تنص عليه المادة ٤٧١ من التقنين المدني ، اذ تقول :

« ١ — يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي الى شخص آخر مرتبا دوريا مدى الحياة بعوض أو بغير عوض » .

(١) بودري وفال فقرة ١٨٨ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة

« ٢ — ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية » (١) •

ويقابل هذا النص في التقنين المدني القديم ٤٨٠/١، ٥٨٦ و ٤٨١/٥٨٩ (٢) •

ويقابله في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٠٧ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤١ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٧ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ١٠٢٨ و ١٠٣٣ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩١٦/١، ٢ (٣) •

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٧ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « ١ — يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مدى حياته مرتبا دوريا ، ويكون ذلك بعوض أو غير عوض • ٢ — ويترتب هذا الالتزام بعقد أو وصية » • وفى لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتى : « ١ — يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مرتبا دوريا مدى حياته بعوض أو بغير عوض • ٢ — ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية » ، وأصبح رقم المادة ٧٢٢ فى المشروع النهائى • ووافق عليها مجلس النواب تحت رقم ٧٧٢ • وفى لجنة مجلس الشيوخ استبدلت كلمة « الحياة » بكلمة « حياته » الواردة فى الفقرة الأولى ، لإطلاق الحياة دون الاضافة الى شخص معين حتى تشمل أيضا حياة الشخص الذى ارتبط به الالتزام • نصار النص مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدني الجديد • وأصبح رقمه ٧٤١ • ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٠٥ — ص ٢٠٧) •

(٢) يقابل النص فى التقنين المدني القديم : م ٤٨٠ فقرة أولى/٥٨٦ : ترتيب الأيراد المذكور ويجوز أن يدون بنفسادة زائدة عن المقرر قانونا • م ٤٨١/٥٨٩ : تتبع القواعد المقررة سابقا فى حالة تقرير مرتبات مؤيدة أو مقيدة بمدة الحياة فى مقابلة بيع أو عقد خرا أو مجرد تبرع •

(والتقنين المدني القديم يتفق مع التقنين المدني الجديد) •

(٣) ويقابل النص فى التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٠٧ (مطابق) •

التقنين المدني الليبي م ٧٤١ (مطابق) •

التقنين المدني العراقي م ٩٧٧ (موافق) •

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٢٨ : أن عقد الدخل مدى الحياة هو عقد بمقتضاه يلتزم شخص (يقال له المديون بالدخل) أن يدفع لشخص آخر (يقال له دائن الدخل) مدى حياته أو حياة شخص آخر أو عدة =

- فالعقد والوصية هما اذن المصدران الرئيسيان للالتزام بالمرتب .
- والعقد قد يكون عقد معاوضة أو عقد تبرع ، والوصية تبرع دائما .
- ومن ثم تنقسم مصادر الالتزام بالمرتب ، على تنوعها ، الى معاوضات وتبرعات .

٥٢٣ — المعاوضات :

قد يكون مصدر الالتزام بالمرتب عقدا من عقود المعاوضات ، وابرز صورتين لعقود المعاوضات هما البيع والقرض .

فكثيرا ما يبيع شخص عينا ، عقارا أو منقولا ، من آخر ، ويتقاضى الثمن ايرادا مرتبا مدى الحياة . ويكون المرتب في هذه الحالة عادة اكبر من ريع العين ، اذ لو اقتصر على ريع العين لما كانت هناك فائدة للبائع من أن يبيع العين بايراد لا يزيد على ريعها ، وكان أولى به أن يستبقى العين ويستولى على ريعها ، فيكسب نفس ماكسبه بالبيع دون أن يخسر العين (١) . ومن باب أولى لو كان المرتب ايرادا يقل عن ريع

= اشخاص . مرتبا سنويا أو دخلا سنويا مقابل بعض اموال منقولة أو غير منقولة يجري التفرغ عنها وقت انشاء موجب الدخل . واذا كانت الأموال المتفرغ عنها غير منقولة ، فلا يكون لانشاء الدخل مفعول حتى بين الفريتين ، الا بعد تسجيله في السجل العقاري .

م ١٠٢٣ : ان الشخص الذي ينشئ على أملاكه بدون عوض دخلا لمصلحة شخص آخر مدى حياته .

(ويتفق التقنين اللبناني مع التقنين المصري)

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه لهذا النص .

التقنين المدني الاردني م ٩١٦ : ١ — يجوز أن يلتزم شخص لآخر بأن يؤدي له مرتبا دوريا مدى الحياة بعوض أو بغير عوض ٢٠ — فاذا تعلق الالتزام بتعليم أو علاج أو انفاق فانه يجب الوفاء به طبقا لما جرى به العرف الا اذا تضمن الالتزام غير ذلك .

(والتقنين الاردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

(١) فقسط المرتب الذي يستولى عليه البائع يجب اذن أن يكون اكبر من ريع العين المبيعة ، لأن جزءا منه يعادل ريع العين والجزء الآخر يعادل استهلاك العين المبيعة شيئا فشيئا طوال المدة التي يبقى فيها المرتب ، اذ بانقضاء المرتب تكون العين قد استهلك . ولذلك يسمى هذا البيع بالفرنسية *(allénation à fonds perdu)* ويمكن ترجمته الى العربية « بالتصرف المستهلك » =

العين . فان الثمن يلحق في هذه الحالة بالثمن التافه . فيكون كالثمن
الصوري لا يتم به البيع . وقد سبق أن قررنا في هذا الصدد . عند
الكلام في البيع . ما يأتي : « ويلحق بالثمن التافه . فيكون كالثمن
الصوري لا يتم به البيع . أن يبيع شخص عينا بثمن هو ايراد مرتب
مدى حياة البائع ولكن هذا المرتب أقل من ريع العين . فإذا باع شخص
دارا ريعها مائة بايراد مرتب مدى حياته مقداره خمسون ، فقد وضع
أن المشتري لا يدفع شيئا من ماله في مقابل الدار . إذ هو يقبض ريعها
ويعطى البائع منه الايراد المرتب . وفي هذه الحالة يكون العقد هبة
لا بيعا . والهبة مكشوفة لا مستترة . يشترط فيها الرسمية في الأحوال
التي يوجب القانون فيها ذلك . على أن البائع إذا باع الدار بايراد
يعادل الريع الحالي للمبيع . وظهر من الظروف أن هذا الريع الحالي
غير مستقر ، وأنه عرضة للنقصان اما لأسباب طبيعية واما لسبب خاص
كانت الدار معرضة للتخريب من غزو أو سطو أو غير ذلك . فأراد
البائع أن يكفل لنفسه ايرادا ثابتا وان كان لا يزيد على الريع الحالي
لدار . جاز اعتبار الثمن هنا جديا لا تافها . وان كان تمنا بخسا . وصح
البيع » (١) . وإذا كان مصدر الالتزام بالمرتب هو عقد البيع على
الوجه الذي قدمناه . فإن أحكام البيع هي التي تسرى . من حيث أهلية
البائع وأهلية المشتري . ومن حيث ثبوت الإرادة . ومن حيث انتقال
ملكية المبيع إلى المشتري في العقار بالتسجيل . ومن حيث ضمان
الاستحقاق والعيوب الخفية . ومن حيث ضمان الثمن وهو هنا المرتب
بامتياز البائع . ولكن إذا بيع عقار قاصر بمرتب مدى حياة ثم يجر
الظمن في البيع بالعين الفاحش إذا كان هذا العين ليس مترتبا على

١ = للعين ، أو ، التصرف المستهلك ،

هذا ويجوز أن يبيع الشخص عينا بثمن معين ، ويتقاضى إلى جانب الثمن
كمعصر اضافي مرتبا مدى الحياة (نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٦ داللو
٥٧ - ١ - ١١٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقيرة ١٢١٨ من ٧٠ -
هامش (١) .

(١) الوسيط الجزء الرابع . الطبعة الثانية المقتصة . مفر ٢١٦

مقدار المرتب في ذاته كان كان دون الربح أو معادلا له . بل كان مرتبا على قصر حياة القاصر . فإذا كان المرتب يزيد على الربح زيادة كافية . ومع ذلك مات القاصر المستحق للأيراد والذي رتب الأيراد على حياته بعد مدة قصيرة بحيث يكون مجموع الأقساط التي قبضها ثمننا للمبيع يقل كثيرا عن قيمة المبيع الحقيقية ويتحقق فيه الغبن الفاحش . لم يجز لورثة القاصر الطعن في البيع بالغبن الفاحش . لأن العقد احتمالي . وقد كان من الممكن أن يعيش القاصر مدة طويلة ويتقاضى أقساط مجموعها يزيد كثيرا عن قيمة المبيع الحقيقية (١) .

والصورة الثانية لعقود المعاوضات هي القرض . فيدفع المستحق لمرتب رأس مال . بدلا من عين كما رأينا في البيع . للملتزم بالمرتب . يردده هذا مرتبا مدى الحياة . وهنا أيضا يكون المرتب عادة أكبر من فائده رأس المال ، إذ أن المستحق للمرتب يتقاضى القسط . وجزء منه يعدل الفائدة وجزء آخر يقابل استهلاك رأس المال شيئا فشيئا . فيكون مجموع القسط أكبر من الفائدة . ولا يجوز الطعن في القرض بالرأيا الفاحش . فان القسط ليس له فائدة كما قدمنا . ويفرض أن المستحق للمرتب هو الشخص الذي رتب الأيراد على حياته . وقد عاش مدة طويلة بحيث يتقاضى أقساطا يريد مجموعها على رأس المال زيادة كبيرة بحيث يتحقق الربح الفاحش . فانه لا يجوز مع ذلك الطعن في القرض . فقد ثبت من الممكن أن يعيش المستحق للمرتب مدة قصيرة ولا يتقاضى من الأقساط ما يزيد على رأس المال . أو لعله كان يتقاضى من الأقساط

(١) وفي فرنسا حيث يجوز الطعن في بيع العقار بالغبن الفاحش الذي يزيد على ١١ ٪ من قيمة المبيع ولو صدر البيع من البائع الراسخ . إذا كان الثمن مرتبا مدى الحياة لم يجز الطعن في البيع بالغبن (نقض فرنسي ٣٠ مايو سنة ١٨٢١ سيرييه ٢١ - ١ - ٢١٧ - ٢١ ديسمبر سنة ١٨٥٥ داللو سنة ٥٦ - ١ - ١٩ - ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ داللو ١٩٠٠ - ١ - ٥٨٥ - ٥ فبراير سنة ١٩٠١ داللو ١٩٠٢ - ١ - ٢٨٢ - جيران فقرة ١٢٤ وفقرة ١٢٦ - بودري وفال فقرة ٢٤٥ - أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٨ من ١١٨ هامش ٢ - بلانيول وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨) .

ما يقل عن رأس المال • وإذا كان المرتب أقل من فائدة رأس المال أو يعادلها ، فإن العقد يكون تبرعا ، ويصح أن يكون هبة مستترة • وإذا كان مصدر الالتزام بالمرتب هو عقد القرض ، فإن أحكام القرض هي التي تسرى من حيث الأهلية وعيوب الإرادة وبقيّة الأحكام الأخرى •

وفيما عدا هاتين الصورتين — البيع والقرض — يندر أن يكون للالتزام بالمرتب مصدر آخر من عقود المعاوضة • ومع ذلك يحسب أن يكون المرتب مدى الحياة معدلا للقسمة (soulte) ، فيتقاسم شخصان مالا شائعا بينهما ، ويدفع أحدهما للآخر معدلا في صورة مرتب مدى الحياة (١) •

٥٢٤ — التبرعات :

وقد يكون مصدر الالتزام تصرفا من التصرفات التبرعية • وهذه هي الهبة والوصية •

فيجوز أن يهب شخص شخصا آخر مرتبا مدى الحياة دون أن يتقاضى منه مقابلا لذلك • ويكفل له على هذا الوجه نفقات معيشته ما بقى حيا • مثل ذلك أن يطلق الزوج زوجته • وحتى يؤمنها شر العوز يهب لها مرتبا مدى حياتها • ومثل ذلك أيضا أن يهب الابن لأبيه العاجز عن الكسب ، أو الأخ لأخته التي لا مورد لها • أو المخدم لخادم أمين عجز عن العمل ، مرتبا مدى الحياة • وأحكام الهبة هي التي تسرى • من حيث أهلية الواهب وأهلية الموهوب له وعيوب الإرادة •

وكما يتبرع الملتزم عن طريق الهبة ، يجوز أيضا أن يتبرع عن طريق الوصية • فيوصي الزوج لزوجته بمرتب مدى حياته • وأحكام الوصية هي التي تسرى • من حيث أهلية الموصي وأهلية الموصى له وعيوب الإرادة (٢) •

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٨ ص ٥٧٠ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢٠٠ •
(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الحدد

٥٢٥ الشكل — نص قانوني :

تنص المادة ٧٤٣ من التقنين المدني على ما يأتي :

« العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحا الا اذا كان مكتوبا ، وهذا دون اخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع » (١) .
ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم (٢) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٠٩ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٣ — وفي التقنين المدني العراقي ٩٧٩ — ولا مقابل في تقنين الموجبات والعقود اللبناني ولا مقابل في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني الفقرة الثالثة من المادة ٩١٦ (٣) .

= « يتقرر المرتب مدى الحياة بعقد أو وصية ، والعقد قد يكون معاوضة أو تبرعا . فيصح أن يبيع شخص منزلا بثمن هو مرتب يؤدي له مدى حياته ، أو يقرض مبلغا يسترده ايرادا مرتبا مدى الحياة ، كما يصح أن يلتزم شخص على سبيل التبرع ، عن طريق الهبة أو الوصية ، بمرتب يؤديه مدى حياة المتبرع له . ولا يوجد للإيراد المرتب مصدر آخر غير العقد أو الوصية » الواردة في المذكرة الإيضاحية « ولا يوجد للإيراد المرتب مصدر آخر غير (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٦) . ويؤخذ على العبارة الأخيرة العقد أو الوصية ، أن المرتب قد يكون مصدره واقعة مادية كما في التعويض عن عمل غير مشروع ، وكما في تعويض العامل عن إصابة العمل ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك (انظر آنفا فقرة ٥٢٢) .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٣٠ من المشروع التمهيدي على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . واقرته لجنة المراجعة تحت رقم ٧٧٥ من المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٤ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٣ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١١ — ص ٣١٢) .

(٢) ولا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، ولذلك كان التصرف الذي ينشئ المرتب مدى الحياة في هذا التقنين تصرفا رضائيا ، فيما عدا التصرفات التبرعية فهي بطبيعة الحال شكلية . والعبرة بوقت صدور التصرف ، فان كان قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فلا يشترط فيه شكل خاص الا اذا كان تبرعا ، أما منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فالتصرف شكلي على النحو الوارد في المادة ٧٤٣ مدني جديد .
(٣) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

ويتبين من هذا النص أنه إذا كان التصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة تبرعيا — هبة أو وصية — فإنه يجب اتباع الشكل الواجب لهذا التصرف التبرعى طبقا للقواعد المقررة فى التبرعات (١) .

أما إذا كان التصرف معاوضة — بيعا وقرضا — فإنه لا يبقى تصرفا رضائيا كما فى البيع والقرض فى صورتيهما المألوفتين ، بل ينقلب الى تصرف شكلى ، فلا ينعقد الا بالكتابة . ذلك أن المرتب الذى ينشئه هذا التصرف مقدر له أن يدوم طول حياة انسان ، وقد تطول هذه الحياة ، فرأى المشرع أن يحتاط وأوجب الكتابة حتى يوفر لطرفى التصرف طوال مدة بقاء المرتب السند اللازم الذى يقرر حقوق كل منهما .

والكتابة هنا للانعقاد لا للاثبات ، فإذا لم يكتب التصرف فى ورقة كان باطلا ، حتى لو أقرب به الخصم أو نكل عن اليمين (٢) .

= التقنين المدنى السورى م ٧٠٩ (مطابق)
 التقنين المدنى الليبى م ٧٤٣ (مطابق)
 التقنين المدنى العراقى م ٩٧٩ (مطابق)
 تقنين الموجبات والعقود الليباني : لا مقابل (فيكون التصرف الذى ينشئ المرتب فى هذا التقنين ، فيما عدا التبرعات ، تصرفا رضائيا لا شكليا)
 التقنين المدنى الكويتى : لا مقابل للنص .
 التقنين المدنى الاردنى م ٣/٩١٦ : ويشترط فى صحة هذا الالتزام ان يكون مكتويا .

(ويتفق التقنين الاردنى فى حكمه مع التقنين المصرى)
 (١) ويترتب على ذلك أنه إذا كان التصرف الذى أنشأ المرتب هو من عطايا المكافاة أو هبات المجازاة (dons rémunératoires) ، كما إذا أثنى المخدم خادمه بمرتب مدى حياته ، أو كان التصرف هبة مستترة ، فإنه لا تشترط الرسمية فى هذه الأحوال . ومن ثم لا يبقى الا الرجوع الى القاعدة المقررة فى شكل التصرف الذى ينشئ المرتب مدى الحياة وهذه تقضى بوجوب الكتابة لانعقاد التصرف . أما إذا كان التصرف هبة مكتشوفة لا مستترة ، فإن الكتابة لا تكفى بل تجب الرسمية (استئناف مختلف ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٠٨) . وإذا ثبت أن التصرف يتضمن هبة مستترة ، فإنه يجب تطبيق الأحكام الموضوعية للهبة (استئناف مختلف ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ١٨٢) .

(٢) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد :

٢ — المحل

(المرتب)

٥٢٦ — المدة التي يدوم فيها المرتب — نص قانوني :
تنص المادة ٧٤٢ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له أو مدى حياة الملتزم أو مدى حياة شخص آخر » .

« ٢ — ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » (١) .

= « لا يكون العقد الذي يقرر المرتب الا في ورقة مكتوبة . والكتابة ركن للانعقاد لا طريقة للاثبات . وقد اشترط المشرع الكتابة لأن العقد مقدر له البقاء مدى حياة انسان ما ، وقد تطول ، فوجب أن يكون مكتوبا . وإذا كان العقد هبة ، وجب أن تكون بورقة رسمية وفقا لقواعد الهبة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١١ — ص ٣١٢) » .

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٢٨ من المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « ١ — يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملتزم به أو مدى حياة شخص آخر . وفي هذه الحالة ينتقل المرتب الى ورثة الدائن ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » ٢ — ويجوز أن يقرر المرتب مدى حياة شخص واحد أو أشخاص متعددين ، سواء اشترطت الأيلولة أو لم تشترط . ٣ — ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة المستحق إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » . وأصبح رقم المادة ٧٧٤ في المشروع النهائى . ووافق مجلس النواب على النص تحت رقم ٧٧٣ . وفي لجنة مجلس الشيوخ عدل النص ، فأصبح مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٤٢ . وقد روعى في التعديل أن تجمع الفقرة الأولى كل الصور التي يقوم على أساسها تقرير المرتب مدى الحياة ، فأضيفت عبارة « مدى حياة الملتزم له » . وحذفت عبارة « وفي هذه الحالة ينتقل المرتب الى ورثة مستحقة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » ، من الفقرة الأولى ، اكتفاء بالقواعد العامة التي تنتقل الالتزام الى الورثة . مادام الملتزم له حيا أو مادام الشخص الذي ارتبط الالتزام بحياته حيا ، وفي هذه الحالة يؤول الالتزام الى الورثة من جهة الحق ومن جهة المديونية بحسب الأحوال . ووافق مجلس الشيوخ على النص كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٠٧ — ص ٣١٠) .

ويقابل هذا النص في التقنين المدني القديم المادة ٤٨٠/١/٥٨٦ (١)
ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري المادة ٧٠٨ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٢ —
وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٧٨ — وفي تقنين الموجبات والعقود
اللبناني المادة ١٠٢٩ — ولا مقابل في التقنين المدني الكويتي — وفي
التقنين المدني الاردني المادة ٩١٧ (٢) .

ويتبين من هذا النص أن المرتب يدوم مادامت حياة الانسان الذي
علق المرتب على حياته . فهو يستغرق دائما حياة انسان .

(١) ويقابل النص في التقنين المدني القديم م ٤٨٠ فقرة أولى / ٥٨٦ :
ترتيب الايراد المذكور يجوز أن يكون بغائدة زائدة عن المقرر قانونا ، تدفع
مدة معينة أو مدة حياة المقرض أو حياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب
الايراد المذكور .
(والتقنين المدني القديم يتفق في مجموعه مع التقنين المدني الجديد) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :
التقنين المدني السوري م ٧٠٨ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٤٢ (مطابق) .
التقنين المدني العراقي م ٩٧٨ : ١ — يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى
حياة الملتزم أو الملتزم له أو شخص آخر . ٢ — وينتقل المرتب الى ورثة
الدائن اذا مات الدائن قبل موت من تقرر المرتب مدى حياته ، ما لم يوجد
اتفاق يقضى بغير ذلك . ٣ — وكذلك ينتقل الالتزام بوفاء المرتب الى ورثة
المدين به اذا مات هذا قبل موت من قرر المرتب مدى حياته . ٤ — ويعتبر
المرتب مقررا مدى حياة الدائن اذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

(والتقنين العراقي تتفق أحكامه مع أحكام التقنين المصري) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٢٩ : يجوز انشاء عقد الدخل
على حياة الشخص الذي أعطى رأس المال أو على حياة شخص ثالث أو عدة
أشخاص . وكذلك يجوز انشاؤه لمصلحة الشخص أو الأشخاص الذين علق
العقد على حياتهم أو لمصلحة شخص أو عدة أشخاص آخرين .
(والتقنين اللبناني تتفق أحكامه مع أحكام التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص .
التقنين المدني الأردني م ٩١٧ : ١ — يجوز أن يكون الالتزام بالمرتب
مدى حياة الملتزم أو الملتزم له أو أى شخص آخر . ٢ — ويعتبر الالتزام
المطلق مقررا مدى حياة الملتزم له الا اذا اتفق على غير ذلك .
(والتقنين الاردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

والأصل أن يقرر المرتب مدى حياة المستحق له ، فيتقاضى المستحق أقساط المرتب مادام حيا ، وهذه هي الصورة الغالبة في العمل . ولذلك غلبها القانون على جميع الصور الأخرى ، وافترض أنها هي المقصودة حتى لو لم يصرح بها المتعاقدان أو الموصى ، فإذا أريدت صورة أخرى وجب التصريح بها . وفي هذا تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٤٢ مدنى سالفة الذكر : « ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له اذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » . وقد يتعدد المستحقون للمرتب ، كما اذا تقرر المرتب لرجل وزوجته ويكون معلقا على حياتيهما . فيتقاضى الزوجان أقساط المرتب ماداما حيين ، فاذا مات أحدهما قبل الآخر يتقاضى الزوج الباقي جميع أقساط المرتب الى أن يموت . وهذه هي الأيلولة ، اذا يؤول نصيب الزوج الذى مات فى المرتب الى زوجه الذى بقى بعده حيا . وهذا هو الأصل ، ما لم يشترط عكس ذلك فتستبعد الأيلولة ، ولا يعتبر نصيب الذى يموت أولا قابلا للانتقال (reversible) الى من يبقى . وعند ذلك اذا مات أحد الزوجين انقطع نصيبه فى أقساط المرتب ، واقتصر الزوج الباقي على النصيب الذى كان يأخذه فى حياة زوجه . ومعنى ذلك أن المرتب فى هذه الحالة يكون فى الواقع مرتبين مستقلا أحدهما عن الآخر . لكل زوج نصيبه مستقل به ولا ينتقل الى الزوج الآخر (١) . وكان المشروع التمهيدى يشتمل على نص فى التعدد والأيلولة يجرى على الوجه الآتى : « ويجوز أن يقرر المرتب مدى حياة شخص واحد أو أشخاص متعددين ، سواء اشترطت الأيلولة أو لم تشترط » . وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة ولعل ذلك كان للاكتفاء بالقواعد العامة (٢) . واذا تقرر المرتب مدى حياة المستحق أو المستحقين ، ومات الملتزم بالمرتب

(١) جيوار فقرة ١٨٩ - بودرى وقال فقرة ٢٠٨ وفقرة ٢٢٢ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٩٠ ص ١٢٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٠ - وقد يتعدد المستحقون للمرتب بحيث يتقاضاه واحد بعد الآخر ولا يتقاضونه جميعا فى وقت واحد (أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٨ ص ١١٩ - ص ١٢٠) .
(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٠٨ - ص ٢٠٩ - وانظر أيضا نفس الفقرة فى الهامش .

قبل موت المستحق أو المستحقين ، فإن المرتب يبقى قائما بالرغم من ذلك ، وعلى ورثة الملتزم أدائه للمستحق أو المستحقين ما بقى أحد منهم حيا .

وقد يتقرر المرتب ، لا مدى حياة المستحق ، بل مدى حياة الملتزم . فيقرر مثلا شخص مرتبا لخادم أمين ، ويجعله مدى حياته هو لا مدى حياة الخادم . فيتقاضى المستحق المرتب ما بقى الملتزم حيا . فإذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم ، لم ينقض المرتب بل ينتقل الى ورثة المستحق ، وإذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق ، انقضى المرتب ولا يتقاضى المستحق شيئا من ورثة الملتزم . ولا يوجد ما يمنع من أن يتقرر المرتب لأقصر الحياتين ، حياة الملتزم وحياة المستحق . ففي المثل المتقدم ، اذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق انقضى المرتب ، وكذلك ينقضى اذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم . كذلك لا يوجد ما يمنع من أن يتقرر المرتب لأطول الحياتين ، فإذا مات الملتزم قبل أن يموت المستحق تنقضى هذا الأخير المرتب من ورثة الملتزم الى أن يموت هو . وإذا مات المستحق قبل أن يموت الملتزم انتقل المرتب الى ورثة المستحق الى أن يموت الملتزم .

وقد يتقرر المرتب ، لا مدى حياة المستحق ولا مدى حياة الملتزم ، بل مدى حياة شخص ثالث ، وهذا نادر . اذ الغالب أن يكون المرتب معقودا بحياة المستحق أو بحياة الملتزم ، فلحياة كل منهما دخل هام في بقاء المرتب وزواله . أما أن يكون المرتب معقودا بحياة شخص ثالث ، فمعنى ذلك أن تكون حياة هذا الشخص لها دخل في تقرير المرتب . ويقع ذلك مثلا اذا كان المستحق للمرتب يعول هذا الشخص الثالث ، فيكون غرض الملتزم من تعليق المرتب على حياة الشخص الثالث معاونة المستحق على تحمل نفقات من يعول ، كما لو قرر شخص مرتبا لابن شقيقته مدى حياة هذه الشقيقة . ولم يقرر الملتزم المرتب لشقيقته رأسا ، لأنه انما أراد استبقاء ابن شقيقته يعول والدته ، واقتصر هو على معاونته في ذلك .

ويقع ذلك أيضا فيما اذا كان المستحق للمرتب فقيرا ولكنه يرث قريبا له غنيا ، فيقرر الملتزم للمستحق مدى حياة القريب الغنى ، حتى اذا مات هذا الأخير انقضى المرتب ولكن المستحق يستعويض عنه بالميراث (١) . ومتى تقرر المرتب مدى حياة شخص ثالث ، فانه يبقى ما بقى هذا الشخص (٢) . فاذا مات المستحق قبل موت الشخص الثالث ، لم ينقض المرتب وانتقل الى ورثة المستحق الى أن يموت الشخص الثالث (٣) . واذا مات الملتزم قبل موت الشخص الثالث ، لم ينقض المرتب كذلك والتزم به ورثة الملتزم الى أن يموت الشخص الثالث . وقد يموت كل من المستحق والملتزم قبل أن يموت الشخص الثالث ، فيبقى المرتب يتقاضاه ورثة المستحق من ورثة الملتزم الى أن يموت الشخص الثالث (٤) .

٥٢٧ — نوع المرتب :

يكون المرتب عادة من النقود ، فيؤدي أقساطا دورية للمستحق .

(١) جيوار فقرة ١٤١ — بودرى وفال فقرة ٢٠٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٩ .

(٢) فحياة هذا الشخص الثالث انما اتخذت مقياسا لمدة بقاء المرتب ، فلا يشترط اذن رضاء هذا الشخص ولا توافر الاهلية فيه (ترولون فقرة ٢٢٩ — لوران ٢٧ فقرة ٢٧٠ — بون ١ فقرة ٦٨٧ — بودرى وفال فقرة ٢٠٥ مكررة — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٨ ص ١١٩ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٨ ص ٣٦٠) .

(٣) وقد يعقد المرتب بحياة أى من الشخص الثالث أو المستحق .
(٤) وتلخص المذكرة الايضاحية ما تقدم فى العبارات الآتية : « خاصية المرتب أن يكون معقودا بحياة شخص معين ، هو الدائن غالبا . وقد يكون هو المدين ، فاذا مات الدائن قبله انتقل المرتب الى الورثة . وقد يكون اجنبيا غير الدائن والمدين ، فاذا مات المدين قبل الاجنبى انتقل المرتب الى الورثة كذلك . وقد يكون الايراد مرتبا لأقصر الحياتين ، حياة الدائن أو حياة المدين ، فينقضى بموت أحدهما ولا ينتقل الى الورثة . والفروض فيما تقدم من الصور أن الايراد مرتب مدى حياة شخص واحد . ولا يوجد ما يمنع من أن يرتب مدى حياة أشخاص متعددين لكل منهم نصيب فيه ، سواء آل هذا النصيب بعد موته الى من بقى حيا من الأشخاص الآخرين أو لم يؤل . على أن الصورة الغالبة من هذه الصور جميعا هى تقرير المرتب مدى حياة الدائن . لذلك كانت هذه الصورة هى التى تفرض ، اذا لم يوجد اتفاق خاص على غير ذلك ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٩) .

ويقع نادرا أن الملتزم ، بدلا من أن يؤدي للمستحق أقساطا دورية من النقود ، يتعهد بأن يؤويه ويدفعه ويكسوه ويعالجه ويقوم بأوده بحيث يكفيه جميع نفقات المعيشة . ويكون هذا التزاما بعمل . ولم يرد نص في هذا المعنى في التقنين المدني المصري ولا في التقنين المدني الفرنسي ، ولكن هذا العقد معروف في القانون الفرنسي باسم عقد الايواء أو الاطعام (bail à nourriture) . وكثيرا ما يقدم ، في فرنسا ، شخص متقدم في السن عينا أو رأس مال لمصلحة أو مؤسسة للتقاعد في مقابل ايوائه والقيام بنفقاته وعلاجه بقية حياته ، أو يقدم القيم على مجنون رأس مال لمستشفى من مستشفيات الأمراض العقلية في نظير ايواء المريض في المستشفى (١) . ويشبه عقد الايواء عقد المرتب كما تشبه المقايضة البيع ، الا أن عقد الايواء خلافا لعقد المقايضة يفتشئ التزما بعمل لا التزاما بنقل ملكية . ويسرى على عقد الايواء أحكام عقد المرتب ، الا فيما تقتضيه طبيعة عقد الايواء من اختلاف في الأحكام ، ومن ذلك أن عقد الايواء يعتد فيه بشخص المستحق فلا يجوز لهذا النزول عن حقه لشخص آخر (٢) . ويمكن في مصر اعتبار عقد الايواء عقدا صحيحا تطبيقا للقواعد العامة ، ومن ثم تسرى عليه في الغالب أحكام المرتب مدى الحياة ، الا فيما تقتضيه طبيعة العقد الخروج على هذه الأحكام (٣) .

٥٢٨ — مقدار المرتب :

واذا اقتصرنا على أن يكون المرتب من النقود كما هي العادة . فمقدار هذا المرتب غير معروف مقدما ، اذ هو متوقف كما قدمنا على مدة

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٥ من ٦٠١ .
(٢) انظر في تفصيل أحكام عقد الايواء في فرنسا بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٥ — فقرة ١٢٤٧ — بودري وفال فقرة ٢٥٢ — فقرة ٢٥٨ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٧ من ١١٧ — من ١١٨ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٢٢١٨ — فقرة ٢٢١٩ — وانظر في أن عقد الايواء في فرنسا تسرى عليه القواعد العامة لا القواعد الخاصة بالمرتب مدى الحياة : بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨٢٣ .
(٣) محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٩ .

حياة الانسان الذى عقد المرتب بحياته • وكل ما يعرف من المرتب هو مقدار كل قسط دورى فيه ، اذ يؤدى المرتب كما سبق القول على أقساط دورية متساوية (١) ، يدفع كل قسط منها غالبا كل سنة ، وقد يدفع كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو أكثر أو أقل •

واذا كان المرتب بمقابل أى بعقد معاوضة ، فاتفاق المتعاقدين هو الذى يحدد مقدار كل قسط من أقساط المرتب • ويراعيان فى تقديره عادة أن يكون أعلى من فائدة رأس المال الذى دفع مقابلا للمرتب أو أعلى من ريع العين التى دفعت • ذلك أن قسط المرتب لا يمثل فحسب فائدة رأس المال أو ريع العين ، بل هو أيضا يشتمل كما سبق القول على مبلغ اضافى يمثل استهلاك رأس المال أو العين طوال مدة حياة الانسان التى عقد المرتب بها • وتحسب هذه المدة حسابا تقديريا بحسب السن والحالة الصحية والمهنة وغير ذلك من العوامل التى تكون عادة سببا فى طول الحياة أو قصرها ، ويرجع فى ذلك الى جداول الوفيات (tables de mortalité) المعروفة فى شركات التأمين • وهذا الحساب التقديرى ينطوى على احتمال (alea) ، هو الذى يسبغ على المرتب مدى الحياة خاصيته

(١) ولا يوجد ما يمنع من أن تكون أقساط المرتب غير متساوية ، تخضع فى تقدير كل قسط منها لعوامل اقتصادية متغيرة ، كنفقات المعيشة وأسعار الغلال ، وهذا ما يسمى بالسلم المتحرك (échelle mobile) (نقض فرنسى ٦ فبراير سنة ١٩٤٥ جازيت دى باليه ١٩٤٥ - ١ - ١١٦ - ليون ٢١ يونيه سنة ١٩٤٣ جازيت دى باليه ١٩٤٣ - ٢ - ١١٩ - أجان ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ سيريه ١٩٤٩ - ٢ - ١١٨ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٧ ص ٥٧٨ - أنسيكلوبيدى داللوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤٤) • وهذا من شأنه أن يعالج عيبا فى الايراد المرتب ، اذ أن الأقساط الدورية المتساوية لمدة طويلة ، قد تصل الى عشرات السنين ، لا تتلاءم مع تغير أسعار العملة على المدى الطويل • وتضطر بعض البلاد الى إصدار تشريعات خاصة تواجه بها انخفاض أسعار العملة وأثره فى المرتبات مدى الحياة ، فتزيد هذه التشريعات فى مقدار أقساط هذه المرتبات حتى تتناسب مع الأسعار الجديدة للعملة (انظر فى فرنسا التشريعات التى صدرت فى هذا الشأن فى أنسيكلوبيدى داللوز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٢) •

الرئيسية (١) * فاذا قل مقدار القسط الدوري للمرتب عن فائدة رأس المال أو عن ريع العين ، فقد قدمنا أنه اذا كان مصدر الالتزام بالمرتب بيما ألحق المرتب بالثمن التافه وكان البيع باطلا (٢) ، واذا كان المصدر قرضا كان القرض باطلا (٣) ولكن مع ذلك قد يستخلص قاضى الموضوع أن المتعاقدين قد قصدا التبرع ، فيكون العقد هبة مستترة ، وتصح على هذا الوجه (٤) *

واذا كان المرتب بغير مقابل أى بتصرف تبرعى ، هبة أو وصية ، فالواهب أو الموصى هو الذى يحدد مقدار المرتب ، مراعىا فى ذلك عادة حاجة المستحق للمرتب فى الحدود التى تتسع لها الموارد المالية للمتبرع *

٣ — السبب

(الاحتمال : aléa)

٥٢٩ — هل الاحتمال فى المرتب مدى الحياة محل أو سبب :

ونحن نذهب الى أن الاحتمال فى المرتب مدى الحياة هو محل التزام

(١) على أنه اذا ثبت أن المرتب مدى الحياة يخفى ربا فاحشا ، كما اذا كانت الاقساط مقدارها كبير الى حد انها تستغرق رأس المال ثم تزيد عليه زيادة فاحشة بعد مدة وجيزة يعيشها عادة من ربط المرتب بحياته ، وجب اعتبار العقد قرضا عاديا بفائدة تنزل الى الحد المسموح به قانونا (نقض فرنسى ٢٤ يونيه سنة ١٨٤٥ سيريه ٤٥ — ١ — ٢٨٤ — ديجون ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ داللو ٩٦ — ٢ — ٣٢٥ — انسيكلوبيدى داللو ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٣٧) *

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٢٣ *

(٣) نقض فرنسى ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ داللو ٩٩ — ١ — ٢١٢ — ١٥ مايو سنة ١٩٠٦ سيريه ١٩٠٦ — ١ — ٤٠٨ — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ جازيت دى باليه ١٩٢١ — ١ — ٣٦١ — تولوز ١٩ أبريل سنة ١٨٩٤ داللو ٩٨ — ٢ — ١٠٩ — بودرى وقال فقرة ٢٤٦ — بلايول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨ *

(٤) نقض فرنسى ٩ يولييه سنة ١٨٧٩ داللو ٨١ — ١ — ٢٧ — ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٤ — ١ — ٢٦ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ =

الملتزم بالمرتبة ، فهو قد التزم وجعل محل التزامه مرتبة ينطوي على عنصر الاحتمال ، فاذا خلا المرتبة من هذا العنصر انعدم المحل وصار التصرف باطلا لانعدام المحل لا لانعدام السبب . وقد قررنا عند الكلام في نظرية السبب أن السبب هو الدافع الرئيسي للمتعاقد ، ولا يوجد له الا شرط واحد هو أن يكون مشروعاً ، أما أن يكون هناك التزام دون سبب فهو فرض لا يتصور ، فما دمنا نجعل السبب هو الباعث ، فكل ارادة لابد أن يكون لها باعث الا اذا صدرت من غير ذى تمييز (١) . ومن ثم يكون الاحتمال في المرتبة مدى الحياة عنصراً من عناصر المحل (٢) ، وليس هو السبب . واذا أريد تعيين السبب في المرتبة مدى الحياة ، وجب أن يعين بأنه هو الدافع الرئيسي للملتزم بالمرتبة في أن يلتزم به . والغالب أن يكون هذا السبب مشروعاً ، اذ يهدف الملتزم بالمرتبة عادة الى أن يكفل للمستحق حياة كافية الحاجة . وقد يكون غير مشروع ، كما اذا قرر شخص لخليته مرتبة مدى الحياة ليدفعها بذلك الى معاشرته معاشرة غير مشروعة (٣) .

غير أن الرأي الغالب في الفقه والقضاء الفرنسيين هو اعتبار الاحتمال في المرتبة مدى الحياة هو السبب لا المحل ، فاذا انعدم هذا الاحتمال انعدم السبب ، وصار التصرف باطلا لانعدام السبب لا لانعدام المحل (٤) .

= S. J. (الاسبوع القضائي) ١٩٢٧ - ١٨٢ - ديجون ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ داللو ٩٦ - ٢ - ٢٢٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨ .

(١) انظر الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٢٩٣ - فقرة ٢٩٤ .

(٢) انظر في هذا المعنى تعليق بلانيول على حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٥ - ١ - ٨٩ .

(٣) أما اذا قرر المرتبة لخليته بعد انقطاع المعاشرة ، تعويضاً لها وليكفل لها العيش ، فإن السبب يكون في هذه الحالة مشروعاً .

(٤) نقض فرنسي ٦ فبراير سنة ١٨٨٦ سيريه ٨٦ - ١ - ١٩٢ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٥ - ١ - ٨٩ مع تعليق بلانيول - باريس ٢٣ مارس ١٨٦٥ سيريه ٦٥ - ٢ - ٢٢١ - أنجيه ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٧ داللو =

ومهما يكن من أمر ، فإن المتفق عليه أنه إذا انعدم الاحتمال
في المرتب مدى الحياة كان التصرف باطلا ، أما لانعدام المحل وأما لانعدام
السبب • ونستعرض تطبيقين بارزين لهذا المبدأ :

١ — مرتبا قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب •

٢ — مرتبا قرر لمدة معينة •

٥٢٠ — مرتب قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب :

كان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى الجديد يشتمل على نص هو
المادة ١٠٢٩ من هذا المشروع ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « يقع
باطلا كل مرتب قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب » •
وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى صدد هذا النص :
« ربط المرتب بحياة انسان هو الذى يجعله احتماليا ، لأن الموت لايعرف
ميعاده • وهذا الاحتمال هو السبب فى العقد ، كما هو الأمر فى سائر
العقود الاحتمالية • فاذا انعدم الاحتمال بطل العقد ، أو كان عقدا
آخر • ويترتب على ذلك أن العقد اذا رتب ايرادا مدى حياة انسان
وجد ميتا وقت ترتيب الايراد ، فهو باطل » (١) • وقد حذفت هذه المادة
فى لجنة المراجعة « لأن حكمها مفهوم من كون الاحتمال المترتب على ربط
المرتب بحياة انسان هو سبب الالتزام ، واذا انعدم السبب بطل العقد (٢)
ويتبين مما تقدم أن المرتب ، ويربط دائما بحياة انسان كما سبق

— ١٩٠١ — ٢ — ٢٦٩ — دويه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ سيريه ١٩٠٢ — ٢ —
٢٩٧ — جيوار فقرة ٤١٩ — بودرى وفال فقرة ٢١٢ وفقرة ٢١٥ — اوبرى
ورر واسمان ٦ فقرة ٢٨٨ ص ١٢٠ هامش ١٠ — بلانتيول وريبير وبيسون
١١ فقرة ١٢٢١ — كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٢٩ —
كابيتان فى السبب فقرة ١٠٠ — انسيكلوبيدى داللون ٤ لفظ *Rente Viagère*
فقرة ٢٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٦٨ ص ٣٦١ •

(١) مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٨ فى الهامش •

(٢) مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٩ فى الهامش •

القول ، يفترض حتما أن الانسان الذى ربط بحياته كان حيا وقت تقرير المرتب ، لأن دوام المرتب بدوام حياة هذا الانسان هو المبدأ الرئيسى فى المرتب . فاذا كان هذا الانسان ميتا وقت تقرير المرتب ، فمعنى ذلك أن المرتب ينقضى وقت نشوئه ، ويصح عندئذ أن يقال انه قد ولد ميتا . فلا يتحمل الملتزم بالمرتب أى خطر ، اذ لم ينزل فى ذمته أى التزام . فاذا كان متبرعا فهو لم يتبرع بشئ ، وكان التبرع باطلا أو غير موجود (١) . واذا كان معاوضا فهو لا يستحق مقابل المرتب اذ لم يتحمل أى خطر ، وقد انعدم محل الالتزام أو سببه ، فكانت المعاوضة باطلة (٢) .

(١) قارن نقض فرنسى ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٤ — ١ — ٥٢٦ جوسران ٢ فقرة ١٣٨٩ .

(٢) وفى التقنين المدنى الفرنسى تقضى المادتان ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بأن المرتب مدى الحياة لا يكون له أثر اذا ربط بحياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب ، أو مات خلال عشرين يوما من وقت تقرير المرتب بسبب مرض كان مصابا به منذ ذلك الوقت . ولما كان التقنين المدنى المصرى لا يشتمل على مقابل لهذين النصين ، فان الذى يستبقى منهما هو نص المادة ١٩٧٤ مدنى فرنسى لأنه مجرد تطبيق للقواعد العامة ، وقد رأينا أن المشروع التمهيدى كان يشتمل على نص فى هذا المعنى وحذف اكتفاء بتطبيق القواعد العامة . أما المادة ١٩٧٥ مدنى فرنسى فهى تلحق بموت من ربط بحياته المرتب وقت تقريره موته خلال عشرين يوما من وقت تقرير المرتب بسبب مرض كان مصابا به منذ ذلك الوقت . وهذا اللاحق يقتضى نصا تشريعيا ليس موجودا فى التقنين المدنى المصرى ، بل لم يوجد حتى فى المشروع التمهيدى . ومن ثم لا يسرى هذا الحكم فى مصر لانعدام النص (انظر فى عهد التقنين المدنى القديم استئناف مختلط ٥ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ١٨٢) .

انظر فى احكام التقنين المدنى الفرنسى فى هذه المسألة بودرى وفال فقرة ٢١٢ — فقرة ٢٤٠ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٨ ص ١٢٠ — ص ١٢٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣١ — فقرة ١٢٣٤ .

وتنص المادة ١٠٢٠ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على أن « يكون عقد الدخل باطلا اذا انشئ على حياة شخص كان ميتا وقت انشائه ، أو كان فى هذا التاريخ مصابا بمرض أدى الى وفاته بعد عشرين يوما من التاريخ المذكور » .

٥٣١ — مرتب مدى الحياة : —

والمرتب مدى الحياة يجب أن يقرر مدى حياة انسان كما سبق القول ، فخاصيته الجوهرية هي أنه يقرر لمدة غير معينة لأن الموت لا يعرف ميعاده . لذلك اذا قرر المرتب لمدة معينة لا لمدى الحياة ، كان قرر لمدة عشر سنوات مثلا بمقابل أو بغير مقابل . فانه يكون قد فقد العنصر الجوهرى فيه وهو التقرير لمدة غير معينة . ولا يكون العقد فى هذه الحالة مرتبا مدى الحياة لأن عنصر الاحتمال (alea) غير موجود ، بل يكون عقدا آخر ، فاذا وهب شخص شخصا آخر أو أوصى له بمرتب لمدة عشر سنوات ، كان التصرف هبة عادية أو وصية عادية وليس مرتبا مدى الحياة . واذا باع شخص منزلا من آخر بثمن هو مرتب لمدة عشر سنوات ، لم يكن العقد مرتبا مدى الحياة بل هو بيع عادى الثمن فيه مقسط أقساطا عشرة هي أقساط المرتب . واذا أقرض شخص شخصا آخر ألف جنيه مثلا بسعر ٧/١ على أن يرد القرض أقساطا سنوية متساوية فى مدى عشر سنوات ، كان العقد قرضا عاديا وليس مرتبا مدى الحياة . ومن ثم يجب ألا يزيد سعر الفائدة على السعر المسموح به قانونا .

وهذا هو فى الغالب ما قصد اليه التقنين المدنى القديم عندما نص فى المادة ٤٨٠ فقرة أولى/ ٥٨٦ على أن « ترتيب الايراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانونا تدفع مدة معينة .. » . الا أنه يؤخذ على هذا النص أنه أجاز أن يكون القرض فى هذه الحالة بفائدة تزيد على المقرر قانونا ، وهذا لا يجوز (١) .

وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد :

(١) ويمكن تأويل ذلك بأن الزائد عن المسموح به قانونا ليس هو الفائدة وحدها ، فهذه لا يجوز أن تزيد على الحد المسموح به ، ولكن مجموع القسط وهو يشتمل فى جزء منه على الفائدة المسموح بها قانونا وفى جزء آخر على حصة من رأس المال الذى يستهلك على هذا النحو شيئا فشيئا (انظر فى هذا المعنى دى هلتس لفظ عارية فقرة ٦٥ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٤) .

« وإذا تحدد للايراد مدة معينة ، وهذه صورة من الصور التي أشار اليها التقنين الحالي (القديم) م ٤٨٠ فقرة أولى/ ٥٨٦ ، فقد خرج عن كونه عقدا احتماليا ، كما لو أقرض شخص آخر مبلغا من المال يرده ايرادا مرتبا لمدة معينة ، فان العقد في هذه الحالة يكون قرضا عاديا ، ومازاد من مجموع الأقساط على المبلغ المقترض يكون فائدة. يجب ألا تزيد على الحد الأقصى المسموح به في الفوائد الاتفاقية . أما الايراد المرتب مدى الحياة ، فصبغته الاحتمالية تمنع من معرفة ما اذا كانت الفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به أو لا تزيد » (١) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٠٨ في الهامش .

الفصل الثانى

الالتزام بأداء المرتب

٥٣٢ — مسالتان :

يتناول البحث هنا مسألتين :

١ — تنفيذ الالتزام بأداء المرتب •

٢ — جزاء الالتزام بأداء المرتب •

١ — تنفيذ الالتزام بأداء المرتب

٥٣٣ — ما الذى يتضمنه تنفيذ الالتزام بأداء المرتب :

فى تنفيذ الالتزام بأداء المرتب يجب تحديد بداية وقت الذى يؤدى فيه المرتب ونهايته • وتقرير أن المرتب قابل للحجز وللتحويل الا فى حالة استثنائية ، وأنه لايقبل الاستبدال • وأنه يتقدم سواء فى أقساطه أو فى أصله •

٥٣٤ — بداية الوقت الذى يؤدى فيه المرتب ونهايته — نص قانونى :

تنص المادة ٧٤٥ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — لا يكون للمستحق حق فى المرتب الا عن الايام التى عاشها من قرر المرتب مدى حياته » •

« ٢ — على أنه اذا اشترط الدفع مقدما • كان للمستحق حـق فى القسط الذى حل » (١) •

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المسادة ١٠٣٢ من المشروع التمهيدي على وجه موافق لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد • وفى لجنة المراجعة أدخلت عليه تعديلات لفظية فصار مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد ، وأصبح رقمه ٧٧٧ فى المشروع النهائى • ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٦ • ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٥ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢١٤ — ص ٢١٥) •

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم (١) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١١ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٥ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٨١ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ١٠٣٢ و ١٠٣٤ — ولماقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩١٩ (٢) .

ويتبين من النص سالف الذكر أن المستحق يكسب المرتب يوماً يوماً طوال حياة الشخص الذي ربط المرتب بحياته . ويبدأ الوقت الذي تؤدي فيه أقساط المرتب للمستحق من يوم تمام العقد الذي أنشأ المرتب ، فإذا كان التصرف الذي أنشأ المرتب وصية فمن يوم موت الموصي (٣) . وقد يعين التصرف الذي أنشأ المرتب يوماً آخر كبداية

(١) ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، ولكن الحكم يتفق مع القواعد العامة .

(٢) في التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١١ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٥ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨١ (موافق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٣٢ : أن قسط السنة التي يتوفى فيها دائن الدخل يدفع بنسبة عن أيام حياته من هذه السنة . أما إذا كان الاتفاق على الدفع مقدماً ، فالقسط الذي ابتدأت مدته في أثناء حياة الدائن يجب دفعه بتمامه .

م ١٠٣٤ : لا تجوز المطالبة بالدخل إذا لم يثبت وجود الشخص الذي علق العقد على حياته . (والتقنين اللبناني يتفق مع التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه لهذا النص .

التقنين المدني الأردني م ٩١٩ : إذا مات الواعد قبل وفاة الملتزم له ، حل الاجل وجاز لهذا أن يطلب ما يصيبه من التعويض عن الأيام التي عاشها الواعد ضمن الحدود المتعارف عليها وأن يرجع على التركة بذلك بصفته ديناً إن كان الوعد لقاء عوض وبصفته في حكم الوصية إن كان بدون عوض ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

(والتقنين الأردني يتفق في عمومته مع التقنين المصري) .

(٣) ولا يحسب اليوم الذي تم فيه العقد (dies a quo) فلا يستحق عنه المرتب ، لأنه يوم ناقص بطبيعته ، ويستحق المرتب ابتداء من اليوم =

للموئ الذي تؤدي فيه أقساط المربب ، كما اذا ائق على أن المربب لا يؤدي الا من يوم أن يسلم المئق للمئزم مقابل المربب من رأس مال أو عين .

وئئمر تأدية أقساط المربب للمئق الى اليوم الذي يموت فيه من ربب المربب بحيائه ، ويكون غالبا هو نفس المئق . ولما كان يوم الوفاة هذا هو أيضا يوم ناقص بطبيعته ، فان المربب لا يكون مئقا عنه ويئق الى نهاية اليوم السابق (١) .

ويغلب اشراط أن تؤدي أقساط المربب مقما كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو كل سنة ، فيدفع القسط في بداية الشهر أو بداية المدة التي حددت للقسط ، وذلك لأن هذا القسط يكون غالبا هو المورء الرئيسي الذي يعيش منه المئق . فاذا لم يوجد شرط في هذا المعنى ، أء القسط في نهاية المدة التي حددت له لا في بدايتها (٢) .

واذا اشترطت تأدية القسط في بدايته ، وحل القسط في أول السنة مثلا ، فانه يكون مئقا بمجرد حله . حتى لو مات الشخص الذي ربب المربب بحيائه في خلال السنة وقبل تمامها ، ولو في اليوم الأول منها أى في يوم حلول القسط (٣) . ويئولى المئق أو ورئته على القسط الذي حل بأكمله ، ولا يئلب من أى منهم أن يرد من هذا القسط ما يقابل الأيام التي لم يعيشها من ربب المربب بحيائه في السنة التي حل عنها القسط . وهذا ما ئنص عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة ٧٤٥ مءنى ، اء ئقول كما رأينا : « على أنه اذا اشترط الدفع مقما ، كان

= التالى (بون ١ فقرة ٧٧٣ — جيوار فقرة ١٨٢ — ببورى وقال فقرة ٣٤٥)

(١) بون ١ فقرة ٧٧٣ — جيوار فقرة ١٨٢ — ببورى وقال فقرة ٣٤٥

— أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٥ هامش ١ — بلانيول وريبير

وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٥ .

(٢) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٥ .

(٣) ولا يشترط الا أن يكون قد عاش بعضا من هذا اليوم ، ولو لم

للمستحق حق في القسط الذي حل « (١) » ومع ذلك يجوز أن يشترط الدفع مقدما ولكن يشترط في الوقت ذاته أن المرتب لا يكون مستحقا الا بقدر الأيام التي عاشها من تقرر المرتب مدى حياته ، وفي هذه الحالة يرد المستحق أو ورثته من القسط الذي حل وقبض ما يقابل الأيام التي لم يعيشها من ربط المرتب بحياته (٢) .

والمستحق هو الذي يحمل عبء اثبات أن الشخص الذي ربط المرتب بحياته لا يزال حيا ، حتى يكون مستحقا لما حل من أقساط المرتب . ولما كان الغالب أن الشخص الذي ربط المرتب بحياته هو نفس المستحق ، فعلى هذا الأخير أن يقدم شهادة اثبات وجوده على قيد الحياة بالطرق المعتادة (٣) .

٥٣٥ — المرتب قابل للحجز والتحويل الا في حالة استثنائية — نص قانوني :

تنص المادة ٧٤٤ من التقنين المدني على ما يأتي :

« لا يصح أن يشترط عدم جواز الحجز على المرتب الا اذا كان

= يعيش اليوم كله (بون ١ فقرة ٧٧٥ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٥ هامش ١ — عكس ذلك ترولون فقرة ٢٢٦) .

(١) بودري وقال فقرة ٣٤٧ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ — بلانيوا ، ريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٥ .

(٢) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « يبقى المرتب ما عاش الشخص الذي تقرر المرتب مدى حياته ، وينقطع في اليوم الذي يموت فيه . واذا حل قسط وجب دفعه يوم حلوله ، ولا يرد منه شيء حتى لو مات هذا الشخص قبل حلول القسط التالي . هذا ما لم يتفق على أن المرتب لا يكون مستحقا الا بقدر الأيام التي عاشها من تقرر المرتب مدى حياته ، (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣١٤ — ص ٣١٥) .

(٣) بودري وقال فقرة ٣٥٠ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٣٨٩ ص ١٢٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٦ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢١٠ — وانظر المادة ١٠٣٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني .

• قد قرر على سبيل التبرع « (١) •

• ولامقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم (٢) •

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الاخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١٠ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٤ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٨٠ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ١٠٣٣ — ولامقابل للنص في التقنين المدني الكويتي ولا في التقنين المدني الأردني (٣) •

ويتبين من هذا النص أن الأصل في المرتب أن يكون قابلاً للحجز عليه من دائني المستحق ، ولتحويله من المستحق الى الغير ، شأن المرتب في ذلك شأن سائر أموال المستحق • ويستوى في ذلك أن يكون ما يحجز عليه أو يحول هي الأقساط التي حلت ، أو الأقساط التي ستحل ، أو أصل المرتب ذاته (٤) •

(١) تاريخ النص : ورد هذا النص في المسادة ١٠٣٠ من المشروع التمهيدى على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد • ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٧٧٦ في المشروع النهائي • ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٥ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٤ (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ في ص ٣١٢ — ص ٣١٤) •

(٢) ولا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، ولكن الحكم يتفق مع القواعد العامة •

(٣) في التقنينات المدنية العربية :

• التقنين المدني السوري م ٧١٠ (مطابق) •

• التقنين المدني الليبي م ٧٤٤ (مطابق) •

• التقنين المدني العراقي م ٩٨٠ (مطابق) •

تقنين الموجبات أو العقود اللبناني م ١٠٣٣ : ان الشخص الذي ينشئ على أملاكه بدون عوض دخلاً لمصلحة شخص آخر مدى حياته ، يحق له أن يشترط عند انشائه أنه غير قابل للحجز لأداء الديون المترتبة على ذمة دائن الدخل •

(والتقنين اللبناني يتفق مع التقنين المصري) •

• التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه لهذا النص •

• التقنين المدني الأردني : لا مقابل فيه لهذا النص •

(٤) بودري وقال فقرة ٣١٤ — أوبري ورو واسمان ٦ فقرة ٢٨٨ —

ويبقى المرتب قابلا للحجز عليه وللتحويل ، حتى لو اشترط عدم قابليته للحجز وللتحويل ، اذا كان قد تقرر معاوضة . ذلك أن المستحق قد أخرج من ذمته مالا كان ضمانا لدائنيه في مقابل المرتب ، فاذا حل المرتب محل هذا المال وجب أن يكون قابلا للحجز وللتحويل والا كان في هذا اضرار بالدائنين ، ويكون شرط عدم القابلية للحجز باطلا لمخالفته للنظام العام (١) . وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى في هذا المعنى : « أما اذا تقرر المرتب معاوضة ، كأن باع شخص منزلا في مقابل ايراد مرتب مدى حياته ، واتفق الطرفان على عدم جواز الحجز على هذا المرتب ، فان البائع يكون بذلك قد أخرج مالا له عن متناول دائنيه ، بجعله الايراد غير قابل للحجز عليه ، وهذه مصلحة غير مشروعة » (٢) .

أما اذا تقرر المرتب تبرعا ، فانه يدخل في مال المستحق دون عوض يخرج من ماله ، وكان المتبرع يستطيع ألا يتبرع به أصلا ، فأولى أن يستطيع التبرع مع اشتراطه عدم جواز الحجز ، مراعاة لمصلحة المستحق نفسه (٣) . فقد أراد المتبرع أن يكفل للمستحق حاجات المعيشة بهذا المرتب ، وللاستيثاق من ذلك اشترط ألا يجوز لدائنى المستحق الحجز عليه ، فيكون الشرط صحيحا لأنه مبنى على باعث مشروع ومقصود على مدة معقولة . وليس هذا الا تطبيقا للمادة ٨٢٣ مدنى في المنع من التصرف ويتضمن المنع من الحجز ، اذ تنص على ما يأتى : « ١ — اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط مالم يكن مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على

= ص ١٢٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ ص ٥٧٥ .
 (١) جيوار فقرة ١٧٣ — بودرى وفال فقرة ٣١١ وفقرة ٣١٧ —
 بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ — كولان وكابيتان ودى لامور اندير
 ٢ فقرة ١٢٣٧ ص ٨٥٩ .
 (٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١٣ .
 (٣) بون ١ فقرة ٢٨٢ — جيوار فقرة ١٧٣ — بودرى وفال فقرة ٣١٨ —
 بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٦ .
 (الوسيط ج ٧ — م ٨٦)

مدة معقولة + ٢ — ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للمتصرف اليه أو للغير .
٣ — والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو للغير » . فتكون المادة ٧٤٤ مدني سالفه الذكر تطبيقاً للمادة ٨٢٣ مدني (١) .

وغنى عن البيان أنه إذا لم يشترط الملتزم بالمرتب عدم جواز الحجز على المرتب أو عدم جواز تحويله ، كان المرتب قابلاً للحجز عليه وللتحويل ، حتى لو كان الملتزم قد تبرع بالمرتب ، فقد قدمنا أن الأصل هو جواز الحجز والتحويل ، ما لم يشترط عدم الجواز في مرتب تقرر على سبيل التبرع (٢) .

٥٣٦ — عدم قابلية المرتب للاستبدال :

وقد قدمنا أن من الفروق الأساسية بين الدخل الدائم والمرتب مدى الحياة أن الدخل الدائم قابل للاستبدال في أى وقت ، أما المرتب مدى الحياة فلا يقبل الاستبدال (٣) . فلو أن المستحق للمرتب دفع مقابلاً له عينا أو رأس مال ، وبقي يتقاضى أقساط المرتب مدة طويلة ، ثم أراد الملتزم بالمرتب أن يتخلص من التزامه برد العين أو رأس المال إلى المستحق ، لما جاز ذلك بغير موافقة المستحق . فقد

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٢ .

(٢) وتقول المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « الأصل أن شرط عدم جواز التصرف ، ويلحق به شرط عدم جواز الحجز ، لا يصلح إلا إذا كان لمدة معقولة ولحماية مصلحة مشروعة . وقد تكون المدة المعقولة مدى حياة انسان (انظر م ١١٩١ من المشروع) . ويترتب على ذلك أنه يصبح اشتراط عدم جواز الحجز على المرتب إذا كان قد تقرر على سبيل التبرع بهبة أو وصية ، فإن الشرط في هذه الحالة يكون لمدة معقولة هي حياة شخص معين ، ولحماية مصلحة مشروعة هي مصلحة الدائن (انظر م ٣٣٠ حصر م من المشروع) ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٣١٣) .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥١٦ .

تعهد الملتزم بأن يؤدي المرتب طوال حياة من ربط المرتب بحياته ، ولايستطيع أن يخل بتعهده بإرادته وحده . وقد نص التقنين المدني الفرنسي على هذا الحكم صراحة في المادة ١٩٧٩ منه (١) .

وكذلك الحكم لو أن المرتب كان قد تقرر تبرعا (٢) . فالمتبرع ملتزم بأداء المرتب ، ولا يستطيع التخلص منه بأداء شيء آخر فهو لم يأخذ عوضا (٣) ، وحتى لو أخذ عوضا فهو لا يستطيع التخلص من المرتب برد العوض كما قدمنا . وإنما يستطيع الواهب أن يرجع في هبته في المواضع التي يجوز فيها الرجوع في الهبة ، كما يجوز له أن يرد للمستحق شيئا آخر يذلا من المرتب اذا وافق هذا الأخير على ذلك ، أو يرد رأس مال يمكن أن يتحول لدى شركة تأمين الى مرتب معادل للمرتب الذي تبرع به ولكن ليس في هذا استبدال بل هو استمرار في أداء المرتب .

والقاعدة التي تقضى بعدم قابلية المرتب للاستبدال ليست من النظام العام ، فيجوز للملتزم بالمرتب أن يشترط جواز تخليصه من المرتب برد المقابل الذي أخذه اذا كان المرتب قد تقرر معاوضة ، أو برده رأس مال معين المقدار اذا كان قد تقرر تبرعا (٤) .

٥٣٧ — تقادم المرتب في أقساطه وفي أصله :
والمرتب مدى الحياة ، كالدخل الدائم ، يتقادم في أقساطه وفي أصله .

-
- (١) جيوار فقرة ٢١٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٧ ص ٥٩١ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧١ ص ٣٦٣ .
(٢) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٧ .
(٣) قارن بيدان ١٢ مكرر فقرة ٨١٧ .

- (٤) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٧ ص ٥٩٣ — أنسيكلوبيدي دالورز ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٥١ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧١ ص ٣٦٣ — ص ٣٦٤ .

فكل قسط من أقساطه ، وهو دين دورى متجدد ، يسقط بالتقادم بخمس سنوات من وقت استحقاق هذا القسط (١) .

وأصل المرتب نفسه ، وهو دين عادى ، يسقط بالتقادم بخمس عشرة سنة من وقت ثبوت الالتزام بالمرتب ولو لم يحل أول قسط من أقساطه مادام لم يدفع أى قسط . أما اذا دفعت أقساط من المرتب فان دفع أى قسط يكون من شأنه أن يقطع التقادم ، ويسرى تقادم جديد مقداره هو أيضا خمس عشرة سنة ، اذا تمت دون وقف أو انقطاع ، ودون أن يدفع أى قسط بعد آخر قسط دفع (٢) ، سقط المرتب نفسه بالتقادم (٣) . وهذا نفس ما قررناه فى الدخـل السـدائم (٤) .

٢ — جزاء الالتزام بأداء المرتب

٥٣٨ — نص قانونى :

تنص المادة ٧٤٦ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« اذا لم يقم المدين بالتزامه ، كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فان كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب فسخه ، مع التعويض ان كان له محل » (٥) .

(١) جيوار فقرة ٢١٧ — بودرى وقال فقرة ٢٤٢ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٩١ ص ١٣٤ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢١٢ — انسيكلوبيدى داللون ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤٨ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٣ ص ٣٦٦ .

(٢) فاذا دفع قسط آخر بعد آخر قسط دفع ، فان دفع هذا القسط الآخر يقطع التقادم كما قدمنا .

(٣) لوران ٢٧ فقرة ٢١٧ — جيوار فقرة ٢١٧ — بودرى وقال فقرة ٣٤٢ — أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٩١ ص ١٣٤ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢١٢ — انسيكلوبيدى داللون ٤ لفظ Rente Viagère فقرة ٤٨ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٧٣ ص ٣٦٦ .

(٤) الوسيط الجزء الخامس ، الطبعة الثانية المنقحة فقرة ٣٢٨ .

(٥) تاريخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٠٣٣ من المشروع =

ويقابل هذا النص في التقنين المدني القديم المادة ٤٨٠ فقرة ٥٨٨/٣ (١) .

ويقابل في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧١٢ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٤٦ - وفي التقنين المدني العراقي م ٩٨٢ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٣١ - ولامقابل للنص في التقنين المدني الكويتي - وفي التقنين المدني الاردني المادة ٩١٨ (٢) .

= التمهيدى على الوجه الآتى : « اذا لم يقم المدين بالتزامه ، كان للدائن ان يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض ان كان له محل » . وأقرت لجنة المراجعة النص تحت رقم ٧٧٨ فى المشروع النهائى . وأقره مجلس النواب تحت رقم ٧٧٧ . وفى لجنة مجلس الشيوخ أضيف الى النص عبارة « فان كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب ، بعد عبارة « تنفيذ العقد » فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٤٦ . وقد قيل فى اللجنة : « ان هذه المادة ما هى الا تقرير للقواعد العامة ، وانها ما وضعت فى المشروع الا لأن القانون الحالى (القديم) ينص على غير ذلك » . وقد أقر مجلس الشيوخ النص كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢١٥ - ص ٣١٨) .

(١) التقنين المدني القديم م ٤٨٠ فقرة ٥٨٨/٣ : ويجوز لصاحب الايراد ، فى حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو اعدامها أو اظهار افلاس المدين بالايراد ، ان يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من اثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها (والتقنين المدني القديم يختلف عن التقنين المدني الجديد فى أنه يجيز التنفيذ العيني دون الفسخ ، فى حين ان التقنين المدني الجديد يجيز كلا من التنفيذ العيني والفسخ تطبيقا للقواعد العامة) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٢ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٦ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٢ (موافق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٣١ : ان عدم دفع الأقساط المستحقة لا يخول دائن الدخل حق المطالبة باسترجاع رأس المال أو الأموال المتفرغ عنها . فلا يحق له فى هذه الحالة الا المطالبة بدفع الأقساط المستحقة وبتأمين الأقساط المستقبلية .

(ويختلف التقنين اللبناني عن التقنين المصرى فى ان الاول لا يجيز =

ويتبين من النص سالف الذكر أن الملتزم بالمرتب إذا لم يؤده للمستحق ، كان لهذا الأخير ، طبقا للقواعد العامة ، أن يطلب التنفيذ العيني أو الفسخ ، مع التعويض في الحالتين أن كان له مقتضى .

٥٣٩ - التنفيذ العيني :

للمستحق ، إذا تأخر الملتزم في دفع قسط من أقساط المرتب ، أن يطالب بالتنفيذ العيني ، وذلك سواء كان تقرير المرتب معاوضه أو تبرعا . وله فوق ذلك ، أن يطلب تعويضا عما أصابه من الضرر بسبب هذا التأخر . وإذا تبين للقاضي أن الملتزم مستمر في الامتناع عن دفع الأقساط المستحقة ، جاز أن يحكم بالحجز على أمواله وبيعها تحيث ينتج من البيع مبلغ كاف لإداء أقساط المرتب مدى الحياة . وقد اختلف في فرنسا في تحديد « المبلغ الكافي لإداء أقساط المرتب » وهي العبارة (somme suffisante pour le service des arrérages)

الواردة في المادة ١٩٧٨ مدنى فرنسى ، فرأى يذهب الى تقدير مبلغ يكفى ، إذا دفع الى شركة تأمين ، لأن تؤدي الشركة الى المستحق أقساط المرتب (١) . ولكن الرأى الغالب في الفقه والقضاء الفرنسيين يذهب الى انه يجب تخصيص رأس مال إذا استغل يكفى ريعه لإداء أقساط المرتب ، ويبقى رأس المال مملوكا للملتزم في حين يستخدم الربح لإداء أقساط الى أن ينقضى المرتب ، وعند ذلك يعود رأس المال الى الملتزم أو الى ورثته (٢) .

= الفسخ . والتقنين في ذلك يساير التقنين الفرنسى ويتفق مع التقنين المصرى القديم) .

التقنين المدنى الكويتى : لا مقابل فيه لهذا النص .
التقنين المدنى الاردنى م ٩١٨ : إذا لم يف الملتزم بالتزامه كان للطرف الآخر أن يطلب تنفيذ العقد وإذا كان العقد بعوض جاز له أيضا أن يطلب فسخه مع ضمان ما لحق من ضرر .

(ويتفق التقنين الاردنى فى حكمه مع التقنين المصرى) .
(١) بودرى وقال فقرة ٣٠١ - فقرة ٣٠٢ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٨ ص ٥٩٢ .

(٢) بون ١ فقرة ٧٥٧ - لوران ٢٧ فقرة ٣٢١ - أوبريورو واسمان ٦ =

وغنى عن البيان أن الرأي الأول هو الأيسر على الملتزم ويفى في الوقت ذاته بجميع أغراض المستحق . فإذا فرض أن القسط السنوي للمرتب مائة وتقاضى المستحق من الملتزم أقساطا عشرة ، فإن المرتب يكون قد دام عشر سنوات ، وما بقى من أقساطه يكفى أن يخصص للوفاء به مبلغ أقل بكثير من المبلغ الذى دفعه المستحق للملتزم بفرض أن المرتب تقرر معاوضة . فإذا كان المستحق قد دفع للملتزم ألفين مثلا ، فإن ألفا واحدا يكفى فى الغالب شركة تأمين لتؤدى فى مقابلة الى المستحق الأقساط الباقية من المرتب الى أن ينتضى . أما بحسب رأى الثانى فلا يكفى حتى مبلغ الألفين الذى دفعه المستحق للملتزم ، اذ يجب أن يكون مبلغا يكفى ريعه وحده الأداء الأقساط ، فيصل فى الغالب الى ثلاثة آلاف أو الى أربعة آلاف . ومن ثم نرى أنه يجب اتباع رأى الاول فى مصر ، والاقتصار على مبلغ يكفى ، اذا دفع لشركة التأمين ، لأن تؤدى الشركة الى المستحق أقساط المرتب . ولا شئ يمنع من الأخذ بهذا رأى فى مصر ، لأنه هو رأى الأعدل ، ولأنه لا يوجد فى التقنين المدنى الجديد نص مماثل لنص المادة ١٩٧٨ مدنى فرنسى يوجب تخصيص « مبلغ كاف لأداء أقساط المرتب » ، وهى العبارة التى استند اليها أصحاب رأى الثانى ، بل اقتضت المادة ٧٤٦ من التقنين المدنى المصرى ، كما رأينا ، على أن تقول : « كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد » .

٥٤٠ — الفسخ فى التقنين المدنى الفرنسى وفى التقنين المدنى القديم :
تجيز المادة ١٩٧٧ مدنى فرنسى للمستحق أن يطلب فسخ العقد اذا تأخر الملتزم عن تقديم التأمينات التى وعد بتقديمها (١) ، ولكن

= فقرة ٢٩٠ ص ١٢١ — ص ١٢٢ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٢٢١٧ — جوسران ٢ فقرة ١٣٩٢ — نقض فرنسى ٥ نوفمبر سنة ١٨٦٢ داللو ٦٢ — ١ — ٢٩٩ — كان ٢٤ يناير سنة ١٨٥١ داللو ٥١ — ٢ — ٢٠٧ — يو ٦ اغسطس سنة ١٨٦١ سيريه ٦٢ — ٢ — ٤٦٧ — بواتيه ٧ ديسمبر يو ١٨٨٥ داللو ٨٧ — ٢ — ٦٠ .

(١) ويلحق بذلك اشعاف الملتزم بعمله التأمينات التى قدمها =

المادة ١٩٧٨ مدنى فرنسى لاتجيز للمستحق طلب فسخ العقد اذا توقف الملتزم عن دفع الاقساط ، وكل مايجوز للمستحق فى هذه الحالة الاخيرة هو أن يطلب التنفيذ العينى على الوجه الذى بيناه فيما تقدم . ويقال عادة فى تبرير عدم جواز طلب الفسخ فى حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط أن الفسخ يجب أن يعيد الحالة الى أصلها . فاذا رد المستحق ما قبضه من الأقساط واسترد ما دفعه للملتزم ، فانه لايمكن القول بأن الحالة عادت الى أصلها الا اذا كانت فوائد الأقساط التى ردت تعادل ريع دفعه المستحق للملتزم حتى تقع مقاصة بين الفوائد والريع ويرد كل للآخر ما أخذه منه . وهذا غير متحقق لان فوائد الأقساط تكون عادة أقل من ريع ما دفعه المستحق للملتزم . ولكن هذا التبرير لايقوم على أساس ، فمن الممكن أن تعاد الحالة الى أصلها على الوجه الذى سنبينه عندما نتكلم فى الفسخ فى التقنين المدنى الجديد . هذا الى أن التقنين المدنى الفرنسى قد أجاز الفسخ لعدم تقديم الملتزم للتأمينات التى وعد بتقديمها (م ١٩٧٧ مدنى فرنسى) كما سبق القول . فاذا كان الفسخ متعذرا فى حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط . فكيف تيسر فى حالة عدم تقديم الملتزم للتأمينات ! (١) .

= (جيوار فقرة ١٩٧ - بودرى وفال فقرة ٢٦٢ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٩٠ ص ١٢٩) . ولا تسرى المادة ١٩٧٧ مدنى فرنسى فى حالة ما اذا تقرر المرتب تبرعا (بون ١ فقرة ٧٤٨ - بودرى وفال فقرة ٢٧٥ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٣٩٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ٢٢٤١) . ولافى حالة ما اذا كان ضعف التأمينات بغير فعل الملتزم (بودرى وفال فقرة ٢٦٦ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٩٠ ص ١٢٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤١) .

وانظر فى الفسخ لعدم تقديم التأمينات وما يتصل بذلك فى القانون الفرنسى : بودرى وفال فقرة ٢٥٧ - فقرة ٢٧٥ .

(١) ولذلك كانت احكام التقنين المدنى فى هذه المسألة محل انتقاد الفقه الفرنسى : انظر بودرى وفال فقرة ٢٨٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٠ - بلانيول وريبير وبولانجية ٢ فقرة ٢٢١٣ - كولان وكاييتان ودى لاور أنديير ١ فقرة ١٢٤١ ص ٨٦١ .

أما التقنين المدني المصري القديم فقد سار خطوة أبعد مما خطاه التقنين المدني الفرنسي ، ومنع الفسخ في حالتى عدم تقديم التأمينات والتوقف عن دفع الأقساط ، اذ نص في المادة ٤٨٠ فقرة ثالثة/ ٥٨٨ منه على ما يأتى : « ويجوز لصاحب الايراد ، في حالة عدم الوفاء أو عسدم أداء التأمينات أو اعدامها أو اظهار افلاس المدين بالايراد ، أن يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين ، وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لإداء المرتبات المتفق عليها » . وقد يكون التقنين المدني المصري القديم منطقيا أكثر من التقنين المدني الفرنسي في أنه منع الفسخ في جميع الأحوال ، ولكن يبقى أنه لا يوجد مبرر لمنع الفسخ والخروج على القواعد العامة بهذا المنع (١) .

== على ان المادة ١٩٧٨ مدنى فرنسى التى لا تجيز الفسخ لتوقف الملتزم عن دفع الأقساط لا تعتبر من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ويجوز أن يشترط المستحق أنه في حالة توقف الملتزم عن دفع الأقساط يكون للمستحق طلب الفسخ (نقض فرنسى ٢٦ مارس سنة ١٨١٧ S.chr- ص ٣٠٠ - ٢٣ أغسطس سنة ١٨٤٢ سيريه ٤٢ - ١ - ٨٩٢ - ٢٤ يونية سنة ١٩١٢ داللو ١٩١٧ - ١ - ٣٨ - بيزانسون ٧ يناير سنة ١٨٧٠ داللو ٧٣ - ٢ - ٩٨ - روان ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ داللو ٧٥ - ٢ - ١٩٩ - بواتيه ١٨ نوفمبر ١٩٠٧ داللو ١٩٠٨ - ٢ - ١٦٧ - السين ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٧ جازيت دى تريبيو ١٩٢٨ - ٢ - ١٨٣ - بودرى وقال فقرة ٢٨٩ - أوبرى ورو واسمان ٦ فقرة ٢٩٠ ص ١٢٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٢ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣٢١٤ - كولان وكابيتان ودى لامور انديبيير ٢ فقرة ١٣٤١ - جوسران ٢ فقرة ١٣٩٢ .

(١) انظر فى عدم جواز الفسخ فى التقنين المدني القديم ووجه - سوب الاقتصار على التنفيذ العينى : استئناف مختلط ٢٥ يونية سنة ١٩٢٢ م ٤٤ ص ٣٩١ .

وغنى عن البيان أنه كان يجوز فى التقنين المدني المصري القديم ، كما يجوز فى التقنين المدني الفرنسي ، أن يشترط المستحق أنه اذا توقف الملتزم عن دفع الأقساط أو عن تقديم التأمينات ، جاز للمستحق أن يطلب الفسخ ، بل له أن يشترط أن يفسخ العقد من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم ولا الى اعدار (انظر فى هذا المعنى استئناف مختلط ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ م ٤٨ ص ٩٧) .

٥٤١ — الفسخ في التقنين المدني الجديد :

أما التقنين المدني الجديد فقد وضع الأمور وضعها الصحيح ، وأجاز الفسخ بنص صريح ، اذ نصت المادة ٧٤٦ مدني كما رأينا على أنه « اذا لم يقيم المدين بالتزامه ، كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فان كان العقد بعوض كان له أيضا أن يطلب فسخه ، مع التعويض ان كان له محل » . وقد قيل في لجنة مجلس الشيوخ : « ان هذه المادة ما هي الا تقرير للقواعد العامة ، وانها ما وضعت في المشروع الا لأن القانون الحالي (القديم) ينص على غير ذلك » (١) .

ويتبين من النص سالف الذكر أنه يجب التمييز بين ما اذا تقرر المرتب تبرعا أو تقرر بعوض . فاذا كان قد تقرر تبرعا ، فلا معنى لأن يطلب المستحق الفسخ اذا توقف الملتزم عن دفع الأقساط ، لأنه لا يسترد بالفسخ شيئا ويخسر به المرتب . أما اذا كان المرتب قد تقرر بعوض ، وتوقف الملتزم عن دفع الأقساط أو تخلف عن تقديم التأمينات أو أضعفها ، فانه يجوز للمستحق ، وفقا للقواعد العامة ، أن يطلب الفسخ (٢) وأن يطلب التعويض أيضا اذا كان له مقتضى .

واذا طلب الفسخ وقضى به وجبت اعادة كل شيء الى أصله . فيرد المستحق مجموع الأقساط التي قبضها مع فوائدها القانونية من وقت قبض كل قسط منها . ويرد الملتزم رأس المال الذي أخذه من المستحق مع فوائده

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢١٧ — وانظر انفا فقرة ٥٣٨ في الهامش .

(٢) حتى لو مات من ربط المرتب بحياته قبل رفع دعوى الفسخ أو في اثناء نظرها ، مادامت هناك أقساط مستحقة لم تدفع قبل الموت : انظر في هذا المعنى بون ١ فقرة ٧٦٥ — جيوار فقرة ٢١٤ — بودري وقال فقرة ٢٩٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٤ — بلانيول وريبير وبولانجية ٢ فقرة ٢٢١٦ .

القانونية من وقت أن أخذه ، أو يرد العين التي أخذها مع الربيع الذى حصل أو كان يجب أن يحصل عليه • ولما كانت فوائد رأس المال أو ربيع العين ، يزيد عادة على فوائد الأقساط ، فإن المقاصة تقع بين فوائد الأقساط وفوائد رأس المال أو ربيع العين ، فيبقى فائض من فوائد رأس المال أو ربيع العين يدفعه الملتزم للمستحق • وينتهى الأمر الى أن المستحق يرد الأقساط التي قبضها ، ويرد الملتزم رأس المال أو العين مع الفرق ما بين فوائد رأس المال أو ربيع العين وبين فوائد الأقساط (١) •

ويشير الفقهاء الفرنسيون عادة الى خطر تحمله المستحق ، فيجب أن يعرض عنه • ذلك أن المستحق كان معرضا طوال المدد التي قبض فيها أقساط الايراد لأن يموت اذا كان المرتب مربوطا بحياته ، أو لأن يموت الشخص الذي ارتبط المرتب بحياته ، فينقضى المرتب في هذه الحالة • ويقولون ان هذا خطر كان معرضا له وتحمله فعلا ، فالواجب عند الفسخ أن يعرض عنه • وينتهون الى القول بأن المستحق يستبقى الأقساط التي قبضها حتى يعرض عن هذا الخطر ، ويسترد ما دفعه للملتزم من

(١) وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى في هذا الصدد : ينص التقنين المصرى (القديم) م ٤٨٠ فقرة ٢ / ٥٨٨ على انه يجوز لصاحب الايراد فى حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو اعدامها أو اظهار افلاس المدين بالايراد ان يتحصل فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من اثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها : ومعنى ذلك ان الدائن لا يستطيع طلب الفسخ ، ويقال فى تعليل ذلك ان الفسخ متعذر ، اذ الفسخ يرجع المتعاقدين الى ما كانا عليه ، فلو باع شخص منزلا بإيراد مرتب مدى الحياة وقبض بعض الأقساط ، ثم جد ما يجيز الفسخ ، فاذا رد ما قبضه من الأقساط واسترد المنزل لا يمكن القول بأن ربيع المنزل فى هذه المدة التي بقى فيها العقد قائما يعدل فوائد الأقساط التي ردت ، وظاهر ان هذه الحجة لا تقوم حائلا دون الفسخ ، وقد قرر المشروع أنه اذا لم يقم المدين بالتزامه كان للدائن ان يطلب تنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض ان كان له محل فى حالتي التنفيذ والفسخ . فاذا اراد الدائن للفسخ ، رد الأقساط واسترد المنزل ، واخذ على سبيل التعويض الفرق ما بين ربيع المنزل وفوائد الأقساط • هذا غير ما يستحقه من التعويض لأسباب أخرى ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣١٦) •

رأس مال مع فوائده أو من عين مع ريعها (١) ، وإذا سلمنا بأن هذا الخطر
يجب التعويض عنه ، فالأولى ترك تقدير التعويض للقاضي ، لا عن هذا
الخطر وحده ، بل أيضا عن الأضرار الأخرى التي أصابت المستحق .

(١) انظر في ذلك بون ١ مقرة ٧٤٧ — لوران ٧٢ مقرة ٣١٦ — جيوار
فقرة ٢٠١ — بودري وقال مقرة ٣٧١ — أوبري ورو واسمان ٦ مقرة ٣٩٠
ص ١٢١ هامش ١٤ — بلانيول وريبيد وبيسون ١١ مقرة ١٢٤٣ — بلانيول
وريبيد وبولانجيه ٢ مقرة ٣٢١٥ .

عقد التأمين

مقدمة (*)

٥٤٢ — التعريف بعقد التأمين — نص قانوني :

تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدني على ما يأتي :

« التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له ، أو الى

(•) مراجع :

في القانون الفرنسي : Agnel et de Corny في التأمين الطبعة السادسة سنة ١٩٢٣ — Hémard في التأمين البري جزءان سنة ١٩٢٤ — سنة ١٩٢٥ — De Mirimonde في التأمين سنة ١٩٢٨ — Galbrun في النظرية الرياضية للتأمين سنة ١٩٣١ — Ancey et Sicot في عقد التأمين الطبعة الثانية سنة ١٩٣١ — في شركات التأمين سنة ١٩٤١ — Ancey في التأمين سنة ١٩٣٣ — Godart st Perraud-Charmantier في تقنين التأمين (Code des Assurance) الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ — Fourastié في رقابة الدولة على شركات التأمين الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ — Richard في عمليات التأمين نظرا وعملا سنة ١٩٤٧ — Fauque في التأمين الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ — Sumien في التأمين البري وعمليات تكوين الأموال والادخار الطبعة السادسة سنة ١٩٤٨ — التأمين البري والعمليات ذات الأجل الطويل الطبعة السابعة سنة ١٩٥٧ — الوجيز (Manuel) للمؤمن له وللمؤمن الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ — Deschamps في التأمين موضحا لعملائه (L'assurance expliquée à ses usagers) سنة — ١٩٤٩ — Picard et Besson المبسوط (Traité Général) في التأمين البري أربعة أجزاء سنة ١٩٣٨ — سنة ١٩٤٥ — التأمين البري في القانون الفرنسي جزء واحد سنة ١٩٥٠ (ونكتفي في الإشارة اليه بذكر بيكار وبيسون) — بيدان (ولا جارد) ١٢ مكرر الطبعة الثانية سنة ١٩٣٨ — بلانبول وربير وبيسون ١١ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤ — بلانبول وربير وبولانجيه ٢ الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٩ — كولان وكابيتان ودي لامور أنديير ٢ الطبعة العاشرة سنة ١٩٤٨ — جوسران ٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٣٣ — انسبكاويدي دالوز ١ سنة ١٩٥١ لفظ Assurances terrestres (A.T.) ولفظ Assurances de (A.D.) dommages ولفظ Assurances de personnes (A.P.) المجاة العامة للتأمين البري (R.G.A.T.) Revue Générale de Assurances Terrestres أسسها الاستاذ بيكار في سنة ١٩٣٠ — وانظر في السنة الأولى منها (سنة ١٩٣٠) ص ٧٣٩ — ص ٨١٧ تعاقبا للاستاذ كابيتان على قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه ، مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو
أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالمعقد ،
وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (١) » .

= فى القانون البلجيكي : Van Eeckhout فى التأمين البرى الطبعة الثالثة
سنة ١٩٥٥ Van Dievoet فى التأمين فى بلجيكا جزءان سنة ١٩٤٠ - Laloux
فى التأمين البرى فى القانون البلجيكي سنة ١٩٤٤ - المجلة العامة للتأمين
والمسئولية (Revue Générale des Assurances et de la Responsabilité)
أسست فى سنة ١٩٢٧ .

فى القانون الانجليزى والقانون الأمريكى : Bunyon فى قانون
التأمين سنة ١٩١٤ - فى قانون التأمين من الحريق سنة ١٩٢٣ -
Dinsdale فى مبادئ التأمين الطبعة الثانية لندن سنة ١٩٦٠ .
Preston and Colinvax فى قانون التأمين الطبعة الثانية لندن سنة
١٩٦١ - Riegel and Miller فى التأمين فى مبادئه وفى ناحيته العملية
الطبعة الرابعة Englawood lifts N. J. سنة ١٩٥٩ - Magee فى
التأمين بوجه عام الطبعة الثالثة شيكاغو سنة ١٩٥١ - White فى التأمين
فى الأعمال الطبعة الثانية Indianapolis سنة ١٩٦٠ .

فى القانون المصرى : محمد على عرفه فى التأمين والعقود الصغيرة
الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ - محمد كامل مرسى فى العقود المسماة الجزء
الثالث عقد التأمين سنة ١٩٥٢ - عبد المنعم البسدرأوى فى التأمين فى
القانون المصرى والمقارن سنة ١٩٥٧ - محمود جمال الدين زكى دروس فى
التأمين الجزء الأول فى المبادئ العامة سنة ١٩٥٧ - عبد الحى حجازى
فى التأمين سنة ١٩٥٨ - سعد واصف فى التأمين من المسئولية سنة ١٩٥٨
- فى التأمين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٦٢ -
سنة ١٩٦٣ - عبد الودود يحيى فى إعادة التأمين مجلة القانون والاقتصاد
السنة الثانية والثلاثون سنة ١٩٦٢ (العدد الثانى يونيه سنة ١٩٦٢) -
دروس فى التأمين على الأشخاص (التأمين على الحياة) : مذكرات على
الآلة الكاتبة - محمد سامى مذكور : مذكرات على الآلة الكاتبة لم نتكمن من
العثور عليها .

وفى اشارتنا الى هذه المراجع المختافة نحيل الى الطبوعات المبينة
فيما تقدم .

(١) قاويخ النص : ورد هذا النص فى المادة ١٠٣٤ من المشروع
التمهيدى على وجه يتفق مع ما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد مع
بعض فروق لفظية . ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٧٧٩ فى
المشروع النهائى . وفى لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب ادخلت
تعديلات لفظية فصار النص مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدنى
الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٨ - ولما عرض الفصل

ولامقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم الذي لم يكن مشتملا على نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١٣ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٧ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٨٣ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٥٠ — وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٧٧٣ — وفي التقنين المدني الاردني المادة ٩٢٠ (٢) .

= الخاص بعقد التأمين على لجنة مجلس الشيوخ رأى أحد الأعضاء حذفه لأن « أحكام عقد التأمين عرضه لكثرة التغيير ويحسن أن يستقل بتنظيم هذا العقد قانون خاص » ، ولكن اللجنة قررت تأجيل بحث عقد التأمين الى حين الانتهاء من بحث المشروع كله . وبعد أن انتهت اللجنة من بحث المشروع عادت الى بحث عقد التأمين ، فاستبقت « المواد التي تتضمن القواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التي تكون غير قابلة للتغيير ، ومن ثم فلا ضرر من أن يتضمنها المشروع » . وبعد ذلك وافقت اللجنة على النص تحت رقم ٧٤٧ ، ثم أقره مجلس الشيوخ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢١ — ص ٣٢٧) .

(١) لا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، لأن هذا التقنين لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٣ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٤٧ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٣ : ١ — التأمين عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد مبلغا من المال أو ايرادا مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، وذلك في مقابل اقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ٢٠ — ويقصد بالمؤمن له الشخص الذي يؤدي الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمستفيد الشخص الذي يؤدي اليه المؤمن قيمة التأمين ، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد . (ويتفق التقنين العراقي مع التقنين المصري) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٥٠ : الضمان هو عقد بمقتضاه يلتزم شخص (يقال له الضامن) بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ بشخص المضمون أو بأمواله ، مقابل دفع بدل يسمى القسط أو الفريضة . (ويتفق التقنين اللبناني مع التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي م ٧٧٣ : ١ — التأمين عقد يلتزم المؤمن =

(الوسيط ح ٧ — م ٨٧)

ويستخلص من هذا التعريف أن شخصا يتعرض لخطر في شخصه كما في التأمين على الحياة ، أو في ماله كما في التأمين من الحريق أو التأمين من المسؤولية ، فيعمد الى تأمين نفسه من هذا الخطر ، بأن يتعاقد مع شركة تأمين يؤدي لها أقساطا دورية في نظير أن يتقاضى منها مبلغا من المال عند تحقق الخطر . وقد أسمى النص هذا الشخص « المؤمن له » (١) ، ويجوز أن يشترط دفع المال عند تحقق الخطر لشخص آخر غيره ، ففي التأمين على الحياة مثلا قد يشترط المؤمن له دفع مبلغ التأمين لزوجته أو أولاده ، فيسمى هذا الشخص الآخر « المستفيد » . أما شركة التأمين ، أو هيئة التأمين بوجه عام ، فقد أسماها النص « المؤمن » . ويدفع المؤمن له للمؤمن عادة أقساطا سنوية متساوية القيمة (primes fixes) ، وقد يدفع اشتراكا (cotisation) دوريا متفاوت مقداره في جمعيات التأمين التبادلية (soc. d'assurances mutuelles) ، وقد يدفع مبلغا مقطوعا جملة واحدة كما إذا دفع هذا المبلغ في مقابل أن يتقاضى من المؤمن إيرادا مرتبا مدى حياته . والمؤمن يدفع عادة

= بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد ، مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر ، فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن . ٢ - ويجوز أن يكون مقابل التأمين أقساطا أو دفعة واحدة .

(والتقنين الكويتي يتفق فى حكمه مع التقنين المصرى) .

التقنين المدني الاردنى : م ٩٢٠ : التأمين عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين فى العقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن .

(والتقنين الاردنى يتفق فى حكمه مع التقنين المصرى) .

(١) وقد التزمت التشريعات التى صدرت فى التأمين هذا اللفظ « المؤمن له » ، ويقابلها فى الفرنسية « assuré » وجرى بعض الفقهاء فى مصر على استعمال لفظ « المستامن » . ونوثر ، التزاما للغة التشريع ، أن تستبقى لفظ « المؤمن له » ، على أن نستعمل لفظ « المستامن » لطالب التأمين (souscripteur de police) ، وبخاصة أن لفظ « المستامن » يحمل معنى الطلب .

للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر مبلغا من المال ، وقد يدفع له ايرادا مرتبا كما رأينا ، وقد يدفع له أى عوض مالى آخر كما اذا قام بتجديد البناء المحترق فى التأمين من الحريق • وهذا كله منصوص عليه صراحة فى المادة ٧٤٧ مدنى سالفه الذكر •

ونرى من ذلك أن التعريف المتقدم الذكر قد أبرز عناصر عقد التأمين • فهو عقد يبرم بين المؤمن له والمؤمن ، وقد يوجد الى جانب المؤمن له شخص آخر يتقاضى مبلغ التأمين هو المستفيد • وأبرز التعريف أن التأمين يقوم على خطر أو حادث يخشى وقوعه ويغنى المؤمن له تأمينه منه ، ويلتزم بدفع مقابل التأمين للمؤمن وهو القسط أو الاشتراك أو الدفعة المالية الأخرى ، كما يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر وهو المبلغ المقطوع أو الايراد المرتب أو العوض المالى الآخر •

والتعريف على هذا النحو يصلح تعريفا وافيا لعقد التأمين من أهد جانبيه ، جانب العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له • ولكن للتأمين جانبا آخر ، ولا يمكن فهم التأمين على الوجه الصحيح دون أن يوضع هذا الجانب محل الاعتبار الأول • فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم • ولو أنها فعلت ، لكان عقد التأمين مقامرة أو رهانا ، ولكان عقدا غير مشروع • اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا — فى التأمين من الحريق — دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقابل التأمين الذى دفعه المؤمن له حقا خالصا لها ، وهذا هو الرهان بعينه • ولكن الشركة تتعاقد مع عدد كبير من المؤمن لهم ، وتتقاضى من كل منهم مقابل التأمين ، ومن مجموع ما تتقاضاه من هؤلاء جميعا تعوض العدد القليل الذين تحترق منازلهم ، فيفى ما تتقاضاه من المؤمن لهم بما تدفعه من التعويض لبعضهم ، لأنها تحسب مقابل التأمين على أساس فنى مستمد من الاحصاء على النحو الذى سنبينه فيما يلى عند الكلام فى الأسس الفنية للتأمين • فالتأمين ، اذا نظر اليه من الجانب الآخر

وهو العلاقة ما بين الشركة ومجموع المؤمن لهم ، لا يحمل طابع المقامرة أو الرهان . والشركة ، اذا حددت مقابل التأمين تحديدا دقيقا على الأسس الفنية الصحيحة ، وأحسنّت ادارة أعمالها ، لا تتعرض لخطر يزيد على الخطر الذى تتحمله الشركات عادة فى أعمال التجارة الأخرى غير أعمال التأمين . فالمؤمن لهم ، وجميعهم معرضون لخطر واحد يتحقق فى العادة بالنسبة الى عدد قليل منهم ولا يتحقق بالنسبة الى الغالبية العظمى ، يتعاونون جميعا فى تعويض العدد القليل منهم الذين يتحقق الخطر بالنسبة اليهم ، فد يتحمل هؤلاء الأخيرون الخسارة وحدهم . وبذلك كفل التأمين للجميع توزيع الخسارة عليهم ، فلا يخسر أى منهم الا مقابل التأمين الذى دفعه (١) .

(١) والوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين وهو جانب العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات ، دون مجاوزة ذلك الى الجانب الآخر وهو جانب العلاقة ما بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم حيث لا يكون المؤمن الا وسيطا بينهم ينظم تعاونهم جميعا على مواجهة الخسارة التى تحقق بالقليل منهم ، هو الذى دفع بكثير ممن تصدوا للافتاء فى مشروعية التأمين فى الفقه الاسلامى الى القول بعدم مشروعيته . وتكون فتواهم فى هذه الحالة صحيحة ، لأنه اذا نظر الى عقد التأمين من جهة العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات ، ومن جهة هذه العلاقة وحدها ، لم يعد عقد التأمين أن يكون عقد مقامرة أو رهان كما قدمنا ، ويكون غير مشروع ، لا فحسب فى الفقه الاسلامى ، بل ايضا فى القانون المصرى وفى جميع القوانين التى تحرم المقامرة والرهان . ولكن الجانب الآخر من عقد التأمين - وهو الجانب الذى يجب الوقوف عنده لأنه هو الذى يؤصل عقد التأمين ويحدد طبيعته - يبرز التأمين فى ثوبه الحقيقى ، ويبين أنه ليس الا تعاونا منظما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر واحد ، حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضرارا جسيمة تحقق بمن نزل الخطر به منهم لولا هذا التعاون . وشركة التأمين ليست فى الواقع من الأمر الا الوسيط الذى ينظم هذا التعاون على أسس فنية صحيحة ، وهى أسس معقدة فى أشد الحاجة الى جهود شركات ضخمة ، وسنعرض لها فيما يلى . فالتأمين اذن هو تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى : يبر به المتعاونون بعضهم بعضا ، ويتقون به جميعا شر المخاطر التى تهددهم . فكيف يجوز القول بأنه غير مشروع !!

ومن ذلك نرى أن التعويض الذي قدمناه ، ان صلح في العلاقة ما بين شركة التأمين ومؤمن له بالذات ، فهو لا يصلح في العلاقة ما بين

== وقد كثرت الفتاوى الشرعية في التأمين ، بعضها يحلله وبعضها يحرمه . ومن الفتاوى البارزة في تحليله فتوى الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده في شأن التأمين على الحياة ، فقد سألته مدير شركة Mutual Life Insurance الأمريكية « في رجل اتفق مع جماعة (قومية) على أن يعطيهم مبلغا معلوما في مدة معلومة على أقساط معينة للتجارة فيما يبدو لهم فيه الحظ والمصلحة ، وأنه اذا مضت المدة المذكورة وكان حيا يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة في تلك المدة ، واذا مات في خلالها تأخذ ورثته أي من يطلق له حال حياته ولاية أخذ المبلغ المذكور مع الربح الذي ينتج مما دفعه ، فهل ذلك يوافق شرعا ؟ » فاجاب المفتي : « اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر يكون من قبيل شركة المضاربة ، وهي جائزة . ولا مانع للرجل من أخذ ما له مع ما أنتجه من الربح بعد العمل فيه بالتجارة ، واذا مات الرجل في ابان المدة ، وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه ، وقاموا بما التزموه من دفع المبلغ لورثته أو لمن يكون له حق التصرف بدل المتوفى بعد موته ، جاز للورثة أو من يكون له حق التصرف في المال أن يأخذ المبلغ جميعه مع ما ربحه المدفوع منه بالتجارة على الوجه المذكور » (المحاماة ٥ رقم ٤٦٠ ص ٥٦٣) . ومن يفتنون بتحليل التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا ، فعنده أن الأصل في العقود الإباحة ، ولم توجب الشريعة حصر الناس في العقود المعروفة قبلا ، ولم تمنعهم من أي عقد جديد تدعوهم حاجتهم الزمنية اليه اذا كان غير مخالف لنظام التعاقد الشرعي وشرائطه العامة . ثم يشبه التأمين بعقد الموالاة وضمان خطر الطريق والوعد الملزم ونظام العواقل في الاسلام (مصطفى الزرقا - عقد التأمين وموقف الشريعة الاسلامية : مجلة حضارة الاسلام بدمشق سنة ١٣٨١ هجرية - سنة ١٩٦١ ميلادية ص ٢٣ - ص ٤٥ وص ١٦٧ - ص ١٧٢ وص ٢٠٢ - ص ٢٠٩ وص ٤٢٠ - ص ٤٢٤ - وتعقيبه على الاستاذ محمد أبو زهرة ص ٨٨٤ - ص ٨٩٥ - وهذا كله تسجيل لما دار في أسبوع الفقه الاسلامي الذي عقد بدمشق في ربيع سنة ١٩٦١) . وللاستاذ برهام محمد عطا الله بحث مفصل في التأمين وشريعة الاسلام (مجلة ادارة قضايا الحكومة ٦ سنة ١٩٦٢ العدد الثالث ص ٧٨ وما بعدها) يلخص فيه تلخيصا وافيا ما صدر في هذه المسألة من فتاوى وما أبدى من آراء . ورأيه يتفق مع رأي الاستاذ مصطفى الزرقا في أن الأصل في العقود الإباحة ، ولا محل لحصرها في عقود معينة : ولكنه يختلف عنه في أنه يرى بحق ألا يقاس عقد التأمين على غيره من العقود ، فهو يختلف عن كل ما شبهه به اندسار التحليل . فهو حلال ، لا لأنه يشبه عقد آخر من العقود =

الشركة ومجموع المؤمن لهم ، ولا يعين التعريف أهم دعامة يقوم عليها التأمين وهي توزيع الخسارة بين المؤمن لهم جميعا . والتعريف الذى

= المعروفة ، بل لأنه عقد جديد لم يرد نص فى تحريمه ، والأصل فى العقود الإباحة لا التحريم . وليس فى التأمين شبهة غرر أو قمار إذ « التأمين نظام تعاونى بديع » قائم على توزيع المخاطر وتششيتها بين أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يتعرضون لنفس الخطر . ليس التعاون أساسا من أسس الاسلام ، ألم يقل رب العالمين : وتعاونوا على البر والتقوى ، ثم 'هناك تعاون أشد من ذلك التعاون فى تحمل المصيبة التى تنزل ؟ ' (المرجع السابق ص ٨٩) - وانظر أيضا أحمد طه السنوسى فى عقد التأمين فى التشريع الإسلامى (مجلة الأزهر المجلد ٢٥ سنة ١٩٥٣ ص ٣٠٢) : ويقيس التأمين من المسئولية على عقد الموالاة - وانظر عيسوى أحمد عيسوى فى عقد التأمين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية والقانون (مجلة العلوم القانونية والاقتصادية عدد يولييه سنة ١٩٦٢ ص ١٦٧ وما بعدها) .

أما القائلون بتحريم التأمين ، فعلى رأسهم ابن عابدين (جزء ٢ ص ٣٤٥) ، وكان بحثه فى عقد التأمين البحرى (وسماه بالسوكرة) فى صدد تحديد عقد الذمة والائتمان وما يبيحه للأجانب من الحقوق . ويذهب ابن عابدين الى تحريم التأمين ، لأنه لا يشبه عقدا من العقود المعروفة فى الفقه الإسلامى ، فهو ليس وديعة بأجر ، ولا يعتبر من قبيل مسألة « ضمان خطر الطريق » . والشيخ محمد بخيت المطيعى رأى فى التأمين لا يخرج عن رأى ابن عابدين (انظر مقال الأستاذ عيسوى أحمد عيسوى السابق الإشارة اليه ص ١٨٧ - ص ١٨٨) . وأفتى الشيخ عبد الرحمن قراعة فى صدد التأمين من الحريق ، بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، بتحريم التأمين . ويقول ان ضمان الأموال اما أن يكون بطريق الكفالة ، أو بطريق التعبدى أو الاتلاف . فالتأمين من الحريق ليس بكفالة قطعا ، ولا هو ضمان تعدد ولا ضمان اتلاف . وليس يعقد مضاربة ، لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب والربح على ما شرط ، وأهل الشركة (شركة التأمين) انما يأخذون المبالغ التى يأخذونها فى نظير ضمان ما عساه أن يلحق الملك المؤمن عليه من الضرر ، وتارة هذا الضرر يقع وتارة لا يقع ، فيكون هذا العمل قمارا معنى ، يحرم الاقدام عليه شرعا (المحاماة ٥ رقم ٢٩٤ ص ٤٦٦) - وقضت المحكمة العليا الشرعية بأن دعوى الوارث استحقاقه لنصيبه فى مبلغ بشركة السيكرتاه ، تعهد مدير الشركة بدفعه دفعة واحدة فى ظرف مدة معينة لو مات المورث فيها نظير دفعه للشركة مبلغا كل شهر ، غير صحيحة لاشتغالها على ما لا تجوز المطالبة به (المحكمة العليا الشرعية ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة ٧ رقم ٥٤٥ ص ٩٢٧) - وأبدى الأستاذ أحمد إبراهيم رايه فى شأن عقد التأمين على الحياة ، وذهب الى تحريمه لأنه ليس بمضاربة ، واذا قيل انه قرض فهذا قرض حر نفعا وهذا هو الربا وهو =

يجمع بين الجانبين معا ، فيبرز مقومات التأمين في وضوح ، تعريف قال به أحد الفقهاء الفرنسيين فشاع في الفقه الفرنسي ، اذ يعرف

= حرام . واذا مات المؤمن له بعد دفع قسط واحد مثلا ، وأدت الشركة مبلغ التأمين كله ، فهذه مقامرة ، وحياة الانسان وموته لا يجوز أن تكون محلا للتجارة (مجلة الشبان المسلمين ١٢ عدد ٢ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤١) - وكذلك أبدى الأستاذ محمد أبو زهرة رأيه في رده على الأستاذ مصطفى الزرقا بعنوان « حول التأمين » ، فقال ان التأمين التعاوني والاجتماعي حلال لا شبهة فيه ، أما التأمين غير التعاوني فغير جائز (يكرمه) لأن فيه قمارا أو شبهة قمار ، وفيه غرر وربا ، وهو صرف لا يجوز الا بالقبض ، ولا توجد ضرورة اقتصادية توجبه (مجلة حضارة الاسلام بدمشق سنة ١٣٨١ هجرية - سنة ١٩٦١ ميلادية ص ٥٢٤) .

وفيما قدمناه من هذه الآراء المختلفة نقف عند المسائل الآتية :

(١) لا تصح التفرقة بين التأمين الاجتماعي والتأمين الفردي ، فكلاهما يقوم على أساس واحد ، ولا يختلفان الا في أن الدولة في التأمين الاجتماعي هي التي تقوم بدور المؤمن . فمن قال بجواز تأمين الاجتماعي وجب أن يقول بجواز التأمين الفردي .

(ب) لا يجوز قياس عقد التأمين على عقود أو نظم معروفة في الفقه الاسلامي ، فهو لا يشبه عقد المضاربة في شيء ، ولا هو كفالة ، ولا هو ودیعة بأجر ، ولا هو عقد موالاة ، ولا يدخل في ضمان خطر الطريق ، ولا في الوعد الملزم ، ولا في نظام العواقل ، الى آخر ما جاء من التشبيهات .

(ج) وانما التأمين عقد جديد له مقوماته وخصائصه ، وهو ليس بين العقود أو النظم التي عرفها الفقه الاسلامي . ويأخذ عليه المحرمون لـه أنه مقامرة ، وفيه غرر ، وينطوي على الربا .

(د) أما أن فيه مقامرة ، فقد بينا أن عقد التأمين بعيد كل البعد عنها . فهو من الناحية الفنية الاقتصادية ليس بمقامرة ، لا بالنسبة الى المؤمن فهو يأخذ الأقساط من المؤمن لهم ثم يعيد توزيعها عليهم ولا يعرض نفسه لاحتمال الخسارة أو المكسب . وأكثر مما يعرض نفسه أي شخص آخر في تجارة مشروعة ، ولا بالنسبة الى المؤمن له اذ هو لا يقامر معتمدا على الحظ والمصادفة بل على العكس من ذلك تماما يقصد أن يتوقى شر الحظ والمصادفة ويتعاون مع غيره من المؤمن لهم على توزيع أضرار ما يبيته الحظ والمصادفة لهم جميعا ولا يجوز أن نسمى التعاون مقامرة .

(هـ) وأما الغرر ، فقد بينا في كتابنا « مصادر الحق في الفقه الاسلامي » أن هناك تطورا ملحوظا في الفقه الاسلامي ، في هذه المسألة ، وأن أكثر المذاهب تطورا فيها هو مذهب مالك ، وقد بين ابن رشد في عبارة جلية الأصل عند مالك في ذلك فقال : « والأصل عنده أن من الغرر ما يجوز لموضع الضرورة » (مصادر الحق في الفقه الاسلامي للمؤلف جزء ٣ ص

الأستاذ هيمار التأمين بأنه عقد « بموجبه يحصل أهد المتعاقدين ، وهو المؤمن له ، في نظير مقابل يدفعه ، على تعهد بمبالغ يدفعه له أو

= (و) وأما الربا ، فهذه مسألة لا تقتصر على عقد التأمين ، بل تنازل ضروباً كثيرة من التعامل ، وقد بحثناها بحثاً مفصلاً ، وميزنا بين ربا الجاهلية من جهة وبين ربا النسيئة وربا الفضل من جهة أخرى ، فالأول غير جائز إلا للضرورة ، والثاني غير جائز أيضاً إلا للحاجة . فإذا قامت الحاجة في نظام اقتصادي معين إلى دفع فوائد معتدلة على رؤوس الأموال ، كان هذا جائزاً ما دامت الحاجة قائمة ، والأداء الأمر إلى أصله من عدم الجواز (انظر تفصيل ذلك في مصادر الحق في الفقه الاسلامي للمؤلف جزء ٢ ص ١٩٦ - ص ٢٧٧) .

(ز) بقي أن يقال إن عقد التأمين لا يدخل في العقود المعروفة في الفقه الاسلامي وليس له نظير فيها ، وقد وردت هذه العقود على سبيل الحصر ، فأى عقد جديد لا يستند اليها يكون غير جائز . وقد سبق لنا أيضاً أن بحثنا هذه المسألة ، وقلنا في صدها ما يأتي : « هل العقود في الفقه الاسلامي مذكورة على سبيل الحصر ؟ يبدو لأول وهلة أنها كذلك . ففي كتب الفقه لا نجد نظرية عامة للعقد ، بل نجد على النقيض من ذلك عقوداً مسماة تأتي عقداً بعد عقد على ترتيب غير منطقي ، ويختلف هذا الترتيب في كتاب عنه في كتاب آخر ، حتى ليظن الباحث أن الفقه الاسلامي لا يعرف إلا هذه العقود المسماة ، وإن أي اتفاق لا يدخل تحت عرف من هذه العقود لا يكون مشروعاً . ولكن هذه النظرة إلى الفقه الاسلامي نظرة سطحية ، فإن الباحث يلمح من خلال الأحكام التي يقررها الفقهاء في صدد هذه العقود المسماة أنهم يسلمون بإمكان أن يمتزج عقدان أو أكثر من هذه العقود في عقد واحد ، يجمع بين خصائص العقود التي امتزجت فيه . بل ويلمح أن هناك قاعدة فقهية مسلمة ، هي أن المسلمين عند شروطهم . وأن كل اتفاق تتوافر فيه الشروط التي يقررها الفقه الاسلامي يكون عقداً مشروعاً . ويكفي أن نشير إلى ما جاء في البدائع في هذا الصدد : وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال المسلمون عند شروطهم ، فظاهره يقتضي لزوم الوفاء بكل شرط إلا ما خص بدليل ، لأنه يقتضي أن يكون كل مسلم عند شرطه ، وإنما يكون كذلك إذا لزمه الوفاء به . وهذا لأن الأصل أن تصرف الانسان يقع على الوجه الذي أوقعه إذا كان أهلاً للتصرف والمحل قابلاً وله ولاية عليه ، (البدائع جزء ٥ ص ٢٥٩) . ومن ثم فما ذكره الفقهاء من العقود المسماة ، إنما هي العقود التي يغلب أن يقع بها التعامل في زمنهم ، فإذا استحدثت الحضارة عقوداً أخرى توافرت فيها الشروط المقررة فقها ، كانت عقوداً مشروعاً ، (مصادر الحق في الفقه الاسلامي للمؤلف الجزء الأول ص ٨٠ - ص ٨٣) . ويؤخذ من ذلك أن عقد التأمين لا يجوز القول بعدم مشروعيته من ناحية أنه عقد جديد غير معروف في الفقه الاسلامي . وإنما قد يتوهم أن يتسرب اليه عدم المشروعية من ناحية الربا أو من ناحية الغرر . وقد سبق أن نفينا عنه كلا من الناحيتين .

للغير ، اذا تحقق خطر معين ، المتعاقد الآخر وهو المؤمن ، الذى يدخل فى عهده مجموعه من هذه الأخطار يجرى مقاضاة فيما بينها طبقا لقوانين الأحصاء » (١) •

وللتأمين ناحيتان : ١ — ناحية تنظيمه الداخلى ، وتتناول الأسس الفنية التى يقوم عليها والوظائف التى يؤديها والهيئات التى تضطلع به وتنظيم الرقابة عليها والضمانات اللازمة لمواجهة الالتزامات التأمينية نحو عملاء التأمين • ٢ — ناحية التأمين فى علاقة المؤمن بالعملاء ، وهذا هو عقد التأمين الذى سبق تعريفه فيما تقدم ، وهى الناحية التى نقف عندها لأنها هى التى تحنيها • ولكننا نقول كلمة موجزة ، فى هذه المقدمة ، فى كل من الناحيتين ، قبل أن نقصر كلامنا على الناحية الثانية منهما •

١ — التأمين من ناحية التنظيم الداخلى

٥٤٢ — الأسس الفنية التى يقوم عليها التأمين :

قدمنا أن التأمين ، فى العلاقة ما بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، يقوم على أسس فنية هى التى تباعد ما بينه وبين المقامرة والرهان ، وتجعله لا يتوقف على الحظ ومصادفة وقوع الخطر •

فالمؤمن يجمع بين أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم ، يشتركون جميعا فى التعرض للخطر معين — الحريق أو السرقة أو المسئولية عن الحوادث أو الوفاة أو غير ذلك من الأخطار — فيضعون ما يتعرضون جميعا له من خطر فى وعاء واحد ، حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم ساهموا

(١) هيمار فى التأمين البرى ١ فقرة ٤٢ ص ٧٣ — وهذا هو نص التعريف فى أصله الفرنسى :

«... une opération par laquelle une partie, l'assuré, se fait promettre moyennant une rémunération, la prime, pour lui ou pour un tiers, en cas de réalisation d'un risque, une prestation par une autre partie, l'assureur, qui, prenant en charge un ensemble de risques, les compense conformément aux lois de la statistique.»

جميعا في الخسائر التي تنجم عن ذلك • فالتأمين يقوم اذن اول ما يقوم على فكرة تبادل المساهمة في الخسائر • هذا التبادل واضح كل الوضوح في الجمعيات التبادلية للتأمين ، وهو واضح كذلك حتى لو كانت الهيئة التي تقوم بالتأمين شركة مساهمة • فهذه الشركة ليست الا وسيطا بين المؤمن لهم جميعا ، تقوم بجمعهم وبتقاضي ما يقدمه كل منهم من المساهمة في الخسائر المحتملة وبدفع التعويض لمن أصيب منهم بالخسارة من جراء تحقق الخطر • فالمؤمن لهم هم الذين يقومون في الواقع بتعويض الخسائر عن طريق المساهمة فيها ، كل بما يدفعه للشركة من مقابل التأمين • ففكرة تبادل المساهمة في الخسائر قائمة حتى عندما يكون المؤمن شركة مساهمة ، وليست هذه الشركة كما قدمنا الا وسيطا ينظم هذه المساهمة •

وتنظيم المساهمة في الخسائر يقوم على أساسين فنيين ، أولهما تقدير الاحتمالات (calcul des probabilités) ، والثاني قانون الكثرة (loi des grands nombres) • فالمؤمن من خطر معين — الحريق مثلا — يجمع كما قدمنا بين أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم المعرضين لهذا الخطر ، ويقدر احتمالات تحقق الخطر — أي وقوع الحريق — بالنسبة الى هؤلاء جميعا ، طبقا لقوانين الاحصاء • واحصاء عدد مسرات الحريق التي وقعت في الماضي ومبلغ أهمية كل حريق منها ، ومدى احتمال تحقق مثل ذلك أو قريب منه في المستقبل ، هذا هو المقصود بتقدير الاحتمالات • ويقرب هذا التقدير من الدقة بقدر ما يكون عدد المعرضين لخطر الحريق كبيرا • فاذا أهدى الاحصاء الى أن كارثة واحدة من كوارث الحريق تقع في كل ألف يتعرضون لهذا الخطر ، فان هذا التقدير قلما يصدق اذا كان المؤمن لهم ألفا فقط ، اذ تكون عوامل الحظ والمفاجأة هنا لها المقام الأول • فاذا كان المؤمن لهم خمسة آلاف ، ضعفت عوامل الحظ والمصادفة ، واقترب التقدير قليلا الى الدقة ، حتى اذا كان المؤمن لهم عشرة آلاف مثلا ، ابتداء الحظ ينتفى واقترب التقدير كثيرا الى الدقة ، وتزداد الدقة كلما ازداد العدد • وهذا هو

المقصود بقانون الكثرة •

وحتى يكون تقدير الاحتمالات ممكنا على أساس قانون الكثرة ، وطبقا للاحصاءات ، يجب أن يتوافر في الخطر المؤمن منه شروط ثلاثة :

١ — أن يكون الخطر متفرقا (dispersé) ، فلا يتجمع وقوعه في وقت واحد ، بل يتفرق على أوقات متباعدة • ومن ثم يكون من العسير التأمين من الزلازل والبراكين والحروب والاضطرابات في بلاد تتعرض عادة لهذه الأخطار ، إذ الخطر هنا لا يتحقق متفرقا (dissimulé) بل يتحقق متجمعا في وقت واحد ، فيواجه المؤمن من جراء ذلك ظروفًا حرجية قد تحول دون أن يقوم بمهمته •

٢ — أن يكون الخطر متماثلا (homogène) فيتجانس في طبيعته : حريق أو مسئولية عن حوادث السيارات أو سرقة أو وفاة شخص • ويتجانس في محله : حريق مبان أو بيوت من الخشب أو مصانع أو منقولات أو تأمين على الحياة تبعا لأسنان معينة • ويتجانس في قيمته : فإذا تفاوتت القيمة كان أحد المؤمن لهم معرضا لخطر جسيم يفوق كثيرا الخطر الذي يتعرض له سائر المؤمن لهم ، عولج هذا التفاوت بتقسيم الخطر الى أجزاء وتأمين كل منها بعقد مستقل (coassurance) أو باعادة التأمين فيما يزيد على القيمة المألوفة (réassurance) • ويتجانس في مدته : فالتأمين على الحياة لمدة عشر سنوات يقوم مستقلا عن التأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو لمدة ثلاثين سنة :

٣ — أن يكون الخطر منتظما الوقوع (de fréquence régulière) الى درجة مألوفة • فلا يكون وقوعه من النادرة بحيث يتعذر عمل احصاء عنه ، ولا من الكثرة بحيث يكلف التأمين منه ثمنا غاليا ويصبح التأمين غير مجد من الناحية الاقتصادية • والمقصود بانتظام الوقوع هنا ليس الوقوع بالنسبة الى مؤمن له بالذات فهذا معرض للخطر على وجه لا يمكن وصفه بالانتظام ، وانما بالنسبة الى مجموعة المؤمن لهم فهؤلاء يمكن ان يتوزع بينهم الخطر على نحو مألوف •

فإذا توافرت هذه الشروط في الخطر . كان خطرا يمكن التأمين منه (assurable) ، وكان تقدير الاحتمالات فيه قريبا من الدقة . فإذا ابتعد قليلا عن الدقة ، أمكنت معالجة هذا الابتعاد بـ (بأمرين : ١ - اتخاذ الاحتياطات الواقية من الخطر : فيمكن لشركات التأمين من الحريق مثلا اتخاذ الاحتياطات الواقية من خطر الحريق بتشجيع البناء على وجه من شأنه أن يقلل من خطر الحريق . وبالإستئثار من فرق مكافحة الحريق ، وبتخفيض أقساط التأمين للمؤمن له الذي يستعمل أحدث الآلات والوسائل للوقاية من خطر الحريق . ويمكن لشركات التأمين من حوادث السيارات اتخاذ الاحتياطات الواقية من هذه الحوادث بالعمل على اصلاح الطرق ، ووضع العلامات الهادية للسائقين ، وفحص السيارات فحفا دقيقا قبل التأمين عليها . وإنشاء خدمات في الطرق العامة تكون مهمتها العمل على منع الحوادث وإغاثة المؤمن لهم إذا وقعت الكارثة . وتلجأ شركات التأمين الى احتياط يساعد على انقاص الحوادث ، فتشترط على المؤمن له أن يتحمل قسما معينا من الخسارة عند وقوع الكارثة (clause de découvert obligatoire) . وبذلك يكون للمؤمن له مصلحة شخصية في توقي الحوادث .

٢ - إعادة التأمين : وقد قدمنا أن شركة التأمين تلجأ اليه عندما تؤمن من خطر جسيم ، فتؤمن هي بدورها بما يزيد على القيمة المتوقعة عند شركة من شركات إعادة التأمين . ولإعادة التأمين صور أخرى سنتناولها بالبحث فيما يلي (١) .

فإذا اقتربت شركة التأمين من الدقة بالقدر المستطاع في تقدير الاحتمالات ، أمكنها بهذا القدر من الدقة أن تحدد قيمة أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم ، إذ أن مجموع هذه الأقساط هو المقدار الواجب لتعويض الخسائر المقدرة وقوعها . ومن هنا نرى أن التأمين يقوم على

(١) انظر في كل ذلك بيكاروييسون فقرة ٩ - فقرة ١٧ - بلانيول وريبير وبيسون فقرة ١٢٥٦ - كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٢٥٦ - فقرة ١٢٥٨ .

فكرة تبادل المساهمة في الخسائر كما قدمنا ، والغرض الأول منه أن يجعل هذه الخسائر التي تتحقق لبعض المؤمن لهم شائعة بين الجميع ، فيساهمون في تحملها ، كل بمقدار ما يدفع من الأقساط ، وبذلك تنتشلت الكارثة ولا يختص بها وحده من وقعت عليه ، بل يتعاون الجميع على تحملها ، فتذوب الكارثة بتوزيع نتائجها على عدد كبير ، فيسهل حملها بدلا من أن ينوء بها عائق من تحمل به • ونرى من ذلك أن التأمين اذا كان عقدا احتماليا بالنسبة الى مؤمن له بالذات ، فهو ليس باحتمال بالنسبة الى مجموع المؤمن لهم • بل هو على العكس من ذلك عقد وظيفته الأولى استبعاد الاحتمال ونفى نتائج الحظ والمصادفة ، على خلاف عقود المقامرة والرهان •

٥٤٤ — الوظائف التي يؤديها التأمين :

ونرى من ذلك أن أهم وظيفة يقوم بها التأمين له هي أن تكفل له الأمان (sécurité) ، وقد اشتق لفظ التأمين من الأمان • فالمؤمن له من الحريق مثلا يأمن غوائله ، اذ لو وقع لعوضه المؤمن عن الأضرار التي تلحق به من جرائه • وكذلك المؤمن له من السرقة ، أو من المسؤولية ، أو من الموت ، أو من الاصابات • وقد أصبحت الحياة المعاصرة مليئة بالأخطار ، من جراء تقدم الحضارة وما صاحب ذلك من انتشار الآلات الميكانيكية والسيارات ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمصانع والعمارات الضخمة وغير ذلك من أسباب الحضارة ، مما جعل الناس يتلمسون في التأمين ملاذا يقيهم شر الأخطار التي يتعرضون لها من جراء ذلك ، ويبسط عليهم ظلا من الأمان •

وكما أن التأمين للمؤمن له سبب من أسباب الأمان ، كذلك هو وسيلة من وسائل الائتمان (crédit) • ففي التأمين على الحياة يستطيع المؤمن له ، كما سنرى ، أن يرهن وثيقة التأمين لدى الغير ، وأن يعجل له المؤمن مبلغا على حسابها (avance sur police) • ويستطيع المدين الذي قدم رهنا على عقاره أن يوثق هذا الرهن ويتقويه بالتأمين على العقار من الحريق ، وكثيرا ما يشترط الدائن المرتهن ذلك

على المدين ، حتى اذا احترق العقار انتقل حق الدائن المرتهن الى مبلغ التأمين (م ٧٧٠ مدنى) كما سنرى . وكان المستحق في الوقف ، عندما كان الوقف الأهلى قائما ، يلجأ الى التأمين على حياته لصالح دائئه ، حتى اذا مات قبل أن يفى بدينه من استحقاقه في الوقف ، وقد انقطع هذا الاستحقاق بموته ، وجد الدائن في مبلغ التأمين ما يفى بالدين . وقد وجد الدائنون في التأمين في الوقت الحاضر طريقا مباشرا للائتمان، فيلجأ الدائن الى تأمين الدين ، سواء بتأمين كفالة الوفاء به (assurance- caution) ، أو بالتأمين من اعسار المدين (assurance insolvabilité) وسنعرض لذلك عند الكلام في التأمين على الأشياء .

والتأمين ، فوق هذا وذاك ، بالنسبة الى المؤمن له ، وسيلة فعالة من وسائل تكوين رؤوس الأموال . فالتأمين على الحياة في أكثر صوره . كما سنرى ، ليس الا وسيلة من وسائل الادخار ، يستطيع المؤمن له عن طريقه أن يدخر القليل شيئا فشيئا بأقساط التأمين التى يدفعها ، فاذا به عند نهاية التأمين يملك رأس مال يعتد به ، لم يكن يستطيع ادخاره بغير التأمين . فقد كان ، لولا التأمين ، يستهلك هذه المبالغ القليلة المقدار سنة بعد أخرى ، بدلا من دفعها أقساطا وامساكها بذلك عن الانفاق .

وهذه الوظائف الثلاث المتقدمة الذكر يؤديها التأمين للمؤمن له . ويؤدي وظيفة رابعة ، لا للمؤمن له هذه المرة ، بل للاقتصاد القومى . ذلك أن شركات التأمين تجمع عادة من أقساط التأمين رؤوس أموال ضخمة ، تبلغ في كثير من الأحيان عددا كبيرا من الملايين (١) . فهذه

(١) ويدل الاحصاء (انظر Fourastie فى التأمين ص ٦٥ وما بعدها) على أن أقساط التأمين السنوية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، تبلغ فى فرنسا ٣٪ من مجموع الدخل القومى (١٠ مليار من الفرنكات) ، وفى سويسرا من ٤٪ الى ٥٪ (ما يعادلها ٣٪ مليار من الفرنكات الفرنسية) . وفى انجلترا من ٦٪ الى ٧٪ (وما يعادلها ٣٦ مليارا من الفرنكات) .

الملايين الكثيرة ينتفع بها الاقتصاد القومي انتفاعا كبيرا ، فكثيرا ماتستثمر في المشروعات العامة وفي سندات القروض التي تطرحها الدولة في الأسواق . وهذا سبب من جملة الأسباب التي تدفع الدولة لبسط رقابتها بل وسيطرتها ، على شركات التأمين .

٥٤٥ — انتشار التأمين — عجلة تاريخية :

ظهرت الحاجة الى التأمين ، أول ما ظهرت ، في أوروبا في أواخر القرون الوسطى . فبدأ التأمين البحري في الانتشار منذ أواخر القرن الرابع عشر ، مع انتشار التجارة البحرية بين مدن إيطاليا والبلاد الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط . وكان التأمين اذ ذاك مقصورا على البضائع التي تنقلها السفن ، ولم يمتد الى التأمين على حياة البحارة والركاب . فالتأمين البحري كان أول أنواع التأمين في الظهور . وأعقبه ، بعد مدة طويلة ، التأمين في إنجلترا في خلال القرن السابع عشر . وأول صورة ظهرت منه كانت صورة التأمين من الحريق ، عقب حريق هائل نشب في لندن في سنة ١٦٦٦ والتهم أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل ونحو مائة كنيسة (١) . وانتشر التأمين من الحريق في خلال القرن الثامن عشر في كثير من البلاد غير إنجلترا ، وبخاصة في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم ظهرت صور جديدة للتأمين ، أهمها التأمين من المسؤولية . وكان التأمين من الحريق قبل ذلك يشمل التأمين من مسؤولية المستأجر

= (الفرنسية) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من ٩٪ الى ١٠٪ (ما يعادل ١٥٠ مليارا من الفرنكات الفرنسية) . وتبلغ الأقساط السنوية المدفوعة مقسومة على عدد السكان : في فرنسا ٢٣٠ فرنك فرنسي - وفي سويسرا ١٠٠ فرنك سويسري - وفي إنجلترا ٦ جنيهات انجليزية - وفي الولايات المتحدة الأمريكية من ٤٠ الى ٤٥ دولار . وتبلغ المقادير التي تستغلها شركات التأمين : في فرنسا ٣٣ مليارا من الفرنكات - وفي سويسرا ما يعادل ٣١ مليارا من الفرنكات الفرنسية - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل ١١٢٠ مليارا من الفرنكات الفرنسية . ولا شك في أن هذه الأرقام قد زادت زيادة ضخمة منذ الحرب العالمية الثانية .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢ ص ٣ .

عن الحريق (risque locatif) ومسئولية الجار عن الحريق (recours du voisin). • وكذلك ظهر ، بانتشار الصناعة والآلات الميكانيكية وتعرض العمال لمخاطرها ، التأمين من حوادث العمل •

أما التأمين على الحياة فقد تأخر في الظهور الى اقتراب القرن التاسع عشر ، اذ تعرض للهجوم أكثر من غيره من أنواع التأمين الأخرى • ولكنه مالبث أن تغلب على معارضيهِ ، وأخذ في الانتشار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك بفضل تحسين الأحوال الصحية ويوضع خبراء رياضيات التأمين على الحياة (actuares) لجداول الوفيات (tables de mortalité) على أسس رياضية دقيقة •

وظهرت صور جديدة للتأمين في غضون القرن العشرين . منها التأمين من السرقة والتبديد ، والتأمين من تلف المزروعات والآلات الميكانيكية ، والتأمين من موت المواشي ، والتأمين من الاصابات . والتأمين من أخطار الحروب . والتأمين من حوادث النقل الجوي . والتأمين من المسؤولية عن مزاولة المهنة (مسؤولية الطبيب والجراح) والتأمين من المسؤولية ، عن الغير والتأمين من استهلاك السندات (ass. de remboursement d'obligations au pair) . وتأمين الدين (assurance-crédit). • وكلما اتسع نطاق المسؤولية ، كلما اشتدت الحاجة الى التأمين •

وظهرت أيضا صور متنوعة من التأمينات الاجتماعية التي تتولاها الدولة دون الشركات الخاصة والنشاط الحر ، كتأمين العمل من اصابات العمل ، وتأمينهم من المرض والعجز والشيخوخة والوفاة • وظهر ، الى جانب ذلك ، التأمين الاجباري في بعض أنواع التأمين ، كالتأمين الاجباري من اصابات العمل ، والتأمين الاجباري من حوادث السيارات •

وزادت الدولة من تدخلها في التأمين ، وأحكمت الرقابة عليه والسيطرة على شركاته • وبلغت في ذلك حد أن أمت كثيرا من شركات

التأمين الهامة كما هو الأمر في فرنسا ، بل الى حد أن أمت جميع شركات التأمين كما هو الآن في مصر •

٥٤٦ — مايقوم عليه التنظيم الداخلى للتأمين :
ويقوم التنظيم الداخلى للتأمين على دعامين :

(أ) هيئات التأمين ، وما ينبسط عليها من الرقابة ، ومن يتصل بها من الوسطاء •

(ب) الضمانات اللازمة لمواجهة هيئات التأمين التزاماتها التأمينية نحو عملائها •

ونستعرض كلا من الأمرين •

(١) هيئات التأمين وما ينبسط عليها من الرقابة

ومن يتصل بها من الوسطاء

٥٤٧ — الأسباب التى تدعو لتنظيم هيئات التأمين وبسط الرقابة عليها :
رأينا أن التأمين يقوم على أسس فنية دقيقة تنبغى مراعاتها فى كثير من الحرص ، وهذا يستوجب أن يتمشى تنظيم هيئات التأمين مع هذه الأسس ، ومن ثم وجب أن تبسط الدواة الرقابة عليها للاستيثاق من مراعاتها لها •

ثم ان جمهور عملاء التأمين لا يعلمون من أمور التأمين شيئاً كثيراً ، وهم تحت رحمة شركات التأمين تتقاضى منهم الأقساط معجلة ، وتدفع لهم التعويضات مؤجلة بعد مدة قد تطول • ومن ثم وجب أن تبسط الدولة رقابتها على شركات التأمين حتى تستوثق من أن هناك ضمانات جدية لمواجهة هذه الشركات لالتزاماتها التأمينية نحو العملاء ، ومن أهم هذه الضمانات تكوين الاحتياطيات الفنية المختلفة (réserves techniques) ، وليس أقدر من الدولة على بسط

رقابة فعالة على تكوين هذه الاحتياطيات •

وهناك أخيرا رؤوس الأموال الضخمة التي تجمعها شركات التأمين ، وهي كما قدمنا تساهم مساهمة جدية في تنشيط الاقتصاد القومى . والدولة هي القوامة على هذا الاقتصاد . ومن ثم يجتمع الى السببين المتقدمين هذا السبب الثالث في بسط الدولة لرقابتها على هيئات التأمين .

٥٤٨ — هيئات التأمين :

لما كانت ادارة شؤون التأمين تقتضى في الهيئة التي تقوم بها نظاما دقيقا معقدا ، كما رأينا ، لذلك لايجوز أن تكون هذه الهيئة شخصا طبيعيا منفردا أو عدة أشخاص طبيعيين ولو ألفوا فيما بينهم شركة تضامن أو شركة توصية . بل لايجوز أن تكون هذه الهيئة شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة . والهيئات التي تراول التأمين تكون في الغالب شركات مساهمة ، وقد تكون جميعات تأمين تبادلية (sociétés d'assurances mutuelles)

وشركات التأمين المساهمة قد نظمتها في مصر تشريعات متعاقبة ، سنعرض لها فيما يلى :

أما جمعيات التأمين التبادلية فهي في الأصل جمعيات تعاونية (coopératives) ، يجمع أعضاء الجمعية فيها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم في سنة معينة من الاشتراك (cotisation) الذي يؤديه كل عضو . ومن ثم يكون هذا الاشتراك متغيرا (variable) ، يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك في البداية مقدارا معيناً ، وفي نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات ، فان كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه اكماله (rappel) ، كان أكثر رد اليه مازاد (rétourne). ثم جد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلي (sociétés d'assurances à forme mutuelle) باشتراقات متغيرة أو ثابتة ، ويكون هناك عادة حد أدنى لعدد أعضائها ، ويكون لها مال

(fonds d'établissement) يقدمه المؤسسون ويحصلون عليه عادة من طريق الاقتراض ، ويقوم مقام رأس المال لشركات التأمين المساهمة . ومن هنا تقترب جمعيات التأمين التبادلية من شركات التأمين المساهمة .

والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية ، سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي ، عن الشركات المساهمة ، أن الأولى لاتعمل للربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحا على أسهمهم ويكونون هم المؤمنون ويكون العملاء هم المؤمن لهم . بل ان أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم اذ يؤمن بعضهم بعضا ، فهم في وقت واحد مؤمنون ومؤمن لهم ، ومن هنا وصفت هذه الجمعيات بأنها « تبادلية » . هذا الى أن الأصل في الجمعية التبادلية أن تتغير فيها الأقساط سنة عن سنة ، بحسب ماواجهه الجمعية كل سنة من التزامات نحو أعضائها . ومن ثم تكون الأقساط التى يدفعها الأعضاء اشتراكات متغيرة (cotisations variables) ، وان كان هناك اتجاه واضح فى العهود الأخيرة الى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة . أما شركات التأمين المساهمة فانها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مال ، بل ان القانون يضع عادة حدا أدنى لرأس مالها . وأقساط التأمين فى الشركات المساهمة تكون دائما أقساطا ثابتة . ولذلك دعيّت بالشركات ذات الأقساط الثابتة (compagnies à primes fixes) (١) .

(١) انظر فى ذلك بيكاروبيسون فقرة ٥٠٥ - فقرة ٥٢٢ - كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٥٧ - جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (B) ص ٧٢١ .

ويعتبر عقد التأمين من جانب الجمعية التبادلية عملا مدنيا ، ومن جانب الشركة المساهمة عملا بحاريا . وقد قضى بأن عقد التأمين المبرم ما بين تاجر وشركة تأمين مساهمة يكون عملا تجاريا من الجانبين (استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠) .

والأصل فى هيئات التأمين ، سواء كانت شركات مساهمة أو جمعيات تبادلية ، أن تكون من هيئات القطاع الخاص . وهناك هيئات تأمين تدخل فى القطاع العام ، وهذه هى المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية ، وتخرج عن نطاق هذا البحث . ولكن جد أخيرا نوع آخر من هيئات التأمين =

٥٤٩ — تنظيم هيئات التأمين في مصر — التشريعات المتعاقبة :

ذكرنا فيما تقدم (١) الأسباب التي تدعو الدولة لتنظيم هيئات التأمين • وفي مصر خضعت هيئات التأمين لتنظيم دقيق • وأول قانون قام بهذا التنظيم هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ • وقد أخضع هذا القانون للتنظيم الهيئات المصرية والأجنبية التي تزاوَل عمليات التأمين في مصر ، واستثنى هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحري •

ثم صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ يلغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ ويحل محله • وقد أدخل هذا القانون في نطاق التنظيم ما كان خارجا من قبل ، فدخلت هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحري •

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بقصد تمصير هيئات التأمين، فنص على أنه « لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمين الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعا اسمية ومملوكة لمصريين دائما ، وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسين ألف

= التي تدخل في القطاع العام غير مؤسسات التأمينات الاجتماعية ، وهذه هي شركات التأمين المؤممة • وقد أمم في فرنسا كثير من شركات التأمين الهامة بقانون ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ ، إذ تناول التأمين أربعا وثلاثون شركة من بينها جمعيتان تبادليتان • وقد نقلت أسهم الشركات المؤممة الى الدولة ، وعوض المساهمون عنها بسندات (parts pénéficielles) تستهلك في خلال خمسين سنة • وبقيت الشركات المؤممة تسير على نفس النظم التي كانت تسير عليها قبل التأمين • وليس للدولة ، بالرغم من أنها تملك كل الأسهم ، أغلبية في مجلس إدارة الشركة المؤممة ، إذ يتكون هذا المجلس من اثني عشر عضوا يمثل الدولة منهم ثلاثة ، وثلاثة يمثلون العنصر الفني في التأمين ، وثلاثة آخرون يمثلون الموظفين والوسطاء ، والثلاثة الباقون يمثلون عملاء هيئة التأمين • وانتقلت اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين الى المجلس القومي للتأمين (Conseil National des Assurances) ، ويتكون من واحد وعشرين عضوا ، ثلثهم يمثلون الدولة ، والثلثان الباقيان أحدهما يمثل الفنيين والآخر يمثل الموظفين ، فالدولة هنا أيضا ليست لها الأغلبية — انظر في تأمين شركات التأمين في فرنسا بيكار وبيسون فقرة ٥٢٣ — فقرة ٥٢٣ • أما في مصر ، فقد أممت جميع شركات التأمين كما قدمنا ، وسنعرض لهذه المسألة فيما يلي (انظر فقرة ٥٥١) •

(١) انظر فقرة ٥٤٧ •

جنیه • ويشترط في أعضاء مجلس إدارة تلك الهيئة والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين » • ثم قضى نفس القانون بأن « يحدد وزير المالية والاقتصاد هيئات التأمين القائمة وقت العمل بهذا القانون ، والمسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، مهلة لاتجاوز خمس سنوات ، وذلك لاستيفاء أحكام هذا القانون والا محى تسجيلها » • وقد منحت هيئات التأمين الأجنبية فعلاً ، بالقرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ ، الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، مهلة سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القرار ، لأجراء عملية تمصيرها • وعلى الهيئة التي ترغب في منحها مدة أكبر أن تقدم طلباً بذلك خلال ثلاثة أشهر إلى مصلحة التأمين ، مشفوعاً بالمبررات التي تدعو إلى ذلك • ونرى من هذا أن الحد الأقصى الذي وضعه القانون لتمصير شركات التأمين هو خمس سنوات ، وقد انتهت في سنة ١٩٦٢ •

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسورية ، صدر القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ملغياً بدوره القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، وحالاً محله • وبعد أن أتمت شركات التأمين على النحو الذي سنذكره فيما يلي ، أعدت وزارة الاقتصاد مشروعاً لتعديل هذا القانون لايختلف كثيراً عن الأصل المعدل • وسنورد أحكام قانون سنة ١٩٥٩ بحسب التعديلات التي أدخلها عليه مشروع وزارة الاقتصاد •

ويسرى القانون على الهيئات التي تزوال في الجمهورية العربية المتحدة كل أو بعض عمليات التأمين على اختلاف أنواعها (١) • وكذلك

(١) وقد نصت المادة ٢ من قانون سنة ١٩٥٩ كما عدلت بمشروع وزارة الاقتصاد على ما يأتي : « تقسم عمليات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون إلى الفروع الآتية : ١ - التأمين على الحياة : ويشمل جميع عمليات التأمين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تطرأ عليها كالمرض والعجز والشيخوخة وخلافها ، بما في ذلك الالتزام بإعطاء مرتب دوري مدى الحياة مقابل عوض من مال أو عقار أو منقول يقوم بمال ٢٠ - تكوين الأموال : ويشمل عمليات التأمين التي تقوم على إصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلزم بموجبها الهيئة =

عمليات اعادة التأمين • وقد نصت المادة ٨ منه على أنه « لايجوز انشاء أية هيئة لمزاولة أعمال التأمين أو ادراج هذا الغرض ضمن أغراض أية هيئة الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد ، وله أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقا لما يراه ملائما لحاجة الاقتصاد القومي — ويجب أن تكون الهيئة متخذة شكل شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وأن يكون أعضاء مجلس ادارتها والمسؤولون

= بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ في تاريخ مقبل مقابل قسط أو أقساط دورية ٣٠ - التأمين من الحريق : والتأمينات التي تلحق به عادة ، وتشمل على الأخص الأضرار الناشئة عن الانفجارات والظواهر الطبيعية والثورات والاضطرابات على أنواعها ٤٠ - التأمين من أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوى : ويشمل التأمين على أجسام السفن والطائرات أو على آلاتها ومهماتهما ، والتأمين على البضائع والمنقولات من أي نوع كانت ، والتأمين على أجور الشحن وعلى كل ما يتعلق بالسفن والطائرات ، والتأمين من الأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صناعتها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها (بما في ذلك الأضرار التي تصيب الغير) ٥٠ - التأمين عن الحوادث ويشمل الأقسام الآتية : (١) التأمين من أصابات العمل : وهو الالتزام بتأمين أرباب الأعمال من مسؤوليتهم عن تعويض العمال الذين في خدمتهم • (ب) تأمين السيارات • (ج) التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات • (د) تأمين الخسائر والمسئوليات : ويشمل التأمين من السرقة والسطو والتأمينات الأخرى التابعة له (كالتأمين المقتنيات الثمينة وتأمين النقدية المنقولة وتأمين النقدية بالخزائن الحديدية وتأمين أمتعة المسافرين ، والتأمين المعروف ، بجميع الأخطار ، ، والتأمين ضد خيانة الأمانة ، والتأمين ضد كسر الزجاج ، والتأمين على الماشية . وتأمين المسؤولية المدنية ، والتأمين من الحوادث الشخصية والتأمين من الحوادث الشخصية والأمراض • (هـ) تأمين الائتمان • (و) التأمين من جميع الأخطار التي لم ينص عليها في الأقسام السابقة •

ويلاحظ أن المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٥٩ (وقد أصبحت المادة ٢٠ في مشروع وزارة الاقتصاد) تحظر على هيئات التأمين أن تجرى عمليات التأمين على قاعدة الاقتسام ، ومؤداهما عدم تحديد التعويضات أو المزايا التي تترتب على وثيقة التأمين ، وتعلق هذه التعويضات أو المزايا ، كلها أو بعضها ، على نتائج توزيع مبالغ معينة على مجموع وثائق التأمين التي تصبح مستحقة الأداء في تاريخ مقبل ، كما تحظر على هذه الهيئات مباشرة عملها على أساس ارتباط قيمة القسط الذي يؤديه حامل الوثيقة كله أو بعضه بعدد الوثائق التي تستحق الأداء في تاريخ معين •

عن الادارة فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة — لايجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن مائتى ألف جنيه ، ولا أن يقل المدفوع عن مائة ألف جنيه » • وبعد تأميم شركات التأمين ، عدل هذا النص في مشروع وزارة الاقتصاد — وقد أصبح المادة ٥ من هذا المشروع — على الوجه الآتى : « لايجوز انشاء أية هيئة لزاولة أعمال التأمين الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من وزير الاقتصاد ، وله أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقا لما يراه ملائما لحاجة الاقتصاد القومى • وتكون الهيئة متخذة شكل شركة مساهمة ، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن مائة ألف جنيه » •

ولا يجوز للهيئة المرخص فى انشائها أن تباشر عمليات التأمين ما لم تسجل فى السجل المعد لذلك فى مصلحة التأمين ، طبقا للشروط ووفقا للأوضاع المقررة فى القانون وفى لائحته التنفيذية (١) •

وعلى كل هيئة تباشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تحتفظ فى مصر بأموال تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة الى كل فرع ، ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى (م ٣٢ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٢٢ من مشروع وزارة الاقتصاد) • وعلى كل هيئة تباشر عمليات التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولية أن تحتفظ فى مصر بأموال لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل ٢٥٪ من جملة الأقساط فى السنة السابقة عن عمليات التأمين البحرى والجوى ، و ٤٧٪ عن عمليات التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، و ٤٠٪ عن عمليات التأمين الأخرى ، وذلك علاوة على ما يكفى للوفاء بالتعويضات تحت التسديد وتحت التسوية بالنسبة الى جميع هذه العمليات ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف

(١) انظر المواد ١٠ الى ٢٠ من قانون سنة ١٩٥٩ ، وتقابل المواد ٦ الى ١٤ من مشروع وزارة الاقتصاد •

جنيه عن كل فرع من فروع التأمين (م ٣٣ من قانون سنة ١٩٥٩
و م ٢٣ من مشروع وزارة الاقتصاد) • ويعين وزير الاقتصاد طريقة
توظيف المال الواجب وجوده في مصر • وتودع الأموال النقدية والأوراق
المالية في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي (م ٣٤ من قانون سنة
١٩٥٩ و م ٢٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) • وقد أضاف مشروع
وزارة الاقتصاد ، في المادة ٢١ منه ، النص الآتي : « يجب أن تكون
أصول كل هيئة زائدة باستمرار عن التزاماتها بما لا يقل عن الحد
الأدنى لرأس المال المدفوع المقرر في المادة ٥ » •

وللمستفيدين من وثائق التأمين امتياز ياتي في المرتبة بعد الامتياز
المقرر للخدم والخدمة والعمال وكل أجير آخر ، وذلك على الأموال الواجب
وجودها في مصر ، وتؤثر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق بناء على
طلب مصلحة التأمين بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل او قيد خاص
بهذه الأموال ، على أن تخطر مصلحة التأمين بكل تأشير يتم (م ٣٥ من
قانون سنة ١٩٥٩ و م ٢٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) (١) •

(١) وقد نص قانون سنة ١٩٥٩ على احكام أخرى خاصة بهيئات
التأمين على الحياة وتكوين الأموال • فقضت المادة ٤٩ من هذا القانون
(المادة ٢٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه لا يجوز لهذه
الهيئات أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد ، وذلك
قيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة
الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ، ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف
فرص الحياة بالنسبة الى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها • وقضت
المادة ٥٣ من نفس القانون (المادة ٤٠ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه
لا يجوز لهذه الهيئات أن تقطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي جزء
من أموالها المقابل لتعهداتها الناشئة عن وثائق التأمين لتوزيعه على
حملة الوثائق أو غيرهم أو لاداء أي مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق
التأمين التي أصدرتها ، ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المسال
الزائد الذي يعينه الخبير في تقريره بعد فحص المركز المالي للهيئة •
وقضت المواد ٥٥ - ٥٧ (والمواد ٤٢ - ٤٤ من مشروع وزارة الاقتصاد)
بأنه يجوز لهذه الهيئات أن تصدر سندات تكوين أموال لمدة لا تجاوز
ثلاثين سنة ، وتكون لهذه السندات التي أدى من قيمتها ما لا يقل عن ٨٪
قيمة استرداد معادلة على الأقل للقيمة التي تحسب طبقا للشروط التي

٥٥٠ — الرقابة على هيئات التأمين في مصر :

وقد اقترن تنظيم هيئات التأمين ببسط رقابة دقيقة عليها ، نقولاها سلطة معينة ، طبقا لأوضاع واجراءات قررها القانون .

= يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد . وإذا كانت مدة السند خمساً وعشرين سنة أو أكثر ، فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والعشرين عن مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل . ويجب أن ينص في هذه السندات على ايلولة الحق فيها الى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم اضافية أو اشتراطات جديدة .

وكان قانون سنة ١٩٥٩ ، عندما ألغى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، استثنى من هذا الالغاء احكام الباب الثالث منه الخاص بصناديق الاعانات . أما مشروع وزارة الاقتصاد فقد نص على الغاء قانون سنة ١٩٥٩ ، وكذلك على الغاء قانون سنة ١٩٥٠ فيما يتعلق بأحكام الباب الثالث الخاص بصناديق الاعانات ، ونقل هذه الأحكام الى الباب الثالث منه (م ٤٧ - م ٥٧) على الوجه الآتي :

م ٤٧ - في تطبيق هذا القانون يطلق على الصناديق الخاصة للتأمين والمعاشات والاعانات لفظ « الصناديق » ، ويقصد بها كل جمعية تتألف بدون رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ، يكون الغرض منها أن تؤدي لأعضائها تعويضات أو مبالغ مالية أو مرتبات دورية محددة في قانونها النظامي أو لأئحتها الداخلية ، وذلك في حالة حدوث أحد الطوارئ الآتية : ١ - زواج العضو أو ذريته أو بلوغه سناً معيناً أو وفاته . ٢ - حلول إحدى المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من المناسبات المشابهة . ٣ - ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل . ٤ - عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث . ٥ - الحاجة الى نفقات تعليم من يعوله العضو - ولا يجوز انشاء صناديق لغير الأغراض المذكورة في هذه المادة ، الا بقرار من وزير الاقتصاد - ولا تخضع للأحكام الخاصة المبينة في هذا الباب الصناديق التي تقل جملة اشتراكاتها السنوية عن ٣٠٠ جنيه .

ثم تجيء النصوص التالية تبين الأحكام الخاصة بهذه الصناديق . فيعين وزير الاقتصاد الشروط الواجب توافرها في القانون النظامي للصندوق (م ٤٨) . ولا يجوز لأي صندوق أن يباشر أعماله الا اذا كان مسجلاً في سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين (م ٤٩ - ٥١) . وعلى المسئولين عن ادارة الصندوق أن يمسكوا حساباً منظماً يتناول إيرادات الصندوق ومصروفاته ، وعليهم أن يقدموا لمصلحة التأمين كل سنة كشوفاً معينة تبين حالة الصندوق في نهاية السنة (م ٥٢ - ٥٣) . ويجب أن يفحص المركز المالي للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأكثر بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول (م ٥٤) . =

أما السلطة التي تتولى الرقابة ، فهي مصلحة التأمين بوزارة الاقتصاد . وتتولى الاشراف والرقابة على هيئات التأمين ، وتعد تقريراً سنوياً لنشره عن نشاط التأمين ، وعن تطبيق القانون ، وعن حالة الهيئات الخاضعة له (١) .

وأما أوضاع الرقابة واجراءاتها ، فبعضها عام يشمل جميع هيئات التأمين ، وبعضها خاص بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال .

فبالاجراءات العامة التي تشمل جميع هيئات التأمين تتلخص فيما يأتى : ١ — على هذه الهيئات أن تقدم كل سنة لمصلحة التأمين

= وعلى المسئولين عن ادارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى مصلحة التأمين (م ٥٥) . ويجوز للصناديق أن تطلب تحويل أموالها والتزاماتها الى صندوق آخر أو أكثر مسجل (م ٥٦) . ويشطب التسجيل في حالات معينة ، ويجوز بدلا من شطب التسجيل أن يتقرر بموافقة أعضاء الصندوق أما رفع قيمة الاشتراكات أو خفض قيمة التعويضات أو المرتبات المقررة في نظام الصندوق أو كليهما معا بحيث تصبح أموال الصندوق كافية لمقابلة التزاماته (م ٥٧) .

(١) وقد أنشأ قانون سنة ١٩٥٩ (م ٤) مجلسا أعلى للتأمين ، يصدر بتشكيله وتنظيم اجتماعاته قرار من وزير الاقتصاد ، ومهمته هي رسم السياسة العامة للتأمين في الجمهورية العربية المتحدة وإبداء الرأي في المسائل الهامة المتعلقة بالتأمين . وأنشأ هذا القانون (م ٥) أيضا لجنة للرقابة على هيئات التأمين ، يصدر بتشكيلها قرار من وزير الاقتصاد ، وتختص بالنظر فيما يقدم اليها من طعون في قرارات مصلحة التأمين ، ولا تتخذ المصلحة قرارا متصلا بالحالة المالية لاحدى هيئات التأمين الا بعد الحصول على موافقة اللجنة .

وقد ألغى مشروع وزارة الاقتصاد ، بعد تأميم شركات التأمين ، كلا من المجلس الأعلى للتأمين ولجنة الرقابة ، اكتفاء بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين . وسنرى فيما يلى (فقرة ٥٥١) صلة هذه المؤسسة بشركات التأمين المؤممة ، من حيث التبعية والاشراف والتنسيق ، ومراقبة حسابات الشركات وفحص مراكزها المالية وميزانياتها الختامية وصحة دفاترها وإيداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها والحاسبين ، وإنشاء الشركات الجديدة . وسنرى أيضا أن مجلس ادارة هذه المؤسسة هو الذى يتولى الآن سلطات الجمعية العمومية لأية شركة من شركات التأمين المؤممة .

الميزانية ، احتياطي الأرباح والخسائر ، وبيان الإيرادات والمصروفات
مشمئلا على احتياطي التعهدات القائمة والاحتياطي الخاص بالتعويضات
تحت التسوية ، وبياناً بالأموال الواجب وجودها في مصر . ويرفق بهذه
البيانات تقرير عام عن أعمال الهيئة في مصر في تلك السنة (م ٤١ من
قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٠ من مشروع وزارة الاقتصاد) . وتقدم الهيئة
ما تطلبه منها مصلحة التأمين من البيانات الإيضاحية ، والإيضاحات
اللازمة عن الشكاوى التي تقدم إلى المصلحة من حملة الوثائق
أو المستفيدين منها أو غيرهم ، وتقدم لموظفي مصلحة التأمين الذين
يتقرر تخويلهم صفة مأموري المصبط القضائي جميع الدفاتر والسجلات
والمستندات التي يطلبون الاطلاع عليها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون
(م ٤٥ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٢ من مشروع وزارة الاقتصاد)
٢ — على مراقب حسابات الهيئة (١) التحقق من أن الميزانية وحساب
الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات والتعهدات القائمة
والاحتياطات والأموال الموجودة في مصر قد أعدت على الوجه الصحيح ،
وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاتر الهيئة
والبيانات الأخرى التي طلبها (م ٤١ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣١ من
مشروع وزارة الاقتصاد) ٣ — على مصلحة التأمين أن تجري فحص
أعمال الهيئة إذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن
حقوق حملة الوثائق معرضة لضياع ، أو أن الهيئة أصبحت غير قادرة
على الوفاء بالتزاماتها ، أو أنها خالفت أي حكم من أحكام القانون
(م ٤٦ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٣ من مشروع وزارة الاقتصاد) .

والاجراءات الخاصة بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال
تتلخص في تقدير هيئة التأمين لتعهداتها القائمة مرة على الأقل كل

(١) وسنرى فيما يلي (فقرة ٥٥١ في الهامش) أن لمجلس إدارة
المؤسسة المصرية العامة للتأمين أن يعين مراقبين للحسابات ، ويكون لهم
حقوق مراقبي الحسابات في الشركات المساهمة ، وعليهم واجباتهم .

ثلاث سنوات ، بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء
الجدول . ويجب اجراء هذا التقدير كلما أرادت الهيئة فحص حالتها
المالية بقصد تحديد نسب الأرباح التي توزع على حملة الوثائق
أو غيرهم ، وكلما أرادت الاعلان عن مركزها المالي . ويجوز لمصلحة
التأمين ، اذا رأت ضرورة لذلك ، أن تطلب اجراء هذا التقدير في أى وقت
قبل مضي الثلاث السنوات ، بشرط أن يكون قد انقضت سنة على الأقل
من تاريخ آخر فحص . وفي جميع الأحوال ترسل صورة من تقرير الخبير
الى مصلحة التأمين خلال ستة أشهر من التاريخ الذى أجرى عنه
الفحص . ويجوز اعطاء مهلة اضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر اخرى
(م ٥٠ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٧ من مشروع وزارة الاقتصاد) .
واذا تبين مصلحة التأمين أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية
للهيئة بسبب اتباع أسس خاطئة في التقدير لا يبررها الواقع ، جاز لها
أن تأمر باعادة الفحص على نفقة الهيئة بواسطة خبير آخر من خبراء
الجدول تختاره المصلحة (م ٥١ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٨ من مشروع
وزارة الاقتصاد) . ويجوز عند الاقتضاء ، بقرار من وزير الاقتصاد ،
منع الهيئة من تصفية الوثائق أو تعجيل مبالغ على حسابها ، وذلك لمدة
لا تتجاوز ثلاث سنوات (م ٥٢ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ٣٩ من مشروع
وزارة الاقتصاد) (١) .

(١) وقد نصت المواد ٦٠ - ٦٤ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ٥٨ - ٦٢
عن مشروع وزارة الاقتصاد) على طائفة من العقوبات توقع على من يخالف
أحكام القانون . وأهم هذه المخالفات : التعامل فى وثائق تأمين قبل تسجيل
الهيئة أو عن غير الفرع الذى أصدرت به شهادة تسجيل الهيئة (العبس
من شهر الى سنة وغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه ، أو احدى هاتين
العقوبتين) - التأخر فى تقديم البيانات الواجب تقديمها أو الامتناع عن
تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات ، وتكرار المنازعة دون وجه حق فى
تنفيذ المطالبات الجديدة على أن تضاعف العقوبة فى حالة العودة ، والامتناع
عن تنفيذ حكم نهائى صادر من احدى المحاكم المصرية (غرامة لا تزيد على
١٠٠ جنيه مع غرامات تهديدية) - اجراء عمليات تأمين بغير الاسعار
والشروط المبلغة لمصلحة التأمين (غرامة من ٥٠ الى ٢٠٠ جنيه) - اقرار

٥٥١ — تأميم شركات التأمين في مصر :

وبعد نحو سنتين من صدور القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، صدر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم شركات التأمين والبنوك وبعض الشركات والمنشآت الأخرى . وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ما يأتى : « تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليمى الجمهورية ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة » . ونصت المادة الثانية على أن « تحوّل أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل » .

ونرى من ذلك أن جميع شركات التأمين فى مصر قد أمتت ، وآلت ملكيتها الى الدولة ، وتحولت أسهمها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ . ويجوز استهلاك هذه السندات كليا أو جزئيا ، بالقيمة الاسمية (١) ، بعد عشر سنوات .

= أو اخفاء متعمد بقصد الغش فى البيانات أو فى المحاضر أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم الى مصلحة التأمين أو التى تصل الى علم الجمهور (الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين) .

(١) والقيمة الاسمية للسند هى سعر السند وقت التأميم ، وقد حددت المادة ٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ هذا السعر على الوجه الآتى : « يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فإذا لم تكن الاسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى ، على أن يرأس كل لجنة =

أما من حيث الشكل القانوني لشركات التأمين بعد التأميم ، فإنه يبقى كما كان قبل التأميم ، وتستمر هذه الشركات تزاول نشاطها كما كانت تفعل من قبل ، وقد نصت المادة ٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في هذا الصدد على أن « تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاوله نشاطها ، دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة الا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم » ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ادماج أى شركة أو بنك أو منشأة منها في شركة أو بنك أو منشأة أخرى » .

وأما من حيث ادارة شركات التأمين بعد التأميم ، فإن شأن هذه الشركات في ذلك شأن سائر الشركات المؤممة وشأن الشركات بوجه عام (١) .

= مستشار بمحكمة الاستئناف . وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن . كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت المتخذة شكل شركات مساهمة » .

ونصت المادة ٧ من نفس القانون على أنه « اذا كانت الاسهم التي آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين ، فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثانية » .

(١) وقد صدر أولا القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ ، ويقضى بأنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء » بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها ، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يولييه . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما » . ثم قضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بأن يعين أعضاء مجلس ادارة الشركة — عدا ممثلى الموظفين والعمال — بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس ادارة المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة ، على أن يكون من بين هذه الأعضاء واحد على الاقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الأقسام بها . ثم صدر أخيرا ، في =

ولما كانت المادة ٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قد نصت على أن « يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل شركة أو منشأة من الشركات أو المنشآت المشار اليها » ، فقد أنشئت مؤسسة عامة هي « المؤسسة المصرية العامة للتأمين » ، تتبعها جميع شركات التأمين المؤممة ، وتتبعها أيضا « الشركة المصرية لاعادة التأمين » . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى باعتبار « المؤسسة المصرية العامة للتأمين » مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . وصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، بالنسبة الى الشركات التى تتبعها ، سلطات الجمعية العمومية ، وخاصة فيما يتعلق باعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتعديل نظم الشركات المساهمة ، وذلك حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . ويكون لمجلس ادارة كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، حتى التاريخ المشار اليه ، سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات أو المنشآت التابعة لها ،

= ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، قانون يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ ، ويقضى بأن يشكل مجلس ادارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر (بدلا من سبعة) ، يكون من بينهم أربعة أعضاء (بدلا من اثنين) ممن يعملون فيها ، ويتم انتخاب هؤلاء الأعضاء الأربعة بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة العمل ، وتكون مدة عضويتهم سنتين (بدلا من سنة واحدة) وتبدأ من أول يولييه .

ويخلص من هذه التشريعات المتعاقبة أن شركة التأمين المؤممة تدار بمجلس ادارة يشكل من تسعة أعضاء على الأكثر ، يكون من بينهم أربعة أعضاء يمثلون الموظفين والعمال وينتخبهم هؤلاء من بينهم . ويعين رئيس الجمهورية ، بناء على ترشيح رئيس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، الأعضاء الباقين ، على أن يكون من بينهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الاقسام بها .

وقد قدمنا أن شركات التأمين المؤممة فى فرنسا يتألف مجلس ادارة كل شركة منها من اثنى عشر عضوا ، ربعهم يمثلون الدولة ، والربع الثانى يمثل العنصر الفنى فى التأمين ، والربع الثالث يمثل الموظفين ، والوسطاء ، والربع الأخير يمثل عملاء شركة التأمين (انظر آنفا فقرة ٥٤٨ فى آخرها فى الهامش) .

وكذا سلطة تحويل أية شركة أو منشأة ولو كانت فردية الى شركة مساهمة وتعديل رأس مالها • وتكون رئاسة جلسات مجالس ادارة هذه المؤسسات ، عند مباشرتها الاختصاصات المتقدمة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء ، للوزير المشرف على المؤسسة (١) • ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى باستمرار العمل بالقانون السابق حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ • ويخلص من هذه التشريعات المتعاقبة أن مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين هو الذى يباشر ، حتى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، سلطات الجمعية العمومية لأية شركة من شركات التأمين المؤممة (٢) •

(١) وكان قد صدر قبل ذلك ، بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ ، القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ يخول مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة سلطة الجمعيات العمومية ، بالنسبة الى الشركات التى تتبع هذه المؤسسات • ولما كان هذا الحكم موقتا بستة شهور ، فقد صدر بعد انتهاء هذه المدة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المتقدم الذكر يخول لمجالس ادارة المؤسسات النوعية ذات الطابع الاقتصادى (ويدخل فيها المؤسسة المصرية العامة للتأمين) سلطات الجمعية العمومية بالنسبة الى الشركات التى تتبعها ، على النحو الذى قدمناه •

(٢) وقد قدمنا ، فيما يتعلق بشركات التأمين التى أتمت فى فرنسا ، أن اختصاصات الجمعية العمومية بالنسبة الى هذه الشركات قد انتقلت الى المجلس القومى للتأمين (Conseil National des Assurances) ، ويتألف من واحد وعشرين عضوا ، ثلثهم يمثلون الدولة ، وثلث يمثل العنصر الفنى فى التأمين ، والثلث الأخير يمثل الموظفين (انظر آنفا فقرة ٥٤٨ فى آخرها فى الهامش) •

هذا وقد صدر اخيرا ، فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٢ ، القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ ، ينظم تنظيما شاملا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وهى التى تمارس نشاطا صناعيا أو تجساريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ويدخل فيها المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، وقد أطلق القانون على هذه المؤسسات اسم « المؤسسات العامة » ، ليقابل بها « الهيئات العامة » التى تدير المرافق والخدمات العامة غير ذات الطابع الاقتصادى والتى نظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى أبريل سنة ١٩٦٢ ، أى فى نفس التاريخ الذى صدر فيه قانون المؤسسات العامة • وقصد الغى قانون المؤسسات العامة القوانين السابقة عليه ، والتى كانت هى أيضا تنظم هذه المؤسسات ، وهى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ • ويقضى قانون المؤسسات العامة •

٥٥٢ — وسطاء التأمين :

لما كانت هيئات التأمين تتعامل مع الجمهور ومنه تستمد عملاءها ، وذلك عن طريق تبصير الناس بحقيقة عملية التأمين وما يترتب عليها من نفع ، فإن الضرورة قد دعت الى وجود طائفة من الوسطاء بينها وبين الجمهور ، وهؤلاء هم الذين يسميهم القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن بعده مشروع وزارة الاقتصاد ، بالوكلاء والمندوبين والسماسرة . والعقد الذى يربط هؤلاء بشركة التأمين هو مزيج من عقد وكالة وعقد

= بأن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها ، أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية . ويتولى ادارتها مجلس ادارة ، يبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة تشكيله وطريقة اختيار أعضائه . وتتولى المؤسسة الاشراف على الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها ، والتنسيق فيما بينها ، ولها أن تنشئ شركات مساهمة جديدة ، وأن تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها ، ويكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتعد على نمط الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشائها . لمجلس ادارة المؤسسة أن يعين مراقبين للحسابات يكون لهم حقوق مراقبى الحسابات فى الشركات المساهمة ، وعليهم واجباتهم . ويكون لمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين ، وذلك بالنسبة الى الشركات التابعة للمؤسسة . ويكون لمجلس ادارة المؤسسة أيضا سلطة اعتماد قرار مجلس ادارة الشركة فى التصرف فى الاحتياطات والمخصصات فى غير الأبواب المخصصة لها فى ميزانية الشركة ، وغنى عن البيان أن جميع الأحكام المتقدمة تسرى على المؤسسة المصرية العامة للتأمين باعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، وتسرى كذلك على شركات التأمين المؤممة التابعة لهذه المؤسسة .

ونذكر أخيرا القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم مراقبة حساب المؤسسات العامة والشركات التى تساهم فيها ، فهو أذن يسرى على المؤسسة المصرية العامة للتأمين وعلى شركات التأمين المؤممة التابعة لهذه المؤسسة . ويقضى هذا القانون بأن تنشأ بالمؤسسة « ادارة تختص بمراقبة حسابات الشركات ، وفحص مراكزها المالية ، وميزانياتها الختامية ، وابداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبى ، وصحة دفاترها ، وسلامة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة فى تحقيق النتائج المالية » . ويكون لمجلس ادارة المؤسسة ، فى صلاتها بالشركات التابعة لها ، سلطات ، واختصاصات الجمعية العمومية فى الشركات المساهمة فى شأن مراقبى الحسابات ومساعدتهم ، ويجرى تعيينهم .

(الوسيط ج ٧ - م ٨٩)

عمل وعقد مقاوله ، بحسب ما تنتسح له سلطاتهم وهل تشمل ابرام عقود التأمين نيابة عن الشركة فيدخل في العقد عنصر الوكالة ، وبحسب ما يكون الوسيط مستقلا عن رقابة الشركة وتوجيهها فيدخل في العقد عنصر المقاوله ، أو يكون خاضعا لهذه الرقابة وهذا التوجيه فيدخل عنصر عقد العمل (١) وسنتناول هذه السلطات عند الكلام في ابرام عقد التأمين (٢) .

ونكتفى هنا بذكر الأحكام الواردة في القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ متعلقة بتنظيم هؤلاء الوسطاء ، بعد تعديلها بمشروع وزارة الاقتصاد . فقد جاء في المادة ٢١ من هذا القانون (م ١٥ من مشروع وزارة الاقتصاد) أنه « يقصد بالوكيل والمندوب والسمسار كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين لحساب هيئة تأمين مسجلة ، وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة . ولايجوز لهؤلاء الأشخاص أن يزاولوا عملهم مالم تكن أسماؤهم مقيدة ، بناء على طلبهم ، في سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين . وتعطى مصلحة التأمين لهؤلاء الأشخاص شهادة بذلك . ويكون للقيد أثره مدة ثلاث سنوات ، ويجب تجديده » . وقد أوردت المادة ٢٣ من نفس القانون (م ١٧ من مشروع وزارة الاقتصاد) الشروط الواجب توافرها في الوسيط حتى يجوز تقييد اسمه في السجل ، وهذه هي : ١ — ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية ٢٠ — أن يكون ملما باللغة العربية وبمبادئ التأمين ٣ — ألا يكون قد حكم عليه لجناية أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ، أو يكون محجورا عليه أو حكم بإفلاسه مالم يرد اليه اعتباره (٣) .

(١) وانظر في تغلب عنصر عقد العمل من ناحية تطبيق التشريعات العمالية ، حتى يتمكن هؤلاء الوسطاء من الانتفاع بهذه التشريعات ، المادة ٦٧٦ / ١ مدنى وما قدمناه آنفا في عقد الوكالة فقرة ٢١١ .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٥٧١ .

(٣) ويشطب القيد اذا صدر ضد صاحبه حكم فى احدى الحالات المتقدمة ، أو اذا لم يجدد القيد . كما يشطب القيد لمدة سنة اذا صدر هذا صاحبه حكم فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من قانون .

ولا يجوز لهيئات التأمين أن تستخدم وكلاء أو مندوبين أو ممارسة غير مقيدين في السجل ، وعلى هذه الهيئات أن تمسك سجلا خاصا تثبت فيه اسم وعنوان كل وكيل أو مندوب أو سمسار يتوسط في عقد عمليات التأمين لحسابها (م ٢٤ من قانون سنة ١٩٥٩ و م ١٨ من مشروع وزارة الاقتصاد) • وتنص المادة ٦١ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ٥٩ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر وبغرامة نقدية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه كل وكيل أو مندوب أو سمسار أو أى شخص آخر يباشر عمليات تأمين لحساب هيئات مسجلة وفق أحكام هذا القانون دون أن يكون مقيدا في السجل » • وتنص الفقرة الرابعة من نفس المادة على أن « تضاعف العقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار » (١) •

= سنة ١٩٥٩ (م ٦١ من مشروع وزارة الاقتصاد) ، فاذا عاد وحكم عليه ثانية شطب القيد نهائيا •

ويجب أن يتوافر الشرط الثالث في خبراء الكشف وتقدير الأضرار ، وبصورة عامة في كل شخص يتقدم للجمهور بعمليات خاصة بهيئات التأمين ، وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص شخصا اعتباريا فيجب أن يتوافر هذا الشرط في جميع الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص •

(١) وإلى جانب وسطاء التأمين يوجد خبراء الكشف وتقدير الأضرار • وقد أوردت المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ١٩ من مشروع وزارة الاقتصاد) أحكاما في شأنهم ، بخلص منها أنه يقصد بخبراء الكشف وتقدير الأضرار كل من يزاوّل الكشف عن الأضرار الحاصلة في موضوع التأمين وتقديرها • ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص مزاولة عملهم ما لم يكونوا مقيدين في الجدول الخاص بذلك بمصلحة التأمين • ويصدر بإنشاء هذا الجدول والشروط التي يجب توافرها فيمن يجوز قيده قرار من وزير الاقتصاد • ولا يجوز لهيئات التأمين أن تستعين بخبراء من غير المقيدين بالجدول إلا في الحالات الاضطرارية التي تقتضى خبرة فنية خاصة ، وعليهم في هذه الحالة إخطار مصلحة التأمين •

وتنص المادة ٢/٦١ و ٤ من قانون سنة ١٩٥٩ (م ٥٩ / ٢ و ٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أن « يعاقب بالعقوبة نفسها (الحبس مدة لا تتجاوز الشهر وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه) خبراء الكشف وتقدير الأضرار إذا باشروا عملهم قبل قيدهم في السجل - تضاعف العقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة في حالة التكرار » وتنص المادة ٣/٦١ و ٤ من نفس القانون (م ٥٩ / ٣ و ٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) • =

(ب) ضمانات لمواجهة هيئات التأمين التزاماتها التأمينية نحو عملائها

٥٥٣ — ضمانتان رئيسيان :

قرر القانون ضمانات لعملاء التأمين ، حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم قبل هيئات التأمين • وعلى رأس هذه الضمانات الضمانان الآتيان نستعرضهما على التعاقب : (أولا) الاحتياطيات المختلفة • (ثانيا) إعادة التأمين (١) •

٥٥٤ — (أولا) الاحتياطيات المختلفة :

لما كان ينبغي أن يكون عند هيئة التأمين في كل وقت أصولا (actif) تفي قيمتها بما عليها من التزامات نحو عملائها ، لذلك كان من الواجب أن يكون عندها طائفة من الاحتياطيات تسمى بالاحتياطيات الفنية (réserves techniques) الغرض منها مواجهة هذه الالتزامات • وهذه الاحتياطيات تواجه التزامات خاصة في ذمة هيئة التأمين لعملائها ، أريد ضمانها على نحو خاص ، ولذلك سميت هذه الالتزامات بالتعهدات المنظمة (engagements réglementés).

وأهم هذه الاحتياطيات الفنية أربعة ، يجب أن تكون ممثلة برؤوس أموال عند هيئة التأمين حتى تتمكن من مواجهة الالتزامات المقابلة ، وهذه هي :

١ — الاحتياطي الحسابي (réserve mathématique) :

= على أن « تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ثلثمائة جنية كل هيئة تخالف أحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ من هذا القانون (م ١٨ و ١٩ من مشروع وزارة الاقتصاد : استخدام وسطاء غير مقيدين في السجل واستخدام خبراء غير مقيدين في الجداول) - تضاعف العقوبات المنصوص عايتها في الفقرات السابقة في حالة التكرار » •

(١) وهذا عدا حق الامتياز المقرر للمستفيدين من وثائق التأمين على اموال هيئات التأمين الواجب وجودها في مصر (انظر آنفا فقرة ٥٤٩ في آخرها) •

ولاعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نذكر أنه في التأمين على الأشخاص ، وبخاصة في التأمين على الحياة ، يدفع المؤمن له القسط السنوي ويتكون من عناصر ثلاثة : (أ) عنصر يواجه خطر وفاة المؤمن له في أى وقت • (ب) ولما كان خطر الوفاة يتزايد تدريجيا فهو أكبر في السنوات الأخيرة منه في السنوات الأولى ، فقد كان الواجب أن يكون القسط الذى يدفع في سنة يزيد على القسط الذى دفع في السنة التى قبلها • ولكن الأقساط كلها متساوية ، لذلك يجب أن يخصم من أقساط السنوات الأولى احتياطي يضاف الى أقساط السنوات الأخيرة حتى يكون كل قسط مماثلا للخطر في السنة التى دفع فيها ، وهذا الاحتياطي هو العنصر الثانى • (ج) والعنصر الثالث هو الجزء من القسط المخصص للادخار ، فالتأمين على الحياة ينطوى على ادخار لتكوين المال الذى تدفعه الشركة عند نهاية العقد للمؤمن له أو للمستفيد •

ويكون لكل مؤمن له احتياطي حسابي ، يستخلص من هذه العناصر وفقا لجداول الوفيات (table des mortalité) وطبقا لقواعد رياضيات التأمين على الحياة التى يطبقها الخبراء (actuaires).

٢ — احتياطي تكوين رأس المال (réserve de capitalisation) :

ولاعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نفرض أن شركة التأمين تملك ١٠٠٠ سند اشترتها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه كجزء من احتياطيها الحسابي • فإذا كانت تستطيع أن تبيع هذه السندات بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، ولكن يجب أن تخصص منه مبلغ ٤٢٠٠ جنيه للحصول على أرباح تساوى الأرباح التى كانت تجنيها من هذه السندات ، فهي إذن لاتستطيع أن تعتبر الفرق بين مبلغ ٤٥٠٠ جنيه قيمة البيع ومبلغ ٤٠٠٠ جنيه قيمة الشراء — أى ٥٠٠ جنيه — ربحا صافيا تستطيع التصرف فيه • بل يجب أن تجنب من هذا الربح الصافي مبلغ ٢٠٠ جنيه ، وهو المبلغ الذى يجب أن تضيفه الى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه قيمة الشراء حتى تستطيع الحصول على نفس الأرباح التى كانت تحصل عليها من قبل •

فيكون مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه هذا ، في حالة ما اذا باعت السندات ،
هو احتياطي رأس المال •

٣ — احتياطي الأقساط المدفوعة مقدما (réserve pour risques en cours)

: ولاعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نفرض أن مؤمنا له دفع
القسط في أول مارس سنة ١٩٦٤ ، فيكون ميعاد دفع القسط التالي
هو أول مارس سنة ١٩٦٥ • فإذا فرضنا أن ميزانية شركة التأمين تبدأ
من أول يولييه وتنتهي في آخر يونيه من السنة التالية ، فمن الواضح أن
القسط المدفوع كان ينبغي أن يدرج بعضه في ميزانية سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤
(من أول مارس سنة ١٩٦٤ الى آخر يونيه سنة ١٩٦٤) ، وبعضه في
ميزانية سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (من أول يولييه سنة ١٩٦٤ الى آخر
فبراير سنة ١٩٦٥) • ولكن الشركة تدرجه كله في الميزانية الجارية أي
في ميزانية سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ • فيجب أن يخصم منه ما يقابل شهور
ميزانية سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، وهي ثمانية أشهر من أول يولييه سنة
١٩٦٤ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٦٥ (أي ثلثي القسط) ، وتضعه في
خصوم الميزانية الجارية (سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤) حتى تمثل هذه الميزانية
تمثيلا صحيحا نصيبها الحقيقي من القسط •

فالمقدار الذي تخصمه الشركة من الأقساط المدفوعة في ميزانية سنة
معينة لترحله الى ميزانية السنة التالية ، هو ما يسمى باحتياطي
الأقساط المدفوعة مقدما (١) •

٤ — احتياطي الحوادث التي لم تتم تسويتها (rrserve pour sinistres restant a payer)

: ولاعطاء فكرة عن هذا الاحتياطي نذكر أن طائفة من
الحوادث المؤمن عليها تقع فعلا في خلال السنة ، وبعض هذه الحوادث
— وهو أقل من النصف عادة — هو الذي يبت في شأنه ، فتتقرر

(١) وتلجأ شركات التأمين عادة الى طرق مبسطة لحساب هذا
الاحتياطي : انظر في فرنسا بيكار وبيسون فقرة ٥٤٥ •

مسئولية الشركة عنه ، ويقدر مبلغ التعويض الواجب دفعه ، ويتم الدفع فعلا • أما أكثر هذه الحوادث فيبقى دون أن يبت في مسؤولية الشركة عنه ، أو يبت في مسئوليتها ولكن مبلغ التعويض يبقى دون تقدير ، أو يقدر مبلغ التعويض ولكنه لا يدفع • هذه الحوادث التي لم تتم تسويتها ، يجب أن يكون لها احتياطي لمواجهة في السنين المقبلة •

وهذا هو احتياطي الحوادث التي لم تتم تسويتها • ويحسب هذا الاحتياطي عادة عن كل حادثة لم تتم تسويتها ، فيقدر مبلغ التعويض عن هذه الحادثة طبقا لظروفها الموضوعية ولشروط وثيقة التأمين • وإذا كانت الحادثة قد قدر مبلغ التعويض عنها بحكم أو باتفاق ، حسب هذا المبلغ المقدّر • ويعاد تقدير الحوادث التي لم تتم تسويتها عن السنين السابقة على أساس السنة الجارية لجواز أن تكون الظروف قد تغيرت ، وتضاف نسبة مئوية لمصروفات الإدارة والتسوية ، فيتجمع من كل ذلك احتياطي الحوادث التي لم تتم تسويتها •

هذه هي أهم الاحتياطات الفنية (١) • وهذه الاحتياطات وغيرها من الاحتياطات الاجبارية لا يكفي أن تدرج في خصوم ميزانية شركة التأمين ، بل يجب أن تتمثل في قيم مالية تملكها الشركة • وأهم هذه القيم سندات القروض التي تصدرها الدولة وغيرها من أشخاص

(١) وهي احتياطات اجبارية • وتوجد احتياطات اجبارية أخرى غير فنية ، كاحتياطي ودائع وكلاء التأمين ، واحتياطي استهلاك القروض ، واحتياطي التأمينات الاجتماعية لموظفي الشركة والوسطاء ، واحتياطي الديون الحالية ، واحتياطي الحقوق المتأخرة •

والى جانب هذه الاحتياطات الاجبارية الفنية وغير الفنية ، يجوز لشركة التأمين أن تكون احتياطات اختيارية على الوجه الذي تراه • والى جانب الاحتياطات الاجبارية والاختيارية ، يوجد احتياطي الضمان (réserve de garantie) ويتكون من اضافة نسبة معينة من رأس المال (ما يعادل الخمس في فرنسا) لسد العجز في حالة عدم كفاية الاحتياطات سالفة الذكر •

القانون العام أو تضمنها ، وقروض تعطيها الشركة للأفراد (١) على أن تكون مضمونة برهون رسمية من الدرجة الأولى ، وعقارات مبنية تشترىها الشركة لتستغلها وتسدد من ريعها ما يترتب في ذمتها من التزامات • ويلاحظ في هذه القيم المالية أن تكون قيما موثوقا بها حتى لا تتعرض احتياطات الشركة للضياع ، وأن يكون بعضها من السيولة بحيث تستطيع الشركة أن تحصل على النقود اللازمة لمواجهة التزاماتها في أقرب وقت ، وذلك الى جانب توظيف هذه الأموال أو بعضها في سندات وأوراق مالية للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام خدمة للاقتصاد القومي •

ونرى من ذلك الدور الكبير الذي تلعبه احتياطات شركات التأمين في ضمان التزاماتها التأمينية ، وكيف أن هذا الضمان ، وهو أهم شيء تجب مراعاته في التأمين اذ عليه يتوقف نجاح هذا النظام ، قد جعل من عملية التأمين أمرا غنيا معقدا لا تمارسه الا شركات كبيرة ، تجمع الى رؤوس الأموال الضخمة الخبرة الفنية والكفاية المالية والنزاهة وحسن المعاملة •

على أن الاحتياطات قد لا تكفى وحدها لمواجهة جميع التزامات شركات التأمين ، وعندئذ تلجأ هذه الشركات الى اعادة التأمين ، وهذا ما ننتقل الآن اليه •

(١) وتعتبر هذه القروض متصلة بمباشرة المهنة ، فتعفى من ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات النقدية ، وتخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك طبقا للمادة ١٥ / ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ • وقد قضت محكمة النقض في هذا المعنى بأن القروض التي تعقدها شركات التأمين كسبيل من سبل استثمار بعض أموالها المتحصلة من التأمين ، لا يعد منها متصلا بمباشرة مهنة التأمين الا ما كان ممنوحا في دائرة الاحتياطي الحسابي • أما القروض التي تعقدها تلك الشركات بعيدا عن هذه الدائرة فلا تعد من طبيعة مهنة التأمين ولا من توابعها الضرورية ، ولا تتمتع بالاعفاء من الضريبة الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (نقض مدنى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض ٧ رقم ١٣٥ ص ٩٤١) •

٥٥٥ — اعادة التأمين * (Réassurance) فكرة عامة :

تقوم عملية التأمين ، كما قدمنا ، على تقدير الاحتمالات طبقا لقوانين الاحصاء وعلى قانون الكثرة (١) * وشركة التأمين تعمل كل ما في وسعها حتى يأتى حسابها مضبوطا * فاذا قدرت ، في التأمين من الحريق مثلا ، أن في كل ألف خطر تؤمن منها يتحقق ثلاثة أخطار ، أى تقع ثلاث كوارث فتحترق ثلاثة منازل يبلغ مقدار التعويض فيها ثلاثين ألف جنيه ، وجب أن يكون مقدار القسط الصافي ثلاثين ألف جنيه حتى تحصل الشركة من الألف المؤمن لهم على ثلاثين ألف جنيه تغطي الكوارث المقدرة * وتكون الشركة احتياطات لمواجهة هذه الالتزامات على النحو الذى بسطناه فيما تقدم * ولكن الشركة لا تستطيع أن تحمئن الى هذا التقدير اطمئنانا كاملا في مواجهة التزاماتها ، ويجب عليها أن تدخل في حسابها أن هذا التقدير انما هو تقدير تقريبي قد يخطئ * وهذا الخطأ يقل كلما كثر عدد المؤمن لهم طبقا لقانون الكثرة ،

(*) مراجع في اعادة التأمين : Crémieu في المجلة الفصلية للقانون المدنى سنة ١٩٠٩ ص ٣١ وما بعدها — Picard في اعادة التأمين رسالة من باريس سنة ١٩١٢ — Dammbach في اتفاقات اعادة التأمين الطبعة الثانية سنة ١٩١٣ — Gobert دراسة في اعادة التأمين ، أخطاره وأهميته الاقتصادية بروكسل سنة ١٩٢٢ — Villotte في الطبيعة الفنية والقانونية لاعادة التأمين رسالة من باريس سنة ١٩٢٧ — Thorin في اعادة التأمين من الحريق سنة ١٩٢٩ — Metzger في المبادئ الأولية في اعادة التأمين — Mori في عقد اعادة التأمين روما سنة ١٩٣٦ — Golding في اعادة التأمين قانونا وعملا سنة ١٩٣٧ — Toussaint تعليقات على اعادة التأمين سنة ١٩٤٧ — Sousselier في وحدة اعادة التأمين في المجلة العامة للتأمين البرى سنة ١٩٤٩ ص ٣٣٦ وما بعدها — Le Blanc في اعادة التأمين من الناحية الاقتصادية الطبعة الثانية باريس سنة ١٩٤٩ — Gremaud في اعادة التأمين فيما جاوز حدا معين من الكوارث وفيما جاوز حدا معين من الخسارة رسالة من باريس سنة ١٩٤٩ — Van de Casteela في اعادة التأمين من الناحية القانونية باريس سنة ١٩٥٢ — عبد الودود يحيى في اعادة التأمين في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية والثلاثين العدد الثانى يونيه سنة ١٩٦٢ ص ٢٩٥ وما بعدها .

وانظر مجلة اعادة التأمين : انشئت في سنة ١٩١٧ .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٤٣ .

كما قدمنا • ولكن احتمال الخطأ مهما قل يبقى قائما ، فقد تحترق أربعة منازل ويكون التعويض الواجب دفعه أربعين ألفا بدلا من ثلاثين ألفا ، بل قد يحترق منزلان فقط ولكن التعويض عنهما يبلغ خمسين ألفا بدلا من ثلاثين ألفا • فيجب على الشركة اذن أن تواجه احتمال الخطأ هذا وما ينجم عنه من فروق (écarts) في الحساب ، حتى تطمئن اطمئنانا معقولا الى قدرتها على مواجهة التزاماتها للمؤمن لهم ، وحتى يطمئن هؤلاء هم أيضا الى ملاءة الشركة والى أن حقوقهم في ذمتها مكفولة •

والوسيلة التي تلجأ اليها الشركة لتحقيق هذا الغرض هي إعادة التأمين (١) • وفي المثل الذي قدمناه تبلغ « طاقة » الشركة في مواجهة التزاماتها ثلاثين ألفا ، وقد رأينا أن هناك احتمالا ولو بعيدا أن تبلغ التزاماتها أربعين ألفا أو خمسين ألفا • فتلجأ الى شركة من شركات إعادة التأمين لتؤمن نفسها من هذا الاحتمال ، وتتفق مع هذه الشركة على إعادة التأمين في حدود عشرة آلاف أو عشرين ألفا ، وبذلك تطمئن ويضمئن معها المؤمن لهم الى قدرتها على مواجهة هذا الاحتمال اذا تحقق • فعقد إعادة لتأمين هو اذن عقد بين المؤمن المباشر (assureur direct)

(١) وهناك طريقة أخرى هي طريقة التأمين المجزا أو التأمين بالاكنتاب أو التأمين المشترك (assur. de quotité) (coassurance). وصورتها أن يوزع المؤمن المخاطر على مؤمنين آخرين يشركهم معه ، فيكتتب كل مؤمن منهم في جزء من هذه المخاطر يؤمنها ، فتتعدد عقود التأمين مع المؤمن له ، كل عقد يقع على جزء من المخاطر المؤمن منها ، ويعتبر المؤمن له متعاقدا مع كل من المؤمنين المتعديدين في خصوص الجزء الذي آمنه • ويتحقق ذلك آمنه • ويتحقق ذلك عملا فيما اذا كان الشيء المؤمن عليه كـ ... القيمة ، كعمارة ضخمة أو سفينة كبيرة أو سرب من الطائرات أو معرض واسع ، فيتقاسم المؤمنون المتعددون مخاطر التأمين ، كل منهم يختص بجزء منها • وقد بدأ في مزاولة هذه الصورة من التأمين ، منذ قرنين ونصف قرن ، هيئة معروفة في لندن باسم (Lloyd's) ، وانتشرت تحت هذا الاسم في كثير من البلاد • وقد عرض لها في مصر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، واسماها بجماعة التأمين بالاكنتاب ، فنصت المادة ٦٦ من هذا القانون على أنه « في تطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكنتاب كل جماعة »

والمؤمن المعيد (réassureur) بموجبه يحول الأول للثاني جزء من المخاطر التي يتحملها في نظير مقابل معين ، مع بقاء المؤمن هو المدين

= تؤسس على النظام المعروف باسم « لويديز » ، الذي يقضى بأن كل عضو مشترك في جماعة يصبح مسئولا عن نصيب معلوم من مجموع مبلغ وثيقة التأمين ، سواء أكان هذا النصيب معيناً أم نسبياً . . .

ولا يتعاقد المؤمن له مباشرة مع المؤمنين الذين تضمهم هذه الهيئة ، بل يتصل بوسيط (broker) من وسطاء (Lloyd's) ، وهذا الوسيط هو الذي يتولى نيابة عن المؤمن له توزيع عملية التأمين على عدد من المؤمنين (underwriters) داخل الهيئة ، يحدد لكل منهم الجزء الذي يختص بتأمينه ، ويقسم قسط التأمين فيما بينهم . وإذا وقعت الكارثة ، قام الوسيط بتقاضي التعويض من المؤمنين المتعديين ، ويسلمه للمؤمن له ، وذلك دون أن يكون مسئولا (استثناء مختلط ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ م ٤٠ من ٢٩٠) . وهناك صورة خاصة للتأمين بالاككتاب، تمكن تسميتها بالتأمين بالاككتاب المجمع (consortium) ، فيها يتجمع عدد من المؤمنين ، ويتولى التعاقد مع

المؤمن له واحد منهم نيابة عنهم جميعا (apérteur, société apétrice) ، ويلتزم هؤلاء بقبول هذا التعاقد كل منهم في الجزء الذي يخصه وفقا لتعريفته ، ويقومون بتسوية انصباتهم في الكوارث وفقا لهذه التعريف . وهذه الصورة منتشرة في فرنسا ، وبخاصة في مخاطر الطيران . وهناك أخيرا طريقة تجميع المؤمنين في رصيد مشترك (convention pool) ،

فيتفق عدد من المؤمنين على تجميع المخاطر التي امنوها ليعاد توزيعها عليهم من جديد وفقا لنسب معينة تراعى فيها طائفة كل مؤمن منهم . فكل خطر يقبل المؤمن تأمينه يقسم بين جميع المؤمنين الأعضاء في هذا الرصيد المشترك بنسبة الحصص المتفق عليها ، ويتقاضى كل مؤمن نسبة من الأقساط المتجمعة تعادل النسبة التي يتحملها من المخاطر ، ويتم التوزيع بواسطة مكتب مركزي (central office) . وهذه الطريقة أقرب الى أن

تكون إعادة تأمين تعاونية أو تبادلية (réassurance coopérative ou mutuelle) يكون فيها كل عضو مؤمنا ومؤمنا معيدا في الوقت ذاته . وتختلف هذه الطريقة عن طريقة التأمين الجزأ أو التأمين بالاككتاب في أن المؤمن لسه لا يتعاقد الا مع مؤمن واحد من أعضاء الرصيد وليست له علاقة بالباقيين ، أما في التأمين بالاككتاب فالمؤمن له يتعاقد مع جميع المؤمنين كما قدمنا كل فيما يخصه . وقد انتشرت اتفاقات الرصيد المشترك (reinsurance pools)

بين شركات التأمين الأمريكية للتأمين على السفن الأمريكية في اثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كما انتشرت في الوقت الحاضر بين شركات التأمين الانجليزية للتأمين من مخاطر النشاط الذرى .

ومهما تنوعت صور التأمين الجزأ أو التأمين بالاككتاب ، فإن المؤمن يفضل طريقة إعادة التأمين ، إذ أنه في طريقة التأمين بالاككتاب يشترك معه مؤمنين آخرين لابد أن يقبل المؤمن له التعاقد معهم ، وقد يؤثر المؤمن له

وحده للمؤمن لهم (١) • وإذا كان الغالب هو أن يحول المؤمن للمؤمن المعيد جزءا من المخاطر ، فليس هناك ما يمنع من أن يحول له كل المخاطر مع بقاءه مؤمنا بالنسبة الى المؤمن لهم (٢) •

= التعاقد مع مؤمن واحد ، لا مع مؤمنين متعددين غير متضامنين يتخذ كل منهم عند وقوع الكارثة اجراءات مستقلة عن اجراءات الآخرين فتتعدد الاجراءات وتتعقد • هذا الى ان المؤمن في طريقة اعادة التأمين يتعامل وحده مع المؤمن له ، فلا يتصل هذا الأخير بالمؤمن المعيد كما يتصل بالمؤمنين المتعددين في طريقة التأمين بالاككتاب ، فيطمئن المؤمن الى عدم منافسة زملائه له في عمله •

انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٠٨ — فقرة ٢٠٩ •

(١) ونرى من ذلك ان المؤمن يكون طرفا مع المؤمن له في عقد التأمين ، ويكون طرفا مع المؤمن المعيد في عقد اعادة التأمين •
واعادة التأمين تزاوول عادة على صعيد دولي ، فتكون المقاصة في المخاطر ، لا فحسب بين الفروع المتعددة في البلد الواحد ، بل أيضا بين البلاد المتعددة • وانتشار اعادة التأمين على هذا الصعيد الدولي هو الذي يمكن لهذه العملية وقيمتها على اسس ثابتة مستقرة ، فكلما اتسعت دائرة المقاصة في المخاطر كلما كان تقدير احتمالات وقوع المخاطر أقرب الى الحقيقة •

وحظ اعادة التأمين من الدراسة القانونية غير كبير ، فهي حديثة النشأة ، ولم تبدأ الا بعد أن اضطرر انتشار التأمين • وهي لا تعنى جمهور عملاء التأمين ، إذ تقتصر على العلاقة فيما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، ومن هنا بقيت مجهولة من الجمهور • والكثرة الغالبة من قضاياها تحل عن طريق التحكيم ، إذ أنها تزاوول على صعيد دولي كما قدمنا فيصعب تحديد اختصاص قضاء بلد بالذات • وليس من السهل العثور على وثائق التحكيم ، لأنها لا تنشر كما تنشر أحكام القضاء •

وقد نصت المادة ٧٧٨ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « في جميع الأحوال التي يعيد فيها المؤمن تأمين ما هو مؤمن لديه من المخاطر لدى الغير ، يظل المؤمن وحده مسئولاً قبل المؤمن له أو المستفيد » •

(٢) ويلجأ المؤمن عادة الى اعادة التأمين بالنسبة الى كل المخاطر عندما يريد أن يقف عمله في فرع معين من التأمين ، أو أن يقف عمله كله • وكان أمامه في هاتين الحالتين أن يحول وثائق التأمين الى مؤمن آخر ، وهذا ما يسمى بخوالة المحفظة (cession de portefeuille) . ولكن هذه الخوالة تقتضى قبول المؤمن له ، فيفضل المؤمن أن يلجأ الى طريقة اعادة التأمين حيث لا ضرورة لرضاء المؤمن له ، ويبقى المؤمن الأصلي هو الدائن والمدين المؤمن له • ونرى من ذلك أن اعادة التأمين تفضل من جهة خوالة المحفظة ، إذ المؤمن المعيد يستبقى المؤمن له دون حاجة الى رضائه كما قدمنا ، أما في =

والحيطة الواجبة هي التي تملى على المؤمن أن يعيد التأمين على الوجه الذى قدمناه ، وبخاصة فى التأمين من الأضرار ، وقد يتدخل القانون فيلزم المؤمن بإعادة التأمين ، كما فعل القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ إذا ألزم هيئات التأمين بأن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر على أساس نسبة معينة وطبقا لتعريفات محددة ، وذلك فى التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص (١) • وإعادة التأمين على هذا الوجه تكون إعادة تأمين اجبارية بموجب القانون • ولكن هناك معنى آخر لإعادة التأمين الاجبارية ، اذ جرت العادة على أن تكون إعادة التأمين اما إعادة اختيارية (réassurance facultative)

= حوالة المحفظة فقد لا يقبل المؤمن له الحوالة فيضيع عميل على المؤمن المحال له •

(١) فنصت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ على ما يأتى : « على هيئات التأمين المسجلة أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التى تعقدتها فى الجمهورية العربية المتحدة لدى إحدى هيئات إعادة التأمين المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى يعينها وزير الاقتصاد ، وذلك على أساس النسب التى يصدر بتحديدتها وبميعاد التعامل بها قرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين • ولا تسرى أحكام هذه المادة على عمليات الادخار وتكوين الأموال المنصوص عليها فى البند (٢) من المادة الثانية (التأمين على الأشخاص) » • ونصت المادة ٣٠ من نفس القانون على أن « تلتزم هيئة إعادة التأمين التى يعينها وزير الاقتصاد طبقا لأحكام المادة السابقة بقبول إعادة التأمين على أساس النسب التى تحدد بالتطبيق لأحكام المادة السابقة • وتؤدى هيئة إعادة التأمين الى هيئات التأمين عن عمليات إعادة التأمين عمولة إعادة التأمين وعمولة أرباح يصدر بتحديدتها وبميعاد التعامل بها قرار من وزير الاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين • ويحدد وزير الاقتصاد بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين التعريفات التى تحسب على أساسها أقساط إعادة التأمين وشروطها ومدى التبادل الذى تعهد به هيئة إعادة التأمين الى هيئات التأمين مقابل العمليات المختلفة المنصوص عليها فى تلك المادة وشروط هذا التبادل والمواعيد التى تقدم فيها الكشف والحسابات الخاصة بهذه العمليات • ولا تسرى أحكام هذه المادة على عمليات إعادة التأمين الأخرى التى تجريها شركات إعادة التأمين فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٩ ، • وقد حذف مشروع وزارة الاقتصاد جميع هذه النصوص الخاصة بإعادة التأمين •

أو إعادة اجبارية (réassurance obligatoire)، ففى إعادة التأمين الاختيارية ،
وهى منتشرة بوجه خاص فى التأمين البحرى ، يتفق المؤمن مع المؤمن
المعيد على إعادة التأمين بالنسبة الى وثيقة تأمين معينة بالذات ، بشروط
يتفق عليها بين الطرفين ، وتكون إعادة التأمين هنا اختيارية لأن المؤمن
لا يجبر عليها بل يبرمها باختياره ، وكذلك المؤمن المعيد لا يكون ملزما
بقبولها بل هو حر فى القبول أو الرفض . ولكن الذى يقع غالبا أن المؤمن
لا يتفق مع المؤمن المعيد على إعادة التأمين بالنسبة الى وثيقة معينة
بالذات ، بل يعقد معه اتفاقا عاما (traité) على إعادة التأمين بالنسبة
الى نوع من الوثائق ، كوثائق التأمين من الحريق أو التأمين على الحياة
أو التأمين من المسؤولية ، عقدها أو سيعقدها فى المستقبل . فالوثائق
المعاد التأمين عليها ليست معينة بالذات بل بالنوع ، وليست كلها موجودة
بل بعضها موجود فى الحال وبعضها سيوجد فى المستقبل . فيقال ان إعادة
التأمين هنا اجبارية ، لا بمعنى أن القانون هو الذى يلزم باعادة التأمين
كما رأينا فى المعنى الأول ، بل بمعنى أن الاتفاق السابق المبرم بين
المؤمن والمؤمن المعيد هو الذى يجبر كلا من الطرفين على إعادة التأمين
بالنسبة الى نوع معين من أنواع عمليات التأمين . ومتى عقد المؤمن ،
بعد ابرام هذا الاتفاق العام مع المؤمن المعيد ، وثيقة تأمين تدخل فى
هذا النوع المتفق عليه ، فان هذه الوثيقة تعتبر تلقائيا (automatiquement)
قد أعيد تأمينها وفقما للشروط المدونة فى الاتفاق العام (traité)
لاعادة التأمين . وبهذا المعنى الخاص تكون إعادة التأمين اجبارية ،
والا فانها فى الواقع من الأمر اختيارية إذ سبقها اتفاق عام تم بالتراضى
بين المؤمن والمؤمن المعيد .

ولما كان المؤمن المعيد يعتبر مؤمنا بالنسبة الى المؤمن المباشر ، فانه
قد يرى نفسه فى حاجة الى إعادة التأمين بدوره عند مؤمن معيد ثان ،
وذلك بأن يحدد طاقته فى إعادة التأمين ، وفيما جاوز هذه الطاقة يعيد
إعادة التأمين ، وهذا ما يسمى باعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد
(rétrocession). فإعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد تكون إذن عقدا

بين المؤمن المعيد الأول والمؤمن المعيد الثانى بموجبه يحول الأول للثانى جزءا من المخاطر التى تحمل اعادة تأمينها ، وذلك فى نظير مقابل معين • وتتفق اعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد مع اعادة التأمين فى الطبيعة والتكوين والآثار ، فهى ليست الا اعادة تأمين فى الدرجة الثانية (١) • غير أن اعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد تكون عادة فى صور اعادة تأمين بالمحاصة ، وهى صورة من الصور الأربع الرئيسية لاعادة التأمين التى ننتقل الآن اليها •

٥٥٦ — الصور الأربع الرئيسية لاعادة التأمين :

وندع جانبا اعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد ، ونقتصر على اعادة التأمين (٢) ، فهى العملية الأساسية ، وتقوم عليها عملية اعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد كما قدمنا •

(١) واعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد قد تكون هى الأخرى ، كاعادة التأمين ، اختيارية أو اجبارية • فهى اختيارية اذا تمت بالنسبة الى وثيقة واحدة بالذات بتراض بين المؤمن المعيد الأول والمؤمن المعيد الثانى • وهى اجبارية اذا تمت تطبيقا لاتفاق عام سبق ابرامه بين المعيد الأول والمعيد الثانى ، وبموجبه ينتقل تلقائيا الى المعيد الثانى جزء من كل خطر يقبل اعادة التأمين عليه المعيد الأول •

(٢) وقد بدأ ظهور اعادة التأمين مصاحبا لظهور التأمين نفسه • وأول وثيقة معروفة فى اعادة التأمين يرجع عهدها الى سنة ١٢٧٠ ، مع انتشار التأمين الذى حدث نتيجة لازدهار التجارة البحرية فى حوض البحر الابيض المتوسط • ولكنها لم تكن قائمة على أسس فنية صحيحة ، بل كانت اقرب الى الرهان والمقامرة • وقد حرمت اعادة التأمين فى انجلترا فى سنة ١٧٤٦ ، واستمر التحريم حتى سنة ١٨٦٤ ، وترتب عليه أن تطور التأمين المجزأ أو التأمين بالاكتتاب الذى كانت تباشره هيئة لويذر Lloyd's منذ مدة طويلة ، فقد رأينا التأمين بالاكتتاب يمكن أن يقوم مقام اعادة التأمين • ولم تبدأ اعادة التأمين بداية حقه الا فى أوائل القرن التاسع عشر ، بعد أن انتشر التأمين انتشارا مطردا بمدة طويلة • ولم تكن هناك شركات متخصصة فى اعادة التأمين ، بل كانت شركات التأمين المباشر تنشئ فروعها فيها لاعادة التأمين • وأول شركة مستقلة متخصصة فى اعادة التأمين كانت شركة المانية أسست فى كولونيا فى سنة ١٨٥٣ ، ثم انتشرت شركات اعادة التأمين المتخصصة فى ألمانيا وسويسرا وبلجيكا والنمسا • وانتقلت اعادة التأمين من الصعيد القومى الى الصعيد الدولى فى سنة ١٨٨٠ بتأسيس =

وتتخذ اعادة التأمين صورتا متنوعة ، أهمها صور أربع :

الصورة الأولى — اعادة التأمين بالمحاصة (réassurance en participation

ou en quote-part) (١) : وفي هذه الصورة يشترك المؤمن المعيد مع المؤمن بالمحاصة في جميع عمليات التأمين التي يقوم بها هذا الأخير أو في مجموع العمليات الخاصة بنوع من أنواع التأمين التي يباشرها ، بالنصف أو بالثلث أو بالربع أو بأية نسبة أخرى ، وذلك سميت اعادة التأمين بالمحاصة . مثل ذلك أن يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على أن يشترك هذا الأخير معه في جميع وثائق التأمين التي يعقدها متعلقة بنوع معين ، بنسبة الربع مثلا في كل منها . فاذا عقد المؤمن وثيقة تأمين مبلغ التأمين فيها ألفان ومقدار القسط عشرون ، كان للمؤمن المعيد في هذه الوثيقة الربع ، فيكون نصيبه في القسط خمسة يتقاضاه من المؤمن ، ويكون نصيبه من مبلغ التأمين خمسمائة يدفعها للمؤمن اذا وقعت الكارثة . ومعنى ذلك أن يكون المؤمن المعيد شريكا للمؤمن في جميع

= شركة ميونيخ لاعادة التأمين ، وساهمت هذه الشركة في كثير من شركات التأمين الألمانية والأجنبية حتى تراقب أعمالها وتوحد قواعدها . وتوالى انشاء شركات اعادة التأمين في ألمانيا ، وانتشرت أعمالها في أوروبا وأمريكا . وكذلك أنشئت شركات اعادة التأمين في كثير من البلاد الأخرى ، كسويسرا والخمسا وروسيا . أما انتشارها في فرنسا وانجلترا فبقي محدودا ، وبخاصة في انجلترا حيث يزاحمها التأمين المجزأ أو التأمين بالاكنتاب .

انظر في ذلك عبد الودود يحيى في اعادة التأمين ص ٣١٣ — ٣٢٢ .

(١) ولما كانت اعادة التأمين صناعة ناشئة في فن التأمين ، فهي حتى اليوم لم تستقر لا في مبادئها ولا في مصطلحاتها . وعند انعقاد المؤتمر الحادى عشر لخبراء رياضيات التأمين (actuaires) في باريس سنة ١٩٣٧ ، لوحظت البلبلة في المصطلحات التي كانت وفود البلاد المختلفة تجريها على السنتهم ، فالمعنى الواحد تتعدد مصطلحاته ، ومصطلح واحد يدل على معان مختلفة . ونحن نتبع ما غلب استعماله من هذه المصطلحات في اللغة الفرنسية ، أما في اللغة العربية فليس بيدنا للاستئناس في اختيار المصطلحات غير المؤلفات العامة في التأمين وغير بحث واحد في اعادة التأمين للدكتور عبد الودود يحيى ، وهو البحث الذى سبقت الإشارة اليه عند ذكر مراجع اعادة التأمين .

عمليات التأمين التي يعقدها متعلقة بهذا النوع من التأمين ، سواء ما كان منها كبير القيمة لا يستطيع المؤمن وحده أن يتحمل مخاطرة فتكون مشاركة المؤمن المعيد له نافعة ، أو كان محدود القيمة يستطيع وحده أن يتحمل مخاطره دون مشقة فتكون مشاركة المؤمن المعيد له غير ذات نفع بل فيها خسارة عليه إذ يشاركه في الأقساط • ولذلك ليست هذه الصورة هي الصورة المناسبة للغرض من إعادة التأمين ، ولا هي في مصلحة المؤمن •

وتمارس عادة عندما يكون حجم عمليات المؤمن غير كبير فلا يقبل المؤمن المعيد إلا أن يشاركه فيها جميعا ، أو عندما يكون المؤمن قليل الخبرة فينتفع بخبره المؤمن المعيد في جميع عمليات التأمين التي يعقدها أو في مجموع العمليات الخاصة بنوع معين من التأمين كما يجد إلى جانبه شريكا قويا يساهم معه في الخسارة ، أو عندما تكون العمليات التي يعقدها المؤمن كلها ذات قيمة كبيرة فتكون المحاسبة مجدية فيها جميعا • وتمارس هذه الصورة أيضا في إعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد كما سبق القول (١) ، كما تمارس في تجميع المؤمنيين للمخاطر المؤمن منها في رصيد مشترك (convention pool) فيعاد التوزيع عليهم بنسبة معينة (٢) •

الصورة الثانية — إعادة التأمين فيما جاوز حد الطاقة

: (réassurance en excédent de risque, ou en excédent de plein)

وهذه الصورة تعالج العيب الجوهرى الموجود في الصورة الأولى ، ولذلك كانت أوسع الصور الأربع انتشارا • فالمؤمن لا يعيد التأمين في جميع وثائق التأمين التي يعقدها حتى بالنسبة إلى نوع معين ، بل يستقل بالعمليات التي يستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة ، أى العمليات التي لا تزيد على طاقته (son plein) فلا يعيد التأمين فيها • وما جاوز هذه

(١) انظر آتفا فقرة ٥٥٥ في آخرها •

(٢) انظر آتفا فقرة ٥٥٥ في الهامش •

الطاقة من العمليات يعيد فيه التأمين في حدود القدر الذي جاوزت به العملية الطاقة ، وفي هذه الحدود فقط . مثل ذلك أن يعقد المؤمن مائة عملية قيمة كل منها ألف فتكون قيمتها جميعا مائة ألف ، ومئة عملية أخرى قيمة كل منها ألفان فتكون قيمتها جميعا مائتي ألف . ونفرض أن مجموع الأقساط التي يتقاضاها من العمليات الأولى ألف . ومجموع الأقساط التي يتقاضاها من العمليات الأخرى ألفان ، فيكون مجموع ما يتقاضاه من الأقساط هو ثلاثة آلاف . فإذا كان قد قدر احتمالات الكوارث بثلاث في جميع هذه العمليات ، فان طاقته هي أن يعوض هذه الكوارث بما قبضه من الأقساط وهو ثلاثة آلاف ، أي أن طاقته تتسع لتعويض الكوارث الثلاث اذا وقعت جميعا في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفا . أما اذا وقعت الكوارث الثلاث جميعا في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفين ، فانه يكون مضطرا لأن يدفع تعويضا قيمته ستة آلاف أي ضعف ما قبضه من الأقساط وهذا فوق طاقته . فيعمد في هذه الحالة الى أن يعيد التأمين فيما جاوز حد طاقته من هذه العمليات (excédent de plein) ، أي فيما جاوز من هذه العمليات ألفا وبمقدار هذه المجاوزة . فيعيد التأمين في العمليات التي تبلغ قيمة كل منها ألفين ، وبمقدار ألف في كل منها وهو المقدار الذي جاوزت به العملية حد طاقته أي الألف الأولى . فإذا وقعت الكوارث في هذه العمليات ، استطاع أن يؤدي مبلغ التعويض في حدود ألف لكل منها ، فيؤدي ثلاثة آلاف ولا يجاوز هذا حد طاقته . وأما ما زاد على الألف فقد أعاد التأمين فيه ، ويتحمل عبئه المؤمن المعيد .

وأكثر ما تمارس هذه الصورة في التأمين من الحريق ، وفي التأمين الفردي من الاصابات ، وفي التأمين من المسؤولية ، وفي التأمين البحري .

الصورة الثالثة — اعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً من الكوارث
(réassurance en excédent de sinistres : excess loss)

وفي هذه الصورة لا يعيد المؤمن التأمين فيما جاوز حدود طاقة معينة يحددها بحيث تكون واحدة لجميع وثائق التأمين التي شملتها اعادة التأمين كما رأينا في الصورة السابقة ، بل هو يعيد التأمين ، بالنسبة الى كل وثيقة ، فيما يجاوز حدا معيناً من التعويض الفعلى الذى يدفعه لذا تحققت الكارثة • ويسمى هذا الحد المعين بالجزء الواجب الدفع أولاً (priority) .

وأكثر ما يكون ذلك فى التأمين من المسؤولية ، فيضع المؤمن حدا معيناً (priority) . لكل وثيقة ، فاذا تحققت الكارثة فى وثيقة معينة ، أى تحققت مسؤولية المؤمن له ورجع على المؤمن بمبلغ التعويض الذى دفعه للمضروب ، فاذا كان هذا المبلغ لا يجاوز الحد المعين لهذه الوثيقة تحمله المؤمن كله ، أما اذا زاد فان المؤمن يتحمل الحد المعين ويتحمل المؤمن المعيد الزيادة (١) • وقد يكون الحد المعين الذى يتحمله المؤمن هو نسبة مئوية من مبلغ التأمين ، ٧٥٪ مثلاً ، فاذا كان مبلغ التأمين ألفاً وتحققت الكارثة وأصبح المؤمن مسئلاً قبل المؤمن له عن ستمائة أو أكثر الى سبعمائة وخمسين ، لم يرجع بشئ على المؤمن المعيد وتحمل المبلغ كله لأنه لم يجاوز ٧٥٪ من مبلغ التعويض • أما اذا أصبح مسئلاً عن ثمانمائة أو تسعمائة أو ألف ، فانه يتحمل من هذا المبلغ سبعمائة وخمسين ويرجع على المؤمن المعيد بخمسين أو بمائة وخمسين أو بمائتين وخمسين على حسب الأحوال (٢) • وقد يقسم المؤمن عملياته الى مجموعات يعين لكل مجموعة منها

(١) وتسمى هذه الحالة باعادة التأمين من الخطر التالى (réassurances au deuxième risque)

(٢) ويلاحظ الفرق بين هذه الصورة وصورة المحاصة ، ففي المحاصة يعيد المؤمن التأمين بنسبة ٢٥٪ مثلاً يشاركة بها المؤمن المعيد ، ويبقى المؤمن مسئلاً عن ٧٥٪ • فاذا تحققت الكارثة ، ساهم المؤمن المعيد حتماً فى التعويض بمقدار ٢٥٪ ، حتى لو كان التعويض لا يبلغ ٧٥٪ من مبلغ التأمين . فاذا بلغ التعويض مثلاً ستمائة ، ففي المحاصة يتحتم على المؤمن المعيد أن يدفع من هذا المبلغ ٢٥٪ أى مائة وخمسين ، أما فى اعادة التأمين =

حدا معيناً (priorité) يتحمله ، وما يزيد على هذا الحد يتحمله المؤمن المعيد . مثل ذلك في التأمين من الحريق يقسم المؤمن الوثائق الى مجموعتين ، مجموعة تقع أمكنتها المؤمن عليها في حى يشتد فيه خطر الحريق ويعين لها حدا أقصى مائة ألف مثلاً ، ومجموعة أخرى تقع أمكنتها المؤمن عليها في حى يكون خطر الحريق فيه خطراً مألوفاً ويعين لها حدا أقصى خمسين ألفاً مثلاً . فإذا بلغت التعويضات في المجموعة الأولى خمسين ألفاً مثلاً أو أكثر الى مائة ألف ، أو بلغت في المجموعة الثانية عشرة آلاف مثلاً أو أكثر الى خمسين ألفاً ، تحمل المؤمن هذه التعويضات كلها لأنها لا تتجاوز الحد المعين . ولا يرجع بشئ على المؤمن المعيد . أما اذا زادت التعويضات في المجموعة الأولى على مائة ألف ، أو في المجموعة الثانية على خمسين ألفاً ، فانه يرجع على المؤمن المعيد بمقدار الزيادة في كل من المجموعتين .

الصورة الرابعة — إعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً من

الخسارة (réassurance en excédent de perte : stop loss) :

وفي هذه الصورة يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على نسبة مئوية معينة من مجموع الأقساط التي يتقاضاها المؤمن في فرع معين من فروع التأمين — التأمين من الصقيع أو التأمين من المسؤولية أو التأمين على الحياة — ولتكن مثلاً ٧٠٪ ، ويجعلها حدا أقصى لمجموع التعويضات التي يدفعها في هذا النوع من التأمين في خلال العام بأكمله . فإذا قلت التعويضات عن هذا الحد الأقصى أو بلغته دون أن تتجاوزه تحملها المؤمن كلها ، أما اذا زادت فان المؤمن يتحمل الحد الأقصى ويتحمل المؤمن المعيد الزيادة . فتختلف هذه الصورة عن الصورة السابقة ، وهى إعادة التأمين

= فيما يجاوز حدا معيناً عن الكوارث فقد رأينا أن المؤمن المعيد لا يدفع شيئاً لأن التعويض لم يجاوز ٧٥ ٪ من مبلغ التأمين .

وتسمى إعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً من الكوارث في هذه الحالة بإعادة التأمين فيما جاوز نسبة مئوية من الكوارث

(réassurance en excédent de sinistres en pourcentage) .

فيما جاوز حدا معيناً من الكوارث ، في أن الحد الأقصى في الصورة التي نحن بصددتها يتناول جميع الكوارث ، كبرت أو صغرت ، في فرع معين من فروع التأمين ، ويكون نسبة مئوية من مجموع الأقساط التي يتقاضاها المؤمن في هذا الفرع من التأمين . أما الحد الأقصى في الصورة السابقة فيغلب أن يكون بالنسبة الى كل كارثة على حدة ، وإذا تناول مجموعة من الكوارث فهو على كل حال مبلغ معين ، أو نسبة معينة من مبلغ التأمين ، لا نسبة مئوية من مجموع الأقساط كما هو الأمر في هذه الصورة الرابعة .

والصورة الرابعة هذه حديثة الظهور ، ولكنها آخذة في الانتشار السريع ، وبخاصة في إنجلترا وأمريكا . والغالب أنها اتبعت في أول الأمر في التأمين من الصقيع (grêle) ، ففيه تتفاوت الاصابات من عام لآخر تفاوتاً كبيراً قد يصل في سنة الى أربعة أضعاف ما يصل اليه في سنة أخرى . فليجأ المؤمن من الصقيع الى اعادة التأمين بحيث يعين حداً أقصى من التعويضات يتحمله ، وما زاد على هذا الحد يتحمله المؤمن المعيد . ثم امتدت الصورة بعد التأمين من الصقيع الى التأمين من المسؤولية ، وهي تمارس على مدى ضيق جداً في التأمين على الحياة وفي التأمين من الحريق .

ومزية هذه الصورة التبسيط الشديد في اجراءات المحاسبات والمراسلات ، فلا يحتاج المؤمن فيها الى حسابات معقدة ومراسلات متصلة ، بل يكتفى في نهاية العام باخطار المؤمن المعيد بالنتيجة التي وصل اليها ، وبما اذا كانت التعويضات التي دفعها طوال العام تزيد على الحد الأقصى حتى يتقاضى من المؤمن المعيد الزيادة . ولكن عيبها الجوهرى هو أن قسط اعادة التأمين الذى يجب أن يدفعه المؤمن للمؤمن المعيد لا يمكن تحديده على أساس فنى سليم ، فهو غير مرتبط بوثيقة معينة حتى يحسب على أساسها ، بل يتناول مجموعاً كبيراً من الوثائق وتقدير الاحتمالات فيها لا يمكن ضبطه ، فلا يمكن تحديد مقدار القسط الا عن طريق تحكّمى بلعب فيه الحظ والمصادفة دوراً كبيراً ، حتى ليكون

التحديد أقرب الى المضاربة والمقامرة • وهناك عيبان آخران • أولهما أن هذه الصورة الرابعة دون الصور الثلاث السابقة يتعارض فيها حظ المؤمن المعيد مع حظ المؤمن • ففي الصور الثلاث السابقة يرتبط الحظان أحدهما بالآخر ، اذا كسب المؤمن كسب المؤمن المعيد ويخسر هذا اذا خسر ذاك • أما في هذه الصورة الرابعة فيستطيع المؤمن أن يكسب على حساب المؤمن المعيد ، اذ يستطيع أن يؤمن من حوادث شديدة الخطر أو بأقساط متخفضة ، بل يستطيع أن يحابي المؤمن لهم عند تسوية حساب الكوارث ، ولا عليه من ذلك فان الحد الأقصى الذى يتحمله من التعويضات التى يدفعها لا يجاوز نسبة معينة ، والباقى يتحمله المؤمن المعيد ، وليست لديه وسائل كافية لبسط الرقابة على العمليات التى يقوم بها المؤمن (١) • والعيب الثانى يتعلق بالمؤمن نفسه وهو هنا في غير مصلحته ، اذ هو مضطر أن يدفع كل التعويضات طوال العام للمؤمن لهم دون أن يدفع المؤمن المعيد شيئاً منها الا في نهاية العام عند تصفية الحساب ، وقد يعجز المؤمن عن ذلك ، بل قد يفاجأ بوجه من وجوه البطلان في اتفاق اعادة التأمين فينهار كل ما كان يعتمد عليه في مواجهة التزاماته •

ولما كانت الخاصية المميزة لعمليات اعادة التأمين هى أن اعادة التأمين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتأمين ذاته ، فاعادة التأمين تنصب على عملية تأمين بالذات تشاركها حظها ، ولا يكون المؤمن المعيد مسئولاً الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن ، ويفيد المؤمن المعيد من جميع وجوه البطلان والفسخ والسقوط المتعلقة بعقد التأمين ، وقد رأينا هذه الخاصية منعدمة في الصورة الرابعة التى نحن بصدددها ، لذلك قام الشك في أن تكون هذه الصورة داخلة حقا في صور اعادة التأمين ، وفي أنها ليست في

(١) لذلك كثيراً ما يلجأ المؤمن المعيد الى جعل المؤمن يشترك بنسبة ١٠٪ فيما يجاوز الحد الأقصى المعين ، فلا يتحمل المؤمن المعيد كل الزيادة بل يساهم فيها المؤمن بهذه النسبة ، حتى تكون لهذا الاخير مصلحة في الا يجاوز الحد الأقصى •

حقيقتها الا تأميننا لا اعادة تأمين • فاعادة التأمين تفترض أن هناك تأميننا سابقا قد عقد فيعاد التأمين في جزء منه أو فيه كله ، أما هنا فليس هناك تأمين سابق بالذات قد عقد • ثم أعيد ، بل يبدو أن هناك تأميننا مباشرا للمؤمن من خسارته المحتملة في مجموع من عمليات التأمين (١) • ومع ذلك فان رأى الغالب يدخل هذه الصورة الرابعة ضمن صور اعادة التأمين ، وان كان يميزها عن سائر الصور بأن حظ المؤمن المعيد فيها مستقل عن حظ المؤمن •

٥٥٧ — الآثار التي تترتب على اعادة التأمين :

نبين أولا التكليف القانوني لعقد اعادة التأمين ، حتى يمكن استخلاص الآثار التي تترتب عليه وفقا لطبيعته • وقد ذهب رأى الى أن المؤمن يعتبر وكيلا عن المؤمن المعيد فيما أعيد فيه التأمين ، وذهب رأى ثان الى أن المؤمن والمؤمن المعيد شريكان ، وذهب رأى ثالث الى أن المؤمن المعيد كفيل للمؤمن قبل المؤمن له ، وذهب رأى رابع الى أن المؤمن نقلا الى المؤمن المعيد عن طريق الحوالة ما أعاد فيه التأمين (٢) • وعيب هذه الآراء جميعا أنها تؤدي الى أم تكون هناك علاقة مباشرة بين المؤمن المعيد والمؤمن له ، والصحيح أن هذه العلاقة المباشرة غير موجودة وأن المؤمن له أجنبي في عقد اعادة التأمين ولا يستمد منه أى حق مباشرة قبل المؤمن والمؤمن المعيد • وقد استقر القضاء والفقه في فرنسا على أن عقد اعادة التأمين ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ليس الا عقد تأمين ، يصبح فيه المؤمن مؤمنا له ، ويصبح فيه المؤمن المعيد مؤمنا (٣) •

(١) انظر في هذا المعنى دى مورى ص ٣٧ — بيكار وبيسون المطول ١ ص ١٤٢ — محمد على عرفة ص ٢٨٧ — ص ٢٨٨ •

(٢) انظر عرضا لهذه الآراء المختلفة فى عبد الودود يحيى فى اعادة التأمين ص ٣٧٢ — ص ٣٧٦ •

(٣) نقض فرنسى ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٠ داللووز ٦١ — ٣٠ — ١١ نوفمبر سنة ١٨٦٢ داللووز ٦٢ — ١ — ٤٨٧ — ٣ يولييه سنة ١٩٠٥ سيريه ١٩٠٧ — ١ — ٤١ — ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ جازيت دى باليه ١٩١٣ — ١ — ٤٠٢ — باريس ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ جازيت دى باليه ١٩٢٤ — ١ — ٦٧٦ =

وذهب فريق الى أن عقد التأمين هذا هو عقد تأمين من المسؤولية ، وذهب فريق ثان الى أنه عقد تأمين على الأشياء ، وذهب فريق ثالث الى أنه يتبع عقد التأمين الأصلي الذي قام عليه فيكون مثله تأميننا من المسؤولية أو تأميننا على الأشياء أو تأميننا على الحياة أو غير ذلك • وإذا كان هذا الرأي الأخير هو الذي يبدو أنه الرأي الصواب ، إلا أنه لا تكاد توجد أهمية عملية في تحديد تأميننا على الحياة أو غير ذلك • وإذا كان هذا الرأي الأخير هو الذي أى نوع من التأمين يكون عقد اعادة التأمين • فهو في جميع الأحوال عقد تأمين تسرى عليه المبادئ العامة لعقود التأمين ، ولا يجوز فيه أن يلتزم المؤمن المعيد نحو المؤمن بأكثر مما يلتزم المؤمن نحو المؤمن له • ويجب أن يلاحظ أن اعادة التأمين عقد تأمين ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، ولا شأن للمؤمن له به فهو أجنبى عنه لا يكسب منه حقا ولا يتحمل التزاما ، ويبقى المؤمن وحده هو المسئول نحو المؤمن له بموجب عقد التأمين الأصلي الذي أبرم فيما بينهما • ويتضمن مشروع الحكومة بشأن عقد التأمين ، وهو المشروع الذى سيأتى ذكره فيما يلى ، نصا فى هذا المعنى ، حيث تقول المادة ٢٣ من هذا المشروع : فى جميع الأحوال التى يعيد فيها المؤمن تأمين ما هو مؤمن لديه من المخاطر لدى الغير ، يظل المؤمن وحده مسئولا قبل المؤمن له « (١) • على أنه

= هيمار ١١ ص ٣٢١ - سيمييان فقرة ٢٢٣ - فيلوت (Villotte) ص ١٤٥
وص ١٥٦ - بيكار وبيسون فقرة ٦٥٨ - عبد الودود يحيى فى اعادة التأمين
ص ٣٧٩ - محمد على عرفة ص ٢٨٢ - محمد كامل مرسى فقرة ١٧٩ •
ويعدل عقد اعادة التأمين بالنسبة الى عقد التأمين عقد الايجار من
الباطن بالنسبة الى عقد الايجار ، وعقد المقاوله من الباطن بالنسبة الى عقد
المقاوله •

(١) وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد :
« ولما كانت اعادة التأمين عقدا تلتزم بمقتضاه احدى هيئات التأمين
بالمساهمة فى تحمل كل الخطر المؤمن منه أى جزء منه لدى هيئة أخرى
ولا دخل للمؤمن له به اطلاقا ، لذلك نصت المادة ٢٣ على تلك الحقيقة
الواقعة ، وهى أن تظل الهيئة التى أمن لديها هى وحدها المسئولة عن تنفيذ
العقد » •

وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى يتضمن هو ايضا نصا =

إذا كان واجبا تمييز عقد اعادة التأمين عن عقد التأمين الأصلي ، الا أنه يجب أن يلاحظ مع ذلك أن العقد الأول يستند الى العقد الثانى ويقوم عليه ، ويتبع مصيره صحة وبطلانا وفسخا وسقوطا ، وذلك طبقا للمبدأ الأساسى المقرر فى اعادة التأمين من أن المؤمن المعيد يشترك مع المؤمن فى المصير (١) •

وإذا كنا قد كيفنا عقد اعادة التأمين بأنه عقد تأمين يخضع بوجه عام للمبادئ التى تخضع لها عقود التأمين ، الا أنه عقد يتميز بقواعد خاصة به فيما يتعلق بالآثار التى تترتب عليه ، وقد استمدت هذه القواعد من اتفاقات اعادة التأمين (traités de réassurance) المألوفة ، وقد استقرت الشروط التى تتضمنها هذه الاتفاقات حتى أصبحت عرفا ثابتا ، ومنها تستخلص أهم الآثار التى تترتب على عقد اعادة التأمين • فهذا العقد ملزم للجانبين ، يلزم المؤمن بأن يدفع أقساط اعادة التأمين للمؤمن المعيد ، ويلزم المؤمن المعيد بأن يتحمل نصيبه من التعويض عند تحقق الكارثة (٢) • وهو عقد يخضع لمبادئ أساسيين ، مبدأ حسن النية

= صريحا فى هذا المعنى ، فكانت المادة ١٠٢٩ من هذا المشروع تجرى على الوجه الآتى : « ١ - يجوز للمؤمن أن يعقد تأمينا لصالحه ضد ما هو مؤمن من المخاطر • ٢ - ولكنه يبقى وحده فى هذه الحالة مسئولا قبل المؤمن عليه (اقرأ المؤمن له) » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٤ فى الهامش) • فحذفت هذه المادة فى لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٧ فى الهامش) •

وتنص المادة ٩٥٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على أنه « يجوز للضامن أن يضمن الغير المخاطر التى ضمنها ، ويجوز أن يشمل هذا التضمين عقد ضمان معين أو عدة عقود أو جميع العقود التى عقدها الضامن • وفى جميع الأحوال يكون الضامن وحده مسئولا تجاه المضمون » •

(١) أو كما يقال : L'assureur suit la fortune de l'assuré - وهذا فيما عدا صورة اعادة التأمين فيما جاوز حدا معين من الخسارة ، فقد رأينا أن المؤمن لا يشارك المؤمن المعيد فى المصير •

(٢) وهو كسائر عقود التأمين عقد رضائى ومن عقود المعاوضة • وهو أيضا كسائر عقود التأمين عقد زمنى وعقد احتمالى ومن حسن النية ، =

ومبدأ وحدة المصير • وإلى جانب الالتزامين الرئيسيين ، التزام المؤمن بدفع أقساط إعادة التأمين والتزام المؤمن المعيد بتحمل نصيبه من التعويض ، يلتزم المؤمن بتقديم كشوف أو قوائم دورية للمؤمن المعيد ، ويلتزم المؤمن المعيد بأن يدفع عمولة للمؤمن وبأن يترك تحت يده وديعة لضمان التزاماته نحوه • وإذا أفلس أى من هذين المتعاقدين ، ترتب على هذا الإفلاس آثار معينة • فنستعرض فى إيجاز هذه المسائل المختلفة •

أما التزام المؤمن بدفع أقساط إعادة التأمين (١) ، وكذلك التزام المؤمن المعيد بتحمل نصيبه من التعويض (٢) ، فلا نقف عندهما ، اذن أن عقد إعادة التأمين فى ذلك لا يختلف عن عقد التأمين المباشر •

= كما سنرى • ويختلف عن عقد التأمين المباشر فى أنه لا يعتبر من عقود الأذعان ، اذ كل من طرفيه - المؤمن والمؤمن المعيد - محترف ذو خبرة ولا تفاوت بينهما من ناحية المركز الاقتصادى ، ويستطيع كل منهما أن يناقش فى حرية وعن خبرة مهنية شروط الاتفاق •

(١) ويختلف تحديد مقدار قسط إعادة التأمين تبعاً للصورة التى تتخذها إعادة التأمين ، ففي صورة إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الخسارة يكون التحديد جزافياً لا يخلو من التحكم كما قدمنا ، أما فى الصور الأخرى فيكون قسط إعادة التأمين جزءاً من قسط التأمين المباشر • والأصل الا يكون قسط إعادة التأمين مستحقاً الا اذا دفع قسط التأمين المباشر ، ومع ذلك ففي إعادة التأمين فيما جاوز حداً معيناً من الخسارة ، وفى بعض حالات أخرى ، لا يوجد ارتباط ما بين القسطين فى ميعاد الاستحقاق ويصح أن يكون قسط إعادة التأمين مستحقاً قبل دفع قسط التأمين المباشر (عبد الودود يحيى فى إعادة التأمين ص ٢٨٧ - ص ٣٨٩) •

(٢) ويكون الاتفاق عادة على أن يقوم المؤمن وحده بتسوية الكارثة وبدفع التعويض الواجب للمؤمن له • ثم يرجع على المؤمن المعيد بنصيبه فى هذا التعويض دون أن يستطيع هذا أن يناقش التسوية التى قام بها المؤمن بل تكون هذه التسوية ملزمة له • ولكن اذا دخل التسوية عنصر تبرعى ، فأدى المؤمن للمؤمن له ما هو غير ملزم به ، لم تكن التسوية فيما يتعلق بالعنصر التبرعى ملزمة للمؤمن المعيد • ويمكن القول بوجه عام انه اذا جرت التسوية وفقاً لعقد التأمين المباشر، وللسياسة التى يتبعها =

وأما المبدأ آن الرئيسيان اللذان يخضع لهما عقد اعادة التأمين فهما، كما قدمنا ، مبدأ حسن النية ومبدأ وحدة المصير • ومبدأ حسن النية (principe de bonne foi) يقضى بأن تكون هناك ثقة متبادلة ما بين المؤمن والمؤمن المعيد ، فهما أقرب الى أن يكونا شريكين • والمؤمن المعيد يعتمد اعتمادا تاما على حسن نية المؤمن وأمانته في تقديره للأخطار التي يؤمنها ، وعلى كفايته ونزاهته في ادارته لعمله • ومن مقتضيات حسن النية أن يقدم المؤمن للمؤمن المعيد جميع البيانات المتعلقة بالأخطار التي يعيد التأمين عليها ، فإذا أدلى ببيانات كاذبة ، أو كنتم بيانات جوهرية ، كان هذا تدليسا يستوجب ابطال عقد اعادة التأمين • ومن حق المؤمن المعيد أن يراقب أعمال المؤمن وأن يطلع على دفاتره وحساباته ، وان كان لا يستعمل هذا الحق الا نادرا لأن الاكثار من استعماله يشعر بعدم الثقة • وإذا أخل المؤمن بالثقة التي وضعها المؤمن المعيد فيه ، كان لهذا الأخير أن يطلب فسخ عقد اعادة التأمين والتعويض عند الاقتضاء • ومبدأ وحدة المصير (identité de fortune) معناه أن مصير المؤمن المعيد مرتبط بمصير المؤمن • فعقد اعادة التأمين يستند الى عقد التأمين المباشر في مقدار أقساطه، وفي شروطه ومحتوياته، وفي مبلغ التعويض ، وكل تعديل يطرأ على ذلك يرتد الى عقد اعادة التأمين • ويتأثر عقد اعادة التأمين بما يتأثر به عقد التأمين المباشر ، فإذا كانت هناك وجوه لبطالان عقد التأمين المباشر أو لابطاله أو لعدم نفاذه أو لسقوطه أو لانقضائه اعتد بذلك كله في عقد اعادة التأمين •

وأما التزام المؤمن بتقديم كشوف أو قوائم دورية للمؤمن المعيد تسمى بقوائم التطبيق (bordereaux d'application) ، فيرجع ذلك الى أن اعادة التأمين تكون عادة بموجب اتفاق عام (traité) يطبق فيما بعد على كل عملية من عمليات التأمين التي يقوم بها المؤمن ، وهذا

= المؤمن في أعماله وللعادات المحلية ولو لم يحتم القانون الزام المؤمن بذلك، فان هذه التسوية تكون ملزمة للمؤمن المعيد • انظر في ذلك عبد الودود يحيى في اعادة التأمين ص ٣٩٨ ص ٤٠٠ •

ما يسمى باعادة التأمين الاجبارية كما رأينا (١) • فعلى المؤمن أن يقدم الى المؤمن المعيد ، عقب كل عملية تدخل بموجب الاتفاق العام في نطاق اعادة التأمين ، قائمة مؤقتة (bordereau provisoire) تتضمن بيانات موجزة عن الخطر المؤمن منه ومقدار القسط • ويعقب القائمة المؤقتة قائمة نهائية (bordereau définitif) أو قائمة بالحوالة (bordereau , de cession) ، تتضمن بيانات تفصيلية عن الخطر المؤمن منه والجزء الذي يحال تأمينه الى المؤمن المعيد والقسط الذي قيد لحسابه • وترسل هذه القوائم النهائية في مواعيد دورية ، كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر ، ومجموع الصافي من الأقساط الذي يخص المؤمن المعيد يرحل في نهاية كل فترة الى الحساب الجارى المفتوح بين المؤمن المعيد • ولما كانت هذه القوائم ليست هي الأساس في التزامات المؤمن المعيد ، بل الأساس هو اتفاق اعادة التأمين ، فقد تخفف العمل منها شيئاً فشيئاً ، وبسّطت الى حد أنه لا ترسل القوائم المؤقتة تعقبها القوائم النهائية الا في الوثائق الهامة ، أما الوثائق محدودة الأهمية فيكتفى فيها بارسال قوائم نهائية موجزة • وفي كثير من الأحوال لا يرسل المؤمن قوائم التطبيق أصلاً ، ويكتفى بأن يقيد في سجل خاص الوثائق التي ينطبق عليها الاتفاق العام لاعادة التأمين ، ويبين في هذا السجل نصيبه ونصيب المؤمن المعيد في تحمل الخطر المعاد التأمين منه ، وتنتم المحاسبة بين الطرفين على أساس البيانات الواردة في هذا السجل كل ثلاثة شهور • ويسمى اتفاق اعادة التأمين الذي يعفى المؤمن من تقديم القوائم « بالاتفاق الأعمى » (contrat aveugle) ، اذ يضطر فيه المؤمن المعيد أن يضع في المؤمن ثقة عمياء ، وكان يستطيع عن طريق القوائم الدورية أن يستوثق من حسن ادارة المؤمن في عمليات التأمين التي يعقدها ، وكذلك كان يستطيع أن يتبين مدى التزاماته في اعادة التأمين ليقدر ما اذا كانت هناك حاجة لاعادة تأمين ثانية من جانبه (rétrocession).

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٥٥ •

وأما التزام المؤمن المعيد بأن يدفع عمولة (commission) للمؤمن ، فيرجع الى أن مصروفات الادارة والحصول على وثائق التأمين المعاد التأمين فيها تقع على عاتق المؤمن في البداية ، فوجب أن يشاركه فيها المؤمن المعيد عند اعادة التأمين ، فيدفع له عمولة تحسب على أساس أقساط اعادة التأمين . فالعمولة اذن هي مساهمة جزافية من المؤمن المعيد في المصروفات التي أتفقها المؤمن ، ويختلف مقدار العمولة باختلاف صور اعادة التأمين ، ففي اعادة التأمين بالمحاصة تكون العمولة عادة عالية ، وقد تصل الى ٤٠٪ من قسط اعادة التأمين ، اذ أن هذه الصورة تحقق مزايا كبيرة للمؤمن المعيد وتشاركه مع المؤمن في جميع وثائق التأمين (١) . والى جانب العمولة ، قد يدفع المؤمن المعيد للمؤمن جزءا من الأرباح التي يجنيها من وراء اعادة التأمين ، وقد يكون هذا الجزء ثابتا أو متغيرا بحسب مقدار الربح (٢) .

يبقى التزام المؤمن المعيد بأن يترك تحت يد المؤمن وديعة (dépôt) لضمان التزاماته نحوه . ويرجع هذا الالتزام الى أن المؤمن يجب عليه تكوين احتياطات سبق بيانها (٣) ، ولا يجوز له أن يدخل في هذه الاحتياطات ما يثبت له من حقوق شخصية قبل المؤمن المعيد بموجب عقد اعادة التأمين ، فهذه ديون شخصية في ذمة

(١) وفي اعادة التأمين من جانب المؤمن المعيد (rétrocession) ، يدفع المؤمن المعيد الثاني (rétrocessionnaire) عمولة للمؤمن المعيد الأول (rétrocédant) طبقا للقواعد التي سبق بيانها . وهناك ، غير العمولة ، سمسة اعادة التأمين (courtage de réassurance) تدفع للسمسار الذي تم بواسطته اتفاق اعادة التأمين بين المؤمن والمؤمن المعيد .

(٢) وتتراوح نسبة المساهمة في الأرباح عادة بين ٢٪ و ٥٪ من الربح الصافي للمؤمن المعيد . وهذا الربح الصافي هو مقدار أقساط اعادة التأمين التي يستحقها المؤمن المعيد ، مخصوما منها ما دفعه في تعويض الكوارث والاحتياطي الفني وعمولة التأمين ومصروفات الادارة ، وما عسى أن يكون قد خسره في السنوات الأخيرة (عبد الودود يحيى في اعادة التأمين ص ٣٩٨) .

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٥٤ .

المؤمن المعيد • من أجل ذلك يحتسب المؤمن ، فيشترط عادة أن تبقى أقساط إعادة التأمين في يده ، بعد خصم العمولة المستحقة له ، وذلك على سبيل الضمان • فيتكون من هذه الاقساط تحت يد المؤمن وديعة يتركها المؤمن المعيد عنده ، ويستطيع المؤمن أن يدخل هذه الوديعة ضمن الاحتياطيات الواجب تكوينها • فإذا كانت الوديعة نقـدية (dépôt en espèces) ، وذلك بأن يستبقى المؤمن أقساط إعادة التأمين في يده كما هي نقودا وتكون ديناً في ذمته للمؤمن المعيد ، فإن المؤمن يستخدم هذه النقود في شراء قيم منقولة (valeurs mobilières) باسمه هو ، ويجعلها جزءاً من الاحتياطيات التي يكونها • وقد تكون الوديعة قيمته (dépôt en valeurs) ، وذلك بأن يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد لى أن يشتري الأول قيمة منقولة معينة بأقساط إعادة التأمين التي في ذمته للمؤمن المعيد ، وتكون هذه القيم ملكاً لهذا الأخير ، له أرباحها وارتفاع أسعارها ، وعليه نزول الأسعار • ولكن القيم تثيد أو تودع في مصرف باسم المؤمن ، ويكون له عليها حق رهن يمكنه من أن يجعلها داخلة في تكوين الاحتياطيات • فأقساط إعادة التأمين تتمثل في النهاية في قيم منقولة ، وهذه القيم إما أن تكون ملكاً للمؤمن ويكون مديناً بالأقساط للمؤمن المعيد ، وإما أن تكون ملكاً للمؤمن المعيد ولكنها مرهونة للمؤمن ، وفي الحالتين يدخلها المؤمن ضمن الاحتياطيات التي يكونها •

فإذا أفلس المؤمن المعيد ، احتفظ المؤمن بالقيم المنقولة في الحالتين • يحتفظ بها في حالة ما إذا كانت ملكاً له لأنه هو المالك ، أما الدين الشخصي الذي يبقى في ذمته للمؤمن المعيد بأقساط إعادة التأمين فتتم المقاصة بينه وبين ما يكون له في ذمة المؤمن المعيد ، ولا يمنع الافلاس من اجراء المقاصة لما يوجد من ارتباط بين الدينين ، بل انه يمكن القول ان الدينين مدرجان كمفردات في حساب جار مفتوح بين المؤمن والمؤمن المعيد فتجرى المقاصة بين هذه المفردات طبقاً للقواعد المقررة في

الحساب الجارى (١) . ويحتفظ المؤمن بالقيم المنقولة في حالة ما اذا كانت ملكا للمؤمن المعيد لأن له عليها حق رهن كما قدمنا ، فينفذ عليها بالحقوق التى له في ذمة المؤمن المعيد متقدما في ذلك على سائر دائئى التفليسة (٢) . أما اذا أفلس المؤمن ، فان المؤمن لهم ينفذون بحقوقهم على القيم المنقولة ، سواء كانت ملكا للمؤمن لأنهم ينفذون على ملك مدينهم ، أو كانت ملكا للمعيد لأنها مرهونة كما قدمنا لمدينهم المؤمن (٣) .

(١) بيكاروبيسون فقرة ٦٦٧ .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٦٦٨ - ويجوز للمؤمن فوق ذلك ، عند افلاس المؤمن المعيد ، أن يطلب فسخ اعادة التأمين . ويكون ذلك بموجب شرط مألوف في اتفاقات اعادة التأمين ، ويجرى عادة على الوجه الآتى : « يحتفظ المؤمن المحيل بحقه في فسخ هذا الاتفاق دون اعدان سابق . وذلك في الحالات الآتية (أ) اذا لم ينفذ المؤمن المعيد أحد الالتزامات المترتبة على هذا الاتفاق . (ب) اذا أحال المؤمن المعيد محفظته ، أو اندمج في شركة أخرى ، أو وضع تحت رقابتها . (ج) اذا أفلس المؤمن المعيد ، أو فقد نصف ماله . (د) اذا أصبح تنفيذ الاتفاق مستحيلا بسبب الحرب أو الثورة الداخلية أو في أية حالة أخرى من حالات القوة القاهرة ، (انظر عبد الودود يحيى في اعادة التأمين ص ٤٠٥ وهامش ١) .

(٣) قارن محمد على عرفة ص ٢٨٥ - ولا تتضمن اتفاقات اعادة التأمين عادة شرطا يقضى بجواز المطالبة بفسخ عقد اعادة التأمين اذا أفلس المؤمن ، ذلك أن افلاس المؤمن لا يترتب عليه زيادة مسئولية المؤمن المعيد ، فهو من هذه الناحية لا يضر بافلاس المؤمن . ولكنه من ناحية أخرى يعرض نفسه لمزاحمة سائر دائئى التفليسة عندما يطالب المؤمن المفلس بحقوقه قبله ، فلا يحصل الا على نسبة منها نظرا لافلاس المدين . ويبدو أن من حق المؤمن المعيد أن يشترط أنه ، في حالة افلاس المؤمن ، لا يكون ملزما بتأدية ما في ذمته للتفليسة الا اذا تقاضى اقساط اعادة التأمين كاملة ، ويبرر ذلك أن المؤمن لهم دائئى التفليسة يستوفون حقوقهم كاملة من المؤمن المعيد ، فيجب أن يدفعوا مقابل هذه الحقوق (انظر عبد الودود يحيى في اعادة التأمين ص ٤٠٧ - ص ٤٠٨) . على أنه يمكن القول - حتى دون أن يشترط المؤمن المعيد تقاضى اقساط اعادة التأمين كاملة في حالة افلاس المؤمن - أن المؤمن المعيد يجرى مقايضة بين ما عليه ديون للتفليسة وما له من حقوق قبلها ، وقد رأينا أن الافلاس لا يمنع من اجراء هذه المقاصة .

هذا ويلاحظ أنه اذا أفلس المؤمن ولم يحصل المؤمن لهم من التفليسة الا على نسبة من حقوقهم ، لم يجز للمؤمن المعيد أن يتمسك بهذه النسبة فلا يدفع الا نسبة تعادلها مما في ذمته ، بل يجب عليه أن يدفع ما في ذمته كاملا =

٢ — التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء

(عقد التأمين)

٥٥٨ — عقد التأمين هو الذي ينظم علاقة المؤمن بعملائه ، وهو الذي نقف عنده :

بعد هذا الاستعراض السريع للتنظيم الداخلي للتأمين ، ننتقل الى التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء ، وينظم هذه العلاقة عقد التأمين . وهذا هو الذي نقف عنده ، لأنه هو الذي يعيننا في هذه الدراسة المتعلقة بالعقود المسماة ومنها عقد التأمين . وقد سبق التعريف بهذا العقد (١) ، ونبين الآن في هذه المقدمة خصائصه ، وعناصره ، وتقسيماته ، وتنظيمه التشريعي .

٥٥٩ — خصائص عقد التأمين — نصروح قانونية :

عقد التأمين عقد رضائي ، ملزم للجانبين ، ومن عقود المعارضة . وهو أيضا من العقود الاحتمالية (عقود الغرر) ، ومن العقود الزمنية ، ومن عقود الاذعان .

١ — فعقد التأمين عقد رضائي ، ينعقد بمجرد توافق الايجاب والقبول . ولكننا سنرى ، عند الكلام في اثباته ، أنه لا يثبت عادة الا بوثيقة تأمين (police) يوقع عليها المؤمن . وسنرى كذلك أنه أصبح في مشروع الحكومة عقدا شكليا (٢) .

٢ — وهو عقد ملزم للجانبين ، والالتزامان الرئيسيان المتقابلان فيه هما التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين والتزام المؤمن بدفع مبلغ

= بعد أن يخصص ما في ذمة المؤمن من أقساط اعادة التأمين ، أي أن يجري المقاصة على النحو الذي قدمناه .

انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٦٦٩ .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٤٢ .

(٢) انظر ما يلي فقرة ٥٩٠ .

التأمين اذا وقعت الكارثة المؤمن منها • ويلاحظ أن التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين التزام محقق ، ينفذ عادة على آجال معينة ، كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل سنة أو نحو ذلك • أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، اذ هو التزام احتمالي (obligation ventuelle) • وليس هو التزاما معلقا على شرط واقف هو تحقيق الخطر المؤمن منه ، لأن تحقق الخطر ركن قانوني في الالتزام وليس مجرد شرط عارض • ولو كان تحقق الخطر شرطا واقفا ، لأمكن تصور قيام التزام المؤمن بدونه التزاما بسيطا منجزا ، وهذا لا يمكن تصوره لأن التزام المؤمن مقتـرن دائما بتحقيق الخطر ، ولا يمكن فصل الاثنين أحدهما عن الآخر (١) •

٣ — وهو من عقود المعاوضة ، اذ كل من المتعاقدين يأخذ مقابلا لما أعطى • فالمؤمن يأخذ مقابلا ، هو أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له • وكذلك المؤمن يأخذ مقابلا لما يدفعه ، هو مبلغ التأمين اذا وقعت الكارثة • وقد يبدو أن المؤمن له لا يأخذ مقابلا اذا لم تقع الكارثة اذ يكون المؤمن غير ملتزم بشيء نحوه ، ولكن الواقع أن المقابل الذي يأخذه المؤمن له في نظير دفع أقساط التأمين ليس هو مبلغ التأمين بالذات فقد يأخذه وقد لا يأخذه ، ولكن المقابل هو تحمل المؤمن لتبعة الخطر المؤمن منـه سواء تحقق الخطر أو لم يتحقق ، وتحمل المؤمن لهذه التبعة ثابت غسى الحالـتين •

٤ — وهو من العقود الاحتمالية أو عقود الغرر (contrats aléatoires) ،

(١) الوسيط الجزء الثالث ، الطبعة الثانية المنقحة المجلد الأول فقرة ١٥ — فقرة ١٦ — وانظر Hugueny في تعليقه على حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ سيريه ١٩٢٣ — ١ — ٨١ — عبد الحى حجازى فقرة ١٦٧ — سعد واصف في التأمين من المسئولية ص ٢٤٣ — ص ٢٤٤ •

وانظر عكس ذلك وأن التزام المؤمن معلق على شرط واقف بيكار وبيسون فقرة ٤٢ ص ٦٧ •

(الوسيط ج ٧ — م ٩١)

وقد أوردته التقنين المدني ضمن هذه العقود بعد المقامرة والرهان —
والإيراد المرتب مدى الحياة • ومعنى أن عقد التأمين عقد احتمالي هو
أنه في العلاقة ما بين المؤمن ومؤمن له بالذات يكون احتماليا من الناحية
القانونية المحضة ، فالمؤمن وقت إبرام العقد لا يعرف مقدار ما يأخذ
ولا مقدار ما يعطى إذ أن ذلك متوقف على وقوع الكارثة أو عدم
وقوعها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤمن له فمقدار ما يأخذ ومقدار
ما يعطى متوقف هو أيضا على وقوع الكارثة أو عدم وقوعها • ولكن
إذا تركنا هذا الجانب القانوني المحض إلى الجانب الفني الاقتصادي ،
ونظرنا إلى علاقة المؤمن لا بمؤمن له بالذات بل بمجموع المؤمنين ، تبيننا
أن عقد التأمين ليس احتماليا لا بالنسبة إلى المؤمن ولا بالنسبة إلى
المؤمن له • فهو ليس احتماليا بالنسبة إلى المؤمن ، إذ المؤمن إنما يأخذ
الأقساط من المؤمن لهم ثم يعيد توزيعها على من وقعت الكارثة به منهم ،
بعد أن يخصم مصروفات الإدارة ، فهو إذا أحسن تقدير الاحتمالات
والنظم الأسس الفنية الصحيحة في التأمين ، لم يعرض نفسه لاحتمال
الخسارة أو الاحتمال المكسب بأكثر مما يعرض نفسه لذلك أي شخص
آخر يعمل في التجارة • وليس عقد التأمين احتماليا بالنسبة إلى المؤمن
له ، فالحقد الاحتمالي هو الذي يتوقف على الخط والمصادفة ، في حين
أن المؤمن له إنما يقصد بعقد التأمين عكس ذلك تماما ، فهو
يريد أن يتوقى مغبة الحظ والمصادفة ، ويتعاون مع غيره من المؤمن لهم
على توزيع شرو ما يبيته الحظ لهم جميعا بحيث لا ينال أيا منهم من هذه
الشرو إلا مقدار يسير يستطيع تحمله في غير عناء • فهو ، إذا لم
تتحقق الكارثة ، لم يخسر الأقساط التي دفعها ، إذ أن هذه الأقساط
إنما دفعها مقابلًا لتعاون سائر المؤمن لهم معه وقد تعاونوا • وهو ،
إذا تحققت الكارثة ، لم يكسب مبلغ التأمين ، إذ أن هذا المبلغ ليس إلا
تعويضًا لما حاق به من الخسارة وقد جاء ثمرة لهذا التعاون • فعقد
التأمين بالنسبة إلى المؤمن له ليس إذن عقدا يقصد به تحمل أثر الحظ
كما هو الأمر في المقامرة والرهان ، بل هو على العكس من ذلك عقد

يقصد به ابعاد أثر الحظ بقدر المستطاع (١) •

٥ — وهو من العقود الزمنية (contrats successifs) ، لأنه يعقـد
لزمان معين ، والزمن عنصر جوهري فيه • ويلتزم المؤمن لمدة معينة ،
فيتحل تبعة الخطر المؤمن منه ابتداء من تاريخ معين الى نهاية تاريخ
معين • كذلك المؤمن له يلتزم للمدة التي يلتزم لها المؤمن ، ويوفى
التزامه أقساطا متتابة على مدى هذه المدة ، ويجوز أن يوفيه دفعة
واحدة ولكن يراعى في تقدير هذه الدفعة الزمن المتعاقد عليه • ويترتب
على أن عقد التأمين عقد زمني أنه اذا فسخ هذا العقد أو انفسخ ،
لم يكن ذلك بأثر رجعي ، ولم ينحل العقد الا من وقت الفسخ
أو الانفساخ ، وما نفذ منه قبل ذلك يبقى قائما (٢) ، وبوجه خاص
لا يسترد المؤمن له من المؤمن الأقساط المقابلة للمدة التي انقضت
قبل حل العقد •

٦ — وهو من عقود الاذعان ، والمؤمن هو الجانب القوي • ولا يملك
المؤمن له الا أن ينزل عند شروط المؤمن ، وهي شروط أكثرها مطبوع ،
ومعروضة على الناس كافة ، وهذه هي أهم خصائص عقد الاذعان • على
أن تدخل المشرع في تنظيم عقد التأمين لحماية المؤمن لهم خفف كثيرا من

(١) انظر في هذا المعنى بيكارو بيسون فقرة ٤٢ ص ٦٨ — وقارن
بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٢١٢٦ •

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كان من مقتضى عقد التأمين
تغطية الأضرار التي يحتمل أن تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها
المؤمن تبعة هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذي يتقاضاه من المؤمن له ،
سواء في ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة
أو على أقساط تدفع على فترات محددة خلال مدة التأمين ، فإن مؤدى ذلك
أن عقد التأمين وإن كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة
معينة ، الا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسخ أو انفسخ قبل انتهاء مدته لا ينحل
الا من وقت الفسخ أو الانفساخ ، ويبقى ما نفذ منه قبل ذلك قائما . أما اذا
استوفى مدته فإنه يعتبر منتهيا ويشترط لتحديده أن ينص على ذلك صراحة
بما يعنى أنه لايجوز تجديده ضمنا (نقض مدني في ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٠
مجموعة أحكام محكمة النقض السنة ٢١ رقم ١١٥ صفحة ٧٠٩) •

تعسف المؤمن بالمؤمن له • هذا الى أن قيام التأمين على الأسس الفنية الصحيحة يمنع أحد الطرفين من أن يجور على الآخر ، ويجعل التأمين يؤدي مهمته الحقيقية وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم المعرضين لخطر مشترك ومساهمة كل منهم بنصيبه فيه اذا نزل بأحد منهم • ويجعل شركة التأمين تقوم بدورها الصحيح وهو دور الوسيط بين المؤمن لهم لتنظيم التعاون فيما بينهم ، لا دور المتعاقد القوي الذي يستغل ضعف المتعاقد الآخر (١) •

٧ — وهو من عقود حسن النية (contrats de bonne foi)

والمقصود بحسن النية هنا ليس هو المعنى المألوف ، والا فان كل العقود ، لا عقد التأمين وحده ، تعتبر من عقود حسن النية • وانما المقصود أنه عقد التأمين بوجه خاص يجعل المؤمن تحت رحمة المؤمن له في خصوص الادلاء بالبيانات اللازمة عن الخطر المؤمن منه ، وفي وجوب توقي وقوع الكارثة أو الحد من آثارها اذا وقعت • والمؤمن انما يعتمد في ذلك اعتمادا كاملا عن حسن نية المؤمن له ، فاذا اخل هذا بواجب حسن النية فلم يدل بجميع البيانات اللازمة عن الخطر المؤمن منه أو قصر في اتخاذ الاحتياطات لدرء الخطر أو لمنع تفاقمه بعد وقوعه ، فان هذا الاخلال يكون خطير ، وقد يكون جزاؤه سقوط حق المؤمن له • فمبدأ حسن النية يلعب دورا كبيرا في مجال عقود التأمين بالنسبة لطرفي التعاقد ليس فقط عند تنفيذ العقد ، كما هو الحال بالنسبة لسلائر العقود ، بل أيضا عند التعاقد (٢) •

وقد قضت محكمة النقض بأن عقد التأمين من العقود التي مبناهما حسن النية وصدق الاقرارات التي يوقع عليها المؤمن له والغش فيها أو اخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلا ، فالمؤمن له ملزم باحاطة المؤمن

(١) محمد علي عرفة ص ٩٨ — محمد كامل مرسى فقرة ١١ ص ١٥ — سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٣٦ — ص ٢٣٩ •

(٢) الاحكام العامة لعقد التأمين للدكتور محمد حسام محمود لطفي — طبعة ١٩٨٨ صفحة ١٢٩ وما بعدها — والتأمين للدكتور عبد المنعم البدر اوى طبعة ١٩٨١ فقرة ٨٧ صفحة ١١٩ •

عند التأمين بجميع البيانات اللازمة لتمكينه من تقدير الخطر المؤمن منه وجسماته ، وقد يكون ذلك عن طريق الاجابة على أسئلة محددة في طلب التأمين حيث يسأل المؤمن له عن حقيقة ما يدلى به من بيانات ، فإذا كان البيان قد جعله المؤمن محل سؤال محدد ومكتوب فإنه يعتبر جوهرياً في نظره ولازماً لتقدير الخطر المؤمن منه وعليه أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي الى زيادة هذه المخاطر ، ويترتب على الإخلال بهذا الالتزام ان يقع عقد التأمين باطلا (١) .

والى كل ذلك قد أورد التقنين المدني نصين هامين قصد بهما أن يحمى المؤمن لهم ، ويجعل الكفة متوازنة بينهم وبين المؤمن .

فجعل أولاً النصوص التي تنظم عقد التأمين والتي تهدف في مجموعها الى حماية المؤمن له نصوصاً لا تجوز مخالفتها ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ، أما اذا اتفق على مخالفتها لمصلحة المؤمن فإن الاتفاق يكون باطلا . وقد نصت المادة ٧٥٣ من التقنين المدني في هذا المعنى على أن « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد » (٢) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل

(١) نقض مدني في ٢٥ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ٢٨٦ ص ١٥٨٢ .

(٢) تاريخ النص : ورد هذا النص في المادة ١٠٥٥ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل أو على تعديلها ، الا أن يكون ذلك لمصلحة طالب التأمين أو لمصلحة المستفيد » . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٠١ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠١ . وفي لجنة مجلس الشيوخ استبدلت بعبارة « لايجوز الاتفاق على عدم سريان » عبارة « يقع باطلا كل اتفاق يخالف » ابراز لصيغة الجزاء ، لأن العبارة الأولى وإن قضت بعدم الجواز الا انها لم تفد جزاء المخالفة ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٥٣ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٤ - ص ٣٥٦) .

علىصوص خاصة بعقد التأمين (١) .
ويقابل هذا النص في التقنيات المدنية العربية الأخرى : في
التقنين المدني السوري المادة ٧١٩ - وفي التقنين المدني الليبي المادة
٧٥٣ - وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩١ - وفي تقنين الموجبات
والعقود اللبناني المادة ٩٥٣ - ولا مقابل للنص في التقنين المدني
الكويتي ولا في التقنين المدني الأردني (٢) .

وعمد ثانيا إلى بعض الشروط التي ترد أحيانا في عقود التأمين
وتكون جائزة ، فنص صراحة على بطلانها . وتنص المادة ٧٥٠ من
التقنين المدني في هذا الصدد على ما يأتي : « يقع باطلا ما يرد في وثيقة
التأمين من الشروط الآتية :

١ - الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة
القوانين واللوائح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة
عمدية .

٢ - الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في

(١) لا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، لأن هذا التقنين لم
يشتمل نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنيات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٩ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٣ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩١ (مطابق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٥٢ جميع أحكام هذا الباب التي
لم يصرح على وجه خاص بأنها مرعية الاجراء بالرغم من كل اتفاق مخالف
أو بأن عدم رعايتها موجب للبطلان ، لا تكون إلا بمثابة تأويل لمشيئة المتعاقدين
ويجوز الحيد عنها بمقتضى نص صريح .

(وحكم التقنين اللبناني ، على عكس حكم التقنين المصري ، يقضى
بأنه تجوز مخالفة الأحكام الواردة في عقد التأمين باتفاق خاص ، ما لم
يصرح المشرع بأن الحكم لا تجوز مخالفته أو بأن عدم مراعاته موجب
للبطلان) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص .

التقنين المدني الأردني : لا مقابل فيه للنص .

اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو في تقديم المسندات ، اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر ، وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي الى البطلان أو السقوط .

٤ — شرط التحكيم اذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥ — كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه » (١) .

وسيأتى بحث هذه الشروط الباطلة ، ويكفى هنا أن نبرز ما ينطوى عليه هذا النص من حماية جدية للمؤمن له . فهو بعد أن أورد شروطا معينة رآها جائرة ونص على بطلانها ، بل نص على بطلان شرط مألوف وهو شرط التحكيم اذا لم يبرز في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة حتى يوجه اليه نظر المؤمن له لأهميته ، عمم بعد التخصيص فأبطل كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، فيكون تعسفا من جانب المؤمن أن يتمسك بمثل هذا الشرط (٢) .

٥٦٠ — عناصر التأمين :

رأينا (٣) أن المادة ٧٤٧ مدني تعرف عقد التأمين بأنه « عقد يلتزم

(١) انظر في تاريخ النص وفي النصوص المقابلة في التقنيات المدنية العربية الأخرى ما يلي فقرة ٦٠٨ في أولها في الهامش .

(٢) عقد التأمين من جهة المؤمن يكون تجاريا اذا كان المؤمن شركة مساهمة كما هو الغالب ، ويكون مدينا اذا كان المؤمن جمعية تبادلية أو ذات شكل تبادلي اذا أنها لا تسعى لتحقيق ربح . أما من جهة المؤمن له فالعقد مدني ، وقد يكون تجاريا اذا كان المؤمن له تاجرا وكان عقد التأمين متعلقا بأعمال تجارته تطبيقا لنظرية التبعية . ومن ثم يكون عقد التأمين مدينا من الجهتين ، أو تجايا من الجهتين ، أو مختلطا أي مدينا من إحدى الجهتين الجهتين وتجاريا من الجهة الأخرى .

(٣) انظر ألفا فقرة ٥٤٢ .

المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى مظهر قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن » • ويتبين من هذا التعريف أن العنصر الجوهرى فى التأمين هو الخطر المؤمن منه . وهذا الخطر يستتبع التأمين منه أن يدفع المؤمن له قسط التأمين . وان يدفع المؤمن مبلغ التأمين اذا تحقق الخطر • فهناك اذن عناصر ثلاثة للتأمين : الخطر المؤمن منه ، وقسط التأمين ، ومبلغ التأمين •

٥٦١ — العنصر الأول — أخطر المؤمن منه (risque assuré) — حسنة :

الغرض من عقد التأمين هو دائما تأمين شخص من خطر يتهدده ، أى من حادث يحتمل وقوعه ، فاذا ما تحقق الخطر ووقع الحادث سمي كـارثة (sinistre) . • على أن الخطر (risque) والكارثة لهما فى عقد التأمين مدلول أوسع من المدلول المألوف ، إذ الخطر والكارثة يستعملان عادة فى شر يتهدد شخصا ، فاذا ما تحقق الخطر ووقع الشر كان كارثة • وهذا هو أيضا الغالب فى عقد التأمين . فؤمن الشخص نفسه من الحريق ، أو من السرقة ، أو من الأمراض ، أو من الزلزال ، أو من المسؤولية • ولكن مع ذلك قد يكون الحادث المؤمن منه حادثا سعيدا ، فهناك تأمين الأولاد (assurance de natalité) يتقاضى المؤمن له فيه مبلغ التأمين اذا ما تزوج قبل بلوغه سبعا معينة ، وهناك تأمين المهر (assurance de nuptialité) يتقاضى المؤمن له فيه مبلغ التأمين اذا ما تزوج قبل بلوغه سبعا معينة ، وهناك تأمين الحياة (assurance en cas de vie) يتقاضى فيه المؤمن له مبلغ التأمين اذا عاش إلى تاريخ معين . فهذه كلها حوادث سعيدة ومع ذلك يجوز التأمين منها •

ولما كان الخطر المؤمن منه هو المحصل الرئيسى فى عقد التأمين ،
فسيكون مكانه فى البحث عند الكلام فى أركان العقد (١) .

٥٦٢ — العنصر الثانى — قسط التأمين (prime d'assurance) :

وقسط التأمين هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن له للمؤمن
لتغطية الخطر المؤمن منه . فهناك اذن علاقة وثيقة بين قسط التأمين
والخطر المؤمن منه . فقسط التأمين يحسب على أساس هذا الخطر ،
واذا تغير الخطر تغير معه قسط التأمين زيادة أو نقصا وفقا لمبدأ عام
مسلم به فى التأمين هو مبدأ نسبية القسط الى الخطر
(proportionnalité de la prime au risque) . ويكون قسط التأمين

عادة مبلغا سنويا ثابتا لا يتغير من سنة الى أخرى . ومع ذلك يصح أن
يكون مبلغا متغيرا فى جمعيات التأمين التبادلية ويسمى القسط فى هذه
الجمعيات بالاشتراك (cotisation) .

ولا يحدد مقدار قسط التأمين اعتباطا بطريقة تحدىمية ، بل ان هذا
التحديد خاضع لعوامل حتمية لا بد من مراعاتها . ويجب فى هذا الصدد
التمييز بين القسط الصافى (prime pure) والقسط التجارى

(prime commerciale) .

فالقسط الصافى هو المبلغ الذى يقابل الخطر فيغطيه تماما دون
زيادة أو نقص . ويتخذ لحساب القسط الصافى أساس من وحدة قيمية
وحدة زمنية . فالوحدة القيمية هى وحدة تقدرها شركة التأمين ، ولتكن
مائة جنيه مثلا ، بحيث يحسب القسط الصافى على أساس هذه الوحدة .
فالمؤمن له اذا آمن على مائة جنيه دفع مقدارا معيناً ، ويزيد هذا المقدار
بنسبة زيادة المبلغ المؤمن عليه ، فيكون عشرة الأمثال اذا كان المبلغ
المؤمن عليه ألف جنيه ، وخمسين مثلاً اذا كان المبلغ المؤمن عليه

(١) انظر ما يلى فقرة ٥٩٧ وما بعدها .

خمسة آلاف جنيه ، وهكذا • والوحدة الزمنية تكون في العادة سنة واحدة • فيحسب القسط المصافى اذن على أساس أن مبلغ التأمين هو مائة جنيه وأن مدة التأمين هي سنة واحدة ، ويضاعف بعد ذلك بنسبة ما يصل اليه مبلغ التأمين ، كما يتكرر سنة بعد سنة بحسب المدة المحددة لعقد التأمين •

فاذا كان مبلغ التأمين مائة جنيه ومدته سنة واحدت يحسب القسط المصافى بحسب احتمال وقوع الخطر (prababilité de réalisation du risque) ، وبحسب جسامته المتوقعة (intensité de risque) • وحساب ذلك يكون على الوجه الآتى : تجد شركة التأمين أنها أمنت على عشرة آلاف حالة ، كل حالة بمبلغ مائة جنيه ، ولمدة سنة واحدة • وتقدر الشركة ، خاضعة في هذا التقدير للأساسين الفنيين اللذين يقوم عليهما التأمين ، وهما تقدير الاحتمالات (calcul des probabilités) وقانون الكثرة (loi des grands nombres) ، أن الخطر المؤمن منه يتحقق في خمسين حالة من بين عشرة الآلاف المؤمن عليها في السنة الواحدة • فاذا كان خطر الحريق يتحقق كاملا من ناحية جسامته في هذه الخمسين حالة ، لكان على الشركة أن تدفع تعويضا كاملا للمؤمن لهم ، يبلغ مائة جنيه عن كل حالة من الخمسين ، أى أن مجموع ما تدفعه من التعويض في السنة يبلغ خمسة آلاف جنيه • فاذا وزع هذا المبلغ على مجموع المؤمن لهم وهم عشرة آلاف ، لكان النصيب الذى يتحمله كل مؤمن له في هذا التوزيع هو نصف جنيه • وهذا هو القسط المصافى الذى يجب على كل مؤمن له أن يدفعه في كل سنة حتى يغطى خطرا مقداره مائة جنيه • وقد فرضنا في ذلك ، كما قدمنا ، أن الخطر يتحقق كاملا من ناحية جسامته في الخمسين حالة • فاذا دل حساب تقدير الاحتمالات طبقا لقانون الكثرة أن متوسط ما يتحقق من الخطر من حيث جسامته في الخمسين حالة لا يزيد على ثلاثة أخماس ، أى أن الخسارة التى تنجم عن الحريق تبلغ في متوسطها ثلاثة أخماس المبلغ المؤمن عليه

وهو مائة جنيه ، أى تبلغ ستين جنيهاً فى كل حالة من الحالات الخمسين ،
كان مجموع التعويض الذى تدفعه الشركة فى السنة هو ثلاثة آلاف جنيه
فقط . فإذا وزع هذا المبلغ على مجموع المؤمن لهم وهم عشرة آلاف ،
لكان نصيب كل منهم فى تحمل الخسارة هو ٣٠ من الجنيه . فيجب إذن
تخفيض القسط الصافى الى هذا المقدار عن كل مائة جنيه (١) ، ونكون
بذلك قد راعينا فى وقت واحد احتمال وقوع الخطر وجسامته المتوقعة
كما سبق القول .

هذا هو القسط الصافى (٢) . ولكننا نفرض فى كل ذلك أن شركة
التأمين إنما تجمع هذه الأقساط الصافية من مجموع المؤمن لهم ويبلغ
عدهم عشرة آلاف ، وما تجمعها من ذلك توزعه كله على الخمسين الذين
تحقق الخطر بالنسبة اليهم فى خلال العام . وقد أغفلنا أن قيام الشركة
بكل هذه الأعمال يكلفها نفقات يجب ادخالها فى الحساب ، وإضافتها الى
القسط الصافى . فيكون القسط الصافى مضافاً اليه هذه التكاليف
(chargement) هو القسط التجارى (prime commerciale) (١) ،
أى القسط الفعلى الذى يدفعه المؤمن له للشركة .

والتكاليف التى يجب أن تضاف الى القسط الصافى هى ما يأتى :

(١) كان التأمين تأميناً من الحريق مثلاً ، وأراد المؤمن له أن يؤمن
على مبلغ ألف جنيه ، دفع عشرة أمثال القسط الصافى عن مائة جنيه أى
ثلاثة جنيهات فى السنة ، أو أراد أن يؤمن على مبلغ عشرة آلاف جنيه ، دفع
مائة مثل القسط الصافى عن مائة جنيه أى ثلاثين جنيهاً فى السنة ، وهكذا .
(٢) ويجب أن يستنزل أيضاً من هذا القسط الصافى ما تجنيه شركة
التأمين من فوائد على أساس أنها تقبض هذا القسط من المؤمن له مقدماً ،
ولا تدفع التعويضات إلا بعد ذلك بالتدريج فى خلال السنة . فتستغل عادة
الأقساط المعجلة التى تقبضها من المؤمن لهم فى أوراق مالية . نحوها . ويعود
عليها هذا الاستغلال بفوائد تصل فى بعض الأحيان الى ٤ ٪ فيجب إذن أن
يعود عليها هذا الاستغلال بفوائد تصل فى بعض الأحيان الى ٤ ٪ فيجب
إذن أن يستنزل من هذا القسط الصافى ما يقابل هذه الفائدة .

(٣) ويسمى أيضاً بالقسط المثلث (prime chargée) أو القسط المعلى
(محمد كامل مرسى فقرة ٣١) .

١ — عمولة الوساطة ، ذلك أن شركة التأمين في أغلب الأحوال لا تصل الى عملائها الا عن طريق مندوبين عنها هم وكلاء التأمين وسماسرته ، ويدعون بالمنتجين • فان أكثر الناس لا يدركون فوائد التأمين الا اذا بصرهم بها الوسطاء ، ومن يدرك منهم فوائده لا ينشط من تلقاء نفسه للتعاقد مباشرة مع شركة التأمين ، وانما الوسيط هو الذى يستحثه على التعاقد ، وييسر له سبله ، ويشرح له طرقه المتنوعة • وليست العمولة بالقدر البسيط ، فقد تصل في بعض الأحيان الى ٢٠٪ أو ٢٥٪ من مقدار القسط المدفوع ، والذى يتحمل بها هو العميل فتضاف اذن الى القسط الصافي •

٢ — نفقات تحصيل القسط ، ذلك أن شركة التأمين هي التى تسعى عادة الى العملاء لتحصيل الأقساط ، فيكون القسط مطلوباً (quérable) لا محمولاً (portable) • وللشركة محصلون يقومون بتحصيل الأقساط من العملاء ، فأجور هؤلاء المحصلين ومصروفات انتقالاتهم هي نفقات التحصيل • وهذه أيضا يجب أن تضاف الى القسط الصافي بمقدار يتناسب مع قيمة القسط •

٣ — مصروفات الادارة العامة ، فالشركة لها مكان تقيم فيه • ويصرف أعمالها مدير أو مديرون ، ويعمل فيها عدد كبير من الموظفين والخدم ، وكثيرا ما تلجأ الى خبراء للكشف ولتقدير الأضرار ، وترفع كما يرفع عليها كثير من القضايا مما يستدعى نفقات لا يستهان بها ، فهذا وما اليه من تكاليف الادارة يقع على عاتق العميل • ويضاف الى القسط الصافي مقدار منه يتناسب مع قيمة القسط •

٤ — ويضاف كذلك الى القسط الصافي ما تفرضه الدولة من الضرائب والرسوم •

٥ — واذا كانت شركة التأمين غير مؤمنة ، فان أسهمها تكون مملوكة للمساهمين من الأفراد ، وهذا هو رأس مالها تستغله في صناعة التأمين • فوجب أن توزع أرباحها معقولة على المساهمين • ولا تحسب

هذه الأرباح في كثير من الأحيان الى أكثر من ٢٪ من قيمة القسط ،
فتضاف هي أيضا الى القسط الصافي •

٥٦٣ — العنصر الثالث — مبالغ التأمين (prestation de l'assureur):
ومبلغ التأمين هو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له ،
أو للمستفيد ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، أى عند وقوع الكارثة
التي هي محل التأمين ، كموت المؤمن له أو بقاءه حيا بعد مدة معينة في
حالة التأمين على الحياة ، وكاحتراق المنزل المؤمن عليه في حالة التأمين
من الحريق ، وكرجوع المضرور على المؤمن له في حالة التأمين من
المسئولية • فمبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن هو المقابل لقسط
التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن له ، ومن ثم كان عقد التأمين عقدا
ملزما للجانبين • وهناك ارتباط وثيق بين مبلغ التأمين وقسط التأمين ،
وقد رأينا عند الكلام في فن التأمين (١) ، وفي حساب القسط الصافي (٢)
أن قسط التأمين يحسب على أساس مبلغ التأمين ، وكلما كان مبلغ
التأمين كبيرا كلما ارتفع قسط التأمين • ويلاحظ من الأمثلة التي تقدم
ذكرها أن مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة المؤمن ، يكون تارة دينا مضافا
الى أجل غير معين ، وتارة يكون دينا احتماليا ، بحسب ما اذا كان
الخطر المؤمن منه محقق الوقوع ولكن لايعرف ميعاد وقوعه ، أو كان
غير محقق الوقوع ، ففي التأمين على الحياة يكون الخطر المؤمن منه
هو الموت ، وهو أمر محقق الوقوع ولكن لايعرف ميعاد وقوعه ، فيكون
مبلغ التأمين دينا في ذمة المؤمن مضافا الى أجل غير معين • وفي التأمين
من الأضرار ، سواء كان تأمينا على الأشياء كالتأمين من الحريق أو كان
تأمينا من المسئولية ، يكون الخطر المؤمن منه — وهو وقوع الحريق
مثلا أو تحقق المسئولية — امرا غير محقق الوقوع ، فيكون مبلغ التأمين
دينا احتماليا في ذمة المؤمن •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٤٣ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٢ •

وفي جميع الأحوال يكون مبلغ التأمين نقودا ، فشركة التأمين انما تتعهد بدفع مبلغ من النقود للمؤمن له أو للمستفيد عندما يتحقق الخطر المؤمن منه . وحتى اذا فرض أن شركة التأمين ، في بعض الحالات النادرة من أحوال التأمين على الأشياء ، لم تلتزم مباشرة بدفع مبلغ من النقود ، بل تعهدت باصلاح الضرر عينا ، فان الأمر بالنسبة الى شركة التأمين يؤول في النهاية الى دفع مبلغ من النقود . ذلك أن الشركة لا تقوم بنفسها ، أى بواسطة عمالها ، باصلاح الضرر عينا ، وانما هى في العادة تعهد الى أحد المقاولين في أن يقوم بهذا الاصلاح في نظير مبلغ من النقود . ومن ثم ينتهى الامر بالشركة الى أن تدفع مبلغا من النقود ، وان كانت تدفع هذا المبلغ لا للمؤمن له بل للمقاول . وقد تتعهد الشركة ، الى جانب التزامها الرئيسى بدفع مبلغ من النقود ، بأن تقوم بعمل . ويقع ذلك عادة في التأمين من المسؤولية ، اذا اشترطت الشركة أن تتدخل في الدعوى التى يرفعها المضرور ضد المؤمن له لتبين حقيقة الموقف ولتدافع عن المؤمن له ما وسعها ذلك . ففى هذه الحالة يكون ما تعهدت به الشركة هو أيضا مبلغ من النقود فيما اذا تحققت مسؤولية المؤمن ، ويضاف الى ذلك تعهدا بالقيام بعمل هو التدخل في الدعوى والدفاع عن المؤمن له . ولكن هنا أيضا يكون التزام الشركة الرئيسى هو دفع مبلغ من النقود ، ولا يكون التزامها بالدفاع عن المؤمن له الا التزاما اضافيا . فالشركة في جميع الأحوال تتعهد بدفع مبلغ من النقود ، وهذا التعهد اما أن يكون هو التعهد الوحيد ، واما أن يكون هو التعهد الرئيسى .

بقى أن نبين هل هناك حدود للمبلغ الذى تتعهد الشركة بدفعه . وفي هذا الصدد يجب التمييز بين التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار .

— ففى التأمين على الأشخاص لا حدود للمبلغ الذى تتعهد الشركة بدفعه الا في اتفاق الطرفين . فأى مبلغ اتفق عليه الطرفان تلتزم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له أو للمستفيد عند وقوع الخطر المؤمن منه ، وهو الموت في حالة التأمين على الحياة ، والاصابة أو المرض في حالة

التأمين من الاصابات أو المرض ، فإذا اتفق المؤمن له مع شركة التأمين على أن تدفع له مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات أو أكثر أو أقل فيما إذا بقى حيا بعد مدة معينة ، وأن تدفع لورثته أو لمن يعينهم من الأشخاص هذا المبلغ ذاته فيما إذا مات قبل انقضاء هذه المدة ، فإن شركة التأمين ، وقد حسبت أقساط التأمين الواجب على المؤمن له أن يدفعها سنويا على أساس هذا المبلغ الذى تعهدت بدفعه له أو لورثته ، تكون ملزمة بدفع هذا المبلغ فى الأجل المحدد • ويستوى فى ذلك أن يكون المبلغ مساويا للضرر الذى أصاب المؤمن له أو ورثته ، أو أن يكون أقل من هذا الضرر ، أو أكثر منه • بل يستوى أن يكون هناك ضرر قد أحاق بالمؤمن له أو ورثته ، أو لم يكن هناك ضرر أصلا (١) • ففى جميع الأحوال لا توجد أية علاقة بين مبلغ التأمين المتفق عليه وبين ما عسى أن يحيق بالمؤمن له من ضرر ، وليس لمبلغ التأمين أية صفة تعويضية • فالتأمين على الأشخاص هو اذن تأمين القصد منه تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط معينة ، بصرف النظر عن الأغراض التى يستخدم فيها المؤمن له هذا المال • فقد يستخدمه لمواجهة تكاليف الحياة أو لاعانة ورثته على مواجهة هذه التكاليف كما هو الغالب ، وقد يستخدمه لزيادة موارده المالية ، وقد يستخدمه لغير ذلك من الأغراض • ومن ثم يستطيع المؤمن له أن يشترط أى مقدار ليكون مبلغ التأمين دون حد لذلك كما سبق القول ، ما دام أنه يدفع لشركة التأمين الأقساط المقابلة • وإذا كان التأمين تأمينا من الاصابات ، وتحققت اصابة المؤمن له واستحق تعويضا قبل المسئول ، فإنه بتحقيق الاصابة يستحق أيضا مبلغ التأمين ، ويجمع بين هذا المبلغ وبين التعويض المستحق له قبل المسئول • وليس لشركة التأمين أن ترجع على المسئول ، ولا أن تحل محل المؤمن له فى الرجوع عليه • بل تلتزم بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له وهو دين فى ذمتها له فى

(١) لقد تكون ورثة المؤمن له لم يصيبهم أى ضرر مالى من موت مورثهم ، بل قد يكونون ورثوا عنه ثروة طائلة ، ومع ذلك يبقى حقهم ثابتا فى مبلغ التأمين بأكمله •

مقابل الأقساط التي دفعها ، ومصدر هذا الدين هو عقد التأمين (١) .
وتترك أيضا المؤمن له يستولى على التعويض المستحق له قبل المسئول ،
فهو دين في ذمة المسئول للمؤمن له ، ومصدر هذا الدين هو العمل غير
المشروع الذي وقع من المسئول وكان سببا في اصابة المؤمن له . فالمؤمن
له هو اذن صاحب الحق في الدينين ، ولكل منهما مصدر يختلف عن المصدر
الذي للآخر ، يطالب الشركة بمبلغ التأمين بناء على عقد التأمين ،
ويطالب المسئول بالتعويض بناء على العمل غير المشروع . ويجوز أيضا
للمؤمن له أن يعقد تأمينات متعددة عند شركات مختلفة ، فيجمع بين مبالغ
التأمين المتعددة التي ترتبت في ذمة هذه الشركات جميعا ، ويضيف اليها
التعويض الذي يستحقه قبل المسئول . وسنعرض لكل هذه المسائل
تفصيلا عند الكلام في التأمين على الأشخاص (٢) .

— أما في التأمين من الأضرار فالأمر يختلف . وهناك حدود للمبلغ
الذي تلتزم الشركة بدفعه للمؤمن له عند وقوع الضرر المؤمن منه . ذلك
أن التأمين من الأضرار يخضع لمبدأ أساسي هو مبدأ التعويض

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن خطأ الغير المسئول عن وقوع
الحادث/ هو السبب المباشر للالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن بدفع
قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وانما سبب هذا الالتزام
هو عقد التأمين ذاته ، فلو لا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ
التأمين رغم وقوع الحادث . وينبنى على ذلك انه ليس للمؤمن أن يدعى بأن
ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين اذ ان هذا الوفاء من جانبه
لم يكن الا تنفيذا للالتزام التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي
يؤديها له الأخير وتنفيذا للالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم ، واذا
كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين
مستحقا فان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن
منه في أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد ،
واذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين في
الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من
المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ،
ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف
القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢
مجموعة احكام النقض السنة ١٣ رقم ١٨٥ صفحة ١١٦٦) .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٦٩٥ وما بعدها .

(principe indemnitaire) فهو ذو صفة تعويضية بارزة . وأول حد
لمبلغ التأمين في التأمين من الأضرار هو الاتفاق ، فيجب ألا يزيد المبلغ
الذي تلتزم بدفعه الشركة على المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين . وهذا
حد مشترك بين التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص ، فقد
رأينا في هذا التأمين الأخير أن مبلغ التأمين يتحدد هو أيضا بالاتفاق
أي بعقد التأمين . ولكن التأمين من الأضرار يزيد في الحدود التي يتقيد
بها مبلغ التأمين بحدين آخرين : (الحد الأول) هو ألا يزيد المبلغ
الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه على الضرر الذي لحق فعلا بالمؤمن له ،
وهذا ما تقتضيه به الصفة التعويضية التي لمبلغ التأمين والمبدأ الأساسي
الذي يخضع له التأمين من الأضرار وهو مبدأ التعويض فيما أسلفنا
الإشارة إليه . فإذا أمن شخص على منزله من الحريق بمبلغ عشرين
ألف جنيه ، واحترق المنزل ، لم يستطع المؤمن له أولا أن يحصل من
شركة التأمين على أكثر من عشرين ألف جنيه وهو المبلغ المؤمن عليه .
حتى لو كانت قيمة المنزل وقت احتراقه تزيد كثيرا على هذا المبلغ . وليس
هذا إلا تطبيقا للحد الأول ، وهو الحد الذي يفرضه الاتفاق أي عقد
التأمين . ولكن يضاف إلى ذلك حد آخر هو الحد الذي نحن بصددده ، وهو
حد التعويض عن الضرر بمقدار هذا الضرر دون زيادة . فإذا فرض أن
قيمة المنزل وقت احتراقه كانت قد نزلت إلى خمسة عشر ألف جنيه مثلا ،
فإن شركة التأمين لا تلتزم إلا بدفع هذا المبلغ لا أكثر ، وهذا بالرغم
من أن المبلغ المؤمن عليه هو عشرين ألفا والأقساط التي كان المؤمن له
يدفعها حسبت على أساس هذا المبلغ . والعلة في ذلك فكرة أساسية في
التأمين من الأضرار ، يقوم عليها نفس المبدأ الأساسي وهو مبدأ التعويض .
وهذه الفكرة هي أن التأمين من الأضرار لا يصح أن يكون مصدرا لأثر
المؤمن له ، فهو لا يتقاضى من شركة التأمين إلا مبلغا لا يزيد بحال على
قيمة الضرر الذي أصابه . والا فإن الزيادة تكون أثرا للمؤمن له ، قد
يغريه على أن يقدم على إحراق منزله عمدا مع إخفاء ذلك ، حتى
يتمكن من الحصول على مبلغ يزيد على الضرر الذي لحق به .
فالفكرة كما نرى تتصل اتصالا وثيقا بالمصلحة العامة ، ومن ثم تعتبر
(الوسيط ج ٧ - م ٩٢)

القاعدة التي تقضى ألا يزيد المبلغ الذى تدفعه الشركة على قيمة الضرر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . ويترتب على هذه القاعدة نتائج هامة هي عكس ما قدمناه فى التأمين على الأشخاص . فإذا فرضنا مثلاً أن هناك شخصاً مسئولاً عن حريق المنزل يستطيع المؤمن له أن يرجع عليه بالتعويض ، لم يجز أن يجمع المؤمن له بين مبلغ التأمين المستحق له فى ذمة الشركة وبين مبلغ التعويض المستحق له فى ذمة المسئول . وهو إذا تقاضى من شركة التأمين المبلغ المستحق له فى ذمتها ، حلت الشركة محله بمقدار ما دفعته فى الرجوع على المسئول . وإذا أمن صاحب المنزل على منزله من الحريق فى شركات متعددة ، لم يجز له أن يستولى منها جميعاً على مبلغ يزيد بحال على قيمة الضرر الذى لحق به . وسيأتى تفصيل ذلك عند الكلام فى مبدأ التعويض فى التأمين من الأضرار (١) . هذا هو الحد الأول ، وهو مبدأ التعويض أو الصفة التعويضية . وهناك (الحد الثانى) وهو قاعدة النسبية (règle proportionnelle) . ونرجع فى توضيح ذلك الى المثال الذى قدمناه ونفرض أن المنزل عندما احترق كانت قيمته ثلاثين ألفاً ، فالمؤمن له لا يتقاضى من شركة التأمين الا عشرين ألفاً وهو المبلغ المؤمن عليه . فإذا فرضنا أن المنزل لم يحترق الا نصفه . وكانت قيمة هذا النصف المحترق خمسة عشر ألفاً ، فهل يقتضى المؤمن له من شركة التأمين مبلغ خمسة عشر ألفاً وهو قيمة الضرر الذى لحق به دون زيادة ، ثم هو فى الوقت ذاته أقل من المبلغ المؤمن عليه ، فيكون المبلغ الذى تدفعه الشركة قد توافر فيه الشرطان : لم يزد على المبلغ المؤمن عليه ولم يزد فى الوقت ذاته على الضرر الذى أصاب المؤمن له ؟ هنا تأتى قاعدة النسبية ، فتحور الى حد كبير من هذا الحل الذى يبدو لأول وهلة حلاً معقولاً . فالمؤمن له لا يتقاضى من الشركة الا بمقدار ما احترق من المنزل منسوباً الى المبلغ المؤمن عليه ، لا الى قيمة المنزل بأكمله . والمبلغ المؤمن عليه فى الفرض الذى نحن بصددده هو عشرون ألفاً ، وقد احترق من المنزل

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٦٠ وما بعدها وفقرة ٨١٧ وما بعدها .

نصفه ، فيتقاضى المؤمن له من الشركة نصف المبلغ المؤمن عليه ، أى يتقاضى عشرة آلاف لا خمسة عشر ألفا . وليست قاعدة النسبية هذه ، بخلاف مبدأ الصفة التعويضية ، من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها . فيشترط المؤمن له على الشركة أن يتقاضى مبلغا يعوض كل الضرر الجزئى الذى أصابه مادام لا يزيد على مبلغ التأمين ، أى يتقاضى خمسة عشر ألفا لا عشرة آلاف فى الفرض الذى نحن بصدده . وسنعود الى ذلك كله عند الكلام فى قاعدة النسبية فى صدد الكلام فى آثار عقد التأمين على الأشياء (١) .

٥٦٤ - المصلحة وهل هى عنصر يجب توافره فى جميع أنواع التأمين ؟
المقصود بالمصلحة هنا هو أن يكون للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة فى عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، ومن أجل هذه المصلحة أمن من هذا الخطر ، حتى اذا وقع واصطدم وقوعه مع المصلحة فى عدم وقوعه ، فلحق المؤمن له أو المستفيد ضرر من وراء ذلك ، رجع بتعويض هذا الضرر على شركة التأمين . ومن ثم ذهب رأى الى ان المصلحة هى العنصر الرابع من عناصر التأمين ، وهو عنصر يجب أن يتوافر فى جميع انواعه . وأيد هذا رأى بعض الفقهاء فى مصر (٢) ، مستندين فى ذلك الى أن المشرع المصرى قد عرض لعنصر المصلحة فى المكان المخصص للأحكام العامة ، فنصت المادة ٧٤٩ مدنى على أن « يكون محالا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين » . فدل بذلك على أن المصلحة عنصر مطلوب توافره فى جميع أنواع التأمين ، اذ النص عام مطلق لا يميز بين نوع ونوع . وهو باطلاق عبارته وبمكانه بين الأحكام العامة ينصرف الى جميع الأنواع ، ويجعل المصلحة عنصرا فيها دون تمييز .

(١) انظر ما يلى فقرة ٨٣٢ وما بعدها .

(٢) محمد على عرفة ص ٦٢ - ص ٦٣ - وانظر ايضا ص ٢٦ و ص

٢٢٨ - محمود جمال الدين زكى فقرة ١٩ - عبد الودود يحيى ص ١٧ -

وقرب محمد كامل مرسى فقرة ٣٤ .

ولكن الرأى السائد هو أن المصلحة ليست عنصرا الا فى التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا يشترط فيه توافر عنصر المصلحة . ولا تظهر أهمية اشتراط المصلحة عنصرا فى التأمين على الأشخاص الا فى حالة التأمين على حياة الغير ، ففى هذه الحالة وحدها يجوز التساؤل عما اذا كان من الضرورى أن يكون للمؤمن له مصلحة فى بقاء المؤمن على حياته . والظاهر أن المشرع المصرى لم يشترط اثبات أن يكون للمؤمن له مصلحة فى حياة الغير . واذا كان يخشى من وراء ذلك أن يكون هذا دافعا للمؤمن له الى أن يتسبب فى وفاة الغير عمدا مادام أنه لا مصلحة له فى بقاءه حيا ، بل هو العكس من ذلك يفيد من موته اذ يستحق مبلغ التأمين ، فقد عالج المشرع المصرى هذا المحذور عن طريق آخر . فنص فى المادة ٧٥٧ مدنى على أنه « ١ — اذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا فى وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . ٢ — واذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين اذا تسبب عمدا فى وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . فاذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع فى احداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق فى أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين » . ونرى من ذلك أنه حيث يكون المستفيد من التأمين شخصا غير الشخص المؤمن على حياته ، فيخشى من أن يعتدى الأول على حياة الثانى ، جعل المشرع لهذا الاعتداء جزاء هو أن يرد على المعتدى قصده ، فيحرمه من الفائدة التى كان يبغيها من وراء هذا الاعتداء . ثم ان المشرع المصرى من جهة أخرى ، وامعانا فى الاحتياط ، اشترط فى حالة التأمين على حياة الغير موافقة هذا الغير كتابة قبل ابرام العقد (م ٧٥٥ مدنى) . وأراد بذلك أن ينبه الغير المؤمن على حياته الى ما قد يتعرض له من الخطر ، فاذا ما وافق هذا على التأمين فقد دل بذلك على أنه لا يخشى شرا وأنه مطمئن الى حسن نية المؤمن له . وسنعود الى شرح هذه النصوص عند الكلام فى التأمين

• على الحياة (١) •

أما ما يستند اليه أنصار من يذهب في الفقه المصري الى أن المصلحة عنصر في جميع أنواع التأمين ، من أن المادة ٧٤٩ مدنى جاءت عامة مطلقة وأنها اتخذت مكانها بين الأحكام العامة ، فذلك مردود في كل من شقيه • أما أنها وردت عامة مطلقة ، فيرد عليه بأنها جعلت محل التأمين « كل مصلحة اقتصادية » ، والمصلحة الاقتصادية لا تقوم الا في التأمين من الأضرار • أما التأمين على الأشخاص فالمصلحة فيه ، ان ان اشترطت ، لا تكون مصلحة اقتصادية ، وانما تكون مصلحة معنوية • وهذا قاطع في أن المشرع المصري انما قصد أن تتوافر المصلحة ، بعد أن نعتها بأنها مصلحة اقتصادية ، في التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص • وقد أحس أنصار الرأي المعارض قوة هذه الحجة ، فذهبوا الى أن المشرع المصري لم يحالفه التوفيق عندما اشترط أن تكون المصلحة مصلحة اقتصادية (٢) • وأما النص فقد ورد بين الأحكام العامة فيلزم من ذلك أن يسرى على جميع أنواع التأمين ، فليس في هذه الحجة غناء ، اذ ورد من الاحكام العامة ما لا يسرى على جميع انواع التأمين ، في أمر غير المصلحة • ونشير بذلك الى المادة ٧٥١ مدنى • وردت هي أيضا بين الأحكام العامة ، وهي تتعلق بمبدأ الصفة التعويضية في التأمين اذ تقول : « لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له الا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين » • ومن المسلم به أن مبدأ الصفة التعويضية انما يسرى كما قدمنا التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ، فاذا كان ورود المادة ٧٥١ مدنى بين الأحكام العامة لم يمنع من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار ، فلماذا لا نقول مثل ذلك أيضا في المادة ٧٤٩ مدنى الذي تشترط أن يكون محل التأمين مصلحة اقتصادية • فلا يكون

(١) انظر ما يلي فقرة ٧٠٦ وما بعدها •

(٢) محمد على عرفة ص ٦٤ •

ورودها بين الأحكام العامة مانعا من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ؟ (١) •
وقد حسم التقنين المدني الكويتي هذا الخلاف وقصر اشتراط المصلحة الاقتصادية على حالة التأمين من الأضرار فنص في المادة ٧٧٦ على أن « يقع التأمين من الأضرار باطلا اذا لم يستند الى مصلحة اقتصادية مشروعة » •

من ذلك نرى أن المشرع المصري لم يقصد أن يجعل من المصلحة عنصرا مشتركا في جميع أنواع التأمين ، وأن المادة ٧٧٩ مدني عندما تكلمت عن المصلحة الاقتصادية المشروعة التي تكون محلا للتأمين انما أرادت أن يكون ذلك مقصورا على التأمين من الأضرار • ومن أجل هذا نجعل بحثنا في المصلحة كما تضمنتها المادة ٧٤٩ مدني في مكانه الطبيعي عند الكلام في التأمين من الأضرار ، وسنرى هناك أن مبدأ المصلحة هو من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التأمين على الأشياء (٢) •

٥٦٥ — تقسيمات التأمين :

والتأمين اما تأمين اجتماعي ، واما تأمين خاص • فالتأمين الاجتماعي ينتظم العمال ، ويؤمنهم من اصابات العمل ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم فيه الى جانب العمال أصحاب العمل والدولة ذاتها ، وتتولى الدولة تنظيمه وإدارة شؤونه • ولا شأن به

(١) ولما كان مبدأ المصلحة ومبدأ الصفة التعويضية هما مبدأان رئيسيان يقوم عليهما التأمين من الأضرار (انظر ما يلي فقرة ٧٥٥ وما بعدها) ، ولم يفرد الشرع المصري للتأمين من الأضرار مكانا خاصا بل اجتزا عنه بالتأمين من الحريق ، فالظاهر أنه لم يجد مكانا ينص فيه على هذين المبدأين الا مكان الأحكام العامة للتأمين • وقد ترك للمشهور من المبادئ المسلم بها في التأمين أمر قصر المبدأين على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص • ولم يفته عند الكلام في المصلحة أن يشير الى أن المقصود بها هو المصلحة الاقتصادية ، حتى يقصر المبدأ على التأمين من الأضرار •

(٢) انظر ما يلي فقرة ٧٥٦ وما بعدها •

هنا ، فممكن بحثه يكون عند الكلام في قانون العمل • أما التأمين الخاص فتقوم به الشركات والجمعيات التبادلية ، وإذا كانت شركات التأمين في مصر قد أمت جميعا وأصبحت تابعة للقطاع العام وصارت المؤسسات العامة هي التي تدير شؤونها ، إلا أن شركات التأمين المؤممة بقيت تدار على النحو الذي كانت تدار به قبل التأمين ، ومن ثم لا مانع من أن نستبقى لها اسم « التأمين الخاص » للمقابلة بينها وبين التأمينات الاجتماعية •

والتأمين الخاص إما أن يكون تأمينا بحريا (assurance maritime) ويتعلق بالنقل عن طريق البحر ويكون تأمينا على البضائع أو على السفن ذاتها ، ويلحق بل النقل عن طريق الأنهار والقرع والقنوات (assurance fluviale) • وإما أن يكون تأمينا برريا (assurance de terrestre) ، ويلحق به في كثير من أحكامه التأمين الجوي (assurance aérienne).

والتأمين البحري ، وقد سبق التأمين البري كما رأينا فيما تقدم (١) لاشأن لنا به هنا أيضا ، فهو خاضع للتقنين البحري في الباب الحادي عشر (المواد ١٧٣ - ٢٣٤) ، ويدخل إذن في مباحث القانون البحري •

والذي نستبقيه للبحث هو التأمين الخاص البري وحده ، بعد أن استبعدنا من جهة التأمينات الاجتماعية وتقابل التأمين الخاص ، وبعد أن استبعدنا من جهة أخرى التأمين البحري ويقابل التأمين البري (٢) •

✓ (١) انظر آنفا فقرة ٥٤٥ •

(٢) ويشير إلى ذلك صراحة مشروع الحكومة ، وهو المشروع الذي سيأتي ذكره ، فقد نصت المادة الأولى من هذا المشروع على أن « تسرى أحكام هذا القانون على التأمين إذا كان تأمينا برريا وكان تأمينا خاصا في آن واحد ، وذلك دون إخلال بالأحكام التي تنظم عقد التأمين والواردة في القانون المدني - ولا تسرى هذه الأحكام على التأمين التبادلي ولا التعاوني ، إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع النظم العامة لتلك التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التي تسرى عليها » •

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع : « وقد احتوى هذا المشروع على ثلاثة فصول • تناول الفصل الأول منه الأحكام العامة لعقد التأمين ، فبينت المادة الأولى نطاق سريانه ، وجعلته مقصورا على التأمين =

والتأمين الخاص البرى ، الذى نقف عنده هنا ، ينقسم الى قسمين رئيسيين : ١ — التأمين على الأشخاص (assurance de personnes) (ب) والتأمين من الأضرار (assurance de dommages) (١) .

(أ) فالتأمين على الأشخاص هو تأمين يتعلق بشخص المؤمن له ، فيؤمن نفسه من الأخطار التى تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل . وهذا التأمين كما قدمنا ليست له صفة تعويضية،

= البرى ، وبهذا يخرج عن نطاق أحكامه التأمين البحرى وغايته مجابهة مخاطر البحار ، والتأمين النهري والتأمين الجوى وغايتهما تأمين مخاطر النقل النهري والجوى . كما لا تسرى أحكام عقد التأمين على إعادة التأمين، وحكمة ذلك أن الغاية من المشروع هى حماية المؤمن لهم وهم ليسوا طرفا فى العقد فى حالة إعادة التأمين . كذلك اشترطت المادة المذكورة فى التأمين البرى أن يكون تأمينا خاصا فى الوقت ذاته ، وهو الذى تباشره الشركات ويكون الباعث عليه ضمان المصالح الشخصية ، فيخرج بذلك عن نطاق عقد التأمين أنواع التأمين العام ، وهو ما تقوم به الدولة أو إحدى الهيئات المحلية العامة ويستند الى اعتبارات اجتماعية . ونصت المادة كذلك على عدم سريان أحكام المشروع على التأمين التبادلى ولا التعاونى ، الا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع النظم العامة لتلك التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها .

وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى يتضمن هو أيضا نصا فى هذا المعنى ، فكانت المادة ١٠٣٦ من هذا المشروع تجرى على الوجه الآتى : « ١ — لا تسرى أحكام هذا الفصل على التأمين الا اذا كان تأمينا برىا وكان تأمينا خاصا فى آن واحد . ٢ — وتسرى هذه الأحكام على التأمينات ذات الأقساط ، ولكنها لا تسرى على التأمينات التعاونية ولا على جمعيات المكتتبين للتأمين ضد المخاطر ولا على غيرها من التأمينات الأخرى ، الا بالقدر الذى لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع نظام هذه الأنواع من التأمينات ولا مع التشريعات الخاصة التى تسرى عليها » . وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة « اكتفاء بالمواد التى تتناول الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٢ — ص ٣٢٣ فى الهامش) .

وانظر المادتين ٩٥١ و ٩٥٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى .
(١) ويذهب الاستاذ جوسران الى تقسيم التأمين الخاص البرى الى اقسام رئيسية ثلاثة :

(أ) التأمين على الأشياء (ب) التأمين على الأشخاص (ج) التأمين من المسئولية (جوسران ٢ فقرة ١٣٨ (ب))

فلا يخضع لبدأ التعويض * ويستولى المؤمن له على مبلغ التأمين المتفق عليه بأكمله اذا تحقق الخطر المؤمن منه ، دون نظر الى قيمة الضرر الذى أصابه ، بل حتى اذا لم يصب بأى ضرر ، وقد تقدم ذكر ذلك •

ويتفرع هذا القسم الى فرعين :

١ — التأمين على الحياة (assurance sur la vie) ، ويكون تأميننا لحالة الوفاة أو تأميننا لحالة البقاء أو تأميننا مختلطاً على النحو الذى سنبينه تفصيلاً عند الكلام فى التأمين على الحياة •

٢ — التأمين من الاصابات (assurance contre les accidents corporels) ويكون تأميننا من الاصابات التى تقع بحياة الانسان أو بجسمه نتيجة لسبب خارجى مفاجئ ، فيستولى المؤمن له على مبلغ التأمين اذا تحققت الاصابة المؤمن منها كأن يهوت فى حادث مفاجئ أو يصاب فى جسمه بما يسبب عجزه عن العمل عجزاً دائماً أو عجزاً مؤقتاً • ويلحق بالتأمين من الاصابات التأمين من المرض (assurance contre le maladie) ، فيؤمن الشخص نفسه من العجز عن العمل الذى يترتب على المرض ، وتدخل فى ذلك نفقات العلاج •

(ب) والتأمين من الأضرار هو تأمين لا يتعلق بشخص المؤمن له بل بماله ، فيؤمن نفسه من الأضرار التى تصيبه فى المال ، ويتقاضى من شركة التأمين تعويضاً عن هذا الضرر • والتأمين من الأضرار ، كما قدمنا ، له صفة تعويضية بارزة ويخضع لبدأ التعويض ، فلا يجوز للمؤمن له أن يتقاضى تعويضاً من شركة التأمين الا اذا لحق به ضرر فى ماله وفى حدود قيمة هذا الضرر • ولا بد من مصلحة اقتصادية مشروعة تكون مصلاً للتأمين •

ويتفرع هذا القسم أيضاً الى فرعين :

١ — التأمين على الأشياء (assurance de choses) ، ويكون تأميننا من الأضرار التى تقع بشئ معين ، كتأمين المنزل من الحريق

والمزروعات من التلف والمواشى من الموت والتأمين من السرقة والتبديد
وتأمين الدين •

٢ — التأمين من المسؤولية (assurance de responsabilité) ،
فيؤمن الشخص نفسه من الضرر الذي يصيبه في ماله اذا تحققت
مسئوليته قبل الضرور ورجع عليه هذا بالتعويض • فشركة التأمين
لا تعوض الضرور نفسه ، والذي يعوضه هو المؤمن له ، ثم تسأى شركة
التأمين بعد ذلك لتعوض المؤمن له ما غرمه لتعويض الضرور •
والمسؤوليات التى يؤمن الشخص نفسه منها كثيرة متنوعة ، فقد يؤمن
نفسه من مسؤوليته عن حوادث سيارته ، أو من مسؤوليته عن الحريق ،
أو من مسؤوليته المهنية ، أو من مسؤوليته عن حوادث النقل • أما مسؤولية
رب العمل عن حوادث العمل فهذه تدخل ضمن التأمين الاجتماعى • ومن
بين هذه المسؤوليات ما يكون التأمين منه اجباريا ، كالتأمين من حوادث
العمل والتأمين من حوادث السيارات (١) •

وستتناول بالبحث التفصيلى فيما يلى هذه الفروع المختلفة من
التأمين •

٥٦٦ — التنظيم التشريعى لعقد التأمين — نصوص قانونية :

لم يكن التقنين المدنى القديم يحتوى أصلا على نصوص فى عقد
التأمين ، وقد ترك هذا العقد على أهميته الكبيرة للقضاء والعرف • وكان
القضاء يطبق فى الغالب القواعد العامة (٢) والمألوف من الشروط فى

(١) انظر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الاجبارى من
حوادث العمل ، والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى
من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات •

(٢) وقد قضى بأن الشارع المصرى (القديم) لم ينظم عقد التأمين ،
ولم يصدر سوى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالاشراف والرقابة
على هيئات التأمين ، ولذلك تلجأ المحاكم الى القواعد العامة لفض المنازعات
الناشئة عن هذا العقد (العطارين ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ المعاماة ٢٨ رقم
٦٠ من ١٤١) •

عقود التأمين التي تبرمها الشركات مع المؤمن لهم ، ويستعين ببعض أحكام القوانين الأجنبية ، وبخاصة أحكام القانون الفرنسي في عقد التأمين الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (١) .

ولكن هذا لم يكن كافيا ، إذ كثيرا ما ترد في عقود التأمين التي تبرمها الشركات مع عملائها شروط تعسفية ، ولم يكن هناك في التقنين المدني القديم نصوص تجعل من عقد التأمين عقد اذعان فتحمي الجانب الضعيف وهو المؤمن له من الجانب القوي وهو شركة التأمين . ومن ثم كان عقد التأمين في المشروع التمهيدي للتقنين المدني الجديد محل عناية كبيرة ، وقد اقتبست نصوص المشروع من مختلف القوانين التي نظمت عقد التأمين في العصر الحديث ، وبخاصة القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ والقانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ (٢) . وقد بلغت مواد المشروع التمهيدي في عقد التأمين تسعا

(١) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة في عهد التقنين المدني القديم بأنه نظرا لعدم وجود تشريع ينظم عقد التأمين في مصر ، فإن الشرط الوارد في وثيقة التأمين والذي يقضى بتطبيق قانون أجنبي معين (القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠) على العقد هو شرط صحيح (استئناف مختلط ٧ مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥) . وقد يفهم هذا الشرط ضمنا ، كما إذا اشترط دفع الأقساط ودفع مبلغ التأمين في باريس بالفرنكات وجعل المحل المختار لشركة التأمين في باريس والنزاع الذي يتفرع عن العقد من اختصاص المحاكم الفرنسية ، فيستخلص من ذلك كله أن المتعاقدين قد أرادا تطبيق القانون الفرنسي على العقد (استئناف مختلط ٨ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٨٤) — هذا وإذا كان العمل والقضاء في مصر قد سبقا التشريع في عقد التأمين ، فقد جرى مثل ذلك في البلاد الأخرى . والتأمين خير شاهد على أن العمل هو الذي يبدأ بتقرير القواعد المنظمة ، ثم يأتي القضاء يتبنى هذه القواعد ، ويأتي من بعد ذلك التشريع يسجلها (جوسران ٢ فقرة ١٢٨٠ (C) ص ٧٢٢) .

(٢) وأهم القوانين الأجنبية التي نظمت عقد التأمين في العصر الحديث هي القانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والقانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، والقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ — وانظر أيضا القانون البلجيكي الصادر في ١١ يونيه سنة ١٨٧٤ . ومن التقنيات المدنية العربية التي نظمت عقد التأمين ، غير التقنين المدني المصري ، التقنين المدني السوري والتقنين المدني الليبي والتقنين المدني العراقي وتقنين الموجبات والعقود اللبناني . والتقنيات =

وتسعين مادة • واستهل المشروع الفصل المخصص لعقد التأمين بنصوص تناولت أحكام العقد العامة ، وما يترتب عليه من التزامات بعضها يقع على عاتق المؤمن له وبعضها ينشأ في ذمة المؤمن ثم أفرد المشرع لكل فرع من فروع التأمين نصوصا خاصة • فنظم التأمين على الحياة في فرع على حدة ، استوعب فيها أحكامه • ثم نظم التأمين من الحريق وهو أظهر أنواع التأمين من الأضرار ، وجعل من نصوصه أحكاما عامة تنطبق على التأمين بوجه عام • وفي فرعين آخرين نظم المشروع التأمين من أنواع التأمين من الأضرار ، وجعل من نصوصه أحكاما عامة تنطبق على من المسؤولية وهو فرع من التأمين من الأضرار ، والتأمين من الإصابات وهو فرع من التأمين على الأشخاص (١) •

= الثلاثة الأولى نقلت نصوص عقد التأمين عن التقنين المدني المصري •
(١) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « قد نظم المشروع عقد التأمين على اختلاف أنواعه • وهذا العقد — على أهميته المتزايدة — لا يزال في تقنيننا الحالي (القديم) من العقود غير المسماة • ولقد لجأت المصاكن المصرية ، إزاء هذا النقص ، إلى استعارة أحكام القوانين الأجنبية ، لا سيما أحكام القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ • ونصوص المشروع قد اقتبست من مختلف التقنينات التي نظمت عقد التأمين في العصر الحديث ، ومن أهمها القانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، فقد اتفقت الآراء على اعتباره تشريعا نموذجيا لعقد التأمين — لعقد التأمين صورتان رئيسيتان : عقد التأمين من الأضرار التي قد تنشأ عن الحريق وغيره ويلحق به التأمين ضد المسؤولية عن الفعل الضار ، وعقد التأمين على الحياة ويلحق به التأمين ضد الحوادث (الإصابات) — ولمختلف هذه الأنواع أحكام عامة قد انتظمها المواد التي استهل بها المشروع الفصل المخصص لعقد التأمين ، فأورد فيها ما يترتب على عقد التأمين بوجه عام من التزامات بعضها يقع على عاتق المؤمن له وبعضها ينشأ في ذمة المؤمن • على أن المشروع قد أفرد بعد ذلك لكل نوع من هذه الأنواع نصوصا خاصة • فنظم التأمين على الحياة في فرع على حدة استوعب فيه أحكامه ، ثم نظم التأمين ضد الحريق وهو أظهر حالات التأمين ضد الأضرار ، على أنه جعل من أحكام هذا الفرع الثاني أحكاما عامة تنطبق على التأمين ضد الأضرار بوجه عام : انظر المادة ٨٢٩ (من المشروع) • وأخيرا في فرعين مستقلين ، نظم المشروع التأمين ضد المسؤولية والتأمين ضد الحوادث (الإصابات) ، وهما صورتان خاصتان لكل من النوعين الرئيسيين السابق ذكرهما ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣١٩ — ص ٣٢٠) •

ولا عرض المشروع التمهيدى على لجنة المراجعة ، حذفت منه كثيرا من النصوص اعتبرت نصوصا تفصيلية تغنى عنها القواعد العامة . وبالرغم من هذا الحذف بقى المشروع النهائى فى عقد التأمين مشروعا متماسكا يورد الأحكام الهامة ، ويتناول كثيرا من التفاصيل العملية . وقد هبطت المواد التسع والتسعون التى كان المشروع التمهيدى يشتمل عليها الى اثنتين وستين مادة تضمنها المشروع النهائى .

ولكن الفجيرة فى نصوص المشروع التمهيدى كانت على يد لجنة القانون المدنى فى مجلس الشيوخ ، فقد أخذت هذه اللجنة تبتسر من المشروع نصا بعد الآخر حتى أتت على أكثره ، ولم تبق من المواد أكثر من خمس وعشرين (١) .

(١) وقد جاء فى محضر الجلسة الرابعة والثلاثين من جلسات لجنة القانون المدنى لمجلس الشيوخ : « لما شرعت اللجنة فى بحث الفصل الثالث الخاص بعقد التأمين ، رأى (أحد الأعضاء) حذف هذا الفصل لان أحكام هذا العقد عرضة لكثرة التغيير ، ويحسن أن يستقل بتنظيم هذا العقد قانون خاص . فرد عليه . . قائلا أنه يرى تأجيل النظر فى ذلك الى نهاية المشروع . ووافقت اللجنة على تأجيل بحث الفصل الثالث الى حين الانتهاء من بحث المشروع . ثم جاء فى محضر الجلسة الثالثة والخمسين : « بحثت اللجنة المواد المتعلقة بعقد التأمين . واستبقت المواد التى تتضمن القواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التى تكون غير قابلة للتغيير ، ومن ثم فلا ضرر من أن يتضمنها المشروع » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٤ - ص ٣٢٩) .

وجاء فى تقرير اللجنة ما يأتى : « أفرد لعقد التأمين فصل خاص . وقد حمدت اللجنة للمشروع عنايته بهذا العقد ، ولا سيما بعد أن أصبح التأمين وضعاً مألوفاً فى نطاق التعامل واتسع نشاط شركات التأمين وتعددت شعبته . الا أن ناحيتين من نواحي عقد التأمين استقرعتا انتباه اللجنة ، ووجهتا رأيها فى هذا الشأن . الناحية الأولى أن تنظيم هذا العقد تنظيمًا كاملاً ، يواجه جميع تفاصيله وجزئياته وما يتخصص به كل نوع من أنواعه ، أمر يتطلب الانفاضة على نحو قد يخل بتناسق القسم الخاص بالعقود فى المشروع المعروض . والناحية الثانية أن هذا التنظيم لا يزال فى عنفوان تطوره ، فهو فى حاجة دائمة الى التنقيح والاضافة ، وإزاء ذلك قد يكون من الأنسب أن تظل تفاصيله بعيدة عن نطاق التقنين . فهذا الى أن من نواحي تنظيم عقد التأمين ما يحسن أن تتناوله لوائح تنفيذية لم يجر عرف الصياغة باصدارها بالنسبة الى التقنيات . ولذلك آثرنا اللجنة أن تبقى =

وهذه النصوص المبثورة هي التي خرج بها التقنين المدني الجديد ، مع وعد سجل في المادة ٧٤٨ مدني بإصدار قوانين خاصة تكميلية ، فيقول هذا النص : « الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة » (١) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لعدم اشتماله على نصوص في عقد التأمين (٢) .

ويقابلة في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١٤ - وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٤٨ - وفي التقنين المدني العراقي ١٠٠٧ - ولا مقابل في تقنين الموجبات والعقود اللبناني - وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٨٠٩ - وفي التقنين المدني الأردني ٩٣٣ (٣) .

= في المشروع القواعد الكلية المنظمة لعقد التأمين ، وأن تحذف ما عداها . على أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل التي تقدمت الإشارة إليها ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٠) .

وقد حذفت اللجنة جميع النصوص المتعلقة بالتأمين من المسؤولية ، ومن بينها النص الذي يجعل للمضور الحق في الرجوع مباشرة على المؤمن ، باعتبار أن كل هذا من « الجزئيات والتفاصيل » !

(١) تاريخ النص : لم يرد هذا النص في المشروع التمهيدي ، وقد وضع في لجنة المراجعة لما حذفت هذه اللجنة كثيرا من النصوص التفصيلية التي كان المشروع التمهيدي يتضمنها ، وصار رقم النص ٧٨٠ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٧٩ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٨ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٧ - ص ٣٢٨) .

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٣) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

• التقنين المدني السوري م ٧١٤ (مطابق) .

• التقنين المدني الليبي م ٧٤٨ (مطابق) .

• التقنين المدني العراقي م ١٠٠٧ (موافق) .

• تقنين الموجبات والعقود اللبناني لا مقابل .

التقنين المدني الكويتي م ٨٠٩ : تسري الأحكام المبينة في هذا الفصل على جميع أنواع التأمين ، مع مراعاة ما تقضي به التشريعات الخاصة في شأن نوع معين منها .

وقد أعدت الحكومة (وزارة الاقتصاد) فعلا مشروع قانون أعيد فيه كثيرا من النصوص المحذوفة من المشروع التمهيدي ، وما زال هذا المشروع تحت البحث والاصدار (١) ، لذلك سنعتبر نصوصه مكملة لنصوص التقنين المدني ، ونوردها تحت اسم « مشروع الحكومة » .

وقد عني المشرع المصري ، في التقنين المدني الجديد وفي مشروع الحكومة ، عناية خاصة بحماية المؤمن لهم من تعسف شركات التأمين ،

= (والتقنين الكويتي يتفق في حكمه مع التقنين المصري ، مع ملاحظة أن التقنين الكويتي قد عالج كثيرا من المسائل في نصوصه على خلاف التقنين المصري الذي بترت نصوصه على وعد بإصدار قوانين خاصة تكميلية بالأحكام التي كانت واردة بالمشروع التمهيدي وحذفت بمعرفة لجنة مجلس الشيوخ) .

التقنين المدني الأردني م ٩٢٣ : الأحكام الخاصة بعقود التأمين المختلفة والتي لم ترد في هذا القانون تنظمه القوانين الخاصة .
(والتقنين الأردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

(١) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع : « كما لمس المشرع عند تنقيح القانون المدني الحاجة الى وضع نصوص لعقد التأمين ، تكفل حماية المؤمن لهم من التورط في الالتزام بعقود هي بطبيعتها من عقود الاذعان التي لا يتحقق فيها التوازن الاقتصادي بين طرفي العقد ، والتي يصعب على الكثيرين تفهم ما تحتويه من عبارات وأوضاع فنية . ولقد كان حظ التأمين من عناية اللجنة التحضيرية لمشروع التنقيح وافرا ، إذ خصته بحوالي مائة مادة . ولكن هذه النصوص أخذت تتقلص تدريجيا ، حتى هبطت في القانون الجديد الى اقل من الربع . ولقد آثرت اللجنة أن تبقى على المواد التي تتضمن القواعد الكلية والأحكام العامة المنظمة لعقد التأمين التي تكون غير قابلة للتغيير ، على أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل . وبذلك أصبحت المواد التي تنظم عقد التأمين في القانون المدني الجديد خمسا وعشرين مادة (المواد من ٧٤٧ الى ٧٧١) . واستنادا الى نص المادة ٧٤٨ من القانون المدني ، والتي تقضي بأن الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في القانون المذكور تنظمها القوانين الخاصة ، عنت وزارة الاقتصاد بدراسة التشريعات الأجنبية لعقد التأمين ، واستطلاع آراء هيئات التأمين المصرية والأجنبية المختلفة والمشتغلين بشؤون التأمين ، وانتهت الى وضع مشروع القانون المرافق . ولأشك أن الأحكام التي يحتويها المشروع المذكور سوف تعمل على توطيد دعائم التأمين في الجمهورية العربية المتحدة ، وتقيمها على أسس من الثقة المتبادلة بين المؤمنين والمؤمن لهم . »

فاورد نصوصا كثيرة تحقق هذا الغرض • وامعانا منه في هذه الحماية نص في المادة ٧٥٣ مدنى كما رأينا على ما يأتى : « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد » (١) • ونصت المادة الثانية من مشروع الحكومة في هذا المعنى أيضا على ما يأتى : « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام هذا القانون ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد » (٢) • ويتبين من ذلك أن النصوص التى تنظم عقد التأمين ، سواء فى التقنين المدنى أو فى مشروع الحكومة ، تعتبر من النظام العام ، ولكن لمصلحة المؤمن له وحده دون مصلحة المؤمن • ومن ثم يجوز الاتفاق على مخالفة هذه النصوص أو على تعديلها اذا كان ذلك فى مصلحة المؤمن له ، ولا يجوز الاتفاق على المخالفة أو التعديل اذا كان ذلك فى مصلحة المؤمن • وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد • « وأحكام هذا الفصل تعتبر أمرة فى مصلحة المؤمن له لا فى مصلحة المؤمن ، فالمشروع قد قصد الى حماية المؤمن لهم حماية خاصة ، تقوم الى جانب ما يحققه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ (وهو القانون الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وقد حلت محله

(١) انظر فى تاريخ النص وفى النصوص المقابلة فى التقنينات المدنية العربية الأخرى آنفا فقرة ٥٥٩ فى آخرها فى الهامش •
وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٨٠٨ من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى : « لا يجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل أو على تعديلها ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ، أو لمصلحة المستفيد ، وهذا النص مطابق للنص فى التقنين المصرى •

(٢) وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا المشروع : « وقد روى ، اتساقا مع أحكام القانون المدنى ، اعتبار أحكام هذا المشروع أمرة فى مصلحة المؤمن له لا فى مصلحة المؤمن ، فهى ترمى الى حماية المؤمن لهم حماية خاصة الى جانب ما يحققه لهم أحكام قانون هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ • فاوردت المادة الثانية حكم المادة ٧٥٣ من القانون المدنى ، والتى تقضى بطلان كل اتفاق يخالف أحكام هذا المشروع الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد •

تشريعات لاحقة سبق بيانها) من رقابة على الشروط التي تفرضها شركات التأمين « (١) •

٥٦٧ — خطة البحث :

ونبحث عقد التأمين في بابين : الباب الأول في عقد التأمين بوجه عام فننتكلم في أركانه وفي آثاره وفي انتهائه ، والباب الثاني في أقسام التأمين فننتكلم في التأمين على الأشخاص وفي التأمين من الأضرار •

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٣٢٠ •
(الوسيط ج ٧ - م ٩٣)

الباب الأول

عقد التأمين بوجه عام

الفصل الأول

أركان عقد التأمين

٥٦٨ — التراضي والمحل والسبب :

- عقد التأمين ، كمسائر العقود ، أركانه التراضي والمحل والسبب .
- ولا جديد يقال في السبب ، فنقتصر على الركنين الأولين : التراضي والمحل .

القرع الأول

التراضي في عقد التأمين

٥٦٩ — مسائل ثلاث :

- يصدر التراضي من طرفي عقد التأمين . ويتم عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية بوجود التراضي مع توافر الأهلية والخلو من عيوب الارادة .
- على أن عقد التأمين من الناحية العملية يبرم عادة على نحو خاص في مراحل متوالية .

فهذه مسائل ثلاث :

- ١ — طرفا عقد التأمين .
- ٢ — كيف يتم عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية .
- ٣ — كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية .

المبحث الأول

طرفا عقد التأمين

٥٧٠ — المؤمن والمؤمن له :

طرفا عقد التأمين هما المؤمن أى شركة التأمين فى العادة وقد يكون جمعية التأمين التبادلية ، والمؤمن له وهو من يتعاقد مع الشركة أو الجمعية يؤمن نفسه من خطر معين • على أن كلا من المؤمن والمؤمن له فى حاجة الى شيء من التفصيل •

٥٧١ — المؤمن — وسطاء التأمين :

قدمنا (١) أن المؤمن قد يكون جمعية تأمين تبادلية ، يجمع أعضاؤها الجمعية فيها الأخطار التى يتعرضون لها ويلتزمون بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك (contisation) الذى يؤدىه كل عضو • ويميز جمعيات التأمين التبادلية هذه ، سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلى ، أنها لا تعمل للسربح كما تعمل شركات التأمين المساهمة ، فليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحا على أسهمهم ويكونون هم المؤمنون والعملاء هم المؤمن لهم ، بل ان أعضاؤها جمعيات التأمين التبادلية يؤمن بعضهم بعضا ، فهم فى وقت واحد مؤمنون ومؤمن لهم (٢) •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٤٨ •

(٢) ويترتب على ذلك أن المؤمن له فى جمعية تبادلية للتأمين ، وقد أصبح على عضوا فى الجمعية ، يجب أن يكون قد أمضى طلب الانضمام للجمعية (bulletin d'adhésion) ، ويكون مرفقا بطلب الانضمام هذا نسخة من نظم الجمعية (statuts de la société mutuelle) ، (سيميان فقرة ٦٥) •
والمؤمن له فى جمعية تبادلية تكون له اذن صفات ثلاث ، فهو مؤمن له ومؤمن وعضو فى الجمعية • وقد تتعارض صفة من هذه الصفات مع صفة أخرى ، من ذلك أنه كعضو فى الجمعية يجب أن يخضع لقرارات الجمعية العامة ، وكؤمن له يملك حقوقا يستمد منها من وثيقة التأمين ولايجوز للجمعية العامة المساس بها الا برضاؤه (نقض فرنسى ١٦ مايو =

ولكن المؤمن ، في الكثرة الغالبة من الأحوال ، يكون شركة تأمين مساهمة مستقلة كل الاستقلال عن المؤمن لهم (١) ، وهي التي تتعاقد معهم ، ويكون ذلك عادة عن طريق وسطاء ، وكلاء أو مندوبين أو سمسرة . ذلك أن الوسيط يصح أن يكون وكيلا مفوضا ، أو مندوبا ذا توكيل عام ، أو سمسارا غير مفوض .

فالوكيل المفوض هو أوسع الوسطاء سلطة ، إذ هو مفوض في أن يتعاقد مع المؤمن له نيابة عن شركة التأمين ، ويتم التعاقد مباشرة بينه وبين المؤمن له . ومن كانت له سلطة في إبرام العقد ، جاز له أيضا أن يمد أجل هذا العقد ، وأن يعدله ، وأن يرجع فيه ، وأن يفسخه (٢) .

= سنة ١٩٢٣ داللون ١٩٢٦ - ١ - ١١٧ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٨ - مجلس الدولة الفرنسي ١٢ يولييه سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٠٠٦ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفسط Ass. Ter. فقرة ٩٦ .

(١) فإذا كان المؤمن شركة مساهمة كما هو الغالب فيما قدمنا ، كان التأمين تجاريا من جانب المؤمن ، بخلاف ما إذا كان المؤمن جمعية تبادلية للتأمين فإن عقد التأمين يكون مدنيا . أما من جانب المؤمن له ، فالأفضل في عقد التأمين أن يكون مدنيا ، إلا إذا كان المؤمن له تاجرا قد عقد التأمين لحاجات تجارته فيكون العقد تجاريا وفقا لمبدأ التبعية (انظر آنفا فقرة ٥٤٨ في الهامش) . استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠ - بيكاروبيسون فقرة ١٣٩ ص ٢٢٠ - ص ٢٢١) .

(٢) وقد نصت المادة ١٠٤٤ من المشروع التمهيدى في هذا المعنى على أنه « إذا كان السمسار مفوضا في إبرام عقد التأمين ، جاز له أيضا مد أجل هذه العقود وتعديلها والعدول عنها وفسخها » وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٥ و ص ٣٢٧ في الهامش) . هذا وقد اقتبس النص من المادة ٤٥ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والخاص بعقد التأمين .

وإذا أبرم الوكيل المفوض عقد التأمين وسلم الوثيقة للمؤمن له ، فقد أدى بذلك مهمته (استئناف مختلط ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ١٤) . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام تضاعف في الدعوى على أساس ثبوت وكالة الشركة الطاعنة عن شركة التأمين بناء على نصوص وثيقة التأمين ، فإنه لا يغير من ذلك أن تكون هذه الوكالة محظورة على الطاعنة بحكم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال =

ويلى الوكيل المفوض فى السلطة المندوب ذو التوكيل العام • ولهذا الوسيط أن يبرم عقد التأمين مع المؤمن له ، بشرط أن يتقيد بشروط التأمين العامة المألوفة ، فلا ينحرف عنها لا لمصلحة المؤمن له ولا لمصلحة المؤمن (١) •

ويلى الوسيط المتقدمى الذكر فى السلطة السمسار غير المفوض • وهو على صورتين :

(الصورة الأولى) تكون فيها سلطة هذا الوسيط غير موضحة الحدود ، فلا يقال من جهة انه وكيل مفوض أو انه ذو توكيل عام ، ولا يقال من جهة أخرى ان مهمته مقصورة على مجرد التوسط فى البحث عن مؤمن له • وفى هذه الحالة لا تكون للوسيط سلطة فى إبرام عقد التأمين مع المؤمن له ، سواء بشروط خاصة أو بالشروط المألوفة (٢) • والذى يبرم العقد مع المؤمن له هو شركة التأمين ذاتها ، فتضمنى هذه وثيقة التأمين وتسلمها للوسيط ، وهذا يقوم بدوره بتسليمها المؤمن له • ولكن يكون لهذا الوسيط سلطات محدودة فى شئون تتعلق عادة بتنفيذ عقد التأمين ،

= الوكالة التجارية ، ان ليس من شأن ذلك الا استهدافها للعقوبات التى تقضى بها المادة الرابعة منه ، أما الوكالة التجارية التى تراولها الشركة الطاعنة فعلا بالمخالفة لحكم القانون آنف الذكر فانها تنعقد صحيحة وترتب آثارها القانونية فيما بين أطرافها ان لا يفيد من القانون من يخالف احكامه (نقض مدنى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام النقض السنة ٢٥ رقم ٩٠ صفحة ٥٦١) •

(١) وقد نصت المادة ١٠٤٢ من المشروع التمهيدي فى هذا المعنى على انه « لا يجوز لوكيل المؤمن الذى عقد التأمين بوساطته ، اذا كان توكيله عاما ، أن يعدل فى شروط التأمين العامة ، سواء كان هذا التعديل فى مصلحة المؤمن عليه أو فى غير مصلحته ٢٠ - ولكن هذا الوكيل يعتبر فى علاقته مع المؤمن عليه مفوضا من المؤمن فى إبرام التصرفات التى تنطأ عادة بمن هو مثله من الوسطاء ، وفى إبرام التصرفات التى اعتاد إبرامها بتفويض ضمنى من المؤمن » • وقد حذفت هذه المادة فى لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٤ - ص ٣٢٥ و ص ٣٢٧ فى الهامش) •

(٢) ولا يجوز له أن يتعهد للمؤمن له بإمكان فسخ عقد التأمين فى أى وقت (استئناف مختلط ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ م ٤٧ ص ٣٦) •

كقبض الأقساط والتعويضات الواجب دفعها ، وتسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن ، وتسليم البيانات التي يجب على المؤمن له أن يقدمها للمؤمن في أثناء قيام العقد (١) .

(والصورة الثانية) تكون فيها سلطة الوسيط موضحة الحدود ومقصورة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن له . وفي هذه الحالة لا تكون للوسيط بطبيعة الحال سلطة في إبرام عقد التأمين مع المؤمن له ، والذي يبرم العقد هو شركة التأمين ذاتها . وتنحصر مهمة الوسيط في البحث عن مؤمن له ، فإذا وجدته اتخذ الإجراءات اللازمة لجعل شركة التأمين تبرم العقد معه ، فتمضي الشركة وثيقة التأمين وتسلمها للوسيط، ويسلمها هذا بدوره للمؤمن له . وتنتهي مهمة الوسيط عند ذلك ، فهو مجرد سمسار ، وليس ملزما لا بصفته الشخصية ولا بصفته ضامنا عن دفع مبلغ التأمين ، ولا تكون الشركة مسئولة عما وعد به من تعديل في شروط التأمين أو من إضافة على هذه الشروط (٢) .

(١) وقد نصت المادة ١٠٤٣ من المشروع التمهيدي في هذا المعنى على أنه « إذا لم تكن سلطة الوسيط في التأمين موضحة الحدود ، فيكون له في هذه الحالة أن يقوم عن المؤمن بالأعمال الآتية : (أ) تسلم طلبات التأمين وإخطارات العدول عن التأمين . (ب) تسلم البيانات التي يجب على طالب التأمين أن يقدمها أو التي يقدمها من تلقاء نفسه للمؤمن أثناء قيام العقد وعن شؤون متعلقة بهذا العقد بما في ذلك طلبات الفسخ . (ج) تسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن . (د) قبض الأقساط والفوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين ، وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٥ و ص ٣٢٧ في الهامش) .

وقد قضى بأن الوسيط يكون قد وفى بالتزامه إذا هو سلم المؤمن له وثيقة التأمين ممضى عليها من المؤمن (استئناف مختلط ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ١٤) .

(٢) وقد نصت المادة ١٠٤٦ من المشروع التمهيدي في هذا المعنى على أنه « ١ - إذا كانت مأمورية سمسار التأمين قاصرة على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن عليه ، فتنتهي هذه المأمورية بقيامه بتسليم المؤمن عليه وثيقة التأمين المتعهد بها . ٢ - ولا يكون السمسار ملزما بصفته الشخصية ولا بصفته ضامنا عن دفع مبلغ التأمين . ٣ - ولا يكون المؤمن مسئولا عما وعد به السمسار من تعديل في شروط التأمين العامة التي تتضمنها . =

ومتى كان للوسيط سلطة معينة على النحو الذى تقدم ، وكانت هناك مع ذلك قيود خفية على هذه السلطة فرضتها شركة التأمين على الوسيط ، فان هذه القيود الخفية لا يعتمد بها ، والمؤمن له اذا كسان لا يعلم بها أن يتعاقد مع الوسيط على أساس السلطة الظاهرة دون نظر الى هذه القيود الخفية ، وليس فى ذلك الا تطبيق لقواعد الوكالة الظاهرة (١) .

= وثيقة التأمين ، أو من اضافة على هذه الشروط ، وقد حذفت هذه المادة فى لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٥ - ص ٣٣٦ و ص ٣٢٧ فى الهامش) .

(١) وقد نصت المادة ١٠٤٥ من المشروع التمهيدي فى هذا المعنى على أنه « لا يجوز أن يحتج ضد الغير بالقيود التى تعد من سلطة السمسار المبينة فى النصوص السابقة ، الا اذا كان هذا الغير عالما بهذه القيود وقت التعاقد ، أو كان جهله بها راجعا الى خطأه الجسيم » ويقع باطلا كل شرط يقضى بغير ذلك ، . وقد حذفت هذه المادة فى لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٥ و ص ٣٢٧ فى الهامش) . وقد اقتبس النص من المادة ٤٧ من القانون الألماني الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والخاص بعقد التأمين . كذلك لو جاوز الوسيط سلطته الظاهرة أو أدلى ببيانات كاذبة ، وكان المؤمن له حسن النية ، كان المؤمن مسئولاً (نقض فرنسى ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٤٩ - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المرجع السابق ١٩٣٠ - ٣١٠ - الرباط ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٢٤٥ - باريس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٩ سيرييه ١٩٣٩ - ٢ - ٦١ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٣) . أما اذا كان المؤمن له يعلم أو يستطيع أن يعلم بحقيقة سلطة الوسيط ، فان المؤمن لا يكون فى هذه الحالة مسئولاً (ليم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٤٦) .

واذا لم يكن للمتعاقد عن المؤمن أية سلطة أصلا ، وكان المؤمن له حسن النية ، وقبض الوسيط القسط ، كان المؤمن مسئولاً عن تقصيره فى تره الوسيط يتعاقد باسمه ، ووجب عليه رد القسط للمؤمن له (استئناف مختلط أول يونيه سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢٩٠) . وقد قدمنا أنه يجوز اعتبار عقد التأمين مبرما ، طبقا لقواعد الوكالة الظاهرة .

هذا وقد كان المشروع التمهيدي يشتمل على نص هو المادة ١٠٤٧ من هذا المشروع يجسرى على الوجه الآتى : « تختص المحكمة التى تقع فى دائرتها مكتب السمسار أو الوسيط ينظر الدعوى المرفوعة على المؤمن اذا =

٥٧٢ - المؤمن له - اجتماع الصفات الثلاث :

كان المشروع التمهيدى يشتمل على نص هو المادة ١٠٣٥ من هذا المشروع ، يجرى على الوجه الآتى :

« ١ - يقصد بطالب التأمين الشخص الذى يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) الشخص أو الأشخاص الذين يؤدى ايهم المؤمن ما التزم به فى حالة وقوع الحادث المبين فى عقد التأمين . »

٢ - فاذا كان طالب التأمين هو صاحب الحق فى التأمين كان هو المؤمن عليه (اقرأ المستفيد) . وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع التمهيدى فى صدد هذا النص ما يأتى : « يميز هذا النص بين طالب التأمين (souscripteur de l'assurance) او كما يسميه قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ وكذلك قانون التأمين الالماني الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (preneur de l'assurance) والمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) . وليست لهذا التمييز أية أهمية من حيث الايضاح القانونى الا فى بعض أنواع التأمين ، كالتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث (الاصابات) التى يكون فيها عادة طالب التأمين والمؤمن عليه (اقرأ المستفيد) شخصين مختلفين . أما فيما عدا هذه الانواع فيستعمل اصطلاح « طالب التأمين » أو « المؤمن عليه » (اقرأ المستفيد) للدلالة على الشخص المتعاقد مع المؤمن » (١) .

= كان هذا السمسار أو الوسيط هو الذى أبرم العقد أو توسط فى إبرامه ، فان لم يكن له مكتب فتكون المحكمة المختصة هى التى يقع فى دائرتها موطنه أو محل اقامته وقت التعاقد . وهذه المادة مقتبسة من المادة ٥٨ من القانون الالماني الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وقد حذفت فى لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٦ وص ٢٢٧ فى الهامش) . ولما كان هذا النص يعتبر استثناء من القواعد العامة ، وقد حذف ، فلا يجوز العمل به .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٢ فى الهامش - وقد حذفت =

والواقع من الأمر أن الطرف الآخر في عقد التأمين ، وهو المؤمن له ، يجمع عادة ، وبخاصة في التأمين من الأضرار ، بين صفات ثلاث :

١ - فهو أولا الطرف المتعاقد مع المؤمن ، والذي يتحمل بجميع الالتزامات الناشئة من عقد التأمين والمقابلة للالتزامات المؤمن ، ويسمى بهذه الصفة « طالب التأمين » (١) (souscripteur de l'assurance) .

٢ - وهو ثانيا الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه ، ويسمى بهذه الصفة « المؤمن له » (assuré) .

٣ - وهو ثالثا الشخص الذي يتقاضى من شركة التأمين مبلغ التأمين المستحق عند وقوع الكارثة المؤمن منها ، ويسمى بهذه الصفة « المستفيد » (bénéficiaire) . ونضرب لذلك مثلا أن يؤمن شخص على منزله من الحريق . فهذا الشخص هو الذي يتعاقد مع شركة التأمين فيكون هو طالب التأمين (أو المستأمن) ، وهو في الوقت ذاته الشخص المهدد في منزله بخطر الحريق فيكون هو المؤمن له ، وهو أخيرا الشخص الذي يتقاضى من شركة التأمين مبلغ التأمين اذا احترق منزله فيكون هو المستفيد . فاذا اجتمعت هذه الصفات الثلاث لشخص واحد ، غلبت تسميته بالمؤمن له دون طالب التأمين أو المستفيد ، ويكون المفروض أنه هو في الوقت ذاته طالب التأمين والمستفيد .

= هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٣ في الهامش) . والنص انما يقرر مصطلحات في عقد التأمين لا خلاف فيها . وقد حرص المشرع الكويتي على النص على هذا الحكم في المادة ٧٧٤ من التقنين المدني الكويتي فجري نصه بالآتي « ١ - يقصد بالمؤمن له الشخص الذي يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمستفيد الشخص أو الأشخاص الذين يؤدي اليهم المؤمن ما التزم به في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد . ٢ - ويعتبر المؤمن له هو المستفيد ، ما لم يعين في العقد مستفيد غيره » .

(١) وتمكن تسميته (بالمستأمن) : انظر آتفا فقرة ٥٤٢ في الهامش .

والمؤمن له — على هذا النحو — يتعاقد مع شركة التأمين ،
أما أصالة عن نفسه وأما عن طريق نائب عنه • والنائب يكون في أكثر
الأحوال وكيلا عن المؤمن له ، فتسرى أحكام الوكالة وينصرف أثر عقد
التأمين مباشرة الى المؤمن له دون الوكيل • وقد يكون النائب فضوليا
دون توكيل ، فيعقد تأمينا عاجلا تتوافر فيه شروط الفضالة ، كما اذا
أمن أمين النقل على البضاعة التي ينقلها لمصلحة صاحبها ، فعند ذلك
ينصرف أثر عقد التأمين الى صاحب البضاعة ، ويعتبر أنه هو نفسه
المؤمن له ، ويلتزم بدفع قسط التأمين ، ويكون هو المستفيد ، فتجتمع
فيه الصفات الثلاث • وقد لا تتوافر شروط الفضالة ، ومع ذلك يعقد
شخص تأمينا لحساب غيره دون تفويض منه أى دون وكالة ، فإذا أقرب
الغير هذا التصرف طبقا للقواعد المقررة في عقد الوكالة أصبح هذا الاقرار
اللاحق بمثابة التوكيل السابق ، وانقلب الشخص الذي عقد التأمين
وكيلا عن هذا الغير الذي ينصرف اليه أثر التأمين ، وتجتمع فيه الصفات
الثلاث • وقد عرضت الفقرة الأولى من المادة ٤ من مشروع الحكومة
لفرضين من هذه الفروض الثلاثة (١) ، فرض الوكالة وفرض الاقرار
اللاحق ، فنصت على أنه « يجوز أن يعقد التأمين لحساب شخص
معين ، بناء على تفويض منه أو دون تفويض • فإذا تم التأمين بغير
تفويض ، أفاد منه اذا أجازه ، حتى ولو بعد تحقق الخطر المؤمن منه •
فإذا لم يجزه ، خلال ثلاث سنوات من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما
أقرب تاريخا ، أصبحت الأقساط المؤداة حقا خالصا للمؤمن » (٢) •

(١) انظر في هذه الفروض الثلاثة بيكار وبيسون فقرة ٤٥ ص ٧٤ -

ص ٧٥ •

(٢) وقد نقل هذا النص من المادة ١٠٤٠/١ من المشروع التمهيدي
وكانت تجرى على الوجه الآتي : « يجوز أن يعقد شخص تأمينا لحساب
غيره بناء على تفويض من هذا الغير أو دون تفويض منه ، فإذا تم التأمين
بلا تفويض فيستفيد الغير من هذا التأمين ولو لم يجزه الا بعد وقوع الحادث
المؤمن ضده ، فإذا لم تصدر منه اجازة أصبحت الأقساط المدفوعة حقا
خالصا للمؤمن ، • وقد حذف هذه المادة في لجنة المراجعة لأنها تتعلق »

والنص ليس الا تطبيقا للقواعد العامة ، فيما عدا ميعاد الثلاث السنوات المحدد للاقرار اللاحق وفيما عدا صيرورة الأقساط المؤداة حقا خالصا للمؤمن • فإذا أقر الغير التأمين المعقود لصالحه ، حتى بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، انصرف أثر عقد التأمين اليه من وقت إبرامه لا من وقت الاقرار ، اذ أن للاقرار أثرا رجعيا • ويحق للغير في هذه الحالة أن يقبض مبلغ التأمين من الشركة ، ويكون هو الملتزم بالأقساط فيردها لمن عقد التأمين اذا كان هذا قد دفعها ، أو يدفعها لشركة التأمين اذا كانت لم تدفع • ويبقى حقه في الاقرار قائما ، ولا يسقط بثلاث سنوات ، ولكن يجوز لشركة التأمين أن تدعوه للاقرار في مدة معقولة تعينها له • فإذا لم يقرر عقد التأمين في خلال هذه المدة اعتبر رافضا لعقد التأمين ، ورجعت شركة التأمين على من تعاقد معها طبقا للقواعد المقررة في عقد الوكالة ، وقد يقضى لها بالأقساط المؤداة على سبيل التعويض •

= بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٤ وص ٣٢٧ في الهامش) •

وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « وقد تناولت المادة الرابعة موضوع التأمين لحساب الغير ، فقضت بأن يجوز أن يتم التأمين لحساب شخص معين بنسأ على تفويض ، وفي هذه الحالة يكون المفوض مجرد نائب عن صاحب الشأن في اجراء التأمين ، ويعتبر الأخير هو المؤمن له الذي يلتزم بدفع الأقساط وله وحده في حالة وقوع الخطر مطالبة المؤمن بمبلغ التأمين • كما أجازت المادة المذكورة أن يكون التأمين لحساب شخص معين دون تفويض ، بشرط اجازة صاحب الشأن في أى وقت حتى بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، فإذا لم يجزه خلال ثلاث سنوات من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما أقرب تاريخا ، أصبحت الأقساط حقا خالصا للمؤمن • وقد روعي في ذلك أن المستفيد قد لا يعلم بالتأمين الا بعد تحقق الخطر • ومن ثم يتعين حساب مدة الثلاث سنوات من تاريخ العلم بالتأمين » •

وقد نصت المادة ١/٩٦١ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على أنه « يجوز عقد الضمان بمقتضى وكالة عامة أو خاصة أو بلا وكالة لمصلحة شخص معين • وفي هذه الحالة يستفيد من الضمان الشخص الذي عقد لمصلحته ، وان لم يوافق عليه الا بعد وقوع الطارئ » • وانظر أيضا في نفس المعنى المادة ١/٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ •

٥٧٣ — المؤمن له — تفرق الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين :

وإذا كان يخلط أن تجتمع الصفات الثلاث في شخص المؤمن له في التأمين من الأضرار ، فقد يقع في هذا التأمين ، ويقع كثيرا في التأمين على الأشخاص ، أن تتفرق هذه الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين .

فيجوز أن يكون طالب التأمين والمؤمن له شخصا واحدا ، ويكون المستفيد شخصا آخر . ويقع هذا كثيرا في التأمين على الحياة ، عندما يؤمن شخص على حياته لمصلحة ورثته مثلا . فيكون هذا الشخص هو طالب التأمين لأنه هو الذي يتعاقد مع شركة التأمين ويلتزم بدفع الأقساط (١) ويكون في الوقت ذاته هو المؤمن له لأنه أمن على حياته هو . أما المستفيد فهم الورثة ، وقد اشترط المؤمن له لمصلحتهم فتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير .

ويجوز أيضا أن يكون طالب التأمين والمستفيد شخصا واحدا ، ويكون المؤمن له شخصا آخر . ويقع ذلك إذا أمن شخص على حياة مدينه مثلا ، فإذا مات المدين قبل سداد الدين تقاضى الدائن مبلغ التأمين من الشركة ، فهنا يكون الدائن هو طالب التأمين لأنه هو الذي تعاقد مع الشركة والتزم بدفع الأقساط ، ويكون في الوقت ذاته هو المستفيد لأنه هو الذي يتقاضى مبلغ التأمين إذا مات المدين . أما المؤمن له فهو المدين ، لأن حياته هي التي أمن عليها الدائن .

ويجوز كذلك أن يكون المؤمن له والمستفيد شخصا واحدا ، ويكون طالب التأمين شخصا آخر . ويقع ذلك في التأمين لحساب ذي المصلحة أو لحساب من يثبت له الحق فيه (assurance pour compte de qui il appartient) مثلا ذلك أن يؤمن شخص من المسؤولية عن حوادث

(١) ويجوز في هذا الفرض أيضا ، وفي كل الفروض الأخرى التي تتفرق فيها الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين ، أن يتعاقد طالب التأمين بوكيل عنه أو بفضولي ، أو يقر تعاقد الغير عنه دون توكيل .

السيارات لحساب أى سائق يقود سيارته • فهنا يكون صاحب السيارة هو طالب التأمين ، لأنه هو الذى يتعاقد مع شركة التأمين ويلتزم بدفع الأقساط • ويكون السائق الذى يقود السيارة هو المؤمن له والمستفيد فى وقت واحد ، لأن التأمين معقود على خطر يهدده وهو مسؤوليته عن حوادث السيارة ومن ثم يكون مؤمنا له ، ولأنه هو الذى يتقاضى مبلغ التأمين اذا تحققت مسؤوليته ومن ثم يكون مستفيدا • وفى هذا الفرض ، كما هو الأمر فى الفرض الأول ، يكون طالب التأمين قد اشترط لمصلحة المستفيد ، فتسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير (١) •

ويمكن أخيرا تصور أن تتفرق الصفات الثلاثة على أشخاص ثلاثة مختلفين ، فيكون طالب التأمين غير المؤمن له ، ويكون كلاهما غير المستفيد • ويتحقق ذلك اذا أمن شخص على حياة غيره لمصلحة شخص ثالث ، كما اذا عنى شخص بتدبير حياة شقيقة له يعولها أب متقدم فى السن ، فيؤمن على حياة الأب لمصلحة شقيقته ، حتى اذا مات الأب أمكن الشقيقة أن تتقاضى مبلغ التأمين تستعين به فى تدبير معاشها • وفى هذا الفرض يكون هذا الشخص هو طالب التأمين ، لأنه هو الذى يتعاقد مع الشركة ويلتزم بدفع الأقساط • ويكون الأب هو المؤمن له ، لأن حياته هى المؤمن عليها • وتكون الشقيقة هى المستفيدة ، لأنها هى التى تتقاضى مبلغ التأمين عند موت أبيها •

(١) انظر فى هذا الفرض المادة ٢/٤ من مشروع الحكومة ، والمادة ١٠٤٠ من المشروع التمهيدي ، والمادة ٢/٩٦١ و ٣ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني ، والمادة ٢/٦ و ٣ و ٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ - وانظر فى تفصيل التأمين لحساب ذى المصلحة أو لحساب من يثبت له الحق فيه ، انظر ما يلى فقرة ٧٧٠ وما بعدها •

المبحث الثاني

كيف يتم عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية

٥٧٤ — وجود التراضي :

لو وقفنا عند نصوص التقنين المدني في عقد التأمين ، لما كان هناك شك في أن عقد التأمين هو عقد رضائي ، ينعقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول . ذلك أن هذه النصوص لم تشترط أي شكل خاص في انعقاده ، والأصل في العقود الرضائية ، فما لم يشترط القانون أو المتعاقدان شكلا خاصا كان العقد رضائيا ينعقد بمجرد توافق الإيجاب والقبول (١) .

فاذا تم التراضي بين طرفي عقد التأمين ، وهما الطرفان اللذان سبق تفصيل الكلام فيهما ، فقد تم عقد التأمين (٢) دون حاجة لأي

(١) انظر آنفا فقرة ٥٥٩ — محمده على عرفة ص ١٠٣ — محمد كامل مرسى فقرة ٤٧ و فقرة ٤٩ — عبد المنعم البهراوى فقرة ٧٩ فقرة ٨٩ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٣ — سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٣٥ — استئناف مختلط ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٥٦ — ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٣٩٩ — وسترى فيما يلى أن عقد التأمين في مشروع الحكومة أصبح عقدا شكليا (انظر فقرة ٥٩٠) .

وعقد التأمين في قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، وهو القانون الذى اقتبس المشرع المصرى كثيرا من نصوصه ، هو ايضا عقد رضائي ، ووثيقة التأمين (police) لا تشترط الا في الاثبات (بيكار وبيسون فقرة ٤٦ — بلانيون وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٢ — انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٥٧ — نقل فرنسى اول يولييه سنة ١٩٤١ سيريه ١٩٤١ — ١ — ٢٣٨ — ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ١٤٤ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٢٣٣ — باريس ١٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٣٤٤) .

(٢) انظر في الوعد بعقد التأمين : ليون ١٦ يناير سنة ١٩٣٠ سيريه ١٩٣٠ — ٢ — ١٩ .

اجراء آخر ، وان كانت العادة قد جرت بأن عقد التأمين لا يثبت الا بوثيقة التأمين ممضاة من الشركة على النحو الذي سنفصله فيما يلي .

ويقع كثيرا أن يعلق الطرفان تمام عقد التأمين على امضاء وثيقة التأمين من كل من الطرفين (١) ، بل وعلى دفع القسط الأول من أقساط التأمين أيضا . ففى هذه الحالة لا يتم عقد التأمين الا بامضاء وثيقته من المؤمن والمؤمن له وبدفع القسط الأول ، ويكون عقد التأمين حينئذ بموجب هذا الاتفاق عقدا شكليا لأنه لا يتم الا بامضاء وثيقة التأمين ، وعقدا عينيا كذلك لأنه لا يتم الا بدفع القسط الأول (٢) . وقد يعلق على امضاء وثيقة التأمين ودفع القسط الأول ، لاتمام العقد ، بل نفاذه . فيتتم عقد التأمين فى هذه الحالة بمجرد توافق الايجاب والقبول ، ولكنه لا يعتبر نافذا ، فلا تتحمل شركة التأمين الخطر المؤمن منه ، الا من وقت امضاء وثيقة التأمين ودفع المؤمن له القسط الأول . وسنعود الى هاتين المسألتين فيما يلى (٣) .

٥٧٥ - صحة التراضى - الأهلية :

لما كان المؤمن هو شركة مساهمة أو جمعية تأمين تبادلية ، فلا محل للكلام فى الأهلية بالنسبة اليه ، والكلام فى الأهلية انما يكون بالنسبة الى المؤمن له .

(١) وقد قضى بأن الكتابة وان كانت ليست شرطا لازما لعقد التأمين ، الا ان الأصل هو ان ارتباط الطرفين كل منهما نحو الآخر لا يوجد الا عند التوقيع على وثيقة التأمين ، اذ هذا هو العرف الثابت الذى جرت عليه الشركات (العطسارين ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ المحاماة ٢٨ رقم ٦٠ من ١٤١) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٥٠ ص ٨٣ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٨ ص ١٣٢ . واذا اشترط الا يتم العقد الا اذا أمضى الوثيقة كل من المؤمن والمؤمن له ، جاز للمؤمن له ، اذا أمضى المؤمن وحده الوثيقة ، أن يعدل عن التعاقد .

(٣) انظر فقرة ٥٩٠ - فقرة ٥٩١ .

ولما كان عقد التأمين يمكن اعتباره من عقود الإدارة - actes d'administration ، فالأهلية التي يجب أن تتوافر في المؤمن له هي أهلية الإدارة (١) ، ومن ثم يجوز للبالغ الرشيد أن يبرم عقد التأمين ، كما يجوز ذلك أيضا للقاصر أو المحجور عليه إذا كان مأذونا في إدارة أمواله . أما القاصر أو المحجور عليه غير المأذون له في الإدارة ، فهو غير أهل لبرام عقد التأمين ، وإذا فعل كان العقد قابلا للإبطال لمصلحته (٢) ، إلا إذا أجاز له وليه أو أجاز له هو بعد بلوغ سن الرشد أو بعد الاذن له في إدارة أمواله .

ويجوز للولي أو الوصي أو الوكيل وكالة عامة أن يبرم عقد التأمين لحساب محجوره أو موكله ، لأنه يملك حق الإدارة وعقد التأمين كما قدمنا هو من عقود الإدارة (٣) .

٥٧٦ — صحة التراضي — عيوب الإرادة :

وتسرى على عقد التأمين النظرية العامة في عيوب الإرادة (٤) .
وقل أن يشوب إرادة المؤمن له إكراه أو تدليس ، فهو يتعاقد عادة مع شركة التأمين طائعا مختارا ، ولا يتعرض لتدليس من جانب الشركة بقدر ما يتعرض لشروط تعسفية تفرضها عليه ، وقد عالج المشرع هذه المسألة فأبطل الشروط التعسفية كما سيجيء . وإنما قد يقع المؤمن

(١) بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١١٣ — بيكار وبيسون فقرة ٤٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ — سيمييان فقرة ٥٩ — جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (e) ص ٧٢٥ — محمد علي عرفه ص ١٠٤ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٠٩ — عبد الحى حجازى فقرة ١٤٩ .
(٢) محمد علي عرفه ص ١٠٤ — ص ١٠٥ — محمد كامل مرسى فقرة ٥٢ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٠٩ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٤ .
(٣) فيجوز للوكيل وكالة عامة في إدارة عقار أن يؤمن على هذا العقار (بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١١٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ ص ٦٤٤ — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٩ — محمد علي عرفه ص ١٠٥ — السنين ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ Argus ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤) .
(٤) بيكار وبيسون فقرة ٤٧ — سيمييان فقرة ٥٩ .

له في غلط جوهري ، فيكون عقد التأمين قابلاً للإبطال لمصلحته . وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بإبطال عقد تأمين بسبب وقوع المؤمن له في غلط جوهري ، فقد كان مرتهناً رهن حيازة للسيارة التي أمن عليها ، وكان يجهل ورود شرطاً بوثيقة التأمين يقضى بأن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة المؤمن عليها والا أعفيت الشركة من المسؤولية ، ولما لم يكن المالك الوحيد للسيارة بل هو دائن مرتهن ، فقد تمسكت الشركة بالشروط وتمسك هو بالغلط ، فقضت المحكمة بإبطال عقد التأمين وألزمت الشركة برد الأقساط التي قبضتها (١) .

أما المؤمن فكثيراً ما يقع في غلط جوهري ، إذا كتم المؤمن له أمراً أو أعطى بياناً غير صحيح دون أن يقوم الدليل على سوء نيته . فعند ذلك يقع المؤمن في غلط جوهري ، إذا كان من شأن هذا الكتمان أو إعطاء البيان غير الصحيح أن يدفعه إلى التعاقد (٢) . وسنرى أن هناك أحكاماً خاصة بعقد التأمين تعدل من أحكام النظرية العامة للغلط ، وسنعرض لها عند الكلام في التزام المؤمن له بتقديم البيانات المطلوبة منه وبتقرير الظروف المعلومة له (٣) .

(١) استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٤٤ . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بإبطال عقد التأمين للغلط ، بعد أن تبين أن المؤمن له في عقد تأمين من الصقيع كان يجهل وقت أن تعاقد مع شركة التأمين أن والدته المتوفاة كانت قد سبقته إلى اتخاذ هذا الاحتياط بوثيقة لا تزال سارية المفعول (نقض فرنسي ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٢٢ - سيريه ١٩٣٣ - ١ - ٣١) . ويؤخذ على هذا الحكم - كما ذهب الأستاذان بيكار وبيسون - أن المحكمة لم تستظهر أن الغلط كان مشتركاً بين الطرفين (بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢١٩ هامش ٥ - بيكار وبيسون فقرة ٤٧ ص ٧٨ - وفارن محمد على حرفه ص ١٠٦ هامش ١) .

(٢) وقد قضى بأن شخصية المؤمن له في التأمين من الحريق ذات اعتبار ، فإذا كتم المؤمن له شخصيته جاز للمؤمن الذي وقع في غلط أن يطلب إبطال العقد (استئناف مختلط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤) . (٣) انظر ما يلي فقرة ٦١٢ وما بعدها . ولكن هذه الأحكام الخاصة لا تمنع من تطبيق الأحكام العامة في الغلط الجوهري (نقض فرنسي ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٣ - ٢٣٥ - باريس ٤ =

المبحث الثالث

كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية

٥٧٧ — المراحل المختلفة في إبرام عقد التأمين :

يمر إبرام عقد التأمين في العمل على مراحل متوالية • فيبدأ المؤمن له بتقديم طلب التأمين (proposition d'assurance) • ويقع كثيرا ، وان لم يكن ذلك دائما ، أن يتفق الطرفان اتفاقا مؤقتا ، انتظارا للاتفاق النهائي ، وذلك بأن يرسل المؤمن للمؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة (note de couverture) • ثم يتم الاتفاق النهائي بامضاء وثيقة التأمين (police d'assurance) • وقد يقع بعد ذلك ، وهو مجرد احتمال قد لا يتحقق ، أن يعتمد الطرفان الى اجراء اضافة أو تعديل في عقد التأمين الأصلي ، ويثبتان ذلك في ملحق لوثيقة التأمين (avenant).

فهذه مراحل أربع (١) تتوالى على الترتيب الآتى :

١ — طلب التأمين •

٢ — مذكرة التغطية المؤقتة •

٣ — وثيقة التأمين •

= ابريل سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٧١٣ - ريوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٧٦ - انجيه ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٤٣ : غلط متعلق بتسوية للكارثة) ، وفى التدليس والاكراه (نقض فرنسى ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٧٣٢) • وانظر بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٤ ص ٦٤٤ •

وقد قضى بابطال عقد التأمين للتدليس ، او على الاقل للغلط ، اذا ابرم العقد بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، وكان المؤمن يجهل ذلك ويعلمه المؤمن له (بواتيه اول فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٥٦٨ - انسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٦) •
(١) اثنتان منهما ، وهما مذكرة التغطية والملحق ، ليستا حتميتين •

٤ — ملحق وثيقة التأمين •

١ — طلب التأمين

(Proposition d'assurance)

٥٧٨ — مشتملات طلب التأمين :

الذى يقع غالبا أن طالب التأمين لا يسعى بنفسه الى المؤمن ، بل ان الوسيط هو الذى يسعى الى طالب التأمين ويحثه على ابرام العقد ، بعد أن يبصره بمزايا التأمين ، وبنوع التأمين الذى يناسبه ، وبخير الشروط التى يستطيع الحصول عليها (١) • فاذا ما استقر رأى الطالب على أن يمضى فى هذا الطريق ، قدم له الوسيط طلبا مطبوعا أعده المؤمن من قبل (٢) • وهذا الطلب يشتمل على البيانات اللازمة التى يبرم على أساسها عقد التأمين ، وبخاصة الخطر المطلوب التأمين منه وجميع الظروف التى تحيط بهذا الخطر ، ومبلغ التأمين الذى يتعهد

(١) وفى التأمين من الأخطار الكبيرة جرت العادة بأن يلجأ طالب التأمين الى وساطة سمسار من سماسرة التأمين (courtiers d'assurance) ، يكون وكيلا عنه لا عن المؤمن (انظر Billaud فى مهنة سمسار التأمين البرى سنة ١٩٣٧ — Grzytoswski فى العادات المتعلقة بسمسرة التأمين البرى سنة ١٩٣٨) • وقد يصبح السمسار وكيلا عن المؤمن فى قبض أقساط التأمين ، اذا أعطاه المؤمن مخالصات بهذه الأقساط لقبضها من المؤمن له (جرينوبل ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ — ٧١٥ — باريس ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ — ٤٧١ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٥ ص ٦٤٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٦ ص ٩١) • أما اذا كان السمسار غير مفوض من المؤمن فى قبض قسط التأمين ، وقبضه السمسار من المؤمن له ، فإن هذا القبض لا يحتج به على المؤمن ، ويكون السمسار مسئولاً أمام موكله المؤمن له (باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ — ٥٧٣ — انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٥) •

(٢) واذا كان المؤمن جمعية تبادلية ، كان هذا الطلب قائمة انضمام (bulletin d'adhésion) الى الجمعية ، بعد أن يكون طالب التأمين قد تلقى نسخة من نظمها (statuts) (بيكار وبيسون فقرة ٤٨ ص ٧٩) •

المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر ، ومقدار الأقساط الواجب دفعها ، ومواعيد الدفع ، وغير ذلك من البيانات التي يطلبها المؤمن لتكون أمامه عندما ينظر في اجابة هذا الطلب . فيملأ طالب التأمين الطلب المطبوع ، بأن يكتب فيه البيانات المطلوبة ، ثم يمضيه ويسلمه للوسيط ، ويرسله هذا الى المؤمن . وفي بعض الأحيان يقتصر طلب التأمين ، مع اشتماله على بيان الخطر المطلوب التأمين منه والظروف المحيطة بهذا الخطر ، على الاجابة على مجموع من الأسئلة (questionnaire) (١) تنتقل للمؤمن ، وبعد أن يتلقى طالب التأمين الرد من المؤمن بالموافقة على التأمين متضمنا مقدار القسط المطلوب منه دفعه ، يتقدم بإيجاب بات يطلب فيه ابرام العقد .

٥٧٩ — طالب التأمين غير ملزم لا للمؤمن ولا للمؤمن له :

وتقول الفقرة الأولى من المادة ٣ من مشروع الحكومة في صدرها : « لا يكون طلب التأمين ملزما للمؤمن ولا للمؤمن له الا بعد اتمام العقد » (٢) . وليس هذا النص الا تطبيقا للقواعد

(١) ويراد بذلك أن يجيب طالب التأمين على هذه الأسئلة حتى يتبين المؤمن من هذه الاجابة طبيعة الخطر المطلوب التأمين منه وجميع الظروف المحيطة بهذا الخطر ، فيقرر ما اذا كان في وسعه أن يقبل التأمين منه . واذا رد على طالب التأمين بالموافقة عين له في الوقت ذاته مقدار القسط الواجب دفعه (سيميان فقرة ٦٢ — أنسيكلوبيدي — داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٧٩) . ويسمى الطلب في هذه الحالة بطلب معلومات أو أسئلة (demande de renseignements ou questionnaire) بخلاف الايجاب البات فيسمى بطلب التأمين (proposition d'assurance).

(٢) وقد نقل هذا النص من صدر الفقرة الأولى للمادة ١٠٤٨ من المشروع التمهيدي . وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ في الهامش) .

وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « وبين المشروع في مادته الثالثة الأثر القانوني لطلب التأمين ، فنص على أن توقيع طالب التأمين على الطلب المقدم له لا يترتب عليه أي التزام قانوني ، سواء بالنسبة الى المؤمن له أو المؤمن . ولا يعتبر طلب التأمين الا مجرد عرض =

العامّة (١) •

فمن ناحية المؤمن ، لا يمكن القول بأن طلب التأمين يلزمه • وذلك أن المؤمن لم يصدر منه ايجاب حتى يجوز القول بأن طلب التأمين يعتبر قبولا لهذا الايجاب فيلتزم المؤمن • فهو وان كان يمارس مهنة التأمين وعلى استعداد بحكم مهنته لأن يبرم عقود التأمين ، الا أنه لا يصح القول بأن مجرد تسليمه لطالب التأمين طلبا يعد من جهته ايجابا • وانما هو يطلب البيانات اللازمة التي يستطيع في ضوءها أن يبت فيما اذا كان يقبل ابرام العقد • ومن ثم يكون حرا ، بعد وصول طلب التأمين اليه ممضى من طالب التأمين ، في أن يقبل التعاقد وفي أن يرفضه • واذا رفض التعاقد ، لم يكن ملزما بشيء نحو طالب التأمين ، فلا يطالب ببيان أسباب هذا الرفض ، ولا بتبليغه الرفض لطالب التأمين في مدة معينة ، ما لم يكن هناك اتفاق على ذلك (٢) •

= تمهيدى يكون من حق مقدمه أن يعدل عنه فى أى وقت يشاء ، كما يكون للمؤمن مطلق الحرية فى اجابته أو رفضه دون أن يطالب بتسبيب هذا الرفض أو حتى بتبليغه للمؤمن له خلال مدة معينة •

(١) وقد نصت الفقرة الأولى من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى : « ١ - لا يكون طلب التأمين وحده ملزما للمؤمن ولا للمؤمن له ولا يتم العقد الا اذا وقع المؤمن على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة الى المؤمن له ، واذا تم العقد اعتبر طلب التأمين وما جاء به من بيانات وقرارات جزءا مكتملا للعقد •

(٢) بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١٢٢ ص ٢٨٨ - محمد على عرفة ص ١٠٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٦١ مكررة - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٧ ص ١٢٩ • هذا ويوجب تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على المؤمن أن يبلغ طالب التأمين رده بالقبول أو بالرفض فى خلال خمسة عشر يوما ، فقد نصت المادة ٩٨٤ من هذا التقنين على ما يأتى : « على الضامن ان يسلم الى المضمون ، أو أى شخص يبرز وكالة منه ، علما بوصول الطلب المقدم له لأجل عقد ضمان جديد أو تعديل عقد ضمان سابق • وعليه أيضا أن يبلغ المضمون جوابه الايجابى أو السلبى على ذلك الطلب فى خلال خمسة عشر يوما على الأكثر • واذا خالف الضامن أحكام هذه المادة ، جاز الحكم عليه بأداء بدل العطل والضرر للمضمون ، اذا اثبت وقوع الضرر عليه بسبب هذه المخالفة •

ومن ناحية طالب التأمين ، لا يكون طلب التأمين ملزما له هو أيضا . ذلك أن الطلب اذا كان مجرد استعلام من جانب المؤمن له عن مقدار القسط الذى يقدره المؤمن لابرار عقد التأمين ، فليس ذلك بايجابيات . ولطالب التأمين ، بعد وصول رد المؤمن ، أن يمتضى فى التعاقد أو أن يعدل عنه ، وإذا عدل لم يكن ملزما بشئء نحو المؤمن . وحتى لو كان طلب التأمين ايجابيا باتا ، فقد جرت العادة بأن هذا الايجاب يجوز الرجوع فيه مادام المؤمن لم يصدر منه قبول ، فهو ايجاب بات غير ملزم . صحيح أن المادة ٩٣ مدنى تنص على أنه « اذا عين ميعاد للقبول ، التزم الموجب بالبقاء على ايجابه الى أن ينقضى هذا الميعاد . ٢ — وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة » . ولكن استخلاص ميعاد هنا من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة يتعارض مع ما جرى به العرف فى ابرار عقود التأمين من أن طالب التأمين يحق له الرجوع فى ايجابه ، ومن ثم يكون طلب التأمين ، حتى لو اعتبر ايجابيا باتا ، غير ملزم لطالب التأمين (١) . فيجوز لهذا الأخير الرجوع فيه فى أى وقت ، الى أن يصدر قبول من المؤمن . فإذا رجع فيه ، لم يكن ملزما بشئء لا نحو المؤمن ولا نحو الوسيط .

(١) انظر عكس ذلك وأن الايجاب البات الصادر من طالب التأمين ملزم له ، فلا يجوز له الرجوع فيه : محمد على عرفه ص ١٠٨ — ص ١٠٩ — محمد كامل مرسي فقرة ٧٢ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٦ ص ٩٢ — ص ٩٤ — قارن عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٥ — فقرة ٩٦ — استئناف مختلط ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ١٨ .

وغنى عن البيان أن طالب التأمين اذا حدد مدة معينة التزم بالبقاء فيها على ايجابه حتى يصل اليه رد المؤمن ، لم يجز له الرجوع فى الايجاب طول هذه المدة . وقد قضت المادة الأولى من قانون التأمين السويلى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ بأن طالبه التأمين يبقى ملزما بالبقاء على ايجابه مدة أربعة عشر يوما الا اذا حدد ميعادا أقصر ، أو مدة أربعة أسابيع اذا كان التأمين يقتضى كشفا طبيا . ويتحلل من ايجابه اذا لم يصله القبول قبل انقضاء الميعاد .

٥٨٠ — أهمية طلب التأمين :

على أن لطلب التأمين ، بالرغم من أنه غير ملزم لا للمؤمن ولا لطالب التأمين ، أهمية كبيرة • فهو على كل حال ايجاب بات ، أو هو في القليل استعلام عن مقدار القسط موجه للمؤمن ويشتمل في الوقت ذاته على بيان الخطر المطلوب التأمين منه والظروف المحيطة بهذا الخطر (١) • ففي حالة قبول المؤمن للطلب حيث يتم بقبوله عقد التأمين، يرجع الى هذا الطلب فيما يتعلق بالخطر المؤمن منه ، وكل بيان يكون المؤمن له قد أدلى به في طلب التأمين يحسب عليه ويكون مأخوذاً به (٢) •

٢ — مذكرة التغطية المؤقتة

(note de couverture)

٥٨١ — اتخاذ المؤمن قراراً بشأن طلب التأمين :

وينجب أن يصل طلب التأمين الى مرحلة الايجاب البات ، حتى ينظر فيه المؤمن ليتخذ قراراً بشأنه • فهو اما أن يكون منذ البداية ايجاباً باتاً ، أو يتحول من طلب معلومات من المؤمن الى ايجاب بات (٣) • وفي الحالتين يجب أن يشتمل على جميع عناصر العقد — الخطر المؤمن منه والقسط ومبلغ التأمين — وعلى جميع الشروط العامة والخاصة التي ستدرج بعد ذلك في وثيقة التأمين •

فاذا ما وصل طلب التأمين الى هذه المرحلة ، نظر المؤمن فيه لقبوله أو لرفضه • فاذا رفضه ، لم يكن ملزماً بشيء نحو طالب التأمين كما سبق

(١) انظر أنفاً فقرة ٥٧٨ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٨ ص ٨٠ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨١ — محمد علي عرفه ص ١١٠ عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٤ ص ١٢٥ — استئناف مختلط ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ م ٥٥ ص ١٨ (أسباب الحكم) — نقض فرنسي ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٢ سيريه ١٩٠٤ — ١ — ٨٥ •

(٣) انظر أنفاً فقرة ٥٧٨ •

القول (١) • أما اذا لم يرفضه ، فقد يستغرق النظر في قبوله بعد ذلك وقتا غير قصير ، بل قد يقبل المؤمن الطلب ومع ذلك يمضى وقت قبيل تحرير وثيقة التأمين واعدادها للتوقيع ثم ارسالها بعد توقيعها الى طالب التأمين • ففي الحالتين لا يكون طالب التأمين ، طول الوقت الذى يمضى دون أن يصله قبول المؤمن ، قد آمن نفسه من الخطر الذى يتهدهده ، فاذا ما تحقق الخطر فى أثناء هذا الوقت لم يستطع الرجوع بشئ على المؤمن وتحمل الخطر وحده • لذلك جرت العادة بأن يتفق طالب التأمين مع المؤمن على تغطيته مؤقتا وتأمينه من الخطر فى الفترة التى تمضى قبل أن يتسلم وثيقة التأمين النهائية ، وذلك عن طريق مذكرة تغطية مؤقتة يمضيها المؤمن •

٥٨٢ — حالتان لمذكرة التغطية المؤقتة :

ويتبين مما تقدم أن هناك حالتين لمذكرة التغطية المؤقتة • الحالة الأولى أن يكون المؤمن قد قبل طلب التأمين ، وأمضى فى الوقت ذاته المذكرة المؤقتة لتغطية طالب التأمين طول الوقت الذى يستغرقه تحرير وثيقة التأمين واعدادها للتوقيع ثم ارسالها لطالب التأمين • والحالة الثانية أن يكون المؤمن لم يبت بعد فى طلب التأمين ، فيمضى المذكرة المؤقتة لتغطية طالب التأمين طول الوقت الذى يحتاج اليه لفحص الطلب والبت فيه بالقبول أو بالرفض •

٥٨٣ — الحالة الأولى لمذكرة التغطية المؤقتة :

وقد عرضت لهذه الحالة الفقرة الثانية من المادة ٣ من مشروع الحكومة ، اذ تقول : « على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، اذا سلم المؤمن المؤمن له مذكرة لتغطية مؤقتة وذلك وفقا للشروط الواردة فيها » (٢) • فالمفروض هنا أن المؤمن قد قبل طلب التأمين ، ولكنه فى

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧٩ •

(٢) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الأولى من المادة ١٠٤٩ من =

سبيل تحرير الوثيقة النهائية. واعدادها لتوقيعها حتى يرسلها بعد ذلك لطالب التأمين . ولما كان ذلك يستغرق وقتا ، فهو بالاتفاق مع طالب التأمين يثبت في مذكرة مؤقتة القواعد الاساسية التي يقوم عليها التعاقد من خطر مؤمن منه وقسط ومبلغ تأمين ، كما يثبت التزامات كل من الطرفين ، ويرسل بهذه المذكرة المؤقتة الى المؤمن له تمهيدا لارسال الوثيقة النهائية .

ويعتبر التعاقد قد تم في هذه الحالة من وقت وصول المذكرة المؤقتة الى المؤمن له . وتقوم هذه المذكرة مؤقتا مقام الوثيقة النهائية، بحيث يستطيع المؤمن له أن يطالب المؤمن بموجبها بجميع الالتزامات التي ترتبت على التعاقد (١) ، كما يستطيع المؤمن أن يطالب المؤمن له

= المشروع التمهيدي ، وتجري هذه الفقرة على الوجه الآتي : «على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، اذا أثبت الطرفان في مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا العقد ، وتضمنت هذه المذكرة التزامات كل من الطرفين للآخر » . وقد حذف نص المشروع في لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٦ و ص ٣٢٧ في ١ هامش) .

وجا في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « غير أنه قد تمضي فترة طويلة بين تقديم طلب التأمين وتسليم الوثيقة ، ولكي يحصل طالب التأمين على ضمان مباشر بمجرد تقديم الطلب ، روى أن تتضمن المادة الثالثة حكما بمقتضاه يتم العقد حتى قبل تسليم الوثيقة اذا تسلم المؤمن له من المؤمن مذكرة تغطية مؤقتة وذلك وفقا للشروط الواردة في هذه المذكرة » .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٦٣ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « وهذه الأحكام لا تمنع أن يكون الضامن ملزما تجاه المضمون ، حتى قبل تسليم لائحة الشروط أو الذيل الاضافي ، اذا اثبت المضمون أن الضامن قبل العقد بمقتضى مذكرة وقتية » .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي « على ان العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، اذا قدم المؤمن استجابة لطلب التأمين ، بتسليم المؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة تشمل على القواعد الاساسية التي يقوم عليها هذا العقد ، وكانت هذه المذكرة تتضمن التزامات كل من الطرفين قبل الآخر » .

(١) استئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ هـ ١١٥ .

بجميع التزاماته • فإذا ما تم اعداد الوثيقة النهائية ووقعها المؤمن وأرسلها الى المؤمن له ، انتهت مهمة المذكرة المؤقتة ، وحلت محلها الوثيقة النهائية (١) • ولكن هذه الوثيقة الأخيرة تسرى أحكامها ، لا من وقت وصولها الى المؤمن له ، بل ولا من وقت توقيع المؤمن اياها ، ولكن من وقت وصول المذكرة المؤقتة الى المؤمن له ، وبذلك يكون لها أثر رجعي (٢) •

٥٨٤ — الحالة الثانية لمذكرة التغطية المؤقتة :

وقد عرضت لهذه الحالة الثانية المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدي • فبعد أن عرضت هذه المادة في فقرتها الأولى للحالة الأولى التي تقدم ذكرها ، قالت بعبارة هذا : « ٢ — ومع ذلك قد يستفاد من الظروف التي كتبت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما مؤقتا ، مع احتفاظ كل منهما بحقه في العدول عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن • ٣ — فإذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة واضحة ، اعتبرت هذه المذكرة بمثابة دليل مؤقت على حصول التعاقد نهائيا » (٣) • فالمفروض هنا أن المؤمن ، على خلاف الحالة الأولى ، لم

(١) فإذا قام تعارض بين الشروط المدونة في المذكرة المؤقتة والشروط المدونة في المذكرة النهائية ، جاز لقاضي الموضوع تغليب الشروط المدونة في المذكرة المؤقتة (كولمار ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٠ — ٤١٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥) •

(٢) عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٤ — عبد الجى حجازى فقرة ١٦٥ ص ١٦١ •

(٣) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٦ فى الهامش • وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة لتعلقه «بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة» (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٧ فى الهامش) • ولم ينقل مشروع الحكومة هذا النص الذى يعرض للحالة الثانية من المذكرة المؤقتة ، كما نقل النص الذى يعرض للحالة الأولى • ولكن الحكم الوارد عن الحالة الثانية فى المشروع التمهيدي يتفق مع القواعد العامة ، كالحكم الوارد عن الحالة الأولى فى كل من المشروع التمهيدي ومشروع الحكومة •

يبت بعد في طلب التأمين بالقبول أو بالرفض ، وهو في حاجة الى شيء من الوقت حتى يستطيع أن يصل الى قرار في ذلك • فيعمد ، بناء على رغبة طالب التأمين ، الى ان يثبت في مذكرة اتفاقا مؤقتا على تغطية طالب التأمين من الخطر الذي قصد التأمين منه ، وذلك لمدة معينة تبين في المذكرة •

ولا يعتبر التعاقد النهائي قد تم في هذه الحالة بمجرد وصول المذكرة المؤقتة الى طالب التأمين • وانما يعتبر أن هناك تعاقدًا مؤقتًا على تغطية الخطر المطلوب التأمين منه • فاذا تحقق الخطر في أثناء قيام هذا التعاقد المؤقت رجع طالب التأمين على المؤمن بمبلغ التأمين ، وسنرى أنه يكون قد دفع قسط التأمين للمؤمن عند تسلمه للمذكرة المؤقتة ، سواء في الحالة الأولى أو في الحالة الثانية • وبذلك تكون المذكرة المؤقتة قد حققت الغرض المقصود منها ، وهو تغطية طالب التأمين من الخطر الذي يتهدده ، حتى يبت المؤمن في طلب التأمين (١) •

فاذا ما بت المؤمن في طلب التأمين ، فهو بين أن يبت فيه بالقبول أو أن يبت فيه بالرفض • فاذا بت بالقبول ، ووصل الى المؤمن له وثيقة التأمين النهائية ممضاة من المؤمن ، حلت هذه الوثيقة النهائية محل المذكرة المؤقتة ، ولكن أحكامها تسرى ، كما في الحالة الأولى ، من وقت وصول المذكرة المؤقتة الى طالب التأمين لا من وقت وصول الوثيقة النهائية الى المؤمن له (٢) • أما اذا بت المؤمن في طلب التأمين بالرفض ،

(١) هذا ويجوز لطالب التأمين في هذه الحالة ، قبل أن يبيت المؤمن في طلب التأمين بالقبول ، أن يرجع في طلبه • وبذلك تبقى المذكرة المؤقتة قائمة الى نهاية مدتها ، وبعد ذلك تنقطع الصلة بين المؤمن وطلب التأمين • وتقول الفقرة الثانية من المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد: « ومع ذلك قد يستفاد من الظروف التي كتبت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما مؤقتا ، مع احتفاظ كل منهما بحقه في العدول عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن له » •

(٢) وقد نصت المادة ٧٨٠ من التقنين المدني الكويتي على أنه « اذا لم تطابق الشروط المدونة بالوثيقة ما تم الاتفاق عليه كان للمؤمن له أن يطلب تصحيح هذه الشروط في مدى ثلاثين يوما من وقت تسلم الوثيقة ، فان لم يفعل ، اعتبر ذلك قبولا منه للشروط المدونة فيها » •

فإن التعاقد النهائي لا يتم ، ولكن المذكرة المؤقتة تبقى سارية الى انتهاء
المدة المعينة التي ذكرت فيها (١) ، حتى اذا ما انقضت هذه المدة انتهت
الصلة بين المؤمن وطالب التأمين (٢) .

٥٨٥ — شكل مذكرة التغطية المؤقتة .

وفي كلتا الحالتين اللتين تحرر فيهما مذكرة التغطية المؤقتة ، تصدر
هذه المذكرة مكتوبة وموقعة من المؤمن وحده - ولكنها مع ذلك تسجل
اتفاقا يكون قد تم قبل هذا بين المؤمن وطالب التأمين . ورضاء المؤمن
يشهد عليه توقيعه للمذكرة ، أما رضاء طالب التأمين فيشهد عليه اما طلب
مكتوب يكون قد تقدم به للمؤمن ، واما تسلم طالب التأمين للمذكرة
ودفعه قسط التأمين اذا كان قد تقدم الى المؤمن بطلب شفوي . ذلك
أن تسليم المذكرة المؤقتة لطالب التأمين ، في كل من حالتها ، يقتدر دائما

(١) محكمة Gourdon الابتدائية ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة
العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٤ - وقرب نقض فرنسي ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠
دالوز ١٩٤١ - ٥٢ - بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٧ - بلانيول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - عبد الحى حجازى فقرة ١٦٥ ص ١٦٢
- انظر عكس ذلك وأن المذكرة المؤقتة يزول أثرها بمجرد رفض المؤمن لطلب
التأمين ويسترد طالب التأمين جزءا من القسط فى مقابل الزمن الذى تحل
فيه المؤمن من الضمان : بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٧٢ - محمد على
عرفة ص ١١١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٥ .

(٢) محكمة Gourdon الابتدائية ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة
للتأمين البري ١٩٤٤ - ٣٤ - بلانيول وريبير ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ .
هذا واذا حررت مذكرة تغطية مؤقتة ، وقام شك فى أن تكون قد حررت
لتقوم دليلا مؤقتا على حصول التعاقد النهائي كما هو الأمر فى الحالة
الاولى ، أو انها تعاقد مؤقت لتغطية الخطر المؤمن منه حتى يبيت المؤمن فى
طلب التأمين بالقبول أو بالرفض كما هو الأمر فى الحالة الثانية ، رجح
الفرض الاول واعتبرت المذكرة دليلا مؤقتا على حصول التعاقد النهائي .
وتقول الفقرة الثالثة من المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدى فى هذا الصدد :
« فاذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة واضحة ، اعتبرت هذه المذكرة
بمثابة دليل مؤقت على حصول التعاقد نهائيا ، » وانظر فى هذا المعنى
استئناف مختلط (دوائر مجتمعة) ٥ مارس سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٢٩ -
محمد على عرفة ص ١١١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٦ - محمود جمال
زكى فقرة ٤٧ ص ٩٨ .

بدفع طالب التأمين للقسط حتى يتحمل المؤمن تبعه الخطر من وقت تسلم طالب التأمين للمذكرة (١) .

ولا تشتمل المذكرة المؤقتة على البيانات المفصلة التي تشتمل عليها الوثيقة النهائية (٢) والتي سيأتى ذكرها (٣) . وانما تقتصر ، كما سبق القول ، على ذكر القواعد الأساسية للتعاقد (ذع التأمين والخطر المؤمن منه ومبلغ التأمين والقسط والمدة التي تسرى المذكرة في أثنائها وبدء سريان هذه المدة) والتزامات كل من الطرفين . فاذا كان فيها نقص ، أكمل النقص تالرجوع الى الشروط العامة التي يذكرها المؤمن عادة في وثائق التأمين التي تصدر منه بحسب نموذج يعده لذلك (police-type de l'assureur) (٤) . ولا يوجد شكل خاص للمذكرة المؤقتة ، فأية ورقة مكتوبة تكفى ، ولو كانت في صورة كتاب عادى مرسل الى طالب التأمين ، دون حاجة الى أن يذكر في الكتاب أنه مذكرة تغطية

(١) ليون ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ داللونز ١٩٣٣ - ٢ - ٢٨ مع تعليق بيسون - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٤ .
وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني الكويتى على ما يأتى « ومع ذلك اذا قدم المؤمن له ايصالا بدفع جزء من مقابل التأمين ، كان له ان يثبت بكافة الطرق ان العقد قد تم ، حتى ولو لم يكن قد تسلم مذكرة تغطية مؤقتة » ، ومفاد ذلك ان المشرع الكويتى اعتبر دفع جزء من مقابل التأمين بمثابة مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملة بكافة الطرق الاثبات ان عقد التأمين قد تم ولو لم يكن المؤمن له قد تسلم مذكرة تغطية مؤقتة .

(٢) نقض فرنسى اول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ١١٩ - ليون الابتدائية التجارية ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ١٦٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - انسيكلوبيدى داللونز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٢ - محمد على عرفة ص ١١٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٧٠ ص ٨٣ .

(٣) انظر ما يلى فقرة ٥٨٧ .

(٤) نقض فرنسى ٢ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٤٩٦ - ٣١٤ - داللونز ١٩٤٦ - ٢٦٥ - بيكاروبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٣ ص ٦٥٥ - انسيكلوبيدى داللونز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٨ .

مؤقتة (١) • ولكن يجب أن يوقع المؤمن ، أو أى شخص آخر يعتمد عليه المؤمن لذلك كالوسيط الذى اتصل بطالب التأمين ، المذكرة المؤقتة (٢) • ويبدأ سريان المذكرة المؤقتة من التاريخ المذكور فيها ، والا فمن تاريخ وصولها الى طالب التأمين (٣) • فاذا تحقق الخطر المؤمن منه ابتداء من هذا التاريخ وجب على المؤمن دفع مبلغ التأمين •

٣ — وثيقة التأمين

(police d'assurance)

٥٨٦ — بت المؤمن فى طلب التأمين بالقبول — المسائل المتعلقة بوثيقة التأمين :

ففرض فى هذه المرحلة الثالثة أن المؤمن ، بعد أن تلقى ايجابا باتا من المؤمن له ، بت فيه بالقبول • فعند ذلك يعتمد الى تحرير وثيقة التأمين ويوقعها (٤) ، ويرسلها عن طريق الوسيط الى المؤمن له ، ووثيقة التأمين هذه هى عقد التأمين ذاته ، جرت العادة بأن يتخذ صورة وثيقة (police) (٥) •

(١) نقض فرنسى أول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — ١١٩ — بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ •

(٢) محكمة Nevers الابتدائية ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ — ٢٥٨ — بيكار وبيسون فقرة ٥٨ ص ٩٦ — وانظر عكس ذلك محكمة ليون الابتدائية التجارية ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ١٦٨ •

(٣) نقض فرنسى أول مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — ١١٩ •

(٤) وتوقيع المؤمن له على الوثيقة ليس ضروريا ، الا اذا كان مشروطا توقيع كل من الطرفين • ذلك لأن توقيع المؤمن له قد سبق تحرير الوثيقة ، فهو قد وقع طلب التأمين الذى يعتبر من جانبه ايجابا باتا على النحو الذى بيناه فيما تقدم (انظر آنفا فقرة ٥٧٨) • ويلى هذا الايجاب الصادر من المؤمن له قبول المؤمن ، ويتمثل فى توقيع له لوثيقة التأمين •

(٥) واشتق لفظ «police» من الكلمة اللاتينية «polliceri» ، ومعناها بالفرنسية «pormettre» أى «يتعهد» (بلانديول وريبير وبولانجيه ٢ لقرة ٣١٣٣) •

والمسائل المتعلقة بوثيقة التأمين بعضها يتصل بتحرير الوثيقة ،
وهذه المسائل هي •

- ١ — مشتملات وثيقة التأمين •
- ٢ — اللغة والخط اللذان تكتب بهما الوثيقة •
- ٣ — صورة الوثيقة • وبعضها يتصل بالوثيقة ذاتها بعد تحريرها
والتوقيع عليها من المؤمن ، وهذه المسائل هي :

١ — مهمة وثيقة التأمين ، وهل هي للاثبات أو للانمقاد ؟

٢ — بدء سريان وثيقة التأمين •

٣ — تفسير وثيقة التأمين •

٤ — تلف وثيقة التأمين أو ضياعها •

فهذه مسائل سبع نبحثها على التوالي •

٥٨٧ — مشتملات وثيقة التأمين :

تتضمن وثيقة التأمين الشروط العامة المطبوعة التي يضعها المؤمن ،
بحسب نموذج يعده لذلك (police-type) (١) • وإلى جانب
هذه الشروط العامة ، تذكر بيانات معينة تكتب بالآلة الكاتبة أو باليد ،
وهذه البيانات هي التي تخصص وثيقة التأمين باعتبارها عقدا مبرما
مع مؤمن له بالذات (٢) • وقد أوردت المادة ٥ من مشروع الحكومة

(١) وتقضى المادة ١٠ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (م ٦ من
مشروع وزارة الاقتصاد) بأن تقدم هيئة التأمين الى مصلحة التأمين ، مع
طلب التسجيل ، نموذجا من كل نوع من أنواع وثائق التأمين التي تصدرها •
(٢) وتدرج بعض شركات التأمين ، ضمن الشروط العامة المطبوعة ،
فصلا تسمية « الاتفاقات الخاصة » (conventins spéciales)

لتحويل عليه في بعض الشروط عند سردها للشروط الخاصة ، فتخف بذلك
قائمة هذه الشروط الأخيرة (سيميان فقرة ٦٦ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ
Ass. Ter. فقرة ١٠٦) •

هذه البيانات ، اذ تقول : « يجب أن تتضمن وثيقة التأمين ، علاوة على الشروط العامة ، البيانات الآتية : (أ) تاريخ توقيعها • (ب) أسماء المتعاقدين وموطن كل منهم • (ج) الأشخاص أو الأشياء المؤمن عليها • (د) طبيعة المخاطر المؤمن منها • (هـ) التاريخ الذي يبدأ منه تأمين هذه المخاطر والتاريخ الذي ينتهى فيه • (و) القسط أو الاشتراك أو رأس المال الذى يؤديه المؤمن له مقابل تعهدات المؤمن وتواريخ الاستحقاق وطريقة الأداء • (ز) عوض التأمين الذى يلتزم به المؤمن » (١) •

(أ) فتاريخ توقيع الوثيقة من المؤمن يحدد الوقت الذى قبل فيه المؤمن قبولاً نهائياً إبرام العقد ، ولكن العقد لا يتم ، اذا كان تمامه متوقفاً على الوثيقة ، الا من وقت وصولها الى المؤمن له موقعا عليها من المؤمن ، كما سنرى • ووقت تمام العقد هو الذى يحدد متى لايجوز الرجوع فيه ، لا من جهة المؤمن له ولا من جهة المؤمن • وهو الذى يحدد اللحظة الأخيرة التى يجب عندها على المؤمن له أن يقرر فى دقة كل الظروف المعلومة له والتى يهتم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التى أخذها على عاتقه (م ١٥ حرف أ من مشروع الحكومة) • وهو الذى يتخذ أساساً لترتيب المؤمن المتعاقبين عند تعدد عقود التأمين من نفس الخطر ، اذا وجد شرط خاص فى الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمن على أساس الأسبقية فى التاريخ (م ٣٥ فقرة أخيرة من مشروع

(١) وقد نقلت هذه المادة عن المادة ١٠٥٨ من المشروع التمهيدي وحذف نص المشروع التمهيدي فى لجنة المراجعة (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣١ - ص ٣٣٢ فى الهامش) •
وتنص المادة ١/٩٦٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على أن « يؤرخ عقد الضمان فى يوم إبرامه • ويبين فيه : ١ - الشيء المضمون • ٢ - أسماء الضامن والمضمون ومحل اقامتهما • ٣ - نوع الأخطار المضمونة • ٤ - تاريخ ابتداء الأخطار وتاريخ انتهائها • ٥ - القيمة المضمونة • ٦ - القسط أو بدل الضمان • ٧ خضوع المتعاقدين لحكم محكمين عند قيام النزاع اذا كانوا قد اتفقوا على ذلك » •

الحكومة (١) .

(ب) وأسماء المتعاقدين ومواطنهم تحدد شخصية أطراف العقد . ففيما يتعلق بالمؤمن له ، يذكر عادة الى جانب اسمه وموطنه ولقبه وصناعته . وفي حالة التأمين على الحياة ، يذكر أيضا اسم المستفيد ولقبه اذا كان معيناً ، واسم الشخص المؤمن على حياته في حالة التأمين على حياة الغير ولقبه وتاريخ ميلاده (م ٥٢ من مشروع الحكومة) كما سيجيء . وفيما يتعلق بالمؤمن ، يذكر اسم شركة التأمين (أو الجمعية التبادلية) ومقر أعمالها ورقم قيدها في السجل وتاريخ حصوله مع الاشارة الى أنها هيئة خاضعة لأحكام قانون هبئات التأمين (م ١٧ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ و م ١١ من مشروع وزارة الاقتصاد) .

(ج) والأشخاص والأشياء المؤمن عليها ، وذلك بحسب ما يكون التأمين تأميناً على الأشخاص كما في التأمين على الحياة والتأمين من الاصابات فيذكر اسم الشخص المؤمن على حياته أو المؤمن من الاصابات ، أو يكون التأمين تأميناً على الأشياء فيذكر مثلاً المنزل المؤمن عليه من الحريق أو المزروعات المؤمن عليها من الاتلاف أو المواشى المؤمن عليها من الموت .

(د) وطبيعة المخاطر المؤمن منها ، فيذكر اذا كان التأمين تأميناً من الحريق أو من الاتلاف أو من المسؤولية عن حوادث السيارات ، أو أن التأمين تأمين من العجز أو المرض أو الاصابات ، أو هو تأمين لحالة الوفاة أو لحالة البقاء أو هو تأمين مختلط ، أو غير ذلك من المخاطر المختلفة التي يجوز التأمين منها .

(هـ) والتاريخ الذي يبدأ منه تاريخ المخاطر هو مبدأ سريان

(١) ومع ذلك فقد قضى بأن عدل ذكر التاريخ في وثيقة التأمين لا يكون سبباً في بطلان الوثيقة ، وكل ما ينشأ عن ذلك هو صعوبة تحديد التاريخ الذي تنشأ فيه التزامات الطرفين (نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ داللون ١٩٤٦ - ٣٢) .

عقد التأمين • ولهذا التاريخ أهمية كبيرة كما هو ظاهر ، اذ أن الخطر اذا تحقق قبل هذا التاريخ لا يكون المؤمن مسئولا عنه ، وانما يسأل عن الخطر الذي يتحقق ابتداء من هذا التاريخ (١) • وسنعود فيما يلي (٢) • الى بحث كيف يتحدد تاريخ مبدأ سريان عقد التأمين • ولا يكفى ذكر تاريخ مبدأ سريان عقد التأمين ، بل يجب أيضا ذكر التاريخ الذي ينتهى فيه التأمين (٣) • ويؤدى ذلك الى ذكر مدة العقد ، اذ هى المدة المحصورة ما بين مبدأ سريان العقد وتاريخ انتهائه (٤) • ويذكر

(١) ويغلب أن يحدد الطرفان مبدأ سريان العقد بظهر يوم معين ، حتى ينضبط التاريخ باليوم والساعة والدقيقة (انظر ما يلى فقرة ٥٩١) •

(٢) انظر فقرة ٥٩١ •

(٣) انظر المادة ١٠٥٨ عن المشروع التمهيدي •

(٤) وفى الجمعيات التبادلية للتأمين تكون مدة الخدمة هى مدة الجمعية التبادلية ذاتها ، لأن المؤمن له يكون عضوا فى الجمعية ، وليس الأمر كذلك فى الشركات المساهمة ، فالمؤمن له لا يكون فى العادة شريكا ، ومن ثم لا يوجد مبرر لأن تحدد مدة التأمين فى هذه الحالة بمدة الشركة المساهمة (سيميان فقرة ٦٧ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١ - عكس ذلك بيكاروبيسون فقرة ١٥٨ ص ٢٤٨) •

هذا وقد أوجب مشروع الحكومة صراحة أن تذكر مدة التأمين فى الوثيقة وأن تكون مكتوبة بشكل ظاهر ، فنصت المادة ٧ من هذا المشروع على ما يأتى : « يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر فى الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذى تم فيه العقد ، وتنتهى فى ظهر اليوم الأخير منها ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » • وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٥٩ من المشروع التمهيدي ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « تعين مدة العقد فى الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذى أبرم فيه العقد ، وتنتهى فى ظهر اليوم الأخير منها » • وحذف نص المشروع التمهيدي فى لجنة مجلس الشيوخ لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٣٢ - ص ٢٣٣ فى الهامش) • وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « وأوجبت المادة السابعة أن تكون مدة العقد مكتوبة بشكل ظاهر فى الوثيقة ، وأن تبدأ المدة من ظهر اليوم الذى تم فيه العقد ، وتنتهى فى اليوم الأخير منها • ومؤدى ذلك أن يكون التأمين واجب التنفيذ فور انعقاده ، على أنه نظرا الى ما جرى عليه العرف ، =

عند الاقتضاء شرط ابتداء العقد وأسباب الفسخ وجواز الرجوع في العقد .

(و) والقسط أو الاشتراك أو رأس المال الذي يؤديه المؤمن له مقابل تعهدات المؤمن يكون ، فيما يتعلق بالقسط أو رأس المال ، إذا كان المؤمن شركة مساهمة ، وفيما يتعلق بالاشتراك ، إذا كان المؤمن جمعية تبادلية . ويذكر الى جانب ذلك تاريخ الاستحقاق أو تواريخ الاستحقاق الدورية في حالة ما إذا كانت هناك أقساط متعددة ، وكذلك كيفية الأداء (١) .

(ز) وعوض التأمين الذي يلتزم به المؤمن هو مبلغ التأمين الذي يترتب في ذمة المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه ووقوع الكارثة . وقد لا يكون هناك محل لذكر عوض التأمين ، ويتحقق ذلك في حالة التأمين من المسؤولية بغير تحديد لمبلغ التعويض .

وليست هذه البيانات على سبيل الحصر ، بل قد تذكر بيانات أخرى غيرها في وثيقة التأمين إذا كانت داخلة في شروط العقد ، كطريقة الادلاء بالبيانات وميعاد تسوية مبلغ التأمين وطرق تقدير الأضرار (٢) .

والمفروض أن البيانات المذكورة في وثيقة التأمين مطابقة لما تم الاتفاق عليه مبدئياً بين الطرفين عندما تقدم المؤمن له بطلب التأمين موقعا إياه . فإذا تسلم المؤمن له وثيقة التأمين ، ووجد أن بعض

= سيما في التأمين من الأضرار والصوادث ، من تحديد تاريخ لاحق لتنفيذ العقد ، فقد أجازت المادة الاتفاق على تحديد تاريخ لتنفيذ العقد في الوثيقة يختلف عن تاريخ اتمامه .

(١) وإذا سكت المتعاقدان عن تحديد القسط ، أمكن الرجوع الى تعريفه المؤمن لتحديد ، وذلك يستخلص من ارادة المتعاقدين الضمنية أو مما جرى به العرف (بيكار وبيسون المپول ١ ص ٢٦١ - محمد على عرفة ص ١١٤) .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٥٦ - بلانيول وريبير وريبيسون ١١ فقرة

البيانات الواردة بها لا تطابق ما كان الاتفاق قد تم عليه ، فله أن يطلب تصحيح هذه البيانات ، وعليه أن يثبت عدم المطابقة • فإذا أثبت ذلك وجب تصحيح الوثيقة حتى تصبح مطابقة للمتفق عليه • أما إذا سكّت المؤمن له عن طلب التصحيح مدة طويلة ، فقد يستخلص من سكوته أنه قد نزل عن حقه في طلب التصحيح وأنه قد قبل ضمنا الشروط المدونة في الوثيقة (١) •

٥٨٨ — اللغة والخط اللذان تكتب بهما الوثيقة :

لا يشترط في وثيقة التأمين أن تكون مكتوبة في ورقة رسمية • وقد جرت العادة أن تكون مكتوبة في ورقة عرفية ، وقد أعدها المؤمن مقدما بحروف مطبوعة فيما يتعلق بالشروط العامة المبينة في النموذج (police - type) أي أعده لذلك • أما البيانات الخاصة السابق ذكرها (٢) ، وهي التي تخصص وثيقة التأمين لمؤمن له بالذات ، فهذه تكتب بالآلة الكاتبة أو باليد لأنها لا تعرف مقدما ، ولا تتحدد إلا عند التعاقد ، فلا يمكن طبعها كما هو الأمر في الشروط العامة • والشروط العامة المطبوعة والبيانات الخاصة المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد تعتبر جميعها كلا لا يتجزأ ، وهي شروط التعاقد ، فهي من القسمة بمنزلة سواء (٣) •

(١) وقد نصت المادة ١٠٥٠ عن المشروع التمهيدي في هذا المعنى على أنه « إذا لم تطابق الشروط المدونة بالوثيقة ما تم الاتفاق عليه ابتداءً ، حتى لطالب التأمين أن يطلب تصحيح الشروط في مدى ثلاثين يوما من وقت تسلم الوثيقة ، فإذا لم يفعل اعتبر ذلك قبولا منه للشروط المدونة » • وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٦ و ص ٢٢٧ في الهامش) • انظر أيضا المادة ١٢ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ •

ونص المشروع التمهيدي ليس إلا تطبيقا للقواعد العامة ، فيما عدا تحديد مدة الثلاثين يوما إذ المدة تترك لتقدير القاضي بحسب ظروف القضية •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٨٧ •

(٣) نقض فرنسي ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ سيريه ١٩٢٧ - ١ - ١٩٠ =

ولم يعرض التقنين المدنى للغة التى يجب أن تكتب بها الوثيقة ، كما فعل المشرع الفرنسى اذ أوجب أن تكتب باللغة الفرنسية (م ١٨٢ من دكريتو ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨) • ولكن مشروع الحكومة عرض لهذه المسألة فأوجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، اذ نصت المادة ٦ من هذا المشروع على أنه « يجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، ويجوز أن تصحبها ترجمة باحدى اللغات الأجنبية • ويسرى هذا الحكم على كل اضافة أو تعديل فى وثيقة التأمين ، وفى حالة النزاع يكون النص العربى هو المعمول به • ويجب كذلك أن تكتب باللغة العربية طلبات التأمين والاقارات والمستندات التى تتخذ أساسا فى اتمام العقد ، الا اذا رغب المؤمن له فى كتابتها باحدى اللغات الدولية فى التعامل (١) • وهذا هو الذى يجرى عليه العمل ، فوثائق التأمين فى مصر تكتب باللغة العربية ، وكذلك ملحقات هذه الوثائق (avenants).

= أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٨ •

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٥٢ من المشروع التمهيدى وكانت تجرى على الوجه الآتى : « يجب أن تكتب وثيقة التأمين باللغة العربية ، كما يجب أن تكتب أيضا باحدى اللغات الدولية فى التعامل اذا رغب طالب التأمين فى ذلك » • وقد حذف نص المشروع التمهيدى فى لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٧ فى الهامش) •

وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ولما كانت وثيقة التأمين هى المحور المثبت للعقد ، فقد كان لزاما أن تكتب بلغة يقرأها جمهور المؤمن لهم من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة • لذلك اوجبت المادة السادسة تحرير الوثائق وكل اضافة أو تعديل لها باللغة العربية ، وذلك حتى يتاح للمؤمن لهم دراسة ما تحتوته من شروط قبل توقيعها • غير أنه نظرا الى أن المؤمن له قد يكون غير متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولا يلم باللغة العربية ، فقد أجازت المادة المذكورة أن يرافق الوثيقة المحررة باللغة العربية ترجمة لها باحدى اللغات الدولية فى التعامل • على أنه فى حالة وقوع أى نزاع بين المؤمن له والمؤمن ، يكون النص العربى هو الذى يعمل به • كما نصت المادة على أن تحرر باللغة العربية طلبات التأمين والاقارات والمستندات التى تتخذ أساسا فى اتمام العقد ، الا اذا رغب المؤمن له فى كتابتها باحدى اللغات الدولية فى التعامل » •

وإذا صحب الوثيقة ترجمة باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية ، وهما اللغتان الأجنبيةتان الشائعتان في مصر ، فالنص العربى هو الذى يعتد به إذا اختلف مع الترجمة ، لأنه هو النص الأصيل . أما طلبات التأمين والاقراءات وغيرها من المستندات التى تتخذ أساسا لاتمام التعاقد ، فالمؤمن له بالخيار بين أن يكتبها باللغة العربية أو بلغة أجنبية متداولة في التعامل .

وقد عرض المشرع الفرنسى في قانون التأمين الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ للخط الذى تكتب به الوثيقة ، سواء كان مطبوعا أو مكتوبا بالآلة الكاتبة أو باليد . فأوجب في المادة ٨ من القانون أن تكون الوثيقة مكتوبة بحروف ظاهرة (en caractères apparentes) (١) . وأوجب في المادتين ٥ و ٩ من نفس القانون أن تكون مدة العقد والشروط المتعلقة بأحوال البطلان والسقوط مكتوبة بحروف ظاهرة كل الظهور ، أو ظاهرة جدا (en caractères très apparents) ، والا لم يجز الاحتجاج بها على المؤمن له (٢) . أما المشرع المصرى فقد وضع نصا يبطل فيه الشروط

(١) وهذا للقضاء على ما كانت شركات التأمين قد درجت عليه من كتابة وثائق التأمين بحروف دقيقة لا تتيسر قراءتها . وقد نبهت محكمة النقض الفرنسية في أحكامها الى وجوب أن تكون الحروف مقروءة (lisibles) (نقض فرنسى ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٨١) ، وحرمت الحروف الدقيقة (caractères fins) (نقض فرنسى ٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٤٨ - داللون ١٩٤٨ - ١٥٣) وقضت بعض المحاكم ببطلان وثيقة التأمين لعدم وضوح الكتابة (محكمة نيم الابتدائية التجارية ٩ يونيه سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٤ - داللون الأسبوعى ١٩٣٧ - ٥٣١) . وانظر بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨١ ص ٦٥١ .

(٢) وقد تشددت محكمة النقض الفرنسية في تطبيق هذا النص لحماية المؤمن لهم عن طريق توجيه نظرهم لهذه الشروط الهامة التى تؤثر في حقوقهم تأثيرا كبيرا ، فأوجب أن تكون هذه الشروط مكتوبة بحروف واضحة كل الوضوح (grande lisibilité) ، (نقض فرنسى ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٨٦ - ٦ يناير =

التعسفية بوجه عام التي ترد في وثيقة التأمين ، وذكر بوجه خاص بعض هذه الشروط ، ويعنيها منها هنا نوعان ذكرنا في البندين ٣ و ٤ من المادة ٧٥٠ مدني اذ تنص على أن « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية ٣٠ — كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي الى البطلان أو السقوط . ٤ — شرط التحكيم اذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة » . فأوجب ، كما أوجب ، المشرع الفرنسي فيما رأينا ، أن تكون شروط البطلان والسقوط

= سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٤٨ — مونبلييه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥١ — ٢٦) . ويكون الوضوح التام بأن يكون الشرط ، مطبوعا كان أو مكتوبا ، متميزا عن سائر الشروط ، وذلك بأن يكون بحروف أكبر حجما (plus grands) أو أكثر (plus forts) أو أشد تباعدا (plus espacés) أو بمداد مختلف اللون أو مميزا بخط يرسم تحته لتوجيه النظر اليه (محكمة Cahors الابتدائية ٨ يولييه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ — ٢٥ — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩٠) . ولا يعتبر واضحا كل الوضوح الشرط الذي لا يتميز عن سائر شروط العقد ، حتى لو كان مكتوبا بحروف كبيرة اذا كانت الشروط الأخرى مكتوبة بنفس الحروف (نقض فرنسي ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ داللون ١٩٤٦ — ٢٨١ — ٦ يناير سنة ١٩٤٨ داللون ١٩٤٨ — ١٥٣ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ١١٧ — فقرة ١١٩) . وجزاء عدم الوضوح هو عدم جواز الاحتجاج بالشروط على المؤمن له (بيزانسون ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ — ٢٧) ، الا اذا ثبت أنه كان عالما به تماما (مونبلييه ٨ يناير سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٣ — ١٤٣ — وانظر بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ هامش ٣) .

وقد اقتصر المشرع الفرنسي على مدة العقد وشروط البطلان والسقوط ، ولم يجاوز ذلك الى شروط هامة أخرى كان من الخير توجيه النظر اليها . كشروط الفسخ (ديجون ٦ مايو سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ — ٧٢٥) ، والشروط التي تستبعد من التأمين بعض الأخطار أو تقيد من مسئولية المؤمن (نقض فرنسي ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ١٧١ — بيزانسون ٤ مايو سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ — ٧١٠ — بواتييه ٩ يونيو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٤٢) — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩٠ — ص ٩١ — بلانيول وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ هامش ٢ .

بارزة بشكل ظاهر يوجه النظر اليها ، والا كانت باطلة فلا يحتج بها على المؤمن (١) * وأوجب أيضا أن يكون شرط التحكيم واردا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، أما اذا اندرج في الشروط العامة المطبوعة فانه يكون باطلا لا يحتج به على المؤمن له (٢) * وما دام

(١) أما مدة العقد فقد ورد في شأنها نص في مشروع الحكومة ، ان تقول المادة ٧ من هذا المشروع في صدرها : « يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر » . انظر أيضا فقرة ٥٨٧ في الهامش .

والبند الثالث من المادة ٧٥٠ مدني قد ورد في المادة ١٠٥١ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « يجب أن يوجه نظر المؤمن له الى ما يرد في الوثيقة من شروط مطبوعة بشأن الأحوال التي يتعرض فيها حقه للبطلان أو للسقوط ، ولا يجوز الاحتجاج ضده بهذه الشروط الا اذا أبرزت بطريقة خاصة كأن تكتب بحروف أكثر ظهورا أو أكبر حجما » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٦ - ص ٣٢٧ في الهامش) . وقد أدمجت هذه المادة في لجنة المراجعة بين نصوص المادة ٧٥٠ مدني على الوجه الآتي : « ٣ - كل شرط مطبوع لم يبرز بطريقة خاصة ، وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي يتعرض لها حق المؤمن له للبطلان أو للسقوط » مجموعة الأحوال التحضيرية ٥ ص ٣٣٣) . ثم حورت تحويرا لفظيا طفيفا في لجنة مجلس الشيوخ ، فأصبحت مطابقة لما استقرت عليه في التقنين المدني الجديد (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٤) .

ويلاحظ أن التقنين المدني المصري لا يبطل شروط البطلان والسقوط ، اذا لم تبرز بشكل ظاهر ، الا اذا كانت مطبوعة . فاذا كانت مكتوبة باليد أو بالآلة الكاتبة ، فالظاهر ، خلافا للقانون الفرنسي فيما رأينا . أن هذا كاف لاعتبارها بارزة بشكل ظاهر .

وقد ضرب نص المشروع التمهيدي مثلا للبروز بشكل ظاهر ان يكتب الشرط « بحروف أكثر ظهورا أو أكبر حجما » . ويمكن أن يضاف الى ذلك أيضا ، كما رأينا في القانون الفرنسي ، أن يكتب الشرط بمداد مختلف اللون ، أو أن يوضع تحته خط لتوجيه النظر اليه ، أو أن يوقع عليه المؤمن له بصفة خاصة . وقد ورد في قرار لجنة مجلس الشيوخ في هذا الصدد ما يأتي : « وتقرر اللجنة أنه أريد بالفقرة الثالثة من المادة تفادي شروط تؤدي للبطلان والسقوط ولا يتنبه المؤمن له اليها ، فنص على إبراز مثل هذه الشروط بأن تكتب بخطوط تغاير بقية الشروط أو يوقع عليها المؤمن له بصفة خاصة أو يوضع تحتها خط » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٧) .

(٢) والبند الرابع من المادة ٧٥٠ مدني قد ورد في المادة ١٠٥٤ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « ١ - لا يكون شرط التحكيم صحيحا » .

شرط التحكيم قد ورد في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، فانه يكون صحيحا ، مكتوبا كان أو مطبوعا .

٥٨٩ - صورة وثيقة التأمين :

ويغلب أن تكون وثيقة التأمين في صورة وثيقة لمصلحة شخص معين ، ويستطيع المستفيد أن ينزل عن حقه للغير طبقا للقواعد المقررة في حوالة الحق . ولكن لا يوجد ما يمنع من أن تكون وثيقة التأمين في صورة وثيقة اذنية (a ordre) ، وعندئذ تنتقل بالطرق المقررة لانتقال الوثائق الاذنية ، أى أنها تنتقل بالتطهير (endossement) ولو كان التطهير على بياض . ويجوز أيضا أن تكون وثيقة التأمين وثيقة لحاملها (au porteur) ، فتنتقل من يد الى يد بمجرد المناولة الفعلية .

= إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ٢٠ - ولا يكون لهذا الشرط أثر الا اذا ورد في الوثيقة في صورة اتفاق خاص ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣١ في الهامش) . وقد أدمجت هذه المادة في لجنة المراجعة بين نصوص المادة ٧٥٠ مدنى ، بعد أن حورت فأصبحت مطابقة لما استقرت عليه فى التقنين المدنى الجديد (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٣) .

وهذه صورة لبند التحكيم واردة فى وثيقة تأمين على سيارة تجارية لدى شركة مصر للتأمين : « كل خلاف فى تقويم الضرر ينشأ عن هذه الوثيقة يجب عرضه على محكم للفصل فيه . ويعين الطرفان هذا المحكم كتابة ، وإذا لم يتفقا على اختيار محكم واحد فيختار كل منهما محكما كتابة وذلك فى خلال شهر من تاريخ مطالبة أحدهما الطرف الآخر كتابة بتعيين محكمة ، وعلى المحكمين الاثنين تعيين محكم ثالث مرجح قبل مباشرة التحكيم . يجلس المحكم المرجح مع المحكمين المختارين عن الطرفين ويرأس جلسات التحكيم . ولا تقبل أية دعوى أمام المحاكم ضد الشركة قبل صدور حكم المحكم أو المحكمين بتحديد قيمة الضرر » (محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٩ ص ١٠٢ هامش ٥) .

ولا يمنع البطلان أن يكون المؤمن له على علم ببند التحكيم بين الشروط العامة ، أو بشروط البطلان والسقوط التى لم تبرز بشكل ظاهر ، إذ أن هذه شكلية لحماية المؤمن له (محمود جمال الدين زكى فقرة ٤٩ ص ١٠٢) . وانظر فى جواز شرط التحكيم دون حاجة الى انفصاله عن الشروط العامة قبل صدور التقنين المدنى الجديد : استئناف مختلط ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ م ٢٣ ص ٥٤ .

ولكن في التأمين على الحياة ، اذا انتقلت وثيقة التأمين الى شخص آخر ، فلا بد من موافقة المؤمن على حياته (م ٧٥٥ مدنى) ، ومن ثم لا يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة وثيقة لحاملها ، وانما يصح أن تكون وثيقة اذنية وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون تظهيرها على بياض (١) . وجميع هذه الأحكام التى تتفق مع القواعد العامة وردت في المادة ١٠٤١ من المشروع التمهيدى ، وتنص على ما يأتى : « ١ — فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة ، يجوز أن تكون وثيقة التأمين المنشئة أو المؤيدة للعقد في صورة وثيقة لمصلحة شخص معين ، أو وثيقة تحت الاذن ، أو وثيقة لحاملها . ٢ — فاذا كانت الوثيقة تحت الاذن (٢) ، فانها تنتقل بالتظهير ولو على بياض . ٣ — ويجوز للمؤمن أن يحتج ضد حامل الوثيقة أو ضد الشخص الذى يتمسك بها بكل الدفع التى يكون له أن يحتج بها ضد طالب التأمين » (٣) .

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٠٥ — وهناك تأمين يجوز فيه للمؤمن له أن يغير الشيء المؤمن عليه بحسب رغبته ، كما اذا أمن شخص على أية سيارة يملكها . وعندئذ يجب أن يعلن المؤمن عن كل سيارة جديدة تحل محل السيارة القديمة . وتسمى وثيقة التأمين فى هذه الحالة بالوثيقة المفتوحة (police flottante) . ووثيقة التأمين المفتوحة تكون مصحوبة باخطارات للتحديد (déclarations d'aliment) انظر بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥١ — ص ٦٥٢ — محمد كامل مرسى فقرة ٨٣ — عبد الحى حجازى فقرة ١٦٧) .

(٢) وقع خطأ مادى فى الأصل ، اذ جاء فيه : « فاذا كانت الوثيقة لحاملها » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٤ فى الهامش) . والصحيح أن يكون النص على ما أوردناه ، لأن الوثيقة التى تنتقل بالتظهير هى الوثيقة تحت الاذن لا الوثيقة لحاملها ، فان هذه تنتقل بالمناولة لا بالتظهير .

(٣) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٤ فى الهامش . وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٧ فى الهامش) . ويلاحظ ان الفقرة الثالثة من النص ، وهى التى تقضى بعد جواز الاحتجاج على حامل الوثيقة بالدفع التى يحتج بها على المؤمن له ، قد وردت على خلاف القواعد العامة ، اذا كان انتقال الوثيقة بطريق التظهير أو بطريق المناولة بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٢٨ — كولان وكابيتان ودى لامور .

وأيا كانت الصورة التي اتخذتها وثيقة التأمين ، فإنها تكتب في عدد من النسخ يساوي عدد الأطراف ذوى المصالح المتميزة . ويتسلم كل طرف نسخة ، وتكون هناك عادة نسخة إضافية يحتفظ بها الوسيط (١) . فإذا لم يتعدد المؤمن والمؤمن له كما هو الغالب ، فإن الوثيقة تكتب من ثلاث نسخ ، يحتفظ المؤمن بواحدة منها ، ويسلم الوسيط نسختين ، فيحتفظ هذا بواحدة منهما لنفسه ويسلم الأخرى للمؤمن له (٢) .

= أنديير ٢ فقرة ١٢٦٠) . وهي منقولة عن المادة ١١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ . ولما كانت هذه الفقرة قد حذفت فى لجنة المراجعة مع سائر فقرات المادة ١٠٤١ من المشروع التمهيدي ، فإنه لا يسرى من أحكام هذه المادة الا ما كان متفقا مع القواعد العامة .

وقد ورد فى هذا الصدد فى تقنين الموجبات والعقود اللبنانى النصصوص الآتية : م ٩٦٤ / ٢ و ٣ و ٤ . ويجوز أن تكون لائحة الشروط لشخص مسمى أو « للأمر » أو لحاملها - وتحول لائحة الشروط المحررة « للأمر » بطريقة التظهير ولو على بياض - لا تسرى أحكام هذه المادة على عقود ضمان الحياة الا وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادة ٩٩٩ .

م ٩٦٥ - يجوز للضامن أن يتذرع تجاه حامل لائحة الشروط ، وان تكن محررة « للأمر » أو لحاملها ، بالاعتراضات المختصة بها التى كان فى وسعه الاحتجاج بها على المضمون الأول فيما لو كان التحويل لم يحصل .

وتنص المادة ٧٨١ من التقنين المدنى الكسويى على ما يأتى :

« ١ - دون اخلال بالأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة ، يجوز أن تكون وثيقة التأمين فى صورة وثيقة لمصلحة شخص معين أو وثيقة تحت الاذن أو وثيقة لحاملها ، فإذا كانت الوثيقة اذنية ، فإنها تنتقل بالتظهير ولو على بياض . ٢ - ويجوز للمؤمن أن يحتج على حامل الوثيقة أو على الشخص الذى يتمسك بها بكل الدفعات التى يكون له أن يحتج بها ضد المؤمن له » .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٥٥ ص ٩١ - سيمييان فقرة ٦٦ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٥ .

(٢) وقد نصت المادة ٩٦٣/١ و ٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى فى هذا الصدد على أن « ينظم عقد الضمان خطأ فى سند مسجل لدى كاتب العدل أو سند عادى - فإذا كان السند عاديا ، وجب أن ينظم منه عدد من النسخ الأصلية بقدر ما يكون هناك متعاقدون ذوو مصالح متميزة . ويجب أن يذكر فى كل نسخة عدد النسخ الأصلية التى نظمت » .

٥٩٠ — مهمة وثيقة التأمين — هل هي للاثبات أو للانعقاد ؟ :

قدمنا أنه لو وقفنا عند نصوص التقنين المدني في عقد التأمين ، لما كان هناك شك في أن عقد التأمين عقد رضائي (١) ، وأن هذا هو الحكم أيضا في القانون الفرنسي ، فعقد التأمين وفقا لقانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ عقد رضائي ووثيقة التأمين لا تشترط الا لاثبات العقد (٢) . ومن ثم اذا قبل المؤمن الايجاب البات الموجه اليه من المؤمن له ، ووصل هذا القبول الى علم المؤمن له ، تم عقد التأمين وصار ملزما لكل من الطرفين . ولا ضرورة في انعقاده لو وثيقة تأمين يوقعها المؤمن ، بل يكفي أن يرسل المؤمن بقبوله في كتاب أو في برقية أو شفويا عن طريق رسول يكون مثلا هو الوسيط ، فيصبح العقد تاما ملزما بمجرد وصول القبول الى علم المؤمن له ، حتى قبل أن يدفع هذا الأخير القسط الأول من أقساط التأمين ، ويكون هذا القسط دينا في ذمته يطالبه به المؤمن بالطرق المقررة في القانون (٣) . ولكن اثبات عقد التأمين لا يكون ، كما قدمنا ،

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧٤ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٧٤ في الهامش .

(٣) نقض فرنسي ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ — ٤١ — ٢٤ يناير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ١٢٣ — ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ١٤٤ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٢٤٣ .

ويشترط بداهة أن يكون قبول المؤمن مطابقا لايجاب المؤمن له ، فلو أبدى المؤمن في قبوله تحفظات أو أجرى تعديلا في الايجاب ، اعتبر هذا القبول ايجابا جديدا صادرا من المؤمن ، ويجب لتمام العقد قبول المؤمن له لهذا الايجاب الجديد . كذلك لو كان المؤمن له لم يصدر منه ايجاب بات ، وصدر الايجاب البات من المؤمن ، فإن العقد لا يتم الا بقبول المؤمن له ووصول هذا القبول الى علم المؤمن . ويشترط كذلك أن يكون قبول المؤمن صادرا من جهة لها ولاية القبول ، كالمدبر العام لشركة التأمين أو شخص مفوض منها في القبول أو الوسيط المفوض أو الوسيط ذي التوكيل العام (انظر آنفا فقرة ٥٧٠) أو مجلس ادارة الجمعية التبادلية للتأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٩ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٦ من ٦٤٦) . ولا يعتبر سكوت المؤمن عن الجواب قبولا منه ولو سكت مدة طويلة (انظر آنفا فقرة ٥٧٩ في الهامش) ، فليس المؤمن ملزما بالبت =

الا بالكتابة ، وتكون هذه الكتابة عادة هي وثيقة التأمين • ذلك أن عقد التأمين شديد التعقيد ، يشتمل على كثير من الشروط المتنوعة ، ويبقى مدة طويلة ، وقد يتعدى الى الغير كالمستفيد في التأمين على الحياة والمضور في التأمين من المسؤولية والدائنين المرتهنيين في التأمين من الحريق ، وهذا كله لا يتفق مع جواز اثباته بالبينة أو بالقرائن (١) • ولم يرد نص صريح في هذا المعنى في التقنين المدني المصري ، ولكن العمل جرى على ذلك باضطراد (٢) • أما في فرنسا ، فنصوص قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ٨) صريحة في أن اثبات عقد التأمين يكون بوثيقة التأمين • ولكن أى دليل كتابي آخر ، غير وثيقة التأمين ، يكفي ، فيجوز الاثبات بكتب متبادلة بين المؤمن والمؤمن له ، وببرقية صادرة من المؤمن بقبول طلب التأمين المكتوب (٣) • ولكن الطريق المألوف

= في طلب التأمين في مدة معينة ما لم يكن هناك اتفاق على ذلك (بيكار وبيسون فقرة ٤٩ ص ٨٢) • وقد يطول الوقت الذي يحتاجه المؤمن للبت في طلب التأمين ، فيلجأ الى المذكرة المؤقتة لتغطية المؤمن له طوال هذا الوقت على النحو الذي فصلناه فيما تقدم (انظر آنفا فقرة ٥٨٤) • وقد حدد تقنين الموجبات والعقود اللبناني مدة خمسة عشر يوما ، كما رأينا ، بيت فيها المؤمن في طلب التأمين بالقبول أو بالرفض (انظر م ٩٨٤ من هذا التقنين ، وانظر آنفا فقرة ٥٧٩ في الهامش) •

(١) روان ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ١٥٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ •
(٢) استئناف مختلط (دوائر مجتمعة) ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠ ص ٢٥٦ - محمد علي عرفه ص ١١٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١١ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩٨ ص ١٠٠ - وقرب محمد كامل مرسى فقرة ٤٩ •

(٣) نقض فرنسي أول يولييه ١٩٤١ D.C. ١٩٤٣ - ٥٧ مع تعليق بيسون - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٦ - بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٢٥ - بيكار وبيسون فقرة ٥٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ - سيميان فقرة ٦٠ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٤٨ - عكس ذلك جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (e) ص ٧٢٤ •

ولكن لا يجوز الاثبات بالبينة أو بالقرائن (روان ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ - ١٥٠ - أنسيكلوبيدي داللو ١ =

للاثبات هو وثيقة التأمين كدليل نهائى ، ومذكرة التغطية كدليل مؤقت على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم (١) .

وهذا الذى قدمناه لا شك فيه اذا وقفنا ، كما سلف القول ، عند نصوص التقنين المدنى المصرى أو عند نصوص القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ . أما اذا جاوزنا هذه النصوص الى نصوص مشروع الحكومة ، فان وثيقة التأمين طبقا لهذه النصوص ، ويحصل محلها مؤقتا مذكرة التغطية ، تكون ضرورية للانعقاد ذاته لا مجرد الاثبات . فقد نصت المادة ٣ من هذا المشروع على ما يأتى : « لا يكون طلب التأمين ملزما للمؤمن ولا للمؤمن له الا بعد اتمام العقد ، ولا يتم العقد الا اذا وقع المؤمن وثيقة التأمين وسلمت هذه الوثيقة للمؤمن له . على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، اذا سلم المؤمن المؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة وذلك وفقا للشروط الواردة فيها » (٢) . وتبين من ذلك أنه عندما يصبح مشروع الحكومة قانونا معمولا به ،

= لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٧) .

ويجوز الاثبات بالاقرار واليمين (نقض فرنسى ١٢ يونيه سنة ١٨٩٩ داللو ٩٩ - ١ - ٦٠٨ - بيزانسون ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ داللو ١٩٠٣ - ٢ - ٢٥٢ - بيكار وبيسون فقرة ٥٤ - بلانسيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٠ ص ٦٥٠ - محمد على عرفه ص ١٢٠ - عكس ذلك انسيكلوبيدى داللو لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٤) .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٨٣ .

(٢) وقد نقل هذا النص من المادتين ١٠٤٨ و ١٠٤٩ / ١ من المشروع التمهيدى . وكانت المادة ١٠٤٨ تجرى على الوجه الآتى : « لا يكون طلب التأمين وحده ملزما للمؤمن ولا للمؤمن عليه ، ولا يتم العقد الا اذا وقع طرفاه على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة للمؤمن عليه » . وكانت المادة ١٠٤٩ / ١ تجرى على الوجه الآتى : « على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، اذا اثبت الطرفان فى مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التى يقوم عليها هذا العقد ، وتضمنت هذه المذكرة التزامات كل من الطرفين للأخر » . وقد حذف هذان النصان فى لجنة المراجعة لتعلقهما « بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٢٦ وص ٣٢٧ فى الهامش) .

وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد باياتى : « ومن المسلم أن عقد التأمين من عقود القراضى التى تنعقد بمجرد »

يكون عقد التأمين عقدا شكليا لا يتم بمجرد توافق الايجاب والقبول ،
وانما يجب لانعقاده تحرير وثيقة التأمين وتوقيعها من المؤمن على الوجه
الذى فصلناه وتسليم هذه الوثيقة للمؤمن له . ومن ثم تكون وثيقة
التأمين ، ويقوم مقامها مؤقتا مذكرة التغطية ، شرطا لانعقاد
لا للاثبات (١) .

ومهما يكن من أمر ، فان العمل في هذه المسألة قد قام مقام
القانون ، اذ أن المؤمن يشترط عادة أن عقد التأمين لا يتم الا بتوقيع
وثيقة التأمين ، وعند ذلك يصبح عقد التأمين عقدا شكليا بموجب هذا
الشرط ، وتصبح وثيقة التأمين ضرورية لانعقاد لا مجرد الاثبات (٢) .
والتوقيع الذى يشترطه المؤمن يكون تارة توقيع هو على وثيقة
التأمين ، فيتم العقد بهذا التوقيع وتسلم الوثيقة للمؤمن له . ويكون
تارة أخرى توقيع كل من الطرفين على الوثيقة ، فيجب لتمام العقد
في هذه الحالة أن يوقع المؤمن ، ثم يسلم الوثيقة للمؤمن له فيوقعها
بدوره ، ولا يتم العقد الا بتوقيع كل من الطرفين . وهذا الشرط له

= توافق ارادتين ، وتتم بمجرد اتفاق الطرفين على الشروط الأساسية للعقد .
ويكاد يجمع الشراح على أن الكتابة غير لازمة لتكوين العقد بل لاثباته
فقط . الا أنه رغبة في تحديد موعد اتمام العقد على وجه الدقة ، نما المشرع
منحى آخر ، بأن نص على اعتبار توقيع الوثيقة من المؤمن ثم تسليمها الى
المؤمن له ركنا لازما لتمام العقد .

(١) وقد أجاز المشرع الكويتي في الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من
التقنين المدنى الكويتي ، للمؤمن له اذا قدم ايصالا بدفع جزء من مقابل
التأمين ، أن يثبت بكافة الطرق أن عقد التأمين قد تم حتى ولو لم يكن قد
تسلم مذكرة تغطية مؤقتة ، أى اعتبر تقديم المؤمن له قسطا من أقساط التأمين
مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بكافة الطرق لاثبات أن عقد التأمين قد تم .
(٢) انظر آنفا فقرة ٥٧٤ - استئناف مختلط ٩ فبراير سنة ١٠٢٢

م ٢٤ ص ١٥٧ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة في دوائرها
المجتمعة ، في عهد التقنين المدنى القديم ، وقد اعتبرت أن الاتفاق على
تعليق تمام العقد على التوقيع على وثيقة التأمين قد اضطرر حتى أصبح
عرفا ثابتا مستقرا ، بأن ارتباط طرفي عقد التأمين كل منهما بالآخر لا يكون
الا عند التوقيع على وثيقة التأمين ، وذلك طبقا للمعرف الثابت الذى جرت
عليه الشركات (استئناف مختلط دوائر مجتمعة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ م ٤٠
ص ٢٥٦) .

مزية عملية ، اذ بفضلها يمكن أن نعرف في أى وقت على وجه الدقة يتم عقد التأمين ، فهو يتم في الوقت الذى يتسلم فيه المؤمن له وثيقة التأمين موقعه من المؤمن فيما اذا اقتصر الشرط على توقيع المؤمن . أما اذا اشترط المؤمن توقيع كل من الطرفين فالمزية أكبر ، اذ يتم العقد في التاريخ الذى تحمله الوثيقة اذا كان موقعاً عليها من المؤمن والمؤمن له في وقت معا (١) .

بل قد يصل المؤمن في الشرط الى مدى أبعد ، فيشترط ألا يتم عقد التأمين الا بتوقيع الوثيقة من الطرفين وبدفع المؤمن له القسط الأول من أقساط التأمين (٢) ، فيصبح العقد ، كما قدمنا (٣) ، لا عقداً شكلياً فحسب ، بل أيضاً عقداً عينياً ، وتعلق تمام العقد على دفع القسط الأول يجعل المؤمن لا يتحمل الخطر الا عند قبضه للقسط ، وذلك بدلاً من أن يتحمل الخطر بمجرد التوقيع على الوثيقة ثم يطالب بعد ذلك بالقسط (٤) .

(١) ويجوز في هذه الحالة للمؤمن له ، قبل أن يوقع وثيقة التأمين ، أن يرجع في التعاقد ، حتى لو وقع وثيقة التأمين وسلمها اياه (بيكار وبيسون فقرة ٥٠ ص ٨٣ — وانظر آنفاً فقرة ٥٧٤ فى الهامش) . أما اذا وقع المؤمن له وثيقة التأمين ، فانه لا يعود هناك بعد ذلك محل للنزاع ، لا فى وجود عقد التأمين ، ولا فيما يشتمل عليه من الشروط (بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٧ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٨ ص ١٢٢ — عبد الحى حجازى فقرة ١٥٥) .

(٢) استئناف مختلط ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٢٤٥ — وقس — جاء فى البند الأول من الشروط العامة لشركة مصر للتأمين : « لا يتم عقد التأمين الا بعد تسليم البوليصة للمتعاقد بشرط أن يكون القسط أو الجزء من القسط السنوى الأول قد دفع الى الشركة ، وبشرط أن تكون الظروف التى تؤثر فى قبول التأمين والمبينة فى طلب التأمين وفى جميع المستندات التمهيدية لم يطرأ عليها تغيير فى الفترة التى تكون قد مضت حتى تسليم البوليصة للمؤمن عليه » (محمد كامل مرسى فقرة ٤٧ ص ٥٧ هامش ٣) . وإذا لم يدفع المؤمن له القسط الأول لم ينعقد العقد ، ولا سبيل الى اجباره على الدفع ما دام العقد لم ينعقد (عبد الحى حجازى فقرة ١٥٥ ص ١٥٥) .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ .

(٤) عبد الحى حجازى فقرة ١٥٥ ص ١٥٥ — ويقع ذلك غالباً فى = (الوسيط ج ٧ — م ٩٦)

٥٩١ — بدء سريان وثيقة التأمين * :

والأصل أن وثيقة التأمين يبدأ سريانها (prise d'effet) من وقت تمام العقد ، فمن ذلك الوقت تترتب الالتزامات الناشئة من العقد في ذمة كل من الطرفين ، ويلتزم المؤمن له بدفع الأقساط كما يلتزم المؤمن بتحمل الخطر (١) . وذلك كله ما لم يتفق على وقت آخر لبدء سريان الوثيقة (٢) . مثل ذلك أن يبرم عقد التأمين قبل الميعاد الذي يبدأ فيه

= عقود التأمين على الحياة في فرنسا ، حيث تقضى المادة ٧٥ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بعدم جواز اجبار المؤمن له على دفع أى قسط ، ولو كان القسط الأول ، فيلجأ المؤمن الى اشتراط دفع القسط الأول لتمام عقد التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٥٠ ص ٨٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٧) . أما في مصر ، فان المؤمن له في التأمين على الحياة يجبر على دفع القسط الأول ، وله أن يتحلل بعد ذلك من العقد باخطار كتابي يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية (م ٧٥٩ مدني) ، وسنعود الى هذه المسألة عند الكلام في التأمين على الحياة (انظر ما يلي فقرة ٧٣٢) .

(*) انظر في هذه المسألة Dorange رسالة من رن سنة ١٩٤١ .

(١) واذا تحقق الخطر ولو قبل أن يدفع المؤمن له القسط ، وجب على المؤمن دفع مبلغ التأمين ، وله أن يطالب المؤمن له بدفع القسط (استئناف مختلط ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٤٧ — بيكار وبيسون فقرة ١٢٨ — محمد على عرفه ص ١١٦) .

وقد نصت المادة ٧ من مشروع الحكومة على أنه « يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر في الوثيقة ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي تم فيه العقد وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » — انظر في هذا النص والنص الذي يقابله في المشروع التمهيدي أنفا فقرة ٨٧ في الهامش .

(٢) استئناف مختلط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٢٦ ص ٢٦٧ .

وقد قضت محكمة النقض بأن الأصل في وثيقة التأمين أنه وان كان مفعولها يسرى من وقت ابرامها ، الا انه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وانتاج آثارها ، ويجرى في هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجزى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة (نقض مدني في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ١٤٩ ص ٨٩٥) .

وقد نصت المادة ٧٨٦ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي .

« ١ — تبدأ مدة التأمين من أول اليوم التالي لتمام العقد وتنتهي بنهاية اليوم الأخير منها . ٢ — فاذا اتفق على بدء سريان التأمين في يوم معين ، بدأ سريانه من أول هذا اليوم . ٣ — وكل ذلك ما لم يتفق على خلافه » .

التهديد بالخطر ، كما اذا أمن صاحب السيارة على سيارته قبل أن يتسلمها فيجعل بدء سريان الوثيقة في التاريخ الذي يتسلم فيه السيارة (١) ، أو أمن عليها عند مؤمن آخر وكان مؤمنا عليها من قبل فيجعل بدء السريان من وقت انتهاء التأمين الأول (٢) • والذي يقع عادة أن الطرفين يتفقان على وقت معين يبدأ فيه سريان الوثيقة ، اذ لو لم يتفقا على ذلك لبدأ السريان من وقت تمام العقد كما سبق القول • ولما كان وقت تمام العقد ، لو جعل هو وقت بدء السريان ، لا يعرف منه عادة الا اليوم الذي تم فيه العقد ، لا الساعة التي تم فيها ، فإذا تحقق الخطر في هذا اليوم بالذات فانه لا تستطيع معرفة ما اذا كان الخطر قد تحقق بعد تمام العقد فيكون المؤمن مسئولا عنه أو تحقق قبل تمام العقد فلا يكون المؤمن مسئولا ، من أجل ذلك يلجأ الطرفان عادة الى الاتفاق على أن يبدأ سريان العقد في ظهر اليوم التالي لليوم الذي تم فيه العقد • وهذا وقت منضبط باليوم والساعة والدقيقة والثانية ، فإذا تحقق الخطر قبل الساعة الثانية عشرة من اليوم التالي ولو بثانية واحدة لم يكن المؤمن مسئولا ، أما اذا تحقق الخطر في الساعة الثانية عشرة أو بعد ذلك فان مسؤولية المؤمن تتحقق (٣) •

(١) ويختار المؤمن له عادة في مثل هذه الحالة يوما معيناً ، ويجعل بدء سريان العقد في ساعة الصفر (zéro heure) من هذا اليوم ، أى في الدقيقة الأولى بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً •

(٢) وقد يستأمن الشخص من الحوادث التي تصيبه في رحلة معينة ، فيسبق إبرام عقد التأمين اليوم الذي تبدأ فيه الرحلة وهو اليوم الذي يبدأ فيه سريان التأمين (نقض فرنسي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٨ ص ٦٤٨) •

(٣) وللاتفاق على سريان العقد من ظهر اليوم التالي مزية أخرى عملية ، ان يمنع من غش المؤمن له اذا أمن من الحادث عقب وقوعه مباشرة في نفس اليوم دون أن يخبر المؤمن بذلك (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٨ ص ٦٤٨) ، وإن كان العقد في هذه الحالة يجوز ابطاله للتدليس أو على الأقل للخلط (بواتيه أول فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٤٦٨ - وانظر آنفا فقرة ٥٧٦ في آخرها في الهامش) •

وقد جرت العادة بالاتفاق على هذا الشرط ، حتى أصبح ذلك عرفاً مضطرباً في مسائل التأمين (١) .

ويعتمد المؤمن عادة (٢) ، ضماناً لدفع القسط الأول وتوقيفاً لمشقة احتمال المطالبة به قضائياً ، الى اشتراط ألا تكون وثيقة التأمين سارية الا في ظهر اليوم التالي من توقيع المؤمن له عليها ودفع القسط الأول ، فيتراخى هنا أيضاً وقت سريان العقد عن وقت تمامه (٣) . ومن ثم يقوم العقد ملزماً للطرفين ، ولكن تنفيذ التزامات كل من الطرفين يضاف الى أجل غير محقق (terme incertain) (٤) ، ويتحقق هذا الأجل بتوقيع المؤمن له على الوثيقة ودفع القسط الأول ، فيحل الأجل في ظهر اليوم التالي للقيام بآخر عمل من هذين العاملين ، أما قبل ذلك فيبقى الأجل غير محقق . ولكن الالتزامات الناشئة من العقد تكون قد ترتبت في ذمة كل من الطرفين ، فيكون المؤمن له ملزماً بدفع الأقساط ، ويكون المؤمن ملزماً بتحمل الخطر اذا تحقق بعد توقيع الوثيقة ودفع القسط الأول (٥) فإذا ما تناقضاء نفذ العقد . وبذلك تصبح الالتزامات

-
- (١) بيكار وبيسون فقرة ٥١ ص ٨٥ .
 (٢) ويدرج الشرط عادة بين الشروط العامة المطبوعة بالنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٩ ص ٦٤٨ .
 (٣) انظر آنفاً فقرة ٥٧٤ .
 (٤) نقض فرنسي ٩ مارس سنة ١٩٠٩ داللو ١٩١٢ - ١ - ١٣١ - ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٣٠ .
 (٥) بيكار وبيسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٩ ص ١٣٤ - عبد الحمى حجازي فقرة ١٥٨ .

ولا يعتبر العقد في هذه الحالة معلقاً على شرط واقف هو دفع القسط الأول كما يذهب رأى (بورديو) ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ سيريه ١٩٢٩ - ٢ - ١٠٤ - باريس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ داللو ١٩٣١ - ٢ - ١٦٥ مع تعليق لالو ، والا لما أمكن المؤمن اجبار المؤمن له على دفع القسط الاول . ولكن العقد يعتبر مضافاً الى أجل غير محقق ، ويحل الأجل اما بدفع المؤمن له القسط اختياريًا ، واما باجبار المؤمن اياه على الدفع (نقض فرنسي ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٧٣٥ - داللو ١٩٣٣ - ١ - =

المتقابلة نافذة في وقت واحد ، ففي ظهر اليوم التالي لليوم الذي يدفع فيه المؤمن له القسط الأول أو يجبر على دفعه تصبح التزاماته نافذة ، وتصبح في الوقت ذاته نافذة التزامات المؤمن . ويلاحظ أن السنة التي يدفع عنها المؤمن له القسط الأول ، في هذه الحالة ، يبدأ سريانها من وقت دفع القسط فعلا (١) ، فلا يستحق اذن القسط التالي الا بعد انقضاء سنة من وقت دفع القسط الأول ، ومن ثم يبقى ميعاد استحقاق

== ١٧ مع تعليق بيسون - بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٤٩ - ص ٢٥٠ - محمد على عرفة ص ١١٧ - ص ١١٨ - عبد الحى حجازى فقرة ١٥٨ .

(١) فلا تدخل الفترة ما بين امضاء العقد ودفع القسط في حساب مواعيد دفع الأقساط ، وتتحدد هذه المواعيد على أساس يوم الوفاء الفعلى بالقسط الأول لا على أساس يوم امضاء العقد ، وكذلك الحال بالنسبة الى تحديد مدة التأمين (بيكار بيسون المطول ١ ص ٢٥٠ هامش ٢ - محمد على عرفة ص ١١٨) .

أما اذا اتفق الطرفان على أن التزام المؤمن يتحمل الخطر هو وحده - دون التزام المؤمن له بدفع الأقساط - الذى يتراخى نفاذه الى أن يدفع المؤمن له القسط الأول ، فإن السنة التي يدفع عنها المؤمن له القسط الأول يبدأ سريانها من يوم امضاء العقد ، ان يكون التزام المؤمن له بدفع هذا القسط نافذا من ذلك اليوم (استئناف مختلط ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٤٥) ، ويكون هذا بمثابة شرط جزائى يتحمله المؤمن له اذا أهمل فى دفع القسط الأول (بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٢٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٧٩ ص ٦٤٩ - محمد على عرفة ص ١١٨) . ويترتب على ذلك أن الجزء من القسط الأول المقابل للفترة ما بين امضاء ودفع القسط فعلا يتحمله المؤمن له ، دون أن يكون المؤمن ملتزما بتحمل الخطر طوال هذه الفترة (رن ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٧٠٩ - باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٦٨ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٧ - ٥٧٣) . وقد دعا عدم التكافؤ هذا ما بين التزامات الطرفين الى أن تفعل شركات التأمين فى العمل عن شرط ارجاء تحمل الخطر وحسبه (clause de report de la seule garantie) ، الى شرط ارجاء نفاذ العقد كله (clause de report intégral de l'effet du contrat) . على النحو الذى بسطناه فيما تقدم . وهذا الشرط الأخير هو الذى يحقق التكافؤ ما بين التزامات الطرفين ، فلا يدفع المؤمن له أى مبلغ عن وقت لم يكن المؤمن ملتزما فيه بتحمل الخطر ، بل هو عندما يدفع القسط الاول يدفعه عن سنة يتحمل المؤمن الخطر فيها بأكملها .

انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ .

القسط الثانى والأقساط التالية غير معروف فى وقت تمام العقد (١) •

(١) أنظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٥٢ ص ٨٦ — ص ٨٧ •
وإذا اشترط المؤمن عدم نفاذ العقد إلا إذا دفع المؤمن له القسط
الأول ، كان معنى ذلك أن المؤمن له هو الذى يسعى إلى المؤمن فيدفع له هذا
القسط ، ومن ثم يكون القسط محمولا (portable) لا مطلوبا (quérable).
فإذا اشترط المؤمن له أن يكون القسط مطلوبا لا محولا ، أو أصبح القسط
كذلك فعلا ، تحمل المؤمن الخطر من وقت تمام العقد لا من وقت دفع القسط ،
إذ أن دفع القسط يتوقف عليه هو لا على المؤمن له (نقض فرنسى ١٠ مايو
سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ٧٣٥ — دالوز ١٩٣٣ —

١ — ١٧ — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٢٨) •
ويجوز أن ينزل المؤمن عن شرط عدم نفاذ العقد إلا إذا دفع المؤمن
له القسط الأول ، فيصبح مسئولا عن الخطر من وقت تمام العقد لا من وقت
دفع القسط الأول • ويتحقق النزول عن هذا الشرط فى قروض مختلفة • منها
أن يجمال المؤمن المؤمن له ، فيعطيه وقت تمام العقد مخالصة عن القسط
الأول دون أن يكون قد قبضه فعلا (محكمة سان اتيين الابتدائية التجارية
٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ — ٦٥) • ومنها
أن يعطى المؤمن المؤمن له مذكرة تغطية مؤقتة قبل إبرام
العقد ، فيتحمل المؤمن الخطر منذ تسليم هذه المذكرة للمؤمن له ، ويبقى
متحملا له بعد ذلك فيأتى وقت تمام العقد وهو متحمل له (نقض فرنسى
١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ١٤٦ — السين
٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٤ — ٧٠ — عكس ذلك نقض
فرنسى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ — ١٤٦ —
أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩٤) • ومنها أن يكون هذا
الشرط (تعليق نفاذ العقد على دفع القسط الأول) بين الشروط العمامة
المطبوعة ، فيتعارض معه شرط خاص ينسخه (نقض فرنسى ١٩ أكتوبر سنة
١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ — ٤٥) ، وبخاصة إذا حددت هى
على الوثيقة كما يقع ذلك غالبا ، ساعة الصفر من يوم معين ميعادا لسريان
الوثيقة ، فيصبح العقد نافذا فى هذا الميعاد ولو قبل أن يدفع المؤمن له
القسط الأول (نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين
البرى ١٩٤١ — ٤٧ — ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ١٤٤
٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٢٤٣ — ٢٣ يونيو سنة
١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ — ٢٦٢) • ومنها أن يسلم المؤمن الوثيقة
للمؤمن له قبل سداد القسط الأول ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك بما
تنص عليه الوثيقة من أرجاء سريان العقد إلى ما بعد سداد القسط الأول
(أنظر فى هذا المعنى م ٢/١٦ من مشروع الحكومة وم ٢/١٠٧٣ من
التمهيدى فى مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٧ فى الهامش) •
أنظر فى كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٥٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ =

٥٩٢ — تفسير وثيقة التأمين :

تسرى في تفسير وثيقة التأمين المبادئ العامة في تفسير العقود .
ولا تمييز ، في الأصل ، في تطبيق هذه المبادئ ، بين الشروط العامة المطبوعة والشروط الخاصة المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد ، فجميع هذه الشروط كما قدمنا (١) كل لا يتجزأ ، وهي شروط التعاقد ، فهي من القوة بمنزلة سواء (٢) . على أن الشروط العامة المطبوعة اذا تضمنت التزاما يترتب في ذمة المؤمن ، فقد كانت المبادئ العامة تقتضى بأنه عند الشك يفسر هذا الالتزام في مصلحة المدين أى في مصلحة المؤمن . ولكن لما كانت هذه الشروط المطبوعة هي كلها من عمل المؤمن ، فهو الذى وضعها مقدما وضمنها وثيقة الالتزام ، فان القاضى يستطيع هنا أن يفسرها عند الشك لمصلحة المؤمن له ضد من وضعها أى ضد المؤمن ، لأنه هو المخطئ في صياغتها في عبارات غامضة مبهمه (٣) .

وقاضى الموضوع هو الذى يتولى تفسير وثيقة التأمين ، طبقا للمبادئ العامة في التفسير كما سبق القول : فاذا كانت العبارة واضحة المعنى ، لم يجز له بدعوى تفسيرها أن ينحرف عن معناها الواضح ، والا كان هذا مسخا (٤) للعقد يقع تحت رقابة محكمة النقض ، وجاز

= فقرة ١٢٧٩ ص ٦٤٩ — ص ٦٥٠ — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter.
فقرة ١٢٧ — فقرة ١٣٧ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٩ ص ١٣٤ — ص ١٣٥ — عبد الحى حجازى فقرة ١٦٠ — فقرة ١٦١ .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٨٨ .

(٢) استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠ — ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١٨٨ — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٢٩٤ .

(٣) استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ — ١٤ أبريل سنة ١٩٤٨ م ٦٠ ص ١٠٢ — بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٣ — ولو اعتبرنا عقد التأمين عقد اذعان ، لا يمكن أيضا التمسك بالمادة ٢/١٥١ مدنى وهي تقضى بالتفسير لمصلحة الطرف المذعن (محمود جمال الدين زكى فقرة ٥١ ص ١٠٩ — عبد الحى حجازى فقرة ١٧٨ ١٧٣) .

(٤) وقد قضت محكمة النقض بأن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وفى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية =

نقض الحكم (١) • أما إذا كانت العبارة غامضة ، فإن لقاضي الموضوع

= المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، وفي المادة ١٢ من ذات القانون، تدل مترابطة على أن التأمين الاجباري على السيارة الخاصة لا تشمل الاضرار التي تحدث لركابها ولا يغطي التأمين في هذه الحالة المسؤولية المدنية من الاصابات التي تقع لهؤلاء الركاب ، واذ كانت هذه النصوص واضحة وجلية فهي قاطعة الدلالة على المراد منها ولا يجوز الخروج عليها أو تأويلها (نقض مدني في ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٢٩٨ صفحة ١٥٩٨ - ونقض مدني في ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام السنة ٢٣ رقم ٢٦ صفحة ١٦٨) •

كما قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص الشرط الاول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر نفاذا للمادة المشار اليها ، ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه الا الراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة نزولا على حكم دلالة اللفظ الواضحة واعمالا لحكم الاستثناء الوارد في نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة ، اذ ما من شك أن قائد السيارة يعتبر من عمالها ، وليس بصحيح القول بأن عدم ورود قائد السيارة بين من حرمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب وابن من مقتضاه افادة قائد السيارة من التأمين ذلك أن الحرمان من التأمين اذا كان قد شمل الزوج والاب والابن بحكم صلتهم بقائد السيارة فان الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة الموصول به ، ومن ثم فاذا اعتبر الحكم المطعون فيه قائد السيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التأمين ، وانه لا يندرج تحت عمال السيارة المستثنين من هذا التأمين ، فإنه يكون قد مسخ الشرط الوارد في وثيقة التأمين وأخطأ في تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (نقض مدني في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض السنة ١٦ رقم ٦٠ صفحة ٣٧٨) •

وقد قضت محكمة النقض بأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير عقود ومستندات التأمين بما لا يخرج عن مدلول عباراتها (نقض مدني في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٢١٤ صفحة ١٣٠٥ - ونقض مدني في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ١٤٩ صفحة ٨٩٥) •

(١) نقض فرنسي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ - ٨٠١ - ١١ يولييه سنة ١٩٣٣ داللون الاسبوعي ١٩٣٣ - ٤٩٣ - ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ داللون الاسبوعي ١٩٣٥ - ١١٧ - ٥ يناير ١٩٣٥

السلطة التامة في استخلاص نية المتعاقدين (١) * ولكن يجب في جميع الأحوال أن يطبق ما اتفق عليه المتعاقدان ، دون أن ينتقص منه أو يزيد عليه أو يعدل فيه (٢) * وذلك دون اخلال بما يقضى به القانون من بطلان بعض الشروط ، كالشروط التعسفية التي لم يكن لمخالفتها أثر في وقوع الحادث المؤمن منه ، وشرط التحكيم اذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة ، وكل شرط بطلان أو سقوط لم يبرز بشكل ظاهر ، وغير ذلك من الشروط التي نصت على بطلانها المادة ٧٥٠ مدنى ، وكذلك كل اتفاق يخالف أحكام نصوص القانون في عقد التأمين ولا يكون لمصلحة المؤمن

= سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٦٩ - ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ - ١٩٣٣ - ١ - ٨٠١ - ١١ يوليه سنة ١٩٣٣ دالوز الأسبوعى ١٩٣٣ - المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٥٠ - ٧ يوليه سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٢٤٩ - وذلك ما لم يتعارض شرط واضح مع شرط واضح آخر ، فعند ذلك يكون على القاضى أن يستخلص نية المتعاقدين أمام هذا التعارض ، وأى الشرطين المتعارضين هو الواجب العمل به (نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ D.A. ١٩٤١ - ٦٧ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter.

فقرة ١٠٩) * أما اذا أمكن التوفيق بين الشرطين ، فانه يجب العمل بكل منهما ولو كانا متعارضين فى الظاهر (نقض فرنسى ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥ - ٢٦١ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤١) * واذا كان الشرط واضحا ، وجب أن يطبق كما هو على عمومه ، دون تمييز بين حالة وأخرى (نقض فرنسى ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ دالوز سنة ١٩٣٦ دالوز الأسبوعى ١٩٣٦ - ٣٤٦) *

(١) نقض فرنسى ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٠٢٥ - ٨٠ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٩٢٥ - ٣٠٩ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٧٩ - ٢٦ يونية سنة ١٩٢٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٦٥١ - ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ - ١٦٨ - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ D.A. ١٩٤٢ - ٩٧ - ٤ مايو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٨ *

وقد قضت محكمة النقض بان التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر بمصلحة الطرف المذعن طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى غير مقبول ، ذلك انه يتضمن دفاعا جديدا لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع (نقض مدنى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٢١٤ صفحة ١٣٠٥) (٢) نقض فرنسى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى

له أو لمصلحة المستفيد (م ٧٥٣ مدنى) (١) •

وإذا قام تعارض بين نسخ وثيقة التأمين ، وتناقضت الشروط المدونة فى نسخة مع الشروط المدونة فى نسخة أخرى ، فالنسخة التى يعتد بها هى النسخة التى بيد المؤمن له يحتج بها على المؤمن ، ذلك لأن المؤمن هو الذى قام بتحرير هذه النسخ فهو المسئول عن التعارض الذى يقوم بينها (٢) • كذلك اذا قام تعارض بين شرط عام مطبوع وشرط خاص

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه « فى تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار اليهم فى تلك المادة الا اذا كان راكبا فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور » ، لا يمنع من تغطية التأمين للمسئولية الناشئة عن اصابة الراكب فى سيارة النقل اذا تضمنت وثيقة التأمين النص على ذلك ، لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدنى تنص على أن « الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التى لم يرد ذكرها فى هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة » • كما تنص المادة ٧٥٣ من القانون المدنى على أنه « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل الا ان يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ان لمصلحة المستفيد » ، وإذا كان مؤدى هاتين المادتين الواردتين ضمن الفصل الثالث الخاص بالأحكام العامة لعقد التأمين انهما تحكمان عقود التأمين كافة وتوجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت اصلح للمؤمن له أو المستفيد ، وكان البند الأول من وثيقة التأمين على سيارة المطعون ضده الثالث الذى أقر المطعون ضده بمطابقته للنموذج الذى وضعته وزارة المالية والزمّت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى ينص على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ••• ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارة ايا كان نوعها لصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ••• فان نص وثيقة التأمين هذا هو الذى يسرى لانه انفع للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سألقة البيان (نقض مدنى فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ رقم ٣١٦ صفحة ١٦٣٦) •

(٢) بيكاروبيسون المطول ١ فقرة ١٣٤ — بيكاروبيسون فقرة ٥٧ هـ
٩٤ — سيمييان فقرة ٧٢ — محمد على عرفة ص ١٢١ — محمود جمال الدين =

مكتوب بالآلة الكاتبة أو باليد ، اعتد بالشرط الخاص واعتبر ناسخا للشرط العام ، لأن الشرط الخاص هو الذى ناقشه الطرفان وقبلاه بعد أن تم تحرير الجزء المطبوع من الوثيقة ، فقصدوا بذلك نسخ ما سبقه معارضا له من الشروط المطبوعة (١) .

٥٩٣ — تالف وثيقة التأمين أو ضياعها :

وقد تضيع وثيقة التأمين من يد المؤمن له أو تتلف ، وهو فى حاجة اليها اما كدليل على عقد التأمين واما باعتبارها ركنا فى هذا العقد (٢) .

فإذا كان المؤمن لا ينازع فى صحة عقد التأمين ، وطلب منه المؤمن له نسخة أخرى من وثيقة التأمين تحل محل النسخة الضائعة أو التالفة ، وجب عليه أن ينسخ من وثيقة التأمين التى تحت يده نسخة مطابقة لها ،

= زكى فقرة ٥١ ص ١١٠ — لكن اذا كانت النسخة التى بيد المؤمن له تشتمل على اضافات فى الهوامش غير ممضاة من المؤمن ، فانه يقع على المؤمن له عبء اثبات أن المؤمن قد قبل هذه الاضافات (محكمة تونس الابتدائية ١٧ يونيه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ١٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٤ — بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٤) . وقد لا تتسع صفحات وثيقة التأمين لكتابة كل الشروط ، فيضاف الى الوثيقة أوراق مكتوبة بالآلة وتكون عادة غير ممضاة ، فهذه لا يجوز للمؤمن أن يحتج بها على المؤمن له الا اذا أثبت قبوله لها (محكمة داكس الابتدائية ٢٧ مارس سنة ١٩٣٥ جازيت دى باليه ١٩٣٥ — ٢ — ٨٨٣ — بيكاروبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٤ — وقارن بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٤ والمراجع المشار اليها فى ص ٦٥٤ هامش ٢) .

(١) نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ D.A. ١٩٤١ — ٦٧ — ٤ مايو سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٢٨ — ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ جازيت دى باليه ١٩٤٦ — ١ — ١٣٤ — باريس ٤ ابريل سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ — ٥٣٠ — روان ٢ يناير سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٩ — ٢٥٠ — بيكار وبيسون فقرة ٥٧ ص ٩٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٢ ص ٦٥٣ — أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٩١ وفقرة ١٠٨ — محمد على عرفة ص ١٢١ — محمد كامل مرسى فقرة ٦٨ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٠ ص ١٦٣ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٥١ ص ١٠٩ — عبد الحى حجزى فقرة ١٧٨ ص ١٧٣ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٩٠ .

على أن يتحمل المؤمن له مصروفات هذه النسخة وأن يدفع هذه المصروفات مقدما اذا طلب المؤمن ذلك •

وللمؤمن له كذلك أن يطلب صورة من جميع البيانات التي قدمها للمؤمن له في طلب التأمين ، ومن الاقرارات والمستندات التي قدمها واتخذت أساسا في اتمام العقد ، لأن أى خطأ فى شىء من ذلك قد يتخذ ذريعة لإبطال العقد • ويتحمل بطبيعة الحال مصروفات هذه الصورة ، ويدفعها مقدما اذا طلب المؤمن ذلك •

وهذه الأحكام ليست الا تطبيقا للقواعد العامة • وقد أوردها مشروع الحكومة ، وضمنها اجراءات للنشر عن فقد الوثيقة أو تلفها فى الصحف يجب على المؤمن له القيام بها قبل الحصول على صورة من وثيقة التأمين الضائعة أو التالفة • فنصت المادة ١٣ من هذا المشروع على أنه « اذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت ، جاز لصاحب الحق أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية منها ، مالم تكن الوثيقة منازعا فى صحتها • على أنه يجب على صاحب الحق أن يقوم بالنشر عن فقد الوثيقة أو تلفها فى احدى الصحف الرئيسية التى يختارها المؤمن مرتين على الأقل بين كل منهما فترة خمسة عشر يوما على الأقل وثلاثين يوما على الأكثر • فاذا لم يتقدم أحد باعتراض الى المؤمن بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر اعلان ، وجب على المؤمن أن يسلم صاحب الحق النسخة المطلوبة فى مقابل أداء مصروفات استخراجها » • ونصت المادة ١٢ من نفس المشروع على أنه « يجوز للمؤمن أن يحصل على صورة من البيانات التى يشتمل عليها طلب التأمين أو غيره من الاقرارات والمستندات التى قدمها الى المؤمن واتخذت أساسا فى اتمام العقد ، وذلك بعد أداء ما يتطلبه ذلك من مصروفات (١) •

(١) وقد نقلت المادتان ١٢ و ١٣ من مشروع الحكومة عن المادة ١٠٥٦ من الشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « ١ - اذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت ، جاز للمؤمن عليه أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية =

= منها ما لم تكن الوثيقة منازعا في صحتها ٢٠ - ويجوز أيضا للمؤمن عليه أن يطلب صورة مما قدمه من بيانات متعلقة بالعقد ٣٠ - ويتحمل المؤمن عليه مصروفات النسخة الثانية والصور المطلوبة ، ويجب أن يدفعها مقدما اذا طلب منه ذلك . وقد حذف نص المشروع التمهيدى فى لجنة المراجعة (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣١ - ص ٣٣٢ - فى الهامش) . وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ونظرا الى خطورة البيانات التى يقدمها المؤمن له أو التى يدلى بهامن حيث اتخاذها أساسا للمتعاقد ، وأن أى خطأ فيها قد يتخذ ذريعة لإبطال العقد لذلك أجازت المادة ١٢ للمؤمن له الحق فى الحصول من المؤمن على صورة من البيانات التى يشتمل عليها طلب التأمين أو غيره من الاقرارات والسندات التى قدمها اليه واتخذت أساسا فى اتمام العقد ، وذلك مقابل أداء ما يتطلبه استخراج هذه الصور من تكاليف فعلية . وتكفلت المادة الثالثة عشرة من المشروع ببيان الاجراءات التى تتبع فى حالة فقد تلك الوثيقة أو تلفها ، فاجازت لصاحب الحق فى طلب نسخة ثانية منها ، بشرط ألا تكون الوثيقة منازعا فى صحتها ، وبشرط أن يقوم الطالب باستيفاء الشروط الاجراءات المنصوص عليها فى المادة المذكورة والخاصة بنشر اعلان عن فقد أو تلف الوثيقة فى إحدى الصحف الرئيسية التى يختارها المؤمن ، وكذلك دفع مصاريف استخراج الصورة . »

وقد أورد تقنين الموجبات والعقود اللبنانى أحكاما مفصلة فى هذه المسألة ، فى خصوص التأمين على الحياة ، فنصت المادة ٢٠١٧ منه على ما يأتى : « اذا فقدت لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة تطبق القواعد الآتية : اذا لم تكن اللائحة « لأمر » ، فعلى الضامن أن يسلم المضمون نسخة ثانية عنها مقابل تصريحه بأنه لم يمنح حقا ما على الضمان ، وتقوم النسخة الثانية مقام السند المفقود - واذا كانت اللائحة « لأمر » ، فالذى يدعى انتزاعها منه يلزمه أن يقدم فى غلاف مضمون بيانا مشتملا على ملخص الظروف التى فقد فيها تلك اللائحة . وهذا البيان يكون بمثابة اعتراض بوقف أداء رأس المال وملحقاته - فاذا ظهر شخص ثالث وهو يحمل اللائحة المنصوص عليها ، فالحل الضامن يخبر المعارض بكتاب مضمون ، ويضع يده مؤقتا على هذه اللائحة . ويجب على المعارض أن يرفع الأمر فى خلال الشهر الذى يلى استلام ذاك الكتاب الى المحكمة ذات الاختصاص لتفصل فى شأن ملكية اللائحة . واذا لم يقم دعواه فى المهلة المذكورة ، بطل حكم الاعتراض حتما ، الا اذا كان هناك خداع أو مانع مقبول - واذا مضت سنتان من تاريخ الاعتراض على اللائحة ولم يظهر شخص ثالث يحملها ، حق للمعارض أن يقدم عريضة لرئيس المحكمة يطلب بها الترخيص له فى الحصول على نسخة ثانية من اللائحة . وتقوم هذه النسخة فى نظر المحل الضامن مقام اللائحة الأصلية التى تصبح غير نافذة فى حقه . ويبقى للشخص الذى انتزعت منه حق الرجوع على أى كان بالطرق القانونية العادية . »

٤ — ملحق وثيقة التأمين

(avenant)

٥٩٤ — تحديد معنى ملحق الوثيقة :

ملحق الوثيقة (avenant) (١) هو اتفاق اضافى ما بين المؤمن والمؤمن له يلحق بالوثيقة الأصلية ، ويكسبون من شأنه أن يعدل فيها •

فيجب إذن أن تكون هناك وثيقة أصلية قائمة • ولا يشترط أن تكون نافذة ، فقد تكون موقوفة ومع ذلك يتفق الطرفان على إضافة ملحق لها ، يكون هو أيضا موقوفا حتى ينفذ مع نفاذ الوثيقة الأصلية • أما إذا كانت الوثيقة الأصلية قد انتهت بانقضاء المدة أو بالفسخ أو بالابطال أو بغير ذلك من الأسباب ، فإنه لا يكون هناك محل لإضافة ملحق لها بعد انتهائها • مثل ذلك الاتفاق على امتداد الوثيقة الأصلية ، إذا وقع قبل انقضاء مدة الوثيقة الأصلية كان ملحقا لهذه الوثيقة ، أما إذا وقع بعد انقضاء المدة فإنه يعتبر اتفاقا جديدا يجب أن يثبت في وثيقة أصلية جديدة •

ويجب ثانيا أن يكون هذا الاتفاق الإضافى من شأنه أن يعدل في الوثيقة الأصلية • مثل ذلك الاتفاق على زيادة مبلغ التأمين ، أو على امتداد المدة على النحو الذى قدمناه ، أو على إعادة الوثيقة الأصلية الى السريان بعد أن كانت موقوفة ، أو على إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه الى الأخطار المؤمن منها في الوثيقة الأصلية (٢) •

(١) ولا يعرف على وجه التحقيق أصل هذا اللفظ ، فقد قيل انه مشتق من الكلمة اللاتينية (adveniens) ومعناها بالفرنسية (venant après) أى « آت بعد » ، وقيل انه مقتبس من العبارة المألوفة التى يبدأ بها عادة ملحق الوثيقة وهى (advenant tel jour) (بلانيول وريبير وبولانجية ٢ فقرة ٣١٣٤ ص ٩٤٥ هامش ٢) ، وقيل ان الملحق سمي (avenant) ، لانه جاء مضافا الى الوثيقة (il vient s'ajouter à la police) (سيمييان فقرة ٧٣ — أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤٧) •

(٢) أو على تعديل فى أوصاف الخطر المؤمن منه ، أو على تغيير المستفيد ، أو على تصحيح خطأ فى الوثيقة ، أو على تدارك سهو فيها ، أو =

ويجب أخيراً أن يكون التعديل — ويتقدم به عادة المؤمن له الى المؤمن — يقتضى اتفاق الطرفين أى قبول المؤمن • فإذا كان التعديل لا يقتضى قبول المؤمن ولا يكون هذا حراً فى قبوله أو رفضه ، بل يتم بحكم القانون أو يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، لم يعتبر هذا التعديل ملحقا للوثيقة الأصلية ، بل هو تعديل يلحق الوثيقة الأصلية دون أن يعتبر ملحقا لها • مثل التعديل الذى يتم بحكم القانون أن تكون وثيقة التأمين موقوفة لعدم دفع قسط فى ميعاد استحقاقه ، ثم تعود الوثيقة الى السريان بدفع القسط المتأخر ، ويتم ذلك بحكم القانون دون حاجة الى قبول المؤمن فلا يعتبر هذا التعديل ملحقا للوثيقة • ومثل التعديل الذى يتم بإرادة المؤمن له المنفردة أن يكون المؤمن له قد أمن على سيارته وعلى أية سيارة أخرى محل محلها بعد اعلان المؤمن بتغيير السيارة ، فإذا جلت سيارة جديدة محل السيارة القديمة فإنه يكفى ان يعلن المؤمن له المؤمن بذلك ، فيقع التعديل بإرادة المؤمن له المنفردة ولا يعتبر هذا ملحقا لوثيقة التأمين • وإذا جددت مدة وثيقة التأمين تجديداً ضمنياً بناء على شرط فى الوثيقة يقضى بذلك ، فإن هذا التجديد يتم دون حاجة الى قبول المؤمن ، ومن ثم لا يعتبر ملحقا للوثيقة •

٥٩٥ — كيف يتم ملحق الوثيقة :

تنص المادة ٨ من مشروع الحكومة على أنه « لا يجوز اجراء أى تعديل أو اضافة فى عقد التأمين الا بمقتضى ملحق ، أو بالتأشير به على هامش الوثيقة بشرط توقيع المؤمن ، ويجوز أن يتم بكتب موصى عليها مصحوبة بعلم وصول يتبادلها الطرفان • وتسرى على التعديل أو الاضافة الأحكام التى تسرى على عقد التأمين الأسمى » (١) • وليس هذا

= حتى على تفسير بعض العبارات المبهمة الغامضة (سيميان فقرة ٧٣ — انسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ١٤٧ — محمد على عرفة ص ١٢٣ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٩ ص ١٦٠) •

(١) وقد نقلت هذه المادة عن المادة ١٠٥٧ من المشروع التمهيدى ، وكان نص المشروع التمهيدى يجرى على الوجه الآتى : « ١ — كل اضافة أو تعديل فى عقد التأمين الأسمى يجب اثباته فى ملحق يوقع عليه الطرفان •

النص الا تطبيقا للقواعد العامة • فأى تعديل للوثيقة الأصلية على النحو الذى قدمناه يجب أن يتفق عليه الطرفان ، ويجب أن يثبت هذا الاتفاق فى ملحق (avenant) يوقع عليه المؤمن • ويجوز أن يثبت الاتفاق أيضا بالتأشير به على هامش وثيقة التأمين ، بشرط أن يوقع المؤمن على هذا التأشير • كما يجوز أن يثبت الاتفاق بكتب موصى عليها مصحوبة بعلم وصول يتبادلها الطرفان • وقد نصت المادة ١٠ من مشروع الحكومة على أنه « فى التأمين من الأضرار يعتبر مقبولا الطلب المرسل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول من المؤمن له الى المؤمن فى مركزه الرئيسى ، متضمنا امتداد العقد أو تعديله ، وهذا بشرط أن يكون المؤمن له قد قام بأداء الأقساط المستحقة عن المدة الماضية ، وذلك مالم يقيم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الامتداد أو التعديل » (١) • ويمكن القول

= ٢ - وتسرى على هذا الملحق الأحكام التى تسرى على الوثيقة من حيث الشكل ومن حيث ما يعتبر ممنوعا أو باطلا من الشرط • وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢١ - ص ٣٣٢ فى الهامش) •

(١) وقد نقلت هذه المادة عن المادة ١٠٦٢ من المشروع التمهيدي ، وكان نص المشروع التمهيدي يجرى على الوجه الآتى : « ١ - يعتبر الطلب المرسل بكتاب موصى عليه من المؤمن عليه للمؤمن فى مركزه الرئيسى ، متضمنا امتداد العقد أو تعديله أو سريانه بعد وقفه ، قد قبل اذا لم يرفض المؤمن هذا الطلب فى ظرف عشرة أيام من وقت وصول الكتاب اليه ، ٢ - ومع ذلك اذا كانت شروط التأمين العامة تقضى بوجوب الكشف الطبى على المؤمن عليه ، امتدت مهلة العشرة الايام الى ثلاثين يوما • ٣ - ولا تسرى أحكام هذه المادة اذا كان الطلب خاصا بزيادة قيمة التأمين ، • وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٥ فى الهامش) •

وتقضى المادة ٧ / ٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ بأن أى تعديل ، فى غير التأمين على الحياة ، يتقدم به المؤمن له الى المؤمن ، بكتاب موصى عليه يطلب فيه امتداد مدة العقد أو تعديله أو اعادته الى السريان بعد وقفه ، يعد مقبولا اذا لم يرفضه المؤمن فى خلال عشرة أيام من وقت وصول الكتاب اليه • انظر فى تفصيل ذلك بيكاروبيسون فقرة ٥٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٤ •

هنا أيضا ان النص تطبيق للقواعد العامة ، فقد نصت المادة ٩٨/٢ مدنى على ما يأتى : « ويعتبر السكوت عن الرد قبولا ، اذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل .. » ومن ثم يمكن اعتبار سكوت المؤمن مدة كافية عن الرد على الايجاب الذى تقدم به المؤمن له فى شأن الملحق قبولا من المؤمن ، يتم به انعقاد الملحق (١) . ويصح اعتبار مدة الخمسة عشر يوما الواردة فى النص مدة كافية فى هذا الصدد .

وسواء ثبت الاتفاق فى ملحق ، أو عن طريق التأشير به على هامش وثيقة التأمين ، أو بكتب متبادلة (٢) ، ان حكمه من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع هو حكم الوثيقة الأصلية . فتعتبر الكتابة — الملحق أو التأشير أو الكتب المتبادلة — طريقا للاثبات أو ركنا فى الانعقاد على حسب التفصيل الذى قدمناه فى الوثيقة الأصلية (٣) . وكل ما يعد باطلا من الشروط فى الوثيقة الأصلية يعد باطلا فى هذا الاتفاق الاضافى . فيبطل طبقا للمادة ٧٥٠ مدنى كل شرط تعسفى لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه ، وشرط البطلان أو السقوط الذى لم يبرز بشكل

(١) عبد المنعم البدر اوى فقرة ٩٧ .

(٢) استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ — محمد على عرفة ص ١٢٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٧٦ ص ٨٨ .

وقد يستفاد مما جرى عليه الطرفان من مخالفة بعض الشروط مسددة طويلة ، كدفع قسط التأمين فى موطن المؤمن له ، لا فى موطن المؤمن كما هو الشرط فى وثيقة التأمين ، مما يمكن ان نستخلص منه نية المتعاقدين فى تعديل وثيقة التأمين فى هذه المسألة (محمد على عرفة ص ١٢٤ — ص ١٢٥ — عبد المعين البدر اوى فقرة ١١٩ ص ١٦١) .

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٩٠ — اما فى فرنسا فتعتبر الكتابة — وتتخذ غالبا صورة ملحق (avenant) — فهى للاثبات لا للانعقاد ، شأنها فى ذلك شأن الكتابة فى عقد التأمين الاصلى (بيكار وبيسون فقرة ٦٠ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٧ — انسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٥١ — نقض فرنسى اول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ — ٥٩٣ : اتفق المؤمن له مع شركة التأمين على ملحق للوثيقة الأصلية لمصلحة دائنة وقد ثبت ذلك ولكن المؤمن له مات قبل توقيع الملحق ، قد تم بالرغم من عدم التوقيع لان الورقة ليست الا للاثبات — روان ٢٩ اكتوبر المرجع السابق ١٩٣٧ — ٢٦٠) .

(الوسيط ج ٧ — م ٩٧)

ظاهر ، والشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو فى تقديم المستندات اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول ، والشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح الا اذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية . ويظل كذلك ، طبقا للمادة ٧٥٣ مدنى ، كل اتفاق اضافى يخالف الأحكام الواردة فى النصوص المتعلقة بعقد التأمين اذا لم تكن المخالفة لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

٥٩٦ — ما الذى يترتب من الآثار على ملحق الوثيقة :

متى تم الاتفاق على ملحق الوثيقة على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم ، اعتبر الملحق جزءا من الوثيقة الأصلية ، ويندمج ضمن شروطها (١) . ولا يعدل من شروط الوثيقة الأصلية الا الشروط التى قصد تعديلها (٢) ، ويعدلها من وقت الاتفاق على الملحق لا قبل ذلك (٣) .

(١) نقض فرنسى ٢١ يوليه سنة ١٩٢٦ — سيريه ١٩٢٧ — ١ — ٢٩ — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ — ٣٤١ — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ داللو ١٩٣٦ — ٣٣ — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٤٩ .

ويترتب على ذلك أن السمسار الذى يتوسط فى إبرام ملحق لوثيقة أصلية لا يحق له أخذ سمسة على الملحق لأنه لم يجلب عميلا جديدا ، حتى لو وضع الملحق فى صورة وثيقة تأمين مستقلة (باريس ١٣ يولية سنة ١٩٢٧ جازيت دى باليه ١٩٢٧ — ٢ — ٦١٣ — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٥٠)

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن ملحق وثيقة التأمين الأصلية الذى يوقع عليه من طرفيها يعتبر جزءا لا يتجزأ منها ويندمج ضمن شروطها ولا يفسخ من هذه الشروط الا ما قصد الى تعديله فيها (نقض مدنى فى ١٢ ابريل سنة ١٩٧٩ مجموعة احكام النقض السنة ٣٠ العدد ٢ رقم ٢٠٦ صفحة ١١١) .

(٣) استئناف مختلط ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٧٠ — نقض فرنسى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ داللو ١٩٤٦ — ٣٣ — باريس ٦ مارس سنة ١٩٣٠ جازيت دى ١٩٣٠ — ٢ — ٥١٥ — سيميان فقرة ٧٣ — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٥٦ — محمد على عرفة ص ١٢٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٧٦ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٩ ص ١٦١ — عبدالحى حجازى فقرة ١٧٧ ص ١٧٢ — ذلك أن الأصل أن ملحق الوثيقة يبدأ سريانه ، على تأجيل سريانه الى وقت آخر ، كما اذا علق السريان على دفع القسط =

أما سائر الشروط التي لم يلحقها تعديل ، مكتوبة كانت أو مطبوعة ، فتبقى سارية كما كانت من قبل (١) . ولكن إذا قام تعارض بين شروط الملحق وشروط الوثيقة الأصلية ، اعتبرت شروط الملحق ناسخة لشروط الوثيقة الأصلية ومعدلة لهذه الوثيقة ، واعتد بشروط الملحق دون شروط الوثيقة الأصلية (٢) .

وهناك رأى يذهب الى أن شروط الملحق لا تسرى في حق الغير — وبخاصة في حق المضرور في حالة التأمين من المسؤولية — الا اذا كان الملحق ثابت التاريخ وسابقا على الواقعة التي أنشأت حق هذا الغير . فاذا أذن شخص من مسؤوليته عن حوادث سيارته ، ووقعت حادثة أصابت السيارة فيها شخصا في الطريق ، فللمضرور كما سنرى حق الرجوع مباشرة على شركة التأمين . فاذا كان صاحب السيارة قد عدل

= كما هو الأمر في الوثيقة الأصلية ، من وقت تمام الملحق ، الا اذا وجد اتفاق على تأجيل سريانه الى وقت آخر ، كما اذا علق السريان على دفع القسط الإضافي (suprime) فتسرى الأحكام التي قدمناها عند الكلام في بدء سريان الوثيقة الأصلية وتعلق هذا السريان على دفع القسط الأول (انظر آنفا فقرة ٥٩١ — نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ — ٤٠ بيكاروبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ — بالانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٨) . أما اذا كان الملحق لا يتضمن الا تغييرا للمستفيد في التأمين على الحياة ، أو الا تصحيحا لخطأ في الوثيقة أو تفسيرا لعبارة غامضة فيها ، فان الملحق يسرى من وقت نفاذ الوثيقة الأصلية بأثر رجعي (نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٣٤١ — محمد على عرفة ص ١٢٤ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١١٩ ص ١٦١ — عبد الحى حجازى فقرة ١٧٧ ص ١٧٢) .

(١) نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٣٤١ — أول مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ١١٩ — بيكاروبيسون فقرة ٦٠ — بالانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٧ . وقد قضت محكمة النقض بأن قبول المؤمن اضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة التأمين الاصلية وان كان يعتبر بمثابة اتفاق اضافي يلحق بها وتسرى عليه أحكامها ، الا انه لا يتأدى من ذلك اهدار الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر ، وانما يتعين اعمال مقتضاها اذا لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام باعتبارها ناسخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الاصلية من شروط (نقض مدني في ٢ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ٤٦ صفحة ٢٩٤) .

(٢) بيكاروبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ .

في الوثيقة الأصلية للتأمين ، كأن أنقص من مبلغ التأمين فلم يعد
المبلغ كافيا لتعويض الضرور ، فان هذا التعديل لا يسرى في حق الضرور
الا اذا كان الملحق الذي يتضمنه ثابت التاريخ وسابقا على وقوع الحادث
الذي أنشأ حق الضرور (١) . وهذا الرأي محل للنظر ، اذ أن القواعد
العامة لا تجعل الضرور في الفرض الذي نحن بصدده معتبرا من الغير
من حيث وجوب اثبات التاريخ (٢) . والأولى أن يقال ان التاريخ العرفي
للملحق يسرى في حق الضرور ، مالم يثبت هذا أن هناك غشا من جانب
المؤمن له أو تواطؤا بينه وبين المؤمن (٣) .

الفرع الثاني

المحل في عقد التأمين

٥٩٧ — الخطر هو المحل الرئيسي في عقد التأمين :

قدمنا (٤) أن عناصر التأمين ثلاثة : الخطر والقسط ومبلغ التأمين .
ويمكن القول أن من هذه العناصر الثلاثة يعتبر القسط هو محل التزام
المؤمن له ، ويعتبر مبلغ التأمين هو محل التزام المؤمن . أما الخطر ،
وهو أهم هذه العناصر ، فهو محل التزام كل من المؤمن له والمؤمن .
فالمؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين ليؤمن نفسه من الخطر ، والمؤمن
يلتزم بدفع التأمين لتأمين المؤمن له من الخطر . فالخطر اذن هو من

(١) نقض فرنسي ٥ نوفمبر ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦
— ٣٠ — داللون ١٩٤٦ — ٢٣ — محمد على عرفه ص ١٢٣ — وقارن بيدان
١٢ مكرر فقرة ٦٢٧ — وانظر ما يلي فقرة ٨٦١ في الهامش .
(٢) الوسيط الجزء الثاني ، الطبعة الثانية المنقحة ، المجلد الاول فقرة
١٢٠ وما بعدها .

(٣) باريس ٢٨ مايو سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢
— ٢٥٨ — بيكار وبيسون فقرة ٦٠ ص ١٠١ وفقرة ٣٧٩ ص ٥٤٩ — ص ٥٤٦
— بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٥ ص ٦٥٨ وفقرة ١٣٦٩ ص ٧٨٨
— تعليقات بيسون في J.C.P. ١٩٤٦ — ٢ — ٣٠٩٧ و١٩٥٣ — ٢ — ٧٤٦٩
— وانظر ما يلي فقرة ٨٦٢ في الهامش .
(٤) انظر آنفا فقرة ٥٦٠ وما بعدها .

وراء القسط ومبلغ التأمين ، وهو المقياس الذى يقاس به كل منهما .
ولذلك نقف عند الخطر وحده (١) . أما القسط ومبلغ التأمين فيكفى
الآن ما قدمناه فى شأنهما عند الكلام فى عناصر التأمين (٢) ، وسنعود
اليهما عند الكلام فى التزامات المؤمن له وفى التزامات المؤمن .

وقد سبق ، عند الكلام فى عناصر التأمين (٣) ، أن استعرضنا الخط
استعراضا سريعا ، مرجئين بحثه الى هذا المكان . فنيحث هنا :

١ - الشروط الواجب توافرها فى الخطر .

٢ - أنواع الخطر .

٣ - تحديد الخطر .

المبحث الأول

الشروط الواجب توافرها فى الخطر

٥٩٨ - شروط ثلاثة :

يجب فى الخطر المؤمن منه أن تتوافر فيه شروط ثلاثة :

١ - أن يكون غير محقق الوقوع .

٢ - وأن يكون غير متعلق برحض ارادة أحد طرفى العقد .

٣ - وأن يكون مشروعا أى غير مخالف للنظام العام أو الآداب .

(١) ويذهب الأستاذ جوسران الى أن الخطر (risque) هو « المحل »
فى عقد التأمين ، وهذا بخلاف المحل فى الالتزامات الناشئة عن عقد
التأمين ، فمحل التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين هو القسط ، ومحل
التزامه بتقديم البيانات هو تقديم هذه البيانات ، ومحل التزام المؤمن بدفع
مبلغ التأمين هو هذا المبلغ ، وهكذا (جوسران ٢ فقرة ١٣٩٠ (٥)
ص ٧٢٥) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٢ - فقرة ٥٦٣ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٦١ .

٥٩٩ — الشرط الأول — الخطر غير محقق الوقوع :

وهذا هو عنصر الاحتمال (aléa) في عقد التأمين ، وهو العنصر الجوهرى فيه • ويكون الخطر غير محقق الوقوع على احدى صورتين :

١ — فقد يكون وقوعه غير محتم ، فهو قد يقع وقد لا يقع • فالتأمين من الحريق أو السرقة أو المسؤولية أو الاصابات تأمين من خطر قد يقع وقد لا يقع ، وهذا ظاهر •

٢ — وقد يكون وقوع الخطر محتما ولكن وقت وقوعه غير معروف ، فهو خطر محقق ولكنه مضاف الى أجل غير محقق (terme incertain). فالتأمين على الحياة لحالة الموت (ass. sur la vie faite en cas de décès) تأمين من الموت ، والموت أمر محقق ولكن وقت وقوعه غير محقق • ولكن التأمين على الحياة لحالة البقاء (ass. sur la vie faite en cas de vie) وهو تأمين بموجبه يدفع المؤمن مبلغ التأمين الى المؤمن له اذا بقى هذا حيا بعد مدة معينة ، يكون تأمينا من خطر غير محقق الوقوع . اذ أن بقاء المؤمن له حيا بعد مدة معينة أمر غير محقق •

ويتبين مما قدمناه أن الخطر غير محقق الوقوع ينتظم في وقت واحد خاصية الشرط وخاصية الأجل غير المحقق ، فخاصية الشرط هي أنه أمر غير محقق الوقوع ، وخاصية الأجل غير المحقق هي أنه أمر محقق الوقوع ولكن وقت وقوعه غير محقق (١) •

وينبنى على ما تقدم أن الخطر اذا كان مستحيل الوقوع . كان محل التأمين مستحيلا ، ومن ثم يكون العقد باطلا • فاذا أمن شخص

(١) واذا ضمن المؤمن ، فى التأمين من الحريق ، عند احتراق البناء قيمته جديدا (ass. valeur à neuf) . فالتأمين هنا يدخل فيه التأمين من البلى (ass. vétusté) ، والبلى محقق الوقوع ، ولسكن التأمين من البلى فى هذا الفرض تابع لتأمين أصلى هو التأمين من الحريق ، فهو أمر ثانوى غير مقصود لذاته (انظر ما يلى فقرة ٨١٠) •

على منزله من الحريق أو على بضائعه من السرقة ، ثم اتضح أن المنزل كان قبل إبرام العقد قد انهدم أو أن البضائع كانت قد احترقت ، فعقد التأمين يكون باطلا لانعدام المحل ، إذ أن هلاك الشيء المؤمن عليه قبل إبرام العقد يجعل تحقق الخطر مستحيلا فينعدم محل التأمين (١) . ويترتب على بطلان العقد أن يرد المؤمن للمؤمن له ما قبضه من أقساط التأمين ، وتبرا ذمة المؤمن له من الأقساط الباقية . أما لو انهدم المنزل أو احترقت البضائع بعد إبرام عقد التأمين ، فإن العقد يفسخ ، ويكون للمؤمن الحق فيما استحق من الأقساط إلى يوم انهدام المنزل أو احتراق البضائع ، أما ما لم يستحق من الأقساط إلى ذلك اليوم فإن ذمة المؤمن له تبرا منه (٢) .

وينبني على ما تقدم أيضا أن الخطر لا يكون غير محقق الوقوع إذا كان ، وقت إبرام عقد التأمين ، قد تحقق فعلا أو زال . ففي الحالتين لا يكون الخطر محتملا . إذ هو في الحالة الأولى قد تحقق وقوعه ، وهو

(١) ولا يعتبر محل التأمين منعدما إذا تعلق التأمين بشيء مستقبل ، فيجوز التأمين على المحصولات المستقبلية ، وعلى الربح المنتظر (profit espéré) وعلى الخسارة التي تؤدي إلى الإفلاس وبخاصة في أعقاب الحروب (السين التجارية ٣٠ يولييه سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٨ - ٥ - ٩ - بو ١٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٧٨١ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦١) .

(٢) وقد نصت المادة ٣٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « في هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا كلياً بسبب حادث غير مذكور في وثيقة التأمين ، ينقضي عقد التأمين بحكم القانون ، ويجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له الجزء من القسط المدفوع مقدماً والمقابل للوقت الذي لم يعد الخطر فيه قائماً » .

وتنص المادة ٩٧١ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « عندما يهلك جميع الشيء المضمون ، ينتهي عقد الضمان حتماً ، ولا يحق للمضمون أن يطالب باسترجاع شيء من قسط السنة الجارية » . ويلاحظ أن التقنين اللبناني لا يوجب على المؤمن أن يرد شيئاً من القسط المدفوع مقدماً عن السنة الجارية ، بخلاف القانون الفرنسي فقد رأيناه يوجب رد جزء من القسط هو الذي يقابل الوقت الذي لم يعد الخطر فيه قائماً . وانظر عبد الحى حجازي فقرة ٦١ .

في الحالة الثانية قد أصبح وقوعه مستحيلا . فاذا أمن شخص على منزله من الحريق ، وكان المنزل وقت إبرام العقد قد احترق ، فإن الخطر المؤمن منه يكون محقق الوقوع وقت العقد اذ هو قد تحقق فعلا . ومن ثم يكون العقد باطلا ، ولا يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمؤمن في هذه الحالة ، ولكن يرد له الأقساط التي يكون قد قبضها . واذا أمن شخص على حياة شخص آخر في رحلة شاقة خطرة ، وكان المؤمن على حياته وقت إبرام العقد قد أتم رحلته ورجع سالما ، فإن الخطر المؤمن منه يكون مستحيل الوقوع وقت العقد . ومن ثم يكون العقد باطلا ، ويرد المؤمن للمؤمن له الأقساط التي يكون قد قبضها . وقد ورد في مشروع الحكومة نص في هذه المسألة ، اذ تقول المادة ٢٥ من هذا المشروع : « يقع عقد التأمين باطلا اذا تبين أن الخطر المؤمن منه كان قد زال ، أو كان قد تحقق ، في الوقت الذي تم فيه العقد » (١) . وهذا الحكم

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ٧٨٢ من المشروع النهائي للتقنين المدني . وكانت المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي تنص على أن « يقع عقد التأمين باطلا اذا تبين أن الخطر المؤمن ضده كان قد زال أو كان قد تحقق في الوقت الذي تم فيه العقد ، وكان أحد الطرفين على الأقل عالما بذلك » ، فحذفت العبارة الأخيرة من النص « وكان أحد الطرفين على الأقل عالما بذلك » في لجنة المراجعة ، وأصبح رقم المادة ٧٨٢ في المشروع النهائي ، وعنها نقلت المادة ٢٥ من مشروع الحكومة في عقد التأمين . ووافق مجلس النواب على نص المادة ٧٨٢ من المشروع النهائي ، وأصبح رقمها ٧٨١ ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفت النص لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٢٢ في الهامش) . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ونظرا إلى أن الخطر المؤمن منه هو موضوع التأمين واحد الأركان الأساسية في العقد ، فقد نصت المادة ٢٥ على أن عدم وجوده وقت اتمام العقد ، سواء بزواله أو بتحقيقه ، يكون مبطلا للعقد ومزيلا لآثاره » .

وانظر المادة ٢/٩٨٤ من التقنين المدني العراقي وهي مقابلة للمادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدي ، فهي اذن تجيز التأمين من الخطر الظني . وقد نصت المادة ٧٧٧ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « يقع التأمين باطلا اذا تبين أن الخطر المؤمن منه كان قد زال أو كان قد تحقق قبل تمام العقد » .

يسرى حتى لو كان كل من الطرفين يجهل وقت إبرام العقد أن الخطر قد زال أو قد تحقق ، فلو كان كل منهما يظن أن الخطر قائم محتمل لبقى العقد باطلا بالرغم من ذلك ، اذ يكون الخطر في هذه الحالة خطر ظنيا (risque putatif) ، التأمين من الخطر الظنى لا يجوز (١) .

(١) واذا كان التأمين من الخطر الظنى فى التأمين البحرى - ويسمى بالتأمين على الأخطار أو السيئة (ass. sur bonne ou mauvaises nouvelles) كما فى التأمين على السفينة اذا كانت قد غرقت قبل إبرام العقد دون أن يعلم أحد من الطرفين بذلك - تأمينا جائزا ، فلأن هناك نصا فى تقنين التجارة البحرى يقضى بصحته ، فقد نصت المادة ٢٠٧ من هذا التقنين على أن « كل سيكورتاه عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية ، اذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالما بوصولها ، أو دلت قرائن الأحوال على أنهما يعلمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشارطة السيكورتاه » . فلم يبطل النص عقد التأمين الا فى حالة علم المؤمن له بغرق الأشياء المؤمن عليها أو فى حالة علم المؤمن بوصولها سالمة ، أما اذا لم يعلم أحد منهما بذلك - وهذا هو الخطر الظنى - فان عقد التأمين يكون صحيحا ، فيكون إذن صحيحا التأمين من الخطر الظنى فى التقنين البحرى . ويرجع ذلك الى أن أخطار البحر تبقى مجهولة مدة طويلة حتى بعد وصول السفينة ، فأجيز التأمين منها ما بقيت مجهولة - انظر أيضا فى هذا المعنى المادتين ٣٦٥ و ٣٦٧ من التقنين التجارى الفرنسى .

أما فى التأمين البرى فالرأى السائد فى فرنسا ، وهو الرأى الذى يتفق مع القواعد العامة ، أن التأمين من الخطر الظنى لا يجوز (بيكار وبيسون فقرة ٢٣ ص ٣٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٥٣ ص ٦١٥ - سيمييان فقرة ٧٨ - كابيتان فى قانون عقد التأمين فقرة ٤٥ - كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ٨٣٧ - عكس ذلك : هيمار ١ ص ٧٩ بيكار وبيسون المطول فقرة ١٠ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ١٣٢٩ - وتجزى بعض الشرائع الأجنبية كالقانون السويسرى والقانون الألمانى التأمين من الخطر الظنى) . فاذا أمن شخص على حياة شخص آخر ، وكان هذا الشخص الآخر قد مات وقت إبرام عقد التأمين دون علم من طرفى العقد ، فان العقد يكون باطلا ، ومادام لا يوجد خطر محتمل فليس هناك عقد تأمين لانعدام المحل (نقض فرنسى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٢٦٥ - بواتييه أول فبراير سنة ١٩٣٧ داللون الأسبوعى ١٩٣٨ - ٥ مختصر - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ١٧٣ الفقرة ١٧٥) . وقد قضى قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ صراحة ببطلان التأمين من الخطر الظنى ، =

٦٠٠ — الشرط الثانى — الخطر غير متعلق بمحض ارادة أحد طرفى العقد :

ذلك أنه اذا تعلق الخطر بمحض ارادة أحد الطرفين ، انتفى عنصر الاحتمال ، وأصبح تحقق الخطر رهنا بمشيئة هذا الطرف ، فاذا كان هذا الطرف هو المؤمن ، وهذا لا يقع فى العمل ، كان فى استطاعته أن يمنع تحقق الحادث المؤمن منه ، فهو اذن لا يتحمل خطرا ما يكون محلا للتأمين . واذا كان الطرف هو المؤمن له ، وهذا هو الذى يقع فى العمل ، لم يعد هناك معنى للتأمين ، اذ هو يؤمن نفسه من خطر يستطيع تحقيقه بمحض ارادته ، وما عليه الا أن يحققه حتى يستولى على مبلغ التأمين فى أى وقت أراد (١) . فلا بد اذن من أن يتدخل فى تحقيق الخطر عامل آخر غير محض ارادة المؤمن له ، عامل المصادفة والطبيعة أو عامل

= فنصت المادة ٣٩ من هذا القانون على أن « يقع عقد التأمين باطلا اذا تبين أن الشيء المؤمن عليه ، وقت إبرام العقد ، كان قد هلك فعلا أو أصبح غير معرض للخطر » . وكذلك فعل تقنين الموجبات والعقود اللبنانى ، اذ نصت المادة ٩٨١ من هذا التقنين على أنه « اذا كان الشيء الذى عقد عليه الضمان هالكا وقت اتمام العقد أو أصبح غير معرض للخطر ، كان عقد الضمان باطلا — وفى هذه الحالة يجب على المضمون السوء النية أن يؤدى الى الضامن ضعفى القسط السنوى ، واذا أقيم البرهان على سوء نية الضامن وجب عليه أن يدفع للمضمون القيمة نفسها » .

وقد رأينا أن المادة ٢٥ من مشروع الحكومة قد قضت بالرأى السائد ، وهو بطلان التأمين من الخطر الظنى : انظر فى هذا المعنى محمد على عسرفه ص ٢٩ — ص ٣١ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٥ ص ٣٣ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٣٩ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦ ص ٢٢ — ص ٢٤ — وقارن عبد الحى حجازى فقرة ٣٥ ص ٥٤ .

(١) ونرى من ذلك أن بطلان التأمين لتعلق الخطر بمحض ارادة المؤمن له ليس تطبيقا للقاعدة التى تقضى ببطلان العقد المعلق على شرط ارادى محض ، ففى هذه القاعدة يجب أن يكون الالتزام معلقا على محض ارادة المدين ، أما فيما نحن بصددده فالالتزام متعلق بمحض ارادة الدائن . وانما بطل التأمين هنا لانعدام ركن الخطر بانتفاء الاحتمال كما قدمنا (هيمار ١ ص ٧٧ — بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٦ — محمد على عسرفه ص ٣١ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤١ ص ٦٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٧ ص ٢٥) .

ارادة الغير • فيجوز للشخص أن يؤمن نفسه من غوائل الفيضان والدودة والجراد والحريق ، كما يجوز أن يؤمن نفسه من السرقة والتبديد والاصابات التي تلحقه من الغير •

ولكن لا يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من خطأ العمدى ، لأن الخطأ العمدى الذى يصدر منه يتعلق بمحض ارادته • فإذا أمن شخص على حياته ، فإنه لا يستحق مبلغ التأمين اذا انتحر ، لأنه تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو الموت ، وتقول الفقرة الأولى من المادة ٧٥٦ مدنى فى هذا الصدد : « واذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وادراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا الا اذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد » • وسنعود الى تفصيل هذه المسألة عند الكلام فى التأمين على الحياة (١) • واذا أمن شخص على حياة غيره لمصلحته ، ثم تسبب عمدا فى وفاة ذلك الغير ، فإنه يكون هنا أيضا قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، ومن ثم لا يستطيع الرجوع على المؤمن بمبلغ التعويض (م ٧٥٧ / ١ مدنى) • واذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم تعمد احراق المنزل ، لم يجز له الرجوع بمبلغ التأمين على المؤمن لأنه قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وتقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٨ مدنى فى هذا الصدد : « أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمدا أو غشا ، فلا يكون المؤمن مسئولا عنها ولو اتفق على غير ذلك » • واذا أمن شخص نفسه من المسؤولية عن الحوادث ، ثم تعمد الحاق الضرر بالغير ، فإن المؤمن لا يكون مسئولا ، لأن المؤمن له هو الذى تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه • ولا يشترط فى الخطأ العمدى أن يكون المؤمن له قد تعمد الاضرار بالمؤمن ، بل يكفى أن يكون قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو عالم أنه بتحقيق هذا الخطر يثير مسؤولية المؤمن عن تعويض الضرر (٢) •

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٢٤ - فقرة ٧٢٥ •
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٦٥ ص ١٠٧ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ =

على أنه يجوز التأمين من الخطأ العمدى فى حالتين :

١. — اذا كان الخطأ العمدى صادرا من الغير، اذ الممنوع تأمينه هو الخطأ العمدى الصادر • من نفس المؤمن له (١) • فاذا كان الغير الذى صدر منه الخطأ العمدى اجنبيا عن المؤمن له ، وتعدى عمدا على المؤمن له كأن سرق ماله أو ألحق به أذى ، فمن الواضح أن هذا الخطأ العمدى يجوز التأمين منه ، فيجوز التأمين من السرقة والتأمين من الاصابات ، لأن الخطر المؤمن منه لا يتعلق أصلا بإرادة المؤمن له ، بله

= فقرة ١٢٩٥ ص ٦٦٩ — محكمة نيس الابتدائية ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ وجرينوبل ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٢٨٢ • وهناك جرائم تسمى بالجرائم العمدية (infraction intentionnelles) ولكن لا يشترط فيها العمد ، كالقتل خطأ والجرح خطأ ، فالخطأ هنا خطأ غير عمدى • ومن ثم يجوز التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن هذه الجرائم ، اذ التأمين غير الجائر هو التأمين من الخطأ العمدى • ويقع ذلك كثيرا ، وبخاصة فى المسؤولية عن حوادث السيارات (بيكار وبيسون فقرة ٦٥ ص ١٠٧ — ص ١٠٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١٢٩٥ ص ٦٦٩) • (١) والمقصود بالمؤمن له هنا هو المستفيد من التأمين ، أى الشخص الذى يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن اذا تحقق الخطر المؤمن منه • وفى التأمين على الاشياء ، يكون المستفيد غالبا هو نفس المؤمن له أى صاحب الشئ المؤمن عليه • وفى التأمين من المسؤولية ، يكون المستفيد فى الغالب هو ايضا المؤمن له أى الشخص الذى أمنت مسؤوليته • أما فى التأمين على الحياة ، فقد يكون المستفيد غير المؤمن على حياته ، فيعتد هنا بالخطأ العمدى الصادر من المستفيد • وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٥٧ مدنى فى هذا الصدد على ما يأتى : « واذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين اذا تسبب عمدا فى وفاة الشخص المؤمن على حياته ، او وقعت الوفاة بناء على تحريض منه • • • »

واذا عقد التأمين نائب عن المؤمن له — ولى أو وصى أو قيم أو وكيل أو فضولى — لم يعتد بالخطأ العمدى الصادر من النائب ، وانما يعتد بالخطأ العمدى الصادر من الأصيل • واذا كان المؤمن له شخصا معنويا ، فالعبرة بالخطأ العمدى الصادر من الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه • انظر فى كل ذلك بىكار وبيسون فقرة ٦٥ ص ١٠٨ — ص ١٠٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٥ — أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢١٢ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤٤ — عبد الحى حجازى فقرة ٤٢ وفقرة ٤٥ — فقرة ٤٦ •

هو قد وقع ضد ارادته • واذا كان الغير الذى صدر منه الخطأ العمدى غير أجنبى عن المؤمن له ، بأن كان هذا الأخير مسئولا عنه كما اذا كان تابعا له ، فخطأ التابع العمدى يجوز هو أيضا التأمين منه ، لأن الخطر المؤمن منه لا يتعلق بمحض ارادة المؤمن له ، وعلاقة التبعية لا تمنع من أن الخطر الذى تعمد التابع تحقيقه قد تحقق بغير ارادة المؤمن له نفسه • وتؤكد المادة ٧٦٩ هذا المعنى اذ تقول : « يسأل المؤمن عن الأضرار التى تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولا عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم ومداه » ، أى حتى لو كان خطأهم عمديا (١) •

٢ - اذا كان الخطأ العمدى صادرا من المؤمن له نفسه ، ولكن كان هناك ما يبرر هذا الخطأ • ومما يبرر الخطأ العمدى ، فيجعل التأمين منه جائزا ، أن يكون قد ارتكب أداء لواجب أو حماية للمصلحة العامة ، كما اذا عرض المؤمن على حياته نفسه للموت انقاذا لغيره فمات فعلا ، أو كما اذا قتل شخص كلبه المؤمن عليه بعد أن أصيب بالسعر خشية أن يؤذى الناس • ويبرر الخطأ العمدى أيضا أن يكون قد ارتكب لحماية مصلحة المؤمن نفسه ، ففى التأمين من الحريق يجوز للمؤمن له ، بل يجب عليه ، أن يتلف عمدا بعض المنقولات المؤمن عليها لمنع امتداد الحريق ، وذلك لمصلحة المؤمن حتى تنحصر مسؤوليته فى أضيق الحدود الممكنة • وتقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٦ مدنى فى هذا الصدد : « ولا يقتصر التزامه (التزام المؤمن) على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضا الأضرار التى تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الانقاذ أو لمنع امتداد الحريق » • ويبرر الخطأ العمدى أخيرا أن يكون قد ارتكب دفاعا عن النفس ، كما اذا أمن شخص لمصلحته على حياة الغير ،

(١) محمد على عرفه ص ٣٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٨ مكررة -
عبد المنعم البدر أوى فقرة ٤٤ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter
فقرة ٢١١ - فقرة ٢١٣ •

ثم اضطر الى قتل هذا الغير وهو يستعمل حقه المشروع في الدفاع عن نفسه (١) .

وفيما عدا الخطأ العمدى يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من أى خطأ آخر . وفي هذا المعنى تقول الفقرة الأولى من المادة ٧٦٨ مدنى : « يكون المؤمن مسئولا عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولا عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولا عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة » (٢) . وواضح أن الشخص يجوز له أن يؤمن نفسه من الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية ، فهذه لا سلطان له عليها ولا تتعلق بإرادته . ويدخل في الحوادث الفجائية خطأ الغير العمدى كالسرقة والتبديد والتعدي ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك . أما إذا كان الضرر قد حدث بفعل المؤمن له ، فقد كان العمل جاريا لمدة طويلة على أنه لا يجوز التأمين من ضرر يحدثه المؤمن له بفعله . أيا كانت درجة الخطأ ، وألا كان في ذلك اغراء له على الاضرار بالغير قسدا أو اهمالا . ولكن ذلك كان يفقد التأمين كثيرا من مزاياه ، ففي التأمين من الحريق يقع كثيرا أن يحدث الحريق بإهمال من المؤمن له ، أما التأمين من المسؤولية فإنه يقوم أساسا على مسؤولية المؤمن له عن خطئه . اذلك

(١) عبد الحى حجازى فقرة ٤٦ ص ٦٤ - ص ٦٥ - وقد ورد فى المشروع التمهيدى نص فى هذا الصدد ، ان تقول المادة ١٠٧٠ من هذا المشروع : « لا يكون لزيادة المخاطر أثر فى الحاليتين الآتيتين : (أ) اذا كانت لحماية مصلحة المؤمن . (ب) اذا فرضها واجب انساني ، أو فرضتها حماية المصلحة العامة » . وقد أقرت لجنة المراجعة هذا النص . ثم أقره مجلس النواب ، ولكنه حذف فى لجنة مجلس الشيوخ لعلقه « بجزئيات وتقاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٤٤ - ص ٢٤٥ فى الهامش) .

وقد نقل النص عن المادة ٣٢ قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٩٠٨ .

(٢) انظر أيضا المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢٠ .

أخذ العمل ، في خلال القرن التاسع عشر ، يجيز التأمين من الخطأ ، وتبع العمل في ذلك الفقه والقضاء • ولكن استثنى من هذا الجواز الخطأ العمدى والخطأ الجسيم (١) • ثم ما لبثت الشرائع المختلفة أن أجازت التأمين حتى من الخطأ الجسيم (٢) ، فانه اذا تحقق الخطر المؤمن منه بخطأ جسيم من المؤمن له لم يجز القول بأن تحقيق الخطر قد تعلق بمحض ارادته ، أو أنه قد تعمد تحقيق هذا الخطر (٣) • واذا كان لايجوز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية عن الخطأ الجسيم ، فذلك لأن هذا الاتفاق انما قصد به أن تبرأ ذمة المسئول نحو المضرور ، في حين أن التأمين من المسؤولية عن الخطأ الجسيم يراد به تأكيد هذه المسؤولية عن طريق تقوية ضمان المضرور وجعله يرجع على كل من المؤمن والمؤمن له فيرجع على مدينين بدلا من مدين واحد (٤) • ومن ثم جاز التأمين ، لا من الحوادث الفجائية والخطأ اليسير فحسب ، بل أيضا من الخطأ

(١) نقض فرنسى ١٥ مارس سنة ١٨٧٦ سيريه ٧٦ - ١ - ٣٣٧ •

(٢) وعلى هذا النهج جرى قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، وقارن التأمين الالمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وقانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، والتقنين المدنى الايطالى الجديد ، واقتفى التقنين المدنى المصرى الجديد أثر هذه التشريعات •

(٣) واذا أمكن القول بأن المؤمن له فى الخطأ الجسيم قد قصد اتيان الفعل الذى حقق الخطر ، فانه لم يقصد تحقيق الخطر ذاته ، وقد تدخلت عوامل أخرى غير محض ارادته فى تحقيق هذا الخطر (بيكار وبيسون فقرة ٦٦ ص ١١٠ - ص ١١١) • واذا كان تحقيق الخطر فى الخطأ العمدى يتعلق بمحض ارادة المؤمن له فيكون معلقا على شرط ارادى محض (condition purement potestative) فان تحقيق الخطر فى الخطأ الجسيم يتعلق بارادة المؤمن له مختلطة بعوامل أخرى خارجة عن هذه الارادة فيكون معلقا على شرط ارادى بسيط (condition simplement potestative)

(محمد على عرفه ص ٢٢ محمود جمال الدين زكى فقرة ٧ ص ٢٥ - ص ٢٦)
(٤) بيكار وبيسون فقرة ٦٣ وفقرة ٦٦ - بالانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٦ - كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٦٠ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤٢ - عبد الحى حجازى فقرة ٣٧ وفقرة ٥٤ •

الجسيم (١) وبقي الخطأ العمدى وحده لا يجوز التأمين منه ، على النحو الذى فصلناه فيما تقدم .

(١) ويجوز التأمين من التقاضى (assurance - litiges) ، فيتعهد المؤمن بأن يساعد المؤمن له فى القضايا التى ترفع منه أو عليه ويتحمل بمصروفات التقاضى ، وذلك مثلا فيما يتعلق بمسئولية المؤمن له عن حوادث سيارته أو فيما يتعلق بمسئوليته عن الضرائب . ويعتبر التقاضى هنا خطرا يجوز التأمين منه ، لأنه لا يتعلق بمحض ارادة المؤمن له . ذلك أن الدعوى اذا رفعت على المؤمن له فلا دخل لارادته فى رفعها ، واذا رفعت منه فلأن له فى ذلك مصلحة جدية ، فليس الأمر متوقفا على محض ارادته فى الحاليتين . واذا اختلف المؤمن مع المؤمن له فى تقدير المصلحة الجدية ، أمكن التحكيم فى ذلك (بيكار وبيسون فقرة ٢٤ ص ٣٨ - ص ٣٩ - Pannier فى التأمين من التقاضى رسالة من باريس سنة ١٩٤٣ - Falque فى المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٧٣٤) . ولكن قد يشترط المؤمن أن يكون له وحده الحق فى تقرير المصلحة الجدية ، وفى البت فيما اذا كان هناك محل لرفع القضية أو لبقاء المؤمن له مدعى عليه فيها . وقد اعتبر هذا الشرط شرطا اراديا محضا من جانب المؤمن ، اذ يكون تحقق الخطر المؤمن منه وهو التقاضى متوقفا على محض ارادته ، ومن ثم يكون عقد التأمين باطلا (نقض فرنسى ٥ مارس سنة ١٩٣٥ داللو ١٩٣٥ الأسبوعى ١٩٣٥ - ١٩٣ - ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ داللو ١٩٥٠ - ١٠١ - بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١٤ - سيميان فقرة ٧٦ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦٢ - فقرة ١٧١ ، ولفظ Ass. Dom. فقرة ٣٠٠) .

انظر فى شركات الدفاع أمام القضاء (sociétés de défense en justice) : نقض فرنسى ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ داللو ١٩٣٩ - ١ - ٩١ - اكس ٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٦٦ - ليون ٢٧ مايو سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ - ٣٧٦ - وانظر فى شركات الدفاع فى المسائل الضريبية (sociétés de défense fiscale) : أورليان ٩ يناير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٧٨٧ - مونبلييه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٦٩ - ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ داللو ١٩٥١ - ١٠١ - مجلس الدولة الفرنسى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ٥٢ .

أما اذا اقتصر المؤمن على أن يقدم للمؤمن له خدمات شخصية محضة ، كأن يبدى له الراى فيما يجب أن يفعل ويزوده بالمعلومات اللازمة حتى يستطيع المؤمن له أن يقدر موقفه تقديرا صحيحا ، فإن العقد فى هذه الحالة لا يكون عقد تأمين ، بل يكون عقد مقاوله مع أحد رجال الأعمال (ليون ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ داللو ١٩٥١ - ١٠١ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦٤) .

٦٠١ - الشرط الثالث - الخطر مشروع أى غير مخالف للنظام العام أو الآداب :

ويجب أخيرا أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعا ، أى أن يكون متولدا عن نشاط للمؤمن له غير مخالف للنظام العام أو الآداب (١) . وسنرى أن القانون يشترط صراحة أن تكون المصلحة المؤمن عليها مصلحة اقتصادية مشروعة ، اذ نصت المادة ٧٤٩ مدنى على أن « يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين » ، وسنعود الى هذا النص تفصيلا عند الكلام في المصلحة في التأمين على الأشياء (٢) .

وقد رأينا فيما تقدم أنه لا يجوز لشخص أن يؤمن نفسه من خطأ العمدى ، وأرجعنا ذلك الى أن الخطر المؤمن منه يتوقف تحققه على محض ارادة المؤمن له . ويمكن القول أيضا بأن التأمين من الخطأ العمدى لا يجوز لأنه مخالف للنظام العام . ويكفى أن نتصور أن شخصا يؤمن من مسئوليته عن خطأ العمدى ، أى من مسئوليته عن أن يعتمد الاضرار بالناس ، فاذا أضر بهم متعمدا دفع المؤمن التعويض عنه ، لنرى أن هذا التأمين ، ومن شأنه أن يشجع المؤمن له على الاضرار بالناس مادامت العاقبة مأمونة ، يكون حتما مخالفا للنظام العام والآداب (٣) .

(١) وقد نصت المادة ٩٢١ من التقنين المدنى الأردنى على ما يأتى : « لا يجوز أن يكون محلا للتأمين كل ما يتعارض مع دين الدولة الرسمى أو النظام العام » .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٧٥٦ - فقرة ٧٥٩ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٢٤ ص ٣٧ وفقرة ٢٥ ص ٣٩ وفقرة ٦٤ ص ١٠٦ - بلانديول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٤ ص ٦٦٨ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤١ ص ٦٦ - نقض فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٤٦٩ - دالوز الاسبوعى ١٩٣٩ - ٢٧٤ - وفى التأمين من الحريق أو على الأشياء ، يكون كذلك مخالفا للآداب أن يعتمد المؤمن له احراق منزله أو اتلاف ماله ليحصل من المؤمن على مبلغ = (الوسيط ج ٧ - م ٩٨)

كذلك لا يجوز التأمين من الغرامات المالية أو المصادرة التي يمكن الحكم بها جنائيا ، لأن كلا من الغرامة والمصادرة عقوبة ، والعقوبة يجب أن تبقى شخصية مراعاة للنظام العام ، فالتأمين من الغرامة أو من المصادرة يكون اذن باطلا لمخالفته للنظام العام (١) .

ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على الاتجار في الرقيق ، فاذا أمن تاجر الرقيق نفسه مما قد يصيبه من ضرر مالي بسبب هذا الاتجار كأن اضطر إلى تحرير الأرقاء الذين يتجر بهم ، كان عقد التأمين باطلا لمخالفته للنظام العام والآداب .

ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على الاتجار في الحشيش أو في المخدرات ، فاذا صودرت هذه الأشياء الممنوعة وكان مؤمنا عليها ، لم يجز للمؤمن له أن يرجع على المؤمن بشيء ، وعلى المؤمن أن يرد للمؤمن له ما قبضه من الأقساط ، لأن عقد التأمين باطل لمخالفته للنظام العام .

ولا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على أعمال التهريب (٢) . سواء كان التهريب مخالفا للنظام العام الدولي ، أو كان قانون البلد الذي وقع التهريب إليه هو وحده الذي يحرم التهريب ، كما وقع ذلك عندما

= التأمين . وفي التأمين على الأشخاص، يكون مخالفا أيضا للآداب أن يعتمد المؤمن له الاضرار بنفسه أو أن يعتدى على حياة غيره ابتغاء الوصول الى نفع مادي هو الحصول على مبلغ التعويض (بيكار وبيسون فقرة ٦٤ ص ١٠٦ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤١ ص ٦٦ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩ ص ٢٨ - ص ٢٩) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٥ ص ٣٩ - ص ٤٠ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٨ وفقرة ٢٠٨ - فقرة ٢١٠ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٠١ ص ١٣٩ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩ ص ٢٩ - ص ٣٠ - ليون ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ جازيت دى باليه ١٩٥٠ - ١ - ٤٧ .

(٢) نقض فرنسى ٣٠ يوليه سنة ١٩٢٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٦ - سيمييان فقرة ٧٩ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ١٧٦ .

حرمت الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الخمر اليها (١) ، وكما يقع الآن في تهريب النقود .

ويكون مخالفا للآداب ، فلا يجوز ، التأمين على منزل يدار للدعارة أو للمقامرة ، اذا كان الغرض من التأمين التمكين من هذه الأعمال المنافية للآداب ، بأن كان التأمين يساعد على انشاء المنزل أو استغلاله أو المحافظة عليه (٢) .

ويعتبر مخالفا للآداب كذلك ، فلا يجوز ، التأمين على الحياة

(١) وكان الاتجاه في القضاء الفرنسي أنه يجوز التأمين على المواد الكحولية المصدرة من فرنسا الى أمريكا ، والتي حرمت أمريكا بقانون صدر في سنة ١٩١٩ استيرادها ، بدعوى أن تحريم استيراد المواد الكحولية يستند الى قانون أجنبي لا يقوم على أساس من النظام العام الدولي ، فالتحريم لا يعتبر في هذه الحالة من النظام العام (نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ سيريه ١٩٢٨ - ١ - ٣٠٥ وتعليق انتقادي من نبواييه - اكس ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ سيريه ١٩٢٦ - ٢ - ٣٠٥ وتعليق انتقادي من بيليه - ريبيير في القانون البحري طبعة الثالثة ٣ فقرة ٢٤١٣) . ولكن الرأي السائد أن التأمين على الأشياء المهربة يعتبر مخالفا للنظام العام ، سواء كان التهريب ضد قانون وطني أو ضد قانون أجنبي ، وأيا كانت الاعتبارات التي قام عليها القانون الأجنبي ، لأن عمل التهريب في ذاته يعتبر غير مشروع وهو اعتداء على سيادة دولة أجنبية (بيليه ونبواييه في التعليلين المشار اليهما - محمد علي عرفة ص ٣٧ - ص ٣٨ - عبد الحى حجازى فقرة ٤٨ ص ٦٦ - دويه ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٧ داللون ١٩٠٨ - ٢ - ١٥ - الجزائر ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥ J. Dr. Int. ١٩٢٦ - ٧٠١ - وقارن عبد المنعم البدرأوى فقرة ١٠١ ص ١٣٧ - ص ١٣٩ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩ ص ٣٠ ص ٣١) .

(٢) بيكاروبيسون المطول ١ ص ٦٦ - سافاتييه في داللون ١٩٣٢ - ٢ - ٣٣ - محمد علي عرفة ص ٣٨ - باريس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ الجلسة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ - ٣٥٤ - فيبطل التأمين على الأشخاص الذين يعملون للدعارة أو للقمار ، ويبطل التأمين ضمانا لسداد قرض مخصص لشراء منزل للدعارة أو للقمار أو لتأثيث هذا المنزل ، وكذلك التأمين من حريق منزل للدعارة أو للقمار يكون باطلا لأن سببه غير مشروع (نقض فرنسي أول أبريل سنة ١٨٩٥ داللون ٩٥ - ١ - ٢٦٣ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٩ ص ٣١) - ص ٣٢ انظر عكس ذلك : نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٣ داللون ١٩٠٦ - ١ - ٣٣ - محمد علي عرفة ص ٣٨ - ص ٣٩ - عبد المنعم البدرأوى فقرة ١٠١ ص ١٣٧ - عبد الحى حجازى فقرة ٤٨ ص ٦٧) .

لمصلحة خلية ، اذا كان الغرض من التأمين دفعها الى الرضاء بقيام هذه العلاقة غير المشروعة أو بالاستمرار فيها أو بالعودة اليها بعد أن انقطعت . أما اذا كان الغرض من التأمين تعويض الخلية عما لحقها من الضرر بسبب هذه العلاقة غير المشروعة ، فإن التأمين يكون في هذه الحالة مشروعاً (١) .

ويعتبر مخالفاً للنظام العام التأمين على الحياة ، اذا كان سبب موت المؤمن على حياته هو تنفيذ عقوبة الاعدام ، وبخاصة اذا كانت الجريمة المحكوم فيها بهذه العقوبة هي جريمة الخيانة العظمى (٢) .

(١) باريس ٢٣ يولية سنة ١٩١٤ وليون ٣٠ مارس سنة ١٩١٦. داللون ١٩١٨ — ٢ — ٥١ — باريس ٥ مايو سنة ١٩٢٥ سيريه ١٩٢٥ — ٢ — ٥٩ — وقرب نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ داللون الأسبوعي ١٩٢٨ — ٢٨٧ — بيكار وبيسون فقرة ٢٥ ص ٤١ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٧ — محمد علي عرفة ص ٣٩ — محمود جمال الدين زكي فقرة ٩ ص ٣٢ — عبد الحى حجازي فقرة ٤٨ ص ٦٧ .

ومعنى أن التأمين لصالح الخلية باطل ، اذا أريد به دفعها الى الرضاء بقيام العلاقة المشروعة أو بالاستمرار فيها أو بالعودة اليها ، أن تعيينها مستفيدة في هذا التأمين ييطل ، ولكن التأمين يبقى قائماً لمصلحة المؤمن له ولورثته من بعده ، أو لمصلحة أى مستفيد آخر يعينه المؤمن له (بيكار وبيسون المطول ١ ص ٦٧ — محمد علي عرفة ص ٣٩ — استئناف مختلط أول مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٣٤٨) .

(٢) باريس ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ داللون الأسبوعي ١٩٢٤ — ٤٨١ — بو ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — ٢٥٦ — مونبلييه ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ — المرجع السابق ١٩٤٩ — ١٣٢ — بيكار وبيسون فقرة ٤٢٥ ص ٦١٨ هامش ١ وفقرة ٤٣٥ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٧٩ — وانظر عكس ذلك : جرينوبل ٢٣ يونية سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٢٨٥ — نيم ٢٨ يولية سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ — ١٣٠ — أنجيه ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٢٥٧ .

ولا يغطى التأمين من مخاطر الحرب اعدام المؤمن له لتعاونته مع الأعداء (بو ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — ٢٥٦ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٨٠ — وانظر عكس ذلك : جرينوبل ٤ مارس ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ١٦٤ — اكس أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٨٣ — أنجيه ٢٩ يونية سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٢٥٧) .

وسنبحث فيما يلي طائفة من الشروط المخالفة للنظام العام في تحديد
الخطر المؤمن ، نصت عليها المادة ٧٥٠ مدنى (١) •

المبحث الثانى

أنواع الخطر

٦٠٢ - تقسيمان لأنواع الخطر :

يمكن تقسيم الخطر تقسيمين مختلفين ، فهو إما خطر ثابت أو
خطر متغير ، وهو إما خطر معين أو خطر غير معين •

٦٠٣ - الخطر الثابت والخطر المتغير :

يكون الخطر ثابتا (constant, continu, stationnaire) إذا كانت
احتمالات تحققه مدة التأمين واحدة لا تتغير في وقت عن وقت آخر •
فالتأمين من الحريق تأمين من خطر ثابت ، إذ الحريق أمر يحتمل وقوعه
بدرجة واحدة • ولا يمنع من ذلك أن الحرائق تكثر في فصل الصيف
وتقل في فصل الشتاء ، مادامت احتمالات تحققها ثابتة في جميع فصول
الصيف وفي جميع فصول الشتاء • وثبات الخطر هو بعد أمر نسبي ، فليس
هناك خطر ثابت ثباتا مطلقا لا تتغير احتمالات توقعه أصلا • فهناك تغيرات
وقتية وتغيرات عارضة ، وهذه وتلك لا تمنع من أن يكون الخطر ثابتا
ثباتا نسبيا • وعلى هذا الأساس تكون أكثر الأخطار التى يؤمن منها ثابتة •
فالتأمين من السرقة ، أو من تلف المزروعات ، أو من دودة القطن ،
أو من فيضان النيل ، أو من المسؤولية عن حوادث السيارات ، تأمين
من خطر يمكن اعتباره ثابتا ثباتا نسبيا •

ويكون الخطر متغيرا (variable) إذا كانت احتمالات تحققه
مدة التأمين تختلف صعودا أو نزولا • ويظهر تغير الخطر بوجه خاص

في التأمين على الحياة (١) • فمن أمن على حياته لحالة الوفاة ، فينتقضى ورثته مبلغ التأمين عند موته ، يكون معرضا لخطر الموت طوال حياته • ولكن خطر الموت يتغير وهو يتخطى مراحل حياته المتعاقبة ، فاحتمال تحقق خطر الموت وهو لايزال في مقتبل العمر يكون عادة أقل منه وهو ينحدر الى المراحل المتأخرة من حياته ، والموت في السن المتقدمة يزداد اقترابه ويشهد احتمال تحققه • ومن ثم يكون الخطر هنا متغيرا تصاعديا (risque progressif) ، فهو في تصاعد مستمر يزداد يوما بعد يوم • وعلى العكس من ذلك من أمن على حياته لحالة البقاء ، فينتقضى مبلغ التأمين اذا بقى حيا بعد مدة معينة ، يؤمن نفسه من خطر هو في الواقع من الأمر حادث سعيد وليس خطرا الا بالمعنى التأميني (٢) اذ تحقق الخطر هنا معناه أن يبقى حيا بعد مدة معينة ، والخطر في هذه الحالة يتغير تغيرا تنازليا ، اذ كلما يقترب المؤمن له من نهاية المدة المعينة تزداد سنه ، فيشتد احتمال موته ، ويضعف احتمال بقائه حيا ، وهو الخطر المؤمن منه ، يقل احتماله يوما عن يوم ، فهو في تناقص مستمر ، ومن ثم يكون الخطر متغيرا تغيرا تنازليا (risque dégressif).

وأهمية التمييز بين الخطر الثابت والخطر المتغير تظهر بوجه خاص في مقدار القسط السنوي الذي يدفعه المؤمن له • فهو في الخطر الثابت مقدار ثابت لايتغير من سنة الى أخرى ، اذ احتمال تحقق الخطر في سنة لايزيد ولاينقص عنه في سنة أخرى ، فيبقى المقدار ثابتا في كل السنين • أما في الخطر المتغير ، فكان الواجب أن يزيد مقدار القسط أو ينقص في سنة عن أخرى ، بحسب ما يكون الخطر متغيرا تغيرا تصاعديا أو تغيرا تنازليا • ولكن المؤمن يجعل مع ذلك مقدار القسط السنوي ثابتا لايتغير بتغير الخطر ، لتبسيط التعامل ، ولتيسير الأمر على المؤمن له اذ يؤثر هذا

(١) ويظهر في التأمين من موت المواشي والتأمين من المرض والتأمين من استهلاك السندات (بيكار وبيسون فقرة ٢٦ ص ٤٢) •
(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦١ •

أن يكون مقدار القسط الذى يدفعه فى السنة ثابتا لا يتغير • وعلى المؤمن أن يحتاط بعد ذلك فى الخطر التصاعدي ، فيخصم من أقساط السنوات الأولى احتياطيا يضاف الى أقساط السنوات الأخيرة ، حتى يكون كل قسط مماثلا للخطر فى السنة التى دفع فيها • وهذا الاحتياطى هو عنصر من عناصر الاحتياطى الحسابى (réserve mathématique) وقد سبق بيان ذلك (١) •

٦٠٤ — الخطر المعين والخطر غير المعين :

يكون الخطر معينا (risque déterminé) إذا كان المحل الذى يقع عليه إذا تحقق — شخصا كان أو شيئا — معينا وقت التأمين • فمن أمن على حياته أو على حياة غيره يكون قد أمن من خطر معين ، إذ أن خطر الموت إذا تحقق يقع على شخص معين هو المؤمن على حياته بالذات • ومن أمن على منزله من الحريق يكون هو أيضا قد أمن من خطر معين ، إذ أن خطر الحريق إذا تحقق يقع على شيء معين هو المنزل المؤمن عليه •

ويكون الخطر غير معين (risque indéterminé) إذا كان المحل الذى يقع عليه إذا تحقق غير معين وقت التأمين ، وإنما يتعين عند تحقق الخطر • فمن أمن من مسئوليته عن حوادث السيارات يكون قد أمن من خطر غير معين ، إذ أنه لم يؤمن من المسئولية عن حادث بالذات حتى يكون الخطر معينا معروفا وقت التأمين ، بل أمن من المسئولية عن أى حادث يقع فى المستقبل ، فالخطر غير معروف ولا معين وقت التأمين ، واسما يعرف ويعين عند وقوعه (٢) •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٥٤ — محمد على عرفة ص ٣٣ — ص ٣٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٧ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٤٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٨ — عبد الحى حجازى فقرة ٦٣ — فقرة ٦٤ — وانظر فى التمييز بين الخطر الثابت والخطر المتغير بيكار وبيسون فقرة ٢٦ •
(٢) وكذلك يكون الخطر غير معين إذا كان الشيء المؤمن عليه غير

وأهمية التمييز بين الخطر المعين والخطر غير المعين تظهر في تعيين مقدار مبلغ التأمين الذي يجب على المؤمن دفعه عند تحقق الخطر . ففي الخطر المعين يسهل تعيين مقدار هذا المبلغ ، فهو قيمة الشيء المعين الذي يقع عليه الخطر في التأمين على الأشياء ، ويصح تعيين مبلغ أقل من قيمه الشيء المعين فلا يجاوز التعويض الذي يدفعه المؤمن عند تحقيق الخطر هذا المبلغ . وفي التأمين على الأشخاص يجوز تعيين أى مبلغ ، ويلتزم المؤمن بدفعه كاملا عند تحقق الخطر ، دون نظر الى مقدار الضرر الذي نجم عن تحقق الخطر . أما في الخطر غير المعين فالامر يختلف ، اذ لا يوجد شيء يمكن الارتكاز عليه وقت التأمين لتعيين مقدار مبلغ التأمين . ولذلك يصح أن يكون مبلغ التأمين غير محدد ، فيلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له تعويضا كاملا عن مسئوليته عن أى حادث يقع (١) . ويصح كذلك

= معروف وقت التأمين ، حتى لو كانت معرفته ممكنة فيما بعد وقبل تحقق الخطر ، كالتأمين على السيارات التي في جراج عام ، أو على البضائع التي توجد في حانوت التاجر ، اذ السيارات والبضائع تتغير من وقت لآخر ، لكن تمكن معرفتها في وقت معين بعد التأمين وقبل تحقيق الخطر (محمد على عرفة ص ٢٥ - عبد الحى حجازى فقرة ٦٦ ص ٨٥ - ص ٨٦) .

وقد يكون الخطر في التأمين من المسئولية خطرا معينا ، فالمستأجر الذي يؤمن مسئوليته عن حريق العين المؤجرة يؤمن من خطر معين يتركز في العين المؤجرة ، والمودع عنده الذي يؤمن من مسئوليته عن الشيء المودع يؤمن من خطر معين ينصب على الشيء المودع . وسنرى حالا أن الخطر في التأمين من المسئولية قد يكون غير معين ، ولكن يعين حد أقصى لما يلتزم المؤمن بدفعه . (١) ويسمى التأمين في هذه الحالة بالتأمين غير المحدد

(assurance illimitée) فهو تأمين غير محدد من خطر غير معين (risque indéterminé) ولا يخلو من احتمالات خطيرة بالنسبة للمؤمن (نقض فرنسى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ١٧٨ - ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٨٩ - روان ٤ يولييه سنة ١٩٢٢ المرجع السابق ١٩٢٢ - ١٠٢٧ - جرينوبل ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ المرجع السابق ١٩٢٤ - ٥٩٨ - باريس ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٨٣١ أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠٢) .

ويلجأ المؤمن في بعض الأحوال الى جعل المؤمن له يتحمل جزءا من الخسارة - مبلغا معينا أو نسبة معينة - حتى يحمله بذلك عاى بذل الاحتياط اللازم لتوقى الحوادث ، ويكون ذلك بموجب شرط عدم التغطية الاجبارى =

أن يحدد الطرفان مبلغاً معيناً يكون هو الحد الأقصى لما يلتزم المؤمن بدفعه (١) ، فإذا كانت مسؤولية المؤمن له لا تتجاوز هذا المبلغ التزم المؤمن بتعويضه تعويضاً كاملاً بحسب مقدار مسؤوليته ، وإذا جاوزت المسؤولية هذا المبلغ اقتصر التزام المؤمن على دفعه دون زيادة فـد يعرض المؤمن له تعويضاً كاملاً (٢) .

المبحث الثالث

تحديد الخطر

٦٠٥ - مسائل ثلاث :

لا بد في عقد التأمين من تحديد الخطر المؤمن منه تحديداً دقيقاً ، لأن هذا هو الشيء الجوهرى فى التأمين . وعند تحديد الخطر المؤمن منه قد يستثنى الطرفان بعض حالات هذا الخطر ، ولا بد أن يكون هذا الاستثناء واضحاً محدداً حتى يعرف المؤمن له فى دقة ما هى الحالات المستثناة التى لا يحق له فيها الرجوع على المؤمن . وهناك شروط يراعى بها تحديد الخطر المؤمن منه واستثناء بعض حالاته ، وهى شروط رآها المشرع خطيرة تتحيف جانب المؤمن منه ، فجعلها باطلة لمخالفتها للنظام العام .

(clause de découvert obligatoire) ، أو شرط التحرير من بعض الخسارة (clause de franchise d'avarie) : أنظر فى تفصيل ذلك ما يلى فقرة ٧٦٤ .
وانظر مونيبييه ١٢ مارس سنة ١٩١٢ داللون ١٩١٢ - ٢ - ٤٩ - تولوز ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٣٠٦ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠٣ .

(١) ويسمى التأمين فى هذه الحالة بالتأمين المحدد (assurance limitée) ، فهو تأمين محدد من خطر غير معين .
(٢) ويغلب أن يكون هناك حد أقصى للتعويض عن كل شخص مصاب ، وحد أقصى آخر عن الحادث أيا كان عدد المصابين ، فلا يصح أن يجاوز التعويض أيا من هذين الحدين (سيمييان فقرة ٨٤ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠١) .

فنبحث اذن مسائل ثلاثا : ١ — كيفية تحديد الخطر • ٢ — استثناء بعض حالات الخطر • ٣ — شروطا مخالفة للنظام العام في تحديد الخطر •

٦٠٦ — كيفية تحديد الخطر :

يجب تحديد الخطر أو الأخطار المؤمن منها ، وبذلك يتحدد المحل في عقد التأمين وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة الى كل من المؤمن والمؤمن له • وقد يؤمن الشخص من خطر معين كالحرقيق ، أو من أخطار معينة كالحرقيق والسرقة ، أو من جميع الأخطار التي تنشأ من نشاط معين كالأخطار التي تنشأ من حوادث سيارته • وللمتعاقد الحرية ، في حدود النظام العام والآداب ، في تعيين الخطر الذي يراد التأمين منه •

وفي جميع الأحوال يتحدد الخطر بتحديد طبيعته ، وتحديد المحل الذي يقع عليه • فالخطر في التأمين من الحرقيق يتحدد بتحديد طبيعته وهي الحرقيق ، وبتحديد المحل الذي يقع عليه وهو المنزل أو البضائع أو أى شيء آخر أمن عليه من الحرقيق • والخطر في التأمين على الحياة يتحدد بتحديد طبيعته وهي الموت ، وبتحديد المحل الذي يقع عليه وهو الشخص المؤمن على حياته •

وتحديد الخطر بحسب طبيعته يحتمل التخصيص والتعميم • والغالب تخصيص الخطر ، فيحدد خطر واحد كالحرقيق ، أو أخطار متعددة تتحدد على وجه التخصيص كالتأمين على السيارة من الحرقيق والسرقة والتصادم في الطريق والمسئولية عن الحوادث وهذا ما ألفت تسميته بالتأمين الشامل • وقد يعمم الخطر ، ويقع ذلك في التأمين من جميع الأخطار التي تنجم من نشاط معين ، كما في التأمين البحري فيؤمن على السفينة أو البضائع من الغرق والانفجار والحرقيق والتصادم والقرصنة وسائر حوادث الملاحة ، وكما في تأمين الانتاج الذي يغطى جميع الأخطار المتصلة بعملية الانتاج منذ بدايتها والمواد الأولية في يد المنتج الى نهايتها عندما تصل المادة المنتجة الى يد

المستهلك (١) •

وتحديد الخطر بحسب محله يحتمل أن يكون المحل معيناً وقت التأمين ، ويحتمل أن يكون المحل غير معين الا وقت وقوع الخطر ، وقد سبق بيان ذلك عند الكلام في الخطر المعين والخطر غير المعين (٢) •

وقد يتحدد الخطر أيضاً بسببه كما يتحدد بطبيعته وبمحله • والخطر ، من هذه الناحية ، اما أن يكون مطلق السبب أو محدد السبب • فالخطر مطلق السبب هو الخطر الذي يغطيه التأمين أياً كان سببه ، كالتأمين من الحريق أو من الموت أياً كان سبب الحريق أو سبب الموت • والخطر محدد السبب هو الخطر الذي لا يغطيه التأمين الا اذا كان ناشئاً عن سبب أو أسباب معينة وهذا هو التحديد الايجابي ، أو الخطر الذي يغطيه التأمين ما لم يكن ناشئاً عن سبب أو أسباب معينة وهذا هو التحديد الايجابي ، أو الخطر الذي يغطيه التأمين ما لم يكن ناشئاً عن سبب أو أسباب معينة وهذا هو التحديد السلبي (٣) • فالتحديد الايجابي للسبب مثله التأمين من الحريق اذا كان سببه عيباً في الشيء المؤمن عليه أو انفجار أنابيب الغاز أو تماس الأسلاك الكهربائية أو امتداد النار من مكان مجاور ، ومثله أيضاً التأمين على الحياة اذا كان الموت موتاً طبيعياً ، ومثله أخيراً التأمين من تلف المزروعات اذا كان سببه آفة زراعية كدودة القطن ودودة اللوز (٤) •

(١) عبد الحى حجازى فقرة ٥٠ •

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٠٤ - ويجوز التأمين على عدة أشخاص أو عدة أشياء تأميناً جمعياً أو تأميناً تخييراً ، محدداً كالتأمين الجمعى على عدة أشخاص ، أو غير محدد ولكنه قابل للتحديد كالتأمين بالاشتراك •

انظر عبد الحى حجازى فقرة ٥١ •

(٣) عبد الحى حجازى فقرة ٥٢ - فقرة ٥٣ •

(٤) ومن رست عليه مقابلة التقاط المواد المتفجرة ، فأمن من مسئوليته عن التعويضات التى قد يلتزم بها بسبب تشريع العمل أو بسبب الأحكام الخاصة بالمسئولية التقصيرية ، لم يغط عقد تأمينه مسئوليته العقدية الناشئة من الاشتراط لمصلحة العمال الذين يلتقطون المواد المتفجرة وهو الاشتراط المدرج فى دفتر الشروط (نقض فرنسى ١٠ يونية سنة ١٩٤١ D.C. ١٩٤٢ - ١١٤

- أنسكيلوبيدى دالوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١٨٣) •

يقابل هذا التحديد الايجابى التحديد السلبى . ومثله فى التأمين من الحريق أن يغطى التأمين الحريق الناشئ من أى سبب ، الا ما ينشأ بسبب الزلازل أو الصواعق أو الحسب أو الثورة أو الاضطرابات الشعبية . ومثله فى التأمين على الحياة أن يغطى التأمين الموت بجميع أسبابه ، الا ما كان راجعاً الى الانتحار أو تنفيذ الحكم بالاعدام أو انتشار وباء عام أو وقوع غارة جوية أو حدوث زلزال . ومثله فى التأمين من تلف المزروعات أن يغطى التأمين تلف المزروعات لأى سبب كان ، الا التلف الذى يرجع الى انتشار الجراد أو فيضان النيل (١) .

ونرى مما تقدم أن التحديد السلبى للسبب يؤدى الى تحديد خطر معين ، ثم استثناء بعض حالات هذا الخطر . ويسوقنا هذا للكلام فى استثناء بعض حالات الخطر .

٦٠٧ - استثناء بعض حالات الخطر :

حتى يكون الخطر المؤمن منه محدداً تحديداً دقيقاً يجب ، اذا اتفق الطرفان على استثناء بعض حالات هذا الخطر من التأمين ، أن

(١) وتحديد الخطر بسببه تحديداً ايجابياً أو تحديداً سلبياً يقتضى بحث علاقة السببية ، سواء فى الأسباب المذكورة على سبيل الحصر فى التحديد الايجابى أو فى الأسباب المستبعدة على سبيل الحصر فى التحديد السلبى . فاذا حدد الخطر فى التأمين من الحريق مثلاً تحديداً ايجابياً بأن يكون سببه عيباً فى الشيء ، اقتضى ذلك بحث متى يكون العيب فى الشيء هو سبب الحريق حتى يكون الحريق مغطى بالتأمين . واذا حدد الخطر تحديداً سلبياً ألا يكون سببه الحريق ، اقتضى ذلك بحث متى تكون الحرب هى سبب الحريق حتى يعتبر الحريق غير مغطى بالتأمين .

وقد اختلفت الآراء فى تحديد علاقة السببية فى التأمين ، كما اختلفت فى تحديد هذه العلاقة فى المسئولية التقصيرية . فهناك رأى يقول بتكافؤ الأسباب (équivalence de conditions) ، ورأى ثان يقول بالسبب المنتج (causalité adéquate) ، ورأى ثالث يقول بالسبب القريب أو المباشر (causa proxima) ، ورأى رابع يقول بالسبب الصالح المألوف (id quod prelumque accedit) ، انظر فى هذه الآراء المختلفة الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الثانى فقرة ٦٠٤ - فقرة ٦٠٦ - عبد الحى حجازى فقرة ٥٦ - فقرة ٥٨ .

تكون هذه الحالات هي الأخرى محددة تحديدا دقيقا ، وذلك لكي يتمكن المؤمن له من أن يعرف على وجه التحقيق ما هي الحالات التي لا يستطيع فيها الرجوع على المؤمن . والتحديد الدقيق للحالات المستثناء يقتضى ذكر هذه الحالات في وضوح ، ويقتضى في الوقت ذاته أن تكون محددة تحديدا كافيا يرفع اللبس والغموض . وتقول المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في هذا الصدد : « يتحمل المؤمن الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية أو التي يسببها خطأ المؤمن له ، إلا ما استبعد في وثيقة التأمين استبعادا واضحا محددًا » . فالتحديد الدقيق للاستثناء هو هذا التحديد الواضح (formel) المحدد (limité) ، على حد قول المشرع الفرنسى .

والاستثناء لا يكون واضحا إلا إذا كان محل شرط خاص في وثيقة التأمين ، أو فيما يقوم مقامها وهي مذكرة التغطية ، أو فيما يكملها وهو ملحق الوثيقة . والتحديد الذى لا يكون محل شرط خاص لا يعتد به ، فلا يجوز أن يستنتج التحديد بالظن أو يفترض (١) . وليس من الضرورى أن يكون الشرط الخاص واردا ضمن الشروط المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد ، بل يصح أن يكون واردا ضمن الشروط المطبوعة (٢) . والمهم ، كما قدمنا ، ألا يستخلص الاستثناء على سبيل الاستنتاج . فإذا استثنى في التأمين من الحريق مثلا الحريق الذى يكون سببه الصواعق ، فلا يستنتج من ذلك على سبيل القياس أن الاستثناء

(١) نقض فرنسى ٢٣ يونية سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٦٠ - ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٧٦ - باريس ٩ يونية سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٦٥ - ليون ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ - المرجع السابق ١٩٥٢ - ١٤٩ - دويه ٥ مايو سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ١٨٦ - بيكاروبيسون فقرة ٦٧ ص ١١٣ - بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٧ - انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٠٥ .

(٢) وليس من الضرورى كذلك أن يكون الشرط صريحا ، بل يصح أن يكون ضمنا على أن يكون خاليا من أى لبس أو غموض (بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٧ ص ٦٧١) .

يشمل أيضاً الحريق الذى يكون سببه الزلزال ، بحجة أن الصواعق والزلزال كلها من الظواهر الطبيعية فيمتد الاستثناء الى كل هذه الظواهر . واذا استثنى الحريق الذى يكون سببه الحرب ، فلا يقاس على الحرب الثورة أو الاضطرابات الشعبية (١) .

ويجب أيضاً أن يكون الاستثناء محددًا ، فالاستثناء في عبارات عامة غير محددة يكون استثناء غامضاً يعتوره الابهام واللبس ، فلا يعتقد به . ومن هذا نرى أن وجوب أن يكون الاستثناء واضحاً هو شرط شكلى ، أما وجوب أن يكون محددًا فهو شرط موضوعى (٢) . ومثل الاستثناء غير المحدد أن يستثنى المؤمن في التأمين من الحريق كل حريق يكون سببه غير طبيعى ، فالأسباب غير الطبيعية كثيرة ، وهى متنوعة مختلفة ، ووضع الاستثناء في هذه العبارات الغامضة يجعله استثناء غير محدد ، فلا يعتقد به . كذلك اذا استثنى المؤمن كل حريق يكون سببه خطأ المؤمن له دون تحديد لظروف معينة يقع فيها هذا الخطأ ، كان الاستثناء مبهماً غير محدد ، فلا يعمل به . بل ان هناك رأياً يذهب الى أنه حتى لو قصر المؤمن الاستثناء على الخطأ الجسيم دون غيره من أنواع الخطأ ، فان الاستثناء يبقى غامضاً غير محدد ، لصعوبة تحديد نطاق الخطأ الجسيم ، وبخاصة أن جسامه الخطأ متروك تقديرها لقاضى الموضوع ، وتختلف القضاة في التقدير ، فلا يستطيع المؤمن له أن يعرف على وجه الدقة ما اذا كان القاضى الذى ينظر دعواه سيجد خطأه جسيماً أو يسيراً (٣) . واذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين

(١) واذا استثنى المؤمن الحوادث التى يتسبب فيها السائق المأجور اذا كان سكران ، فان هذا الاستثناء لا يتناول الحوادث التى يتسبب فيها صاحب السيارة نفسه حتى لو كان سكران (نقض فرنسى ٢٣ يوزيه سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٦٠ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٠٦) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٦٨ ص ١١٤ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٦٨ ص ١١٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١

فقرة ١٢٨٩ ص ٦٧٢ — بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧١٠ — انظر عكس ذلك =

أى عمل يأتية المؤمن له يكون مخالفا لقانون معين كان الاستثناء محددًا ،
أما اذا استثنى أى عمل يأتية المؤمن له مخالفا للقوانين واللوائح
كان الاستثناء غير محدد ، وسنعود الى هذه المسألة فيما يلى (١) .
فالواجب اذن أن يكون الاستثناء موضوعا فى عبارات واضحة محددة
خالية من كل لبس وغموض (٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣/٢ من
القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية
المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، والبند الخامس فقرة (ج)
من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار
وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنفيذ حكم
المادة الثانية من القانون المذكور ، أن لشركة التأمين أن ترجع على
مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض
للمضرور فى حوادث السيارات فى حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكب
الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها ،
كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان التى يقيمها مالك السيارة قبله
بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه

= كابتان فى المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ — ٧٥٥ — Trasbot فى
دالوز ١٩٣١ — ٤ — ١٢ .

(١) انظر فقرة ٦٠٨ — ويعتبر غير محدد ايضا ، فى التأمين من
المسؤولية عن حوادث السيارات ، استثناء كل عمل يكون مخالفا لقوانين
المرور ونظمه (بىكار وبيسون فقرة ٦٨ ص ١١٥) . ولكن يكون محددًا ،
فيكون صحيحا ، استثناء ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة
بأكثـر من حمولتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها كأن تكون فى حالة
غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، ولا يكون استبعاد هذه
الأخطار من نطاق التأمين مخالفا للنظام العام ، بل ان مبناه الرغبة المشروعة
فى الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل
الخطر أشد احتمالا (نقض مدنى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام
النقض ١١ رقم ٥٠ ص ٣٣٠) .

(٢) نقض فرنسى ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٤٧ — ١٧٦ — باريس ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ —
٣٦٥ .

في هذه الحالة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن شركة التأمين قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المؤمن له سمح لآخر بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى واكتفى بالاحالة الى أسباب حكم محكمة أول درجة التى لم تتناول هذا الدفاع اذ لم يسبق اثارته أمامها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور (١) .

٦٠٨ — شروط مخالفته للنظام العام فى تحديد الخطر — نص قانونى :
تنص المادة ٧٥٠ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« يقع باطلا ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية : »

« ١ — الشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، الا اذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو

(١) نقض مدنى فى ٨ يونيه سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ رقم ٢٤٧ صفحة ١٢٩٩ .

كما قضت محكمة النقض بانه قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للاول على الثانى من سلطة فعلية فى رقابته وفى توجيهه ، ومؤدى البند الخامس فقرة ٢ من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم المادة الثانية مسن القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين فى الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور فى حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلا على رخصة قيادة ، ولما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قضى بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطعون عليه الثانى الذى وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفيا بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث اثناء قيادته سيارة الطاعن فى حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها ، كما حكم على الطاعن فى دعوى الضمان الفرعية استنادا الى أن المطعون عليه الثانى قائد السيارة التى ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما اذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فان الحكم المطعون فيه أن ايد الحكم الابتدائى لأسبابه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض مدنى فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ رقم ٢٨٩ صفحة ١٥٠٠) .

• جنحة عمدية •

- « ٢ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو فى تقديم المستندات ، اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » •
- « ٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحال من الأحوال التى تؤدى الى البطلان أو السقوط » •
- « ٤ — شرط التحكيم اذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة » •
- « ٥ — كل شرط تعسفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه » (١) •

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١٠٥٣ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتى : « يعتبر باطلا ما يرد فى الوثيقة من شروط تقضى بسقوط حق المؤمن عليه لأحد السببين الآتين : (١) مخالفة القوانين واللوائح الا اذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية . (ب) مجرد التأخر من جانب المؤمن عليه فى اعلان الحادث المؤمن ضده الى السلطات أو تقديم المستندات . وذلك دون اخلال بحق المؤمن فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى يلحقه من هذا التأخر » . وفى لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتى : « يقع باطلا ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ١ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب مخالفته للقوانين واللوائح ، الا اذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية . ٢ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى اعلان الحادث المؤمن ضده الى السلطات أو فى تقديم المستندات . ٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بطريقة خاصة وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى يتعرض بها حق المؤمن له للبطلان أو السقوط . ٤ — شرط التحكيم اذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة ، لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة » . وأصبح رقم المادة ٧٨٣ فى المشروع النهائى . وفى مجلس النواب أجريت بعض تعديلات لفظية ، وأضيف الى آخر البند (٢) العبارة الآتية : « اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول » ، وصار رقم النص ٧٨٢ . وفى لجنة مجلس الشيوخ لوحظ أن الشخص قد يرتكب مخالفة للقوانين واللوائح ولا يكون لهذه المخالفة أى اثر فى الحادث ، فتمتد الشركة للتدخل من التأمين الى تلك المخالفة ، ويضيع على المؤمن له حقه فى أن يحمى من الشروط التعسفية ، واقترح وضع نص يحميه من كل شرط تعسفى = (الوسيط د ٧ — م ٩٩)

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل على
نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري المادة ٧١٦ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٠ —
وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٨٥ — وفي تقنين الموجبات والعقود
اللبناني المادة ٩٨٣ — وفي التقنين المدني الكويتي المواد ٧٨٢ و ٧٨٣
و ٧٨٤ — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٢٤ (٢) .

= فوافقت اللجنة على اضافة النص الآتي على أن يكون البند (٥) من المادة
« كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن
منه » . جاء في قرار اللجنة ما يأتي : « وافقت اللجنة على هذه الاضافة ،
وذلك لوضع حكم عام يكون من شأنه إبراز معنى التعميم بعد التخصيص
درا لتعسف الذي يقع في الشروط أيا كانت صورته ، كحمولة المراكب أو
الأبعاد التي اشترطتها بعض شركات التأمين ضد الحريق في القطن . وتقرر
اللجنة أنه أريد بالفقرة الثالثة من المادة تفادي شروط تؤدي للبطلان والسقوط
ولا يتنبه المؤمن له إليها ، فنص على إبراز مثل هذه الشروط بأن تكتب بخطوط
تغاير بقية الشروط أو يوقع عليها المؤمن له بصفة خاصة أو يوضع تحتها
خط » . وقد أصبح النص بذلك مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ،
وصار رقمه ٧٥٠ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة
الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٠ — ص ٣٣٨) .

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧١٦ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٠ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٨٥ (مطابق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٨٣ : تكون باطلة : أولا — جميع
البود العامة التي تتضمن إسقاط حقوق المضمون لمخالفته القوانين والأنظمة،
إلا إذا كانت تلك المخالفة عبارة عن خطأ فاحش لا يعذر عليه . ثانيا — جميع
البود التي تتضمن إسقاط حقوق المضمون لجرد تأخره عن اعلام السلطة
بوقوع الطارئ أو عن إبراز بعض المستندات ، وذلك مع مراعاة حق الضامن
في طلب التعويض المتناسب مع الضرر الناشئ عن التأخير — ان أحكام الفقرة
الأولى من هذه المادة لا تحول دون وضع نص يقضي بسقوط حق المضمون
لمخالفة القوانين والأنظمة المدرج نصها الكامل في لائحة الشروط .

(ويقتصر التقنين اللبناني على إيراد ما يقابل البندين ١ و ٢ من التقنين
المصري . وفي البند ١ يستثنى الخطأ الفاحش لا المخالفات المنطوية على
جناية أو جنحة عمدية كما فعل التقنين المصري . ويضيف التقنين اللبناني
النص على جواز استثناء مخالفة القوانين والأنظمة إذا كانت النصوص =

ويتبين من النص السالف الذكر أن المشرع عمد الى طائفة من الشروط يكثر ورودها في العمل ، وبين أن حكمها البطلان لمخالفتها للنظام العام . وكل هذه الشروط تهدف الى اسقاط حق المؤمن له ، أو الانتقاص منه ، أو في القليل تقييد حق المؤمن له في الالتجاء الى القضاء كما هو الأمر في شرط التحكيم . ويمكن تقسيم هذه الشروط الى قسمين :

(القسم الأول) شروط أبطلها المشرع لاعتبارات شكلية ، وهذه هي :

١ — الشرط المطبوع المتعلق بحال من الأحوال التي تؤدي الى البطلان أو السقوط ، اذا لم يبرز هذا الشرط بشكل ظاهر . وقد

= الكاملة لهذه القوانين والأنظمة مدرجة في وثيقة التأمين) .
التقنين المدني الكويتي م ٧٨٢ : لايجوز الاحتجاج على المؤمن له بالشروط المتعلقة بالبطلان أو بالسقوط أو بالتحكيم ، الا اذا ابرزت بطريقة متميزة ، كان تكتب بحروف أكثر ظهوراً أو اكبر حجماً .
م ٧٨٣ : لايعتد بالشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو في تقديم المستندات اذا تبين من الظروف ان التأخر كان لعذر مقبول .
م ٧٨٤ : يقع باطلا ما يرد في الوثيقة من الشروط الآتية : (١) الشرط الذي يستثنى من نطاق التأمين التأمين الاعمال المخالفة للقوانين واللوائح ما لم يكن الاستثناء محدداً . (ب) كل شرط تعسفي يتبين أنه لم يكن لمخالفته اثر في تحقيق الخطر المؤمن منه .
(واحكام التقنين الكويتي تتفق في مجموعها مع احكام التقنين المصري) .
التقنين المدني الأردني م ٩٢٤ : يقع باطلا كل ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط التالية : ١ — الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين الا اذا انطوت المخالفة على جنايه أو جنحه قصدية . ٢ — الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى الجهات المطلوب اخبارها أو في تقديم المستندات اذا تبين ان التأخر كان لعذر مقبول . ٣ — كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر اذا كان معلقاً بحاله من الأحوال التي تؤدي الى بطلان العقد أو سقوط حق المؤمن له . ٤ — شرط التحكيم اذا لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين . ٥ — كل شرط تعسفي يتبين أنه لم يكن لمخالفته اثر في وقوع الحادث المؤمن منه (والتقنين الاردني يتفق في احكامه مع التقنين المصري) .

قدمنا (١) أن أى شرط مطبوع يؤدي الى بطلان حق المؤمن له أو سقوطه يشترط فيه ، من الناحية الشكلية ، أن يبرز بشكل ظاهر ، كأن يكتب بحروف أكثر ظهورا أو أكبر حجما أو بمداد مختلف اللون أو يوقع عليه بصفة خاصة من المؤمن له أو يوضع تحته خط • فإذا لم يبرز بشكل ظاهر ، كان باطلا لا يعتد به • والبطلان هنا يرجع كما نرى الى الشكل ، اذ أن المشرع يشترط يشترط للاعتداد بهذا الشرط المطبوع أن يكون بارزا بشكل ظاهر • أما اذا كان الشرط مكتوبا بالآلة الكاتبة أو باليد ، فإن هذا كاف لاعتباره بارزا بشكل ظاهر •

٢ — شرط التحكيم الوارد بين الشروط العامة المطبوعة • وقد قدمنا (٢) أن شرط التحكيم ، حتى يعتد به ، يجب أن يكون محل اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، ويستوى بعد ذلك أن يكون مكتوبا أو مطبوعا • ويتبين من ذلك أن البطلان هنا يرجع هو أيضا الى الشكل ، اذ أن المشرع يشترط للاعتداد بهذا الشرط أن يكون محل اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة •

(القسم الثانى) : شروط أبطالها المشرع لاعتبارات موضوعية ترجع بوجه عام الى التعسف ، وهذه هى :

١ — الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو فى تقديم المستندات ، اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول • وظاهر أن سبب البطلان هنا يرجع الى اعتبار موضوعى هو التعسف ، اذ أن التأخر لعذر مقبول فى اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو فى تقديم المستندات لا يصح أن يؤدي الى سقوط حق المؤمن له ، لاسيما اذا احتفظ للمؤمن بحقه فى مطالبة المؤمن له بالتعويض عن الضرر الذى يلحقه من هذا التأخر • وسنعود الى هذا الشرط بتفصيل أوفى عند الكلام فى التزام

(١) انظر آتفا فقرة ٥٨٨ •

(٢) انظر آتفا فقرة ٥٨٨ •

المؤمن له بالانحطار بوقوع الحادث (١) .

٢ — الشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، الا اذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية . وقد قدمنا (٢) أنه اذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين أى عمل يأتية المؤمن له مخالفا للقوانين واللوائح ، كان الاستثناء غير محدد فلا يعتد به . فاذا ذكر المؤمن فى هذا الشرط أن حق المؤمن له فى التأمين يسقط ، كان لفظ « السقوط » غير دقيق . اذ الصحيح أن المؤمن انما يشترط عدم تأمينه للعمل الذى يأتية المؤمن له مخالفا للقوانين واللوائح ، بحيث انه لو أتى المؤمن له مثل هذا العمل لا يكون له حق فى التأمين أصلا ، لا أن يكون له حق فيسقط . فالشرط انما يتعلق بنطاق التأمين ، لا بسقوط الحق فى التأمين (٣) . وهو بهذا الوصف يكون باطلا ، لأنه استثناء غير محدد كما سبق القول . فاذا ذكر المؤمن على وجه التحديد المخالفة القانونية التى يستثنىها من نطاق التأمين ، كأن يستثنى العمل الذى يخالف نصا معيناً من قانون معين أو من لائحة معينة ، كان الاستثناء صحيحا ، وخرجت هذه المخالفة من نطاق التأمين ، واذا أتاها المؤمن له لم يكن له حق الرجوع على المؤمن (٤) . ويعتبر عاما غير

(١) انظر ما يلى فقرة ٦٥٣ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٠٧ فى آخرها .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٢٤ ص ٢٠٢ (ويذكر أن المشرع الفرنسى فى المادة ٢٤ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ — وهى التى نقل منها النص المصرى — تعمد أن يساير العمل فى عدم الدقة ، فذكر أن الشرط يتعلق بسقوط الحق ، اذ الغالب فى العمل أن يذكر الشرط على هذا الوجه ، دون تمييز بين عدم وجود الحق وسقوط الحق بعد أن وجد) .

(٤) وقد قضت محكمة النقض بأن الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن من أكثر احتمالا ، مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى على الشروط التى تقضى بسقوط الحق والتأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات =

محدد ، فلا يعتد به ، الشرط الذى يخرج به المؤمن من نطاق التأمين المخالفات التى يرتكبها المؤمن له لجموع نصوص قانون معين أو لائحة معينة ، اذ لا يكفى تعيين القانون أو اللائحة بل يجب أيضا تعيين النص حتى يكون الاستثناء محددًا لا ابهام فيه ولا غموض . ومن ثم اذا استثنى المؤمن مثلا ، من نطاق تأمين المسؤولية عن حوادث السيارات ، مخالفات المرور دون أن يحدد مخالفة بالذات ، كان هذا الاستثناء باطلا لأنه غير محدد ، اذ ليس من اليسير على المؤمن له أن يحيط بجميع مخالفات المرور حتى يعلم على وجه التحقيق ماهى الأعمال التى تخرج من نطاق التأمين (١) . وهناك حالة واحدة يصح فيها استثناء الأعمال المخالفة للقوانين واللوائح بوجه عام ، وذلك اذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين جميع لمخالفات للقوانين واللوائح اذا انطوت هذه المخالفات على جنايات اذ على جنح عمدية ، وقد وردت هذه الحالة صراحة فى النص اذ يقول كما رأينا : « الا اذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية » . والسبب فى ذلك واضح ، اذ أنه حتى لو لم يستثن المؤمن الجنايات والجنح العمدية ، فهى مستثناة بحكم القانون ، اذ لا يجوز كما رأينا التأمين من الخطأ العمدى (٢) ، والجنايات

= المنصوص عليها فيها (نقض مدنى فى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة احكام النقض السنة ١٦ رقم ٢٧ صفحة ١٧٢) .

(١) انظر آتفا فقرة ٦٠٧ فى آخرها فى الهامش . ولذلك أجاز تقنين الموجهات والعقود اللبنانى استثناء الاعمال المخالفة لقانون معين ، بشرط أن تدرج نصوص هذا القانون كاملة فى وثيقة التأمين حتى يستطيع المؤمن له أن يحيط علما بجميع الاعمال المخالفة لهذه النصوص فيعتبرها خارجة عن نطاق التأمين . فنص هذا التقنين فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨٣ منه على أن « أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة (بطلان الشرط العام الذى يتضمن سقوط حق المؤمن له لمخالفته القوانين والأنظمة) لا تحول دون وضع نص يقضى بسقوط حق المضمون لمخالفة القوانين أو الأنظمة المدرج نصها الكامل فى لائحة الشروط » (انظر آتفا نفس الفقرة فى الهامش) . ونرى أن استثناء الأعمال المخالفة لقانون معين يكون صحيحا ، اذا ذكرت هذه الأعمال على وجه التحديد والحصص (محمود جمال الدين زكى فقرة ٨٥) ، وقد يستعان فى ذلك بذكر نصوص هذا القانون كاملة فى وثيقة التأمين ، لأن الاستثناء يكون اذ ذاك محددًا تحديدا تاما لا يتطرق اليه اى ليس او غموض .

(٢) انظر آتفا فقرة ٦٠٠ وفقرة ٦٠١ .

كلها خطأ عمدى ، أما الجنح فقد نص القانون صراحة على أن تكون جنحا عمدية • فلم يكن المشرع اذن فى حاجة الى ذكر هذه الحالة ، بل ان ذكرها يوهم خطأ أنه لو لم يشترط المؤمن عدم تأمين الجنايات والجنح العمدية لجاز أن يتناولها التأمين (١) •

٣ — كل شرط تعسفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه • وقد أضيف هذا النص فى لجنة مجلس الشيوخ ، لتعميم ابطال الشروط التعسفية التى ترد فى وثيقة التأمين بعد أن خص المشرع بالذكر بعض هذه الشروط على الوجه الذى قدمناه • وجاء فى قرار لجنة مجلس الشيوخ فى هذا الصدد : « وافقت اللجنة على هذه الاضافة ، وذلك لوضع حكم عام يكون من شأنه ابراز معنى التعميم بعد التخصيص درءا للتعسف الذى يقع فى الشروط أيا كانت صورتها ، كحمولة المراكب أو الأبعاد التى اشترطتها بعض شركات التأمين ضد الحريق فى القطن » (٢) • وغنى عن البيان أنه فى تأمين القطن من الحريق ، لا معنى لاشتراط أبعاد معينة ، اذ ليس لمخالفة هذا الشرط أثر فى وقوع الحريق ، فهو اذن شرط تعسفى يقع باطلا ولا يعتد به • وأى شرط آخر ، لا يكون لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه ، يكون شرطا تعسفيا ، ومن ثم يكون باطلا لا يعتد به (٣) • وقاضى

(١) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٢٤ ص ٢٠٢ — ص ٢٠٣ •

(٢) انظر آنفا نفس الفقرة فى الهامش •

(٣) وقد قضى بأن عدم تجديد رخصة السيارة لا يعتبر من قبيل زيادة المخاطر التى تبيح للمؤمن التمسك بشرط الوثيقة الذى يقضى بعدم جواز الرجوع عليه فى حالة الحوادث التى يرتكبها شخص غير مرخص له فى القيادة وذلك لان عدم الترخيص للسائق بالقيادة يعتبر مخالفة ادارية ليس من شأنها أن تؤثر فى قدرته الفنية على القيادة (استئناف مختلط ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٣٢٨) • فإذا ورد فى وثيقة التأمين شرط يقضى بوجوب تجديد رخصة القيادة ، ولم يجدد السائق الرخصة ، ثم وقع الحادث دون أن يكون لعدم تجديد الرخصة أثر فى وقوعه ، لم يعتد بهذا الشرط اذ يكون شرطا تعسفيا •

ويكون شرط السقوط تعسفيا اذا كان المؤمن له حسن النية فى اخلاعه =

الموضوع هو الذى يقدر ما اذا كان لمخالفة الشرط أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه فيكون الشرط صحيحا أو ليس للمخالفة أثر فيكون الشرط تعسفيا ويقع باطلا فلا يعتد به (١) .

= بالتزامه ، ولم يترتب على هذا الاخلال ضرر للمؤمن (انظر مايلي فقرة ٦٥٤ فى آخرها) . كذلك يكون تعسفيا الشرط القاضى بوجوب تبليغ وقوع الحادث فى ستة أسابيع من وقت وقوعه والا سقط حق المؤمن له ، اذ أن هذا الشرط يوجب الاخطار بوقوع الحادث فى هذه المدة المحددة حتى لو لم يعلم به المؤمن له ، ومن هنا جاء التعسف (انظر محمود جمال الدين زكى فقرة ٨٧ ص ٢٠٣ — ص ٢٠٥) .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ، ان محكمة الاستئناف بعد ان بينت ان الحكم الجنائى الذى قضى بادانة سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة باكثر من الحمولة المقررة بطنين وبنائها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما ادلت به شركة التأمين الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان فى نطاق التأمين اذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملها ، ولم تأخذ بهذا الدفاع واسست وجهة نظرها فى التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة — عدت فيها الحوادث والاضرار التى تعفى فيها الطاعنة من المسئولية — يوصل الى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها فى الواقع متحمله من دفع التأمين عن الحوادث التى تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموما ، مما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشرط واهداره ، فإن هذا الذى اقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفا للقانون ، ذلك أنه وان كان مؤدى ما انتهى اليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية التى عقدت فى ظل أحكام القانون المدنى القديم عقد اذهان ، الا أنه لا يتأدى من ذلك ان يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التى نص فيها على ان التأمين لا يشملها — ذلك ان ما يسوغ ابطاله من هذه الحالة — إنما يقتصر على الشروط التعسفية التى تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام ، ولما كان ما ورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والاضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائى فى ادانة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل أن معناها الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسئولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يتعين لذلك أعمال مقتضاها ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض (نقض مدنى فى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض السنة ١١ صفحة ٣٣٠) .

الفصل الثانى

آثار عقد التأمين

٦٠٩ - التزامات المؤمن له والالتزام المؤمن :

عقد التأمين ، كما قدمنا (١) ، عقد ملزم للجانبين • فهو ينشئ التزامات فى جانب المؤمن له ، وينشئ التزاما فى جانب المؤمن •

الفرع الأول

التزامات المؤمن له

٦١٠ - التزامات ثلاثة :

تنص المادة ١٥ من مشروع الحكومة على ما يأتى : « يلتزم المؤمن له بما يأتى :

(أ) أن يقرر فى دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتى يهتم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التى يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما فى هذا الشأن الوقائع التى جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة •

(ب) أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدى الى زيادة هذه المخاطر •

(ج) أن يبلغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مسئولا •

(د) أن يؤدى القسط أو الاشتراك فى المواعيد المحددة •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٥٩ فى أولها .

ولا تسرى أحكام البندين (ب) و (ج) على التأمين على الحياة « (١) .

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٦ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « يلتزم طالب التأمين بما يأتى : (أ) أن يدفع القسط أو الاشتراك (أو رأس المال المتفق عليه فى بعض أنواع التأمين) فى الآجال المتفق عليها (ب) أن يقرر فى دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومـة له والتي بهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التى يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما فى هذا الشأن الوقائع التى جعلها المؤمن محل أسئلة محدودة مكتوبة . (ج) أن يخطر المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدى الى زيادة هذه المخاطر . (د) أن يخطر المؤمن طبقا للشروط الواردة فى المواد التالية بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مسئولا ، » .
وقد حذفت هذه المادة فى لجنة مجلس الشيوخ « لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٣٩ فى الهامش) .

وانظر المادة ٩٨٦ مدنى عراقى ، وهى موافقة للمادة ١٠٦٦ من المشروع التمهيدى .

وانظر المادة ٩٧٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى ، وتنص على ما يأتى : « يجب على المضمون : أولا — أن يدفع الاقساط فى المواعيد المعينة . ثانيا — أن يطلع الضامن بوضوح عند اتمام العقد على جميع الاحوال التى من شأنها أن تمكنه من تقدير الاخطار التى يضمنها . ثالثا — أن يعلم الضامن وفقا لأحكام المادة ٩٧٧ بما يجد من الاحوال التى من شأنها أن تزيد الاخطار . رابعا — أن يعلم الضامن بكل طارئ يؤدى الى القاء القبة عليه ، وذلك فى ظرف ثلثه ايام من تاريخ علمه به — لا تطبق احكام الفقرتين الثالثة والرابعة المتقدم ذكرهما على ضمان الحياة » . (ونص التقنين اللبنانى فى مجموعة يتفق مع نص المشروع التمهيدى ، مع ملاحظة أن التقنين اللبنانى يحدد أجلا قصيرا — ثلاثة ايام — لاخطار المؤمن له للمؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه) .

وانظر المادة ٧٩٠ من التقنين المدنى الكويتى التى جرى نصها بالآتى : « يلتزم المؤمن له بما يأتى : (أ) أن يبين بوضوح وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومـة له والتي بهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التى يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما على الأخص ، الوقائع التى جعلها المؤمن محل أسئلة مجددة ومكتوبة . (ب) أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدى الى زيادة المخاطر وذلك فور علمه بها . (ج) أن يؤدى مقابل التأمين فى موعد استحقاقه . (د) أن يبادر الى ابلاغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعله مسئولا . ولا تسرى أحكام البند (ب) على التأمين على الحياة .

(وأحكام التقنين الكويتى تتفق مع التقنين المصرى فيها عدا التزام ابلاغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعله مسئولا فقد استثناءه المشرع ولم يتطلبه فى حالة التأمين على الحياة بينما لم يأخذ التقنين الكويتى بهذا الاستثناء) .

وليس هذا النص الا تطبيقا للقواعد المقررة في التأمين ، ويؤخذ منه أن عقد التأمين ينشئ في ذمة المؤمن له التزامات ثلاثة :

- ١ — تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجد من الظروف .
- ٢ — دفع مقابل التأمين .
- ٣ — اخطار المؤمن بوقوع الحادث اذا تحقق الخطر المؤمن منه .

المبحث الاول

تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجد من الظروف (*)

٦١١ — أهمية هذا الالتزام في عقد التأمين :

لهذا الالتزام في عقد التأمين أهمية خاصة ، إذ أن هذا العقد محله الرئيسي كما قدمنا هو الخطر ، فيجب أن يحيط المؤمن احاطة تامة بجميع البيانات اللازمة لتمكينه من تقدير الخطر الذي يؤمن منه ، وبجميع

= وانظر المادة ٩٢٧ من التقنين المدني الاردني وهي تنص على ما يأتي :
« يلتزم المؤمن له : ١ — بأن يدفع المبالغ المتفق عليها في الاجل المحدد في العقد . ٢ — وان يقرر وقت ابرام العقد كل المعلومات التي يهتم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه . ٣ — وان يخطر المؤمن بما يطرا اثناء مدة العقد من أمور تؤدي الى زيادة هذه المخاطر » .
(والتقنين الاردني يتفق في أحكامه مع التقنين المصري ماعدا ان التقنين الاردني لم يلزم المؤمن له باخطار المؤمن بكل حادث تؤدي الى جعل المؤمن مسئولا كما فعل التقنين المصري ، علما بأن التقنين المصري لم يتطلب هذا الالتزام في التأمين على الحياة) .

(*) انظر في هذه المسألة Moncharmont رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ — Deschamps رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ — Pétrignani رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ — Désert رسالة من بواتييه سنة ١٩٣٦ — Castanié رسالة من مونييليه سنة ١٩٣٧ .
وانظر أيضا قبل قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ : Guionin رسالة من باريس سنة ١٩٠٥ — Renaux رسالة من باريس سنة ١٩٠٦ — Bachelard رسالة من ليون سنة ١٩١٢ — Bricard رسالة من باريس سنة ١٩١٢ — Groussin رسالة من باريس سنة ١٩٣٠ .

الظروف التى يكون من شأنها أن تؤدى الى زيادة هذا الخطر • واذا كان المؤمن يستطيع بوسائله الخاصة أن يقف على بعض هذه البيانات وأن يلم ببعض هذه الظروف ، فإنه غير مستطيع أن يقف عليها جميعا بغير معاونة المؤمن له • ومن ثم يكون المؤمن له ملتزما بتقديم جميع هذه البيانات وتقرير جميع هذه الظروف ، حتى يتمكن المؤمن من تقدير جسامة الخطر ، فيرى اذا كان فى استطاعته أن يؤمن منه ، واذا كان ذلك فى الاستطاعة ماذا يكون مقدار القسط الذى يطالب به المؤمن له (١) •

ويقتضى بحث هذا الالتزام دراسة ما يأتى :

- ١ — تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة •
- ٢ — تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف التى تؤدى الى زيادة الخطر •
- ٣ — الجزاء الذى يترتب على الاخلال بهذا الالتزام •

١ — تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة

٦١٢ — الوقت الذى يقدم فيه المؤمن له هذه البيانات :

يتعين أن يقدم المؤمن له البيانات اللازمة وقت إبرام عقد التأمين ، فلا يتأخر عن هذا الوقت اذ أن المؤمن يقرر فيه أنه قبل التأمين ويتفق مع المؤمن له على مقدار القسط الذى يلتزم هذا الأخير بدفعه • فيجب اذن أن يكون المؤمن محيطا فى هذا الوقت كل الإحاطة بجسامة الخطر الذى يؤمنه حتى يبت عن بيئة فى قبول التأمين وفى مقدار القسط ، وهو لا يحيط

(١) بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٧٨ — سيميان فقرة ١٠٣ —
انس-يكلوبيدى دال-لوز لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٧٢ — محمد على مرفة
ص ١٤٥ — ص ١٤٦ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٢٢ ص ١٦٥ — محمود
جمال الدين زكى فقرة ٥٥ .

كل الاحاطة بجسامة الخطر الا اذا قدم المؤمن له جميع البيانات اللازمة .

٦١٣ — نص يحدد ما يلتزم به المؤمن له :

وقد رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تلزم المؤمن له « أن يقرر في دقة وقت إبرام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهتم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، ويعتبر مهما في هذا الشأن الواقع التي جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة » .
وليس هذا النص الا تقريراً للمبادئ العامة المسلم بها في عقد التأمين .
فيجب اذن أن يتوافر في البيانات الواجب على المؤمن له تقديمها شرطان :

١ — أن تكون بيانات يهتم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، فكل بيان يكون من شأنه تمكين المؤمن من تقدير الخطر يتعين على المؤمن له أن يقدمه .

٢ — أن تكون بيانات معلومة للمؤمن له . ويلجأ المؤمن عادة الى توجيه أسئلة محددة مكتوبة (questionnaire) الى المؤمن له ليجيب عليها (١) ، فيتمكن المؤمن له عن طريق الاجابة على هذه الأسئلة من تقديم البيانات اللازمة .

فهناك اذن مسائل ثلاث :

١ — تقديم المؤمن له البيانات التي تمكن المؤمن من تقدير الخطر .

٢ — وجوب أن تكون هذه البيانات معلومة من المؤمن له .

٣ — تقديم البيانات عن طريق الاجابة على أسئلة محددة

مطبوعة (questionnaire) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٧٨ .

٦١٤ — تقديم المؤمن له البيانات التي تمكن المؤمن من تقدير الخطر :
فيجب اذن أن تكون البيانات التي يقدمها المؤمن له من شأنها أن
تمكن المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه • فإذا كان البيان ليس من
شأنه أن يغير من محل الخطر ولا أن ينتقص من تقدير المؤمن لجسامة
الخطر (١) ، فإن المؤمن له لا يكون ملتزما بتقديمه ولو طلبه المؤمن •
ولكن كل بيان يكون من شأنه تمكين المؤمن من تقدير الخطر ، ويكون
معلوما من المؤمن له ، يتعين على هذا الأخير أن يقدمه كما سبق القول •
والبيانات التي تمكن المؤمن من تقدير الخطر نوعان :

١ — بيانات موضوعية (risques objectifs) تتعلق بموضوع الخطر
المؤمن منه •

٢ — وبيانات شخصية (risques subjectifs) تتعلق بالشخص المؤمن
له •

فالبيانات الموضوعية التي تتعلق بموضوع الخطر المؤمن منه هي
البيانات التي تتناول الصفات الجوهرية للخطر وما يحيط به من ظروف
وملابسات يكون من شأنها تكييفه تكييفاً دقيقاً • ويتوقف على هذه
البيانات الموضوعية تقدير مبلغ القسط الذي يلتزم المؤمن له بدفعه
للمؤمن • ففي التأمين على الحياة ، يدخل في هذه البيانات سن المؤمن
على حياته ، وحالته الصحية ، وما هو مصاب به من الأمراض (٢) ،

(١) فإذا عقد المؤمن له التأمين باسم تجارى غير موجود ولكنه تعود
اتخاذ عن حسن نية ، ولم يؤثر ذلك في تقدير جسامة الخطر ، لم يكن لذلك
أثر في صحة عقد التأمين (استئناف مختلط ١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص
١١٠) — وإذا أغفل المؤمن له في التأمين على السيارات ضعفا في سمعة ،
لم يكن هذا الاغفال مؤثرا في تقدير الخطر ، ولا يبطل عقد التأمين (استئناف
مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ١٠٩ : لم يكن للضعف في السمع
أى أثر في وقوع الحادث) • ولا يعتبر نقصا في البيانات المقدمة أن يؤمن
الشخص على جميع الملابس من أى نوع كانت ، فيدخل في التأمين الملابس
المستعملة (استئناف مختلط ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤) •

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان البيان الخاص بالمرض في =

وما أصيب به من أمراض في الماضي (١) • وفي التأمين من الاصابات ، يدخل في هذه البيانات مهنة المؤمن له ، وما يمارسه عادة من الأعمال ، وبخاصة الأعمال التي يكون من شأنها تعريضه للاصابة (٢) • وفي

= وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فانه يعتبر جوهريا في نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه ، فاذا أقر المؤمن له بعدم سبق اصابته بمرض الكلى مع ثبوت اصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فان هذا الاقرار من شأنه أن ينقص من تقدير الشركة المؤمن لجسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فاذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة ادلائه ببيانات خاطئة في اقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن أبرم التأمين الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه ، فان الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذي اصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وانه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين اذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض في اقراراته الواردة في طلب التأمين مادام أن ذلك محل سؤال محدد مكتوب (نقض مدني في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ رقم ٢٦٩ صفحة ١٧٧٣) •

(١) فيتحمل الجزاء ، في التأمين على الحياة ، من أخفى أنه أصيب في حادث سيارة تسببت الاصابة له اضطرابات عصبية وعجزا بمقدار ٢٠ ٪ (نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩٣٦ داللو الأسبوعي ١٩٣٦ - ٣٥) - ومن أخفى أنه مصاب بسل رئوي ثم مات بسببه (استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ : استبدل بالمؤمن له في الكشف الطبي شخص آخر) • ومن قدم بيانا كاذبا عن سنه (استئناف مختلط ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٣٠ - ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧) - وأنظر أيضا : استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٤٤ (اجابات كاذبة عن الحالة الصحية) - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤ و ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٢٤ (اخفاء بيانات خاصة بالحالة الصحية) - ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ١١٤ ص ١٢٨ (صيدلي سئل عما اذا كان يشتغل بتركيب مواد قابلة للانفجار فأجاب بالنفي ، ثم ثبت أن موته كان نتيجة لانفجار في صيدليته حيث كان يقوم بصنع صواريخ) - ٢ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٥٤ (بيانات كاذبة وابدال شخص بآخر) • واذا دفع المؤمن باخفاء المؤمن له مرضا معيناً ، وفي الاستئناف دفع باخفاء أمراض أخرى ، لم يكن هذا طلبا جديدا بل وسيلة جديدة من وسائل الدفاع (استئناف مختلط ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ جازيت ٢٦ رقم ٢٤٤ ص ٣٣٢) •

(٢) فيتحمل الجزاء في التأمين من الاصابات ، من يقرر أنه يعيش من =

التأمين من الحريق ، يدخل في هذه البيانات المادة التي بنى بها العقار المؤمن عليه هل هي من طوب أو من خشب ، والمكان الذي يقوم فيه هذا العقار ، وما يجاور هذا العقار مما يزيد في خطر الحريق كمخازن تحتوى على مواد ملتهبة أو مصانع أو مخازن ، وما يستعمل فيه العقار وهل هو لا يستعمل الا للسكنى أو أنه معد لممارسة حرفة وما هي هذه الحرفة (١) . وفي التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، يدخل في هذه البيانات نوع السيارة المؤمن عليها ، وقوتها ، وتاريخ صنعها ، وتاريخ شرائها (٢) ، والأغراض التي تستعمل فيها ، ومهنة صاحب السيارة (٣) .

= ربيع أملاكه في حين أنه نوتى يعمل في البحر (استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦) — وانظر أيضا استئناف مختلط ٩ يونيه سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ص ١١٨ .

(١) وشخصية المؤمن له في التأمين من الحريق يعتد بها (استئناف مختلط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ - ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٨ جازيت ٢٨ رقم ١١٩ ص ١٣١ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤) . ولا يعتبر بياننا كاذبا أن يذكر المؤمن له في التأمين من الحريق أنه يتجر في كل أنواع الملابس ثم يتضح أنه يتجر في الملابس المستعملة ، ولا يعتبر إخفاء الا يذكر مجاورة محله لمستودع أخشاب (استئناف مختلط ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤) . وإذا غالى المؤمن له في تقدير قيمة الأشياء المؤمن عليها مغالاة ظاهرة ، سقط حقه في التعويض (استئناف مختلط ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤) .

(٢) استئناف مختلط ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٢٥ - ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٢٦ .

(٣) فيتحمل الجراء ، في التأمين من حوادث السيارات ، من قرر أنه من تجار الحرير في حين أنه ليس الا تاجرا متجولا (ليون ٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ داللو الأسبوعي ١٩٣٢ - ٢١ مختصر) ، ومن قررت أنها غير حامل في حين أنها كانت حاملا (بيزانسون ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ داللو الأسبوعي ١٩٣٢ - ٩٢) ، ومن قرر أن الموتوسيكل المؤمن عليه ليس به مقعد جانبي أو خلفي في حين أن به مقعدا خلفيا ، وبخاصة اذا كانت وثيقة التأمين تحرم على المؤمن له أن يحمل معه ركابا أكثر من العدد الذي قرره (أمبان ١٩ مايو سنة ١٩٣٣ داللو الأسبوعي ١٩٣٤ - ٢١ مختصر - نانسي ٨ يوليه سنة ١٩٣٣ داللو الأسبوعي ١٩٣٤ - ٢١ مختصر) . وفي التأمين من السرقة ، يدخل في البيانات حوادث السرقة التي =

والبيانات الشخصية هي التي تتناول شخص المؤمن له ، وتتعلق بأخلاقه الشخصية ومبلغ يساره ومقدار ما يتدخل من العناية في شئونه وماضييه في المحيط التأميني . ولا يتوقف على هذه البيانات ، كما يتوقف على البيانات الموضوعية فيما قدمنا ، تقدير مبلغ القسط الذي يلتزم المؤمن له بدفعه للمؤمن . وانما يتوقف عليها ما هو أهم من ذلك : هل يقبل المؤمن ابرام عقد التأمين أولا يقبل . ويدخل في هذه البيانات ما إذا كان المؤمن له من حوادث السيارات قد سبق أن حكم عليه في هذه الحوادث وما هي الظروف التي حكم عليه فيها (١) ، وما إذا كان قد سبق أن سحبت منه رخصة القيادة وما هي الأسباب التي استدعت سحبها (٢) . ويدخل في هذه البيانات أيضا ما إذا كان المؤمن له قد سبق له التأمين عند شركة أخرى (٣) ، وهل تحقق الخطر الذي آمن منه (٤) ، وهل لجأ المؤمن السابق إلى فسخ عقد التأمين وما هي الأسباب التي دعت إلى طلب الفسخ (٥) . ويدخل في هذه البيانات كذلك

= سبق أن تعرض لها المؤمن له ، سواء فيما يتعلق بالشئ المؤمن عليه أو بأشياء أخرى محفوظة في نفس المكان (استئناف مختلط ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٨٠ — نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ داللون ١٩٠٨ — ١ — ٣٢٧ — أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ داللون ١٩٠٩ — ١ — ٢٢٠) .

(١) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٤٥ — باريس أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٤٩ .

(٢) استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٢٦ — نانسي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ٥٣٦ .
(٣) استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥ (اجاب بالنفي ، خلافا للواقع ، عما إذا كان قد سبق له أن طلب تاميناً من أية شركة ولم يقبل طلبه) .

(٤) نقض فرنسي ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ داللون ١٩٠٨ — ١ — ٣٢٧ — أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ داللون ١٩٠٩ — ١ — ٢٢٩ — سيميان فقرة ١٠٦ — انسكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٩١ .

(٥) نقض فرنسي ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٥٩٥ — ليون ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ — ١٣٥ .
(الوسيط ج ٧ — م ١٠٠)

ما اذا كان هناك مؤمنون آخرون لنفس الخطر المؤمن منه (١) فانه في التأمين على الحياة اذا كثر عدد المؤمنين وكبرت مبالغ التأمين — وسنرى أن المؤمن له يستطيع أن يجمع بينها — كان ذلك مدعاة للشبهة في نزاهة المؤمن له ، اذ قد يكون مغامرا يقدم على تحقيق الخطر حتى يستولي على جميع مبالغ التأمين (٢) .

٦١٥ — وجوب أن تكون البيانات معلومة من المؤمن له :
وغنى عن القول أن البيانات التي يلتزم المؤمن له بتقديمها على النحو الذي أسلفناه يجب أن تكون معلومة منه ، فانه اذا كان يجهلها كان من العنت أن يلتزم بتقديمها ، وهذا يدل على أننا هنا في حدود

(١) استئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٣٤٠ (أخفى انه اخفق في ابرام عقد تأمين من قبل ، وقال ان أمه ماتت بمرض التيفويد في حين انها ماتت بمرض السل الرئوي) — ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥ (قرر على خلاف الواقع أنه لم يتقدم الى أية شركة أخرى بطلب التأمين) — الاسكندرية المختلطة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ جازيت ٢٣ رقم ٢٦٩ ص ٢٢٩ (تأمين على الحياة أخفى فيه المؤمن له عقود تأمين أبرمها مع شركات أخرى) — وانظر أيضا : استئناف مختلط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ — ٦ يناير سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٦٣ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ م ٥٥ ص ١٨ — نقض فرنسي ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٢ — ١٦٥ — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ دالوز ١٩٤٣ — ٧٦ .

(٢) نقض فرنسي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ١٣٩ — ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٢٦٤ — ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٧٢ — وقد قضى بأنه يجب الادلاء ببيان ما اذا كان المؤمن له مالكا للشئ المؤمن عليه أو منتفعا أو دائنا مرتبها أو مستأجرا أو مودعا عنده ، حتى يتمكن المؤمن من تقدير مصلحة المؤمن له في المحافظة على الشئ ، وحتى لا يتعرض للمطالبة بتعويض مزدوج فيما اذا كان المؤمن له هو غير المالك (استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٦ — نقض فرنسي ٤ مارس سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩١١ — ١ — ١٢٤ — عكس ذلك بيكار وبيسون المطول ١ ص ٢٨٢) — وقضى بأنه يجب الادلاء ببيان ما اذا كان قد سبق الحكم على المؤمن له بشهر افلاسه أو بالتصفية القضائية (نقض فرنسي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ المجموعة الدورية للتأمين ١٩٢٤ — ١٠٣) — وانظر في كل ما تقدم بيكار وبيسون فقرة ٧٠ — بلانيول وريبيز وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٠ ص ٦٧٣ — ص ٦٧٤ .

الالتزام خاص بعقد التأمين ، ولا تقتصر على مجرد تطبيق القواعد العامة في الغلط . ذلك بأن هذه القواعد تنقضى بأنه إذا وقع المؤمن في غلط جوهري كان له أن يبطل عقد التأمين ، يستوى في ذلك أن يكون المؤمن له عالما بهذا الغلط أو واقعا هو أيضا في نفس الغلط . ومن ثم إذا كان هناك بيان جوهري من شأنه أن يجعل المؤمن ، لو كان عالما به ، يعدل عن التعاقد ، جاز له أن يبطل العقد للغلط ، حتى لو كان هذا البيان غير معلوم من المؤمن له . فإذا كان علم المؤمن بالبيان لا أثر له في التعاقد ذاته ، ولكنه يؤثر في تحديد مقدار قسط التأمين ، فهنا لا تجدى نظرية الغلط ، ويقوم مقامها هذا الالتزام الخاص بعقد التأمين ، فيلتزم المؤمن له بتقديم هذا البيان ، ولكن بشرط أن يكون عالما به . فعلم المؤمن له بالبيان هو الذي يبرر الزامه بتقديمه ، والا لما جاز أن يلتزم إذا كان يجهله ، ويكفي الحماية المؤمن في هذه الحالة أن يلجأ إلى القواعد العامة في الغلط (١) .

وإذا كان الشرط في الالتزام بتقديم البيان أن يكون المؤمن له عالما به ، فليس من الضروري العلم الفعلي ، بل يكفي أن يكون المؤمن له مستطيعا هذا العلم . فكل بيان يعلم به المؤمن له أن كان يستطيع أن يعلم به ، ويكون من شأنه أن يمكن المؤمن من تقدير الخطر ، يتعين على المؤمن له أن يقدمه للمؤمن عند إبرام العقد . فيجب إذن أن يبذل المؤمن له قدرا معقولا من العناية في العلم بالخطر الذي يؤمن منه ، وجهله بواقعة جوهريّة تتعلق بهذا الخطر لا يعفيه من الالتزام بتقديم بيان عنها إلا إذا كان من المعقول أن يكون جاهلا بهذه الواقعة (٢) .

وهناك فرق بين جهل المؤمن له لواقعة تتعلق بالخطر على النحو

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧٦ .

(٢) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٤٥ — بيزانسون ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥٠ — ٣٣٧ .

الذى بسطناه ، وبين أن يكون حسن النية • فحسن النية لا يعنى أن يكون جاهلا بالواقعة ، بل يعنى أن يكون عالما بها ولكنه أهمل في تقديمها دون أن يقصد بذلك غش المؤمن أو الاضرار به، فإهماله صادر من عدم اكتراث لا عن سوء نية (١) • والمؤمن له حسن النية لا يعفى من الالتزام بتقديم البيان الذى يعلمه ، ولكن أخلاؤه بهذا الالتزام يستوجب جزاء أخف من جزاء الاخلال بالالتزام عن سوء نية كما سنرى • أما المؤمن له الذى يجهل الواقعة ويكون معذورا في جهلها ، فإنه يعفى أصلا ، كما قدمنا ، من الالتزام بتقديم بيان عنها (٢) •

٦١٦ — تقديم البيانات عن طريق الاجابة على أسئلة محددة

مطبوعة :

والمفروض أن المؤمن له يقدم البيانات المطلوبة على النحو الذى أسلفناه من تلقاء نفسه ، دون أن يوجه له المؤمن أسئلة في هذا الشأن (٣) • ولكن الغالب أن يوجه اليه المؤمن أسئلة محددة مطبوعة (questionnaire imprimé) يطلب اليه الاجابة عليها (٤) ، وتكون هذه الأسئلة بحيث يتبين المؤمن من الاجابة عليها طبيعة الخطر المطلوب التأمين منه وجميع الظروف المحيطة بهذا الخطر ، وذلك الى جانب الأسئلة الخاصة بالبيانات المتعلقة بشخص المؤمن له وهى التى سبقت

(١) نقض فرنسى ٨ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٢٥١ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٧١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٠ ص ٦٧٤ — ص ٦٧٥ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٢٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٥٧ ص ١٢٤ — ص ١٢٥ •

(٣) نقض فرنسى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ٤٥ — داللون ١٩٤٩ - ٤٤٢ •

(٤) نقض فرنسى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٢٥ — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٤١ — ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ داللون ١٩٤٩ - ٤٤٢ — ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ داللون ١٩٤٩ - ٢٨٩ — سيميان فقرة ١٠٣ — أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٧١ •

الاشارة اليها ، ويتم ذلك كله في المرحلة الخاصة بطلب التأمين
(proposition d'assurance) (١) •

وتقدم البيانات عن طريق الاجابة على الأسئلة له مزيثان :

(المزية الأولى) أن مهمة المؤمن له تتحدد بهذه الطريقة ، فما عليه
الا أن يجيب على الأسئلة المحددة الموجهة اليه بالأمانة والدقة ، بحيث
يحس أنه قد قام بالتزامه كاملا بعد الاجابة عليها • ومع ذلك قد يقع أن
يكون هناك بيان هام يجب أن يعرفه المؤمن ليتمكن من تقدير الخطر تقديرا
دقيقا ، ويكون هذا البيان لا تتضمنه الأسئلة الموجهة الى المؤمن له • فاذا
كان هذا الأخير عالما بالبيان ، وجب عليه أن يذكره بالرغم من أنه غير
مطلوب منه ، واذا امتنع عن ذكره لم يستطع أن يحتج في ذلك بأنه لم
يطلب منه ، ويعتبر مخلا بالتزامه مستوجبا للجزاء على هذا الاخلال ،
سواء كان سييء النية (٢) أو كان حسن النية (٣) •

(والمزية الثانية) أنه يسهل ، بطريق الاجابة على أسئلة محددة ،
اثبات غش له اذا تعمد الكتمان أو تعمد تقديم بيانات كاذبة ، فقد
وجه نظره الى مسائل معينة وطلب اليه الاجابة عنها بدقة وأمانة ، فاذا
أجاب اجابات غامضة مبهمه ، أو أجاب اجابات ناقصة ، أو أغفل الاجابة
أصلا ، كان في هذا قرينة قوية على أنه أراد الغش عن طريق المداورة
واللف أو عن طريق السكوت (٤) • على أنه هنا أيضا لا تكون القرينة

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧٨ •

(٢) نقض فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٤٨ - ٤٥ - ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٦١ - ديجون
٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ١١٧ - بيزانسون ٢٥ مايو
سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٣٣٧ •

(٣) عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٢٤ - محمود جمال الدين زكى فقرة
٥٧ ص ١٢٥ •

(٤) نقض فرنسي ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٤٣ - ٢٤١ - ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٥ - أنجيه
أول مارس سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٧٩٠ - باريس أول فبراير
سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٤٩ •

على الغش قرينة قاطعة ، فقد يجيب المؤمن له على بعض الاسئلة اجابة غير كاملة أو اجابة مبهمه دون أن ينطوى على نية الغش ، ويكون الواقع في أمره أنه لم يقصد الغش ولكنه لم يحسن الاجابة (١) . فاذا ادعى ذلك ، كان عبء الاثبات عليه هو لا على المؤمن .

وقد يجمع المؤمن بين طريقة الأسئلة وطريقة تقديم البيانات التلقائي . فيقتصر على توجيه نظر المؤمن له الى ظروف هامة في تحديد الخطر المؤمن منه ، ويتركه بعد ذلك حرا يقدم البيانات التي يرى أنها تمكنه من تقدير الخطر تقديرا دقيقا في ضوء التوجيهات التي أرسلها له (٢) .

٢ — تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف

التي تؤدي الى زيادة الخطر

٦١٧ — نصوص تحدد ما يلتزم به المؤمن له :

رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تلزم المؤمن له « أن يبلغ المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي الى زيادة هذه المخاطر » . وقد عاد المشروع في نص آخر يفصل ما يلتزم به المؤمن له في هذا الصدد ، فنصت المادة ٢٨ منه على ما يأتي : « اذا تسبب المؤمن له بفعله في زيادة المخاطر المؤمن منها ، بحيث لو كانت هذه الحالة قائمة وقت اتمام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أو لما تعاقد الا في نظير مقابل أكبر ، وجب على المؤمن له قبل أن يتسبب في ذلك أن يعلن به المؤمن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . فاذا لم يكن للمؤمن له يد في زيادة المخاطر ، وجب أن يقوم باعلان المؤمن خلال عشر أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها بالطريقة الموضحة بالفقرة السابقة . ويجوز

(١) نقض فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ١٤ يناير سنة ١٩٤٣
المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٢٥ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٧٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١
فقرة ١٣٠١ .

للمؤمن في الحالتين المتقدمتين أن يطلب إنهاء العقد مع احتفاظه بحقه في طلب تعويض مناسب في الحالة الأولى ، إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة الطارئة في الخطر . وفي حالة إنهاء العقد ، لا ينتهي التزام المؤمن إلا من تاريخ اخطار المؤمن له بالإنهاء بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتذرع بزيادة المخاطر إذا كان ، بعد أن علم بها بأي وجه ، قد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط أو إذا أدى التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه » (١) .

(١) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٩ من المشروع التمهيدى مع تحرير بسيط في بعض أحكام هذه المادة . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٣ - ص ٣٤٤ في الهامش) . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « كذلك ألزمت المادة ١٥ في فقرتها الثانية المؤمن له أن يخطر المؤمن له أن يخطر المؤمن بما يطرا أثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المخاطر المؤمن منها ، وبالتالي إلى عدم تناسب القسط مع الخطر ، سواء نشأت هذه الظروف بفعل المؤمن له أو بفعل الغير . لذلك أوجبت المادة ٢٨ على المؤمن له أن يعلن به المؤمن قبل أن يتسبب في ذلك ، فإذا لم يكن للمؤمن له يد في زيادة المخاطر وجب إعلان المؤمن بذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها . وقد أعطى للمؤمن الحق في إنهاء العقد في الحالتين ، إلا إذا قبل المؤمن له زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة الطارئة في الخطر » .

وقد نصت المادة ٩٧٧ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتى « إذا نوى المضمون أن يأتى فعلا من شأنه أن يزيد المخاطر إلى حد أن الضامن لو كان عالما بتلك الزيادة لما تعاقد معه أو لما تعاقد إلا على قسط أكبر ، كان من الواجب عليه قبل إثبات ذلك الفعل أن يعلنه للضامن بكتاب مضمون . وإذا تفاقمت الأخطار بدون فعل من المضمون ، وجب عليه إعلام الضامن في خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ علمه بتفاقم الأخطار . وفي كلا الحالتين يحق للضامن فسخ العقد ، إلا إذا رضى المضمون بزيادة القسط بناء على اقتراح الضامن . على أنه لا يحق للضامن أن يتذرع بتفاقم الأخطار إذا كان بعد علمه بها على وجه قد أظهر رغبته في بقاء الضمان ، ولا سيما إذا داوم على استيفاء الأقساط أو دفع التعويض بعد وقوع الطارئ » .

وقد نصت المادة ٧٩١ من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى :
« ١ - يكون عقد التأمين قابلا للإبطال لمصلحة المؤمن ، إذا سكنت المؤمن =

ولما كان هذا النص ليس الا تنظيما مفصلا لما يقتضيه تطبيق القواعد العامة ، ولما يقضى به العرف التأميني وفقا للشروط التي جرت العادة بادراجها في وثائق التأمين ، فلا مانع من اعمال احكامه • ويخلص من هذه الاحكام أنه اذا استجدت ، في اثناء سريان عقد التأمين ، ظروف من شأنها أن تؤدي الى زيادة الخطر المؤمن منه ، فان طبيعة عقد التأمين ، وما يهدف اليه من استمرار تغطية الخطر ما أمكن ذلك ، تقضى بافساح المجال للطرفين حتى يستتبعا العقد بعد زيادة قسط التأمين ، وذلك الى جانب حق المؤمن في طلب فسخ العقد طبقا للقواعد العامة ، وحقه في استيفاء العقد دون زيادة في القسط (١) • وهناك صورتان من

= له عن أمر أو قدم بيانا غير صحيح ، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو نقل أهميته في نظر المؤمن • ٢ — فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد بعد عشرة أيام من تاريخ اخطاره المؤمن له بكتاب موصى عليه ، الا اذا قبل هذا الاخير زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة في الخطر ، ويترتب على ابطال العقد في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله بخطر ما » •

كما نص التقنين المدني الكويتي في مادته رقم ٧٩٢ على ما يأتي : « ١ — اذا زادت المخاطر المؤمن منها ، سواء بفعل المؤمن له أو بغير فعله ، جاز للمؤمن أن يطلب انتهاء العقد ، الا اذا قبل المؤمن له زيادة في مقابل التأمين تتناسب مع الزيادة الطارئة في الخطر • ٢ — ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتذرع بزيادة المخاطر ، اذا كان بعد أن علم بها بأي وجه ، قد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص اذا استمر في استيفاء الأقساط أو اذا أدى التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه • ٣ — ولا تسري أحكام هذه المادة على التأمين على الحياة » •

وقد نصت المادة ٩٢٨ من التقنين المدني الأردني على ما يأتي : « ١ — اذا كتم المؤمن له بسوء نية أمرا أو قدم بيانا غير صحيح بصورة تقلل من أهمية الخطر المؤمن منه أو تؤدي الى تغيير في موضوعه أو اذا اخل عن غش بالوفاء بما تعهد به كان للمؤمن أن يطلب فسخ العقد مع الحكم له بالأقساط المستحقة قبل هذا الطلب • ٢ — واذا انتفى الغش أو سوء النية فانه يجب على المؤمن عند طلبه الفسخ أن يرد للمؤمن له الأقساط التي دفعها أو يرد منها القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما ، •

(١) اما اذا استجدت ظروف من شأنها انقاص الخطر المؤمن منه ، فان هذه الظروف لا يعتد بها لانقاص قسط التأمين ، الا اذا كان تحديد مقدار القسط ملحوظا فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة =

صور زيادة المخاطر تميزتا بأحكام خاصة وردت في نصوص مشروع الحكومة والمشروع التمهيدي *

ويقتضى هذا أن نبحث المسائل الآتية :

١ — ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في الخطر.

٢ — وجوب اخطار المؤمن بهذه الظروف *

٣ — ما يترتب على الاخطار من بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة ، ومن حق المؤمن في طلب فسخ العقد ، أو في استبقاء العقد بزيادة في مقدار القسط ، أو بغير زيادة *

٤ — صورتين خاصتين من صور زيادة المخاطر *

٦١٨ — ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في الخطر :
يجب أن يتوافر في هذه الظروف شرطان :

(الشرط الأول) أن تطرأ هذه الظروف بعد إبرام العقد وفي أثناء سريانه ، ويكون من شأنها أن تزيد في الخطر زيادة لو كانت قائمة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أو لما تعاقد الا في نظير مقابل أكبر (١) * وزيادة الخطر اما أن تأتي من زيادة احتمالات وقوعه واما

= الخطر المؤمن منه ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد (م ٣١ من مشروع الحكومة) . وسنعود الى هذه المسألة عند الكلام في التزام المؤمن له بدفع القسط (انظر مايلي فقرة ٦٣٥) .

(١) فالمسألة اذن نسبية وتتوقف على ظروف كل حالة ، فمما يعتبر زيادة خطر في حالة قد لا يعتبر كذلك في حالة أخرى (سيميان فقرة ١٠٨ — بيكار وبيشون فقرة ٧٣ — أنسيكلوريدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٣٠ — نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ داللو الأسبوعي ١٩٤٠ — ٥٠ — ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ٢٨٣ — ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٥ جازيت دي باليه ١٩٤٥ — ٢ — ٥ مختصر — ٣ مايو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٢٦٩ — ليون ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ — ٩٠ .

أن تأتي من زيادة جسامته اذا وقع (١) . وأكثر ما تأتي زيادة الخطر من زيادة احتمالات وقوعه ، كأن يغير المؤمن له في المسؤولية عن حوادث السيارات استعمال سيارته من سيارة لاستعماله الشخصى الى سيارة للنقل العام (تاكسى) ، وكأن يغير من يؤمن على نفسه من الاصابات حرفته الأصلية الى حرفة أشد خطرا ، وكأن يستجد الى جوار المنزل المؤمن عليه من الحريق مكان توضع فيه مواد قابلة للالتهاب (٢) . وقد تأتي زيادة الخطر ، كما قدمنا ، من زيادة جسامته ، كأن ينزل من أمن على نفسه من الاصابات عن حقه في الرجوع على المسئول . ويعتبر الخطر قد زاد متى وجدت هذه الظروف ، حتى لو تحقق ولم يكن لها دخل في وقوعه ولا في جسامته (٣) . ويمتنع المؤمن عن التعاقد لو كانت هذه الظروف قائمة وقت إبرام العقد اذا كانت ظروفها شخصية تتناول شخص المؤمن له ، ويتعاقد في نظير مقابل أكبر اذا كانت ظروفها موضوعية تتعلق بموضوع الخطر المؤمن منه (٤) . أما اذا لم يكن من شأن الظروف أن تزيد

(١) نقض فرنسى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ١٦٦ — دالوز الأسبوعى ١٩٤٠ — ٥٠ .

(٢) استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ (وضع مواد قابلة للالتهاب في مخزن للمواد الكيماوية) — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ م ٢٦ ص ٢٦ (تأجير دكان في العقار المؤمن عليه من الحريق ليقال يتجر في البنرول وغيره من المواد الخطرة) — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ (نقل الأشياء المؤمن عليها) — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠ و ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ م ٤٤ ص ٣٧٦ (استعمال السيارة استعمالا أشد خطرا ، كاستعمالها في نقل البضائع بدلا من الركاب ، أو استعمالها في القاهرة بدلا من الأرياف ، أو زيادة عدد الركاب على الرقم المقرر في وثيقة التأمين) — ٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧ (هجر المكان المؤمن عليه من السرقة مدة طويلة من شأنها تيسير سرقة) .

(٣) نقض فرنسى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٤٩ .

(٤) نقض فرنسى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ١٦٦ — ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٢٦٤ — وانظر فيما يتعلق بالبيانات الشخصية والبيانات الموضوعية أنفسا فقرة ٦١٤ .

ومثل الظروف الشخصية ان يعهد من امن على نفسه من الاصابات ، بعد إبرام العقد ، الى التأمين على نفسه من الاصابات عند مؤمدين آخرين =

في الخطر على الوجه الذي قدمناه ، فانه لا يعتد بها ، ولا يلتزم المؤمن له بالاخطار عنها (١) .

= متعددين ، فلو أنه فعل ذلك وقت إبرام العقد لما أقدم المؤمن الأول على التعاقد معه (بيكار وببسون فقرة ٧٤ ص ١٢٧) . وقد قضى بأنه يجب الاخطار عن عقد تأمين جديد (استئناف مختلط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ — نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ١٦٤ — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٤ داللو الأسبوعي ١٩٣٤ — ٣١٥ — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ٨٥ — ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ داللو ١٩٤٢ — ١٦٥ — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ داللو ١٩٤٣ — ٧٦ — أما الظروف الموضوعية فأمثلتها كثيرة ، منها الأمثلة التي قدمناها .

(١) نقض فرنسي ٢ يونيه سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ٣٨٢ — سريه ١٩٤٨ — ١ — ٧٥ — وقد يتفق الطرفان في وثيقة التأمين على ظروف معينة يزيد فيها الخطر فيزيد مقدار القسط زيادة معينة متفقا عليها مقدما ، كما اذا اتفقا في وثيقة تأمين مفتوحة (police flottants) انظر آنفا فقرة ٥٨٩ في الهامش) على جواز تغيير موضوع التأمين بحيث يزيد الخطر في نظير قسط أكبر . فهذه الحالة لا تستدعي تعديلا في عقد التأمين باتفاق جديد ، بل ان تغيير موضوع الخطر وزيادة مقدار القسط ليسا الا تنفيذا لعقد التأمين الأصلي (بيكار وببسون المطول ١ ص ٣٩٠ — بيكار وببسون فقرة ٧٣ ص ١٢٤) .

ويجب التمييز بين الظروف التي تزيد في الخطر (aggravation de risque) والظروف التي يستتبعها المؤمن من نطاق التأمين (exclusion de risque) فهذه الظروف الأخيرة لا يكون المؤمن مسئولا عنها أصلا ، أما الظروف التي تزيد في الخطر فقد يكون مسئولا عنها اذا زاد في قسط التأمين كما سيأتي (نقض فرنسي أول سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ — ٣١٣ — أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٦٩ — بيكار وببسون فقرة ٧٥ ص ١٢٨ — ص ١٩٢٩ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٣٠) . وقد قضى بأنه اذا استبعدت من التأمين حالة ما اذا زاد عدد الركاب وقت الحادث عن شخصين ، فان الاحتجاج بأن الحادث لم يؤد الا الى موت راكب واحد لا يجدي ، متى ثبت أن السيارة كانت تقل ثلاثة أشخاص عند وقوع الحادث (استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠) . وقضى بأن شرط الوثيقة الذي يقضى بعدم تجاوز شحنة السفينة المؤمن عليها المقدار المبين في رخصتها هو شرط لا يقسم التأمين بدونه ، ومن ثم لا يسأل المؤمن عن الهلاك الجزئي لشحنة تجاوز المقدار المحدد في الرخصة (استئناف مختلط ٢٥ مارس سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ١٥٠) . وانظر أيضا استئناف مختلط ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٢٧٦ — سيميان فقرة ١٢٧ — بيكار وببسون المطول ١ ص ٢٩٨ .

كذلك يجب التمييز بين الظروف التي تزيد في الخطر وبين الزيادة في =

(الشرط الثانى) أن تكون هذه الظروف معلومة من المؤمن له .
 فإذا جهلها لم يكن ملتزماً بالاحطار عنها ، والا كان فى هذا اعنات له (١) .
 ويستخلص هذا الشرط من استعراض الفرضين اللذين تطراً فيهما
 الظروف التى تزيد فى الخطر . فسنرى أن هذه الظروف اما أن تكون من
 عمل المؤمن له نفسه وعند ذلك لا يقوم شك فى أنه يعلمها ، واما ألا تكون
 من عمله وعند ذلك لا يلتزم بالاحطار عنها الا اذا علمها وفى خلال مدة
 معينة من هذا العلم . ويجب التمييز ، هنا أيضا ، بين المؤمن له الذى
 يجهل هذه الظروف فلا يكون ملتزماً بالاحطار عنها ولا يتحمل أى
 جزاء (٢) ، وبين المؤمن له حسن النية فهذا يكون عالماً بالظروف وملتزماً
 بالاحطار عنها ولكنه يخل بهذا الالتزام اهمالا لا عن سوء نية فيتحمل
 جزاء ذلك كما سيأتى (٣) .

= قيمة الشيء المؤمن عليه (augmentation de risque) فقد تزيد قيمة الشيء المؤمن
 عليه دون أن يزيد الخطر ، إذ أن المؤمن لا يكون مسئولاً الا فى حدود مبلغ
 التأمين ولو زادت قيمة الشيء المؤمن عليه ، ولا يكون مسئولاً فى حالة التأمين
 عن الأضرار وزيادة قيمة المؤمن عليه الا فى حدود قاعدة النسبية
 (règle proportionnelle) التى سيأتى بيانها فيما يلى (انظر فقرة ٨٣٢
 وما بعدها) . انظر بيكاروبيسون فقرة ٧٥ ص ١٢٧ — ص ١٢٨ —
 عند المنعم البدر اوى فقرة ١٢٩ .

(١) استئناف مختلط ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٥٨ — ولكن
 اذا تحقق الخطر وانكشف بعد تحققه الظروف الجديدة التى زادت فيه ،
 جاز للمؤمن أن يخصم من مبلغ التأمين الزيادة التى كان يجب اضافتها الى
 قسط التأمين من وقت زيادة الخطر (نقض فرنسى ١١ يونيه سنة ١٩٤٢
 المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ — ٢٥٩ — الرباط ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤
 المرجع السابق ١٩٤٥ — ١٤١ — داللو ١٩٤٥ — ٧ مختصر —
 أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٢٨) .

(٢) استئناف مختلط ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٥٨ — ٥ يناير
 سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ١٣٦ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢٧١ —
 نقض فرنسى ١٩ يونيه سنة ١٩٠٠ داللو ١٩٠١ — ١ — ٣٥٦ — ١٢ يناير
 سنة ١٩٢٥ داللو ١٩٢٥ — ١ — ١١٦ — ١٩ يونيه سنة ١٩٢٨ المجموعة
 الدورية للتأمين ١٩٢٨ — ٤٣٧ — محمد على عرفه ص ١٥٦ — محمد كامل
 مرسى فقرة ١٢٠ ص ١٣٧ .

(٣) بيكاروبيسون فقرة ٧٦ .

ونرى من ذلك أن الالتزام بالآخطار عن الظروف التى تزيد فى الخطر ليس إلا امتداد للالتزام بتقديم البيانات اللازمة ابتداءً ، فالحكمة واحدة فى كل من الالتزامين ، وفى كل منهما يجب أن يتوافر نفس الشرطين (١) • غير أن الالتزام بتقديم البيانات اللازمة ابتداءً يقوم فى جميع أنواع التأمين « أما الالتزام بالآخطار عن الظروف التى تزيد فى الخطر ، فلا يقوم فى التأمين على الحياة • فهذا النوع من التأمين تقضى طبيعته بأن يتحمل المؤمن تبعه جميع ما يطرأ من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد فى الخطر ، كالتقدم فى السن والمرض وتغيير الحرفة والقيام فى رحلات ولو كانت خطرة • فهذه الظروف كلها تدخل فى نطاق التأمين الأصلى ، فلا محل إذن للآخطار عنها إذا هى حدثت • وذلك لا يمنع من أن المؤمن فى التأمين على الحياة يستثنى بعض ظروف لا يدخلها فى نطاق التأمين ، كالانتحار والموت فى الحرب أو فى أثناء الطيران أو تنفيذاً لحكم الإعدام ، ولكننا نكون فى هذه الحالة بصدد استبعاد ظروف معينة من نطاق التأمين (exclusion de risque) لا بصدد ظروف من شأنها أن تزيد فى الخطر (aggravation de risque) (٢) •

(١) ويفرد قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ الالتزام بالآخطار عن الظروف التى تزيد فى الخطر بشرط ثالث لا يشترطه فى الالتزام بتقديم البيانات ابتداءً • فيشترط فى المادة ١٥ (بند ٣) منه أن تكون الظروف التى تزيد فى الخطر والتى يجب الآخطار عنها مذكورة مقدماً فى وثيقة التأمين • فيقتصر التزام المؤمن له إذن على الظروف التى وجه إليها نظره وقت إبرام عقد التأمين ، فإذا طرأ ظرف منها يزيد فى الخطر وجب عليه الآخطار عنه • أما إذا كان الظرف الذى طرأ ليس مذكوراً من قبل فى وثيقة التأمين ، فإن المؤمن له لا يكون ملزماً بالآخطار عنه ، حتى لو كان هذا الظرف من شأنه أن يزيد فى الخطر (انظر فى هذه المسألة بيكاروبيسون فقرة ٧٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٢ ص ٦٧٨) • وفى هذا تضيق فى التزام المؤمن له بالآخطار عن الظروف التى تزيد فى الخطر ، لم ينص عليه فى مشروع الحكومة ، ولا تقتضيه المبادئ العامة فى التأمين ، ومن ثم لا محل للأخذ به فى مصر (عبد المنعم البدر أوى فقرة ١٣١ ص ١٧٦) •

(٢) بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١٥١ — بيكار وبيسون فقرة ٧٨ — محمد على عرفة ص ١٥٦ — محمد كامل مرسى فقرة ١٢١ — عبد المنعم البدر أوى فقرة ١٣١ ص ١٧٥ — ص ١٧٦ •

٦١٩ — وجوب اخطار المؤمن بهذه الظروف :

إذا طرأت ظروف يكون من شأنها أن تزيد في الخطر على الوجه الذى قدمناه ، ويجب على المؤمن له أن يخطر المؤمن بهذه الظروف (١) . وهنا يجب التمييز بين فرضين :

(الفرض الأول) أن تكون هذه الظروف قد تسبب فيها المؤمن له بفعله ، كما اذا حول سيارته الخاصة المؤمن عليها الى سيارة للنقل العام أو انتقل بعد أن أمن على نفسه من الاصابات من حرفة الى حرفة أشد خطرا . ففى هذا الفرض يجب على المؤمن له ، قبل ان يحدث الظروف التى تزيد في الخطر ، أن يخطر المؤمن بعزمه على احداث هذه الظروف (٢) . وليس هناك ميعاد معين لهذا الاخطار ، والمهم أن يقع قبل احداث الظروف الجديدة لا بعد ذلك . ويكون الاخطار عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، الا اذا اتفق على أن يكون بطريق آخر ككتاب عادى أو انذار على يد محضر (٣) .

(١) انظر فى أن المؤمن له ملتزم بالاخطار عن زيادة الخطر دون أن يكون ملتزما بعدم زيادة الخطر ، فله أن يزيد فى الخطر ولكن يجب عليه فى هذه الحالة الاخطار عن الزيادة : فيفانتي ٤ فقرة ١٩٥٥ — وانظر عكس ذلك وأن المؤمن له ملتزم بعدم زيادة الخطر وأن جزاء يقترب على هذا الالتزام : عبد الحى حجازى فقرة ١٥٩ ص ٢٠٨ — وانظر فى الخصائص التى يجب أن تتوافر فى زيادة الخطر : عبد الحى حجازى فقرة ١٦١ .

(٢) وقد يشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له اذا احدث التغيير دون قبول من المؤمن ، فهذا الشرط صحيح . وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة الى الفرض الذى أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذى خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر ، دون قبول كتابى من المؤمن ، يحرم المستأمن حقه فى التعويض ، وكان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عند تحرير عقد التأمين فى عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمزوت بواسطة غسلها بالبتروول ، وأنه أقام به فرنا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التى احترقت ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه (نقض مدنى سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٩٥ ص ٧٢٣) .

(٣) والعبرة بتاريخ صدور الكتاب لا بتاريخ وصوله ، فاذا صدر =

(الفرض الثانى) ألا يكون للمؤمن له يد فى أحداث الظروف التى تزيد فى الخطر ، كما اذا قام بجوار المنزل المؤمن عليه من الحريق محطة بنزين أو مكان توضع فيه مواد قابلة للاشتعال ، وكما اذا انقطع رجال الأمن عن حراسة المكان الذى تودع فيه أشياء مؤمن عليه من السرقة . وفى هذا الفرض لا يكون المؤمن له ملزماً بالاحطار ، ما دام يجهل قيام هذه الظروف الجديدة (١) . فاذا علمها ، وجب عليه اخطار المؤمن بها . ويكون الاحطار فى خلال مدة معقولة ، حددها مشروع الحكومة فى المادة ٢٨ منه كما رأينا بعشرة أيام من وقت علم المؤمن له بالظروف الجديدة (٢) ، ويصح الاتفاق على مدة أطول . ويتم الاحطار فى هذا الفرض عادة ، كما يتم فى الفرض السابق ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، الا اذا اتفق على طريق آخر (٣) .

٦٢٠ — ما يترتب على الاحطار :

فاذا تم الاحطار على الوجه المبين فيما تقدم ، ترتب عليه أن يبقى الخطر المؤمن منه مغطى بالتأمين تغطية مؤقتة ، وذلك الى أن يتخذ المؤمن موقفه من الظروف الجديدة . وللمؤمن أن يتخذ ، بعد الاحطار ، أحد مواقف ثلاثة : فهو إما أن يطلب فسخ العقد ، وإما أن يستبقى

= قبل أحداث الظروف ، اعتبر أن المؤمن له قد قام بالتزامه حتى لو وصل الكتاب الى المؤمن بعد أحداث الظروف (بيكارو بيسون فقرة ٧٩ ص ١٣٣) .
(١) نقض فرنسى ١١ يونيه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٢٥٩ - الرباط ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ - ١٤١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٢ ص ٦٧٨ .

(٢) ويحددها قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه ١٩٢٠ فى المادة ١٧ (بند ٢) منه بثمانية أيام .

(٣) والعبرة هنا أيضا بتاريخ صدور الكتاب ، فاذا صدر فى خلال المدة المحددة ، وفى المؤمن له بالتزامه ولو وصل الكتاب الى المؤمن بعد انقضاء هذه المدة . ويلاحظ أنه اذا تأخر المؤمن له فى الاحطار ، لم يكن لهذا التأخير أثر مادام الخطر المؤمن منه لم يتحقق . فاذا تحقق الخطر المؤمن منه بعد أن تأخر المؤمن له فى الاحطار وقبل أن يقع الاحطار فعلا ، فإن المؤمن له يعتبر مخلا بالتزامه ، ويتحمل جزاء هذا الاخلال على الوجه الذى سنبينه (بيكارو بيسون فقرة ٧٩ ص ١٣٣)

العقد مع زيادة في قسط التأمين بناء على طلب المؤمن له ، واما ان يستبقى العقد كما هو دون زيادة في قسط التأمين • فهذه مسائل أربع ، نستعرضها متوالية •

٦٢١ - بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة :

يبقى التأمين الأصلي قائما دون أى تعديل ، وبخاصة في مقدار القسط ، حتى بعد أن تقوم الظروف التي تزيد في الخطر ، ما دام المؤمن له لم يقصر في تنفيذ التزامه بالاحطار عن هذه الظروف - وذلك الى أن يتخذ المؤمن الموقف الذي يختاره • ومعنى ذلك أن الخطر المؤمن منه يبقى مغطى تغطية مؤقتة الى أن يتخذ المؤمن موقفه ، وذلك بجميع شروط التأمين الأصلي ودون أية زيادة في القسط • فاذا تحقق الخطر في خلال هذه المدة ، رجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التعويض ، حتى لو كان تحقق الخطر راجعا الى الظروف الجديدة التي زادت فيه •

فاذا كان المؤمن له هو الذي أحدث الظروف الجديدة ، وأخطر بها المؤمن قبل أن يحدثها ، وتحقق الخطر ولو من جراء هذه الظروف قبل أن يتخذ المؤمن موقفه ، فان المؤمن له يرجع على المؤمن بالتعويض • أما اذا كان المؤمن له لم يخطر المؤمن بالظروف قبل احداثها ، فإانه يكون مخلا بالتزامه ، ويتحمل الجراء على هذا الاخلال كما سيأتى •

واذا لم يكن للمؤمن له يد في احداث الظروف الجديدة ، فإانه يبقى مغطى تغطية مؤقتة على النحو الذي بيناه ، وذلك طوال المدة التي يبقى فيها جاهلا لهذه الظروف ، بل بعد أن يعلمها ما دامت المهلة المعطاة له لاخطار المؤمن لم تنقض ، بل بعد أن تنتقضى هذه المهلة ما دام قد قام بالاحطار ، وذلك الى أن يتخذ المؤمن موقفه من هذه الظروف الجديدة • فاذا تحقق الخطر المؤمن منه في خلال ذلك الوقت كله ، ولو من جراء الظروف الجديدة ، رجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التعويض • أما اذا لم يقم المؤمن له بالاحطار في المدة المعطاة له بعد أن علم بالظروف الجديدة ، فإانه يكون مخلا بالتزامه ، ويتحمل

الجزاء على هذا الاخلال •

ويلاحظ أنه في الأحوال التى يكون فيها المؤمن له مغطى تغطية مؤقتة على النحو الذى قدمناه ، ثم يستبقى المؤمن العقد مع زيادة قسط التأمين ، فان هذه الزيادة كما سترى يكون لها أثر رجعى من وقت قيام الظروف الجديدة أو فى القليل من وقت الاخطار بها • ويترتب على ذلك أنه اذا تحقق الخطر فى خلال التغطية المؤقتة ، فان المؤمن يخصم من مبلغ التأمين المستحق فى ذمته للمؤمن له مقدار الزيادة فى القسط (١) •

٦٢٢ - طلب فسخ العقد :

واذا وصل الى المؤمن اخطار بالظروف الجديدة على النحو الذى بيناه ، فان القواعد العامة كانت تقضى بأن يكون له الخيار بين طلب التنفيذ العينى للتأمين الأصيل أو الفسخ • ومعنى التنفيذ العينى هنا هو أن يعيد المؤمن له الحالة الى ما كانت عليها وقت ابرام عقد التأمين ، فيزيل الظروف الجديدة التى كان من شأنها زيادة الخطر ، ولما كان هذا الامر مستحيلا اذا كانت الظروف الجديدة لايد للمؤمن له فى احداثها ، وكان غير مرغوب فيه اذا كان هو الذى أحدثها حتى لا تغل يده عن اتخاذ ما يراه ملائما لمصلحته ولا تشل حركته ويتجمد نشاطه من جراء التأمين ، فلا يبقى اذن أمام المؤمن الا طلب الفسخ (٢) وله أن يطلبه فى أى وقت ، اذ لم يحدد القانون له ميعادا لذلك ، مالم يكن قد نزل عنه صراحة أو ضمنا وأظهر رغبته فى استبقاء العقد ، وبوجه خاص اذا استمر فى استيفاء الأقساط أو اذا دفع التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه كما سيأتى •

(١) الرباط ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٥
— ١٤١ — بيكاروبيسون فقرة ٨٠ — بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة
١٣٠٣ من ٦٨٠ •
(٢) نقض فرنسى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٤٠ — ١٦٦ •

فاذا اختار الفسخ ، فسيبيله الى ذلك هو أن يرسل كتابا موصى عليه مصحوبا بعلم وصول الى المؤمن له بفسخ العقد ، وتقول المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا في هذا الصدد : « وفي حالة انتهاء العقد ، لا ينتهى التزام المؤمن الا من تاريخ اخطار المؤمن له بالانتهاء بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول » (١) .

ويترتب على فسخ العقد أن ينقضى ولكن دون أثر رجعى ، فعقد التأمين عقد زمنى والعقود الزمنية لا يكون لفسخها أثر رجعى . فينقضى التزام المؤمن بالتعويض والتزام المؤمن له بدفع الأقساط من وقت الفسخ ، ويجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له ما تقاضاه مقدما من الأقساط عن مدة تكون تالية وقت الفسخ ، اذ لا يتحمل المؤمن أية مسئولية عن هذه المدة (٢) ، ولا يرجع المؤمن على المؤمن له بتعويض الا في حالة ما اذا كان المؤمن له هو الذى تسبب بفعله في زيادة الخطر ، فان الفسخ يكون في هذه الحالة قد ترتب على فعل صادر من المؤمن له (٣) . وتقول المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا في هذا الصدد : « مع احتفاظه بحقه في طلب تعويض مناسب في الحالة الأولى » ، وقد يكون التعويض المناسب هو أن يستبقى المؤمن جميع القسط الذى قبضه من

(١) ولا يوجد ما يقابل هذا النص في قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، ولكن الفقه الفرنسى ، وهو في صدد تفسير نصوص هذا القانون ، يذهب الى اتباع اجراءات الفسخ المنصوص عليها في المادة ٢٢ منه ، فيكفى في اجراء الفسخ أن يطلبه المؤمن بكتاب موصى عليه يرسله الى المؤمن له ، فينفسخ العقد بانقضاء عشرة أيام من اليوم الذى يرسل فيه المؤمن الخطاب الموصى عليه (بيكاروبيسون فقرة ٨٢ ص ١٢٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ - نقض فرنسى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٤٥ - أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٩) .

(٢) انظر في ذلك بيكاروبيسون فقرة ٨٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ - ص ٦٨١ .

(٣) بيكاروبيسون فقرة ٨٣ ص ١٤٠ - محمد كامل مرسى فقرة ١١٧ ص ١٣٤ - ١٣٥ - عبد الحى حجازى فقرة ١٦٢ ص ٢١٣ .

المؤمن له عن الفترة الجارية وقت اجراء الفسخ ، يكون الجزء من القسط الذى يقابل المدة التى تلى الفسخ من هذه الفترة بمثابة تعويض .

٦٢٣ - استبقاء العقد مع زيادة فى قسط التأمين :

ويستطيع المؤمن له أن يدرأ الفسخ ، اذا رأى أن بقاء العقد فى مصلحته ، بأن يزيد من قسط التأمين بما يتناسب مع زيادة الخطر ، وتحتسب الزيادة على أساس تعريفه التأمين . وتقول المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا فى هذا الصدد : « الا اذا قبل المؤمن له زيادة فى القسط تتناسب مع الزيادة الطارئة فى الخطر » . وتكون زيادة القسط (supprime) بأثر رجعى من وقت قيام الظروف الجديدة ، أو فى القليل من وقت اخطار المؤمن بها . ويتم تعديل العقد بسبب زيادة القسط ، غالبا ، عن طريق تحرير ملحق لوثيقة التأمين (avenant).

ويجوز للمؤمن أن يبتدىء المؤمن له ، فيخيره بين زيادة القسط أو فسخ العقد . ويقع ذلك غالبا بكتاب موصى عليه ، يرسله الى المؤمن له ويعرض عليه فيه زيادة القسط ، ويحدد ميعادا اذا لم يقبل فيه المؤمن له هذه الزيادة انفسخ العقد (١) .

ويلاحظ أنه فى حالة ما اذا كانت زيادة الخطر من شأنها ، لو كانت قائمة وقت ابرام العقد ، أن تمنع المؤمن من التعاقد ، فان عرض المؤمن له على المؤمن زيادة فى القسط لاستبقاء العقد لايجدى ، ولايبقى عند ذلك الا فسخ العقد .

(١) وقد يقتصر المؤمن فى كتابه للمؤمن له على طلب زيادة فى القسط دون الفسخ ، فاذا رفض المؤمن له الزيادة فان عقد التأمين لا يفسخ بمجرد هذا الرفض ، بل لابد من أن يرسل المؤمن كتابا جديدا بالفسخ الى المؤمن له ، والا اعتبر قابلا لاستبقاء العقد دون زيادة فى القسط (نقض فرنسى ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٣٣ - نقض فرنسى دوائر مجتمعة ٨ يوليه سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٢٣٣ - بيكاروبيسون فقرة ٨٣ ص ١٤٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٣ ص ٦٨١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٣٢ ص ١٧٨) .

٦٢٤ — استبقاء العقد دون زيادة في قسط التأمين :

وقد يقع أن يعرض المؤمن على المؤمن له زيادة في قسط التأمين ، فيرفض هذا الأخير أية زيادة • ويرى المؤمن مع ذلك أن من الملائم لمصلحة العمل الذي يديره ومجاملة للعميل ، وبخاصة إذا كانت زيادة الخطر التي نجمت عن الظروف الجديدة ليست بذات بال ، أن يستبقى للعقد كما هو دون أية زيادة في القسط • بل إن المؤمن قد يرى منذ البداية أن يتخذ هذا الموقف ، فلا يعرض على العميل أية زيادة في القسط ، ويستبقى العقد كما هو (١) •

وفي الحالتين قد يكون قبول المؤمن قبولاً صريحاً ، فيكتب مثلاً للمؤمن له أنه بعد أن علم بالظروف الجديدة يقبل مع ذلك أن يبقى عقد للتأمين كما هو دون زيادة في القسط (٢) • وقد يكون القبول قبولاً ضمنياً • وفي هذا تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ من مشروع الحكومة كما رأينا : « ومع ذلك لا يجوز للمؤمن أن يتذرع بزيادة المخاطر إذا كان بعد أن علم بها بأي وجه ، وقد أظهر رغبته في استبقاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط أو إذا أدى التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن منه » • فالمفروض أن المؤمن قد علم بالظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، سواء كان علمه بذلك عن طريق أخطار المؤمن له بهذه الظروف كما هو الغالب ، أو عن أي طريق آخر كما لو علم المؤمن بالظروف الجديدة من شخص غير المؤمن له • وسكت المؤمن مع علمه بهذه الظروف ، فلم يطلب فسخ العقد ، ولم يعرض على المؤمن له زيادة

(١) ويفعل المؤمن ذلك إما تلقائياً ، وأما بعد أن يتقدم له العميل في ذلك ، بأن يكتب العميل مثلاً للمؤمن يخطره بالظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، ثم يعرض عليه استبقاء عقد التأمين كما هو دون زيادة في القسط •

(٢) ويصح أن يرسل المؤمن لهذا الغرض كتاباً للمؤمن له موصى عليه يخبره فيه بذلك ، ويجوز كذلك أن يحرر مع المؤمن له ملحقاً لوثيقة التأمين (avenant) يسجل فيها الظروف الجديدة التي زادت في الخطر ، مع بقاء شروط التأمين — وبخاصة مقدار القسط — كما هي دون تغيير (بيكاروبيسون

في قسط التأمين • فيعتبر سكوته على هذا النحو مدة طويلة ، وبخاصة إذا استمر في استيفاء الأقساط من المؤمن له كما هي دون أن يطالب بأية زيادة ، أو دفع التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه دون أن يتمسك بقيام ظروف جديدة زادت في الخطر ، رضاء ضمنيا باستبقاء العقد كما هو دون زيادة في القسط بالرغم من قيام هذه الظروف الجديدة (١) •

٦٢٥ — صورتان خاصتان من صور زيادة المخاطر :

وقد نصت المادة ٢٩ من مشروع الحكومة على أنه « إذا كان موضوع العقد أشخاصا عديدين أو عدة أشياء ، ولم تشمل زيادة المخاطر إلا بعض أولئك الأشخاص أو تلك الأشياء ، فلا يجوز للمؤمن أن يطلب انتهاء العقد بالنسبة الى باقى الأشخاص أو الأشياء طالما أنه كان يقبل التأمين عليهم وجدهم بالشروط ذاتها » (٢) • وليس هذا النص إلا تطبيقا للقواعد العامة • ويؤخذ منه أنه إذا كان هناك عقد تأمين واحد شمل عدة أشخاص أو عدة أشياء ، وقامت ظروف جديدة تزيد في الخطر بالنسبة الى أحد هؤلاء الأشخاص دون باقيهم أو الى أحد هذه الأشياء دون باقيها ، فإن عقد التأمين يتجزأ ، وتسرى الأحكام التى قدمناها في خصوص قيام الظروف التى تزيد في الخطر بالنسبة الى الشخص أو الى الشيء الذى زاد في شأنه الخطر ، ويبقى عقد التأمين الأصلي كما هو دون تغيير بالنسبة الى باقى الأشخاص أو باقى الأشياء ، مادام يثبت أن المؤمن كان يقبل التأمين على الباقي بالشروط ذاتها • فإذا أمن شخصان في عمل واحد على نفسيهما من الاصابات بعقد تأمين واحد ، وزاد الخطر بالنسبة الى أحدهما لتغييره حرفته الى حرفة أخطر ، فإن

(١) انظر في هذه المسألة بيكاروبيسون فقرة ٨٤ — بلانيول وريبير ووبيسون ١١ فقرة ١٣٠٣ ص ٦٨٠ •
(٢) وليس لهذا النص مقابل في المشروع التمهيدي ، بل هو نص قد استحدثته الحكومة •

أحكام زيادة الخطر تسرى عليه وحده ، فيزيد القسط أو يفسخ العقد أو يبقى كما هو دون زيادة ، ويبقى العقد سارياً كما هو في حق الشخص الآخر الذي لم يزد الخطر بالنسبة إليه . وإذا أمن شخص على منزلين من الحريق بعقد واحد ، وزاد الخطر بالنسبة إلى أحدهما المنزلين دون الآخر ، فإن أحكام زيادة الخطر تسرى بالنسبة إلى هذا المنزل ، ويبقى عقد التأمين سارياً كما هو بالنسبة إلى المنزل الآخر . ويشترط في ذلك ألا يكون عقد التأمين غير قابل للتجزئة . ويكون عقد التأمين غير قابل للتجزئة ، فتسرى أحكام زيادة الخطر بالنسبة إلى الجميع دون تمييز بين شخص وشخص أو بين شيء وشيء ، إذا كان قسط التأمين واحداً لا يقبل التجزئة ، أو كانت هناك أقساط متميزة ولكن المتعاقدين اتفقا على عدم التجزئة أو كانت الظروف الجديدة التي زادت في الخطر ظروفها شخصية ترجع إلى شخص المؤمن له (١) .

وتنص المادة ١٠٧٠ من المشروع التمهيدى على أنه « لا يكون لزيادة المخاطر أثر في الحاليتين الآتيتين : (أ) إذا كانت لحماية مصلحة المؤمن . (ب) إذا فرضها واجب إنسانى أو فرضتها حماية المصلحة العامة (٢) . ففي هاتين الحاليتين لا تسرى أحكام زيادة الخطر التي قدمناها ، ويبقى عقد التأمين سارياً كما هو بشروطه وبالمقدار المحدد للقسط فيه ، وذلك طبقاً ، ليس فحسب للنص السالف الذكر ، بل أيضاً للمبادئ العامة المقررة في التأمين . وقد سبق أن استعرضنا هاتين الحاليتين عند الكلام في التأمين من الخطأ العمدى (٣) . وقررنا أنه إذا

(١) انظر في كل ذلك بيكاروبيسون فقرة ٨٢ ص ١٣٨ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ في الهامش .

وقد نصت المادة ٧٩٣ من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى : يبقى عقد التأمين سارياً دون زيادة في المقابل ، إذا تحقق الخطر أو زاد احتمال وقوعه : (أ) نتيجة عمل قصد به حماية مصلحة المؤمن . (ب) أو نتيجة أعمال أدت امتثالاً لواجب إنسانى أو توخياً للمصلحة العامة .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٠٠ .

تعتمد المؤمن له زيادة الخطر لحماية مصلحة المؤمن نفسه ، كما اذا أتلف في التأمين من الحريق بعض المنقولات المؤمن عليها لمنع امتداد الحريق وذلك لمصلحة المؤمن حتى تنحصر مسؤوليته في أضيق الحدود الممكنة ، فان هذا العمل لا يكون له أثر في عقد التأمين ، ويبقى هذا العقد ساريا كما هو دون زيادة في القسط . كذلك اذا تعتمد المؤمن له في التأمين على الحياة نفسه للموت انقاذا لغيره فمات فعلا ، أو قتل شخص كلبه المؤمن عليه بعد أن أصيب بالسعر خشية أن يؤدي الناس ، ففى جميع هذه الفروض يبقى عقد التأمين كما هو دون زيادة في القسط ، لأن هناك ما يبرر فعل المؤمن له ، فهو يدافع عن نفسه أو يؤدي واجبا أو يقوم بعمل للمصلحة العامة .

٣ — الجزء الذى يترتب على الاخلال بالالتزام

٦٢٦ — نصوص في مشروع الحكومة تقرر هذا الجزء :

تنص المادة ٢٦ من مشروع الحكومة على ما يأتى :

« يقع عقد التأمين باطلا اذا تعتمد المؤمن له أو المؤمن على حياته كتمان أمر أو قدم عن عمد بيانا كاذبا ، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن حتى ولو لم يكن للكتمان أو البيان الكاذب أثر في وقوع الحادث » .

« فاذا كان موضوع العقد عدة أشياء أو أشخاصا متعددين ، وكان الكتمان أو البيانات الكاذبة لا تنصب الا على البعض ، فان التأمين يظل قائما بالنسبة الى بقية هذه الأشياء أو باقى هؤلاء الأشخاص طالما أن المؤمن كان يقبل التأمين عليهم وحدهم بالشروط ذاتها » .

« وفي جميع الأحوال التى يبطل فيها العقد بأكمله أو جزء منه بسبب الكتمان أو البيانات الكاذبة ، تصبح الأقساط التى تم أدائها حقا خالصا للمؤمن ، أما الأقساط التى استحققت ولم تؤد فيكون له الحق

في المطالبة بها « (١) •

وتنص المادة ٢٧ من مشروع الحكومة على ما يأتي :

« لا يترتب على سكوت المؤمن له أو المؤمن على حياته عن أمر أو اعطائه بياناً غير صحيح بطلان العقد ، إذا لم يقيم الدليل على سوء نيته »
« فإذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد بعد عشرة أيام من تاريخ اخطاره المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، الا اذا قبل هذا الأخير زيادة في القسط تتناسب مع الزيادة في الخطر » •

(١) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٧ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « ١ - يجوز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد اذا كتم طالب التأمين أمراً أو قدم عن عمد بياناً كاذباً ، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته في نظر المؤمن • ٢ - وتصبح الأقساط التي تم دفعها حقا خالصا للمؤمن ، أما الأقساط التي حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها • ٣ - وتسرى أحكام الفقرة السابقة في كل الحالات التي يفسخ فيها العقد لاخلال المؤمن عليه بتعهداته عن غش • أما اذا كان المؤمن عليه حسن النية ، فإنه يترتب على الفسخ أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطراً ما » • وقد نقل نص المشروع التمهيدى عن المادة ٢١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ وعن المادة ١٠ من الباب العاشر من الكتاب الأول من التقنين التجارى البلجيكي (قانون ١١ يونيه سنة ١٨٧٤) • وفى لجنة المراجعة قسمت المادة الى مادتين ، ووافق عليهما مجلس النواب ، ولكنهما حذفتا فى لجنة مجلس الشيوخ لتعلقهما « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٠ - ص ٣٤١ فى الهامش) •
وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ومن المعلوم أن عقد التأمين من عقود حسن النية ، لذلك أوجب البند الأول من المادة ١٥ على المؤمن له أن يقرر فى دقة وقت اتمام العقد كل الظروف المعلومة له والتي يهم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه ، ومما يعتبر مهما فى هذا الشأن الوقائع التي جعلها المؤمن محل أسئلة محددة ومكتوبة • فإذا ثبت أن المؤمن له قد تعمد الكذب أو الكتمان فى البيانات المطالب بتزويد المؤمن بها ، ترقب على ذلك حرمانه من التعويض ، مع احتفاظ المؤمن بالأقساط التي أدبت فعلا مع حقه فى المطالبة بالأقساط التي حلت ولم تؤد » •

« ويترتب على ابطال العقد في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما » .

« أما اذا ظهرت الحقيقة بعد تحقق الخطر ، وجب خفض التعويض بنسبة معدل الأقساط التي أدبت فعلا الى معدل الأقساط التي كان يجب أن تؤدي لو كانت المخاطر قد أعلنت الى المؤمن على وجه صحيح » (١) .

(١) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٨ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجري على الوجه الآتى : « ١ — لا يترتب على كتمان طالب التأمين لامر او اعطائه بياناً غير صحيح بطلان العقد ، اذا لم يقد الدليل على سوء نيته . ٢ — فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد فى خلال عشرة أيام من اخطاره طالب التأمين بخطاب موصى عليه الا اذا قبل هذا زيادة فى القسط تحسب على أساس تعريف الأقساط ٢٠ — فاذا لم يظهر ما وقس من كتمان أو كذب الا بعد تحقق الخطر ، وجب خفض التعويض بنسبة الفرق بين معدل الأقساط التي دفعت ومعدل الأقساط التي كان يجب أن تدفع لو كانت المخاطر قد أعلنت للمؤمن على وجه صحيح تام » . وقد نقل نص المشروع التمهيدى عن المادة ٢٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ . وقد أقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدى ، ثم أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٤١ — ص ٢٤٣ فى الهامش) .

وجاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « أما اذا لم يقد الدليل على سوء نية المؤمن له ، فلا شك أن الأمر يقضى بتطبيق قاعدة تناسب القسط مع الخطر ، حماية لحسن النية واعتباره عذرا كافيا لتبرير زلة التعاقد فى حدود عدم التضحية بمصلحة التعاقد الآخر . فالمؤمن قد تعرض لخطر لم يتقاضى فى مقابلة قسطا متناسبا مع خطورته ، والمؤمن له وإن كان لم يؤد قسطا كافيا الا أنه فى الوقت ذاته لم يحاول أن يخدع المؤمن أو يغرر به فهو لحسن نيته جدير بالرعاية . وللتوفيق بين هذه المصالح المتعارضة ، فرقت المادة ٢٧ من المشروع بين حالتين ، حالة اكتشاف الحقيقة قبل وقوع الحادث ، وحالة اكتشافها بعد وقوعه . فحولت للمؤمن فى الحالة الأولى الحق فى فسخ العقد ، الا اذا قبل المؤمن له زيادة فى القسط تتناسب مع الزيادة فى الخطر . ويترتب على الفسخ فى هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين ، أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل فى مقابله خطرا ما . أما فى حالة ظهور الحقيقة بعد تحقق الخطر ، فيخفض التعويض بنسبة الأقساط التي أدبت فعلا الى الأقساط التي كان يجب أن تؤدي لو كانت المخاطر قد أعلنت الى المؤمن على وجه صحيح » .

ويتناول المادتين ٢٦ و ٢٧ من مشروع الحكومة المادة ٩٨٧ مدنى عراقى ، =

= وتجرى على الوجه الآتى : « ١ - يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد اذا تعمد المؤمن له كتمان أمر أو قدم عن عمد بيانا كاذبا ، وكان من وراء ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته فى نظر المؤمن ، وتصبح الأقساط التى تم دفعها حفا خالصا للمؤمن ، أما الأقساط التى حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها ٢٠ - وتسرى أحكام الفقرة السابقة فى كل الحالات يخل فيها المؤمن له بتعهداته عن عش ٠ اما اذا كان المؤمن له حسن النية ، فإنه يترتب على الفسخ ان يرد المؤمن الأقساط المدفوعة ، أو يرد القدر الذى لم يتحمل فى مقابله خطرا ما ، »

ويقابل نفس المادتين المادة ٩٨٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى ، وتجرى على الوجه الآتى : « يجوز ، بقطع النظر عن اسباب الإبطال العارضية ، ان يبطل العقد بسبب تكتم الشخص المضمون أو تقديمه عن قصد تصريحاً كاذباً اذا كان هذا التكتم أو الكذب من شأنهما ان يغيرا موضوع الخطر أو يخفياه فى نظر الضامن - واذا وقع الطارئ ، فان حكم هذا الإبطال الخاص يبقى مرعياً وان كان الخطر الذى كتبه المضمون أو قدم فى شأنه تصريحاً كاذباً لم يؤثر فى وقوعه - أما الأقساط المدفوعة فتبقى للضامن ، ويحق له أيضاً استيفاء جميع الأقساط المستحقة بمثابة بدل للعطل والضرر - على أن كتمان المضمون أو تصريحه الكاذب لا يؤدى الى بطلان عقد الضامن ، ما لم يحم البرهان على سوء نية المضمون - واذا ظهر الكتمان أو الكذب قبل وقوع طارئ ما ، فيحق للضامن أن يفسخ العقد بعد مرور عشرة ايام من تاريخ تبليغ الانذار الذى أرسله الى المضمون بكتاب مضمون ، الا اذا رضى الضامن بأن يبقى العقد مقابل زيادة على القسط يرضى بها المضمون - واذا لم يظهر الكتمان أو الكذب الا بعد وقوع الطارئ ، فيخفض التعويض بنسبة الفرق بين معدل الأقساط التى دفعت ومعدل الأقساط التى كان يجب أن تدفع فيما لو كانت المخاطر قد أعلنت على وجه صحيح تام ، »

ولم يرتب التقنين المدنى الكويتى البطلان على مجرد سكوت المؤمن له عن أمر أو قدم بيانا غير صحيح وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر بل جعل عقد التأمين فى هذه الحالة قابلاً للإبطال لمصلحة المؤمن فى جميع الحالات دون تفرقة بين التأمين على الحياة أو غيره من أنواع التأمين الأخرى وسواء كان المؤمن له سئ أو حسن النية ، فنص فى المادة ٧٩١ على ما يأتى : « ١ - يكون عقد التأمين قابلاً للإبطال لمصلحة المؤمن ، اذا سكوت المؤمن له عن أمر أو قدم بيانا غير صحيح ، وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته فى نظر المؤمن ٢٠ - فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد بعد عشرة ايام من تاريخ اخطاره المؤمن له بكتاب موصى عليه ، الا اذا قبل هذا الاخير زيادة فى القسط تتناسب مع الزيادة فى الخطر ٠ ويترتب على إبطال العقد فى هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل فى مقابله بخطر ما ٣٠ - اما اذا ظهرت الحقيقة بعد تحقق الخطر ، وجب خفض مبلغ التأمين بنسبة معدل الأقساط التى أعلنت الى المؤمن على وجه صحيح ، » ولم ينص التقنين المدنى الأردنى على بطلان عقد التأمين فى حالة كتم =

وهذه النصوص لاتعدو في مجموعها أن تكون تطبيقا ، لا للقواعد العامة المقررة في نظرية العقد ، بل للمبادئ العامة المسلم بها في عقد التأمين . وهى على كل حال تتضمن أحكاما جرت العادة بإدراجها فى وثائق التأمين ضمن الشروط العامة ، فأصبحت عرفا تأمينيا يعتد به . فلا مانع إذن من الأخذ بهذه الأحكام الواردة فى مشروع الحكومة باعتبار أنها تطبيق لقواعد روعيت فيها طبيعة عقد التأمين ، وروعى فيها أيضا العرف التأمينى (١) .

= المؤمن له بسوء نية امرا أو قدم بيانا غير صحيح بصورة تقلل من أهمية الخطر المؤمن منه أو تؤدي الى تغيير فى موضوعه ، بل جعل العقد فى هذه الحالة قابلا للإبطال لمصلحة المؤمن ، وفصر اثر حسن النية أو سوءها على الاحتفاظ بالأقساط التى دفعت أو استجفت أو ردها ، فنص فى المادة ١٢٨ على ما يأتى : ١ - إذا كتم المؤمن له بسوء نية امرا أو قدم بيانا غير صحيح بصورة تقلل من أهمية الخطر المؤمن منه أو تؤدي الى تغيير فى موضوعه أو إذا اخل عن غش بالوفاء بما تعهد به كان للمؤمن أن يطلب فسخ العقد مع الحكم له بالأقساط المستحقة قبل هذا الطلب . ٢ - وإذا انتفى الغش أو سوء النية فإنه يجب على المؤمن عند طلبه الفسخ أن يرد للمؤمن له الأقساط التى دفعها أو يرد منها القدر الذى لم يتحمل فى مقابلة خطرها ما .

(١) انظر فى هذا المعنى محمد على عرفه ص ١٦٠ وص ١٦٤ - وقرب عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٣٧ - وانظر عكس ذلك محمود جمال الدين زكى فقرة ٦١ ص ١٢٩ : ويذهب الى وجوب تطبيق المبادئ العامة فى نظرية عيوب الرضاء ، فلا يكون العقد قابلا للإبطال الا لغلط أو تدليس . ويشير مع ذلك الى ما تدرجه شركات التأمين عادة من شروط تعالج بها الموقف ، وتميز فيها بين ما اذا كان المؤمن له حسن النية أو سوء النية .

وكان القضاء الفرنسى ، قبل قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، يطبق المادة ٣٤٨ من التقنين التجارى الفرنسى الواردة فى التأمين البحرى (وتقابل المادة ١٩٠ من تقنين التجارى المصرى) . وهذه المادة تقضى ، فى حالة الكتمان أو البيان غير الصحيح ، ببطلان عقد التأمين بأثر رجعى ، فيرد المؤمن جميع الأقساط التى يكون قد قبضها ويتحلل من مسئوليته عن التعويض اذا تحقق الخطر ، وذلك دون تمييز بين ما اذا كان المؤمن له حسن النية أو سوء النية فيما كتبه أو أدلى به من بيان غير صحيح (نقض فرنسى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ داللو ١٩٢٥ - ١ - ١١٦ - ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ سيريه ١٩٣٥ - ١ - ١٤٦ - ٨ مايو سنة ١٩٣٥ داللو الأسبوعى ١٩٣٥ - ٣٧٨ - ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العاملة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ١٣٩ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٤١ - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ =

= المرجع السابق ١٩٤٤-١٧٢ - ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٤ - بيكار وبيسون فقرة ٨٧ ص ١٤٤ - ص ١٤٥ - بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٤ ص ٦٨١) . ولكن لما كان هذا الجزاء شديدا ، وبخاصة بالنسبة الى المؤمن له حسن النية ، فقد جرى العمل فى وتائق التامين على ايراد احكام بين الشروط العامة تميز بين المؤمن له حسن النية والمؤمن له سوء النية ، وتقضى فى حالة حسن النية بعدم بطلان العقد والاقتصار على زيادة قسط التامين أو تخفيض مبلغ التعويض . وقد نقل سانون ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ هذه الاحكام مما جرى به العمل ، وصاغها نصوصا فى المادتين ٢١ و ٢٢ منه ، وهى النصوص التى نقل عنها مشروع الحكومة فى المادتين ٢٦ و ٢٧ منه .

اما فى مصر ، فى عهد التقنين المدنى القديم ، فلم يكن هناك نصوص فى هذا التقنين تتعلق بالتامين . وكانت المادة ١٩٠ من تقنين التجارة البحرى نقضى بأن « يصير سند السيكورتاه لافيا بالنسبة للمؤمن اذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه أو اخبار منه بخلاف الواقع ، أو اذا وجد اختلاف بين سند السيكورتاه وسند الشحن يوجب نقصان الخطر المظنون أو يغير حقيقة ما يعرض منه ويكون من شأنه أن يمنع السيكورتاه أو يغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال » . ويقضى نفس النص بأن يكون العقد باطلا « ولو لم يكن للسكوت أو الاخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السندين دخل فى الخسارة التى لحقت بالمشىء المعمول عليه السيكورتاه أو فى هلاكه » . ولم يفرق هذا النص بين ما اذا كان المؤمن له حسن النية أو سوء النية ، ولذلك كان نصا استثنائيا لا يقاس عليه . وقد لجأت شركات التامين الى ادراج شروط فى وثائق التامين تقضى بسقوط حق المؤمن له اذا ثبت سوء نيته . وقد أعمل القضاء المختلط هذه الشروط ، فقضى بسقوط حق المؤمن له اذا ثبت سوء نيته . وقد أعمل القضاء المختلط هذه الشروط ، فقضى بسقوط حق المؤمن اذا قصد بالبيان الكاذب غش المؤمن (استئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٢٥٥ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤) ، وكان للبيان اثر فى تقدير الخطر (استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٢ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤) . فاذا قرر المؤمن له كذبا أنه لم يسبق أن فحص للتامين على الحياة دون أن يتبع هذا الفحص ابرام وثيقة التامين فى حين أنه كان قد تقدم دون جدوى لشركة أخرى ، وقرر أن امه قد توفيت بحمى التيفود فى حين أنها قد توفيت بالسل الرئوى ، كان عقد التامين باطلا وفقا لبنود الوثيقة التى تعتبر قانون الطرفين (استئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ٣٤٠) . أما اذا كان المؤمن له حسن النية ، فانه لا محل للحكم بالبطلان (استئناف مختلط ١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ١١٠ - ٥ يناير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ١٣٦) ، وكذلك اذا لم يكن للاخفاء اثر فى تكوين فكرة عن الخطر كاخفاء السائق فى التامين من المسئولية عن حوادث السيارات ضعف سمعه (استئناف مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ١٠٩) . وقد طبق القضاء المختلط فى بعض احكامه نظرية التدليس طبقا للمبادئ العامة ، فقضى بابطال العقد =

وتسرى هذه الأحكام أيا كان الوقت الذى وقع فيه الكتمان أو أدلى بالبيان غير الصحيح ، يستوى أن يكون ذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء البيانات اللازمة أو وقت أن يخطر المؤمن بما يستجد من الظروف التى تؤدى الى زيادة الخطر • وقد جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية على عدم التمييز بين هذين الفرضين وتطبيق نفس الأحكام عليهما — جميعا (١) ، اذ أن النصوص التى تتضمن هذه الأحكام عامة لتمييز بين فرض وفرض • هذا الى أن التزام المؤمن له باخطار المؤمن بما يستجد من الظروف التى تؤدى الى زيادة الخطر ليس فى الواقع من الأمور الا امتدادا لالتزامه بتقديم البيانات ابتداء ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك (٢) •

ويجب ، فى تطبيق هذه الأحكام على كل من الفرضين (٣) ، التمييز

= اذا استبدل بشخص المؤمن له فى التأمين على الحياة شخص آخر فى الكشف الطبى (استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ — ٢ مارس سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٥٤) ، أو قدمت شهادة مزورة لاثبات سن غير السن الحقيقية (استئناف مختلط ٢١ يونيه سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧) • ولكنه فى بعض أحكامه قضى ببقاء الأقساط للمؤمن ، خلافا للقواعد العامة فى الأثر الرجعى للإبطال (استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦) • انظر فى ذلك محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٠ •

(١) نقض فرنسى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ — ٤٥ — ١١ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٢٥٩ — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٤٨ — ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٣٣ — أول فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٦٩ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٤٩ — ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٢٣ — نقض فرنسى دوائر مجتمعه ٨ يوليه سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ — ٢٣٣ — داللو ١٩٥٣ — ٥٩٤ — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٨٨ ص ١٤٧ — ص ١٤٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٤ ص ٦٨٢ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦١٨ •

(٣) ويلاحظ أنه قد ورد فى شأن التأمين على الحياة نص خاص يورد أحكاما تختلف عن هذه الأحكام فيما يتعلق بالبيانات الخاطئة أو الغلط فى سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته (انظر المادة ٧٦٤ مدنى وسياتى بيان ذلك فيما يلى فقرة ٧٣٠) •

بين خالتين : حالة ما اذا كان المؤمن له سييء النية في الكتمان أو في الادلاء ببيان غير صحيح ، وحالة ما اذا كان حسن النية في ذلك . ويقع على عاتق المؤمن عبء اثبات ما وقع من كتمان أو ادلاء ببيان غير صحيح . كما يقع على عاتقه عبء اثبات أن المؤمن له كان سييء النية في ذلك (١) ، فاذا لم يقيم الدليل على سوء نيته كان المفروض أنه حسن النية كما صرح بذلك نص المادة ٢٧ من مشروع الحكومة ، لأن سوء النية لا يفترض (٢) .

٦٢٧ — الحالة الأولى — المؤمن له سيء النية :

والمفروض هنا أن المؤمن قد أثبت سوء نية المؤمن له في كتمان أمر أو في تقديمه بيانا كاذبا ، بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن ، وذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء البيانات اللازمة . أو أثبت سوء نية المؤمن له ، وقد قامت بعد إبرام عقد التأمين ظروف تزيد في الخطر ، في أنه لم يخطره بهذه الظروف في المهلة المحددة ، أو أخطره بها ولكنه كتم أمرا أو قدم بيانا كاذبا بحيث

(١) استئناف مختلط ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ — فيجب اثبات أن المؤمن له كان يقصد غش المؤمن وخديعته ، ويجب أن تستظهر المحكمة هذا القصد (نقض فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ١٢٤ — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٤١ — ١٠ يوليه سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ — ١٦٢ — أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٤٧ — ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٤٥ — ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ — ١٦١ — جرينوبل ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦ داللون الاسبوعي ١٩٣٦ — ٢٢٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣ — أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٧٨ وفقرة ٢٩٣ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٨٨ ص ١٤٨ — ويجوز اثبات سوء النية بجميع الطرق (نقض فرنسي ١٠ يوليه سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ — ١٦٢ — داللون ١٩٤٥ — ١٥٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣) . فاذا لم يثبت سوء النية ، لم يكف تجريح المؤمن للبيانات التي قدمها المؤمن له (استئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٢٥٥) .

ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن (١) .
ويمكن القول من جهة أن الكتمان أو تقديم البيان الكاذب عن غش
انما هو تدليس يجعل عقد التأمين قابلا للإبطال (٢) . ويمكن القول
من جهة أخرى أن المؤمن له ، بهذا الكتمان أو بهذا البيان الكاذب الذي
قدمه ، يكون قد أحل بالتزامه من تقديم ما يعلم من بيانات صحيحة سواء
وقت إبرام العقد أو بعد إبرامه ، ويكون جزاء الإخلال بالتزام هو
فسخ العقد (٣) . وقد يكون القول بالفسخ أولى من القول بالإبطال ،
لأن الإبطال لا ينطبق في الفرض الثاني إذا قامت ظروف جديدة تزيد في
الخطر وامتنع المؤمن له عن الإخطار بها أو كتم أمرا أو قدم بيانا كاذبا
في الإخطار . ففي هذا الفرض لا يمكن القول بأن العقد الذي نشأ صحيحا
انقلب قابلا للإبطال بالتدليس ، ولكن يجوز القول بفسخ العقد لإخلال
المؤمن له بالتزامه . فالفسخ إذن ينطبق على الفرضين الأول والثاني
معا ، في حين أن الإبطال لا ينطبق إلا على الفرض الأول . ومهما يكن
من أمر فإن نص مشروع الحكومة يقرر بطلان العقد في حالة سوء النية

(١) ويجوز بعد الكتمان أو تقديم البيان الكاذب ، وقبل تحقق الخطر ،
أن يرجع المؤمن له فيما مضى فيه من غش ويتقدم من تلقاء نفسه إلى المؤمن
بتصحيح ما أدلى به من بيانات . فهذا الرجوع (rétractation) يرفع عنه سوء
النية ، وينتقل به إلى مؤمن له حسن النية يعامل على هذا الاعتبار (بيكار
وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٥٨) .

(٢) انظر في هذا المعنى كابتان في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠
— ٧٣٩ — تراسبوت (Trasbot) في دالوز ١٩٣١ — ٤ — ١٨ — وانظر في
أنه من تطبيقات الغلط لابييه (Labbé) في سيريه ١٨٨٠ — ٢ — ٢٢٥ وفي
سيريه ١٨٨٣ — ٢ — ٢٥ — بلوندل (Blondel) في سيريه ١٨٩٢ — ١ — ١
— فال (Wahl) موجز القانون التجاري فقرة ١٤٣٨ — وكثيرا ما يستعمل
القضاء المختلط لفظ « البطلان » (استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م
٣١ ص ٣١٦ — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠ — ٢ مارس سنة ١٩٢٨ م
٥٠ ص ١٥٤) ، ويقول في بعض الحالات أن المؤمن له أوقع المؤمن في الغلط
عمدا فيعد مرتكباً لغش يترتب عليه اهدار التأمين (invalidation) (استئناف
مختلط ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١) .

(٣) انظر المادة ٩٨٧ مدني عراقي حيث تقول : — يجوز للمؤمن أن
يطلب فسخ العقد . . (انظر آنفا فقرة ٦٢٦ في الهامش) .

(م ٢٦) ، وابطال العقد في حالة حسن النية (م ٢٧) ، مجاريا في ذلك العرف التأميني ونصوص قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ (١) ، وخارجا على القواعد العامة المقررة في نظرية عيوب الارادة وفي نظرية الفسخ • والبطالان أو الابطال هنا نوع من العقوبة المدنية (peine civile) توقع على المؤمن له جزاء غشه أو جزاء اخلاله بالتزامه ، ولا تسرى في شأنها القواعد العامة المقررة في نظرية البطلان ، بل هي نظام من النظم الخاصة بعقد التأمين جرى به العرف التأميني كما قدمنا • وهذه العقوبة المدنية شبيهة بعقوبة مدنية ثانية سنراها في وقف سريان (suspension) وثيقة التأمين (٢) ، وشبيهة بعقوبة مدنية ثالثة سنراها في سقوط (déchéance) حق المؤمن له (٣) • وهذه العقوبات المدنية تعتبر من خصائص عقد التأمين (٤) •

ومن ثم يجوز للمؤمن ، في حالة ما اذا كان المؤمن له سييء النية ، أن يطلب بطلان عقد التأمين فيتحال من التزامه بضمان الخطر المؤمن منه (٥) • واذا تحقق هذا

(١) فالمادة ٢١ من هذا القانون صريحة في بطلان العقد ، ومن ثم يقول الفقه الفرنسي بالبطالان لا بالفسخ (بيكار وبيسسون المطول ١ ص ٢٤٩ - ص ٣٥٠ - بيكار وبيسسون فقرة ٨٩ ص ١٤٨ - ص ١٤٩ - بلانيول وريبير وبيسسون ١١ فقرة ١٣٠٥ - وريبير في القانون البحري طبعة الثالثة ٣ فقرة ٢٤١٧) •

(٢) انظر ما يلي فقرة ٦٤٢ •

(٣) انظر ما يلي فقرة ٦٥١ •

(٤) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسسون فقرة ٨٩ ص ١٥٠ - بلانيول وريبير وبيسسون فقرة ١٣٠٥ - محمد علي عرفه ص ١٦٢ - عبد المنعم البدراوي فقرة ١٣٥ ص ١٨٥ - ص ١٨٦ •

(٥) ويحتج المؤمن بالبطالان ، لا قبل المؤمن له وحده ، بل ايضا قبل المستفيد (استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٥) ، وقبل الغير الذين تعلقت حقوقهم بالتأمين كالمضروب في التأمين من المسؤولية وكالدائنين الذين لهم حق امتياز أو حق رهن في الشيء المؤمن عليه (بلانيول وريبير وبيسسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٤ وفقرة ١٣٤٦ وفقرة ١٣٧٠) •

الخطر (١) ، سواء كان تحققه بعد تقرر البطلان أو قبله ، لم يجر للمؤمن له أن يرجع بشيء على المؤمن (٢) .
وقد قضت محكمة النقض بأن عقد التأمين من العقود التي مبناه حسن النية ، وصدق الاقرارات التي يوقع عليها المؤمن له والغش فيها أو اخفاء حقيقة الأمر يجعل التأمين باطلاً ، فالمؤمن له ملزم باحاطة المؤمن عند التأمين بجميع البيانات اللازمة لتمكينه من تقدير الخطر المؤمن منه وجسمائه ، وقد يكون ذلك عن طريق الاجابة على اسئلة

(١) ولو لم تكن هناك علاقة بين تحققه وبين ما كتبه المؤمن له أو قدمه من بيان كاذب (بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٤٩ - بلانيول وريبيز وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٥ ص ٦٨٣) ، فإذا كتم المؤمن على حياته أنه مصاب بمرض معين ، اعتد بهذا الكتمان حتى لو مات بسبب مرض آخر . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين على البضائع الموجودة بمحله من السرقة ، وقرر كذباً أنه يقيد مشترياته ومبيعاته في سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ، وكان منصوصاً في وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما قرره طالب التأمين غير صحيح ، ثم استخلص الحكم استخلاصاً سائغاً أن البيانات المشار إليها هي بيانات جوهرية ذات أثر في تكوين العقد ويترتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين اعملاً لنص العقد ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك أن البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين (نقض مدني ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ مجموعة عمر ٥ رقم ٤٠٧ ص ٧٥٥ : وتقرر المحكمة بعد ذلك أنه متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصحيح الوارد في عقد التأمين والذي من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين ، وهذا شرط جائز قانوناً ، فلا يكون ثمة محل للنعي على الحكم بأنه قد أضاف الى أسباب بطلان العقود سبباً جديداً لا يقره القانون) .

(٢) وإذا تحقق الخطر قبل تقرر البطلان وقبل انكشاف الحقيقة ، فرجع المؤمن له على المؤمن بالتعويض ، ثم انكشفت الحقيقة وبطل العقد ، كان للمؤمن أن يسترد ما دفعه من التعويض . ويسترد التعويض حتى لو كان قد صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضي ، إذ لم يعرض أمر الغش على القضاء . ولا يسرى التقادم في شأن حق الاسترداد الا عند انكشاف الحقيقة . وفي حالة قيام ظروف جديدة تزيد في الخطر ، لا يكون للبطلان أثر رجعي الا من وقت أن كتم المؤمن له هذه الظروف أو أدلى ببيان كاذب في شأنها . فإذا تحقق الخطر قبل ذلك ودفع المؤمن التعويض ، لم يجر له استرداده حتى لو بطل العقد بعد ذلك . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٤٩ - بلانيول وريبيز وبيسون ١١ فقرة ٣٠٥ ص ٦٨٣ .

(الوسيط ج ٧ - م ١٠٢)

محددة في طلب التأمين حيث يسأل المؤمن له عن حقيقة ما يدلى به من بيانات . فإذا كان البيان قد جعله المؤمن محل سؤال محدد ومكتوب فإنه يعتبر جوهرها في نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه عليه أن يبلغ المؤمن بما يطرأ اثناء العقد من ظروف من شأنها أن تؤدي الى زيادة هذه المخاطر ، ويترتب على الاخلال بهذا الالتزام أن يقع عقد التأمين باطلا (١) .

ولو أن البطلان هنا كان البطلان الذي تقرره القواعد العامة وليس بطلانا خاصا بعقد التأمين ، لاقتضت القواعد العامة أن عقد التأمين الباطل ، عندما يتقرر بطلانه ، يزول بأثر رجعي ، ويعتبر كأن لم يكن ولا يترتب أثرا ما . وهذا ما شهدناه في التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه ، فقد رأينا أن هذا الالتزام يزول منذ البداية ويعتبر كأنه لم ينشأ في ذمة المؤمن . أما بالنسبة الى التزام المؤمن له بدفع الأقساط المستحقة فالأمر يختلف ، اذ تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من مشروع الحكومة كما رأينا : « وفي جميع الأحوال التي يبطل فيها العقد بأكمله أو جزء منه بسبب الكتمان أو البيانات الكاذبة ، تصبح الأقساط التي تم أدائها حقا خالصا للمؤمن ، أما الأقساط التي استحققت ولم تؤد فيكون له الحق في المطالبة بها » . فيلتزم المؤمن له اذن ، بالرغم من بطلان عقد التأمين ، بدفع جميع الأقساط المستحقة الى يوم أن يتقرر البطلان (٢) . وما دفعه منها يكون حقا خالصا للمؤمن لايرده ، ومالم يدفعه ولكن حل ميعاد استحقاقه يلتزم بدفعه ، ولو كان القسط الأخير الذي حل ميعاد استحقاقه هو عن مدة تالية لليوم الذي تقرر فيه البطلان . وقد قيل في تعليق تخالف هذا الالتزام بدفع الأقساط المستحقة عن عقد تأمين باطل ، ان هذه الأقساط تستحق للمؤمن على سبيل التعويض ، لأن البطلان انما تسبب فيه المؤمن له بغشه . والذي عليه الفقه

(١) نقض مدني في ٢٥ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ٢٨٦ صفحة ٦٥٨٣ .
(٢) استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦ .

الفرقى هو ، كما قدمنا ، أن هذه الأقسام تستحق للمؤمن « كمقوبة مدنية » ترتبت على غش المؤمن له (١) .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من مشروع الحكومة ، كما رأينا ، على مايتى : « فاذا كان موضوع العقد عدة أشياء أو أشخاصا متعددين ، وكان الكتمان أو البيانات الكاذبة لا تنصب الا على البعض ، فان التأمين يظل قائما بالنسبة الى بقية هذه الأشياء أو باقى هؤلاء الأشخاص طالما أن المؤمن كان يقبل التأمين عليهم وحدهم بالشروط ذاتها » . وقد ورد نظير لهذا النص عند الكلام فى زيادة المخاطر (٢) ، والنص ليس هنا أيضا الا تطبيقا لقواعد العامة . فاذا كان هناك عقد تأمين واحد شمل عدة أشخاص أو عدة أشياء ، كأن أمن شخصان على حياتهما بعقد واحد أو أمن شخص على منزلين من الحريق ، وأدلى أحد المؤمن على حياتهما ببيانات كاذبة عن نفسه أو أدلى المؤمن له ببيانات كاذبة عن أحد المنزلين المؤمن عليهما ، فان عقد التأمين يكون باطلا بالنسبة الى الشخص أو الى المنزل الذى أدلى ببيانات كاذبة فى شأنه ، ويبقى صحيحا بالنسبة الى الشخص الآخر أو على المنزل الآخر بشروط التأمين الأصلية ذاتها .

٦٢٨ — الحالة الثانية — المؤمن له حسن النية :

والمفوض هنا أن المؤمن لم يستطع اثبات سوء نية المؤمن له فى كتمانه أمرا أو فى تقديمه بيانا غير صحيح ترتب عليه أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته فى نظر المؤمن ، وذلك وقت تقديم المؤمن له ابتداء البيانات اللازمة . أو لم يستطع أن يثبت سوء نية المؤمن له — وقد قامت بعد ابرام العقد ظروف تزيد فى الخطر — فى أنه لم يخطره بهذه الظروف فى المهلة المحددة ، أو أخطره بها ولكنه كتم أمرا أو قدم

(١) بيكار وبيسون فقرة ٨٩ ص ١٥٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٠٥ ص ٦٨٣ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٢٥ .

بيانا غير صحيح في هذا الاخطار بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن • ففى كلا الفرضين يعتبر المؤمن له حسن النية (١) • ويجب أن نميز هنا بين صورتين : (الصورة الأولى) أن تنكشف الحقيقة قبل تحقق الخطر • (والصورة الثانية) أن تنكشف الحقيقة بعد تحقق الخطر •

٦٢٩ — الصورة الأولى — انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر :

فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد • ويتم الابطال بعد عشرة أيام من تاريخ اخطاره المؤمن له بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول • وتقول الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من مشروع الحكومة في هذا الصدد : « فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد بعد عشرة أيام من تاريخ اخطاره المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول • • » • ولا يكون للابطال هنا ، خلافا لما تنقضى به القواعد العامة ، أثر رجعى • فيبقى المؤمن ملتزما بضمان الخطر (٢) ، ويتقضى

(١) ولكنه يعتبر مقصرا بالرغم من حسن نيته ، فالتزامه بتقديم البيانات الصحيحة اللازمة ابتداء التزام بتحقيق غاية ، فعدم تقديم هذه البيانات هو فى ذاته الخطأ • وكذلك التزامه بتقديم البيانات الصحيحة عما يطرأ من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد الخطر هو التزام بتحقيق غاية ، ولكن التزامه بتقديم هذه البيانات فى مهلة معينة يمكن اعتباره التزاما ببذل عناية ، فاذا بذل العناية اللازمة ومع ذلك لم يتمكن من تقديم البيانات فى هذه المهلة لم يكن مقصرا فلا يتحمل الجزاء (بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٥٨) •

وتجب مراعاة ظروف كل حالة فى تقديم البيانات عما يطرأ من الظروف ، فاذا كان المؤمن له ملتزما بالاخطار عن وثائق التأمين المستجدة ، ولم يعقد وثيقة جديدة ولكنه أجرى تعديلا فى وثيقة قديمة عن طريق ملحق لها ، فان عدم الاخطار عن هذا الملحق اقل أهمية من عدم الاخطار عن وثيقة جديدة (استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٠) •

(٢) ولكنه ، اذا تحقق الخطر قبل انكشاف الحقيقة ، لا يدفع الا تعويضا مخفضا بنسبة معدل الاقساط التى أدبت فعلا الى معدل الاقساط التى كان يجب أن تؤدى (انظر ما يلى فقرة ٦٣٠ — بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٢) •

المؤمن له ملتزما بدفع الاقساط ، وذلك الى يوم ابطال العقد • ومن ثم يكون ما قبضه المؤمن من الأقساط عن مدة سابقة على يوم الابطال حقا خالصا له ، أما ما قبضه عن مدة تلي يوم الابطال ، وهى مدة لم يتحمل فى مقابلها خطرا ما ، فلا يجوز له أن يستبقيه ويجب عليه رده • وتقول الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من مشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ويترتب على ابطال العقد فى هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل فى مقابلته خطرا ما (١) •

ويستطيع المؤمن له أن يدرأ طلب الابطال ، اذا هو قبل زيادة فى القسط تتناسب مع الزيادة فى الخطر ، وتحسب هذه الزيادة على أساس تعريفه الأقساط (٢) • ذلك أن المؤمن ليس له أن يشكو اذا قبل المؤمن له هذه الزيادة ، فقد أعادت الزيادة توازن عقد التأمين • وأصبح المؤمن لا يحق له ابطال هذا العقد ، لا من ناحية اختلال التوازن فقد انتفى هذا الاختلال ، ولا من ناحية سوء نية المؤمن له فالمفروض أنه حسن النية • ويتبين من ذلك أنه اذا كان المؤمن له حسن النية ، كان له الخيار بين دفع زيادة فى القسط أو ترك المؤمن ييدخل العقد (٣) • ومن ثم

(١) وكان يمكن الوصول الى نفس هذه النتائج عن طريق تطبيق القواعد العامة لو قلنا بفسخ عقد التأمين لعدم وفاء المؤمن له بالتزامه ، بدلا من القول بإبطال العقد • ذلك أن الفسخ لا يكون له أثر رجعى إذ أن التأمين عقد زمنى ، فيبقى المؤمن ملتزما بضمان الخطر كما يبقى المؤمن له ملتزما بدفع الاقساط الى يوم الفسخ • ويلاحظ أن المادة ٢٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ تقضى ، فى حالة المؤمن له حسن النية ، بفسخ عقد التأمين لا بإبطاله •

(٢) ويجوز للمؤمن بداهة ، اذا هو لم يرد ابطال العقد ولم يقبل المؤمن له الزيادة ، أن يستبقى العقد كما هو دون زيادة فى القسط ، ويكون ذلك بإرادته المنفردة دون حاجة لرضاء المؤمن له • وتستخلص إرادة المؤمن ضمنا فى استبقاء العقد دون زيادة فى القسط ، اذا هو قبل بعد انكشاف الحقيقة أن يستوفى الاقساط كما هى دون زيادة ، أو دفع التعويض كاملا عند تحقق الخطر المؤمن له •

(٣) أما فى فرنسا ، فالمادة ٢٢ من قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ تجعل الخيار للمؤمن ، لا للمؤمن له ، فى طلب الفسخ أو زيادة القسط اذا قبل المؤمن له الزيادة •

يستطيع المؤمن أن يرسل بكتاب موسى عليه للمؤمن له يعرض فيه أن يدفع زيادة في القسط ، فإذا لم يدفع هذه الزيادة في خلال عشرة أيام أبطل العقد (١) .

٦٣٠ — الصورة الثانية — انكشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر :
وقد لا تظهر الحقيقة الا بعد تحقق الخطر . وفي هذه الصورة لا يجوز للمؤمن ابطال العقد ، فقد تحقق الخطر والعقد قائم وأصبح التزام المؤمن بالتعويض واجب الأداء . فلا يستطيع التحلل منه بالابطال كما كان يستطيع ذلك بالبطالان لو أن المؤمن له كان سيء النية (٢) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٢ — وتسرى الزيادة من وقت أن يقبلها المؤمن له ، لا قبل ذلك (بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٣) . وإذا لم يقبل المؤمن له الزيادة ، فاضطر المؤمن الى طلب ابطال العقد بسبب قيام ظروف جديدة زادت في الخطر وكان المؤمن له هو الذي تسبب في قيامها ، جاز للمؤمن أن يرجع بتعويض على المؤمن له في هذه الحالة وحدها دون غيرها من الأحوال (بيكار وبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٣ — ص ١٥٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٥) .

ولا يكفي مجرد رفض المؤمن له الزيادة حتى يتم الابطال ، بل يجب أن يطلب المؤمن ابطال العقد (نقض فرنسي ٩ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ٢٣٣ — نقض فرنسي دوائر مجتمعة ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ — ٢٣٣ — دالوز ١٩٥٣ — ٢٩٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٤ — أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٨١) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ — ولا يعتبر المؤمن له سيء النية اذا قرر أن لديه دفاتر منظمة وظهر أن لديه دفاتر وأن النزاع انما يقع في انتظامها ، إذ أن عدم انتظام القيد في الدفاتر لا يؤدي فعلا الى القبول بكذب التقرير بوجود دفاتر ، وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا أبطلت المحكمة التعاقد على التأمين تأسيسا على أن تقرير المؤمن له أن لديه دفاتر منتظمة لقيد مشترياته ومبيعاته وقائمة لجرد البضاعة يراجعها بانتظام لم يكن صحيحا ، وأن الدفاتر ظهر أنه يعنيه غير باعث على الاطمئنان لعدم انتظامه ووجود شطب فيه ، وأن تقريره هذا كان في خصوص أمر جوهري لتعلقه بسجل هو المرجع الرئيسى لتعيين ما على شركة التأمين أن تؤديه اليه في حالة وقوع الخطر المؤمن منه ، فهذا منها قصور في تسبب حكمها ، إذ أن عدم انتظام القيد في الدفاتر لا يؤدي فعلا الى القبول بكذب التقرير بوجود دفاتر ، بل كل ما يترتب عليه هو التأثير في قوة الدفاتر كأداة =

ولكن لما كانت الأقساط التي دفعها المؤمن له لا تتناسب مع الخطر المؤمن منه ، فإن المؤمن لا يدفع من التعويض الا ما يتناسب مع هذه الأقساط (١) . اذا كان القسط الذي يدفعه المؤمن له هو أربعون جنيها في السنة ومبلغ التعويض هو ألفان ، وكان الواجب أن يكون القسط خمسين جنيها حتى يصبح متناسبا مع الخطر ، فإن المؤمن لا يدفع من التعويض عند تحقق الخطر الا أربعة أخماسه ، أي أنه يدفع ألفا وستمئة بدلا من ألفين (٢) . وتقول الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من مشروع

= اثبات ، واذ ان المحكمة حين اعتبرت البيان عن السجل وقائمة الجرد جوهريا لتعلقه باثبات الضرر الذي يلحق المؤمن له من وقوع الخطر المؤمن منه وانه يحدد فيما بين العاقلين طريقة اثباته ، لم تبين ذلك على اعتبارات من شأنها أن تبرره ، وخصوصا أن عبء اثبات الضرر يقع دائما على المؤمن له دون الشركة المؤمنة مما مفاده أن تعلق ذلك البيان بالاثبات ليس من شأنه أن يفيد أنه جوهري له (نقض مدني ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة عمر ٥ رقم ٧٦ ص ١٧٢) .

(١) ويكون للمؤمن الحق في تخفيض التعويض بهذه النسبة ، حتى لو لم تكن هناك علاقة بين تحقق الخطر وبين ما كتبه المؤمن له أو قدمه من بيان غير صحيح (نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٤٩ - باريس ٥ يناير سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ١٦٥ - ١١ مايو سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٤٧ - ليون ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ - ٩٠ - بيكار وبيسون فقرة ٩٢ ص ١٥٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٥ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ten فقرة ٢٨٢ عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٢٧) .

(٢) نقض فرنسي ٢٨ مايو سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٩٤١ - وقد تقوم ظروف جديدة تزيد في الخطر بحيث لو كانت قائمة وقت إبرام العقد لما تعاقد المؤمن ، وتقضى محكمة النقض الفرنسية ، حتى في هذه الحالة ، بتخفيض التعويض تخفيضا نسبيا تقدره المحكمة تقديرا عادلا (نقض فرنسي ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٥٦٥ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٤٨ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٥٢) . ولكن تقدير المحكمة هنا لا يمكن الا أن يكون تحكيما (تولوز ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٣٩ - السين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٢٥٣) ، وكان الأولى أن يتدخل المشرع في هذه الحالة فيقضى بتخفيض التعويض في حدود معينة (بيكار وبيسون فقرة ٩٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٦) .

الحكومة في هذا الصدد : « أما اذا ظهرت الحقيقة بعد تحقق الخطر ،
وجب تخفيض التعويض بنسبة معدل الأقساط التي أدت فعلا الى معدل
الأقساط التي كان يجب أن تؤدي لو كانت المخاطر قد أعلنت الى المؤمن
على وجه صحيح (١) » .

٦٣١ — نزول المؤمن عن حقه في الجزاء — شرط منع النزاع في وثيقة التأمين :

وقد ينزل المؤمن عن حقه في الجزاء ، فلا يستطيع بعد هذا النزول
أن يطلب التحلل من العقد أو زيادة القسط .

ويصح أن يكون هذا النزول مقدما في وثيقة التأمين ذاتها ، ويقع
هذا غالبا في التأمين على الحياة حيث يدرج في وثيقة التأمين شرط يسمى
« بشرط منع النزاع في وثيقة التأمين » (clause d'incontestabilité) . ويقضى
هذا الشرط بأنه لا يجوز للمؤمن ، بعد مدة معينة من تنفيذ عقد
التأمين ، أن ينازع في البيانات التي أدلى بها المؤمن له ، ولا أن يحتج
بأن هذا الأخير قد أخل بالتزامه من الادلاء ببيانات غير صحيحة . ويعفى
هذا الشرط المؤمن له من التزامه ، فلا يوقع عليه جزاء اذا أخل بهذا
الالتزام ، بشرط أن لا يكون حسن النية . أما اذا كان سوء النية ، فانه
لا يستلحق أن يتمسك بهذا الشرط ، اذ لا يجوز لشخص أن يشترط
اعفائه من المسؤولية التي تترتب على سوء نيته (٢) .

(١) وتسرى هذه الأحكام في حالة انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر ،
اذا كان الخطر قد تحقق قبل أن يبطل المؤمن العقد أو يقبل المؤمن له زيادة القسط
(نقض فرنسي ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٣
- داللون ١٩٤٨ - ٢٧٧ - بيكاروبيسون فقرة ٩١ ص ١٥٢) ، حتى لو تحقق
الخطر في خلال مهلة عشرة الأيام التي يبطل العقد بانقضائها بناء على كتاب موصى
عليه يرسله المؤمن للمؤمن له (نقض فرنسي ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة
العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٣ - داللون ١٩٤٨ - ٢٧٧ - بيكاروبيسون
فقرة ٩١ ص ١٥٣ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٣١٣) .
(٢) نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العسامة للتأمين البري
١٩٣٦ - ٥٨ - بيكاروبيسون فقرة ٩٤ ص ١٥٨ - ص ١٥٩ - بلانيول وريبير =

= وببسون ١١ فقرة ١٢٠٧ مكرر ص ١٨٨ وفقرة ١٣٩١ .
وهذا نموذج من شرط منع النزاع في وثيقة التأمين ورد في البنسـد
الاول من وثيقة التأمين على الحياة في شركة مصر للتأمين : هذا التأمين
« صادر اعتمادا على صدق الاقرارات الواردة بطلب التأمين وجميع المستندات
الآخري الصادرة من المؤمن له » ، وأنه « اذا استمرت البوليصة سارية المفعول
فحياة المؤمن عليه مدة سنتين من تاريخ اصدارها ، فلاتجوز المنازعة فيها بحجة
اخفاء معلومات أو اعطاء بيانات خاطئة في طلب التأمين . أو في المستندات
الآخري ، متى ارتكب ذلك بحسن نية . على أنه ثبت سوء النية ولو بعسـد
السنتين سالفتي الذكر ، حتى مع انعدام التصرفات المنطوية على الغش ، يصبح
التأمين باطلا وجميع الأقساط المدفوعة حقا مكتسبا للشركة بصفه تعويض
كشـرط جزائي صريح » (محمود جمال الدين زكى فقرة ٦١ ص ١٢٩) .

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه اذا نص في وثيقة التأمين
على الحياة على أن صحة العقد تتوقف على صدق أقوال المؤمن له ، ثم ورد
في نفس الوثيقة شرط منع النزاع في وثيقة التأمين اذا قام المؤمن له بدفع
الأقساط مدة معينة ، فاذا مضت هذه المدة مع قيام المؤمن له بدفع الأقساط ،
لم يقبل من الشركة طلب سقوط حق المؤمن له لعدم صحة البيانات التي أدلى
بها ، سواء فيما يتعلق بحالته الصحية أو فيما يتعلق بعقود التأمين التي سبق
له إبرامها أو حاول إبرامها (استئناف مختلط ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م ٥٠
ص ٦٠) وقضت أيضا بأنه اذا نص في وثيقة التأمين على الحياة على أن
صحة العقد تتوقف على صدق البيانات التي أدلى بها المؤمن له ، فان وجود
شرط في نفس العقد بمنع النزاع في وثيقة التأمين بعد تنفيذ العقد بدفع
الأقساط مدة معينة ، يترتب عليه تغطية سقوط الحق بسبب ما ارتكب في مبدأ
الأمر من اخفاء البيانات أو عدم صحتها (استئناف مختلط ٢١ مارس سنة
١٩٣٦ جازيت ٢٦ رقم ٢٤٥ ص ٣٢٢) - وقضت أيضا بأنه اذا كان شرط
منع النزاع في وثيقة التأمين مطلقا ، وجب على المؤمن أن يثبت غش المؤمن
له حتى يمنعه من التمسك بهذا الشرط ، ولا يكفي لاثبات غش المؤمن له اثبات
أنه أدلى ببيانات غير صحيحة عن حالته الصحية والأطباء الذين قاموا بعلاجه
(استئناف مختلط ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ٢٨٨ - ٢٨ مايو سنة ١٩٤١
م ٥٣ ص ٢٠٤) . ويثبت غش المؤمن له اذا قدم شهادة تعميم لاثبات سن أقل
من السن الحقيقية (استئناف مختلط ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧)
- ويميز القضاء المختلط بين استعمال طرق احتيالية ، وفي هذه الحالة يكون
عقد التأمين كله - لا شرط منع النزاع وحده - باطلا ، وبين اعطاء بيانات
كاذبة مع العلم بكذبها ولكن دون استعمال طرق احتيالية ، وفي هذه الحالة
يكون شرط منع النزاع وحده دون عقد التأمين هو الباطل (استئناف مختلط
٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٢٠٤) .

وانظر أيضا في شرط منع النزاع في وثيقة التأمين : استئناف مختلط
٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٦٩ - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٣٤
- ٥ أبريل سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢٤٢ - ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص =

ويصح كذلك ألا ينزل المؤمن عن حقه في الجزاء بعد أن يتحقق اخلال المؤمن له بالتزامه ، وفي هذه الحالة يكون النزول صحيحا حتى لو كان المؤمن له في اخلاله بالتزامه سييء النية • ويجوز أن يكون النزول صريحا أو ضمنيا • ويستخلص النزول الضمني من علم المؤمن وقت إبرام العقد بما كتبه المؤمن له أو من علمه بالوقائع التي قدم المؤمن له عنها بيانات غير صحيحة ، فان اقدامه على إبرام العقد بالرغم من علمه بذلك يقطع في أنه قد نزل عن حقه في الجزاء (١) • أما اذا كان علم المؤمن تاليا لإبرام العقد ، أو كان قد علم عن غير طريق المؤمن له بالظروف التي طرأت بعد إبرام العقد وكان من شأنها أن تزيد في الخطر ، فان مجرد العلم لا يكفي لاستخلاص النزول الضمني ، بل يجب فوق ذلك أن يكون المؤمن قد تصرف بعد علمه تصرفا يفهم منه دون لبس أنه قد نزل عن حقه في الجزاء • وقد قدمنا أن من بين هذه التصرفات التي يستخلص منها النزول الضمني أن يستمر

= ١٢٤ - مصر المختلطة ٢١ فبراير سنة ١١٣٨ جازيت ٢٨ رقم ١٢٥ ص ١٢٥ - محمد علي عرفة ص ١٦٧ - ص ١٦٨ - محمد كامل مرسى فقرة ١٢٤ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٣ •

وبدا التعامل على شرط منع النزاع في وثيقة التأمين في أمريكا ، ثم انتقل الى فرنسا وغيرها من البلاد تحت ضغط المنافسة بين شركات التأمين (بيكاروبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٣) • ولم تكن صحة هذا الشرط محل نزاع في فرنسا قبل قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (ومع ذلك أنظر بيزانسون ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٣٠٢ - سيريه ١٩٣٢ - ٢ - ١٧٥) • وأنظر في أن هذا الشرط بعد صدور قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ لا يعتقد به في حالة ادلاء المؤمن له ببيان خاطيء عن سنة بسوء نية ذلك دون تمييز بين سوء النية والغش ، وفي حالة ما اذا كانت سن المؤمن له تجاوز الحد المقرر في تعريفه التأمين سواء كان المؤمن له في ادلائه بالبيان الخاطيء عن سنة سيء النية أو حسن النية : بيكاروبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٤ - وأنظر ما يلي فقرة ٧٣٠ في الهامش •

(١) نقض فرنسي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٤٤ - ٢٦ يونية سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٢٨ - بيكاروبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ٦٨٧ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٧٤ •

المؤمن في استيفاء الأقساط كما هي دون زيادة ، أو أن يدفع التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه ، وذلك دون أن يتمسك باخلال المؤمن له بالتزامه (١) . ويلاحظ أن علم سمسار التأمين (courtier) باخلال المؤمن له بالتزامه لا يحسب على المؤمن ، ولا يعتبر هذا الأخير عالما بالاخلال بمجرد علم السمسار بذلك (٢) . وكذلك لا يعتد بعلم مندوب التأمين (agent) ما لم يكن هذا المندوب مفوضا من المؤمن في إبرام عقد التأمين (٣) . ومع ذلك إذا كان المندوب غير مفوض في إبرام عقد التأمين ، ولكن ضل المؤمن له وأوهمه بعد أن علم باخلاله بالتزامه أنه لا يتحمل أى جزاء من جراء ذلك ، فإن المؤمن يكون مسئولاً في هذه الحالة عن خطأ المندوب مسئولية المتبوع عن التابع (٤) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٢٤ - ا ك س ٩ يوليه سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ١٠٤٦ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٩٠ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ٦٨٨ - محمد على عرفة ص ١٦٦ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٢ ص ١٩٦ - ليون ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٧ - ١٣٥ .

(٣) نقض فرنسى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٥ - ٤٤ - ٥ أغسطس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٥٩٥ - ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٣ - ١٦ - بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٧ مكررة ص ٦٨٨ - أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٧٣ - محمد على عرفة ص ١٦٥ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٢ - وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه يجوز الاحتجاج على شركة التأمين بعلم مندوبها العام (agent général) الذى يعتبر بمثابة وكيل عنها (استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٢٩ ص ٧٢) . وقضت أيضاً بأنه لا يكفي مجرد علم المندوب بوجود تأمينات أخرى إذا كانت شروط وثيقة التأمين تتطلب تقديم تقرير مفصل عن كل تأمين عقد المؤمن له قبل أو بعد التأمين الحالى ، وحضور هذا المندوب فى أثناء تحقيق أسباب وقوع الحادث لا يمكن أن يحمل على أنه نزول ضمنى من المؤمن عن حقه فى التمسك بسقوط حق المؤمن له لعدم مراعاته للشرط المتقادم (استئناف مختلط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩) .

(٤) نقض فرنسى ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٤٩ - بيكار وبيسون فقرة ٩٤ ص ١٦١ - وقد يرجع خطأ المندوب =

المبحث الثانى

دفع مقابل التأمين (✱)

٦٣٢ — الالتزام بدفع مقابل التأمين — التأمين على الحياة :

رأينا (١) أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تقضى بأن يلتزم المؤمن له « أن يؤدي القسط أو الاشتراك فى المواعيد المحددة » ، والغالب أن يكون مقابل التأمين أقساطا دورية سنوية ، فإذا كان المؤمن جمعية تأمين تبادلية سمي مقابل التأمين اشتراكا (cotisation) ، وقد يكون مقابل التأمين مبلغا اجماليا يدفع مرة واحدة ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) وقد قدمنا (٢) أن قسط التأمين (prime d'assurance) هو المقابل المالى الذى يدفعه المؤمن له المؤمن لتغطية الخطر المؤمن منه ، وأنه يحسب على أساس هذا الخطر فإذا تغير الخطر تغير معه القسط وذلك وفقا لمبدأ نسبية القسط الى الخطر (proportionnalité de la prime au risque) .

الذى يسأل عنه المؤمن الى أن المندوب هو الذى أجرى تحرير البيانات بنفسه واغفل مع ذلك ذكر بعض الظروف التى أدلى بها المؤمن له (باريس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ المجموعة الدورية للتأمين ١٩٣٧ - ٢٩) ، أو أشار بعدم ضرورة الإجابة عن بعض الأسئلة (آجن ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥ سيريه ١٩٠٥ - ٢ - ١٦٠) أو حرر النسخة المخصصة للمؤمن له من وثيقة التأمين على خلاف النسخة التى احتفظ بها المؤمن (نقض فرنسى ٣ مارس سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٤٩) ، فإذا لم يستطع المؤمن لسه اثبات خطأ فى جانب المندوب ، فإن علم المندوب بظروف معينة واغفاله أخطار المؤمن بها ينفى خطأ المؤمن له فى عدم الادلاء بهذه الظروف (استئناف مختلط ٢ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩ - نقض فرنسى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المجموعة الدورية للتأمين ١٩٢٧ - ٤٩ - محمد على عرفة ص ١٦٦) ، وانظر عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٢ ص ١٩٥ ص ١٩٦ .

(✱) انظر Weyer رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ - Guineau

رسالة من باريس سنة ١٩٣٢ .

(١) انظر آنفا فقرة ٦١٠ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٢ .

والالتزام بدفع قسط التأمين يقوم في كل أنواع التأمين ، حتى في التأمين على الحياة • ويختلف الحكم في فرنسا ، حيث يقضى قانون ١٣ يولييه ١٩٣٠ (م ١٥ و م ٧٥) بأن المؤمن له في التأمين على الحياة لا يجبر على دفع القسط (١) • أما في مصر ، فإن المؤمن له في التأمين على الحياة يلتزم بدفع القسط ويجبر قضاء على دفعه ، غير أنه يجوز له أن يتخلل من عقد التأمين قبل انتهاء الفترة الجارية ، فيجبر على دفع ما استحق من الأقساط قبل هذا التحلل ، وتبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة • وفي هذا تقول المادة ٧٥٩ مدنى : « يجوز للمؤمن له الذى التزم بدفع أقساط دورية أن يتحلل في أى وقت من العقد باخطار كتابى يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة » • وسنعود الى هذه المسألة عند الكلام في التأمين

(١) ريعلون فى فرنسا هذا الحكم بأن التأمين على الحياة يتضمن تدبيراً احتياطياً من تدابير الادخار ، يستغرق تنفيذه سنوات طويلة • فليس من الحكمة ، اذا أقدم الشخص عليه ، أن يظل مقيداً به طوال هذه السنوات ، ولأنه يدفع القسط من دخل عمله فيجب أن يعطى فرصة تقدير مركزه المالى كل عام ، والا لامتنع عن التعاقد • ولكن يكفى للوفاء بهذا الغرض أن يتقرر جواز التحلل من العقد فى أى وقت ، كما تقرر ذلك فى التقنين المدنى المصرى (عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٤) •

على أن دفع القسط لا يزال التزاماً يترتب فى ذمة المؤمن له فى التأمين على الحياة ، حتى فى القانون الفرنسى ، وكل ما فعله هذا القانون هو أنه لم يجز اجبار المؤمن له على الدفع • وليس معنى ذلك أن هذا الالتزام قد أصبح التزاماً طبيعياً فى القانون الفرنسى ، بل هو التزام مدنى يترتب جزاء على الاخلال به • ولكن هذا الجزاء مقصور على الفسخ دون التنفيذ العيني ، فى حين أن الجزاء فى الالتزامات المدنية الأخرى يشمل كلا من الفسخ والتنفيذ العيني • والاخلال بهذا الالتزام تترتب عليه فوق ذلك نتائج أخرى ، هى التصفية والتخفيض ، وسيأتى بيان ذلك عند الكلام فى التأمين على الحياة ، فالالتزام بدفع القسط فى التأمين على الحياة ، فى القانون الفرنسى ، هو اذن التزام مدنى جعل الجزاء عليه مناسباً لطبيعة هذا التأمين ، والاخلال به يترتب عليه الفسخ ، ويترتب عليه التصفية والتخفيض بشروط معينة ، ولكن لا يترتب عليه التنفيذ العيني فى القانون الفرنسى (بيكاروبيسون فقرة ٩٥) ، ولا يترتب عليه وقف سريان عقد التأمين لا فى القانون الفرنسى ولا فى القانون المصرى (انظر ما يلى فقرة ٦٤٢ فى آخرها فى الهامش) •

• على الحياة (١) •

ونبحث في الالتزام بدفع القسط عناصر هذا الالتزام ، والجزاء الذى يترتب على الاخلال به •

١ — عناصر الالتزام بدفع القسط

٦٣٢ — المدين فى الالتزام :

يترتب الالتزام بدفع القسط فى ذمة المؤمن له ، فهو الذى يتعاقد عادة مع المؤمن ويلتزم فى تعاقدده بدفع الأقساط (٢) • وقد قدمنا (٣) أن المؤمن له كثيرا ما يجمع ، وبخاصة فى التأمين من الأضرار ، صفات ثلاثا ، فهو طالب التأمين (souscripteur de l'assurance) المؤمن له أى الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه (assuré) ، والمستفيد من التأمين (bénéfataire) ولكن قد تتفرق هذه الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين ، فإذا تفرقت كان المدين بالقسط من هؤلاء الأشخاص الثلاث هو طالب التأمين ، لا المؤمن له ولا المستفيد • ذلك أن طالب التأمين هو الذى يتعاقد مع المؤمن ، ويتحمل بجميع الالتزامات التى تنشأ فى جانبه من عقد التأمين ، ومنها الالتزام بدفع الأقساط (٤) • ولكن يجوز للمؤمن أن يتمسك قبل المستفيد بالدفع التى يستطيع التمسك بها قبل طالب التأمين ، فإذا تأخر هذا الأخير فى دفع القسط جاز للمؤمن أن يقف سريان التأمين فى مواجهة المستفيد ، وفى حالة تحقق الخطر واستحقاق

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٣٢ •

(٢) وإذا أبرم العقد وكيل المؤمن له ، فالمؤمن له دون الوكيل هو الذى يصبح مدينا بدفع القسط ، ويكون الوكيل مسئولا قبل موكله اذا لم ينفذ الوكالة (نقض فرنسى ٨ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٢٤٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٨ هامش ٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٢ ص ١٠٨) •

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٧٢ •

(٤) انظر آنفا فقرة ٥٧٣ •

مبلغ التأمين للمستفيد يجوز للمؤمن أن يخصم من هذا المبلغ قبل دفعه للمستفيد جميع الأقساط المتأخرة (١) .

وإذا انتقل الشيء المؤمن عليه من المؤمن له إلى خلف ، فإن الخلف هو الذى يصبح مدينا بدفع الأقساط . ويستتوي فى ذلك أن يكون الخلف خلفا عاما كما اذا مات المؤمن له فتصبح ورثته هم المدينون بالأقساط فى مكانه أو يصبح الوارث الذى آلت إليه ملكية الشيء المؤمن عليه بعد القسمة هو المدين وحده ، أو أن يكون الخلف خلفا خاصا كما اذا باع المؤمن له الشيء المؤمن عليه فيصبح المشتري هو المدين بالأقساط فى مكان البائع (٢) . وقد يفلس المؤمن له ، فيحل محله فى المديونية بالأقساط جماعة الدائنين اذا كان عقد التأمين قابلا لأن ينتقل إلى هذه الجماعة .

ويجوز أن يقوم الغير بوفاء الأقساط وفقا للقواعد المقررة فى وفاء الغير للمدين ، وعند ذلك يكون له حق الرجوع على المدين ، ويكون له حق امتياز على مبلغ التأمين اذ يعتبر دفعه للأقساط عملا من أعمال التحفظ والصيانة (٣) .

٦٣٤ - الدائن فى الالتزام :

والدائن فى الالتزام هو المؤمن ، ويقبض القسط من المؤمن له عن طريق ممثليه المعتمدين لهذا الأمر .

وقد يكون للوسيط (مندوب التأمين) صفة فى قبض القسط ،

(١) بيكار وبيسون فقرة ٩٧ ص ١٦٥ .
(٢) وقد نصت المادة ١٩/٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ ، فى حالة تعدد الورثة أو المشترين ، على أن يكونوا متضامنين فى دفع القسط .
(٣) بيكار وبيسون فقرة ٩٧ - بلانتيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٩ - محمد على عرفة ص ١٢٨ - ص ١٣١ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٣ .

وقد قدمنا (١) أن الوسيط المفوض يكون وكيلا عن المؤمن في إبرام عقد التأمين ، ويكون عادة وكيلا عنه أيضا في قبض الأقساط •

وكذلك الوسيط ذو التوكيل العام يبرم عقد التأمين بالنيابة عن المؤمن ، ويغلب أن تكون له أيضا صفة في قبض الأقساط (٢) •

والوسيط غير المفوض ، اذا كانت سلطته غير موضحة الحدود ، تكون له عادة صفة في « قبض الأقساط والفوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين » (٣) •

ويبقى الوسيط غير المفوض المقصور على مجرد التوسط في البحث عن مؤمن له ، وهو سمسار التأمين • وهذا لا يعتبر وكيلا عن المؤمن ، ولا يستطيع إبرام عقد التأمين (٤) • ولا تكون له عادة صفة في قبض الأقساط ، ومن ثم لا يكون قبضه للقسط مبرئا لزمة المؤمن له (٥) • واذا قبض القسط من المؤمن له ، لم تبرأ ذمة هذا الأخير الا اذا وفي السمسار القسط فعلا للمؤمن ، ويكون السمسار مسئولا قبل المؤمن له عن تأخره في الوفاء بالقسط (٦) • ومع ذلك قد يصبح السمسار وكيلا عن المؤمن في قبض القسط ، وتستخلص وكالته في ذلك بوجه خاص اذا سلمه المؤمن مخالصة بالقسط لقبضه ، فيستطيع المؤمن له في هذه الحالة أن يدفع له القسط ويتسلم منه المخالصة ، ويكون هذا الوفاء مبرئا اذمته (م ٣٣٢ مدنى) (٧) •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧١ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٧١ •

(٣) انظر المادة ١٠٤٣ من المشروع التمهيدي آنفا فقرة ٥٧١ في

الهامش •

(٤) انظر آنفا فقرة ٥٧١ •

(٥) باريس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨

— ٦٩ — ويوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ — ٩٦٥ •

(٦) نقض فرنسى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ سيريه ١٩٣٢ — ١ — ١٦٤ —

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ سيريه ١٩٣٣ — ١ — ١٢٦ •

(٧) جرينوبل ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى =

٦٣٥ - محل الالتزام :

ومحل الالتزام هو قيمة القسط المتفق عليها في عقد التأمين • وقد قدمنا (١) أن هذه القيمة لا تحدد اعتباراً بطريقة تحكمية ، بل أن هذا التحديد خاضع لعوامل حتمية لا بد من مراعاتها • وبينما كيف يتحدد القسط الصافي (prime pure) ، وما هي التكاليف (changement) التي يجب أن تضاف إلى هذا القسط الصافي حتى ننتهي إلى القسط التجاري (prime commerciale) (٢) • وهذا القسط التجاري هو محل الالتزام ، وهو الواجب الدفع للمؤمن •

ويغلب أن يكون هذا القسط ثابتاً لا يتغير • ومع ذلك تجوز زيادته في الأحوال التي قدمناها عند الكلام في أدلاء المؤمن له بالبيانات اللازمة ، وفي أخطاره المؤمن بما يطرأ من ظروف يكون من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه (٣) • ويجوز كذلك ، في غير التأمين على الحياة ، أن يزيد القسط إذا تغيرت الشروط العامة للتأمين ، وطلب المؤمن له تطبيق الشروط العامة الجديدة ، واقتضى هذا التطبيق فرض التزامات أشد على المؤمن ، فيزيد القسط بما يتناسب مع زيادة أعباء المؤمن • وقد ورد في مشروع الحكومة نص في هذا المعنى ، اذ تقول المادة ١١ من هذا المشروع : « فيما عدا التأمين على الحياة ، اذا غير المؤمن الشروط العامة لأي نوع من التأمين خلال سريان مدته • فللمؤمن له أن يطلب تطبيق الشروط العامة الجديدة فيما يختص بعقد تأمينه • على أنه اذا تطلب تنفيذ هذه الشروط فرض التزامات أشد على المؤمن ، وجب على

= ١٩٣٧ - ٧٢٥ - باريس ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٧١ - وانظر في كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٠١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٩ - محمد علي عرفه ص ١٣٥ - ص ١٣٦ - محمد كامل مرسى فقرة ١٠٠ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٦٩ :

(١) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ •

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٦٢ •

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٢٣ وفقرة ٦٢٩ •

(الوسيط ج ٧ - م ١٠٣)

المؤمن له في هذه الحالة أن يؤدي ما يقابل تلك الالتزامات « (١) » .

وكما تجوز زيادة القسط ، يجوز كذلك تخفيضه . ويتحقق ذلك إذا كان قد لوحظ في تحديد مقدار القسط اعتبارات معينة ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها ، فيجوز عندئذ للمؤمن له أن ينهي العقد إلا إذا قبل المؤمن تخفيض القسط بما يجعله مناسباً للخطر بعد زوال هذه الاعتبارات أو بعد نقص أهميتها . وقد ورد في مشروع الحكومة نص في هذا المعنى ، إذ تقول المادة ٣١ من هذا المشروع : « إذا كان تحديد قسط التأمين ملحوظاً فيه اعتبارات محددة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حق للمؤمن له بالرغم من كل اتفاق مغاير أن ينهي العقد دون مطالبة بتعويض ما ، إلا إذا قبل المؤمن خفض القسط المتفق عليه عن المدة اللاحقة بما يتناسب مع زوال هذه الاعتبارات ، وفقاً لتعريف التأمين المعمول بها يوم تحرير العقد » (٢) .

(١) وليس لهذا النص مقابل في المشروع التمهيدي . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة في صدد هذا النص : « وفيما عدا عقود التأمين على الحياة ، خولت المادة ١١ للمؤمن له أن يفيد خلال سريان مدة تأمينه من التغييرات التي قد يدخلها المؤمن على الشروط العامة لأي نوع من التأمين ، بشرط قيام المؤمن له بدفع ما يقابل الالتزامات التي قد تقع على كامل المؤمن بسبب التغييرات الطارئة » .

(٢) نقل هذا النص عن المادة ١٠٧١ من المشروع التمهيدي ، وكان نص المشروع التمهيدي يجري على الوجه الآتي : « إذا كان تحديد مقابل التأمين ملحوظاً فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن ضده ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حق للمؤمن له أن يطلب تخفيض مقابل التأمين المتفق عليه عن المدة اللاحقة طبقاً لتعريف التأمين » . وافقت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدي ، ثم أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٥ في الهامش) » . ونص المشروع التمهيدي منقول عن المادة ٢٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ .

وقد نصت المادة ٩٧٨ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا المعنى على ما يأتي : « إذا كانت لألجنة الشروط تفسير إلى =

ويمكن حمل هذا النص على أنه تطبيق للقواعد العامة ، باعتبار أنه يكشف عن ارادة المتعاقدين المعقولة • ويؤخذ منه أن هناك شرطين يجب توافرها لامكان تخفيض قسط التأمين :

١ — أن يكون تحديد مقدار القسط قد لوحظ فيه اعتبارات مذكورة في وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه • فيجب إذن أن تكون الاعتبارات التي من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه مذكورة في وثيقة التأمين • ويجب فوق ذلك أن تكون هذه الاعتبارات قد نظر اليها في تقدير مقدار القسط ، فزاد هذا المقدار بنسبة زيادة الخطر الراجعة لهذه الاعتبارات • وليس من الضروري أن يذكر ذلك صراحة في وثيقة التأمين ، ومن باب أولى ليس من الضروري أن يبين في وثيقة التأمين مقدار القسط البسيط ثم مقدار الزيادة التي أضيفت اليه ، بل يكفي أن يتبين في وضوح من ذكر الاعتبارات في الوثيقة ، ثم ارتفاع مقدار القسط ، أن السبب في هذا الارتفاع يرجع الى وجود هذه الاعتبارات (١) •

= أحوال خاصة قد نظر اليها بعين الاعتبار عند تعيين مقدار القسط ، وكان من شأنها أن تزيد الأخطار ، حق للمضمون ، اذا زالت تلك الأحوال في أثناء الضمان ، أن يطلب فسخ العقد اذا لم يرض الضامن بتخفيض ما يقابلها من القسط ، وان كان هناك اتفاق على العكس •

وقد نصت المادة ٧٩٤ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « اذا كان تحديد مقابل التأمين ملحوظا فيه اعتبارات من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، ثم زالت هذه الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد • كان المؤمن له على الرغم من كل اتفاق مغاير أن يطلب انتهاء العقد دون مطالبة بتعويض ما ، أو ان يطلب تخفيض مقابل التأمين المتفق عليه عن المدة اللاحقة بما يتناسب مع زوال هذه الاعتبارات ، وفقا لتعريف التأمين المعمول بها يوم إبرام العقد • »

(١) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٨٥ ص ١٤٢ ، ومع ذلك انظر نقض فرنسي ٥ يوليه سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ — ٦٤٦ — ويقاس على ما تقدم الا تكون هناك في البداية اعتبارات من شأنها زيادة الخطر ، ثم تجد هذه الاعتبارات فيزداد من أجلها مقدار القسط ، ثم تزول هذه الاعتبارات أو تقل أهميتها ، فيجب عندئذ ، ومن باب أولى ، أن =

٤ — أن تزول هذه الاعتبارات التي من شأنها زيادة الخطر أو تقل أهميتها ، وذلك في أثناء سريان عقد التأمين • فليس من الضروري إذن أن تزول هذه الاعتبارات زوالاً تاماً ، بل يكفي أن تقل أهميتها (١) • ومتى توافر هذان الشرطان ، جاز للمؤمن له أن يعرض على المؤمن تخفيض القسط بما يجعله مناسباً للخطر بعد زوال الاعتبارات أو نقص أهميتها ، وذلك طبقاً لتعريف التأمين وقت إبرام العقد • فإن لم يقبل المؤمن تخفيض القسط ، كان للمؤمن له أن ينهي عقد التأمين • ويكون التخفيض ، إذا قبله المؤمن ، من وقت زوال الاعتبارات أو من وقت نقص أهميتها • ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام ، لأنها لمصلحة المؤمن له ، فلا يجوز المساس بها باتفاق خاص (م ٧٥٣ مدنى) •

٦٣٦ — زمان الدفع — عدم جواز تجزئة القسط :

الأصل أن القسط يدفع في الوقت الذى يتفق عليه المتعاقدان • وقد جرت العادة أن يشترط المؤمن على المؤمن له أن يدفع القسط مقدماً ، حتى يستطيع الأول أن يواجه الأخطار التى تتحقق في خلال السنة ويسدد مبالغ التعويض المستحقة عنها • وقد اضطرد شرط الدفع مقدماً في وثائق التأمين ، حتى أصبح عرفاً تأمينياً مستقراً (٢) •

= يكون للمؤمن له حق إنهاء العقد إذا لم يقبل المؤمن ارجاع القسط الى ما كان عليه أو تخفيض مقدار ما زيد به (بيكار وبيسون فقرة ٨٥ ص ١٤٢) • (١) أما قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ (م ٢٠) فقد اقتصر على ذكر زوال الاعتبارات • ويجتهد الفقه الفرنسى فى هذا الصدد ، فيقرر أنه إذا كانت هناك ظروف متعددة من شأنها زيادة الخطر ، ثم زال أحسب هذه الظروف زوالاً تاماً ، فإن هذا يكفي لتخفيض القسط (بيكار وبيسون فقرة ٨٥ ص ١٤٣) • ويؤخذ بهذا الحكم فى مصر ، بل يجوز الذهاب الى أبعد من ذلك ، إذ يكفي أن يكون هناك ظرف واحد وإن تقل أهمية هذا الظرف دون أن يزول زوالاً تاماً •

(٢) أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٣٢ — محمد على عرفة ص ١٣١ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٠ ص ١٠٥ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٦ ص ١٤٥ وفقرة ٩٨ ص ١١٣ — ومع ذلك ففى =

ويقع أن يكون مقابل التأمين ، كما قدمنا (١) ، مبلغا اجماليا يدفع مرة واحدة ، ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) ، سواء لأن مدة التأمين تقل عن سنة كما في التأمين من حوادث النقل أو في التأمين لمدة الرحلة ، أو تكون المدة طويلة ولكن المؤمن له يختار أن يوفى بمقاييل التأمين دفعة واحدة ويحصل ذلك في التأمين على الحياة في بعض الأحيان . وفي هذه الحالة يدفع مقابل التأمين كله مقدما عند إبرام العقد . ولكن الغالب كما قدمنا أن يكون دفع مقابل التأمين على أقساط ، وقد جرت العادة بأن يكون القسط سنويا يدفع مقدما في أول كل سنة ، ويدفع القسط الأول عند إبرام العقد . وقد أكدت المادة ١٦ من مشروع الحكومة هذه الأحكام ، فنصت على ما يأتي : « يستحق القسط الأول من أقساط التأمين وقت اتمام العقد ، مالم يتفق على غير ذلك . ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل أداء القسط الأول ، أن يتمسك بما تنص عليه هذه الوثيقة من أرجاء سريان العقد الى ما بعد أداء هذا القسط . ويستحق كل قسط من الأقساط التالية عند بداية كل فترة من فترات التأمين ، مالم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة التأمين المدة التي يحسب عنها القسط ، وفي حالة الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة » (٢) .

= التأمين ذي الأقساط المتغيرة في جمعيات التأمين التبادلية ، جرى العرف بأن يدفع القسط مؤخرا حتى يتمكن المؤمن من تحديد مقدار القسط ، ويعجل المؤمن له مبلغا على حساب القسط المؤجل (بيكار وبيسون فقرة ٩٨ ص ١٦٦) .

(١) انظر آنفا فقرة ٦٣٢ .

(٢) نقل هذا النص عن المادة ١٠٧٣ من المشروع التمهيدي ، وكان نص المشروع التمهيدي يجري على الوجه الآتي : « ١ - يستحق القسط المقابل للفترة الأولى من فترات التأمين في الوقت الذي يبرم فيه العقد ، ما لم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة التأمين المدة التي تتخذ أساسا لحساب القسط الواحد ، وعند الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة . ٢ - ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل سداد القسط الأول أن يتمسك بما تنص عليه هذه الوثيقة من أرجاء سريان العقد الى ما بعد سداد هذا القسط . ٣ - ويستحق كل من الأقساط التالية في الوقت الذي تبدأ =

وقد يقبل المؤمن أن يقسم القسط السنوي الى أجزاء ، يدفع كل جزء متدما كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل شهر (١) . ولكن ذلك ليس الا طريقا لتيسير الدفع على المؤمن له ، ويبقى القسط قسما

= فيه فترة التأمين الجديدة ، مالم يتفق على غير ذلك » . وأقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدي ، كما أقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٧ - ص ٣٤٨ في الهامش) - وقد نقل نص المشروع التمهيدي عن المادة ١٩ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ .

هذا ويلاحظ أن كلا من مشروع الحكومة والمشروع التمهيدي يقضى بأنه اذا نص في وثيقة التأمين على أرجاء سريان العقد الى ما بعد سداد القسط الأول ، ثم سلم المؤمن للمؤمن له الوثيقة قبل سداد هذا القسط ، لم يجز للمؤمن أن يتمسك بعد ذلك بأرجاء سريان العقد . ذلك أن تسليمه الوثيقة للمؤمن له يعتبر قرينة اما على نزوله عن شرط أرجاء سريان العقد ، واما على أنه قبض القسط الأول فبدأ العقد في السريان . وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ومنعا لكل خلاف قد ينشأ في المستقبل بين المؤمن والمؤمن له الذي تسلم الوثيقة حول أرجاء سريان العقد الى ما بعد أداء القسط الاول استنادا الى وجود نص صريح في الوثيقة يقضى بذلك ، نصت الفقرة الثانية من المادة ١٦ على حرمان المؤمن من التمسك بهذا النص ، إذ أن وجود الوثيقة تحت يد المؤمن له يعتبر قرينه على أنه قام بأداء القسط الاول » . انظر في سريان وثيقة التأمين انفا فقرة ٥٩١ .

وقد نصت المادة ٧٩٥ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « ١ - يستحق القسط الاول من أقساط التأمين وقت اتمام العقد ، مالم يتفق على غير ذلك » ٢ - ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل أداء القسط الاول أن يتمسك بما قد تنص عليه هذه الوثيقة من أرجاء سريان العقد الى ما بعد أداء هذا القسط ٣ - ويستحق كل قسط من الاقساط التالية عند بداية كل فترة من فترات التأمين ، مالم يتفق على غير ذلك ، ويقصد بفترة التأمين المدد التي يحسب عنها القسط ، وفي حالة الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة » .

(١) وينص البند الثامن من وثيقة التأمين على الخيصة لدى شركة مصر للتأمين على ما يأتي : « ومن المتفق عليه أن القسط السنوي المستحق سداده مقدما يزداد بواقع ٢٪ اذا كان السداد كل ستة شهور ، وبواقع ٣٪ اذا كان كل ثلاثة شهور ، و ٤٪ اذا كان شهريا » (محمود جمال الدين زكي فقرة ٦٦ ص ١٤٦ هامش ٣) .

سنويا بحيث اذا تحقق الخطر في أول السنة كان على المؤمن له أن يدفع جميع أجزاء القسط السنوي بأكملها ، وتخصص من مبلغ التأمين (١) .

واذا استحق القسط السنوي في أول السنة وقبضه المؤمن كاملا ، ثم فسخ عقد التأمين أو أبطل بعد ثلاثة شهور مثلا ، فان مبدأ قابلية القسط للتجزئة (divisibilité de la prime) يقضى بأن يرد المؤمن للمؤمن له ثلاثة أرباع القسط لأنه لم يتحمل خطرا ما ثلاثة أرباع السنة ، فيكون القسط قد جرىء أرباعا استبقى المؤمن منها الربع الذي استحقه ورد ثلاثة الأرباع التي لم يستحقها . على أن مبدأ قابلية القسط للتجزئة لا يمنع من أن يستبقى المؤمن كل القسط السنوي الذي قبضه اذا كان الفسخ أو الإبطال قد تسبب فيه غش المؤمن له ، ويكون استبقاؤه لثلاثة أرباع القسط على سبيل التعويض (٢) . وفي غير هذه الحالة يكون القسط قابلا للتجزئة على النحو الذي قدمناه ، فيرد المؤمن للمؤمن له الجزء من القسط الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما . ولم يكن مسلما بمبدأ قابلية القسط للتجزئة في بداية الأمر ، بل كانت شركات التأمين تذهب الى عدم قابلية القسط للتجزئة (indivisibilité de la prime) ، ونحتج لذلك بأسباب فنية . وسأيرها في ذلك بعض التشريعات الأجنبية في التأمين ، كقانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ (م ٢٤) وقانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨

(١) بيكار وبيسون فقرة ٩٨ — بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٨٩ — ص ٦٩٠ — أنسيكلوبيدي داللون لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٢٨ — محمد علي عرفة ص ١٢٧ وص ١٣١ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٨ ص ١١٤ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٧ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٦ ص ١٤٦ — وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه اذا احترقت السيارة المؤمن عليها لمدة سنة ، كان للمؤمن أن يتقاضى القسط المستحق عن الستة الأشهر الأخيرة ، ولا يجوز للمؤمن له أن يستند الى التيسير الذي منحه اياه الشركة بقبول تجزئة القسط الى دفعتين ليتخلص من التزامه بسداد الدفعة الثانية ولو لم تكن قد استحققت بعد وقوع الحادث (استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٢٩ ص ٧٣) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ .

(م ٤٠) (١) ، كما سايرها القضاء الفرنسى فى البداية (٢) * ثم ماليت هذا القضاء أن تحول عن مبدأ عدم القابلية للتجزئة الى مبدأ القابلية للتجزئة (٣) * وعلى مبدأ قابلية القسط للتجزئة سار قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ فى كثير من تطبيقاته ، وبوجه خاص اذا فسخ العقد بسبب ازدياد الخطر (م ١٧) ، أو بسبب افلاس المؤمن له أو تصفيته تصفية قضائية (م ١٨) ، أو بسبب انتقال ملكية الشيء المؤمن عليه (م ١٩) ، أو بسبب الكتمان أو تقديم بيان غير صحيح اذا كان المؤمن له حسن النية (م ٢٢) ، أو اذا انقضى العقد بسبب هلاك الشيء المؤمن عليه (م ٣٥ و م ٤٧) (٤) *

(١) وكذلك نص على عدم القابلية للتجزئة تقنين التجارة البحرى المصرى (م ١٩٣) ، والتقنين التجارى الفرنسى (م ٣٥١) ، وذلك فيما يتعلق بالتأمين البحرى *

(٢) نقض فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٥ داللون ٦٥ - ١ - ١٣٥ - ومع ذلك انظر نقض فرنسى ١٧ يناير سنة ١٨٦٠ داللون ٦٠ - ١ - ١٣ حيث أخذت المحكمة بقابلية القسط للتجزئة (عبد الحى حجازى فقرة ١٩٤ ص ١٨٨) *

(٣) نقض فرنسى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ داللون ١٩٢٥ - ١ - ١١٦ - ٦ يونيه سنة ١٩٢٣ داللون ١٩٢٤ - ١ - ٢٥ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ داللون ١٩٢٧ - ١ - ١٥٣ - وقد استند القضاء فى ذلك الى نظرية السبب ، فما يقابل من القسط المدة التى لم يتحمل المؤمن فيها خطرا ما يكون دون سبب *

(٤) وقابلية القسط للتجزئة لا تمنع من دفع القسط السنوى كاملا اذا تحقق الخطر فى أثناء السنة ، فيستوفى المؤمن أجزاء القسط الباقية كما سبق القول ، واذا كان قد استوفى القسط كله لم يرد منه ما يقابل المدة بعد تحقق الخطر * ذلك أنه اذا تحقق الخطر لم يعتبر عقد التأمين مفسوخا بتحقيقه ، بل يعتبر أنه قد نفذ تنفيذا كاملا وأن المؤمن قد تحمل الخطر طوال السنة التى قبض عنها القسط ، بل دفع التعويض فعلا عن هذا الخطر (نقض فرنسى ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٢٨١ - داللون ١٩٤٨ - ٦٩ - أنسيكلوبيدى داللون لفظ Ass. Ter فقرة ٢٣١) - وانظر فى مسألة قابلية القسط للتجزئة : بيكار وبيسون فقرة ٩٦ - كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٦١ - محمد على عرفه ص ١٢٦ - ص ١٢٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٩٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٥ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٤ - عبد الحى حجازى فقرة ١٩٣ - فقرة ١٩٥ - سعد واصف فى التأمين من المسئولية ص ٣٣١ - ص ٣٣٩ *

ولكن مشروع الحكومة أخذ بمبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة ، فنص في المادة ١٧ منه على أنه « يستحق القسط بإكماله عن فترة التأمين السارية ، حتى ولو كان التزام المؤمن قد غطى الخطر عن جزء من هذه الفترة ، ما لم يتفق على غير ذلك » . وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع في هذا الصدد : « وقد أخذ المشروع في المادة ١٧ بمبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة ، فقضى باستحقاق القسط كاملا حتى ولو كان التزام المؤمن بالضمان قد غطى الخطر عن جزء من فترة التأمين السارية ، ما لم يتفق على غير ذلك » . وهذا المبدأ مقرر صراحة في القانونين السويسري والألماني ، وأيده الفقه والقضاء رداً من الزمن . فالؤمن يبنى حسابه على أساس القسط السنوي لمواجهة التعويضات التي تستحق خلال السنة ، وأن القسط يفقد ذاتيته بمجرد اندماجه في حساب الرصيد المشترك ، ولذلك يترتب على تجزئة القسط اختلال حساب المؤمن . كما أن المؤمن يتعرض من بدء العام لتحمل عبء الخطر كاملا ، فيكون من حقه في مقابل ذلك أن يستولى على قسط السنة كلها . ومهما يكن من أمر ، فإن الأخذ بمبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة لا يمنع من التسليم بأمرين :

١ — جواز الاتفاق على قابلية القسط للتجزئة ، وقد صرح مشروع الحكومة نفسه بذلك .

٢ — جعل القسط قابلا للتجزئة اذا نص القانون على ذلك ، وقد رأينا فعلا مشروع الحكومة نفسه ينص على جعل القسط قابلا للتجزئة اذا أدلى المؤمن له حسن النية ببيانات غير صحيحة وأبطل العقد بسبب ذلك ، فنصت المادة ٢٧/٣ من هذا المشروع على ما يأتي : « ويترتب على ابطال العقد في هذه الحالة أن يرد المؤمن مقابل التأمين أو يرد منه القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما » (١) .

(١) انظر آنفا فقرة ٦٢٩ .

٦٣٧ — مكان الدفع :

الأصل أن يكون مكان دفع القسط هو موطن المدين به ، أى موطن المؤمن له . ولكن جرت العادة فى المحيط التأمينى أن يكون دفع أو قسط فى موطن المؤمن ، ثم يكون دفع الأقساط التالية فى موطن المؤمن له أو مركز إدارة أعماله إذا كان التأمين متعلقا بهذه الأعمال (١) . والموطن التأمينى للمؤمن له هو الموطن الذى ذكره فى وثيقة التأمين ، أو آخر موطن يعطن المؤمن له به . المؤمن إذا غير الأول موطنه المذكور فى وثيقة التأمين (٢) . وقد كانت شركة التأمين قديما تشترط أن يكون دفع

(١) وقد جرى القضاء المختلط على أن يكون الدفع فى موطن المؤمن له ما لم يتفق على غير ذلك ، ومن ثم يجب اعدار المؤمن له فى موطنه عند تخلفه عن الدفع (استئناف مختلط ٢٠ أبريل سنة ١٩١١ م ٢٣ ص ٢٧٢ — ٢ يونيه سنة ١٩٢١ م ٣٢ ص ٢٧٠ — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٤٦ ص ٣٦ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥ م ٤٧ ص ٢٢٢) . ومن ثم أيضا لا يكون مجرد التخلف عن الدفع دون اعدار فى موطن المؤمن له كافيا لسقوط الحق فى التأمين (استئناف مختلط ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٢) . وإذا كان المؤمن له قد أخطر المؤمن كتابة بصفة قاطعة بتوقفه عن دفع الأقساط لعدم امكانه الوفاء بها ، فلا محل للبحث فيما إذا كان يجب الدفع فى موطن المؤمن له أو فى موطن المؤمن (استئناف مختلط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٤٦٧ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٧ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٦ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٧ ص ١٤٧ — ص ١٤٨) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٩٩ — بلانيول ورينيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٩٠ — وقد نصت المادة ١٤ من مشروع الحكومة ، فى هذا المعنى ، على ما يأتى : « على المؤمن له أن يخطر المؤمن عن كل تغيير فى موطنه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، والا كان توجيه الاخطارات اليه فى آخر موطن أخطر به المؤمن سسليما » . وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٣ من المشروع التمهيدي ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « ١ — إذا غير طالب التأمين موطنه ، أو نقل مركز صناعته فى حالة التأمين على صناعه ، دون أن يخبر المؤمن ، جاز توجيه التبليغات اليه بكتاب موصى عليه فى آخر موطن أو مركز صناعى معلوم للمؤمن . ٢ — ويكون للتبليغات التى تتم على هذا الوجه أثرها من الوقت الذى كان يمكن أن تصل فيه الى طالب التأمين لو لم يكن قد غير موطنه أو مركز صناعته » . وقد اقرت لجنة المراجعة نص المشروع التمهيدي وأقره مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل =

الأقساط في موطنها ، فاذا لم يحمل المؤمن له القسط اليها في ميعاده وقف سريان عقد التأمين تلقائيا — وكان ذلك جائزا من قبل — فيفاجأ المؤمن له اذا تحقق الخطر بأن يجد عقد التأمين موقوفا وبأن حقه في التعويض قد سقط . ولتفادي ذلك جعل الأصل أن يكون الدفع في موطن المؤمن له لا في موطن المؤمن ، وذلك تطبيقا للقواعد العامة . ولكن قد يجد المؤمن له من مصلحته أن يتفق مع المؤمن على أن يكون الدفع في مكان آخر غير موطنه ، كأن يكون في موطن وكيله أو في موطن المؤمن نفسه أو في موطن مندوب التأمين . ولما كان المفروض أن هذا الشرط إنما هو في مصلحة المؤمن له ، فإنه لا يجوز أن يدرج ضمن الشروط العامة المطبوعة ، بل يجب إدراجه ضمن الشروط الخاصة المكتوبة بحروف ظاهرة بناء على طلب المؤمن له (١) .

= يحسن أن تنظمها قوانين خاصة « (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٣٦ — ص ٢٣٧ في الهامش) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٩٩ ص ١٦٨ — وقد جرت العادة أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أن يكون الدفع في موطنه هو لا في موطن المؤمن له . مثل ذلك بند ٨ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة مصر للتأمين وهو يقضى بأن تكون « أقساط التأمين واجبة السداد في مركز الشركة بالقاهرة أو في مكاتب توكيالاتها » ، وبند ٢ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة المتحدة وهو يقضى بأن « تدفع الأقساط مقدما في مكاتب الشركة » . ويذهب الفقه في مصر الى أن هذا الشرط صحيح ، ولو كان في مصلحة المؤمن وكان مدرجا في الشروط العامة المطبوعة (محمد على عرفة ص ١٢٣ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٤ — محمود جمال الدين زكى ص ٦٧ وص ١٤٨ — ص ١٤٩ وص ١٤٩ هامش ١) .

وقد استقر القضاء في مصر وفي فرنسا على أنه اذا اشترط المؤمن دفع القسط في موطنه ، فإن هذا الشرط يلغيه ما قد يتعوده من السعي الى طلب القسط في موطن المؤمن له (استئناف مختلط ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٧ م ٤٩ ص ١٩٤ — ٣ يونيو سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ٢٢٢ — الاسكندرية المختلطة ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت ٢٥ رقم ٣٥٣ ص ٣٠٣ — نقض فرنسي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٥ — ١ — ٩١ — ١٥ يونيو سنة ١٩١١ داللو ١٩١٢ — ١ — ١٨١ — ٤ يوليو سنة ١٩١١ داللو ١٩١٢ — ١ — ١٢١ — بورديو ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ سيرييه ١٩٣٠ — ٢ — ١٠٤) =

ويكون الدفع استثناء في موطن المؤمن في الأحوال الثلاث الآتية ، وذلك الى جانب حالة الاتفاق على ذلك وادراج الشرط ضمن الشروط الخاصة المكتوبة على النحو الذى قدمناه :

١. — حالة القسط الأول ، فقد جرت العادة كما قدمنا أن يدفع هذا القسط في موطن المؤمن • والسبب في ذلك أن العرف التأمينى قد جرى بأن يجعل تمام عقد التأمين أو بدء سريانه من يوم دفع القسط الأول ،

= وحتى يتفادى المؤمن هذا القضاء المستقر ، يضيف عادة الى اشتراط الدفع فى موطنه ما يأتى : « وذلك دون أن يكون للمؤمن له أن يحتج على الشركة بأنها قد تطالبه فى موطنه بالقسط عن طريق مندوبيها • » وقد قضى فى فرنسا قبل قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بصحة الشرط معدلا على هذا النحو ، فلا تكون مطالبة مندوب الشركة للمؤمن له فى موطنه بالقسط ذات اثر فى أن يكون القسط محمولا لا مطلوبا طبقا للاتفاق (نقض فرنسى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩١ داللو ٩٢ - ١ - ٣١٣ - ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ داللو ١٩٢٤ - ١ - ١٧٢) • ويذهب بعض الفقهاء الى هذا الشرط لا يزال صحيحا حتى بعد قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (سيمييان فقرة ٩٨ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٢٩) • أما فى القانون المصرى ، فيصح أن يعتبر هذا الشرط معدلا على النحو الذى قدمناه شرطا تعسفيا فيكون باطلا (محمد على عرفة ص ١٣٤ - عبد الحى حجازى فقرة ١٩٩ ص ١٩٣) • وقد أكدت الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من مشروع الحكومة هذا الحكم ، فنصت كما سيجىء على ما يأتى : « ويقع باطلا الشرط الذى يقضى بأداء الأقساط فى مركز ادارة المؤمن اذا ثبت اعتياد المؤمن تحصيل الأقساط فى موطن المؤمن له • »

أما اذا لم يوجد اتفاق خاص ، فدفع القسط يجب أن يكون كما قدمنا فى موطن المؤمن له ، ولا يعدل من ذلك أن يتعود المؤمن له الدفع فى موطن المؤمن • وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة فى هذا المعنى بأنه اذا لم يوجد اتفاق خاص على أن يكون الدفع فى موطن المؤمن ، وقام المؤمن له بالرغم من ذلك بالدفع فى موطن المؤمن عدة مرات ، فإن ذلك لا يفسر بأنه التزم بدفع الأقساط المستقبلية فى موطن المؤمن (استئناف مختلط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧) - انظر عكس ذلك وأن القسط يصبح محمولا لا مطلوبا بموجب هذه العادة الاتفاقية عبد الحى حجازى فقرة ١٩٩ ص ١٩٣ : ويرى مع ذلك أنه اذا اشترط المؤمن له فى وثيقة التأمين أن يدفع القسط فى موطنه وفقا للقواعد العامة ، ثم يجرى على السعى بالقسط فى موطن المؤمن ، فإن هذه العادة لا تفسخ الشرط الصريح ويبقى القسط مطلوبا لا محمولا (عبد الحى حجازى فقرة ١٩٩ ص ١٩٣) •

ومعنى ذلك أن المؤمن له هو الذى يسعى الى المؤمن فيدفع له القسط الأول فى موطنه ، ومن ثم يكون هذا القسط محمولا (portable) لا مطلوبا . (quérable) (١) •

٢ - حالة ما اذا تأخر المؤمن له فى دفع القسط بعد أن سعى اليه المؤمن فى طلبه ، وعند ذلك يعذر المؤمن المؤمن له ، ومن وقت الاعذار يصبح القسط محمولا لا مطلوبا ، أى أنه يصبح واجب الدفع فى موطن المؤمن لا فى موطن المؤمن له ، وسيجىء تفصيل ذلك (٢) •

٣ - وهناك حالة ثالثة لوحظ فيها منع ارهاق المؤمن ، اذ أن هذا انما يسعى الى المؤمن له فى طلب القسط عن طريق وكلائه ومندوبيه المقيمين فى البلد الذى يكون فيه موطن المؤمن له • لذلك يكون دفع القسط فى موطن المؤمن لا فى موطن المؤمن له ، اذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن له موطن فى البلد الذى يكون فيه للمؤمن وكلاء •

وقد قنن مشروع الحكومة الأحكام التى قدمناها ، وهى أحكام تتفق كما قدمنا مع القواعد العامة ومع العرف التأمينى ، فى المادة ٢٨ من المشروع وتنص على ما يأتى : « تؤدى أقساط التأمين ، فيما عدا القسط الأول ، فى موطن المؤمن له ، ما لم يتفق على غير ذلك • ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الأداء فى مركز ادارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، اذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن له موطن فى البلد الذى يكون فيه للمؤمن وكلاء • ويقع باطلا الشرط الذى يقضى بأداء الأقساط فى مركز ادارة المؤمن اذا ثبت اعتياد المؤمن تحصيل الأقساط فى موطن المؤمن له » (٣) •

(١) انظر آنفا فقرة ٥٧٤ وفقرة ٥٩١ •

(٢) انظر ما يلى فقرة ٦٤١ •

(٣) نقل هذا النص عن المادة ١٠٧٢ من المشروع التمهيدي ، وكان نص المشروع التمهيدي يجرى على الوجه الآتى : « ١ - على المؤمن عليه أن يدفع مقابل التأمين فى مركز عمل المؤمن ، فاذا اتفق على دفع المقابل اقساما متتابعة كان أولها واجب الدفع فى المركز المذكور • ٢ - وتدفع الأقساط الأخرى فى موطن المؤمن عليه ، ما لم يتفق على غير ذلك • »

= فإذا كان عقد التأمين واردا على عمل من الأعمال ، وجب الدفع في مركز إدارة العمل ٣٠ - ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الدفع في مركز إدارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن عليه موطن في البلد أو الاقليم الذي يكون فيه للمؤمن وكلاء ، وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي في صدد هذا النص ما يأتي : « الفقرتان الأولى والثانية تطابقان في أساسهما الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي التي تقرر أنه : تدفع أقساط التأمين ، فيما عدا القسط الأول ، في موطن المؤمن عليه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك . أما الفقرة الخاصة بعقد التأمين الوارد على عمل من الأعمال ، فقد نقلها المشروع عن المادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ - والقانون السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ (م ٢٢) يخالف القانون الفرنسي في ذلك ، إذ يوجب دفع الأقساط في مركز عمل المؤمن ، مع استثناء بعض الحالات حيث يجب الوفاء بالأقساط في موطن المؤمن عليه . وقد حاول المشروع في هذه المادة أن يوفق بين وجهتي النظر ، فأورد في الفقرتين الأولى والثانية المبدأ الذي جرى عليه العمل ، والذي أخذ به قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي ، ثم ذكر في الفقرة الثالثة استثناء يستبعد به تطبيق هذا المبدأ في الحالات التي يكون فيها مرهقا للمؤمن ، وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، وكذلك مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٦ - ص ٣٤٧ في الهامش) .

وقد ورد في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في صدد المادة ١٨ من هذا المشروع ما يأتي : « وحددت المادة ١٨ مكان أداء أقساط التأمين ، فنصت على أن يكون ذلك في موطن المؤمن له ، فيما عدا القسط الأول الذي يدفع للمؤمن في مركز إدارته ، ما لم يتفق على غير ذلك . على أن المشروع قد استثنى من ذلك حالة وجود موطن المؤمن له في بلد لا يكون للمؤمن فيه وكلاء ، الأمر الذي يكون تحصيل القسط فيه مرهقا للمؤمن ، فنص على أن يكون أداء الأقساط في هذه الحالة بمركز إدارة المؤمن . ونظرا إلى ما جرت عليه هيئات التأمين من تضمين وثائقها نصوصا توجب على المؤمن له أداء الأقساط في مركز إدارتها بالرغم من اعتيادها تحصيل هذه الأقساط في موطن المؤمن له ، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على حكم يبطل هذا الشرط ويلقى عبء مسئولية تحصيل القسط على المؤمن » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٩٧٥ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على أن « تدفع الأقساط في محل إقامة المضمون ، ماعدا القسط الأول » .

وقد نصت المادة ٧٩٦ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « ١ - تؤدي أقساط التأمين - فيما عدا القسط الأول - في موطن المؤمن له . ٢ - ومع ذلك يكون القسط واجب الأداء في موطن المؤمن ، إذا تأخر المؤمن له في دفعه بعد اعذاره ٣٠ - وذلك كله ما لم يتفق على غيره » .

٦٤٨ — طريقة الدفع وإثباته :

يدفع المؤمن له القسط عادة نقوداً (١) يسلمها يدا بيد الى المؤمن نفسه أو الى من فوضه هذا في قبض القسط ، ويتسلم مخالصة بالدفع يثبت بها أنه دفع القسط المستحق • ويجوز اثبات الدافع بجميع طرق الاثبات ، ومنها البينة والقرائن ، اذا كان مقدار القسط لا يزيد على عشرين جنيهاً طبقاً للقواعد العامة • واذا كان المؤمن تاجراً ، كما هو الأمر بالنسبة الى جميع شركات التأمين ، جاز الاثبات بجميع الطرق حتى اذا زاد مقدار القسط على عشرين جنيهاً طبقاً لقواعد الاثبات في المسائل التجارية •

ولا يجوز أن يكون الدفع بكمبيالة ، الا اذا قبل المؤمن ذلك • ويجوز أن يكون بحوالة بريديّة ، ولا يتم الدفع ولا يكون مبرئاً للذمة الا اذا قبض المؤمن فعلاً من ادارة البريد قيمة الحوالة ، اذ تعتبر ادارة البريد في هذه الحالة وكيلة عن المؤمن له لا عن المؤمن (٢) • ويجوز أن يكون الدفع بتحويل على الحساب الجاري للمؤمن في أحد المصارف أو بشيك لمصلحة المؤمن ، ولا يتم الدفع ولا يكون مبرئاً للذمة الا اذا تم التحويل فعلاً أو الا اذا قبض المؤمن قيمة الشيك (٣) •

(١) وقد قضت محكمة بروكسل التجارية بأنه اذا نص في عقد تأمين على الحياة على أن تدفع الأقساط في مركز الشركة ، وعلى أن تدفع قيمة التأمين عند استحقاقه في مركز الشركة ايضاً ، كان المفهوم في نية المتعاقدين أن يكون الدفع بعملة البلد الموجود فيه مركز الشركة (١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ المحاماة ٤ رقم ٥٤٦ ص ٧٠٤) •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ •

(٣) باريس ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ J.C.P. ١٩٤٨ — ٢ — ٤١٦٥ — بيكار وبيسون ١ فقرة ١٨٨ ص ٣٨٧ — بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ — وقارن محمد على عرفه ص ١٣٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٩ ص ١١٤ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٨ — ومع ذلك اذا كان الدفع يتوقف عليه بدء سريان التأمين أو اعادته سريانه بعد وقفه ، فانه يعتبر قد تم — معلقاً على شرط القبض الفعلي — بمجرد تسلم المؤمن للشيك • فيبدأ سريان التأمين أو يعود الى السريان من وقت تسلم الشيك ، وذلك تحت شرط فاسخ هو أن يقبض المؤمن =

ويجوز أن يتم الدفع بطريقة المقاصة • ويقوم ذلك إذا تحقق الخطر قبل أن يدفع المؤمن له القسط المستحق ، فيجوز عندئذ للمؤمن أن يخصم قيمة القسط من مبلغ التأمين الذي يجب دفعه للمؤمن له نتيجة لتحقيق الخطر • ويكون ذلك عن طريق المقاصة القانونية ، إذا كان مبلغ التأمين قد تحدد وأصبح غير قابل للنزاع • فإذا كان مبلغ التأمين لم يتحدد ولا يزال محل نزاع ، جاز للمؤمن أن يلجأ الى المقاصة القضائية ، وجاز له أيضا أن يحبس تحت يده مبلغ التأمين ليستوفي منه القسط المستحق وفقا للقواعد المقررة في الدفع بعدم التنفيذ (١) • وله أن يحتج بهذا في مواجهة المستفيد من التأمين أو في مواجهة الدائنين الذين يكون لهم حق امتياز أو حق رهن انتقل الى مبلغ التأمين (٢) ، وفي مواجهة جماعة الدائنين في تقليصة المؤمن له (٣) •

= فعلا قيمة الشيك • انظر في هذه المسألة : بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٧٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٩٠ هامش ٢ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٣٣ — فقرة ٢٣٤ — ببسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ١٠ — روان ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ١٤١ — ديجون ١٤ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٤ — ٣٦ •

(١) ديجون أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ — ٣٠٧ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ داللو الأسبوعي ١٩٣٧ — ١٤١ — ليون الابتدائية التجارية ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ — ٢٨ — بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٩١ — محمد علي عرفة ص ١٣٤ — ص ١٣٥ — محمد كامل مرسى فقرة ٩٩ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٨ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٦٨ ص ١٥١ •

(٢) نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ٣٠ — باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ داللو ١٩٢٧ — ٢ — ١١٧ — بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٨ ص ٦٩١ •

(٣) نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ٣٠ — بيكار وبيسون فقرة ١٠٠ ص ١٦٩ •

٢ — الجزاء على الاخلال بالتزام دفع القسط

٦٣٩ — تطبيق القواعد العامة :

لو طبقنا القواعد العامة ، لوجب القول بأنه اذا امتنع المؤمن له عن دفع القسط أو تأخر في دفعه ، كان للمؤمن ، بعد اذار المؤمن له (١) ، أن يطلب قضاء اما التنفيذ العيني واما الفسخ . وهو لا يتحرك من التزامه بضمان الخطر المؤمن منه الا اذا حصل على حكم بفسخ العقد ، ومن الوقت الذي صدر فيه الحكم لأن التأمين عقد زمني لا يكون لفسخه أثر رجعي (٢) . ولا يستطيع المؤمن وقف التزامه بضمان الخطر ، وكل ما يستطيع في هذا السبيل هو أنه اذا تحقق الخطر ووجب عليه التعويض ، جاز له أن يحبس مبلغ التأمين حتى يستوفي القسط أو الأقساط المستحقة (٣) ، وله أن يخصصها من هذا المبلغ كما سبق القول ، ولا شك في أن هذه الاجراءات ، اذا كان المؤمن له يستطيع أن يستغل طولها وتعقيداتها ، لا تلائم اطلاقاً مصلحة المؤمن ، ولا تتفق في الوقت ذاته مع التبسيط الواجب مراعاته في تسيير عجلة التأمين .

من أجل ذلك كانت شركات التأمين تلجأ الى وضع شروط في وثائق التأمين من شأنها أن تقلب الوضع ، فتيسر الاجراءات تيسيراً شديداً بحيث يصبح المؤمن له تحت رحمة المؤمن . من ذلك أن تشترط اعفاءها

(١) ويكون الاعذار بالانذار على يد محضر أو بما يقوم مقام الانذار ، ولا يكفي كتاب موصى عليه (استئناف مختلط ٢ يونيه سنة ١٩٢١ م ٣٣ ص ٣٧٠ - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٦٧ - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٢٣ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٥٧ - ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ١٩٤ - ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢) .

(٢) ولما كان اثر الحكم يرتد الى يوم رفع الدعوى ، فمن هذا اليوم لا يكون المؤمن ملتزماً بضمان الخطر المؤمن منه اذا تحقق ابتداء من هذا التاريخ (محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٢ ص ١٦١) .

(٣) قارن عبد المنعم البسدر اوى فقرة ١٥٠ ص ٢٠٩ - عبد الحى حجازى فقرة ١٥٠ ص ١٩٥ .

(الوسيط ج ٧ - م ١٠٤)

من الاعذار (١) ، وألا تنقيد بأى ميعاد ، فاذا تأخر المؤمن في دفع القسط — وكانت تشترط أيضا أن يكون الدفع في موطنها — وقف عقد التأمين ووقف بوقفه التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه (٢) .
فيفاجأ المؤمن له ، قبل أن ينبه عليه بدفع القسط المتأخر ، وقد تحقق الخطر ، بأن التزام المؤمن موقوف لأنه لم يدفع القسط في الميعاد ، فيضيع عليه حقه في التأمين (٣) .

٦٤٠ — نص في مشروع الحكومة يقرر العرف التأميني :

وقد جرى العرف التأميني ، وهو عرف يتمثل في نصوص التشريعات الأجنبية في التأمين وبخاصة في قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ١٦) ، بالتوسط بين التشديد في الاجراءات الى حد ارهاق المؤمن والتبسيط فيها الى حد جعل المؤمن له تحت رحمة المفاجآت ، فأوجب اعذار المؤمن له بكتاب موصى عليه ، ولا يجوز للمؤمن

(١) فان لم تشترط الاعفاء من الاعذار ، وجب الاعذار على يد محضر ولا يكفي كتاب موصى عليه كما سبق القول (انظر آنفا نفس الفقرة في الهامش) .
ولكن اذا تم الاعذار واعطيت مهلة بعده ، فلا حاجة بعد ذلك لاعذار آخر (استئناف مختلط ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٥٧ — ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧ ص ١٨) .

(٢) ويرى بعض الفقهاء انه لا يجوز للمؤمن أن ينص في وثيقة التأمين على وقف التزامه بضمان الخطر المؤمن منه مع بقاء المؤمن له ملتزما بدفع الأقساط عن مدة الوقف ، ان يكون الالتزام بدفع الأقساط دون سبب ، ويعتبر الشرط تعسفيا ، ومن يقع باطلا (محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٢ ص ١٦٠ — ص ١٦١) « ولكن يصح الرد على هذا الرى بأن الشرط يمكن اعتباره شرطا جزائيا صحيحا ، ويكون بمثابة تعويض عن اخلال المؤمن له بالتزامه بدفع أقساط التأمين » .

(٣) استئناف مختلط ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٧٥ — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٢٣ — الاسكندرية المختلطة ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت ٢٥ رقم ٣٥٣ ص ٣٠٣ — نقض فرنسي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ داللون ١٩٢٦ — ١ — ١٢٨ — بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ١٩٠ — محمد علي عرفة ص ١٣٨ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٤٩ ص ٢٠٥ — ص ٢٠٦ — محمود جمال زكي فقرة ٧٠ — وقارن استئناف مختلط ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢ .

أن يشترط ائفاء من هذا الاعذار • وقرر مواعيد محددة يقف بعد انقضاءها سريان عقد التأمين ، ثم مواعيد أخرى يجوز بعدها أن يطلب المؤمن الفسخ بأجراءات مبسطة أو التنفيذ العيني • وحرر على المؤمن أن يشترط ائفاء من هذه المواعيد أو تقصيرها ، وأن جاز للمؤمن له أن يشترط ائفاتها • وبذلك قام التوازن بين مصلحة المؤمن ومصلحة المؤمن له ، في نظام يكفل لكل منهما ضمانا كافيا لحقوقه •

وقد نقل مشروع الحكومة هذا العرف التأميني عن المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، فنصت المادة ١٩ من هذا المشروع على ما يأتي :

« فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة المنصوص عليها في المادة ٧٥ ، فإن عدم أداء أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه يجيز للمؤمن أن يعذر المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، يرسله إليه في آخر موطن معلوم ، ويبين فيه أنه مرسل للاعذار ويذكر بتاريخ استحقاق القسط وبالنتائج التي تترتب عليه طبقا لهذه المادة » •

« ويترتب على هذا الاعذار أن يصبح القسط واجب الأداء في مركز إدارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط » •

« فإذا لم يقم المؤمن بأداء القسط رغم اعذاره ، فإن عقد التأمين يقف سريانه بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إرسال الاعذار » •

« ويجب تجديد الاعذار عند استحقاق كل قسط حتى يستمر الوقف • ويجوز للمؤمن بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ الوقف اما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء ، واما أن يفسخه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله الى المؤمن له » •

« فإذا لم يفسخ العقد ، فإنه يعود الى السريان بالنسبة الى المستقبل من ظهر اليوم الذي يلي أداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون

• مستحقا من المصروفات •

« وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من اليوم التالى لتاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه » •

« ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد ، أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالاعذار » (١) •

(١) ويقابل هذا النص المادة ١٠٧٤ من المشروع التمهيدى ، وهى ايضا منقولة من المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، ويجرى نص المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « ١ - اذا لم يدفع أحد الأقساط فى ميعاد استحقاقه ، جاز للمؤمن أن يعذر طالب التأمين بكتاب موصى عليه يرسل اليه فى آخر موطن معلوم (أو يرسل الى الشخص المكلف سداد الأقساط فى موطنه) ، مبينا فيه أنه مرسل للاعذار ، ومذكرا بالنتائج التى تترتب عليه طبقا لهذه المادة ٢٠ - ويترتب على هذا الاعذار أن يصبح القسط واجب الدفع فى مركز المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التى تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط ٣٠ - فاذا لم يكن للاعذار نتيجة ، فان عقد التأمين يوقف سريانه ، ولا يكون ذلك الا بعد انقضاء عشرين يوما من وقت ارسال الكتاب • ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما اما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء ، واما أن يفسخه بكتاب موصى عليه يرسله الى طالب التأمين ٤٠ - فاذا لم يفسخ العقد ، فانه يعود الى السريان بالنسبة للمستقبل من ظهر اليوم الذى يلى دفع القسط المتأخر وما عسى أن يكون مستحقا من المصروفات ٥٠ تسرى المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه لمصلحة البريد واثبات ذلك فى سجلاتها • ٦ - ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالاعذار » • وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٤٨ - ص ٣٥٠ فى الهامش) •

ويقابل النص المادة ٩٧٥ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى ، وتجرى على الوجه الآتى : « تدفع الأقساط فى محل اقامة المضمون ما عدا القسط الأول - وسواء كان القسط واجب الدفع فى محل اقامة الضامن أم فى محل اقامة المضمون ، فان حكم عقد الضمان يقف بعد مرون عشرة أيام ابتداء من تاريخ انذار المضمون لتأخره عن دفع أحد الأقساط فى ميعاده ، ويتم الانذار بارسال كتاب مضمون باسم الشخص المضمون أو باسم الشخص الموكل بدفع الأقساط الى محل اقامتها الأخير المعروف للضامن ، ويجب أن يصرح فى هذا الكتاب بأنه مرسل على سبيل الانذار ، وأن يذكر فيه تاريخ =

= استحقاق القسط ونص هذه المادة . ويحق للضامن بعد مرور عشرين يوما من تاريخ انقضاء المهلة المعينة في الفقرة السابقة ان يفسخ العقد او ان يطالب بتنفيذه لدى القضاء . اما الفسخ فيمكن ان يتم بتصريح من الضامن في كتاب مضمون يرسله الى الشخص المضمون . اما في العهود التي تنص على عدم سقوط الحق عند تاخر المضمون عن دفع القسط المستحق فيعفى الضامن من ارسال الانذار ، ويستوفى القسط المستحق عفوا من الاحتياطي ، ويرسل الى المضمون كتابا مضمونا بذلك . ان عقد الضمان الذي لم يفسخ يعود الى انتاج مفاعيله للمستقبل ، في ساعة الظهر من اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر الى الضامن واداء المصاريف عند الاقتضاء . ان المهل المعينه في هذه المادة لا يدخل فيها يوم ارسال الكتاب المضمون ، واذا كان اليوم الاخير من احدى هذه المهل يوم عطلة تحدد المهلة الى اليوم التالي . ولا تطال تلك المهل بسبب المسافة ، على انه اذا كان الانذار موجه الى عمل خارج عن الاراضي اللبنانية فلا تسري مهلة العشرة الايام المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة الا من يوم تقديم الكتاب المضمون المثبت في دفاتر ادارة البريد . وكل بند يتضمن تقصير المهل المعينه بمقتضى الأحكام السابقة او اعفاء الضامن من الانذار يكون باطلا .

(ويتفق نص التقنين اللبناني مع المادة ١٦ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ الفرنسي ، الا في أنه عدل في المواعيد فجعلها عشرة ايام بدلا من عشرين لوقف سريان التأمين ، وعشرين يوما بدلا من عشرة للفسخ أو التنفيذ العيني ، والا في أنه نص على الحكم فيما اذا كان عقد التأمين يشترط عدم الفسخ اذا تأخر المؤمن له في دفع القسط) .

وقد نصت المادة ٧٩٧ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « ١ - اذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه ، جاز للمؤمن ان يعذر المؤمن له بكتاب موصى عليه ، بوجوب أداء القسط وبالنتائج المترتبة على التأخر في الوفاء . ويترتب على الاعذار قطع المدة المقررة لعدم سماع دعوى المطالبة بالقسط » .

ونصت المادة ٧٩٨ من ذات التقنين على أنه « ١ - فيما عدا الاحكام الخاصة بالتأمين على الحياة ، اذا لم يقيم المؤمن له بأداء القسط رغم اعذاره فان عقد التأمين يقف سريانه بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الاعذار . ٢ - ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الوقف ان يطلب الحكم بتنفيذ العقد أو فسخه » ٣ - فاذا ادبت قبل الفسخ الأقساط المتأخرة وما يكون مستحقا من مصروفات ، عاد العقد الى السريان من بدء اليوم التالي للأداء . ٤ - ويقع باطلا كل اتفاق يعفى المؤمن من أن يقوم بأعذار المؤمن له أو ينقص من المواعيد المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية » . (وأحكام التقنين الكويتي تتفق مع أحكام التقنين المصري باستثناء المدة التي يجوز للمؤمن طلب تنفيذ العقد أو فسخه فقد جعلها التقنين الكويتي ثلاثين يوما بدلا من العشرة ايام التي نص عليها التقنين المصري . كما ترك التقنين الكويتي طلب المؤمن فسخ العقد للقواعد العامة ولم يجعله بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول كما فعل المشرع المصري) .

ونحن نشرح هذا النص على اعتبار أن مشروع الحكومة قد أصبح قانوناً ، أو في القليل على أنه يمثل العرف التأميني المستقر كما يتضح من الشروط التي تدرج عادة في وثائق التأمين •

ويؤخذ منه أنه إذا تأخر المؤمن له في دفع القسط المستحق (١) ، أو في دفع ما استحق من أجزائه ، فهناك مراحل ثلاث :

١ — الاعذار •

٢ — وقف سريان التأمين (suspension)

٣ — الفسخ أو التنفيذ العيني (٢) •

٦٤١ — الاعذار :

يجب أن يبدأ المؤمن باعذار المؤمن له • وهذا إجراء ضروري (٣) ، ويقع باطلاً كل اتفاق يعنى المؤمن من أن يقوم بهذا الاعذار كما تقول الفقرة الأخيرة من النص سالف الذكر (م ١٩ من مشروع الحكومة) • ذلك أن الاعذار ضمان أساسي للمؤمن له كما قدمنا ، فهو ينبهه الى وجوب الدفع ويوجه نظره الى ما يترتب على عدم الدفع من جزاء ، فلا يفاجأ بأن يجد عقد التأمين موقوفاً ثم مفسوخاً بعد ذلك • ولما كان الغالب كما رأينا أن يكون الدفع في موطن المؤمن له ، فعلى المؤمن أن يثبت أنه

(١) وقد ينص في وثيقة التأمين على منح مهلة للمؤمن له لدفع الأقساط التالية للقسط الأول (محمد كامل مرسى فقرة ٩١ ص ١٠٦) ، وعندئذ لا يكون الاعذار إلا بعد انقضاء هذه المهلة (عبد الحى حجازى فقرة ١٩٨) •

(٢) وقد احتفظ مشروع الحكومة بأحكام خاصة ينفرد بها عقد التأمين على الحياة في هذا الصدد ، وهي واردة في المادة ٥٧ من هذا المشروع ، وسيأتى بيانها فيما يلى (انظر فقرة ٧٣٢) •

(٣) استئناف مختلط ٢١ يونيو سنة ١٩٢١ م ٣٣ ص ٢٧٠ - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ م ٥٧ ص ١٨ - نقض فرنسى ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٥٣ •

سعى الى المؤمن له في موطنه يطالبه بالوفاء دون جدوى (١) ، فلجأ الى اعذاره . أما اذا كان الدفع في موطن المؤمن ، فان المؤمن ليس في حاجة الى هذا الاثبات ، اذ أن مجرد عدم قبضه القسط دليل على أن المؤمن له لم يسع اليه في موطنه ليدفعه له (٢) .

ويتم الاعذار بكتاب موصى عليه بعلم وصول (٣) ، فلا يشترط اذن خلافا للقواعد العامة أن يكون بانذار على يد محضر أو بما يقوم مقام هذا الانذار . واذا لجأ المؤمن الى أن ينذر على يد محضر ، فهذا اجراء لا ضرورة له ولا يرجع بمصروفاته على المؤمن له (٤) . ويرسل الكتاب الى المؤمن له أو الى من ينوب عنه اتفاقا (كالوكيل) أو قانونا (كالولي أو الوصى أو القيم) في سداد القسط ، في آخر موطن له معلوم للمؤمن . فيعتد اذن بالموطن المذكور في وثيقة التأمين ، وعلى المؤمن له أو نائبه أن يخطر المؤمن بأي تغيير في هذا الموطن ، فأخر موطن أخطر به المؤمن هو الذي يعتد به (٥) . ويعتبر الاعذار قد تم في الوقت الذي يرسل فيه المؤمن الكتاب الموصى عليه — ويثبت ذلك بالرجوع الى سجلات مصلحة البريد — لا في الوقت الذي وصل فيه الكتاب الى المؤمن له . ويترتب على ذلك أنه لا يمنع من تمام الاعذار ألا يرد الى المؤمن علم الوصول مذكورا فيه أن المؤمن له قد تسلم الكتاب ، فاذا ردت

(١) نانسي ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ — ٢٦٤ — باريس ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ — ٥١ — السنين ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ — ١٤١ — بيكار وبيسون فقرة ١٠٣ ص ١٧٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٠ ص ٦٩٢ — انسكيلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٤١ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٠٣ ص ١٧٣ .

(٣) استئناف مختلط ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٦٨ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ١٠٤ ص ١٧٣ .

(٥) وهذه هي القاعدة في جميع التبليغات التي توجه الى المؤمن له . وقد رأينا المادة ١٤ من مشروع الحكومة ، تنص على أنه « على المؤمن له ، أن يخطر المؤمن عن كل تغيير في موطنه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، والا كان توجيه الاخطارات اليه في آخر موطن أخطر به المؤمن سليما » (انظر آنفا فقرة ٦٣٧ في أولها في الهامش) .

مصلحة البريد الكتاب الى المؤمن لرفض المؤمن له تسلمه أو لتغيبه عن موطنه أو لتركه هذا الموطن دون أن يخطر المؤمن بالموطن الجديد ، فان الاعذار يعتبر قد تم بالرغم من ذلك . ويسرى ميعاد الثلاثين يوما ومن يعده ميعاد العشرة الأيام اللذان سيجيء ذكرهما من اليوم التالي لتاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه ، لا من وقت وصول هذا الكتاب للمؤمن له .

ويجب أن يتضمن الكتاب الموصى عليه بيانات معينة . فيجب أولا أن يذكر فيه مقدار القسط المستحق وتاريخ استحقاقه ، حتى يتبين المؤمن له ماذا يطلب منه دفعه ، وهذا بيان بديهى ، بل هو الغرض الأساسى من ارسال الكتاب . ويجب ثانيا أن يذكر أن المقصود بهذا الكتاب أن يكون اعذارا للمؤمن له بالدفع ، حتى يتبين هذا الأخير أن هذا الكتاب ليس مجرد مطالبة بسيطة بالقسط ، بل هو اعذار تترتب عليه نتائج . ويجب أخيرا أن يذكر فى الكتاب ما هى هذه النتائج التى تترتب على الاعذار (١) ، وأهمها وقف سريان عقد التأمين بعد انقضاء ثلاثين يوما وجواز فسخه بانقضاء عشرة أيام بعد ذلك اذا بقى المؤمن له متخلفا عن الدفع ، حتى يتبين هذا الأخير خطورة النتائج التى تترتب

(١) أما المادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ فتشترط أن يذكر فى الكتاب الموصى عليه نص المادة ذاتها ، حتى يكون نص القانون ماثلا أمام عين المؤمن له . ولكن المادة ١٩ من مشروع الحكومة تكتفى بذكر مضمون النص فيما يتعلق بالنتائج التى تترتب على عدم الدفع ، ولا تشترط ذكر النص بالذات .

وعلى المؤمن أن يثبت أن الكتاب الموصى عليه قد تضمن هذه البيانات اللازمة . ولا يكفى لاثبات ذلك إبراز إيصال البريد الذى يثبت ارسال الكتاب ، بل ولا إيراد علم الوصول مؤشرا عليه بتسلم الكتاب (انظر فى هذا المعنى : نقص فرنسى ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٤٧٥ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ - ٣٠) . ومن أجل ذلك تعتمد شركات التأمين الى اعداد هذه الانذارات مطبوعة فى سجل يفصل منه الانذار المطبوع ، ويوضع عليه رقمه ، ويرسل مطويا دون غلاف ككتاب موصى عليه ، « وعقب » الانذار (souche) يكون دليلا على محتوياته (بيكسار وبيسون فقرة ١٠٤ ص ١٧٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٠ ص ٦٩٢) .

على هذا التخلف .

ويترتب على اعذار المؤمن له على هذا الوجه النتائج الآتية :

١ - أن يصبح القسط واجب الدفع في موطن المؤمن ، حتى لو كان في الأصل واجب الدفع في موطن المؤمن له (١) .

٢ - أن تقطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط ، وذلك خلافا للقواعد العامة إذ تقضى هذه القواعد بأن قطع مدة التادم لا يكون الا بالمطالبة القضائية أو بما يقوم مقامها .

٣ - أن يسرى ميعاد الثلاثين يوما لوقف سريان التقادم ، وميعاد العشرة الأيام للفسخ أو للتنفيذ العيني ، على النحو الذي سنفصله فيما يلي ، من اليوم التالي لتاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه كما سبق القول (٢) .

٦٤٢ - وقف سريان التأمين (suspension) (*) :

ومن اليوم التالي لتاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه يبدأ سريان الميعاد الذي بانقضائه يوقف سريان التأمين ، وهذا الميعاد مقداره ثلاثون يوما . فلا يحسب اذن يوم ارسال الكتاب ذاته ، بل يبدأ السريان من اليوم التالي في ساعة الصفر (وليس عند الظهر) (٣) . فاذا أرسل

(١) انظر آتيا فقرة ٦٣٧ .

(٢) أما سريان الفوائد القانونية فلا يكون الا بالمطالبة القضائية بها ، وفقا للقواعد المقررة في القانون المصري (قارن محمد كامل مرسى فقرة ١٠٨ من ١٢١) ، وهذا بخلاف القانون الفرنسي ففيه تسرى الفوائد القانونية من وقت الاعذار ، ومن ثم تسرى الفوائد القانونية في هذا القانون من وقت اعذار المؤمن له (انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٠٥) .

(*) انظر في هذه المسألة بيسون : دراسات كاييتان من ٤٣ - Thill رسالة من باريس سنة ١٩٣٨ - وانظر في وقف سريان التأمين بالنسبة الى التأمين الاجباري من حوادث العمل ومن حوادث السيارات : سعد واصف في التأمين من المسؤولية من ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٣) باريس ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢

- ٣٤٨ -

المؤمن الكتاب الموصى عليه في يوم ٢٣ من شهر فبراير مثلا ، في أية ساعة من ساعات هذا اليوم ، فان ميعاد الثلاثين يوما يبدأ سريانه في ساعة الصفر من اليوم التالي ، أى عقب الساعة الثانية عشر ليلا مباشرة ، وينقضى الميعاد في الساعة الثانية عشر ليلا من يوم ٢٥ مارس اذا كان عدة أيام شهر فبراير ثمانية وعشرين يوما ، فان كانت عدة أيامه تسعة وعشرين يوما انقضى الميعاد في الساعة الثانية عشرة ليلا من يوم ٢٤ مارس (١) . وفى خلال هذه المدة يبقى عقد التأمين ساريا غير موقوف ، فيبقى التزام المؤمن له بدفع مقابل التأمين عن هذه المدة قائما ، وكذلك يبقى قائما التزام المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه . فاذا تحقق هذا الخطر في خلال هذه المدة ، وجب على المؤمن دفع التأمين ، بعد أن يخضع منه جميع الأقساط المستحقة الى يوم تحقق الخطر .

وبانقضاء ميعاد الثلاثين يوما على الوجه المتقدم الذكر دون أن يدفع المؤمن له القسط المستحق (٢) ، يوقف سريان عقد التأمين تلقائيا ، دون حاجة لأى إجراء آخر غير ارسال الكتاب الموصى عليه وانقضاء

(١) فاذا كان اليوم الأخير يوم عيد ، امتد الميعاد الى أول يوم عمل يلي العيد ، حتى يتمكن المؤمن له اذا أراد الدفع في هذا اليوم أن يفعل . وتقضى المادة ١٦ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ الفرنسى بأنه اذا كان الكتاب الموصى عليه مرسلا الى المؤمن له في جهة خارج الأراضى الفرنسية في القارة الأوربية ، فان ميعاد العشرين يوما (في فرنسا ميعاد وقف السريان بحسب المادة ١٦ سالفة الذكر هو عشرون يوما لا ثلاثون) لا يسرى الا من وقت تقديم الكتاب الموصى عليه المؤمن له في موطنه خارج فرنسا ، ويثبت ذلك من سجلات مصلحة البريد ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، فقد تكون المسافة طويلة تستغرق من الميعاد جزءا كبيرا ، بل قد تستغرقه كله ، ومن ثم لا يبدأ سريان الميعاد الا من وقت وصول الكتاب الى المؤمن له ولو لم يتسلمه بالفعل (انظر في ذلك بيكار وبى سون فقرة ١٠٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤) . ويحسن اتباع نفس الحكم في مصر .

(٢) نقض فرنسى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ جازيت دى باليه ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ - ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٣ - ١ - ٢٠ - باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ جازيت دى باليه ١٩٤٨ - ١ - ٤١ مختصر - سيمييان فقرة ١١٠ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٥٩ - محمد على عرفة ص ١٢٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٠ ص ٢٠٨ - ويجوز للمؤمن له ، اذا اثبت أن قوة القاهرة هي التي منعتة من دفع القسط المستحق في خلال -

الميعاد على النحو الذى بسطناه (١) * ومعنى وقف سريان عقد التأمين أن التزام المؤمن بضمان الخطر يوقف ، ويبقى موقوفا الى اليوم الذى يعاد فيه سريان هذا العقد على الوجه الذى سنفصله فيما يلى * فاذا تحقق الخطر المؤمن منه فى خلال مدة الوقف ، لم يكن المؤمن ملتزما بالضمان (٢) * ولكن العقد لا يوقف سريانه بالنسبة الى التزام المؤمن له ، فيبقى هذا ملتزما بدفع مقابل التأمين عن مدة الوقف (٣) ، ولا يتحلل

= مدة الثلاثين يوما ، أن يمنع وقف سريان عقد التأمين (بيكار وبيسون فقرة ١١١ ص ١٨٢) * ولا تعتبر قوة القاهرة حالت دون الدفع أن يصاب المؤمن له بمرض أو فى حادثة ، إذ أنه يستطيع فى هذه الحالة أن يكلف من ينوب عنه بالدفع (انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١١ ص ١٨٢ - نقض فرنسي ١٥ يونية سنة ١٩١١ داللون ١٩١٢ - ١ - ١٨١ - وانظر عكس ذلك وأن هذا يعتبر قوة القاهرة : نقض فرنسي ١١ أبريل ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٣ - ١ - ٢٠ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٦٠) *

(١) ومن ثم يكون وقف سريان التأمين أثرا من آثار الاعذار ، وهو وهو أثر مضاف الى أجل هو الثلاثون يوما التى تلى الاعذار ، ومعلقا على شرط واقف هو عدم دفع المؤمن له القسط المستحق فى خلال هذا الاجل (بيكار وبيسون فقرة ١٠٨ ص ١٧٩) *

(٢) أما فى التأمين على الحياة ، فإنه اذا تحقق الخطر فى مدة الوقف، وكان العقد قابلا للتخفيض ، وجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له قيمة التخفيض على النحو الذى سنفصله عند الكلام فى التأمين على الحياة (فقرة ٧٣٢ و فقرة ٧٤١ وما بعدها - بيكار وبيسون فقرة ١٠٧ و فقرة ٤٤٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٦ ص ٨٢٤ - نقض فرنسي ١٥ يونية سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٥١ - داللون ١٩٤٨ - ٣٨٩) *

(٣) انظر فى هذا المعنى نقض فرنسي ١٣ يناير سنة ١٩١٤ سيريه ١٩١٤ - ١ - ٣٥٦ - ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ داللون ١٩٢٦ - ١ - ١٢٨ - ٢٩ يونية سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٢ - ٦٥٩ - ٢٩ يناير سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ١٥٢ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٢٧١ - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٩ - ٣٣ يوليو سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٦ - بيكار وبيسون فقرة ١٠٦ ص ١٧٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١١ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٤٩ و فقرة ٢٥١ *

ويلاحظ أن عقد التأمين قد يوقف تطبيقا للقواعد العامة ، ويختلف أثر هذا الوقف عن أثر الوقف الخاص الذى نحن بصدده * ذلك أنه طبقا للقواعد العامة قد يوقف عقى التأمين فى جميع التزاماته المتقابلة ، فيوقف =

من التزامه الا اذا فسخ العقد . ومن ثم يكون التزام المؤمن بالضمان موقوفا دون أن يوقف التزام المؤمن له بدفع مقابل التأمين ، وفي هذا نوع من العقوبة المدنية (peine civile) توقع على المؤمن له جزاء اخلاله بالتزامه ، وهي عقوبة شبيهة بعقوبة البطلان التي تقدم ذكرها (١) ، وشبيهة بعقوبة السقوط (déchéance) التي سيأتى ذكرها (٢) ، وهذه العقوبات المدنية تعتبر من خصائص عقد التأمين (٣) . وليس في هذا حيف على المؤمن له فهو الذى تسبب بخطأه في وقف عقد التأمين ، وما عليه الا أن يقوم بالتزامه فيدفع القسط المستحق حتى يعود عقد التأمين الى السريان ويعود التزام المؤمن بضمان الخطر (٤) .

وقف سريان التأمين لا يحتج به المؤمن على المؤمن له فحسب (٥) ، بل يحتج به أيضا على المستفيد اذا لم يكن هو المؤمن له ، وعلى الغير ممن تعلق حقه بعقد التأمين ، كالدائنين المرتهنين وأصحاب حق الامتياز ،

= التزام المؤمن بالضمان كما يوقف التزام المؤمن له بدفع الأقساط . مثل ذلك أن تستولى الادارة على الشيء المؤمن عليه ، فيوقف العقد بسبب الاستيلاء ، وينصب الوقف على كلا الالتزامين المتقابلين . ومثل ذلك أيضا أن يوقف المؤمن له بالاتفاق مع المؤمن عقد التأمين بالنسبة الى سيارته ، ان يقوم المؤمن له فى رحلة تستغرق مدة طويلة يترك فيها السيارة دون أن يستعملها ، ومن ثم يوقف التأمين عليها . ومثل ذلك أخيرا أن ينص فى عقد التأمين على وقف العقد بالتزاماته المتقابلة فى حالة تجنيد المؤمن عليه فى اثناء الحرب (انظر فى ذلك بيكار فى التأمين فى علاقته بنظرية الالتزامات - دروس لطلبة الدكتوراه سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ص ٢٠٠ وما بعدهما -

(١) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٦٥١ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ .

(٤) بيكار وبيسنون فقرة ١٠٦ ص ١٧٦ - ومع ذلك فقد قضى بأنه يجوز للمؤمن له أن يشترط أن عقد التأمين يبقى ساريا دون وقف حتى لو تأخر فى دفع القسط ، ولا يكون للمؤمن الا فسخ العقد أو التنفيذ العيني (مونيليه ٣ مارس سنة ١٩٣٤ داللون الأسبوعى ١٩٣٥ - ١ مختصر - انسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٥٣) .

(٥) ويحتج المؤمن بوقف التأمين على ورثة المؤمن له ، فاذا تحقق الخطر المؤمن منه فى مدة الوقف لم يضمنه المؤمن ، سواء طالب بالضمان المؤمن له نفسه أو ورثته من بعده .

وكم تننتقل اليه ملكية الشيء المؤمن عليه ، وكالمضور في التأمين من المسؤولية . فاذا تحقق الخطر في أثناء مدة الوقف لم يضمن المؤمن ، وجاز له أن يحتج بعدم الضمان ، لا على المؤمن له وحده ، بل أيضا على كل هؤلاء (١) .

وينتهي وقف سريان التأمين ، فيعود عقد التأمين الى السريان ، في أى وقت يقوم فيه المؤمن له بوفاء القسط المستحق مع مصروفات الاعذار (٢) . (مصروفات الكتاب الموصى عليه وعلم الوصول) ، وذلك قبل أن يفسخ المؤمن العقد ، وسنرى أن هذا الأخير له أن يفسخ العقد بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ وقف سريان التأمين . فاذا دفع المؤمن له القسط المستحق مع المصروفات (٣) . قبل أن يفسخ المؤمن العقد ، عاد عقد التأمين الى السريان (٤) من ظهر اليوم الذى يلى يوم الدفع (٥) . ومن ظهر ذلك اليوم اذا تحقق الخطر المؤمن منه ،

(١) بىكار وبيسون فقرة ١١١ ص ١٨٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١١ - وانظر آنفا فقرة ٦٣٣ .

(٢) استئناف مختلط ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٧٥ .

(٣) أما دفع جزء من القسط تحت الحساب فلا يكفى (نقض فرنسى ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٩٥٣ - مونيليه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٥٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter.

فقرة ٢٤٥ - واذا ربط المؤمن له بالمؤمن عقود تأمين متعددة ، وتأخر المؤمن له فى دفع اقساطها فاعذر ووقف سريان جميع هذه العقود ، ثم دفع المؤمن له للمؤمن مبلغا لحساب هذه الاقساط المتأخرة ، احتسب هذا المبلغ وفاء لأقدم الاقساط طبقا للقواعد العامة ، وعادت عقود التأمين المنشئة لهذه الاقساط الى السريان (اكس ٣ مايو سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٣ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٦٩) .

(٤) وقد يشترط فى وثيقة التأمين أن العقد يعود الى السريان بحسب تعريفة الاقساط التى تكون سارية وقت عودة العقد الى السريان (au tarif en vigueur) فتحسب الاقساط وفقا لهذه التعريفة لا وفقا للتعريفة الاولى التى كانت سارية وقت إبرام العقد (باريس ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ - ١١٥٠ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٣٧) .

(٥) نقض فرنسى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٤ - ص ٦٩٥ .

ضمنه المؤمن ووجب عليه دفع مبلغ التأمين (١) • كذلك ينتهي وقف سريان التأمين ، فيعود العقد الى السريان ، اذا نزل المؤمن عن حقه في الوقف صراحة (٢) أو ضمنا • ولا يعتبر قبض المؤمن الجزء من القسط المستحق نزولا ضمنيا (٣) ، ولكن يجوز أن يعتبر كذلك منح المؤمن للمؤمن له في أثناء مدة الوقف مهلة يدفع في خلالها القسط المستحق أو ما بقي دون دفع من هذا القسط (٤) • وينتهي وقف سريان التأمين أخيرا ، فيعود العقد الى السريان ، اذا لم يفسخ المؤمن العقد بعد انقضاء المواعيد القانونية وأبقى على العقد دون فسخ الى أن حل القسط التالي للقسط الذي لم يدفع • فقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على أن وقف سريان التأمين لا يدوم الا الى اليوم الذي يستحق فيه قسط جديد ، فاذا حل هذا القسط دون أن يفسخ المؤمن العقد ، فان وقف السريان للقسط القديم ينتهي ، ولا يبقى أمام المؤمن الا أن يطلب التنفيذ العيني بالنسبة الى هذا القسط القديم (٥) • فاذا عاد العقد الى

(١) وغنى عن البيان أنه اذا فسخ المؤمن العقد بعد انقضاء المواعيد القانونية ، فان وقف سريان التأمين ينتهي بفسخ العقد ، ولكن انتهاء الوقف هنا لا تعقبه عودة العقد الى السريان ، فالعقد قد انعدم بالفسخ ، فلم يعد صالحا لا للوقف ولا للعودة الى السريان •

(٢) مونيليه ٣ مارس سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤

- ٥٣٣ •

(٣) نقض فرنسي ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري

١٩٤٤ - ١٥٣ •

(٤) بيكار وبيسون فقرة ١١٠ ص ١٨١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥١ ص ٢١٠ - وانظر عكس ذلك وأن منح المهلة لا يعتبر نزولا ضمنيا :

نقض فرنسي ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٢٦ - مونيليه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٥٥ -

انسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٥٧ •

(٥) نقض فرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة

العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٣٠ - ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق

١٩٤٤ - ١٥٣ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣٨ -

السين التجارية ١٧ يناير سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ - ٣٨٤ - بيكار

وبيسون فقرة ١١٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٢ ص ٦٩٥ =

السريان بحلول القسط الجديد ، وتأخر المؤمن له في دفع هذا القسط أيضا ، جاز للمؤمن أن يعذر المؤمن له ليوقف سريان العقد من جديد بالشروط التي تقدم ذكرها ، وذلك الى أن يحل قسط جديد آخر ، وهكذا دواليك (١) .

٦٤٣ - الفسخ أو التنفيذ العيني :

فاذا انقضت عشرة أيام من تاريخ الوقف ، وبذلك يكون قد انقضى أربعون يوما من تاريخ الاعذار ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد في أى وقت بعد انقضاء هذا الميعاد الى يوم حلول القسط الجديد . فاذا حل القسط الجديد دون أن يفسخ المؤمن العقد أنهى وقف سريان التأمين كما قدمنا ، وانتهى كذلك حق المؤمن في فسخ العقد بسبب القسط القديم الذى لم يدفع . وبحلول القسط الجديد ، يبدأ حق جديد للمؤمن في الاعذار ووقف سريان التأمين وفسخ العقد بسبب هذا القسط الجديد ، وقد تقدمت الاشارة الى ذلك (٢) .

فاذا اختار المؤمن الفسخ في الميعاد ما بين انقضاء عشرة الأيام وحلول القسط الجديد ، فان الفسخ يتم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله المؤمن الى المؤمن له (٣) في آخر موطن له معلوم

= محمد على عرفة ص ١٤٢ - وانظر في تقرير هذا القضاء P.L.P. في تعليقه في داللون الانتقادي (D.C.) على نقض فرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ (D.C.) ١٩٤٣ - ٢١ - بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٣٩ - بيكار وبيسون فقرة ١١٢ ص ١٨٥ - وانظر فيما يثيره هذا القضاء من تحفظ ومن صعوبات عملية بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٠١ - بيسون في تعليقه في J.C.P. ١٩٤٢ - ٢ - ٢٤٠٨ - هذا وقد ورد في صدر الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من مشروع الحكومة كما رأينا نص صريح في انتهاء وقف سريان التأمين بحلول القسط التالي ، وذلك على الوجه الآتى : « ويجب تجديد الاعذار عند استحقاق كل قسط حتى يستمر الوقف » .

(١) أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٢٤٨ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٤٢ في آخرها .

(٣) ويقع على عاتق المؤمن عبء اثبات محتويات هذا الكتاب وأنه تضمن فسخ العقد (نقض فرنسي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين =

للمؤمن على النحو الذي رأيناه في الاعذار • ويتم الفسخ من وقت ارسال الكتاب الموصى عليه ، لا من وقت وصول هذا الكتاب للمؤمن له • ويمنع الفسخ أن يدفع المؤمن له القسط المتأخر مع المصروفات ، وأن يكون الدفع قبل أن يتم الفسخ (١) • فاذا تم الدفع قبل الفسخ ، امتنع الفسخ من جهة ، وانتهى وقف سريان التأمين من جهة أخرى ، فيعود العقد الى السريان • أما اذا لم يتم الدفع قبل الفسخ ، فان الفسخ يقع كما قدمنا من وقت ارسال الكتاب الموصى عليه وللمؤمن أن يطالب المؤمن له قضاء بما تأخر في ذمته من مقابل التأمين الى يوم الفسخ مع المصروفات • وله أن يطالب بتعويض عن الفسخ (٢) •

واذا لم يختار المؤمن الفسخ ، جاز له أن يطلب التنفيذ العيني ، فيطالب المؤمن له قضاء (٣) بدفع القسط المستحق والمصروفات ، مع

= البري ١٩٤١ - ٢١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ ص ١٩٦ • هذا ويجوز أن يشترط المؤمن له على المؤمن ألا يكون له حق لا في فسخ العقد ولا في وقفه وليس له الا طلب التنفيذ العيني (مونيليه ٣ مارس سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٥٣٢ - بورديو ٢٣ يولييه سنة ١٩٤٠ سسيريه ١٩٤٠ - ٢ - ٦٢ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter فقرة ٢٦٨) •

(١) ولو كان الدفع غير معلوم من المؤمن ، كما لو دفع المؤمن له عن طريق تحويل الى الحساب الجاري للمؤمن ، وقد رأينا أن الدفع في هذه الحالة يعتبر قد تم بمجرد الأمر بالتحويل ، بشرط أن يقع التحويل فعلا بعد ذلك (انظر آنفا فقرة ٦٣٨ في الهامش) •

(٢) نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ (اسباب الحكم) ١٩٤١ - ٢٧١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ - ويصح أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أن قسط التأمين الذي حل الى يوم الفسخ يجب دفعه بأكمله فيعتبر الجزء من القسط المقابل للمدة التالية على الفسخ مستحقا على سبيل التعويض (بيكار وبيسون فقرة ١١٢ ص ١٨٥ - وقارن عبد الحى حجازي فقرة ١٥٥ ص ٢٠٢) •

(٣) فيرفع الدعوى امام المحكمة المختصة ، وتسرى احكام التقادم (نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٢٧٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣ ص ٦٩٦ • ولا تجوز المطالبة القضائية بالتنفيذ العيني الا بعد انقضاء عشرة الايام من يوم الوقف ، شأن التنفيذ العيني في ذلك شأن الفسخ (أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter =

التعويض ان كان له محل .

فاذا لم يختَر المؤمن لا الفسخ ولا التنفيذ العيني (١) ، بقى عقد التأمين موقوفا الى أن يحل القسط الجديد ، وعندئذ ينتهى الموقف وينقطع حق الفسخ كما سبق القول ، ولا يبقى للمؤمن الا أن يطالب قضاء بالقسط المتأخر مع المصروفات ومع التعويض ان كان له محل .

المبحث الثالث

اخطار المؤمن بوقوع الحادث اذا تحقق الخطر المؤمن منه

٦٤٤ — تحقق الخطر المؤمن منه :

اذا تحقق الخطر المؤمن منه ، كانت هذه هي الكارثة (sinistre) التى يترتب على وقوعها أن يقوم بالتزامه من دفع مبلغ التأمين . والخطر المؤمن منه هو الخطر المنصوص عليه فى وثيقة التأمين ، ويحدد عادة تحديدا دقيقا بحيث يمكن التثبيت من وقوعه اذا وقع . ولكن قد

= (فقرة ٢٦٤) — ويبقى العقد موقوفا فى أثناء المطالبة القضائية ، الى أن يتقاضى المؤمن القسط قضاء أو رضاء فينتهى الموقف .
وليس للمؤمن حق امتياز على الشيء المؤمن عليه لضمان الأقساط ، ولم ير المشرع حاجة الى ذلك بعد أن قرر أن القسط يدفع مقدما (بيكار وبيسون المطول ١ ص ٣٨٠ وهامش ٢ — سيمييان فقرة ١١٣) — أما تقنين الموجبات والعقود اللبنانى فيجعل للمؤمن حق امتياز ، ان تنص المادة ٩٧٦ من هذا التقنين على ما يأتى : « للضامن حق امتياز على الشيء المضمون لاستيفاء دين القسط . واذا كان هذا الامتياز جاريا على مال غير منقول ، وجب أن يقيد فى صيغة الرهن الاجبارى — وهو يلى فى الترتيب امتياز المصاريف القضائية — ومفعولة لا يشمل الا قيمة تعادل أقساط السنتين الاخيرتين . ولا يسرى الا اذا كان عقد الضمان لم يفسخ » . وتقضى المادة ١٣ من قانون التأمين الاجبارى من حوادث العمل بجعل دين القسط ممتازا بذات الدرجة والشروط الخاصة بالمبالغ المستحقة للمستحقين .

(١) ذلك ان هذا الاختيار حق له لا واجب عليه (نقض فرنسى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ — ٦٥٩ — ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ — ١٩٦ — بيكار وبيسون فقرة ١١٢ ص ١٨٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٣) .

(الوسيط ح ٧ — م ١٠٥)

يصعب في بعض الأحوال التثبت من أن الخطر لا المؤمن منه قد وقع . ففي التأمين من الاصابات البدنية ، يجب تحديد ما هو المقصود بالاصابة (accident) ، وتحديد بأنها اصابة بدنية غير متعمدة تحدث بتأثير خارجي مفاجيء (١) ، وقد يكون في حالة المؤمن له الصحية ما ينتفي معه الضمان . وفي التأمين من المسؤولية تجب ملاحظة أن الخطر المؤمن منه لا يتحقق بمجرد وقوع عمل من المؤمن له أضر بالغير ، بل هو لا يتحقق الا اذا قام المضرور بمطالبة المؤمن له وديا او قضائيا بعد وقوع الحادث المعين في العقد ، سواء كانت المطالبة على أساس أو على غير أساس . وفي التأمين من الحريق « يكون المؤمن مسئولا عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق » (م ١/٧٦٦ مدنى) (٢) .

ولا يكفى تحقق الخطر المؤمن منه ، بل يجب أيضا أن يكون المؤمن له عالما بأن ما وقع يستوجب مسئولية المؤمن عن الضمان الذى التزم به . ففي التأمين من موت المواشى لا تكفى اصابة الحيوان المؤمن عليه بمرض يؤدي الى الموت ، أو وقوع حادث تسبب في اصابة الحيوان اصابة قاتلة ، بل يجب أيضا أن يكون المؤمن له على بينه من ذلك ، فقد يعتقد أن المرض لا يؤدي الى الموت أو أن الاصابة غير قاتلة (٣) .

فاذا تحقق الخطر المؤمن منه ، وعلم المؤمن له بتحقيقه على وجه

(١) نقض مدنى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ١١٠٥ - ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٧٩ .
(٢) انظر فى أمثلة مختلفة لصعوبة التثبت من تحقق الخطر المؤمن منه : بيكار وبيسون فقرة ١١٣ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٧٧ .
(٣) نقض فرنسى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ١١٠٤ - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ - ٣٠ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٥ - ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٣٤٥ - ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٢٧٦ - بيكار وبيسون فقرة ١١٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٧ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٧٧ ص ١٧٢ .

يستوجب مسؤولية المؤمن عن ضمانه ، فان المؤمن له يلتزم عندئذ باخطار المؤمن بوقوع الحادث الذى نجم عنه تحقق الخطر (١) . فنبحث أولا مضمون هذا الالتزام ، ثم نبحت الجزاء الذى يترتب على الاخلال به .

١ — مضمون الالتزام

٦٤٥ — وجوب الاخطار :

رأينا أن المادة ١٥ من مشروع الحكومة تلزم المؤمن له « أن يبلغ المؤمن بكل حادثة من شأنها أن تجعل المؤمن مسئولا » (٢) . وهذا الالتزام بديهى ، فان المؤمن قد تحققت مسؤوليته بتحقيق الخطر المؤمن منه ، فيعنيه أن يعلم ذلك فى أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فى الوقت المناسب . فيستوثق أولا من أن الخطر الذى تحقق هو فعلا الخطر المؤمن منه ، وأن تحققه يجعله مسئولا . ثم يبادر الى عمل التحقيق اللازم لجمع الاستدلالات الممكنة عن ظروف وقوع الحادث ، وسؤال الشهود اذا وجدوا ، واتخاذ ما يستطاع من التدابير حتى يحصر الضرر فى أضيق نطاق ممكن ، والبحث عن المسئول عن وقوع الحادث حتى يرجع عليه حالا فى ذلك محل المؤمن له .

ويصدر الاخطار من المؤمن له . وقد يصدر من خلفه العام اذا مات ، أو من خلفه الخاص اذا كان الشئ المؤمن عليه قد انتقل الى مالك آخر . وكذلك قد يصدر من المستفيد ، فان لهذا مصلحة فى الاخطار حتى لا يسقط الحق فى التعويض فيحتج عليه المؤمن بهذا السقوط .

(١) وعبء اثبات وقوع الخطر فى خلال المدة التى يغطيها التأمين يقع على عاتق المؤمن له (استئناف مختلط ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ م ٥٨ ص ٥٢ : فى التأمين البحرى — ليون ٩ مايو سنة ١٩٢٨ جازيت دى باليه ١٩٢٨ — ٢ — ٢٥٩ — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٦٣ — محمد على عرفة ص ١٧٠) .
(٢) انظر آنفا فقرة ٦١٠ .

بل ان الاخطار يصدر من المستفيد وحده في حالة التأمين على الحياة ،
اذا مات المؤمن له وترتب على موته أن استحق المستفيد مبلغ التأمين •
ويجوز أن يصدر الاخطار ، في التأمين من المسؤولية ، من
المضروب نفسه تمهيدا لاستعمال حقه في الدعوى المباشرة (١) •

ويوجه الاخطار الى المؤمن ، سواء في مركز عمله أو في الادارة
العامة ، أو الى مندوب التأمين الذي أبرم العقد مع المؤمن له وذلك طبقا
لما يرد في هذا الشأن في وثيقة التأمين (٢) •

٦٤٦ — محتويات الاخطار :

ويحتوي الاخطار على البيانات التي استطاع المؤمن له العلم بها
عند تحقق الخطر المؤمن منه • وهي بيانات تكون بطبيعة الحال مختصرة ،
اذ يجب على المؤمن له أن يبادر بالاخطار فليس لديه وقت كاف للوقوف
على جميع تفاصيل الحادث • وبحسبه أن يخطر المؤمن بوقت وقوع
الحادث ، وبالمكان الذي وقع فيه ، وبالظروف والملابسات التي أحاطت
به ، وبالشهود ان وجدوا ، وبالنتائج المباشرة التي نجمت عن الحادث ،
وبغير ذلك من البيانات التي يعلمها والتي تعتبر ذات فائدة في تقدير
الظروف التي وقع فيها الحادث ، مع تقديم الوثائق والمستندات التي
تثبت وقوع الخطر (٣) • وتقول المادة ٢٢ من مشروع الحكومة في هذا
المعنى : « يجب على المؤمن له أو من له الحق ، بناء على طلب المؤمن ،

(١) نقض فرنسي ٣٠ فبراير سنة ١٩٢٦ داللو ١٩٢٨ - ١ - ٤٩ -
بيكار وبيسون فقرة ١١٦ ص ١٩١ - على أنه اذا تخلف المؤمن له عن الاخطار
وترتب على هذا التخلف سقوط حقه ، لم يحتج بهذا السقوط على المضروب
لأنه دفع نشأ بعد تحقق الحادث المؤمن منه بفعل المؤمن له (انظر ما يلي
فقرة ٨٦٢ في آخرها) •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١١٦ ص ١٩١ •

(٣) ويجوز الاتفاق على أنه اذا لم يخطر المؤمن له المؤمن بالمعلومات
التي يستطيع الأول الوصول اليها عن الحادث ، فإن حقه في التعويض
يسقط (استئناف مختلف ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٢٨ ص ٥٧ - ١٦ مارس
سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١) •

ذكر جميع البيانات التي يعلمها والتي تعتبر ذات فائدة في تقدير الظروف التي وقع فيها الحادث ، وعليه كذلك تقديم سائر الوثائق والمستندات التي تثبت وقوع الخطر . فاذا امتنع المؤمن له أو من له الحق عن تنفيذ أحكام هذه المادة ، جاز خفض قيمة التعويض بمقدار ما قد يصيب المؤمن من ضرر نتيجة لذلك » (١) . ولكن ليس على المؤمن له أن يتقدم ببيان مفصل عن الأسباب الحقيقية لوقوع الحادث ، وعن النتائج البعيدة التي تنجم عن وقوعه ، وعما جر من مسؤوليات وتبعات (٢) .

وقد يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أن يخطر المؤمن له ببيانات خاصة الى جانب البيانات المتقدمة الذكر . ففي التأمين من الحريق مثلا قد يشترط المؤمن تقديم بيان تقديري عن الأشياء التي تلفت والأشياء التي أمكن انقاذها (٣) . وفي التأمين من المسؤولية قد يشترط تبليغه بجميع ما صدر من المضرور من مراسلات وانذارات ومطالبات قضائية .

-
- (١) ولا يوجد مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدى .
(٢) نقض فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ١٦٢ - باريس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٥٤٢ - ليون ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٥٣ - داللون ١٩٤٩ - ٤٢٦ - بيكار وبيسون فقرة ١١٦ ص ١٩١ - بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٧ .
(٣) استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٤٥٧ - ١٦ مارس ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١ - ويجوز الاتفاق على أنه اذا تعمد المؤمن له غشا المبالغة فى الأضرار التي نجمت عن وقوع الحادث ، سقط حقه فى التعويض (استئناف مختلط ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٦٩ - ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧) . والمبالغة عن خطأ فى التقدير لا تكفى اذا كانت بحسن نيته ، وانما يجب اثبات أن المبالغة كانت عن علم بقصد جنى ربح من ورائها غشا حتى تكون مبالغة تدليسية (exagération frauduleuse) استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧ - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢١٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٠٣ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ (حتى لو دفع المؤمن له الخبراء غشا الى تقدير مبالغ دون أن يتقدم هو شخصيا بهذا التقدير) - ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ١١٦ .

٦٤٧ - شكل الاخطار :

وليس للاخطار شكل خاص • فيجوز أن يكون بكتاب موسى عليه أو بكتاب عادى أو ببرقية أو بمخاطبة تلفونية أو مشافهة • ولكن المؤمن له هو الذى يحمل عبء اثبات صدور الاخطار منه ، ولذلك يحسن أن يرسل الاخطار بكتاب موسى عليه حتى يتيسر له هذا الاثبات (١) •

ويجوز أن يشترط المؤمن أن يكون الاخطار بكتاب موسى عليه أو أن يكون اخطارا كتابيا ، كما يجوز أن يشترط فى التأمين من السرقة مثلا أن يكون الاخطار ببرقية فور علم المؤمن له بالحادث • ويكون الشرط صحيحا ، ويجب أن يقع الاخطار فى الشكل المتفق عليه •

وفى فرنسا يذهب القضاء الى أنه لا يجوز للمؤمن أن يشترط شكلا خاصا للاخطار ، لأن المادة ١٥ من قانون ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ ، وهى لا تشترط شكلا معيناً للاخطار ، لا تجوز مخالفة أحكامها - طبقا لنص ورد فيها - باتفاق خاص الا فيما يتعلق بالمواعيد الواردة فيها فتجوز اطالتها لمصلحة المؤمن له ولا تجوز تقصيرها لمصلحة المؤمن • ومن ثم يكون الاتفاق على شكل خاص للاخطار مخالفا لأحكام هذه المادة ، فلا يجوز (٢) • ولا يخفى ما فى مذهب القضاء الفرنسى هذا من حرج اذ يغلق الباب فى وجه المؤمن ، فلا يستطيع أن يشترط فى الاخطار حتى أن يكون مكتوبا ، ليأمن ما قد يدعيه المؤمن له - متواطئا فى ذلك مع

(١) بيكار وبيسون فقرة ١١٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ هامش ٤ - محمد على عرفة ص ١٧١ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٤ ص ٢١٥ - عبد الحى حجازى فقرة ١٦٤ ص ٢١٦ •

(٢) نقض فرنسى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٨٤ - ٤ يونيه سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٥ - ١٥١ - محكمة سيدان الابتدائية ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٢٩ - ١٠٧ - وانظر عكس ذلك وأن الاتفاق على شكل خاص للاخطار يجوز محكمة تولوز الابتدائية ١٤ مايو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٥٠ •

مندوب التأمين — من أنه أخطر هذا الأخير مشافهة بالحادث (١) .
والحجة التي يستند اليها القضاء الفرنسي تقوم على نص لا يوجد
ما يقابله في القانون المصري ، وعلى النقيض من ذلك ورد في المادة ٢١ من
مشروع الحكومة كما سنرى أنه « يجوز أن يشترط في العقد أن يكون
الاحطار كتابة » (٢) . لذلك لا يكون هناك شك في أنه يجوز للمؤمن في
القانون المصري أن يشترط شكلا خاصا في الاحطار .

٦٤٨ — ميعاد الاحطار :

تقضى المادة ١٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه
سنة ١٩٣٠ بوجوب أن يخطر المؤمن له المؤمن بالحادث « بمجرد علمه به
وعلى الأكثر في خلال خمسة أيام » (٣) واستثنى هذا القانون بعض
أنواع التأمين فقصر فيها الميعاد الى أربعة أيام (التأمين من الصقيع) ،
والى أربع وعشرين ساعة (التأمين من موت المواشى) . واستثنى كذلك
التأمين من السرقة فأجاز فيه اشتراط وجوب الاحطار فورا ، كما استثنى
التأمين على الحياة ففيه لا يوجد مقتضى للتعجيل بالاحطار ومن ثم يجوز
أن يتم في أى وقت ولايجوز اشتراط أن يتم في أقل من خمسة أيام (٤) .

ولم يرد في التقنين المدنى المصرى نص يحدد ميعادا للاحطار ،
فكان الواجب القول بأن على المؤمن له أن يخطر المؤمن بالحادث في وقت
معقول ، واذا تأخر في الاحطار دون مبرر فالحق بتأخره ضررا بالمؤمن

(١) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١١٩ ص ١٩٥ — بلانيول
وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٦٤٨ .

(٣) ولا يجوز للمؤمن أن يشترط الاحطار فى مدة أقل من خمسة أيام
(نقض فرنسى ٥ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ —
١٩٩) ، ولكن يجوز للمؤمن له أن يشترط أن يكون الاحطار فى مدة أطول
(بيكار وبيسون فقرة ١١٧ ص ١٩٣) .

(٤) انظر فى القانون الفرنسى فى هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة
١١٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٤ ص ٦٩٨ .

كان عليه أن يعرضه عن هذا الضرر (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه كانت بنود وثيقة التأمين لم يرتب سقوط حق المؤمن له في مبلغ التعويض جزاء عدم اخطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المحدد في الوثيقة كما لم يرد بالتقنين المدني نص يقرر الجزاء على اخلال المؤمن له بالاخطار ، واذ لا يكون سقوط الحق الا باتفاق أو بنص قانوني ، وكانت الطاعنة (شركة التأمين) لم تدع ثمة ضررا قد حاق بها بسبب التأخير في اخطارها بالحادث في الميعاد المنصوص عليه في الوثيقة مما يترتب عليه انقاص مبلغ التعويض بقدر ماعسى ان يكون قد لحقها من ضرر طبقا للقواعد العامة ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون اذ لم يترتب اثرا على عدم اخطار شركة التأمين بالحادث في المدة المحددة له بالوثيقة وانتهى الى القضاء بالزامها بمبلغ التعويض (٢) .

ولكن مشروع الحكومة عرض لهذه المسألة ، فنصت المادة ٢١ منه على أنه « يجب على المؤمن له أو من له أو من له الحق أن يسارع الى اخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه في موعد لا يجاوز خمسة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بوقوعه ، ويجوز أن

(١) ومن ثم لا يوجد ما يمنع ، طبقا للقواعد العامة ، من أن يشترط المؤمن أن يكون الاخطار في ميعاد معين : يومين أو ثلاثة أيام أو خمسة أو أكثر أو أقل ، وعند ذلك يجب على المؤمن له أن يراعى هذا الميعاد في الاخطار (محمد علي عرفه ص ١٧٠ - محمد كامل مرسى فقرة ١٢٩ ص ١٤٤ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٤ ص ٢١٤) . وقد يشترط الاخطار فورا ، وتنص المادة ١١ من وثيقة التأمين على الحريق لدى شركة مصر للتأمين على أن « يلتزم المؤمن له بمجرد وقوع حادث بأن يخطر الشركة فورا » . أما في التأمين على الحياة ، حيث لا داعي للمعجلة في الاخطار ، فان ميعاد الاخطار يكون عادة مدة طويلة ، وتنص المادة ١٤ من وثيقة التأمين على الحياة لدى شركة المتحدة للتأمين على ما يأتي : « على المستفيدين أن يخطروا الشركة بوفاة المؤمن له في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة » . انظر محمود جمال الدين زكي فقرة ٧٨ ص ١٧٣ هامش ٢ .

(٢) نقض مدني في ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ رقم ٢٠٤ صفحة ١٤٦٢ .

يشترط في العقد أن يكون الاخطار كتابة • فاذا تخلف المؤمن له أو من له الحق عن الاخطار خلال المدة المحددة ، جاز خفض قيمة التعويض بمقدار ما أصاب المؤمن من ضرر نتيجة التأخير في الاخطار • ويسقط الحق في التعويض اذا أثبت المؤمن أن عدم الاخطار كان عن عمد بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب • ويقع باطلا كل شرط يقضى بتقصير أجل المدة المشار إليها في الفقرة الأولى ، على أنه يجوز للطرفين الاتفاق على اطالتها » (١) • ويؤخذ من هذا النص أن ميعاد الاخطار هو خمسة أيام ، ولا يجوز باتفاق خاص تقصير هذا الميعاد لأن هذا ليس في مصلحة المؤمن له ، ولكن يجوز الاتفاق على اطالته الى أكثر من خمسة أيام لأن هذا في مصلحة المؤمن له • ويسرى الميعاد من وقت علم المؤمن له أو المستفيد بوقوع الحادث وبأن مسئولية المؤمن قد تحققت بوقوعه (٢) • ويكفي العلم بالحادث الكامن — (sinistre virtuel) ليبدأ سريان الميعاد (٣) • ويحسب الميعاد من اليوم التالي لليوم الذي علم فيه المؤمن له بالحادث ، وينقضى في الساعة

(١) ولا يوجد ما يقابل هذا النص في المشروع التمهيدي •
 (٢) نقض فرنسي ١٢ يونيه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ١١٠٤ — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ المرجع السابق ١٩٤٠ — ٣٠ — ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٣٥٥ — ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٣ — ٣٤٥ — ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٢٧٦ — بيكار وببيسون فقرة ١١٨ — محمد على عرفه ص ١٧٠ •
 (٣) ومثل العلم بالحادث الكامن ، في التأمين مثلا على مصنع من الأضرار التي تنجم عن اضراب العمال ، أن يعلم المؤمن له بقرار العمال بالاضراب • فهذا يكفي لتحقيق الحادث الكامن ، ومن وقت علمه بهذا الحادث يسرى ميعاد الاخطار ، ومن ثم يجب عليه اخطار المؤمن بقرار الاضراب في هذا الميعاد (نقض فرنسي ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ داللون ١٩٤٢ — ١٢٩ — بيكار وببيسون المطول ٣ فقرة ١٨٩ ص ١٩٣ — محمد على عرفه ص ١٧٠) • ويكفي تحقق الحادث الكامن لالتزام المؤمن بالضمان ، ولو لم يتحقق الحادث فعلا الا بعد انقضاء مدة التأمين • فلو أن قرار الاضراب في المثل المتقدم صدر في أثناء سريان مدة التأمين ، فإن المؤمن يلتزم بالضمان حتى لو لم يضرب العمال فعلا الا بعد انقضاء مدة التأمين (نقض فرنسي ١١ يناير سنة ١٩٤٣ داللون ١٩٤٣ — ١٣٦ مع تعليق P.L.P. — محمد على عرفه ص ١٧٠) •

الأخيرة من اليوم الأخير (١) •

٦٤٩ — جواز الاتفاق على التزامات أخرى :

والالتزام المؤمن له بالاحطار عن وقوع الحادث التزام يوجبه القانون وتفرضه طبيعة عقد التأمين ، دون حاجة الى اتفاق خاص • ويجوز للمؤمن أن يفرض على المؤمن له التزامات أخرى يقوم بها عند وقوع الحادث ، الى جانب هذا الالتزام بالاحطار ، ولكن ذلك لا يكون الا باتفاق خاص يذكر في وثيقة التأمين • وهذه الالتزامات الاتفاقية يتعين على المؤمن له أن يقوم بها ، كما يقوم بالتزامه بالاحطار عن وقوع الحادث ، وذلك ما لم يكن مصدرها شروطا تعسفية فتكون هذه الشروط باطلة لمخالفتها للنظام العام (٢) •

ومن الأمثلة على هذه الالتزامات الاتفاقية أن يلتزم المؤمن له في التأمين من الحريق ، بموجب اتفاق خاص ، أن يقدم عند وقوع الحريق بيانا مفصلا دقيقا بجميع خسائره (٣) ، مرفقا بالوثائق التي تؤيده (٤) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ١١٨ ص ١٩٤ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٠ — ولا ضرورة للاخطار اذا ثبت أن المؤمن ، في خلال الميعاد المحدد ، قد علم بالحادث ، كأن تدخل في عمليات الانقضاء أو للتحقق من وقوع الحادث (عبد الحى حجازى فقرة ١٦٤ ص ٢١٦) •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٠٨ في آخرها •

(٣) استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ — ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٣٣١ •

(٤) وتنص المادة ١١ من وثيقة التأمين على الحريق لدى شركة مصر للتأمين على التزام المؤمن له بأن يقدم للشركة « في ظرف خمسة عشر يوما على الأكثر من وقوع الحادث ، أو في أية مدة أخرى أطول تمنحها له الشركة كتابة ، المستندات الآتية : (أ) كشفا بالخسائر أو الأضرار التي نشأت عن الحادث يتضمن بيانا مفصلا ودقيقا بقدر الامكان للأشياء المختلفة التي تلفت أو هلكت ، وقيمة الأضرار الناتجة ، مع مراعاة قيمة هذه الأشياء وقت الحادث دون اضافة أى ربح • (ب) بيانا مفصلا لجميع التأمينات الأخرى التي تكون قد أبرمت بالنسبة الى هذه الأشياء كلها أو بعضها • كذلك يلتزم المؤمن له بأن يحصل ويقدم للشركة في أى وقت ، وعلى نفقته ، كافة التفصيلات والتصميمات والمقاييس والدفاتر والايصصالات والفواتير ، ونسخ وصور هذه المستندات ، والأوراق المؤيدة ، وأية معلومات أخرى يكون للشركة أو لممثليها الحق عدلا في مطالبة المؤمن له بها والتي =

أو أن يبذل كل ما في وسعه لحصر الضرر في أضيق نطاق ممكن ، وأن ينقذ ما يمكن انقاذه من الأشياء المؤمن عليها ، وأن يحافظ على ما أنقذه منها (١) وفي التأمين من الاصابات يجوز أن يشترط المؤمن على المؤمن له أنه إذا وقعت الإصابة فللمؤمن أن يندب طبيباً من جانبه للكشف على المؤمن له لتبين مبلغ الإصابة ، أو أن يندب محققين من قبله لتحقيق سبب الإصابة والظروف والملابسات التي وقعت فيها والبحث عن عسى أن يكون مسئولا عنها . وفي التأمين من موت المواشي ، يجوز للمؤمن أن يشترط أن يندب طبيباً بيطرياً عند موت الحيوان المؤمن عليه لتشريح جثة الحيوان لمعرفة أسباب الموت ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار العدوى الى الحيوانات الأخرى المؤمن عليها إذا كان الموت بسبب مرض معد . وفي التأمين من السرقة ، يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له أن يبادر عند وقوع السرقة الى تقديم بلاغ عنها الى السلطات المختصة من شرطة ونيابة عامة (٢) . وفي التأمين من المسؤولية يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له أن يشرف الأول على دعوى المسؤولية المرفوعة الثانى ، وأن يوجهها التوجيه المناسب ، وأن يسلم الثانى للأول جميع المستندات والأوراق الخاصة بالدعوى حتى يتولى الأول ادارة الدعوى بنفسه ، وأن يمتنع الثانى عن الصلح في الدعوى الا تموافقة الأول (٣) .

= تتعلق بالمطالبة وبأصل الحريق وسببه . وبالظروف التي حصلت فيها الخسائر أو الأضرار أو تتعلق بمسؤولية الشركة أو بقيمة التعويض المستحقة عليها ، (محمود جمال الدين زكى فقرة ٧٨ ص ١٧٤ هامش ١) .
(١) استئناف مختلط ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٢٨ ص ٢٠ - نقض فرنسى ١٨ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ٤١٥ - ويجوز الاتفاق على سقوط حق المؤمن له إذا لم يخطر المؤمن عقب الحريق بما للغير من مصالح في العين المؤمن عليها (استئناف مختلط ٢ مايو سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ٣٩٣) .
(٢) وإذا لم يشترط المؤمن ذلك ، كان عليه أن يتخذ بنفسه هذه الاجراءات وليس له أن يحتج على المؤمن له بعدم اتخاذ هذا لها إذا كان هو لم يطلب اليه معاونته في ذلك (استئناف مختلط ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ م ٣٥ ص ٢٢٩) .

(٣) انظر في هذه الالتزامات الاتفاقية بيكار وبيسون فقرة ١١٥
انسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٨٣ - فقرة ٤٢٢ .

٢ - جزاء الاخلال بالالتزام

٦٥٠ - تطبيق القواعد العامة :

لا يوجد نص في التقنين المدني يرتب جزاء خاصا على اخلال المؤمن له بالتزامه بالاحطار عن وقوع الحادث ، أو على اخلاله بالتزاماته الاتفاقية الأخرى التي تفرض عليه باتفاق خاص بينه وتبين المؤمن • ومن ثم يجب تطبيق القواعد العامة • وقد ورد هذا التطبيق في نص المادة ٢١ من مشروع الحكومة ، فقد رأيناها نقول : « فإذا تخلف المؤمن له أو من له الحق عن الاحاطر خلال المدة المحددة ، جاز خفض قيمة التعويض بمقدار ما أصاب المؤمن من ضرر نتيجة التأخير في الاحطار • ويسقط الحق في التعويض اذا أثبت المؤمن أن عدم الاحطار كان عن عمد بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر في الوقت المناسب » • فإذا أخل المؤمن له بالتزامه ، فإنه يكون مسئولاً مسئولية عقدية ، ويجوز للمؤمن أن يطالبه بتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب الاخلال بالالتزام ، بشرط أن يثبت أن هناك ضررا ومقدار هذا الضرر • وفي هذه الحالة يجوز له تخفيض قيمة التعويض المستحق في ذمته للمؤمن له بمقدار ما أصابه من الضرر (١) • أما اذا أثبت غش المؤمن له وأنه تعمد عدم الاحطار بقصد منعه من الوقوف على أسباب تحقق الخطر

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كانت بنود وثيقة التأمين لم يرتب سقوط حق المؤمن له في مبلغ التعويض جزاء عدم احطار الشركة المؤمنة بالحادث في الميعاد المحدد في الوثيقة كما لم يرد بالتقنين المدني نص يقرر الجزاء على اخلال المؤمن له بالاحطار ، واذ لا يكون سقوط الحق الا باتفاق أو بنص قانوني ، وكانت الطاعنة (شركة التأمين) لم تدع ثمة ضررا قد حاق بها بسبب التأخير في احطارها بالحادث في الميعاد المنصوص عليه في الوثيقة مما يترتب عليه انقاص مبلغ التعويض بقدر ماعسى أن يكون قد لحقها من ضرر طبقا للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ان لم يرتب اثرا على عدم احطار شركة التأمين بالحادث في المدة المحددة له بالوثيقة وانتهى الى القضاء بالزامها بمبلغ التعويض (نقض مدني في ٢٨ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ رقم ٢٠٤ صفحة ١٤٦٢) •

في الوقت المناسب ، فان حق المؤمن له في التعويض يسقط ، كعقوبة مدنية للجزاء على هذا الغش .

ولا يجوز ، في غير هذه الحالة الأخيرة ، أن يترتب على اخلال المؤمن له بالتزاماته سقوط حقه (déchéance) في مبلغ التأمين ، فان سقوط الحق عقوبة مدنية لا تجوز الا باتفاق خاص . وهذا ما ننتقل الآن اليه .

٦٥١ — سقوط حق المؤمن له بموجب اتفاق خاص : (clause de déchéance)

فيجب اذن أن يشترط المؤمن على المؤمن له، بموجب اتفاق خاص في وثيقة التأمين ، أن يسقط حقه في مبلغ التأمين اذا هو أخل بالتزامه من الاخطار بوقوع الحادث ، أو أخل بأى التزام آخر من الالتزامات الاتفاقية التي ارتضاها باتفاق خاص بينه وبين المؤمن (١) . وسقوط حق المؤمن له لا يعنى زوال عقد التأمين بل ان هذا العقد يبقى ساريا ، ويبقى المؤمن له ملتزما بدفع الأقساط بالرغم من سقوط حقه في التعويض . ويبقى العقد ساريا ، سواء بالنسبة الى الماضي أو بالنسبة الى المستقبل . فبالنسبة الى الماضي ، تبقى الأقساط التي دفعها المؤمن له والأقساط التي

(١) ويصح أن يوضع شرط سقوط الحق جزاء على الاخلال بالتزام سابق على وقوع الحادث ، كالتزام بدفع الأقساط ، فيشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له اذا أخل بالتزامه من دفع الأقساط في مواعيدها (استئناف مختلط ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٣٦ — ١٤ أبريل سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٩٤ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٨٠ ص ١٧٩ هامش ٢) . ويصح كذلك أن يوضع شرط سقوط الحق جزاء على التزام ينشأ من عقد التأمين ذاته دون أن يكون هذا الالتزام محلا لاتفاق خاص ، كالتزام المؤمن له في التأمين من الحريق بالايبالغ غشا في تقدير الاضرار الناجمة عن الحريق ، فيشترط المؤمن سقوط حق المؤمن له اذا فعل ذلك . فاذا ادعى المؤمن له هلاك أشياء لم تكن موجودة وقت الحريق ، أو أخفى أشياء لم تحترق وأدعى أنها احترقت ، واثبت المؤمن ذلك وأن المؤمن له قد فعل ذلك غشا ، سقط حق المؤمن له في التعويض (استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ — ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٧٤ — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ — محمد علي عرفة ص ١٧٨ . وانظر أيضا فقرة ٦٤٦ في الهامش) .

استحققت ولم تدفع من حق المؤمن ، ويكون للمؤمن له الرجوع بالضمان عن جميع الحوادث المؤمن منها التي وقعت في الماضي فيما عدا الحادث الذي سقط حقه بالنسبة اليه . وبالنسبة الى المستقبل ، يكون المؤمن دائنا بالاقساط التي تستحق قسطا بعد قسط ويكون له حق تقاضيتها بمجرد حلول أجلها ، ويكون للمؤمن له الرجوع بالضمان عن جميع الحوادث التي تقع في المستقبل الا اذا سقط حقه مرة أخرى بالنسبة الى أى حادث منها (١) .

(١) ويجب التمييز بين سقوط الحق وبطلان عقد التأمين . فبطلان عقد التأمين يعدم العقد أصلا ، فلا ينتج أى أثر . ومن ثم لا يصبح المؤمن لـه مدينا بالاقساط ، واذا دفع شيئا منها استرده . ولا يصبح المؤمن مدينا بالضمان ، واذا كان قد ضمن حادثا فيها مضى استرد مبلغ التأمين الذي يكون قد دفعه . أما سقوط الحق فقد رأينا أنه لا يعدم عقد التأمين ، بل يبقى هذا العقد ساريا بالنسبة الى الماضي وبالنسبة الى المستقبل ، ولا يزول الا حق الضمان بالنسبة الى حادث معين هو الحادث الذي أخل فيه المؤمن له بالتزامه ، وسقوط الحق لا يحتج به على المضرور في التأمين من المسؤولية ، ويحتج بالبطلان على المضرور . انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ١٢٢ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٨١ ص ١٨٣ — ص ١٨٤ .

وكذلك يجب التمييز بين سقوط الحق واستبعاد الخطر من التأمين (exclusion de risque). فاستبعاد الخطر من التأمين يجعل هذا الخطر غير مؤمن منه ، ومن ثم لا يكون للمؤمن له بالنسبة الى هذا الخطر أى حق أصلا . أما سقوط الحق فلا يستبعد الخطر من التأمين ، بل يبقى الخطر مؤمنا منه ، ولكن المؤمن يفقد حقه في الضمان . ففي سقوط الحق يكون للمؤمن حق ثم يفقده ، أما في استبعاد الخطر من التأمين فلا يكون للمؤمن له كما قدمنا أى حق أصلا . وهنا أيضا لا يحتج بسقوط الحق على المضرور في التأمين من المسؤولية ، في حين أن استبعاد الخطر من التأمين يحتج به على المضرور . ويختلف شرط السقوط أيضا عن شرط استبعاد الخطر في أن شرط السقوط يجب أن يكون بارزا في شكل ظاهر اذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة ولا يشترط ذلك في شرط استبعاد الخطر ، وفي أن المؤمن هو الذى يثبت الواقعة التي ترتب عليها السقوط في حين أن المؤمن له هو الذى يثبت أن الخطر الذى تحقق ليس مستبعدا من التأمين ، وفي أن شرط السقوط يجيز للمؤمن أن يفسخ العقد اذا احتفظ لنفسه بحق الفسخ في حين أنه لا يمكن أن يترتب فسخ العقد على تحقيق خطر مستبعد . انظر في هذه المسألة : بيكار وبيسون المطول ١ فقرة ٢١٧ — بيكار وبيسون فقرة ١٢٣ — بلانيول وريتير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٥ ص ٦٩٩ — ص ٧٠٠ — كولان وكابيتان ودي لامور اندبير ٢ فقرة ١٢٨٧ — فقرة ١٢٩٠ — أنسيكلوبيدي داللوز ١ لفظ Ass. Ter .

وشرط سقوط الحق (clause de déchéance) يعمل به سواء كان المؤمن له سبب النية متعمدا الاخلال بالتزامه أو كان حسن النية لم يتعمد الاخلال بالالتزام ولم ينسب اليه الا مجرد التقصير ، وسواء أصاب المؤمن ضرر من اخلال المؤمن له بالتزامه أو لم يصبه أى ضرر من جراء ذلك • فهو شرط يراد به أن يردع المؤمن له من أن يخل بالتزامه ، وينزل به أشد الجزاء اذا هو أخل بهذا الالتزام (١) • ولا يقوم الشرط على أساس من المسؤولية التقصيرية اذ الضرر لا يشترط كما رأينا ، وليس هو بالشرط الجزائي اذ الشرط الجزائي ليس الا تقديرا اتفاقيسا للتعويض عن الضرر الذى يصيب أحد المتعاقدين • وما هو الا عقوبة مدنيية (peine civile) توقع على المؤمن له جزاء أخلاله بالتزامه ، وهى عقوبة شبيهة بعقوبة البطالان وعقوبة وقف سريان التأمين فيما قدمناه (٢) ، وهذه العقوبات المدنيية هى من خصائص عقد التأمين (٣) •

= فقرة ٧٥٤ - فقرة ٧١٤ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٦ ص ٢١٩ - محمود جمال الدين زكى ٨١ ص ١٨٥ - ص ١٨٧ •

(١) ولما كان سقوط الحق جزاء قاسيا بالنسبة الى المؤمن له حسن النية ، فقد درجت شركات التأمين على أن تنزل عن المطالبة بسقوط الحق اذا كان المؤمن له حسن النية وكان اخلاله بالتزامه امرا غير ذى بال ، كما اذا تأخر بعض الوقت فى اخطار المؤمن بوقوع الحادث دون أن يتعمد الاضرار به ، فآخذ التشريع الألماني بذلك ، فعدلت المادة ٦ من قانون ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ قانون ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ فى هذه المسألة • وفى فرنسا ، منذ سنة ١٩٤١ ، لم تقض المادة ١٢ من وثيقة التأمين من الحريق النموذجية بسقوط حق المؤمن له اذا لم يخطر بوقوع الحادث فى الميعاد المتفق عليه ، بل قضت بتعويض يتناسب مع الضرر الذى تسبب فيه التأخر فى الاخطار • انظر بيكار وبيسون فقرة ١٢١ ص ١٩٨ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ وفقرة ٦٤٢ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٤٢ - وانظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٢١ ص ١٩٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٥ ص ٦٩٩ - محمد كامل مرسى فقرة ١٣٣ ص ١٤٧ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٥٦ ص ٢١٧ - ص ٢١٨ - محمد جمال الدين زكى فقرة ٨٠ ص ١٨٠ - ص ١٨٢ •

٦٥٢ - ما يجب لصحة شرط سقوط الحق :

وحتى يكون شرط سقوط الحق صحيحا يجب أن يتوافر فيه أمران :

(الأمر الأول) يجب أن يكون هناك اتفاق خاص (clause spéciale) بين المؤمن والمؤمن له على سقوط الحق ، فشرط سقوط الحق لا يفترض (١) * ومن ثم إذا تأخر المؤمن له في الاخطار عن وقوع الحادث لم يسقط من أجل ذلك وحده حقه في التأمين ، بل لا يكون مسئولا الا عن تعويض الضرر الذي أصاب المؤمن من جراء تأخره في الاخطار (٢) * وإنما يسقط حقه في التأمين إذا تأخر في الاخطار ، وكان هناك في الوقت ذاته اتفاق خاص في وثيقة التأمين على سقوط الحق عند التأخر في الاخطار (٣) * ويجب أن يكون هذا الاتفاق الخاص واضحا محددًا ، فهو شرط استثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره (٤) * ولكن متى ورد هذا

-
- (١) نقض فرنسي ٣ أغسطس سنة ١٩٣٥ داللو الأسبوعي ١٩٣٥ - ٥٧١ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٢٠٩ .
- (٢) نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٩٢ داللو الأسبوعي ١٩٣٧ - ٦٥ - عبد المنعم البدر أوى فقرة ١٥٨ ص ٢٢٢ - وانظر أيضا فقرة ٦٥٠ - ويقع على المؤمن عسب اثبات الضرر الذي لحق به من جراء التأخر في الاخطار (نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٣٥٣ - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٥٤٢ - سيميان فقرة ٢٣٩ - أنسيكلوتيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٩٠ .
- (٣) نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ١٦١ - ومع ذلك فقد جرى القضاء المختلط على الحكم بسقوط الحق في التأمين عند أخلال المؤمن له بالتزامه حتى لو لم يكن هناك اتفاق خاص على سقوط الحق (استئناف مختلط ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٦٠ - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٢٠ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣) - انظر في أن هذا القضاء يستند الى فكرة الشرط الفاسخ الضمني عبد المنعم فوج الصدة في عقود الاذعان ص ٢٠٠ - وانظر في أن هذا قضاء منتقد محمد على عرفة ص ١٧٢ هامش ٢ - وانظر في أن هذا خلط ما بين السقوط والفسخ ، وأن هذا القضاء أن صح في عهد التقنين المدني القديم فهو غير صحيح في عهد التقنين المدني الجديد الذي يشترط أن يكون هناك اتفاق خاص على السقوط وأن يكون شرط السقوط بارزا بشكل ظاهر إذا ادرج بين الشروط العامة المطبوعة محمود جمال الدين زكي فقرة ٨٣ ص ١٩٠ .
- (٤) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ =

الاتفاق الخاص في وثيقة التأمين واضحا محددا ، فانه يجب اعماله ، ولو كان المؤمن له حسن النية ، أو كان المؤمن لم يلحقه أى ضرر (١) ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك (٢) .

(الأمر الثانى) يجب أن يكون شرط سقوط الحق ، اذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين ، بارزا بشكل ظاهر (٣) . وقد رأينا أن المادة ٧٥٠ مدنى تبطل « كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى تؤدى الى البطلان أو السقوط »

= ١٢٤ - ١٩ مايو سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٨٤٠ - باريس ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ دالوز الاسبوعى ١٩٣٢ - ٥ مختصر أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٩٢ .

(١) نقض فرنسى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٣ - ٨٠١ - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٧٦٧ - وانظر في امثلة لشروط سقوط اعتبرتها محكمة الاستئناف المختلطة صحيحة : استئناف مختلط ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٦٩ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٥٧ - ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧ - ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٢٩ ص ٣٣١ (السقوط لعدم تقديم بيان بالأشياء الضائعة أو التالفة أو التى أنقذت واثبات قيمة هذه الأشياء) - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٢١٣ - ٤ فبراير سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٢٠٣ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤ (السقوط للمبالغة عمدا في تقدير الخسائر) - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ١٤٣ (السقوط لعدم اخطار صاحب العمل عن حوادث العمل بالأوضاع وفي المدد المذكورة في وثيقة التأمين) - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٧٤ (السقوط حتى لو كان المؤمن له لم يقدم طلبا محددا بالتعويض بل ترك للخبراء مهمة تجديده) - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ (السقوط لمخالفة المؤمن له لالتزامه بالا يعوق دعوى الشركة وبأن يترك التقدير الكامل في توجيه القضايا التى يرفعها الغير وفي تسوية الطلبات وبالا يعطى أى تنازل بغير موافقة الشركة) - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ (السقوط للصلح بغير موافقة الشركة) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٥١ .

(٣) نقض فرنسى ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٨٢ - ٦ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٤٨ - ويجب أن يكون الشرط بارزا بشكل ظاهر حتى في التجديد الضمنى لعقد التأمين ، اذا كان الشرط في العقد الاصلى ليس بارزا بشكل ظاهر وكان ذلك صحيحا في عهد التقنين المدنى القديم (نقض فرنسى ٥ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ١٤٩ - باريس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٦١٠ - بيكار وتيسون فقرة ١٢٩ ص ٢٠٧) .

(الوسيط ح ٧ - م ١٠٦)

وقد سبق تفصيل القول في ذلك ، فنحيل هنا الى ما قدمناه هناك (١) .
ويلاحظ أن ما يجب أن يكون بارزا بشكل ظاهر ، ليس فحسب شرط
سقوط الحق ، بل أيضا الالتزام الاتفاقى الذى استوجب الاخلال به
هذا السقوط . فلا يصح أن تدرج التزامات اتفاقية بين الشروط العامة
المطبوعة بحروف عادية ليست بارزة بشكل ظاهر ، اكتفاء بأن شرط
سقوط الحق الذى جعل جزاء لهذه الالتزامات أدرج بين الشروط العامة
المطبوعة بارزا بشكل ظاهر (٢) .

٦٥٣ - شروط سقوط باطلة :

قدمنا (٣) أن المادة ٧٥٠ مدنى تنص على ما يأتى : « يقع باطلا
ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ٢ - الشرط الذى
يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه
الى السلطات ، أو في تقديم المستندات ، اذا تبين من الظروف أن التأخر
كان لعذر مقبول » (٤) . وهذا الشرط يعرض لنوعين من شروط سقوط
الحق ، فيقضى بطلان كل منهما لما ينطوى عليه من التعسف :

(النوع الأول) شرط يرد في وثيقة التأمين يقضى بسقوط حق
المؤمن له بسبب تأخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات

(١) انظر أنفا فقرة ٥٨٨ وفقرة ٦٠٨ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٢٩ ص ٢٠٧ - بلانيول وريبير وبيسون

١١ فقرة ١٣١٧ ص ٧٠٢ - عبد المنعم البدر اولى فقرة ١٥٨ ص ٢٢٣ .

(٣) انظر أنفا فقرة ٦٠٨ .

(٤) وقد نص التقنين المدنى الكويتى فى مادته رقم ٧٨٣ على ما يأتى :

« لا يعتد بالشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان
الحادث المؤمن منه الى السلطات أو في تقديم المستندات اذا تبين الظروف
أن التأخر كان لعذر مقبول » .

والتقنين الكويتى يتفق مع أحكام التقنين المصرى .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٩٢٤ من التقنين المدنى الاردنى على

بطلان « الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في اعلان
الحادث المؤمن منه الى الجهات المطلوب اخبارها أو في تقديم المستندات اذا
تبين أن التأخر كان لسبب مقبول » .

(والتقنين الاردنى يتفق مع التقنين المصرى) .

المختصة (١) ، اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول • ويكون هذا الشرط باطلا ، بالرغم من وروده كاتفاق خاص في وثيقة التأمين ، حتى لو كان مكتوبا باليد ، أو كان مدرجا ضمن الشروط العامة المطبوعة وكان بارزا بشكل ظاهر • والبطالان هنا يرجع الى ما ينطوى عليه الشرط من التعسف • فاذا اشترط المؤمن ، في التأمين من السرقة مثلا ، أن يبلغ المؤمن له الشرطة في الحال بمجرد وقوع السرقة ، وأن يقدم شكوى للنيابة العامة (٢) ، واذا كانت المسروقات أوراقا مالية أن يقوم بالاجراءات القانونية اللازمة للمعارضة لدى الجهة المختصة حتى يمنع الاوراق المسروقة من التداول ، فان هذا الشرط في ذاته يكون صحيحا ويتعين على المؤمن له القيام به • فاذا تأخر في التبليغ أو في المعارضة ، وجب عليه تعويض المؤمن عن الضرر الذي يصيبه من جراء هذا التأخر • ولكن قد يشترط المؤمن ، الى جانب ذلك ، أن الجزاء للاخلال بهذا الشرط هو سقوط حق المؤمن له • فاذا تعمد المؤمن له عدم التبليغ أو عدم المعارضة اضرارا بالمؤمن ، أو تأخر في التبليغ أو في المعارضة لعذر غير مقبول ، نفذ الشرط وسقط حقه في التعويض • أما اذا تأخر في التبليغ أو في المعارضة لعذر مقبول ، فان شرط سقوط الحق يصبح شرطا تعسفيا ويكون باطلا •

(١) اما الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له لتأخره في اخطار المؤمن بوقوع الحادث فلا يقاس على شرط السقوط للتأخر في تبليغ السلطات المختصة ، ومن ثم لا يكون باطلا مثله (انظر عكس ذلك وأنه يكون باطلا : باريس ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٥٦٨ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٨٥ - تيم الابتدائية ٧ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٢٤٤) • فشرط سقوط الحق عند التأخر في اخطار المؤمن شرط صحيح ، ويعمل به على النحو الذي يتبع في العمل بسائر شروط سقوط الحق الصحيحة (بيكار وبيسون فقرة ١٢٥ ص ٢٠٣ - محمود جمال الدين زكى فقرة ٨٦ ص ٢٠١) •

(٢) وتنص المادة ٥ من وثيقة التأمين على « سيارة خصوصية » لدى شركة مصر للتأمين على أنه « في حالة وقوع سرقة أو أى عمل جنائى آخر قد يترتب عليه قيام مطالبة وفقا لهذه الوثيقة ، يتعين على المؤمن له أن يخطر البوليس فوراً ، وان يتعاون مع الشركة في سبيل ادانة مرتكب الجريمة » (محمود جمال الدين زكى فقرة ٧٨ ص ١٧٥ هامش ١) •

ومن ثم لا يسقط حق المؤمن له في التعويض ، ولكن يجوز أن يرجع عليه المؤمن بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء التأخر في التبليغ أو في المعارضة • والمؤمن هو الذي يحمل عبء اثبات ما وقع عليه من الضرر ومدى هذا الضرر • فقد يثبت مثلا أن تأخر المؤمن له في تبليغ الشرطة فورا عن السرقة مكن اللصوص من اخفاء بعض المسروقات فتعذر الحصول عليها ، فيخصم المؤمن من مبلغ التأمين الذي يجب عليه دفعه للمؤمن له ما يتناسب مع قيمة هذه المسروقات وذلك على سبيل التعويض • وقد يثبت أن تأخر المؤمن له في المعارضة لدى الجهة المختصة حتى يمنع الأوراق المالية المسروقة من التداول كان سببا في تداول هذه الأوراق وأن المعارضة في الوقت المناسب كانت تمنع هذا التداول ، وفي هذه الحالة يحق للمؤمن ألا يدفع شيئا من مبلغ التأمين ويكون التعويض الذي يستحقه المؤمن على هذا الوجه معادلا لسقوط حق المؤمن له (١) • فإذا لم يستطع المؤمن أن يثبت ضررا لحقه من جراء تأخر المؤمن له في التبليغ أو في المعارضة ، لم يكن له أن يرجع بأي تعويض على المؤمن له ، ووجب عليه أن يدفع له مبلغ التأمين كاملا •

(النوع الثاني) شرط يرد في وثيقة التأمين يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في تقديم المستندات ، اذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول • وهنا أيضا يبطل الشرط للتعسف ، بالرغم من وروده كاتفاق خاص حتى لو كان مكتوبا أو كان مطبوعا بارزا في شكل ظاهر • فإذا اشترط المؤمن ، في التأمين من المسؤولية مثلا ، أن يقوم بنفسه بإدارة دعوى المسؤولية التي تقام على المؤمن له ، وأن يرسل هذا الأخير له جميع الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الدعوى كإذارات وعريضة الدعوى وصور محاضر التحقيق وما الى ذلك ، أو اشترط المؤمن في التأمين من الاصابات أن يرسل المؤمن له الشهادات

الطبية وصور محاضر التحقيق ، فان هذا الشرط يكون صحيحا ، ويكون
جزاء الاخلال به تعويض الضرر الذى ينجم عن هذا الاخلال . فاذا
اقترن هذا الشرط بشرط سقوط حق المؤمن له كجزاء للاخلال بالالتزام ،
كان شرط سقوط الحق أيضا صحيحا لو تعمد المؤمن له عدم تقديم
المستندات أو تأخر في تقديمها لعذر غير مقبول (١) . أما اذا تأخر
المؤمن له في تقديم المستندات لعذر مقبول ، كان شرط سقوط الحق
باطلا لاتعسف ، ولكن يجوز للمؤمن اذا أثبت أن ضررا لحق به من جراء
هذا التأخر أن يرجع بالتعويض على المؤمن له (٢) .

٦٥٤ — ما يترتب على سقوط الحق :

فاذا كان شرط سقوط الحق صحيحا ، بأن لم يكن بين الشروط
الباطلة التى تقدم ذكرها (٣) ، وكان قد توافر فيه ما يجب لصحته
على الوجه السالف الذكر (٤) ، وجب اعماله ، وسقط حق المؤمن له في
التأمين اذا أخل بالتزامه من اخطار المؤمن بوقوع الحادث ، أو أخل
بالتزاماته الاتفاقية الأخرى المفروضة عليه بموجب اتفاق خاص وارد
في وثيقة التأمين . ويكون سقوط حق المؤمن له مقصورا على الحادث
الذى أخل بالنسبة اليه بالتزامه ، دون غيره من الحوادث التى تقدمته
أو التى تليه ، ودون أن يزول عقد التأمين فيبقى المؤمن له ملتزما بدفع
الأقساط في الماضى وفي المستقبل ، وقد سبق بيان ذلك (٥) . ويحمل

(١) مثل ذلك أن يمتنع المؤمن له عن ارسال الحكم القاضى بمسئوليته
الى المؤمن ، فيفوت بذلك ميعاد الطعن في الحكم (روان ١٩ يناير سنة ١٩٣٣
المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٣ — ٣٦٨ — انجيه ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥
المرجع السابق ١٩٣٦ — ٣٣٨)

(٢) نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٣٧ — ٢٩٢ — دالوز الاسبوعى ١٩٢٧ — ٦٥ — بيكار ويبسسون
مفسرة ١٢٦ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٥٣ .

(٤) انظر آنفا فقرة ٢٥٢ .

(٥) انظر آنفا فقرة ٦٥١ — ويجوز كذلك أن يشترط المؤمن الى جانب =

المؤمن عبء الاثبات ، فعليه أن يثبت أن المؤمن له أخل بالتزامه ، وفى الأحوال التى يتضمن فيها الإخلال بالتزام سوء نية المؤمن له ، كما فى المبالغة غشا فى تقدير الخسائر الناجمة عن الحادث ، يجب أيضا على المؤمن أن يثبت سوء نية المؤمن له وذلك بجميع طرق الاثبات (١) .

ويستطيع المؤمن له أن يتوقى سقوط حقه فى الأحوال الثلاث الآتية :

١ — اذا كان اخلاله بالتزامه يرجع الى قوة قاهرة ، ويحمل هو عبء اثباتها (٢) . ويعتبر قوة قاهرة فى التأمين من الاصابات ، أن تكون اصابة المؤمن له من شأنها أن تجعله عاجزا عن القيام بالتزامه ، فلا يستطيع مثلا أن يخطر المؤمن بوقوع الحادث فى الميعاد المحدد (٣) ،

= شرط سقوط الحق ، أن يكون له فسخ عقد التأمين ، مع اسبقاء القسط الذى حل قبل الفسخ ولو عن مدة تلى الفسخ ، وذلك على سبيل التعويض . ويشترط ذلك عادة فى حالة ما اذا كان المؤمن له سىء النية فى اخلاله بالتزامه . انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٣٢ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٩١ .

(١) نقض فرنسى ٢٩ يونيه و ٣ يوليه سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ١٠٥٦ — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ ٤٣ — ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٣٥٣ — جرينوبل ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ — ٤٩٤ — اكس اول يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٣٥٣ — بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٨ ص ٧٠٢ — وفى التأمين على الحياة قبل أن يورد المؤمن شرطا لسقوط حق المؤمن له اذا أخل هذا بالتزاماته عند حلول أجل التأمين . واذا ورد هذا الشرط ، ووجب اعماله ، فان حق المؤمن له فى التأمين اذا سقط لم يسقط حقه فى الاحتياطى الحسابى اذا كان قد سدد ثلاثة أقساط سنوية على الاقل (بيكار وبيسون فقرة ١٣٠ ص ٢٠٨) .

(٢) استئناف مختلط ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٣١ (الأسباب) — اكس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ — ٣٩٢ .

(٣) نقض فرنسى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣ سيريه ١٩٠٤ — ١ — ٣٨٧ — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ سيريه ١٩٠٩ — ١ — ٢٥٤ — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ٣٠ — مونبلييه ٧ مايو سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ — ٤١٠ — وانظر فى أمثلة أخرى للعجز عن الاخطار انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٦٨٣ .

وذلك ما لم يثبت من الظروف أنه كان في استطاعته أن يكلف شخصا غيره بالقيام بهذا الاخطار (١) . واذا عجز المؤمن له عن الاخطار بسبب الاصابة ، فلا يعنى هذا أن المستفيد يعجز هو أيضا عن القيام بهذا الالتزام ، وبخاصة اذا مات المؤمن له اذ يجب حينئذ على المستفيد أن يقوم هو بالاخطار (٢) . ولا يعتبر جهل المستفيد لوجود التأمين لصالحه قوة قاهرة ، وبخاصة اذا صرحت وثيقة التأمين بأن جهل المستفيد لا يعتبر عذرا ، وكان على المؤمن له أن يخبر المستفيد بالتأمين وبالشروط الواردة فيه (٣) . ومن باب أولى لا يكون جهل المستفيد قوة قاهرة ، اذا كان هو المسئول عن ذلك (٤) . ولا يعتبر تغيب المؤمن له عن موطنه وقت وقوع الحادث قوة قاهرة ، فقد كان عليه أن يقيم نائبا عنه مدة غيابه (٥) . ولا يستطيع المؤمن له أن يحتج بالقوة القاهرة الا المدة التي تدوم فيها ، فاذا زالت وجب عليه القيام بالتزامه ، فيخطر مثلا المؤمن بوقوع الحادث في الميعاد المحدد الذي يتأخر بدء سريانه

-
- (١) نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ١٦٢ — ليون ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٤ — ٣١٦ — وقد قضى بأن حبس المؤمن له في تهمة احداث الحريق عمدا لا يعد قوة قاهرة (استئناف مختلط ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ م ١٦ ص ٨١ — وقرب استئناف مختلط ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ٨٧) .
- (٢) بيكار وبيسون فقرة ١٣٤ ص ٢١٣ .
- (٣) نقض فرنسي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ — ٨٠١ — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ — ٧٦٧ — ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ — ١٠٦٣ — انسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. ٣٧٤ وفقرة ٣٧٦ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

- (٤) نقض فرنسي ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ١٠٦٣ — باريس ٩ يولية سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ — ٢٠٧٣ .
- (٥) باريس ١٢ يناير سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ — ٥٤٧ — السنين التجارية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٣٨ — انسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧٩ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

الى ما بعد زوال القوة القاهرة (١) .

٢ — اذا كان الاخلال بالالتزام قابلا للاصلاح ، وأصلحه المؤمن نه قبل أن يتمسك به المؤمن . ولا يكون الاخلال بالالتزام قابلا للاصلاح اذا كان تنفيذ الالتزام واجبا في ميعاد معين وانقضى هذا الميعاد ، كما لو تخلف المؤمن له عن اخطار المؤمن بوقوع الحادث وانقضى الميعاد لذلك الاخطار . ولكن قد يكون الاخلال بالالتزام قابلا للاصلاح في غير الفرض المتقدم ، كما لو قدم المؤمن له بيانا مغالى فيه غشا عن الخسائر التي نجمت عن الحادث . ففي هذه الحالة اذا ندم المؤمن له على فعلته ، وبادر من تلقاء نفسه وقبل أن يتمسك المؤمن بهذا الكذب الى اصلاح خطئه وقدم بيانا صحيحا عن الخسائر ، فأزال بذلك كل أثر يمكن أن يترتب على البيان المغالى فيه ، فان اخلاله بالتزامه في بداية الأمر يمحوه ما فعله بعد ذلك من اصلاح لهذا الخطأ . فترتفع عنه عقوبة سقوط الحق ، وهي بعد ليست الا عقوبة مدنية خاصة لا ترفى الى مرتبة العقوبة الجنائية العامة التي لا يمحوها ندم الجاني بعد أن استحقها (٢) .

٣ — اذا نزل المؤمن عن المطالبة بسقوط حق المؤمن له . ولا يفترض هذا النزول ، بل يجب أن يكون واضحا لا لبس فيه ولا غموض (٣) .

(١) ديجون ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٢٥ — باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ جازيت دى باليه ١٩٤٨ — ١ — ٤١ مختصر — انسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧١ وفقرة ٦٨٤ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٩ .

(٢) بوردو ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ داللو ١٩٠٠ — ٢ — ١٣ — باريس ٥ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ٢٧٦ — بيكار وبيسون فقرة ١٣٥ .

(٣) استئناف مختلط ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ — كولمار ٢٠ ابريل سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥١ — ٣٢٦ — الرباط ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ — ٢٨٣ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٨ .

فلا يعتبر نزولا أن يقتصر المؤمن على تسلم الاخطار عن وقوع الحادث إذا قدمه المؤمن له بعد انقضاء الميعاد المحدد ، دون أن يبدو من المؤمن ما يستفاد منه أنه قد نزل عن حقه (١) ، ولو سلم المؤمن له ايصالا (ascusé de réception) بهذا الاخطار (٢) . كذلك لا يعتبر نزولا ، في التأمين من المسؤولية ، أن يتدخل المؤمن في دعوى المسؤولية المرفوعة على المؤمن له من المضرور ، لا توقيا لرجوع المؤمن له فان هذا حقه قد سقط ، بل توقيا لرجوع المضرور لأن سقوط حق المؤمن له لا يحتاج به على المضرور (٣) . ومن باب أولى لا يعتبر نزولا أن يتدخل المؤمن في دعوى المسؤولية محتفظا صراحة بحقه في التمسك على المؤمن له بسقوطه حقه (٤) . ولكن قد يستخلص من تصرفات المؤمن أنه قد نزل نزولا ضمنيا عن المطالبة بسقوط حق المؤمن له (٥) . مثل ذلك أن يشارك في تعيين خبراء لتقدير قيمة الخسائر التي نجمت عن الحادث . ومثل ذلك أيضا ، في التأمين من الاصابات ، أن يندب طبييا للكشف على المؤمن له لتبين مبلغ الاصابة ، أو أن يرسل محققا لسؤال الشهود (٦) ، أو أن يعرض على المؤمن له مبلغا على سبيل التعويض (٧) . وقد يعتبر تعسفا من المؤمن في التمسك بشرط سقوط

-
- (١) محمد على عرفة ص ١٧٣ — محمود جمال الدين زكى فقرة ٩٢ ص ٢١٣ .
 (٢) ليون ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ — ٣١٦ — أنسيكلوبيدى داللوز لفظ Ass. Ter. فقرة ٣٧٧ .
 (٣) نقض فرنسى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٣٢١ — داللوز ١٩٤٧ — ٣٧٤ .
 (٤) نقض فرنسى ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٧٢ .
 ٩ (٥) استئناف مختلط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ .
 (٦) ولكن ارسال المؤمن مندوبا عنه ليشهد التحقيق دون أن يشترك فيه لا يكفي لاستخلاص التنازل (استئناف مختلط ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٩) .
 (٧) بيكار وبيسون فقرة ١٣٣ ص ٢١٢ — محمد كامل مرسى فقرة ١٣٤ ص ١٤٨ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦٠ ص ٢٢٤ — عكس ذلك نقض =

حق المؤمن له ، اذا تأخر هذا الأخير مدة قصيرة في الاخطار بوقوع الحادث ، وكان حسن النية ، ولم يلحق المؤمن أى ضرر من هذا التأخر (١) .

وفي غير هذه الأحوال الثلاث التى يستطيع فيها المؤمن له أن يتوقى سقوط حقه ، يتعين اعمال شرط سقوط الحق على النحو الذى قدمناه . ويستطيع المؤمن أن يحتج بسقوط الحق ، لا على المؤمن له وحده ، بل أيضا على المستفيد من التأمين . ولكنه لا يستطيع أن يحتج بسقوط الحق ، فى التأمين من المسؤولية ، على المضرور ، فان هذا قد ثبت له حق مباشر فى ذمة المؤمن منذ وقوع الحادث ، فلا يتأثر هذا الحق بما يستجد بعد ذلك ويسبب سقوط حق المؤمن له (٢) . وقضت محكمة النقض الفرنسية بذلك أيضا لمصلحة الدائن اذا كان له حق رهن أو حق امتياز على الشئ المؤمن عليه ، فانتقل حقه بعد وقوع الحادث الى مبلغ التأمين ، ولا يستطيع المؤمن أن يحتج عليه بسقوط حق المؤمن له (٣) . واذا كان المؤمن لا يستطيع أن يحتج بسقوط حق المؤمن له على المضرور أو الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز ، ورجع هؤلاء عليه بمبلغ التأمين ، فانه يرجع بدوره على المؤمن له ، فهو منه بالنسبة اليهم بمثابة الكفيل وفى عنه دينه ، فيرجع

= فرنسى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٦ - ويعتبر تنفيذ المؤمن لعقد التأمين نزولا منه عن أوجه السقوط (استئناف مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ١٠٩) .

(١) انظر الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥٠ مدنى - وقرب محمود جمال الدين زكى فقرة ٨٠ ص ١٨٣ وفقرة ٨٧ ص ٢٠٣ .

(٢) نقض فرنسى ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٨٠١ - ٢٩ يولييه سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ١٠١٥ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٨١ - ١٣ ابريل سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٤٨٥ - بيكار وبيسون فقرة ١٣١ .

(٣) نقض فرنسى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ٦٣ - داللو ١٩٤٧ - ٢٥ - بيكار وبيسون فقرة ١٣١ ص ٢١٠ .

عليه بما وفاء من دينه (١) .

الفروع الثاني

التزام المؤمن

٦٥٥ - نص في مشروع الحكومة يقرر التزام المؤمن :
تنص المادة ٢٠ من مشروع الحكومة على ما يأتي :

« متى تحقق الخطر أو حل أجل العقد ، أصبح التعويض أو مبلغ التأمين المستحق واجب الأداء بعد ثلاثين يوما على الأكثر من الوقت الذي يقدم فيه صاحب الحق البيانات والمستندات اللازمة للتثبت من صحة ما يطلبه ومدى ما يتمسك به من حقوق (٢) » .

(١) باريس ٥ يونيه سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ١٠٨٤ - الجزائر ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المرجع السابق ١٩٣١ - ٣٣٤ - ليون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٧٩٠ - باريس ٥ يناير سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٥ - ٥٨ - بيكار وبيسون فقرة ١٣١ ص ٢١٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٨ ص ٧٠٣ .

(٢) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٤ من المشروع التمهيدي نقلا يكاد يكون حرفيا . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب بعد تقصير الميعاد من ثلاثين يوما الى خمسة عشر يوما . وفي لجنة مجلس الشيوخ حذف النص لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٧ - ٣٣٨ في الهامش) . ونص المشروع التمهيدي مقتبس من المادة ١٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

ويقابل النص في التقنين المدني العراقي : م ٩٨٨ - متى تحقق الخطر أو حل أجل العقد ، أصبح التعويض أو المبلغ المستحق بمقتضى عقد التأمين واجب الأداء .

م ٩٨٩ - يلتزم المؤمن بتعويض المستفيد من الضرر الناشئ من وقوع الخطر المؤمن ضده ، على ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

(والتقنين العراقي يتفق في مجموعة مع التقنين المصري ، ولم يذكر التقنين العراقي ميعاد الثلاثين يوما) .

ويقابل النص في التقنين المدني الكويتي : م ٧٩٩ يلتزم المؤمن ، عند تحقق الخطر المؤمن منه أن عند حلول الأجل المحدد في العقد ، بإداء مبلغ التأمين =

والنص في مجموعة ليس . الا تطبيقا للقواعد العامة ، وهو يبين
ميعاد حلول الالتزام بدفع مبلغ التأمين • وتتكفل القواعد العامة
أيضا ، دون حاجة الى نص ، ببيان الدائن في هذا الالتزام ، وما يقع
عليه من عبء الاثبات ، والمحل الذي يقع عليه الالتزام • فهذه مسائل
أربع نبحثها على التعاقب •

٦٥٦ — ميعاد حلول الالتزام :

يحل التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، ويصبح هذا الالتزام
واجب الأداء ، متى تحقق الخطر منه (١) ، وفي حالة التأمين على الحياة
متى حل أجل العقد وقد يكون هو موت المؤمن له أو يكون أجلا معيناً

= المستحق خلال ثلاثين يوما اليوم الذي يقدم فيه صاحب الحق البيانات
والمستندات اللازمة للتثبت من حقه •

م ٨٠٠ — في التأمين من الأضرار ، يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عن
الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، على ألا يجاوز ذلك مبلغ التأمين •
(والتقنين الكويتي يتفق في مجموعة مع التقنين المصري) •

ويقابل النص في التقنين الأردني : م ٩٢٩ — على المؤمن أداء
الضامن أو المبلغ المستحق الى المؤمن له أو المستفيد على الوجه المتفق عليه
عند تحقيق الخطر أو حلول الاجل المحدد في العقد •

م ٩٣٠ — لا ينتج التزام المؤمن من أثره في التأمين من المسؤولية المدنية
الا اذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه
هذه المسؤولية •

م ٩٣١ — لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المتضرر مبلغ التأمين المتفق عليه
كله أو بعضه ما دام المتضرر لم يعرض عن الضرر الذي أصابه •

(والتقنين الأردني يتفق في مجموعة مع التقنين المصري باستثناء أن
التقنين الأردني لم يذكر ميعاد الثلاثين يوما لدفع الضمان) •

(١) والالتزام بدفع مبلغ التأمين ليس التزاما معلقا على شرط واقف هو
تحقق الخطر المؤمن منه ، لأن تحقق الخطر ركن قانوني في الالتزام وليس
مجرد شرط عارض ، ولهذا كان الالتزام التزاما احتماليا لا التزاما معلقا على
شرط واقف (Hugueny) تعليق على نقض فرنسي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

سيريه ١٩٢٣ — ١ — ٨١ — عبد الحى حجازى فقرة ١٦٧ — سعد واصف
في التأمين من المسؤولية ص ٢٤٣ — ص ٢٤٤ — الوسيط الجزء الثالث ،
الطبعة الثانية المنقحة ، المجلد الأول فقرة ١٥ — فقرة ١٦ — وانظر أيضا فقرة
٥٥٩ في الهامش — وانظر عكس ذلك وان الالتزام معلق على شرط واقف

بيكار وبيسون فقرة ٤٢ ص ٦٧ •

يعيش بعد انقضائه بحسب الأحوال (١) •

ويقول النص ، فيما رأينا ، ان الالتزام يحل « بعد ثلاثين يوما على الأكثر من الوقت الذي يقدم فيه صاحب الحق البيانات والمستندات اللازمة للتثبت من صحة ما يطلبه ومدى ما يتمسك به من حقوق » • وقد قدمنا أن المؤمن له يلتزم باخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه ، فإذا لم يتضمن هذا الاخطار السريع كل البيانات التي تسمح للمؤمن بالتثبت من صحة ما يطالب المؤمن له ومدى ما يتمسك به من حقوق ، فعلى المؤمن له أن يخطر المؤمن بهذه البيانات بمجرد تمكنه من الحصول عليها • وإذا اطمأن المؤمن الى هذه البيانات ولم ينازع فيها ، فعليه أن يدفع مبلغ التأمين للدائن بهذا المبلغ في أجل معقول ، جعلته المادة ٢٠ من مشروع الحكومة فيما رأينا يحل بانقضاء ثلاثين يوما من وقت الاخطار بالبيانات اللازمة • ويصح ، طبقا لهذا المشروع ، أن يتفق المتعاقدان على أجل أقصر من ذلك لمصلحة المؤمن له ، لا على أجل أطول ضد مصلحته •

٦٥٧ — الدائن في الالتزام :

والدائن الذي يدفع له المؤمن مبلغ التأمين عند حلول أجله هو في الأصل المؤمن له • وقد ينتقل حق المؤمن له الى خلف عام أو خاص ، فيكون الخلف هو الدائن • فإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم مات فانتقل المنزل الى ورثته ، كانت الورثة — خلفه العام — هم الدائنون • وإذا باع المؤمن له المنزل المؤمن عليه ، كان المشتري — خلفه الخاص — هو الدائن • وقد ينتقل الحق الى دائني المؤمن له فيما إذا أفلس — إذا — فيحل محله في الدائنية بمبلغ التأمين جماعة الدائنين (la masse).

وقد يكون الدائن هو المستفيد من التأمين ، كما في التأمين على

(١) والالتزام هنا مضاف الى أجل غير معين •

الحياة اذا أمن شخص على حياته لمصلحة زوجته وأولاده فالزوجه والأولاد هم الدائنون بمبلغ التأمين طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، وكما في التأمين من المسؤولية اذا أمن شخص على سيارته لمصلحة أى سائق مرخص له في قيادتها (١) .

وتعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تفصل بنصوص المشاركة والتي تستقل محكمة الموضوع باستظهارها متى كان استخلاصها في هذا الصدد يقوم على أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي تنتهي اليها (٢) .

وقد يثبت للغير حق مباشر قبل المؤمن ، فيكون هو الدائن بمبلغ التأمين . مثل ذلك أن يكون الشيء المؤمن عليه رهونا أو ثابتا فيه حق امتياز لدائن ، فينتقل حق الرهن أو حق الامتياز الى مبلغ التأمين ، ويكون الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز دائنا بمبلغ التأمين في حدود حقه . ومثل ذلك أيضا ، في التأمين من المسؤولية ، أن يكون للمضور حق مباشر قبل المؤمن ، فيكون المضور هو الدائن بمبلغ التأمين في حدود مقدار التعويض المستحق له (٣) .

(١) نقض فرنسي ٦ يوليه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦٤ .

(٢) نقض مدني في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٩ مجموعة احكام النقض السنة ٣٠ العدد رقم ٢ صفحة ١١١ .

وقد قضت محكمة النقض بان تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة . فمتى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن ورثة المتوفي المستفيدون منها لا الشركة التي كان يعمل بها ، فإن النص على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني وبانه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الايلولة على الشركات يكون غير مجد (نقض مدني في ٣ يوليه سنة ١٩٦٣ مجموعة احكام النقض السنة ١٤ صفحة ٩٦٠) .

(٣) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٣٦ - بلانويول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٠٥ - محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٤ .

٦٥٨ — الاثبات :

ويقع على الدائن بمبلغ التأمين عبء اثبات وقوع الحادث المؤمن منه . وقد يكون هذا الاثبات صعبا ، كما في التأمين من الاصابات فانه يجب على الدائن أن يثبت أن الاصابة غير متعمدة وأنها حدثت مفاجأة بفعل سبب خارجي .

ويجوز القضاء الفرنسي على تيسير عبء الاثبات على الدائن حيث يكون هذا الاثبات صعبا (١) . ففي التأمين من الاصابات يكفي أن يثبت الدائن أن الظروف ترجح عدم تعدد الاصابة ، وعلى المؤمن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أقوى تدل على أن الاصابة متعمدة (٢) . وفي التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات حيث يشترط عادة أن يكون السائق حائزا لرخصة القيادة وألا يكون في حالة سكر وقت وقوع الحادث ، يفترض القضاء أن هذين الشرطين متوافران ، ويلقى على المؤمن عبء اثبات أن السائق لم يحصل على رخصة القيادة (٣) ، أو أنه كان في حالة سكر وقت وقوع الحادث (٤) .

وقد يضع القانون قرائن تيسر على الدائن عبء الاثبات . من ذلك ما قرره المادة ٧٥٦ مدني من أن ذمة المؤمن تبرأ اذا انتحر الشخص المؤمن على حياته ، فاذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض ارادته

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ من ٧٠٤ .
(٢) نقض فرنسي ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ — ٦١٥ — ٩ أبريل و ١٥ يونيو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٧٧ — مونبلييه ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ — ٥٧١ — أكس ١٣ مارس سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ — ٦٠٩ — مونبلييه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ — ٣٢١ — السين التجارية ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ — ٦١ .
(٣) نقض فرنسي ٧ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ — ٣٥٣ — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ — ٥٢٥ .
(٤) باريس ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ٥٥٦ .

بقى التزام المؤمن قائما بأكمله . ثم تأتي قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس هي أن المؤمن على حياته لم يمت منتحرا ، ومن ثم يوجب القانون « على المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الارادة » . ومن ذلك أيضا ما قررته المادة ٤٢ من مشروع الحكومة من أن المؤمن لا يكون مسئولا عن الخسائر والأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية أو تلك الناشئة من الزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، ما لم يتفق على غير ذلك . ثم وضع النص قرينة قانونية على أن الحادث لا يرجع الى سبب من الأسباب المتقدمة ، وألقى على المؤمن ، حتى يتخلص من الضمان ، عبء اثبات العكس وأن الحادث يرجع فعلا الى سبب منها (١) .

٦٥٩ — محل الالتزام :

ومحل الالتزام في التأمين على الأشخاص هو مبلغ التأمين المذكور في وثيقة التأمين ، يدفعه المؤمن كاملا اذا حل أجل العقد أو تحقق الخطر المؤمن منه .

(١) أما في فرنسا فيقع على المؤمن له ، لا على المؤمن ، عبء أن الحريق لم ينجم عن واقعة تتصل بعملية من عمال الحرب (النقض فرنسي ٢٤ و ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ — ٢٥٧ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٣٠٠ — ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ١٣٦) . ولكن لا يطلب من المؤمن له اثبات سبب محدد أجنبي عن الحرب يكون هو الذي أحدث الحريق ، بل يكفي أن يثبت أن الحرب لم تتدخل في أحداث الحريق ، حتى لو بقي سبب الحريق مجهولا (نقض فرنسي ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ١٥٦ — بيزانسون ٣ مارس سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ١٣٧ — باريس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ٢٣١ — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ — ١٤٢ — السين التجارية ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٣٧٤) .

وانظر في المسألة بيكار وبيسون فقرة ١٣٧ — محمود جمال الدين زكسى فقرة ٩٥ .

أما في التأمين من الأضرار ، فمحل الالتزام حده الأقصى هو المبلغ المذكور في وثيقة التأمين • ولكنه لا يجوز أن يزيد على قيمه الضرر الذي لحق المؤمن له ، وذلك وفقا لمبدأ التعويض (principe indemnitaire) (١) • كما لا يجوز أن يزيد ، في حالة ما اذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه وكان بعض هذا الشيء هو الذي لحقه التلف ، على نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة الجزء الذي تلف الى الشيء المؤمن عليه كله ، وذلك وفقا لقاعدة النسبية (règle proportionnelle) (٢) •

(١) انظر المادة ٧٥١ مدنى - وانظر ما يلى فقرة ٧٦٠ وما بعدها •
(٢) انظر ما يلى فقرة ٨٣٢ وما بعدها •
هذا ويدفع مبلغ التأمين عادة نقودا بالسعر القانونى في مكان الدفع ، ولايجوز اشتراط أن يكون الدفع بالذهب أو بعملة أجنبية (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٠٥ - آنسيكلوبيدى داللو ز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٥١١ - فقرة ٥٢٢ - محمد على عرفة ص ١٧٤ - ص ١٧٦) • وقد يشترط المؤمن ، بدلا من دفع نقود ، أن يقوم باصلاح الضرر عينا • وكذلك قد يلتزم بعمل ، كأن يدير دعوى المسئولية المرفوعة من الضرور على المؤمن له في حالة التأمين من المسئولية ، وكأن يقوم بالدفاع عن المؤمن له في حالة التأمين من المسئولية ، وكأن يقوم بالدفاع عن المؤمن له في حالة التأمين من المطالبة القضائية (Ass. de défense en justice) (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٥٥ ص ٦١٨) •
وقد يخصم المؤمن من مبلغ التأمين الأقساط المستحقة التى لم تدفع ، عن طريق المقاصة ، ويحتج بهذه المقاصة ، ويحتج بهذه المقاصة لا على المؤمن له وحده ، بل أيضا على المستفيد وعلى الغير الذى تعلق حقه بمبلغ التأمين (نقض فرنسى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٣٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣١٩ ص ٧٠٥ - سيمييان فقرة ١٤٦ - محمد على عرفة ص ١٨٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٨٤ ص ٩٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦) •
وانظر في عناصر تقرير التعويض آنسيكلوبيدى داللو ز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٤٣٧ - فقرة ٥١٠ •

وما لم يتحدد مبلغ التعويض بصفة نهائية ، لا يكون المؤمن ملزما بالوفاء به ، بل لا يلزم حتى بالوفاء بدفعة تحت الحساب (نقض فرنسى ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ داللو ز ١٩٤٧ - ٢٥٠ - سيمييان فقرة ١٣٥ - محمد على عرفة ص ١٨١ - ص ١٨٢) - ولا بد من أن يقدم المؤمن له جميع الوثائق والمستندات الضرورية للتأكد من ثبوت الحق له حتى يستطيع استيفاء هذا الحق (استئناف مختلط ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ١٤٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٦٩ - ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ - محمد على عرفة ص ١٨٢ = (الوسيط ج ٧ - م ١٠٧)

هذا وقد قدمنا (١) أن حق المؤمن له أو المستفيد في ذمة المؤمن حق ممتاز ، ومحل الامتياز هو جميع الأموال التي يجب أن تحتفظ بها هيئات التأمين في الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون . فقد قضت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (المادة ٢٢ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه يجب على كل هيئة تباشر عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تحتفظ في الجمهورية العربية المتحدة بأموال تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها عن العمليات التي تباشرها أو تنفذها فيها ، على ألا تقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة الى كل فرع ، ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى . وقضت المادة ٣٣ من نفس القانون (المادة ٢٣ من مشروع وزارة الاقتصاد) بأنه يجب على كل هيئة تباشر عمليات التأمين من الأضرار أن تحتفظ في الجمهورية العربية المتحدة بأموال لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل ٢٥٪ من جملة الأقساط في السنة السابقة عن عمليات التأمين البحري والجوي ، و ٤٧٪ عن عمليات التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، و ٤٠٪ عن عمليات التأمين الأخرى ، وذلك علاوة على ما يكفي للوفاء بالتعويضات تحت التسديد وتحت التسوية بالنسبة الى جميع هذه العمليات ، على ألا تقل

= عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦) .
ولا تستحق الفوائد عن مبلغ التأمين الا من وقت المطالبة القضائية بها طبقا للقواعد العامة ، واذا اشترط في العقد أن مبلغ التأمين لا ينتج فوائد في أية حالة كانت ، فإن المؤمن لا يلتزم بدفع فوائد الا من تاريخ اعلانه بالحكم النهائي الصادر لمصلحة المؤمن له (استئناف مختلط ٧ أبريل سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ م ٣٧ ص ٦ — ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ — محمد على عرفة ص ١٨٢) . ويجوز للمؤمن له أن يطالب المؤمن بتعويض اضافي اذا ماطل هذا في دفع مبلغ التأمين (استئناف مختلط ١٣ يونيه سنة ١٩٤٥ م ٥٧ ص ١٧٩ — محمد على عرفة ص ١٨٢ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦) .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٤٨ .

هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين *
وتتنص المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر (المادة ٢٦ من مشروع وزارة
الاقتصاد) على ما يأتى : « للمستفيدين من الوثائق المبرمة فى الجمهورية
العربية المتحدة أو التى تنفذ فيها امتياز يأتى فى المرتبة بعد الامتياز
المقرر للمبالغ المستحقة للخدم والكتب والعمال وكل أجير آخر من أجرهم
ورواتبهم من أى نوع كان عن الستة أشهر الأخيرة والمنصوص عليها فى
القوانين المرعية ، وذلك على الأموال الواجب وجودها فى الجمهورية
العربية المتحدة ، وبمراعاة التقسيم المشار اليه فى الفقرة الثانية من
المادة ٢٢ • وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق ، بناء على طلب
مصلحة التأمين ، بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص
بهذه الأموال ، على أن تخطر مصلحة التأمين بكل تأشير يتم » (١) •

(١) انظر فى كل ذلك ما تقدم آنفا فقرة ٥٤٨ •

الفصل الثالث

انتهاء عقد التأمين

٦٦٠ — أسباب انتهاء عقد التأمين :

لما كان عقد التأمين عقدا زمنيا ، فلا بد من أن يقتترن بمدة ينتهى بانقضائها ، ومن ثم يكون انقضاء المدة من أهم أسباب انتهاء عقد التأمين .
وهناك أسباب أخرى لانتهاء عقد التأمين قبل انقضاء مدته ، أهمها الفسخ لأسباب مختلفة ، بعضها مر بنا (١) ، وبعضها سيأتى في موضعه (٢) .

(١) وقد مر بنا الفسخ على اثر الاخطار بما يستجد من الظروف التى تزيد فى الخطر (انظر آتفا فقرة ٦٢٢ وفقرة ٦٢٣) ، والفسخ لاخلال المؤمن لـه بالتزامه من دفع الأقساط (انظر آتفا فقرة ٦٤٣) ، والانفساخ لهلاك الشئ المؤمن عليه (انظر آتفا فقرة ٥٩٩) .

(٢) وسيأتى عند الكلام فى التأمين على الأشياء بحث جواز الفسخ لانتقال ملكية الشئ المؤمن عليه (انظر مايلى فقرة ٧٧٦ ومابعدھا) — وسيأتى أيضا بحث جواز الفسخ لافلاس المؤمن عليه أو لافلاس المؤمن (انظر مايلى فقرة ٧٣٨ وفقرة ٧٩٣ — فقرة ٧٩٤) . كما سيأتى بحث كيف يمكن طلب انهاء العقد اذا وقع ضرر جزئى وحكم هلاك الشئ المؤمن عليه هلاكا جزئيا متعاقبا أى مدة بعد أخرى (انظر مايلى فقرة ٨١٢) .
وهناك ما يسمى بانتقال المحفظة (cession de portefeuille) ، وهو ليس فسخا للعقد ، بل هو انتقال العقد الى مؤمن آخر غير المؤمن الاصلى . وقد نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (المادة ٣٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) فى هذا الصدد على ما يأتى : « يجب على الهيئة ، اذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التى تبذلها فى الجمهورية العربية المتحدة الى هيئة أخرى أو أكثر ، أن تقدم طلبا الى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية . وينشر الطلب فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يوميتين على الأقل ، وفقا للشروط التى تقرر فى اللائحة التنفيذية . ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوى حمله الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن الى تقديم ملاحظاتهم على التحويل فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر . ويصدر وزير الاقتصاد قرارا بالموافقة =

ويبقى بعد ذلك سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين
بالتقادم (١) •

فنبحث اذن مسألتين : ١ — انقضاء المدة • ٢ — والتقادم •

الفرع الاول

انقضاء المدة

٦٦١ — تعيين مدة العقد وانتهاء العقد بانقضاء مدته :

قدمنا (٢) أن من بين البيانات التي يجب أن تشتمل عليها وثيقة التأمين مدة العقد ، وذكرنا أنها يجب أن تكون مكتوبة بشكل ظاهر (م ٧

= على التحويل ، اذا تبين له أنه لا يضر بمصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة والمستفيدين منها والدائنين • وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة في الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك قبل دائنيها • وفي هذه الحالة تنتقل الاموال التي للهيئة الى الهيئة التي حولت اليها الوثائق ، وذلك مع مراعاة الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والنزول عن الاموال ، على أن تعفى الاموال المحولة من رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بمقتضى القوانين على نقل الملكية والنزول عن الاموال • وانظر في شطب تسجيل الهيئة اذا صدر قرار بالموافقة على تحويل الوثائق الى هيئة أخرى عن كل العمليات التي زاولتها بالجمهورية العربية المتحدة ، وذلك طبقا للنص سالف الذكر : المادة ١٥ من نفس القانون (المادة ٩ من مشروع وزارة الاقتصاد) •

(١) واذا اشتمل عقد التأمين على عدة أخطار مؤمن منها وكانت متميزة بعضها عن بعض ، وانصب سبب الانقضاء على أحد هذه الأخطار دون الباقي ، فان عقد التأمين لا ينتهي إلا بالنسبة الى هذا الخطر ، وذلك ما لم تكن هذه الأخطار غير قابلة للتجزئة طبقا لشروط العقد أو طبقا لطبيعة المعاملة (نقض فرنسي ٦ فبراير سنة ١٩٠٠ داللو ١٩٠٤ - ١ - ٤٩١ - رن ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ داللو ٩٣ - ٢ - ٤٠١ - باريس ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٠ سيرييه ١٩١١ - ٢ - ١٧٠ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter.)
فقرة (٧١٧) •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٨٧ في الهامش •

من مشروع الحكومة (١) • وللمتعاقدين أن يحددا هذه المدة كما يشاءان
فلهما أن يحدداها بسنة أو بثلاث سنوات أو بخمس أو بعشر أو بأكثر
أو بأقل (٢) • غير أن هناك قيدين على هذا التحديد :

١ — إذا زادت المدة التي حدداها على خمس سنوات ، جاز لكل
منهما أن ينهى العقد عند انقضاء كل خمس سنوات على الوجه الذى
سنفصله فيما يلى (٣) •

٢ — فى التأمين على الحياة ، أيا كانت المدة التي حددها المتعاقدان ،
« يجوز للمؤمن له الذى التزم بدفع أقساط دورية أن يتحلل فى أى وقت
من العقد باخطار كتابى برسلة الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ،
وفى هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة » (م ٧٥٩ مدنى) • فإذا
حدد المتعاقدان فى التأمين على الحياة مدة عشرين سنة مثلا ، جاز
للمؤمن له أن ينهى العقد عند انقضاء كل سنة من هذه السنين باخطار
كتابى يرسله الى المؤمن قبل انقضاء هذه السنة • وسيأتى تفصيل
ذلك فيما يلى (٤) •

ويغلب فى العمل أن يحدد المتعاقدان ، فى غير التأمين على الحياة ،
مدة العقد بسنة واحدة ، يبدأ سريانها من وقت تمام العقد ، وتبدأ من
ظهر اليوم الذى أبرم فيه العقد ، وتنتهى فى ظهر اليوم الأخير منها (٥)
ولكن العادة قد جرت ، كما قدمنا (٦) ، بالاتفاق على أن يبدأ سريان

(١) وقد نصت المادة ٧٨٥ من التقنين المدنى الكويتى على مايتى :
« يجب أن تكون مدة التأمين مكتوبة بشكل ظاهر فى الوثيقة » .
(٢) وليس من الضروري أن يكون التزام المؤمن بالضمان قائما طوال
مدة العقد ، بل يجوز الاتفاق على أن يقوم هذا الالتزام فى اوقات متقطعة
(انظر فى هذا المعنى بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٦ ص ٦٥٨ —
البيرفيل الابتدائية ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٣
— ٣٨) •

(٣) انظر مايلى فقرة ٦٦٢ وما بعدها .

(٤) انظر مايلى فقرة ٧٣٢ •

(٥) انظر المادة ٧ من مشروع الحكومة آنفا فقرة ٥٨٧ فى الهامش .

(٦) انظر آنفا فقرة ٥٩١ •

العقد في ظهر اليوم التالي لليوم الذي وقع فيه المؤمن له على العقد ودفع القسط الأول •

وإذا لم يحدد المتعاقدان مدة العقد صراحة أو ضمنا ، لم يكن العقد باطلا لهذا السبب • ويفترض أن المتعاقدين قد قصدا أن تكون مدة العقد هي المدة الغالبة ، أي سنة واحدة (١) •

ويجوز أن يكون هناك اتفاق ضمنى على أن تكون مدة العقد أقل من سنة ، ويقع ذلك في التأمين من حوادث النقل حيث يستغرق تنفيذ عقد النقل مدة أقل من سنة ، وفي التأمين لرحلة معينة إذا كانت هذه الرحلة لا تستغرق سنة كاملة •

ويجوز كذلك أن يتفق المتعاقدان على أن تكون مدة العقد غير محددة • ويقع ذلك إذا كان المؤمن له شركة مدتها غير محددة ، ويتفق المتعاقدان على أن تكون مدة عقد التأمين هي مدة بقاء الشركة • وتكون المدة غير محددة أيضا في جميعات التأمين التبادلية ، فإن المؤمن له يكون عضوا في هذه الجمعية ، ويبقى عقد التأمين ما دام عضوا فيها أي مدة غير محددة • وفي جميع الأحوال التي تكون فيها المدة غير محددة ، يجوز لكل من الطرفين أن ينهى العقد عند انقضاء كل خمس سنوات كما سيجىء (٢) •

وينتهى العقد بانقضاء مدته (٣) • ومع ذلك قد ينتهى قبل انقضاء مدته ، فقد رأينا أنه إذا كانت المدة أطول من خمس سنوات ، جاز لكل من الطرفين إنهاء العقد عند انقضاء كل خمس سنوات • وقد يبقى العقد بعد انقضاء مدته ، فيمتد وقتا آخر • ونبحث كلا من هذين الفرضين •

(١) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٥٨ ص ٢٤٧ — فإذا أريد أن تكون مدة العقد أكثر من سنة ، وجب أن يكون هناك اتفاق خاص على ذلك (استئناف مختلط ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ م ٤٦ ص ٥١ — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ م ٤٧ ص ٣٦) •

(٢) انظر ما يلي فقرة ٦٦٣ •

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٥٩ — سيميان فقرة ٢٤٥ •

١ — انتهاء العقد قبل انقضاء مدته عن طريق الفسخ الخمسى

(résiliation quinquennale)

٦٦٢ — نص فى مشروع الحكومة يقرر الحق فى هذا الفسخ :

تتنص المادة ٢٤ من مشروع الحكومة على ما يأتى :

« اذا زادت مدة التأمين على خمس سنوات ، جاز لكل من المؤمن والمؤمن له أن يطلب انتهاء العقد ، فى نهاية كل خمس سنوات من مدة التأمين ، اذا أخطر الطرف الآخر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل » .

« ويجب بيان ذلك فى وثيقة التأمين » .

« ولا يسرى حكم الفقرة الأولى على عقود التأمين على الحياة أو تكوين الأموال (١) » .

(١) نقل هذا النص عن المادة ١٠٦٠ من المشروع التمهيدي . وكان نص المشروع التمهيدي يجرى على الوجه الآتى : « ١ — ومع ذلك يجوز لكل من طالب التأمين والمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين فى نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد اذا هو أخطر الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل ، وهذا دون اخلال بأحكام عقد التأمين على الحياة » .

٢ — وللمؤمن عليه أن يستعمل حقه فى الفسخ فى هذه الحالة ، وفى الأحوال التى يكون له فيها هذا الحق ، اما بتبليغ يتقدم به الى المؤمن فى مركزه الرئيسى أو الى ممثل شركة التأمين فى الجهة التى بها محل هذه الشركة بشرط حصوله على ورقة مثبتة لقيامه بهذا التبليغ ، واما بخطاب موصى عليه أو باية وسيلة أخرى يكون عقد التأمين قد نص عليها ، كل هذا حتى لو وجد اتفاق يخالف ذلك . ٣ — ويجب أن تكون مدة العقد مكتوبة بحروف ظاهرة فى الوثيقة » .

وقد حذفت لجنة المراجعة هذا النص لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٣ — ص ٣٣٤ فى الهامش) .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى صدد المادة ٢٤ من هذا المشروع : « وبالرغم من أن لطرفى العقد مطلق الحرية فى تعيين مدته ، الا أنه حرصا على صالح المؤمن لهم ، ومنعا من تورطهم فى الالتزام بعقود طويلة الأمد ، فقد نص فى المادة ٢٤ على تهديد أجل يستطيع كل من الطرفين قبل حلوله بمدة ستة أشهر على الأقل انتهاء العقد . وذلك دون اخلال بعقود =

وهذا النص يقرر عرفا متبعا في المحيط التأميني ، وأحكامه تدرج عادة في وثائق التأمين فتصبح ملزمة باعتبارها داخلية في شروط العقد (١) . فنعتبر النص اذن هو العرف المتبع في مصر ، ويكون ملزما على هذا الاعتبار .

٦٦٣ — ما يشترط لتقرير حق الفسخ :
لتقرير حق الفسخ الخمسى يجب أن يتوافر شرطان :

(الشرط الأول) أن تكون مدة عقد التأمين أكثر من خمس سنوات . فالمدة اذا زادت على خمس سنوات تكون مدة أطول من المدة التى يستطيع فيها المتعاقدان توقع الاحتمالات المختلفة التى تطرا فى خلال مدة العقد . ومن ثم كانت مصلحة كل من المتعاقدين ، وبخاصة مصلحة المؤمن له ، ألا يتقيد نهائيا لمدة تزيد على خمس سنوات . فإذا حدد الطرفان مدة أطول ، أو كانت مدة العقد متفقا على أن تكون مدة غير محددة ، كان لأى من المتعاقدين أن يتحلل من العقد بعد

= التأمين على الحياة أو تكوين الأموال ، التى يجوز فيها للمؤمن له وفقا لحكم المادة ٧٥٩ من القانون المدنى أن يتحلل فى أى وقت من العقد وذلك باخطار مكتوب يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، .

ويقابل النص فى التقنين المدنى الكويتى : م ٧٨٧ — فيما عدا عقود التأمين على الحياة ، يجوز لكل من المؤمن والمؤمن له اذا زادت مدة التأمين على خمس سنوات ان يطلب انهاء العقد فى نهاية كل خمس سنوات من مدته اذا أخطر الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء هذه الفترة بستة أشهر على الأقل ، ويجب ذكر هذا الحكم فى وثيقة التأمين .

(والتقنين الكويتى يتفق مع احكام التقنين المصرى) .
(١) وتقضى المادة من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ بحق كل من الطرفين فى انهاء عقد التأمين فى نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد . وكان دكريتو سنة ١٩٢٢ قد قضى بذلك أيضا ، أما دكريتو سنة ١٨٦٨ فقد كانت المادة ٢٥ منه تقضى بحق كل من الطرفين فى جمعيات التأمين المتبادلة فى انهاء عقد التأمين فى نهاية كل خمس سنوات (بيكسار وبيسون فقرة ١٦٤ ص ٢٥٤ — أنسيكلوبيدى داللسون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٢٣) .

انقضاء كل خمس سنوات • ويعتبر هذا الحق من النظام العام اذ قصدت به حماية المتعاقدين ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ولا يجوز النزول عنه • كذلك لا يجوز الحد منه ، فلا يجوز الاتفاق على فسخ العقد في نهاية مدة تزيد على خمس سنوات ، أو على أن يدفع المؤمن له تعويضاً للمؤمن اذا استعمل الأول حقه في الفسخ (١) •

(الشرط الثاني) ألا يكون العقد تأميناً على الحياة أو عقداً لتكوين الأموال • ذلك أن العقد في هذه الحالة يكون عادة طويلاً المدة ، ويغلب أن تزيد مدته على خمس سنوات ، وقد قصد المتعاقدان أن تكون المدة طويلة حتى يتمكن المؤمن له من ادخار مقدار كاف من المال • هذا الى أن المؤمن له ليس في حاجة الى هذه الحماية ، اذ يستطيع، أيا كانت مدة العقد ، أن يتحصل منه بعد انقضاء سنة واحدة لا بعد انقضاء خمس سنوات (م ٧٥٩ مدنى) (٢) •

٦٦٤ — كيف يكون الفسخ :

يتم الفسخ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، يرسله المؤمن له الى المؤمن ، أو يرسله المؤمن الى المؤمن له • ويجب أن يصل هذا الكتاب الى الطرف الذى وجه اليه قبل انقضاء فترة الخمس السنوات بستة أشهر على الأقل •

فتقسم اذن جملة مدة العقد الى فترات ، كل فترة مقدارها خمس سنوات ، فيما عدا الفترة الأخيرة فليس من الضرورى أن تكون مدتها خمس سنوات • فإذا كانت مدة العقد عشر سنوات مثلاً ، قسمت

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٦٤ ص ٢٥٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٩٠ •

(٢) ويجب أن يذكر في وثيقة التأمين حق كل من الطرفين في انتهاء العقد عند انقضاء كل خمس سنوات ، وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ونظراً لما ينطوى عليه هذا الحكم من أهمية ، فقد نصت المادة المذكورة (م ٢٤) على ضرورة تضمينه وثيقة التأمين ، » •

المدة الى فترتين كل منهما مقدارها خمس سنوات • واذا كانت مدة العقد اثنتى عشرة سنة ، قسمت المدة الى فترات ثلاث ، مدة كل من الفترتين الأوليين خمس سنوات ، ومدة الفترة الثالثة سنتان فقط •

وقبل انقضاء أية فترة من هذه الفترات — فيما عدا الفترة الأخيرة — فان لعقد ينتهى بانقضائها دون حاجة الى اخطار — يرسل الطرف الذى يريد فسخ العقد الى الطرف الآخر كتابا موصى عليه مصحوبا بعلم وصول يطلب فيه الفسخ ، بحيث يصل هذا الكتاب الى الطرف الذى وجه اليه قبل انقضاء فترة الخمس السنوات بستة أشهر على الأقل • وعند حساب فترة الخمس السنوات ، يدخل فى الحساب المدة التى قد يكون العقد أوقف سريانه فى أثناءها (١) • ولايجوز الاتفاق على تقصير مدة الستة الأشهر بالنسبة الى المؤمن ، بل يجب على هذا أن يخطر المؤمن له بالفسخ قبل انقضاء الفترة بمدة ستة أشهر على الأقل ولكن يجوز الاتفاق على تقصير هذه المدة بالنسبة الى المؤمن له ، فيخطر المؤمن بالفسخ قبل انقضاء الفترة بأربعة أشهر أو بثلاثة مثلا ، لأن هذا الاتفاق يكون فى مصلحته (٢) •

فاذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بالفسخ ، أو أخطره ولكن بعد الميعاد ، فان العقد يستمر فى سريانه خمس سنوات أخرى ، فخمسا ، وهكذا ، الى أن يحصل هذا الاخطار • فاذا لم يحصل اخطار أصلا ، بقى العقد فى سريانه الى أن تنتضى مدته • وعند ذلك ينتهى العقد ، أو يمتد على النحو الذى سنراه فيما يلى •

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٦٦ ص ٢٥٨ محكمة Thonon الابتدائية
٢ يناير سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٥ — ١٤٨ — وقارن
انسكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٤٠ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٦٧ ص ٢٥٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١
فقرة ١٢٩١ ص ٦١٤ •

٢ — امتداد العقد (*)

(prolongation du contrat)

٦٦٥ — نص في مشروع الحكومة بقرار اضرار العقد :
تنص المادة ٩ من مشروع الحكومة على ما يأتي :

« في التأمين من الأضرار ، يجوز ، بمقتضى شرط محرر في الوثيقة بشكل ظاهر ، الاتفاق على امتداد العقد من تلقاء ذاته اذا لم يقيم المؤمن له قبل انتهاء مدته بثلاثين يوما على الأقل بإبلاغ المؤمن بكتاب موصى عليه محسوب بعلم وصول برغبته في عدم امتداد العقد . ولا يسرى مفعول هذا الامتداد الا سنة فسنة ، ويقع باطلا كل اتفاق على أن يكون امتداد التأمين لمدة تزيد على سنة » (١) .

(*) انظر Eroyn رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٤٣ .
(١) يتأهل هذا النص المادة ١٠٦١ من المشروع التمهيدى ، وكانت تجرى على الوجه الآتى : « ١ — يجوز بمقتضى شرط بالوثيقة مكتوب بخط اليد أو بالآلة الكاتبة ، أن يتفق على أنه فى حالة سكوت المؤمن عند نهاية مدة العقد يمتد هذا العقد من تلقاء نفسه . ٢ — ولا يمتد العقد الا سنة فسنة . ٣ — ويقع باطلا كل اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على سنة ، وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكنه حذف فى لجنة الشيوخ لتعلقة « بجرئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٣٤ — ص ٣٣٥ فى الهامش) .
وتنص المادة ٩٦٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على ما يأتى :
« تعين مدة العقد فى لائحة الشروط — ويجوز الاشتراط بأن العقد يتجدد حتما تجديدا ضمنيا اذا لم يصرح المضمون برغبته (فى عدم تجديده) قبل نهاية المدة المعينة فى لائحة الشروط الحالية . ولايجرى مفعول هذا التجديد الا سنة فسنة اذا يبقى للمضمون الحق فى فسخ العقد فى أى وقت شاء بالرغم من كل نص مخالف » .

وتنص المادة ٧٨٨ من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى : « ١ — فيما عدا عقود التأمين على الحياة ، يجوز بمقتضى شرط محرر فى الوثيقة بشكل متميز ، الاتفاق على امتداد عقد التأمين من تلقاء ذاته اذا لم يتم المؤمن له قبل انتهاء مدته بثلاثين يوما على الأقل بإبلاغ المؤمن برغبته فى عدم امتداد العقد . ٢ — ولا يسرى مفعول هذا الامتداد الا سنة فسنة ، ويقع باطلا كل اتفاق على أن يكون امتداد التأمين لمدة تزيد على ذلك » .
(والتقنين الكويتى يتفق مع المشروع المصرى) .

وليس هذا النص في مجموعة الا تطبيقا للقواعد العامة ، فيما عدا ميعاد الثلاثين يوما لصدور الرغبة في عدم امتداد العقد ، وفيما عدا أن مدة الامتداد لايجوز أن تزيد على سنة . على أن النص يقرر عسرها تأمينيا يحمي المؤمن من مفاجأته بعدم امتداد العقد يخطر به في وقت غير كاف ، ويحمي المؤمن له فلا يفاجأ هو الآخر لمجرد سكوته بامتداد العقد مدة أطول من سنة . فلا مانع إذن من الأخذ بهذه الأحكام ، إذ هي تقرر عرفا تأمينيا واجب الاحترام .

٦٦٦ - عقد التأمين لايجدد تجديدا ضمنيا :

بالرغم من أن بعض التشريعات الأجنبية تتكلم عن التجديد الضمني (tacite reconduction) لعقد التأمين (١) ، إلا أن الواقع من الامر أن الحالة التي نحن بصدددها ليست حالة تجديد ضمني، بل هي حالة امتداد للعقد (prolongation du contrat) (٢) .

وإذا أردنا أن نتصور التجديد الضمني لعقد التأمين ، على غرار التجديد الضمني لعقد الايجار ، لوجب ألا يكون في عقد التأمين شرط يقضى بالتجديد . ومن ثم يكون هناك عقد تأمين محدد المدة ، ثلاث سنوات مثلا ، وتتقضى مدة ثلاث السنوات فينتهي العقد بانقضائها . ولكن المؤمن له يستمر في دفع الأقساط بعد انتهاء العقد الأصلي ، ويستمر المؤمن في قبضها . فهنا كان يمكن القول بأن عقد التأمين قد جدد تجديدا ضمنيا ، وتلى العقد القديم عقد جديد قام على ايجاب وقبول ضمنيين من المؤمن له والمؤمن ، كما يقوم التجديد الضمني لعقد الايجار اذا بقى المستأجر بعد انتهاء الايجار شاعلا للعين المؤجرة يدفع الاجرة ويقبضها منه المؤجر . ولكن هذه الصورة التي قدمناها لعقد التأمين لاتصح كما صحت في عقد الايجار ، وإذا كان عقد التأمين

(١) انظر المادة ٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٩٦٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني .
(٢) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٦٠ .

محدد المدة دون أن يشتمل على شرط صريح بالتجديد ، فإنه ينتهى بمجرد انقضاء مدته ، ولايجدد تجديداً ضمنياً لمجرد أن المؤمن له يستمر في دفع الأقساط والمؤمن يستمر في قبضها • بل لابد من عقد تأمين جديد صريح ، تتبع فيه اجراءات الانعقاد التى اتبعت في العقد الأول (١) •

ونرى من ذلك أنه لا يوجد تجديد ضمنى لعقد التأمين بالمعنى الدقيق من التجديد الضمنى • وإذا اشتمل العقد على شرط صريح بالتجديد ، كما هو الفرض الذى نحن بصددده ، فليس هذا تجديداً ضمنياً ، وإنما هو امتداد صريح لعقد التأمين على النحو الذى سنبينه فيما يلى •

٦٦٧ — شروط امتداد عقد التأمين :

يشترط لامتداد عقد التأمين ، بعد انقضاء مدته الأصلية ، توافر شروط أربعة •

أولاً — أن يكون العقد عقد تأمين من الاضرار (٢) وأن تكون مدته محددة ، سواء كانت هذه المدة خمس سنوات أو أقل أو أكثر • فإن كانت المدة خمس سنوات أو أقل ، جاز أن يمتد العقد بعد انقضائها • وإن كانت المدة أكثر من خمس سنوات ، جاز فسخ العقد بانقضاء أيه فترة خمسية من فتراته ، فإن لم يفسخ ويبقى الى انقضاء مدته بأكملها جاز أن يمتد بعد ذلك كما سبق القول (٣) • ولا محل لامتداد عقد التأمين اذا كانت مدته غير محددة ، فإن المدة غير المحددة تمتد بطبيعتها

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا استوفى عقد التأمين مدته ، فإنه يعتبر منتهياً ويشترط لتجديده ان ينص على ذلك صراحة بما يعنى انه لايجوز تجديده ضمنياً (نقض مدنى فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض السنة ٢١ رقم ١١٥ صفحة ٧٠٩) •

(٢) أما عقد التأمين على الحياة فهو اما ان ينتهى بالموت فلا يقبل الامتداد ، واما ان ينتهى بانقضاء مدة محددة ، وهذه المدة تقبل التعديل بملحق للوثيقة ، ولا تمتد عادة بشرط فى العقد •

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٦٤ •

الى غير أجل محدد (١) •

ثانيا — أن يكون هناك شرط صريح في وثيقة التأمين ، يقضى بامتداد العقد من تلقاء نفسه بعد انقضاء مدته المحددة ، اذا سكت المؤمن له ولم يعارض في الامتداد • ويجب أن يبرز هذا الشرط بشكل ظاهر لأهميته ، اذا كان مدرجا ضمن الشروط العامة المطبوعة • فاذا لم يوجد شرط صريح في هذا المعنى ، وانقضت مدة العقد ، لم يمتد العقد لانعدام الشرط الذى يقضى بذلك ، ولم يجدد تجديدا ضمنيا فقد قدمنا أن عقد التأمين غير قابل للتجديد الضمنى ولا يقبل الا التجديد الصريح (٢) •

ثالثا — أن تنقضى مدة العقد بأكملها ، فان الامتداد لا يكون الا بعد انقضاء المدة الأصلية • فاذا انتهى العقد قبل انقضاء مدته ،

(١) ولكن يجوز فسخ العقد كل خمس سنوات طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن ، فاذا لم يفسخ بقى مستمرا الى خمس سنوات أخرى ، وهكذا • ولا محل هنا لامتداده سنة فسنة بعد خمس السنوات الأولى ، لأن العقد لا يمتد الا اذا انقضت مدته الأصلية ، وفي الحالة التى نحن بصددتها لم تنقضى مدة العقد الأصلية اذ هي مدة غير محددة (باريس ١٢ يوليه سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٧٣٠ - أنسيكلوبيدى داللون لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٤٧) •

(٢) واذا لم يكن هناك شرط صريح في وثيقة التأمين يقضى بامتداد العقد ، وأراد المؤمن له قبل انقضاء مدة العقد امتداده لاية مدة ولو أكثر من سنة ، كان له أن يعرض هذا الامتداد على المؤمن فى مركزه الرئيسى بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وذلك بشرط أن يكون قد قام بأداء الأقساط المستحقة عن المدة الماضية • فان لم يقم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الامتداد ، عد موافقا عليه ، وامتد العقد الى المدة التى عرضها المؤمن له ، ويعتبر هذا تعديلا للعقد بمقتضى ملحق لوثيقة التأمين • وقد رأينا المادة ١٠ من مشروع الحكومة تنص فى هذا المعنى على ما يأتى : « فى التأمين من الأضرار ، يعتبر مقبولا الطلب المرسل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول من المؤمن له الى المؤمن فى مركزه الرئيسى ، متضمنا امتداد العقد أو تعديله ، وهذا بشرط أن يكون المؤمن له قد قام بأداء الأقساط المستحقة عن المدة الماضية ، وذلك ما لم يقم المؤمن بإبلاغ المؤمن له خلال الخمسة عشر يوما التالية لوصول الكتاب بعدم الموافقة على الامتداد أو التعديل ، (انظر أيضا فقرة ٥٩٥) •

لم يكن قابلا للامتداد بل ينتهي على وجه نهائي • مثل ذلك أن تكون مدة العقد أربع عشرة سنة ، ويفسخ أحد الطرفين العقد بانقضاء خمس السنوات الأولى ، فينتهي العقد بالفسخ ولا يمتد • كذلك إذا فسخ أحد المتعاقدين العقد بانقضاء خمس السنوات الثانية ، انتهى العقد دون أن يكون قابلا للامتداد • فإذا لم يفسخ أحد المتعاقدين العقد بانقضاء خمس السنوات الثانية ، بقى العقد الأربع السنوات الباقية من مدته الأصلية ، ولا يعتبر هذا امتدادا للمدة الأصلية بل هو استمرار لها (١) • فإذا انقضت المدة الأصلية بأكملها ، أى الأربع عشرة سنة ، كان العقد وقتئذ قابلا للامتداد ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك (٢) •

رابعا — أن يسكت المؤمن له ، ولا يعارض في امتداد العقد (٣) • فإذا عارض في الامتداد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يبلغه للمؤمن ، قبل انقضاء المدة الأصلية بثلاثين يوما على الأقل ، أو قبل انقضاء السنة التى امتد اليها العقد بثلاثين يوما على الأقل اذ العقد يمتد سنة فسنة كما سنرى ، منعت هذه المعارضة العقد من أن يمتد أصلا أو من أن يمتد مرة أخرى •

فإذا توافرت هذه الشروط الأربعة ، امتد العقد من تلقاء نفسه دون حاجة لاتكاف جديد ، أو لأى اجراء آخر ، فلا يلزم لامتداده تحرير وثيقة تأمين جديدة أو أية ورقة أخرى (٤) •

(١) باريس ١٢ يوليه سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ — ٧٣٠ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٦٤ •

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأن مؤدى شرط امتداد التأمين الى اية مدة أخرى تكون شركة التأمين قد قبلت دفع قسط تجديد التأمين عنها ان يترتب على قبول شركة التأمين للاقساط بعد وفاة المؤمن له اعتبار التأمين قائما بينها وبين ورثته خلال المدة التى دفعت عنها الاقساط بالشروط التى تضمنتها الوثيقة الموقع عليها من المورث ، وذلك ايا كان شخص الموفى باقساط التأمين ، اذ يجوز الوفاء باقساط التأمين من الغير وفقا للقواعد العامة (نقض مدنى فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ رقم ٢٠٤ صفحة ١٤٦٢) •

(٤) باريس ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — =

٦٦٨ — الآثار التي تترتب على امتداد عقد التأمين :

يمتد عقد التأمين ، لا الى مدة أخرى تعادل مدته الأصلية ، بل الى سنة واحدة . ويقع باطلا كل اتفاق على مد العقد لمدة تزيد على سنة ، كما تنص صراحة المادة ٩ من مشروع الحكومة فيما رأينا . فاذا لم يعارض المؤمن له في امتداد العقد ، على الوجه الذي سبق تفصيله قبل انقضاء السنة بثلاثين يوما على الأقل ، امتد العقد سنة ثانية ، ثم سنة ثالثة ، وهكذا (١) ، وذلك الى أن يعارض المؤمن له في الامتداد فينتهي العقد بانقضاء السنة التي حصلت المعارضة قبل انقضائها . وهذه هي ميزة الامتداد ، فالعقد لا يمتد من تلقاء نفسه لأكثر من سنة واحدة حتى لا يجد المؤمن له نفسه مقيدا تلقائيا بالعقد لمدة طويلة ، بل هو يستطيع بمعارضته في الامتداد أن ينهي العقد في أية سنة بمجرد انقضائها . وكذلك لا ينتهي العقد بمجرد انقضاء مدته الأصلية أو بمجرد انقضاء السنة التي يكون قد امتد اليها ، حتى لا يجد المؤمن له نفسه وقد جرد فجأة من تأمينه من الخطر الذي يخشاه (٢) .

وامتداد عقد التأمين ، على خلاف التجديد الضمني للإيجار ، ليس عقدا جديدا يتلو العقد الأصلي ، بل هو استمرار لهذا العقد الأصلي . فالعقد هو هو لم يتجدد ، وليس هناك الا عقد واحد امتدت مدته الأصلية

= ٣٢٧ — وانظر في شروط الامتداد بيكار وبيسون فقرة ١٦١ — فقرة ١٦٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٨ .

وقد نصت المادة ٧٨٩ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي :
« ١ — يعتبر الطلب المرسل بكتاب موصى عليه من المؤمن له الى المؤمن متضمنا امتداد العقد أو تعديله أو سريانه بعد وقفه قد قبل ، اذا لم يرفض المؤمن هذا الطلب في خلال عشرين يوما من فصول الكتاب اليه » .

ومع ذلك اذا كان قرار المؤمن يعتمد على فحص طبي اذا كان الطلب يتعلق بزيادة مبلغ التأمين ، فلا يعتد الا بالموافقة الفعلية للمؤمن » .

(١) باريس ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٣٢٧ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٦٣ من ٢٥٣ .

(الوسيط ج ٧ — م ١٠٨)

سنة فسنه • وهذا هو السبب في التعبير عن بقاء العقد بلفظ « الامتداد » ،
وتجنب عبارة « التجديد الضمني » (١) • ويترتب على أن العقد يمتد
لايتجدد النتيجتان الآتيتان :

١ — لايشترط توافر الأهلية من جديد عند الامتداد ، بل يكفي
أن تكون الأهلية قد توافرت عند إبرام العقد منذ البداية • ولو كان
العقد قد جدد ، لوجب توافر الأهلية عند التجديد ، اذ يكون هناك عقد
جديد يجب فيه توافر الأهلية • وعلى ذلك اذا كان المؤمن قد فقد أهليته
عند الامتداد ، فان ذلك لايمنع من امتداد العقد ، وكان يمنع من
التجديد لوكيف الامتداد بأنه تجديد ضمني •

٢ — يكون تاريخ عقد التأمين بعد امتداده هو تاريخ العقد منذ
إبرامه ، فليس هناك عقد جديد يأخذ تاريخا مستقلا من وقت الامتداد •
فاذا أريد ترتيب عقود التأمين المتعددة بحسب تواريخها لمعرفة السابق
منها فيكون هو الذي يغطي الخطر المؤمن منه في التأمين من الأضرار
كما سنرى (٢) ، وكان بين العقود المتعددة عقد تأمين ممتد ، اعتد

(١) وقد استعمل قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليه سنة
١٩٣٠ (م ٥) عبارة « والتجديد الضمني » كما قدمنا (انظر آنفا فقرة ٦٦٦
في الهامش) • ويذهب القضاء الفرنسي الى أن هناك عقدا جديدا يستمد
وجوده لا من العقد الأصلي ، بل من اتفاق ضمني جديد يتم عند انقضاء المدة
الأصلية ، ويستند الى الشرط الوارد في العقد الأصلي (نقض فرنسي ٢٩
نوفمبر سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري : ١٩٣٠ - ٣١٩ - ٢٨ يوليه سنة
١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٦١١ - ٥ مارس سنة ١٩٤٧ المرجع السابق
١٩٤٧ - ١٤٩ - باريس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المرجع السابق ١٩٣٠ - ٣٢١ -
١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ المرجع السابق ١٩٣٢ - ٧٦٧ - ٢٧ يناير سنة
١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٤٦٩) • وانظر عكس ذلك وان هناك امتدادا
للعقد الأصلي لا عقدا جديدا يتلوه : اكس ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ المجلة العامة
للتأمين البري ١٩٣١ - ٥٣٦ • وانظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة
١٦٢ ص ٢٥٣ ص ٢٥٤ - بلانويل وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٨٩ -
انسكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٧٤٨ •
(٢) انظر ما يلي فقرة ٨٢٦ •

بتاريخ هذا العقد منذ ابرامه لا بالوقت الذي امتد فيه (١) •

الفرع الثاني

التقادم

٦٦٩ - نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٢ من التقنين المدني على ما يأتي :

- « ١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى •
- « ٢ - ومع ذلك لا تسرى هذه المدة : (أ) في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر ، إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك • (ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه (٢) » •

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٦٣ ص ٣٥٣ •

(٢) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٧٧ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « ١ - تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء سنتين من وقت وقوع الحادث الذي تولدت عنه هذه الدعاوى •

٢ - ومع ذلك : (أ) لا تسرى هذه المدة في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن ضده أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك • (ب) ولا تسرى في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده إلا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه • (ج) ولا تسرى المدة ، عندما يكون سبب دعوى المؤمن عليه على المؤمن ناشئاً عن رجوع الغير عليه ، إلا من يوم رفع الدعوى من هذا الغير على المؤمن عليه أو من اليوم الذي يستوفى فيه الغير التعويض من المؤمن عليه » • وفي لجنة المراجعة عدل النص تعديلاً جعله يطابق ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وزيدت مدة التقادم من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وصار رقم النص ٨٠٠ في المشروع النهائي • ووافق عليه مجلس النواب ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٢ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٢ - ص ٣٥٤) •

ولا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، لأن هذا التقنين لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين • أما بالنسبة الى التأمين البحري . فان المادة ٢٦٩ من تقنين التجارة البحرية تقضى بأن التقادم مدته خمس سنوات من وقت انعقاد العقد (١) •

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١٨ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٢ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٠ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٨٥ — ٩٨٦ وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٨٠٧ — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٣٢ (٢) •

(١) فكانت مدة التقادم في التأمين البري ، طبقا للقواعد العامة ، خمس عشرة سنة ، الا بالنسبة الى الالتزام بدفع الأقساط الدورية فهذا كانت مدة التقادم فيه خمس سنوات كما هو الأمر في كل التزام دوري متجدد (محمد كامل مرسى فترة ١٥٨ — عبد المنعم البدر اوى فترة ١٧٣ ص ٢٤٣ — محمد جمال الدين زكى فترة ٩٩ ص ٢٢١ ص ٢٢٢) • ولكن شركات التأمين كانت تلجأ الى الاتفاق على تقصير مدة التقادم الى حد كبير ، وكان القضاء لا يتوسع في تفسير هذه الاتفاقات : استئناف مختلط ١٧ فبراير سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ١١٠ (وقف سريان المدة في اثناء التفاوض مع الشركة) — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ م ٢٣ ص ٥٣ (وقف سريان المدة بسبب مانع خارج عن ارادة المؤمن له) — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٢ (وجوب ان تكون مدة التقادم المتفق عليها مدة معقولة) •

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

- التقنين المدني السوري م ٧١٨ (مطابق)
- التقنين المدني الليبي م ٧٥٢ (مطابق)
- التقنين المدني العراقي م ٩٩٠ (مطابق)

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٨٥ : جميع حقوق الادعاء الناشئة عن عقد الضمان تسقط بحكم مرور الزمن بعد انقضاء سنتين على الحادث الذي تتولد عنه — الا ان هذه المهلة لا تسرى : أولا — في حالة كتمان الخطر المضمون أو اغفاله أو التصريح الكاذب ، أو غير الصحيح ، الا من يوم علم الضامن به • ثانيا — ولا تسرى في حالة وقوع الطارئ الا من يوم علم ذوى الشأن به اذا اثبتوا جهلهم اياه حتى هذا اليوم — وعندما تكون الدعوى المقامة من المضمون على الضامن ناشئة عن مداعة شخص ثالث ، لا تسرى مدة مرور الزمن الا من يوم تقديم هذا الشخص دعواه على المضمون أو من =

ونرى من النص سالف الذكر أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تتقدم بمدة قصيرة ، هي ثلاث سنوات • فنحدد أولا ما هي الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، ثم نتكلم في مدة التقدم •

= يوم استيفائه التعويض من المضمون •
م ٩٨٦ : لا يجوز تقصير مدة مرور الزمن بمقتضى بند يوضع في لائحة الشروط •

(وأحكام التقنين اللبناني في مجموعها تتفق مع أحكام التقنين المصري فيما عدا : ١ - أن مدة التقدم في التقنين اللبناني سنتان ، وهي ثلاث سنوات في التقنين المصري • ٢ - إذا طالب المضرر المؤمن له ، في التأمين من المسؤولية ، مطالبة ودية ، لم تسر مدة التقدم في التقنين اللبناني الا من وقت استيفاء المضرور التعويض من المؤمن له ، وتسرى في التقنين المصري من وقت المطالبة الودية • ٣ - لا يجوز في التقنين اللبناني الاتفاق على تقصير مدة التقدم ، أما في التقنين المصري فلا يجوز الاتفاق لا على تقصيرها ولا على اطالتها) •

التقنين المدني الكويتي م ٨٠٧ : تسقط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى وذلك ما لم يقضى القانون بخلافه • ومع ذلك لا تسرى المدة : (أ) - في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر ، الا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك • (ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه ، الا من اليوم الذي علم فيه زور الشأن بوقوعه • (ج) عندما يكون سبب دعوى المؤمن له على المؤمن ناشئا عن رجوع الغير عليه ، الا من يوم رفع الدعوى من هذا الغير على المؤمن له أو من اليوم الذي يستوفى فيه الغير التعويض من المؤمن له •
(والتقنين الكويتي يتفق في نصه مع المادة ١٠٧٧ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني المصري) •

التقنين المدني الاردني م ٩٣٢ : لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بعد ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها أو على علم ذي المصلحة بوقوعها • ٢ - ولا يبدأ سريان هذا الميعاد في حالة اخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديمه بيانات غير صحيحة الا من تاريخ علم المؤمن بذلك •

(والتقنين الاردني يتفق في مجموعه مع التقنين المصري) •

١ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين

٦٧٠ - عقود التأمين المبرمة مع الشركات ومجمع جمعيات التأمين التبادلية :

تسرى مدة التقادم القصيرة على الدعاوى الناشئة عن عقود التأمين أيا كان المؤمن • فقد يكون المؤمن شركة ، وهذا هو الغالب • وقد يكون المؤمن جمعية تأمين تبادلية أو ذات شكل تبادلي ، فتسرى مدة التقادم القصيرة أيضا على العقود المبرمة مع هذه الجمعيات • ويستوى في ذلك أن يكون الاشتراك (cotisation) في الجمعية متغيرا أو ثابتا لا يتغير (١) •

٦٧١ - الدعاوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين :

والدعاوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين ، فتسرى عليها مدة التقادم القصيرة ، أما أن تكون دعاوى للمؤمن أو دعاوى للمؤمن له (٢) • ودعاوى المؤمن هي دعاوى المطالبة بالأقساط المستحقة ، ودعاوى بطلان أو إبطال عقد التأمين ، ودعاوى فسخ عقد التأمين أيا كان سبب الفسخ ، سواء كان اخلال المؤمن له بالتزامه من دفع الأقساط المستحقة ، أو كان تقرير ما يستجد من الظروف ويكون من شأنه أن يزيد الخطر ، أو كان غير ذلك من الأسباب •

— ودعاوى المؤمن له هي دعاوى المطالبة بمبلغ التأمين عند تحقق

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٢٢ - سيمييان فقرة ٢٥٣ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٢٣ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٥ ص ٢٤٣ - ص ٢٤٤ •
(٢) وتدخل كذلك دعاوى استرداد المبالغ التي دفعت دون حق ، ودعاوى المؤمن للمطالبة بحقه في الرقابة على حسابات المؤمن له (نقض فرنسي ٥ يولييه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ٢٦٩ - ١٧ - يونيه سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٥٥ - ٢ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٩ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٠ •

الخطر المؤمن منه (١) ، وكذلك دعاوى البطلان والابطال والفسخ .

٦٧٢ - دعاوى لاتعتبر ناشئة عن عقد التأمين :

أما الدعاوى التي لاتنشأ عن عقد التأمين ، فلا تسرى عليها مسدة التقادم الخاصة بعقد التأمين ، بل تخضع للتقادم الخاص بها . ولا يعتبر ناشئا عن عقد التأمين :

١ - دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور على المسئول ، اذا كان هذا الأخير قد أمن نفسه من هذه المسؤولية (٢) .

٢ - الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور على المؤمن ، في حالة التأمين من المسؤولية (٣) .

(١) سواء رفعت هذه الدعاوى من المؤمن له أو من المستفيد (نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ١٥٣ - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٥١ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٢٥ - محمد علي عرفة ص ٢١٠ - محمد كامل مرسى فقرة ١٦٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٥ ص ٢٤٤ .

وقد قضت محكمة النقض بأن من المقرر وفقا للفقرة الاولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدني أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ، ولما كانت دعوى المستفيد من التأمين هي من الدعاوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيسا على الاشتراط لمصلحة الغير ، فانه يسرى عليها التقادم الثلاثي الذي يبدأ من تاريخ الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى وهي واقعة وفاة المؤمن له التي لا تجادل المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها . ومن المقرر كذلك ان هذا التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة بما يعنى ان هذا التقادم لا يسرى وفقا للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدني كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا (نقض مدني في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ العدد ٢ صفحة ١١١) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ .

(٣) نقض مدني ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٦ - ١٦ مارس سنة ١٩٤١ - ٣٠١ - ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ داللو الاسبوعي ١٩٤٣ - ٤ - ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٥ داللو ١٩٤٦ - ٥١ - بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٢ .

٣ — دعوى المؤمن له على المسئول عن الخطر المؤمن منه ، كدعوى المؤمن له على السارق في حالة التأمين من السرقة ، وعلى من تسبب في الحريق في حالة التأمين من الحريق (١) .

٤ — دعوى الحلول ، عندما يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول عن الحادث المؤمن منه (٢) .

٥ — دعوى الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز بما له من حق على مبلغ التأمين ، لأن هذه الدعوى تستند الى القانون لا الى عقد التأمين (٣) .

٦ — دعوى سمسار التأمين للمطالبة بسمسرته ، لأن هذه الدعوى تنشأ من عقد السمسرة لا من عقد التأمين (٤) .

٢ — مدة التقادم

٦٧٣ — كيفية حساب مدة التقادم :

مدة التقادم ثلاث سنوات . وتحسب من اليوم التالي لليوم الذي حدثت فيه الواقعة التي تولدت فيها الدعوى ، وتنتهي في اليوم الأخير

(١) سان اتيين الابتدائية التجارية أول يونيه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٢٣٠ — دالوز ١٩٤٨ — ٤٦٧ بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ .

(٢) مجلس الدولة الفرنسي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ٧٤ — بيكار وبيسون فقرة ١٤٧ ص ٢٣٣ — عكس ذلك اكس ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٠ — ٦١ — أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣١ .

(٣) نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ — ٢٥ — محمد على عرفه ص ٢٠٩ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٥ ص ٢٤٥ — محمود جمال الدين زكي فقرة ٩٩ ص ٢٢٣ — انظر عكس ذلك محكمة Châteaudun الابتدائية ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ — ١٧٣ .

(٤) مجلس الدولة الفرنسي ١٨ يونيه سنة ١٩٣٧ دالوز ١٩٣٧ — ٣ — ٢٣ — سيمييان فقرة ٥٦١ — Séguin في سمسار التأمين البري الطبعة الثانية ص ٩٦ وص ٩٧ — أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٣٤ .

الذى تتكامل فيه مدة التقادم ثلاث سنوات (١) . فاذا كان قسط التأمين مثلا يحل في يوم ٣ يونيه سنة ١٩٦٣ ، فدعوى المطالبة بالقسط تسقط بثلاث سنوات — لا بخمس ولو أن القسط دين دورى متجدد — تبنداً في ساعة الصفر من يوم ٤ يونيه سنة ١٩٦٣ ، وتنتهى في منتصف الليل من يوم ٣ يونيه سنة ١٩٦٦ .

٦٧٤ — عدم جواز الاتفاق على تعديل مدة التقادم :

رأينا (٢) أن المادة ٧٥٣ مدنى تنص على أن « يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد » . وقد يفهم من هذا النص ، اذا طبق على مدة التقادم هنا ، أنه يجوز الاتفاق على اطالة مدة التقادم أو على تصيرها اذا كان ذلك في مصلحة المؤمن له ، فيجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بمبلغ التأمين خمس سنوات أو عشر

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن المادة ٧٥٢ / ١ من القانون المدنى تنص على أن « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى » ، ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الواقعة التى يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة الى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق أن المضرور (زوج المتوفاه) ادعى مدنيا قبل مرتكب الحادث — المطمون عليه المؤمن له — بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت فى محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١٩٦١/٥/١ فى قضية الجنبه رقم ٣٤٢٤ سنة ١٩٦١ قصر النيل التى حررت بشأن الحادث ، وقد وجب احتساب مدة التقادم المسقط من هذا التاريخ مع مراعاة ما يكون قد طرأ على ذلك التقادم من أسباب توقف سريان مدته طبقا للقانون ، وأن خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر واحتسبت مدة التقادم المسقط من تاريخ رفع المضرور دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ اعتبارا أن رفع هذا الدعوى هو الواقعة التى تولدت عنها دعوى الضمان وفقا للمادة ٧٥٢ من القانون المدنى والتفتت عن المطالبة الحاصلة فى ١٩٦١/٥/١ أمام النيابة وقضت فى الدعوى على هذا الأساس ، فان الحكم المطمون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون (نقض مدنى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ العدد ٢ ص ٣٥٧) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٦ .

سنوات أو خمس عشرة سنة ، ويجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بقسط التأمين سنتين أو سنة واحدة . وقد يفهم كذلك أنه لايجوز الاتفاق على اطالة مدة التقادم أو على تقصيرها إذا كان ذلك في مصلحة المؤمن ، فلا يجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بمبلغ التأمين سنة واحدة أو سنتين ، كما لايجوز الاتفاق على جعل مدة تقادم دعوى المطالبة بقسط التأمين أربع سنوات أو خمس سنوات .

ولكن يعترض هذا النص العام نص ورد في خصوص مدة التقادم ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ مدنى على أنه « لايجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التى عينها القانون » . وواضح أن هذا النص لايجيز الاتفاق على اطالة مدة التقادم أو على تقصيرها ، أيا كان الشخص الذى له مصلحة في ذلك ، المؤمن أو المؤمن له (١) . ولما كان الخاص يقيد العام ، فنحن نرى أن عموم نص المادة ٧٥٣ مدنى بتقييد بخصوص نص المادة ٣٨٨ / ١ مدنى ، ومن ثم لايجوز الاتفاق على اطالة مدة الثلاث السنوات ولا على تقصيرها ، سواء كان ذلك لمصلحة المؤمن أو كان لمصلحة المؤمن له (٢) .

(١) الوسيط الجزء الثالث ، الطبعة الثانية المنقحة ، المجلد الثانى فقرة ٦١٢ - محمد كامل مرسى فقرة ١٦١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦١ ص ٢٢٦ وفقرة ١٧٤ - وفقرة ١٧٨ - وانظر عكس ذلك وأنه يجوز تقصير مدة التقادم لمصلحة المؤمن له محمد على عرفة ص ٢٠٥ - وقارن محمود جمال الدين زكى فقرة ١٠٠ .

(٢) وقد حسم التقنين المدنى الكويتى هذه المسألة وأورد نصا صريحا على عدم جواز الاتفاق على اطالة المدة المقررة لسقوط الدعاوى ولا على تقصيرها حتى لو كان ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد ، فنص فى المادة ٨٠٨ على ما يأتى : « ١ - لا يجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل أو على تعديلها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له ، أو لمصلحة المستفيد » ٢ - ومع ذلك لايجوز الاتفاق على اطالة المدة المقررة لسقوط الدعاوى المبينة فى المادة السابقة ولا على تقصيرها حتى لو كان ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

وقد كان القضاء المختلط يذهب ، فى عهد التقنين المدنى القديم ، الى صحة الشرط القاضى بسقوط حق المؤمن له إذا لم يتقدم للمطالبة بهذا الحق فى مدة محددة (ستة أشهر مثلا) ، وأن المطالبة لا تثبت إلا باقرار كتابى =

٦٧٥ - مبدأ سريان التقادم :

وتسرى مدة الثلاث السنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى • قدعوى المطالبة بالقسط تتقادم بثلاث سنوات تبدأ من وقت حلول أجل القسط ، ودعوى المطالبة بمبلغ التأمين في التأمين من المسؤولية تتقادم بثلاث سنوات تبدأ من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له ودنيا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المؤمن منه •

غير أن هناك حالتين يتأخر فيهما مبدأ سريان التقادم عن وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى •

أولا — حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر • وقد رأينا أنه يتولد

= صادر من المؤمن أو أن تكون مطالبة قضائية (استئناف مختلط ٣٠ نوفمبر سنة ١٠١٠ م ٢٣ ص ٥٣ - ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢) • ويزيد في خطورة هذا الشرط أن القضاء المختلط كان يقضى بأن المفاوضات الودية لا تقطع التقادم الا اذا جاء اعتبارها بمثابة تنازل ضمنى (استئناف مختلط ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٣٦ ص ٢٠) ، فكان المؤمن يلجأ الى مفاوضة المؤمن له مدة طويلة تستغرق مدة التقادم ، ثم يدفع بعد ذلك بسقوط حق المؤمن له بالتقادم (محمد على عرفة ص ٢٠٨ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٣٧) • وكان القضاء المختلط يذهب أيضا الى أن المؤمن له لا يعفى من سقوط حقه الا اذا اثبت أن تأخره يرجع الى فعل المؤمن نفسه (استئناف مختلط ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ : عرض الأمر على مركز الشركة الرئيسى فى الخارج يبرر تأخر المؤمن له فى المطالبة القضائية فى خلال المدة المحددة فى وثيقة التأمين — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ م ٤٠ ص ١١٠ : اصرار المؤمن على تحديد شروط التحكيم لا تستند الى أحكام العقد لا يجعل المؤمن له مسئولا عن التأخر المترتب على معارضته لهذه الشروط) • ويعفى المؤمن له من سقوط حقه ، اذا اثبت أن تأخره راجع الى استعمال المؤمن طرقا احتيالية ترمى الى منع المطالبة فى المدة المحددة (استئناف مختلط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢) ، او الى أن المؤمن قد نزل عن التمسك بشرط السقوط (استئناف مختلط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٣٦ ص ٢٠) •

وظاهر أنه بعد صدور التقنين المدنى الجديد أصبح الشرط القاضى بسقوط حق المؤمن له فى مدة اقل من ثلاث سنوات شرطا باطلا (محمد على عرفة ص ١٨١) ، ويكون باطلا كذلك اشتراط المؤمن له الا يسقط حقه الا بمدة أطول من ثلاث سنوات (عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٨) •

في هذه الحالة للمؤمن على المؤمن له دعوى بطلان أو دعوى ابطال أو دعوى زيادة في القسط^(١) ، تسقط أى منها بثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة ، لا من وقت اخفاء البيانات أو تقديم البيانات غير الصحيحة أو غير الدقيقة ، بل من وقت علم المؤمن بالاخفاء أو بعدم صحة البيانات أو ذقتها . فقبل هذا العلم كان المؤمن لا يستطيع أن يفكر في رفع الدعوى ، فوجب اذن ارجاء سريان مدة التقادم الى الوقت الذى يتم فيه هذا العلم ، وهذا ضرب من وقف التقادم يرجع الى تعذر رفع الدعوى . ويقع على المؤمن عبء اثبات أنه كان لا يعلم بالواقعة التى تولدت عنها الدعوى ، وعليه أيضا أن يثبت الوقت الذى علم فيه بهذه الواقعة حتى يبدأ سريان التقادم من هذا الوقت^(٢) .

— ثانيا — حالة وقوع الحادث المؤمن منه . وقد رأينا أنه يتولد في هذه الحالة للمؤمن له أو للمستفيد دعوى على المؤمن بالمطالبة بمبلغ التأمين^(٣) ، وتسقط هذه الدعوى بثلاث سنوات . ويبدأ سريان هذه المدة ، لا من وقت وقوع الحادث المؤمن منه^(٤) ، بل من وقت علم ذوى الشأن بوقوع هذا الحادث^(٥) ، لنفس الأسباب التى قدمناها في الحالة

(١) انظر آتفا فقرة ٦٢٧ وما بعدها .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٤٩ من ٢٣٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٢ .

(٣) انظر آتفا فقرة ٦٥٥ وما بعدها .

(٤) وقد قضت محكمة النقض بأن حق المضرور ينشأ قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى انشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا تبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض (نقض مدنى في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام النقض السنة ٢٠٠٢ رقم ٨١ صفحة ٥٠٠) .

(٥) ولو كان هذا العلم قد حصل بعد انتهاء عقد التأمين (بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ من ٢٣٦ ن من ٢٣٧ — بلانيول وريبير وبيسون =

الأولى • وارجاء سريان التقادم الى وقت العلم هو ، هنا أيضا ضرب من وقف التقادم يرجع الى تعذر رفع الدعوى • ويقع على عاتق من يطالب بمبلغ التأمين عبء اثبات أنه كان لايعلم بوقوع الحادث ، وعبء اثبات وقت علمه بوقوعه (١) •

= ١١ فقرة ١٣٢٤ من ٧١٢ • وذو الشأن هو الدائن الذي يدفع له المؤمن مبلغ التأمين • وقد رأينا (انظر آنفا فقرة ٦٥٧) أنه يدخل في عداد ذوى الشأن المؤمن له ، وخلفه العام ، وخلفه الخاص ، والمستفيد من التأمين • ومن ثم يرجع المستفيد من التأمين على الحياة على المؤمن بمبلغ التأمين ، وتتقادم الدعوى بثلاث سنوات تسرى من وقت علمه بموت المؤمن على حياته (نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ٢١ — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٥١) • وقد يعلم المستفيد بموت المؤمن على حياته ، ولكنه يجهل أن هناك تأمينا لصالحه ، فلا يسرى التقادم الا من وقت علمه بهذا التأمين (نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ٢١ — بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ من ٧١٢) ، ولو أن جهله بوجود تأمين لصالحه لا يعتبر قوة قاهرة تعفية من واجب الأخطار بوقوع الحادث (انظر آنفا فقرة ٦٥٤) ، ولكن قل أن يورد المؤمن شرطا في وثيقة التأمين على الحياة بسقوط الحق في التأمين لعدم الأخطار (انظر آنفا فقرة ٦٥٤ في الهامش) •

وفي التأمين من الاصابات يسرى التقادم من وقت علم المؤمن له بأن الاصابة التي حدثت ، وان كانت قد بدأت بسيطة بحيث لا تدخل في نطاق التأمين ، قد تطورت بعد ذلك بحيث أنها تدخل في هذا النطاق (نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ١١٠٥ — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ — ٣٠ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٣٤٥) • ولكن ليس من الضروري لسريان التقادم الانتظار حتى تجبر الاصابة ويشفى منها المصاب (انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ من ٢٣٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ من ٧١٢ — ببسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ — ٢٨٥ — وفي داللو ١٩٤٦ — ٣٦١ — وانظر عكس ذلك : نقض فرنسي ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ٣٢٥ — أكس ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٢٨٣) •

(١) نقض فرنسي ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ٢١ — بيكار وبيسون فقرة ١٥٠ من ٢٣٦ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٦ — من ٢٤٦ •
وقد كان المشروع التمهيدى للمادة ٧٥٢ مدنى يشتمل على النص =

٦٧٦ — وقف التقادم :

لم يرد في التقنين المدني نص خاص بوقف التقادم في دعاوى التأمين ، ومن ثم يجب تطبيق القواعد العامة • وتنص المادة ٣٨٢ مدني في هذا الصدد على ما يأتي : « ١ — لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا • وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الأصيل والنائب • ٢ — ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الأهلية أو في حق الغائب أو في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، إذا لم يكن له نائب يمثله قانونيا » •

ويخلص من هذا النص أن التقادم يوقف سريانه كلما وجد مانع

= الآتي : • (ج) ولا تسرى المدة ، عندما يكون سبب دعوى المؤمن عليه على المؤمن ناشئا عن رجوع الغير عليه ، الا من يوم رفع الدعوى من هذا الغير على المؤمن عليه أو من اليوم الذي يستوفي فيه الغير التعويض من المؤمن عليه • ولكن هذا النص حذف في لجنة المراجعة (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٣ — ص ٣٥٤ — وانظر أيضا فقرة ٦٦٩ في الهامش) • والنص المحذوف تطبيق للقواعد العامة الا في مسألة واحدة • ذلك ان نسي التأمين من المسؤولية لا يرجع المؤمن له على المؤمن بمبلغ التأمين الا اذا قام المضرور بمطالبة المؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المعين في العقد • ومقتضى تطبيق القواعد العامة ، في تقادم دعوى المؤمن له ، أن التقادم يسرى من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له مطالبة ودية أو مطالبة قضائية • والنص المحذوف يجعل التقادم يسرى من وقت المطالبة القضائية أو من وقت استيفاء المضرور للتعويض من المؤمن له • فالمسألة التي خرج فيها النص المحذوف على القواعد العامة تقتضي بأنه تكفى المطالبة الودية لسريان التقادم ، دون حاجة لانتظار استيفاء المضرور للتعويض من المؤمن له • ولما كان النص قد حذف ، فإنه يجب الرجوع الى القواعد العامة ، فيسرى التقادم من وقت المطالبة القضائية أو من وقت المطالبة الودية •

والنص المحذوف منقول عن المادة ٣/٢٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، ويسرى التقادم في فرنسا من يوم المطالبة القضائية أو من يوم استيفاء المضرور للتعويض من المؤمن له (انظر في هذه المسألة في القانون الفرنسي بيكار وبيسون فقرة ١٥١ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٤ ص ٧١٣ — وقسارن عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٦ ص ٢٤٦ — ص ٢٤٧) •

يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه (١) . وقد أوردنا فيما تقدم مثلين لهذا المانع، هما الحالقتان اللتان يوقف فيهما سريان التقادم حتى يعلم الدائن بالواقعة التي تولدت عنها الدعوى (٢) . وأي مانع آخر يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه يقف التقادم (٣) ، كالحرب والقوة القاهرة . وإذا طالب المؤمن له بدفع القسط المستحق ، فنازع المؤمن له في صحة عقد

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن التقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة بما يعنى أن هذا التقادم لا يسرى وفقا للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدني كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان هذا المانع أدبيا (نقض في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ العدد ٢ صفحة ١١١) .

كما قضت محكمة النقض بأن التقادم المقرر لدعوى الضرر قبل المؤمن - في التأمين الاجباري من حوادث السيارات - تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه (نقض مدني في ٢٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ١٥٨ صفحة ١٠١٦) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٧٥ .

(٣) نقض فرنسي ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ١٠٦٣ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٣٠٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأن مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسؤولية تبدأ - عملا بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها فإنه إذا كانت الواقعة التي يستند اليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، ذلك أنه وفقا للمادة ٢/٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ مكرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ - لا يستطيع المؤمن له توجيه دعوى الضمان الفرعية الى المؤمن أمام المحكمة الجنائية ، كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف السير فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية لأن مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له لا تقوم الا بثبوت مسؤولية المؤمن له قبل المضرور ، فإذا كانت هذه المسؤولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت =

التأمين ، فأقام المؤمن دعوى عليه يطلب فيها الحكم بصحة العقد ودفع القسط المستحق ، فان هذه الدعوى تقف سريان التقادم بالنسبة الى الأقساط التالية لتوقف استحقاق هذه الأقساط على الحكم في الدعوى (١) . وكذلك يقف سريان تقادم دعوى المؤمن له على المؤمن ، في التأمين من المسؤولية ، أن يتولى المؤمن ادارة دعوى المسؤولية المرفوعة على المؤمن له من المضرور ، فانه يتعذر على المؤمن له أن يرجع على المؤمن في أثناء تولي المؤمن ادارة هذه الدعوى (٢) .

✓ وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الفعل غير المشروع الذي

= عنها الدعوى الجنائية فانها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى المدنية التي رفعها المؤمن له على المؤمن ولازما للفصل فيها في كليهما فيتحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة ان الجنائي يوقف المدني التزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها يكون له قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، ومتى كان ممتنعا قانونا على المؤمن له أن يرفع دعواه على المؤمن امام المحاكم الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجنائي محدث الضرر سواء كان هو بذاته المؤمن له أو احد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، وكان اذا رفع دعواه امام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية فان رفعها في هذا الوقت يكون عقيما إذ لا يمكن النظر فيها الا بعد أن يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بالضمان ، مما ترقب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائما ، وبالمقابل يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية (نقض مدني في ١٤ يناير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٣ رقم ٢٣ صفحة ١١٨ - ونقض مدني في ٢٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ١٥٨ صفحة ١٠١٦) .

- (١) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٣٥ - داللون ١٩٤٨ - ٤٦٩ .
(٢) نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ١٢٢ - سيريه ١٩٤٨ - ١ - ١٨٧ .

يستند اليه المضرور في دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارفها سواء كان هو المؤمن له أو كان غيره ممن يعتبر مسئولاً عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكم الجنائية ، ولا يعود الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر وذلك على أساس ان رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ٣٨٢/١ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه (١) .

ولما كانت مدة التقادم ثلاث سنوات ، فإنه يؤخذ من نص المادة ٣٨٢/٢ مدني سالف الذكر أن سريان التقادم لا يوقف لعدم توافر الأهلية . فالنص يقضى بوقف التقادم ، اذا كانت مدته تزيد على خمس سنوات ، لعدم توافر الأهلية ، بشرط أن يكون للدائن الذي تتوافر فيه الأهلية نائب يمثله قانوناً ، فاذا كان له نائب يمثله قانوناً ، أو كانت مدة التقادم لا تزيد على خمس سنوات سواء كان للدائن نائب أو لم يكن ، فإن التقادم لا يوقف (٢) . ويخلص من ذلك أن مدة التقادم هنا ، وهي ثلاث سنوات ،

(١) نقض مدني في ٨ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٨ صفحة ٤٣ .

كما قضت محكمة النقض بأنه متى كان ممتنعاً قانوناً على المضرور أن يرفع دعواه على المؤمن امام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر ، وكان اذا رفع دعواه امام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقيماً ، إذ لا يمكن النظر فيها الا بعد ان يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم مادام المانع قائماً ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية (نقض مدني في ٤ أبريل سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ٩٩ صفحة ٦٣٥) .

(٢) الوسيط الجزء الثالث ، الطبعة الثانية المنقحة ، المجلد الثاني

فقرة ٦٢٤ .

(الوسيط ج - م ١٠٩)

لا توقف لعدم توافر الأهلية في الدائن ، حتى لو لم يكن له نائب يمثله (١) .

٦٧٧ — انقطاع التقادم :

وينقطع سريان التقادم بأي من الأسباب التي ينقطع بها التقادم طبقا للقواعد العامة فينقطع بالمطالبة القضائية (٢) ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة (٣) ، وبالتنبيه ، وبالحجز ، وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع ، وبأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى (م ٣٨٣ مدني) . وينقطع التقادم أيضا إذا أقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا أو ضمنيا (م ١/٣٨٤ مدني) ، كأن يقر المؤمن بحق المؤمن له في التعويض

(١) فإن كان له نائب يمثله ، وسكت هذا حتى سقطت دعوى محجورة بالتقادم ، رجع المحجور على النائب بالتعويض (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٣) — وتنص المادة ١٠٧٨ من المشروع التمهيدي على هذه الأحكام إذ تقول : « تسري مدة السنتين التي يتم بها التقادم على القصر والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدي الأهلية » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة في وقف التقادم » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٣ في الهامش) — وتنص المادة ١/٩٨٧ من تقنين الموجبات والعقود اللبثاني في نفس المعنى على أن « تسري مدة مرور الزمن ذات السنتين حتى على القاصرين والمحجور عليهم وغيرهم من فاقدي الأهلية » .

(٢) أما بالنسبة الى دعوى المطالبة بدفع القسط المستحق ، فالتقادم ينقطع بالاعذار الذي يتم بكتاب موصى عليه (انظر آنفا فقرة ٦٤١) ، ومن باب أولى ينقطع تقادم هذه الدعوى بالمطالبة القضائية (نقض فرنسي ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٢٧٠) . ولا ينقطع التقادم في الدعاوى الأخرى بمجرد الاعذار ، وإن كان انذار على يد محضر ، بل لا بد من المطالبة القضائية (نقض فرنسي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الأسبوع القضائي Sem. Jur. ١٩٢٩ — ٣٠٣ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٤) . ولا يكفي لقطع التقادم رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل للمطالبة بإجراءات وقتية لا تتعلق بموضوع الدعوى (بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ — وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣ — ٨٠٧) .

(٣) نقض فرنسي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ،

بأن يقدم له دفعة على الحساب الى أن يسوى المبلغ بأكمله (١) ، وكان يقبل اتخاذ اجراءات تقيد معنى الاقرار الضمنى (٢) .

ومن الاجراءات التى قد تفيد معنى الاقرار الضمنى ندب المؤمن خبيرا عقب وقوع الحادث المؤمن منه (٣) ، فقد يكون الغرض من ندب هذا الخبير تقدير قيمة الأضرار التى نجمت عن الحادث حتى يعرف المؤمن مقدار المبلغ الذى يلتزم بدفعه للمؤمن له ، فيكون ندب الخبير فى هذه الحالة اقراراً ضمناً بحق المؤمن له ، ومن ثم ينقطع به التقادم . ولكن ليس من الضرورى أن يفيد ندب الخبير اقراراً ضمناً بحق المؤمن له ، فقد يندب المؤمن طبيباً للكشف على المؤمن له ، فى التأمين من الاصابات، ليتثبت مما اذا كانت الاصابة تدخل فى نطاق التأمين فيلتزم المؤمن بالتعويض ، أو لا تدخل فى هذا النطاق فلا يلتزم بشئ (٤) .

(١) محكمة مارسيليا الابتدائية التجارية ٥ مايو سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٢٢٩ .

(٢) نقض فرنسى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٩ (القضية الاولى) داللون ١٩٠٢ - ١ - ١٥٣ - ٣ مايو سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٩٩ - شامبرى ٨ مايو سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٠٣ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ ص ٢٤٢ .

وانظر فى أن المفاوضات بين المؤمن والمؤمن له تقطع التقادم اذا كانت تفيد نزول المؤمن سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٤٦٠ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٥٧ .

(٣) انظر فى أن ندب خبير يوقف سريان التقادم : استئناف مختلط ١٧ مارس سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٢٢٢ .

(٤) باريس ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٥١٧ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٤ ص ٢٤٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٤ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٤٠ - محمد على عرفة ص ٢١٢ .

انظر مع ذلك المادة ١٠٧٩ من المشروع التمهيدى وهى تقضى بأن التقادم ينقطع دائماً بندب خبير ، ان تقول : « ينقطع سريان هذه المدة بأى من الأسباب العامة التى ينقطع بها التقادم ، وكذلك ينقطع بندب خبير عقب وقوع الحادث المؤمن ضده » .

وقد حذف نص المشروع التمهيدى فى لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة ، فى انقطاع التقادم (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٥٣ =

وإذا انقطع التقادم ، بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء
الأثر المترتب على سبب الانقطاع (١) ، وتكون مدته هي مدة التقادم
الأول (م ١/٣٨٥ مدنى) ، أى أن مدته تكون ثلاث سنوات (٢) .

= فى الهامش (.

وقد نقل نص المشروع التمهيدي عن المادة ٢/٢٧ من قانون التأمين
الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ٢/٩٨٧ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى فى هذا
الصدد على ما يأتى : « ويجوز قطع سريانها (مدة مرور الزمن) بأحد
الاسباب العادية القاطعة لمرور الزمن ، ويمكن من جهة أخرى قطع مرور
الزمن المختص بدوى استيفاء القسط بارسال الضامن كتابا مضمونا الى
الشخص المضمون » .

(١) نقض قرنى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٤٨ - ٥٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٢٢ -
بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٥ .

(٢) ريوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦
- ٣٤ - داللو ١٩٤٦ - ١٩٨ - بيكار وبيسون فقرة ١٥٦ - بلانيول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٥ ص ٧١٥ - بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة
٣١٤٨ ص ٩٤٩ - انسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٨٤٧ -
عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٧ ص ٢٤٨ .

أما أثر التقادم فتسرى فى شأنه القواعد العامة ، من حيث وجوب
التمسك بالتقادم أمام القضاء ، وبعدم جواز النزول عنه
مقدما ، وبجواز النزول عنه بعد تمام مدته . ويلاحظ
أن التقادم هنا ليس مبنيا على قرينة الوفاء ، بل على اعتبارات
تتصل بالنظام العام ، ومن ثم يبقى أثر التقادم حتى لو أقر المدين بالدين ،
ولا يحلف المدين على أنه أدى الدين فعلا (عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٧٩) .

الباب الثانى

أقسام التأمين

التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار

الفصل الأول

التأمين على الأشخاص

(Assurances de personnes)

٦٧٨ — التأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة :

التأمين على الحياة فرع من فروع التأمين على الأشخاص ، ولكنه أبرز هذه الفروع وأكثرها شيوعا في التعامل — فنتكلم أولا في الصور المختلفة للتأمين على الأشخاص والمبادئ التى يقوم عليها هذا التأمين ، ثم نفرد بحثا خاصا للتأمين على الحياة نعرض فيه لما يخضع له هذا التأمين من قواعد خاصة به .

الفرع الأول

صور مختلفة للتأمين على الأشخاص

والمبايئ التى يقوم عليها

المبحث الأول

صور مختلفة للتأمين على الأشخاص

٦٧٩ — تحديد نطاق التأمين على الأشخاص — ما يخرج عن هذا النطاق وما يدخل فيه :

التأمين على الأشخاص هو تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمرا

يتعلق بشخص المؤمن له لا بماله ، وذلك بخلاف التأمين من الأضرار فان
الخطر المؤمن منه في هذا التأمين هو أمر يتعلق بمال المؤمن له
لا بشخصه •

والخطر الذى يتعلق بشخص المؤمن له قد يكون هو الموت كما في
التأمين على الحياة لحالة الموت ، وقد يكون هو الحياة كما في التأمين على
الحياة لحالة البقاء ، وقد يكون هو الاصابة التى تسبب الوفاة أو العجز
الدائم أو العجز المؤقت كما في التأمين من الاصابات ، وقد يكون هو
المرض كما في التأمين من المرض ، وقد يكون هو الزواج أو انجاب الولد
كما في تأمين الزواج وتأمين الأولاد • ونرى من ذلك أن الخطر المؤمن
منه في التأمين على الأشخاص قد يكون خطرا حقيقيا أى كارثة كالموت
والعجز والمرض ، وقد يكون حادثا سعيدا كالزواج وانجاب الولد وبقاء
المؤمن له حيا بعد وقت معين (١) • سنرى أن التأمين على الأشخاص
ليس بعقد تعويض ، اذ لا يقصد به التعويض عن ضرر معين بمقدار
هذا الضرر ، فقد لا يكون هناك ضرر أصلا كما اذا كان الحادث المؤمن
منه حادثا سعيدا ، وحتى اذا كان هناك ضرر فان مبلغ التأمين لا يقاس
بمقياس هذا الضرر •

ويخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص عمليات تتعلق بالشخص ،
ولكنها ليست بتأمين أصلا • من ذلك انشاء مرتب مدى الحياة بعقد
معاوضة كالبيع والقرض ، أو بتبرع كالهبة والوصية (٢) • ومن ذلك
عملية تعرف بالتسونتين (la tontine) ، على اسم رجل ايطالى من
نابولى اسمه Lorenzo Tonti هو الذى ابتدعها • وتتلخص في

(١) انظر آنفا فقرة ٥٦١ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٢٣ - فقرة ٥٢٤ • وذلك اذا كان الملتزم بالايراد
شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا غير هيئات التأمين • فاذا كان الملتزم
بالايراد هيئة تأمين تدبر شؤونها بحسب قوانين الاحصاء وطبقا للقواعد
التأمينية المقررة ، فان انشاء المرتب فى هذه الحالة يدخل فى نطاق التأمين
(انظر آنفا فقرة ٥١٦ بند ٣) •

اشترك عدد من الأشخاص في تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط طوال مدة معينة ، ويستغل رأس المال ، حتى اذا انقضت المدة المعينة وزع ، بعد خصم مصروفات الإدارة ، على من بقى حيا من المشتركين ، وقد يوزع بعض رأس المال على خلفاء من مات منهم . فالعملية كما نرى تتعلق بحياة الأشخاص ومن ثم تخضع لرقابة الدولة ، ولكنها ليست تأميناً فليس فيها مؤمن يتحمل خطراً يعوض عنه طبقاً لقوانين الاحصاء . وإنما هي عملية تمويل قوم بها أشخاص يضاربون على حياتهم ، فمن بقى منهم حيا ظفر بالمال . فهي مضاربة لا تأمين ، وقد قل الآن تداولها في العمل (١) . ويخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص أيضاً عمليات تكوين الأموال (opérations de capitalisation) ، فهي ليست بتأمين أصلاً . وتتخلص هذه العمليات في أن يقوم الشخص بدفع مبلغ من المال للشركة ، اما دفعة واحدة أو على أقساط ، وتستغل الشركة المال وترد بعد مدة معينة (٢) للشخص أو لورثته من بعده رأس مال معين المقدار .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٦ ص ٥٧٣ — محمد كامل مرسى فقرة ٢١٧ ص ٢٥٢ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦ ص ٣٣ و فقرة ١٨٠ ص ٢٥٥ — عبد الوود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣ .

(٢) ولا يجوز أن تزيد المدة على حد أقصى معين (خمس وعشرين سنة عادة) . ويجوز أن يحدد ميعاد رد رأس المال عن طريق الاقتراع (tirage au sort) فمن اقتصر عليه استرد رأس المال . ولا يعتبر هذا من ألعاب النصيب المحرمة ، إذ الاقتراع لا يحدد الا ميعاد رد رأس المال ، أما رد رأس المال ذاته فلا يتوقف على الاقتراع (نقض فرنسي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٨ — ٢٤٨ — مجلس الدولة الفرنسي ١٣ مارس سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ — ٥٦١) .

وقد أورد القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ أحكاماً خاصة بهيئات تكوين الأموال ، فنصت المادة ٥٥ من هذا القانون (م ٤٢ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أن « يحظر على هيئات تكوين الأموال أن تصدر سندات تكوين أموال لمدة تجاوز ثلاثين سنة ، وإذا كانت مدة السند خمسا وعشرين سنة أو أكثر فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والعشرين عن مقدار الاحتياطي الحسابي الكامل . ويجب أن تكون الأقساط التي يلتزمها حملة سندات تكوين الأموال متساوية القيمة أو تنازلية » . ونصت المادة ٥٦ من نفس القانون (م ٤٣ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أن « تكون لسندات تكوين الأموال التي أدى من قيمتها ما لا يقل عن ٨ ٪ قيمة =

وتتضمن هذه العمليات ، كما في التأمين على الحياة ، اجتياطيا حسابيا يكون محلا للتصفية (rachat) وانتعجيل دفعات (avances) ، ولكنها ليست بتأمين اذ ليس لحياة الشخص أو لموته أى أثر في رأس المال الذى يتقاضاه ولا في الأقساط أو المال الذى يدفعه (١) . وتخرج كذلك عمليات الادخار (opérations d'épargne) ، وتقوم بهذه العمليات جمعيات تنتظم عددا من الأقارب أو الأصدقاء ، وتستثمر ما يدخره هؤلاء عندها من المال ، على أن ترده اليهم بما أنتج من ثمرة . وليس هذا تأمينا ، وانما هو محض ادخار (٢) .

كذلك يخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص التأمين من الأضرار ، وسنبحث هذا التأمين الأخير في الفصل الثانى من هذا الباب . ويخرج عن نطاق بحثنا أيضا في التأمين على الأشخاص التأمينات الاجتماعية (assurances sociales) ، كالتأمين من الموت والمرض والعجز ، والشيخوخة وإصابات العمل ، حيث يساهم في دفع أقساط التأمين ، الى جانب العمال ، وأصحاب العمل والدولة ، وتتولى الدولة تنظيمها وإدارة شؤونها ، ويمكن بحثها يكون عند الكلام في قانون العمل (٣) .

استرداد معادلة على الأقل للقيمة التى تحسب طبقا للشروط التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد . ونصت المادة ٥٧ من نفس القانون (م ٤٤ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أنه « يجب أن تشتمل سندات تكوين الأموال على شروط الفسخ التى تحتج بها الهيئة قبل حامل السند بسبب تأخره عن أداء الأقساط ، على أنه لا يجوز فسخ التعاقد قبل مضي شهر من تاريخ استحقاق القسط ، وإذا كان السند اسميا فلا تسرى هذه المدة الا من تاريخ انذار صاحب السند بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول . وكذلك يجب أن ينص في هذه السندات على ايلولة الحق فيها الى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم اضافية أو اشتراطات جديدة . وتعين بقرار من وزير الاقتصاد البيانات الأخرى الواجب تضمينها سندات تكوين الأموال » . انظر آنفا فقرة ٥٤٩ فى آخرها فى الهامش .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٦ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٢٧ ص ٢٥٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٠ - عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٢ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٦ ص ٥٧٤ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٦٥ فى اولها .

أما الذى يدخل فى نطاق التأمين على الأشخاص فكل تأمين يتضمن خطرا يكون هو محل التأمين ، وبشرط أن يتعلق الخطر بشخص المؤمن له كما سبق القول . وأبرز فروع التأمين على الأشخاص هو ، كما قدمنا ، التأمين على الحياة . وقبل أن نتناول صورته المختلفة ، نستعرض .

إيجاز الصور الأخرى فى التأمين على الأشخاص ، وهى تأمين الزواج وتأمين الأولاد ، والتأمين من المرض ، والتأمين من الإصابات .

وتسرى على جميع صور التأمين على الأشخاص ، وتدخل فيها صور التأمين على الحياة ، الأحكام العامة فى التأمين التى فصلناها فى الباب الأول ، مع عدم الإخلال بما تنفرد به من أحكام خاصة هى التى نعرض لها فى هذا الباب .

١ — صور فى التأمين على الأشخاص (غير صور التأمين على الحياة)

٦٨٠ — تأمين الزواج وتأمين الأولاد
(assurances de nuptialité : et de natalité)

عقد تأمين الزواج عقد بموجبه يدفع المؤمن للمؤمن له ، فى مقابل أقساط : مبلغا معينا من المال اذا تزوج المؤمن له قبل أن يبلغ سنا معينة . والمقصود بهذا التأمين أن يتمكن المؤمن له من تدبير المال اللازم الذى يقتضيه الزواج ، وما يستلزمه من نفقات . ولا يعتبر الحادث المؤمن منه هنا — وهو الزواج قبل سن معينة — حادثا يتعلق بمحض ارادة المؤمن له ، ومن ثم لا يكون التأمين باطلا (١) . ذلك أن الزواج لا يتوقف على محض مشيئة الزوج أو الزوجة ، فهناك ظروف وملابسات خارجة عن ارادة كل منهما ، قد يكون من شأنها تيسير الزواج أو جعله متعذرا . فاذا قامت ظروف وملابسات تجعل الزواج متعذرا فلم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، فقد برئت ذمة المؤمن ، وانتهى التأمين ،

(١) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ .

وضاعت على المؤمن له الأقساط التي دفعها • ولذلك يلجأ المؤمن له عادة الى عقد تأمين مضاد (contre - assurance) بجانب تأمين الزواج ، يتعهد بموجبه المؤمن في التأمين المضاد ، في مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التي دفعت في تأمين الزواج اذا لم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة أو مات دون زواج قبل بلوغه هذه السن • أما اذا تزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، فإنه يوقف دفع الأقساط ، ويتقاضى من المؤمن مبلغ التأمين المتفق عليه يستعين به في شؤون الزواج •

وتأمين الأولاد عقد بموجبه يدفع المؤمن للمؤمن له ، في مقابل أقساط ، مبلغا معيناً من المال عند ولادة كل طفل للمؤمن له • والمقصود بهذا التأمين أن يتمكن المؤمن له من تدبير المال اللازم الذي تقتضيه ولادة الطفل ومن تدبير مايلزم الطفل من مال في تربيته وتعليمه • ومن الواضح هنا أن ولادة الطفل لا تعتبر متعلقة بمحض ارادة المؤمن له • ويبقى المؤمن له يدفع أقساط التأمين طوال المدة المتفق عليها ، وكلما يرزق ولدا يتقاضى مبلغ التأمين عن هذا الولد ، وذلك الى أن ينتهي التأمين بسبب من أسباب انتهائه • وقد ينتهي دون أن يرزق المؤمن له ولدا طوال المدة ، فتضيع عليه أقساط التأمين • ومن أجل ذلك يلجأ عادة ، كما يلجأ عادة ، كما يلجأ في تأمين الزواج فيما رأينا ، المضاد ، في مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التي دفعت في تأمين الأولاد اذا لم يرزق المؤمن له ولدا قبل انقضاء مدة التأمين أو اذا مات قبل ذلك دون أن يرزق ولدا • والغالب ألا يعقد تأمين الأولاد بصفة مستقلة ، بل يكون مضافا الى عقد تأمين الزواج • ولا حاجة لاجراء كشف طبي ، لافي تأمين الزواج ، ولا في تأمين الأولاد (١) •

(١) انظر في تأمين الزواج وتأمين الأولاد بيكار وبيسون فقرة ٤٠٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٥ - أنسيكلوبيدي دالورز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٦١ - فقرة ١٦٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٨ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩٩ من ٢٧٢ •

٦٨١ — التأمين من المرض * (assurance contre la maladie) :

والتأمين من المرض عقد بموجبه يدفع المؤمن له أقساط التأمين للمؤمن ، ويتعهد هذا ، في حالة ما اذا مرض المؤمن له في أثناء مدة التأمين ، بأن يدفع له مبلغا معيناً دفعة واحدة أو على أقساط ، وبأن يرد له مصروفات العلاج والأدوية كلها أو بعضها (١) . ونرى من ذلك أن للتأمين من المرض هو تأمين الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ المعين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند مرضه ، فان هذا المبلغ يجب دفعه كاملاً بصرف النظر عن مقدار ما أصاب المؤمن له من ضرر بسبب المرض (٢) . وهو في الوقت ذاته ، وبوجه خاص ، تأمين من الأضرار فيما يتعلق برد مصروفات العلاج والأدوية ، اذ المؤمن يعوض هنا المؤمن له عما أصابه من خسارة وتحمله من نفقات في العلاج وفي شراء الأدوية اللازمة ، وهذا هو الالتزام الرئيسي في التأمين من المرض (٣) .

والخطر المؤمن منه قد يشمل جميع الأمراض ، وقد يقتصر على الأمراض الجسيمة ، وقد لا ينصب الا على العمليات الجراحية (٤) .

(*) انظر Lichtendorff-Clairville سنة ١٩٢٧ — Tosberg في أسس حساب الأضرار وجداولها في التأمين من المرض — Compenon في التأمين الخاص من المرض — مقال سيمييان في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ١٠٢٩ — مقال Thomassin في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٢٦ — ٤٥٣ — مقال Doh (في حساب الأقساط) في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ — ٦٦٩ — بيكار وبيسون المجلد ٤ ص ٧٢٧ وما بعدها — أنسيكلوبيدي داللوز ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٩ — فقرة ١١١ .

(١) وفي أكثر الأحيان تشمل وثيقة التأمين من المرض والتأمين من الإصابات في وقت واحد (أنسيكلوبيدي داللوز لفظ Ass. Ter. فقرة ١١٠) . وسنبحث فيما يلي (فقرة ٦٨٢) التأمين من الإصابات .

(٢) سواء كان الضرر راجعاً الى المرض ذاته ، أو راجعاً الى ما ينجم عنه من بطلالة .

(٣) بالانيول وريبيد وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٤ ص ٧٩٧ عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٤ .

(٤) وقد يشمل التأمين من المرض تأمين المرأة من الوضع ، فيدفع مبلغ التأمين اذا وقع هذا الحادث (محمد كامل مرسى فقرة ٣٢٨) .

ولا يكشف على المؤمن له كشفا طبيا كما في التأمين على الحياة ، تفاديا من مصروفات هذا الكشف • ولكن المؤمن له يجيب على أسئلة مفصلة عن حالته الصحية ، وعن الأمراض التي سبق أن أصيب بها ، ويجب أن تكون الاجابة بأمانة ودقة تامتين (١) • ويحتاط المؤمن عادة فيشترط استبعاد الأمراض التي يكون المؤمن له مصابا بها فعلا عند إبرام العقد ، وتأكيدا لذلك يشترط عدم المسؤولية أيضا عن الأمراض التي يصاب بها المؤمن له في فترة معينة — عدة شهور تطول أو تقصر بحسب طبيعة المرض — تلى إبرام العقد (délai de carence).

فاذا أصيب المؤمن له بمرض في أثناء مدة العقد ، وكان هذا المرض داخلا في الأمراض المؤمن منها ، وجب على المؤمن أن يدفع له مبلغ التأمين ، اما دفعة واحدة واما على أقساط طول مدة المرض بحسب الاتفاق • ويجب عليه أيضا أن يرد له مصروفات العلاج والأدوية ، اما كلها واما بعضها طبقا لما اتفق عليه • وللمؤمن له أن يختار الطبيب الذي يعالجه ، ولكن يجوز للمؤمن أن يشترط أن يكون هذا الطبيب مؤهلا تأهيلا طبيا كافيا ، وأن يندب طبيا من قبله وعلى نفقته للكشف على المؤمن له ولفحص مارسم له من علاج وما أعطى من أدوية (٢) •

ويشترط المؤمن عادة أن يفحص المؤمن له بعد شفاؤه من المرض طبيب يندبه المؤمن على نفقته ، وألا يعود التأمين الى النفاذ الا بعد فترة أخرى (٣) •

والتأمين من المرض قد يكون تأمينا فرديا (polices individuelle) ، وقد يكون تأمينا عائليا (police familiale) ، وقد يكون تأمينا جماعيا

(١) أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١١ •

(٢) بيكار وبيسون المطول ٤ ص ٧٢٧ وما بعدها — بيكار وبيسون فقرة ٤٠١ •

(٣) أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١١ •

• (١) (police de groupes)

٦٨٢ — التأمين من الاصابات * (assurances contre les accidents corporels) فكرة عامة :

والتأمين من الاصابات عقد بموجبه يتعهد المؤمن ، في مقابل أقساط التأمين ، بأن يدفع للمؤمن له ، أو للمستفيد في حالة موت المؤمن له ، مبلغ التأمين في حالة ما اذا لحقت المؤمن له اصابة بدنية ، وبأن يرد له مصروفات العلاج والأدوية كلها أو بعضها • ومبلغ التأمين يختلف باختلاف ما أفضت اليه الاصابة البدنية ، فقد تقضى الى موت المؤمن له ، أو الى عجزه الدائم عن العمل (incapacité ou infirmité permanente)، عجزا كليا (totale) ، أو عجزا جزئيا (partielle)، أو الى عجزه عن العمل عجزا مؤقتا (incapacité temporaire) • ويلاحظ أن التأمين من الاصابات ، كالتأمين من المرض ، تأمين على الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتأمين من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج والأدوية • ولكن العنصر الرئيسى فى التأمين مسن الاصابات هو المبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتعتبر مصروفات العلاج والأدوية عنصرا ثانويا ويغلب ألا يتعهد المؤمن الا بدفع جزء منها • أما فى التأمين من المرض فالعنصر الرئيسى هو كما قدمنا — مصروفات العلاج والأدوية ، ويعتبر المبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له عنصرا ثانويا ، وقد لا يتعهد المؤمن الا بدفع مصروفات العلاج والأدوية • ومن ذلك نرى أن التأمين من الاصابات تأمين على الأشخاص قبل أن يكون تأمينا من الأضرار ، فى حين أن التأمين من المرض تأمين من

(١) أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١١١ .

(*) انظر Klein فى التأمين الفردى من الاصابات رسالة من باريس سنة ١٩٣٤ — بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ٢٥٦ وما بعدها — سيمييان فقرة ٤١٩ وما بعدها — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ٤ — فقرة ١٠٨ •

الأضرار قبل أن يكون تأميننا على الأشخاص .

وتسرى على التأمين من الاصابات الأحكام المتعلقة بالتأمين على الحياة . غير أن التأمين من الاصابات يختلف عن التأمين على الحياة في مسألة جوهرية ، اذ التأمين من الاصابات تأمين خالص لا يدخل فيه عنصر الادخار ، في حين أن التأمين على الحياة تأمين وادخار في وقت واحد . ومن ثم جاز في التأمين على الحياة أن يتحلل المؤمن له في أي وقت من العقد باخطار كتابي يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية، اذا رأى أن ظروفه لا تساعد على المضي في الادخار ، وجاز كذلك في حدود الاحتياطي الحسابي تخفيض التأمين على الحياة وتصفيته وتعجيل دفعات على الحساب . ولا يجوز شيء من ذلك في التأمين من الاصابات ، لأن عنصر الادخار معدوم فيه ، والأقساط تدفع كلها لتغطية الخطر ولا شيء يبقى منها للادخار . فيبقى المؤمن له في التأمين من الاصابات ملزماً بدفع الأقساط طوال مدة العقد ولا يجوز له التحلل من العقد على النحو الذي رأيناه في التأمين على الحياة (١) ، ولا محل فني التأمين من الاصابات للتخفيض أو للتصفية أو لتعجيل دفعات على الحساب (٢) .

(١) واذا تأخر المؤمن له في دفع الأقساط في مواعيدها ، تعرض للجزاء المترتب على ذلك من وقف سريان ونسخ وتنفيذ عيني (نقض فرنسي ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ — ٨٦٦ — ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ — ٣٤٨ — بيكار وبيسون مقرة ٣٩٧ ص ٥٧٥ — بلانيسول وريبير وبيسون ١١ مقرة ١٣٧٣ ص ٧٩٦ .

(٢) ونصت المادة ١١٢٦ من المشروع التمهيدى — ويسمى المشروع التأمين من الاصابات بالتأمين ضد الحوادث — في هذا المعنى على مايتى : « ١ — تسرى على التأمينات الفردية ضد الحوادث أحكام هذا الفصل المتعلقة بالتأمين على الحياة . ٢ — ومع ذلك يكون (مقابل) التأمين واجب الأداء بأكمله في التأمينات ضد الحوادث سواء أكان التأمين فردياً أم جماعياً، ولا يجوز في الحالتين التخفيض أو التصفية » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين =

والتأمين من الاصابات قد يكون تأميناً فردياً (assurance individuelle)، وقد يكون تأميناً جماعياً (assurance collective, assurance - groupe). فالتأمين الفردي يكون فيه المؤمن له شخصاً واحداً، يؤمن نفسه من جميع الاصابات التي قد تلحق به طوال مدة التأمين ويسمى هذا تأميناً عاماً (assurance générale)، أو يؤمن نفسه من اصابات معينة، كالاصابات التي تلحقه بسبب نشاطه المهني (activité professionnelle) أو بسبب نشاطه الرياضي (activité sportive) أو التي تلحقه من حوادث المرور (accidents de circulation)، ويسمى هذا تأميناً خاصاً (assurance spéciale). والتأمين الجماعي يكون فيه المؤمن له أو المستفيد جماعة من الناس ينتمون الى هيئة واحدة، كأعضاء ناد رياضي أو تلاميذ مدرسة أو عمال مصنع أو مستخدمى متجر (١). وسنعرض للتأمين الجماعي بالتفصيل عند الكلام في التأمين على الحياة، لأن التأمين الجماعي يشمل عادة التأمين على الحياة والتأمين من الاصابات والتأمين من المرض (٢).

٦٨٣ — الخطر المؤمن منه في التأمين من الاصابات :

والخطر المؤمن منه في التأمين من الاصابات هو « الاصابة »

== خاصة « (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٠ في الهامش) . وقد نصت المادة ١٠٢٠/٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا المعنى أيضاً على ما يأتي : « ان أحكام هذا الباب المختصة بضمان الحياة تطبق على ضمان الحوادث ، فيما خلا الاحكام الاستثنائية والتعديلات المبينة في المواد التالية » . ونصت المادة ١٠٢١ من نفس التقنين على : « أن دفع الأقساط اجباري في ضمان الحوادث » . ونصت المادة ١٠٢٢ على : « أن أحكام هذا الباب المختصة بالتخفيض أو بالاقالة في ضمان الحياة لا تطبق على ضمان الحوادث » .

(١) أنسيكلوتيدى داللو ١ لفظ Ass. Ter. فقرة ١٠٥ — فقرة ١٠٨ .
(٢) محمد كامل مرسى فقرة ٣١٧ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٤ — وقد نصت المادة ١١٢٤ من المشروع التمهيدي على أن « يكون التأمين على الحوادث فردياً أو جماعياً » . وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأن حكمها مستفاد من المواد التالية » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٨ في الهامش) .

(accident). • ويقصد بالاصابة كل اصابة بدنية غير متعمدة تحدث بتأثير سبب خارجي مفاجيء • فيجب اذن أن تكون اصابة :

١ — اصابة بدنية ، أى تصيب الجسم بطريق مادي مباشر كجرح أو بتر عضو أو ازهاق الروح • وقد تقع الاصابة على الجسم دون مساس مادي ، فمن يصعق بالكهرباء أو يموت غرقا يكون قد أصيب اصابة بدنية (١) •

٢ — غير متعمدة ، فاذا تعمد المؤمن له أو المستفيد احداث الاصابة لم يكن المؤمن مسئولا (٢) • كذلك لا يكون المؤمن مسئولا اذا استثار المؤمن له الاصابة بفعله ، كما اذا اشترك في مشاجرة أو دعا الى مبارزة (٣) ولكن المؤمن يكون مسئولا اذا تعمد الغير احداث الاصابة بالمؤمن له ، مادام التعمد صادرا من الغير لا من المؤمن له •

٣ — بتأثير سبب خارجي ، فيجب أن يكون سبب الاصابة سببا خارجيا ، وهذا ما يميز الاصابة عن المرض اذ المرض سببه داخلي في جسم المريض • ومادام السبب خارجيا فثمة اصابة لا مرض ، حتى لو أفضى هذا السبب الى تفاعل داخلي في الجسم ، كما يكون الأمر في الاختناق بالغاز (٤) أو في شرب سائل ضار خطأ (٥) أو في التهاب يتسبب عن الحقن (٦) •

-
- (١) نقص فرنسي ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٢٧٩ •
(٢) ريوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ — ٨٥٢ •
(٣) استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ — السنين التجارية ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٣٩٢ •
(٤) نقص فرنسي ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٣ — ١١٠٦ — ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٧٧ •
(٥) باريس ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ — ٣٦٥ •
(٦) نقص فرنسي ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى =

٤ — مفاجيء ، أى أن السبب الخارجى يقع مفاجأة ، فلا يكون متوقعا ولا يدع وقتا لتوقيه • وليس من الضرورى أن يحدث السبب المفاجيء أثره الكامل مباشرة ، فقد يتراخى هذا الأثر مدة غير قصيرة تنعدم فى أثنائها المفاجأة ، بشرط أن يبقى مستمرا دون أن ينقطع ، وذلك كالاختناق بالغاز فقد يبقى المصاب حيا فترة من الزمن (١) ، وكالالتهاب الذى يتسبب عن الحقن وقد يفضى الى الوفاة ولكن لا يحدث ذلك مباشرة عقب الحقن (٢) •

٥ — وأن تقوم علاقة السببية بين السبب الخارجى المفاجيء والاصابة البدنية • فاذا أصيب شخص بنزيف فى المخ ، كان هذا مرضا لا اصابة بدنية ، حتى لو نجم عن النزيف أن سقط المريض فى الأرض فأصيب برضوض (٣) • كذلك يكون هناك مرض لا اصابة ، اذا كانت الاصابة أعقبت مرضا كامنا ، فأظهرت هذا المرض أو سوأت من حالته (٤) • ولكن اذا لم يكن للمرض الا دور ثانوى الى جانب السبب الخارجى الذى أحدث الاصابة ، فان السبب الخارجى هو الذى يعتد به دون المرض ، ويجب على المؤمن ضمان الاصابة (٥) • كذلك يعتد

= ١٩٤٣ - ٢٨٣ - وأنظر فى أمثلة أخرى لتفاعل داخل ناتج عن سبب خارجى : نقض فرنسى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٠ - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٦٥ - وأنظريكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٦ - ص ٥٧٧ •

(١) نقض فرنسى ٩ أبريل سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٧٧ •

(٢) نقض فرنسى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٦٥ - ١٣ يوليه سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٧٩ •

(٣) نقض فرنسى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ١٧٩ •

(٤) نقض فرنسى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ١٧٨ - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٦٢٦ - ١٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ١٨٧ •

(٥) نقض فرنسى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٨٤ •

بالإصابة لا بالمرض ، إذا كانت الإصابة هي التي أدت الى المرض ، كما
إذا نجم عن التجنيد الاجبارى للمؤمن له أن أصيب بنزلة شعبية (١) .
وقد جرت العادة بأن يستبعد المؤمن صراحة من نطاق التأمين
بعض الإصابات التي يحوم حول خروجها من هذا النطاق المشك حتى
يحسم كل نزاع في شأنها ، كالأصابات التي يتعمدها المؤمن له أو
المستفيد ، والأصابات التي تحدث في أثناء المشاجرة ، والأصابات التي
يكون المرض من بين أسبابها (٢) . ويستبعد المؤمن عادة كذلك من نطاق
التأمين الأصابات التي تنجم عن الزلازل والصواعق ، والأصابات التي
يكون سببها حربا خارجية أو حربا أهلية أو اضطرابات شعبية (٣) ،
والأصابات التي تنجم عن بعض وجوه النشاط الخطرة كتسلق الجبال
والترحلق على الجليد والمصارعة والملاكمة والسباق والمباراة (٤) ، كما

(١) باريس ١٧ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٤٢ — ٣٦٧ — وانظر في الأحوال التي يضمن فيها المؤمن الإصابة والأحوال
التي لا يضمنها فيها : أنسيكلوبيدى داللوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٦١ —
فقرة ٧٧ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٨ .
(٣) نقض فرنسى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى
١٩٤٧ — ١٨٩ (الأصابات الناجمة عن العمليات الحربية) — ١٨ يونيو
سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٣٩٧ (تجنيد المؤمن له في وقت الحرب)
— ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٣٤٤ (تجنيد المؤمن له
وقت السلم) — مونبلييه ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٤٦
— ٣٩٠ — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٣٢١ —
١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٣٢٦ (القتل في أثناء
الاحتلال العسكرى) — ما كون الابتدائية ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ المرجع
السابق ١٩٤٦ — ١٦٢ (الاضطرابات الشعبية) . أما اذا لم تثبت العلاقة
ما بين الإصابة والحرب فان المؤمن يبقى مسئولا (نقض فرنسى ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٩ — ٦٢ — جرينوبل ٤ مارس
سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ١٦٤ — اكس أول ديسمبر سنة
١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٨٣) — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨
ص ٥٧٨ — وانظر في استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين أنسيكلوبيدى
داللوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٣ — فقرة ٣٧ .
(٤) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٩ .

يستبعد في التأمين الخاص الاصابات التي لا تنجم عن النشاط المهني المؤمن منه (١) . ويشترط المؤمن عادة ألا يكون المؤمن له مصابا بأمراض معينة كمرض السكر أو الصرع ، وألا تقل سنه عن حد أدنى (ستة عشر عاما عادة) ولا تزيد على حد أقصى (ستين عاما أو خمسة وستين) (٢) .

وحتى يكون المؤمن فكرة دقيقة عن الخطر المؤمن منه ، يطلب عادة من المؤمن له أن يجيب على أسئلة مفصلة تتعلق بمهنته وبوجوه نشاطه المختلفة كما إذا كان يمارس ألعابا رياضية وما هي الألعاب التي يمارسها . فإذا تعمد المؤمن له أن يدلي ببيانات كاذبة ، أو تعمد ألا يقرر ما يستجد من الظروف التي يكون من شأنها زيادة الخطر ، حق عليه الجزاء الذي سبق تفصيله (٣) . أما إذا كان المؤمن له حسن النية ، فإنه يجب التمييز بين ما إذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر أو انكشفت بعد تحققه ، ولكل من الحالتين الجزاء الذي سبق بيانه (٤) . وفي جميع الأحوال لا يكون هناك جزاء ، إذا كانت البيانات غير الصحيحة التي أدلى بها المؤمن له أو الكتمان ليس من شأنه أن يؤثر في تقدير الخطر المؤمن منه (٥) . كذلك يجيب المؤمن له على أسئلة تتعلق بحالته

(١) نقض فرنسي ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ١٨٥ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٨ ص ٥٧٩ — فإذا كان المؤمن له مصابا بمرض السكر وقت إبرام العقد ، فإن العقد يكون باطلا . ولا يلتزم المؤمن بالضمان ، ويجب عليه رد الأقساط (ليون ١٢ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ٢٤٩ — أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Per فقرة ٢٨) .

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٢٧ — وانظر نقض فرنسي ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ — ١٦ — بيكار وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٧٩ — أنسيكلوبيدي دالوز لفظ Ass. Per فقرة ٣٨ — فقرة ٦٠ .

(٤) انظر آنفا فقرة ٦٢٨ — فقرة ٦٣٠ — باريس ١١ مايو سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٣٤٧ .

(٥) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٩ ص ٥٧٩ — ص ٥٨٠ — نقض فرنسي ٧ مارس سنة ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٢ — ١ — ٣٦٦ — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ =

الصحية ، وعما اذا كان مصابا بأمراض معينة كأمراض القلب والمعاهات وغيرها مما يكون من شأنه أن يزيد في احتمال وقوع الاصابات ، وعن الاصابات التي حدثت له من قبل (١) • ويسأل المؤمن له عادة عما أبرمه من عقود تأمين سابقة عن نفس الخطر مع مؤمنين آخرين وعن مبالغ التأمين التي اتفق عليها معهم ، كما يطلب منه أن يخطر عن عقود التأمين اللاحقة على الوجه المتقدم الذكر • والغرض من ذلك أن يتبين المؤمن ما اذا كان المؤمن له بإبرامه عقود تأمين متعددة بمبالغ كبيرة لتأمين نفس الخطر انما يقصد المغامرة وجنى الربح من وراء التأمين ، اذ هو جدير أن يحدث بنفسه الاصابة المؤمن منها فيجنى من وراء ذلك أموالا طائلة (٢) ، وليس بعد من اليسير أن يثبت المؤمن أن الاصابة متعمدة • فأولى بالمؤمن ، اذا وقف على هذه الحالة النفسية للمؤمن له ، ألا يبرم عقد التأمين أصلا أو أن يفسخه اذا كان قد عقده (٣) •

= المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ١٠٧ - ١٥ يوليه سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٨٠١ - ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٣ - وانظر مع ذلك نقض فرنسى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٣ •

(١) ويختلف الجزاء ، فى حالة البيانات غير الصحيحة أو الكتمان ، بسحب ما اذا كان المؤمن له حسن النية (نقض ١٤ يناير سنة ١٠٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ١٢٥) أو كان سىء النية (نقض فرنسى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ داللون الأسبوعى ١٩٢٧ - ٨٤ - بورديو ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٨٥٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ١١٨) •

(٢) وسنرى أن المؤمن له ، فى التأمين على الأشخاص ، يجمع فى الانتفاع بالتأمين بين العقود المتعددة التي أبرمها للتأمين من نفس الخطر (انظر مايلي مقرة ٦٩٨) •

(٣) بيكار وبيسون مقرة ٣٩٩ ص ٥٨٠ - ص ٥٨١ نقض فرنسى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ١٣٩ - ٩ يونيه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٤ - ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧٢ - وللمؤمن كذلك أن يسأل المؤمن له عما اذا كان قد سبق أن أبرم عقود تأمين ثم فسخت (بيكار وبيسون مقرة ٣٩٩ ص ٥٨١ - مونبلييه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ١١٧) •

واذا كان المؤمن له حسن النية فى كتمان عقود التأمين اللاحقة =

٦٨٤ — تحقق الخطر المؤمن منه في التأمين من الاصابات :

فاذا وقعت الاصابة المؤمن منها ، وجب على المؤمن له اخطار المؤمن بوقوعها على النحو الذي قدمناه عند الكلام في اخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه (١) • ويجب ، حتى يلتزم المؤمن له بالاخطار ، أن يعلم أن الاصابة التي حدثت له من شأنها أن توجب ضمان المؤمن ، فقد يكون التأمين مقتصرًا على الاصابات التي تحدث الموت أو العجز الدائم ويعتقد المؤمن له وقت الاصابة أنها لا تحدث شيئًا من ذلك ، فاذا تطورت الاصابة وأصبحت تهدد بالموت أو بالعجز الدائم وجب على المؤمن عندئذ الاخطار (٢) • وللمؤمن له أن يحتج ، اذا تأخر في الاخطار ، بالقوة القاهرة • وقد قدمنا أن الاصابة قد يكون من شأنها أن تجعله عاجزًا عن الاخطار في الميعاد المتفق عليه ، وذلك ما لم يتبين من الظروف أنه كان في استطاعته أن يكلف بالاخطار شخصًا آخر غيره (٣) •

= وانكشفت الحقيقة بعد وقوع الاصابة ، فوجب تخفيض التعويض تخفيضًا نسبيًا (انظر آنفاً فقرة ٦٣٠) ، فانه يصعب ايجاد قاعدة معقولة لهذا التخفيض • ان المفروض أن المؤمن كان يفسخ العقد لو أنه أخطر بالحقيقة ، والتخفيض إنما يقوم على أساس زيادة القسط لا فسخ العقد فيخفّض التعويض بما يتناسب مع القسط قبل هذه الزيادة • وقد قدمنا أن محكمة النقض الفرنسية تجرى مع ذلك تخفيض التعويض تخفيضًا نسبيًا تقدره المحكمة تقديرًا عادلًا ، ولكن تقدير المحكمة هنا لا يمكن إلا أن يكون تقديرًا تحكيميًا ، وكان الأولى أن يتدخل المشرع في هذه الحالة فيقضي بتخفيض التعويض في حدود معينة (انظر آنفاً فقرة ٦٣٠ في الهامش — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٩٢ وفقرة ٣٩٩ ص ٥٨١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٠٦ ص ٦٨٦) •

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٤٤ وما بعدها •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٢ — نقض فرنسي ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ — ٣٠ — ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٣٤٥ •

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٥٤ في أولها — بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٢ — نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ١٦٢ — وانظر عكس ذلك نقض فرنسي ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٤٠ — ٣٠ — ولا يعتبر جهل المستفيد بوجود تأمين في صالحة قوة قاهرة ، فقد كان الواجب أن يخطره المؤمن له بهذا التأمين =

ويقع على المؤمن أو المستفيد عبء اثبات وقسوع الاصابة واستيفائها لجميع شروطها من أنها اصابة بدنية غير متعمدة وقد حدثت بتأثير سبب خارجي مفاجيء (١) . وقد يكون هذا الاثبات عسيرا ، كما اذا كانت الاصابة هي غرق المؤمن له دون أن يوجد شهود على الحادث . وقد قدمنا أن القضاء الفرنسي يجرى على تيسير عبء الاثبات ، فيكفي اثبات أن الظروف ترجح عدم تعمد الاصابة ، وعلى المؤمن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أخرى تدل على أن الاصابة متعمدة (٢) .

وتنص المادة ١١٢٥ من المشروع التمهيدى على ما يأتى :

« ١ — فى التأمين الفردى ، يلزم المؤمن بأن يؤدى للمؤمن عليه ما التزم به بمقتضى العقد فى حالة اصابة المؤمن عليه بضرر ناشئ عن

= (نقض فرنسى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٣ — ٨٠١ — ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ — ١٠٦٣ — وانظر آنفا فقرة ٦٥٤ فى أولها) . وتسرى مدة التقادم (ثلاث سنوات) من المؤمن له بأن الاصابة توجب ضمان المؤمن ، أو من وقت علم المستفيد بموت المؤمن له وبوجود التأمين لصالحه (نقض فرنسى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٢١ — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ — ١٥١ — اكنس ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٢٨٣ — داللو ١٩٤٦ — ٣٦١ — وانظر آنفا فقرة ٦٧٥ فى الهامش) . (١) نقض فرنسى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ — ٥٢١ — ٢٢ و ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ — ١٧٩ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٥٨ — نقض فرنسى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ — ٥٢١ — ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ — ٢٨٠ — ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٠٤٧ — ٨١ . ويجوز الاثبات بجميع الطرق ، ويدخل فى ذلك الشهود وتقارير الخبراء والشهادات الطبية (باريس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ — ٣٢١) . وفى حالة موت المؤمن له يجوز للمؤمن ، عند الضرورة ، أن يطلب تشريح الجثة ، اذا لم يكن هناك طريق آخر للاثبات (نقض فرنسى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٢٨٤ بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٣) . وانظر فى اثبات الاصابة انسبكلوريدي داللو ١ لفظ Ass. Per فقرة ٧٨ — فقرة ١٠٣ .

أى حادث أو عن أى نوع معين من الحوادث .

٢ — ويجوز أن يكون ما يلتزم به المؤمن فى حالة وفاة المؤمن عليه رأس مال أو مرتبا يدفع الى الورثة أو الى خلف المؤمن عليه أو الى أشخاص آخرين . ويجوز أن يكون فى حالة العجز الدائم عن العمل رأس مال أو مرتبا يدفع الى المؤمن عليه ، كما يجوز أن يكون فى حالة العجز المؤقت مبالغ تدفع اليه يوميا .

٣ — ويكون التعويض رأس مال إذا كان ما نشأ عن الحادث من نقص فى القدرة على العمل يغلب فيه أن يكون دائما ، ما لم يتفق على غير ذلك (١) . وليس هذا النص الا تطبيقا للقواعد العامة . ويؤخذ منه أن من يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن قد يكون هو المؤمن له ، وقد يكون شخصا آخر يعينه المؤمن له فى وثيقة التأمين ويكون هذا اشتراطا لمصلحة الغير ومن ثم تسرى أحكام هذا الاشتراط (٢) . فاذا كانت

(١) وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٩ فى الهامش) .

تارن المادة ٨٨ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ — وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٣١٦ .

وتنص المادة ١٠٢/١ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على أن « ضمان الحوادث عقد بمقتضاه يلتزم الضامن ، مقابل قسط ما ، أن يدفع رأس مال معين أو دخلا معلوما للمضمون نفسه أو لورثته أو لخلفائه فى الحقوق أو الأشخاص معينين . وذلك عند موت المضمون أو عجزه عن العمل على وجه دائم أو مؤقت ، اذا كان الموت أو العجز ناجما عن حادث ما أو عن حادث من نوع معلوم نزل بشخص المضمون . ويجوز أن يكون المضمون هو الموقع للائحة الشروط ، كما يجوز أن يكون شخصا أو عدة أشخاص عقد موقع اللائحة الضمان لمصلحتهم » .

(٢) انظر فى جواز تعيين المستفيد فى أثناء مدة العقد ، وأن المستفيد قد يعين بصفته كأن تعين الزوجة أو الأولاد أو الورثة ، وأن تعيين المستفيد مشروط ببقائه حيا بعد موت المؤمن له ، وأنه يجوز للمؤمن أن ينقض الاشتراط لمصلحة المستفيد قبل أن يقبل هذا الأخير الاشتراط لمصلحته ، وأن المستفيد يفقد حقه اذا تعدى على حياة المؤمن له : بيكار وبيسون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٣ — ريوم ٧ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى =

الاصابة قاتلة ومات المؤمن له ، فلا مناص من أن الذى يتقاضى مبلغ التأمين يكون غيره • وهو اما أن يكون المستفيد الذى عينه المؤمن له ، فاذا لم يكن هناك مستفيد فورثة المؤمن له أو خلفه • وفى جميع الأحوال يكون مبلغ التأمين اما رأس مال أو ايرادا مرتبا بحسب الاتفاق • وكذلك فى حالة العجز الدائم الكلى يكون مبلغ التأمين رأس مال أو ايرادا مرتبا ، يدفع الى المؤمن له أو الى المستفيد • أما فى حالة العجز الدائم الجزئى ، فالمفروض أن يكون مبلغ التأمين رأس مال ، الا اذا اتفق على أن يكون ايرادا مرتبا • وفى حالة العجز المؤقت ، يكون مبلغ التأمين عادة مبالغ يومية تدفع للمؤمن له ما بقيت حالة العجز المؤقت (١) •

٢ — صور التأمين على الحياة

(Variétés d'assurances sur la vie)

٦٨٥ — الصور العادية والصور غير العادية :

التأمين على الحياة عقد يتعهد بموجبه المؤمن ، فى مقابل أقساط ، بأن يدفع لطالب التأمين أو لشخص ثالث مبلغا من المال ، عند موت

= ١٩٣٦ — ٣٦٣ — بورديو ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ (٣٣١) • وانظر فى أن للمستفيد حقا مباشرا فى ذمة المؤمن ، وأنه اذا لم يعين مستفيد ، أو عين ولم يقبل الاشتراط ، أو قبل الاشتراط ولكنه مات قبل المؤمن له ، أو عين ونقض المؤمن له التعيين قبل أن يقبل المستفيد الاشتراط ، فإن مبلغ التأمين يؤول الى ورثة المؤمن له : بيكار وبيسنون فقرة ٤٠٠ ص ٥٨٣ — ص ٥٨٤ — نقض فرنسى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ٤٩٠ •

(١) ويغلب أن يتفق المتعاقدان على مبلغ معين يكون هو مبلغ التأمين فى حالة الموت أو العجز الدائم الكلى ، ثم على نسبة من هذا المبلغ فى حالة العجز الدائم الجزئى أو حدوث عاهة أو بتر عضو (باريس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ داللو الأسبوعى ١٩٣٨ — ١٣ مختصر : تقرير فقد العين بثلاثين فى المائة من مبلغ التأمين ، والعبرة فى فقد العين بأن يكون الابصار قد زال زوالا تاما ولو بقيت العين فى مكانها من الناحية الفسيولوجية) ، ثم يتفقان على المبالغ اليومية الواجب دفعها فى حالة العجز المؤقت •

المؤمن على حياته أو عند بقائه حيا بعد مدة معينة (١) • ومبلغ التأمين اما أن يكون رأس مال يؤدي للدائن دفعة واحدة ، واما أن يكون ايرادا مرتبا مدى الحياة الدائن ، وذلك بحسب ما يتفق عليه الطرفان في وثيقة التأمين • وقد فصلنا في التعريف المتقدم بين المصنفات الثلاث التي للمؤمن له (٢) لأنها كثيرا ما تتفصل في التأمين على الحياة • فهناك طالب التأمين (souscripteur) وهو الذى يتعاقد مع المؤمن ويتعهد بدفع الأقساط • ويغلب أن يكون هو أيضا المؤمن على حياته ، فتكون حياته هي محل التأمين بحيث يكون دفع مبلغ التأمين متوقفا على موته أو على تقائه حيا بعد مدة معينة ، وفي هذه الحالة يصح ان لا يسمى بالمؤمن له • وقد ينفصل المؤمن على حياته عن طالب التأمين ، كما اذا أمن شخص على حياة غيره ، فيكون المؤمن على حياته هو المؤمن له (assuré) لأن حياته وما يتهدها من خطر الموت هي محل التأمين (٣) • وقد يكون طالب التأمين (souscripteur) هو المؤمن على حياته (assuré) وهو المستفيد (bénéficiaire) وفي وقت واحد ، فيجمع في شخصه الصفات الثلاث ، ويكون هو المؤمن له (assuré) من جميع الوجوه (٤) • ولكن يقع أن يكون المستفيد من التأمين شخصا ثالثا ، ويتعين أن يكون الأمر كذلك في التأمين لحال الوفاة حيث لا يستحق مبلغ التأمين الا عند وفاة المؤمن له فلا يستطيع هذا أن يكون هو المستفيد من التأمين بعد أن مات • والمستفيد من التأمين هو الشخص الذى يستحق مبلغ التأمين ويكون دائما به اذا ما تحقق الخطر منه ،

(١) وقد نصت المادة ٩٤١ من التقنين المدنى الأردنى على ما يأتى :
« يلتزم المؤمن فى التأمين على الحياة بأن يدفع الى المؤمن له أو الى المستفيد المبالغ المتفق عليها عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه فى العقد دون حاجة لاثبات ما لحق له أو المستفيد من ضرر » •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٧٢ — فقرة ٥٧٣ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٧٣ •

(٤) انظر آنفا فقرة ٥٧٢ •

أى اذا مات المؤمن على حياته أو اذا بقى حيا بعد مدة معينة (١) .

والتأمين على الحياة بالتحديد الذى أسلفناه يشتمل على صور كثيرة متنوعة ، اخترعها العمل فى محاولاته للوصول الى جعل هذا النوع من التأمين مطابقا لحاجات الناس الحقيقية ، ومسايرا للابساتهم المختلفة . والقديم المؤلف من هذه الصور تمكن تسميته بالصور العادية ، وتمكن تسمية الجديد المستحدث بالصور غير العادية . وقد تنوعت هذه الصور ، من عادية وغير عادية ، حتى بلغت أكثر من مائة صورة ، فنكتفى ببيان أكثرها شيوعا .

(أ) الصور العادية للتأمين على الحياة

٦٨٦ — حالات ثلاث :

للصور العادية فى التأمين على الحياة حالات ثلاث :

الحالة الأولى : التأمين لحالة الوفاة (assurances en cas de décès)

الحالة الثانية : التأمين لحالة البقاء (assurances en cas de vie)

الحالة الثالثة : التأمين المختلط (assurances mixtes)

٦٨٧ — الحالة الأولى : التأمين لحالة الوفاة :

وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، فى مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن على حياته . وتحت هذه الحالة صور ثلاث (٢) :

الصورة الأولى — التأمين العمرى (assurance vie-entière) : وفيه يدفع

(١) انظر فى ذلك Dupuich مقرة ٦ — Trasbot فى دالوز ١٩٣١
— ٤ — ٢٩ — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per مقرة ١١٣ .

(٢) أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. مقرة ١٣٦ — مقرة ١٥٣ .

المؤمن مبلغ التأمين — رأس مال أو إيرادا مرتباً مدى الحياة — للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته ، أيا كان الوقت الذى تحدث فيه الوفاة . ومن أجل ذلك سمي هذا التأمين تأميناً عمرياً (١) ، اذ أنه يبقى طول عمر المؤمن على حياته ، ولا يصبح مبلغ التأمين مستحقاً الا عند وفاته مهما طال عمره . وهذه الصورة من التأمين هي ادخار اجبارى ، يلجأ اليها رب الأسرة اذا كان مورده الرئيسى هو كسب عمله ، فيدخر من هذا الكسب الأقساط الدورية التى يدفعها للمؤمن ، وبذلك يكفل لزوجته وأولاده عند موته رأس مال أو إيرادا مرتباً بقيتهم شر العوز . ولو أنه لجأ الى الادخار العادى ، لما أمن أن يمضى فى هذا الادخار الاختيارى تحت ضغط تكاليف الحياة ، اذ هو غير ملزم بالادخار كما هو ملزم بدفع أقساط التأمين . ثم هو لا يأمن فى الادخار العادى أن يموت فى سن مبكرة فلا يكون قد ادخر شيئاً مذكوراً ، فى حين أنه بالتأمين العمرى يكفل لأسرته مبلغ التأمين نفسه طالته حياته أو قصرت . ولا يوجد ما يمنع قانوناً من أن يكون قسط التأمين قسطاً وحيداً (prime unique) ، ولكن العادة جرت بأن يدفع المؤمن له أقساطاً دورية مدى حياته ، فهذه هي طاقته اذ لا يستطيع أن يقتطع من كسب عمله الا جزءاً يسيراً ، وبهذا يتحقق معنى الادخار الجبرى . بل ان الغالب هو أن يتفق المؤمن له مع المؤمن على ألا يدفع أقساط التأمين الدورية الا طول مدة معينة (٢) ، عشر سنوات أو عشرين سنة أو ثلاثين أو أقل أو أكثر ، وهي المدة التى يحس أن يكون فيها أقدر ما يكون على الكسب فلا يؤوده دفع أقساط التأمين . فاذا مات قبل انقضاء هذه المدة ، انتهى التزامه تدفع الأقساط ، واستحق المستفيد مبلغ التأمين (٣) . واذا عاش بعد انقضاء المدة ، لم يعد ملتزماً بدفع أى

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٩ ص ٢٥٥ .

(٢) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٧ ص ٧٩٨ هامش ١ .

(٣) محمد على عرفة ص ٢١٦ — ص ٢١٧ .

قسط للمؤمن ، فاذا هو مات بعد ذلك استحق المستفيد مبلغ التأمين .

والتأمين العمرى يكون عادة على حياة واحدة ، ولكنه قد يكون على حياتين أو أكثر (sur deux ou plusieurs têtes). أكثر ما يكون ذلك عندما يؤمن الزوجان معا على حياتهما ، فيكونان ملزمين بدفع الأقساط الدورية ، ومن مات منهما أولا يكون هو المؤمن على حياته ، ومن بقى حيا يكون هو المستفيد (١) . ويسمى هذا بتأمين الرقبي (٢) أو التأمين المتبادل (assurance réciproque) ، يستمر فيه الزوجان يدفعان الأقساط الدورية طوال المدة المحددة ، واذا كانت الأقساط دورية مدى الحياة فانهما يدفعانها طوال حياة من يموت منهما قبل الآخر . فاذا مات أحدهما ، انتهى التزامهما بدفع الأقساط ، ومن يبقى منهما حيا يستحق مبلغ التأمين (٣) .

الصورة الثانية — التأمين المؤقت (assurance temporaire) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد اذا مات المؤمن على حياته في خلال مدة معينة ، فان لم يمت في خلال هذه المدة برئت ذمة

(١) فالتأمين على حياتين ليس اذن تأمينين متميزين أحدهما عن الآخر شملتهما وثيقة واحدة وقد أمن فيها كل من الزوجين لمصلحة الآخر ، بسل هو تأمين واحد غير قابل للتجزئة ، فاذا مات أحد الزوجين ظهر ان التأمين بد عقد على حياته لمصلحة من بقى من الزوجين حيا (نقض فرنسى ٢٨ مارس سنة ١٨٧٧ داللو ٧٧ — ١ — ٢٤١ — بيكار وبيسون فقرة ٤٠٤ ص ٥٨٨ — ص ٥٨٩ — وانظر مع ذلك نقض فرنسى ١٠ يولييه ١٩٤٤ المجلة العمامة للتأمين البرى ١٩٤٥ — ١٦٢ — داللو ١٩٤٥ — ١٧٥) .

(٢) فى الفقه الاسلامى صورة للرقبى على الوجه الآتى : يكون لزيد دار ولبكر دار ، فيتفقان على أن الدارين يكونان ملك من يعيش بعد الآخر ، ويغلب أن يكون ذلك بين الزوجين . فالرقبى بهذا المعنى يمكن أن تكون وصفا صحيحا للتأمين .

(٣) عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٨ — عبد الوود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٥ — وقد نصت المادة ١٠١٠ من تقنين الموجبات والمعقود اللبناني على أنه « يجوز أن يعقد كل من الزوجين ضمنا لمصلحة الآخر بوجه التبادل ويمقتضى ملك واحد » .

المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها • فالتأمين اذن لا ينتقى طوال عمر حياته كما في التأمين العمري ، بل هو تأمين مؤقت بمدة معينة اذا انقضت قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين • وهذه الصورة من التأمين يلجأ اليها من كان معرضا في خلال مدة معينة لأخطار غير عادية ، كأن كان يياشر مهنة خطيرة كالطيران أو الملاحة أو الاستكشاف أو العمل في مصانع ذخيرة أو في الأشعة أو في الأبحاث الذرية ، فيؤمن على حياته مدة عشر سنوات أو أكثر أو أقل ، وهي المدة التي يبقى فيها مزاولا لمهنته ، ويدفع أقساطا دورية طول هذه المدة • فان انقضت دون أن يموت ، انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن واحتفظ بالأقساط التي قبضها (١) كما قدمنا • أما اذا مات المؤمن على حياته في خلال هذه المدة ، فان التأمين أيضا ينتهى وينقطع التزام المؤمن له بدفع الأقساط ، ويستحق المستفيد (أو ورثة المؤمن له) مبلغ التأمين (٢) •

ويلاحظ أن التأمين هنا هو تأمين محض عقد لمواجهة خطر معين ، دون أن يشتمل على عنصر الادخار • ومن أجل ذلك تضيع على المؤمن له الأقساط التي دفعها اذا لم يتحقق الخطر المؤمن منه ولم يمت في خلال المدة المعينة ، وتكون هذه الأقساط في مقابل ما تحمله المؤمن من

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٩ ص ٢٥٦ — عبد السودود يحيى

ص ٥ •

(٢) وقد يلجأ الى هذه الصورة من التأمين المدين ، يؤمن على حياته لمصلحة دائنه • فاذا اقترض شخص مبلغا من النقود ، وتعهد برده مثلا اقساطا سنوية خمسة ، فقد يتفق مع دائنه ضمانا للدين أن يؤمن على حياته لمصلحة الدائن مدة خمس السنوات التي يدفع الأقساط • فاذا هو مات في خلال هذه المدة وقبل أن يقبض الدائن كل الدين ، كان في مبلغ التأمين الذي يستحقه الدائن في هذه الحالة وفاء للباقي من حقه (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٧ ص ٧٩٩ وقرقة ٤١٤ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٩ ص ٢٦٥ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٦) •

ويلجأ اليها أيضا الموظف يؤمن على حياته في الفترة التي لا يستحق فيها معاشا ، حتى اذا مات في هذه الفترة استطاع ورثته أن يتقاضوا مبلغ التأمين فيحل محل المعاش (محمد على عرفة ص ٢١٧) •

ضمان الخطر • وهو أقرب الى أن يكون تأميناً من الاصابات المفضية الى الموت (ass. contre les accidents mortels) ولكن التأمين هنا يغطي الموت أيا كان سببه ، ولا يقتصر على تغطية الموت بتأثير سبب خارجي مفاجيء (١) •

الصورة الثالثة — تأمين البقيا (assurance de survie) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد اذا بقى حيا بعد موت المؤمن على حياته ، فاذا مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن واستبقى الأقساط التي قبضها (٢) • فبقاء المستفيد حيا بعد موت المؤمن على حياته هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقا للمستفيد ، ومن ثم كان هذا التأمين هو تأمين بقيا المستفيد • وهذه الصورة من التأمين يلجأ اليها من يريد أن يكفل بعد موته لشخص عزيز عنده مبلغا من المال يستعين به على شئون الحياة ، وهو يقصد هذا الشخص بالذات ولا يريد غيره ، فان بقى هذا الشخص حيا بعد موته استحق مبلغ التأمين ، وان مات قبله برئت ذمة المؤمن واستبقى الأقساط التي قبضها كما سبق القول • مثل ذلك شخص يعول أمه أو أباه أو زوجته أو ولده ، فيؤمن على حياته لمصلحة من يعول ، فاذا بقى هذا حيا بعد موته التمس في مبلغ التأمين ما يعوض عليه فقد العائل • ويبقى المؤمن له يدفع أقساط التأمين ، فان مات المستفيد قبله انقطع عن دفعها ، والا استمر يدفعها طول حياته وبموته يستحق المستفيد مبلغ التأمين • وغنى عن البيان أن قسط التأمين يتوقف مقداره على نسبة سن المؤمن على حياته الى سن المستفيد ،

(١) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٠٤ ص ٥٨٩ •

(٢) ولو كان التأمين تأميناً عمرياً بدلا من أن يكون تأمين البقيا ، ومات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته ، فان التأمين لا ينتهي ، ويعين المؤمن على حياته مستفيدا آخر ، فان مات دون أن يعين أحدا استحق ورثته مبلغ التأمين •

فإن كان الأول أصغر من الثانى كما فى التأمين لمصلحة الأم أو الأب ، كان احتمال بقاء المستفيد حيا بعد موت المؤمن على حياته ضعيفا ، ومن ثم يضعف احتمال استحقاق مبلغ التأمين ، ويقل تبعاً لذلك مقدار القسط (١) . وإن كان الثانى هو الأصغر كما فى التأمين لمصلحة الولد وفى الغالب أيضاً لمصلحة الزوجة ، كان احتمال بقاء المستفيد حيا بعد موت المؤمن على حياته قويا ، ومن ثم يقوى احتمال استحقاق مبلغ التأمين ، ويزيد تبعاً لذلك مقدار القسط .

ويلاحظ أن هناك فرقاً بين تأمين البقيا الذى نحن بصدده وتأمين الرقبى أو التأمين المتبادل بين الزوجين الذى سبق ذكره . فإذا أمن الزوج لمصلحة زوجته تأمين البقيا ، وماتت الزوجة قبله ، برئت ذمة المؤمن ولم يلتزم بدفع مبلغ التأمين لأحد . أما إذا أمن الزوج والزوجة على حياتهما تأمين الرقبى أو التأمين المتبادل ، وماتت الزوجة قبل الزوج ، فإن ذمة المؤمن لا تبرا ، ووجب عليه دفع مبلغ التأمين للزوج (٢) .

٦٨٨ — الحالة الثانية — التأمين لحالة البقاء :

وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، فى مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين فى وقت معين ، إذا كان المؤمن على حياته قد ظل حيا الى ذلك الوقت . ويغلب أن يكون المؤمن على حياته هو نفسه المستفيد ، فيستحق مبلغ التأمين إذا بقى على قيد الحياة عند حلول الأجل المعين فى وثيقة التأمين . أما إذا مات قبل ذلك ، فإن التأمين ينتهى وتبرا ذمة المؤمن ويستبقى أقساط التأمين التى قبضها . ونرى من ذلك أن التأمين لحالة البقاء هو النقيض من التأمين المؤقت الذى سبق ذكره كصورة من صور

(١) بالنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٧ — محمد كامل مرسى فقرة

٢٤٠ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٦ .

(٢) انظر بيكار وبيسون فقرة ٤٠٤ ص ٥٩٠ — عبد المنعم البدر اوى

فقرة ١٩٠ ص ٢٦٦ .

التأمين لحالة الوفاة ، ففي التأمين المؤقت لا يستحق المستفيد مبلغ التأمين اذا بقى المؤمن على حياته على قيد الحياة بعد وقت معين ، ويستحق هذا المبلغ اذا مات المؤمن على حياته قبل انقضاء هذا الوقت المعين . ونرى من ذلك أيضا أن التأمين لحالة البقاء هو ، من وجه آخر ، النقص من التأمين العمرى وهو الصورة الأولى والغالبة من صور التأمين لحالة الوفاة . فحق المستفيد في التأمين لحالة البقاء حق احتمالى ، اذ أنه قد يستحق مبلغ التأمين اذا بقى المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين ، وقد لا يستحقه اذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك . أما في التأمين العمرى فحق المستفيد حق مؤكد ، وسيحصل عليه ان عاجلا وان آجلا بموت المؤمن على حياته ، وان لم يحصل عليه هو فسيحصل عليه مستفيد آخر . ويلاحظ أن حق المستفيد في التأمين المؤقت وفي تأمين البقاء — وهما الصورتان الأخريان للتأمين لحالة الوفاة — هو أيضا ، كحق المستفيد في التأمين لحالة البقاء ، حق احتمالى لاحق مؤكد . ولما كان المؤمن في التأمين العمرى يعنيه أن يعيش المؤمن على حياته أكبر مدة ممكنة ، فيقبض الأقساط طوال هذه المدة أو في القليل يؤخر دفع مبلغ التأمين ، لذلك يحرص كثيرا على تبين الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، ويخضعه لكشف طبي دقيق . أما في التأمين لحالة البقاء فالمؤمن ، على النقيض مما تقدم ، يعنيه ألا يعيش المؤمن على حياته طويلا ، اذ لو مات قبل حلول الأجل المعين فان ذمة المؤمن تبرأ من مبلغ التأمين . لذلك لا يحرص المؤمن على تبين الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، ولا يخضعه لأى كشف طبي (١) .

وتحت الحالة التى نحن بصددھا ، التأمين لحالة البقاء ، صورتان يجوز أن يقترن كل منهما بصورة ثالثة (٢) .

(١) عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩١ ص ٢٦٧ .

(٢) انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per فقرة ١٣٢ — فقرة ١٣٥ .

الصورة الأولى — التأمين برأس مال مرجأ (assurance de capital
: différé)

وفيه يدفع المؤمن على حياته اذا كان هو المستفيد رأس مال دفعة واحدة ، اذا بقى المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين (١) . فمبلغ التأمين اذن هو رأس مال أرجىء دفعه الى حلول الأجل مع بقاء المؤمن على حياته حيا ، فالتأمين تأمين برأس مال مرجأ . ويلجأ الى هذه الصورة من التأمين شخص في مستقبل العمر يدخر في شبابه وصحته لشيخوخته ومرضه (٢) ، فيدفع أقساط التأمين مدة معينة يكون فيها قادرا على الكسب (٣) ، ثم اذا بقى حيا وحل به الكبر وانقضت المدة المعينة ، حصل من المؤمن على رأس المال الموعود يستعين به في شؤون معاشه بعد أن قل كسبه أو انعدم .

والغالب أن يكون التأمين برأس مال مرجأ تأمينا على حياة واحدة ، ولكنه قد يكون تأمينا على حياتين أو أكثر (sur deux ou plusieurs têtes) ، وفي هذه الحالة يدفع المؤمن رأس المال اذا بقى أى من المؤمن على حياتهم حيا عند حلول الأجل المعين . فان كان المؤمن على حياتهم هم أيضا المستفيدون ، فانهم يكونون مرتبين ، فيستحق رأس المال من بقى منهم حيا على الترتيب المتفق عليه .

(١) وهذا الأجل المعين قد يكون بلوغ المؤمن على حياته سنا معينة ، والغالب أن يكون مدة معينة تسرى من وقت إبرام عقد التأمين .
(٢) محمد على عرفة ص ٢١٨ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٣ ص ٢٥٧ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٦ — ويطلب أن يكون من أصحاب المهن الحرة كمحام أو طبيب ، أو يكون موظفا أو عاملا لا معاش له أو لا يطمع في معاش كبير .
(٣) وليس من الضروري أن يدفع أقساط التأمين طوال المدة المعينة ، فقد يتفق مع المؤمن على أن يلتزم بدفع الأقساط بعض هذه المدة في الوقت الذي يكون فيه في عنفوان قوته وأوج كسبه . وقد يتفق مع المؤمن على أن يدفع قسطا وحيدا (pime unique) اذا تيسر له ذلك ، ولكن هذا نادر .
(الوسيط ح ٧ — م ١١١)

الصورة الثانية — التأمين بإيراد مرتب (assurance de rente en cas

de vie)

ويكون غالبا تأميننا بإيراد مرجأ (assurance de rente différée). وفيه يدفع المؤمن للمستفيد ، بدلا من رأس المال ، إيرادا مرتبنا مدى الحياة أو لمدة معينة . فإذا عاش المؤمن على حياته بعد حلول الأجل المعين ، وكان هو المستفيد كما هو الغالب ، فإنه يتقاضى من المؤمن يرادا مرتبنا شهرا فشهرا أو سنة فسنة أو في مواعيد دورية أخرى ، الى أن يموت اذا كان الايراد مدى الحياة ، أو الى انقضاء المدة المعينة اذا كان الايراد لمدة معينة على أن يبقى حيا عند استحقاق كل قسط من أقساط الايراد . وبهذا يكفل المستفيد لنفسه ، بدلا من رأس مال يتقاضاه دفعة واحدة وقد لا يحسن استثماره ، إيرادا أو معاشا يقوم بأوده المدة الباقية من حياته أو المدة المعينة ، ولذلك سمي هذا التأمين أيضا بتأمين المعاش (assurance - retraite) (١) . وفي بعض الأحيان يترك القسط من المعاش لتقدير المستفيد فيتعجله أو يرجئه بحسب حاجته ، فإذا تعجله نقص وإذا أرجأه زاد . وقد يكون هذا التأمين على حياتين ، فينتقل المعاش ولو جزئيا الى من بقى حيا « أما اذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المعين ، فإن التأمين ينتهى وتبرأ ذمة المؤمن ويستبقى الأقساط التي قبضها » (٢) .

وقد يكون التأمين بإيراد فوري (assurance de rente immédiate). وفيه يدفع المؤمن له رأس مال الى المؤمن عند إبرام عقد التأمين ، ويسترده من المؤمن إيرادا مرتبنا كل شهر أو كل ثلاثة أشهر

(١) ويلجأ الى هذا النوع من التأمين عادة الموظفون الذين لا يستحقون معاشا في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات الحرة ، كما يلجأ أصحاب المهن الحرة ، فهو يكفل لهم معاشا يحتاجون اليه في آخر العمر (محمد على عرفة ص ٢٢٠ — عبدالمنعم البدر اوى فقرة ١٩٣ ص ٢٦٨ — عبد الوود يحيى في التأمين على الاشخاص ص ٧) .
(٢) محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٢ .

أو كل ستة أشهر أو كل سنة بحسب الاتفاق ، ويدفع القسط الأول فوراً وتتوالى الأقساط بعد ذلك مدى الحياة أو الى انقضاء مدة معينة ، بشرط أن يبقى المستفيد حياً عند استحقاق كل قسط . وهذا هو انشاء الايراد المرتب سبق لنا بحثه (١) ، وقررنا أنه يدخل في نطاق التأمين اذا كان الملتزم بالايراد هيئة تأمين تدير شئونها بحسب قوانين الاحصاء وطبقا للقواعد التأمينية المقررة (٢) . والغالب أن تكون الأقساط متساوية ، ومع ذلك قد تتفاوت فتتدرج زيادة أو نقصا . وقد يكون هذا التأمين أيضا على حياتين ، فينتقل الايراد ولو جزئيا الى من بقى حيا .

الصورة الثالثة — التأمين المضاد (contre - assurance) :

ويقترن التأمين لحالة البقاء عادة بتأمين مضاد . ذلك أن المؤمن على حياته في التأمين لحالة البقاء معرض دائما لفقد الأقساط التي دفعها للمؤمن اذا مات قبل الأجل المعين ، سواء كان التأمين برأس مال مرجأ أو بايراد مرجأ (٣) . فليجأ المؤمن على حياته عادة الى عقد تأمين مضاد ، في مقابل قسط خاص قد يضاف الى القسط الأصلي ، يسترد ورثته بموجبه الأقساط المدفوعة اذا مات هو قبل الأجل المعين فانقضى التأمين بموته ، وكانت هذه الأقساط تبقى حقا خالصا للمؤمن لولا هذا

(١) انظر آنفا فقرة ٥١٦ وما بعدها .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٧٩ في الهامش — بيكار وبيسون فقرة ٤٠٣ ص ٥٨٧ — انسيكلوبي دي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٢٤ — فقرة ١٣٠ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩٣ — ومع ذلك قارن نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٨٩١ دالوز ٩٢ — ١ — ٢١ .

(٣) وكذلك في التأمين المؤقت وتأمين البقيا — وهما صورتان من صور التأمين لحالة الوفاة سبق بيانهما — يكون المؤمن له معرضا لفقد الأقساط التي دفعها اذا لم يمت في خلال المدة المعينة في التأمين المؤقت ، او اذا مات المستفيد قبل المؤمن على حياته في تأمين البقيا . فليجأ المؤمن على حياته ، في هذين الفرضين ، الى عقد تأمين مضاد (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٨ ص ٨٠٠ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٤ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٦٤ ص ٢٦٨) .

التأمين المضاد • ومن ذلك نرى أن التأمين المضاد هنا هو تأمين لحالة الوفاء يقترن بالتأمين لحالة البقاء (١) •

وقد يلجأ المؤمن على حياته ، وبخاصة في التأمين بإيراد مرجأ ، الى عقد هذا التأمين المضاد في صورة أقوى ، فيسترد ورثته بموجبيه الأقساط المدفوعة اذا مات هو قبل الأجل المعين ، واذا بقى حيا عند حلول هذا الأجل فاستحق الايراد المرتب ، جمع اليه استرداد الأقساط المدفوعة ، أو جعل هذا الاسترداد لخلفائه عند موته واكتفى هو بالإيراد المرتب • فهذه الصورة الخاصة للتأمين المضاد تكفل استرداد الأقساط في جميع الأحوال ، ولذلك يكون قسط التأمين فيها كبيرا ، وهي تقرب من أن تكون صورة لتكوين رأس المال ، ومن أجل ذلك سميت برأس المال المحتفظ به (capital réservé) (٢) •

٦٨٩ الحالة الثالثة — التأمين المختلط :

وهو عقد بموجبه يلتزم المؤمن ، في مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين ، رأس مال أو ايرادا مرتبا ، الى المستفيد اذا مات المؤمن على حياته في خلال مدة معينة ، أو الى المؤمن على حياته نفسه اذا بقى هذا حيا عند انقضاء هذه المدة المعينة • ونرى من ذلك أن التأمين المختلط يجمع بين تأمين لحالة الوفاة اذا مات المؤمن على حياته في خلال المدة المعينة ، وتأمين لحالة البقاء اذا بقى المؤمن على حياته حيا منذ انقضاء هذه المدة (٣) • وهو يجمع بين مزايا هذين النوعين من التأمين، ويتجنب

(١) وغنى عن البيان أنه اذا بقى المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين فاستحق مبلغ التأمين الأصلي ، فقد أقساط التأمين المضاد واستبقاها المؤمن حقا خالصا له (محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٤ — عبد النعم البدراوى فقرة ١٩٤ ص ٢٦٩) •

(٢) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٠٥ ص ٥٩١ — ص ٥٩٢ •

(٣) وقد جمعت الفقرة الأولى من المادة ١٠٠٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني حالات التأمين على الحياة الثلاث ، التأمين لحالة الوفاة والتأمين لحالة البقاء والتأمين المختلط ، فنصت على ما يأتى : « يجوز =

عيوبهما ، ولذلك كان أكثر انتشارا منهما ، وكان القسط فيه أعلى من القسط في أيهما .

وتحت هذه الحالة الثالثة صور كثيرة متنوعة ، أهمها صور أربع (١) :

الصورة الأولى — التأمين المختلط العادي (assurance mixte ordinaire) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين اما للمؤمن على حياته (أو لمستفيد يعينه) اذا بقى حيا عند حلول أجل معين ، واما للمستفيد عند موت المؤمن على حياته قبل انقضاء الأجل المعين . فموت المؤمن على حياته قبل انقضاء الأجل المعين هو اذن شرط واقف ، اذا تحقق كان التأمين تأمينا لحالة الوفاة ، ووجب دفع مبلغ التأمين فوراً الى المستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته . وهو في الوقت ذاته شرط فاسخ ، اذا لم يتحقق ويبقى المؤمن على حياته عند حلول الأجل ، كان التأمين تأمينا لحالة البقاء ، ووجب دفع مبلغ التأمين الى المؤمن على حياته عند حلول الأجل ، أو الى المستفيد الذي يعينه (٢) . ونرى من ذلك أن التأمين المختلط العادي هو كما سبق القول ، تأمينان لا تأمين واحد ، تأمين لحالة الوفاة اذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل ، وتأمين لحالة البقاء اذا بقى المؤمن على حياته عند حلول الأجل . وأحد هذين التأمينين هو الذي يبقى في النهاية ، اما التأمين لحالة الوفاة واما التأمين لحالة البقاء ، واذا بقى أحدهما انتهى الآخر (٣) . فالتأمين ليس اذن

= اشتراط دفع المبالغ المضمونة : أولا — في بقاء الشخص المضمون حيا في تاريخ معين . ثانيا — في حالة وفاته . ثالثا — اما في تاريخ معين اذا بقى المضمون حيا ، واما في حالة وفاته اذا وقعت قبل ذلك التاريخ .

(١) أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Per فقرة ١٥٤ — فقرة ١٦٠ .

(٢) فاذا لم يعين مستفيدا ، ومات بعد حلول الأجل ، آل مبلغ التأمين الى ورثته ، ولكن باعتبارهم ورثة لا باعتبارهم مستفيدين (استئناف مختلط أول مايو سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٣٤٨) .

(٣) استئناف مختلط ٧ أبريل سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ — نقض =

تأميناً مختلطاً بل هو تأمين تخييرى ، والذي يختار بين التأمينين هو القدر ، أى الوقت الذى يموت فيه المؤمن على حياته ، وهل يكون هذا الوقت قبل انقضاء الأجل المعين فيكون التأمين تأميناً لحالة الوفاة ، أو يكون بعد انقضاء الأجل المعين فيكون التأمين تأميناً لحالة البقاء . وإذا كان هناك شئ مختلط فهو وثيقة التأمين ، اذ هى تجمع بين التأمينين فى مستند واحد (١) .

وهذه الصورة للتأمين المختلط العادى هى الصورة البسيطة (assurance mixte simple) . وتوجد صورة أخرى مركبة (assurance mixte combinée) ، وفيها يكون مبلغ التأمين الذى يدفع للمستفيد فى حالة وفاة المؤمن على حياته قبل الأجل المعين أقل من المبلغ الذى يدفع للمؤمن على حياته اذا بقى هذا حياً عند حلول الأجل . وللؤمن على حياته فى التأمين المركب ، اذا بقى حياً عند حلول الأجل المعين ، أن يختار بين أمرين :

١ - اما أن يستبقى التأمين كما ظهر ، أى تأميناً لحالة البقاء ، فيتقاضى المبلغ الأكبر رأس مال دفعه واحدة ، أو يحوله الى ايراد مرتب مدى الحياة (٢) .

٢ - واما أن يعتبر التأمين تأميناً لحالة الوفاة ، مبلغ التأمين

= فرنسى ٦ فبراير ١٨٨٨ داللون ٨٨ - ١ - ١٩٣ - ٤ مارس سنة ١٩٠٤ داللون ١٩٠٥ - ١ - ١٦٥ - بيكار وبيسون فقرة ٤٠٦ ص ٥٩٢ - محمد على عرفة ص ٢٢١ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٥ ص ٢٥٩ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩٦ .

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٩ ص ٨٠٠ .
(٢) وبحسب تعريف التأمين التى تصدرها الشركات ، يقدر مبلغ التأمين الأكبر ، بفرض أن المبلغ الأقل للتأمين لحالة الوفاة هو ألف جنيه ، بمبلغ ١١٨١٩ جنيه . واذا حول هذا المبلغ الى ايراد مرتب مدى الحياة ، بلغ القسط فى المتوسط ٩٤ر ١٤ منها كل ستة شهور . انظر محمد على عرفة ص ٢٢٢ هامش ١ .

فيه هو المبلغ الأقل الذى كان مقدرا لهذا التأمين ، ويدفع عند وفاته
للمستفيد يعينه . وفى هذه الحالة يقف دفع الأقساط ، وفى نظير اقتصاره
على المبلغ الأقل دون المبلغ الأكبر ، يقبض فورا من المؤمن مبلغا معيناً
يعوضه عن ذلك ، ويتقاضى هذا المبلغ اما دفعة واحدة أو ايراداً مرتباً
مدى الحياة (١) . وهو يختار أمراً أو آخر تحسب حاجته وقت
الاختيار . فقد يكون فى حاجة الى رأس مال كبير أو الى ايراد كاف
طول حياته ، فيختار الأمر الأول . وقد لا يكون فى حاجة الا الى رأس
مال محدود أو الى ايراد صغير يستكمل به ما ينقصه ، ويكون له فى
الوقت ذاته ولد يريد أن يكفل له مالا بعد موته ، فيختار الأمر الثانى .

الصورة الثانية — التأمين لأجل محدد (assurance à terme fixe) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين عند حلول أجل محدد ، اما للمؤمن
على حياته اذا بقى حياً الى هذا الأجل ، واما للمستفيد الذى يعينه
المؤمن على حياته اذا مات هذا قبل الأجل المحدد (٢) . وينقطع دفع
الأقساط اذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المحدد . وهنا
أيضاً ، كما فى التأمين المختلط العادى ، يوجد تأمينان ، أحدهما تأمين
لحالة البقاء اذا بقى المؤمن على حياته عند حلول الأجل ، والآخر
تأمين لحالة الوفاة اذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك . ولكن مبلغ
التأمين فى هذه الحالة الأخيرة لا يدفع كما فى التأمين المختلط العادى
عند موت المؤمن على حياته ، بل يدفع عند حلول الأجل المحدد . فالمؤمن

(١) وبحسب تعريفه التأمين ، يكون المبلغ الذى يقبضه تعريضاً ،
بفرض أن مبلغ التأمين لحالة الوفاة هو ألف جنيه ، اما رأس مال مقداره
٣١٥٠ جنيه ، واما ايراداً مرتباً مدى الحياة مقدار القسط فيه فى المتوسط
٤١ جنيهاً كل ستة شهور . انظر محمد على عرفة ص ٢٢٢ هامش ١ .

(٢) ويلجأ الى هذا النوع من التأمين عادة رب الأسرة ليكفل لولده
رأس مال عند حلول أجل محدد ، أو المدين لأجل محدد يتهى بالتأمين لعدد
الدين عند حلول ميعاد استحقاقه (محمد على عرفة ص ٢٢٣ — ص ٢٢٤) .

مطمئن منذ البداية الى أنه لا يدفع مبلغ التأمين الا عند حلول الأجل المحدد ، اما لمؤمن على حياته واما للمستفيد • وهذا هو الفرق ما بين التأمين لأجل محدد والتأمين المختلط العادي ، ويترتب على هذا الفرق ان قسط التأمين في التأمين لأجل محدد يكون أقل من القسط في التأمين المختلط العادي (١) •

الصورة الثالثة — تأمين المهر (assurance dotale) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين ، عند حلول أجل محدد ، للمستفيد وهو شخص معين بالذات ، اذا بقى هذا المستفيد حيا عند حلول الأجل • ويلجأ الى هذا النوع من التأمين شخص له ولد يريد أن يكفل له مهرا عند حلول أجل معين ، فيؤمن على حياته لمصلحة ولده لهذا الأجل المعين • فاذا حل الأجل وبقي الولد حيا ، دفع المؤمن مبلغ التأمين للأب اذا كان حيا ، والا فللولد مباشرة • وينقطع دفع الأقساط بموت الأب المؤمن على حياته • أما اذا مات الولد قبل حلول الأجل المعين ، فان التأمين ينتهي بموته ، وتبرأ ذمة المؤمن ، ويستبقى الأقساط التي قبضها (٢) • ومن أجل هذا يلجأ المؤمن على حياته عادة الى تأمين مضاد ، يسترد به الأقساط المدفوعة في حالة موت الولد قبل الأجل المحدد •

ويختلف تأمين المهر عن التأمين لأجل محدد في أنه تأمين المهر لا يدفع مبلغ التأمين الا اذا بقى المستفيد على قيد الحياة عند حلول الأجل المحدد ، أما في التأمين لأجل محدد فان مبلغ التأمين يدفع في جميع

(١) محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٥ مكررة ص ٢٦٠ •

(٢) وعلى ذلك يكون تأمين المهر معقودا على حياتين : حياة الولد كتأمين لحالة البقاء من ناحية مبلغ التأمين فلا يدفع هذا المبلغ الا اذا بقى الولد حيا عند حلول الأجل ، وعلى حياة الأب كتأمين لحالة الوفاة من ناحية أقساط التأمين فينقطع دفع هذه الأقساط بموت الأب (بيكار وبيسون فقرة ٤٠٦ ص ٥٩٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٩ ص ٨٠٠ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٦ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩٩ ص ٢٧٢ — ص ٢٧٣) •

الأحوال في الأجل المحدد ، اما للمؤمن على حياته واما لمستفيد آخر .

الصورة الرابعة : تأمين الأسرة (assurance familiale) :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين في أجل محدد للمؤمن على حياته اذا كان حيا ، والا فلمستفيد يعينه هذا الأخير . والى هنا يكون تأمين الأسرة مماثلا للتأمين لأجل محدد . ولكن تأمين الأسرة يختلف عن التأمين لأجل محدد في أن في تأمين الأسرة ، اذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المحدد وانقطع دفع الأقساط ، يتقاضى المستفيد فورا ايرادا دوريا من المؤمن الى حين حلول الأجل ، ثم يتقاضى مبلغ التأمين عند حلول الأجل . وبذلك يكفل رب الأسرة لأفراد أسرته بعد موته ايرادا مرتبا ثم رأس مال يتقاضونه عند حلول أجل معين .

(ب) الصور غير العادية للتأمين على الحياة

٦٩٠ — صور ثلاث :

هناك صور ثلاث غير عادية للتأمين على الحياة :

الصورة الأولى : التأمين الاجماعي

(assurances de groupe, assurances collectives)

الصورة الثانية : التأمين الشعبي (assurances populaires).

الصورة الثالثة : التأمين التكميلي (assurance complémentaire) (١)

(١) وفي شمال فرنسا جمعيات تعرف باسم sociétés du franc au décès, sociétés collectes تجمع عددا من الأسر ، فاذا مات أحد أفراد هذه الأسر ، جمعت في الحال من الباقين على قيد الحياة مبالغ صغيرة تعطى لأسرة المتوفى ، تستعين بها على تجهيز الميت والحاجات العاجلة التي تعقب الوفاة . وقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن هذه ليست جمعيات تأمين ، بل هي جمعيات تعاون تبادلي (sociétés de secours mutuels) (مجلس الدولة الفرنسي ١٠ نوفمبر سنة ١٩١١ داللو ١٩١٣ - ٣ - ١٤٧) ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بأن هذه الجمعيات تعتبر جمعيات =

٦٩١ — الصورة الأولى — التأمين الجماعى (*) — تطبيقاته العملية

وخصائصه :

التأمين الجماعى تأمين يعقده شخص لمصلحة مجموع من الناس ، تربطه بهم رابطة عمل تجعل له مصلحة فى هذا التأمين • ومن أبرز تطبيقاته العملية التأمين الذى يعقده رب العمل لمصلحة عمال مصنعه (١) أو الذى يعقده صاحب المتجر لمصلحة مستخدميه وعماله ، وذلك قبل أن يدخل هذا التأمين فى نطاق التأمينات الاجتماعية • ومن تطبيقاته العملية كذلك التأمين الذى يعقده أمين النقل لمصلحة عملائه — والتأمين الذى يعقده إدارة ناد رياضى أو مدير فرقة رياضية لمصلحة أعضاء النادى أو أفراد الفرقة ، والتأمين الذى يعقده صاحب المدرسة لمصلحة تلاميذه •

ومن خصائص التأمين الجماعى أن طالب التأمين يعقده لمصلحة مستفيدين لا يعنيههم بذواتهم ، وإنما يكون تعيينهم بتعيين الصفات التى تجمع بينهم فى علاقاتهم به ، ويكون مستفيدا فى التأمين وفى الوقت ذاته مؤمنا له كل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث المؤمن منه ، كعامل المصنع أو مستخدم المتجر أو عميل أمين النقل أو

= تأمين تبادلية (نقض فرنسى ١٢ يونيه سنة ١٩٠١ سيرييه ١٩٠٢ - ١ - ٣٧٣) • ويتوقف التزام الجمعية بتسليم المبلغ لأسرة الميت على جمعها البالغ الصغيرة من الباقيين على قيد الحياة ، ولا يكفى أن تدفع أسرة الميت نصيبها من هذه المبالغ (نقض فرنسى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ داللونز الأصبرعى ١٩٢٦ - ٢٨٤) - وانظر فى هذا النوع من التأمين جيلبودى لامورانديير رسالة من باريس سنة ١٩٠٩ ص ٣٣٨ - سيمييان فقرة ٢٠٠ - انسيكلوبيدى داللونز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٩٥ - فقرة ١٩٨ • (*) انظر Voigt رسالة من باريس سنة ١٩٤٢ - Milcamps رسالة من باريس سنة ١٩٤٥ - Burlot فى المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ - ٨٢٤ - Milcamps فى المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٠ - ١٩٥٢ و ١١٦ - انسيكلوبيدى داللونز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٦٩ - فقرة ١٧٦ •

(١) انظر فى التأمين الجماعى لعمال المصنع وفى أهمية تعيين مكان العمل ونوعه وشروطه : استئناف مختلف ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ م ٥٤ ص ١١٧ •

عضو النادي الرياضى أو الفرقة الرياضية أو تلميذ المدرسة • ويكون للمستفيد ، وقد اشترط رب العمل لمصلحته ، حق مباشر قبل المؤمن طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير • وتنص المادة ١١٢٧ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على ما يأتى :

١ - فى التأمين الجماعى يلتزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية الى احدى شركات التأمين ، فى مقابل تعهد هذه الشركة بأداء تعويضات للمستفيد اذا أصيبوا بحوادث تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى وثيقة التأمين •

٢ - ولا يكون تعيين المستفيدين الا بتعين الصفات التى تجمع بينهم فى علاقاتهم بطالب التأمين ، ويثبت الحق فى التأمين لكل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث •

٣ - ويجوز لكل من يثبت له هذا الحق أن يطالب به المؤمن مباشرة (١) •

ومن خصائص هذا التأمين أيضا أنه كما يتعدد المستفيدون فيه ، تتعدد أيضا الحوادث المؤمن منها • ويشمل التأمين الجماعى عادة

(١) وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤١٠ - ص ٤١٢ فى الهامش) •

ويظهر أن تقنين الموجبات والعقود اللبثاني يشير الى التأمين الجماعى عندما ينص فى المادة ١٠٢٣ منه على ما يأتى : « عندما يكون المضمون غير الشخص الذى وقع لائحة الشروط ، يجوز أن يكتفى بتعيين مهنته أو وظيفته خلافا لاحكام المادة ٩٩٨ - وفى هذه الحالة لا تطبق احكام المادة ٩٩٦ التى تنهى عن عقد الضمان على قاصر لم يبلغ الخامسة عشرة من سنه » •

وانظر المواد ١ - ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى من حوادث العمل •

والتأمين الجماعى فى ألمانيا غير جائز (محمد كامل موسى فقرة ٢٤٩ ص ٢٦٣) •

التأمين من الإصابات ، والتأمين من المرض ، والتأمين على الحياة (١) .
ويشمل التأمين على الحياة نوعين من هذا التأمين :

١ - تأميننا مؤقتا لحالة الوفاة ، بموجبه يكون لورثة المؤمن له الحق في مبلغ معين - ويحسب عادة على أساس مرتب المؤمن له ومدة خدمته - إذا مات المؤمن له في أثناء المدة التي يعمل فيها عند رب العمل وقبل أن يعتزل عمله . ولا يخضع المؤمن له عادة لكشف طبي ، ويقتصر على تقرير ما يطلب منه من بيانات متعلقة بحالته الصحية .

٢ - وتأميننا لحالة البقاء برأس مال مرجأ أو بإيراد مرجأ . ولا ينفذ هذا التأمين الا عند عدم نفاذ التأمين السابق ، وهو التأمين المؤقت لحالة الوفاة . فإذا لم يمت المؤمن له في أثناء المدة التي يعمل فيها عند رب العمل ، واعتزل العمل لبلوغه سن المعاش (وتكون عادة سن الستين) ، كان له أن يتقاضى مبلغا معيناً من المال ، يحسب أيضا على أساس مرتبه ومدة خدمته ، ويكون اما رأس مال يأخذه دفعة واحدة واما ايرادا مرتبا مدى الحياة (٢) . ولما كان الغالب أن يكون طالب التأمين مسئولا عما يلحق المؤمن لهم من اصابات ، فان الأصل أن يشمل التأمين الجماعي أيضا التأمين من هذه المسؤولية ، وذلك ما لم ينص في وثيقة التأمين على غيره . وتنص المادة ١٠٢٨ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على أن « يعتبر التأمين الجماعي ضد الحوادث ، اذا أبرمه رب العمل أو أية مصلحة لصالح عمالها ، أو اذا أبرمه أمين

(١) وقد يكون التأمين الجماعي مقتصرا على التأمين من الإصابات ، كالتأمين لمصلحة أعضاء ناد رياضي أو أعضاء فرقة رياضية أو تلاميذ مدرسة أو عملاء أمين النقل .

(٢) بلاننيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨١ ص ٨٠٣ - وقد يعقد رب العمل أيضا تأميننا مضادا ، يسترد به الأقساط التي سبق دفعها للمؤمن في التأمين لحالة البقاء ، وذلك في حالة عدم نفاذ هذا التأمين ونفاذ التأمين لحالة الوفاة بموت المؤمن له في أثناء العمل . وترد الأقساط دون فوائد ، ويأخذ رب العمل جزءا منها والجزء الآخر يأخذه خلفاء المؤمن له (بيكار وبيسون فقرة ٤٠٨ ص ٥٩٦) .

النقل المشترك لصالح عملائه ، أنه في الوقت ذاته تأمين ضد مسؤولية طالب التأمين ، وهذا ما لم تتضمن وثيقة التأمين اتفاقا يقضى بغير ذلك » (١) •

٦٩٢ — القواعد الخاصة التي تسرى على التأمين الجماعي :

وتسرى على التأمين الجماعي القواعد المقررة في التأمين على الأشخاص بأنواعه المختلفة ، من تأمين من الاصابات وتأمين من المرض وتأمين على الحياة ، وكذلك تسرى قواعد التأمين من المسؤولية اذا اشتمل التأمين الجماعي على هذا النوع من التأمين •

وهناك قواعد يختص بها التأمين الجماعي نظرا لطبيعته الخاصة • فهو يمر على مرحلتين : المرحلة الاولى هي مرحلة التعاقد الذي يتم بين طالب التأمين والمؤمن ، فيتعاقد الأول مع الثاني لمصلحة مجموع من المستفيدين يعينون بصفاتهم كما سبق القول ، لتأمينهم من عدد من الأخطار على الوجه الذي سبق بيانه • ثم تأتى المرحلة الثانية ، وفيها يقبل أفراد المستفيدين هذا التعاقد فردا فردا باعتبارهم منتفعين في هذا الاشتراط لمصلحتهم طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، وكذلك باعتبار أن المستفيد هو في الوقت ذاته مؤمن له في التأمين على الحياة ، أى المؤمن على حياته ، فتجب موافقته • ويسلم لكل فرد منهم دفتر شخصي خاص به (٢) •

ولما كانت أقساط التأمين تحسب عادة على أساس عدد المستفيدين الذين يشملهم التأمين أو على أساس المرتبات التي تدفع لهم ، لذلك يجب أن يقدم طالب التأمين للمؤمن بيانا بفئات هؤلاء المستفيدين من حيث

(١) وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٢ — ص ٤١٣ في الهامش) •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٠٨ ص ٥٩٥ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٩٩ ص ٢٧٣ •

طبيعة الأعمال التي يقومون بها ، وعدد كل فئة منهم ، ومجموع مرتباتهم (١) ، ويذكر كل ذلك في وثيقة التأمين . ولا تتعدد أقساط التأمين بتعدد المستفيدين ، بل هي أقساط عقد واحد يشمل جميع المستفيدين ، فهو عقد جماعي (٢) . ويجب اخطار المؤمن بأى تعديل في ظروف العمل يكون من شأنه أن يؤثر في تقدير طبيعة الأخطار المؤمن منها ومداها ، كما يجب اخطاره بكل تغيير في عدد المستفيدين وفي مقدار مرتباتهم (٣) . وإذا وقع في هذه البيانات خطأ دون أن يكون المؤمن له

(١) وقد قضت محكمة استئناف مصر بأنه إذا كان الثابت في عقد التأمين أن هذا العقد لا يقيد الشركة إلا إذا كان طالب التأمين قائما بالالتزامات التي يفرضها القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ (الخاص بأصابات العمل) ، ولا سيما الالتزامات المقررة بالمادتين ١٢ و ١٣ اللتين تنصان على وجوب اعداد سجل خاص لقيد العمال تلافيا للتلاعب الذي قد يضر بمصلحة شركات التأمين ، فإن الشرط الذي تتمسك به الشركة ليس من الشروط الشكلية ولا التعسفية ، وإنما هو شرط جوهري واجب الاحترام ، لما للشركة من مصلحة واضحة فيه سواء في أثناء السنة الأولى من سنى التأمين أو بعد ذلك ، لكى تتحقق من عدد العمال الذين يعملون عند طالب التأمين ومقدار أجورهم وأن العامل المصاب كان يؤدي العمل عنده فعلا وقت أصابته بأجر معلوم ، وفي هذا ما فيه من ضمان وتيسير في الإثبات لا يتوافران فيما قد يدلى به الشهود بعد وقوع الحادث . ولهذه الاعتبارات المهمة جرى القضاء والفقه على القول بصحة هذا الشرط وجوب العمل به ، ويتنفيذ الجزاء المترتب على مخالفته كما يقتضيه العقد (استئناف مصر ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجموعة الرسمية ٤٨ رقم ٩٠) .

(٢) أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٧٢ .
(٣) وتنص المادة ١١٢٩ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على ما يأتى : « ١ - فى التأمين الجماعى الذى يحسب فيه المقابل على أساس عدد الأشخاص الذين يشملهم التأمين أو على أساس قيمة المرتبات التى تدفع لهؤلاء الأشخاص ، يجب على طالب التأمين أن يبين فئات العمال من حيث طبيعة الأعمال التى يقوم بها المستفيدون ، وعدد العمال من كل فئة ، ومجموع مرتباتهم ، ويجب أن يذكر كل ذلك فى وثيقة التأمين ٢٠ - ويجب أيضا على طالب التأمين أن يخطر المؤمن بكل تعديل فى آلات العمل أو فى ظروف العمل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر فى تقدير طبيعة المخاطر المؤمن ضدها ومداها ، ويكون الاخطار فى ظرف سبعة أيام من تاريخ حصول هذا التعديل ، وذلك كله فضلا عن البيانات التى يجب على طالب التأمين تقديمها بشأن كل تغيير يقع فى عدد مستخدميه ومقدار مرتباتهم ، وقد وافقت =

سوء النية ، وجب على هذا الأخير ، عند انكشاف هذا الخطأ ، أن يقبل زيادة في قسط التأمين تقابل الأخطار التي أغفل ذكرها . فإذا كانت هذه الأخطار غير مذكورة في تعريفية التأمين المعمول بها ، لم يكن هناك محصل لزيادة القسط ، ولكن هذه الأخطار تستبعد من نطاق التأمين ، ويسترد المؤمن من طالب التأمين مبالغ التأمين التي سبق دفعها عن هذه الأخطار (١) .

= لجنة المراجعة على هذا النص ، وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » . (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٣ - ص ٤١٤ في الهامش) .

وانظر المادة ٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجباري عن حوادث العمل .

(١) وتنص المادة ١١٣٠ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على ما يأتي : « ١ - إذا وقع تى البيانات التي يقدمها طالب التأمين غلط أو سهو دون تدليس ، وجب على طالب التأمين ، متى أخطره المؤمن بظهور الغلط أو السهو ، أن يدفع ما يقابل المخاطر التي لم يذكر عنها شيئا من زيادة في مقابل التأمين ، إذا كانت هذه المخاطر تدخل ضمن الأنواع المبينة في تعريفية التأمين المعمول بها ٢٠ - أما إذا كانت هذه المخاطر التي لم تذكر غير مبينة في التعريفه ، كان للمؤمن الحق في مطالبة طالب التأمين برد المبالغ التي سبق دفعها الى بعض المستفيدين بسبب حوادث تدخل في نوع المخاطر الذي لم تنص عليه التعريفه » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٤ - ص ٤١٦ في الهامش) . وانظر المادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجباري عن حوادث العمل .

وإذا كان الخطأ نتيجة تدليس ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن . وفي صدد فسخ عقد التأمين الجماعي بوجه عام ، تنص المادة ١١٣١ من المشروع التمهيدي على ما يأتي : « ١ - لا يجوز للمؤمن أن يفسخ العقد بسبب عدم دفع مقابل التأمين الا بعد ثلاثين يوما من تاريخ اعدار طالب التأمين طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٠٧٤ ٢٠ - وفي الحالات الأخرى التي يجوز فيها للمؤمن فسخ العقد ، لا يحدث الفسخ اثره الا بعد اسبوع على الأقل من ارسال اخطار الى رب العمل كتاب موصى عليه تبين فيه أسباب الفسخ ٢٠ - فإذا كان التأمين معقودا لصالح عامل أو عمال معينين بأسمائهم ومعلوماتهم للمؤمن وجب على هذا أن يبلغهم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة » . وقد وافقت لجنة =

ويساهم المستفيدون عادة بجزء من أقساط التأمين ، يقتطعه طالب التأمين من مرتباتهم • ويكون العقد عادة لمدة سنة واحدة ، مع النص في وثيقة التأمين على جواز امتداد المدة سنة بعد أخرى •

٦٩٣ — الصورة الثانية — التأمين الشعبى (*) :

التأمين الشعبى هو تأمين على الحياة لا يتميز بطبيعة خاصة ، فهو كسائر أنواع التأمين على الحياة اما أن يكون تأميناً لحالة الوفاة أو تأميناً مختلطاً • ولكنه يتميز بقلّة مبلغ التأمين ، وبتجزئة القسط أجزاء صغيرة متعددة حتى يلائم الطبقات الشعبية ذات الموارد الضئيلة التى تكسب قوت يومها من عملها • فهو تأمين أريد به التيسير على هذه الطبقات ، حتى تنتفع بمزايا التأمين فى حدود طاقاتها المحدودة • وأكثر ما يكون هذا التأمين تأميناً لحالة البقاء أو تأميناً مختلطاً ، ويكون فى

= المراجعة على هذا النص ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٦ - ٤١٦ - ص ٤١٧ فى الهامش) • وانظر المواد ١٠ - ١٢ من القانون رقم ٨٦ سنة ١٩٤٢ الخ بالتأمين الاجبارى من حوادث العمل •

ويجعل المشروع التمهيدي حقوق تى التأمين الجماعى حقوقاً ممتازة ، فتنص المادة ١١٣٢ من هذا المشروع على ما يأتى : « تكون ممتازة حقوق المؤمن قبل رب العمل الناشئة عما عقده هذا من تأمينات جماعية ضد الحوادث لصالح عماله ، وكذلك الفوائد التى تستحق على هذه الحقوق عن السنة الجارية والسنة السابقة ، ويكون ترتيب امتيازها كترتيب الحوادث لصالح عماله ، وكذلك الفوائد التى تستحق على هذه النص ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٧ فى الهامش) • وانظر المادة ١٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى عن حوادث العمل • وانظر فى النصوص الخاصة بالتأمين الجماعى الاجبارى من حوادث العمل محمد كامل مرسى فقرة ٣١٧ - فقرة ٣٢٧ •

(*) انظر Lacroix رسالة من ليون سنة ١٩٠٩ - Donzé رسالة من باريس سنة ١٩٤٢ - Corneau et Duval الطبعة الثالثة ١٩٤٧ - انسكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٧٧ - فقرة ١٩٤ •

الغالب تأميناً مختلطاً حيث يجمع بين عنصرى التأمين والادخار •

ويمكن حصر مميزات التأمين الشعبى فى ثلاثة :

أولاً — تجزئة القسط أجزاء صغيرة متعددة حتى يتمكن المؤمن له ، وهو فى الغالب من العمال أو صغار المدخريين ، من الوفاء بالتزاماته فى سهولة ويسر • ويقسم القسط السنوى عادة أجزاء متساوية ، أقلها اثنا عشر جزءاً تدفع مشاهرة • وقد تزيد أجزاء القسط على ذلك ، حتى يتمكن العامل من دفعها فى مواعيد قبض أجرته ، كل خمسة عشر يوماً أو كل أسبوع (١) • فالتأمينات الشعبية ، من ناحية تعدد أجزاء القسط ، تكون أكثر كلفة من التأمينات غير الشعبية وهى التى تسمى بالتأمينات « الكبيرة » (grande branche) • ولكن هذه التجزئة ضرورية ، حتى يتيسر للمؤمن له الوفاء بالتزاماته كما قدمنا • هذا الى أن الجزء على التأخر فى الدفع يمكن جعله بالاتفاق يختلف عن الجزء الذين يسرى عادة فى التأمينات « الكبيرة » (٢) ، فيمكن اشتراط أن تكون الأقساط محمولة لا مطلوبة وأن التأخر فى دفعها يستوجب الفسخ دون حاجة الى اعدار (٣) •

ثانياً — وجود حد أقصى لمبلغ التأمين ، ويكون عادة غير كبير ، وذلك حتى يكون التأمين الشعبى فى متناول الكثيرين ممن أعد لهم هذا النوع من التأمين • والحد الأقصى لمبلغ التأمين فى فرنسا يحدد بمرسوم

(١) أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٥٥٠ •

(٢) نقض فرنسى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ٩٤٧ — ٣٩٣ — سيريه ١٩٤٨ — ١ — ٥ — بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٧ بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٠ ص ٨٠٢ •

(٣) أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٩٣ — وهذا بالرغم من أن الاتفاق على إعفاء المؤمن من الاعذار باطل فى التأمينات « الكبيرة » (انظر أنفا فقرة ٦٤١) • وجواز إعفاء المؤمن من الاعذار فى التأمينات الشعبية يتضمنه عادة التشريع الخاص بهذه التأمينات •

(الوسيط ج ٧ — م ١١٢)

حتى تمكن مسابقة تقلبات العملة ، وهو في الوقت الحاضر مبلغ من الفرنكات تعادل قيمته نحو مائة جنيه مصرى اذا كان رأس مال ، ونحو عشرة جنيهات في السنة اذا كان ايرادا مرتبا (١) • ولا يجوز للمؤمن له أن يزيد ، عند المؤمن الواحد ، على هذا الحد الأقصى ، حتى لو عقد التأمين لمصلحة أكثر من مستفيد واحد (٢) • ولكن يجوز للمؤمن له أن يعقد عدة تأمينات لدى مؤمنين مختلفين يزيد مجموعها على الحد الأقصى ، بشرط ألا يزيد مبلغ التأمين في أى منها على هذا الحد • وإذا كان للمؤمن له نصيب في الأرباح يضاف الى مبلغ التأمين ، سمح أن يزيد المجموع على الحد الأقصى بشرط ألا يزيد مبلغ التأمين على هذا الحد (٣) •

ثالثا — عدم إجراء كشف طبي على المؤمن على حياته حتى في التأمين لحالة الوفاة وفي التأمين المختلط ، تجنبنا لارهاق المؤمن له بمصروفات هذا الكشف ، والاقتصار في هذا الشأن على تقديم بيانات مفصلة عن الحالة الصحية للمؤمن على حياته • ومن أجل ذلك يشترط المؤمن عادة فترة من الزمن تمضى بعد إبرام التأمين لا يضمن في خلالها الخطر المؤمن منه (délai de carence) ، فيستوثق بذلك ، دون حاجة الى كشف طبي ، من أنه سوف لا يطالب بمبلغ التأمين في وقت قريب • وتتراوح هذه الفترة بعد سنة واحدة وثلاث سنوات ، وتكون في الغالب سنتين ، وتشترط في التأمين لحالة الوفاة وفي التأمين المختلط دون التأمين لحالة البقاء (٤) • ومع ذلك اذا مات المؤمن على حياته في خلال

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٠ ص ٨٠١ •

(٢) انظر عكس ذلك أنسيكلوبيدى ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٠ •
(٣) نقض فرنسى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ — ٦٨٨ — بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٥٩٩ — أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٢ •

(٤) نقض فرنسى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ — ٥٦ — داللو الأسبوعى ١٩٣٦ — ٦٨ •

- هذه الفترة بتأثير سبب خارجي مفاجيء ، وجب على المؤمن الضمان (١) .
- ويستطيع المؤمن له أن يجعل ضمان المؤمن فوراً فلا يتراخى الى ما بعد انقضاء فترة من الزمن ، اذا هو قبل اجراء الكشف الطبى على نفقته (٢) .

٦٩٤ — الصورة الثالثة — التأمين التكميلي (*) :

يقصد بالتأمين التكميلي أصلاً تأمين المؤمن له في التأمين على الحياة من خطر عجزه عن الاستمرار في دفع أقساط هذا التأمين بسبب مرض أو عجز عن العمل . فيلجأ المؤمن له الى عقد تأمين آخر ، بجانب عقد التأمين على الحياة ، يتعهد بموجبه المؤمن (وقد يكون هو نفس المؤمن في التأمين على الحياة) ، في مقابل أقساط ، بأن يقوم هو بدفع أقساط التأمين على الحياة بدلا من المؤمن له اذا عجز هذا عن دفعها لحادث أعجزه عن الدفع (٣) . ونرى من ذلك أن التأمين التكميلي ليس في الواقع من الأمر تأميناً على الحياة ، بل هو تأمين من المرض أو من أى حادث آخر ينجم عنه عجز المؤمن له عن دفع أقساط التأمين على الحياة . ولكنه مع ذلك ليس تأميناً مستقلاً من المرض أو من العجز ، بل هو تأمين تابع ومكمل للتأمين على الحياة ، ومن ثم سمي بالتأمين التكميلي .

(١) نقض فرنسي ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٧٥ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٥ - فقرة ١٨٩ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤١٠ ص ٦٠٠ - أنسيكلوبيدي داللو لفظ Ass. Per. فقرة ١٨٥ .

(*) انظر Richard سنة ١٩١١ Boissy سنة ١٩٣٩ - Doh رسالة من باريس سنة ١٩٣٩ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ ص ٤١١ وما بعدها وص ٨٨٣ وما بعدها وص ١٠٥٩ - أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٦٤ - فقرة ١٦٨ .

(٣) ويجب عدم التوسع في تفسير العجز عن العمل والاقتصر على القدر اللازم لدفع الأقساط في التأمين على الحياة ، والا وجب إبرام عقد إبرام عقد تأمين مستقل لا يكون تابعا لعقد التأمين على الحياة ، ويبرم عند شركات أخرى غير شركات التأمين على الحياة (أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١٦٨ - سيميان فقرة ١٥٧) .

وهو تأمين تابع للتأمين على الحياة حتى لو عقد عند مؤمن آخر ، ومصيره مرتبط بمصير التأمين على الحياة الذى يتبعه ، ويحسب القسط فيه على أساس القسط فى التأمين على الحياة ، ويجوز التحلل منه على النحو الذى يجوز به التحلل من التأمين على الحياة (١) .

ويضمن المؤمن فى التأمين التكميلى ، كما قدمنا ، عجز المؤمن له من دفع أقساط التأمين على الحياة عجزا دائما . فاذا كان الدائم عجزا كليا ، دفع المؤمن عن المؤمن له أقساط التأمين على الحياة التى تستحق منذ حدوث العجز . وقد يتعهد المؤمن أيضا بأن يعجل للمؤمن له مبلغ التأمين المستحق بموجب عقد التأمين على الحياة ، أو بأن يدفع له ايرادا مرتبا يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ من مبلغ التأمين دون اخلال بحق المؤمن له فى مبلغ التأمين عند حلول ميعاد استحقاقه . أما اذا كان العجز الدائم عجزا جزئيا ، فيجوز أن يتعهد المؤمن فى هذه الحالة بأداءات تتناسب مع هذا العجز . والى جانب العجز الدائم يضمن المؤمن ، فى التأمين التكميلى ، العجز الموقت أيضا ، فيدفع فى مكان المؤمن له أقساط التأمين على الحياة المدة التى يبقى فيها العجز الموقت ، وقد يدفع للمؤمن له كذلك ايرادا مرتبا مدة هذا العجز (٢) . ويضمن المؤمن فى التأمين التكميلى أخيرا موت المؤمن له بتأثير سبب خارجى مفاجئ ، فيدفع لخلفاء المؤمن له مبلغا مساويا للمبلغ المستحق بموجب التأمين على الحياة ، فيستولى خلفاء المؤمن له على كل من المبلغين (٣) .

وقد يندمج التأمين التكميلى فى التأمين على الحياة ، فيصبح مبلغ التأمين ، بموجب هذا الاندماج فى تأمين مختلط كامل (assurance mixte complète) مستحق الدفع فى حالة الوفاة ، أو فى حالة حلول الأجل

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤١١ ص ٦٠١ .

(٢) محمد كامل مرسى فقرة ٢٥١ .

(٣) انظر بيكار وبيسون فقرة ٤١١ - فقرة ٤١٢ - عبد الودود يحيى

فى التأمين على الأشخاص ص ١٣ - ص ١٤ .

المحدد ، أو في حالة العجز الدائم الناشئ عن مرض أو عن أى حادث آخر •

ويجوز أن يعقد تأمين تكميلي ، على النحو الذى بسطناه ليكون تابعا لتأمين إجماعى •

المبحث الثانى

المبادئ التى يقوم عليها التأمين على الأشخاص

٦٩٥ — المبدأ الرئيسى فى التأمين على الأشخاص — انعدام صفة التعويض :

يسود التأمين على الأشخاص مبدأ رئيسى هو انعدام صفة التعويض فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض (contrat d'indemnité)، وهو يختلف بذلك اختلافا جوهريا عن التأمين من الأضرار، إذ التأمين من الأضرار كما سنرى يخضع لمبدأ التعويض (principe indemnitaire) (١) •

ومعنى أن التأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض هو أنه لا يقصد بهذا النوع من التأمين التعويض عن ضرر ، سواء كان تأمينا على الحياة أو تأمينا من المرض أو تأمينا من الاصابات أو غير ذلك من صور التأمين على الأشخاص • ولا ينفى ذلك أن المتعاقدين فى التأمين على الأشخاص قد كان تحت نظرهما أن هناك ضررا يحتمل أن يقع بالمؤمن له وقد عقد التأمين لمواجهة هذا الضرر ، إذ أنهما لم يقصدا أن يجعل مبلغ التأمين هو التعويض عن هذا الضرر ، يتوقف على وجوده ويقاس بمقداره • فمن يؤمن نفسه من المرض أو من الاصابات بمبلغ معين يذكره فى وثيقة التأمين • لم يقصد أن ينال تعويضا عن

(١) انظر ما يلى فقرة ٧٦٠ وما بعدها •

المؤمن منه • ويقابل المصلحة في عدم تحقق الحادث ضرر يعادلها في تحقيقه • ولما كان هذا الضرر يصعب تقويمه في التأمين على الأشخاص اذ هو ضرر معنوي ، بخلاف الضرر في التأمين من الأضرار فهو ضرر مادي ، فقد جعل مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص هو التقويم الجزافي لهذا الضرر المعنوي (١) • فالرأى يقوم كما نرى على أنه يشترط توافر عنصر المصلحة في التأمين على الأشخاص • وقد قدمنا أن التأمين على الأشخاص لا يشترط فيه توافر هذا العنصر ، ولا يطلب من المؤمن له أن يثبت أن له مصلحة في عدم وقوع الحادث المؤمن منه وقد غائت به بوقوع الحادث فلحقه ضرر من جراء ذلك (٢) • فالتأمين على الأشخاص على نقيض التأمين من الأضرار ، لا يشترط فيه توافر عنصر المصلحة ، ومن ثم لا يشترط فيه أن يكون تعويضا عن ضرر تحقق بفوات هذه المصلحة • والقول بأن مبلغ التأمين هو تقويم جزافي للضرر المعنوي في التأمين على الأشخاص قول لا يطابق الواقع ، اذ أن مبلغ التأمين هنا لا علاقة له بأي ضرر ، بل هو مبلغ تعهد المؤمن بأدائه عند وقوع الحادث المؤمن منه سواء وقع ضرر أو لم يقع (٣) • وقد أكد المشرع المصري هذا المعنى في التأمين على الحياة ، اذ تنص المادة ٧٥٤ على أن « المبالغ التي يلتزم المؤمن على التأمين على الحياة بدفعها الى المؤمن له أو الى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل ، دون حاجة الى اثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد » (٤) •

(١) انظر في هذا الرأى لابييه في سيريه ١٨٨٠ - ١ - ٤٤١ - سيمييان
فقرة ١٠ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١ - نقض فرنسي
١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٤٩٣ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٤ •

(٣) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ٢ - بيكار
وبيسون ٣٩٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٢ •

(٤) انظر في ذلك تاريخ النص وفي النصوص المقابلة له في التقنينات =

الضرر الذى يلحقه من المرض أو من الاصابات ، بل قصد أن يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن اذا هو مرض أو أصيب ، وقد قدر أنه هو المبلغ الذى يحتاج اليه عند المرض أو الاصابة ، وهو المبلغ الذى يستطيع أن يدفع ما يقابله من أقساط التأمين ، ولا يهم بعد ذلك ما اذا كان هذا المبلغ يعادل الضرر الذى يلحق به أو يزيد عليه أو ينقص عنه . وكذلك من يؤمن على حياته فى أية صورة من صور التأمين على الحياة قد قصد أن يتقاضى مبلغ التأمين الذى اتفق عليه مع المؤمن ، وهو يدفع ما يقابله من الأقساط ، دون نظر الى مقدار ما يلحقه من الضرر عند تحقق الحادث المؤمن منه ، زاد هذا الضرر أو نقص . بل قد لا يلحقه أى ضرر فى بعض صور التأمين على الحياة (١) ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل هو مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، وقد قصد أن يدبر المال الذى يواجه به تكاليف العيش لا أن ينال تعويضا عن ضرر أصابه من بقاءه حيا (٢) .

وقد هجر رأى قديم يذهب الى أن التأمين على الأشخاص ، كالتأمين من الأضرار ، يخضع لمبدأ التعويض . ويقوم هذا الرأى على أنه يجب أن يكون للمؤمن له فى التأمين على الأشخاص ، كما فى التأمين من الأضرار ، مصلحة فى التأمين ، أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث

(١) وكذلك تى بعض أنواع التأمين على الأشخاص ، كتأمين الزواج وتأمين الأولاد .

(٢) هذا الى أنه حتى فى حالات التأمين على الأشخاص التى يلحق فيها المؤمن له ضرر ، كالتأمين لحالة الوفاة والتأمين من الاصابات والتأمين من المرض ، لا يستطيع مقدما تقدير هذا الضرر . فيترك للطرفين تقديره بحسب اتفاقهما ، ولا يخشى اذا كان التقدير مبالغا فيه من أن يعتمد المؤمن له اizard نفسه حتى يحصل على مبلغ التأمين ، كما يخشى ذلك فى التأمين من الأضرار . فان الشخص لا يقدم عادة اizard نفسه فى شخصه ولو نال من جراء ذلك تعويضا كبيرا ، كما يقدم على اizard نفسه فى ماله اذا كان ينال من وراء ذلك تعويضا اكبر من الضرر . ولذلك بقيت للتأمين من الأضرار صفة التعويض ، وارتفعت هذه الصفة عن التأمين على الأشخاص (كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٢٦٥ ص ٨٢٦ وفقرة ١٣٠٤ ص ٨٤٢) .

٦٩٦ — ما يتفرع من المبادئ على انعدام صفة التعويض :
ومبدأ انعدام صفة التعويض ، وهو المبدأ الرئيسي في التأمين
على الأشخاص كما سبق القول ، يتفرع عنه مبادئ هامة تسود هي
الأخرى هذا القسم من التأمين ، ونجملها فيما يلي :

- ١ — التزام المؤمن بأى مبلغ للتأمين يذكر في الوثيقة •
- ٢ — جواز تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ
التأمين الواجبة بهذه العقود •
- ٣ — الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يكون مستحقا
للمؤمن له •
- ٤ — عدم حلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول •
ونستعرض هذه المبادئ الأربعة على التعاقب •

٦٩٧ — التزام المؤمن بأى مبلغ للتأمين يذكر في الوثيقة :
يترتب على أن التأمين على الأشخاص ليست له صفة التعويض أن
مبلغ التأمين الذى يذكر في الوثيقة لا علاقة له بأى ضرر يلحق المؤمن
له ، فهو مستقل عن أى تعويض • ومن ثم لا يشترط لاستحقاق المؤمن
له لهذا المبلغ أن يثبت أن الضرر الذى لحق به يعادله ، بل لا يشترط أن
يثبت أن ضررا ما قد لحق به (١) • فيلتزم المؤمن اذن ، اذا وقع

= المدنية العربية الأخرى ما يلى فقرة ٧٣٥ الهامش •

(١) وهذا صحيح بالنسبة الى جميع صور التأمين على الاشخاص ،
حتى بالنسبة الى التأمين من الاصابات حيث يحسب مبلغ التأمين ، لا تبعا
للضرر الذى لحق المؤمن له ، بل تبعا لجدول يذكر فى وثيقة التأمين ويتخذ
أساسا لمبلغ التأمين لا الضرر • ولكن يلاحظ أن التأمين من المرض فيمسا
يتعلق بنفقات العلاج والأدوية ، يعتبر تأميننا من الأضرار ويقوم على مبدأ
التعويض (انظر آنفا فقرة ٦٨١ وفقرة ٦٨٢ — بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣
ص ٥٧٠) •

الحادث المؤمن منه ، بأن يدفع مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة كاملاً للمؤمن له (١) ، ولا يجوز اعفاؤه منه بدعوى أن المؤمن له لم يلحق به أى ضرر ، كما لا يجوز تخفيضه بدعوى أنه مغالى فيه ويزيد على الضرر الذى لحق بالمؤمن له (٢) . ومن ثم يجوز للمؤمن له في التأمين على الأشخاص أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، والمبلغ المذكور في وثيقة التأمين هو مبلغ نهائى بات ، لا يجوز تخفيضه ، ولا تجوز المنازعة في مقداره ، ووثيقة التأمين وحدها هي التى تتكفل بتحديدده (٣) .

وقد أكدت هذا المعنى المادة ٥١ من مشروع الحكومة . اذ تقول :
« في التأمين على الأشخاص ، سواء كان تأميناً على الحياة أو كان تأميناً من الوفاة أو تأميناً حال الحياة أو كان تأميناً من الحوادث والأمراض ، يجوز للمؤمن له أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، كما يجوز له أن يعقد عدة تأمينات لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بحد معين .
وتحدد في وثيقة التأمين مبالغ التأمين » (٤) .

(١) نقض فرنسى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ - ٤٩٤ .

(٢) وسنرى أنه في التأمين من الأضرار ، إذا كان مبلغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه ، ويجوز فسخ العقد إذا كان هناك غش أو تدليس ، والا خفض مبلغ التأمين الى حد قيمة الشيء المؤمن عليه وخفض قسط التأمين بهذه النسبة (انظر ما يلى فقرة ٨١٩ وما بعدها - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣ ص ٥٧٠ بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٧٢ ص ٧٩٥) .
(٣) محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٧ ص ٢٥١ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨١ ص ٢٥٦ - ص ٢٥٧ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢ .

(٤) ولا مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدي . وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في صدد هذا النص ما يأتى : « وتناول الفصل الثالث من المشروع التأمين على الأشخاص ، فنصت المادة ٥١ من المشروع على أنه يجوز للمؤمن له في التأمين على الأشخاص أن يعقد تأمينه بأى مبلغ يشاء ، كما أجازت له أن يعقد عدة تأمينات لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بحد معين . والحكمة في ذلك واضحة ، اذ أن حياة الانسان ليست رخيصة الى القدر الذى يعتمد فيه الى التخلص منها ليبنى ورثته من ورائه ربها ، وهذا النص على خلاف ما هو مقرر في حالة =

٦٩٨ — جواز تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود :

وكما يجوز للمؤمن له ، في التأمين على الأشخاص ، أن يعقد التأمين بأى مبلغ يشاء ، يجوز له تفريعا على ذلك أن يعدد عقود التأمين من خطر واحد ، فيجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بكل هذه العقود .
فله مثلا أن يؤمن على حياته تأمينا مختلطا برأس مال فى إحدى شركات التأمين ، ويؤمن فى شركة أخرى نفس التأمين المختلط برأس مال أو تأمينا مختلطا بإيراد مرتب مدى الحياة ، فاذا وقع الحادث المؤمن منه تقاضى رأس المال الأول من الشركة الأولى ورأس المال الآخر أو الإيراد المرتب من الشركة الأخرى . وله أن يؤمن على نفسه من العجز الدائم عن العمل عند شركتين مختلفتين ، فاذا عجز عن العمل عجزا دائما تقاضى من كل شركة منهما مبلغ التأمين المتفق عليه .

وقد رأينا المادة ٥١ من مشروع الحكومة تقول : « كما يجوز له أن يعقد عدة تأمينات لدى أكثر من مؤمن بمبالغ مختلفة دون التقيد بحد معين » (١) .

ويلاحظ أن العادة قد جرت بأن المؤمن ، فى التأمين على الأشخاص ، يطلب من المؤمن له أن يقرر ما اذا كانت هناك عقود تأمين أخرى مسن

= تعدد التأمين فى التأمين من الأضرار ، من أنه لايجوز جعل هذا النوع من التأمين مصدرا للأثرء ، وبالتالي لايجوز للمؤمن له أن يحصل على مبلغ تعويض تجاوز قيمة الشيء المؤمن عليه .

وتنص المادة ٩٥٧ من تقنين الموجبات والعقود فى هذا المعنى أيضا على ما يأتى : « أن المبالغ المضمونة فى عقود ضمان الحياة (الضمان فى حالة الوفاة والضمان فى حالة الحياة) تعين على وجه قطعى فى لائحة الشروط - وعندما يكون الضمان معقودا على الحوادث التى تصيب الأشخاص ، لايجوز أيضا أن يكون المبلغ المضمون الذى عين فى لائحة الشروط موضوعا للنزاع ، » .

انظر أيضا فى هذا المعنى م ٥٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

(١) انظر آنفا فقرة ٦٩٧ .

نفس الخطر (١) ، وفي التأمين من الاصابات يطلب منه أيضا أن يبلغه عن عقود التأمين اللاحقة (٢) . وليس الغرض من ذلك أن هذه العقود تخضع لبدأ التعويض فهي لاتخضع له ، وانما يريد المؤمن أن يتبين ما اذا كان المؤمن له بتعديده لعقود التأمين قد انطوى على روح المغامرة فيحذر منه ، وقد لايتعاقد معه (٣) .

٦٩٩ — الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يكون مستحقا للمؤمن له :

وتفريعا على مبدأ انعدام صفة التعويض أيضا يستطيع المؤمن له أن يجمع ، ليس فحسب بين مبالغ التأمين المتعددة ، بل أيضا بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يستحقه قبل الغير . فاذا فارضنا أن شخصا أمن نفسه من العجز الدائم عن العمل بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فأحدث به شخص آخر اصابة أعجزته عن العمل ، وقضى بمسئولية هذا الشخص الآخر وبإلزامه تدفع تعويض للمؤمن له مقداره أربعة آلاف جنيه ، فان المؤمن له فى هذه الحالة يتقاضى من المؤمن مبلغ التأمين ومن المسئول مبلغ التعويض ، فيكون مجموع ما يتقاضاه سبعة آلاف جنيه ، دون نظر الى مقدار ما لحقه من الضرر ، اذ الظاهر أنه بجمعه بين مبلغى التأمين والتعويض قد تقاضى مايزيد على مقدار الضرر . ولو أنه كان قد أمن على نفسه من العجز الدائم عند مؤمن آخر بمبلغ ألفى جنيه مثلا ، فانه يجمع أيضا هذا المبلغ الى المبلغين المتقدمين ، ويكون مجموع ما يتقاضاه هو تسعة آلاف جنيه . ويلاحظ أن القاضى عندما قدر التعويض فى دعوى المسئولية بأربعة آلاف جنيه نظر الى الضرر الذى لحق بالمؤمن له من جراء العجز عن العمل ، ولم يدخل فى

(١) شاميرى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٣٦٥ - دالوز الأسبوعى ١٩٣٥ - ١٢٤ .

(٢) نقض فرنسى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ١٣٩ - ٩ يونية سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٢٦٤ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٣ ص ٥٧٠ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨١ ص ٢٥٨ - عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٢ .

حسابه مبلغ التأمين الذى يستحقه المؤمن له ، فهذا المبلغ لا شأن له بالضرر الذى وقع وليس مقصودا به أن يكون تعويضا عنه كما سبق القول ، بل ان له سببا آخر غير الضرر هو عقد التأمين والأقساط التى دفعها المؤمن له للمؤمن فى مقابل تأمينه (١) .

٧٠٠ — عدم حلول المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول . نص قانونى :

وتفريعا على مبدأ الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض ، يجب القول بأن المؤمن لا يحل محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول . ففى المثل المتقدم ، بعد أن تقرر أن المؤمن له يرجع على المسئول بالتعويض ويجمع بين التعويض ومبلغ التأمين ، لم يعد هناك مجال لأن يحصل المؤمن محله فى الرجوع على المسئول . فقد رجع هو على المسئول واستنفد كل حقه بهذا الرجوع ، ولم يبق للمؤمن شئ يرجع به . ولو أجزنا أن يحل المؤمن محل المؤمن له ، وقد أجزنا فى الوقت ذاته للمؤمن له أن يرجع على المسئول ، فان ذلك يؤدى الى الرجوع على المسئول مرتين بخطأ واحد ، وهذا لايجوز . لذلك يكون الرجوع على المسئول للمؤمن له وحده ، ولا يحل المؤمن محله فى هذا الرجوع . وقد أكدت المادة ٧٦٥ مدنى هذا المبدأ فى التأمين على الحياة اذ تقول : « فى التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل من تسبب فى الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث » (٢) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٥ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٣ —
عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٣ .
(٢) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١٠٩٨ من المشروع التمهيدى على وجه مطابق لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد . واقرته لجنة المراجعة تحت رقم ٨١٦ فى المشروع النهائى . واقره مجلس النواب تحت رقم ٨١٦ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٥ (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٥ — ص ٣٨٦) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، لأنه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (١) .

ومقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣١ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٦٥ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٨ — ولامقابل للنص في تقنين الموجبات والعقود اللبناني — وفي التقنين المدني الكويتي مفهوم المخالفة للمادة ٨٠١ — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٤٨ (٢) .

ولما كان هذا النص من النظام العام ، ولايجوز الاتفاق على ما يخالفه ضد مصلحة المؤمن له ، فإن النص يحرم ، ليس فحسب أن يحل المؤمن محل المؤمن له حلولا قانونيا ، بل أيضا أن يحل محله حلولا اتفاقيا .

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

• التقنين المدني السوري م ٧٣١ (مطابق) .

• التقنين المدني الليبي م ٧٦٥ (مطابق) .

• التقنين المدني العراقي م ٩٩٨ (مطابق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني لامقابل ولكن النص يتفق مع المبادئ العامة في التأمين . وتنص المادة ٥٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، في نفس المعنى ، على ما يأتي : « في التأمين على الأشخاص ، لا يحل المؤمن الذي دفع مبلغ التأمين محل طالب التأمين أو المستفيد تجاه الغير المسئول عن الحادث » .

التقنين المدني الكويتي : لم يرد به نص مماثل ولكن يعمل بحكمه أخذا بمفهوم مخالفة المادة ٨٠١ التي جرى نصها بالآتي « ١ — في التأمين من الأضرار ، يحل المؤمن قانونا بما أداه من تعويض في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل المسئول قانونا عن الضرر المؤمن منه ، وذلك ما لسم يكن المسئول عن الضرور قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أعماله » ٢ — وتبرا ذممة المؤمن قبل المؤمن له من كل مبلغ التأمين أو بعضه اذا أصبح حلوله محله متعذرا بسبب راجع الى المؤمن له » .

التقنين المدني الأردني م ٩٤٨ : اذا دفع المؤمن — في التأمين على الحياة — مبلغ التأمين فليس له حق الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حرقته قبل التسبب في الحادث المؤمن منه أو المسئول عنه .
(والتقنين الأردني يتفق مع التقنين المصري) .

فلا يجوز أن يتفق المؤمن مع المؤمن له ، بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، أن يحل الأول محل الثاني في الرجوع على المسئول . كذلك لا يجوز للمؤمن له لا في وثيقة التأمين ولا بعد ذلك ولو بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، أن ينزل للمؤمن عن دعواه قبل المسئول ، فإن النزول عن الدعوى أبلغ من الحلول ، فهو يمكن المؤمن من الرجوع على المسئول قبل أن يوفى مبلغ التأمين للمؤمن له ، في حين أن الحلول لا يمكنه من الرجوع إلا بعد أن يوفى مبلغ التأمين . فإذا لم يجز الاتفاق على الحلول ، لم يجز من باب أولى الاتفاق على النزول (١) .

وإذا كان المؤمن لا يجوز له الرجوع على المسئول لا بدعوى الحلول ولا بدعوى النزول ، فإنه لا يجوز له أيضا الرجوع على المسئول بدعوى شخصية من جانبه هو على أساس أن المسئول قد ألحق به الضرر يجعله ملزما بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له . ذلك أن المسئول لم يلحق به ضررا ما ، وإذا كان المؤمن قد أصبح ملتزما بدفع مبلغ التأمين ، فإن هذا الالتزام ناشئ من عقد التأمين ، وقد تقاضى المؤمن أقساط التأمين من المؤمن له في مقابل هذا الالتزام . فلو أجزنا المؤمن الرجوع على المسئول لأثرى على حسابه دون سبب ، ولدفع له المسئول تعويضا دون أن يرتكب خطأ نحوه (٢) .

ولا يجد أمام المؤمن إلا وسيلة واحدة يستطيع بها ، دون أن يرجع هو على المسئول ، أن يمنع المؤمن له من الجمع بين التعويض ومبلغ

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٤ ص ٥٧١ - ص ٥٧٢ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٢ ص ٢٦٠ - انظر عكس ذلك وأنه يجوز النزول : نقض فرنسي ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ داللو الأسبوعى ١٩٣٢ - ٢٨٢ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٣٧ ص ٢٥٢ .

(٢) نقض فرنسي ٦ يناير سنة ١٩١٤ داللو ١٩١٨ - ١ - ٥٧ - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٤ ص ٥٧١ - سيميان فقرة ١٥٠ - أنسيكلوبيدى داللو لفظ Ass. Per. فقرة ٣ - ولفظ Ass. Ter. فقرة ٥٨٦ - عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٢ ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠ - عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٢ .

التأمين ، أى من الرجوع على المسئول والمؤمن فى وقت واحد • وهذه الوسيلة هى أن يستبعد فى وثيقة التأمين من نطاق الخطر المؤمن منه كل حادث يتسبب فيه الغير بخطأه • وهو اذا كان بذلك لا يمنع المؤمن له من الرجوع على المسئول بالتعويض ، فانه يمنع من الرجوع عليه هو بمبلغ التأمين ، ومن ثم لا يجمع المؤمن له بين المبلغين (١) •

الفرع الثانى

التأمين على الحياة (*)

(Assurances sur la vie)

٧٠١ — أهمية التأمين على الحياة والقواعد الخاصة به :

قدمنا (٢) أن التأمين على الحياة هو أبرز أنواع التأمين على الأشخاص ، وأكثرها ذيوعا وانتشارا • وهو اذا كان قد تأخر فى الظهور ، كما رأينا (٣) ، الى اقتراب القرن التاسع عشر اذ تعرض للهجوم أكثر من غيره من أنواع التأمين ، الا أنه ما لبث أن تغلب على ما قام أمامه من عقبات ، وانتشر انتشارا واسعا بفضل تحسن الحالة الصحية

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩٤ ص ٥٧٢ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ١٨٢ ص ٢٦٠ — تولوز ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٠ — ٤٨٦ — الرباط ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٤٩ — ٢٨٨ • (*) انظر Lefort ٤ أجزاء سنة ١٨٩٤ — سنة ١٩٠٠ ، وجزءان سنة ١٩٢٠ — Poterin du Motel فى نظرية التأمين على الحياة سنة ١٨٩٦ — جيليو دى لامور انديير فى الاحتياطى الحسابى للأقساط فى التأمين رسالة من باريس سنة ١٩٠٩ — Dupuich سنة ١٩٢٢ — Galbrun فى التأمين على الحياة وحساب الأقساط والاحتياطيات سنة ١٩٢٣ Maution فى فن رياضيات التأمين على الحياة (Saint Louvent-technique actuarielle) رسالة من كان سنة ١٩٣٩ — بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ١٠ وما بعدها — بيكار وبيسون فقرة ٤٠٢ وما بعدها — سيميان ص ١١٦ وما بعدها — انسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ١١٢ وما بعدها • (٢) انظر آنفا فقرة ٦٧٨ وفقرة ٦٧٩ • (٣) انظر آنفا فقرة ٥٤٥ •

وتمكن خبراء رياضيات التأمين على الحياة (actuaire) من وضع جداول الوفيات (tables de mortalité) على أسس رياضية دقيقة . وقد سبق أن استعرضنا أنواع التأمين على الحياة ، وصوره المختلفة العادية وغير العادية (١) .

وللتأمين على الحياة أهمية كبيرة . فهو الى جانب دوره الطبيعى كنوع من أنواع التأمين فى توفير الأمان والحيلة للمستقبل ، يقوم بدور آخر هام هو تشجيع الادخار وتكوين رؤوس الأموال ، بما يعود بالخير على المدخرين وعلى الاقتصاد القومى بوجه عام . وهو فى الوقت ذاته أداة ذافعة من أدوات الائتمان (crédit) ، اذ يستطيع الشخص أن يؤمن على حياته لمصلحة دائنيه فيقدم لهم بذلك الضمان الذى يلتمسونه لحقوقهم ، ويستطيع المؤمن له كذلك أن يجد ما هو فى حاجة عاجلة اليه من النقود بتصفية وثيقة التأمين وبرهنها وبتعجل دفعات على حسابها (٢) .

ويتميز التأمين على الحياة عن سائر أنواع التأمين بأنه ليس تأميناً فحسب ، بل هو أيضاً أداة من خير أدوات الادخار . ولا تقل أهمية عنصر الادخار فيه عن أهمية عنصر التأمين . وعنصر الادخار هذا هو الذى هياً نظاماً فى التأمين على الحياة لا توجد فى غيره من أنواع التأمين من ذلك تخفيض التأمين وتصفيته ورهن وثيقة التأمين وتعجل دفعات على حسابها . بل ان المؤمن له فى التأمين على الحياة يستطيع أن يساهم فى أرباح المؤمن بشرط يضعه فى وثيقة التأمين (clause de participation aux bénéfices) ويظهر أثر ذلك إما فى تخفيض القسط أو فى زيادة مبلغ التأمين (٣) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٨٥ وما بعدها .

(٢) انظر فى ذلك آنفاً فقرة ٥٤٤ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٠٣ .

وتسرى على التأمين على الحياة القواعد التي سبق تفصيلها في عقد التأمين بوجه عام ، وكذلك في التأمين على الأشخاص • ويبقى هنا أن نستعرض القواعد الخاصة التي ينفرد هو بها ، سواء فيما يتعلق بأركانها ، أو فيما يتعلق بآثاره •

المبحث الأول

أركان عقد التأمين على الحياة

٧٠٢ — التراضي والمحل :

نستعرض هنا القواعد الخاصة بأركان عقد التأمين على الحياة فيما يتعلق بالتراضي ، ثم فيما يتعلق بالمحل •

المطلب الأول

التراضي في عقد التأمين على الحياة

٧٠٣ — مسائل للبحث :

يثير التراضي في عقد التأمين على الحياة مسألة أطراف هذا العقد الذين يقع التراضي بينهم • وقد قدمنا أنه يغلب في التأمين على الحياة ألا تجتمع الصفات الثلاث للمؤمن له في شخص واحد ، فقد يكون المؤمن على حياته أجنبيا عن العقد وهذا هو التأمين على حياة الغير ، كما يجوز أن يكون الأجنبي عن العقد هو المستفيد وهذا هو التأمين على الحياة لمصلحة الغير (١) • وقبل ذلك توجد لوثيقة التأمين على الحياة أحكام تخصصها من ناحية المشتملات ومن ناحية الصورة •

فتجتمع لنا بذلك مسائل ثلاث :

(١) انظر آتنا ٥٧٣ •

١ — وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتملات والصورة •

٢ — التأمين على حياة الغير •

٣ — التأمين على الحياة لمصلحة الغير •

١ — وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتملات والصورة

٧٠٤ — مشتملات وثيقة التأمين على الحياة :

قدمنا (١) أن وثيقة التأمين تتضمن الشروط العامة المطبوعة التي يقررها المؤمن بحسب نموذج (police-type) يعده لذلك ، وإلى جانب هذه الشروط العامة المطبوعة توجد بيانات مكتوبة هي التي تخصص وثيقة التأمين باعتبارها عقدا مبرما مع مؤمن له بالذات ، وهذه البيانات المخصصة لوثيقة التأمين هي تاريخ توقيع الوثيقة ، وأسماء المتعاقدين ومواطنهم ، والأشخاص أو الأشياء المؤمن عليها ، ودلييلة المخاطر المؤمن منها ، والتاريخ الذي يبدأ منه تأمين هذه المخاطر ، وقسط التأمين وتاريخ استحقاقه وطريقة أدائه ، ومبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بدفعه •

وتنفرد وثيقة التأمين على الحياة ببيانات أخص تذكر إلى جانب البيانات الخاصة المتقدم ذكرها • فقد يكون التأمين معقودا على حياة الغير ، وفي هذه الحالة يذكر اسم الشخص المؤمن على حياته ولقبه وتاريخ ميلاده ، وهذا بيان جوهرى لان التأمين مرتبط بحياة هذا الغير • وقد يكون التأمين معقودا لمصلحة الغير ، وفي هذه الحالة يذكر اسم المستفيد اذا كان شخصا معيناً ولقبه ، وسنرى عند الكلام في التأمين على الحياة لمصلحة الغير أن المستفيد قد يكون شخصا معيناً منذ البداية فيذكر في وثيقة التأمين (٢) • وقد قدمنا (٣) أن التأمين على الحياة

(١) انظر آنفا فقرة ٥٨٧ •

(٢) انظر ما يلي فقرة ٧١٣ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٨٦ وما بعدها •

حالات مختلفة ، فهو إما أن يكون تأميناً لحالة الوفاة (تأميناً عمرياً أو تأميناً مؤقتاً أو تأميناً بقاءاً) وإما أن يكون تأميناً لحالة البقاء (برأس مال مرجأ أو بإيراد مرتب) وإما أن يكون تأميناً مختلطاً (تأميناً مختلطاً عادياً أو تأميناً لأجل محدد) . وفى جميع هذه الأحوال ، يجب أن يذكر فى وثيقة التأمين على الحياة الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين (وفاة المؤمن على حياته فى التأمين العمرى مثلاً) ، أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ (الوقت المعين الذى يستحق فيه مبلغ التأمين إذا بقى المؤمن على حياته حياً عند حلوله فى التأمين لحالة البقاء مثلاً) . وكذلك تذكر كيفية الاشتراك فى الأرباح ، إذا خول المستفيد حق الاشتراك فيها (١) .

(١) وقد نصت المادة ٥٢ من مشروع الحكومة فى هذا الصدد على ما يأتى : « يجب أن تشمل وثيقة التأمين على الحياة ، علاوة على البيانات المنصوص عليها فى المادة الخامسة ، ما يأتى : (أ) اسم المؤمن على حياته ولقبه وتاريخ ميلاده . (ب) اسم المستفيد إذا كان شخصاً معيناً ولقبه . (ج) الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ . (د) كيفية الاشتراك فى الأرباح إن وجد » .

وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٨٣ من المشروع التمهيدي ، ويجرى نص المشروع التمهيدي على الوجه الآتى : « يجب أن تشمل وثيقة التأمين على الحياة ، فضلاً عن البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٠٥٨ ، على ما يأتى : (أ) اسم طالب التأمين أو الشخص المؤمن على حياته فى حالة التأمين على حياة الغير ، ولقبه ، وتاريخ ميلاده . (ب) اسم المستفيد إذا كان شخصاً معيناً ، ولقبه . (ج) الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ » . وقد حذف نص المشروع التمهيدي فى لجنة المراجعة لأنه يورد « حكماً جزئياً يحسن أن ينظمه قانون خاص » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٠ فى الهامش) .

وقد نصت المادة ٩٩٨ من قانون المراجعات والعقود اللبثاني فى هذا الصدد على ما يأتى : « أن لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة يجب أن تشمل ، فضلاً عن الأمور المبينة فى المادة ٩٦٤ . أولاً - على اسم المضمون وكنيته وتاريخ ولادته . ثانياً - على اسم المستحق وكنيته إذا كان هناك مستحق معين . ثالثاً - على الحادث أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق مبلغ الضمان . رابعاً - على شروط التخفيض إذا نص عليه فى =

وتنفرد أخيرا وثيقة التأمين على الحياة ببيان هام يضاف إلى البيانات المقدمة الذكر . ذلك أن التأمين على الحياة ، كما سنرى ، قابل لعمليتين هامتين هما تخفيض التأمين وتصفيته . ولكل من هاتين العمليتين شروط معينة ، سنعرض لها عند الكلام في التخفيض والتصفيه . فيجب أن تذكر في وثيقة التأمين شروط التخفيض والتصفيه ، باعتبارها جزءا من الشروط العامة للتأمين . وقد عني التقنين المدني بأن يورد في نصوصه في التأمين ، على اقتضاها ، هذا الحكم ، فنصت المادة ٧٦٣ من هذا التقنين على ما يأتي : « تعتبر شروط التخفيض والتصفيه جزءا من الشروط العامة للتأمين ، ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين » (١) .

= العقد وفقا لأحكام المادة ٢٠١٢ والمادة ١٠١٣ ،
وانظر في مشتملات وثيقة التأمين على الحياة في القانون الفرنسي
المادتين ٥٤ و ٦٠ من القانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ (بيكار وبيسون فقرة
٤١٢ ص ٦٠٤) .

ومن نماذج مجموع الأسئلة (questionnaire) التي توجه إلى المؤمن له عند طلب التأمين على الحياة النموذج الآتي : الاسم واللقب - المهنة - محل الإقامة - محل الميلاد - تاريخ الميلاد - الجنسية - ابتداء التأمين - ما هي المستندات أو الرسائل الأخرى التي يثبت بها تاريخ ومحل الميلاد ومتى تقدم هذه المستندات - هل أنت أعزب أو متزوج أو أرمل - ألم تطلب التأمين على حياتك لدى شركتنا أو أية شركة أخرى - ألم يرفض طلبك من أحداها - هل قبل طلبك بالشروط العادية أم بشروط معدلة ، بأقساط عادية أم مرتفعة ، أم أن المفاوضات قطعت ولأى سبب - إذا كان قد سبق لك التأمين بأحدى الشركات بين حالة كل تأمين (الشركات ، مبلغ التأمين ، ساري أو مخفض أو ملغى) - ألم يرفض لك طلب إعادة سريان تأمين بأحدى الشركات (من أي شركة ، ومتى) - هل هناك أخطار خاصة تتعرض لها بسبب طبيعة عملك أو ظروف معيشتك - هل هناك حزازات أو ضغائن بينك وبين آخرين - مبلغ التأمين - في أي وقت وفي أي حالة يدفع مبلغ التأمين - إلى من يدفع (في حالة وفاة المؤمن على حياته ، في حالة وجوده على قيد الحياة) - كيف تدفع الأقساط - رقم التعريف - مدة التأمين - مدة سداد الأقساط .
(انظر عبد الودود يحيى في التأمين على الحياة ص ١٨ - ص ١٩) .

(١) تلخيص النص :

لم يرد هذا النص في المشروع التمهيدي ، ولجنة المراجعة هي التي أدخلته في نصوص المشروع النهائي على الوجه الذي استقر عليه في التقنين المدني الجديد تحت رقم ٨١٤ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨١٤ ، فمجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٣ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٢) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لعدم اشتماله على
نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني
السوري المادة ٧٢٩ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٦٣ — ولا مقابل
في التقنين المدني العراقي — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة
٩٩٨ (رابعا) — ولا مقابل في التقنين المدني الكويتي ولا في التقنين
المدني الأردني (٢) .

٧٠٥ — صورة وثيقة التأمين على الحياة :

قدمنا (٣) أن وثيقة التأمين يغلب أن تكون وثيقة لمصلحة
شخص معين ، وقد تكون في صورة وثيقة اذنية (a ordre) أو وثيقة
لحامِلها (au porteur) . ولما كانت الوثيقة لحاملها تنتقل بالمناولة
من يد الى يد ، ومن ثم لا يكون حامل الوثيقة الأخير وهو المستفيد
معروفا مقدما ولا تمكن معرفته ، فإن صورة الوثيقة لحاملها لا تتلاءم
مع وثيقة التأمين على الحياة . ذلك أنه إذا كان المؤمن على حياته غير
المستفيد — وهذا الذي يقع في الوثيقة لحاملها إذا تداولتها الأيدي
كما هو الغالب — فسنرى أنه لابد من موافقة المؤمن على حياته إذ
ينجم عن هذا الوضع أن تكون هناك مصلحة للمستفيد في موت المؤمن
على حياته ، ومن ثم وجبت موافقة المؤمن على حياته للاستيثاق من

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٩ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٦٣ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي لا مقابل .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٩٨ (رابعا) انظر آتفا الهامش

السابق .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل .

التقنين المدني الأردني : لا مقابل .

(٣) انظر آتفا فقرة ٥٨٩ .

أن الدفع لا يزعجه وأنه راض به ومطمئن اليه (١) • وتداول الأيدي للوثيقة لحاملها يجعل من المتعذر كما قدمنا معرفة من هو المستفيد في نهاية الأمر ، حتى يكون المؤمن على حياته مطمئنا اليه وموافقا عليه • لذلك لايجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة وثيقة لحاملها ، وإذا اتخذت هذه الصورة فإنها تكون باطلة (٢) •

ويغاب أن تكون وثيقة التأمين على الحياة لمستفيد معين ، ولكن لا يوجد ما يمنع من أن تكون وثيقة اذنية (٣) • وفي هذه الحالة الأخيرة تنتقل الوثيقة من شخص الى شخص عن طريق التظهير ، شأنها في ذلك شأن سائر الوثائق الاذنية • فيظهرها المستفيد لمستفيد آخر يوافق عليه المؤمن على حياته ، ولذلك لايجوز هنا التظهير على بياض (٤) • وإذا ظهرت وثيقة التأمين على الحياة الاذنية لمستفيد معين وافق عليه المؤمن على حياته كما قدمنا ، وجب أن يشمل تظهير الوثيقة على تاريخ التظهير واسم المستفيد الجديد (المحال له) وتوقيع المظهر (المحيل) ، والا كان التظهير باطلا • فإذا توافرت هذه الشروط في التظهير فوقع صحيحا ، فانه لا يكون نافذا في حق المؤمن الا إذا أخطر به أو قبله ، وفقا للقواعد المقررة في حوالة الحق اذ لا بد من قبول المحال عليه أو اعلانه حتى تكون الحوالة نافذة في حقه (م ٣٠٥ م——دنى) (٥) •

(١) انظر ما يلي فقرة ٧٠٦ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٥٨٩ — وانظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة

٤١٣ ص ٦٠٤ — ص ٦٠٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٥ —

وانظر المسادة ٦١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٠

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٨٩ — بيكار وبيسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٥ — نقض

فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٤ داللو ١٩٠٥ — ١ — ١٦٥ •

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٤١٣ ص ٦٠٥ — بلانيول وريبير وبيسون

١١ فقرة ١٣٨٥ ص ٨٠٧ •

(٥) وقد نصت على هذه الأحكام المادة ١٠٨٤ من المشروع التمهيدى

اذ تقول : « ١ — يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة اذنية ، ولكن لايجوز

أن تكون لحاملها • ٢ — يجب أن يشتمل تظهير وثيقة التأمين على تاريخ

التظهير واسم المحال اليه وتوقيع المحيل ، والا كان باطلا • ٣ — ولا يكون =

٢ — التأمين على حياة الغير

(Assurance sur la vie d'un tiers)

٧٠٦ — وجوب موافقة المؤمن على حياته — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٥ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — يقع باطلا التأمين على حياة الغير ، ما لم يوافق الغير عليه كتابة قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية ، فلا يكون العقد صحيحا الا بموافقة من يمثله قانونا » .

« ٢ — وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق » (١) .

ولامقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، لانه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (٢) .

= التظهير نافذا في حق المؤمن الا اذا اخطر به بكتاب موصى عليه، أو الا اذا اعترف المؤمن كتابة بأن المحال اليه هو صاحب الحق في التأمين » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، وكذلك مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجريئات وتفاسيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٠ — ص ٣٦١ في النفاذ) .

وتنص المادة ٩٩٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني ، فى هذا الصدد على ما يأتى : « يجوز أن تكون لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة محررة « لأمر » ، ولكن لا يجوز أن تكون لحاملها — أن تظهير لائحة الشروط المختصة بضمان الحياة والمحررة « لأمر » يجب أن يشتمل على التاريخ وعلى اسم المحال اليه وعلى توقيع المحيل ، والا كان باطلا . أما تعيين القيمة المدفوعة فليس واجبا — ولا يكون التحويل نافذا فى حق الضامن الا اذا أبلغ اليه بكتاب مضمون ، أو اذا اعترف الضامن خطيا لحامل لائحة الشروط بحق الاستفادة منها » .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١٠٨١ من المشروع التمهيدى على وجه مطابق لما استقر عليه فى التقنين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٠٣ فى المشروع النهائى . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٥ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٩ — ص ٣٦٢) .

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص فى عقد التأمين .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٢١ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٥ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٢ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المواد ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٤٣ (١) .

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

- التقنين المدني السوري م ٧٢١ (مطابق) .
- التقنين المدني الليبي م ٧٥٥ (مطابق) .
- التقنين المدني العراقي م ٩٩٢ (مطابق للفقرة الأولى للنص المصري) .
- تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٩٤ : يمكن أن يعقد الضمان على حياة شخص بواسطة هذا الشخص أو بواسطة الغير .
- م ٩٩٥ : ان الضمان الموقوف على الوفاة الذي يعقده شخص ثالث في مصلحة المضمون يكون باطلا اذا لم يصرح المضمون خطيا بقبوله مع ذكر قيمة الضمان — وكذلك يجب أن يصرح المضمون خطيا بقبوله عند كل تفرغ عن حق الاستفادة من العقد الذي عقده شخص ثالث لمصلحته .
- م ٩٩٦ : لا يجوز لانسان أن يعقد ضمانا موقوفا على وفاة قاصر لم يتم الخامسة عشرة من سنه أو محجورا عليه أو أى شخص موضوع في دار المجانين — وكل عقد مخالف لهذا المنع يكون باطلا — ويحكم بالابطال بنسأ على طلب الضامن أو الشخص الذي وقع لائحة الشروط أو وكيل مفاد الأهلية — ويجب أن تعاد جميع الأقساط المدفوعة بتمامها — وفضلا عن ذلك فان الضامن وموقع لائحة الشروط يستهدفان لجزاء نقدي بين خمس ليرات الى مائتين وخمسين ليرة لبنانية سورية عن كل ضمان عقده عن علم خلافا لهذا المنع — على أن أحكام هذه المادة لا تحول دون إبرام عقد يضمن ، عند وفاة أحد الأشخاص المعينين في الفقرة الأولى من هذه المادة ، إعادة الأقساط التي دفعت تنفيذا لعقد ضمان للحياة معقودا لأحد أولئك الأشخاص .
- م ٩٩٧ : لا يجوز لشخص ثالث أن يعقد ضمانا موقوفا على وفاة امرأة منزوجة بدون اجازة من الزوج ، أو على وفاة شخص وضع تحت الاشراف القضائي بدون اجازة المشرف . على أن هذه الاجازة لا تغني عن رضا مفاد الأهلية نفسه — وعند عدم الحصول على هذه الاجازة أو هذا الرضا يحكم بابطال العقد بناء على طلب الزوج أو المشرف في حالة التأمين على حياة الزوجة أو شخص تحت الاشراف القضائي .
- (والتقنين اللبناني ، بخلاف التقنين المصري ، لا يجيز التأمين على حياة الغير اذا كان المؤمن على حياته قاصرا دون الخامسة عشرة أو محجورا ، ويشترط اجازة الزوج أو المشرف في حالة التأمين على حياة الزوجة أو شخص تحت الاشراف القضائي) .
- التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص ، لانه لم يشتمل الا على =

ويخلص من هذا النص أنه إذا أمن شخص على حياة الغير لمصلحته هو أو لمصلحة شخص آخر ، فإن عقد التأمين — وكان في الأمل يصح بتراضى المؤمن وطالب التأمين — لا يكون صحيحا الا بتراضى هذين الطرفين وموافقة المؤمن على حياته أيضا . والحكمة في ذلك أن التأمين على حياة الغير ، دون أن يكون هذا الغير طرفا العقد يجعل حياته محلا للمضاربة ، اذ يتوقف على موته استحقاق مبلغ التأمين : ويشير ذلك الرغبة في موته (votum mortis) ، وقد يكون مغريا لمن له مصلحة ، وهو المستفيد ، بأن يفكر في الاعتداء على حياته . ولم يشترط القانون أن تكون هناك للمستفيد أو لطالب التأمين مصلحة في بقاء المؤمن على حياته حيا ، واستعاض عن ذلك بأن اشترط لصحة عقد التأمين موافقة المؤمن على حياته (١) . وغنى عن البيان أن التأمين على الحياة الذي لا يكون صحيحا الا بموافقة المؤمن على حياته يجب أن يكون تأمينا لحالة الوفاة ففيه يستحق مبلغ التأمين عند موت المؤمن على حياته فيتحقق الخطر المشار اليه ، أما التأمين لحالة البقاء حيث لا يستحق مبلغ التأمين الا اذا بقى المؤمن على حياته حيا فلا خطر فيه على حياة هذا الأخير ، ومن ثم لا تشترط موافقته لصحة العقد (٢) .

وقد يكون المؤمن على حياته قاصرا أو محجورا ، وعند ذلك يجب أن تصدر الموافقة من الولي أو الوصي أو القيم ، أى ممن يمثل قانونا

= النصوص العامة لعقد التأمين على اختلاف أنواعه وترك التفاصيل للتشريعات الخاصة في شأن كل نوع معين منها (تراجع المادة ٨٠٩ من هذا التقنين) .

التقنين المدني الاردنى م ٩٤٢ : يشترط لنفاذ عقد التأمين على حياة الغير موافقته قبل ابرام العقد — فاذا لم تتوافر فيه الأهلية فلا ينفذ عقده الا بموافقة من يمثله قانونا .

(والتقنين الاردنى يتفق فى حكمه مع التقنين المصرى) .

(١) انظر آنفا فقرة ٥٦٤ — والقانون المصرى فى ذلك كالقانون الفرنسى (انظر م ٥٧ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ — بيكار وبيسون فقرة ١٧ ص ٦٠٨ — ص ٦٠٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٦) .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٧ ص ٦٠٩ .

المؤمن على حياته (١) •

والموافقة ، سواء صدرت من المؤمن على حياته شخصيا أو ممن يمثله قانونا ، يجب أن تكون موافقته مكتوبة • والكتابة هنا ركن للانعقاد لا طريق للإثبات ، فالموافقة الشفوية لا تكفى ولو أمكن إثباتها • وأية كتابة تكفى ، فلا يشترط أن تكون كتابة رسمية • ويجب أن تكون الموافقة صادرة قبل إبرام عقد التأمين ، فيجوز أن يمضى المؤمن على حياته طلب التأمين فتكون الموافقة فى هذه الحالة قبل إبرام العقد ، كما يجوز أن تصدر الموافقة من المؤمن على حياته فى ورقة مستقلة عن طلب التأمين بشرط أن تكون سابقة فى التاريخ على عقد التأمين • أما مجرد توقيع المؤمن على حياته على وثيقة التأمين ، فلا يعتبر موافقة قبل إبرام العقد ، بل هى معاصرة ، يعتد بها (٢) •

فإذا لم تصدر موافقة على حياته ، أو صدرت غير مستوفية للشروط المتقدم ذكرها ، كان عقد التأمين باطلا بطلانا مطلقا (٣) • ويستطيع أن يتمسك بالبطلان كل ذى مصلحة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها • ولا تصح الإجازة البطلان ، فلو صدرت الموافقة مستوفية للشروط بعد إبرام عقد التأمين ، فإنه لا يكون له أثر

(١) أما القانون الفرنسى (م ٥٨ من قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠) فيحرم التأمين على حياة الغير إذا كان هذا الغير قاصرا دون الثانية عشرة أو مجبورا عليه أو موضوعا فى مستشفى للأمراض العقلية ، حتى لو وافق من يمثل الغير قانونا (بيكار وبيسنون فقرة ١٦٤) — بلانيول ورينيير وبيسنون (١١ فقرة ١٣٩٥) • ودل تحقيق احصائى تم فى بلجيكا بالنسبة الى ١٤١ طفلا آمن على حياتهم أن ١٢١ منهم مانوا قبل أن يبلغوا من العمر عاما واحدا ، ومات الباقى قبل بلوغ الرابعة ، وأن من الس ١٤١ قد مات ١٤٠ فى السنة نفسها التى أبرم فيها عقد التأمين على حياتهم (كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٣١٠ ص ٨٤٣) •

(٢) محمد على عرفة ص ٢٢٧ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ١٧ — أما فى قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩١٢ (م ٥٧) فيجوز أن تكون الموافقة وقت إبرام العقد ، ويكفى إذن أن يوقع المؤمن على حياته على وثيقة التأمين •

(٣) محمد على عرفة ص ٢٢٧ •

ويبقى عقد التأمين باطلا (١) .

وموافقة المؤمن على حياته على النحو الذي قدمناه ليست ضرورية
فحسب لصحة عقد التأمين نفسه ، بل هي أيضا ضرورية لتعيين المستفيد
إذا كان التأمين لمصلحة الغير ، وهي ضرورية كذلك لصحة حوالة المستفيد
لحقه في الاستفادة من التأمين الى شخص آخر بعوض أو بغير عوض ،
أو رهنه هذا الحق عند شخص آخر ، كل ذلك لنفس الاعتبارات التي
اقتضت ضرورة الموافقة لصحة عقد التأمين . فان انتقال حق المستفيد
الى مستفيد آخر أو ثبوت رهن لآخر على هذا الحق يجعل لهذا الشخص
الآخر مصلحة في موت المؤمن على حياته ، فلا بد من موافقة هذا الأخير
على الحوالة أو على الرهن (٢) .

٧٠٧ — التأمين على حياة الجنين :

يمنع قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ في
المادة ١/٥٨ منه التأمين على حياة القاصر اذا كانت سنة تقل عن

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤١٧ ص ٦٠٩ .

(٢) واذا كان المؤمن على حياته هو نفسه طالب التأمين ، ورخص
مقدما في وثيقة التأمين في حوالة الوثيقة ، فان هذا الترخيص العام الصادر
منه باعتباره طالب التأمين لايفنى عن موافقته الخاصة على شخص الحال
له باعتباره مؤمنا على حياته (بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ٢٠٩ — بلانيول
وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٠ ص ٨٤٠ — بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧٨٤) .
وتقول المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى في صدد المادة ٧٥٥ مدنى
« يجارى هذا النص المادة ٧٤ من القانون السويسرى الصادر في ٢ أبريل سنة
١٩٠٨ والمادة ١٥٨ فقرة ٢ من القانون الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة
١٩٠٨ والمادة ٥٧ فقرة أولى من القانون الفرنسى الصادر في ١٣ يوليه سنة
١٩٣٠ — ولم يأخذ المشروع بالحكم العكسى الوارد بالمادة ٤١ من القانون
البلجيكي الصادر في ١١ يونيه سنة ١٨٧٤ ، وذلك نظرا لما ترتب عليه من كثرة
الحوادث الجنائية التى يكون القصد منها قبض مبالغ التأمين عند وفاة المجنى
عليهم . أما الفقرة الثانية فهى مقتبسة من الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من
قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى ، وحكمها مخالف لحكم الفقرة الثانية من المادة
٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى التى تقضى بأن حوالة الحق فى
الاستفادة من التأمين أو رهن هذا الحق يصبح دون حاجة لرضاء الغير المؤمن
عليه » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٠ ص ٣٦١) .

انتهى عشرة سنة ، ومن باب أولى لا يجوز التأمين في هذا القانون على حياة الجنين • ولا مقابل لهذا النص في القانون المصري ، ومن ثم يجوز التأمين على حياة القاصر أيا كانت سنة ولو دون الثانية عشرة ، بشرط موافقة من يمثله قانونا كما سبق القول (١) •

وتطبيقا لذلك يجوز التأمين على حياة الجنين قبل مولده ، على أن يوافق على العقد من يمثّل الجنين قانونا ، وبشرط أن يولد الجنين حيا • أما إذا ولد الجنين ميتا ، فإن احتمال الخطر ينعدم ، ويفقد عقد التأمين مقوما من مقوماته الجوهرية ، فيكون باطلا •

ومع ذلك يجوز أن يقع التأمين ، في الجنين الذي ولد ميتا ، على نفقات العلاج والجنائز ، فيؤمن شخص على حياة جنين في هذه الحدود • فإذا ولد الجنين حيا وعاش بعد مولده ، فإن عقد التأمين ينتهي ، ولا يرجع الاستفادة على المؤمن بشيء • أما إذا ولد الجنين ميتا ، أو ولد حيا ولكنه لم يعيش بعد مولده ، التزم المؤمن بدفع نفقات العلاج والجنائز •

وقد أوردت المادة ١٠٨٢ من المشروع التمهيدى هذه الأحكام ، إذ تقول : « يقع باطلا كل تأمين على حياة جنين ولد ميتا ، ما لم يكن هذا التأمين مقصورا على دفع نفقات العلاج والجنائز » (٢) •

٧٠٨ — الاعتداء على حياة المؤمن على حياته — نص قانونى :

تنص المادة ٧٥٧ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت

(١) انظر آنفا فقرة ٧٠٦ •

(٢) وقد حذف نص المشروع التمهيدى في لجنة المراجعة لتعلقه «بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٩ — ص ٣٦٠) — وانظر القانون البلجيكي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، والقانون الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (م ٣/١٥٩) وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٥ •

ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ،
أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه » •

« ٢ — وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ،
فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص
المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه • فإذا كان
ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في أحداث الوفاة ، كان للمؤمن له
الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل
ما اشترط لمصلحته من تأمين » (١) •

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، لأنه لم يشتمل
على نصوص في عقد التأمين (٢) •

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري المادة ٧٢٣ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٧ —

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٨٦ من المشروع التمهيدي
على الوجه الآتي : (إذا كان التأمين على حياة شخص غير
طالب التأمين ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته إذا تسبب طالب التأمين عمدا
في وفاة ذلك الشخص أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه • ٢ — إذا كان
التأمين على الحياة لصالح شخص غير طالب التأمين ، فلا يستفيد هذا
الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته
أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه • ٣ — فإذا كان ما وقع من هذا
الشخص مجرد شروع في أحداث الوفاة ، يكون لطالب التأمين الحق في أن
يستبدل بالمستفيد شخصا آخر حتى لو كان المستفيد قد قبل ما اشترط
لمصلحته من تأمين » • وفي لجنة المراجعة استبدل لفظ « متى » بلفظ « إذا »
في الفقرة الأولى ، واضيفت واو العطف في ابتداء الفقرة الثانية ، ثم وافقت
اللجنة على النص تحت رقم ٨٠٦ في المشروع النهائي وفي لجنة الشؤون
التشريعية لمجلس النواب ، استبدل بلفظي « طالب التأمين » في كل موضع
من النص بلفظي « المؤمن له » ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في
التقنين المدني الجديد بعد ادماج الفقرتين الثانية والثالثة في فقرة واحدة ،
ووافق مجلس النواب على النص تحت رقم ٨٠٦ ، ثم وافق عليه مجلس
الشيوخ تحت رقم ٧٥٧ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٥ —
ص ٣٦٧) •

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين •

وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٤ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ١٠١٥ - ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي - وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٤٤ (١) .

ويعرض هذا النص لفرضين :

(الفرض الأول) أن يقع التأمين على حياة الغير ، فالمؤمن له يكون هو المؤمن على حياته (٢) ، وينفصل عنه كل من طالب التأمين والمستفيد

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٣ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٧ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٤ : اذا كان المستفيد من التأمين على الحياة غير الشخص المؤمن على حياته ، فان المؤمن يبرأ من التزاماته اذا تسبب المستفيد من التأمين عمدا في موت الشخص المؤمن على حياته او وقع الموت بناء على تحريض منه . اما اذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في احداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

(والتقنين العراقي يتفق مع التقنين المصري) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٥ : ينتهي مفعول عقد الضمان بحكم الضرورة اذا تسبب المستحق بقتل المضمون عن قصد او بفعل منه ، مالم يكن هناك مجرد خطأ . ويجب على الضامن أن يدفع قيمة الاحتياطي لورثة المضمون او لخلفائه في الحقوق اذا كانت الأقساط قد دفعت عن ثلاث سنوات او أكثر - واذا لم يكن هناك الا محاولة قتل ، حق للمضمون أن يرجع عن تعيين مستحق الضمان وان كان مرتب المحاولة قد قبل الضمان المعقود لمصلحته .

(وتتفق احكام التقنين اللبناني مع احكام المادة ٧٩ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص فيه ، لانه ترك الاحكام التفصيلية لأنواع عقد التأمين للتشريعات الخاصة بكل نوع منها .

التقنين المدني الأردني م ٩٤٤ : ١ - يبرأ المؤمن من التزاماته اذا تم التأمين لصالح شخص آخر وتسبب المؤمن له في وفاته او وقعت الوفاة بتحريض منه . ٢ - فاذا كان التأمين لصالح شخص غير المؤمن له وتسبب هذا الشخص في وفاة المؤمن له او وقعت الوفاة بتحريض منه فانه يحرم من مبلغ التأمين ، واذا كان ما وقع مجرد شروع في احداث الوفاة كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر .

(والتقنين الأردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

(٢) وقد ورد خطأ في نص المادة ٧٥٧ مدني أن المؤمن له هو غير المؤمن =

وقد يكونان شخصا واحدا • فيكون المفروض اذن أن شخصا أمن على حياة غيره لمصلحته هو ، فاصبح هو المستفيد وطالب التأمين في وقت واحد ، أما المؤمن على حياته — أى المؤمن له — فهو شخص آخر ليس طرفا في عقد التأمين ، ولكنه وافق على العقد طبقا لأحكام المادة ٧٥٥ مدنى (١) •

وبالرغم من أن المؤمن على حياته قد وافق على عقد التأمين ، مطمئنا الى طالب التأمين وهو المستفيد في الوقت ذاته ، فقد خان طالب التأمين الثقة الموضوعة فيه وتسبب عمدا في وفاة المؤمن على حياته أو حرض على قتله فقتل • والمفروض هنا أن التأمين تأمين لحالة الوفاة لا لحالة البقاء ، فكان مقتضى عقد التأمين أن يستحق المستفيد مبلغ التأمين بمجرد وفاة المؤمن على حياته • ولكن لما كان المستفيد — أو طالب التأمين اذ هما شخص واحد (٢) — هو الذى تسبب في وفاة المؤمن على حياته ، فإنه يحرم من مبلغ التأمين وتبرا ذمة المؤمن من هذا المبلغ فلا يدفع شيئا لأحد ، وبذلك ينتهى عقد التأمين • ذلك أن المستفيد قد

= على حياته ، فاستعملت عبارة « المؤمن له » فى هذا النص بمعنى « طالب التأمين » • وقد كان المشروع التمهيدى لنص المادة ٧٥٧ مدنى أكثر دقة ، فتجنب هذا الخطأ ، واستعمل عبارة « طالب التأمين » بدلا من عبارة « المؤمن له » • واللجنة التشريعية لمجلس النواب هى التى وقفت فى الخطأ عندما استبدلت العبارة الثانية بالعبارة الأولى (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٣٦٦ — وانظر آنفا نفس الفقرة فى الهامش) •

والذى يقطع فى وقوع هذا الخطأ أن المادة ٧٥٧ مدنى مأخوذة من المادة ١٧٠ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، والنص الألمانى يجرى على الوجه الآتى : « اذا عقد التأمين على موت شخص آخر غير طالب التأمين (preneur d'assurance) • فورد فى النص المصرى فى مقابل عبارة (preneur d'assurance) عبارة « المؤمن له » • والصحيح أن يقال « طالب التأمين » كما ورد فى نص المشروع التمهيدى على النحو الذى بيناه •

(١) انظر آنفا فقرة ٧٠٦ •

(٢) ولا مانع من أن يكونا شخصين مختلفين ، وفى هذه الحالة تبرا ذمة المؤمن من مبلغ التأمين اذا تسبب أى منهما فى وفاة المؤمن على حياته ، سواء تسبب فى الوفاة المستفيد من التأمين أو تسبب فيها طالب التأمين •

أراد أن يحقق مصلحة له ، وهى الحصول على مبلغ التأمين ، عن طريق
الاجرام . وهذا ما كان يخشاه المشرع عندما اشترط موافقة المؤمن على
حياته على عقد التأمين ، ولكن هذه الموافقة لم تعصم المؤمن على حياته
من اعتداء المستفيد عليه مستعجلا موته حتى يحصل على مبلغ
التأمين (١) ، فحرمه المشرع من ذلك ، ومن استعجل الشيء قبل أوانه
عوقب بحرمانه (٢) .

وحتى تبرأ ذمة المؤمن من مبلغ التأمين يجب أن يكون المستفيد قد
تسبب عمدا في وفاة المؤمن على حياته ، فإذا تسبب خطأ في هذه الوفاة ،
أو تعمد ايذاءه دون أن يعتمد موته فأفضى الايذاء الى الموت ، فإن القتل
الخطأ أو الضرب الذى أفضى الى الموت لا يكفى ، ومن ثم لا تبرأ ذمة
المؤمن ، ويجب عليه دفع مبلغ التأمين الى المستفيد بالرغم من أن هذا
قد تسبب في قتله لأن القتل لم يكن متعمدا . بل قد يكون القتل متعمدا
ولكنه يكون دفاعا عن النفس أو يكون له مبرر آخر ، ففى هذه الحالة
لا تبرأ ذمة المؤمن ويجب عليه دفع مبلغ التأمين للمستفيد (٣) . وتبرأ
ذمة المؤمن لو تعمد المستفيد قتل المؤمن على حياته دون مبرر ، سواء تم
القتل أو كان مجرد شروع ، ولو صدر عفو بعد ذلك عن المستفيد في
جريمة القتل أو في جريمة الشروع فيه سواء كان العفو عن العقوبة أو عن

(١) وقد يتسبب المستفيد في وفاة المؤمن على حياته بدافع آخر غير
الرغبة في الحصول على مبلغ التأمين ، كأن يقتله أخذا بالثار أو لعداوة
بينهما أو لغير ذلك من الأسباب ، ومع ذلك يحرم من مبلغ التأمين . والمهم أن
يكون متعمدا القتل ، أما إذا كان القتل وقع خطأ فإن المستفيد لا يحرم
من مبلغ التأمين .

(٢) هذا الى أنه لو أجاز للمستفيد أن يتقاضى مبلغ التأمين بعد أن تسبب
في موت المؤمن على حياته ، لكان المستفيد هو الذى حقق بفعله الخطر المؤمن
منه ، ومن القواعد الأساسية فى التأمين أنه لا يجوز أن يتعلق تحقيق الخطر
بمحض ارادة أحد طرفي العقد حتى يبقى عنصر الاحتمال (aléa) فى عقد
التأمين قائما (انظر آنفا فقرة ٦٠٠ — بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٤) .
(٣) الجزائر ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ سيريه ١٩٣١ — ٢ — ١٧٤ بلانيول
وربيير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ .

الجريمة (١) • ولا يشترط صدور حكم جنائي بادانة المستفيد ، فقد لا يحاكم جنائيا أو يحفظ التحقيق ومع ذلك يجوز اثبات التعمد أمام القضاء المدني ، ولكن لا يكون ذلك جائزا اذا صدر حكم ببراءته أمام القضاء الجنائي (٢) • ويستوى أن يكون المستفيد هو الفاعل الأصلي في القتل العمد ، أو كان أحد الفاعلين الأصليين ، أو كان مجرد شريك ولو بالتحريض (٣) •

(والفرض الثانى) أن يقع التأمين لمصلحة الغير ، سواء كان المؤمن على حياته (أى المؤمن له) هو أيضا طالب التأمين أو كانا شخصين مختلفين ، أى سواء كان التأمين تأمينا على حياة الغير كما هو لمصلحة الغير ، أو كان تأمينا على حياة نفس طالب التأمين • وفى هذا الفرض أيضا يكون المستفيد شخصا آخر غير المؤمن على حياته ، وله مصلحة فى موته حتى يتقاضى مبلغ التأمين • فإذا تسبب فى موته أو حرص على قتله فقتل ، على التفصيل الذى سبق بيانه ، فإنه يحرم من مبلغ التأمين لنفس الاعتبار التى تقدم ذكرها (٤) • ولكن ذمة المؤمن لا تبرأ من مبلغ التأمين ، ويدفع هذا المبلغ الى طالب التأمين اذا لم يكن هو المعتدى على حياته ، أو الى ورثته اذا كان طالب التأمين هو فى الوقت ذاته المؤمن له المعتدى على حياته • وهذا الحكم مأخوذ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، اذ تنص المادة ١٧٠/٢ منه —

-
- (١) بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ •
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٩ •
(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٨ •
(٤) وقد كان هذا الحكم متبعا فى فرنسا ، حتى قبل صدور قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، منذ أخذ به حكم صدر من الدائرة الجنائية لحكمة النقض الفرنسىة فى قضية مشهورة (affaire La pommeraye) (نقض فرنسى جنائى ٤ يونيه سنة ١٨٦٤ داللو ٦٤ — ١ — ٤٩٧ — بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٨ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٧٦ ص ٨٥٥ هامش ٤) •
(الوسيط ج. ٧ — م ١١٤)

وهى المادة التى اقتبس منها نص التقنين المصرى (١) ، على ما يأتى :
« فى التأمين لحالة الوفاة ، اذا كان الغير قد عين مستفيدا ، اعتبر هذا
التعيين غير موجود (non avenue) ، اذا تسبب هذا الغير عمدا
بعمل غير مشروع فى موت الشخص الذى عقد التأمين على حياته » .
ومعنى اعتبار تعيين المستفيد « غير موجود » أن مبلغ التأمين يؤول الى
غير المستفيد : طالب التأمين أو ورثته . وهذا يخالف حكم قانون التأمين
الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ ، فان المادة ٢/٧٩ من هذا
القانون تقضى بان المؤمن يدفع احتياطي التأمين ، لا مبلغ التأمين ،
لطالب التأمين أو ورثته ، بشرط أن تكون أقساط التأمين قد دفعت لمدة
ثلاث سنوات على الأقل (٢) .

وكل ما قدمناه من تفصيلات فى الفرض الأول فى شأن القتل الخطأ ،
والضرب المفضى الى الموت ، والقتل دفاعا عن النفس ، والعفو عن
العقوبة أو عن الجريمة ، وصدور الحكم الجنائى بادانة المستفيد ، وتعدد
الفاعلين الأصليين والاقتصار على دور الشريك ، يسرى هنا (٣) .

(١) وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى صدد المادة
٧٥٧ مدنى ما يأتى : « اقتبس المشروع الفقرة الأولى من المادة ١٧٠ من
الألماني الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وكذلك اقتبس منها الفقرة الثانية ،
وقد فضل الأخذ بحكمها عن الحكم الوارد بالمادة ٢/٧٩ من قانون سنة
١٩٣٠ الفرنسى ، وهى (أى المادة ١٧٠ / ٢ من القانون الألماني) تقضى
فى مثل هذه الحالة بدفع مبلغ التأمين لورثة المؤمن عليه ، (مجموعة الأعمال
التحضيرية ٥ ص ٣٦٦) .

(٢) انظر فى هذا المعنى عبدالودود يحيى فى التأمين على الاشخاص ص
٢٩ — ص ٣٠ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢١٦ ص ٢٩٥ (ولكنه يقرر سهوا
أن التشريع المصرى يخالف فى ذلك « بعض التشريعات الأجنبية كالتسانون
الفرنسى م ٧٩ والقانون الألماني م ١٧٠ » — والصحيح أن التشريع المصرى
كما قدمنا يخالف التشريع الفرنسى ويوافق التشريع الألماني) — وانظر مكرر
ذلك وأن ذمة المؤمن تبرأ من مبلغ التأمين اذا تسبب المستفيد فى موت المؤمن
له : محمد على عرفة ص ٢٥٢ — وقارن محمد كامل مرسى فقرة ٢٧٠ .

(٣) ويلاحظ أن المستفيد يحرم من مبلغ التأمين فى هذا الفرض الثانى اذا
تعمد قتل المؤمن على حياته ، حتى لو كان يجهل أن هناك تأمينا لمصلحته (بىكار
وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥) .

ولكن يتميز هذا الفرض الثانى عن الفرض الأول فى حالة ما اذا أفضى الاعتداء على حياة المؤمن على حياته الى مجرد شروع فى القتل . ففى الفرض الأول رأينا أن حكم الشروع فى القتل هو نفس حكم جريمة القتل التامة . أما فى الفرض الثانى فإنه اذا أفضى الاعتداء على حياة المؤمن على حياته الى مجرد شروع فى القتل ، كان لطالب التأمين « الحق - كما تقول العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة ٧٥٧ مدنى - فى أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين » . والأصل أن طالب التأمين يستطيع أن يستبدل بالمستفيد مستفيدا آخر مادام المستفيد الأول لم يقبل التأمين لمصلحته بعد فاذا ما قبل لم يعد يجوز الاستبدال به وفقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن اذا شرع المستفيد فى قتل المؤمن على حياته ولم تتم جريمة القتل ، جاز للمؤمن على حياته اذا كان هو طالب التأمين ، أو جاز لطالب التأمين اذا كان شخصا آخر غير المؤمن على حياته ، أن يستبدل بالمستفيد الذى وقع منه الاعتداء مستفيدا آخر حتى لو كان قد سبق للمستفيد الأول أن قبل التأمين لمصلحته ، وقد كان قبوله هذا مانعا من تغييره لولا الاعتداء الذى صدر منه (١) .

٣ - التأمين على الحياة لمصلحة الغير

(Assurance sur la vie au profit d'un tiers)

٧٠٩ - الغالب فى التأمين على الحياة أن يكون تأمينا لمصلحة الغير :

أكثر صور التأمين على الحياة تأمين لمصلحة الغير . ففى التأمين لحالة الوفاة ، سواء كان تأمينا عمريا أو تأمينا مؤقتا أو تأمين بقيا ، يؤمن الشخص على حياته لمصلحة غيره ، فيكون المستفيد شخصا آخر

(١) وهذا هو أيضا الحكم فى القانون الفرنسى (م ٣/٧٩ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣١ ص ٦٢٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠١ ص ٨١٩ - كولان وكابتيتان ودى لامور انديسير ٢ فقرة ١٣٢٩) .

غير المؤمن له يعينه هذا الأخير • أما في التأمين لحالة البقاء برأس مال مرجأ أو بإيراد مرتب ، فعلى العكس من ذلك يغلب أن يكون لمصلحة المؤمن له نفسه ، ولكن يجوز مع ذلك أن يعين المؤمن له شخصا آخر غيره ليكون هو المستفيد ، فيكون التأمين هنا أيضا لمصلحة الغير • والتأمين المختلط ، اذا مات المؤمن له قبل حلول الأجل المعين ، يكون هو أيضا تأميننا لمصلحة الغير ، اذ يعين المؤمن له شخصا يكون هو المستفيد في هذا الفرض •

لذلك قل أن يكون التأمين على الحياة تأميننا لمصلحة المؤمن له نفسه • وحتى في بعض الصور التي يكون فيها تأميننا لمصلحة المؤمن له ، فانه يبدأ بأن يكون تأميننا لمصلحة الغير ، ثم يتبين أن تعيين المستفيد كان باطلا ، أو أنه قد نقض أو سقط ، أو أن المستفيد لم يقبل ، ولا يعين المؤمن له مستفيدا آخر ، فيكون التأمين لمصلحته هو (١) •

ولكن الغالب كما قدمنا أن يكون التأمين على الحياة تأميننا لمصلحة الغير ، ويبقى كذلك الى النهاية • فيعين المؤمن له شخصا آخر غيره مستفيدا ، ويغلب أن يستبقى لنفسه صفة المؤمن على حياته (المؤمن له) وصفة طالب التأمين • والصورة العادية لهذا الفرض هو أن يؤمن الشخص على حياته لمصلحة زوجته وأولاده ، فيكون هو طالب التأمين والمؤمن له في وقت واحد ، وتكون الزوجة والأولاد هم المستفيدون • وعلى هذا الفرض بوجه خاص نسج القضاء الفرنسي نظريته المحكمة في الاشتراط لمصلحة الغير في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى

(١) واذا كان التأمين تأميننا لمصلحة المؤمن له نفسه ، فان مبلغ التأمين يكون من حقه هو ، ويزول الى ورثته بحق الميراث لا بموجب حق مباشر قبل المؤمن ، ويدخل في الضمان العام لدائنيه فيجوز لهؤلاء التنفيذ عليه والحجز عليه تحت يد المؤمن • وقد نصت المادة ١٠٠٥ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني ، في هذا المعنى ، على ما يأتي : « عندما يعتقد ضمان موقوف على الوفاة بدون تعيين مستحق أو لمصلحة ورثة المضمون أو خلفائه في الحقوق المعينين بصفاتهم ، يعد رأس المال المضمون قسما من تركته » - انظر بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١ ص ٨٣٣ •

نهج هذه النظرية سارت التشريعات الحديثة (١) .

فيعين المؤمن له شخصا آخر مستفيدا يجعل التأمين لمصلحته ، ويغلب أن يكون ذلك دون مقابل على سبيل التبرع ، كما اذا أمن شخص على حياته لمصلحة أولاده أو لمصلحة زوجته أو لمصلحة شخص تربطه به صلة . والتأمين لمصلحة الغير على سبيل التبرع يعتبر ، فيما بين المؤمن له والمستفيد ، هبة غير مباشرة معفاة من شكل الهبة ، ولكن تسرى عليها أحكام الهبة الموضوعية ومن أهم هذه الأحكام حق الرجوع في الهبة . والمقدار الموهوب يكون في هذه الحالة حق المستفيد في مبلغ التأمين قبل استحقاقه ، فاذا ما استحق صار المقدار الموهوب هو مجموع الأقساط التي دفعها المؤمن له للمؤمن (٢) . وقد يكون التأمين لمصلحة الغير بمقابل فيكون من تصرفات المعاوضة ، كما اذا أمن المدين على حياته لمصلحة دائئه ضمانا لهذا الدين أو سدادا له (٣) .

٧١٠ — المسائل التي تبحث في التأمين لمصلحة الغير :

ويقتضى التأمين لمصلحة الغير أن تبحث :

أولا — تعيين المستفيد : من يقوم بالتعيين ، ومتى يكون ، وكيف يكون .

ثانيا — قبول المستفيد للتعيين .

ثالثا — جواز نقض المؤمن له لتعيين المستفيد .

-
- (١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥١ ص ٦٥٣ .
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٢ ص ٦٥٥ — وفقرة ٤٦٢ ص ٦٧١ .
(٣) ويجوز ، على العكس من ذلك ، أن يؤمن الدائن على حياته مدينه لمصلحته هو ، حتى يستوثق من الحصول على حقه اذا مات المدين قبل أن يستوفيه منه . ويجوز في هذا الفرض أن يؤمن الدائن على مبلغ هو مقسدار الدين ، ويشترط أنه اذا مات المدين بعد الوفاء بجزء من الدين ، تقاضى الدائن من مبلغ التأمين قيمة الأقساط التي دفعها والجزء الباقي من الدين ، وما يبقى بعد ذلك من مبلغ التأمين يكون من حق ورثة المدين كمستفيدين . ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق خاص على ذلك (استئناف مختلط ١٣ يناير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ١٦٧) .

رابعاً — الحق المباشر الذى يثبت للمستفيد •

٧١١ — (أولا) تعيين المستفيد — من يقوم بالتعيين :

نفرض أولاً ، كما هو الغالب ، أن طالب التأمين والمؤمن له (أى المؤمن على حياته) شخص واحد • فيكون هذا الشخص هو الذى يقوم بتعيين المستفيد ، ولكن لا بصفته مؤمناً له (أو مؤمناً على حياته) ، بل بصفته طالباً للتأمين • ويعتبر تعيين المستفيد حقاً شخصياً لطالب التأمين ، لأنه يقوم على اعتبارات خاصة به متصلة اتصالاً وثيقاً بشخصه (١) • فلا يجوز لدائنيه أن يستعملوا هذا الحق باسمه • كما لا يجوز لورثته أن يستعملوه بعد موته (٢) ، وإذا مات قبل أن يستعمله دخل مبلغ التأمين فى تركته لأنه لا يوجد مستفيد فيصبح هو المستفيد • ومن ثم ينتقل مبلغ التأمين الى ورثته ، لا باعتبارهم مستفيدين ، بل باعتبارهم ورثة ، فيتقاضى دائنو التركة حقوقهم منه قبل انتقاله الى الورثة اذ لا تركه الا بعد سداد الدين • وتعيين طالب التأمين للمستفيد يتم بإرادته المنفردة ، فهو تصرف قانونى من جانب واحد • ومن ثم لا يحتاج التعيين لتماحه لا لموافقة المؤمن ولا لموافقة المستفيد ذاته (٣) ، وسنرى فيما يلى (٤) أن قبول المستفيد للتعيين ليس لازماً لتمام التعيين بل لتثبيت الحق فى ذمة المستفيد وجعله غير قابل للنقض • وإذا تم التعيين فى وثيقة التأمين أو فى ملحق لها ، فإن امضاء المؤمن على الوثيقة أو على

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٣ ص ٦٥٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٦ ص ٨٣٤ •

(٢) عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٤٣ •

(٣) وقد ورد فى الفقرة الأولى من المادة ٧٥٨ مدنى ، كما سنرى ، نص يوهم أن تعيين المستفيد يكون بموجب اتفاق لا بموجب ارادة منفردة ، اذ تنص المادة ١/٧٥٨ مدنى على أنه « يجوز فى التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين إما الى أشخاص معينين ، وإما الى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد » (أنظر ما يلى فقرة ٧١٣ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٤٦ — ص ٤٧) • والمقصود بالاتفاق هنا هو الاتفاق الذى يقع على أن يكون التأمين لمصلحة الغير ، لا الذى يقع على تعيين المستفيد •

(٤) أنظر فقرة ٧١٤ •

الملحق لا يعنى قبوله للتعيين فان قبوله غير ضرورى كما قدمنا ، ولكنه
يعنى أنه أحاط علما بالتعيين فأصبح نافذا فى حقه (١) .

ونفرض بعد ذلك ، كما يقع فى بعض الأحيان ، أن المؤمن لـه
(أى المؤمن على حياته) شخص آخر غير طالب التأمين ، فيؤمن شخص
على حياة غيره لمصلحة شخص آخر . فالذى يملك تعيين المستفيد فى
هذه الحالة هو طالب التأمين لا المؤمن على حياته ، فهو الذى يلتزم بدفع
أقساط التأمين واليه يرجع مبلغ التأمين اذا لم يكن هناك مستفيد ، فهو
اذن الذى يعين المستفيد . ولكن لما كان التأمين هنا تأمينا على حياة
الغير ، فلا بد من موافقة المؤمن على حياته (أى المؤمن له) على تعيين
المستفيد وأن تكون هذه الموافقة مكتوبة (٢) . ويكفى لتتمام التعيين هنا
أيضا ارادة طالب التأمين المنفردة مع موافقة المؤمن على حياته ، فلا
ضرورة لموافقة المؤمن ولا لموافقة المستفيد . ولا يوجد ما يمنع من أن
يعطى طالب التأمين الحق فى تعيين المستفيد للمؤمن له (المؤمن على
حياته) وحده ، فيتم التعيين بارادة هذا الأخير المنفردة ، ولا تلزم
فى هذه الحالة موافقة أخرى مستقلة من المؤمن له فان تعيينه للمستفيد
يتضمن بطبيعة الحال موافقته عليه . كما لا تلزم موافقة طالب التأمين
فقد فوض تعيين المستفيد للمؤمن له ، ولا موافقة المؤمن أو المستفيد
فقد قدمنا أن موافقة هذين غير ضرورية لتتمام التعيين . ويقع كثيرا فى
التأمين الجماعى (٣) أن يفوض صاحب المصنع (طالب التأمين) لعماله
المؤمن على حياتهم (المؤمن لهم) حق تعيين المستفيد ، فيكون للعامل
وحده حق تعيين المستفيد عند موته ، فاذا لم يعين أحدا كان المستفيد
طبقا للشروط العامة فى وثيقة التأمين هم الزوج أو الزوجة والأولاد
والأب والأم (٤) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٥٧ ، ص ٦٦١ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٧٠٦ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٩١ — فقرة ٦٩٢ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٣ ، ص ٦٥٦ .

٧١٢ — متى يكون التعيين :

ولطالب التأمين أن يعين المستفيد في أي وقت ، منذ إبرام عقد التأمين الى يوم استحقاق مبلغ التأمين ، فله أن يعينه وقت إبرام عقد التأمين ، فيذكره في وثيقة التأمين نفسها • وله أن يعينه يوم استحقاق مبلغ التأمين بالذات ، كما اذا كان قد أمن على حياته لمصلحة مستفيد يعينه بوصية تنفذ عند موته أي عند استحقاق مبلغ التأمين • واذا كان قد عينه ، فله أن يغيره ويستبدل به غيره ، كما سنرى (١) ، في أي وقت الى يوم استحقاق مبلغ التأمين ، وذلك ما لم يكن التعيين قد أصبح غير قابل للنقض بقبول المستفيد اياه • وله في جميع الأحوال أن يعين ، في أي وقت الى وقت استحقاق مبلغ التأمين ، مستفيدا آخر يأتي مكان المستفيد الأصلي فيما اذا سقط حق المستفيد الأصلي لعدم قبوله أو لموته أو لأي سبب آخر ، أو يأتي مع المستفيد الأصلي فيما اذا كان هذا المستفيد دائما لطالب التأمين مثلا ولايستغرق حقه كل مبلغ التأمين فيؤول الباقي للمستفيد الآخر (٢) •

٧١٣ — كيف يكون التعيين — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٨ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبالغ التأمين اما الى أشخاص معينين ، واما الى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد » •

« ٢ — ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين اذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجته أو أولاده أو فروعهم من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم • فاذا

(١) انظر ما يلي فقرة ٧١٥ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٥٣ ص ٦٥٦ •

كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم ، كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث • ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الارث » •

« ٣ — ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه المصفة في وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق لأرث (١) •

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم ، الذي لم يشمل على نصوص في عقد التأمين (٢) •

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة رقم ٧٣٤ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٨ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٧ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ١٠٠٣ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٨٧ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « ١ — يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين ، سواء أكان رأس مال أم كان إيرادا مرتبا ، عند وفاة طالب التأمين أو عند وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أما الى ورثة طالب التأمين أو خلفائه ، وأما الى واحد أو أكثر من المستفيدين المعيّنين ، وأما الى أشخاص يعينهم طالب التأمين • ٢ — ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معيّنين اذا ذكر طالب التأمين في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجة أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم • ٣ — ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه المصفة وقت وفاة طالب التأمين ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الارث • ٤ — واذا كان التأمين لصالح الورثة عموما ، كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث ، ويثبت لهم هذا الحق ولو تنازلوا عن الارث » ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٨٠٧ في المشروع النهائي • وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب عدل النص تعديلا جعله مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافق مجلس النواب على النص كما عدلته لجنته تحت رقم ٨٠٧ • ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٨ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٧ — ص ٣٧٢) •

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين •

الكويتي — وفي التقنين المدني الاردني المادة ٩٤٥ (١) .

ويخلص من هذا النص أن تعيين المستفيد اما أن يكون بالاسم والذات فيكون المستفيد معينا تعيينا تاما ، واما أن يكون بالصفات المميزة له والتي يستطيع بها تعيينه فيكون قابلا للتعيين .

ويعين المستفيد بالاسم بأن يذكر طالب التأمين اسم من يختاره

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٤ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٨ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٧ (مطابق) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٠٢ : يجوز اشتراط دفع المبالغ المضمونة . أولا — في حالة بقاء الشخص المضمون حيا في تاريخ معين . ثانيا — في حالة وفاته . ثامنا — اما في تاريخ معين اذا بقي المضمون حيا ، واما في حالة وفاته اذا وقعت قبل ذلك التاريخ — ويجوز دفع رأس المال أو الدخل المضمون عند وفاة الشخص المضمون اما لورثته أو خلفائه في الحقوق ، واما لمستحق أو عدة مستحقين معينين — ويعد الضمان معقودا لمصلحة مستحقين معينين عندما يمنح المضمون حق الاستفادة لزوجه بدون تعيين اسم أو أولاده وفروعه المولودين أو الذين سيولدون ، وليس من الضرورة أن تقيد أسماءهم في لائحة الشروط أو في أي صك لاحق لها مشتمل على من يستحق رأس المال المضمون — فالأولاد والفروع المعينون على الوجه المتقدم يستفيدون من الضمان بنسبة حصصهم الارثية ، ويبقى لهم هذا الحق ولو عدلوا عن الارث — واذا لم يذكر مستحق معين في لائحة الشروط ، أو اذا رفض المستحق المعين فيها ، كان لموقع لائحة الشروط الحق في تعيين المستحق أو في ابداله بغيره . ويتم هذا التعيين أو هذا الاستبدال اما بين الأحياء باضافة ذيل الى العقد ، أو بالتظهير اذا كانت لائحة الشروط محررة « لأمر » ، واما بطريقة الايصاء .

(وتتفق أحكام التقنين اللبناني مع أحكام التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص فيه ، لان المشرع الكويتي عالج الأحكام التفصيلية لأنواع المختلفة لعقود التأمين بموجب تشريعات خاصة .

التقنين المدني الاردني م ٩٤٥ : ١ — المؤمن له أن يشترط دفع التأمين الى أشخاص معينين في العقد أو الى من يعينهم فيما بعد ٢٠ — واذا كان التأمين لمصلحة زوج المؤمن له أو أولاده أو فروعه أو ورثته فإن مبلغ التأمين يستحق لمن تثبت له هذه الصفة عند وفاة المؤمن له — واذا كان الورثة هم المستفيدين فإن مبلغ التأمين يقسم بينهم طبقا للانصبه الشرعية في الميراث .

(والتقنين الاردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

ويسميه تسمية كاملة بحيث لا يقع لبس في ذاتيته ، فيذكر الى جانب اسمه لقبه ويذكر عند الاقتضاء صناعته وموطنه ، فيكون المستفيد بذلك معينا بالذات .

وقد يعين طالب التأمين المستفيد ، لا بالاسم ، ولكن بصفات تميزه تميزا تاما ، فلا يكون معينا بالذات بطريق مباشر ، ولكنه يكون قابلا للتعيين بحيث لا يمكن وقوع خطأ أو لبس في ذاتيته عند استحقاق مبلغ التأمين (١) . واذا وقع خلاف فيما اذا كان المستفيد قابلا للتعيين ، أو في تعيينه بالذات عندما يكون قابلا للتعيين ، فان قاضي الموضوع هو الذى يبت في ذلك (٢) . وقد عمد المشرع الى ايراد أمثلة لتعيين المستفيد بصفته ، وهى أمثلة يغلب وقوعها في العمل ، وكان يقع تقديمها في شأنها خلاف (٣) ، فأراد المشرع أن يحسم كل خلاف في شأنها

(١) نقض فرنسى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٣ داللو ٧٤ - ١ - ١١٣ .

— ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ داللو الأسبوعى ١٩٢٨ - ١٣٥ .

(٢) نقض فرنسى ١٢ فبراير سنة ١٨٧٧ داللو ٧٧ - ١ - ٣٤٢ .

وقد قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٧٥٨ من القانون المدنى أنه اذا كان المؤمن له قد عين المستفيد بالاسم على نحو لا غموض فيه فان ذلك يدل على تمام تعيين المستفيد بذاته ، فاذا عين المؤمن له المستفيد بصفة تميزه تميزا تاما فيجب الاعتداد بهذه الصفة في تحديد ذات المستفيد عند استحقاق مبلغ التأمين ، اما اذا قرن المؤمن له اسم المستفيد بصفة معينة فعندئذ يكون على القاضي أن يستخلص نية المؤمن له ببيان لذاتيه المستفيد عند الخلاف بشأنها (نقض مدنى في ١٢ ابريل سنة ١٩٧٩ مجموعة احكام النقض السنة ٣٠ العدد ٢ رقم ٢٠٦ صفحة ١١١) .

(٣) فقد كان القضاء الفرنسى في القديم لا يبيح الاشتراط لمصلحة شخص غير موجود وقت الاشتراط أى شخص لم يولد (نقض فرنسى ٧ فبراير سنة ١٨٧٧ داللو ٧٧ - ١ - ١٣٧ - ٧ مارس سنة ١٨٩٣ داللو ٩٤ - ١ - ٧٧) . وكذلك لا يجيز أن يكون الورثة هم المستفيدون الا بوصفهم ورثة فيأخذون مبلغ التأمين من الشركة بعد سداد ديونها (نقض فرنسى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٣ داللو ٧٤ - ١ - ١١٣ - ١٠ فبراير سنة ١٨٨٠ داللو ٨٠ - ١ - ١٦٩) . ولكنه تحول بعد ذلك الى الحلول التى سيأتى ذكرها والتى أخذ بها صراحة قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ . اما فى مصر فالتقنين المدنى الجديد أخذ بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير في أوسع معانيها ، فأجاز أن يكون المستفيد شخصا =

وأن يقرر أن التعيين على هذا الوجه تعيين صحيح • ذلك أن طالب التأمين كثيرا ما يجعل المستفيد زوجه أو أولاده أو فروعه أو ورثته أو هؤلاء جميعا ، دون أن يذكر أسماءهم أو يعينهم بالذات ، فجاء النص صريحا في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٨٥٨ مدنى فى أن هذا التعيين صحيح ، وتكفل النص فوق ذلك ببيان الأحكام التى تترتب على هذا التعيين •

« ويقصد بالزوج — كما تقول الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٨ مدنى — الشخص الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له » • والمقصود « بالزوج » هنا الزوج أو الزوجة ، وان كان يغلب أن يكون هو الزوجة • ويستوى أن يكون الزواج قائما وقت إبرام عقد التأمين ، أو قام بعد إبرامه • وإذا تزوج المؤمن له قبل إبرام عقد التأمين ، ثم انحلت رابطة الزوجية بعد إبرام عقد التأمين بالطلاق أو بالموت أو بغير ذلك من الأسباب ، ثم تزوج المؤمن له مرة أخرى ومات بعد ذلك ، فالزوج الثانى الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، لا الزوج الأول الذى انحلت رابطة زواجه ، يكون هو المستفيد •

« ويقصد بالأولاد والفروع — كما تقول أيضا الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٨ مدنى — الذين يثبت لهم فى ذلك الوقت (وقت وفاة المؤمن له) حق الارث » • ويجوز أن يعين المؤمن له مستفيدا « أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد » ، كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٥٨ مدنى • ولا يعترض على ذلك بأن من لم يولد من الأولاد والفروع غير موجودين وقت الاشتراط لمصلحتهم ، فان من المبادئ المقررة فى الاشتراط لمصلحة الغير أنه يجوز الاشتراط لمصلحتهم ، فان من المبادئ المقررة فى الاشتراط لمصلحة الغير أنه يجوز الاشتراط

= مستقبلا وأن يكون شخصا غير معين مادام يمكن تعيينه وقت وفاة المورث (انظر م ١٥٦ مدنى) •

لمصلحة شخص مستقبل متى كان تعيينه مستطاعا وقت أن ينتج العقد أثر • •
وتقول المادة ١٥٦ مدنى فى هذا المعنى : « يجوز فى الاشتراط لمصلحة
الغير أن يكون المنتفع شخصا مستقبلا أو جهة مستقبلة ، كما يجوز
أن يكون شخصا أو جهة لم يعينا وقت العقد ، متى كان تعيينهما
مستطاعا وقت أن ينتج العقد أثره طبقا للمشاركة » • فإذا عين المؤمن
له المستفيد بأنه أولاده وفروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، فإن العبرة
فى تعيين المستفيد فى هذه الحالة تكون بوقت وفاة المؤمن له • فمن ولد
له من أولاد وأحفاد وكانوا يعيشون وقت وفاته أو كانوا أجنة فى بطون
أمهاتهم ، وكان لهم فى الوقت ذاته حق فى ارثه — اذ قد يرثه أحفاد
مع الأولاد أو لا يرثه إلا أحفاد — يكونون هم المستفيدون والمستحقون
لمبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه فى الميراث مالم يعين المؤمن له لكل منهم
نصيبا آخر • ويستحقون مبلغ التأمين على هذا النحو حتى لو كان
قانون الميراث الذى يسرى قانونا أجنبيا — القانون الفرنسى مثلا — وكان
يجوز للورثة النزول عن الميراث ونزل الأولاد والأحفاد عن ميراثهم ،
فإنهم يستحقون مبلغ التأمين بالرغم من نزولهم عن حق الارث ، لأنهم
يستحقون مبلغ التأمين لا باعتبارهم ورثة فقد نزلوا عن الارث ، بل
باعتبارهم مستفيدين (١) •

وقد يقتصر المؤمن له فى تعيين المستفيد على ذكر « الورثة » ،
فيجعل المستفيد ورثته دون ذكر أسمائهم ودون أى بيان آخر عنهم •
فيكون المستفيد فى هذه الحالة « كل من تثبت له صفة الوارث وقت
وفاة المؤمن له ، سواء ولد قبل إبرام عقد التأمين أو ولد بعد ذلك •
فيستحق جميع الورثة مبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه فى الميراث مالم
يعين المؤمن له أنصبة أخرى ، ويستحقون هذا المبلغ بوصفهم
« مستفيدين » لا بوصفهم « ورثة » • ويترتب على ذلك أنهم يتقاضون
هذا المبلغ ، لا من تركة مورثهم فيكون لدائنى التركة استيفاء حقوقهم

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٦ •

منه قبل انتقاله الى الورثة ، بل بموجب حق مباشر لهم قبل المؤمن فلا يكون ادائنى التركة حق في هذا المبلغ (١) كما سيجىء (٢) • وهنا أيضا يستحق الورثة مبلغ التأمين ، حتى لو كانوا خاضعين لقانون أجنبى في الميراث يجيز النزول عن الارث ، وكانوا قد نزلوا عن حقهم في الارث ، فانهم يستحقون مبلغ التأمين بوصفهم مستفيدين لا بوصفهم ورثة كما سبق القول •

ولم يكن ذكر المشرع للزوج والأولاد والفروع والورثة ، كمستفيدين يعينون بالوصف لا بالاسم ، آتيا على سبيل الحصر • فان المؤمن يستطيع أن يعين المستفيد بالوصف لا بالاسم ، ولو لم يكن زوجا أو ولدا أو فرعا أو وارثا ، مادام الوصف الذى ذكره يمكن معه تعيين المستفيد بالذات وقت استحقاق مبلغ التأمين • وقد قدمنا أنه ليس من الضرورى أن يكون المستفيد معينا بالاسم ، بل يكفى أن يكون قابلا للتعيين • فيجوز مثلا أن يعين المؤمن له « خلفاءه » مستفيدين ، وفى هذه الحالة يدخل ، الى جانب الورثة ، الموصى لهم بجزء في مجموع التركة أى كل من كان خلفا عاما (ayants - cause à titre universel) (٣) • كما يجوز أن يعين مستفيدا اخوته وأخواته وأولادهم من ولد ومن لم يولد ، أو الأشخاص الذين يكونون في خدمته وقت وفاته • أو الشخص

(١) وهذا يتوقف على قصد المؤمن له ، فان قصد « بالورثة » أن يكونوا « مستفيدين » كان لهم حق مباشر ، وان لم يقصد أن يعين مستفيدا بل ذكر الورثة باعتبار أنهم هم الذين يؤول اليهم مبلغ التأمين بعد موته بطريق الميراث لم يكن لهم حق مباشر وكان لدائنى التركة أن يتقاضوا حقوقهم من مبلغ التأمين قبل الورثة اذ لا تركة الا بعد سداد الدين (استئناف مختلط ٣ يناير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ١٤٢ — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٧٥) • واذا قام شك فى قصد المؤمن له ، فانه يبدو ، بعد صدور التقنين المدنى الجديد ، وجوب افتراض أن المؤمن له قصد بالورثة أن يكونوا مستفيدين •

(٢) انظر ما يلى فقرة ٧١٦ •

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٦ • ٩

الذى تتوافر فيه شروط معينة في هذا الوقت ، والمهم كما قدمنا أن يكون المستفيد قابلاً للتعيين دون لبس أو اشتباه وقت وفاة المؤمن له (١) .

ويغلب أن يعين المستفيد وقت إبرام عقد التأمين ، فيكون تعيينه في وثيقة التأمين نفسها (٢) . ولكن لا يوجد ما يمنع من أن يعين فيما بعد ، وقد صرحت الفقرة الأولى من المادة ٧٥٨ مدنى بذلك اذ تقول : « يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين اما الى أشخاص معينين ، واما الى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد » . وفي هذه الحالة يكون تعيين المستفيد عادة في ملحق للوثيقة (avenant) (٣) . واذا كان الأصل في ملحق الوثيقة أن يكون اتفاقاً بين المؤمن له والمؤمن لتعديل وثيقة التأمين الأصلية ، الا أن ذكر المستفيد في الملحق ليس معناه أن هناك اتفاقاً بين المؤمن له والمؤمن على تعيين المستفيد ، فقد قدمنا أن تعيين المستفيد يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، وانما يتضمن الملحق اخطار المؤمن بالتعيين فيكون نافذاً في

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٦ ص ٦٦١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٦ ص ٨٣٥ .

(٢) وقد قدمنا أن التعيين يتم بإرادة المؤمن له المنفردة ، ولا ضرورة لموافقة المؤمن . وتوقيع هذا الأخير على وثيقة التأمين ليس معناه أنه وافق على شخص المستفيد ، بل معناه أنه أحاط علماً بتعيينه فأصبح هذا التعيين نافذاً في حقه . كذلك لا ضرورة لموافقة المستفيد نفسه ، فالتعيين يتم دون موافقته ، وقبوله انما يكون لتثبيت حق المستفيد وجعله غير قابل للنقض (نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٣ داللو ١٩٠٤ — ١٥٠ — وانظر آنفاً فقرة ٧١١) .

ويقع ، اذا كان المؤمن له متبرعاً ، الا يكشف للمستفيد عن خبر تعيينه حتى يتفادى بذلك قبوله فيصبح التعيين غير قابل للنقض . اما اذا كان التحرف معاوضة ، فيغلب أن يعلم المستفيد بتعيينه ، بل ويوافق عليه بتوقيع وثيقة التأمين حتى يصبح حقه غير قابل للنقض ، ولكن لا يلزم تسليمه نسخة من وثيقة التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢) .

(٣) نقض فرنسي ١٦ يناير بنـد ١٨٨٨ داللو ٨٨ — ١ — ٧٧ — ٧ أغسطس سنة ١٨٨٨ داللو ٨٩ — ١ — ١١٨ — ويكون التعيين اللاحق للمستفيد توجيهها أو اسنادا (attribution) . لوثيقة التأمين الى هذا المستفيد .

حقه (١) • ويجوز كذلك أن يكون تعيين المستفيد بطريق التظهير (endossement) إذا كانت وثيقة التأمين وثيقة اذنية ، فيعين المؤمن له المستفيد بتظهير الوثيقة له ، ويتم التعيين بمجرد التظهير دون حاجة لإعلانه إلى المؤمن (٢) • وقد قدمنا أن الوثيقة الاذنية تنتقل من مستفيد إلى آخر عن طريق التظهير ، فيظهرها المؤمن له للمستفيد الأول ، ثم يظهرها المستفيد الأول للمستفيد الثاني وهكذا ، وتجب في كل ذلك موافقة المؤمن على حياته ولذلك لا يجوز التظهير على بياض (٣) • ويصح كذلك أن يكون تعيين المستفيد في ورقة مستقلة يكتبها المؤمن له ، ويخطر بها المؤمن ، ولا يلزم تحرير ملحق لوثيقة التأمين وتكفي هذه الورقة المستقلة (٤) وكذلك يجوز تعيين المستفيد عن طريق حوالة الحق ، فيحول المؤمن له وثيقة التأمين إلى مستفيد باتباع إجراءات حوالة الحق ، وكذلك يحول المستفيد حقه إلى مستفيد آخر باتباع نفس الاجراءات (٥) • ويجوز أخيرا تعيين المستفيد عن

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢ - وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بصحة تعيين المستفيد بمجرد كتاب يصدر بهذا التعيين من المؤمن له ويرسل إلى المؤمن ليضمه ملحقا للوثيقة ، حتى لو أن هذا الملحق لم يتم لموت المؤمن له قبل تمسامة (نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨) •

وكذلك لا تلزم موافقة المستفيد على الملحق الصادر بتعيينه ، ولكن إذا كان المؤمن له يتصرف معاوضة فإن المستفيد يوقع عادة على الملحق حتى يجعل حقه غير قابل للنقض ، ويغلب أن يتسلم نسخة من الملحق الذي يتضمن تعيينه (باريس ٢ يولييه سنة ١٨٩٦ داللون ٩٨ - ٢ - ٤٩ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٧ ص ٦٦٢ - ص ٦٦٣) •

(٢) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٤ داللون ١٩٠٥ - ١ - ١٦٥ - ١٨ يناير سنة ١٩٢٢ سيريه ١٩٢٢ - ١ - ١٢٢ - وانظر مع ذلك نقض فرنسي ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ داللون ١٩٠٥ - ١ - ٤٦٥ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٧٠٥ •

(٤) نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٨ ص ٦٦٥ •

(٥) نقض فرنسي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٧ داللون ١٩٠٨ - ١ - ١٢٩ - بيكار وبيسون فقرة ٤٥٨ ص ٦٦٤ •

طريق الوصية ، فيعين المؤمن له المستفيد بوصية يكون لهذا الأخير بموجبها حق مباشر قبل المؤمن ، فلا تكون الوصية هنا بمبلغ التأمين وإنما تكون بتعيين اسم المستفيد . ولكن اذا لم يكن المؤمن يعلم بالوصية دفع مبلغ التأمين للمستفيد الظاهر أو لورثة المؤمن له ، كان هذا الوفاء صحيحا مبرئا لذمته ، ويرجع المستفيد الموصى له بمبلغ التأمين على من تقاضاه من المؤمن (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة . فمتى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشارطة التأمين أن ورثة المتوفى هم المستفيدون منها لا الشركة التي كان يعمل بها ، فإن النص على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني وبأنه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الايلولة على التركات يكون غير مجد (٢) .

٧١٤ — (ثانيا) قبول المستفيد للتعيين :

يكسب المستفيد حقه المباشر قبل المؤمن في مبلغ التأمين بمجرد التعيين ، ولا يتوقف كسبه لهذا الحق على قبول منه كما قدمنا ، وذلك وفقا لأحكام الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن وفقا لهذه الأحكام كذلك يكون حقه المباشر الذي كسبه من التأمين لمصلحته قابلا للنقض ، فيستطيع المؤمن له أن يرجع فيه ويعين مستفيدا آخر ، أو لا يعين مستفيدا آخر فيتركز الحق في شخصه هو ، ويبقى هذا الحق ثابتا له

(١) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ — ٣٠٠ — داللون ١٩٣٣ — ١ — ٤١ — بيكار وبيسون فقرة ٤٥٨ ص ٦٦٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٧ .

(٢) نقض مدني في ٣ يولييه سنة ١٩٦٣ مجموعة احكام النقض السنة ١٤ صفحة ٩٦٠ ونقض مدني في ١٢ ابريل سنة ١٩٧٩ مجموعة احكام النقض السنة ٣٠ العدد رقم ٢ صفحة ١١١ .

الى أن يصدر قبول من المستفيد • والقبول هنا ليس معناه قبولاً لايجاب صدر من المؤمن له ، والا لما جاز أن يصدر بعد موت المؤمن له كما سنرى • وانما القبول وظيفته الرئيسية أن يعلن المستفيد أنه راض بثبوت الحق له ، اذ لا يجوز أن يثبت حق لشخص بالرغم ن ارادته • فاذا ما صدر القبول من المستفيد ، فانه يدل بذلك على أنه قد رضى بثبوت الحق كما قدمنا ، ومن ذلك الوقت أصبح هذا الحق غير قابل للنقض ولا يستطيع المؤمن له أن يرجع فيه (١) • وليس في هذا كله الا تطبيق دقيق الأحكام الاشتراط لمصلحة الغير (٢) •

والقبول اردة منفردة تصدر من المستفيد اذا كان أهلا ، أو من نائبه اذا كان محجورا • ويترتب على ذلك أنه اذا أمن الأب على حياته لمصلحة ولده القاصر ، فلا يكفى تعاقدده مع المؤمن ليكون ذلك قبولاً يمثل فيه ولده القاصر باعتباره وليه ، بل يجب الى جانب هذا التعاقد أن يصدر قبول مستقل من الأب نيابة عن ولده حتى يكون حق الولد غير قابل للنقض • ومن ثم يصدر من الأب ارادتان ، الأولى باعتباره متعاقدا مع المؤمن وبها يتم عقد التأمين ، والأخرى باعتباره وليا على ولده القاصر وبها يتم قبول المستفيد (٣) • واذا كان المؤمن له في تعيينه المستفيد متبرعا ، فان قبول المستفيد يكون حقا متصلا بشخصه لا يجوز أن ينوب عنه فيه دائنوه ، بل لا يجوز لورثته أن يقبلوا عنه فان موت المستفيد قبل قبوله يسقط حقه مادام قد كسب هذا الحق على سبيل

(١) وفي نصت المادة ١٠٠٣/١ و٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « عندما يكون الضمان معقودا لمصلحة شخص معين ، يصبح بقبول المستحق مبرما لا يصح الرجوع عنه - ويكون هذا القبول صريحا أو ضمنيا » •

(٢) استئناف مختلف ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ٢٦٣ •

(٣) نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٣ داللو ١٩٠٤ - ١ - ١٥٠ - بيكار وبيسون فقرة ٤٦٤ ص ٦٧٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٩ ص ١٢٨ •

التبرع كما سنرى (١) ، فاذا جعل المؤمن له حق المستفيد ينتقل الى ورثته فان هؤلاء يقبلون لا باعتبارهم ورثة للمستفيد ، بل باعتبار أنهم هم أنفسهم المستفيدون • أما اذا كان تعيين المستفيد بمقابل ، فان حقه لا يكون حقا متصلا بشخصه ، فيجوز لدائنيه أن يقبلوا عنه ، وكذلك يجوز لورثته أن يقبلوا بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين (٢) •

ولا يشترط في قبول المستفيد شكل خاص ، فأى تعبير عن الارادة يكفى (٣) • وقد يكون القبول صريحا ، كما اذا وقع المستفيد على وثيقة التأمين أو ملحقها الذى يتضمن ذكره ، أو كما اذا أعلن قبوله الصريح لآى من المؤمن له أو المؤمن بورقة مستقلة • وقد يكون القبول ضمنيا ، كما اذا طالب المستفيد المؤمن بمبلغ التأمين ، أو نزل عن حقه للتأمين ، أو حل محل المؤمن له فى دفع أقساط التأمين ، أو رضى بخصم من مرتبه فى نظير التأمين الذى عقده رب العمل لمصلحته (٤) • ولكن قبول المستفيد لا ينفذ فى حق المؤمن الا من وقت علمه بذلك ، فيجب اذن اخطار المؤمن بهذا القبول ، ويقوم المستفيد عادة بهذا الاخطار • وقبل علم المؤمن بقبول المستفيد لا يكون هذا القبول نافذا فى حقه ، بحيث لو نقض المؤمن له التعيين واستبدل بالمستفيد مستفيدا آخر وأخطر المؤمن بالمستفيد الجديد قبل أن يصل الى علم المؤمن بقبول المستفيد الأول ، جاز للمؤمن أن يعطى مبلغ التأمين للمستفيد الآخر • ويرجع المستفيد الأول على المستفيد الآخر فيما لو كان قبول المستفيد الأول

(١) انظر ما يلى لفرة ٧١٦ •

(٢) بيكار وبيسون لفرة ٤٦٤ ص ٦٧٤ — بلانيول وريبير وبيسون

١١ لفرة ١٤١٩ ص ٨٣٩ •

(٣) نقض فرنسى ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى

١٩٣٢ — ٣٠٠ — داللون ١٩٣٣ — ١ — ٤١ •

(٤) نقض فرنسى ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى

١٩٣٢ — ٣٠٠ — داللون ١٩٣٣ — ١ — ٤١ — بيكار وبيسون لفرة ٤٦٤ —

ص ٦٧٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ لفرة ١٤١٩ ص ٨٣٩ •

سابقا على نقض المؤمن له لتعيينه (١) .

ويصدر القبول في أى وقت ، مادام المؤمن له لم ينقض التعيين فيجوز أن يصدر القبول من المستفيد منذ البداية عند إبرام العقد في وثيقة التأمين ذاتها ، أو عند تعيينه مستفيدا في ملحق وثيقة التأمين ، أو عند تظهير الوثيقة لصالحه إذا كانت اذنية . ويجوز كذلك أن يصدر القبول في أثناء سريان عقد التأمين ، حتى بعد شهر افلاس المؤمن له ، لأن حق المستفيد ثابت قبل ذلك بمجرد تعيينه مستفيدا كما سبق القول ، فشهر افلاس المؤمن له لا يمنع من قبوله حقا موجودا قبل شهر الافلاس (٢) . ويجوز أخيرا أن يصدر القبول بعد استحقاق مبلغ التأمين أى بعد موت المؤمن له (٣) ، ولم يحدد القانون ميعادا لهذا القبول فيجوز صدوره في أى وقت بعد موت المؤمن له (٤) .

(١) وتنص المادة ٣/١٠٨٩ من المشروع التمهيدى فى هذا المعنى على ما يأتى : « ولا ينفذ فى حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المعقود لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين فيمن اشترط التأمين لمصلحته ، الا من وقت علمه بذلك » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٩ - ص ٣٧١ فى الهامش) .

وقد نصت المادة ٤/١٠٠٣ من تقنين الموجبات والعقود فى هذا المعنى على ما يأتى : « ان قبول المستحق للضمان المعقود لمصلحته أو الرجوع عنه لا ينفذان فى حق الضامن الا من تاريخ علمه بهما » .

(٢) نقض فرنسى ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ داللو ٩٥ - ١ - ٤٤١ - بل انه قد قضى بأن تعيين المستفيد يكون صحيحا حتى لو كان المؤمن له وقت صدور التعيين منه كان مقلسا (استئناف مختلط ١٦ مايو سنة ١٩٢٤ م ٤٦ ص ٢٩١) .

(٣) استئناف مختلط ١٨ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٦٣ .

(٤) ولكن يجوز لورثة المؤمن له أن يعذروا المستفيد ليعلمن رايه فى القبول ، فان رفض ، أو سكوت مدة طويلة فاعتبر سكوته رفضا ، سقط تعيينه ، وأصبح مبلغ التأمين من حق الورثة ولكن بوصفهم مستفيدين ، فيكون لدائنى الشركة حق التنفيذ على هذا المبلغ . وتنص المادة ٢/١٠٨٩ من المشروع التمهيدى فى هذا المعنى على ما يأتى : « واذا مات طالب التأمين قبل أن يرجع فيما اشترطه لصالح المستفيد وقبل أن يصدر من هذا »

٧١٥ — (ثالثا) جواز نقض المؤمن له لتعيين المستفيد :

وللمؤمن له ، قبل أن يصدر قبول المستفيد ، أن ينقض التعيين ، وأن يستبدل بالمستفيد مستفيدا آخر أو أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من التأمين • وليس في هذا الا تطبيق للقواعد العامة في الاشتراط لمصلحة الغير ، فقد نصت المادة ١٥٥ مدنى على أنه :

١ — يجوز للمشتراط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المنتفع الى المتعهد أو الى المشتراط رغبتة في الاستفادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد •

٢ — ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرا ذمة المتعهد قبل المشتراط ، الا اذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلاف ذلك • وللمشتراط احلال منتفع آخر محل المنتفع الأول ، كما له أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشاركة (١) •

= قبول ، جاز لورثة طالب التأمين ، بعد أن يصبح مبلغ التأمين مستحقا ، أن يعذروا المستفيد ليعلن رأيه فى القبول ، فان رفض أو سكت أكثر من ثلاثة أشهر ، انتقل الحق فى التأمين الى ورثة طالب التأمين • وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٩ — ص ٣٧١ فى الهامش) — وانظر م ٣/٦٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ •

(١) ومع ذلك قد نصت المادة ٥٣ من مشروع الحكومة على ما يأتى : « للمؤمن له فى أى وقت أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره ، ولا يسقط حقه فى استبدال المستفيد الا اذا نزل عن ذلك كتابة للمستفيد وأثبت المؤمن ذلك فى الوثيقة أو فى ملحق لها » • فهذا النص يجعل للمؤمن له حق نقض التعيين وأن يستبدل بالمستفيد مستفيدا آخر فى أى وقت ، حتى بعد قبول المستفيد الأول ، وحتى لو كان تعيين المستفيد الأول بمقابل لا تبرعا ، ولا يسقط عن المؤمن له هذا الحق الا اذا نزل عنه كتابة للمستفيد وأثبت المؤمن ذلك فى الوثيقة أو فى ملحق لها • وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة فى هذا المعنى : « وعالج المشروع كذلك بعض الاحكام التى اغفلها القانون فيما يختص بالتأمين على الحياة ، ففضى فى المادة ٥٣ بأحقية المؤمن له فى أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره ، وقصر =

فقبل قبول المستفيد التأمين لصالحه ، أو بعد رفضه لهذا التأمين ، يجوز للمؤمن له أن ينقض التعيين أو يرجع فيه • وله في هذه الحالة إما أن يستأثر بالتأمين لصالحه هو شخصيا ، وإما أن يعين مستفيدا آخر يدل المستفيد الأول بنفس الطرق التي سبق ذكرها في تعيين المستفيد • فنقض التعيين إذن يكون بإحدى طريقتين :

١. — أما بمجرد النقض دون أن يحل المؤمن له مستفيدا آخر محل المستفيد الأول ، وفي هذه الحالة ينصرف التأمين لمصلحة المؤمن له نفسه ويصبح هو المستفيد • فإذا مات واستحق مبلغ التأمين دخل هذا المبلغ في تركته ، وصار لورثته بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، ومن ثم يجوز لدائني التركة التنفيذ بحقوقهم على هذا المبلغ • ويكون النقض على هذا الوجه إما صريحا وإما ضمنيا ، ومثل النقض الضمني أن يعتمد المؤمن له إلى تصفية التأمين لصالحه بعد أن يكون قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل (١) •

٢. — وإما بالنقض مصحوبا بإحلال مستفيد آخر محل المستفيد الأول (٢) • ويكفى أن يحل المؤمن له محل المستفيد الأول مستفيدا آخر

= سقوط حق المؤمن له في الاستبدال على حالة نزوله كتابة للمستفيد وإثبات المؤمن ذلك في الوثيقة أو في ملحق لها • وفي هذا خروج على القواعد العامة المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير كما نرى ، وقد كانت المادة ١٠٨٨ من المشروع التمهيدي ، وهي التي نقل عنها نص المادة ٥٣ من مشروع الحكومة ، متفقة مع هذه القواعد العامة إذ تقول : « إذا لم يعين المستفيد في وثيقة التأمين ، أو عين ولكنه رفض ما اشترط لصالحه ، كان لطالب التأمين في أي وقت أن يعين المستفيد أو أن يستبدل به غيره » • فيجوز إذن للمؤمن له أن يستبدل بالمستفيد غيره إذا رفض المستفيد التأمين لصالحه ، وحتى لو لم يرفضه مادام أنه لم يصدر منه قبول • وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٦٨ — ص ٢٦٩ في الهامش) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٦٠ ص ٦٦٨ •

(٢) ويتم ذلك عادة بملحق للإحلال (avenant d'attribution) (استئناف =

حتى يتضمن هذا الاحلال نقضا للتعيين الأول . أما اذا عين المؤمن أحد دائنيه مسفیدا آخر لضمان الدين الذي له ، فإن هذا التعيين لا يتضمن نقض التعيين الا في حدود الدين ، فيكون للمستفيد الآخر حق الاستيلاء على دينه من مبلغ التأمين ، وما يبقى بعد ذلك من هذا المبلغ يؤدي الى المستفيد الأول (١) .

ولا يجوز النقض ، كما قدمنا ، الا قبل قبول المستفيد التأمين لصالحه أو الا بعد رفضه اياه . أما اذا قبل المستفيد التأمين لصالحه ، فإنه لا يجوز في الأصل أن يستعمل المؤمن له حقه في النقض ، ويصبح حق المستفيد في مبلغ التأمين نهائيا غير قابل للرجوع فيه كما سبق القول . وقد يقع أن المؤمن له ينقض التعيين وفي الوقت ذاته يقبل المستفيد التأمين لصالحه ، فيعتد في هذه الحالة بأي من النقض والقبول يقع أولا . فاذا نقض المؤمن له التعيين قبل أن يصدر قبول المستفيد اعتد بالنقض دون القبول ، ولم يكن المستفيد مستحقا لمبلغ التأمين ولو قبضه وجب عليه رده اما للمستفيد الآخر الذي حل محله واما لورثة المؤمن له اذا لم يكن هناك مستفيد آخر . وعلى المؤمن له أو ورثته

= مختلط ١٩ فبراير سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٩٨ : يجب أن يكون الاحلال بملحق للوثيقة اذا كان ذلك مشروطا ، ومع ذلك اذا أعلن المؤمن له الشركة برغبته في احلال مستفيد آخر محل المستفيد الأصلي وأرسلت له الشركة الاستمارة اللازمة (الملحق) ومات المؤمن له قبل أن يرد الملحق موقعا عليه منه ، فإن ظهور ارادته في تعيين المستفيد الجديد كاف لصحة هذا التعيين (استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٥ - وأنظر أيضا في هذا المعنى نقض فرنسي أول يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٥٩٣ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٢٣٨ ، وهو مذكور آنفا فقرة ٧١٣ في آخرها في الهامش) - والمستفيد الآخر الذي حل محل المستفيد الأول يطفى حق الاستفادة مباشرة من المؤمن له لا من المستفيد الأول ، ومن ثم لا شأن له بالدفع المتعلقة بالمستفيد الأول (استئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢) . ويجوز احلال مستفيد محل مستفيد سابق ، حتى بعد قبول المستفيد السابق الاشتراط لمصلحته ، اذا لم يعارض في احلال غيره محله ، والمستفيد الجديد قبول الاشتراط لمصلحته حتى بعد موت المؤمن له (استئناف مختلط ١٤ مايو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٠٦) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٦٠ ص ٦٦٩ .

اثبات أن النقض قد وقع أولا ، وإذا قدموا ورقة مكتوبة بالنقض لم يشترط أن تكون ثابتة التاريخ لأن المستفيد لا يعتبر من الغير في ثبوت التاريخ ، ولكن للمستفيد أن يثبت أن هذا التاريخ قد قدم غشا ليكون سابقا على قبوله ، ويثبت ذلك بجميع الطرق (١) . وإذا لم يستطيع المؤمن له صدر أولا ، فيعتد به دون النقض ، ويكون النقض باطلا لوقوعه بعد القبول . أما بالنسبة الى المؤمن ، فالعبرة بتاريخ علمه بالنقض أو القبول ، فإذا علم بالنقض أولا كان هو السارى في حقه ، ووجب عليه أن يمتنع عن اعطاء مبلغ التأمين للمستفيد الذى نقض تعيينه (٢) . وإذا علم بالقبول أولا ، وأعطى مبلغ التأمين للمستفيد فإن ذمته تكون قد برئت ، ولو علم بالنقض بعد ذلك . وللمستفيد الآخر بعد النقض ، أو لورثة المؤمن له ، الرجوع على المستفيد الأول في هذه الحالة بمبلغ التأمين الذى قبضه من المؤمن (٣) .

ونقض التعيين ، كالتعيين ، ارادة منفردة تصدر من المؤمن له . وهو حق شخصى ، اذ هو قائم على اعتبارات أدبية خاصة بالمؤمن له وهو وحده الذى يستطيع تقديرها ، فالحق متصل بشخصه اتصالا وثيقا . ومن ثم لا يجوز لدائنى المؤمن له أن يستعملوا هذا الحق باسمه . كذلك لا يجوز لورثة المؤمن له بعد موته ، وقبل قبول المستفيد التأمين لصالحه ، أن يستعملوا حق مورثهم فى النقض ، والا لكان فى ذلك اغراء لهم على النقض ليستأثروا بمبلغ التأمين لأنفسهم (٤) .

(١) بىكار وبيسون فقرة ٤٦٠ ص ٦٦٨ .
لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى عن حوادث العمل .

(٢) استئناف مختلط ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢١٧ .

(٣) وقد رأينا أن المادة ١٠٨٩/٣ من المشروع التمهيدي تنص على ما يأتى: « ولا ينفذ فى حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المعتقد لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين فيمن اشترط التأمين لصالحه ، الا من وقت علمه بذلك » (أنظر آنفا فقرة ٧١٤ فى الهامش) .

(٤) وقد نصت المادة ١٠٠٣/٣ من تقنين الموجبات والمعقود اللبناني =

ولكن للورثة أن يعذروا المستفيد ليعلن رأيه في القبول ، فان رفض أو سكت مدة طويلة (١) فاعتبر سكوته رفضا ، سقط تعيينه ، وأصبح مبلغ التأمين من حق الورثة بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، وقد تقدم بيان ذلك (٢) •

ولا يجوز في الأصل النقض ، كما قدمنا ، بعد صدور قبول المستفيد • ومع ذلك يجوز استثناء للمؤمن له النقض بعد صدور قبول المستفيد في حالتين :

١ — اذا اعتدى المستفيد على حياة المؤمن له وانتهى الاعتداء الى أن يكون مجرد شروع في قتل ، فقد قدمنا أن للمؤمن له في هذه الحالة أن ينقض تعيين المستفيد ، وأن يستأثر لنفسه بالتأمين أو أن يعين مستفيدا آخر ، حتى لو كان ذلك بعد قبول المستفيد ، وقد سبق تفصيل القول في ذلك (٣) •

٢ — اذا كان تعيين المستفيد تبرعا ، فانه يجوز للمؤمن له الرجوع في هبته ولو بعد قبول المستفيد ، وفقا لأحكام الرجوع في الهبة • فيجوز له الرجوع لعذر مقبول ، اذا لم يوجد مانع من الرجوع (٤) • وموانع

= في هذا الصدد على ما يأتي : « مادام القبول لم يقع ، فان حق الرجوع ينحصر في عاقد الضمان دون دائنيه أو وكلائه الشرعيين ودون ورثته بعد وفاته أو الذين أوصى لهم » •

(١) أكثر من ثلاثة أشهر طبقا للمادة ١٠٨٩/٢ من المشروع التمهيدي (انظر آنفا فقرة ٧١٤ في آخرها في الهامش) •

(٢) انظر آنفا فقرة ٧١٤ في آخرها في الهامش •

(٣) انظر آنفا فقرة ٧٠٨ في آخرها •

(٤) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا جعل شخص من شخص آخر مستحقا لقيمة التأمين الذي تعاقد عليه مع شركة تأمين ، فهذا اشتراط لمصلحة الغير اشتراطه المؤمن (اقرا المؤمن له) على الشركة لمصلحة المستحق لا يرتب حقا للمستحق قبل المشتراط أو ورثته من بعده بسبب الغاء بوليصة التأمين لامتناع المشتراط عن دفع أقساطه ، الا اذا كان الاشتراط قد حصل مقابل حق للمستحق على المشتراط • وليس هو حوالة من المشتراط للمستحق تفيد بذاتها مديونية المشتراط له بمقابل قيمتها (نقض مدني ٩ =

الرجوع المذكورة في المادة ٥٠٢ مدنى • أما العذر المقبول الذى يبرر رجوع المؤمن له في التعيين ولو بعد قبول المستفيد ، فقد نصت المادة ٥٠١ مدنى في شأنه على ما يأتى :

« يعتبر بنوع خاص عذرا مقبولا للرجوع في الهبة :

(أ) أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب أو نحو أحد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الاخلال جحودا كبيرا من جانبه •

(ب) أن يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير •

(ج) أن يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا الى وقت الرجوع ، أو أن يكون للواهب ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا به حي •

والعذران الأول والثالث يبرران رجوع المؤمن له في التعيين كما هو واضح ، أما العذر الثانى فلا يتلاءم مع التأمين لمصلحة الغير لحالة الوفاة ، اذ أن مبلغ التأمين لا يستحق الا عند وفاة المؤمن له فلا يسعفه الرجوع في التعيين في أن يوفر لنفسه أسباب المعيشة أو في أن يصبح قادرا على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير •

٧١٦ — (رابعا) الحق المباشر الذى يثبت للمستفيد :

متى عين المستفيد تعيينا صحيحا على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم ، ولم ينقض تعيينه ، فإنه ينشأ له ، من عقد التأمين ذاته وبمجرد تعيينه ، حقا مباشرا قبل المؤمن ، فاذا استحق مبلغ التأمين بموت المؤمن له ، جاز للمستفيد أن يطالب المؤمن مباشرة بدفعه له • وليس في هذا أيضا الا تطبيق للقواعد العامة في الاشتراط لمصلحة الغير ، فقد نصت المادة ١٥٤ مدنى على أنه :

« ١ — يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ، اذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية ، مادية كانت أو أدبية . »

٢ — ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ، ما يتفق على خلاف ذلك . ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد . »

٣ — ويجوز كذلك للمشتراط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع ، الا اذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو الذي يجوز له ذلك . »

ويجب ، حتى يثبت هذا الحق المباشر للمستفيد ، اذا كان تعيينه دون مقابل ، أن يبقى حيا وقت استحقاق مبلغ التأمين ، أى وقت وفاة المؤمن له . ذلك أن المفروض أن المؤمن له ، عندما تبرع للمستفيد بالتأمين لصالحه ، إنما قصد شخصه هو لا شخصا آخر ، حتى لو كان وارث المستفيد . فاذا مات المستفيد قبل موت المؤمن له ، سقط حقه (١) ، وما

(١) وتنص المادة ١٠٨٩/٤ من المشروع التمهيدى في هذا الصدد على ما يأتى : — « واذا اشترط التأمين لمصلحة شخص معين دون مقابل اعتبر حق هذا الشخص في التأمين موقوفا على وجوده حيا وقت استحقاق مبلغ التأمين ، سواء أكان رأس مال أم ايرادا مرتبا ، . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٩ — ص ٣٧١ فى الهامش . »

وانظر م ٥/٦٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠.

وتنص المادة ١٠٠٣/٥ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على ما يأتى : « ان تخصيص الاستفادة من الضمان بشخص معين يعد موقوفا على شرط وجود هذا الشخص عند تاريخ استحقاق رأس المال أو الدخل المضمون ، مالم يستند العكس من نص العقد أو من الظروف . ولم يميز التقنين اللبنانى بين ما اذا كان تعيين المستفيد بغير مقابل أو بمقابل . »

لم يعين المؤمن له مستفيدا آخر فانه يستأثر بالحق قبل المؤمن ، فاذا مات انتقل هذا الحق الى ورثته هو لا الى ورثة المستفيد الذى مات قبله ، وينتقل الى ورثة المؤمن له بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين كما سبق القول ، فيكون لدائنى الشركة أن ينفذوا بحقوقهم على مبلغ التأمين كل هذا مالم يعلن المؤمن له عن قصده فى أن ينتقل الحق المباشر الى ورثة المستفيد ، فاذا مات قبل موت المؤمن له انتقل الحق الى ورثته هو لا الى ورثة المؤمن له عند موته ، وينتقل الى ورثة المستفيد بوصفهم ورثة لا بوصفهم مستفيدين ، فيكون لدائنى شركة المستفيد ، لا لدائنى شركة المؤمن له ، أن ينفذوا بحقوقهم على مبلغ التأمين •

وسواء كان تعيين المستفيد بغير مقابل أو بمقابل ، فان الحق المباشر لا ينفذ فى حق المؤمن الا من وقت علمه بقبول المستفيد للتعيين ، وقد تقدم بيان ذلك (١) •

والحق المباشر يخول للمستفيد ، عند الاستحقاق ، أن يطالب المؤمن بمبلغ التأمين • فاذا تعدد المستفيدون ، ولم يوجد ما يحدد نصيبا معيناً لكل منهم ، انقسم الحق بينهم بالتساوى الا اذا كانوا ورثة فينقسم الحق بينهم بنسبة نصيب كل منهم فى الميراث • ويجوز للمستفيد أن يتصرف فى حقه قبل الاستحقاق طبقاً للقواعد العامة فى حوالة الحق ، أو بالتظهير اذا كانت وثيقة التأمين اذنية ، ويجب فى جميع الأحوال موافقة المؤمن على حياته على كل تغيير للمستفيد (٢) • واذا كان المستفيد

(١) انظر آتفا فقرة ٧١٤ •

(٢) وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٠٩١ من المشروع التمهيدى فى هذا الصدد على ما يأتى : « ويجوز لكل مستفيد ، بعد أن يقبل التأمين المعتود لمصلحته ، أن يحول حقه فى التأمين ، ويتم التحويل اما بالطريق المعتاد لحوالة الحق على أن يكون ذلك بموافقة طالب التأمين ، واما بالتظهير اذا كانت وثيقة التأمين اذنية » . وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة » (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٢ فى الهامش) • وانظر المادة ٧٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه =

دائنا لطالب التأمين وعينه هذا مستفيدا ضمانا لدينه ، فان المستفيد يصبح دائنا مرتهنا ويجوز له في هذه الحالة أن يتقاضى من مبلغ التأمين عند استحقاقه ما يفي بالدين ، وما يبقى بعد ذلك من مبلغ يؤول السى مستفيد آخر معين ان وجد ، والا فيؤول الى طالب التأمين أو الى ورثته بوصفهم ورثة لا مستفيدين (١) . أما قبل استحقاق مبلغ التأمين ، فان المستفيد المرتهن عند حلول حقه يستطيع أن يطلب تصفية التأمين (٢) ، وقبل حلول حقه يستطيع ان يحول هذا الحق للغير مضمونا بمبلغ التأمين بشرط موافقة المؤمن على حياته (٣) .

ويلاحظ أن المستفيد يكسب الحق المباشر من وقت إبرام عقد التأمين ، لا من وقت قبوله ولو كان هذا القبول قد صدر بعد موت المؤمن على حياته (٤) . وهذا الحق ، طبقا للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير ، هو كما قدمنا حق مباشر مصدره عقد التأمين ذاته . وهناك نتائج هامة تترتب على أن حق المستفيد هو حق مباشر ، وعلى أن هذا الحق مصدره عقد التأمين .

== سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ١٠٠٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا الصدد على أن « كل مستحق يمكنه بعد قبول الضمان المعقود لمصلحته أن ينقل حق الاستفادة من العقد إما بطريقة البيع ، وإما بطريقة التظهير اذا كانت لائحة الشروط محررة (لأمر) . وكل انتقال ، أيا كانت صورته ، يعد باطلا اذا لم يقبل خطيا الشخص الذى عقد الضمان على حياته » .

(١) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤ داللسوز ١٩٠٥ - ٢ - ٣٨٥ -

بيكار وبيسون فقرة ٤٦٧ ص ٦٧٨ .

(٢) انظر ما يلى فقرة ٧٥٣ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٦٧ ص ٦٧٨ .

(٤) وتنص المادة ١٠٠٦ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا الصدد على ما يأتى : « ان القيمة المشترط دفعها عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تدخل فى تركته » . ويعد المستحق « أيا كان شكل تعيينه وتاريخ هذا التعيين ، كأنه استحق تلك القيمة وحده من يوم العقد ، ولو كان قبوله بعد وفاة المضمون » . وانظر أيضا فى هذا المعنى المادة ٦٧ من القانون الفرنسى للتأمين الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

أما النتائج التي تترتب على أن حق المستفيد هو حق مباشر ،
فأهمها ما يأتي (١) :

١ — لا شأن لورثة المؤمن له ، إذا لم يكونوا هم المستفيدين ، بمبلغ
التأمين لأنه حق مباشر للمستفيد ، ولا بأقساط التأمين التي دفعها المؤمن
له حال حياته إذ من حق المورث أن يتصرف في ماله حال حياته ولو
تبرعا . ولكن إذا أبرم المؤمن له عقد التأمين في مرض الموت ، فإن
الأقساط التي يكون قد دفعها تأخذ حكم الوصية (م ٩١٦ مدنى) ،
فلا تنفذ في حق الورثة الا في حدود ثلث التركة ما لم يجيزوا (٢) .

٢ — ولا شأن لدائنى المؤمن له بهذا الحق بعد موته ، بل يخلص
الحق للمستفيد وحده لأنه حق مباشر لم يتلقه من المؤمن له ، ولو كان
قد تلقاه منه بطريق الميراث لتلقاه مثقلا بديون التركة . فإذا عقد المؤمن
له التأمين لمصلحة أولاده ثم مات ، فإن الأولاد لا يتلقون الحق في تركة
أبيهم ، بل هو حقهم المباشر قبل المؤمن . ويترتب على ذلك أن دائنى
المؤمن له ليس لهم أن يعتبروا حق الأولاد داخلا في تركة مدينهم حتى
يرجعوا عليه كما يرجعون على جميع حقوق التركة ، بل تأخذ الأولاد بمبلغ
التأمين من المؤمن خالصا لهم ، ولا يدفعون منه شيئا لسداد ديون
أبيهم (٣) .

(١) انظر فى ذلك الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد
الاول ، فقرة ٣٨١ من ٧٨٧ — من ٧٩١ .

(٢) انظر فى هذا المعنى عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٣٧ — عبد الودود

بحى من ٥٥ .

(٣) وقد قضى بأنه طبيعة عقد التأمين من الناحية القانونية لا تجعل
المبلغ الذى يؤول بمقتضاه تركة ، ولا تطبق عليه قاعدة مرض الموت التى
تسرى على عقود البيع أصلا وعلى بعض التصرفات الاخرى تجوزا ،
وقد اضطرت احكام المحاكم المختلطة على اعتبار قيمة التأمين خارجة عن
تركة المتوفى وعلى أنها لاتورث عنه ، وأنها حق شخص يستمده المستفيد
وصاحب الاستحقاق من عقد التأمين مباشرة ، فلا يجوز لدائنى التركة
أن يدخلوا قيمته في تركة المتوفى بمصر الكلية الوطنية ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ =

٣ - كذلك لا شأن لدائني المؤمن له حال حياته بهذا الحق ، فإنه لم يدخل يوماً في مال المؤمن له حتى يكون داخلاً في ضمانهم العام . وينبني على ذلك أنه لا يجوز للدائنين التنفيذ على هذا الحق أو الحجز عليه تحت يد المؤمن ، وليس لهم أن يستعملوه باسم مدينهم لأنه ليس حقاً لهذا المدين . كذلك يجوز للمستفيد قبول التأمين لصالحه ولو كان ذلك بعد شهر افلاس المؤمن له ، ولا شأن لأمور التقليسية (السنديك) بحق المستفيد ، وليس له أن يدخل هذا الحق ضمن التقليسية .

٤ - وإذا كان لدائني المؤمن له أن يطعنوا في عقد التأمين لمصلحة المستفيد بالدعوى البوليصية ، فلا يتناول طعنهم حق المستفيد المباشر ، فإن المستفيد لم يتلق هذا الحق من المؤمن له ولم ينتقل إليه منه . وإنما يتناول الطعن الأقساط التي دفعها المؤمن له للمؤمن ، فهذه هي التي خرجت من مال المؤمن له وهي التي يتناولها الطعن بالدعوى البوليصية . فإن كانت هذه الأقساط أقساطاً مألوفة لا تخرج عن المعتاد في الظروف التي أبرم فيها عقد التأمين ، لم يجز الطعن بالدعوى البوليصية . وإنما يجوز الطعن بهذه الدعوى إذا كانت الأقساط باهظة (excessives) تخرج عن المعتاد المألوف (١) ، فإذا كان تعيين المستفيد بغير مقابل كان التصرف تبرعاً وسرت عليه أحكام الدعوى البوليصية فيما يخص

= المحاماة ٢٨ رقم ٢٧٤ ص ٨٠٧) . وقضى أيضاً بأن حق المؤمن لمصلحته بمبلغ من المال في عقد التأمين على الحياة هو حق مستقل ينشأ مباشرة في نفس يوم العقد قبل شركة التأمين ، ولا يدخل هذا المبلغ ضمن تركة المتوفي ولا حق لدائنيه فيه (المنيا الكلية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المجموعة الرسمية ٣١ رقم ١٣٢) . وانظر أيضاً في هذا المعنى : استئناف مختلط ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ م ١٤ ص ٢٧ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ م ١٦ ص ٢١٧ - ٧ أبريل سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ٢٤٩ - ١٩ فبراير سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٩٨ .

(١) وقد نصت المادة ٩٤٩ من التقنين المدني الأردني على ما يأتي : « لا تدخل المبالغ المتفق على دفعها عند وفاة المؤمن له في تركته وليس لدائنيه حق فيها ولكن لهم حق استرداد ما دفعه إذا كان باهظاً بالنسبة لحالة المؤمن له المالية » .

التبرعات ، فيكفى أن يكون المؤمن له معسرا عالميا باعساره وهو يدفع كل قسط من هذه الأقساط الباهظة ، فيسترد الدائنون من مبلغ التأمين ما يقابل الزيادة الفاحشة في كل قسط ، أما الجزء الذي يدخل في حدود المعتاد المألوف فلا يرد عليه الطعن (١) .

(١) وتنص المادة ٥٤ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على مايتى : « لا تدخل في تركة المؤمن له المبالغ المشترط أدائها عند وفاته اما الى مستفيدين معينين واما الى ورثته بوجه عام ، وليس لدائني المؤمن له أن يطالبوا بهذه المبالغ في حالة افلاسه أو اعساره أو الحجز عليه ، ويعتبر ، أيا كان شكل تعيينه وتاريخ هذا التعيين ، أنه استحق تلك المبالغ وحده من يوم اتمام العقد » . وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذا المشروع : « كما تناولت المادة ٥٤ حق المستفيد المباشر في مبلغ التأمين ، فقضت بأنه في حالة تعيين المستفيد لا يدخل مبلغ التأمين ضمن تركة المؤمن له عند وفاته ، بل يؤول الى المستفيد مباشرة ، لا باعتباره خلفا له ، بل على أساس أنه يستحق تلك المبالغ نتيجة ابرام العقد ومن يوم ابرامه » . وقد نقلت المادة ٥٤ من مشروع الحكومة عن المادة ١٠٩٠ من المشروع التمهيدى ، ويجرى نص المشروع التمهيدى على الوجه الآتى : « ١ — لا تدخل في تركة طالب التأمين المبالغ المشترط دفعها عند وفاته اما الى مستفيدين معينين ، واما الى ورثته بوجه عام . ٢ — وليس لدائني طالب التأمين أن يطالبوا بهذه المبالغ لا في حالة افلاسه ولا في حالة اعساره أو الحجز عليه ، وإنما يكون لهم حق استرداد الأقساط المدفوعة اذا ثبت أنها كانت باهظة بالنسبة لحالة طالب التأمين المالية » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة ، مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧١ — ص ٣٧٢ في الهامش) . وانظر المادة ٩٩٥ من التقنين المدنى العراقى وهى مطابقة لنص المادة ١٠٩٠ من المشروع التمهيدى سالف الذكر .

وتنص المادة ١٠٠٦ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على مايتى : « ان القيمة المشترط دفعها عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تدخل في تركته . ويعد المستحق ، أيا كان شكل تعيينه وتاريخ هذا التعيين ، كأنه استحق تلك القيمة وحده من يوم العقد ولو كان قبوله بعد وفاة المضمون » . وتنص المادة ١٠٠٧ من نفس التقنين على ما يأتى : « ان المبالغ التى تدفع عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تخضع عند الاقتضاء لقواعد التخفيض بسبب تجاوزها المبلغ الاحتياطى المختص بورثة المضمون . ولا تطبق هذه القواعد أيضا على المبالغ التى دفعها المضمون بمثابة أقساط الضمان ، الا اذا كانت باهظة على وجه ظاهر بالنسبة الى قدرته المالية او بالنسبة الى دخله خصوصيا » . وتنص المادة ١٠٠٨ من نفس التقنين على مايتى : (لا يحق لدائني المضمون أن يطالبوا برأس المال المعقود عليه الضمان لمصلحة شخص معين ، وليس سوى استعادة الأقساط فى الأحوال المنصوص =

وأما النتائج التي تترتب على أن الحق المباشر مصدره عقد التأمين ذاته ، فأهمها ما يأتي (١) :

١ — لما كان هذا الحق مصدره عقد التأمين ، فهو يوجد منذ صدور هذا العقد ، لا من وقت قبول المستفيد التأمين لصالحه . ويترتب على ذلك أنه إذا فقد المؤمن أهليته في الفترة ما بين صدور العقد وصدور قبول المستفيد ، لم يكن هذا مانعا للمستفيد من أن يقبل التأمين لصالحه .

٢ — لما كان حق المستفيد قد وجد منذ صدور العقد ، فإنه إذا رفض المستفيد التأمين لصالحه جاز الطعن في رفضه بالدعوى البوليصية من دأئنيه ، لأنه كسب الحق قبل الرفض ، فرفضه آياه بعد ذلك يعتبر

= عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .
وانظر في طعن الدائنين بالدعوى البوليصية وأن هذه الدعوى لا تتناول مبلغ التأمين ولكن تتناول الأقساط الباهظة : بيكار وبيسون فقرة ٤٧١ فقرة ٤٧٣ . وانظر في معنى الأقساط الباهظة وأنه ليس من الضروري أن تكون مدفوعة من رأس مال طالب التأمين فقد تكون باهظة وهي مدفوعة من الربح وقد لا تكون باهظة وهي مدفوعة من رأس المال ، وأن المهم حتى تكون باهظة ألا تكون متناسبة مع موارد طالب التأمين في الظروف التي أبرم فيها عقد التأمين ، وأن الدائنين لا يستردون من الأقساط إلا ما زاد على المعتاد المؤلف منها : بيكار وبيسون فقرة ٤٧٠ ص ٦٨١ — ص ٦٨٢ — وفقرة ٤٧٣ ص ٦٨٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٢ .
هذا وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه يجب رد الأقساط إلى الشركة (rapport) إذا كان القانون الشخصي الخاضع له المؤمن له يقضي بذلك (استئناف مختلط ١٨ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ١٦٣) . وقضت أيضا بجواز أن يطعن الدائنون في عقد التأمين إذا كانت الأقساط باهظة لرد هذه الأقساط إلى ضمانهم العام (استئناف مختلط ١١ فبراير سنة ١٩٠٠ م ١٢ ص ١١١) . ومع ذلك انظر في أن الشرط القاضي بأن تكون الأقساط باهظة لم يرد في التقنين المدني المصري ، وليس هو تطبيقا للقواعد العامة ، فلا بد له من نص خاص ، فلا يشترط للطعن بالدعوى البوليصية أن تكون الأقساط باهظة : عبد المنعم البدر أوى فقرة ٢٢٩ ص ٣١٤ — ص ٣١٥ وص ٣١٧ — وقارن عبد الودود يحيى ص ٥٧ .

(١) انظر الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة ٣٨١ ص ٥٩٠ — ص ٥٩١ .

(الوسيط ج ٧ — م ١١٦)

انقاصا من حقوقه •

٣ — لما كان حق المستفيد مصدره عقد التأمين كما قدمنا ، فإسان المؤمن يستطيع أن يتمسك قبل المستفيد بجميع الدفعات الجائزة في هذا العقد • فله أن يطعن فيه بأي وجه من وجوه البطلان ، وله أن يتمسك بفسخه إذا تحقق ما يوجب الفسخ كالتخلف عن دفع أقساط التأمين ، وله أن يتمسك بأن خطرا معيناً قد استبعد من عقد التأمين كانتحسار المؤمن على حياته ، وما إلى ذلك من الدفعات (١) • وهذا ما تنص عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ مدني ، إذ تقول : « ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفعات التي تنشأ عن العقد » •

المطلب الثاني

المحل في عقد التأمين على الحياة

٧١٧ — المحل في التأمين على الحياة هو الخطر المتعلق بحياة إنسان : قدمنا (٢) أن الخطر هو المحل الرئيسي في عقد التأمين • والخطر في عقد التأمين على الحياة يتعلق دائما بحياة إنسان • فالتأمين على الحياة لحالة الوفاة محله موت المؤمن على حياته ، والتأمين على الحياة لبقاء محله عدم موت المؤمن على حياته إلى حين انقضاء الأجل المحدد ، والتأمين المختلط محله موت المؤمن عليه أو بقاءه حيا بعد انقضاء الأجل المحدد • فحياة الإنسان هي دائما المؤمن عليها في عقد التأمين على الحياة ، ولا بد في هذا العقد من وجود مؤمن على حياته ويكون غالبا هو طالب التأمين ذاته •

ولما كانت حياة الإنسان عرضة لكثير من الأخطار ، وأسباب

(١) وللمؤمن أن يحتج على المستفيد بعدم صحة البيانات التي قدمها المؤمن له عند إبرام عقد التأمين (استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٢٤ م ٤٦ ص ٢٠٥) •

(٢) انظر آتينا لقرة ٩٥٧ •

الموت كثيرة متنوعة ، لذلك يعنى المؤمن فى التأمين على الحياة بأن يثبت بقدر الامكان من مدى الخطر الذى يؤمنه ، ويجب على كل حال ألا يكون الخطر متعلقا بمحض ارادة أحد الطرفين طبقا للقواعد التى قررناها فى الشروط الواجب توافرها فى الخطر (١) •

فهنالك اذن مسألتان للبحث :

١ — تثبيت المؤمن من مدى الخطر الذى يؤمنه •

٢ — تعلق الخطر بمحض ارادة أحد الطرفين •

١ — تثبيت المؤمن من مدى الخطر الذى يؤمنه

٧١٨ — ضرورة التثبيت من مدى الخطر :

تقوم تعريفة الأقساط كما قدمنا على أسس فنية طبقا لجداول الوفيات (tables de mortalité) ، ولا يدخل فى الاعتبار فى وضع هذه الجداول الا الأخطار المألوفة المعتادة التى تتعرض لها حياة الانسان • فمن الضرورى أن يثبت المؤمن فى التأمين على الحياة من مدى الخطر الذى يؤمنه ، فلا يؤمن الا هذه الأخطار المألوفة المعتادة ، أو فى القليل اذا أمن خطرا غير مألوف يزيد فى قسط التأمين حتى يواجه هذا الخطر • هذا الى أنه من القواعد المقررة فى التأمين على الحياة ، كما سنرى (٢) ، أن تفاقم الخطر على حياة المؤمن له لا يلزم هذا الأخير باعلان هذا التفاقم للمؤمن ، بل يدخل بحكم القانون فى التأمين دون زيادة فى القسط ودون حاجة الى اعلان • ولما كانت حياة الانسان تطول فى بعض الأحيان ، وكانت فرص تفاقم الخطر تزيد كلما طاللت الحياة ، فان المؤمن يعنيه أن يبحث بحثا دقيقا مدى الخطر الذى يؤمنه ، وأن يستوثق بقدر الامكان من أنه قد قدره تقديرا صحيحا •

(١) انظر أيضا فقرة ٦٠٠ •

(٢) انظر ما يلى فقرة ٧٢٨ •

وسبيله الى ذلك هو أن يدقق في بحث حالة المؤمن له من الناحيتين الأدبية والصحية • فمن الناحية الأدبية يستعلم عن الدوافع التي ساقطت المؤمن له الى طلب التأمين ، وهل هو رجل من المغامرين يبغي الكسب من وراء التأمين فلا يأمن جانبه ، أو هو صادق النية لا يبغي إلا أن يوفر بعد موته أسباب المعيش لمن يعول فيطمئن اليه • ومن الناحية الصحية يبحث بحثاً دقيقاً عن حالة المؤمن له الصحية ، وهل هو مصاب بأمراض تقرب بينه وبين الموت ، وهل يقوم بأعمال تدنيه الى الخطر •

ومن أهم الوسائل التي يستعين بها للاستيثاق من مدى الخطر الذي يؤمنه :

- ١ — الكشف الطبى •
- ٢ — ما يقوم مقام الكشف الطبى •
- ٣ — استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين (١) •

٧١٩ — الكشف الطبى :

كثيراً ما يلجأ المؤمن ، الى جانب مجموع الأسئلة (questionnaire) التي يوجهها الى المؤمن له في خصوص حالته الصحية ، الى اجراء كشف طبى عليه بواسطة أطباء يستخدمهم لهذا الغرض • ويتولى عادة الطبيب الذي يجرى الكشف على المؤمن له ، قبل اجراء هذا الكشف ، عرض الأسئلة عليه ومعاونته في الاجابة عليها والاطلاع على هذه الاجابة حتى تتوافر لديه معلومات قد تكون كبيرة النفع عند اجراء الكشف (٢) •

(١) انظر فى هذه المسائل (Dumas) رسالة من لوزان سنة ١٩٣٥ (Gignoux) سنة ١٩٣٩ •

(٢) ولا يعفى اجراء الكشف الطبى المؤمن له من الاعلان عن مرضه خفى امصيب به (الصرع) ، وبخاصة اذا كان هذا المرض يدق كشفه على الطبيب (باريس ١٢ فبراير سنة ١٨٧٨ داللسوز ٧٨ - ٢ - ٥٨ =

ويعنى الطبيب بوجه خاص بتسجيل الحقائق التى يكون قد وقف عليها بعد اجراء الكشف ، ويرسل بها مع رأى الذى يستخلصه من هذه الحقائق الى المؤمن • ويستأنس المؤمن برأى الطبيب ، ولكنه يعنى عناية خاصة بالحقائق التى سجلها هذا الأخير وباجابات المؤمن له على مجموع الأسئلة التى وجهت اليه • ويعرض هذه وتلك على لجنة مركزية من الأطباء ، كما يستعين بجداول الاحصاء المختلفة ، ويستخلص من كل ذلك قراره الأخير فى اجابة المؤمن له الى طلبه أو رفضه لهذا الطلب ، وفى حالة اجابته الى طلبه هل هناك محل لرفع قسط التأمين حتى يواجه بذلك أخطارا استثنائية يتعرض لها المؤمن له (١) •

٧٢٠ — ما يقوم مقام الكشف الطبى :

أخذ التجاء المؤمن الى اجراء الكشف الطبى يقل شيئا فشيئا فى الوقت الحاضر • ذلك أن المؤمن له يكره عادة اجراء هذا الكشف ، فالتشدد فى اجرائه قد يحول دون ابرام كثير من عقود التأمين • ثم ان مصروفات الكشف الطبى قد تكون عالية بالنسبة الى مبالغ التأمين ، وبخاصة اذا كانت هذه المبالغ بسيطة ، فتحملها يبهظ المؤمن له • وبعد ذلك كله قد دلت التجارب على أن نتائج الكشف الطبى ليست حاسمة ، وأن نسبة الوفيات فيمن لا يجرى عليهم كشف طبى ليست أعلى كثيرا من نسبة الوفيات فيمن يجرى عليهم هذا الكشف •

لذلك أخذ المؤمنون كما قدمنا يستغنون عن الكشف الطبى ، وقد

= أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٤٢ وفقرة ٢٤٨ () . وانظر أيضا فى هذا المعنى استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٤٤ — ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١ . والترخيص الوارد فى طلب التأمين للطبيب المعالج فى أن يعطى للشركة كل المعلومات التى يعرفها عن الحالة الصحية للمؤمن له كاف لتحتل الطبيب الذى أمضى الطلب من سر المهنة (استئناف مختلط ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ م ٥٥ ص ٧١) •

(١) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٢٢ — بلانيول وريبير

وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٢ ص ٨١٠ •

استغنوا عنه فعلا في التأمينات الجماعية وفي التأمينات الشعبية كما سبق القول (١) • وحتى في التأمينات الكبيرة (assurances grandes branches) يستغنى المؤمن في بعض الأحيان عن الكشف الطبي ، ويستعاض عنه بوضع حد أعلى لمبلغ التأمين ، أو حد أعلى للسنة ، أو يشترط بقاء المؤمن له حيا مدة معينة (سنتين مثلا) اذا مات في خلالها لم يستحق مبلغ التأمين (٢) •

٧٢١ — استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين :

ويلجأ المؤمن عادة ، حتى يطمئن الى مدى الخطر الذي قبل تأمينه ، الى استبعاد أخطار معينة من نطاق التأمين ، وهي الأخطار غير العادية التي يكون من شأنها أن توسع شقة الخطر • فيشترط مثلا أن يستبعد من نطاق التأمين الوفاة اذا كان سببها المبارزة ، أو تنفيذ حكم الاعدام ، أو السفر الى مناطق موبوءة أو مناطق نائية ، أو السفر بالطائرة ، الى غير ذلك من الأسباب غير العادية (٣) •

(١) انظر أيضا فقرة ٦٩١ وفقرة ٦٩٣ •

(٢) بلانديول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٣ •

(٣) وقد نقل الأستاذ عبد الودود يحيى نموذجا للشرط الخاص باستبعاد بعض الأخطار على النحو الآتي : « لا تغطي هذه الوثيقة أخطار الوفاة المترتبة على : (أ) مسابقات السرعة بواسطة مركبات ذات آلة محركة سواء اكانت أرضية أم مائية • (ب) الاسفار الجوية الا اذا قسام بها المؤمن عليه باعتباره راكبا عاديا بخط ملاحية جوى يقوم بخدمة عامة منتظمة • (ج) الانتحار اذا حدث خلال السنتين الأوليين من تاريخ اصدار الوثيقة ، الا اذا أثبت المستفيد أن سبب انتحار المؤمن عليه مرض أفقده ارادته وقت الانتحار • (د) العمليات الحربية وما يترتب عليها (قذف قنابل — معارك — ابعاد — نفى — اعدام • الخ) التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لحالة حرب خارجية أو داخلية ، سواء أعلنت أو لم تعلن ، أو التي تكون نتيجة ثورات ، اذا كان المؤمن عليه مجنذا • على أنه يجوز للشركة بناء على طلب خاص من المتعاقد تغطية الوفاة المترتبة على العمليات الحربية المذكورة ، وذلك بالشروط التي تضعها الشركة مقابل دفع رهن إضافي تحدده في كل حالة • وفي حالة الوفاة المترتبة على أحد —

ومن الأخطار التي تستبعد عادة خطر الحرب (risque de guerre). ويجب التمييز هنا بين الحرب الأهلية (ويدخل فيها الاضطرابات الشعبية والمظاهرات وما الى ذلك) وبين الحرب الخارجية . فأخطار الحرب الأهلية تدخل في نطاق التأمين ، ما لم تستبعد بشرط خاص . أما أخطار الحرب الخارجية فهذه ، لانعدام احصاءات ثابتة عنها لأن الاحصاءات التي تتعلق بحرب لا تصلح لحرب أخرى قد تختلف عنها اختلافا بينا ، لا تخضع عادة للتأمين . ولا بد في تأمينها من شرط خاص بذلك ومن اتخاذ اجراءات احتياطية ، كرفع قسط التأمين أو جعل التأمين تبادليا في حدود المبالغ التي تجمع من الاشتراكات المدفوعة من المؤمن لهم . فاذا لم تتخذ هذه الاجراءات الاحتياطية ، فانه يكون من الضروري وقف عقد التأمين بالنسبة الى المجندين المؤمن عليهم (suspension des contrats pour les assurés mobilisés). وقد صدرت في فرنسا تشريعات مختلفة لتنظيم التأمين من خطر الحرب (١) .

= الأخطار الخارجة من التأمين ، تدفع الشركة الى أصحاب الحق قيمة الانقساط المسددة على أساس القسط السنوي ، دون احتساب أية فوائد أو رسوم اضافية أخرى » . (عبد الودود يحيى ص ٢٠ - ص ٢١) .
(١) فقد صدر أولا قانون ٢٢ يوليه سنة ١٩١٩ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ينظم الآثار التي تترتب على وقف عقود التأمين بالنسبة الى المجندين ، ويلزم المؤمنين برد الاحتياطي الحسابي لورثة من يموت من المجندين في أثناء الحرب .

وفيما بين الحرب العالميتين لم يصدر تشريع آخر ينظم التأمين من خطر الحرب . فكان المؤمن يلجأ ، في تأمين خطر الحرب ، الى رفع قسط التأمين اذا طلب المؤمن له تأمينه من هذا الخطر في خلال شهر من تجنيده . أو يلجأ الى استئصال الزيادة في قسط التأمين من الاحتياطي الحسابي ، أو الى تنظيم تأمين تبادلي ، أو الى غير ذلك من الطرق .

وفي أوائل الحرب العالمية الثانية صدر قانون ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ (المعدل بقانون ١٤ مايو سنة ١٩٤١ وبقانون ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ وبقانون ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤) يضع نظاما خاصا للتأمين من خطر الحرب ، سواء بالنسبة الى المجندين أو بالنسبة الى المدنيين . ويقضى هذا النظام بادماج جميع هيئات التأمين الفرنسية والأجنبية التي تعمل في فرنسا في =

٢ — عدم تعلق الخطر بمحض ارادة أحد الطرفين

٧٢٢ — اعتداء المستفيد على حياة المؤمن له — احالة :

وقد قدمنا أن الخطر في عقد التأمين لا يجوز أن يكون متعلقا بمحض ارادة أحد طرفي العقد ، وأن الخطر الذي يتعلق بمحض هذه الارادة يختلف فيه الشرط الجوهرى وهو أن يكون غير محقق الوقوع ، اذ يصبح محقق الوقوع مادام متعلقا بمحض ارادة أحد الطرفين (١) .

ومن أهم تطبيقات هذه القاعدة اعتداء طالب التأمين المستفيد على

= مجموع (groupement) هو وحده الذى يملك التأمين من أخطار الحرب . ويعتبر داخلا فى أخطار الحرب وفاة المؤمن له المجند فى أثناء تجنيده ، ووفاة المدنى فى أثناء اعتقال العدو له ، ووفاة أى مؤمن له متأثرا بجراح أصيب بها بسبب الحرب اذا وقعت الوفاة فى خلال سنة من انتهاء الحرب . ويلغى النظام بوضع حد أعلى لمبلغ التأمين ، وبدفع زيادة فى قسط التأمين ، وبارجاء دفع جزء من مبلغ التأمين فى حالة تحقق الخطر .

وقد حل محل هذا النظام الذى وضع للحرب العالمية الثانية نظام جديد أنشأه القرار (arrêté) الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . ويلغى هذا النظام الجديد بالترخيص لهيئات التأمين التى تعمل فى فرنسا بإنشاء «صندوق تضامنى لأخطار الحرب (fonds de solidarité de risques de guerre)» للمؤمن له الذى يريد أيضا التأمين من خطر الحرب أن ينضم الى هذا الصندوق بدفع زيادة وحيدة فى القسط (suprime unique) مقدارها ١٪ من مبلغ التأمين . ويرد هذا المقدار دون فوائد الى المؤمن له اذا هو فى أثناء السلم خرج من هذا « الصندوق التضامنى » بفسخ العقد أو بتصفيته أو بموت المؤمن له أو بحلول استحقاق مبلغ التأمين . أما اذا نشبت حرب ، فالضمان الذى يلتزم به المؤمن يكون طبقا للشروط التى يقررها تشريع يصدر فيما بعد لتنظيم التأمين على الحياة فى حالة الحرب . وهكذا ترك المشرع الفرنسى المستقبل لظروفه المجهولة ، حتى اذا ما تحددت هذه الظروف أمكن إصدار التشريع الموعود به ، وفى هذا من الحكمة ما لا يخفى .

أنظر فى هذه المسألة : Grégoire رسالة من باريس سنة ١٩٢٤ .
Bourdol رسالة من باريس سنة ١٩٤١ — بيكار وبيسون فقرة ٤٢٣ —
فقرة ٤٣٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٢ — انسيكلوبيدى
داللو ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٧٩ — فقرة ٢٩٩ .
(١) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ .

حياة المؤمن له ، أو اعتداء المستفيد على حياة المؤمن له سواء كان هذا الأخير هو طالب التأمين أيضا أو كان هو المؤمن على حياته منفصلا عن طالب التأمين • وقد فصلنا القول في ذلك فيما تقدم فنحيل هنا الى ما سبق أن قررناه هناك (١) •

ويبقى بعد ذلك تطبيق هام لهذه القاعدة وهو انتحار المؤمن على حياته ، وهذا ما سنتقل الآن اليه •

٧٢٣ — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٦ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين اذا انتحَرَ الشخص المؤمن على حياته • ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول اليهم الحق مبلغا يساوي قيمة احتياطي التأمين » •

« ٢ — فاذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض ارادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله ، وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا ، وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الارادة » •

« ٣ — واذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وادراك • فلا يكون هذا الشرط نافذا الا اذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد » (٢) •

(١) انظر آنفا فقرة ٧٠٨ •

(٢) تاريخ النص :

ورد هذا النص في الم——ادة ١٠٨٥ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق في المعنى مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد • وفي لجنة المراجعة حذفت فقرتان من النص ، ثم وافقت اللجنة عليه تحت رقم ٨٠٥ في المشروع النهائي • وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب عدل النص ، فأصبح موافقا لما استقر عليه في التقنين المدني ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنته تحت رقم ٨٠٥ — وفي لجنة مجلس الشيوخ استبدلت عبارة «مرضا أفقد المريض ارادته» بعبارة =

ولم يشتمك التقنين المدني القديم على خصوص في عقد التأمين .
ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
السوري المادة ٧٢٢ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٦ — وفي التقنين
المدني العراقي المادة ٩٩٣ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني ١٠٠٠
— ١٠٠١ — ولا مقابل في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني
الأردني المادة ٩٤٣ (١) .

== « مرضا عقليا » وعبارة « فاقد الارادة » بعبارة « فاقد الادراك » الواردين
في الفقرة الثانية « حتى لا يقع اشكال في تفسير المرض العقلي وصعوبة
تمييزه عن غيره من الأمراض ، أي أن اللجنة رأت التوسع بطريق الاكتفاء
بأن يكون المرض قد أفقد المريض ارادته دون اشتراط أن يكون عقليا ،
فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار
رقمه ٧٥٦ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الاعمال
التحضيرية • من ٣٦٢ — من ٣٦٤) .

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٢ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٥٦ (مطابق — ويشتمل النص الليبي على
فقرة رابعة تجرى على الوجه الآتي : « وكذلك لا يلزم المؤمن بالدفع اذا
توقف العقد نتيجة عدم وفاء الاقساط ، ولم تنقض سنتان على اليوم الذي
انتهى فيه التوقف ») .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٣ : ١ — تبرأ ذمة المؤمن من التزامه اذا
انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن بأن يدفع لمن يؤول
اليهم الحق مبلغا يساوي قيمة احتياطي التأمين . ٢ — فاذا كسان سبب
الانتحار مرضا عقليا أفقد المريض ارادته ، بقي التزام المؤمن قائما بأكمله .
(ويتفق التقنين العراقي مع التقنين المصري ، الا أن التقنين العراقي
لم يورد الاستثناء الذي أورده التقنين المصري في خصوص جواز تأمين
الانتحار اذا وقع بعد سنتين من تاريخ العقد ، ومن ثم لا يقوم هذا الاستثناء
في التقنين العراقي) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠٠٠ : لايجوز للضامن أن يتعهد
بموجب بند خاص بدفع مبالغ الضمان في حالة انتحار الشخص المضمون
قصدا واختيارا أو في حالة تنفيذ الحكم عليه بالاعدام . غير أن هذا البند
لا يكون له مفعول الا بعد انقضاء مدة سنتين من انشاء العقد ، وفي حالة
تنفيذ عقوبة الاعدام يراعى لأجل حساب المهلة تاريخ ارتكاب الجرم .
م ١٠٠١ : اذا كان العقد لا يتضمن البند المنصوص عليه في المادة
السابقة ، أو اذا كان الانتحار أو الجرم الذي سبب الحكم بالاعدام قد حدث
قبل انقضاء مهلة السنتين المشار اليهما ، فيجب على الضامن أن يدفع الى
ذوي الاستحقاق قيمة تساوي مقدار المبلغ الاحتياطي .

ويخلص من هذا النص أن القاعدة هي أن انتحار المؤمن على حياته عن شعور وادراك يسقط حق المستفيد ، وهناك استثناء لهذه القاعدة يجوز بموجبه تأمين الانتحار بشروط معينة . فنبحث القاعدة أولا ، ثم نبحث الاستثناء (١) .

٧٢٤ - القاعدة - سقوط حق المستفيد بانتحار المؤمن على حياته :
يكون المؤمن على حياته غالبا هو في الوقت ذاته طالب التأمين ، وقد أمن على حياته لمصلحة زوجته أو أولاده أو أحد من أقاربه ، فإذا انتحر ، وقد كانت حياته هي محل التأمين ، يكون قد جعل بفعله العمدي الخطر المؤمن منه محقق الوقوع ، وطبقا للقواعد المقررة في عقد التأمين يبطل العقد (٢) . ثم ان انتحار المؤمن على حياته العمدي لا يجوز أن يدخل في نطاق التأمين لأنه عمل غير مشروع ، وشروط الخطر المؤمن منه

= (ويتفق التقنين اللبناني مع التقنين المصري - وقد الحق التقنين اللبناني بنص صريح بحالة الانتحار المتعمد حالة تنفيذ الحكم بالاعدام) .
وانظر المادة ٦٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، وهي تتفق في أحكامها مع التقنين المصري .
التقنين المدني الكويتي : لم يعالج الأحكام التفصيلية للتأمين على الحياة وباقي الأنواع الأخرى لعقد التأمين وتركها للتشريعات الخاصة .
التقنين المدني الأردني م ٩٤٣ : ١ - لا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر المؤمن له وعليه أن يرد إلى من يتول إليه الحق بمقتضى العقد مبالغاً يساوي قيمة احتياطي التأمين . ٢ - فإذا كان الانتحار عن خير اختيار أو ادراك أو عن أي سبب يؤدي إلى فقدان الإدارة فإن المؤمن يلتزم بدفع كامل التأمين المتفق عليه . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان فاقد الإرادة وقت انتحاره .

(والتقنين الأردني يتفق مع التقنين المصري)
(١) انظر Commarmoud رسالة من باريس سنة ١٩٠٨ - David

رسالة من درن سنة ١٩٣٨ .
(٢) ويشترط بداهة أن يكون التأمين تأميناً لحالة الوفاة أو تأميناً مختلطاً ، ما إذا كان تأميناً لحالة البقاء وانتحر المؤمن له قبل الأجل المعين لبقائه حياً فالانتحار لا يعقد به ، ويعتبر أن المؤمن له مات قبل الأجل المعين فلا تستحق ورثته مبلغ التأمين (أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٥٦) .

أن يكون أمرا مشروعاً (١) ، فإذا دخل الانتحار في نطاق التأمين كان مخالفا للنظام العام ومن ثم يكون باطلا • ثم ان في اباحة تأمين الانتحار تشجيعا على هذا العمل غير المشروع ، بل ان فيه اغراء للمؤمن على حياته بأن ينتحر اذا علم أن انتحاره يترك لأسرته موردا للعيش ، وقد يلجأ من عزم فعلا على الانتحار الى التأمين على حياته قبل أن ينتحر • وكل هذه أمور مخالفة للأداب والنظام العام (٢) ، ومن هنا جاءت القاعدة التي تقضى بسقوط حق المستفيد اذا انتحر المؤمن على حياته •

ويشترط حتى يسقط حق المستفيد أمران :

١ — أن ينتحر المؤمن على حياته ، فإذا قتل نفسه عن غير عمد ، ولو كان ذلك عن خطأ مهما كان جسيما ، فان حق المستفيد لا يسقط • بل ان المؤمن على حياته لو عرض نفسه لموت محقق قايما بواجب انساني فمات ، لم يكن عمله هذا انتحارا ولم يسقط حق المستفيد (٣) • واذا تعمد المؤمن على حياته الانتحار بعمل اختياري ، فان أدى هذا العمل الى الموت فعلا ولو بعد مدة طويلة ، كان هذا انتحارا يسقط حق المستفيد • أما اذا لم يؤد العمل الى الموت ، كان هذا شروعا في انتحار ولا يسقط حق المستفيد ، بل لا يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين من أجل هذا العمل الا اذا كان قد اشترط ذلك (٤) •

٢ — أن يكون الانتحار عن شعور واختيار • « فإذا كان سبب الانتحار — كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٥٦ مدنى فيما رأينا — مرضا أفقد المريض ارادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله » • فيجب

(١) انظر آنفا فقرة ٦٠١ •

(٢) انظر فى هذه الاعتبارات المختلفة بيكار وبيسون فقرة ٤٢٦ من

٦١٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ ص ٨١٦ •

(٣) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ ص ٨١٧ •

(٤) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢٠ •

أذن أن يكون المؤمن على حياته ، وهو يقدم على الانتحار ، مالكا لقواه العقلية ، مدركا لنتائج فعله ومريدا إياها طوعا واختيارا • أما إذا كان قد فقد إرادته بسبب جنون أو مرض أو أى أمر آخر (١) ، فأقـدم على الانتحار وهو فاقد الإرادة ، فإن الانتحار فى هذه الأحوال لا يعتد به ولا يسقط حق الاستفادة ، وذلك مالم يكن المؤمن قد استبعد بشرط خاص من نطاق التأمين الانتحار ولو كان عن غير شعور (٢) • ولما كان الانتحار أمرا غير عادى ويأتى على خلاف المألوف ، فإن عبء اثبات أن المؤمن على حياته قد مات منتحرا فسقط حق الاستفادة يقع على المؤمن • ولكن لما كان المفروض فى المنتحر أنه ينتحر عن شعور وإدراك لنتائج فعله ، فإن عبء اثبات أن المؤمن على حياته عندما انتحر كان فاقد الإدراك يقع على الاستفادة (٣) • وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٧٥٦ مدنى فى هذا المعنى كما رأينا : « وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا ، وعلى الاستفادة أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره

(١) وقد كان المشروع التمهيدى للمادة ٧٥٦ مدنى يوجب أن يكون « سبب الانتحار مرضا عقليا أفقد المريض إرادته ، وأنه « على الاستفادة أن يثبت أن المؤمن عليه كان وقت انتحاره فاقد الإدراك » • وفى لجنة مجلس الشيوخ استبدلت عبارة « مرضا أفقد المريض إرادته » بعبارة « مرضا عقليا ، وعبارة « فاقد الإرادة » بعبارة « فاقد الإدراك » الواردة فى الفقرة الثانية ، « حتى لا يقع إشكال فى تفسير المرض العقلى وصعوبة تمييزه عن غيره من الأمراض ، أى أن اللجنة رأت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون اشتراط أن يكون عقليا ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٦٣ — ص ٣٦٤ — وانظر آنفا فقرة ٧٢٣ فى الهامش) •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٦ ص ٦٢٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ — عكس ذلك وأنه لايجوز استبعاد الانتحار من غير شعور فى السنتين الأوليين من نطاق التأمين : محمد على عرفة ص ٢٢٢ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٧ ص ٢٨١ •

(٣) ويكون الإثبات بجميع الطرق لأن المراد اثبات واقعة مادية ، فيجوز اثبات الانتحار بالكشف الطبى وبالقرائن ، وإثبات فقد الإرادة بالبينة (بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١) وبالقرائن (استئناف مختلط ٥ يناير سنة ١٩٢٨ م ٥٠ ص ٨٤) •

فأقد الإرادة (١) •

فإذا توافر الشرطان المتقدمان الذكر ، سقط حق الاستفادة في مبلغ التأمين • ولكن المؤمن يبقى مع ذلك ملتزما بدفع مبلغ للاستفيد يساوى قيمة احتياطي التأمين ، وهذا الاحتياطي هو الجزء من مبلغ التأمين الذى دفع للادخار لا للتأمين من الخطر ، فيجب رده في جميع الأحوال (٢) • ولا يشترط في رد احتياطي التأمين بسبب الانتحار ، كما يشترط في رد هذا الاحتياطي بسبب التصفية ، أن يكون طالب التأمين قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية ، لأن هذا الشرط لم يرد في النص هنا كما ورد في النص الخاص بالتصفية • وقد رأينا أن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٧٥٦ مدنى تقول : « ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول اليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين » • وهذا النص من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، فلا يجوز للمؤمن أن يشترط عدم دفع شيء من احتياطي التأمين في حالة الانتحار (٣) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩٨ - باريس ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٥٢٦ - السنين ٣ يونيه سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ١٠٧٣ - وانظر في التمييز بين الانتحار عن اختيار وإدراك والانتحار في حالة فقد الإرادة : نقض فرنسى ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ داللون ١٩١٢ - ١ - ١٥٩ - باريس ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ - ٥٢٦ - ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢ جازيت دى باليه ١٩٤٢ - ٢ - ١٦٦ - بيكار وبيسون فقرة ٤٢٧ ص ٦٢١ •

(٢) ورد احتياطي التأمين يكون للاستفيد كما قدمنا ، لأنه هو الذى كان سيتقاضى مبلغ التأمين لو أن المؤمن على حياته مات غير منتحر فادى الانتحار إلى انقاص حقوقه على هذا النحو (عبد الوود ويحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٧) • وهناك رأى يذهب إلى أن الره يكون لطالب التأمين أو ورثته لأنه هو الذى دفع أقساط التأمين (تراسبوت في داللون ١٩٣١ - ٤ - ٣٢ - جودارويير وشارمانتين فقرة ١٠٤٢) - انظر في الرايين محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٧ ص ٢٨٠ •

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٨ ص ٦٢٢ - بلانيول وريبير وبيسون =

٧٢٥ — الاستثناء — جواز تأمين الانتحار :

ويتبين مما تقدم أن الانتحار عن اختيار وإدراك يخرج من نطاق التأمين ، من تلقاء نفسه وبحكم القانون دون حاجة إلى شرط خاص بهذا الاستبعاد . بل إنه لا يجوز أن يشترط العكس ، فلا يجوز لطالب التأمين أن يشترط أن يدخل الانتحار عن اختيار وإدراك في نطاق التأمين ، فيستحق مبلغ التأمين إذا وقع ، وذلك للاعتبارات التي تقدم ذكرها (١) .

ومع ذلك تنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٥٦ مدني ، كما رأينا ، على ما يأتي :

« وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد » . فأجاز المشرع بهذا النص التأمين من الانتحار عن اختيار وإدراك ، وذلك إذا توافر شرطان :

١ — أن يكون هناك اتفاق لخاص بين طرفي عقد التأمين على دخول الانتحار عن اختيار وإدراك في نطاق التأمين (٢) . فإذا لم يوجد هذا الاتفاق ، لم يدخل الانتحار في نطاق التأمين كما سبق القول .

٢ — ألا ينتج هذا الاتفاق الخاص أثره إلا إذا وقع الانتحار بعد انقضاء سنتين من وقت إبرام عقد التأمين (٣) . والمقصود من ذلك أثناء

= ١١ فقرة ١٣٩٩ — بيدان ١٢ مكرن فقرة ٧٩٠ — وانظر المادة ١/٦٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .
(١) انظر آنفا فقرة ٧٢٤ .

(٢) ويسمى هذا الاتفاق بشرط عدم المنازعة المرجحاً (clause d'incontestabilité différée) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٩ ص

٦٢٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٧ .
(٣) ويجوز الاتفاق على مدة أطول من سنتين ، ولكن لا يجوز =

من اعتزم الانتحار عن أن يؤمن على حياته ثم ينتحر ، فإنه إذا فعل لم يستحق الاستفادة مبلغ التأمين • وإذا انتظر مدة سنتين قبل أن يقدم على الانتحار ، لم يلبث أن يقلع عن عزمه ، إذ يصعب أن نتصور شخصا اعتزم الانتحار يبقى منتظرا في هدوء مدة سنتين كاملتين ثم ينتحر بعد هذه المدة الطويلة • ولكن يبقى مع ذلك أن هذا الاتفاق الخاص يبقى الباب مفتوحا للمؤمن له ، ولم يكن يفكر في الانتحار وقت أن آمن على حياته ، وبقي كذلك مدة سنتين ، لأن يقدم على الانتحار بعد ذلك لظروف جدت عليه بعد أن اطمأن الى أنه سيترك أسرته موزدا من المعيش • وهذا هو مايجعل الاستثناء الذي نحن بصدده محل انتقاد (١) •

وعلى ذلك إذا أقدم المؤمن على حياته على الانتحار قبل انقضاء السنتين ، حتى لو مات بعد انقضاء هذه المدة مادام العمل الذي انتحر به قد تم في خلالها (٢) ، فإن الاستفادة لا يستحق مبلغ التأمين ، ولكن يستحق احتياطي التأمين على الوجه الذي قدمناه • أما إذا لم يقدم المؤمن

= الاتفاق على مدة أقصر (بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٨) وإذا اتفق على تأمين الانتحار عن اختيار وإدراك ولو وقع هذا الانتحار مباشرة بعد إبرام عقد التأمين أو ولو وقع بعد مدة تقل عن سنتين ، فإن الاتفاق لا يكون باطلا ، ولكن الانتحار لا يدخل في نطاق التأمين إلا إذا وقع بعد انقضاء سنتين من إبرام عقد التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٧ ص ٢٨٢) • وإذا وقع الانتحار في خلال السنتين ، فإن المؤمن لا يدفع للمستفيد مبلغ التأمين ، بل يقتصر على دفع الاحتياطي (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٦٧ ص ٢٨٢ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٨) • وهناك رأي يذهب الى أن العقد في هذه الحالة لا ينتج أي أثر ، ومعنى ذلك أن المؤمن يرد جميع الأقساط المقبوضة الى طالب التأمين ، لا أن يقتصر على دفع الاحتياطي للمستفيد (جودارويير وشار مانتير فقرة ١٠٤١) •

(١) انظر في انتفاء النص المائل في قانون التأمين الفرنسي : بيكار وبيسون فقرة ٤٢٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ •
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ - عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٢٨ •

على حياته على الانتحار الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ ابرام عقد التأمين — لا من تاريخ نفاذه (١) — فان هذا الانتحار يكون داخلا في نطاق التأمين بموجب الاتفاق الخاص على ذلك ، ومن ثم لا يسقط حـقـ المستفيد بل يتقاضاه كاملا من المؤمن (٢) •

المبحث الثانى

آثار عقد التأمين على الحياة

المطلب الاول

التزامات المؤمن له

٧٢٦ — التزامات المؤمن له في عقد التأمين على الحياة :

نفرض ، كما هو الغالب ، أن المؤمن له في التأمين على الحياة ، أى المؤمن على حياته هو نفسه طالب التأمين • فتكون التزاماته هى نفس الالتزامات التى تنشأ عن عقد التأمين ، سواء كان عقد التأمين على الحياة أو عقد تأمين آخر • وهذه الالتزامات هى : تقديم البيانات اللازمة للمؤمن ، ودفع مقابل التأمين ، واطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه •

أما الالتزام الأخير ، وهو اخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه ، فلا جديد فيه ، وشأنه في عقد التأمين على الحياة شأنه في أى عقد تأمين • وقد قدمنا أن اخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه يجب أن

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ ص ٦٢٣ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٢٨ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٠ ص ٨١٨ •

(الوسيط هـ ٧ — م ١١٧)

يقع في وقت معقول (١) ، وأنه في التأمين على الحياة حيث لا داعي للعجلة في الاخطار يكون الميعاد عادة أطول ، وقد يصل الى ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة (٢) . وذكرنا أيضا أن الاخطار يصدر من المستفيد في حالة التأمين على الحياة ، اذا مات المؤمن له وترتب على موته أن استحق المستفيد مبلغ التأمين (٣) .

بقى الالتزامان الأولان ، وهما تقديم البيانات اللازمة للمؤمن ودفع مقابل التأمين . وفي هذين يتميز عقد التأمين على الحياة ببعض أحكام خاصة نوردتها فيما يلي .

١ — التزام المؤمن له بتقديم البيانات اللازمة للمؤمن

٧٢٧ — ما يتميز به عقد التأمين على الحياة من أحكام في خصوص هذا الالتزام :

تسرى في الأصل الأحكام التي قررناها في خصوص هذا الالتزام على عقد التأمين على الحياة ، فيجب على المؤمن له أن يقدم للمؤمن البيانات الموضوعية والبيانات الشخصية التي يكون من شأنها أن تمكن المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه ، ويقع ذلك عادة عن طريق الاجابة على أسئلة محدودة مطبوعة (questionnaire imprimé) (٤) .

ولكن عقد التأمين على الحياة يتميز عن سائر عقود التأمين في مسائل ثلاث :

١ — لا يلتزم المؤمن له ، في التأمين على الحياة ، بأن يخطر المؤمن بما يطرأ من الظروف التي تؤدي الى زيادة الخطر ، وهذا بخلاف عقود

(١) انظر آتفا فقرة ٦٤٨ .

(٢) انظر آتفا فقرة ٦٤٨ في الهامش .

(٣) انظر آتفا فقرة ٦٤٥ .

(٤) انظر آتفا فقرة ٦١١ وما بعدها .

التأمين الأخرى حيث يلتزم المؤمن له بهذا الاخطار (١) .

٢ - التزام المؤمن له باخطار المؤمن بجميع البيانات والظروف التي يكون من شأنها تمكين المؤمن من تقدير الخطر المؤمن منه له أهمية خاصة في عقد التأمين على الحياة ، يتميز بها عن سائر عقود التأمين .

٣ - والجزاء على الاخلال بهذا الالتزام له أحكام خاصة في عقد التأمين على الحياة ، يتميز بها عن أحكام عقود التأمين الأخرى .

٧٢٨ - عدم التزام المؤمن له بالاخطار عن الظروف التي تؤدي الى زيادة الخطر :

رأينا في عقد التأمين بوجه عام أنه اذا طرأت ظروف يكون من شأنها أن تزيد في الخطر المؤمن منه ، فإنه يجب على المؤمن له باخطار المؤمن بهذه الظروف . مثل ذلك أن يغير المؤمن له في المسؤولية عن حوادث السيارات استعمال سيارته من سيارة لاستعماله الشخصى الى سيارة للنقل العام ، وأن يستجد الى جوار المنزل المؤمن عليه من الحريق مكان توضع فيه المواد الملتهبة ، وأن يستبدل من يؤمن على نفسه من الاصابات بحرفته الأصلية حرفة أشد خطرا (٢) .

أما التأمين على الحياة فتتقضى طبيعته بالألا يلتزم المؤمن له باخطار المؤمن عن هذه الظروف ، لأنه انما أمن على حياته من هذه الظروف بالذات ، وقد قبل المؤمن أن يؤمنه من جميع الظروف القائمة والمستقبلية التي تهدد حياته بالخطر (٣) . وقد نص قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ صراحة على هذا الحكم (م ١٥ فقرة أخيرة) .

(١) انظر آنفا فقرة ٦١٧ وما بعدها .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦١٨ .

(٣) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤١٨ ص ٦١٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٨ - عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٢٠ .

وفي مصر يسرى هذا الحكم دون نص لأنه ، كما قدمنا ، حكم تقتضيه طبيعة التأمين على الحياة • فإذا أصيب المؤمن له بمرض ، مهما كان هذا المرض خطيرا ، فإنه لا يلتزم باخطار المؤمن عنه ، وكذلك يلتزم باخطار المؤمن باستبداله بحرفته الأصلية حرفة أكثر خطرا على حياته ، كما يلتزم المؤمن له بذلك في التأمين من الإصابات ، وإن كان كل من التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات تأمينين على الأشخاص •

وإذا كانت هناك أخطار تهدد حياة الإنسان يخشاها المؤمن ويرى أن هناك مجازفة في تأمينها ويرغب في تجنبها ، فسيبيله الى ذلك ليس في التزام المؤمن له بالاطار عنها ، بل في استبعادها من نطاق التأمين بتاتا بشرط خاص • وقد قدمنا أن المؤمن يستطيع أن يستبعد من نطاق التأمين أخطارا معينة غير عادية ، كالوفاة اذا كان سببها المبارزة أو تنفيذ حكم الاعدام أو السفر الى مناطق موبوءة أو مناطق نائية ، أو السفر بالطائرة ، كما يستطيع أن يستبعد من نطاق التأمين أخطار الحرب ، بل إن هذه الأخطار لا تخضع عادة للتأمين الا بشروط خاصة (١) • وهناك فرق بين استبعاد الخطر من نطاق التأمين وبين الالتزام بالاطار عنه عند تفاقمه ، ففي الحالة الأولى لا يكون الخطر مؤمنا عليه أصلا فليست هناك حجة للاخطار عنه ، أما في الحالة الثانية فالخطر يبقى مؤمنا عليه ولكن بشرط الاخطار عنه وفي مقابل زيادة في قسط التأمين (٢) •

٧٢٩ — الأهمية الخاصة للالتزام بتقديم البيانات اللازمة :

ولكن اذا كان المؤمن له لا يلتزم باخطار المؤمن ، في التأمين على الحياة ، عن تفاقم الخطر ، فإنه يبقى ملتزما كما قدمنا بتقديم البيانات اللازمة عن سنة ، وعن حالته الصحية ، وعما سبق له ابرامه من عقود

(١) انظر آنفا لفقرة ٧٢١ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤١٨ ص ٦١١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٨ — وانظر أيضا في التقييم بين استبعاد الخطر من نطاق التأمين وسقوط الحق في التأمين آنفا فقرة ٦٥١ في الهامش •

تأمين ، وعن عروض سابقة للتأمين رفضها المؤمنون ، وعن غير ذلك من المسائل التي يسأل عنها عند إبرام عقد التأمين • ولهذا الالتزام أهمية خاصة في عقد التأمين على الحياة ، فإن محل التأمين هنا هو حياة الانسان بما تتعرض لها من أخطار وأمراض ظاهرة وخفية ، فوجب على المؤمن له أن يحرص على تقديم البيانات المطلوبة منه والمتعلقة بهذه المسائل في دقة كاملة وأمانة تامة •

وإذا كان التأمين معقودا على حياة الغير ، فيكون المؤمن على حياته غير طالب التأمين ، فإن البيانات التي تقدم للمؤمن تكون هي البيانات الخاصة بالمؤمن على حياته لا بطلب التأمين ، فإن حياة المؤمن على حياته لا حياة طالب التأمين هي التي تعنى المؤمن • وهناك من الأسئلة ما هو خاص بشخص المؤمن على حياته لا يستطيع غيره أن يجيب عليه ، والذي يقع عملا هو أن تقدم الأسئلة له شخصيا ليجيب عليها • وإذا تقدم المؤمن على حياته بالبيانات المطلوبة ، فإنه يتقدم بها نائبا عن طالب التأمين ولحسابه ، فيكون طلب التأمين مسئولا عن صحة هذه البيانات ، ويتحمل الجزاء الذي يترتب على عدم صحتها (١) •

وإذا كان التأمين على الحياة تأمينا لحالة البقاء ، فإن المسائل التي تعنى المؤمن هي ما تعلق منها بسين المؤمن له • أما حالته الصحية فلا تعنى المؤمن ، إذ لو كانت هذه الحالة سيئة ومات المؤمن له بعد وقت قصير من إبرام عقد التأمين ، لربح المؤمن من وراء ذلك إذ هو لا يدفع مبلغ التأمين الا اذا عاش المؤمن له بعد انتضاء أجل معين • أما اذا كان التأمين على الحياة تأمينا لحالة الوفاة ، فهنا يعنى المؤمن كثيرا التثبت

(١) عبد الرودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ١٩ - فيجب إذن على المؤمن له أن يقدم جميع البيانات المطلوبة المتعلقة بالظروف السابقة على إبرام عقد التأمين ، حتى ما كان من هذه الظروف قاليا لتقديم طلب التأمين ما دامت سابقة على تمام العقد (انظر في ذلك بيكار وبيسون مقرة ٤١٩ ص ٦١١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ مقرة ١٣٨٩ ص ٨١٠) •

من حالة المؤمن له الصحية وما هو مصاب به من أمراض ظاهرة أو خفية ،
حالية أو سابقة ، وراثية أو غير وراثية • ذلك أن موت المؤمن له السريع
يعود بالخسارة على المؤمن ، فهو ملزم بدفع مبلغ التأمين عند موت
المؤمن له ولو مات بعد إبرام العقد بيوم واحد ، فلا يكون المؤمن قد
تقاضى الاجزاء ضئيلا من الأقساط ودفع مع ذلك مبلغ التأمين كاملا (١) •

٧٣٠ — الجزاء على الاخلال بالالتزام — نص قانونى :
تنص المادة ٧٦٤ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الخط فى سن
الشخص الذى عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، الا اذا كانت
اسس الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذى نصت عليه تعريفية
التأمين » •

« ٢ — وفى غير ذلك من الأحوال ، اذا ترتب على البيانات الخاطئة
أو الخط أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذى كان يجب أدائه ،
وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق
عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية » •

« ٣ — أما اذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب
دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن
أن يرد دون فوائد الزيادة التى حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط
التالية الى الحد الذى يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه » (٢)

(١) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤١٩ ص ٦١٢ — بلانيول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٣٨٩ •

(٢) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١٠٩٧ من المشروع التمهيدي على
وجه يتفق مع ما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد • ووافقت لجنة المراجعة
على النص تحت رقم ٨١٥ فى المشروع النهائى بعد ادخال تعديلات =

ولا، مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣٠ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٦٤ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني العراقي — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ١٠١٨ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الاردني المادة ٩٤٧ (٢) .

= لفظية طفيفة ، ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨١٥ بعد ادخال تعديلات لفظية طفيفة أخرى ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٤ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٣ — ٣٨٥) .

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٠ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٦٤ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي لا مقابل ، ولكن النص يتفق مع المبادئ العامة

في التأمين على الحياة .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٨ : ان الخطأ في عمر المضمون لا يؤدي الى بطلان عقد الضمان ، الا اذا كان عمر المضمون الحقيقي متجاوزا الحد المعين لعقد الضمان بمقتضى تعريفه الضمان — أما في سائر الأحوال ، فإذا كان القسط المدفوع على أثر خطأ من هذا النوع دون القسط الذي كان يجب أدائه ، فيخفف رأس المال أو الدخل المضمون على نسبة القسط المدفوع والقسط المناسب لعمر المضمون الحقيقي . وإذا كان الأمر بالمعكس ، أي أن القسط الذي دفع على أثر خطأ في سن المضمون كان زائدا جدا ، لزم الضامن أن يرد الزيادة بدون أن تحسب لها فائدة .

(ويتفق التقنين اللبناني مع التقنين المصري) .

وانظر أيضا المادة ٨١ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه

سنة ١٩٣٠ .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص فيه لانه لم يعالج الأحكام التفصيلية لعقد التأمين على الحياة وباقي أنواع عقد التأمين ، اذ تركها للتشريعات الخاصة بكل نوع .

التقنين المدني الاردني م ٩٤٧ : ١ — لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن من تم التأمين على حياته بطلان التأمين الا اذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تزيد على الحد المعين في لوائح التأمين . =

وقد قدمنا ، عند الكلام في الجزاء على الاخلال بالتزام تقديم البيانات اللازمة في التأمين بوجه عام ، أن المؤمن له اذا كان سيئ النية وكتب أمرا أو قدم بيانا كاذبا ، بحيث ترتب على ذلك أن تغير موضوع الخطر أو قلت أهميته في نظر المؤمن ، كان عقد التأمين باطلا ، وتتقاضى المؤمن تعويضا من المؤمن له لما ارتكبه من الغش . أما اذا لم يستطع المؤمن أن يثبت سوء نية المؤمن له ، فاذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب ابطال العقد ولكن دون تعويض ، ويستطيع المؤمن له أن يدرأ طلب الابطال اذا هو قبل زيادة في القسط . واذا لم تظهر الحقيقة الا بعد تحقق الخطر ، فان المؤمن لا يدفع من مبلغ التأمين الا بنسبة القسط المدفوع الى القسط الواجب الدفع . وقد يوجد شرط بمنع النزاع (clause d'incontestabilité) يقضى بأنه يوجد شرط للمؤمن أن ينزع في صحة البيانات التي أدلى بها المؤمن له ، وفي هذه الحالة يمتنع على المؤمن التمسك بعدم صحة البيانات بشرط أن يكون المؤمن له حسن النية ، وعند ذلك لا يجوز للمؤمن لا ابطال العقد قبل تحقق الخطر ، ولا انقاص مبلغ التأمين بعد تحققه (١) .

وتسرى كل هذه الأحكام على عقد التأمين على الحياة سريانها على عقود التأمين الأخرى ، فيما عدا استثناء واحدا يقوم في الحالة التي يقدم فيها المؤمن له بيانا خاطئا عن سنه . ففي هذه الحالة وحدها يجب

= ٢ - واذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط أن تقل القسط عما يجب أدائه ، فانه يجب تخفيض التأمين بما يساوي النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية . ٣ - واذا كان القسط المتفق عليه أكبر مما يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، فانه يجب على المؤمن أن يرد الزيادة التي دفعت له وان يخفض

الاقساط التالية الى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية .

(والتقنين الاردني يتفق مع التقنين المصري) .

(١) انظر في كل ذلك آتفا فقرة ٦٢٦ - فقرة ٦٣١ .

التمييز بين فرضين :

(الفرض الأول) اذا قرر المؤمن له لنفسه سنا أقل من سنه الحقيقية ، وكانت سنه الحقيقية تتجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفه التأمين • مثل ذلك أن يكون حد السن المقرر في تعريفه التأمين هو خمس وستون سنة ، وكانت سن المؤمن له ستا وستين ولكنه قرر أن سنه خمس وستون • ففي هذا الفرض ، سواء كان المؤمن له سييء النية أو حسن النية ، يكون عقد التأمين باطلا ، اذ لا يمكن ابرام هذا العقد مع مجاوزة سن المؤمن له الحد المقرر (١) • ومن ثم لا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين اذا تحقق الخطر ، ويجب عليه رد الأقساط المدفوعة للمؤمن له حتى لو كان هذا سييء النية (٢) ، ولكن يجوز للمؤمن أن يطالب المؤمن له سييء النية بالتعويض •

(الفرض الثاني) أن تكون سن المؤمن له لا تتجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفه التأمين • وفي هذا الفرض يكون عقد التأمين صحيحا ولا يجوز ابطاله ، وذلك سواء كان المؤمن له عندما قرر لنفسه سنا غير السن الحقيقية حسن النية أو سيئها • وكل ما يترتب على الغلط في السن هو تعديل العقد بحيث يصبح متمشيا مع السن الحقيقية •

فإذا كانت سن المؤمن له ٥٠ سنة فكان الواجب أن يدفع قسما سنويا مقداره ١٢٥ جنيه ليتقاضى مبلغ تأمين مقداره ٢٥٠٠ جنيه ، ولكنه قرر أن سنه ٤٥ سنة ليتقاضى نفس مبلغ التأمين في مقابل قسط سنوي مقداره ١٠٠ جنيه فقط ، وانكشف الغلط سواء كان هذا الغلط

(١) حتى لو كان هناك شرط بمنع النزاع (clause d'incontestabilité) ، فان هذا الشرط لا ينتج أثرا أمام مجاوزة سن المؤمن له الحد المقرر في تعريف التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٤) •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٢٠ ص ٦١٣ •

بحسن نية أو بسوء نية ، فان مبلغ التأمين يخفض بنسبة القسط المدفوع وهو ١٠٠ الى القسط الواجب الدفع وهو ١٢٥ ، أى بنسبة أربعة أخماس ، فيكون ٢٠٠٠ بدلا من ٢٥٠٠ (١) .

(١) فاذا وجد شرط بمنع النزاع ، وكان المؤمن له حسن النية فيما ادلى به من بيان خاطيء عن سنه ، أنتج الشرط اثره ، ولم يجز للمؤمن التمسك بعدم صحة البيان ، ومن ثم لا يخفض مبلغ التأمين . أما اذا كان المؤمن له سىء النية في ادلائه بالبيان الخاطيء عن سنه ، فان شرط منع النزاع لا يعتد به (انظر آتفا فقرة ٦٣١) ، ويجب اذن تخفيض مبلغ التأمين . ويكفى لثبوت سوء نية المؤمن له أن يكون عالما بأنه يدلى ببيان خاطيء عن سنه ، ولا حاجة لاثبات الغش . وقد جرت العادة بتضمين شرط منع النزاع التحفظ الآتى : « على أنه اذا ثبت سوء النية ، حتى مع انعدام التصرفات المنطوية على الغش ، يصبح التأمين باطلا وجميع الأقساط المدفوعة حقا مكتسبا للشركة بصفة تعويض كشرط جزائى صريح » (انظر آتفا فقرة ٦٣١ في الهامش — وانظر نقض فرنسى ٦ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ — ٥٨ — ١٠ يولييه سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٥ — ١٦٢ — رن ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ — ٣٢٥) . وانظر أيضا فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٢١ ص ٦١٤ : ويشيران الى أن كلا من القضاء الايطالى (المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٠ ص ٤٣٠ و ص ٦٧١) والقضاء المصرى (شيفالييه فى المجلة الفصلية للقانون المدنى ١٩٤١ ص ١٤٩) يعتد بشرط عدم النزاع فى حالة سوء النية ولا يعتد به فى حالة الغش ، فيميز بذلك دون مبرر بين سوء النية والغش — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٩١ — بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧٦١ — وانظر فى وجوب التمييز بين سوء النية والغش أنسيكلوبيدى ناللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٢٠٦ (ويشير الى نقض فرنسى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ١٢٥ فى فقرتى ٢٠٧ و ٢٠٨) .

وانظر فى أن القضاء المختلط يميز بين استعمال طرق احتيالية وفى هذه الحالة يكون عقد التأمين كله لا شرط منع النزاع وحده باطلا ، وبين اعطاء بيانات كاذبة مع العلم بكذبها ولكن دون استعمال طرق احتيالية وفى هذه الحالة يكون شرط منع النزاع وحده دون عقد التأمين هو الباطل : استئناف مختلط ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ م ٥٣ ص ٢٠٤ — آتفا فقرة ٦٣١ فى الهامش — ومع ذلك قد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن البيان الكاذب المتعلق بسن المؤمن على حياته يوجب بطلان القيد دون تمييز بين حالة وحالة (استئناف مختلط ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٣٠) ، ولا يزيل البطلان تقديم شهادات تعميم مزورة لاثبات السن حتى لو أقر المؤمن بأنه قد تم اقرار السن نهائيا (استئناف مختلط ٢١ يونيه سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٩٧) .

وإذا قرر المؤمن له ، في نفس المثل السابق ، أن سنة ٥٥ سنة بدلا من ٥٠ سنة وهي سنة الحقيقية ، فدفع قسطا سنويا مقداره ١٥٠ جنيها بدلا من ١٢٥ جنيها وهو مقدار القسط الذي كان عليه أن يدفعه بالنسبة الى سنة الحقيقية طبقا لتعريف التامين المعمول بها وقت إبرام العقد ، فان مبلغ التامين لا يزيد ، ولكن القسط هو الذي يخفض الى ١٢٥ بدلا من ١٥٠ . فاذا كان المؤمن له قد ظل يدفع القسط المتفق عليه مدة ثلاث سنوات مثلا ، ثم انكشف الغلط ، وجب على المؤمن أن يرد اليه الزيادة في القسط التي دفعها في مدة الثلاث السنوات دون فوائد ، فيرد ٧٥ جنيها لأن زيادة القسط قد بلغت ٢٥ جنيها في السنة ، ثم يخفض القسط بعد ذلك في السنوات التالية من ١٥٠ الى ١٢٥ جنيها .

٢ — الالتزام بدفع مقابل التامين

٧٣١ — قيود على تحديد مقدار القسط في التامين على الحياة :
قدمنا أن قسط التامين هو المقابل الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن لتغطية الخطر المؤمن منه ، وأن هذا القسط لا يحدد مقداره اعتباطا ، وأن التحديد خاضع لعوامل فنية (١) . بل ان المشرع في فرنسا قد تدخل لتحديد مقدار القسط في التامين على الحياة ، وعين حدا أدنى لهذا القسط لا ينزل عنه المؤمن ، حتى لا يجر التنافس بين شركات التامين الى النزول عن الحد الذي يأمن معه المؤمن أن يواجه ما يتحمله من الأخطار (٢) . ثم عدل عن تعيين حد أدنى لمقدار القسط ، الى اطلاق حرية شركات التامين في الاتفاق مع المؤمن لهم على هذا المقدار ، بشرط موافقة هيئة الرقابة التي تطمئن عن طريق هذه الموافقة الى

(١) انظر آنفا فقرة ٥٦٢ .

(٢) فقد عين قانون ١٧ مارس سنة ١٩٠٥ في فرنسا حدا أدنى لمقدار القسط (بيكار وبيسون فقرة ٤٣٧ ص ٦٣١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٣) .

أن قسط التأمين قد حدد مقداره على نحو يتفق مع القواعد الفنية التأمين (١) •

أما في مصر ، فقد نصت المادة ٤٩ من قانون هيئات التأمين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (م ٣٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) على أنه « لا يجوز للهيئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الثانية (هيئات التأمين على الحياة وهيئات تكوين الأموال) أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد ، وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ، ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف فرص الحياة بالنسبة الى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها — ويستثنى من ذلك ما يأتي :

١ — وثائق إعادة التأمين •

٢ — الوثائق الخاصة بالتأمين على مبالغ كبيرة تتمتع بتخفيضات معينة طبقاً لجداول الرسوم المبلغة لمصلحة التأمين •

٣ — الوثائق الخاصة بالتأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى — ويجوز لمصلحة التأمين أن ترخص للهيئة بناء على طلبها في إصدار وثائق بتخفيضات عن الرسوم العادية إذا وجدت أسباباً تبرر ذلك » • فلم يعتمد المشرع المصري الى تعيين حد أدنى لمقدار القسط ، ولا الى اشتراط الموافقة على مقدار القسط المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن له • بل وضع كقاعدة عامة مبدأ المساواة بين وثائق تأمين الهيئة في الأسعار (أى في مقدار القسط) وفي الأرباح التي توزع

(١) انظر في ذلك قانون ١٤ يونيه ١٩٣٨ (م ٣ فقرة ٣) — وانظر بيكار وبيسون فقرة ٤٣٧ — بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٣ •

على حملة الوثائق وفي الاشتراطات الأخرى ، وذلك ما لم يكن التمييز راجعا الى اختلاف فرص الحياة بالنسبة الى المؤمن لهم ، أو راجعا الى أن مبلغ التأمين كبير الى حد يستحق معه تخفيضا معيناً في القسط طبقاً لجداول الرسوم التي يبلغها المؤمن لمصلحة التأمين ، أو راجعا الى أن التأمين تأمين جماعي لأفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى • ويجوز ، الى جانب ذلك ، تخفيض مقدار القسط اذا وجدت أسباب مبررة للتخفيض ، وذلك بترخيص من مصلحة التأمين •

٧٣٢ — امكان التحلل من عقد التأمين على الحياة ومن دفع الأقساط — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يجوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقساط دورية أن يتحلل في أي وقت من العقد باخطار كتابي يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجازية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة » (١) •

ولامقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم الذي لم يرد به نصوص في عقد التأمين ، ولكن الحكم كان معمولاً به (٢) •

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٩٠٢ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد • ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨١٠ في المشروع النهائي • وفي لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب أدخل تعديل لفظي طفيف ، فأصبح النص مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد • ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنته ، تحت رقم ٨١٠ ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٩ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٢ — ص ٣٧٤) •

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين ، ولكن الحكم كان معمولاً به (استثناء مختلط ٢٠ ابريل سنة ١٩١١ م ٢٣ ص ٢٧٤) •

المدنى السوري المادة ٧٢٥ — وفي التقنين المدنى الليبى المادة ٧٥٩ —
وفي التقنين المدنى العراقى المادة ٩٩٦ — وفي تقنين الموجبات والعقود
اللبنانى ١٠١٢/٢٠١ — ولامقابل فى التقنين المدنى الكويتى — وفي التقنين
المدنى الاردنى المادة ٩٤٦ (١) .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى لهذا النص
ما يأتى :

« هذا النص مقتبس من المادتين ٨٩ من قانون سنة ١٩٠٨
السويسرى و ١٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى ، وحكماهما مخالف
لحكم القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ حيث تقرر المادة
٧٥ فقرة أولى منه : « ليس للمؤمن على الحياة أن يطالب بالأقساط » .
وهذا الحكم الأخير ، وأن كان ينسجم مع المبادئ المقررة من أن
الالتزام بدفع جعل التأمين ليست له قوة الزامية كما هو الحال بالنسبة
لسائر أنواع التأمين الأخرى ، الا أنه مع ذلك يضحى مصالح المؤمن ،

(١) التقنيات المدنية العربية الأخرى :

- التقنين المدنى السوري م ٧٢٥ (مطابق) .
- التقنين المدنى الليبى م ٧٥٩ (مطابق) .
- التقنين المدنى العراقى م ٩٩٦ (مطابق) .
- تقنين الموجبات والعقود اللبناى م ١٠١٢/٢٠١ : لا حق للضامن فى
المداعاة لطلب دفع الأقساط — ولا يؤدى ، عدم دفع أحد الأقساط الا الى
فسخ عقد الضمان أو تخفيض مفاعيله بعد اتمام الشروط المعينة فى المادة
٩٧٥ .
- (وأحكام التقنين اللبناى تتفق مع أحكام المادة ٧٥/٢٠١ من قانون
التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠) .
- التقنين المدنى الكويتى : لا مقابل للنص فيه ، لأنه ترك معالجة الاحكام
التفصيلية لعقد التأمين على الحياة وباقى أنواع عقد التأمين الأخرى
للتشريعات الخاصة .
- التقنين المدنى الاردنى م ٩٤٦ : للمؤمن له الذى التزم بدفع أقساط
دورية أن ينهى العقد فى أى وقت بشرط اعلام المؤمن خطيا برغبته وتبرا ذمته
من الأقساط اللاحقة .

(والتقنين الاردنى يتفق مع التقنين المصرى) .

اذ يجيز انتهاء العقد بدون أى اخطار سوى مجرد الامتناع عن دفع الأقساط ، مع حرمان المؤمن من كل دعوى للمطالبة حتى بأقساط الفترة الجارية « (١) » .

ففى فرنسا كما رأينا تنص المادة ١/٧٥ و ٢ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « لا يكون للمؤمن دعوى للمطالبة بدفع الأقساط — وليس هناك جزاء لعدم دفع القسط ، بعد استيفاء الاجراءات المقررة فى المادة ١٦ ، الا فسخ عقد التأمين فسخا محضا (pure et simple) أو تخفيض هذا العقد « (٢) » .

أما فى مصر ، فقد وفق المشرع بين مصلحة المؤمن له فى ألا يجبر على دفع القسط حتى لا يحجم عن التأمين ، وبين مصلحة المؤمن فى أن يخلطه المؤمن له بتحلله من العقد قبل انتهاء الفترة الجارية . وقد سار

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٣ .

(٢) والقاعدة التى تقضى فى فرنسا بأن دفع القسط اختيارى لا اجبارى قاعدة تقليدية فى التأمين على الحياة ، وتقوم على أساس أنه لو كان دفع القسط اجباريا لما أقدم أحد على التأمين على حياته ، فان قسط التأمين يكون عادة مرتفعا ومدة التأمين طويلة وقد تنعدم مصلحة المؤمن له فى التأمين فى خلال هذه المدة الطويلة أو يصبح عاجزا عن دفع الأقساط فجعل المشرع الفرنسى دفع القسط اختياريا ، فاذا كان المؤمن له قد دفع ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ، كان له الحق فى الحصول على وثيقة تأمين مخفضة على النحو الذى سننسطه فيما يلى . أما اذا كان قد دفع أقل من أقساط سنوية ثلاثة ، وتخلف عن الدفع بعد ذلك ، فانه لا يجبر على الدفع ، ولكن المؤمن يفسخ عقد التأمين ويخلص له ما قبض من الأقساط .

والطابع الاختيارى لدفع القسط فى فرنسا لا يسرى الا فى العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له ، أما اذا تعهد المؤمن له نحو المستفيد بدفع القسط للمؤمن ، فان هذا التعهد يكون ملزما للمؤمن له ، ويستطيع المستفيد أن يجبره على أن يدفع الأقساط للمؤمن ، وأن كان المؤمن نفسه لا يستطيع اجباره كما سبق القول . ويجوز أيضا للمؤمن ، اذا توقف المؤمن له عن دفع قسط ومات قبل فسخ العقد ، أن يخصم قيمة القسط المتأخر من مبلغ التأمين .

انظر فى الطابع الاختيارى لدفع القسط فى القانون الفرنسى : بيسكار وبيسون فقرة ٤٣٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٤ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٧٢ .

في هذا السبيل على نهج المشرع السويسري والمشرع الألماني ، كما تقول
المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فيما رأينا . فقد نصت المادة ٨٩
من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ على أن
« لطالب التأمين اذا دفع قسطا سنويا أن يتحمل من عقد التأمين على
الحياة ، وأن يرفض دفع الأقساط التالية ، ويجب أن يخطر
المؤمن بذلك كتابة قبل ابتداء فترة جديدة للتأمين » . ونصت المادة
١/١٦٥ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو
سنة ١٩٠٨ على أنه « اذا التزم طالب التأمين بدفع أقساط
دورية ، كان له الحق فى أى وقت فى أن يتحمل من العقد فى نهاية
الفترة الجارية » . ونرى من ذلك أن المؤمن له فى عقد التأمين على
الحياة الذى التزم بدفع أقساط دورية (١) ، يبقى فى مصر ملتزما بدفعها
ويجوز للمؤمن أن يطالبه قضاء بالدفع ، ويجبر عليه (٢) . وهى تم عقد
التأمين على الحياة ، فان المؤمن له يكون ملتزما بدفع القسط السنوى
الأول على الأقل ولا يستطيع أن يتحمل من دفعه ، واذا تأخر فى دفعه
جاز للمؤمن أن يجبره على ذلك ولو عن طريق التنفيذ الجبرى . ويجب ،
كما فى سائر عقود التأمين ، أن يبدأ المؤمن باعذار المؤمن له ، ويتم
الاعذار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسل الى المؤمن له
فى آخر موطن له معلوم للمؤمن . ويبين المؤمن فى الكتاب أنه مرسل
للاعذار ، ويذكر فيه المؤمن له بتاريخ استحقاق القسط وبالنتائج التى
تترتب على عدم الدفع . ويترتب على هذا الاعذار أن يصبح القسط
واجب الأداء فى مركز ادارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التى
تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط . والى هنا نتفق أحكام عقد التأمين

(١) فاذا دفع مقابل التأمين مرة واحدة (prime unique) ، فانه لا يكون
ملتزما بدفع أقساط دورية ، ومن ثم لا تسرى عليه هذه الأحكام الخاصة ،
ولا يجوز له التحلل من عقد التأمين ولو باخطار كتابى قبل انتهاء الفترة
الجارية .

(٢) استئناف مختلط ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ هـ ٧ .

على الحياة مع أحكام سائر عقود التأمين ، وتنص المادة ٥٧/٢١ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « اذا لم يؤد أحد الأقساط في موعد استحقاقه ، جاز للمؤمن أن يعذر المؤمن له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله اليه في آخر موطن معلوم ، مبينا فيه أنه مرسل للاعذار ، ومذكرا بتاريخ استحقاق القسط وبالتالي التي تترتب عليه طبقا لهذه المادة — ويترتب على هذا الاعذار أن يصبح القسط واجب الأداء في مركز ادارة المؤمن ، كما يترتب عليه قطع المدة التي تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط » .

ولكن مشرع الحكومة يضع بعد ذلك لعقد التأمين على الحياة أحكاما تخالف أحكام سائر عقود التأمين ، فتنص المادة ٥٧/٣ من هذا المشروع على ما يأتي : « فاذا لم يكن للاعذار نتيجة ، كان للمؤمن حق انتهاء العقد أو خفض قيمته حسب الأحوال بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ ارسال الاعذار ، ويجوز للمؤمن إعادة العمل بهذا العقد اذا قام المؤمن له بأداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون مستحقا من المصروفات » (١) . ويتبين من هذا النص أنه بعد انقضاء ثلاثين يوما

(١) أما باقي فقرات المادة ٥٧ من مشروع الحكومة فتتفق أحكامها مع الأحكام العامة ، اذ تقول الفقرتان الرابعة والخامسة ما يأتي : « وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من اليوم التالي لتاريخ ارسال الكتاب الموصى عليه — ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالاعذار » .

وقد أورد المشرع الكويتي نصا مماثلا في التقنين المدني الكويتي بمادته رقم ٧٩٨ التي جرى نصها بالآتي : « ١ — فيما عدا الأحكام الخاصة بالتأمين على الحياة ، اذا لم يقيم المؤمن له بأداء القسط رغم اعذاره ، فان عقد التأمين يقف سريانه بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الاعذار » .
٢ — ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الوقف ان يطلب الحكم بتنفيذ العقد ، أو فسخه » ٣ — فاذا أدت قبل الفسخ الاقساط المتأخرة وما يكون مستحقا من مصروفات ، عاد العقد الى السريان من بدء اليوم التالي للأداء » ٤ — ويقع باطلا كل اتفاق يعفى المؤمن من أن يقوم باعذار المؤمن له أو ينقص من المواعيد المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية » .

من تاريخ ارسال الاعذار ، لا يوقف سريان عقد التأمين على الحياة كما يوقف سريان سائر العقود (١) ، وانما يكون للمؤمن حق انهاء العقد بمجرد انتهاء مدة الثلاثين يوما ، فاذا كان المؤمن له قد دفع أقساطا سنوية ثلاثة على الأقل ، لم ينه المؤمن العقد بل يخفض قيمته طبقا لأحكام التخفيض التي سيأتى بيانها . أما اذا قام المؤمن له بأداء الأقساط المتأخرة وما قد يكون مستحقا من المصروفات ، فإنه يجوز للمؤمن أن يعيد العمل بعقد التأمين كما كان دون تخفيض (٢) .

وهكذا يبقى المؤمن له ملتزما بدفع كل قسط يحل على النحو الذى قدمناه . فاذا أراد التحلل من العقد كان له ذلك ، ولكن بشرط أن يخطر بتحلله المؤمن كتابة قبل انتهاء الفترة الجارية (٣) . فاذا أترم عقد تأمين على الحياة ، كان المؤمن له ملتزما بدفع القسط الأول ولا يستطيع أن يتحلل من هذا الالتزام . وكل ما يستطيع هو أن يتحلل من دفع الأقساط التالية ، اذا هو أرسل اخطار مكتوبا الى المؤمن يتحلل فيه من

(١) انظر آنفا فقرة ٦٤٠ فى آخرها فى الهامش وفقرة ٦٤٢ .
(٢) ولكن اذا تحقق الخطر بموت المؤمن له ، لم يجز لورثته أن يدفعوا الأقساط المتأخرة ليقبضوا مبلغ التأمين (استئناف مختلط ٢٤ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٥٢ - محمد على عرفة ص ٢٣٥) .

(٣) ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك ضد مصلحة المؤمن له ، فلا يجوز أن يشترط المؤمن أن يبقى عقد التأمين ملزما للمؤمن له طوال مدته . وقه كان القضاء المختلط ، قبل صدور التقنين المدنى الجديد ، يذهب الى جواز هذا الاشتراط (استئناف مختلط ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ م ٤٦ ص ٣٦) ، ولكن بعد صدور التقنين المدنى الجديد وفيه نص صريح (م ٧٥٣ مدنى) يقضى بعدم جواز الاتفاق على مخالفة أحكام القانون فيما هو فى غير مصلحة المؤمن له ، لا مناص من القول بأن الاشتراط باطل لانه فى غير مصلحة المؤمن له (محمد على عرفة ص ٢٣٣) .

واخطار المؤمن له المؤمن بالتحلل من العقد تصرف قانونى لا يجوز ادائنى المؤمن له الطعن فيه بالدعوى البوليصية ثم استعمال حقه بعد ذلك فى دفع القسط ، فان التحلل من العقد لا يعتبر عملا مذكورا حتى يجوز الطعن فيه بالدعوى البوليصية ، كما أنه لا يجوز للدائنين استعمال حق مدينهم فى دفع القسط لانه حق مرتبط بشخصه (عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٣٢) .

العقد ، بشرط أن يرسل هذا الاخطار المكتوب قبل انتهاء السنة التي استحق عنها القسط الأول . ولا يشترط شكل خاص في الكتابة ، فتكفي الكتابة العرفية ، ويكون الاخطار عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . ولا يوجد ميعاد معين للاخطار ، وانما يجب أن يرسل قبل انتهاء السنة ولو بيوم واحد . فاذا أرسل الاخطار على النحو المتقدم الذكر ، انفسخ العقد ، وتحل المؤمن له من التزامه بدفع الأقساط التالية . أما اذا لم يتحل المؤمن له من العقد في السنة الأولى ، فإنه يلتزم بدفع القسط عن السنة الثانية ، ثم عن السنة الثالثة والرابعة والخامسة وهكذا ، الى أن يتحل من العقد على النحو الذي بسطناه . فاذا تحل المؤمن له من العقد ، تحل المؤمن كذلك من التزامه بدفع مبلغ التأمين اذا تحقق الخطر . ولكن اذا كان المؤمن له قد استمر على دفع الأقساط ثلاث سنوات على الأقل ، ثم أخطر المؤمن كتابة بتحلله من العقد قبل نهاية السنة الثالثة ، فإن العقد لا يفسخ بل يخفض طبقا لقواعد التخفيض التي سيأتى بيانها .

٧٣٣ — المدين بدفع القسط وزمان الدفع ومكانه :

قدمنا أن المدين بدفع القسط في عقد التأمين بوجه عام هو المؤمن له ، ولكن لا باعتباره مؤمنا على حياته ، بل باعتبار أنه هو طالب التأمين ، اذ يغلب أن يجتمع طالب التأمين والمؤمن على حياته في شخص واحد . فاذا انفصلا ، كان المدين بدفع القسط هو طالب التأمين لا المؤمن له (المؤمن على حياته) ، لأن طالب التأمين هو الذي تعاقد مع المؤمن والتزم تجاهه بدفع الأقساط (١) . ولما كان المستفيد في عقد التأمين على الحياة له مصلحة في أن تكون أقساط التأمين قد وفيت ، فإنه يجوز أن يقوم هو بوفائها حتى يتوقى بذلك انهاء العقد ، ولو بدون رضا المؤمن على حياته ودون رضا طالب التأمين . واذا وفى المستفيد

(١) انظر أيضا فقرة ٦٣٣ .

أحد الأقساط ، فان هذا الوفاء يعتبر قبولا ضمنيا للتأمين المحقود لمصلحته ، فينقطع بذلك حق طالب التأمين في نقض تعيين المستفيد (١) . بل يجوز أن يتدخل المستفيد في عقد التأمين منذ البداية وأن يكفل طالب التأمين في دفع الأقساط ، أو أن يجعل نفسه مدينا بدفع الأقساط مع طالب التأمين (٢) .

والأصل في التأمين على الحياة ، كما في سائر عقود التأمين ، أن القسط يدفع في الوقت الذي يتفق عليه المتعاقدان ، ويشترط المؤمن عادة أن يدفع مقدما . ويقع أن يكون مقابل التأمين على الحياة مبلغا اجماليا يدفع مرة واحدة ويسمى بالقسط الوحيد (prime unique) ،

ولكن الغالب أن يكون دفع مقابل التأمين على أقساط سنوية متساوية ، ويدفع القسط مقدما في أول كل سنة ويجوز أن يقسم القسط السنوي الى أجزاء يدفع كل جزء مقدما كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل شهر ، ولكن ذلك ليس الا طريقا لتيسير الدفع ، ويبقى القسط قسطا سنويا بحيث اذا تحقق الخطر في أول شهر من السنة كان على طالب التأمين أن يدفع جميع أجزاء القسط السنوي ، ويخصم من مبلغ التأمين (٣) .

ومكان الدفع يكون في موطن طالب التأمين ، ما لم يتفق على مكان آخر . وفي مكان الدفع يجب أن يقدم المؤمن المخالصة لطالب التأمين لقبض القسط ، وفي هذا المكان أيضا يوجه المؤمن الاعذار للمؤمن له عند تخلفه عن الدفع . وتسرى أحكام عقد التأمين بوجه عام على عقد التأمين على الحياة ، وقد سبق أن بسطنا هذه الأحكام (٤) .

(١) انظر آنفا فقرة ٧١٤ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ ص ٦٣٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٥ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٣٦ - بيكار وبيسون فقرة ٤٣٩ ص ٦٣٥ .

(٤) انظر آنفا فقرة ٦٣٧ .

المطلب الثاني

التزام المؤمن وحقوق المؤمن له

٧٣٤ — مسألتان :

نتكلم هنا في التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ، ثم في حقوق المؤمن له الناشئة من الاحتياطي الحسابي .

١ — التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين

٧٣٥ — وقت استحقاق الدفع — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥٤ من التقنين المدني على ما يأتي :

« المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة يدفعها الى المؤمن له أو الى المستفيد ، عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل ، دون حاجة الى اثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد » (١) .

ولا مقابل للنص في التقنين المدني القديم ، لأنه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (٢) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٨٠ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافقت عليه لجنة المراجعة بعد تعديل لفظي طفيف تحت رقم ٨٠٢ في المشروع النهائي . ثم وافقت عليه لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب بعد تعديل لفظي طفيف آخر ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٠٢ ، ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥٤ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٧ — ص ٣٥٨) .

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٢٠ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥٤ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني العراقي ولا في تقنين الموجبات والعقود اللبناني ولا في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٤١ (١) •

ويبين من هذا النص أن مبلغ التأمين يكون مستحق الدفع من وقت وقوع الحادث المؤمن منه كوفاة المؤمن على حياته في التأمين لحالة الوفاة ، أو من وقت حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين كبقاء المؤمن على حياته الى وقت حلول أجل معين في التأمين لصالة البقاء •

وقد قدمنا أن التأمين على الحياة ليست لله صفة تعويضية ، ومن ثم لا حاجة الى اثبات أى ضرر أصاب المؤمن أو أصاب المستفيد لاستحقاق مبلغ التأمين (٢) • كذلك لا علاقة لمبلغ التأمين الذى يذكر فى الوثيقة بأى ضرر يلحق المؤمن له فهو مستقل عن أى تعويض ، ولا يشترط لاستحقاق المؤمن له لهذا المبلغ أن يثبت أن الضرر الذى لحق به يعادله

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٠ (مطابق) •

التقنين المدني الليبي م ٧٥٤ (مطابق) •

التقنين المدني العراقي لا مقابل — ولكن النص يتفق مع القواعد العامة

فى التأمين •

تقنين الموجبات والعقود اللبناني لا مقابل — ولكن النص يتفق مع

القواعد العامة فى التأمين •

التقنين المدني الكويتي : لا يقابل للنص فيه ، لأن المشروع الكويتي

عالج الأحكام التفصيلية لعقد التأمين على الحياة وبقى الأنواع الأخرى

لعقد التأمين بالتشريعات الخاصة بكل نوع على حدة •

التقنين المدني الأردني م ٩٤١ : يلتزم المؤمن فى التأمين على الحياة

بأن يدفع الى المؤمن له أو الى المستفيد المبالغ المتفق عليها عند وقوع الحادث

المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه فى العقد دون حاجة لاثبات

ما لحق المؤمن له أو المستفيد من ضرر •

(والتقنين الاردني يتفق فى حكمه مع التقنين المصرى) •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٩٥ فى آخرها •

بل لا يشترط كما قدمنا أن ضرراً ما قد لحق به (١) .

وإذا تحقق الحادث المؤمن منه ، وجب على المؤمن له أو المستفيد أن يخطر المؤمن بتحقيقه على التفصيل الذى سبق أن قدمناه (٢) وفى التأمين على الحياة لا يوجد مقتضى للتعجيل بالاختار ، نظراً لانعدام صفة هذا التأمين التعويضية ، فهو غير متعلق بضرر يراد التعويض عنه حتى يدعو الاخطار المؤمن الى تقدير هذا الضرر ، كما أن مبلغ التأمين مستحق بأكمله قدمنا دون أن يتوقف ذلك على تقديم ضرر معين . ومن ثم يجوز أن يتم الاختار فى أى وقت (٣) ، والواقع من الأمر أن المؤمن له أو المستفيد هو الذى يحرص على التعجيل بالاختار حتى يستطيع مطالبة المؤمن بمبلغ التأمين .

ومبلغ التأمين يصبح ديناً فى ذمة المؤمن مستحق الأداء من وقت وقوع الحادث أو حلول الأجل كما قدمنا ، وبهذا يخالف التأمين على الحياة عقود التأمين الأخرى وفيها يصبح مبلغ التأمين مستحق الأداء بعد مضي وقت محقول (يكون عادة ثلاثين يوماً) من وقت وقوع الحادث ليتمكن المؤمن فيه من التثبت من صحة ما يطلبه المؤمن له ومدى ما يتمسك به من حقوق (٤) . وفى التأمين على الحياة لا يحتاج المؤمن الى وقت للتثبت من ذلك ، اذ لا علاقة لمبلغ التأمين بأى ضرر وقع كما سبق القول .

٧٣٦ - الاثبات :

وقد قدمنا أن المؤمن له أو المستفيد لا يكلف باثبات أى ضرر ،

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٩٧ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٤٥ وما بعدها .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٢ - ص ٦٩٣ - بلانيول وريبير

وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٤ .

(٤) انظر آنفاً فقرة ٦٥٥ - فقرة ٦٥٦ .

وإذا وقع ضرر لا يكلف باثبات أن مبلغ التأمين معادل لقيمة الضرر (١) .
وانما يكلف باثبات وقوع الحادث المؤمن منه (٢) • ففي التأمين لحالة
الوفاة ، يكلف المستفيد باثبات وفاة المؤمن على حياته ، ويكون ذلك عادة
بمقتديم شهادة الوفاة (٣) • وفي التأمين لحالة البقاء يقدم المؤمن له أو
المستفيد شهادة وجوده على قيد الحياة • وفي التأمين المختلط اما أن يقدم
المستفيد شهادة وفاة المؤمن على حياته ، واما أن يقدم المؤمن له شهادة
وجوده على قيد الحياة ، وذلك بحسب الأحوال (٤) • وقد يقتضى الأمر ، في
بعض الأحيان ، اثبات انتحار المؤمن على حياته ، واثبات أن المنتحر
كان فاقد الإرادة وقت انتحاره ، واثبات تعدى المستفيد على حياة
المؤمن على حياته ، وقد بسطنا القول في كل ذلك في مواضعه •

ويجب على من يطالب بمبلغ التأمين أن يثبت أنه هو المستحق له •
فاذا كان المؤمن له هو نفس المستفيد ، فعليه أن يقدم وثيقة التأمين
التي تثبت استحقاقه للمبلغ • وإذا كان المستفيد شخصا آخر غير
المؤمن له ، فان كان معيناً بصفته كالزوجة والأولاد والورثة ، فعليه
أن يثبت توافر هذه الصفة فيه بشهادة الزواج أو شهادة الميلاد أو اعلام
الوراثة أو غير ذلك • وان كان معيناً بذاته ، فعليه أن يثبت ذاتيته وأن
يقدم الوثيقة التي عين مستفيدا بموجبها كوثيقة التأمين أو ملحق لهذه
الوثيقة أو وصية صادرة من طالب التأمين • وليس من الضروري ،

(١) انظر آنفا فقرة ٧٣٥ •

(٢) استئناف مختلط ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ٣٠٢ - وفي عهد
التقنين المدني القديم كان يشترط وقت معين لا يلتزم المؤمن بعد انقضائه بدفع
مبلغ التأمين ، فانه يجب على المؤمن أن يتسلم المستندات المثبتة لوقوع الحادث
المؤمن منه واتخاذ موقف بشأنها قبل انقضاء هذا الوقت (استئناف مختلط
٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ م ٤٨ ص ١٦٩) •

(٣) ولا يستغنى عن شهادة الوفاة باثبات الوفاة عن طريق الشهادة
العامة ، الا اذا ثبت أنه من المتعذر الحصول على شهادة وفاة (استئناف
مختلط ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ م ١٩ ص ٤٠) •

(٤) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٤ ص ٨٤٥ •

لقبض مبلغ التأمين ، تقديم وثيقة التأمين للمؤمن (١) ، فإن حق المستفيد مستقل عن حياة وثيقة التأمين . ومع ذلك إذا كانت وثيقة التأمين وثيقة اذنية ، فمن حق المؤمن أن يطالب بتسليمها ، إلا في حالة الضياع أو التلف أو السرقة حيث يستبدله بالوثيقة الضائعة أو التالفه أو المسروقة صورة لها تقوم مقامها بعد استيفاء اجراءات معينة (٢) . وإذا كان مبلغ التأمين ايرادا مرتباً ، وجب على المستفيد أن يقدم شهادة وجود على قيد الحياة لقبض كل قسط من أقساط المرتب (٣) .

وإذا سلم المؤمن مبلغ التأمين لمن تقدم بما يثبت أنه هو المستفيد ، ثم تبين أن المستفيد شخص آخر ، كما لو غير طالب التأمين المستفيد بمستفيد آخر دون أن يخطر المؤمن أو عين مستفيدا آخر في وصية تركها بعد موته ، فإن تسليم المؤمن مبلغ التأمين بحسن نية للمستفيد الظاهر يكون ميراثاً لذمته ، ويرجع المستفيد الحقيقي على المستفيد الظاهر (٤) .

٧٣٧ - المقدار الواجب الدفع :

والمقدار الواجب الدفع للمؤمن له أو للمستفيد هو مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة ، لا أكثر ولا أقل . ومع ذلك قد يدفع مبلغ أكثر ،

-
- (١) باريس ٨ يونيو سنة ١٨٩٩ داللوز ١٩٠٠ - ٢ - ١١ .
 (٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ - وانظر آنفا فقرة ٥٩٣ .
 (٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ .
 (٤) نقض فرنسي ٥ يولييه سنة ١٩٣٢ المجلة العمامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٧ بيكار وبيسون فقرة ٤٧٧ ص ٦٩٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٥ ص ٨٤٦ .
 وتنص المادة ٨٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « في حالة تعيين مستفيد بموجب وصية ، إذا دفع المؤمن بحسن نية مبلغ التأمين للشخص الذي كان له الحق في هذا المبلغ لو لم يتم هذا التعيين ، كان الدفع ميراثاً لذمته » .
 وتنص المادة ١٠١٦ من تقنين الموجبات والعقود اللبثاني على أنه « إذا عين مستحق للضمان بطريقة الايصاء ، ودفع الضامن المبلغ المضمون الى شخص لولا وجود التعيين كان هو المستحق ، فإن الدفع مبريء لزمته الضامن على شرط أن يكون حسن النية » .

نما لو كان مشترطا اشتراك المستفيد في الأرباح على أن يتقاضى الأرباح دفعة واحدة مع مبلغ التأمين (١) • وقد يدفع مبلغ أقل ، كما في حالة تخفيض التأمين وحالات الاقتصار على رد الاحتياطي الحسابي وحالة خصم الأقساط غير المدفوعة من مبلغ التأمين وحالة ما عجله المؤمن للمؤمن له على حساب وثيقة التأمين (٢) •

وإذا تحقق الحادث المؤمن منه ، كأن مات المؤمن على حياته ، فإن المؤمن يدفع مبلغ التأمين كاملا ، ولكنه في الوقت ذاته يتقاضى قسط التأمين المستحق عن السنة التي مات فيها المؤمن على حياته ولو كانت الوفاة في أول يوم من هذه السنة ، فإن المؤمن قد تحمل الخطر في هذه السنة ، بل ان الخطر قد تحقق فعلا فيها ، فيستحق المؤمن القسط

(١) وتتضمن وثيقة التأمين على الحياة في كثير من الأحوال حق المستفيد في المساهمة في الأرباح (participation aux bénéfices) وتتخذ هذه المساهمة صورة مختلفة : فقد تتخذ صورة تخفيض من مقدار القسط بما يعادل نصيب المستفيد من الأرباح ، أو تتخذ صورة تسليم المستفيد نصيبه من الأرباح عند تحققها ، والغالب أنها تتخذ صورة مبلغ اضافي يضم الى مبلغ التأمين ويدفع معه وتسمى هذه الصورة « بالمعلاوة » (bonus) . وفي بعض الأحيان يجمع المؤمن من أنصبة المؤمن لهم المساهمين في الأرباح رأس مال يوزع على من يبقى منهم على قيد الحياة بعد مدة معينة ، ويسمى هذا بالمساهمة المرجأة (participation différée) (بلانيول وريبير وبولانجية ٢ فقرة ٣١٨٣) •

ومساهمة المستفيد في الأرباح تكون عادة مقصورة على الأرباح التي يحققها نوع التأمين الذي ينتمي اليه المؤمن له ، ومع ذلك قد تكون المساهمة في مجموع الأرباح التي يحققها المؤمن • وفي جميع الأحوال لا تجعل المساهمة في الأرباح المستفيد شريكا للمؤمن ، فليس له أن يتدخل في إدارة الشركة ، أو يناقش حساباتها ما لم يثبت غشا في جانب المؤمن اضارا بحقه في المساهمة •

أنظر في المساهمة في الأرباح : نقض فرنسي ١٩ يولييه سنة ١٨٨١ داللو ٨٣ - ١ - ٣٩ - كان ٦ أبريل سنة ١٨٦٩ داللو ٧٢ - ٢ - ١٣٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٧ - بلانيول وريبير وبولانجية ٢ فقرة ٣١٨٣ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٨ ص ٦٩٤ - ص ٦٩٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٢٥ ص ٨٤٥ •

كله (١) •

٧٣٨ — افلاس المؤمن :

واذا أفلست شركة التأمين أو صفيت أموالها تصفية قضائية ، فإن عقد التأمين يقف سريانه من تاريخ شهر الافلاس أو التصفية • وتبرأ ذمة المؤمن له من الأقساط التالية ، ويحدد حق المستفيد يوم صدور الحكم بشهر الافلاس أو التصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي محسوبة على اساس تعريفه التأمين المعمول بها وقت ابرام العقد دون أية زيادة •

وتنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ (م ٤٦ من مشروع وزارة الاقتصاد) في هذا المعنى على ما يأتي : « في حالة تصفية الهيئة التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الثانية (التأمين على الحياة وتكوين الأموال) ، تقدر المبالغ المستحقة لكل حامل وثيقة لم تنته مدتها بما يعادل الاحتياطي الحسابي الخاص بها في تاريخ التصفية ، محسوبة على أساس القواعد الفنية لتعريفه الأقساط وقت ابرام الوثيقة » • وتنص المادة ٥٦ من مشروع الحكومة في نفس المعنى على ما يأتي : « اذا صفيت أموال المؤمن فان عقد التأمين يقف سريانه من تاريخ التصفية • ويحدد دين كل صاحب حق في العقود السارية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي لكل عقد ، محسوبا على أساس تعريفه التأمين التي أبرم بها العقد » (٢) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٧٨ ص ٦٩٥ - ص ٦٩٦ - نقض فرنسي ١٩ مايو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨١ - داللون ١٩٤٨ - ٦٩ - وانظر آنفا فقرة ٧٣٣ •

(٢) وقد نقل نص مشروع الحكومة عن المادة ١٠٩٩ من المشروع التمهيدي ، وتجري هذه المادة على الوجه الآتي : « اذا أفلست الشركة التي تقوم بالتأمين على الحياة أو صفيت قضااء ولم تقدم كفيلا مقتدرا ، برئت ذمة طالب التأمين من الأقساط التالية ، ويجب ان يحدد حق المستفيد يوم صدور الحكم باشهار الافلاس أو بالتصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي =

٧٣٩ — — عدم حلول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد — الحالة :

وقد قدمنا أنه في التأمين على الحياة والتأمين على الأشخاص بوجه عام ، لا يحل المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد في الرجوع على المسئول . فلو أن شخصا أمن على حياته لمصلحة أولاده ، واعتدى عليه شخص آخر فقتله ، فإن الأولاد يستحقون مبلغ التأمين ويرجعون في الوقت ذاته على المسئول عن قتل أبيهم بالتعويض . فيجمعون بذلك بين مبلغ التأمين والتعويض ، ولا يحل المؤمن محلهم في الرجوع بالتعويض على المسئول . وتنص المادة ٧٦٥ مدني في هذا المعنى على أنه « في التأمين على الحياة ، لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحلول محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث » .

وقد تقدم تفصيل القول في ذلك ، فنحيل هنا الى ما قدمناه هناك (١) .

= الحسابي ، محسوبة على أساس تعريفه التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون زيادة » . وقد حذفت المادة في لجنة المراجعة « لاشتمالها على حكم تفصيلي محله قانون خاص ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٢٨٦ في الهامش) » .

وانظر في نفس المعنى المادة ٨٢ من القانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ١٠١٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في نفس المعنى أيضا على أنه « اذا افلس الضامن أو أصبح في حالة التصفية القضائية ، واذا لم يقدم كفيلا مليا وفقا لأحكام المادة ٩٨٠ ، فإن دين كل من مستحق عقود الضمان الجارية يحدد ، يوم الحكم بالافلاس أو بالتصفية القضائية ، بما يعادل قيمة احتياطي كل عقد محسوبة — دون زيادة — على أساس تعريفه الأقسام الاصطلاحية التي كانت مرعية وقت اتمام العقد » . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٠٩ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتي : « فاذا افلس المؤمن ، فإن العقد يقف صريانه من يوم صدور الحكم بشهر الافلاس . ويكون للمؤمن له الحق في استرداد الجزء من القسط الذي يكون قد دفعه عن الفترة التي يوقف فيها العقد وذلك دون اخلال بالاحكام الخاصة بالتأمين على الحياة » .

(١) انظر آنفا فقرة ٧٠٠ .

٢ — حقوق المؤمن له الناشئة من الاحتياطي الحسابي

٧٤٠ — طبيعة حق المؤمن له على الاحتياطي الحسابي وما يترتب على ذلك من الحقوق :

قدمنا أنه يجب أن تكون لشركة التأمين طائفة من الاحتياطيات تسمى بالاحتياطيات الفنية (réserves techniques)، وهذه الاحتياطيات تواجه التزامات خاصة في ذمة الشركة لعملائها، ومن أهم هذه الاحتياطيات الاحتياطي الحسابي (réserve mathématique) (١) .

وأهم عنصر من عناصر الاحتياطي الحسابي هو الجزء من قسط التأمين المخصص للادخار (٢)، إذ أن التأمين على الحياة نظام لا يقوم على التأمين فحسب، بل يقوم أيضا على الادخار . وقسط التأمين ينقسم الى جزئين : جزء يخصص للتأمين من الخطر المؤمن منه، والجزء الآخر يدخر للمؤمن له ويزيد على مر السنين حتى يصل في نهاية العقد

(١) انظر آنفا فقرة ٥٥٤ في أولها — وانظر في ذلك دى لامور انديير رسالة من باريس ١٩٠٩ — Francey سنة ١٩٢٩ .
(٢) وقد قدمنا (انظر آنفا فقرة ٥٥٤ — ١ أن هناك عنصرا آخر يضاف الى عنصر الادخار فيتكون من العنصرين الاحتياطي الحسابي، إذ أن خطر الوفاة اكبر في السنوات الأخيرة منه في السنوات الأولى، فيخصص من أقساط السنوات الأولى احتياطي يضاف الى أقساط السنوات الأخيرة حتى يكون كل قسط مماثلا للخطر في السنة التي وقع فيها (بلانيول وريبيير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٧٨) . وانظر في الاحتياطي للحسابي Francey دراسة في احتياطي الأقساط (التختيظ والتصفية) رسالة من باريس سنة ١٩٠٠ — Goublet تحليل قانوني واقتصادي لعناصر القسط في التأمين على الحياة رسالة من باريس سنة ١٩٠٥ — Lefort القسط في التأمين على الحياة سنة ١٩١٠ .

وانظر في التمييز بين الاحتياطي الشامل (réserve globale) لمجموع المؤمن لهم والاحتياطي الفردي (réserve individuelle) :
كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٣١٦ — دى لامور انديير ص ١٥ وما بعدها — محمه على عرفة ص ٢٣٦ — ص ٢٣٨ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٠٤ — فقرة ٣٠٦ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٤ — وانظر في الاحتياطي الحسابي وطبيعته القانونية : عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٣٢ — فقرة ٢٣٣ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٢ — ص ٣٥ .

الى رأس مال هو مبلغ التأمين الذى تعهد المؤمن بدفعه • فيكون اذن لكل مؤمن له احتياطى حسابى فردى (réserve mathématique individuelle)، يتكون وفقا لجداول الوفيات (tables de mortalité) وطبقا لقواعد رياضيات التأمين على الحياة التى يطبقها خبراء رياضيات التأمين (actuaires) (١) • ويمكن تقويم هذا الاحتياطى الحسابى كل سنة من سنوات عقد التأمين ، فهو فى سنة معينة من هذه السنوات مجموع لأجزاء المدخرة لحساب المؤمن له من أقساط التأمين التى سبق دفعها حتى هذه السنة المعينة ، ويزيد هذا الاحتياطى كما قدمنا على مر السنين •

والاحتياطى الحسابى ملك للمؤمن (٢) ، ويندرج ضمن أصول (actif) شركة التأمين • ويتمثل فى عقارات مملوكة للشركة ، وفى أوراق مالية مقيدة باسمها ، وفى قروض وحقوق أخرى تكون دائنة بها • وليس للمؤمن له على الاحتياطى الحسابى غير حق دائنية شخصية (droit de créance)، فهو اذن ليس بحق ملكية ولا بحق عينى (٣) • ولكن الحق الشخصى الذى للمؤمن له مضمون بحق امتياز على أموال الشركة الواجب وجودها فى مصر ، وقد سبق بيان ذلك (٤) • هـ

وحق المؤمن له الشخصى على الاحتياطى الحسابى يجعل له الحق فى كثير من الأحوال فى أن يطالب المؤمن بقيمة هذا الاحتياطى ، وقد مر بنا بعض هذه الأحوال ، ومن ذلك رد الاحتياطى الحسابى عند انتحار المؤمن له ، وعند افلاس شركة التأمين •

وفى غير هذه الأحوال الخاصة ، يجوز للمؤمن له الذى دفع ثلاثة

(١) انظر آنفا فقرة ٥٥٤ — ١ بيكار وبيسون فقرة ٤٤١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٨ •

(٢) باريس ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٤ المجلة الدورية للتأمين ١٩٠٤ — ٦٧ •

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤٠٨ ص ٨٢٦ •

(٤) انظر آنفا فقرة ٥٤٨ وفقرة ٦٥٩ •

أقساط سنوية على الأقل أن يتمسك تجاه المؤمن بحقه الشخصى على احتياطيه الحسابى ، فيطالبه بحقوق أربعة هى الحقوق الناشئة من وجود هذا الاحتياطى الحسابى • وهذه الحقوق هى :

(أولا) تخفيض التأمين ، فيعتبر الاحتياطى الحسابى قسما وحيدا (prime unique) مدفوعا فى عقد التأمين الذى خفض •

(ثانيا) تصفية التأمين ، فيتقاضى المؤمن له احتياطيه الحسابى فوراً •

(ثالثا) تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين ، فيأخذ المؤمن له من المؤمن دفعة معجلة على حساب الاحتياطى الحسابى •

(رابعا) رهن وثيقة التأمين ، فيرهن المؤمن له وثيقة التأمين بما تتضمنه من احتياطى حسابى لدائن مرتهن •
ونبحث على التوالى هذه الحقوق الأربعة •

أولا — تخفيض التأمين

(La réduction)

٧٤١ — نصوص قانونية :

تنص المادة ٧٦٠ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — فى العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وفى جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة فى مقابل تخفيض فى قيمة مبلغ التأمين ، ولو اتفق على غير ذلك • كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » •

« ٢ — ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة اذا كان

مؤقتا » •

وتنص المادة ٧٦١ من التقنين المدني على ما يأتي :

« اذا خفض التأمين ، فلايجوز أن ينزل عن الحدود الآتية » :

« (أ) في العقود المبرمة مدى الحياة لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصا منه ١/١٠ من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذلك النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي » .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط » (١) .

(١) تاريخ النصوص :

م ٧٦٠ : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٣ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « في العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقلته حيا مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع المرتب والمبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من السنين ، يجوز لطالب التأمين ، بعد دفع مقابل التأمين عن ثلاث سنوات ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين سواء أكان أيرادا أم رأس مال ، حتى لو اتفق على غير ذلك » . وقد جاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي ما يأتي : « نقلت هذه المادة تعريف أنواع التأمين على الحياة التي يجوز فيها التخفيض عن المادة ٣/٧٥ من قانون سنة ١٩٥٠ الفرنسي . أما شكل التخفيض وشروطه فقد استمدتها المشروع من المادتين ٧٥/ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي و ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني » . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي : « ١ - في العقود المبرمة مدى حياة طالب التأمين دون اشتراط بقلته حيا مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع المرتب أو المبالغ المؤمن عليها بعد عدد معين من السنين ، يجوز لطالب التأمين ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة خالية من القيود في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين سواء أكان أيرادا أم رأس مال ولو اتفق على غير ذلك » ٢ - ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة اذا كان مؤقتا ، لاالتأمين على الحياة الا اذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » . وأصبح رقم المادة ٨١١ في المشروع النهائي . وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس =

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .
وتقابل النصوص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري م ٧٢٦ — ٢٢٧ — وفي التقنين المدني الليبي م ٧٦٠ —
٧٦١ — ولا مقابل للنصوص في التقنين المدني العراقي — وتقابل في
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١١ — ١٠١٣ — ولا مقابل للنصوص
في التقنين المدني الكويتي ولا في التقنين المدني الاردني (١) .

= النواب عدل النص فأصبح مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد،
ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنته تحت رقم ٨١١ . ووافق عليه
مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٠ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٤ — ص
٣٧٦) .

م ٧٦١ : ورد هذا النص في المادة ١٠٩٤ من المشروع التمهيدي على وجه
يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة
تحت رقم ٨١٢ في المشروع النهائي بعد ادخال بعض تعديلات لفظية . وفي لجنة
الشؤون التشريعية لمجلس النواب ادخلت تعديلات لفظية أخرى ، فصار النص
مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب
كما عدلته لجنته تحت رقم ٨١٢ . ثم وافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦١
(مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٦ — ص ٣٧٩) .

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٢٦ — ٧٢٧ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٦٠ — ٧٦١ (مطابق) .

التقنين المدني العراقي لا مقابل — ولكن احكام التخفيض قد أصبحت من

تقاليد قانون التأمين .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١١ : يحق للمضمون وحده دون
دائنيه اما البقاء على العقد ، واما اختيار التخفيض أو الاقالة — فاذا أبقى
العقد ، استمر قائما بجميع مفاعيله لمصلحة المستحق المعين في لائحة الشروط
أو في ذيل العقد — واذا لم يكن هناك مستحق معين ، حتى لكل شخص ان يبقى
العقد لمصلحته اذا رضى المضمون ، بشرط ان يدفع هذا الشخص لدائني
المضمون بدل الاقالة .

م ١٠١٢ : لاحق للضامن في المداعاة لطلب دفع الأقساط — ولا يؤدي عدم
دفع احد الاقساط الا الى فسخ عقد الضمان أو تخفيض مفاعيله بعد اتمام
الشروط المبينة في المادة ٩٧٥ — في عقود الضمان الموقوفة على الوفاة والمعقودة
لمدة حياة المضمون كللا بدون اشتراط بقاءه حيا بعد تاريخ معلوم ، وفي جميع
العقود التي يتفق فيها على دفع المبلغ أو الدخل المضمون بعد عدد معين من
السنين ، لا يكون لعدم الدفع من مفعول سوى التخفيض بالرغم من كل اتفاق =
(الوسيط ج ٧ — م ١١٩)

ويتبين من هذه النصوص أن هناك شروطا يجب توافرها يجسوز التخفيض ، وأن هناك طريقة معينة لأجراء التخفيض ، وأن أثرا معيناً يترتب على إجراء التخفيض . فنتناول بالبحث هذه المسائل الثلاث .

٧٤٢ - شروط إجراء التخفيض :

لأجراء التخفيض يجب أن يتوافر شرطان :

(الشرط الأول) أن يكون عقد التأمين منطويا على عنصر ادخار الى جانب عنصر التأمين . فإذا كان عقد التأمين لا ينطوي على عنصر ادخار ، كما في التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا وكما في التأمين لحالة البقاء ، لم يكن العقد قابلا للتخفيض ، لأن القابلية للتخفيض تقوم على وجود احتياطي حسابي ، والاحتياطي الحسابي إنما يوجد في عقد تأمين على الحياة ينطوي على عنصر الادخار . فالعقود المنطوية على عنصر الادخار هي اذن وحدها القابلة للتخفيض ، وذلك كالتأمين العمري لحالة الوفاة والتأمين المختلط وكل تأمين آخر يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

= مخالف إذا كان المدفوع من الأقساط ثلاثة أو أكثر - ويتناول هذا التخفيض على الأخص إما مقدار المبلغ أو الدخل المضمون ، وإما مدة عقد الضمان - أما العقود التي تنص على عدم سقوط العقد عند تأخر المضمون عن دفع القسط المستحق ، فلا يتناولها الاستقاط ولا التخفيض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة .

م ١٣٠ ١ : بالرغم من كل نص مخالف ، على الضامن أن يضع في العقود جدولا مفصلا صريحا بأرقام المبالغ التي ينص عليها العقد ، كالاحتياطي النقدي والضمان المخفض والمبلغ الذي يحق للمضمون أن يستقرضه على عقده ، وذلك في كل سنة من سني العقد . وعليه أن يذكر أيضا أنه يضمن هذه المبالغ ويلتزم بها ويؤدي ما تجب تأديته منها لدى الطلب المقدم اليه أو الى وكيل الشركة في لبنان ، بدون الحاجة الى إجراء أية معاملة .

(وتتفق أحكام التقنين اللبناني في مجموعها مع أحكام التقنين المصري) .
التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنصوص فيه لأن المشرع الكويتي عالج الأحكام التفصيلية لعقد التأمين على الحياة بتشريع خاص .

التقنين المدني الأردني : لا مقابل للنص فيه .

(الشرط الثاني) أن يكون المؤمن له قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية . ذلك أنه إذا كان قد دفع ما هو أقل من ذلك ، لم يكف ما دفعه لتكوين احتياطي حسابي يقوم أساسا للتخفيض . فإن المبلغ الذي يكون قد دفعه ، وهو يقل عن ثلاثة أقساط سنوية ، يكون قد امتص في مصروفات السميرة وغيرها للحصول على عقد التأمين . ولكن يكفي أن يدفع ثلاثة أقساط سنوية « ولو اتفق على غير ذلك » كما يقول النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٦٠ . فإذا اتفق الطرفان على ألا يجوز إجراء التخفيض إلا بعد دفع أربعة أقساط سنوية أو خمسة أقساط أو أكثر ، أو على ألا يجوز التخفيض أصلا ، كان الاتفاق باطلا ، وجاز التخفيض بعد دفع ثلاثة أقساط بالرغم من وجود هذا الاتفاق (١) . ولكن يجوز الاتفاق على أقسط أقل من ثلاثة لأن الاتفاق يكون في مصلحة المؤمن له ، فيصح أن يتفق الطرفان على حوازي إجراء التخفيض بعد دفع قسطين أو بعد دفع قسط واحد (٢) .

٧٤٣- طريقة إجراء التخفيض :

تتميز المادة ٧٤٣ مدني ، كما رأينا ، بين افرضين :

(الفرض الأول) : أن يكون عقد التأمين مبرما مدى الحياة ، كما في التأمين العمري على أن تدفع الأقساط ما دام المؤمن له حيا . فإذا أمن شخص على حياته لمصلحة أولاده ، ودفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، وتوقف بعد ذلك عن دفع الأقساط ، جاز له تخفيض التأمين كما قدمنا . ولما كان عدد الأقساط السنوية التي كان يجب دفعها الى نهاية عقد التأمين هنا غير معروفة ، لأن مدة التأمين تستغرق مدى الحياة ولا يعرف متى يموت المؤمن له ، فإن المادة ٧٦١ (أ) مدني تنص في هذا

في المادة ٧٤٣ مدني ، كما رأينا ، بين افرضين :

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٣ ص ٦٤١ في بلانيول وبوسون : ١٠١
فقرة ٩٠ ص ٨٢٧ في بلانيول وبوسون : ١٠١
(٢) عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٥ - ص ٣٦ .

الفرض كما رأينا على أنه « لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصا منه ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذلك النوع وفقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي » • فلو كان مبلغ التأمين الأصلي ٣٠٠٠ جنيه ، وكان القسط ١٨٠ جنيها ، ودفع المؤمن له خمسة أقساط سنوية نتج عنها احتياطي حسابي يبلغ ٧٣٠ جنيها ، أجرى التخفيض على الوجه الآتي: يخصم من الاحتياطي الحسابي البالغ مقداره ٧٣٠ جنيها ما يعادل ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، في مقابل مصروفات إدارة العقد الى نهاية مدته ولمواجهة مانجم عن نقص عدد المؤمن لهم الذين يستمرون في دفع الأقساط (١) • فيكون المبلغ الواجب خصمه هو ٣٠ جنيها ، يخصم من ٧٣٠ جنيها ، فيبقى ٧٠٠ جنيه • ويعتبر هذا المبلغ ، أي ٧٠٠ جنيه ، هو

القسط الوحيد (prime unique) المدفوع (٢) في تأمين مبرم مدى الحياة أي من نفس النوع ، وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية وقت إبرام عقد التأمين ، وعلى هذا الأساس يحسب مبلغ التأمين المخفض (٣) • ولا يمكن الاعتراض على هذه الطريقة ، فان القسط الوحيد للتأمين المخفض قد دفعه المؤمن له فعلا ممثلا في احتياطيه الحسابي بعد خصم ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، فلو أنه تعاقد منذ البداية مع المؤمن على هذا الأساس ودفع هذا القسط الوحيد ، لوصل

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤١ — ص ٦٤٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٠ ص ٨٢٨ •
(٢) اذ يقول النص « وثيقة مدفوعة » ، والمقصود ان قسط التأمين الوحيد في هذه الوثيقة يعتبر مدفوعا ، لا ان مبلغ التأمين هو الذي دفع (قارن محمد على عرفة ص ٢٤١) •
(٣) انظر مثلا آخر تقدم به مقرر قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في كولان وكابيتان ودي لامور انديير ٢ فقرة ١٣١٩ ص ٨٤٩ هامش ١ •

الى نفس هذه النتيجة •

(الفرض الثانى) : أن يكون عقد التأمين متفقاً فيه على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، كما فى التأمين المختلط حيث يتفق مثلاً على أن يدفع مبلغ التأمين للمؤمن له اذا بقى حياً بعد انقضاء عشرين سنة فان مات قبل ذلك دفع مبلغ التأمين لورثته (١) • ففى هذا الفرض قد عرف مقدماً عدد الأقساط الواجب دفعها ، وهو فى المثال المتقدم عشرون قسطاً • وتنص المادة ٧٦١ (ب) مدنى فى هذا الفرض ، كما رأينا ، على أنه « لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأسمى بنسبة ما دفع من أقساط » • ذلك أنه قد عرفت نسبة ما دفع المؤمن له من الأقساط الى ما كان يجب دفعه ، فيخفض بداهة مبلغ التأمين الأسمى بهذه النسبة • فلو أن مبلغ التأمين الأسمى ٣٠٠٠ جنيه ، ودفع المؤمن له خمسة أقساط سنوية من العشرين قسطاً الواجب دفعها ثم توقف عن الدفع ، فان مبلغ التأمين يخفض الى الربع ، فيكون ٧٥٠ جنيه بدلاً من ٣٠٠٠ جنيه •

وتبقى بعد ذلك ملاحظتان :

١ — تقول المادة ٧٦١ مدنى فى صدرها كما رأينا : « اذا خفض التأمين ، فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية : » • فلا يجوز إذن أن يتفق الطرفان على تخفيض مبلغ التأمين الأسمى الى أقل مما قدمناه ، ولا على زيادة الـ ١/١ الذى يخصم من مبلغ التأمين الأسمى • ولكن يجوز الاتفاق على أن يكون مبلغ التأمين المخفض أكبر مما قدمناه ، وعلى انزال الـ ١/١ الى نصف فى المائة مثلاً ، لأن هذا كله فى مصلحة المؤمن لـه •

٢ — رأينا (٢) أنه يجب أن تذكر فى وثيقة التأمين على الحياة

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٨٩ •

(٢) انظر آنفاً فقرة ٧٠٤ •

شروط التخفيض والتصفية باعتبارها جزءا من الشروط العامة للتأمين .
وقد نصت المادة ٧٦٣ مدني في هذا الصدد على أن « تعتبر شروط
التخفيض والتصفية جزءا من الشروط العامة للتأمين ، ويجب أن تذكر
في وثيقة التأمين » . وتقتصر وثائق التأمين عادة على نقل نص القانون
في هذا الشأن ، مع إيراد أمثلة توضح النص (١) .

٧٤٤ - أثر إجراء التخفيض :

ويجوز التخفيض بحكم القانون ، بمجرد إغذار المؤمن له بدفع
القسط المتأخر وانقضاء المدة القانونية (ثلاثين يوما) على الإغذار .
فإذا كانت شروط التخفيض متوافقة ، أجزى التخفيض دون حاجة إلى
طلب بذلك يتقدم به المؤمن له ، ودون حاجة إلى اتفاق جديد بين الطرفين
أو وثيقة تأمين جديدة (٢) .

ولا يعتبر التخفيض عقد تأمين جديد حل محل عقد التأمين
الأصلي وأن هذا العقد قد جدد ، وذلك بالرغم من العبارة التي وردت
في الفقرة الأولى من المادة ٧٤١ مدني فقد رأينا النص يقول : « أن
يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة » . فليس هناك تجديد للعقد
الأصلي ، بل أن العقد الأصلي باق كما هو بنفس شروطه وب نفس
مدته (٣) وعلى أساس نفس تعريف الأقساط المعمول بها وقت إبرامه
ولم يتغير في العقد الأصلي الا شيء واحد هو أن مبلغ التأمين قد خفض
على النحو الذي سبق بيانه (٤) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٢ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٣ .

(٣) فلا يدفع مبلغ التأمين المخفض الا عند نهاية مدة التأمين الأصلية ،
أما قيمة التصفية فسنرى أنها تدفع فورا عند التصفية (انظر مايلي فقرة
٧٤٨) .

(٤) نقض فرنسي ١٩ يولييه سنة ١٨٨١ دالوز ١٨١ - ١٨٢ - بيكار =

ثانياً — تصفية التأمين

(Le rachat)

٧٤٥ — نص قانونى :

تنص المادة ٧٦٢ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ — يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفى التأمين ، بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » .

« ٢ — ولا يكون قابلاً للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً (١) » .

= وبیسون فقرة ٤٤٤ ص ٦٤٢ — ص ٦٤٣ — بلانیول وریبیر و بیسون ١١ فقرة ١٤١٠ ص ٨٢٨ — بلانیول وریبیر وبولانجیه ٢ فقرة ٣١٨٠ — محمد على عرفة ص ٢٤٢ — ص ٢٤٣ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٣٧ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٣٧ — ص ٣٨ — وقارن أنسیکوبیدی داللون ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٣٤٦ — كولان وكابيتان ودى لامور انديير ٢ فقرة ١٣١٩ — جوسران فقرة ١٣٨٠ (S) — محمد كامل مرسى فقرة ٢٨٩ ص ٣١٤ .

وبجوز الاتفاق فى وثيقة التأمين على أنه يجوز للمؤمن له ان يعيد التأمين الى أصله اذا هو دفع الأقساط المتأخرة ، وفى هذه الحالة يجب دفع هذه الأقساط فى أثناء حياة المؤمن له ، أما بعد موته فلا يجوز للورثة دفعها لأن الخطر المؤمن منه قد تحقق فعلا بموت المؤمن له فلم يعد هناك خطر يصح أن يكون محلاً للتأمين (استئناف مختلط ٢٤ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ٢١٥٢) .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١٩٠٥ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتى : « ١ — يجوز أيضا للمؤمن عليه ، بعد ايراد الأقساط المستحقة عن ثلاث سنوات على الأقل ، أن يصفى التأمين مع مراعاة الأحكام الآتية : ٢ — لا يكون قابلاً للتخفيض ولا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً ٣ — ولا يجوز التصفية فى التأمين على رأس مال أو ايراد إذا كان هذا التأمين مقترناً بشرط البقاء ، ولا التأمين على الحياة إذا كان مبلغ التأمين على رأس مال أو ايراد ولم يقترن العقد بشرط رد الأقساط عند موت المؤمن عليه . قبل انقضاء المدة المشترط بقاءه حياة فيها ٤ — وتعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ، ويجب أن تذكر فى وثيقة التأمين » . وجاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي : « الفقرة الأولى مقتبسة =

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧٢٨ — وفي التقنين المدني الليبي م ٧٦٢ — ولامقابل للنص في التقنين المدني العراقي — ومقابل في تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٤ — ولامقابل للنص في التقنين المدني الكويتي ولا في التقنين المدني الاردني (١) .

= عن المواد ٩٠ / ٢ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسري و١٧٣ و١٧٩ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني . أما قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي (م ٣/٧٧) فإنه يترك الحرية للمؤمن في أن يحدد كما يشاء عدد الأقساط التي يجوز بعدها طلب التصفية . والفقرتان الثانية والثالثة نقلهما المشرع عن المادة ٧٨ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألماني (م ١٧٦) وقانون سنة ١٩٠٨ السويسري (م ٢/٩٠) ، فإنهما لم يحددا أنواع التأمين على الحياة التي تقبل التصفية ، بل تركا للشارح استنباطها من النص . والفقرة الرابعة تنقل حكم المادتين ١/٧٦ و ٧٧ فقرة أخيرة من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي « . وفي لجنة المراجعة عدل النص على الوجه الآتي : « ١ — يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفى التأمين . ٢ — والا يكون قابلا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا ، ولا التأمين على الحياة إلا إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » ، وأصبح رقم المادة ٨١٣ في المشروع النهائي . وفي لجنة الشؤون التشريعية لمجلس النواب حور النص تحويرا لفظيا طفيفا ، فصار مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنته تحت رقم ٨١٣ . ووافق عليه مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٢ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧٩ — ص ٣٨١) .

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٨٢٨ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٦٢ (مطابق) .
التقنين المدني العراقي لا مقابل ، ولكن أحكام التصفية أصبحت من تقاليد قانون التأمين .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١٠١٤ : تكون اقالة العقد اختيارية، فيما خلا الأحوال المنصوص عليها في المادتين ١٠٠١ (الانتحار والحكم بالاعدام) و ١٠١٥ (الاعتداء على حياة المؤمن له) ، وفي الأحوال التي يجبر فيها الضامن المضمون على الفسخ . ويكون اختياريا أيضا اسلاف الضامن المضمون .

(والتقنين اللبناني ، كالقانون الفرنسي ، يترك شروط التصفية لاتفاق الطرفين ، ويخالف في ذلك التقنين المصري . وهو في الوقت ذاته يجعل =

ويتبين من هذا النص أن تصفية التأمين ، كتخفيضه ، لها شروط يجب توافرها ، وطريقة لأجرائها ، وأثر يترتب عليها . فنتناول بالبحث هذه المسائل الثلاث .

٧٤٦ - شروط إجراء التصفية :

يجب لأجراء التصفية نفس الشرطين الواجب توافرها لأجراء التخفيض .

فيجب أولاً أن يكون عقد التأمين منطوياً على عنصر ادخار إلى جانب عنصر التأمين ، فإذا كان العقد لا ينطوي على عنصر ادخار ، لم يكن هناك احتياطي حسابي يسترده المؤمن له بالتصفية . ويشير نص المادة ٧٦٢ مدنى إلى هذا الشرط ، فيما رأينا ، بعبارتين . العبارة الأولى عندما يقول : « بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » لأنه إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع ، كما فى التأمين العمرى لحالة الوفاة والتأمين المختلط ، فإن مبلغ التأمين يكون محتتم الدفع ، ومن ثم يكون العقد منطوياً على عنصر ادخار يتمثل فى هذه الحتمية . والعبارة الثانية عندما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٢ مدنى سالف الذكر : « ولا يكون قابلاً للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً » ، إذ التأمين المؤقت لا ينطوي على عنصر ادخار ، ومن ثم لا يكون قابلاً للتصفية (١) .

= التصفية أمراً اختيارياً لمبدأ فيها من أن يوافق المؤمن على الطلب الذى يتقدم به المؤمن له ، فيخالف فى ذلك كلا من التقنين المصرى والثانون الفرنسى .
التقنين المدنى الكويتى : لا مقابل للنص فيه لأن المشرع الكويتى عالج الأحكام التفصيلية لعقد التأمين على الحياة بتشريع خاص .
التقنين المدنى الاردنى : لا مقابل للنص فيه .

(١) ويقول الأستاذ عبد المنعم البدر اوى فى هذا الصدد : « فيخرج أولاً التأمين على الحياة لحالة الوفاة إذا كان مؤقتاً .. فمثل هذا التأمين لا يقبل التصفية لعدم وجود احتياطي حسابي للمؤمن له فيه . وفضلاً عن هذا فإنه يشترط فى التأمين القابل للتصفية أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع » =

ويجب ثانيا أن يكون المؤمن له قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، كما هو صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٦٢ مدنى فيما رأينا . وكل ما ذكرناه فى هذا الشرط الثانى فى صدد تخفيض التأمين يسرى على تصفية التأمين ، فنحيل هنا الى ما قدمناه هناك (١) .

٧٤٧ — طريقة اجراء التصفية :

لم تتعرض المادة ٧٦٢ مدنى لطريقة اجراء التصفية كما تعرضت المادة ٧٦١ مدنى لطريقة اجراء التخفيض . ولكن الواضح هو أن التصفية تنهى عقد التأمين ، وتحول حق المؤمن له فى الاحتياطى الحسابى من حق مضاف الى أجل محقق أو غير محقق ، الى حق واجب الأداء . فمتى أجريت تصفية عقد التأمين ، وجب تقويم الاحتياطى الحسابى الذى للمؤمن له وقت التصفية ، ورد جزء كبير منه اليه بحسب شروط

= ولهذا يخرج عن امكان التصفية انواع التأمين التى يكون فيها الحادث المؤمن منه غير محقق الوقوع أى شرطيا . والتأمين على الحياة الذى يكون فيه الحادث المؤمن منه محقق الوقوع هو التأمين لحال الوفاة ، فهو وحدة اذن القابل للتصفية ، الا أن يكون مؤقتا بمدة معينة كما ذكرنا ، ان سينقلب فى هذه الحالة شرطيا ، ويصبح الحادث المؤمن منه غير محقق الوقوع . وتطبيقا لما تقدم لا يجوز طلب تصفية التأمين لحال البقاء ولا تأمين البقاء (assurance de survie) ، وذلك لأن البقاء الى وقت معين

واقعة غير مؤكدة . والسبب فى عدم اجازة التصفية فى هذين النوعين الآخرين من التأمين على الحياة هو الرغبة فى تفادى الضرر الذى يتعرض له المؤمن لو أجزنا للمؤمن له طلب التصفية . فقد يستشعر المؤمن له — نظرا لسوء حالته الصحية — أن بقاءه حيا حتى حلول الأجل المعين فى العقد أصبح أمرا من الأمور الضعيفة الاحتمال ، فيعتمد عندئذ الى التوقف عن دفع القسط ويطلب تصفية العقد ، فيستنفذ بذلك الأقساط التى دفعها بالفعل . فلو أجزنا هذا لكان معنى ذلك أن المؤمن له أن يحتفظ فى النهاية الا بالمخاطر التى يكون احتمال وقوعها كبيرا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاحتياطى المتكون فى هذا النوع من التأمين (التأمين لحال البقاء) يكون قليلا جدا — وهكذا يبدو أن أنواع التأمين على الحياة التى يجوز طلب تصفيتها هى التأمين العمرى والتأمين المختلط والتأمين المركب والتأمين لأجل محدد ، وكذلك التأمين لحال البقاء (سواء أكان تأمينا برأس مال أم بايراد) اذا اشترط فى العقد رد الأقساط عند موت المؤمن عليه فى خلال المدة المشترط بقاءه حيا فيها ، أى اذا اقترن بتأمين مضاد ، (عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٣٩) .

(١) انظر آنفا فقرة ٧٤٢ .

المستفيد الذى يقبض قيمة التصفية شخصا آخر غير المؤمن له ، وجب أن يحترم هذه المهلة • ولكن التصفية تنتج أثرها بمجرد طلب المؤمن له اياها ، فلو مات هذا الأخير بعد طلبها وقبل انقضاء المهلة ، بقيت التصفية قائمة منتجة لآثارها ، ولا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملا بسبب موت المؤمن له ، بل يقتصر على دفع قيمة التصفية ، حتى لو عرض الورثة دفع الأقساط المتأخرة (١) •

٨٤٨ — أثر اجراء التصفية :

والتصفية ، خلاف التخفيض ، لا تتم بحكم القانون بل يجب أن يطلبها المؤمن له كما قدمنا • ومؤدى ذلك أنه اذا تأخر المؤمن له فى دفع القسط وتم اعذاره (٣) ، وانقضت المدة القانونية التى تلى الاعذار (ثلاثون يوما) ، فان عقد التأمين يخفض بحكم القانون ، وذلك ما لم يطلب المؤمن له تصفيته بدلا من تخفيضه • والذى يطلب التصفية هو المؤمن له اذا كان هو نفسه طالب التأمين ، والا فالذى يطلب التصفية هو المؤمن له اذا كان هو نفسه طالب التأمين ، والا فالذى يطلب التصفية هو طالب التأمين (٣) • وطلب التصفية حق شخصى منصل بشخص طالب التأمين ، فلا يجوز لدائنه أو لمأمور تفليسته أو للمستفيد أن يطلب التصفية باسم طالب التأمين (٤) • وتذكر وثيقة التأمين عادة

(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٦ ص ٦٤٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩ — المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٢٩ — ٥٥٩ •
(٢) ولا بد من الاعذار عند التأخر فى دفع القسط ، سواء كان ذلك فى التخفيض أو فى التصفية (استئناف مختلط ١٥ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٥٢) •

(٣) ولو بغير رضا المستفيد وبعد قبول هذا التأمين (أنسيكلوبيدى باللوز لفظ Ass. Per. فقرة ٣٦٨ — عبد المعنى البدرأوى فقرة ٢٤٠ — عكس ذلك محمد على كامل مرسى فقرة ٣٠٢ ص ٣١٩) — ولكن قيمة التصفية تعطى للمستفيد اذا لم يكن هو نفسه طالب التأمين (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩) — واذا كان المستفيد قد وقع وثيقة التأمين ، وجب اجراء مفاوضات التصفية فى مواجهته (استئناف مختلط ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ م ٦ ص ٣٠٨) •

(٤) بيكار وبيسون المطول ٤ فقرة ١٥٤ — بيكار وبيسون فقرة ٤٤٦ =

المدة التي يجوز في خلالها لطالب التأمين طلب التصفية حتى يتجنب بذلك تخفيض العقد ، فان لم تذكر مدة معينة افترض أن مدة الثلاثين يوما التي تلى الاعذار هي المدة التي يستطيع فيها طالب التأمين طلب التصفية ، فان لم يطلبها في خلال هذه المدة خفض العقد بحكم القانون .

واذا طلبت التصفية على النحو الذي قدمناه ، كان أثر ذلك أن ينتهى عقد التأمين من وقت الطاب (١) ، ويصبح قيمة التصفية ديناً في ذمة المؤمن يجب دفعه في خلال المهلة المشترطة في وثيقة التأمين ، وتكون عادة ثلاثة أشهر كما سبق القول .

ثالثاً — تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين

(Les avances sur polices)

٧٤٩ — جواز تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين وأفضلية التعجيل على التصفية :

قدمنا أن التصفية تنهى عقد التأمين ، وفي هذا خسارة تحقيق بكل من المؤمن والمؤمن له . الأول يخسر عميلاً كان قد كسبه ، والثاني يرجع في عمل من أعمال التبصر والادخار كان قد بدأه . ولذلك يؤثر كل من الطرفين ، بدلاً من تصفية التأمين ، أن يلجأ الى تصرف آخر جرى به العمل ، وهو تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين (٢) . فيقدم المؤمن

= — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٢٩ — ص ٨٣٠ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٨ — وانظر عكس ذلك بالنسبة الى مأمور التفليسة : نقض فرنسي ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ داللون ٩٥ — ١ — ٤٤١ — ولكن يجوز للدائن المرتهن أن يطلب التصفية (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٣٠ — وانظر ما يلي فقرة ٧٥٣) .

(١) وهذا بخلاف التخفيض حيث لا ينتهى ، بل يبقى الى نهاية مدته مع تخفيض مبلغ التأمين على النحو الذي قدمناه .

(٢) انظر Loisesu رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ — Boucher رسالة من باريس سنة ١٩٣٧ .

للمؤمن له مبلغا من النقود يكون هذا الأخير في حاجة اليه ، من احتياجه
الاحتياطي ويكون هذا الاحتياطي ضامنا له ، وذلك مقابل فائدة يدفعها
المؤمن له للمؤمن .

ويتبين من ذلك أن التعجيل بفضل التصفية بالنسبة الى كل من
الطرفين . فهو بالنسبة الى المؤمن له يسعفه بما يحتاج اليه من النقود
في يسر وسرعة ، وإذا كان يدفع فائدة على ما أخذه من النقود ، فهو
في نظير ذلك لم ينفه عقد التأمين ، بل استبقاه قائما ، وإذا رد ما أخذه
من النقود عاد حقه في التأمين كاملا كما كان . وهو بالنسبة الى المؤمن
صفقة مضمونة ، يكفلها احتياطي المؤمن له ، ويتقاضى عنها فائدة تعوضه
ما فاتته من استغلال النقود التي أعطاها للمؤمن له ، ثم ان المؤمن بعد
ذلك لا يفقد عميلا كان تقدمه بالتصفية عقد التأمين (١) .

وقد أجاز قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ،
في الفقرة الثانية من المادة ٧٧ منه ، هذا التصرف الذي يقول : « يجوز
للمؤمن أن يعجل مبالغ للمؤمن له » . فالتعجيل على حساب وثيقة التأمين
التأمين هو إذن اختياري في القانون الفرنسي ، ولا بد من اتفاق
الطرفين . وهو أيضا اختياري في تقنين الموجهات والعقود اللبنازية ، إذ
تنص العبارة الأخيرة من المادة ١٤٠ من هذا التقنين على ما يأتي :
« ويكون اختياريًا أيضا لسلاف الضامن للمؤمنين » . أما مشروع
الحكومة ، فتتضمن المادة ٥٥ منه على أنه « يجوز للمؤمن له أن يحصل
على قرض من المؤمن بضمان وثيقة التأمين ، وبشرط أن تكون للوثيقة
قيمة استرداد » (٢) . فيبدو من هذا النص أنه متى كان المؤمن له قد

٢٨ - ٢٨ - ٢٨

٢٨ - ٢٨ - ٢٨

(١) - بيكار ويستون فقرات ٤٧٨ - ٤٧٩ بلانويل وريبير ويستون ١١ فقرة
١٢١٢ من ٨٣ (٢) - فيقتضاهما (٣) - فيقتضاهما (٤) - فيقتضاهما (٥) - فيقتضاهما
(٢) - وقد نقل هذا النص عن المادة ١٤٠ من المشروع التمهيدى ،
ويجوز نص المشروع التمهيدى على الوجه الآتي : « يجوز أن يقدم المؤمن
للمؤمن عليه ترصا ، اذا أودع هذه وثيقة التأمين لدى المؤمن » . ويلاحظ
أن التعجيل ، وفقا لهذا النص ، امر اختياري لا بد فيه من اتفاق الطرفين .

دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل حتى تكون لوثيقة التأمين قيمة استرداد أو احتياطي حسابي ، فإن من حقه أن يحصل على دفعة من المؤمن بضمن وثيقة التأمين طبقا للشروط العامة التي تتضمنها هذه الوثيقة .

٧٥٠ — الشروط التي يتم بها التعجيل على حساب وثيقة التأمين :

وتبين وثيقة التأمين في شروطها العامة عادة متى يجوز للمؤمن له أن يحصل على دفعة معجلة على حساب وثيقة التأمين ، ويغلب اشتراط أن يكون قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية حتى يكون للوثيقة احتياطي حسابي أو قيمة استرداد . وتبين الوثيقة كذلك في شروطها العامة الحد الأقصى من النقود الذي يستطيع المؤمن له أن يأخذه بضمن الوثيقة . فإذا دفع الحد الأدنى من الأقساط ، والترم الحد الأقصى من مقدار النقود التي يطلبها ، كان من حقه أن يحصل على ما يطلبه ، عن طريق اقرار يمضيه لمصلحة المؤمن (١) .

والشروط التي يتم بها التعجيل على حساب وثيقة التأمين تكون عادة أربعة :

١ — يتعهد المؤمن له أن يدفع فائدة تعوض المؤمن عما فاتته من استغلال المبلغ الذي قدمه .

٢ — إذا تأخر المؤمن له عن دفع أى قسط من أقساط الفائدة ، صفيت وثيقة التأمين بحكم القانون ، وخصم من قيمة التصفية المبلغ المجل .

٣ — إذا أعطت وثيقة التأمين أى حق للمؤمن له ، كالحق في

= وقد حذف نص المشروع التمهيدى فى لجنة المراجعة لاشتماله « على حكم تفصيلي » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٠ فى الهامش) .
(١) بيكار وبيسون فقرة ٤٤٧ ص ٦٤٦ .

المشاركة في الأرباح أو الحق في تقاضي مبلغ التأمين ، فإن المبلغ المعجل يخضع فوراً من هذا الحق ، متقدماً في ذلك على أى مبلغ آخر •

٤ — لا يتعهد المؤمن له برد أصل المبلغ المعجل ، ولكنه يحتفظ لنفسه بالحق في رده ، فإذا رده برئت ذمته منه ، وزال ما ثقل به احتياطيته الحسابي من الضمان (١) •

٧٥١ — التكييف القانوني الصحيح للتعجيل على حساب وثيقة التأمين :

يبدو لأول وهلة أن التكييف القانوني للتعجيل على حساب وثيقة التأمين هو أن هذا التصرف قرض مضمون برهن (prêt sur gage). فالمؤمن قد أقرض المؤمن له مبلغاً من النقود بفائدة معينة وبضمان وثيقة التأمين ، ويرد هذا القرض إما بطريق مباشر وإما بطريق المقاصة مع أى مبلغ يترتب في ذمة المؤمن بموجب وثيقة التأمين (٢) • ويتردد على هذا التكييف اعتراضان جوهريان :

١ — لو كان التصرف قرضاً مضموناً برهن هو وثيقة التأمين ، لما صح الاتفاق القاضى بأنه عند تأخر المؤمن له في سداد الفوائد تصفى وثيقة التأمين بحكم القانون ، لأن هذا الاتفاق يكون بمثابة شرط البيع دون إجراءات في رهن الحيازة ، وهو اتفاق باطل (انظر المادة ١١٠٨ مدنى مصرى والمادة ٢٠٧٨ مدنى فرنسى) •

٢ — لو كان التصرف قرضاً ، لوجب أن يلتزم المؤمن له المقترض برده الى المؤمن المقرض ، وقد رأينا أن المؤمن له لا يلتزم بالرد ، وإنما يحتفظ لنفسه بحق الرد ، فالرد حق له لا التزام عليه •

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٤٤٧ ص ٦٤٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٢ •

(٢) انظر في هذا المعنى باريس ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٤ داللون ١٩١٣ — ٢٨٩ — السين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٤ — ٥٤٤ — بلانيول وريبير وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٨١ — كولان وكابيتان ودى لامور اندير ٢ فقرة ١٣٢١ •

من أجل ذلك نبتت فكرة أخرى تتجه الى أن التصرف انما هو وفاء مبشر لجزء من الاحتياطي الحسابي (paiement anticipé d'une partie de la réserve) فالمؤمن قد عجل للمؤمن له جزءا من احتياطيه الحسابي بتقدمه له هذا المبلغ من النقود (١) • ويرد على هذا التكييف أيضا اعتراضات جوهرية ثلاثة :

١ — لو أن التصرف كان وفاء معجلا لجزء من الاحتياطي لانتقض هذا الجزء بالوفاء ، ولاقتضى ذلك أن ينقص المؤمن في ميزانية الخصوم الاحتياطي بمقدار الجزء الذي وفاه • ولكنه لايفعل ذلك ، بل هو يبقى الاحتياطي في ميزانية الخصوم كما هو دون انقاص ، ويدرج في ميزانية الأصول المبلغ الذي قدمه للمؤمن له •

٢ — لو أن التصرف كان وفاء معجلا لجزء من الاحتياطي ، فقيم اذن حق المؤمن له في رد ما أخذه ، وهو في أخذه اياه انما استوفى حقه ، ومن يستوفى حقه لا يرد ما استوفاه ! •

٣ — لو أن التصرف كان وفاء معجلا ، فكيف يلتزم المؤمن له بدفع فوائد عن المبلغ الذي قدمه له المؤمن ، وهو في أخذه لهذا المبلغ انما يستوفى حقا له ، ومن يستوفى حقه لا يلتزم بدفع فوائد عما استوفاه ! •

والتكييف القانوني الصحيح ، كما ذهبت محكمة النقض الفرنسية أخيرا ، هو أن تعجيل المؤمن دفعة للمؤمن له على حساب وثيقة التأمين انما هو تصرف خاص بعقد التأمين ، شأنه في ذلك شأن تخفيض العقد وتصفيته • فلا هو بالقرض ، ولا هو بالوفاء المعجل • وانما هو تحويل لجزء من الاحتياطي الحسابي الى يد المؤمن له بعد أن كان في يد المؤمن (remise à l'assuré d'une partie de sa réserve) وهذا التحويل

(١) انظر في هذا المعنى الجزائر ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٩ داللو ١٩١٣
— ٢ — ٢٨٩ — محكمة Le Mans الابتدائية ٦ يوليه سنة ١٩٣٨ المجلة
العامة للتأمين البري ١٩٣٨ — ٧٤٤ •

من شأنه أن يحدث تعديلا في موقف كل من الطرفين (١) • فالمؤمن قد خرج من يده جزء من الاحتياطي كان يستغله ، فيستحق من أجل ذلك فوائد تعوض عليه هذه الخسارة • والمؤمن له قد انتقل الى يده هذا الجزء من الاحتياطي ، ان شاء أبقاء في يده ودفع الفوائد تعويضا للمؤمن ، وان شاء رده الى المؤمن كما كان • واذا تأخر المؤمن له في دفع الفوائد ، جاز للمؤمن أن يشترط في هذه الحالة تصفية التأمين فوراً بمجرد التأخر ، ويكون هذا الشرط صحيحا لاننا لسنا بصدد رهن حيازة يكون فيه هذا الشرط باطلا بموجب المادة ١١٠٨ مدنى مصرى والمادة ٢٠٧٨ مدنى فرنسى • واذا أفلس المؤمن ، فان المؤمن له يكون قد خلص له الجزء الذى انتقل الى يده فلا شأن لدائنى التفليسة به ، ولا يبقى في التفليسة الا الجزء من الاحتياطي الذى لم يخرج من يد المؤمن (٢) •

(١) وهذه هي عبارات محكمة النقض الفرنسية في هذا المعنى :

«... elle (l'avance) s'analyse en une remise à l'assuré d'une partie de sa réserve mathématique, remise qui modifie la situation entre les contractants sur la base du contrat d'assurance et exige l'adaptation de la police à cette situation nouvelle».

(نقض فرنسى ٢١ يوليه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — (٤١) •

(٢) انظر في هذا المعنى نقض فرنسى ٢١ يوليه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ — ٤١ — بيكار وبيسون فقرة ٤٤٨ ص ٦٤٨ — وقرب نقض فرنسى ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٩ — ٣٦٧ — دالوز ١٩٤٩ — ٤٠٧ •

وانظر في هذه الآراء المختلفة : بيكار وبيسون فقرة ٤٤٨ — بلانيول وربير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٣ — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Per. فقرة ٣٧٢ — فقرة ٣٨٤ — محمد كامل مرسى فقرة ٣٠٧ ص ٣٢٤ — ص ٣٢٦ — عبد المنعم البدر اوى فقرة ٢٤٤ — عبد الودود يحيى في التأمين على الأشخاص ص ٣٩ — ص ٤٠ •

رابعاً — رهن وثيقة التأمين

(La mise en gage de la police)

٧٥٢ — طرق رهن وثيقة التأمين :

هنا يرهن المؤمن له وثيقة التأمين تأميناً لدين في ذمته للغير لا للمؤمن ، بخلاف تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين فان مقدم النقود في هذا التصرف هو المؤمن لا الغير . والذي يقع غالباً هو أن شخصاً يكون في حاجة الى قرض وليس عنده ما يقدمه تأميناً لهذا القرض ، ولا يطمئن المقرض الى أنه سيستوفي حقه دون ضمان ، وبخاصة أن المقرض لا مورد له الا كسب عمله فاذا مات قبل سداد الدين انقطع هذا المورد وضاع على الدائن حقه . فيعمد المقرض الى التأمين على حياته ، ثم يرهن وثيقة التأمين لدائنه ، وبذلك يقدم له تأميناً كافياً للدين . ويجوز أن يؤمن المقرض على حياته لمصلحة دائنسه مباشرة ، ولكن لا يكون هناك في هذه الحالة رهن لوثيقة التأمين ، بل هو تأمين مباشر لمصلحة الدائن (١) .

والذي يعنينا هنا هو رهن وثيقة التأمين . وهناك طرق ثلاث لهذا الرهن (٢) :

١ — اعداد ملحق لوثيقة التأمين ، يمضيه المؤمن فيعلن على هذا النحو بالرهن .

(١) بيكار وبيسون مقرة ٤٤٩ ص ٦٤٩ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ مقرة ١٤١١ ص ٨٣٢ — وقد يبرم المؤمن له عقد التأمين لمصلحته هو ولمصلحة ورثته من بعده ، ولكنه يقترض القساط التأمين من دائن يرهن له في ذلك وثيقة التأمين ، فيكون للدائن المرتهن حق التقدم على ورثة المؤمن له ليستوفي حقه من مبلغ التأمين (استئناف مخططات ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ م ١٤ ص ١٦٢) . وهناك صورة أخرى يؤمن فيها الدائن نفسه على حياة مدينه لمصلحته هو ، فان مات المدين قبل الوفاء بالدين استوفى الدائن حقه من مبلغ التأمين . (٢) وهذه الطرق الثلاث ، كما تصلح الرهن الوثيقة ، تصلح ايضاً لحالة الوثيقة ونقل ملكيتها الى الغير .

٢ — اتفاق خاص على الرهن بين المؤمن له والدائن المرتهن ،
ويعلن هذا الاتفاق للمؤمن •

٣ — تظهير وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، اذا كانت وثيقة اذنية (١)
وفي جميع هذه الطرق تسلم وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، وفقا للقواعد
المقررة في رهن الحيازة (٢) •

وتنص المادة ١٠٩١/١ من المشروع التمهيدي في هذا المعنى على
ما يأتى : « تجوز حوالة وثيقة التأمين ورهنها ، سواء أكان ذلك في ملحق
بالوثيقة ، أم كان عن طريق تظهيرها ان كانت اذنية ، أم كان باتفاق
خاص يعلن للمؤمن » (٣) •

(١) انظر في تظهير الوثيقة انسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Per.
فقرة ٣٩٨ — فقرة ٤٠١ •

(٢) استئناف مختلط ١٩ فبراير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٢٧ — نقض
فرنسى ٢٨ يناير سنة ١٩٠٨ داللون ١٩١٠ — ١ — ٥٣٢ — بلانيول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٤١٤ ص ٨٣٢ •
وهناك طريقة رابعة يلجأ اليها المؤمن له في كثير من الاحوال ، وهى ان
يحول وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، لا حوالة رهن ، بل حوالة ملك • فيحصل
الدائن محل المؤمن له في عقد التأمين ، ويلتزم بدفع الاقساط • ويتعهد الدائن
المرتهن للمؤمن له بأنه اذا استوفى حقه منه بما في ذلك الاقساط التى دفعها،
اعاد له حوالة وثيقة التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٤٤٩ — بلانيول وريبير
وبيسون ١١ فقرة ١٤١١ ص ٨٣٢) •

(٣) مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٣٧١ فى الهامش • وقد حذف
هذا النص فى لجنة المراجعة « اكتفاء بالقواعد العامة » (مجموعة الاعمال
التحضيرية ٥ ص ٣٧٢ فى الهامش) •

وتنص المادة ١٠٠٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا المعنى
على أنه « يجوز أن يرهن حق الاستفادة من الضمان لمصلحة دائن المضمون
بمقتضى ذيل للعقد ، أو بمقتضى حيك خطى يبلغ الى الضامن — واذا كانت
لائحة الشروط محررة « لأمر » ، فان الرهن المعقود لتأمين دين ، وان كان
هذا الدين غير تجارى ، يمكن انشاؤه بمقتضى تظهير يصرح فيه بأن لائحة
الشروط سلمت على سبيل التأمين » •

وانظر ايضا في هذا المعنى المادة ٦٥ من قانون التأمين الفرنسى الصادر
في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ •

٧٥٢ - حقوق الدائن المرتهن :

وللدائن المرتهن أن يستوفي حقه من وثيقة التأمين • ويجب هنا التمييز بين فروض ثلاثة :

(الفرض الأول) أن يستحق مبلغ التأمين قبل حلول الدين المضمون بالرهن • فيكون للدائن المرتهن في هذا الفرض حق رهن على هذا المبلغ • وتنص المادة ١١٢٨ مدنى فى هذا الصدد على ما يأتى :

« ١ - إذا حل الدين المرهون قبل حلول الدين المضمون بالرهن ، فلا يجوز للمدين أن يوفى الدين الا للمرتهن والراهن معا ، ولكل منهما أن يطلب الى المدين ايداع ما يؤديه ، وينتقل حق الرهن الى ماتم ايداعه •
٢ - وعلى المرتهن والراهن أن يتعاونوا على استغلال ما أداه المدين ، وأن يكون ذلك على أنفع الوجوه للراهن دون أن يكون فيه ضرر للدائن المرتهن ، مع المبادرة الى انشاء رهن جديد لمصلحة هذا الدائن » • ونرى من ذلك أن المؤمن لا يجوز له أن يوفى مبلغ التأمين الا للمؤمن له والدائن المرتهن معا • ويجوز لكل من هذين أن يطلب من المؤمن ايداع مبلغ التأمين ، وينتقل حق الرهن الى ماتم ايداعه • ويستغل المؤمن له والدائن المرتهن مبلغ التأمين ، وذلك الى أن يحل الدين المضمون بالرهن ، وعند ذلك يتقاضى الدائن المرتهن الدين الذى له من مبلغ التأمين •

(الفرض الثانى) أن يحل الدين المضمون بالرهن قبل استحقاق مبلغ التأمين • وهنا يحق للدائن المرتهن أن يطلب تصفية وثيقة التأمين (١) ، اذ هى مرهونة له فمن حقه أن يستخلص منها أية فائدة مادية يستطيع استخلاصها ، وأكبر فائدة يستطيع استخلاصها فوراً انما تنأتى عن طريق التصفية (٢) • وغنى عن البيان أن الدائن المرتهن لا يستطيع طلب تصفية

(١) انظر آنفاً فقرة ٧١٦ •

(٢) انظر فى جواز ان يطلب الدائن المرتهن فى هذا الفرض تصفية وثيقة التأمين ، وما وجه من اعتراضات على ذلك وبخاصة فيما يتعلق بشرط =

التأمين الا اذا كان المؤمن له قد دفع على الأقل ثلاثة أقساط سنوية (١) .
ويستوفي الدائن المرتهن الدين الذى له من قيمة التصفية ، فاذا بقى شيء
من هذه القيمة فهو للمؤمن له .

(الفرض الثالث) أن يحل الدين المضمون بالرهن ويستحق مبلغ
التأمين قبل أن يستعمل الدائن حقه فى طلب التصفية . وتتص المادة
١١٢٩ مدنى فى هذا الصدد على ما يأتى : « اذا أصبح كل من الدين
المرهون والدين المضمون بالرهن مستحق الأداء ، جاز للدائن المرتهن ،
اذا لم يستوف حقه ، أن يقبض من الدين المرهون ما يكون مستحقا له ،
أو أن يطلب بيع هذا الدين أو تملكه وفقا للمادة ١١٢٠ الفقرة الثانية » .
ولما كان الدين المرهون فى الفرض الذى نحن بصددده هو مبلغ التأمين
وهو مبلغ من المنقود ، فان الدائن يستطيع أن يستوفي حقه منه ، فان
بقى شيء فهو للمؤمن له (٢) .

= البيع دون اجراءات ورهن الحيازة ، والرد على هذه الاعتراضات : بيكار
وبيسون فقرة ٤٥٠ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٤ — وانظر
آنفا فقرة ٧٤٨ فى الهامش .

(١) واذا كان المؤمن له قد تأخر فى دفع بعض الاقساط ، جاز للدائن
المرتهن أن يدفع القسط المتأخر . ويرجع بما دفعه على المؤمن له ، أما بناء
على اتفاق سابق بينهما على أن يدفع الدائن المرتهن القسط المتأخر ، وأما
على أساس أن القسط الذى دفعه الدائن المرتهن يعتبر داخلا فى مصروفات
حفظ الرهن التى يرجع بها الدائن المرتهن على المدين لراهن (انظر فى هذا
المعنى بيكار وبيسون فقرة ٤٥٠ ص ٦٥٠) .

ويستطيع أى شخص دفع الاقساط المتأخرة ، سواء كانت له مصلحة
فى ذلك أو لم تكن له مصلحة (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٤١٤ ص
٨٣٢ — وانظر آنفا فقرة ٦٣٣ فى آخرها) . ولكن دفع الغير للاقساط
المتأخرة لا يمنع المؤمن له من طلب التخفيض أو التصفية (بلانيول وريبير
وبولانجيه ٢ فقرة ٣١٨٢) .

(٢) وفى جميع هذه الفروض الثلاثة يبقى حق الدائن المرتهن قائما ،
حتى لو كان هناك مستفيد معين وتعدى على حياة المؤمن له فسقط حقه ، فان
حق الدائن المرتهن لا يسقط فى هذه الحالة مع سقوط حق المستفيد المتعدى ،
لأن الدائن المرتهن هو أيضا مستفيد فى حدود ما هو مستحق له ولم يصدر
التعدى منه بل صدر من غيره (انظر فى هذا المعنى عبد المنعم البداروى فقرة
٢٤٥ ص ٣٣٥ — عبد الودود يحيى فى التأمين على الأشخاص ص ٤١) .

الفصل الثانى

التأمين من الأضرار

(Assurances de dommages)

٧٥٤ - تحديد نطاق التأمين من الأضرار - تفرعه الى فرعين رئيسيين :
التأمين من الأضرار هو تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه ، وذلك بخلاف التأمين على الأشخاص فقد قدمنا أنه تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بشخص المؤمن له لا بماله (١) .

ومن ذلك نرى أن الخطر المؤمن منه اذا كان يتعلق بالمال وما قد يلحقه من ضرر ، فالتأمين يدخل فى نطاق التأمين من الأضرار ، وذلك كالتأمين من الحريق والتأمين من السرقة والتأمين من تلف المزروعات والتأمين من المسؤولية . واذا كان الخطر المؤمن منه يتعلق بشخص المؤمن له ، كالموت أو الاصابات الجسيمة أو العجز فالتأمين يدخل فى نطاق التأمين على الأشخاص .

ويعتبر التأمين من موت المواشى داخلا فى نطاق التأمين من الأضرار ، لأن المواشى ينظر اليها باعتبارها أموالا ، فموتها يعود بالضرر على صاحبها أى على ماله . أما التأمين من المرض فقد رأينا أنه يعتبر تأمينا على الأشخاص ، وان كان فى الوقت ذاته تأمينا من الأضرار فيما يتعلق برد مصروفات العلاج والأدوية وهو الالتزام الرئيسى فى هذا النوع من التأمين (٢) . وكذلك يدخل التأمين من الاصابات فى نطاق التأمين على الأشخاص فيما يتعلق بمبلغ التأمين الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، ولكنه يدخل فى نطاق التأمين من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج . وقد قدمنا أن العنصر الرئيسى فى هذا التأمين

(١) انظر آتفا مقرة ٦٧٩ .

(٢) انظر آتفا مقرة ٦٨١ .

هو مبلغ التأمين أما مصروفات العلاج فعنصر ثانوى ، وهذا بخلاف التأمين من المرض فالعنصر الرئيسى فيه هو مصروفات العلاج (١) •

ويتفرع التأمين من الأضرار الى فرعين رئيسيين : التأمين من الأشياء والتأمين من المسؤولية •

فالتأمين على الأشياء يهدف الى تأمين المؤمن له من ضرر يصيب ماله بطريق مباشر ، كآى يحترق منزله أو تسرق أمتعته أو ت تلف مزروعاته • وقد يكون الشيء المؤمن عليه عينا معينة بالذات كالتأمين على منزل معين من الحريق ، أو يكون شيئاً غير معين الا بنوعه كالتأمين على أية بضاعة توجد فى مخزن معين أو التأمين على أية أمتعة توجد فى منزل معين • بل ان التأمين على الأشياء قد يكون تأميناً على مبلغ من النقود ، كالتأمين من السرقة أو الضياع على ما يقبضه الصراف من النقود أو التأمين على ما يخسره التاجر من الأرباح عقب احتراق متجره ، ويعين عادة حد أقصى من النقود يقع عليه التأمين •

أما التأمين من المسؤولية فيهدف الى تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية • فالضرر المؤمن منه هنا ليس ضرراً يصيب المال بطريق مباشر كما فى التأمين على الأشياء ، بل هو ضرر ينجم عن نشوء دين فى ذمة المؤمن له بسبب تحقق مسؤوليته التقصيرية كما فى المسؤولية عن حوادث السيارات ومسئولية الجار عن الحريق ، أو بسبب تحقق مسؤوليته العقدية كما فى مسؤولية المستأجر عن الحريق • فالضرر المؤمن منه هو نشوء الدين بسبب المسؤولية ، ولذلك يسمى التأمين فى بعض الأحيان بالتأمين من الدين • ولما كان مال المؤمن له ضامناً لهذا الدين ، فالضرر اذن يقع على المال بطريق غير مباشر اذ يتقاضى منه الدين • ومهما يكن من أمر فالتأمين من المسؤولية يدخل فى نطاق التأمين من الأضرار ، بل هو أحد فرعيه الرئيسيين ، حتى لو كانت مسؤولية المؤمن له ناشئة

من اصابة المضرور في جسمه • فلو أن شخصا أمن نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته ، ودهس شخصا في الطريق ، فرجع عليه المضرور ، فان المؤمن في هذه الحالة لا يؤمن المضرور من الضرر الذي حاق به في جسمه حتى يقال بأن التأمين هنا تأمين على الأشخاص ، بل هو يؤمن المسئول لا المضرور ، لا من الضرر الجسمي الذي لحق المضرور بل من الضرر المالي الذي لحق المسئول من جراء رجوع المضرور عليه بالتعويض • فالتأمين من المسؤولية يدخل اذن في نطاق التأمين من الأضرار لا في نطاق التأمين على الأشخاص ، سواء نشأت المسؤولية عن ضرر أصاب المال أو أصاب الجسم (١) • ونرى من ذلك أنه في حين أن التأمين على الاشياء يبرز شخصين اثنين ، المؤمن والمؤمن له ، فان التأمين من المسؤولية يبرز أشخاصا ثلاثة ، المؤمن والمؤمن له (المسئول) والمضرور • ولا يمكن اعتبار المضرور في التأمين من المسؤولية بمثابة المستفيد الذي يشترط المؤمن لمصلحته ، فان المؤمن له لم يشترط لمصلحة المضرور بل اشترط لمصلحته هو ، وقد أمن نفسه لمصلحة نفسه ولم يؤمن المضرور أو يؤمن نفسه لمصلحة المضرور • واذا كان المضرور يرجع بدعوى مباشرة على المؤمن كما سنرى ، فان هذه الدعوى قد كسبها لا من الاشتراط لمصلحته ، بل كسبها بحكم القانون • والخطر المؤمن منه في التأمين من المسؤولية ليس هو الضرر الذي يصيب المضرور ، بل هو كما قدمنا الضرر الذي يصيب المؤمن له من رجوع المضرور عليه • ولذلك لا يتحقق الخطر المؤمن منه — فيطالب المؤمن له المؤمن بالضمان — بمجرد وقوع الضرر على المضرور ، بل هو لا يتحقق الا برجوع المضرور على المؤمن له ، فعند ذلك فقط يستطيع المؤمن له أن يطالب المؤمن بالضمان (٢) • والمحل في التأمين من المسؤولية يكون عادة غير معين ، فهو تأمين من مسؤولية لم تتحقق بعد حتى يعرف مداها ، ولذلك يعتمد المؤمن له في أكثر الأحيان الى تعيين حد أقصى يطالب به

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٠ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٧١ ص ٢٦٥ •

المؤمن اذا تحققت مسئوليته ، وفي احيان أخرى يعتمد الى تأمين غير محدد يعوض بموجبه تعويضا كاملا أيا كان مدى مسئوليته التي تحققت (١) • على أن هناك تأميناً من المسؤولية معين المحل ، ويتحقق ذلك اذا أمن الشخص على مسئوليته عن شيء يحوزه ويجب عليه رده للمالكة ، كما في تأمين المستأجر على مسئوليته عن الحريق فان حصل التأمين معين وهو العين المؤجرة التي يجب على المستأجر ردها للمؤجر •

٧٥٥ — مبدأن جوهريان في التأمين من الأضرار :

وأيا كان التأمين من الأضرار ، تأميناً على الأشياء كان أو تأميناً من المسؤولية ، فهناك مبدأن جوهريان يخالف فيهما التأمين على الأشخاص وهذان هما :

- (أولاً) المصلحة في التأمين ، فهي عنصر من عناصر التأمين من الأضرار ، وليست بعنصر في التأمين على الأشخاص كما قدمنا (٢) •
- (ثانياً) صفة التعويض ، فالتأمين من الأضرار له صفة التعويض ، بخلاف التأمين على الأشخاص فقد قدمنا أنه ليست له هذه الصفة (٣) •

أولاً المصلحة في التأمين*

(L'intérêt d'assurance)

٧٥٦ — نص قانوني :

تنص المادة ٧٤٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين (٤) » •

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٠٤ •

(٢) انظر آنفاً فقرة ٥٦٤ •

(٣) انظر آنفاً فقرة ٦٩٥ وما بعدها •

(*) انظر Broquet رسالة من لوزان سنة ١٩٣٢ •

(٤) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٣٧ من المشروع التمهيدي =

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري م ٧١٥ - وفي التقنين المدني الليبي م ٧٤٩ وم ٧٦٦ - وفي التقنين المدني العراقي م ١/٩٨٤ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٦٠ - وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٧٧٦ - وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٢١ (١) .

ويخلص من هذا النص أنه لا بد من وجود « مصلحة اقتصادية مشروعة » في التأمين من الأضرار . وقد قدمنا أن الرأي السائد هو أن

= على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . وفي لجنة المراجعة حور تحويرا لفظيا طفيفا فصار مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وأصبح رقمه ٧٨١ في المشروع النهائي ، ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٨٠ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٤٩ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٢٨ - ص ٣٢٩) .

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى .

التقنين المدني السوري م ٧١٥ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٤٩ (مطابق) .
م ٧٦٦ : عقد التأمين ضد الأضرار باطل اذا كانت لا توجد مصلحة للمؤمن له في التعمييض في الوقت الذي يجب أن يبدأ التأمين فيه .
(وحكم التقنين الليبي يتفق مع حكم التقنين المصري) .
التقنين المدني العراقي م ١/٩٨٤ : يجوز أن يكون محلا للتأمين كل شيء مشروع يهود على الشخص بنفع من عدم وقوع خطر معين .
(وحكم التقنين اللبناني يتفق مع حكم التقنين المصري) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٦٠ : كل شخص له مصلحة في المحافظة على شيء يمكنه أن يعقد له ضمانا - ويكون هذا الحق خصوصا للمالك ، والمستثمر ، والدائن المرتهن أو الممتاز أو مرتهن الريع العقاري ، ولكل شخص معرض لان يكون مسئولا عن هلاك الشيء الموجود في حيازته أو من نصيبه .

(وحكم التقنين اللبناني يتفق مع حكم التقنين المصري) .
التقنين المدني الكويتي م ٧٧٦ : يقع التأمين من الأضرار باطلا اذا لم يستند الى مصلحة اقتصادية مشروعة .
(والتقنين الأردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .
التقنين المدني الأردني م ٩٢١ : لا يجوز ان يكون محلا للتأمين كل ما يتعارض مع دين الدولة الرسمية أو النظام العام .
(وهذا النص لا يختلف في مرماه عما ورد بالتقنين المصري) .

المصلحة ليست عنصرا الا في التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا تشترط فيه المصلحة . اذ النص صريح في أن المقصود بالمصلحة أن تكون « مصلحة اقتصادية » ، والمصلحة الاقتصادية إنما تقوم في الأضرار دون التأمين على الأشخاص (١) .

٧٥٧ — تحديد معنى المصلحة في التأمين من الأضرار :

والمقصود بالمصلحة ، كما قدمنا ، هو أن يكون المؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، ومن أجل هذه المصلحة أمن هذا الخطر (٢) . ويجب أن تكون المصلحة « اقتصادية » أى ذات قيمة مالية (٣) ، لأن المؤمن عليه في التأمين من الأضرار هو المال كما قدمنا . ويجب أن تكون مصلحة مشروعة ، وقد تقدم أن الخطر المؤمن منه يجب أن يكون مشروعا أى غير مخالف للنظام العام أو الآداب (٤) .

فالمصلحة إذن ، في التأمين من الأضرار ، هي القيمة المالية للشيء المؤمن عليه ، وهي القيمة المعرضة للضياع اذا ما تحقق الخطر المؤمن منه . ومن أجل هذا حرص المؤمن له على أن يؤمن نفسه من هذا الخطر ، حتى لاتضيع هذه القيمة عليه اذا تحقق . فمالك الشيء له مصلحة فى عدم ضياعه ، ومن ثم يؤمن عليه من الحريق أو من السرقة أو من التلف أو من غير ذلك من الأخطار . كذلك من له حق عيني في الشيء — دائن مرتهن أو صاحب حق انتفاع أو صاحب حق رقبة — له مصلحة في التأمين

(١) انظر تفصيل ذلك آنفا فقرة ٥٦٤ .
(٢) انظر آنفا فقرة ٥٦٤ — وتنص المادة ٣٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ على ما يأتى : « كل شخص له مداحة في المحافظة على شيء يجوز له أن يؤمن عليه — وكل مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فى عدم تحقق خطر ما يجوز أن تكون محلا للتأمين » .

(٣) قارن محمد كامل مرسى فقرة ١٨٤ .

(٤) انظر آنفا فقرة ٦٠١ .

على حقه • ومن له حق شخصي في ذمة شخص آخر له مصلحة في التأمين من افسار مدينه • ومن يخشى أن يترتب في ذمته دين من وراء تحقق مسئوليته له مصلحة في التأمين من المسئولية • ويجوز أن تقوم مصلحتان بالنسبة الى شيء واحد ، كمصلحة صاحب الرقبة ومصلحة صاحب حق الانتفاع وهما مصلحتان متوافقتان ، أو كمصلحة المالك في التأمين من الحريق ومصلحة المستأجر في التأمين من المسئولية عن الحريق وهما مصلحتان متعارضتان (١) • ومن ذلك نرى أن محل التأمين هو ، في الواقع من الأمر ، ليس الشيء المؤمن عليه نفسه ، وليس هو قيمته المالية ، وإنما هو مصلحة المؤمن له في ألا يتحقق خطر معين (٢) •

ويتبين من ذلك أنه اذا لم تكن للمؤمن له أو للمستفيد ، في التأمين من الأضرار ، مصلحة اقتصادية مشروعة في عدم تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن عقد التأمين يكون باطلا لانعدام المحل أو لعدم مشروعيته • فمن يؤمن مثلا على منزل لا يملكه ، وليس له أى حق فيه ، من الحريق ، لا تكون له مصلحة اقتصادية مشروعة في هذا التأمين ، اذ لا يعنيه من الناحية المادية أن يحترق المنزل أو لا يحترق ، ولا تعود عليه أية منفعة مادية من عدم احتراق المنزل ، أى من عدم تحقق الخطر المؤمن منه •

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٨ ص ٢٧٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٧ ص ٧١٨ •

(٢) وقد قضى بأنه لا يشترط البتة في التأمين على الأشياء أن يكون المؤمن له مالكا الأشياء المؤمن عليها ، بل يكفي أن يكون له من وراء هذا التأمين مصلحة اقتصادية مشروعة • وقد قضت بذلك صراحة المادة ٧٤٩ من القانون المدني اذ نصت على أن « يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين » • والملكية المؤجلة للمشتري حتى الشحن تجعل له على البضاعة المشحونة علاقة حق وعدالة تسوغ التأمين عليها ، ومصلحة اكيدة في المحافظة على البضاعة ووصولها سليمة ، ليحقق الربح من بيعها ويفى بالتزاماته نحو من يكون قد تعاقد معهم عليها • كما أن الضرر يتحقق أيضا بفقدان البضاعة أو غرقها وبفوات ربحها عليه ، أو حاجته وحاجة سوقه لهذه البضاعة بالذات ، أو تعرضه للمسئولية قبل من يكون قد تعاقد معهم عليها (الاسكندرية الكلية الوطنية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ المحاماة ٣٩ رقم ٣٤١ ص ١٠٧٤) •

فاذا عقد هذا التأمين ، فانما هو مقامر ، وليست له مصلحة اقتصادية مشروعة يؤمن عليها ، بل لعل أن تكون له مصلحة غير مشروعة في تحقق الخطر واحتراق المنزل ، ولعله يعمل على ذلك حتى يحصل على مبلغ التأمين . فعلى أية ناحية قلبنا المسألة ، نجد أن التأمين هنا باطل ، اما لأنه مقامرة غير مشروعة ، واما لانعدام محله ، واما لعدم مشروعية المحل اذ التأمين هنا من شأنه أن يغري المؤمن له بالعمل على تحقيق الخطر .

٧٥٨ - مقياس المصلحة في التأمين من الأضرار :

وتقاس المصلحة في التأمين من الأضرار بالقيمة المالية التي تكون للشئ المؤمن عليه . فمن أمن على منزله من الحريق يكون قد أمن على مصلحة قيمتها المادية هي القيمة المالية للمنزل عند احتراقه اذا احترق ، ومن أمن من مسؤوليته من حوادث السيارات يكون قد أمن على مصلحة قيمتها المادية هي القيمة المالية للدين الذي يترتب في ذمته اذا تحققت مسؤوليته .

والأمر واضح في المثليين المتقدمين ، ولكنه قد يدق في أمثلة أخرى . فمن أمن من تلف المزروعات قبل نضوجها ، هل يجوز له أن يؤمن على قيمة هذه المزروعات بعد نضوجها ، أو يجب أن يقتصر على قيمتها وقت التأمين ؟ هو اذا اقتصر على قيمتها وقت التأمين يكون قد أمن الخسارة التي تلحقه من تلف المزروعات وقت تأمينها أي قبل نضوجها ، أما اذا جاز له أن يؤمن على قيمة المزروعات بعد نضوجها فانه يكون قد أمن ، لا فحسب الخسارة التي تلحقه من تلف المزروعات وقت تأمينها (damnum emergens) ، بل أيضا الربح الذي يفوته بعد نضوج هذه المزروعات (lucrum cessans) . كذلك من أمن على بضاعة استوردها من الخارج ، اذا اقتصر على تأمين قيمتها في ميناء القيام يكون قد أمن الخسارة التي تلحقه من غرق البضاعة وقت تأمينها ، أما اذا أمن قيمتها في ميناء الوصول فانه يكون قد أمن أيضا الربح الذي يفوته من جراء غرق البضاعة .

فالضرر المؤمن عليه يتكون في كثير من الأحيان من عنصرين : الخسارة الواقعة والربح المنتظر : ومن المحقق أن الخسارة الواقعة يجوز تأمينها ، فهل يجوز أيضا تأمين الربح المنتظر ؟ هذا ما تنتقل الآن الى بحثه .

٧٥٩ - تأمين الربح المنتظر (profit espéré) :

لم يكن جائزا في القديم تأمين الربح المنتظر ، اذ كان هذا الربح يعتبر أمرا غير محقق فانقلب بتأمينه الى أمر محقق ، ومن ثم يكون التأمين مصدرا للربح وهذا لايجوز في التأمين من الأضرار فهو تأمين يقتصر على تعويض الضرر الواقع كما سيبين عنسد الكلام في الصفة التعويضية لهذا التأمين . ولكن مالبث العمل ، في خلال القرن التاسع عشر ، أن درج على خطة أخرى ، بأن جعل التأمين في نقل البضائع على قيمتها في ميناء الوصول لا في ميناء القيام ، وبذلك أجاز تأمين الربح المنتظر . وقد أقر ذلك تشريع صدر في فرنسا في ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، معدلا بذلك أحكام المادة ٣٤٧ من التقنين التجارى الفرنسى .

وتوسع العمل في هذه الاباحة ، فانتقل من نطاق التأمين البحرى الى نطاق التأمين البرى ، فأجاز تأمين المزروعات من الصقيع (grêle) بقيمتها وقت نضوجها ، كما أجاز تأمين البضائع في النقل البرى بقيمتها وقت الوصول . ثم جاء قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ فأقر هذا العمل ، اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ منه على أن كل مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عدم تحقق خطر ما يجوز أن تكون محلا للتأمين « ، وقصد بالمصلحة غير المباشرة الربح المنتظر (١) . ولاشئ يمنع من الأخذ بهذا الحكم في مصر ، فان الربح المنتظر هو أحد عنصرى التعويض ، اذ التعويض الكامل يشمل كما هو معروف الخسارة التى لحقت بالمضروب والربح الذى فاته ، ولايكتمل

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٩ ص ٢٧٦ - بالنيول وريبير وبولانجيه ٢

التعويض بغير هذين العنصرين مجتمعين • ولا يمكن أن يقال أن المؤمن له بحصوله على الربح المنتظر يكون قد أثري من عقد التأمين في حين أنه كان يجب أن يقتصر على مجرد التعويض ، فإن الربح المنتظر يدخل في التعويض وهو كما قدمنا أحد عنصريه ، فالحصول عليه ليس اثرًا بل هو مجرد تعويض عن ضرر لحق المؤمن له (١) •

ولكن يجب ، حتى يتناول التأمين الربح المنتظر ، أن يكون هناك شرط صريح بهذا المعنى في وثيقة التأمين (٢) ، وأن يكون الربح المنتظر الذي يغطيه التأمين ربحاً مؤكداً لا مجرد ربح محتمل ، وأن يكون تقديره قائماً على أسس ثابتة (٣) • فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة ، جاز نخوذجها ، والتأمين على المواشي بقيمتها وقت أن تنفق ، والتأمين على البضائع بقيمتها وقت الوصول • ويجوز بوجه خاص التأمين على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفوت المؤمن له بسبب احتراق مصنعه أو متجره ، وقد انتشر هذا النوع من التأمين في إنجلترا باسم تأمين الأرباح (profits assurance) (٤) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٩ ص ٢٧٦ — ص ٢٧٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٧ ص ٧١٨ •

(٢) استئناف مختلط ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ م ٥٢ ص ١٢٩ — وتنص المادة ٧٦٨ / ٢ من التقنين المدني الليبي في هذا المعنى على ما يأتي : « ولا يلتزم المؤمن بالربح المرجو الا اذا التزم به صراحة » • (٣) وتقدير الربح المنتظر قد يكون يسيراً في بعض الأحوال ، كما في تقدير الأجرة التي تفوت على المؤمن له عند إعادة البناء المؤمن عليه بعد احتراقه ، وكما في تقدير قيمة البضاعة المؤمن عليها وقت الوصول ، وكما في تقدير قيمة المزروعات المؤمن عليها وقت نخوذجها • ولكن هناك أحوال يكون التقدير فيها عسيراً ، كما في تقدير الأرباح المنتظرة من متجر أو مصنع مؤمن عليه ، وكما في تقدير دخل ملعب عام مؤمن عليه كسينما أو مسرح (انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٨٠) •

(٤) بيكار وبيسون فقرة ١٨٠ ص ٢٧٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٧ ص ٧١٨ — Magrin في تأمين فوات الربح (Assurance prete de bénéfices) رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ •

ثانياً — صفة التعويض (*)

(La principe indemnitaire)

٧٦٠ — نص قانوني :

تنص المادة ٧٥١ من التقنين المدني على ما يأتي :

- « لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له الا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، بشرط ألا يجاوز قيمة التأمين » (١) .
- ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .
- ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الاخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧١٧ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٥١ والمادة ٧٦٧ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٨٩ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ٩٥٥ و ٩٥٦ — وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٨٠٠ — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٢٩ (٢) .

(*) انظر Paquier رسالة من ليون سنة ١٩٢٠ — Weens رسالة من باريس سنة ١٩٢٧ .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١٠٦٥ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي :

« يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن عليه عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن ضده ، على ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين » . وفي لجنة المراجعة عدل النص فأصبح مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٨٨ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٧٨٨ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٥١ (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٢٣٨ — ص ٣٤٣) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الاخرى :

- التقنين المدني السوري م ٧١٧ (مطابق) .
- التقنين المدني الليبي م ٧٥١ (مطابق) .
- م ٧٩٧ : يجب على المؤمن أن يعرض له عن الضرر اللاحق به من جراء وقوع الحادث ، طبقاً لشروط العقد وفي حدود مقتضاته .
- (واحكام التقنين الليبي تتفق مع احكام التقنين المصري) .
- التقنين المدني العراقي م ٩٨٩ (موافق) .
- تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٥٥ : ان الضمان المختص = (الوسيط ج ٧ — م ١٢١)

ويخلص من هذا النص أن عقد التأمين المنصوص عليه فيه هو عقد تعويض (contrat d'indemnité)، أي أنه عقد ذو صفة تعويضية يخضع لبدأ التعويض (principe indemnitaire) على النحو الذي سنبينه فيما يلي . ولما كان النص مطلقاً لا يميز بين تأمين وآخر ، وهو في الوقت ذاته موضوع بين الأحكام العامة للتأمين التي تسري على جميع أنواعه ، فقد يوهم أنه يسري على جميع أنواع التأمين ، سواء في ذلك ما تعلق بالتأمين من الأضرار أو بالتأمين على الأشخاص . ولكننا رأينا فيما تقدم أن التأمين على الأشخاص يسوده مبدأ رئيسي هو انعدام صفة التعويض ، فهو ليس بعقد تعويض ويختلف بذلك اختلافاً جوهرياً عن التأمين من الأضرار (١) . فلم يبق إلا التسليم بأن النص لا يسري على التأمين من الأشخاص ، فهو مقصور اذن على التأمين من الأضرار ، اذ أن هذا التأمين الأخير هو الذي وحده ، دون

= بالأموال لا يكون الا عقد تعويض ، ولا يجوز أن يجعل الشخص المضمون، بعد وقوع الطوارئ ، في حالة مالية احسن من التي كان عليها لو لم يقع الطارئ .

م ٩٥٦ : اذا عقد الضمان على مبلغ من المال يتجاوز قيمة الشيء المضمون ووجد هناك غش أو خداع من قبل أحد المتعاقدين ، كان العقد باطلا بالنظر الى هذا الفريق ، وجاز فوق ذلك اعطاء بدل العطل والضرر للفريق الذي تقرر الابطال لمصلحته من أجل هذا السبب - واذا لم يكن غش ولا خداع ، فالعقد يعد صحيحا على قدر قيمة الشيء المضمون الحقيقية لاغير . ولا يحق للضامن استيفاء الأقساط عن المقدار الزائد - على أن الأقساط المستحقة واقساط السنة الجارية فقط تبقى مكتسبة للضامن على وجه قطعي . (وأحكام التقنين اللبناني مع أحكام التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي ٨٠٠ : في التأمين من الاضرار يلتزم المؤمن

بتعويض المؤمن له عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، على الا يجاوز ذلك مبلغ التأمين .

(والتقنين الكويتي يتفق في حكمه مع التقنين المصري) .

التقنين المدني الأردني م ٩٢٩ : على المؤمن أداء الضمان أو المبلغ المستحق الى المؤمن له أو المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقيق الخطر أو حلول الاجل المحدد في العقد .

(وأحكام التقنين الأردني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٩٥ وما بعدها .

التأمين على الأشخاص ، صفة التعويض • وإذا كان النص لم يصرح بأنه مقصور على التأمين من الأضرار ، فإن نصا آخر (م ٧٤٩ مدنى) يقرر المبدأ الرئيسى الأول فى التأمين من الأضرار ، وهو ضرورة قيام المصلحة ، أتى هو أيضا مطلقا لم يصرح بأنه يسرى على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ، ومع ذلك قد فسرناه فيما تقدم بأنه مقصور على التأمين الأول دون التأمين الثانى • ويبدو أن المشرع المصرى ، ولم يفرد مكانا للتأمين من الأضرار يقرر فيه مبادئه العامة ، بل اجتزأ عن هذا التأمين بأهم نوع من أنواعه وهو التأمين من الحريق ، لم يجد مناصا من أن يقرر المبادئ العامة للتأمين من الأضرار ييسن الأحكام العامة لعقد التأمين (١) •

٧٦١ - تحديد معنى الصفة التعميضية فى التأمين من الأضرار والاعتبارات التى قامت عليها :

يسود التأمين الأضرار الصفة التعميضية ، فهو عقد يهدف الى تعويض المؤمن له عن الضرر الذى يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه ، ولكنه يقتصر على تعويضه فى حدود الضرر الذى يلحقه دون أن يجاوز ذلك ، وبخاصة دون أن يكون مصدرا لاثرائه • فلا يجوز أن يكون المؤمن له ، بفضل عقد التأمين ، فى مركز أفضل بعد تحقق الخطر مما كان قبل تحققه • ولا يجوز أن يتقاضى من المؤمن ، اذا تحقق الخطر ، تعويضا أكبر ، لا فحسب من مبلغ التأمين المذكور فى الوثيقة ، بل أيضا من قيمة الضرر الذى لحقه • فإذا كان الضرر الذى لحقه أكبر فى قيمته من مبلغ التأمين ، لم يتقاض بداهة الا مبلغ التأمين كما يقضى عقد التأمين نفسه • وكذلك اذا كان مبلغ التأمين أكبر من قيمة الضرر ، فإنه لا يتقاضى الا قيمة الضرر كما تقضى الصفة التعميضية للتأمين ، فهو اذن لا يتقاضى الا أقل القيمتين ، مبلغ التأمين وقيمة الضرر •

(١) انظر أيضا فقرة ٥٦٤ فى آخرها فى الهامش •

وهذه الصفة التعويضية لصيقة بعقد التأمين من الأضرار ، وقد ظهرت مع هذا العقد منذ ظهوره ، وأقرها وأقرها العمل والقضاء منذ زمن بعيد (١) .

وقد قامت الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار على اعتبارين .

رئيسيين :

(الاعتبار الأول) الخشية من تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه .
ذلك أن التأمين من الأضرار ، بخلاف التأمين على الأشخاص ، محله المال . فإذا جاز أن يؤمن الشخص على ماله بمبلغ يزيد على قيمة هذا المال إذا هلك ، أى أن يتقاضى تعويضا أكبر من قيمة الضرر ، فإن هذا يغريه بتعمد اتلاف المال حتى يتحقق الخطر ، فيتقاضى تعويضا أكبر من قيمة الضرر ، ويكون هذا التعويض مصدرا لاثرائه . ويجب هنا دفع اعتراضين . فقد يعترض بأن هذا يتحقق أيضا في التأمين من الأشخاص ، ولكن يرد على ذلك بأن تعمد اتلاف المال في التأمين من الأضرار أيسر بكثير من تعمد اتلاف النفس في التأمين على الأشخاص . وقد يعترض كذلك بالألم للخشية من تعمد اتلاف المال إذ لو ثبت ذلك لحرم المؤمن له من تقاضى أى تعويض ، ولكن يرد على ذلك بأن اثبات التعمد بعد تلف المال من الأمور العسيرة ، ويستطيع المؤمن له في كثير من الأحيان أن يتعمد اتلاف المال مطمئنا الى أن أمره لن ينكشف . ولولا الصفة التعويضية التى للتأمين من الأضرار ، لكان التأمين سببا خطيرا من أسباب اتلاف المال ، ولأقدم كثير من المؤمن لهم على تعمد اتلاف أموالهم المؤمن عليها ابتغاء الكسب . وإذا كانوا هم يكسبون من وراء ذلك ، فإن في ضياع هذه الأموال الطائلة خسارة محققة على المجتمع . وإذا جرد التأمين من الأضرار من صفته التعويضية ، لوجب تحريره

(١) بيكار وبيسون فقرة ١٧٢ ص ٢٦٧ - نقض فرنسي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ داللون ٨١ - ١ - ٣٦٧ - ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ داللون ١٩١٤ - ١ - ١٣٧ .

كما كان محرما في الماضي • ونرى من ذلك أن الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ولا يحقق للمؤمن له أن يشترط تقاضى مبلغ التأمين كاملا ولو كان الضرر الذى لحقه قيمته أقل من هذا المبلغ •

(والاعتبار الثانى) الخشية من المضاربة • ذلك أنه إذا أبيع للمؤمن له أن يتقاضى تعويضا أكبر من الضرر الذى لحقه ، فإنه حتى فى الأخطار التى لا يستطيع تعتمد تحقيقها ، كما فى تلف المزروعات بسبب نوازل طبيعية ، يجد مجالا واسعا للمضاربة ، فيعتمد الى التأمين بمبلغ كبير أو الى تعديد التأمين عند مؤمنين مختلفين بمبالغ يصل مجموعها الى مقدار كبير ، مؤملا بذلك أن يتحقق الخطر فيكسب هذا المقدار الكبير من المال • ولكنه يعلم أنه لن يتقاضى تعويضا أكبر من قيمة الضرر الذى لحق به نظرا لهذه الصفة التعويضية ، فلا يقدم على التأمين بمبالغ كبيرة تكلفه أقساطا عالية ومن ثم لا يكون هناك مجال للمضاربة • فالخشية من المضاربة تضاف اذن الى الخشية من تعتمد تحقيق الخطر ، ويتضافر هذان الاعتباران لتأكيد الصفة التعويضية التأمين من الأضرار ، وجعل هذه الصفة من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالف مقتضاها على النحو الذى قدمناه (١) •

٧٦٢ — ما يترتب على الصفة التعويضية فى التأمين من الأضرار :

ويترتب على ثبوت الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار أمران أساسيان :

(الأمر الأول) أنه لا يجوز للمؤمن له أن يتقاضى تعويضا أعلى من قيمة الضرر •

(١) انظر ذلك بيكار وبيسون فقرة ١٧٣ — ١٧٤ — بلانيول وريبير وببيسون ١١ فقرة ١٣٢٦ •

(والأمر الثانى) أنه يجوز ، على العكس من ذلك ، أن يتقاضى المؤمن له تعويضا أقل من قيمة الضرر • وننظر ماذا يترتب من النتائج على كل من هذين الأمرين •

٧٦٣ — النتائج التى تترتب على عدم تقاضى تعويض أعلى من قيمة الضرر :

أول هذه النتائج هو أن مبلغ التأمين المذكور فى الوثيقة لا يتحتم دفعه كله تعويضا للمؤمن له عند تحقق الخطر • وقد قدمنا أن هذا المبلغ يعتبر حدا أقصى للتعويض الذى يدفع للمؤمن له ، فلا يجوز أن يدفع أكثر منه حتى لو كانت قيمة الضرر تزيد عليه • ولكن يجوز أن يدفع أقل منه ، ويكون ذلك محتما اذا قلت قيمة الضرر عن هذا المبلغ • فالمؤمن له يتقاضى كما قدمنا أقل القيمتين ، مبلغ التأمين وقيمة الضرر (١) •

وهناك نتيجتان أخريان تترتبان على عدم جواز تقاضى تعويض أعلى من قيمة الضرر فى التأمين من الأضرار ، ونكتفى هنا بالإشارة إليهما ، وسنبسط القول فيهما عند الكلام فى التأمين على الأشياء (٢) :

(١) انظر آنفا فقرة ٧٦١ •

(٢) انظر ما يلى فقرة ٨١٧ وما بعدها — هذا الى أنه يترتب على مبدأ التعويض أنه يعتد فى تقدير قيمة الشيء المؤمن عليه بوقت تحقق الخطر ، لا بوقت إبرام العقد : استئناف مختلط ٣ يونية سنة ١٩٢٦ م ٣٨ ص ٤٥٩ — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٣ (التأمين على سيارة احترقت بعد شهرين فلم تقل قيمتها شيئا يذكر ، ومن ثم ليس للمؤمن أن يخضع شيئا من مبلغ التأمين) — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٤٥ — كولان وكابيتان ودى لامور أنديير ٢ فقرة ١٢٩٨ ص ٨٣٧ — جوسران ٢ فقرة ١٣٢٠ (n) ص ٧٣٧ •

واذا استبعد من نطاق التأمين الخسارة التى تلحق المؤمن له من جراء عدم استعمال الشيء ، ولكن المؤمن تباطا فى اصلاح الشيء حتى نجم عن ذلك ضرر ، جاز للمؤمن له أن يطلب تعويضا عن الضرر الذى أصابه بسبب هذا التأخير وفقا للقواعد العامة (استئناف مختلط ١٣ يونية سنة ١٩٤٥ م ٥٧ ص ١٧٩) •

١ — اذا تعددت عقود التأمين من خطر واحد ، فإنه لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود ، بل يقتصر على تقاضي ما يعوض الضرر الذي لحق به دون زيادة ، أما من أحد هؤلاء المؤمنين ، أو منهم جميعا على أن يقتسموا فيما بينهم هذا التعويض .

٢ — لا يجوز للمؤمن له الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي قد يكون مستحقا له في ذمة الغير ، ويحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بهذا التعويض (١) .

وقد رأينا فيما تقدم أن عكس هذه النتائج الثلاث هو الذي يترتب على انعدام الصفة التعويضية في التأمين على الأشخاص (٢) .

٧٦٤ — النتائج التي تترتب على جواز تقاضي تعويض أقل من قيمة الضرر :

ولا تمنع الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار من أن يشترط المؤمن أن يتقاضى المؤمن له ، عند تحقق الخطر ، تعويضا أقل من قيمة الضرر . ويتحقق ذلك في فرضين :

الفرض الأول : شرط عدم التغطية الاجباري (clause de découvert obligatoire) . وهو شرط يقضي على المؤمن له بالألا يؤمن على كل الضرر الذي يلحق به عند تحقق الخطر المؤمن منه ، بل يتحتم عليه أن يستبقى جزءا من هذا الخطر غير مؤمن ، فلا يستطيع تأمينه لا عند المؤمن نفسه

(١) ولكن قاعدة النسبية في التأمين من الأضرار ، وسيأتي بيانها (انظر ما يلي فقرة ٨٢٢ وما بعدها) . لا تقترب على الصفة التعويضية ، بل هي قيد يرد على هذه الصفة ، إذ بموجبها لا يتقاضى المؤمن له قيمة الضرر الذي أصابه ، بل يتقاضى نسبة معينة من هذه القيمة . وهذه القاعدة ، بخلاف الصفة التعويضية ، ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها (بيكار وبيسون فقرة ١٧٥ ص ٢٧١) .

(٢) انظر اتفاق فقرة ٦٩٦ — فقرة ٧٠٠ .

ولا عند أى مؤمن آخر (١) • مثلك ذلك أن يشترط المؤمن ، فى التأمين من المسؤولية ، ألا يغطى التأمين مقدارا معيناً من قيمة الضرر أو نسبة معينة من هذه القيمة • فإذا كانت قيمة الضرر ثلثمائة جنيه مثلاً ، فقد يكون المؤمن مشترطاً أنه لا يدفع من هذه القيمة عشرين جنيهاً ، أو أنه لا يدفع غيرها أى لا يدفع ثلاثين جنيهاً (٢) • والغرض من هذا الشرط أن يكون هناك حافز للمؤمن له يحثه على عدم الإهمال واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحقق المسؤولية ، أو لحصر أضرارها فى أضيق نطاق ممكن إذا تحققت • لذلك أن المؤمن له يعلم أنه إذا تحققت المسؤولية وترتب دين فى ذمته ، فسيسأهم فى هذا الدين على النحو الذى قدمناه ، فيدفعه ذلك الى الاحتراز من المسؤولية بقدر المستطاع ، فانه لن يعرض تعويضاً كاملاً عن الضرر الذى يصيبه من جراء ذلك •

الفرض الثانى : شرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة (franchise) ، وهو شرط يقضى أيضاً بعدم تغطية مقدار معين من قيمة الضرر أو نسبة معينة من هذه القيمة • ولكن الغرض الذى يهدف اليه هذا الشرط يختلف عن الغرض الذى يهدف اليه الشرط السابق • فليس المقصود إيجاد حافز للمؤمن له يدفعه الى الاحتياط لمنع وقوع الخطر ، بل المقصود استبعاد الأخطار الصغيرة من نطاق التأمين ، فلا يبقى داخلاً فى هذا

(١) ولذلك كان تعبير قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ ، فى المادة ٢/٢٨ منه ، من أن المؤمن له ، فى الجزء الذى لا يغطيه التأمين ، يعتبر « مؤمناً لنفسه » (son propre assureur) ، تعبيراً غير دقيق • لأنه لو كان مؤمناً لنفسه ، لاستطاع أن يعيد التأمين عند مؤمن آخر ، وقد رأينا أنه لا يستطيع ذلك ، إذ لابد من استبقاء جزء من الخطر لا يغطيه التأمين ، حتى يكون فى ذلك حافز للمؤمن له على أن يتجنب وقوع الخطر بقدر المستطاع (بيكار وبيسون فقرة ١٧٦ ص ٢٧٣ — بلانيول وريبيير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٦ ص ٧١٧) •

(٢) ويصح أن يجمع بين الأمرين فيشترط ألا يغطى التأمين نسبة معينة من قيمة الضرر — العشر مثلاً — بشرط ألا يزيد ما يستبعد من نطاق التأمين على مبلغ معين ، عشرين جنيهاً مثلاً •

النطاق الا الأخطار الكبيرة أو الأخطار المتوسطة • وبذلك ينزل مقدار قسط التأمين نزولا محسوسا لمصلحة المؤمن له ، ولا ينشغل المؤمن بالأخطار الصغيرة وهي أكثر الأخطار وقوعا ، ويقرتب على اختلاف الهدف الذى نشير اليه أنه ، فى حين أن المؤمن له لا يستطيع فى شرط عدم التغطية الاجبارى أن يؤمن على الجزء من الخطر المستبعد من التأمين لا عند المؤمن نفسه ولا عند أى مؤمن آخر كما سبق القول ، فإنه فى شرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة يستطيع أن يفعل ذلك (١) •

وشرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة قد يكون شرطا بسيطا (franchise simple) ، فلا يغطى الأخطار الصغيرة فى حدود معينة ، يشترط المؤمن ألا يغطى التأمين الخطر الذى تقل قيمته عن عشرين أما الأخطار التى تجاوز هذه الحدود فيغطيها تغطية كاملة • مثل ذلك أن يشترط المؤمن ألا يغطى التأمين الخطر الذى تقل قيمته عن عشرين جنيها ، فاذا وصلت قيمة الخطر الى هذا المبلغ أو أكثر منه ، فإن المؤمن يدفع كل القيمة ، أى يدفع عشرين جنيها أو أكثر • والشرط على هذا النحو يغرى المؤمن له ، فى الخطر الذى يقل عن عشرين جنيها ، بأن يعتمد زيادته حتى يصل الى عشرين جنيها أو أكثر ، فيغطى تغطية كاملة • لذلك يعتمد المؤمن فى بعض الأحيان الى جعل الشرط مطلقا (franchise absolue) ، فيخصم مبلغا معيناً — عشرين جنيها مثلا — من قيمة أى خطر يتحقق ، صغيرا كان هذا الخطر أو كبيرا • فيجعل المؤمن بذلك للمؤمن له مصلحة دائمة فى ألا يتحقق الخطر اطلاقا ، ويجمع بذلك الى الغرض الذى يهدف اليه شرط عدم تغطية الكوارث الصغيرة الغرض الذى يهدف اليه شرط عدم التغطية الاجبارى (٢) •

(١) فيستطيع أن يؤمن على هذا الجزء عند مؤمن آخر ، بل يستطيع التأمين عليه عند المؤمن نفسه فى مقابل دفع زيادة فى قسط التأمين (بيكار وبيسون فقرة ١٧٧ — ص ٢٧٤) •
(٢) انظر فى ذلك بىكار وبيسون فقرة ١٧٦ — فقرة ١٧٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٦ ص ٧١٧ •

٧٦٥ — التأمين على الأشياء والتأمين من المسؤولية :

بعد أن فرغنا من بحث المبدأين الجوهريين اللذين يقوم عليهما التأمين من الأضرار بوجه عام ، ننتقل الى بحث فرع هذا التأمين الرئيسيين بحثا تفصيليا ، فنستعرض التأمين على الأشياء ، ثم التأمين من المسؤولية (١) .

الفرع الأول

التأمين على الأشياء

(Assurances de choses)

(التأمين من الحريق)

(Assurance contre l'incendie)

٧٦٦ — أنواع مختلفة للتأمين على الأشياء :

يشمل التأمين على الأشياء أنواعا مختلفة ، نذكر منها التأمين من تلف المزروعات ، والتأمين من موت المواشى ، والتأمين من السرقة والتبديد ، وتأمين الدين ، والتأمين من الحريق وهو أهم أنواع التأمين على الأشياء وأكثرها شيوعا (٢) . فنلهم المأما سريعا في كلمة موجزة

(١) وهناك وثائق تأمين على السيارات تجمع ما بين أنواع التأمين من الأضرار (polices tous risques) ، فتكون تأمينا من السرقة ومن الاتلاف ومن الحريق ومن المسؤولية المدنية ، وقد تتضمن أيضا تأمينا على الأشخاص من الإصابات (أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٢ وفقرة ١٩٥) . فيغطي التأمين الأضرار التي تصيب الغير (assurance tierce) وحريق السيارة وسرقتها وتلفها والأضرار الجسمانية التي تصيب السائق (محمد كامل مرسى فقرة ٣٣٦) . والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب (assurance tierce) ، ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير

والركاب دون عمالها .

(٢) وهناك أنواع أخرى للتأمين على الأشياء ، منها على سبيل المثال : التأمين من البطالة (assurance contre le chômage) (انظر Marie Lautier =

بهذه الأنواع ، مستبقين التأمين من الحريق لنبيسط القول فيه باعتبارها نموذجاً مختاراً لجميع أنواع التأمين على الأشياء ، وأحكامه تنبئ على سائر هذه الأنواع . وقد خصه المشرع المصرى بالذكر دون أنواع التأمين من الأضرار الأخرى بما فى ذلك التأمين من المسئولية ، وأفرد له مكاناً خاصاً الى جانب المكان الخاص الذى أفردته للتأمين على الحياة ، وأورد أحكامه على أساس أنها هى الأحكام التى تنبئ بوجه عام على جميع أنواع التأمين على الأشياء .

والتأمين من تلف المزروعات عقد يبرمه عادة صاحب المزروعات (صاحب الأرض أو مستأجرها) للتأمين على مزروعاته ، قبل نضوجها أو فى أثناء النضوج ، من الآفات وغيرها مما يهدد الزراعة بالتلف . وفى فرنسا يكون التأمين عادة من الصقيع (assurance contre la grêle) ، حيث يتهدد الصقيع فى كثير من الأحيان المزروعات بالتلف (١) . أما فى مصر فالذى يتهدد المزروعات بالتلف يكون عادة دودة القطن ودودة اللوز والجراد وفيضانات النيل العالية ، فيمكن التأمين على المزروعات من هذه الأخطار . ولم يورد المشرع المصرى أحكاماً خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام العامة المتعلقة بالتأمين على الأشياء .

والتأمين من موت المواشى (assurances contre la mortalité du bétail) هو أيضاً نوع من التأمين على الأشياء يعقده صاحب المواشى للتأمين

= رسالة من رن سنة ١٩٣٦) - والتأمين من مخاطر الاستغلال (assurance contre les risques de placement) (انظر Mirimonde
فى مجلة التأمين سنة ١٩٣١ ص ٦٩٣) - والتأمين من تكسر الزجاج (assurance contre le bris de glace).

(١) انظر فى التأمين من الصقيع : Herail رسالة من تولوز سنة ١٩٣٣ - Dupuch رسالة من الجزائر سنة ١٩٣٣ - Regnault de Beaucaron رسالة من باريس سنة ١٩٣٧ - بيكار وبيسون المطول ٣ فقرة ٤٧ وما بعدها - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٤٢٠ - فقرة ٤٢٩ .

على مواشييه من الموت (١) • ولم يرد في التقنين المدني المصري أحكام خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام المتعلقة بالتأمين على الأشياء • ويلاحظ فيه بوجه خاص أن المواشى المؤمن عليها تخضع عادة لفحص الطبيب البيطرى، وأن اخطار المؤمن له المؤمن بموت الماشية يجب أن يتم فى أسرع وقت عقب الموت حتى يتمكن المؤمن من تبين أسباب الموت وظروفه ، وقد جعل المشرع الفرنسى (م ٤٦/٢ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠) هذا الوقت أربعاً وعشرين ساعة بدلاً من خمسة أيام •

والتأمين من السرقة والتبديد أو من الخيانة (assurances contre le vol et le détournement, contre l'infidélité) من التأمين على الأشياء (٢) • يعقده الشخص للتأمين على أمتعته أو على نقوده أو على مجوهراته أو على بضائعه أو على ما هو مودع عنده للغير أو على ما يأتى عليه الغير ، أو على غير ذلك من المال ، من خطر السرقة أو التبديد • ولم ترد فيه أحكام خاصة ، فتسرى عليه الأحكام العامة فى التأمين على الأشياء • ويلاحظ بوجه خاص أن اخطار المؤمن له المؤمن بوقوع السرقة يكون عادة فوراً بمجرد علمه بوقوعها حتى يتمكن المؤمن من تبين معالم الجريمة وظروفها عقب ارتكابها (٣) •

(١) انظر فى التأمين من موت المواشى : Dupuch رسالة من الجزائر سنة ١٩٣٣ — Grarien رسالة من تولوز سنة ١٩٤١ — بيكار وبيسون المطول ٣ فقرة ٦٦ وما بعدها — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٤٣٠ — فقرة ٤٥١ •

(٢) انظر فى التأمين من السرقة والتبديد أو من الخيانة : Tripier رسالة من ديجون سنة ١٩١٦ — Hamonie سنة ١٩٣٥ — بيكار وبيسون المطول ٣ فقرة ٧٩ وما بعدها — أنسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٣٧٨ — فقط ٤١٧ •

(٣) وقد قضى بأنه إذا أخل المؤمن فى التأمين من سرقة سيارة بالتزامه الوارد فى وثيقة التأمين من وجوب اخطار المؤمن بالسرقة فور وقوعها ، فللقاضى أن يقدر ما إذا كان هذا الاخلال سبباً لسقوط حق المؤمن له فى التعويض فى حين أنه لا يوجد شرط صريح بالسقوط (استئناف مختلط ١١ =

= نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٢٨ ص ٢٠) .

وقد يغطي التأمين من السرقة خطر سرقة السيارات ، أو خطر سرقة الخزائن ، أو الأمتعة ، أو المجوهرات والأشياء الثمينة الأخرى . وقد يغطي السرقة التي تقع على الشخص نفسه (vol sur la personne) : انظر في ذلك نقض فرنسي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ١٠٩٩ — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المرجع السابق ١٩٤١ — ٣٦ — باريس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٣ — ٨٦ — السين ١٥ مارس سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ — ١٩٣ .

ويشترط المؤمن عادة ، في التأمين من السرقة ، أن يتخذ المؤمن له الاحتياطات الكافية للوقاية منها ، كإقفال الأبواب والخزائن وعدم تركها مفتوحة تتعرض للسرقات (باريس ٩ فبراير سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ — ٧٤ — أكس ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥١ — ٤٣٢) . ويشترط المؤمن كذلك عادة على المؤمن له أن يتخذ الإجراءات اللازمة ، عقب وقوع السرقة ، كالتبليغ عنها لجهات الشرطة والنيابة العامة ، وتقديم بعض الأوراق الخاصة بالسرقة ، وأجراء معارضة في البورصة في حالة سرقة السندات لحاملها . ويقع على المؤمن له عبء اثبات وقوع السرقة والظروف التي وقعت فيها والأشياء التي سرقت ، ويجوز الإثبات بجميع الطرق ولو بالقرائن (نقض فرنسي ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٩ — ١٦٦ — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ١٥٨ — ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥٠ — ٢١٢ — بلانيول وريير وبيسون ١١ مقرة ١٣٥٨ — محمد كامل مرسى مقرة ٢٣٦) . وقد قضى بأن عقد التأمين من السرقة أو الفقد أو الضياع يقوم على الثقة السابقة بالمؤمن له ، ولذلك فإنه لا يتطلب من هذا الأخير أن يقدم دليلاً قاطعاً على حصول السرقة ، بل يكفي أن تكون هناك دلائل وأمارات تجعل أمر حدوثها قريب الاحتمال (الاسكندرية الكلية الوطنية ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨ المحاماة ٣٩ رقم ٤١ ص ٢٢) .

وقد قضى بأن الشرط القاضي ، في التأمين من السرقة ، بعدم ترك العين غير مشغولة مدة تزيد على شهرين شرط صحيح ، ولا يكفي تردد المؤمن له على العين مدداً قصيرة (استئناف مختلط ٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ م ٥٤ ص ٧) ، وبأن الشرط القاضي ، في تأمين خزانة من السرقة ، بوجوب تسجيل محتويات الخزانة في سجل خاص شرط صحيح (استئناف مختلط ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٥٩) . وتعتبر السرقة بمفاتيح مصطنعة ، في التأمين من السرقة ، في حكم السرقة بطريق الكسر (استئناف مختلط ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ م ٦٠ ص ٨٨) .

وانظر في التأمين من التبيد ومن الخيانة : استئناف مختلط ٥ يناير سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ١٣٧ — ١١ مايو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣١٥ — أول يونيو سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٢٥ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ م ٥٣ ص ٣٧ — ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦ م ٥٩ ص ٢٢ — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٢ .

وقد قضيت محكمة النقض بانه لا يكفى فى عقد التأمين ضد السرقة — ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين — مجرد تحقق اختفاء الاشياء المؤمن عليها ، وانما يتعين على المؤمن له أن يثبت ان هذه الاشياء قد اختفت بسرقتها ، واذا كان اعمال مبدأ حسن النية فى عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم دليلا يقينيا على وقوع الحادث لصعوبة ذلك فى بعض الحالات اذا كانت السرقة مما لم يقيم عليها دليل مادى ينبىء عنها ، وعلى تقدير ان الوقت لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، الا ان ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقا فيما يقدمه من بيانات وان يكون ما ابلغ عنه قريبا الى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سندا لتكوين عقدها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذى يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة الى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية والتي تحدث لسائر المؤمن لهم (١) .

وتأمين الدين (assurance - crédit) نوع خاص من التأمين على الاشياء (٢) ، يعقده الدائن لتأمين الوفاء بالدين الذى له فى ذمة المدين فى ميعاد استحقاقه ، ويسمى فى هذه الصورة بتأمين كفالة الوفاء (assurance aval, ou caution) . وله صورة أخرى يؤمن فيها الدائن على الدين الذى فى ذمة المدين من اعسار هذا المدين وما ينجم عن اعساره من ضياع المدين ، ويسمى فى هذه الصورة بتأمين التوى أو تأمين اعسار المدين (assurance - insolvabilité) اذا تحقق الخطر المؤمن منه فى أى من

(١) ونقض مدنى فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ رقم ١٩ صفحة ١٢٠ .
(٢) انظر فى تأمين الدين : Ancey سنة ١٩٢٦ de Mirimonde سنة ١٩٣٢ — Michel الطبعة الثانية سنة ١٩٣٧ — بيكار وبيسون المطول ٢ فقرة ١٠٧ — انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٤٥٤ — فقرة ٤٨٠ .

الصورتين ، فدفع المؤمن الدين للمؤمن له ، فإنه يرجع به على المدين وكفلائه (١) . ويجب التمييز بين تأمين السدين الذى نحن بصدده والتأمين على حياة المدين ، حيث يؤمن المدين على حياته لمصلحة دائئه ، أو يؤمن الدائن على حياة مدينه لمصلحة نفسه . والفرق بين تأمين الدين والتأمين على حياة المدين أن التأمين الأول تأمين على الأشياء ، أما التأمين الثانى فتأمين على الحياة . ولم يرد فى تأمين السدين أحكام خاصة ، فتسرى عليه الأحكام العامة فى التأمين على الأشياء (٢) .

يبقى من الحريق (٣) . وهذا هو الذى نفصل أحكامه فيما يلى ، وهى أحكام كما قدمنا تسرى بوجه عام على جميع أنواع التأمين على الأشياء ، وتسرى بوجه خاص على هذا النوع من التأمين (٤) .

(١) نقض فرنسى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٦٣ - داللو ١٩٤٤ - ٨١ Houin فى المجلة الصامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٥ - بيكار وبيسون مقرة ٣٣٥ ص ٤٧٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ مقرة ١٣٥٩ .

(٢) وفى فرنسا اخرج تأمين الدين من نطاق تطبيق قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ (انظر م ٤/١ من هذا القانون) ، ومن ثم تسرى القواعد العامة على هذا النوع من التأمين (بيكار وبيسون مقرة ٣٣٥ ص ٤٧٨) .

(٣) انظر فى التأمين من الحريق : Roux الموجز - Groussin رسالة من باريس سنة ١٩٣٠ - Balcet رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٣١ .

(٤) والتأمين من الحريق يسمى تأميننا أصليا (assurance principale) إذا أمن المالك على ماله ، عقارا كان أو منقولا ، مباشرة من خطر الحريق . وهناك تأمينات تكميلية (assurances complémentaires) ، وهى :

(١) التأمين من مسئولية المستأجر عن الحريق (risque locatif) : وهو تأمين من مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة ، وهى مسئولية جسمية طبقا للقواعد المقررة فى عقد الايجار . وإذا كانت العين المؤجرة لها مستأجر واحد ، كان على هذا أن يؤمن بقيمة العين كلها ، فإذا أمن بقيمة أقل خضع لقاعدة النسبية فيما سيجىء . أما إذا تعدد المستأجرون ، امتداد الحريق الى الطبقات الأخرى ، ولذلك يؤمن بقيمة العقار كله ، ولكنه لا يخضع لقاعدة النسبية الا بالنسبة الى الطبقة التى يسكنها إذا قدر لها قيمة أقل من قيمتها الحقيقية (بلانيول وريبير وبيسون ١١ مقرة ١٣٥٢) .

وانظر فى التأمين من مسئولية المستأجر عن الحريق : Renoy رسالة من بوردو سنة ١٩٠٧ - Ducasse رسالة من بوردو سنة ١٩٠٧ - Gabolde رسالة من تولوز سنة ١٩٣٨ - Odillon سنة ١٩٤٥ - Deschamps

٧٦٧ — أركان عقد التأمين على الأشياء والآثار التي تترتب عليه :

ونبحث في التأمين من الحريق ، وفي التأمين على الأشياء بوجه عام ،
أركان عقد التأمين ، ثم الآثار التي تترتب عليه . وفي تفصيل هذه
الأحكام نطلق القول فيعم جميع أنواع التأمين على الأشياء ، وقد تخص
التأمين من الحريق بالذكر في الأحكام التي تتعلق به بوجه خاص .

= سنة ١٩٤٥ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٣٤ —
فقرة ٥٠ .

(ب) التأمين من مسئولية رجوع الجار بسبب امتداد الحريق
(recours des voisins): وهو تأمين من مسئولية الشخص عن الحريق الذي
يمتد من عنده الى جيرانه طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية وقواعد المسئولية
من الحريق في عقد الايجار . ولما كانت القيمة المؤمن عليها هنا غير معينة ،
فان قاعدة النسبية لا تسرى كما سيجيء . انظر بلانيول وريبير وبيسون
١١ فقرة ١٣٥٣ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٥١ —
فقرة ٦٦ .

(ج) التأمين من مسئولية المالك تجاه مستأجريه بسبب الحريق
(recours des locataires) وهو تأمين المالك من مسئوليته تجاه المستأجرين اذا
كان ساكنا منهم ، وكان هو المسئول عن امتداد الحريق الى الطبقات التي
يسكنونها طبقا لقواعد المسئولية عن الحريق في عقد الايجار . ولما كانت
القيمة المؤمن عليها (وهي أمتعة المستأجرين) هنا أيضا غير معينة ، فان
قاعدة النسبية لا تسرى كما سيجيء . انظر بلانيول وريبير وبيسون
١١ فقرة ١٣٥٤ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٦٧ .

(د) التأمين من فقد الأجرة والحرمان من الانتفاع
(perte des loyers et privation de jouissance) والتأمين من فقد الأجرة هو
تأمين من ضياع الأجرة على المالك اذا احترق العقار وذلك
عن المدة اللازمة لاعادة البناء ، وقد يكون تأمينا من
الحريق اذا عقده المالك نفسه ، أو تأمينا من المسئولية عن الحريق اذا عقده
المستأجر . وهو في الحالتين تأمين على قيمة معينة ، فيخضع لقاعدة النسبية
كما سيجيء . والتأمين من الحرمان من الانتفاع هو عقد يبرمه شاغل
المكان — مالكا كان أو مستأجرا — للتأمين من حرمانه من الانتفاع بالعقار
بعد احترقه الى أن يعاد بناؤه . وهو تأمين على قيمة معينة ، فيخضع
لقاعدة النسبية كما سيجيء . انظر في ذلك بلانيول وريبير وبيسون ١١
فقرة ١٣٥٥ — أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٦٨ — فقرة ٧٥ .

(هـ) تأمينات تكميلية أخرى ، كتلك التي تغطي الأضرار التي يحدثها
الحريق بالتاجر (assurance de la valeur vénale du fonds de commerce) أو التي
تنجم عن قوات الأرباح بسبب الحريق (assurance de la perte de bénéfices).
انظر Magnin رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ — بيكار وبيسون المطول
٣ فقرة ٢٦ وما بعدها .

المبحث الأول

أركان عقد التأمين على الأشياء

٧٦٨ - تطبيق القواعد العامة :

أركان عقد التأمين على الأشياء هي نفس أركان أى عقد آخر ،
فهي طبقا للقواعد العامة التراضى والمحل والسبب • ولا جديد يقال في
السبب ، فيبقى التراضى والمحل •

وقبل أن نبحث كلا من هذين الركنين ، نذكر أن المادة ٥٥ من
مشروع الحكومة تنص ، في نصوص التأمين من الحريق ، على أنه
« يجب أن تشمل وثيقة التأمين من الحريق على العقارات والمنقولات ،
علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٥ ، ما يأتي : ١ - موقع
العقار المؤمن عليه وطبيعته وتخصيصه • ٢ - فإذا كان التأمين متعلقا
بمنقولات ، وجب بيان موقع العقار الذى يضم هذه المنقولات وطبيعة
هذا العقار والاستعمال المخصص له » (١) • وضرورة ذكر هذه البيانات
في وثيقة التأمين أمر بديهي ، فموقع العقار هو الذى يمينه ، سواء كان
العقار هو الشيء المؤمن عليه أو كان يضم المنقولات المؤمن عليها •
وطبيعة العقار والاستعمال المخصص له يساعد المؤمن على تبين مدى
ما يتعرض له هذا العقار من خطر الحريق ، فالبيان اذن جوهري حتى
يتبين المؤمن مدى الخطر الذى أمنه •

(١) ولا يوجد مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدى ، فهو نص
مستحدث في مشروع الحكومة •

(الوسيط ج ٧ - م ١٢٢)

المطلب الاول

التراضى فى عقد التامين على الأشياء

٧٦٩ — تطبيق القواعد العامة :

والتراضى فى التامين على الأشياء يصدر من المؤمن والمؤمن له ،
وتسرى عليه القواعد العامة من حيث الوجود ، ومن حيث الصحة سواء
فى ذلك الأهلية وعيوب الرضاء •

ويكون المؤمن له عادة هو المستفيد من التامين • ولكن يقع فى بعض
الأحيان أن يكون المستفيد من التامين هو غير المؤمن له • ويتحقق ذلك
فى فرضين :

١ — فى التامين لحساب ذى المصلحة أو التامين لحساب من يثبت
له الحق فيه •

٢ — فى حالات معينة يحل فيها الغير محل المؤمن له ، فيصبح
الأول هو المستفيد فى مكان الأخير •

١ — التامين لحساب ذى المصلحة (*)

(أو التامين لحساب من يثبت له الحق فيه)

(Assurance pour compte de qui ilappartiendra)

٧٧٠ — تكيف التامين لحساب ذى المصلحة — اشتراط مصلحة الغير :
رأينا فى التامين على الحياة أن المستفيد قد يكون غير المؤمن له ،
فيشترط المؤمن له لصالح أجنبى عن العقد يكون هو المستفيد ، وأن هذا

(*) انظر Michy رسالة من باريس سنة ١٩١٠ — Montcharmont
رسالة من باريس سنة ١٩٣٠ •

يقع كثيرا في الصور المختلفة للتأمين على الحياة ، ويقع دائما في التأمين
لمصلحة الوفاة .

وفي التأمين على الأشياء ، بل وفي التأمين من الأضرار بوجه عام
ويدخل في ذلك التأمين من المسؤولية ، يقع كذلك أن يبرم المؤمن له عقد
التأمين لمصلحة أجنبي عن العقد ، وإن كان ذلك لا يقع بالكثرة التي يقع
بها في التأمين على الحياة . وهذا ما يسمى بالتأمين لحساب ذي المصلحة ،
أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه . ومن التطبيقات العملية لهذه
الصورة من التأمين أن يؤمن من يودع لديه شيء للغير ، ويكون مسئولاً
عنه قبله ، على هذا الشيء لمصلحة صاحبه . فيؤمن صاحب المخزن العام
على البضائع التي تودع في المخزن لمصلحة أصحاب هذه البضائع ، ويؤمن
صاحب المصرف على الودائع التي توضع في المصرف لمصلحة أصحاب
هذه الودائع ، ويؤمن أمين النقل على البضائع التي ينقلها لمصلحة
أصحاب هذه البضائع ، ويؤمن صاحب المسرح على ما يودعه النظارة
في مخزن الأمانات لمصلحة هؤلاء النظارة .

ومن التطبيقات العملية أيضا ، في التأمين من المسؤولية ، أن يؤمن
صاحب السيارة عن حوادث السيارة لمصلحته هو ولمصلحة أي سائق
آخر يقودها (١) .

ونرى من ذلك أن التأمين لحساب ذي المصلحة ليس الا اشتراطا

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت قيمة إصلاح الأضرار التي
سببها الحادث هي من حق المؤمن له الذي صدرت الوثيقة باسمه وقام
بسداد أقساط التأمين ، ولأنه هو المستغل للسيارة ومن حقه أن تظل
السيارة في حالة صالحة للاستعمال والاستغلال ، أما الشركة البائعة فإن
حقها في اقتضاء باقي الثمن إنما تضمنه السندات الأذنية الصادرة من
المشتري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التي احتفظت بملكيته ، أما كونها هي
المستفيدة من عقد التأمين فإن ذلك لا يعطيها الا الحق في قبض مقابل التأمين
في حالة الهلاك الكلي ، لما كان ذلك ، فإن النص على الحكم بالقصور في
التسبيب يكون في غير محله (نقض مدني في ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة
أحكام النقض السنة ٣١ رقم ٢٧٠ صفحة ١٤٢٤) .

لمصلحة الغير بجميع خصائصه • فيجوز للمؤمن له أن يشترط في عقد التأمين لمصلحة مستفيد أجنبي عن العقد ، وقد يكون هذا المستفيد شخصا معيناً أو شخصاً غير معين ، وقد يكون شخصاً موجوداً وقت إبرام العقد أو شخصاً مستقبلاً يوجد بعد ذلك • والمهم ، إذا لم يتعين شخص المستفيد وقت إبرام العقد ، أن يكون قابلاً للتعيين ، وأن يتعين بالفعل وقت تحقق الخطر على أبعد تقدير •

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « ويجوز أيضاً أن يعقد التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه ، وكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة الى المؤمن له ، وبمثابة اشتراط لمصلحة الغير بالنسبة الى المستفيد سواء كان المستفيد شخصاً معروفاً أو شخصاً احتمالياً • وفي هذه الحالة يظل المؤمن له ملزماً شخصياً بأداء الأقساط للمؤمن ، وللمؤمن في جميع الأحوال أن يحتج قبل المستفيد بجميع الدفعات التي كان في وسعه الاحتجاج بها في مواجهة المؤمن له » (١) •

٧١ — شرطان لازمان لقيام التأمين لحساب ذي المصلحة :

وكما في كل اشتراط لمصلحة الغير ، يجب توافر شرطين لقيام التأمين لحساب ذي المصلحة :

(الشرط الأول) أن يكون المؤمن قاصداً أن يشترط لمصلحة مستفيد أجنبي ، فلا يكفي مجرد تأمينه على شيء معين حتى يفترض أنه ، الى جانب تأمينه لمصلحة نفسه ، قد أمن أيضاً لحساب كل ذي مصلحة في

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٤٠/٢ من المشروع التمهيدى • وقد سبق أن ذكرنا نص المشروع التمهيدى ، وذكرنا نص المادة ٩٦١ من من تقنين الموجبات والعقود اللبناني الذى يقابل نص المشروع التمهيدى ، وشرنا الى ما يقابل النصين في قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ١/٦) : انظر آنفاً فقرة ٥٧٣ في الهامش •

هذا الشيء (١) • بل يجب أن يشترط المؤمن له لمصلحة غيره اشتراطا واضحا لا لبس فيه ولا غموض • وقد يكون هذا الاشتراط صريحا ، كما اذا ذكر أنه يبرم العقد لحساب ذي المصلحة ، أو لحساب من يثبت له الحق فيه ، أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى ، كأن يشترط صاحب المخزن العام أنه يؤمن على البضائع لمصلحة مالك البضاعة أيا كان هذا المالك ، وكأن يشترط صاحب السيارة في التأمين من المسؤولية أنه يؤمن من مسؤوليته ومن مسؤولية أى سائق يقود السيارة •

ولكن يجوز أن يكون الاشتراط ضمنيا ، ومادام واضحا لا يتطرق اليه اللبس • فقد يؤمن المودع عنده على الشيء المودع دون أن يصرح بأن التأمين معقود لحساب المودع ، ولكن يقوم من الظروف ما يقطع في أن المؤمن له قد أمن لحساب المودع ولم يقتصر على التأمين من مسؤوليته تجاه المودع • وأهم هذه الظروف مقدار القسط ، فان قسط التأمين لحساب ذي المصلحة يكون عادة بحسب تعريفه الأقساط أكبر من قسط التأمين من المسؤولية (٢) • أما اذا أمن شخص من مسؤوليته عن حوادث سيارته أيا كان سائقها ، فان الاشتراط لمصلحة الغير هنا غير مذكور صراحة ولا هو مفهوم ضمنا ، فلا يجوز افتراضه والقول بأن

(١) وهناك من يذهب الى هذا الرأي ، فيقول أن المؤمن ، بقبوله التأمين على شيء معين ، قد قبل أن يؤمنه لحساب المؤمن له ولحساب أى شخص آخر تكون له مصلحة فيه • فالتأمين لا يكون شخصا بالنسبة الى شخص معين ، بل موضوعيا بالنسبة الى المصلحة في ذاتها ، والمؤمن لا يؤمن لشخص معين بل يؤمن على مصلحة موضوعية • ومن ثم سمى هذا الرأي بالرأى القسائلى « بموضوعية المصلحة المؤمن عليها » (objectivité de l'intérêt assuré) : انظر من هذا الرأى Weens في التأمين على الأشياء كعقد تعويض ص ٢١٨ — وانظر فى تنفيذ هذا الرأى بيكار وبيسون مقرة ٢٥٨ — وانظر فى أن الاشتراط لمصلحة الغير لا يفترض : نقض فرنسى ٢ يوليه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ — ٣٤٣ — ٢ مايو سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٣١٤ — دالوز ١٩٤٦ — ٢٦٥ •

(٢) بيكار وبيسون مقرة ٢٥٩ ص ٣٨٤ (ويشيران الى حكم محكمة سويسرا الفدرالية فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ — ١٧٨ — سيريه ١٩٣٥ — ٤ — ٢٩) •

المؤمن له قد أراد التأمين من مسؤوليته هو ومن مسؤولية أى سائق يقود السيارة (١) • فمادام لا يوجد اشتراط لمصلحة الغير على وجه واضح لا ابهام فيه ، فان الواجب أن يفسر العقد بأن المؤمن له قد اشترط التأمين من مسؤوليته هو وحده ، لا من مسؤولية أى سائق غيره ، ولكنه آمن من مسؤوليته الشخصية ومن مسؤوليته المفترضة عن أى سائق يقود السيارة ، فيكون التأمين دائما لمصلحته هو لا لمصلحة السائق • فاذا أراد أن يكون التأمين أيضا لمصلحة السائق ، وجب عليه أن يشترط ذلك (٢) • وهذا ما درج العمل على الأخذ به ، فيذكر عادة في الوثيقة أن التأمين هو تأمين من مسؤولية صاحب السيارة عن نفسه أو عن غيره وكذلك هو تأمين من مسؤولية أى سائق يقود السيارة (٣) •

وسنرى فيما يلى (٤) أنه يعتبر اشتراطا ضمنيا لمصلحة الغير التأمين من الحريق ، في الحدود التى يشمل فيها هذا التأمين الأشخاص المملوكة لأعضاء أسرة المؤمن له وللملحقين بخدمته •

الشرط الثانى : أن يكون للمؤمن له مصلحة شخصية في الاشتراط لمصلحة مستفيد أجنبى ، طبقا للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير • فقد يؤمن شخص لحساب غيره دون أن تكون له مصلحة شخصية في هذا التأمين ، فلا يكون هذا تأمينا لحساب ذى المصلحة • ويتحقق ذلك اذا أمن شخص لحساب غيره نائبا عنه ، وكىلا كان

(١) ومع ذلك قرب فى معنى هذا الافتراض نقض فرنسى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ — ٣٦٥ — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ المرجع السابق ١٩٣٢ — ٥٢٥ — ٩ مايو سنة ١٩٣٤ المرجع السابق ١٩٣٥ — ٨٩ •

(٢) نقض فرنسى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٣١٤ — داللو ١٩٤٦ — ٢٦٥ •

(٣) نقض فرنسى ٦ يوليه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ — ٢٦٤ — بيكار وبيسون فقرة ٢٥٩ ص ٣٨٥ •

(٤) انظر فقرة ٨٠٦ •

أو فضوليا (١) ، فإن الوكيل أو الفضولي ليست له مصلحة شخصية في هذا التأمين وقد أبرم العقد نائبا عن صاحب المصلحة وممثلا اياه . ومن ثم لا يكون هناك تأمين لحساب ذي المصلحة ، بل تأمين مباشر عقده ذو المصلحة نفسه عن طريق نائبه الوكيل أو الفضولي (٢) . ولذلك لا يوجد في هذا الفرض شخصان متميزان أحدهما عن الآخر ، مؤمن له هو الوكيل أو الفضولي ومستفيد هو صاحب المصلحة ، بل لا يوجد الا شخص واحد هو صاحب المصلحة ، ويكون مؤمنا له ومستفيدا في وقت واحد ، ويختفى شخص الوكيل أو الفضولي . وقد قدمنا أن الفقرة الأولى من المادة ٤ من مشروع الحكومة تقول في هذا المعنى : « يجوز أن يعقد التأمين لحساب شخص معين بناء على تفويض منه أو دون تفويض ، فإذا تم التأمين بغير تفويض أفاد منه اذا أجازته حتى ولو بعد تحقق الخطر المؤمن منه . فإذا لم يجزه خلال ثلاث سنوات من تحقق الخطر أو علمه بالتأمين أيهما أقرب تاريخا ، أصبحت الأقساط المؤداة حقا خالصا للمؤمن » (٣) .

فيجب إذن أن يكون للمؤمن له مصلحة شخصية في التأمين لحساب ذي المصلحة ، ولا يشترط أن تكون هذه المصلحة مصلحة مادية مباشرة ، بل يجوز طبقا للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير أن تكون مصلحة أدبية غير مباشرة . ومن ذلك نرى أنه لا يشترط أن يكون للمؤمن له « مصلحة اقتصادية » يجوز أن تكون هي أيضا محلا للتأمين ، فقد لا تكون له هذه المصلحة ومع ذلك يعقد تأمينا لحساب ذي المصلحة اذا كانت له مجرد مصلحة أدبية . مثل ذلك أن يعقد تأمينا من المسؤولية

(١) أما في التأمين لحساب ذي المصلحة ، فلا يعمل المؤمن له نائبا باسم الغير ، بل يعمل أصيلا باسمه هو (بيكار وببيسون فقرة ٢٥٧ ص ٣٨١) .

(٢) بيكار وببيسون فقرة ٢٥٧ ص ٣٨١ .

(٣) انظر آنفا فقرة ٥٧٢ - وانظر م ١/١٠٤٠ من المشروع التمهيدي وم ١/٦٩١ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ١/٦ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ : آنفا فقرة ٥٧٢ في آخرها في الهامش .

عن حوادث السيارات لحساب زوجته عن سيارة تملكها الزوجة وتقودها ويجوز أن تتحقق مسئوليتها عنها ، ويعقد هذا التأمين لا لأنه مسئول عن زوجته فتكون له مصلحة مادية في هذا التأمين ، فهو غير مسئول ، ولكن لأن له مصلحة أدبية في التأمين على مصلحة زوجته •

فإذا وقع أن تكون للمؤمن له ، في التأمين لحساب ذي المصلحة ، مصلحة مادية يجوز أن تكون هي أيضا محلا للتأمين ، كما هو الغالب ، فان هذه المصلحة المادية تكفى من باب أولى لقيام التأمين • وقد رأينا في الأمثلة التي قدمناها أن المؤمن له تكون له عادة هذه المصلحة المادية ، ففي تأمين صاحب المخزن العام لمصلحة صاحب البضاعة ، وفي تأمين المصرف لمصلحة صاحب الوديعة ، وفي تأمين أمين النقل لمصلحة عميله ، وفي تأمين صاحب السيارة لمصلحة أى سائق يقودها ، نرى أن المؤمن له في جميع هذه الأحوال له مصلحة مادية يجوز أن تكون هي أيضا محلا للتأمين ، فهو مسئول عن الوديعة قبل صاحبها كما هو مسئول عن خطبا سائق السيارة • ومن ثم يجوز له أن يعقد التأمين مباشرة لحساب ذي المصلحة ، ويكون في هذا تأمين غير مباشر من مسئوليته هو • بل ان الرأي الذى ساد في الفقه والقضاء والتشريع يذهب الى أن المؤمن له يؤمن في الأحوال المتقدم ذكرها تأمينا مباشرا من مسئوليته هو ، في الوقت الذى يؤمن فيه لحساب ذي المصلحة • فيكون بذلك قد عقد تأمينين ، تأمينا مباشرا من مسئوليته ولمصلحته الشخصية ، وتأمينا مباشرا آخر لحساب ذي المصلحة اشترط فيها لمصلحة غيره • وقد رأينا الفقرة الثانية من المادة ٤ من مشروع الحكومة تقول في صدرها في هذا المعنى : « ويجوز أيضا أن يعقد التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه ، ويكون ذلك بمثابة عقد تأمين بالنسبة الى المؤمن له ، وبمثابة اشترط لمصلحة الغير بالنسبة الى المستفيد • • » (١) • وغنى عن البيان أن هذا مجرد افتراض من المشرع ، فيجوز أن يتبين من ارادة المتعاقدين

(١) انظر آتفا نفرة ٧٧٠ في آخرها •

الصريحة أو الضمنية أن المؤمن له إنما قصد أن يؤمن لحساب ذي المصلحة وحده دون أن يؤمن من مسؤوليته هو (١) .

٧٧٢ — ما يترتب من الآثار على التأمين لحساب ذي المصلحة :
والتأمين لحساب ذي المصلحة ، ككل اشتراطاً لمصلحة الغير ، يترتب عليه أن يصبح المؤمن له ملتزماً شخصياً نحو المؤمن ، وأن يكون للمستفيد الذي عقد التأمين لمصلحته حق مباشر في ذمة المؤمن . فنبحث التزامات المؤمن له نحو المؤمن ، ثم الحق المباشر للمستفيد في ذمة المؤمن .

٧٧٣ — التزامات المؤمن له نحو المؤمن :
لما كان المؤمن له هو الذي تعاقد باسمه مع المؤمن ، فقبل بذلك جميع الالتزامات التي تنشأ من عقد التأمين في ذمته ، فإنه يكون هو المدين شخصياً بهذه الالتزامات نحو المؤمن ، حتى لو تعين وقت إبرام العقد أو بعده شخص المستفيد وقبل هذا الأخير الاشتراط لمصلحته . فالمستفيد لم يكن طرفاً في عقد التأمين ولم يلتزم بشيء نحو المؤمن ، وهو إذا قبل الاشتراط لمصلحته فإنما يهدف بقبوله الى أن يجعل حقه المباشر قبل المؤمن حقاً غير قابل للنقض ، لا أن يكون ملتزماً نحوه .
فيلتزم المؤمن له اذن نحو المؤمن بجميع الالتزامات التي يترتبها عقد التأمين في ذمته :

١ — يلتزم أولاً بتقديم جميع البيانات الواجب تقديمها عند طلب التأمين ، حتى يتمكن المؤمن من وراء ذلك أن يقدر الخطر الذي يؤمنه تقديراً صحيحاً . ولا شأن للمستفيد بذلك ، بل ان المستفيد قد لا يكون

(١) انظر في المسألة بيكار وبيسون فقرة ٢٦٠ ص ٣٨٦ — ص ٣٨٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٨ ص ٧١٩ — نقض فرنسي ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٧ سيريه ٩٨ — ١ — ٤٤٣ .

معينا ، كما هو الغالب ، وقت إبرام العقد • ويدخل في ذلك أيضا التزام المؤمن له بأن يخطر المؤمن بجميع الظروف التي تنطرا ويكون من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، على الوجه الذي سبق بيانه عند الكلام في هذا الالتزام • ويبقى هذا الالتزام في ذمة المؤمن له حتى لو خرج الشيء المؤمن عليه من يده ، وحتى لو لم تعد له مصلحة فيه ، مادامت هذه الظروف الطارئة قد وصلت الى علمه •

٢ — ويلتزم ثانيا بدفع أقساط التأمين ، فهو الذي يطالب بها ، ويعذر اذا تخلف عن دفعها ، وتتخذ الاجراءات في مواجهته من أجلها • ولا شأن هنا أيضا للمستفيد بذلك ، حتى بعد قبوله الاشتراط لمصلحته (١) ، ما لم يكن قد تعهد للمؤمن في الوثيقة أو في ملحق لها مثلا بدفع هذه الأقساط • واذا كان المستفيد غير ملزم بدفع الأقساط ، فان هذا لا يمنع من أن يقوم بدفعها باختياره مكان المؤمن له ، ليتوقى بذلك الجزاء الذي يترتب على عدم دفعها من وقف سريان وثيقة التأمين وفسخها عند الاقتضاء •

٣ — ويلتزم المؤمن له أخيرا باخطار المؤمن بوقوع الخطر اذا تحقق ، وهذا بالرغم من أن المستفيد يكون قد تعين في هذا الوقت ويكون هو الذي يعينه أن يخطر المؤمن بوقوع الخطر • ذلك أن المستفيد لم يتعاقد مع المؤمن ، ولم يلتزم نحوه بشيء • ويحرض المؤمن عادة ، في التأمين لحساب ذي المصلحة ، أن يدرج في وثيقة التأمين شرطا يقضى بأن التعامل يكون مع المؤمن له وحده عند تقدير الضرر الناجم عن تحقق الخطر ، وهذا هو شرطا التسوية (clause de règlement) • ولكن لما كان المستفيد هو الذي يعنيه ، كما قدمنا ، اخطار المؤمن بوقوع الخطر حتى يتقاضى منه مبلغ التأمين ، فلا شيء يمنع من أن يقوم هو بهذا الاخطار في مكان المؤمن له ، حتى يتفادى بذلك سقوط حقه ، وحتى

(١) نقض فرنسي ٢٧ يونيه سنة ١٩١٠ داللو ١٩١٢ - ١ - ٥٢٩ •

يتمكن من قبض هذا الحق كاملاً (١) •

٧٧٤ — الحق المباشر للمستفيد في ذمة المؤمن :

إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، كان للمستفيد ، بالرغم من أنه لم يتعاقد مع المؤمن ، حق شخصي مباشر في مبلغ التأمين يطالب به المؤمن كما لو كان هو المؤمن له الذي تعاقد معه ، وذلك طبقاً للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير (٢) •

ويتعين شخص المستفيد حتماً وقت تحقق الخطر ، حتى لو لم يكن معيناً قبل ذلك • فصاحب المصلحة المؤمن عليها وقت تحقق الخطر هو المستفيد • حتى لو كان للمؤمن له هو أيضاً مصلحة مؤمن عليها كما رأينا فيما تقدم • فإذا كان الشيء المؤمن عليه وديعة في يد المؤمن له ، وتحقق الخطر المؤمن منه ، فمالك الوديعة وقت تحقق الخطر هو المستفيد كما قدمنا • وإذا تعاقب الملاك ، كما يتعاقب ملاك البضاعة المودعة في مخزن عام ، فالمستفيد هو الذي تثبت له الملكية وقت تحقق الخطر ، ولا عبء بانتقال الملكية بعد ذلك إلى مالك آخر حتى لو انتقلت قبل دفع مبلغ التأمين مادامت قد انتقلت بعد تحقق الخطر • وقد يكون المستفيد صاحب حق عيني في الشيء المؤمن عليه دون أن يكون مالكا ، كالدائن المرتهن للبضائع المودعة في مخزن عام بموجب وثيقة الرهن (Warrant). وقد يكون المستفيد لا صاحب حق ملكية ولا صاحب أي حق عيني آخر، ولكن يترتب في ذمته دين من جراء تحقق الخطر المؤمن منه ، كما في التأمين من المسؤولية لحساب صاحب المصلحة ، فسائق السيارة الذي كان يقودها وقت وقوع الحادث الذي حقق مسؤوليته هو المستفيد لأن الدين الناجم عن تحقق المسؤولية قد ترتب في ذمته (٣) • وعلى المستفيد

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦١ — بلانيول وريبير وبيسون

١١ فقرة ١٣٢٨ ص ٧٢٠ •

(٢) نقض فرنسي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ J.C.P. ١٩٤٧ — ٢ — ٣٦٣٣ •

(٣) وإذا كان التأمين لحساب ذي المصلحة يتضمن تأميناً من المسؤولية =

يقع عبء اثبات أن له مصلحة مؤمنا عليها قائمة وقت تحقق الخطر ،

(المجلة)

(المجلة)

= لمصلحة المؤمن له نفسه على الوجه الذي قدمناه ، وتحقيق الخطر ووجب أعمال التأمين لحساب ذى المصلحة والتأمين من المسؤولية في وقت معا ، فان الذي يقع في هذه الحالة هو أن المستفيد يرجع بمبلغ التأمين على المؤمن ، وبذلك يحل المؤمن محله في الرجوع بمبلغ التأمين على المسئول وهو هنا المؤمن له . ولما كان للمؤمن له الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين بموجب التأمين من المسؤولية ، فان حق المؤمن في ذمة المؤمن له في ذمة المؤمن ، وهما حقان متعادلان اذ ان محل كل منهما وهو مبلغ التأمين ، يتقاصان ، وبذلك لا يرجع أحد من الطرفين على الآخر .

وقد يكون المستفيد في التأمين لحساب ذى المصلحة قد أبرم عقد تأمين آخر لتغطية نفس الخطر ، أى لتغطية الخطر الذي سبق أن غطاه التأمين لحساب ذى المصلحة . مثل ذلك أن يعقد أمين النقل تأميناً على البضاعة لحساب صاحبها ، ثم يعقد صاحب البضاعة تأميناً آخر على نفس البضاعة . فاذا هلك ، ولم تتحقق مسؤولية أمين النقل تجاه صاحبها عن هلاكها ، خلص من ذلك أن البضاعة تكون قد عقدت في شأنها تأمينان ، التأمين الأول عقده أمين النقل لحساب صاحب البضاعة ، والتأمين الثانى عقده صاحب البضاعة نفسه لحسابه الشخصى . ومن ثم يتعدد عقد التأمين بالنسبة الى نفس البضاعة ، فيقسم مبلغ التأمين بين التأمينين على الوجه الذى سنبينه عند الكلام في تعدد التأمين . أما اذا تحققت مسؤولية أمين النقل تجاه صاحب البضاعة ، فان المؤمن الذى تعاقد مع أمين النقل هو الذى يتحمل وحده الخسارة ، دون المؤمن الذى تعاقد مع صاحب البضاعة ، فان هذا اذا دفع مبلغ التأمين رجع به على أمين النقل المسئول عن الحادث ، وكذلك على المؤمن الذى تعاقد مع أمين النقل ، فيتحمل هذا المؤمن الأخير في النهاية كل الخسارة كما سبق القول (انظر نقض فرنسى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٧ سيرييه ٩٧ — ١ — ٤٤٣) .

وقد يعقد أمين النقل تأميناً لحساب صاحب البضاعة يغطى أيضاً مسؤوليته الشخصية ، ثم يعقد تأميناً آخر يغطى به مسؤوليته مرة أخرى . فاذا تحقق الخطر وتحققت معه مسؤولية أمين النقل ، فانه يكون قد غطى مسؤوليته بتأمينين مختلفين ، التأمين الأول الذى عقده لحساب صاحب البضاعة وغطى به في الوقت ذاته مسؤوليته الشخصية ، والتأمين الثانى الذى اقتصر فيه على تغطية مسؤوليته الشخصية . ومن ثم يقسم مبلغ التأمين بين هذين التأمينين على الوجه الذى سنبينه عند الكلام في تعدد التأمين . وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أن التأمين الذى عقده أمين النقل لحساب صاحب البضاعة وغطى به مسؤوليته الشخصية يصبح تأميناً احتياطياً (assurance subsidiaire) بالنسبة الى التأمين الثانى الذى اقتصر فيه على تغطية مسؤوليته الشخصية ، ومن ثم يتحمل المؤمن في هذا التأمين الثانى وحده كل الخسارة (نقض فرنسى ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٢٧٣ — سيرييه ١٩٤٩ — ١ — ٩) .

وانظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦٥ .

ولا يكفي في اثبات ذلك أن يكون المستفيد حاملاً لوثيقة التأمين فحمل الوثيقة ليس دليلاً على قيام هذه المصلحة • كما لا يشترط في ذلك أن يقدم المستفيد وثيقة التأمين ، إذ يجوز له أن يثبت قيام المصلحة بجميع طرق الاثبات ويدخل فيها البيئة والقرائن (١) •

فاذا ما تعين المستفيد على الوجه المتقدم الذكر كان له حق مباشر في مبلغ التأمين يطالب به المؤمن كما قدمنا ، فلا يتحمل مشاركة دائني المؤمن له في هذا المبلغ ، ويخلص له كله حتى لو أفلس المؤمن له ولا شأن لدائني التفليسة به لأن المبلغ لم يدخل في التفليسة وهو حق خالص للمستفيد (٢) • ويكون المستفيد في هذه الحالة كما لو كان هو المؤمن له ، بحيث أن المؤمن في رجوعه على المسئول عن الحادث الذي حقق الخطر المؤمن منه يحل محل المستفيد لا محل المؤمن له (٣) •

وحق المستفيد هذا يصبح غير قابل للنقض منذ أن يقبل المستفيد الاشتراط لمصلحته ، حتى لو قبل الاشتراط بعد تحقق الخطر • على أن نقض المؤمن له لحق المستفيد قبل قبول هذا الأخير لا يقع عادة في التأمين على الأشياء كما يقع في التأمين على الأشخاص ، لأن المستفيد في التأمين على الأشياء هو صاحب المصلحة المؤمن عليها التي تكون قائمة وقت تحقق الخطر كما سبق القول ، فلا يملك المؤمن له تغييره بنقض الاشتراط لمصلحته ، إلا إذا كان للمؤمن له مصلحة مؤمن عليها هي أيضاً فيستطيع نقض حق المستفيد قبل قبوله حتى يتركز التأمين في مصلحته هو وحده (٤) •

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٦٢ •
(٢) نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعي ١٩٢٨ — ٣٥١ — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ — ٣٧١ — دالوز ١٩٤٦ — ١٦٦ •
(٣) نقض فرنسي ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ J.C.P. ١٩٤٧ — ٢ — ٣٦٣٣ — بيكار وبيسون فقرة ٢٦٣ ص ٣٩٠ •
(٤) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٣ ص ٣٩١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ =

وحق الاستفادة مصدره عقد التأمين نفسه ، فيستطيع المؤمن اذن أن يحتج على الاستفادة بكل الدفعوع المستمدة من هذا العقد والتي كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له نفسه ، من أوجه بطلان وإبطال وفسخ وسقوط وغير ذلك ، وهذا طبقا للقواعد المقررة في الاشتراط لمصلحة الغير • وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٢/٤ من مشروع الحكومة ، كما رأينا ، في هذا المعنى : « وللمؤمن في جميع الأحوال أن يحتج قبل الاستفادة بجميع الدفعوع التي كان في وسعه الاحتجاج بها في مواجهة المؤمن له (١) » • وعلى ذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على الاستفادة بجميع الدفعوع المستمدة من العقد والتي كانت موجودة وقت تحقق الخطر ، فيقتصر حق الاستفادة على مبلغ التأمين المذكور في العقد ، ويسرى في حق الاستفادة الشروط التي تستبعد من نطاق التأمين أخطارا معينة بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويحتج عليه بما يترتب على عدم دفع الأقساط المستحقة من جزاء كوقف سريان العقد وفسخه وكخصم الأقساط المستحقة من مبلغ التأمين (٢) • كذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على الاستفادة بجميع الدفعوع المستمدة من العقد والتي تستبعد بعد وقوع الخطر ، كسقوط الحق في التأمين بسبب عدم الاخطار عن وقوع الخطر في الميعاد القانوني أو بسبب تقادم هذا الحق (٣) • ويسرى في حق الاستفادة شرط التسوية (clause de règlement) الذي يقضى بأن يكون التعامل في تقدير الضرر الناجم عن تحقق الخطر مقصورا على المؤمن والمؤمن له دون غيرهما (٤) • فتنهم التسوية أولا ما بين المؤمن والمؤمن

= فقرة ١٣٢٨ ص ٧٢٠ - نقض فرنسي ٢ يناير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٤٦٤ •

- (١) انظر آنفا فقرة ٧٧٠ في آخرها •
(٢) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ داللو ١٩٢٧ - ٢ - ١١٧ •
(٣) نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٤٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ١٥١ - ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ - ١٢٢ •
(٤) انظر آنفا فقرة ٧٧٣ •

له ، وهذه التسوية تسرى في حق المستفيد ويكون حقه المباشر في حدودها (١) .

٢ — حالات يحل فيها الغير محل المؤمن له

٧٧٥ — حالات ثلاث :

وقد يحل محل المؤمن له المستفيد شخص آخر يصبح مؤمنا له مستفيدا مكان الأول ، وذلك دون أن يكون مشروطا لمصلحته . ويتحقق ذلك في حالات ثلاث :

- (أ) انتقال الشيء المؤمن عليه الى شخص آخر .
- (ب) حلول الدائنين ذوي الحقوق الخاصة محل المؤمن له .
- (ج) اغلاس المؤمن له .

(أ) انتقال الشيء المؤمن عليه الى شخص آخر (*)

٧٧٦ — سريان قواعد الاستخلاف لا قواعد الاشتراط لمصلحة الغير :
لا نفترض هنا ، كما افترضنا فيما تقدم ، أن المؤمن له قد اشترط لمصلحة الغير حيث تسرى قواعد الاشتراط لمصلحة الغير ولا يعتبر المستفيد المشروط لمصلحته خلفا للمؤمن له ، بل يكون له حق مباشر كما سبق القول . وانما نفترض أن المؤمن له هو المستفيد في الوقت نفسه ، فلم يشترط لمصلحة مستفيد آخر ، ولكن الشيء المؤمن عليه انتقلت ملكيته ، بسبب من أسباب انتقال الملكية ، الى شخص آخر .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٤ ص ٣٩٢ — ص ٣٠٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٨ ص ٧٢٠ — نقض فرنسي ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٢٦١ — عكس ذلك نقض فرنسي ١٤ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ٢٨٩ — دالوز ١٩٤٧ — ٣٩٣ .
(*) انظر Salez رسالة من باريس سنة ١٩٣٤ — Janin رسالة من باريس سنة ١٩٣٥ .

فيحل من انتقلت اليه الملكية محل المؤمن له المستفيد ، ويصبح مؤمنا له مستفيدا في مكانه ، وذلك لا طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، بل طبقا لقواعد الاستخلاف العام أو الخاص .

والأصل أن الشيء المؤمن عليه ، اذا انتقلت ملكيته الى خلف عام أو خلف خاص ، تنتقل وثيقة التأمين مع الشيء الى الخلف . ذلك أنه اذا كان الخلف خلفا عاما ، فان حقوق السلف الناشئة من عقد التأمين تنتقل اليه ، وكذلك التزاماته الناشئة من العقد في حدود التركة ، طبقا لقواعد الاستخلاف العام (١) . واذا كان الخلف خلفا خاصا ، فان عقد التأمين يعتبر من مستلزمات الشيء المؤمن عليه اذا هو من مكملاته ، فينتقل حقوقا والتزامات من السلف الى الخلف ، طبقا لقواعد الاستخلاف الخاص (٢) .

(١) الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة المجلد الاول فقرة ٣٤٦ - وتنص المادة ١٤٥ مدني في هذه الصدد على أن « ينصرف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام ، دون اخلال بالقواعد المتعلقة باليراث ، مالم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف الى الخلف العام » .

(٢) الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٣٥٢ - وتنص المادة ١٤٦ مدني في هذا الصدد على أنه « اذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص ، فان هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء ، اذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص بها وقت انتقال الشيء اليه ، وجاء في الجزء الاول من الوسيط في خصوص هذه المادة ومذكرتها الايضاحية ما يأتي : « أما القضاء المصري (في عهد التقنين المدني القديم) فالظاهر أنه يرى أن الحق الناشئ عن عقد التأمين لا ينتقل مع الشيء المؤمن عليه الى الخلف (محكمة مصر الوطنية مستعجل في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ المحاماة ١٣ رقم ٥٧٠ ص ١١٤٣ - استئناف مختلط في ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ م ٤٣ ص ٣٥٥) ولكن المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي تشير صراحة الى عكس ذلك فتقول : أن تكون الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد مما يعتبر من مستلزمات هذا الشيء ، ويتحقق ذلك اذا كانت هذه الحقوق مكملة له كمقود التأمين مثلا ، أو اذا كانت هذه الالتزامات تصد من حرية الانتفاع به كما هو الشأن في الالتزام بعدم البناء - مجموعة الأعمال التحضيرية ٢ ص ٢٧٥ ، (الوسيط الجزء الاول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الاول فقرة ٣٥٢ ص ٧٣٩ هامش ١) .

ويترتب على ذلك أنه إذا كان هناك مثلاً منزل عليه من الحريق ، وانقلبت ملكية هذا المنزل الى وارث أو الى مشتر ، فالأصل أن عقد التأمين بحقوقه والتزاماته تنتقل مع المنزل الى الوارث أو المشتري • ومع ذلك يحتفظ عادة كل من المؤمن ومن انتقلت اليه الملكية بحق الفسخ بشروط معينة •

وقد عالج التقنين المدني الكويتي هذه الاحكام في عدة مواد أولها المادة ٨٠٢ وتنص على ما يأتي : « ١ — تنتقل الحقوق والتزامات الناشئة عن عقد التأمين الى من تنتقل اليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه • أما في حالة وفاة المؤمن له ، فتنتقل هذه الحقوق والتزامات الى ورثته مع مراعاة ما تقتضي به أحكام الميراث • ٢ — ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت اليه الملكية أو آلت اليه عن طريق الارث أن تفسخ العقد وحده وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي يخطر فيه بالتصرف الناقل للملكية أو بوفاة المؤمن له » • ثم نصت المادة ٨٠٣ على ما يأتي : « يقع باطلا كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضاً اذا اختار من انتقلت أو آلت اليه ملكية الشيء المؤمن عليه إنهاء العقد » • كما نصت المادة ٨٠٤ على ما يأتي : « اذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه ، بقى من انتقلت منه الملكية ملزماً بدفع ما حل من الاقساط ، وتبرأ ذمته من الاقساط المستقبلية ، وذلك من التاريخ الذي يخطر فيه المؤمن بكتساب موصى عليه بحصول التصرف الناقل للملكية • وأخيراً نصت المادة ٨٠٥ على انه « اذا تعدد الورثة أو المتصرف اليهم وسرى عقد التأمين بالنسبة لهم ، كانوا مسئولين بالتضامن عن دفع الاقساط » •

فهناك اذن مسألتان للبحث :

(أولاً) انتقال عقد التأمين الى من انتقلت اليه الملكية •

(ثانياً) احتفاظ كل من الطرفين بحق الفسخ •

(الوسيط ج ٧ - م ١٢٢)

أولا — انتقال عقد التأمين الى من انتقلت اليه الملكية

٧٧٧ — مسألتان :

قدمنا أن عقد التأمين ينتقل مع الشيء المؤمن عليه الى من انتقلت اليه ملكية هذا الشيء • فنبحث في هذا الصدد مسألتين :

١ — الشروط التي يتم بها الانتقال •

٢ — الآثار التي تترتب على الانتقال •

٧٧٨ — الشروط التي يتم بها انتقال عقد التأمين :

يتم انتقال عقد التأمين اذا كان واقعا على شيء معين ، وانتقلت ملكية هذا الشيء ، وكان عقد التأمين قائما وقت انتقال الملكية •

فعقد التأمين الذي ينتقل يكون عادة عقد تأمين على الأشياء ، كعقد التأمين من الحريق أو من تلف المزروعات أو من موت المواشي أو من السرقة • وقد يكون عقد تأمين من المسؤولية اذا ارتبط تحقق المسؤولية المؤمن منها بشيء معين يجوز أن تنتقل ملكيته من شخص الى آخر ، كالتأمين من المسؤولية عن سيارة معينة بالذات ، وكالتأمين من مسؤولية الجار عن الحريق (recours du voisin) اذ ترتبط مسؤولية الجار هنا بمكان معين يجوز أن تنتقل ملكيته ، وكالتأمين من المسؤولية التي تنشأ عن استغلال متجر معين بالذات (١) • ويجب أن يقع عقد التأمين على شيء معين بالذات ، حتى اذا انتقلت ملكية هذا الشيء الى شخص آخر انتقل معها عقد التأمين الى هذا الشخص • فالشئ المعين بالذات يجب أن يكون مصدر خطر خاص به هو نفس الخطر المؤمن منه ، ويقابل

(١) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٢١ — ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٢٦ — ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٣١٧ — بيكار وبيسون فقرة ٢٢٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٥ — ص ٧٤٦ •

هذا الخطر قسطن خاص للتأمين للتأمين أو جزء من قسطن قابل التجزئة (١) . وقد يكون هذا الشيء عقارا ، وقد يكون منقولاً معيناً بالذات كسيارة أو ذهبية أو عوامة أو بضاعة معينة بالذات . فإذا كان المنقول غير معين بالذات ، كما في التأمين على سيارة غير معينة أو على أى بضائع توجد في مخزن معين أو أى متاع يوجد في منزل معين ، فسان الشرط يخل إذا لا يوجد شيء معين بالذات ينتقل معه عقد التأمين (٢) .

ويجب أن تنتقل ملكية الشيء المؤمن عليه من المؤمن له إلى شخص آخر . وتنتقل الملكية إما بسبب الوفاة ، فتنتقل إلى الوارث ويبقى الورثة مالكيين للشيء في الشيوخ وينتقل إليهم عقد التأمين ، حتى إذا حصلت القسمة ووقع الشيء في نصيب أحدهم أصبح هذا هو الخلف الذي ينتقل إليه عقد التأمين وحده . وتنتقل الملكية أيضاً بسبب الوفاة عن طريق الوصية ، فتنتقل ملكية الشيء المؤمن عليه إلى الموصى له وينتقل معها عقد التأمين . وتنتقل الملكية بين الأحياء بالعقد ، سواء كان معاوضة كالبيع أو تبرعاً كالهبة ، وبالشفعة ، وبالحيازة ، وبغير ذلك من أسباب كسب الملكية ، فينتقل مع ملكية الشيء عقد التأمين . كذلك قد تنتقل الملكية بالبيع الجبري فينتقل عقد التأمين مع الشيء إلى من رسا عليه

(١) نقض فرنسي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦ - دالوز ١٩٤٩ - ٤٥٨ - بيكار وبيسون فقرة ٢٢٩ ص ٣٤٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٦ .

(٢) وقد يكون المنقول معيناً بالذات ، ولكنه يكون أحياناً غير معين في مجموع معين ، ويكون قسطن التأمين فيه مقابلاً لهذا المجموع دون نظر إلى أحاده وغير قابل للتجزئة . مثل ذلك التأمين على مجموع من السيارات بشرط عدم تسير كل أحاد هذا المجموع في وقت واحد بل يجب الاقتصار على تسير بعض أحاده . ففي هذه الحالة يخل الشرط ، إذ لا تكون هناك سيارة معينة بالذات يتركز فيها التأمين ويقابلها القسطن فينتقل معها عقد التأمين ، ومن ثم إذا انتقلت ملكية أية سيارة في هذا المجموع إلى شخص آخر لم ينتقل معها عقد التأمين (نقض فرنسي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦ - ليموج ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٢٥٠ - بيكار وبيسون فقرة ٢٢٩ ص ٣٤٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٦) .

المزاد • وقد يكون الشيء الذى تعلق به عقد التأمين حقا معنويا كحق المستأجر ، فيؤمن المستأجر من مسؤوليته عن الحريق ، ومن ثم ينتقل عقد التأمين الى وارثه أو الى المتنازل له عن الايجار • كذلك قد يؤمن صاحب المتجر على أرباح متجره (assurance - profits) ، فينتقل عقد التأمين الى وارثه أو الى من يتنازل له عن هذا المتجر (١) •

ويجب أخيرا أن يكون عقد التأمين قائما وقت انتقال ملكية الشيء ، والعبارة بوقت انتقال الملكية ، فتنتقل في الميراث والوصية بالموت ، وفي العقد بالتسجيل ، وإذا كان العقد معلقا على شرط واقف فبتحقق الشرط ، أو معلقا على شرط فاسخ فتنتقل الملكية بمجرد تسجيل العقد دون انتظار لنتيجة الشرط • فيجب إذن أن يكون عقد التأمين قائما في هذا الوقت ، فإذا كان قد انقضى ، ولو باتفاق الطرفين ، فإنه يصبح غير موجود ولا يتصور انتقاله (٢) • وكانقضاء عقد التأمين اتفاق المؤمن له مع المؤمن على استبقاء العقد مع نقله الى عين أخرى مملوكة للمؤمن له بدلا من انتقاله مع العين المؤمن عليها فى الأصل ، فشرط الاحلال هذا (clause de remplacement) يحصل دون انتقال عقد التأمين • وينتقل عقد التأمين بالحالة التى هو عليها وقت انتقال الملكية ، فإذا كان قد أدخلت عليه تعديلات انتقل على الوجه الذى عدل به •

ومتى توافرت هذه الشروط الثلاثة ، فإن عقد التأمين ينتقل من

(١) بىكار وبيسون مقرة ٢٣٠ ص ٣٤٥ •

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأن مناط حلول الخلف محل سلفه فى عقد التأمين على شيء معين بالذات أنه تنتقل اليه ملكية ذات الشيء المؤمن عليه مع توافر ما يستلزمه القانون فى هذا الشأن • وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعن لحلوله محل البائعين له فى تقاضى مبلغ التأمين المستحق لهم بموجب عقد التأمين لفرق المركب المؤمن عليها تأسيسا على أن الطاعن لم يشتر حصص فى تلك المركب وإنما اشترى حصصا فى انقاضها الفارقة بعد وقوع الخطر المؤمن منه ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون (نقض مدنى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام النقض للسنة ٣٣ رقم ٤٥ صفحة ٢٥١) •

المؤمن له الى خلفه ، وينتقل بحكم القانون ، حتى لو كان المؤمن يجهل انتقال ملكية الشيء المؤمن عليه . فلا حاجة اذن لأخطاره ، لا من قبل المؤمن له ولا من قبل من انتقلت اليه الملكية (١) . ومع ذلك هناك مصلحة في اخطار المؤمن ، والذي يقع في العمل أنه يخطر فعلا : فاما أن يخطره المؤمن له حتى تبرأ ذمته من دفع الأقساط المستقبلية على النحو سنفصله فيما يلي ، واما أن يخطره من انتقلت اليه الملكية حتى يجرى في حقه الميعاد الذي يجب فيه أن يستعمل حقه في الفسخ وبذلك يسقط حقه اذا انقضى هذا الميعاد دون أن يفسخ كما سييجىء .

ولما كان اخطار المؤمن غير مشروط ، فمن باب أولى لا تشترط موافقته على انتقال عقد التأمين ، فالحق ينتقل كما قدمنا بحكم القانون ، ولو دون علمه . ومع ذلك قد ورد في مشروع الحكومة ما يتعارض مع هذا الحكم ، ويتعارض في الوقت ذاته مع القواعد العامة ، فقد اشترط هذا المشروع موافقة المؤمن لانتقال عقد التأمين في حالة تصرف المؤمن له في الشيء المؤمن عليه ، اذ نصت المادة ١/٣٣ منه على أن تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد التأمين الى من تنتقل اليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه بشرط الحصول على موافقة المؤمن ، أما في حالة وفاة المؤمن له فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته (٢) .

(١) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٦٨ — باريس ٣ يولييه سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ — ٢٥ — اكنس ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ — ١١٤ — دكار ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ وباريس ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ — ٣٥ .

(٢) وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : «ونظرا الى أن عقد التأمين من العقود المستمرة ، فقد تناول المشروع موضوع نقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه ، فقد يطرأ مدة العقد ظروف تستدعي تغيير أحد طرفي العقد كوفاة المؤمن له أو تخليه عن ملكيته للشيء المؤمن عليه أو بسبب افلاسه أو تصفية أمواله قضاء . فنص في المادة ٣٢ من المشروع على انتقال تلك الحقوق والالتزامات الى من تنتقل اليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه بشرط الحصول على موافقة المؤمن . أما في حالة وفاة المؤمن له فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في التركة ، وهذا الحكم يتمشى =

٧٧٩ — الآثار التي تترتب على انتقال عقد التأمين :

يترتب على انتقال عقد التأمين أن يحل محل المؤمن له الأصلي مؤمن له جديد ، هو الذي انتقلت له ملكية الشيء المؤمن عليه . ومن ثم تنتقل التزامات المؤمن له الأصلي الى المؤمن له الجديد ، وكذلك تنتقل اليه حقوقه (١) .

فيلتزم المؤمن له الجديد نحو المؤمن بدفع الأقساط المستقبلية . أما الأقساط التي تكون قد حلت وقت انتقال الملكية فهي على المؤمن له الأصلي ، فإذا لم يكن قد دفعها فعليه دفعها . وإذا كان انتقال الملكية بالموت ولم تكن بعض الأقساط الحالة قد دفعت ، فهي دين على الشركة طبقا للقواعد المقررة في الميراث . ويلاحظ أنه إذا كان القسط يدفع مقدما

= مع أحكام الشريعة التي لا تعتبر شخصية الوارث استمرارا لشخصية المورث ، ويلاحظ أن المادة ١٠٧٥/١ من المشروع التمهيدي ، وهي المادة التي نقل عنها نص مشروع الحكومة ، هي أكثر اتفاقا مع القواعد العامة فلا تشترط موافقة المؤمن ، إذ تنص على ما يأتي : « تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين الى من تنتقل اليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه ، أما في حالة وفاة طالب التأمين فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي « ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٠ — ص ٣٥١ في الهامش) .

وقد نصت المادة ١/٩٧٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني ، في المعنى الذي اخذ به المشروع التمهيدي ، على ما يأتي : « اذا توفي المضمون أو تفرغ عن الشيء المعقود عليه الضمان ، فإن عقد الضمان يستمر لمصلحة الوارث أو المشتري ، بشرط أن يلتزم بالموجبات التي كان المضمون ملزما بها تجسأه الضامن بمقتضى العقد » . وانظر أيضا في نفس المادة ١/١٩ من قانون التأمين النرنسي الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ١/٧٨٠ من التقنين المدني الليبي على أنه « لا يكون سببا في حل التأمين التصرف في الأشياء المؤمن عليها » .

(١) فترتفع عن المؤمن له الأصلي صفة المؤمن له (باريس ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ — ١٧٠ — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ — ٣٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٧) .

كما هو الغالب ، ودفع المؤمن له الأصلي القسط عن العام الذى بدأ ، وانتقلت الملكية فى خلال هذا العام ، رجع المؤمن له الأصلي على المؤمن له الجديد بجزء من القسط يتناسب مع المدة التى بقيت من العام منذ انتقال الملكية . وفيما يتعلق بالأقساط التى تحل بعد انتقال الملكية ، فهذه على المؤمن له الجديد (١) كما قدمنا . ولكن قد يكون المؤمن بجاهلا بانتقال الملكية ولا يعرف الا المؤمن له الأصلي يتقاضى منه الأقساط التى تحل ، فيبقى المؤمن له الأصلي ملتزما نحو المؤمن بدفع هذه الأقساط ويرجع بها على المؤمن له الجديد (٢) ، وذلك الى أن يخطر المؤمن له الأصلي المؤمن بكتاب موصى عليه عن حصول انتقال الملكية . فمن وقت وصول هذا الاخطار يكون المؤمن له الجديد هو الملزم نحو المؤمن بدفع الأقساط التى تحل ، وتبرأ ذمة المؤمن له الأصلي منها ، فلا يكون ملزما بدفعها لا بصفته مدينا أصليا ولا بصفته ضامنا للمؤمن له الجديد . وتقول الفقرة الرابعة من المادة ١٥٧٥ من المشروع التمهيدى فى هذا المعنى ما يأتى : « واذا انتقلت ملكية الشئ المؤمن عليه ، بقى من انتقلت منه الملكية يدفع ما حل من الأقساط ، وبرئت ذمته من الأقساط المستقبلية حتى بصفته ضامنا ، وذلك من وقت اخطاره المؤمن بكتاب

(١) فاذا تعدد المؤمن له الجديد ، كما اذا تعدد ورثة المؤمن له أو تعدد المشتركون للشئ المؤمن عليه ، ولم يشترط التضامن ، فلا تضامن بينهم لأنه لا يوجد نص على التضامن ، فينقسم القسط عليهم كل بقدر نصيبه . أما فى فرنسا فيوجد نص على التضامن ، اذ تقضى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ بأنه « اذا بقى عقد التأمين ، وتعدد الورثة أو المنصرف لهم ، كانوا مسئولين بالتضامن عن دفع الأقساط » . وتنص الفقرة الخامسة من المادة ٩٧٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى فى هذا المعنى أيضا على ما يأتى : « واذا وجد عدة ورثاء أو عدة مشترين واستمر عقد الضمان ، كانوا ملزمين على وجه التضامن بدفع الأقساط » .

(٢) ويكون فى هذه الحالة بمثابة كفيل للمؤمن له الجديد متضامن معه ، فيجوز للمؤمن أن يرجع عليه بالقسط دون أن يواجه بالدفع بالتجديد ، ثم يرجع المؤمن له الأصلي بما دفعه على المؤمن له الجديد كما يرجع أى كفيل (بيكار وبيسون فقرة ٢٣٥ من ٣٥٣) .

موصى عليه عن حصول التصرف الناقل للملكية » (١) . وإذا تخلف الملتزم بدفع القسط عن دفعه ، سواء كان هذا الملتزم هو المؤمن له الأصلي أو كان المؤمن له الجديد أو كانا هما معا ، جاز للمؤمن اتخاذ الاجراءات القانونية الواجب اتخاذها لتوقيع الجزاء المترتب على عدم الدفع ، من اعدار ، يتلوه وقف سريان عقد التأمين ، يتلوه فسخ العقد ، على الوجه الذي بسطناه فيما تقدم . وتتخذ هذه الاجراءات في مواجهة المؤمن له الأصلي ، أو في مواجهة المؤمن له الجديد ، أو في مواجهةهما ، بحسب الأحوال (٢) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٠ في الهامش - وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٠ - ص ٣٥١ في الهامش) .

وتنص المادة ٩٧٩/٤ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني فى هذا المعنى على ما يأتى : « وعندما يباع الشئ المضمون يبقى البائع ملتزما تجاه الضامن بدفع الأقساط المستحقة ، ولكنه يبرأ من كل موجب ، حتى على سبيل الكفالة ، فيما يختص بالأقساط التى لم تستحق بعد ، وذلك من تاريخ ابلاغه الضامن عقد البيع بموجب كتاب مضمون » - وانظر أيضا فى هذا المعنى المادة ١٩/٣ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

وتنص المادة ٧٨٠/٢ من التقنين المدنى اللبى على ما يأتى : « وإذا لم يعلن المؤمن له المؤمن عن حصول التصرف والتصرف له عن وجود عقد التأمين ، ظل ملتزما بدفع الأقساط التى يحل أجلها بعد تاريخ التصرف » . وقد نصت المادة ٨٠٤ من التقنين المدنى الكويتى على ما يأتى : « إذا انتقلت ملكية الشئ المؤمن عليه ، بقى من انتقلت منه الملكية ملتزما بدفع ما حل من الأقساط ، وتبرأ ذمته من الأقساط المستقبلة ، وذلك من التاريخ الذى يخطر فيه المؤمن بكتاب موصى عليه بحصول التصرف الناقل للملكية » .

(٢) فإذا كان الملتزم بالقسط هو المؤمن له الجديد وحده ، أى فيما يتعلق بالقسط الذى حل بعد اخطار المؤمن بانتقال الملكية ، اتخذت الاجراءات فى مواجهته . وإذا كان الملتزم بالقسط هو المؤمن له الأصلي وحده ، أى فيما يتعلق بالقسط الذى حل قبل انتقال الملكية ، فإذا كان المؤمن قد اعدر المؤمن له الأصلي قبل انتقال الملكية ، بقى هذا الاعذار منتجا لآثاره حتى بعد انتقال الملكية ، ووقف سريان عقد التأمين بالنسبة الى المؤمن له الجديد . أما اخطار الفسخ فيوجهه المؤمن الى المؤمن له الأصلي إذا كان المؤمن لم يخطر بانتقال الملكية ، والا فيوجهه الى المؤمن له الجديد . هذا ويوجه المؤمن =

ويلتزم المؤمن له الجديد كذلك باخطار المؤمن بما يطرأ من الظروف التي يكون من شأنها زيادة الخطر ، وبخاصة الظروف التي ترجع الى انتقال الملكية اليه .

ويلتزم أخيراً باخطار المؤمن في الميعاد القانوني بوقوع الحادث عند تحقق الخطر ، وبأى التزام آخر يكون قد أخذه المؤمن له الأصلي على عاتقه اذ أن هذا الالتزام ينتقل كما قدمنا من المؤمن له الأصلي الى المؤمن له الجديد .

وفي مقابل هذه الالتزامات التي تقع على عاتق المؤمن له الجديد ، يكون لهذا الأخير الحق في الضمان . فيرجع عند تحقق الخطر على المؤمن بمبلغ التأمين (١) ، في حدود العقد وبالشروط المدونة فيه من أوجه استبعاد وأوجه سقوط وغير ذلك من الدفعات التي كان المؤمن يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له الأصلي . ويدخل في هذه الدفعات

= الاعذار ، بالنسبة الى القسط الذي حل قبل انتقال الملكية ، الى المؤمن له الأصلي كما قدمنا ، الا اذا كان قد أخطر بانتقال الملكية فيوجهه الى المؤمن له الجديد . واذا كان الملزم بالقسط هو المؤمن له الأصلي والمؤمن له الجديد معا ، أي فيما يتعلق بالقسط الذي حل بعد انتقال الملكية وقبل اخطار المؤمن بانتقالها ، جاز للمؤمن ، قبل اخطاره بانتقال الملكية ، أن يوجه الاجراءات الى المؤمن له الأصلي باعتباره كفيلاً للمؤمن له الجديد متضامناً معه ، أو يوجهها الى المؤمن له الجديد باعتباره هو المؤمن له الحالي . أما بعد اخطاره بانتقال الملكية ، فلا يجوز توجيه الاجراءات الا الى المؤمن له الجديد . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٣٦ - فقرة ٢٣٧ .

(١) ولا شأن للمؤمن له الأصلي ، بعد انتقال الملكية ، بهذا المبلغ (باريس ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٧٠) . ولكن اذا انتقلت الملكية بطريق البيع مثلاً ، وبقي الثمن ديناً في ذمة المؤمن له الجديد ، كان للمؤمن له الأصلي حق امتياز على الشيء المؤمن عليه ، فاذا تحقق الخطر استعمل حق امتيازها على مبلغ التأمين ، شأنه في ذلك شأن أي دائن له حق عيني في الشيء المؤمن عليه ، وسيأتي تفصيل ذلك . ومن هنا نرى أن المؤمن له الأصلي قد تكون له مصلحة في بقاء عقد التأمين ، فـإذا تحققت مصلحته على هذا النحو ، جاز له أن يجعل المؤمن له الجديد ينزل من حقه في فسخ عقد التأمين ، وهو حق يثبت لكل من المؤمن والمؤمن له الجديد كما سيجيء . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٣٣ ص ٣٤٩ .

أوجه البطلان والابطال والفسخ التي يمكن أن ترد على وثيقة التأمين ، وبخاصة ما يترتب منها على عدم صحة البيانات التي يكون المؤمن له الأصلي قد قدمها ابتداء للمؤمن ، وما يترتب منها على تأخر المؤمن له في دفع القسط من وقف سريان عقد التأمين وفسخ هذا العقد عند الاقتضاء (١) .

ثانيا - احتفاظ كل من المؤمن والمؤمن له الجديد بحق الفسخ

٧٨٠ - جواز فسخ عقد التأمين :

لما كان عقد التأمين ينتقل بانتقال ملكية الشيء المؤمن عليه ، وينتقل بحكم القانون دون حاجة الى موافقة أى من المؤمن والمؤمن له الجديد ، فان أكثر التشريعات قد احتفظت في مقابل ذلك لكل من هذين بالحق في طلب فسخ عقد التأمين . اذ يجوز أن المؤمن ، بعد انتقال عقد التأمين الى المؤمن له الجديد ، لا يرضى عن هذا الأخير ، فيعمد عندئذ الى فسخ العقد (٢) . ويجوز كذلك أن يرى المؤمن له الجديد ألا مصلحة له في استبقاء عقد التأمين ، اما لأنه ليست له حاجة في ذلك ، واما لأنه لا يستطيع دفع الأقساط ، واما لأنه يستطيع أن يبرم عقد تأمين عند مؤمن آخر أصلح له من العقد القائم ، واما لأي سبب آخر ، فيعمد هو أيضا الى فسخ العقد . وقد نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٠٧٥ من المشروع التمهيدي في هذا المعنى على ما يأتي :

« ٢ - ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت اليه الملكية

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٣٣ ص ٣٥٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٢ ص ٧٤٧ .

(٢) اما في مشروع الحكومة (م ١/٣٢) ، فقد قدمنا أن عقد التأمين لا ينتقل الا بموافقة المؤمن ، فله اذن الا يوافق منذ البداية فلا ينتقل عقد التأمين . اما اذا وافق على انتقاله ، فانه لا يعود له بعد ذلك الحق في الفسخ .

أو آلت إليه عن طريق الارث أن يفسخ العقد وحده . وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ في مدة ثلاثة أشهر من الوقت الذي يكون من انتقلت إليه ملكية الشيء أو من آل إليه هذا الشيء بسبب وفاة المؤمن عليه قد طلب نقل وثيقة التأمين إليه . ٣ — وإذا تضمنت وثيقة التأمين شرطا آخر يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية فسخ العقد ، فلا يجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن سنة واحدة (١) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٠ في الهامش — وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ثم وافق عليه مجلس النواب، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥٠ — ص ٣٥١ في الهامش) .

وتنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٩٧٩ من تقنين الموجبات والمعقود اللبناني على ما يأتى : « على أنه يحق في الحالة المتقدمة ذكرها (انتقال عقد التأمين) للضامن أو للوارث أو للمشتري أن يفسخ العقد الذى عقده المورث أو البائع ، بإبلاغ رغبته للفريق الآخر — باطل كل اتفاق يشترط فيه أداء مبلغ يتجاوز القسط السفلى ، على سبيل تعويض العطل والضرر للضامن إذا بيع الشيء المعقود عليه أو توفى المضمون واختار المشتري أو الوريث فسخ العقد حسبما تقدم فى الفقرة الثانية من هذه المادة — وانظر أيضا فى هذا المعنى المادة ١٩/٢٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

وتنص الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٧٨٠ من التقنين المدنى الليبى على ما يأتى : « ٣ — إذا أعلن المتصرف له بوجود عقد التأمين ولم يعلن المؤمن بكتاب مسجل عن عدم رغبته فى الدخول فى العقد خلال عشرة أيام من حلول أجل أول قسط استحق بعد التصرف ، انتقلت إليه حقوق المؤمن له والتزاماته . وفى هذه الحالة تحق للمؤمن الاقساط الخاصة بالتأمين الجارى . ٤ — ويجوز للمؤمن أن يتدخل من العقد باخطار سابق لمدة خمسة عشر يوما خلال عشرة أيام من علمه بحصول التصرف . ويجوز أن يبعث الاخطار بكتاب مسجل ٥٠ — إذا صدر سند تأمين « لأمر » أو (لحامله) ، فلا داعى لإعلان المؤمن من التصرف ، وعلى هذا لايجوز للمؤمن ولا للمتصرف له التدخل من العقد . »

أما مشروع الحكومة ، فلم يصرح فى المادة ٣٢ منه بحق المؤمن له الجديد فى الفسخ ، واشترط كما قدمنا موافقة المؤمن لانتقال عقد التأمين . فيكون للمؤمن إذن ، لا فسخ العقد بعد انتقاله ، بل منعه من أن ينتقل ابتداء كما سبق القول . أما المؤمن له الجديد ، فالظاهر أنه طبقا لهذا =

ونرى من ذلك أنه بعد انتقال عقد التأمين ، يكون هذا العقد قابلا للفسخ اما من جهة المؤمن ، واما من جهة المؤمن له الجديد .

٧٨١ — الفسخ من جهة المؤمن :

فيجوز اذن للمؤمن أن يستعمل حقه في فسخ عقد التأمين (١) .
ويقع ذلك عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله المؤمن الى المؤمن له الجديد اذا كان قد أخطر بانتقال الملكية ، فاذا لم يخطر بذلك جاز ارساله الى المؤمن له الاصلى باعتباره نائبا عن المؤمن له

= المشروع يكون له حق الفسخ ، وقد ورد هذا الحق ضمنا في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا المشروع اذ تقول : « ويقع باطلا كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا اذا اختار من انتقلت او آلت اليه الملكية انتهاء العقد » .
فاذا كان شرط التعويض عند فسخ المؤمن له الجديد للعقد هو شرط باطل ، فان هذا معناه حتما أنه يجوز للمؤمن له الجديد فسخ العقد ، بل ان أى شرط يحول دون الفسخ أو يضيع عقبات في سبيله ، كشرط التعويض ، يكون باطلا .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٠٢ من التقنين المدني الكويتي على ما يأتى : « ومنع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت اليه الملكية أو آلت اليه عن طريق الارث أن يفسخ العقد وحده . للمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ خلال ثلاثين يوما من التاريخ الذى يخطر فيه بالتصرف الناقل للملكية أو بوفاة المؤمن له » ونصت المادة ٨٠٣ من التقنين المشار اليه على ما يأتى : « يقع باطلا كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا اذا اختار من انتقلت او آلت اليه ملكية الشيء المؤمن عليه إنهاء العقد » .

(١) وقد رأينا أنه ، طبقا لمشروع الحكومة (م ١/٣٢) ، يثبت للمؤمن حق أقوى من حق الفسخ ، وهو حق عدم الموافقة على انتقال العقد أصلا .
فاذا وافق على انتقال العقد ، انتقل الى المؤمن له الجديد ، ولم يعد للمؤمن كما قدمنا حق في فسخ العقد . ولم يبين نص المادة ١/٣٢ من مشروع الحكومة المشار اليه شكل الموافقة ، ولا ميعادها . فيصبح اذن أن تصدر فى أى شكل كان ، ولو كتابة أو شفويا على أن يتحمل ذو الشأن عبء الاثبات . وتصدر الموافقة عادة فى ملحق للوثيقة يمضيها المؤمن والمؤمن له الجديد . ويصح أن تصدر الموافقة فى أى وقت ، مقدما قبل انتقال الملكية أو وقت انتقالها أو بعد هذا الانتقال . واذا صدرت كان لها أثر رجعى ، واعتبر العقد منتقلا الى المؤمن له الجديد من وقت انتقال الملكية . أما اذا لم تصدر الموافقة من المؤمن ، فان عقد التأمين يسقط ، ويجوز للمؤمن أن يرجع بتعويض على المؤمن له الاصلى اذا كان ذلك مشروطا فى العقد . واذا سككت المؤمن ولم يبين موقفه ، جاز للمؤمن له الجديد أن يحدد له ميعادا معقولا اذا انقضى دون أن تصدر الموافقة اعتبر المؤمن رافضا لانتقال العقد .

الجديد اذ أن الأول يكون كفيلا للثاني متضامنا معه (١) • ويجوز للمؤمن أن يطلب الفسخ على هذا النحو من وقت أن يعلم بانتقال الملكية • ويعلم بانتقالها عن طريق الشهرة العامة كما اذا كان الانتقال بسبب وفاة المؤمن له الأصلي ، أو عن طريق التسامع كما اذا علم المؤمن من أى مصدر ببيع المؤمن له الأصلي للمشيء المؤمن عليه ، أو عن طريق اخطار المؤمن له الأصلي اذ لهذا مصلحة في الاخطار حتى تبرأ ذمته من دفع الأقساط المستقبلية على ما قدمنا ، و عن طريق اخطار المؤمن له الجديد وهذا هو الغالب اذ أن هذا الأخير يعتمد عادة الى اخطار المؤمن بانتقال الملكية اليه ويطلب أن تنقل اليه وثيقة التأمين • ويبقى حق المؤمن في الفسخ قائما الى أن ينزل عن هذا الحق • وقد يكون نزوله عن الحق صريحا ، ويتحقق ذلك مثلا اذا أرسل من تلقاء نفسه الى المؤمن له الجديد يعرض عليه استبقاء العقد باسمه ، أو اذا أجاب على طلب المؤمن له الجديد أن تنقل وثيقة التأمين اليه بالقبول ، وقد يمضى معه ملحقا للوثيقة بهذا المعنى (٢) • كما يكون نزول المؤمن عن حقه في الفسخ ضمنيا ، ويستخلص هذا النزول الضمنى من الظروف ومن تصرف المؤمن عند علمه بانتقال الملكية ، كما اذا طالب المؤمن له الجديد بدفع أقساط التأمين ، ومن باب أولى اذا قبض منه قسما أو أكثر ، أو عرض عليه زيادة في القسط لادى اخطاره بتفاقم الخطر لظروف جدت ، أو قام بأى تصرف آخر يدل في وضوح على أنه يعترف بالمؤمن له الجديد حالا في مكان المؤمن له الأصلي • ويستخلص النزول الضمنى من انقضاء مدة معقولة — قدرتها المادة ١٠٧٥/٢ من المشروع التمهيدي فيما رأينا بثلاثة أشهر — من وقت وصول اخطار من المؤمن له الجديد يطلب فيه أن تنقل اليه وثيقة التأمين ، دون أن يستعمل المؤمن حقه في الفسخ •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٣٩ •

(٢) نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري

فإذا سقط حق المؤمن في الفسخ بالانزول عنه ، استقر عقد التأمين بعد انتقاله الى المؤمن له الجديد ، وأصبح غير قابل للفسخ من جهة المؤمن ، وبقي قائما الى أن ينتهى بسبب من أسباب الانتهاء •

وإذا استعمل المؤمن حقه في الفسخ ، انتهى عقد التأمين من وقت وقوع الفسخ دون أثر رجعى ، فلا يصبح المؤمن من ذلك الوقت ملزما بالضمان ، ولا المؤمن له الجديد ملزما بدفع الأقساط التى لم تحل الى وقت وقوع الفسخ •

٧٨٢ — الفسخ من جهة المؤمن له الجديد :

وكما يجوز ، بعد انتقال العقد ، فسخه من جهة المؤمن ، كذلك يجوز فسخه من جهة المؤمن له الجديد • وقد لا تظهر لهذا الأخير مصلحة في الفسخ اذا كان عقد التأمين قد أوشك على الانتهاء أو كان يمتد سنة فسنة ، أما اذا كان العقد لا ينتهى قبل مدة طويلة فهنا تظهر فائدة اثبات حق الفسخ للمؤمن له الجديد • ويستطيع هذا أن يفسخ العقد بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول يرسله الى المؤمن ، فيعتبر العقد مفسوخا من وقت وصول هذا الكتاب الى المؤمن • ويجوز أن يبين المؤمن له الجديد ميعادا للفسخ في الكتاب المسجل ، فيجعل الفسخ مثلا عند نهاية السنة التجارية ، حتى يتعين بذلك على وجه محدد الوقت الذى يتم فيه الفسخ • وفي هذه الحالة اذا رأى المؤمن أن ميعاد الفسخ طويل ، جاز له أن يطلب هو من جانبه الفسخ على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم •

ويجوز للمؤمن له الجديد أن يطلب الفسخ فى أى وقت منذ انتقال الملكية اليه ، ويبقى حقه هذا قائما الى أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا (١) • وينزل عن حقه فى الفسخ ، اما صراحة واما ضمنا ، اذا

(١) فلا يجوز تحديد ميعاد لطلب الفسخ ، لا فى وثيقة التأمين ولا من جهة المؤمن ، فان فى هذا تضيقا فى حق المؤمن له الجديد فى طلب الفسخ ، وهو مخالف للنظام العام فيقع باطلا (بيكار وبيسون فقرة ٢٤٥ ص ٣٦٤) •

أظهر مثلاً رغبته في استبقاء العقد فكتب الى المؤمن بطلب نقل وثيقة التأمين اليه ، ومن باب أولى اذا أمضى معه ملحقاً للوثيقة ينتقل بموجبها العقد اليه ، أو دفع قسط التأمين عند استحقاقه ، أو أخطر المؤمن بتفاته الخطر لظروف استجدت • بل يجوز أن يقع النزول عن الفسخ في سند انتقال الملكية نفسه ، فاذا كان المؤمن له الجديد قد اشترى الشيء المؤمن عليه مثلاً ، وتعهد في عقد البيع باستبقاء عقد التأمين ، فانه يعتبر بذلك قد نزل عن حقه في الفسخ (١) • على أن حق المؤمن له الجديد في الفسخ لا يبقى بالفعل قائماً لمدة طويلة ، فانه لا يلبث أن يطالب بقسط التأمين الذي يحل عقب انتقال الملكية ، وهنا لابد من أن يتخذ موقفاً في أمر الفسخ ، فاما أن يطلبه ، واما أن ينزل عنه بدفع القسط • أما اذا لم يدفع القسط ولم يطلب الفسخ ، فان عدم دفع القسط لا يعتبر طلباً للفسخ • ولكن يجوز للمؤمن في هذه الحالة أن يعذره ، ويترتب على الاعذار وقف سريان العقد ، ثم فسخه مع التعويض لصالح المؤمن (٢) •

فاذا نزل المؤمن له الجديد عن حقه في الفسخ ، استقر عقد التأمين وأصبح غير قابل للفسخ من جهته ، ويبقى قائماً الى أن ينتهي بسبب من أسباب الانتهاء •

واذا طلب المؤمن له الجديد الفسخ فوقع على النحو الذي بسطناه فيما تقدم ، انتهى عقد التأمين من وقت وقوع الفسخ دون أثر رجعي ، فلا يصبح المؤمن من ذلك الوقت ملزماً بالضمان ، ولا المؤمن له الجديد ملزماً بدفع الأقساط التي لم تحل الى وقت وقوع الفسخ •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٤٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٣ ص ٧٤٩ — نقض فرنسي ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ — ٣١٧ — ريوم ٨ يناير سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٤٧ — بورديو ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٣٦٩ •
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٤٤ ص ٣٦٣ — باريس ١٧ يونيه سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ — ٢٤٠ •

ويجوز للمؤمن أن يشترط في وثيقة التأمين أنه ، في حالة فسخ المؤمن له الجديد للعقد ، يتقاضى تعويضا من المؤمن له الأصلي (١) .

(ب) حاول الدائنين ذوى الحقوق الخاصة محصل المؤمن له

٧٨٣ - نص قانوني :

تنص المادة ٧٧٠ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ - إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلا برهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين » .

٢ - فإذا شہرت هذه الحقوق أو أعلنت الى المؤمن ولو بكتساب موصى عليه ، فلا يجوز أن يدفع ما في ذمته للمؤمن له الا برضاء الدائنين » .

« ٣ - فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، اذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة ، أن يدفع للمؤمن له شيئا مما في ذمته » (٢) .

(١) انظر في أن التعويض يكون التزاما في ذمة المؤمن له الأصلي لا المؤمن له الجديد : بيدان ١٢ مكرر فقرة ٦٨٩ - بيكار وبيسون فقرة ٢٤٩ ص ٣٦٩ - ص ٣٧١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٣ ص ٧٤٩ . وطبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٠٧٥ من المشروع التمهيدي « لايجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل التأمين عن سنة واحدة » (انظر أيضا فقرة ٧٨١) . أما طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من مشروع الحكومة فانه لايجوز للمؤمن أن يشترط دفع أي تعويض ، « ويقع باطلا كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا اذا اختار من انتقلت أو آلت اليه الملكية إنهاء العقد » (انظر أيضا فقرة ٧٨٠ في الهامش) .

(٢) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المسادة ١١١٦ من المشروع التمهيدي من فقرات ثلاث ، الفقرة الاولى مطابقة لما استقرت عليه في التقنين المدني الجديد ، وتجري الفقرتان الأخريان على الوجه الآتي : « ٢ - فإذا أعلنت هذه الحقوق الى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى ، فلا يجوز له أن يدفع ما في ذمته للمؤمن عليه الا برضاء الدائنين أو بتقديم ضمانات =

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين •

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣٦ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الليبي — ويقابل في التقنين المدني العراقي المادة ١٠٠٣ — ولا مقابل له في تقنين الموجبات والعقود اللبناني — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٤٠ (١) •

= لهم يقبلونها ٣٠ — فاذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، إذا أخطر بذلك في الوقت المناسب ، أن يدفع للمؤمن عليه شيئاً مما في ذمته . ووافقت لجنة المراجعة على النص تحت رقم ٨٢٧ في المشروع النهائي • ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٦ — وفي لجنة مجلس الشيوخ عدلت الفقرة الثانية ، فاستعوض فيها عن عبارة « فاذا أعلنت هذه الحقوق الى المؤمن بكتاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى » بعبارة « فاذا شهرت هذه الحقوق أو أعلنت الى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه » ، للتفريق بين ما يشهر من الحقوق وفي صددده يكتفى بإجراء الشهر ، وبين ما لا يشهر فيكون الاعلان في شأنه واجبا على أن يكون مفهوما أن الاعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية الاعلان . وحذفت اللجنة من هذه الفقرة عبارة « أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها » اكتفاء بعموم عبارة « الا برضاء الدائنين » • وعدلت الفقرة الثالثة تعديلا يتمشى مع أدخل من التعديل على الفقرة الثانية . فأصبح النص بذلك مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٧٠ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الاعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠١ — ص ٤٠٤) •

(١) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٦ (مطابق) •
التقنين المدني الليبي لا مقابل •
التقنين المدني العراقي م ١٠٠٣ (موافق) •
تقنين الموجبات والعقود اللبناني : لا مقابل •
وانظر المادة ٣٧ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ •

في التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص ، لانه عالج الاحكام التفصيلية للانواع المختلفة لعقد التأمين بتشريعات خاصة •
التقنين المدني الأردني م ٩٤٠ : ١ — اذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلا برهن أو تأمين أو غير ذلك من التوثيقات العينية انتقلت هذه الحقوق الى الضمان المستحق للمؤمن له بمقتضى عقد التأمين • ٢ — فاذا سجلت هذه الحقوق أو ابلغت الى المؤمن ولو بكتاب مضمون فلا يجوز له أن يدفع = (الوسيط ج ٧ — م ١٢٤)

ويتبين من هذا النص أن الدائنين أصحاب الحقوق العينية والدائنين الحاجزين أو الطالبين للحراسة يحلون محل المؤمن له في مبلغ التأمين ، في حدود مالهم من حقوق ، فيصبحون هم المستفيدين مكان المؤمن له . ولحلول هؤلاء الدائنين محل المؤمن له شروط يجب توافرها ، فإذا ما توافرت تترتب آثار معينة .

فنبحث : (أولا) الشروط الواجب توافرها لحلول الدائنين محل المؤمن له في مبلغ التأمين . (ثانيا) ما يترتب من الآثار على هذا الحلول .

أولا - الشروط الواجب توافرها لحلول الدائنين محل

المؤمن له في مبلغ التأمين

٧٨٤ - شروط ثلاثة :

حتى يحل الدائنون محل المؤمن له في مبلغ التأمين يجب توافر شروط ثلاثة :

- ١ - أن يكون هناك عقد تأمين على الأشياء .
- ٢ - أن يكون للدائن حق خاص في الشيء المؤمن عليه .
- ٣ - أن يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن .

٧٨٥ - الشرط الأول - وجود عقد تأمين على الأشياء :

فيجب أن يكون هناك شيء مؤمن عليه من الحريق أو من التلف أو من السرقة أو من التبيد أو من غير ذلك من الأخطار . ويقع فسادا أن يكون عقد التأمين لا تأمينا على الأشياء ، بل تأمينا من المسؤولية ،

= في ذمته للمؤمن له برضاء أولئك الدائنين .
(واحكام التقنين الاردنى تتفق مع احكام التقنين المصرى) .

ولكن بشرط أن ترتبط المسؤولية بشيء معين بالذات • مثل ذلك أن يؤمن شخص من مسؤوليته عن سيارة مودعة عنده أو مؤجرة له أو معسرة اياه ، ويقوم شخص باصلاح السيارة فيترتب له حق امتياز عليها ، ومن ثم ينتقل هذا الحق من السيارة الى مبلغ التأمين عند تحقق المسؤولية (١) •

واذا كان العقد تأميناً على الأشياء ، فالذى يبرم عقد التأمين يكون عادة مالك الشيء المؤمن عليه ، ويدفع الأقساط من ماله ، ولكن حق الدائن ينتقل الى مبلغ التأمين دون أن تخضع الأقساط من هذا المبلغ • أما اذا قام بالتأمين غير المالك ، كالحائز للعقار والدائن المرتهن نفسه ، فان الأقساط التى دفعها تعتبر مصروفات حفظ ممتازة ، فينتقل حق الامتياز هذا الى مبلغ التأمين بالاضافة الى حقوق الدائنين الآخرين (٢) •

٧٨٦ — الشرط الثانى — أن يكون للدائن حق خاص فى الشيء المؤمن عليه :

والدائنون الذين لهم حق خاص فى الشيء المؤمن عليه طائفتان :

(الطائفة الأولى) دائن له تأمين عينى ، رهن رسمى أو حق اختصاص أو رهن حيازة أو حق امتياز فى الشيء المؤمن عليه ، سواء ثبت له هذا الحق قبل ابرام عقد التأمين أو بعد ابرامه • والشيء المؤمن عليه قد يكون عقاراً فيرد عليه كل هذه التأمينات العينية ، وقد يكون منقولاً فيرد عليه رهن الحيازة وحق الامتياز • فمن رهن سيارة رهن حيازة وأمن عليها ، وتحقق الخطر المؤمن منه ، استحق مبلغ التأمين ، ولكن هذا المبلغ يحل محل السيارة فينتقل اليه حق الدائن المرتهن رهن حيازة (٣) • كذلك اذا أمن المستأجر على المنقولات التى وضعها فى العين

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٧ ص ٢٩٦ — بلانيول ورييدر وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥١ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٧ ص ٢٩٦ •

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأنه من المقرر طبقاً للمادتين ١٠٤٩ و =

المؤجرة ، وتحقق الخطر المؤمن منه ، فان حق امتياز مؤجر العقار ينتقل الى مبلغ التأمين (١) . ولا يعتبر الحق في الحبس تأميناً عينياً ، ومن ثم اذا حبس شخص تحت يده شيئاً مملوكاً لآخر ، وكان الشيء مؤمناً عليه وتحقق الخطر المؤمن منه ، فان الحابس لا ينتقل حقه الى مبلغ التأمين . وكذلك لا يعتبر حق الانتفاع (usufruit) تأميناً عينياً اذ هو حق عينى أصلى ، فاذا أمن صاحب حق الرقبة عليها ، وهلك العين ، لم ينتقل حق الانتفاع الى مبلغ التأمين (٢) .

الطائفة الثانية : الدائن الحاجز أو الشخص الذى وضع المال تحت الحراسة ، وتقول الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ مدنى فى هذا الصدد كما رأينا : « فاذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن ، اذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة ، أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما فى ذمته » . فاذا حجز الدائن الشخصى ، أى الذى ليس له تأمين عينى ، على شيء مؤمن عليه مملوك لمدينه ، أو وضع شخص الشيء المؤمن عليه تحت الحراسة ، لم يكسب بذلك حقاً عينياً فى هذا الشيء ولكن يثبت له حق خاص عليه هو حق الحاجز أو حق طالب الحراسة . فاذا تحقق الخطر المؤمن منه ، فان

= ٢/١١٠٢ من القانون المدنى أن هلاك الشيء المرهون يقترب عليه انتقال حق الدائن المرتهن الى ما حل محله من حقوق ليستوفى دين منها ، فاذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن فى مبلغ التأمين المستحق وحلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة (نقض مدنى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض السنة ١٦ صفحة ١٢٤٧) .

(١) نقض فرنسى ١٧ يوليه سنة ١٩١١ داللو ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٢٨٨ - ليسون ١٢ يونيه سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٣١١ .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٨ ص ٣٨٩ - كذلك لا يعتبر تأميناً عينياً حق المالك فى المنقول اذا أجره للغير وأمن المستأجر عليه (نقض فرنسى ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ - ٣٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥١ هامش ٣) .

حق الدائن الحاجز أو حق طالب الحراسة ينتقل الى مبلغ التأمين (١) ،
كما ينتقل التأمين العيني فيما قدمنا •

٧٨٧ — الشرط الثالث — أن يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن :

ولا يكفي أن يكون للدائن تأمين عيني في الشيء المؤمن عليه أو
حق حجز أو حراسة ، بل يجب أن يعلن الدائن حقه للمؤمن حتى يكون
علما به • ويعتبر المؤمن معلنا بحق الدائن بأحد طريقتين :

١ — بشهر التأمين العيني القابل للشهر ، كقيد الرهن الرسمي
وحق الاختصاص وحق رهن الحيازة اذا كان واقعا على عقار وحق
الامتياز الخاص على العقار ، أو تسجيل تنبيه تزع الملكية في حالة
الحجز على العقار • ويعتبر الشهر على هذا النحو اعلانا كافيا للمؤمن
بوجود حق الدائن ، ومن ثم يجب عليه قبل أن يدفع مبلغ التأمين
للمؤمن له أن يكشف عن هذه التكاليف ، فاذا رأى العقار المؤمن عليه
مثقلا بواحد منها ، امتنع عن دفع مبلغ التأمين للمؤمن له قبل أن يوفى
الدائن حقه • وقد كان المشروع التمهيدى للمادة ٧٧٠/٢ مدنى يجرى
على الوجه الآتى : « فاذا أعلنت هذه الحقوق الى المؤمن بكتاب موصى
عليه أو بأية وسيلة أخرى • • » ، فكان مجرد شهر الحق لا يكفي •
ولكن لجنة مجلس الشيوخ عدلت هذه العبارة على الوجه الآتى : « فاذا
شهرت هذه الحقوق أو أعلنت الى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه » ،
وذلك « للتفريق بين ما يشهر من الحقوق وفي صدد يكتفى بإجراء
الشهر ، وبين ما لا يشهر فيكون الاعلان في شأنه واجبا ، على أن يكون
مفهوما أن الاعلان بكتاب موصى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية
الاعلان » • ثم عدلت الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ مدنى تعديلا يمتشى

(١) محمد على عرفة ص ٢٧٤ — واذا تعدد الدائنون الحاجزون ، ولم
يكفهم مبلغ التأمين ، قسم بينهم قسمة غرماء • أما في حالة الحراسة فيعطى
مبلغ التأمين لمن يثبت له الحق في الشيء بحكم نهائى أو باتفاق ذوى الشأن
جميعا (محمد على عرفة ص ٢٧٤) •

مع ما أدخل من التعديل على الفقرة الثانية ، فاستعويض عن عبارة « اذا أخطر بذلك في الوقت المناسب » بعبارة « اذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة » (١) • ونرى من ذلك أن الشهر يكفي لاعتبار المؤمن عالما بوجود حق للدائن ، وذلك فيما يشهر من الحقوق وهي الحقوق التي قدمناها (٢) • ولكن ليس من الضروري أن يكون إعلان المؤمن بالحقوق القابلة للشهر عن طريق الشهر وحده ، فمقد لا تشهر هذه الحقوق فيكون إعلان المؤمن بها عن طريق الكتاب الموصى عليه كما في الحقوق غير القابلة للشهر فيما ينبغي •

٢ — بإعلان المؤمن بحق الدائن ، ، ولو بكتاب موصى عليه • وهذا الطريق للإعلان جائز كما قدمنا فيما يشهر من الحقوق ، وهو واجب فيما لا يشهر من الحقوق اذ لا يوجد طريق غيره • ففي رهن الحيازة على المنقول والامتياز العام على العقار والمنقول والامتياز الخاص على المنقول والحجز على المنقول ووضع مال المدين تحت الحراسة ، لا يوجد طريق للشهر • ومن ثم يتم إعلان المؤمن بكتاب موصى عليه ، فلا يكفي الإعلان الشفوي ولا الكتاب غير الموصى عليه • ولكن يجوز الإعلان على يد محضر ، والحجز تحت يد المؤمن • واذا كان حق الدائن موجودا قبل إبرام عقد التأمين ، جاز ذكر هذا الحق في وثيقة التأمين فيكون هذا إعلانا كافيا للمؤمن •

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٣ — وانظر آنفاً فقرة ٧٨٣ في الهامش •

(٢) أما في فرنسا فلا يكفي الشهر وان كان الشهر واجبا فيما يشهر من الحقوق • فالحق القابل للشهر يجب أن يشهر ، ولا يكفي ذلك بل يجب أيضا إعلان المؤمن بالحق بأية طريقة ولو بكتاب غير موصى عليه ، بل ولو شفويا ويحمل الدائن عبء الإثبات (بيكار وبيسون فقرة ٢٧٠ — فقرة ٢٧١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٥ ص ٧٥٢) ، وحتى استقرار حق الدائن نهائيا (باريس ١٧ يولييه سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٣ — ١٥٦ — داللو ١٩٥١ — ٩٧٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥٢ هامش ١) •

ويجوز أن يقع اعلان المؤمن ، سواء بطريق الشهر أو بطريق آخر على النحو الذى قدمناه ، قبل وقوع الحادث المؤمن منه • ويكفى هذا الاعلان ، فلا ضرورة لتجديده عند وقوع الحادث • ويجوز كذلك أن يقع الاعلان بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، بشرط أن يكون ذلك قبل أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمؤمن له (١) • ونرى من ذلك أن هذا الشرط الثالث ، وهو اعلان المؤمن ، انما هو شرط فى انتقال حق الدائن الى مبلغ التأمين ، ولكنه ليس شرطا فى قيام الدائن بأعمال تحفظية على النحو الذى سيجىء ، فيجوز للدائن أن يقوم بهذه الأعمال حتى قبل أن يعلن المؤمن بوجود حقه •

ثانياً — ما يترتب من الآثار على حلول الدائن محل المؤمن له

٧٨٨ — مسائل ثلاث :

متى توافرت الشروط المتقدمة الذكر ، كان للدائن الذى حل محل المؤمن له فى مبلغ التأمين :

- ١ — أن يقوم بالأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه •
- ٢ — أن يتمسك بانتقال حقه الى مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه •
- ٣ — أن يرجع تبعا لذلك بالدعوى المباشرة على المؤمن ليتقاضى منه حقه •

٧٨٩ — قيام الدائن بالأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه :
يجوز للدائن ، حتى قبل أن يعلن المؤمن بحقه كما سبق القول ، أن يقوم بأعمال تحفظية • من ذلك أنه يستطيع أن يدفع للمؤمن قسط التأمين اذا تخلف المؤمن له عن دفعه ، حتى يتوقى بذلك وقف سريان

عقد التأمين أو فسخه • ويستطيع كذلك أن يقوم ، بدلا من المؤمن له ،
بإخطار المؤمن عن تفاقم الخطر الذي يترتب على ظروف تجدد ، حتى
يتوقى بذلك فسخ عقد التأمين • ولكن الاتفاق على زيادة قسط التأمين
المرتبة على تفاقم الخطر إنما يتم بين المؤمن والمؤمن له ، ولا شأن
للدائن به • ويستطيع الدائن أخيرا أن يخطر المؤمن بتحقيق الخط في
الميعاد القانوني ، حتى يتجنب بذلك سقوط حق المؤمن له في مبلغ
التأمين • وإذا كان المؤمن له قد تعهد للدائن بالمحافظة على عقد التأمين
كضمان لحقه ، وأخل بهذا التعهد كأن تسبب في فسخه أو لم يجدده ،
فإنه يجوز للدائن أن يعتبر هذا العمل الصادر من مدينه اضعافا
للتأمينات ، ومن ثم يتمسك بسقوط أجل الدين (١) •

٧٩٠ - انتقال حق الدائن الى مبلغ التأمين :

وهذا هو أهم حق للدائن ، ويتم بحكم القانون دون حاجة لأي
إجراء ، بمجرد تحقق الخطر المؤمن منه واستحقاق مبلغ التأمين •
والذي يتم ليس هو حولا شخصيا (subrogation personnelle) فيحل
الدائن محل المؤمن له ، بل هو حلول عيني (subrogation réelle) فيحل
مبلغ التأمين محل الشيء المؤمن عليه (٢) • وقد نص التقنين المدني
على هذا الحلول العيني في خصوص الرهن الرسمي ، وأحال على هذا
الحكم في خصوص حق الاختصاص ورهن الحيازة وحقوق الامتياز
الواقعة على عقار • فنص في المادة ١٠٤٩ مدني في الرهن الرسمي على
أنه « إذا هلك العقار المرهون أو تلف لأي سبب كان ، انتقل الرهن
بمرتبته الى الحق الذي يترتب على ذلك ، كالتعويض أو مبلغ التأمين
أو الثمن الذي يقرر مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة » • وأحالت المادة

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٦٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة
١٣٤٥ ص ٧٥١ - ص ٧٥٢ •

(٢) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٥ ص ٧٥١ - محمد علي
عرفة ص ٢٧٣ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٠١ •

١٠٩٥ مدنى فى حق الاختصاص ، والمادة ١١٠٢/١ مدنى فى رهن الحيازة ، والمادة ١١٣٤/١ مدنى فى حقوق الامتياز الواقعة على عقار ، على المادة ١٠٤٩ مدنى سالفه الذكر • ويترتب على هذا الحلول العينى أن ينتقل حق الدائن ، بعد تحقق الخطر المؤمن منه ، من الشئ المؤمن عليه الى مبلغ التأمين • وتقول الفقرة الأولى من المادة ٧٧٠ مدنى فى هذا الصدد كما رأينا : « انتقلت هذه الحقوق (التأمينات العينية) الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين » • وزنت على ذلك الفقرة الثانية من نفس المادة أنه لا يجوز للمؤمن « أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له الا برضاء الدائنين » • ذلك أن مبلغ التأمين قد ترتب عليه حقوق الدائنين ، فيجب أولا أن تستوفى هذه الحقوق منه بحسب ترتيبها • فاذا دفع المؤمن مبلغ التأمين قبل ذلك للمؤمن له ، وجب عليه أن يحصل على رضاء الدائنين بذلك ، وقد يقدم لهم ضمانات أخرى يقبلونها فيرضون بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له قبل استيفاء حقوقهم (١) • فاذا لم يحصل المؤمن على رضاء الدائنين ، كان دفعه للمؤمن له مبلغ التأمين غير مبرىء لزمته نحو الدائنين ، ورجع هؤلاء بحقوقهم عليه ، ثم يرجع هو بما دفع لهم على المؤمن له •

وكذلك رتبت الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٠ مدنى على هذا الحلول العينى ، بالنسبة الى الدائن الحاجز أو طالب الحراسة ، أنه لا يجوز للمؤمن « أن يدفع للمؤمن له شيئا مما فى ذمته » ، قبل أن يوفى الدائن حقه أو يبيت فى النزاع الذى كان سببا للحراسة فيعرف صاحب الحق فى الشئ ، والا كان الدفع غير مبرىء لزمته نحو الدائن الحاجز

(١) وقد كان هذا الحكم منصوحا عليه صراحة فى المشروع التمهيدي للفقرة الثانية من المادة ٧٧٠ مدنى ، فكانت العبارة الأخيرة لهذه الفقرة تقول : « • الا برضاء الدائنين أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها » • وقد حذفت لجنة مجلس الشيوخ عبارة « أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها » ، وذلك اكتفاء بعموم عبارة « الا برضاء الدائنين » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٣ — وانظر آنفا فقرة ٣٨٣ فى الهامش) •

أو طالب الحراسة ، كما هو الحكم في شأن الدائن صاحب التأمين العيني فيما قدمناه (١) .

٧١١ — رجوع الدائن بالدعوى المباشرة على المؤمن :

ويترتب على حلول مبلغ التأمين محل الشيء المؤمن عليه ، وانتقال حق الدائن الى هذا المبلغ ، أن الدائن يرجع بدعوى مباشرة على المؤمن لاستيفاء حقه من مبلغ التأمين (٢) . وقد قدمنا أنه لا يجوز للمؤمن أن يدفع مبلغ التأمين للمؤمن له قبل أن يستوفي الدائن حقه .

وإذا رفع الدائن الدعوى المباشرة على المؤمن ، وجب عليه أن يدخل المؤمن له خصما في هذه الدعوى . فإنه يجب تحديد مقدار حق الدائن ، وكذلك تحديد مقدار مبلغ التأمين ، في مواجهة المؤمن له ، فإذا لم يكن داخلا في الدعوى لم يكن هذا التحديد ساريا في حقه (٣) .

وقد قدمنا أن هذه الدعوى المباشرة لا تعتبر ناشئة من عقد التأمين ، إذ أنها تثبت للدائن بحكم القانون ، فلا تخضع اذن للتقادم الثلاثي الخاص بعقد التأمين ، بل تخضع للقواعد العامة المقررة في تحديد مدة التقادم (٤) .

وللمؤمن أن يدفع هذه الدعوى المباشرة بجميع الدفعات التي كان

(١) وإذا كان حق الدائن مضافا الى أجل ، كما يقع غالبا بالنسبة الى الدائن المرتهن ، فإن تحقق الخطر المؤمن منه يؤدي عادة الى اسقاط الأجل لضعف التأمينات ، فيستوفي الدائن حقه من مبلغ التأمين . أما إذا كان حق الدائن معلقا على شرط ، فإنه يخضع من مبلغ التأمين ما يعادل حقه ، ويودع على نمته انتظارا لتحقيق الشرط . انظر بيكار وبيسون فقرة ٢٧٢ ص ٤٠٢ .

(٢) نقض فرنسي ١٧ يوليه سنة ١٩١١ داللون ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٦٢ - داللون ١٩٤٧ - ٢٥ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٢٧٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٦ ص ٧٥٣ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٢٧٥ - وانظر ٢٧٢ فقرة ٦٧٢ .

يستطيع أن يدفع بها دعوى المؤمن له إذا طالبه هذا بمبلغ التأمين •
فيجوز أن يحتج على الدائن بما ورد من شروط في عقد التأمين ، سواء
كانت شروط اسقاط أو شروط استبعاد ، وبقاعدة النسبية التي سيأتي
بيانها فيما إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه ،
وبسقوط حق المؤمن له إذا تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وبعدم
صحة البيانات التي قدمها المؤمن له ابتداءً أو عند تفاقم الخطر (١) ،
ويوقف سريان عقد التأمين أو بفسخه لسبب من الأسباب التي توجب
ذلك ، وبخصم الأقساط المستحقة التي لم تدفع من مبلغ التأمين (٢) •

(ج) افلاس المؤمن له

٧٩٢ — حلول جماعة الدائنين محل المؤمن له في عقد التأمين :
إذا أفلس المؤمن له أو صفت أمواله تصفية قضائية ، فإن عقد

(١) نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٣٥ — ٢٦٥ — داللون الأسبوعي ١٩٣٤ — ٥٥٣ — وكذلك يتمسك بسقوط
حق المؤمن له بالتقادم بمدة ثلاث سنوات ، وإن كانت الدعوى المباشرة
نفسها لا تتقادم إلا طبقاً للقواعد العامة (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة
١٣٤٦ ص ٧٥٣) •

(٢) باريس ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ داللون ١٩٢٧ — ٢ — ١١٧ — وكان
الواجب أيضاً أن يكون للمؤمن الحق في التمسك بالدفع التي تجد بعد
تحقق الخطر ، كسقوط حق المؤمن له لعدم إخطاره بالحادث في الميعاد
القانوني بعد تحققه أو لمبالغته عن غش في تقدير الضرر الذي لحقه • ولكن
محكمة النقض الفرنسية تقضي بعدم جواز تمسك المؤمن بهذه الدفع في
مواجهة الدائن (نقض فرنسي ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين
البري ١٩٤٧ — ٦٣ — داللون ١٩٤٧ — ٢٥) • وقد قاست في ذلك دعوى
الدائن المباشرة على دعوى المضرور المباشرة في التأمين من المسؤولية ،
ويؤخذ الفقه الفرنسي هذا القياس ، ولا تأخذ به محاكم الاستئناف الفرنسية
(بيكار وبيسون فقرة ٢٧٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٦ ص
٧٥٤ — بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ٦٤ — ويسون J.C.P.
١٩٤٧ — ٢ — ٣٥٤٦ — جرينوبل ٢٦ يولييه سنة ١٩١٩ المجموعة الدورية
للتأمين Rec. Per. Ass. ١٩٢١ — ٣٣ — يو ١٥ يولييه سنة ١٩٤١ المجلة العامة
للتأمين البري ١٩٤١ — ٤٠٣ — وقد ألغى هذا الحكم بحكم محكمة النقض
الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ والسابق الإشارة إليه) •

التأمين يبقى ، ولكن المستفيد يتغير • فتحل جماعة الدائنين (masse) محل المؤمن له في عقد التأمين حقوقا والتزامات ، ذلك أن الشيء المؤمن عليه قد دخل في التفليسة (١) ، فيبقى المؤمن ضامنا للخطر المؤمن منه ، وتصبح جماعة الدائنين مدينين بأقساط التأمين •

فترجع جماعة الدائنين على المؤمن بالضمان اذا تحقق الخطر المؤمن منه ، طبقا لشروط عقد التأمين وفي حدود هذا العقد • وعلى ذلك يستطيع المؤمن أن يحتج على جماعة الدائنين بجميع الدفعات التي كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له وقت صدور الحكم بشهر الإفلاس أو بالتصفية ، من أوجه بطلان أو فسخ أو وقف سريان ، ومن شروط اسقاط أو استبعاد ، وبقاعدة النسبية في التأمين البخس ، وبسقوط حق المؤمن له اذا تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه ، وبعدم صحة البيانات التي قدمها المؤمن له ابتداء أو عند تفاقم الخطر ، وبغير ذلك من الدفعات •

وتلتزم جماعة الدائنين بجميع التزامات المؤمن له ، فعليها اخطار المؤمن بتفاقم الخطر ، وبتحققه في الميعاد القانوني • وعليها بوجه خاص أن تدفع أقساط التأمين في مواعييدها • والأقساط التي تلتزم بدفعها هي الأقساط التي تحل بعد صدور الحكم بشهر الإفلاس ، أما الأقساط التي حلت قبل ذلك ولم تدفع فإنها تلزم المؤمن له المفلس ، ومن ثم يدخل بها المؤمن في التفليسة شأنه في ذلك شأن سائر الدائنين • ومع ذلك يجوز للمؤمن أن يعذر السنديك لدفع الأقساط التي استحققت قبل الإفلاس كاملة ، ثم يوقف سريان العقد ويطلب بعد ذلك فسخه ، ويجوز له كذلك عند تحقق الخطر المؤمن منه أن يخصص الأقساط المتأخرة من مبلغ التأمين • ومن ثم ترى جماعة الدائنين من

(١) وهذا يفترض أن التأمين تأمين من الأضرار (بلانيول وريبير وبيسنون ١١ فقرة ١٣٤٤ ص ٧٤٩) •

مصلحتها ، اذا أرادت استبقاء عقد التأمين ، أن تدفع جميع الأقساط المتأخرة كاملة نيابة عن المؤمن له المفلس ، وأن تدفع الأقساط التي تحل بعد الافلاس باعتبارها ملتزمة مباشرة بعقد التأمين (١) .

٧٩٣ — جواز فسخ عقد التأمين :

ولما كان افلاس المؤمن له يغير من وضعه بالنسبة الى جماعة الدائنين فقد ترى هذه ألا مصلحة لها في بقاء العقد ، وبالنسبة الى المؤمن أيضا فقد يرى فسخ العقد بعد افلاس المؤمن له وتغير الادارة وما ينجم عن الافلاس من اضطراب في العمل . لذلك تحتفظ التشريعات عادة لكل من الطرفين بالحق في طلب الفسخ .

وقد عالج التقنين المدني الكويتي هذه الحالة في الفقرة الأولى من المادة ٨٠٦ التي نصت على ما يأتي : « اذا افلس المؤمن له قبل انقضاء مدة العقد ، بقي التأمين قائما لصالح جماعة الدائنين التي تصبح مدينه مباشرة قبل المؤمن بمجموع الأقساط التي تستحق من يوم صدور الحكم بشهر الافلاس . ويكون لكل من الطرفين الحق في انهاء العقد في مدى ثلاثة اشهر تبدأ من هذا التاريخ . وعلى المؤمن في حالة الانهاء ان يرد لجماعة الدائنين الجزء من القسط الذي لم يتحمل في مقابلة خطرا ما » .

وقد نصت المادة ٣٣/١ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « اذا افلس المؤمن له أو صفيت أمواله قضاء قبل انقضاء مدة العقد ، بقي التأمين قائما لصالح جماعة الدائنين التي تصبح مدينه مباشرة قبل المؤمن بمجموع الأقساط التي تستحق من يوم الحكم بافلاس أو التصفية القضائية . ويحتفظ كل من الطرفين لنفسه

(١) انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٥٢ — بلانيول وريييز وبيسون ١١ فقرة ١٢٤٤ — نقض فرنسي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ — ٣٠ .

بحق انتهاء العقد في مدى ثلاثة أشهر تبدأ من هذا التاريخ ، وعلى المؤمن أن يعيد لجماعة الدائنين الجزء من القسط الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما « (١) • ويقع الفسخ من أى من الطرفين بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول يرسله السنديك الى المؤمن ، أو يرسله المؤمن الى السنديك ، بحسب الأحوال • ويجب أن يتم ذلك في خلال ثلاثة أشهر من وقت صدور الحكم بالافلاس أو بالتصفية ، ولو لم يعلم المؤمن بصدور هذا الحكم • ويكون قسط التأمين هنا قابلا للتجزئة ، فسواء جاء الفسخ من جهة المؤمن أو من جهة السنديك ، فان الجزء من القسط المدفوع المقابل للمدة الباقية من السنة الجارية منذ وقوع الفسخ يردده المؤمن لجماعة الدائنين ، لأن هذا الجزء لم يتحمل المؤمن في مقابلة خطرا ما •

٧٩٤ — افلاس المؤمن — احالة :

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من مشروع الحكومة على

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١٠٧٦ من المشروع التمهيدي ، ويجرى نص المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « اذا افلس طالب التأمين أو صفيت أمواله قضاء قبل انقضاء مدة العقد ، جاز للمؤمن ان يفسخ العقد اذا لم يقدم طالب التأمين كفيلا مقتدرا في مدى عشرة أيام من وقت انذاره بذلك في موطنه • ويتم كل من الانذار والفسخ بكتاب موصى عليه • ٢ — ولا تسرى هذه المادة الا اذا كانت لا تتعارض مع قواعد القانون التجارى الخاصة بنوع التأمين المتصل بمتجر المؤمن عليه ، • وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٥١ في الهامش) • وتنص المادة ٩٨٠ من قانونين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي : « اذا وقع المضمون في الافلاس أو التصفية القضائية قبل انتهاء مدة الضمان ، حق للضامن ان يفسخ العقد بعد انذار المضمون في محل اقامته بوجوب تقديم كفيل ملئ في ظروف ثمانية أيام ، اذا بقى الانذار بلا جدوى • ويتم الانذار والفسخ بارسال كتاب مضمون — والمضمون الحقوق نفسها اذا وقع الضامن في الافلاس أو التصفية القضائية قبيل تاريخ انقضاء الاخطار ، •

وانظر المادة ١٨ / ١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر في ١٣ يولييه

سنة ١٩٣٠ •

ما يأتي : « واذا صفيت أموال المؤمن ، فان العقد يقف سريانه من تاريخ التصفية ، ويكون للمؤمن له الحق في استرداد الجزء من القسط الذي يكون قد أداه عن الفترة التي يوقف فيها العقد » (١) .

وقد تقدم بحث حالة إفلاس المؤمن في التأمين على الحياة ، حيث قررنا أن عقد التأمين يقف سريانه من يوم صدور الحكم بالافلاس أو بالتصفية ، ويحدد حق المستفيد بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطي الحسابي محسوبة على أساس تعريفية التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون زيادة (٢) .

وهنا ، في التأمين من الأضرار ، يسرى نفس الحكم ، فيقف سريان عقد التأمين من يوم صدور الحكم بالافلاس أو بالتصفية . ولكن المؤمن له لا يسترد قيمة الاحتياطي الحسابي اذ لا وجود لهذا الاحتياطي ، وانما يسترد الجزء من القسط الذي يكون قد أداه ولم يتحمل المؤمن في مقابله خطرا ما .

المطلب الثاني

المحل في عقد التأمين على الأشياء

(وبخاصة في عقد التأمين على الحريق)

٧٩٥ — أخطار متنوعة :

المحل في عقد التأمين على الأشياء يتنوع بتنوع التأمين . ففي التأمين من موت المواشي يكون المحل هو خطر موتها ، وفي التأمين من السرقة يكون المحل هو خطر سرقة المال المؤمن عليه ، وفي التأمين من

(١) ولا مقابل لهذا النص في المشروع التمهيدي — وانظر المادة ٢/٩٨٠ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني أنفا فقرة ٧٩٣ في الهامش — وانظر المادة ٢/١٩ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ .

(٢) انظر أنفا فقرة ٧٣٨ .

التبديد يكون المحل هو خطر تبديد المال المؤمن عليه ، وفي التأمين من تلف المزروعات يكون المحل هو خطر تلف هذه المزروعات ، وفي تأمين الدين يكون المحل اما خطر عدم وفاء الدين أو خطر اعسار المدين بحسب الأحوال ، وفي التأمين من الحريق يكون المحل هو خطر حريق المال المؤمن عليه .

وقد نص التقنين المدني الأردني في مادته ٩٢٢ على أنه « يجوز ان يتم التأمين ضد الأخطار الناجمة عن الحوادث الشخصية وطوارئ العمل والسرقة وخيانة الأمانة وضممان السيارات والمسئولية المدنية وكل الحوادث التي حرص العرف والقوانين الخاصة على التأمين ضدها » .

ولما كان التأمين من الحريق هو أهم هذه الأنواع وأوسعها انتشارا كما سبق القول ، فاننا نركز الكلام في المحل على التأمين من الحريق ، مع ملاحظة أن كثيرا من قواعد هذا التأمين تسري على الأنواع الأخرى في التأمين على الأشياء والتأمين من الأضرار بوجه عام .

٧٩٦ — خطر الحريق — تحديد ما هو الحريق — نص قانوني :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٧٩٦ من التقنين المدني على ما يأتي :

« في التأمين من الحريق ، يكون المؤمن مسئولا عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق (١) » .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في الفقرة الأولى من المادة ١١١٠ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتي : « يكون المؤمن مسئولا عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقا كاملا » . ووافقت عليها لجنة المراجعة تحت رقم ٨٢٢ / ١ في المشروع النهائي . ثم وافق عليها مجلس النواب تحت رقم ٨٢٢ / ١ وفي لجنة مجلس الشيوخ أضيفت في أول الفقرة عبارة « في التأمين من الحريق » ، إبرازا لاقتصار حكم النص على هذا النوع من التأمين ، وأضيفت الى آخر =

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشمل على نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ١/٧٣٢ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الليبي ولا في التقنين المدني العراقي — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٨٨ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٢٣ (٢) .

= الفقرة عبارة « أو عن حريق يمكن أن يتحقق » وذلك « حتى يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة الشروع في اطفاء حريق ، وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يحترق ولو لم يكن الحريق امتد إليه فعلا » . وجاء في تقرير اللجنة في هذا المعنى ما يأتي : « حتى يكون النص شاملا لحالات لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق أو بداية الحريق ، كما لو هدم جزء من بناء توقيا لامتداد الحريق إليه ، أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توقيا للخطر ذاته » . فأصبح النص بذلك مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ١/٧٦٦ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٧ — ص ٣٩٦) .

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٢/٧٣٢ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي لا مقابل .

التقنين المدني العراقي لا مقابل .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٨٨ : ان ضامن الحريق مسئول عن جميع الأضرار الناجمة عن اضطرام أو اشتعال أو احتراق بسيط . ولكنه غير مسئول عن الأضرار الناشئة عن مجرد فعل الحرارة أو مساس النار مباشرة أو مساس مادة حامية ، اذا لم يحصل حريق أو بداءة حريق يمكن أن تتحول إلى حريق فعلى .

(وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص ، لان المشرع الكويتي عالج

الأحكام التفصيلية للأنواع المختلفة لعقد التأمين بتشريعات خاصة .

التقنين المدني الأردني م ١/٩٢٣ : يكون المؤمن مسئولا في التأمين

ضد الحريق : ١ — عن الاضرار الناشئة عن الحريق ولو كانت ناجمة عن الزلازل

والصواعق والزوابع والرياح والاعاصير والانفجارات المنزلية والاضطرابات =

(الوسيط ج ٧ — م ١٢٥)

ويخلص من هذا النص أن التأمين من الحريق يشمل جميع الأضرار التي تنشأ عن الحريق ، أى عن اضطراب النار أو اشتعالها أو الاحتراق البسيط (١) . وليس من الضروري أن يشتعل حريق كامل ، بل يكفي أن تكون هناك بداية حريق لم تتحول بعد الى حريق كامل ، مادامت هذه البداية يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، فسارع الناس الى اطفائها ، فنجمت أضرارا عن ذلك (٢) . بل ان النص سالف الذكر شامل ، كما جاء في تقرير لجنة مجلس الشيوخ ، « لحالات لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق

= التي يحدثها سقوط الطائرات والسفن الجوية الأخرى أو عن كل ما يعتبر عرفا داخلا في شمول هذا النوع من التأمين .
(وأحكام التقنين الاردنى تتفق فى عمومها وتفصيلاتها مع احكام التقنين المصرى) .
وانظر المادة ٤٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

(١) انظر صدر المادة ٤٠ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ حيث ورد ما يأتى : « L'assureur contre l'incendie répond : de tous dommages causés par conflagration, embrasement ou simple combustion. » وتنقل المادة ٩٨٨ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى ، فى صدرها ، هذا النص الفرنسى ، فنقول : « ان ضامن الحريق مسئول عن جميع الأضرار الناجمة عن اضطراب أو اشتعال أو احتراق بسيط (انظر آنفا نفس الفقرة فى الهامش) .

وانظر فى هذا الصدد : نقض فرنسى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ - سيريه ١٩٣٢ - ١ - ٢١ - باريس ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ داللو ٨٣ - ٢ - ١٠٤ - سانت ايتيين الابتدائية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ داللو الأسبوعى ١٩٢٩ - ٩٦ - Deschamps فى المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥١ - ٥ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ ص ٧٦١ - أنسيكلوبيدى داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١١ - فقرة ١٦ .

(٢) ولكن لو كانت النار لم تسر من موضعها وتمتد السنة اللهب الى المواضع المجاورة ، ومع ذلك أحرقت شيئالقى فيها أو مسته ، كما لو سقط شيء فى أتون مشتعل فاحترق ، أو سقطت سيجارة على متاع فاحترقت جانبا منه ، أو اتصلت مكواة أو مدفأة كهربائية بملابس أو أشياء أخرى فاحترقتها ، لم يكن هذا هو الحريق المقصود عادة فى عقد التأمين (بيكار وبيسون المطلب ٣ ص ١١ - ص ١٢ - Trasbot فى داللو ١٩٢١ - ٤ - ٢٥ - محمد على عرفة ص ٢٦٤ - ص ٢٦٥) - وانظر الهامش التالى فى نفس الفقرة .

أو بداية الحريق ، كما لو هدم جزء من بناء توقيا لامتداد الحريق اليه ، أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توقيا للخطر ذاته » ، وكما جاء في محضر لجنة مجلس الشيوخ : « يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة الشروع في اطفاء حريق ، وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يحترق ، ولو لم يكن الحريق امتد اليه فعلا » (١) . ويبقى ، بعد أن حددنا ما هو الحريق ، أن نبحث :

١ - الأسباب التي ينجم عنها الحريق .

٢ - والأضرار الناشئة عن الحريق التي تدخل في نطاق التأمين .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٤ - ص ٣٩٦ - وانظر آنفا نفس الفقرة في الهامش - وتقول العبارة الأخيرة من المادة ٩٨٨ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني : « ولكنه (المؤمن) غير مسئول عن الأضرار الناشئة عن مجرد فعل الحرارة أو مساس النار مباشرة أو مساس مادة حامية ، إذا لم يحصل حريق أو بداءة حريق يمكن أن تقتصر على حريق فعلى » (انظر آنفا نفس الفقرة في الهامش) . ونص التقنين اللبناني منقول عن نص العبارة الأخيرة من المادة ٤٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ حيث ورد ما يأتي : « Toutefois, il ne répond pas, sauf convention contraire, de ceux occasionnés par la seule action de la chaleur ou par le contact direct et immédiat du feu ou d'une substance incandescente s'il n'y a eu ni incendie, ni commencement d'incendie susceptible de dégénérer en incendie véritable ».

وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي : « وقد تفادى المشروع ، جريا على نسق التقنين الفرنسي (م ٤٠ من قانون سنة ١٩٣٠) والتقنين اللبناني (م ٩٨٨) ، أن يذكر في الفقرة الأولى أن مسئولية المؤمن تكون بنسبة الأضرار الناشئة عن حريق الاشياء المؤمن عليها ، وذلك لان التأمين قد يمتد الى كل الأضرار الناشئة عن الحريق ، سواء بالنسبة للاثياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسئولية المستاجر عن احتراق العين المؤجرة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٠) .

١ — الأسباب التي ينجم عنها الحريق

٧٩٧ — أسباب مختلفة :

تدخل في نطاق التأمين ، فيكون المؤمن مسئولا عنها ، الأضرار التي تنشأ من حريق ينجم عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة ، مالم يكن قد نجم من حرب خارجية أو داخلية أو اضطرابات شعبية أو زلازل أو براكين أو غيرها من الظواهر الطبيعية . ويدخل أيضا الحريق الناجم عن خطأ المؤمن له غير المتعمد دون الخطأ العمدى ، وكذلك الحريق الناجم عن خطأ من يكون المؤمن له مسئولا عنه ولو كان خطأ عمديا ، والحريق الناجم عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

٧٩٨ — الحادث المفاجيء أو القوة القاهرة :

قدمنا ، عند الكلام في عقد التأمين بوجه عام ، أنه يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية أو القوة القاهرة ، فهذه لا سلطان له عليها ولا تتعلق بإرادته . ويدخل في الحوادث الفجائية خطأ الغير ولو كان عمديا ، كالسرقة والتبديد والتعدي (١) . ويترتب على ذلك أن التأمين من الحريق يغطي خطر الحريق الناجم عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة ، أو ناجم عن فعل الغير أو خطئه ولو كان هذا الخطأ عمديا .

وهناك نص صريح في التقنين المدني المصري ، في التأمين من الحريق ، يجعل المؤمن مسئولا عن الحريق اذا نجم عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٦٨ مدنى على أن « يكون المؤمن ... مسئولا عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجيء أو قوة قاهرة » . وهذا النص يعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . ومن ثم لا يجوز أن يشترط المؤمن اعفاءه من المسؤولية

(١) انظر في ذلك أيضا فقرة ٦٠٠ .

عن الحادث الفجائيء أو القوة القاهرة •

غير أن هناك طائفة من أحوال القوة القاهرة ، هي الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، تنطوى على عنصر جسيم من الخطر والمفاجأة يجعلها تنفرد بأحكام خاصة ننتقل الآن إليها •

٧٩٩ — الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية (*) :

قدمنا في التأمين على الحياة أن أخطار الحرب الأهلية (الداخلية) ، ويلحق بها الاضطرابات الشعبية ، تدخل في نطاق التأمين على الحياة ما لم تستبعد بشرط خاص ، أما أخطار الحرب الخارجية فانها لا تخضع عادة للتأمين ولا بد في تأمينها من اجراءات احتياطية كرفع قسط التأمين أو جعل التأمين تبادلياً في حدود المبالغ التي تجمع من الاشتراكات التي يدفعها المؤمن لهم (١) •

وفي التأمين من الحريق ، والتأمين على الأشياء والتأمين من الأضرار بوجه عام ، لا تدخل الحرب الخارجية أو الداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية في نطاق التأمين ما لم يتفق على ادخالها فيها في مقابل رفع قسط التأمين • وقد نصت المادة ٤٢ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن الخسائر والأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية أو تلك الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية أو تلك الناشئة من الزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ، ما لم يتفق على غير ذلك — وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد

(*) انظر Marchal رسالة من باريس سنة ١٩٤١ •

(١) انظر آنفاً فقرة ٧٢١ •

نشأت عن أحد هذه الأسباب — ويقع باطلا كل شرط يوجب على المؤمن له اقامة الدليل على أن الخسائر أو الأضرار غير ناشئة عن أحد الأسباب المشار إليها « (١) .

ويعتبر عملا من أعمال الحرب الخارجية العمليات الحربية الهجومية

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١١١ من المشروع التمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتي : « لا يشمل التأمين ضد الحريق الأضرار الناشئة عن الحرب الخارجية أو الداخلية ولا عن الاضطرابات الشعبية ، وكذلك لا يشمل الأضرار الناشئة عن الحريق الناتج من الزلازل أو غيره من الآفات ، ما لم يتفق على غير ذلك . ٢ — وعلى المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت من أحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٤ — ص ٣٩٥ في الهامش) . وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة : « ونظرا الى أن الأضرار الناجمة عن الحروب والاضطرابات الشعبية وكذا الخسائر التي تنتج من الظواهر الطبيعية كالزلازل وغيرها تكون من الضخامة بحيث لا يستطيع المؤمن في معظم الأحيان مواجهة الالتزامات التي تنجم عنها ، لذلك فقد تضمنت المادة ٤٢ نصا من مقتضاها ألا يكون المؤمن مسئولا عن الأضرار الناشئة من مثل هذه الكوارث العامة الا اذا أثنى على ذلك صراحة في العقد ، اذ يكون المؤمن في هذه الحالة قد وطد نفسه على تحمل هذه المخاطر » . وتنص المادة ٧٧٤ من التقنين المدني الليبي على أنه « لا يلزم المؤمن بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الزلازل أو الحروب والاضطرابات والفن الأهلية ، ما لم يتفق على خلاف ذلك » .

وتنص المادة ٩٦٩ تقنين الموجبات والعقود اللبناني على أنه « لا يكون الضامن مسئولا عن الهلاك أو الضرر الذي تحدثه حرب خارجية أو حرب أهلية أو فتنة أو حركة قومية ، ما لم يكن هناك اتفاق على العكس — وعلى الضامن اقامة البينة على أن الهلاك أو الضرر ناشيء عن أحد هذه الأسباب . وكل نص يوجب على المضمون اقامة البرهان على أن الضرر أو الهلاك غير ناشيء عن أحد هذه الأسباب يكون باطلا » . وتنص المادة ٩٩٣ من نفس التقنين ، في الضمان من الحريق ، على ما يأتي : « ان الضمان لا يشمل الحريق الناجم عن تفجر البراكين وعن الزلازل والعواصف والأعاصير وغيرها من الآفات . لكنه يشمل الحريق الناجم عن الصواعق » .

وانظر المادتين ٣٤ و ٤٥ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٨٤ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

أو الدفاعية ، كالتصف بالمدافع والقاء القنابل والتخريب والتدمير .
ويدخل في ذلك أيضا ما يتصل بأعمال الحرب ويعتبر نتيجة لها ، كالحرائق
وما ينجم من حوادث وسرقات عن هجرة السكان (١) . والحرب
الداخلية هي الحرب الأهلية التي تقوم بين المواطنين من بلد واحد ،
ويغلب أن ينجم ذلك عن انقسام الجيش الوطني الى فئات يحارب
بعضها بعضا . والاضطرابات الشعبية قد تصل الى حد الثورة ، وقد
تنزل الى المظاهرات العنيفة (٢) . ويلحق بالزلازل والبراكين العواصف
والأعاصير والفيضانات العالية على نحو استثنائي وانهايار الجبال
وتصدع السدود وغير ذلك من الظواهر الطبيعية .

واذا لم يكن هناك اتفاق على ادخال الأعمال المتقدمة الذكر في
نطاق التأمين (٣) ، فان المؤمن ، حتى يتخلص من مسئولية ضمانها ،
يقع عليه عبء اثبات أن الضرر الذي لحق المؤمن له قد نجم عنها ، فاذا

(١) انظر في تحديد أعمال الحرب الخارجية وفي ضرورة قيام علاقة
السببية بين هذه الأعمال ووقوع الحوادث المؤمن عنه - بيكار وبيسون - فقرة
١٩١ - فقرة ١٩٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ من ٧٢٩ -
وانظر في أعمال التخريب أو الارهاب (actes de sabotage ou de terrorisme)
بيكار وبيسون فقرة ١٩٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ من ٧٣٠
- من ٧٣١ .

(٢) انظر في تحديد معنى الحرب الأهلية (guerre civile) والعصيان
(émeute) والاضطرابات الشعبية (mouvements populaires) : بيكار
وبيسون فقرة ١٩٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٤ من ٧٢٨ -
نقض فرنسي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ -
١٦١ - بورسو ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ جازيت دي باليه ١٩٣٤ - ١ - ٥٨٩ -
- بر ٦ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٣١٩ -
ليون ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ٤٨ - السنين ٢٩
سبتمبر سنة ١٩٣٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ١٠٥ .

(٣) ويجوز أيضا ، على العكس من ذلك ، الاتفاق على التوسع في
ابعاد هذه الأعمال من نطاق التأمين ، فتستبعد مثلا الحوادث التي لا تربطها
بالحرب أو بالاضطرابات الشعبية الا رابطة غير مباشرة (بيكار وبيسون
فقرة ١٩٦) .

لم يستطع اثبات ذلك وجب عليه الضمان (١) • ويعتبر هذا الحكم من النظام العام لأنه في صالح المؤمن له ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه • ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط على المؤمن له ، إذا وقع الحادث المؤمن منه في أثناء حرب أو اضطرابات شعبية أو براكين أو زلازل أو نجوها ، أن يثبت أن الحادث لم ينجم عن أحد هذه الأسباب ، ويكون هذا الشرط باطلا لمخالفته للنظام العام إذ هو في غير صالح المؤمن له (٢) •

٨٠٠ — خطأ المؤمن له (*) — نص قانوني :

تنص المادة ٧٦٨ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ — يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث فجائي أو قوة قاهرة » •

« ٢ — أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك » (٣) •

(١) وتميز المادة ٢/٣٤ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ بين الحرب الخارجية من جهة وبين الحرب الأهلية والعصيان والاضطرابات الشعبية من جهة أخرى ، فتجعل عبء الإثبات في الحالة الأولى على المؤمن له وفي الحالة الثانية على المؤمن • انظر في انتقاد هذا التمييز التحكيمي بيكار وبيسون فقرة ١٩٥ ص ٢٩٩ - ص ٣٠٠ بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٥ •

(٢) وهذا هو أيضاً الحكم في القانون الفرنسي ، بالرغم من أن المادة ٣٤ من قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ لم تنص على ذلك صراحة (بيكار وبيسون وبيسون فقرة ١٩٧) •

(*) انظر Stefani في التأمين من الأخطار رسالة من باريس سنة ١٩٢٣ •

(٣) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١١١٣ من المشروع التمهيدي على وجه يتفق مع ما استقر عليه في التقنين المدني الجديد • ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٢٥ في المشروع النهائي • ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٤ • وفي لجنة مجلس الشيوخ أضيفت إلى =

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى :
في التقنين المدني السوري ٧٣٤ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الليبي — وفي التقنين المدني العراقي ١/١٠٠٠ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٦٦ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٣٤ (٢) .

= الفقرة الأولى عبارة « غير متعمد » ، ازالة لشبهة تدخل الفقرتين الأولى والثانية ، وازاء صراحة الفقرة الثانية في نصها على ما يقع عمدا أو غشا ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وصار رقمه ٧٦٨ . ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٧ — ص ٣٩٩) .

(١) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .
(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :
التقنين المدني السوري م ٧٣٤ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي لا مقابل (والنص تطبيق للقواعد العامة) .
التقنين المدني العراقي م ١/١٠٠٠ : يكون المؤمن مسئولا عن الحريق الذي وقع قضاء وقدر أو بسبب خطأ المستفيد ، ولا يكون مسئولا عن الحريق الذي يحدثه المستفيد عمدا أو غشا .
(وأحكام التقنين العراقي تتفق مع أحكام التقنين المصري) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٦٦ : يكون الضامن مسئولا عن الهلاك أو الضرر اللذين يقعان بقوة قاهرة أو بحادث غير متوقع ، أو ينجمان من خطأ من المضمون — على أن الضامن لا يكون مسئولا عن الهلاك أو الضرر الذي يقع بسبب خطأ اقترفه المضمون عن قصد ، وإن يكن هناك اتفاق على العكس .

(وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .
التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص لأن المشرع الكويتي عالج الأحكام التفصيلية للتأمين على الحريق وباقي أنواع عقد التأمين بتشريعات خاصة .

التقنين المدني الأردني م ٩٣٤ : ١ — يكون المؤمن مسئولا عن أضرار الحريق الذي يحدث بسبب خطأ المؤمن له أو المستفيد ٢٠ — ولا يكون المؤمن مسئولا عن الأضرار التي يحدثها المؤمن له أو المستفيد عمدا أو غشا ولو اتفق على غير ذلك .

ويخلص من هذا النص أنه يدخل في نطاق التأمين خطأ المؤمن له غير المتعمد حتى لو كان هذا الخطأ جسيما ، ولكن لا يدخل خطأه العمدى أو غشه (١) ولو اتفق على غير ذلك • وقد قدمنا أن العمل كان يجرى قديما على عدم جواز التأمين من خطأ المؤمن له ، وكان ذلك يفقد التأمين كثيرا من مزاياه ، فأجيز في خلال القرن التاسع عشر التأمين من خطأ المؤمن له ما لم يكن الخطأ عمديا أو جسيما ، ثم أجيز التأمين من الخطأ الجسيم دون الخطأ العمدى (٢) • وقدما كذلك أنه لا يجوز للمؤمن له أن يؤمن من خطأه العمدى اذا كان هذا الخطأ صادرا منه شخصا ، لأن الخطأ العمدى الذى يصدر منه يتعلق بمحض ارادته ، ولا يجوز أن يتعلق الخطر المؤمن منه بمحض ارادته أحد طرفى العقد (٣) • فإذا أمن شخص على منزله من الحريق ، ثم تعمد احراق المنزل ، لم يجز له الرجوع بمبلغ التأمين على المؤمن • ولا يشترط فى الخطأ العمدى أن يكون المؤمن له متعمدا الاضرار بالمؤمن ، بل يكفى أن يكون قد تعمد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو عالم أنه بتحقيقه هذا الخطر يثير مسئولية المؤمن عن تعويض الضرر (٤) •

= (التقنين الاردنى يتفق فى احكامه مع التقنين المصرى) •
وانظر المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ •

(١) استئناف مختلط ١٩ يولييه سنة ١٨٨٩ م ١ ص ٣١٥ - ١٣ فبراير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٣٦٣ (تعمد الغير متواطئا مع المؤمن له) - ١٥ يولييه سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦ - نقض فرنسى ٢ يولييه سنة ١٨٨٦ داللون ٨٦ - ١ - ٢٦٥ - ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٣ داللون ١٩٠٥ - ١ - ٤١٣ - بالنيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣١ ص ٧٢٤ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ •

(٤) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ - وانظر فى تعمد أحداث الحريق وفى أن عبء اثبات هذا التعمد يقع على المؤمن : انسيكلويدى داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٧ - فقرة ١٠ والاحكام المشار اليها - محمد على عرفه ص ٢٧٠ - وتكفى القرائن فى اثبات التعمد (استئناف مختلط ١٩ يولييه =

٨٠١ - خطأ من يكون المؤمن له مسئولا عنه - نص قانوني :

تنص المادة ٧٦٩ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص النذير
يكون المؤمن له مسئولا عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم ومداه » (١) .

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل على
نصوص في عقد التأمين (٢) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين
المدني السوري ٧٣٥ - ولا مقابل للنص في التقنين المدني الليبي - وفي
التقنين المدني العراقي المادة ٢/١٠٠٠ - وفي تقنين الموجبات والعقود
اللبناني المادة ٩٦٧ - ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي - وفي
التقنين المدني الأردني المادة ٩٣٥ (٣) .

= سنة ١٨٨٩ م ١ ص ٣١٥ - ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٥٧ (٤) .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١١١٤ من المشروع التمهيدي على وجه مطابق
لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد . ووافقت عليه لجنة المراجعة
تحت رقم ٨٢٦ في المشروع النهائي . ثم وافق عليه مجلس النواب تحت رقم
٨٢٥ ، فمجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٩ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص
٢٩٩ - ص ٤٠١) .

(٢) لم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

(٣) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٥ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي لا مقابل (والنص تطبيق للقواعد العامة) .
التقنين المدني العراقي م ٢/١٠٠٠ : ويكون (المؤمن له) مسئولا
ايضا عن الحريق الذي يتسبب فيه تابعو المستفيد ولو كانوا متعمدين .
(وأحكام التقنين العراقي تتفق مع أحكام التقنين المصري) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٦٧ : يضمن الضامن الهلاك
والضرر اللذين يحدثهما الأشخاص الذين يكون المضمون مسئولا عنهم
مدنيا ، أيا كان نوع خطاهم وأية كانت أهميته .
(وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .
التقنين المدني الكويتي : لا مقابل فيه للنص ، لأن المشرع الكويتي رأى
معالجة الأحكام التفصيلية لأنواع عقد التأمين المختلفة بما في ذلك التأمين
ضد الحريق بتشريعات خاصة .

ويخلص من هذا النص أنه يدخل في نطاق التأمين خطأ من يكون المؤمن له مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطأهم أو مداه ، أى سواء كان خطأهم عمدياً (١) أو غير عمدي (٢) ، وأياً كانت جسامة الخطأ غير العمدي . وذلك ما لم يكن الخطأ العمدي صادراً بالتواطؤ مع المؤمن له ، فإن هذا يعتبر غشاً من هذا الأخير لا يدخل في نطاق التأمين (٣) .

— وقد قدمنا أنه إذا كان الغير الذي صدر منه الخطأ العمدي غير أجنبي عن المؤمن له ، بأن كان هذا الأخير مسئولاً عنه كما إذا كان تابعاً له ، فخطأ التابع العمدي يجوز هو أيضاً التأمين منه ، لأن الخطأ المؤمن منه هنا لا يتعلق بمحض ارادة المؤمن له ، وعلاقة التبعية لا تمنع من أن الخطر الذي تعمد التابع تحقيقه قد تحقق بغير ارادة المؤمن له

= التقنين المدني الأردني م ٩٣٥ : يكون المؤمن مسئولاً عن اضرار الحريق الذي تسبب فيه تابعو المؤمن له اياً كان نوع خطئهم .
(والتقنين الاردني تنفق احكامه مع التقنين المصري) .
وانظر م ١٢ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٥ .

(١) وحفظ النيابة للتحقيق لا يمنع من سقوط حق المؤمن له لتعمده احداث الحريق (استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ١١٣) ، وكذلك لا يكون مانعاً تبرئة المؤمن له أمام القضاء الجنائي (استئناف مختلط ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ م ٤ ص ١١ - ٥ مايو سنة ١٨٩٨ م ١٠ ص ٢٦٣) . ولا يكفي لاثبات تعمد احداث الحريق اثبات المبالغة في تقدير الاضرار التي نجمت عن الحريق (استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ م ٢٦ ص ٢٤٧) .

(٢) وقد جاء في محضر لجنة مجلس الشيوخ أن « المقصود بالخطأ هو الخطأ العمدي والخطأ غير العمدي » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠١) .

(٣) محمد علي غرفة ص ٢٧٠ - وقد ورد في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى في هذا المعنى : « ولم ير المشروع حاجة لأن يزيد على النص أن المؤمن لا يكون مسئولاً عن خطأ هؤلاء الأشخاص الا اذا كان حاصلاً بغير تواطؤ المؤمن عليه ، لأن هذه الحالة تدخل تحت نطاق الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وهي تستبعد مسئولية المؤمن عن الخسائر والاضرار التي يحدتها المؤمن عليه عمداً أو غشاً بنفسه أو بواسطة غيره » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٠) .

نفسه (١) •

وقد تكون المسؤولية عن الغير مسئولية تقصيرية ، فيجوز التأمين من خطأ الولد والتلميذ وصبي الحرفة ونحوهم ، كما يجوز التأمين من خطأ الخادم والمستخدم وأى تابع آخر ، ولو كان الخطأ عمديا • وقد تكون المسؤولية عن الغير مسئولية عقدية ، فيجوز أن يؤمن الوكيل من خطأ نائبه وأن يؤمن المقاول الأصلي من خطأ المقاول من الباطن وأن يؤمن صاحب العمارة من خطأ البواب • ولكن لا يجوز للشركة أن تؤمن من خطأ مديرها العمدي ، لأن المدير لا يعتبر تابعا للشركة بل هو أحد أجهزتها (organe) ، فخطأه هو خطأ الشركة (٢) ، ولا يجوز لأحد أن يؤمن من خطأه العمدي كما قدمنا •

ويلاحظ أن التأمين هنا يكون تأمينا من المسؤولية ، لأن المؤمن له يؤمن عادة من مسئوليته عن الغير • ولكن يجوز أن يكون التأمين تأمينا على الأشياء ، فيؤمن الشخص من الحريق ولو حدث بخطأ عمدي من خادمه أو ممن يسكنون معه من أتباعه ، ويؤمن السرقة أو التبيد ولو وقع الحادث بخطأ عمدي من خادم أو أى تابع آخر (٣) • وإذا رجع المؤمن له بمبلغ التأمين على المؤمن ، فإن هذا لا يحل محله في الرجوع على المسئول ، فإن هذا الأخير تابع للمؤمن له أو شخص هو مسئول عنه فيمتنع الحلول طبقا لأحكام المادة ٧٧١ مدنى كما سيجىء •

ويعتبر القضاء الفرنسى الأحكام المتقدمة الذكر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ويبطل الشرط الذى يستبعد المؤمن بموجبه ضمانه لخطأ عمد صدر من الأشخاص الذين يكون المؤمن له

(١) انظر آنفا فقرة ٦٠٠ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٨٤ ص ٢٨٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣١ ص ٧٢٤ — ص ٧٢٥ — محمد كامل مرسى فقرة ١٨٨ ص ١٩١ •

(٣) انظر فى هذا المعنى : بيكار وبيسون فقرة ١٨٤ ص ٢٨٤ •

مسئولا عنهم (١) . ولكن يبدو أنه لا يوجد ما يمنع من أن يحدد المؤمن الأخطار التي يؤمنها ، فيستبعد منها ما ينجم عن الخطأ العمد الصادر من تابعي المؤمن له أو من أى شخص آخر يكون المؤمن له مسئولا عنه (٢) .

٨٠٢ — عيب في الشيء المؤمن عليه — نص قانوني :

تنص المادة ٧٦٧ من التقنين المدني على ما يأتي :

« يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه » (٣) .

(١) نقض فرنسي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٣٦٠ — نقض فرنسي جنائي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع السابق ١٩٥١ — ١٨٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ ص ٧٢٥ .
(٢) قرب بيكار وبيسون فقرة ١٨٥ — فقرة ١٨٦ — بيسون في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ٦٤٨ و ١٩٤٣ — ٥ — وانظر في أن القضاء الفرنسي يبيع للمؤمن أن يضع قيودا عامة على ضمانه لخطأ المؤمن له ولخطأ الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولا عنهم : نقض فرنسي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٤٠ — ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ١٧٧ — ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٨ — ٧٧ — ليون ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ — ٢٨٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ — وانظر في جواز أن يؤمن الشخص من خطئه الشخصي وحده دون خطأ من يكون مسئولا عنهم ، كأن يؤمن من مسئوليته عن حوادث سيارته إذا كان هو وحده الذي يقودها (clause de direction exclusive) أو يؤمن من السرقة أو التبيد فيما عدا ما يصدر من أتباعه عامة أو من أتباع معينين : بيكار وبيسون فقرة ١٨٦ ص ٢٨٧ — ص ٢٨٨ (وانظر عكس ذلك : نقض فرنسي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٣٦٠ — ٣ مايو سنة ١٩٥٤ المرجع السابق ١٩٥٤ — نقض فرنسي جنائي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المرجع السابق — ١٩٥١ — ١٨٣ — بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧٠٧) — وانظر في التأمين من المسئولية عن حوادث السيارة إذا كان صاحبها وحده هو الذي يقودها : نقض فرنسي ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ٢٩٥ — ليون ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ١٩٥٢ — ٢٨٦ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٢ .

(٣) تاريخ النص :

ورد هذا النص في المادة ١١١٢ من المشروع التمهيدي على الوجه —

ولا مقابل لهذا النص في التقنين المدني القديم لأنه لم يشتمل على نصوص في عقد التأمين (١) .

ويقابل هذا النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣٣ — وفي التقنين المدني الليبي المادة ١/٧٦٨ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ١٠٠٢ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادتين ٩٦٨ و ٩٩٢ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٣٦ (٢) .

= الآتي : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » . وفي لجنة المراجعة عدل النص تعديلاً جعله مطابقاً لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، وأصبح رقمه ٨٢٤ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٨٢٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٧ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٦ — ص ٣٩٧) .

(١) ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .
(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٣ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٦٨ / ١ : المؤمن كفيل بالأضرار ولو كانت ناتجة عن عيب في كنه الشيء المؤمن عليه ، مادام قد أعلم به . (ويشترط التقنين الليبي أن يكون المؤمن عالماً بالعيب) .

التقنين المدني العراقي م ١٠٠٢ (مطابق) .
تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٦٨ : لا يكون الضامن مسئولاً عن التعيب أو العطل أو النقصان الذي يصيب الشيء المضمون من جراء عيب ملازم لسه .

م ٩٩٢ : ان الضامن غير مسئول عن هلاك الشيء المضمون أو تعييبه الناشئ عن عيب ملازم له ، وفقاً لأحكام المادة ٩٦٨ ، لكنه يضمن أضرار الحريق الناجمة عن ذلك العيب ، ما لم يكن من حقه أن يطلب فسخ عقد الضمان وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٩٨٢ (وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص فيه حيث عالج المشرع الكويتي الأحكام التفصيلية للأنواع المختلفة لعقد التأمين بما فيها التأمين ضد الحريق بموجب تشريعات خاصة .

التقنين المدني الأردني م ٩٣٦ : يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه . =

ويحسن الرجوع الى المشروع التمهيدى لهذا النص قبل تعديله
 فى لجنة المراجعة ، فقد كان يجرى على الوجه الآتى : « لا يكون المؤمن
 مسئولا عن هلاك الشئ المؤمن عليه أو تلفه اذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه
 يضمن تعويض الأضرار التى يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » .
 وهذا النص منقول عن المادتين ٣٣ و ٤٤ من قانون التأمين الفرنسى
 الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ وعن المادتين ٩٦٨ و ٩٩٢ من تقنين
 الموجبات والعقود اللبنانى (١) . ولا يبدو أن لجنة المراجعة قد أرادت
 أن تعدل الأحكام التى تضمنها نص المشروع التمهيدى ، وانما أرادت
 أن تتخفف من النص بقصره على التأمين من الحريق . فحذفت المبدأ
 العام القاضى بعدم مسئولية المؤمن عن هلاك الشئ المؤمن عليه أو تلفه
 اذا نشأ عن عيب فيه (م ٣٣ من قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ و ٩٦٨ من
 تقنين الموجبات والعقود اللبنانى) . ولا بد من التسليم بأن هذا الحكم
 هو الواجب الأخذ به فى مصر ، بالرغم من حذف النص الذى يقضى به
 المشروع التمهيدى . ومن ثم لا يضمن فى الأصل المؤمن ، فى التأمين على
 الأشياء ، تلف الشئ المؤمن عليه من جراء عيب فيه ، ولكن يجوز مع
 ذلك الاتفاق على ضمان العيب ، بشرط أن يكون عيبا عارضا فى الشئ
 المؤمن عليه بالذات (٢) لا عيبا طبيعيا فى جنس الشئ المؤمن عليه ،
 لأنه لو كان عيبا طبيعيا لكان التلف محتما ولما جاز التأمين منه اذ يفقد
 عنصر الاحتمال (٣) .

= (والتقنين الاردنى يتفق فى حكمه مع التقنين المصرى) .
 وانظر المادتين ٣٣ و ٤٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣
 يوليه سنة ١٩٣٠ .

(١) انظر المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى مجموعة الاعمال
 التحضيرية ٥ ص ٣٩٦ وانظر آفزا نفس الفقرة فى الهامش .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ١٨٧ .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ١٨٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة
 ١٣٣٣ ص ٧٢٧ - محمد على عرفة ص ٢٧٢ - محمد كامل مرسى فقرة ١٨٩ .
 ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس
 قضاءه برفض الدعوى على التفرقة فى شأن التأمين من الحريق بين حالتين :
 حالة التأمين على الشئ حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب =

يبقى فرض ما اذا كان قد نجم العيب حريق ، ففي هذا الفرض
يضمن المؤمن بحكم القانون دون حاجة الى اتفاق خاص « تعويض
الأضرار التي يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب » كما يقول المشروع
التمهيدي ، أو « تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق » كما يقول نص
المادة ٧٦٧ مدني . ويستوى في ذلك أن يكون العيب عارضا في ذات
الشيء ، أو طبيعيا في جنسه . فيلزم المؤمن إذن بأن يعرض الأضرار
التي يسببها الحريق الناشئ عن العيب ، وهذه الأضرار تفترض أن
الحريق امتد من الشيء المعيب الى المكان الذي يوجد فيه هذا الشيء
وما يشتمل عليه هذا المكان من أمتعة وأشياء أخرى (١) .

= التي به واضحة للعاقدين ، وحالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة
هي في ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه
للحريق معلومة للعاقدين . ففي الحالة الأولى يكون مسئولا عن ضمان
أضرار الحريق باعتباره خطرا مؤمنا ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية
في ذات الشيء التي أدت الى الحريق أو ساعدت عليه ، أما في الحالة الثانية
فللمؤمن أن يستثنى من التأمين حالات معينة تؤدي الى الخطر المؤمن ضده
كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنيا
وتلجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطرا مستقلا في حد ذاته له أثره
في تحديد قسط التأمين ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون غير صحيح في
القانون . ذلك لأن هذه التفرقة التي أوردها نقلا عن الفقه الفرنسي لا محل
لها في التشريع المصري ، الذي نحا في شأن التأمين على الحريق منحى
آخر . ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص
على أنه « لا يكون المؤمن مسئولا عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه اذا
نشأ عن عيب فيه » . الا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضعت
قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على أنه يضمن المؤمن
تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في
الشيء المؤمن عليه ، ومتى كان ذلك ، وكان هذا النص مطلقا يتناول كل
عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب - وسواء كان ناجما عن
طبيعة الشيء أو عرضيا - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني
صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد
التأمين الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإن الشرط الوارد
في وثيقة التأمين موضوع التداعي ، والذي ينص على أن عقد التأمين
لا يضمن الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها
أو سخونتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي ، يكون قد وقع باطلا (نقض مدني
١٨ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض ١١ رقم ٢٧ من ١٧٤) .
(١) بيكار وبيسون فقرة ١٨٨ من ٢٩٠ - محمد علي عرفة من ٢٧٢ =

وقد قضت محكمة النقض أن المادة ٧٦٧ من القانون المدني تقضى بأن « يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نفساً هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه » وإذا كان هذا النص مطلقاً يتناول — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجماً عن طبيعة الشيء أو كان عرضياً ، وذان القانون في المادة ٧٥٣ مدنى صريحاً في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا أن الشرط الوارد في وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، يكون قد وقع باطلاً (١) .

٢ — الأضرار الناشئة عن الحريق التي تدخل في نطاق التأمين

٨٠٣ — نص قانوني :

تنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٧٧٦ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ٢ — ولا يقتصر التزامه (التزام المؤمن) على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل للائقاذ أو لمنع امتداد الحريق » .

« ٣ — ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها

= وقارن محمد كامل مرسى فقرة ١٨٩ ص ١٩٤ — وكذلك يجوز التأمين من المسئولية قبل الغير عن عيب في شيء مملوك للمؤمن له (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٣ ص ٧٢٧) .
(١) نقض مدنى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض السنة ١٦ رقم ٢١١ صفحة ١٣٤٧ .

أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . كل هذا ولو اتفق على غيره » (١) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣٢/٢ و ٣ — وفي التقنين المدني الليبي للمادتين ٧٧٦ — ٧٧٧ — وفي التقنين المدني العراقي المادة ٩٩٩ — وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٧٠ والمواد ٩٨٩ — ٩٩١ — ولا مقابل للنص في التقنين المدني الكويتي — وفي التقنين المدني الأردني المادة ٩٣٣/٢ و ٣ و ٤ (٢) .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١١٠ مشروع التمهيد على وجه مطابق لما استقر عليه في التقنين المدني الجديد ، ووافقت عليه لجنة المراجعة تحت رقم ٨٢٢/٢ و ٣ في المشروع النهائي . ووافق عليه مجلس النواب تحت رقم ٨٢٢/٢ و ٣ ، ثم مجلس الشيوخ تحت رقم ٧٦٦/٣ و ٢ (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٧ — ص ٣٩٦) .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى :

التقنين المدني السوري م ٧٣٢/٣ و ٢ (مطابق) .
التقنين المدني الليبي م ٧٧٦ : ١ — على المؤمن له أن يعمل كل ما في وسعه لتفادي الضرر أو للتخفيف من وطأته . ٢ — يتحمل المؤمن المصاريف التي يتكبدها المؤمن له لهذا الغرض بنسبة القيمة المؤمنة التي يساويها الشيء المؤمن عاياه وقت وقوع الحادث ، ولو تجاوزت المصاريف مجتمعة مع الضرر المبلغ المؤمن ، ولو لم يتحقق الغرض كذلك ، ما لم يثبت المؤمن أن المصاريف قد أنفقت دون ترو . ٣ — والمؤمن مسئول عمن الأضرار المادية التي تلحق بالأشياء المؤمنة مباشرة عن الوسائل التي استعملها المؤمن له لتحاشي حدوث الأضرار للشيء المؤمن عليه أو لتخفيفها ، ما لم يثبت المؤمن أن تلك الوسائل قد استعملت دون ترو . ٤ — وإذا تدخل المؤمن في إنقاذ الأشياء المؤمن عليها أو في المحافظة عليها ، فلا تتأثر حقوقه . ٥ — وعلى المؤمن ، إذا تدخل في الانقاذ ، أو يعجل المصاريف أو يشترك في تحملها بنسبة القيمة المؤمن بها بناء على طلب المؤمن له .

م ٧٧٧ : ١ — يفقد المؤمن له حقه في التعويض ، وإذا لم يف عن سوء نية بشرط الاعلان أو الانقاذ . ٢ — وإذا أهمل المؤمن له عن خطأ القيام بواجبه المذكور ، فللمؤمن الحق في خصم التعويض بالنسبة لما لحقه من ضرر . =

ويخلص من النص المنتدّم الذكر أن المؤمن ، في التأمين من الحريق ، يلتزم بتعويض الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق والأضرار التي تكون نتيجة حتمة لذلك . ويلتزم أيضا بالتعويض عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها . ويلتزم أخيرا ، طبقا لأحكام المادة ٤٤ من

(انظر المادة ٣٨ من مشروع الحكومة وسيأتي ذكرها فيما يلي فقرة ٨٠٤) .

التقنين المدني العراقي م ٩٩٩ : يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، والأضرار التي تكون نتيجة حتمية له ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل للالتقاء أو لمنع امتداد الحريق . ويكون مسئولاً أيضا عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . (وأحكام التقنين العراقي تتفق مع أحكام التقنين المصري) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٧٠ : لا يلزم الضامن بما يزيد عن التهمة المضمونة . ولكن يجب عليه ، ضمن حدود تلك القيمة ، أن يدفع للمضمون ما أنفق في سبيل تخفيف الضرر عند تحقق الخطر . ويلزم الضامن بهذا الموجب مع قطع النظر عن النتيجة الحاصلة . وللقاضي أن يقرر رفض الحساريف أو تخفيضها إذا رأى أنها مصروفة بدون سبب كاف أو مبالغ فيها . م ٩٨٩ : لا يضمن الضامن سوى الأضرار المادية الناجمة مباشرة عن الحريق أو بداءة الحريق .

م ٩٩٠ : وتعد من الأضرار المادية المباشرة ، الأضرار المادية التي تلحق بالأشياء المضمونة بسبب أعمال الاسعاف ووسائل النجاة . م ٩٩١ : يكون الضامن مسئولاً ، بالرغم من كل اتفاق مخالف ، عن ضياع الأشياء المضمونة أو فقدانها في أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن الضياع أو الفقدان كان نتيجة السرقة .

(وأحكام التقنين اللبناني تتفق مع أحكام التقنين المصري) . التقنين المدني الكويتي : لا مقابل للنص فيه ، لأن المشرع الكويتي عالج الأحكام التفصيلية للأنواع المختلفة لعقد التأمين بما في ذلك التأمين ضد الحريق بتشريعات خاصة .

التقنين المدني الاردني م ١٣٣/٢ و ٣ : يكون المؤمن مسئولاً في التأمين ضد الحريق : ١ — عن الأضرار التي تلحق بالأشياء المؤمن عليها بسبب حتمية للحريق . ٣ — عن الأضرار التي تلحق بالأشياء المؤمن عليها بسبب الوسائل المتخذة للالتقاء أو لمنع امتداد الحريق . ٤ — عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . (وأحكام التقنين الاردني تتفق مع أحكام التقنين المصري) .

وانظر المواد ٤١ — ٤٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ .

مشروع الحكومة وسيأتى ذكرها ، بالتعويض عن تلف الأشياء المملوكة لأعضاء أسرة المؤمن له والأشخاص الملحقين بخدمته ، إذا كانوا مشتركين معه فى معيشة واحدة .

٨٠٤ — الأضرار المباشرة والأضرار التى تكون نتيجة حتمية للحريق :
إذا وقع الحريق المؤمن منه ، فاحترق المنزل المؤمن عليه مثلاً أو جزء منه مع الأمتعة التى يشتمل عليها المكان المحترق ، وجب على المؤمن تعويض المؤمن له عما تلف من الأبنية والأثاث والأمتعة وغير ذلك بسبب الحريق (١) ، وذلك فى حدود مبلغ التأمين ومع مراعاة قاعدة النسبية التى سيأتى تفصيلها . وسنرى أنه يجوز لكل من المؤمن والمؤمن له ، عند وقوع الحريق ، أن يطلب تقويم الضرر فوراً (٢) .

ولا يقتصر المؤمن على التعويض عن الأضرار التى حدثت من الحريق مباشرة ، بل يعوض أيضاً عن الأضرار التى تكون نتيجة حتمية للحريق (٣) ، « وبالأخص — كما تقول الفقرة الثانية من المادة ٧٦٦ مدنى

(١) ولا يكون المؤمن ضامناً ، فى التأمين الأسمى من الحريق ، إلا للأضرار التى لحق بالأشياء المؤمن عليها ، فلا يضمن ما يلحق الأشخاص من أصابات بسبب الحريق ، ولا المسئولية عن الحريق ، ولا فوات الانتفاع وضياح أجره الشئ المحترق ، ما لم يوجد اتفاق خاص فى تأمين تكملى (assurance complémentaire) (بيكار وبيسون المطول ٣ ص ٣١ — ص ٣٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ ص ٧٦٢ — محمد على عرفة ص ٢٦٥ — ص ٢٦٦ — وانظر آنفاً فقرة ٧٦٦ فى آخرها فى الهامش) . وإذا احترقت السيارة المؤمن عليها من الحريق ، التزم المؤمن بدفع قيمة ترميمها ، ولكنه لا يلتزم بدفع ما صرفه المؤمن كنفقات انتقال مدة ترميم السيارة إلا إذا كان هناك اتفاق خاص على ذلك (استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠) .

(٢) ومما ييسر تحديد مقدار الأضرار ، وإذا وقعت ، ما نصت عليه المادة ٣٦ من مشروع الحكومة من أنه « يجوز للمؤمن فى أى وقت أن يجرى معاينة الشئ المؤمن عليه للتحقق من قيمته » .

(٣) فلا تقتصر الأضرار على ما يصيبه الحريق من أشياء مؤمن عليها ، بل تتناول أيضاً ما يمتد إليه الحريق ، ولو إلى أشياء غير مؤمن عليها . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى هذا الصدد : « وقد تفادى =

فيما رأينا — ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الانقاذ أو لمنع امتداد الحريق » . وهذا نص من النظام العام خلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، لأن المصلحة العامة تقتضي ، بمجرد شوب الحريق ، اتخاذ وسائل الانقاذ وبذل المستطاع في منع امتداد الحريق وفي اطفائها (١) . ومن ثم يجب على المؤمن له ، وجزا للمؤمن ، أن يعمل كل منهما على اتخاذ ما من شأنه وقف خطر الحريق أو منع تفاقمها (٢) . وقد نصت المادة ٣٨ من مشروع الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « يجب على المؤمن له أو من له الحق ، عند وقوع الخطر ، أن يسارع الى اتخاذ ما من شأنه وقف الخطر أو منع تفاقمه — فإذا لم يقم أحدهما عن اهمال بما تقتضي به أحكام هذه المادة ، كان للمؤمن الحق في خفض قيمة التعويض الى المبلغ الذي كان يستحق فيما لو وقف الضرر . ويسقط الحق في التعويض اذا تسبب أحدهما في عرقلة الاحتياطات التي اتخذت لوقف الضرر . ويتحمل المؤمن المصروفات التي يتكبدها المؤمن له أو من له الحق في هذا الشأن ، ولو زادت قيمتها بالاضافة الى قيمة الضرر على مبلغ التأمين ، ولو لم يؤد المجهود

= المشروع . أن يذكر . أن مسئولية المؤمن تكون بنسبة الأضرار الناشئة من حريق الأشياء المؤمن عليها ، وذلك لأن التأمين قد يمتد الى كل الأضرار الناشئة عن الحريق سواء بالنسبة للأشياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسئولية المستأجر عن احتراق العين المؤجرة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٠ — وانظر أيضا فقرة ٧٩٦ في الهامش) — انظر في الأخطار المختلفة التي يمكن أن يغطيها التأمين من الحريق : انسيكلوبيديا دالموز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٧ — فقرة ٢٥ . (١) بيكار وبيسون فقرة ٢٣٥ — ولهذا يدخل في الأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق ما يصيب أثاث المنزل أو بضائع المتجر أو مشتملات المصنع من تلف بسبب مياه الاطفاء . وكذلك هدم جزء من البناء اذا اضطر رجال الاطفاء الى ذلك ، والقاء بعض المنقولات في الطريق العام (محمد علي عرفة ص ٢٦٧) . ولكن لا تدخل في الأضرار المكافاة التي تعطى لرجال الاطفاء أو لأشخاص آخرين علونوا في اطفاء الحريق ، ما لم يوجد اتفاق خاص على ذلك بين المؤمن له والمؤمن (بيكار وبيسون المطول ٣ ص ٣٥ — محمد علي عرفة ص ٢٦٧ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٢٤ — فقرة ٢٢٥) . (٢) استئناف مختلف ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٢٠ .

الذى بذله المؤمن له الى نتيجة ما — ويجوز للمحاكم أو المحكمين ، اذا ما التجأ اليهم الخصوم ، أن يخفضوا هذه المصروفات أو يرفضوا صرفها ، اذا ما ثبت لهم أنها صرفت كلها أو بعضها بدون تبصر « (١) .

٨٠٥ — ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفاؤها :

وتتول الفترة الثالثة من المادة ٧٦٦ مدنى فيما رأينا : « ويكون (المؤمن) مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ، ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . كل هذا ولو اتفق على غيره » . وهذا النص أيضا يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفته ، وقد ورد ذلك فى النص صراحة اذ يقول : « كل هذا ولو اتفق على غيره » . فقد فرض القانون أن الأشياء التى تضيع أو تختفى فى أثناء الحريق ، انما كان ضياعها أو اختفاؤها ناشئا عن انها قد التهمها الحريق (٢) ، وهذا الذى يفرضه القانون هو الذى يقع عادة . وقد جعل القانون هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، فأباح للمؤمن أن يثبت أن ضياع الأشياء أو اختفاءها كان نتيجة سرقة ، كما يقع فى بعض الأحيان (٣) . وللمؤمن ان يثبت ذلك بجميع الطرق ، لأنه يثبت واقعة مادية . ولما كان النص من النظام العام كما قدمنا ، فلا يجوز للمؤمن ان يشترط أنه غير مسئول عما يضيع من الأشياء أو يختفى فى أثناء الحريق ، كما لا يجوز له أن ينقل عبء الاثبات الى عاتق المؤمن له فيشترط عليه أن يثبت هو أن الأشياء التى ضاعت

(١) انظر فى هذا المعنى م ٧٧٦ — ٧٧٧ من التقنين المدنى الليبى وم ٩٧٠ من تقنين الموجبات والعقود اللبناى (آنفا فقرة ٨٠٣ فى الهامش) .

(٢) وعلى المؤمن له ان يثبت سبق وجود الأشياء التى ضاعت أو اختفت (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٥٠ من ٧٦٢) . وله أن يثبت ذلك بالبينة وبالقرائن ، اذا احترقت السجلات والأوراق (استئناف مختلط ١٥ يناير سنة ١٩١٣ م ٢٥ من ١٣٠) .

(٣) محمد على عرفة من ٢٦٨ — من ٢٦٩ — محمد كامل مرسى فقرة ٢٢٧ .

أو اختفت قد التهمها الحريق ولم تسرق (١).

٨٠٦ — تلف الأشياء المملوكة لأسرة المؤمن له والمحققين بخدمته :
وقد يؤمن الشخص من الحريق على منقولاته جملة واحدة ، دون
أن يبين تفصيلاتها ، فتختلط بها عادة منقولات ليست مملوكة له ، بل
هي مملوكة لأعضاء أسرته وللأشخاص المحققين بخدمته إذا كانوا
مشاركين معه في معيشة واحدة . فإذا كانت هذه الأشياء موجودة في
أثناء الحريق في الأماكن التي تشغلها ، وأتلفها الحريق ، فإن المفروض
أن المتعاقدين قد قصدوا أن تدخل هذه الأشياء في نطاق التأمين ، ويكون
التأمين معقودا لصالح الغير بالنسبة إليها ، ومن ثم يجب على المؤمن
أن يدفع تعويضا عنها . وقد نصت المادة ٤٤ من مشروع الحكومة في هذا
المعنى على أنه « إذا عقد التأمين من الحريق على منقولات المؤمن له
جملة ، امتد أثره الى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص
المحققين بخدمته ، إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة » (٢) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ ص ٤٧٧ — ولتيسير استبقاء الأشياء
المؤمن عليها في مكانها أثناء ضياعها أو اختفائها ، نصت المادة ٣٧ من
مشروع الحكومة على أنه « لايجوز للمؤمن له ، دون موافقة من المؤمن ، أن
ينقل الأشياء المؤمن عليها من مكانها الى مكان آخر ، ما لم يكن النقل
تفرضه المصلحة العامة ، أو قصد به حماية مصلحة المؤمن ، أو اقتضته
طبيعة الشيء المؤمن عليه » . وقد قضى بأن اشتراط المؤمن وقف سريان
التأمين في خلال نقل الأشياء بدون موافقته اشتراط صحيح ، وإذا وقع
الحادث في أثناء النقل لم يكن المؤمن ملزما بدفع التعويض (استئناف
مختلط ٢١ فبراير سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ١٤٣) .

(٢) نقل هذا النص عن المادة ١١٠٧ من المشروع التمهيدي ، وتجري
على الوجه الآتي : « التأمين ضد الحريق الذي يعقد على منقولات المؤمن
عليه جملة ، وتكون موجودة وقت الحريق في الأماكن التي يشغلها ، يمتد
أثره الى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص المحققين بخدمته إذا
كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة » . وقد وافقت لجنة المراجعة على
هذه المادة ، ووافق عليها مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ
حذفتها « لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة »
(مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٢٩١ — ص ١٩٢ — في الهامش) . =

المبحث الثاني

آثار عقد التأمين على الأشياء

٨٠٧ - نفس التزامات المؤمن له ونفس التزامات المؤمن :

يرتّب عقد التأمين على الأشياء ، شأنه في ذلك شأن سائر عقود التأمين ، نفس الالتزامات التي تترتب في ذمة المؤمن له ، ونفس الالتزامات التي تترتب في ذمة المؤمن . • فيلتزم المؤمن له بأن يقدم البيانات الواجبة ، وبأن يدفع أقساط التأمين ، وبأن يخطر المؤمن بوقوع الحادث إذا تحقق الخطر . • ويلتزم المؤمن بأن يعرض المؤمن له ، في حدود مبلغ التأمين ، عن الضرر الذي لحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه .

والذي نقف عنده من هذه الالتزامات هو التزام المؤمن بالتعويض عن الضرر ، فإن هذا الالتزام ، في التأمين على الأشياء وفي التأمين من الأضرار بوجه عام ، يخالف الالتزام بدفع مبلغ التعويض في التأمين على الأشخاص . ففي التأمين على الأشخاص ، إذا تحقق الخطر ، لم يسع المؤمن الا أن يدفع مبلغ التأمين كاملاً كما سبق القول . أما في التأمين من الأضرار ، فالعقد يسوده مبدأ التعويض كما قدمنا ، وقاعدة النسبية كما سيجيء . • فلا بد إذن من تقدير الضرر الواقع حتى يقاس المبلغ الذي يدفعه المؤمن ، لا بمقياس مبلغ التأمين فحسب ، بل

= وانظر في هذا المعنى المادة ٨٥ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وقد نصت المادة ٩٣٩ من التقنين المدني الأردني على ما يأتي :
« التأمين من الحريق الذي يعقد على منقولات المؤمن له جملة وتكون موجودة وقت الحريق في الأماكن التي يشغلها يمتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقين بخدمته إذا كانوا معه في معيشة واحدة ، »

أيضا بمقياس ما تحقق من الضرر • فوجب اذن أن نبحث في التأمين من الأضرار أمورا ثلاثة :

- ١ — تقدير الضرر •
- ٢ — مبدأ التعويض •
- ٣ — قاعدة النسبية •

المطلب الأول

تقدير الضرر

٨٠٨ — مسألتان :

نبحث في شأن تقدير الضرر مسألتين :

- ١ — الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر •
- ٢ — اثبات قيمة الضرر مبنية على هذه الأسس (١) •

١ — الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر

٨٠٩ — حالات ثلاث :

يجب التمييز ، اذا تحقق الخطر المؤمن منه ، بين حالات ثلاث :

- ١ — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا كلياً (sinistre total).
- ٢ — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا جزئياً (sinistre partiel) •

(١) وفي حالة تأمين الربح المنتظر ، بموجب شرط خاص ، يجب أن يضاف الى الضرر ، مقوما على الأسس التي سيأتي بيانها ، قيمة الربح المنتظر الذي فات المؤمن له من وراء تحقق الخطر المؤمن منه (انظر آنفاً فقرة ٧٥٩) •

٣ — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا جزئيا متعاقبا أى مرة بعد

أخرى (sinistre successif).

٨١٠ — الحالة الأولى — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا كليا :

يقدر الضرر ، فى حالة الهلاك الكلى ، على أساس قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر المؤمن منه ، أى وقت الهلاك . ويجب التمييز هنا بين ما اذا كان الشيء معدا للبيع فيعتد بقيمته فى السوق ، أو معدا للاستعمال فيعتد بقيمته مستعملا ، وقد يعتد فى هذه الحالة الأخيرة بقيمته جديدا .

فاذا كان الشيء معدا للبيع ، اعتد كما قدمنا بقيمته فى السوق (valeur vénale) . فان كان المؤمن له تاجرا ، اعتد بثمن شراء هذا الشيء فى السوق وقت هلاكه . ان كان صانعا ، اعتد بثمن التكلفة (prix de revient) وقت الهلاك . وان كان زارعا ، اعتد بثمن المحصول فى السوق وقت الهلاك (١) .

واذا كان الشيء معدا للاستعمال ، كبناء احترق أو سيارة تلفت أثر اصطدام ، اعتد كما قدمنا بقيمة الشيء مستعملا (valeur d'usage) . وفى البناء المحترق يعتد بتكاليف إعادة البناء (reconstruction) الى الحالة التى كان عليها قبل الحريق ، ويخصم من هذه التكاليف ما يقابل قدم (vétusté) البناء المحترق ، أى الفرق بين قيمة البناء بعد اعادته جديدا وقيمته قديما وقت أن احترق . وفى السيارة التالفة يعتد بقيمة سيارة مثليا تحل محلها (remplacement) ، ويخصم من هذه القيمة ما يقابل استهلاك (usure) السيارة التالفة ، أى الفرق بين قيمة السيارة الجديدة التى اشتريت بقيمة السيارة القديمة وقت أن تلفت (٢) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٨١ — بلانيون وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٩ ص ٧٢١ .
(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٨٢ — فقرة ٢٨٤ — بلانيول وريبير وبيسون =

وقد يعتد بقيمة الشيء جديداً (valeur à neuf) ، فلا يخصم ما يقابل القدم أو الاستعمال ، وبذلك يشمل التأمين الأصلي تأميناً تكميلياً هو التأمين من البلى أو من القدم (assurance de vétusté) . ويقع ذلك فعلاً إذا طلب المؤمن أن يدفع التعويض عيناً لا نقداً ، فيقوم بتجديد البناء المحترق أو يشتري لحساب المؤمن له سيارة جديدة مثل السيارة التالفة لتحل محلها . وفي هذه الحالة يجاب المؤمن الى طلبه ، ولا يجوز له عندئذ أن يطالب بالفرق بين الجديد والقديم ، وكان يستطيع ذلك لو دفع التعويض نقداً ، ولكنه أثر التعويض العيني فيتجمل اذن بالفعل تأمين البلى أو القدم . ويجوز أيضاً الاتفاق في وثيقة التأمين على أن يدفع المؤمن عند تحقق الخطر قيمة الشيء جديداً دون أن يخصم ما يقابل القدم ، ويكون هذا عقد تأمين صريحاً من البلى أو القدم ، ويصح هذا العقد . ولا يعترض على صحته بأن القدم المؤمن منه هو أمر محقق الوقوع ، فلا يجوز أن يكون محلاً للتأمين . ذلك أن القدم هنا ليس مؤمناً لذاته تأميناً أصلياً ، والا لوجب بدلاً من مواجهته بالتأمين أن يواجهه بتخصيص مبلغ يقابل استهلاكه (frais d'amortissement) . وإنما هو تأمين تكميلي (complémentaire) تابع لتأمين أصلي ، ويقابل ضرراً

= ١١ فقرة ١٢٢٩ - ٧٢١ - وتنص المادة ١١٠٨ من المشروع التمهيدي في هذا الصدد على ما يأتي : « قيمة التأمين هي قيمة الشيء المؤمن عليه وقت إبرام العقد ، وقيمة البديل هي قيمة الشيء وقت الحادث . وتقدر قيمة البديل على الأسس الآتية : (أ) بالنسبة للبضائع والمنتجات الطبيعية يكون التقدير بحسب السعر الجاري . (ب) بالنسبة للمباني يكون التقدير بحسب قيمتها التاجيرية منقوصاً منها ما يقابل القدم والاستهلاك . (ج) بالنسبة للأثاث والمنقولات الأخرى وأدوات العمل والآلات يكون التقدير بحسب القيمة التي يمكن الحصول بها على مثلها نوعاً وصنفاً ، مع مراعاة الفرق بين ثمنها قديمة وثمرها جديدة . » وقد وافقت لجنة المراجعة على هذه المادة ، ووافق عليها مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفتها « لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٢ - ص ٣٩٣ في الهامش) - وانظر في هذا المعنى المادة ٦٢ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادتين ٨٦ ، ٨٨ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . »

اضافيا محققا يصيب المؤمن له فيغطيه بالتأمين (١) .

٨١١ - الحالة الثانية - هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً :

وإذا هلك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً على أثر تحقق الخطر المؤمن منه ، جاز تقدير الضرر تقديراً مباشراً ، أو تقديره عن طريق استئزال ما تبقى منه بعد الهلاك .

فالتقدير المباشر للضرر يكون ميسوراً إذا كان الشيء المؤمن عليه يتكون من عدة أشياء هلك بعضها دون الآخر ، كما إذا احترقت بعض الأمتعة دون بعض في التأمين من الحريق ، وكما إذا سرقت بعض المتقولات دون بعض في التأمين من السرقة . ففي هذا الفرض يعتد بقيمة الأمتعة المحترقة أو المتقولات المسروقة ، على النحو الذي بسطناه تفصيلاً في الهلاك الكلي . ولكن التقدير المباشر للضرر قد يكون عسيراً إذا كان الشيء المؤمن عليه شيئاً واحداً ، كسيارة ، وتلف بعضها . ففي هذا الفرض لا يكون التقدير المباشر عسيراً إذا كان التلف بسيطاً ، إذ يعتد بتكاليف إصلاح التلف وهي بسيطة . ولكن قد يكون التلف جسيماً ، وصل في جسامته إلى حد أن تكاليف إصلاحه تربي على قيمة السيارة ذاتها . فعندئذ لا يلتزم المؤمن بأن يدفع مبلغاً أكبر من قيمة السيارة (٢) ، إلا إذا كانت هذه السيارة بالذات لها قيمة خاصة في نظر المؤمن له واشترط هذا على المؤمن أن يدفع تكاليف إصلاحها ولو أربت على قيمة السيارة (٣) .

والتقدير عن طريق استئزال ما تبقى بعد الهلاك (évaluation par

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٨٥ - بلانيول وريبين وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٩ ص ٧٢١ - محمد كامل مرسى فقرة ١٩٣ .
(٢) نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٠ - ١٩٥٠ - بلانيول وريبين وبيسون ١١ فقرة ١٢٢٩ ص ٧٢١ - والفروض أن قيمة السيارة هنا هي قيمتها مستعملة .
(٣) بيكار وبيسون فقرة ٢٨٦ ص ٤١٥ - ص ٤١٦ .

(déduction du sauvetage) يقع عادة إذا كان الهلاك الجزئي جسيما .
 فيعتد بقيمة الشيء كاملا على النحو الذي بسطناه تفصيلا في الهلاك
 الكلى ، ثم يخصم من هذه القيمة قيمة ما تبقى بعد الهلاك . وتحسب
 كل من القيمتين وقت الهلاك ، ولا عبرة بتغير القيمة بعد ذلك ولو وقع
 التغير قبل تسوية التعويض . وتحسب قيمة ما تبقى بعد الهلاك على
 النحو الذي قدمناه في حساب قيمة الشيء مستعملا . ويلاحظ أن يضاف
 الى ذلك تكاليف وسائل الانقاذ التي اتخذها المؤمن له لتلافي نتائج
 الحادث وحصره في أضيق نطاق ممكن كما هو الأمر في منع امتداد
 الحريق واطفائها ، فان هذه التكاليف يتحملها المؤمن كما سبق
 القول (١) .

٨١٢ — الحالة الثالثة — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكا جزئيا متعاقبا أى مرة بعد أخرى :

ونفرض الآن ، مثلا ، أن المنزل المؤمن عليه من الحريق بمبلغ
 عشرين ألف جنيه قد احترق فهلك هلاكا جزئيا ، دفع عنه المؤمن تعويضا
 مقداره خمسة آلاف . فإذا لم يطلب أى من المؤمن والمؤمن له انتهاء العقد
 بسبب هذا الهلاك الجزئي — وتبيح تشريعات التأمين ذلك عادة (٢) —

(١) انظر آنفا فقرة ٤٠٨ — بيكار وبيسون فقرة ٢٨٧ — بلانيسول
 وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٢٩ ص ٧٢١ — ص ٧٢٢ .
 ولا يجوز التخلي (délaissement) عن الشيء المؤمن عليه للمؤمن وتقاضي
 القيمة المؤمن عليها كاملة ، فان نظام التخلي غير معمول به الا في التأمين
 البحري (استئناف مختلط ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ م ٣٥ ص ٢٩) . وقد
 نصت المادة ٩٧٣ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني في هذا المعنى على
 أنه « لا يجوز المضمون على الاطلاق أن يتنازل عن الأشياء المضمونة » .
 (٢) وقد نصت المادة ٣٠ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على
 ما يأتي : « في التأمين من الأضرار ، اذا وقع ضرر جزئي استحق عنه
 تعويض ، جاز لكل من المؤمن والمؤمن له أن يطلب انتهاء العقد وذلك بعد
 اداء قيمة هذا التعويض — ويسقط هذا الحق اذا لم يستعمل قبل انقضاء
 ثلاثين يوما من وقت اتفاق الطرفين على تقدير التعويض — ويسقط هذا
 الحق اذا لم يستعمل قبل انقضاء ثلاثين يوما من وقت اتفاق الطرفين على =

فان العقد يبقى • فاذا احترق المنزل مرة أخرى في خلال السنة ذاتها ، عند ذلك يعتد في هذا الحريق الثانى بقيمة المنزل بعد احتراقه في المرة الأولى طبقا للأسس التى بسطناها فيما تقدم ، سواء كان قد بقى على حالته بعد الحريق الأول ولم يصلح ، أو كان قد أصلح بعد هذا الحريق فيعتد في هذه الحالة بقيمته بعد الإصلاح (١) •

ويبقى ضمان المؤمن في حدود مبلغ عشرين ألف جنيه ، دون أن يخصم منه مبلغ خمسة الآلاف قيمة التعويض الذى دفع عن الحريق الأول (٢) ، قائما بالنسبة الى الحريق الثانى كما كان قائما بالنسبة الى

= تقدير التعويض - فاذا اختار المؤمن انهاء العقد ، انتهى التزامه بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار المؤمن له بالانتهاء بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ، ويجب عليه في هذه الحالة رد جزء من الأقساط المؤداة يتناسب مع المدة الحقيقية من فترة التأمين والباقي من مبلغ التأمين - أما اذا طلب المؤمن له انهاء العقد ، احتفظ المؤمن بحقه في القسط عن فترة التأمين السارية ، فاذا كانت هناك أقساط مؤداة مقدما عن فترات تأمين مقبلة التزم المؤمن بردها جميعا • وقد نقل هذا النص عن المادة ١١١٥/٢ من المشروع التمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتى : « ١ - يجوز لكل طرف بعد وقوع الحادث أن يطلب فسخ العقد • ٢ - ويسقط هذا الحق اذا لم يستعمل قبل انقضاء ثلاثين يوما من وقت اتمام المفاوضات التى يقوم بها الطرفان لتقدير التعويض » • وقد حذفت هذه المادة في لجنة المراجعة « لأنها تورد احكاما تفصيلية محلها قانون خاص » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٩ - ص ٤٠٠ فى الهامش) •

وانظر المادة ٩٦ من قانون التأمين الالمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة

١٩٠٨ •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٨٨ •

(٢) وتقضى المادة ١١١٥/٢ من المشروع التمهيدي بعكس هذا الحكم اذ تقول : « واذا لم يفسخ العقد ، فان المؤمن لا يكون ، بعد ادائه التعويض المترتب على وقوع الحادث ، مسئولا عن الضرر الذى قد يحدث في المستقبل نتيجة الأخطار المؤمن ضدها الا بما لا يجاوز الباقي من مبلغ التأمين ، ولا يستحق من مقابل التأمين في المدة الباقية عن العقد الا جزءا يتناسب مع هذا الباقي ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٠ فى الهامش) • فتخصم قيمة التعويض عن الحريق الاول ، في المثل الذى نحن بصدده ، من مبلغ التأمين ، فيكون الباقي ومقداره خمسة عشر ألف جنيه هو مبلغ التأمين عن المدة الباقية من السنة • ويخفض في مقابل ذلك قسط التأمين بنسبة ما خفض من مبلغ التأمين ، فلو كان قسط التأمين اربعين جنيها في السنة ، =

الحريق الأول ، حتى لو بلغت قيمة التعويض عن الحريق الثانى مبلغا اذا أضيف الى قيمة التعويض الأول لجاوز عشرين ألف جنيه • فيجوز فى الفرض الذى نحن بصدده أن تصل قيمة التعويض عن الحريق الثانى خمسة عشر ألف جنيه ، أو ثمانية عشر ألف ، أو عشرين ألفا ، ولكن لا يجوز أن تجاوز عشرين ألفا وهو مبلغ التأمين • ولا يعترض على هذا الحكم بأن وقوع الحريق الأول قد استنفد من مبلغ التأمين قيمة التعويض الذى دفعه المؤمن عن هذا الحريق ، فان كل عقد فى عمليات التأمين لا ينظر اليه كأنه وحدة قائمة بذاتها ، بل هو جزء لا يتجزأ من مجموع عقود التأمين التى هى من نوع واحد ، فيدخل فى الحسساب جميع الأخطار التى تتحقق ولو تكررت هذه الأخطار بالنسبة الى الفرد الواحد ، ويستخلص ذلك من قوانين الاحصاء طبقا لقانون الكثرة كما سبق القول •

ويسرى هذا الحكم أيضا فى التأمين من المسؤولية ، فاذا تكرر وقوع الحادث المؤمن منه فى السنة الواحدة لم تخصم قيمة التعويض التى دفعت عن الحوادث السابقة من مبلغ التأمين ، بل يبقى هذا المبلغ كاملا لمواجهة أى حادث يقع فى خلال السنة ولو سبقته حوادث أخرى • ويجوز مع ذلك الاتفاق على خلاف هذا الحكم ، فيشترط المؤمن ألا يجاوز مجموع التعويضات التى يدفعها عن الحوادث المتكررة فى السنة الواحدة مبلغ التأمين ، أو يشترط خصم التعويض الذى يدفعه عن كل حادث يقع من مبلغ التأمين ويواجهه بالباقى من هذا المبلغ الحادث الذى يتلو (١) •

= فانه يخفض فى المدة الباقية من السنة الى ثلاثة أرباعه أى الى ثلاثين جنيها كما خفض مبلغ التأمين من عشرين ألفا الى خمسة عشر ألفا •
هذا وقد حذفت المادة ١١١٥ من المشروع التمهيدي بفقراتها الثلاث فى لجنة المراجعة كما قدمنا ، لأنها تورد أحكاما تفصيلية محلها قانون خاص ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٩ - ص ٤٠٠ - فى الهامش) •
(١) بيكان وبيسون فقرة ٢٨٩ - بلانيل وريبير وبيسون ١١ فقرة =

٢ — اثبات قيمة الضرر

٨١٣ — المؤمن له هو الذي يثبت قيمة الضرر — مبالغته التدليسية في تقدير هذه القيمة :

بعد أن فرغنا من بيان الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر ،
نتنقل الى بيان اثبات قيمة هذا الضرر . والمؤمن له هو الذي يقع عليه
عبء الاثبات ، وله أن يثبت قيمة الضرر بجميع الطرق لأنه يثبت واقعة
مادية ، وتدخل في ذلك البيئة والقرائن والمعاينة المادية .

ولا يجوز أن يعتمد المؤمن له المبالغة في تقدير قيمة الضرر غشا
وتدليسا ، للحصول على كسب من وراء تحقق الخطر المؤمن منه .
ويدرج عادة في وثائق التأمين شرط يقضى بسقوط حق المؤمن له في
التعويض اذا هو فعل ذلك (١) . ويستطيع المؤمن أن يثبت غش المؤمن
له بجميع الطرق ، ومنها القرائن (٢) ، فيستنبط الغش من جسارة
المبالغة في تقدير الضرر (٣) دون مبرر (٤) ، وبخاصة اذا استعملت
مستندات غير صحيحة لتأييد هذا التقدير (٥) ، أو لم توجد مستندات

= ١٣٢٩ ص ٧٢٢ — وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه اذا اشترط
المؤمن الا يزيد مبلغ التأمين الذي يدفعه طوال السنة على حد أقصى معين ،
وكان قد سبق أن دفع تكاليف ترميم السيارة واحترقت بعد ذلك ، فإن له
أن يخصم ما سبق أن دفعه من تكاليف ترميم السيارة من الحد الأقصى
لمبلغ التأمين حتى يكون مجموع ما يدفعه لا يزيد على هذا الحد الأقصى
(استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٣) .

(١) انظر آنفا فقرة ٦٤٦ في الهامش .

(٢) نقض فرنسي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٤٠ — ٤٣ .

(٣) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٣٣ — ١٠٥٦ — دالوز الأسبوعي ١٩٣٣ — ٤٤٤ — ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢
المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ — ٣٥٣ — جرينوبل ٦ فبراير سنة ١٩٣٧
المرجع السابق ١٩٣٧ — ٤٩٤ .

(٤) باريس ٥ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٣
— ٢٧٦ .

(٥) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٣٣ — ١٠٥٦ — دالوز الأسبوعي ١٩٣٣ — ٤٤٤ .

(الوسيط ح ٧ — م ١٢٧)

أصلاً (١) ، أو استعملت حيل تدليسية كالتغيير في دفاتر الحسابات (٢) أو كإبرام عقد تأمين آخر بمبلغ جسيم (٣) .

٨١٤ — الرجوع الى مبلغ التأمين في اثبات قيمة الضرر — التمييز بين فرضين :

ويرجع المؤمن له عادة الى مبلغ التأمين المذكور في الوثيقة في اثبات قيمة الضرر ، وهنا يجب التمييز بين فرضين : (الفرض الأول) تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه وحده (valeur déclarée) . (الفرض الثانى) تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين بالاتفاق مع المؤمن (valeur agréée) .

٨١٥ — الفرض الأول — تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه وحده : يقوم المؤمن له غالباً بتقدير مبلغ التأمين من جانبه وحده ، دون اتفاق على ذلك مع المؤمن . وفى هذا الفرض لا يصلح هذا المبلغ دليلاً على قيمة الضرر الذى وقع ، بل ولا يصلح قرينة على هذه القيمة ، وكل ما يصلح له هو أن يكون حداً أقصى لقيمة التعويض الذى يلتزم المؤمن بدفعه (٤) . ولا يجوز للمؤمن له أن يحصل على تعويض يزيد على قيمة الضرر الفعلى ولو لم يجاوز مبلغ التأمين (٥) ، فان تقدير هذا المبلغ كان من جانبه وحده فلا يقيد المؤمن (٦) . واذا بالغ المؤمن له فى تقدير

(١) نقض فرنسى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٤٢

(٢) بودرى ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ٢٩٨ .

(٣) اكس أول يوليه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٥٣ .

(٤) روان ١٧ يناير سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ - ١٥١ .

(٥) نقض فرنسى ١١ يوليه سنة ١٩٣٩ سيريه ١٩٤٠ - ١ - ٥ - وانظر مع ذلك نقض فرنسى ٩ يوليه سنة ١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٣ - ٣٤٢ .

(٦) ومع ذلك يتأثر المؤمن بتقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه =

مبلغ التأمين ، فانه يضطر الى دفع قسط كبير يتناسب مع هذا المبلغ ، ثم لا يأخذ تعويضا الا بمقدار قيمة الضرر الفعلى ، فعليه تقع التبعة لأنه هو الذى بالغ فى تقدير مبلغ التأمين .

ويلجأ المؤمن له ، فى الفرض الذى نحن بصدده ، الى الخبرة لاثبات قيمة الضرر ، فيعين خبيرا من قبله ، ويعين المؤمن خبيرا ثانيا ، فاذا اختلف الخبيران فى التقدير ، بعد الاطلاع على المستندات والوثائق والأوراق والدفاتر التجارية وغيرها من البيانات والأدلة التى يقدمها المؤمن له بما فى ذلك الشهود والقرائن ، اختارا خبيرا ثالثا يحسم الخلاف . ولكن ما يستقر عليه رأى فى هذه المرحلة من الخبرة ليس ملزما لأى من الطرفين (١) ، فيجوز لكل منهما اذا لم يرض بالتقدير أن يلجأ الى القضاء ، ويعين القاضى خبيرا أو خبراء آخرين يحددون نهائيا قيمة الضرر (٢) ، وقد تحدده المحكمة عند اختلاف الخبراء مسن واقع الدعوى والمستندات المقدمة فيها (٣) .

= وحده فى حالتين : (الحالة الأولى) يؤخذ هذا المبلغ قرينة على قيمة الضرر اذا انعدمت أية وسيلة أخرى لتقدير هذه القيمة دون خطأ من المؤمن له ، كما اذا التهم الحريق جميع الأوراق والمستندات والدفاتر التى تثبت وحدها قيمة الضرر وأصبح من المستحيل ماديا اثبات هذه القيمة بطريقة أخرى (نقض فرنسى ٢١ فبراير سنة ١٨٩٨ داللو ١٩٠٣ - ١ - ٤٨٣) ، (الحالة الثانية) فى التأمينات التجارية التى تتغير فيها الأشياء المؤمن عليها من وقت لآخر ، كما فى الوثائق تحت التحديد (polices ajustables) ، والوثائق بحساب جار (polices en compte- courant) ، فهذه كلما تغير فيها شيء من الأشياء المؤمن عليها أعلنه المؤمن له وأعلن قيمته ، والمؤمن أن يعارض فيما أعلنه المؤمن له وأن يثبت عدم صحته . ومن ثم اذا هلكت الأشياء المؤمن عليها ، أخذ بالقيمة التى أعلنها المؤمن له والتى كانت خاضعة لرقابة المؤمن . انظر ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٩٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ .

(١) الا اذا كان هناك اتفاق خاص على أن يكون ملزما (استئناف مختلط ٧ فبراير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ٣٠٣) .

(٢) نقض فرنسى ٧ يناير سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٤٣ - داللو ١٩٤٦ - ٢٢٧ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ .

(٣) استئناف مختلط ٧ مارس سنة ١٩٠٦ م ١٨ ص ١٤٠ .

وقد نصت المادة ٣٩ من مشروع الحكومة فى هذا الصدد على =

= ما يأتى : « يجوز لكل من المؤمن والمؤمن له عند وقوع الحادث أن يطلب تقويم الضرر ، فوراً ، فإذا لم يتم الاتفاق بينهما على تقدير قيمته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع الحادث أو اختيار خبير لتقدير هذه القيمة ، اختيار كل منهما خبيراً لتولى هذه المهمة وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تكليفه بذلك من الطرف الآخر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، فإذا لم يقر أحدهما باختيار الخبير خلال هذه المدة ، كان للطرف الآخر أن يلجأ إلى قاضى الأمور المستعجلة لتعيين هذا الخبير - وعلى الخبيرين المعيّنين على النحو المتقدم أن يختارا قبل بدء عملهما خبيراً ثالثاً يرجح بينهما فى المسائل المختلف عليها ، فإذا لم يتفقا على اختياره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعيينهما تولى قاضى الأمور المستعجلة ندب الخبير المرجح بناءً على طلب أحد الطرفين - ولا يترتب على وفاة المؤمن له خلال عملية الخبرة أى تعديل فى مهمة الخبراء - ولا يتقيد الخبراء فى أداء مهمتهم بأية إجراءات - ولا يجوز لأى من الطرفين أن يلجأ إلى القضاء فيما يتصل بمهمة الخبراء إلا بعد صدور قرارهم بإثبات الأضرار وتقدير التعويض - على أنه إذا لم يصدر قرار الخبراء خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ وقوع الحادث ، كان طرف الحق فى أن يلجأ إلى القضاء لتقدير التعويض - ويتحمل كل طرف أتعاب خبيره ، مع اقتسام أتعاب الخبير الثالث سوية بينهما - ويقع باطلاً كل شرط يمنع المؤمن له من الاشتراك فى تقدير قيمة الضرر » . وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠٤ من المشروع التمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتى : « ١ - يجوز لكل من المؤمن والمؤمن عليه ، عند وقوع الحريق ، أن يطلب تقويم الضرر فوراً ٢٠ - فإذا رفض ذلك أحد الطرفين ، أو لم يتم الاتفاق بينهما على تعيين قيمة الضرر أو على أسباب الحريق ، جاز لكل منهما أن يطلب إلى القضاء ندب خبير لتعيين ذلك ٣٠ - يتحمل الطرفان مصروفات التقدير ومصروفات الخبير سوية بينهما » . وحذف نص المشروع التمهيدي فى لجنة المراجعة لاشتماله « على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٠ - ص ٣٩١ فى الهامش) . وانظر المادة ٦٧ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٦٤ - ٦٦ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

ونصت المادة ٤٠ من مشروع الحكومة على ما يأتى : « لايجوز للمؤمن له أو لمن له الحق ، بغير رضا المؤمن وقبل إجراء التقويم ، أن يدخل على الأشياء التالفة أى تغيير من شأنه أن يجعل من الصعب أو من المستحيل استقصاء أسباب الحادث أو تحديد مدى الضرر ، ما لم يكن التغيير تقتضيه المصلحة العامة أو كان لازماً لوقف الضرر - ويسقط الحق فى التعويض إذا تعمد المؤمن له أو من له الحق مخالفة هذا الحكم » . وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠٥ من المشروع التمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتى : « لايجوز للمؤمن عليه ، قبل إجراء التقويم ، أن يدخل على الأشياء التالفة ، دون رضا المؤمن ، أى تغيير من شأنه أن يجعل من المستحيل أو من الصعب استقصاء أسباب الحريق أو تحديد مدى الضرر ، ما لم يكن التغيير لازماً لوقف الضرر أو كان تغييراً تقتضيه المصلحة العامة » . وحذف نص =

وإذا لم يهلك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً ، بل تبقى منه شيء وأريد تقدير قيمته لخصمها من قيمة الشيء مستعملاً كما سبق القول ، جاز عند الخلاف بين الطرفين في تقدير هذه القيمة أن يطلب أى من الطرفين بيع ما تبقى من الشيء في المزاد • ويجوز أيضاً للقاضي أن يحكم بذلك ، إذا لم يعترض المؤمن له ويعلن أنه يكتفى بتقدير أهل الخبرة حتى يتمكن من الاحتفاظ بما تبقى من الشيء (١) •

٨١٦ — الفرض الثانى — تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين بالاتفاق مع المؤمن (*) :

وفى هذا الفرض يتفق الطرفان ، عند إبرام عقد التأمين ، على تقدير مبلغ التأمين ، ويكون ذلك عادة بعد تقويم خبير لقيمة الشيء المؤمن عليه • ويقع ذلك غالباً إذا كان الشيء المؤمن عليه شيئاً ثميناً كالمجوهرات والحلى والمجموعات النادرة ، فيتفق الطرفان على قيمتها وقت إبرام العقد بواسطة خبير ، ويجعلان هذه القيمة هى نفس قيمتها وقت الهلاك ، وأنها هى نفس مبلغ التأمين • ويعتبر هذا الاتفاق صحيحاً (٢) ، ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق خاص فلا يكفى إعلان المؤمن له لمبلغ التأمين وامضاء المؤمن على الوثيقة ، فان هذا الاعلان يكون كما قدمنا تقديراً من جانب المؤمن له وحده ولا يقيّد المؤمن •

وإذا كان تقدير المؤمن له من جانبه وحده لمبلغ التأمين لا يعتبر دليلاً على قيمة الضرر ، بل ولا قرينة على هذه القيمة ، وإنما هو حد

= المشروع التمهيدى فى لجنة المراجعة لاشتماله « على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٠ — ص ٣٩١ فى الهامش) • وانظر المادة ٦٨ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٩٣ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٢٩٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٥١ — نقض فرنسى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥١ — ٤٠٦ — داللو ١٩٥٢ — ١٠٥ •

(*) انظر Laffargue رسالة من باريس سنة ١٩٣٦ •

(٢) نقض فرنسى ٧ يوليه سنة ١٨٣٧ سيريه ٣٨ — ١ — ١٢٩ •

أقصى لقيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه كما سبق القول ، فإن اتفاق الطرفين على تقدير مبلغ التأمين هو أيضا حد أقصى لقيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه ، وهو أيضا لا يعتبر دليلا على قيمة الضرر ، ولكنه بخلاف تقدير المؤمن له من جانبه وحده يعتبر قرينة على قيمة الضرر (١) . والقرينة هنا قابلة لإثبات العكس ، فيجوز للمؤمن أن يثبت بجميع الطرق أن التقدير المتفق عليه أزيد بكثير من مقدار الضرر الذي وقع فعلا (٢) ، أما لأنه وقع غش من جانب المؤمن له في هذا التقدير المتفق عليه ، وأما لأن الشيء المؤمن عليه قد قلت قيمته يوم الهلاك عما كانت يوم إبرام العقد ، وأما لأن هذا الشيء قد أصيب بتلف منذ إبرام العقد فأصبحت قيمته أقل من المبلغ المتفق عليه ، وأما لغير ذلك من الأسباب (٣) .

(١) انظر في قوة هذه القرينة والتزام الطرفين بها استئناف مختلط ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ م ٤٠ ص ١١٠ .
(٢) نقض فرنسي ١٢ يونيو سنة ١٨٧٦ داللو ٧٧ - ١ - ١٩٢ - باريس ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٢٩ - ٦٧٦ ، ففي حين أن عبء الإثبات يقع على عاتق المؤمن له في حالة التقدير لمبلغ التأمين من جانبه وحده ، نراه هنا في حالة الاتفاق على تقدير مبلغ التأمين يقع على عاتق المؤمن (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٥ ص ٤٢٦ - بلانسيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٠ ص ٧٢٢) أما عبء إثبات أن الشيء المؤمن عليه قد هلك ، فيقع على عاتق المؤمن له في الحالتين (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٦) .

✓ (٣) والذي يقع فعلا أن المؤمن يسلم عادة بالمبلغ المتفق عليه ، ولا يعترض عليه إلا في حالة الغش (بيكار وبيسون فقرة ٢٩٥ ص ٤٢٦) ، ولا يسمح مشروع الحكومة للمؤمن بإثبات العكس ، إذا كان هناك تقدير متفق عليه إلا في حالة الغش ، فتتص المادة ٤١ من هذا المشروع على أنه « إذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه وقت اتمام العقد ، فتعتبر القيمة المتفق عليها هي قيمة البديل ، ما لم يثبت المؤمن أن تقدير قيمة الشيء المؤمن عليه بني على غش » ، أما المادة ١١٠٩ من المشروع التمهيدى فتبيح للمؤمن أن يثبت أن التقدير المتفق عليه مبالغ فيه كثيرا دون حاجة إلى إثبات الغش ، وهي تجرى على الوجه الآتي : « إذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه بني على غش » أما المادة ١١٠٩ من المشروع التمهيدى فتبيح للمؤمن أن يثبت أن التقدير المتفق عليه مبالغ فيه كثيرا دون حاجة إلى إثبات =

المطلب الثانى

مبدأ التعويض

(Le principe indemnitaire)

٨١٧ — نتيجتان رئيسيتان يترتبان على مبدأ التعويض :

قدمنا أن مبدأ التعويض يسود التأمين من الأضرار ، سواء كسان تأميننا على الأشياء أو تأميننا من المسؤولية ، وحددنا المعنى المقصود بمبدأ التعويض ، وذكرنا ما يترتب على هذا المبدأ من النتائج (١) .

= الغش ، وهى تجرى على الوجه الآتى : « اذا اتفق الطرفان على أن يكون مبلغ التأمين هو قيمة الشيء المؤمن عليه ، فتعتبر القيمة المتفق عليها هى البديل ، ما لم يثبت المؤمن أن هذا البديل باحتسابه على الأساس المبين فى المادة ١١٠٨ يقل كثيرا عن قيمة التأمين » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لاشتماله على « تفاصيل وجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٣ — ص ٣٩٤ فى الهامش) .

وانظر المادة ٦٥ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٥٧ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، وجاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي : « تتطلب المادة ٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى من المؤمن أن يثبت أن القيمة المتفق عليها أكبر من قيمة البديل ، فى حين أن المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى تستلزم من المؤمن أن يثبت أنها تجاوز كثيرا هذه القيمة ، أما المشروع فإنه يتخذ موقفا وسطا ، (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٤ فى الهامش) . والظاهر أن المشروع التمهيدي يتفق فى هذه المسألة مع قانون التأمين الألمانى .

وتنص المادة ٧٧٠ من التقنين المدنى على ما يأتى : « ١ — عند التثبت من الضرر لا يجوز تقدير الأشياء الهالكة أو المفقودة بقيمة تزيد على القيمة التى كانت لها وقت وقوع الحادث . ٢ — ومع ذلك يجوز تحديد قيمة الأشياء المؤمنة عند إبرام العقد على أساس قيمة تخمينية يقبلها الطرفان كتابة . ٣ — ولا يعتبر قيمة تخمينية الاعلان عن قيمة الأشياء المبينة فى وثيقة التأمين أو فى الوثائق الأخرى . ٤ — وفى التأمين على محاصيل الأرض يقدر الضرر بالنسبة للقيمة التى تساويها المحصولات عند نضجها ، أو فى الوقت الذى تقطف فيه عادة ، .

(١) انظر آنفا فقرة ٧٦٠ وما بعدها .

ونقتصر هنا على نتيجتين رئيسيتين من هذه النتائج :

- ١ — التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين •
- ٢ — عدم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض وحلول المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع بالتعويض •

١ — التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين

٨١٨ — التمييز بين التأمين المبالغى فيه وتعدد عقود التأمين :

لما كان مبدأ التعويض يمنع المؤمن له من أن يتقاضى تعويضاً يزيد على قيمة الضرر ، فانه يترتب على ذلك أنه اذا غالى المؤمن له ، فى عقد تأمين واحد ، فى تقدير مبلغ التأمين فعين مبلغاً يزيد على قيمة الشئ المؤمن عليه ، أو زاد هذا المبلغ على قيمة الضرر لأى سبب آخر ، لم يتقاض المؤمن له من مبلغ التأمين الا مقدار ما لحقه من الضرر ، وهذا هو التأمين المبالغى فيه • وقد يلجأ المؤمن له الى طريقة أخرى ، فيؤمن على الشئ الواحد عدة مرات عند مؤمنين مختلفين بمبالغ قد يزيد مجموعها على قيمة هذا الشئ ، وهذا هو تعدد عقود التأمين • فاذا وقع ذلك وزاد مجموع المبالغ التأمين على قيمة الشئ المؤمن عليه ، لم يتقاض المؤمن له طبقاً لمبدأ التعويض ، الا مقدار ما أصابه من الضرر من المؤمنين المختلفين •

ونفصل الآن أحكام :

- (أ) التأمين المبالغى فيه •
- (ب) تعدد عقود التأمين •

(١) التأمين المبالغى فيه

(Surassurance)

٨١٩ — نطاق تطبيق التأمين المبالغى فيه :

يقع التأمين المبالغى فيه فى التأمين على الأشياء ، ويكون ذلك بأن يبالغى المؤمن فى قيمة الشيء المؤمن عليه • ويستوى فى ذلك أن يكون الشيء المؤمن عليه معيناً كمنزل أو سيارة كما هو الغالب ، أو أن يكون غير معين كما فى التأمين على البضاعة الموجودة فى متجر اذ البضاعة تتغير مشتملاتها بالبيع والشراء •

ولا يقع التأمين المبالغى فيه فى التأمين من المسئولية اذا كان الخطر غير معين ، كما هو الغالب • أما اذا كان الخطر معيناً ، كما فى تأمين المستأجر من مسئوليته عن حريق العين المؤجرة وتأمين المودع عنده من مسئوليته عن سرقة الأشياء المودعة ، فإنه يتصور وقوع المغالاة فى التأمين •

ولا يتصور وقوع المغالاة فى التأمين اذا كان تأميناً على الأشخاص ، فقد قدمنا أنه يجوز فى هذا القسم من التأمين أن يبرم العقد على أى مبلغ ، ويعتد بمبلغ التأمين المذكورة فى الوثيقة مهما كان كبيراً ولا يجوز اعتباره مغالى فيه (١) •

٨٢٠ — التمييز بين المغالاة التدليسية والمغالاة غير التدليسية :

وقد نصت المادة ٢٩ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على أنه « اذا أبرم عقد التأمين على مبلغ أكبر من قيمة الشيء المؤمن عليه ، وكان هناك تدليس أو غش فى جانب أحد المتعاقدين ، جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب بطلان العقد ، وأن يطالب

(١) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٠٠ — بلانيول وريير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٦ من ٧٣٣ •

فوق ذلك بالتعويض — فإذا لم يكن هناك تدليس أو غش ، كان العقد صحيحاً ، ولكن في حدود القيمة الحقيقية للأشياء المؤمن عليها ، ولا يكون للمؤمن الحق في القسط فيما يقابل الزيادة • وتبقى الأقساط التي حلت حقاً خالصة له ، وكذلك قسط السنة الجارية إذا استحق مقدماً « (١) • ولا مانع من الأخذ بهذه الأحكام في مصر ، لأنها لا تخرج عن القواعد العامة ، وقد جرى بها العرف التأميني •

فيجب التمييز إذن بين المغالاة التدليسية والمغالاة غير التدليسية •

٨٢١ — المغالاة التدليسية (surassurance frauduleuse) :

قل أن تأتي المغالاة التدليسية من جانب المؤمن ، لأنه ليس هو الذي يعلن قيمة الشيء المؤمن عليه حتى يغالى فيها • ولكن قد يقع ذلك نادراً ، إذا تعمد أن يحمل المؤمن له على المغالاة حتى يستوفي منه أقساط تأمين أعلى ، وهو آمن بعد ذلك ألا يدفع من مبلغ التأمين المغالى إلا بمقدار قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر • فساداً أثبت المؤمن له ذلك ، جاز له أن يطلب إبطال عقد التأمين لما لا يفسده من تدليس ، فيسترد الأقساط التي دفعها مع التعويض ، وتبرأ ذمته من الأقساط التي لم تدفع • ويكون ذلك عادة قبل تحقق الخطر ، أما إذا تحقق الخطر فلا مصلحة له في إبطال العقد والا حرم نفسه من مبلغ التأمين (٢) •

(١) وقد نصت المادة ٧٧١ من التقنين المدني الليبي في هذا الصدد على ما يأتي : « ١ — التأمين باطل إذا كان على أساس مبلغ يزيد على القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه وحصل غش من قبل المؤمن له ، وللمؤمن حسن النية الحق في استيفاء الأقساط عن مدة التأمين الجارية • ٢ — وإذا لم يحصل غش ، كان العقد صحيحاً إلى حد القيمة الحقيقية للشيء المؤمن عليه ، وللمؤمن له الحق في الحصول على تخفيض نسبي في الأقساط التالية • »

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ ص ٣٠٩ — ولا يتقاضى المؤمن له ، عند تحقق الخطر ، الا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحقق الخطر • وله فرق ذلك أن =

والغالب أن تأتي المغالاة التدليسية من جانب المؤمن له ، سيما وراء ربح غير مشروع . فإذا أثبت المؤمن غش المؤمن له ، سواء كان ذلك قبل تحقق الخطر أو بعد تحققه ، جاز له أن يطلب إبطال العقد للتدليس . فلا يلتزم بدفع مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر ، ويستبقى الأقساط التي قبضها وقسط السنة الجارية على سبيل التعويض (١) . ولا يقال أنه لا يوجد مقتضى لإبطال العقد مادام أنه إذا انكشفت المغالاة لم يدفع المؤمن إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحقق الخطر ، فإن الإبطال ليس جزاء على المغالاة في ذاتها ، بل هو جزاء على التدليس (٢) .

٨٢٢ — المغالاة غير التدليسية (surassurance non frauduleuse) :

أما إذا لم يثبت غش أى من المتعاقدين ، فإن المغالاة في ذاتها لا تبطل عقد التأمين . فيبقى صحيحا ، ولكن يخفض مبلغ التأمين ، بناء

= يسترد ما زاد في قيمة الأقساط نتيجة للمغالاة في قيمة الشيء (بيكار وبيسون فقرة ٢٠٢ من ٣١٠) .

✓ (١) لكن إذا كان المؤمن يعلم بالمغالاة وسكت عن ذلك إلى أن تحقق الخطر ، فقد يؤول سكوته على أنه نزول منه عن حقه في المطالبة بإبطال العقد ، أو في القليل نزول منه عن حقه في المطالبة بالتعويض (بيكار وبيسون فقرة ٢٠٢ من ٣١١) .

(٢) على أن المؤمن ، قبل تحقق الخطر ، قل أن يطلب إبطال العقد ، إذ يقتضيه ذلك إثبات الغش وهو أمر عسير ، ثم إن له مصلحة في استبقاء العقد لا في إبطاله ، ولا خوف عليه من المغالاة فهو لن يدفع للمؤمن له إذا تحقق الخطر إلا قيمة الشيء الحقيقية وقت تحققه . أما بعد تحقق الخطر ، فمصلحته في إبطال العقد ظاهرة (بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ من ٣٠٨ - ٣٠٩) .

ولا يكفي لإثبات غش المؤمن له مجرد مغالاته في مبلغ التأمين ، فقد يكون حسن النية وغالى في التقدير تجوفا حتى لا يقع في تأمين بخس فتسرى عليه قاعدة النسبية على الوجه الذي سنبحثه فيما يلي . ويجوز للمؤمن إثبات غش المؤمن له بجميع الطرق ، ومنها البيئة والقرائن ، ويغلب ألا تنكشف المغالاة للمؤمن إلا بعد تحقق الخطر ، مطالبة المؤمن له عندئذ بكل مبلغ التأمين المغالى فيه مع وضوح المغالاة قرينة على الغش (بيكار وبيسون فقرة ٢٠١ من ٣٠١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٣٦ من ٧٣٤) .

على طلب أى من المتعاقدين ، الى القيمة الحقيقية للشئ المؤمن عليه ، ويخفض تبعاً لذلك قسط التأمين بالنسبة عينها ابتداء من الأقساط القالية لانكشاف المغالاة ، ويحتفظ المؤمن بالأقساط التى قبضها دون تخفيض ، وكذلك بالقسط الذى استحق مقدماً عن السنة الجارية (١) •

وهذا كله اذا انكشفت المغالاة قبل تحقق الخطر • أما اذا انكشفت بعد تحققه ، وهذا هو الغالب ، فان عقد التأمين يبقى صحيحاً سارياً كما سبق القول ، ويحتفظ المؤمن بجميع أقساط التأمين كاملة دون تخفيض ، ولكنه لا يدفع للمؤمن له الا قيمة الشئ الحقيقية وقت تحقق الخطر (٢) •

(ب) تعدد عقود التأمين (*)

(Assurances multiples, cumulatives)

٨٢٣ - معنى تعدد عقود التأمين :

المقصود بتعدد عقود التأمين هنا هو أن يتعدد المؤمنون لشئ واحد ولمصلحة واحدة ومن خطر واحد ، وأن تكون عقود التأمين عن وقت واحد وفى مستوى واحد (٣) •

(١) ويطلب التخفيض أى من المتعاقدين كما قدمنا ، اذ لكل منهما مصلحة فى ذلك • فللمؤمن مصلحة فى تخفيض مبلغ التأمين ، وللمؤمن له مصلحة فى تخفيض القسط • ويجوز لكل من المتعاقدين طلب التخفيض ، حتى لو لم تكن هناك مغالاة فى بداية العقد ولكن وقعت المغالاة بعد ذلك لآى سبب ، كان انخفضت قيمة الشئ المؤمن عليه عما كانت وقت إبرام العقد لاستهلاك أو تلف جزئى أو لنزول فى القيمة أو لانتقاص المؤمن له من الشئ بشرط أن يكون هذا الانتقاص لغرض مشروع ولم يقصد به تخفيض مقدار قسط التأمين (بيكار وبيسون فقرة ٢٠٣ ص ٣١٢) •

(٢) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٦ ص ٧٢٤ - محمد كامل مرسى فقرة ١٩٤ •

(*) انظر Kaufmann رسالة من لوزان سنة ١٩٢٥ - Jacquet رسالة من ديجون سنة ١٩٣٦ •

(٣) نقض فرنسى ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العمامة للتأمين البرى ١٩٤٦ - ٢٧٣ - داللون ١٩٤٧ - ١ •

فيجب أن يتعدد المؤمنون (pluralité d'assureurs) ، فإذا لم يكن هناك إلا مؤمن واحد أبرم عقود تأمين متعددة على شيء واحد ولمصلحة واحدة وعن خطر واحد وعن وقت واحد وفي مستوى واحد ، لكنت هذه العقود جميعا في حكم عقد واحد ، ولدخل ذلك في نطاق المغالاة في التأمين لا في نطاق تعدد عقود التأمين .

ويجب أن يكون التأمين على شيء واحد (identité d'objet) ، فلو أمن شخص عند مؤمن على سيارته ، ثم أمن عند نفس المؤمن على منزله ، لما كان هناك تعدد لعقود التأمين ، بل عقد تأمين منفصل عن عقود التأمين الآخر .

ويجب أن يكون التأمين لمصلحة واحدة (identité d'intérêt) ، فلو أمن المالك على شيء مملوك له وأمن من أودع عنده هذا الشيء من مسئولية عنه ، أو أمن كل من صاحب الرقبة وصاحب حق الانتفاع على نفس الشيء ، لما تعدد عقد التأمين ، لأن كل عقد يتعلق بمصلحة مستقلة عن المصلحة التي يتعلق بها العقد الآخر .

ويجب أن يكون التأمين من خطر واحد (identité de risque) ، فلو أمن شخص على سيارته من السرقة ، ثم من الحريق ، ثم من المسئولية عن الحوادث ، لما كان هناك تعدد في عقود التأمين ، لأن كل عقد من العقود الثلاثة يؤمن من خطر غير الخطر الذي يؤمن منه العقدان الآخران .

ويجب أن يكون التأمين في مستوى واحد (simultanéité des assurances) ، فلو عقد تأمين على نفس الشيء والمصلحة والخطر التي أبرم في شأنها عقد سابق ، على أن يلي العقد الثاني في التاريخ العقد الأول ، فلا يتعاضد العقدان ولكن يتواليان ، لما كان هناك تعدد .

ويجب أن يكون التأمين في مستوى واحد (garanties conjointes et non subsidiaires) فلو أبرم عقدان على أن يكون العقد الثاني بديلا من العقد الأول فيما لو أبطل هذا العقد أو وقف سريانه أو تخلف المؤمن

عن الوفاء بالتزامه ، أو أبرم عقدان أحدهما يؤمن الخطر الى حد مبلغ معين والآخر يؤمن نفس الخطر فيما يجاوز هذا الحد ، لم يكن هناك عقدان متعددان ، بل كان هناك عقدان أحدهما يكمل الآخر .

فاذا تحقق معنى التعدد على النحو الذى بسطناه ، كانت هناك عقود متعددة (assurances multiples) . وقد لا يؤدي التعدد الى مجاوزة قيمة الشيء المؤمن عليه ، بأن يكون مجموع مبالغ التأمين فى هذه العقود لا يزيد على هذه القيمة ، فلا يكون فى التعدد مغالاة (assurance non cumulative) وقد يكون فى التعدد مغالاة (assurance cumulative, double) ، بأن يكون مجموع مبالغ التأمين أعلى من قيمة الشيء المؤمن عليه (١) .

وفى التأمين على الأشخاص اذا تعددت عقود التأمين ، جاز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين المتعددة ، دون أن يكون هناك محل للقول بأن هناك مغالاة ، لأن صفة التعويض فى التأمين على الأشخاص منعدمة كما سبق القول (٢) . ويبقى التأمين من الأضرار ، وفى هذا النطاق ، سواء كان التأمين تأميناً على الأشياء أو من المسؤولية ، وسواء كان

(١) هذا ويعتبر تأميناً متعددًا (assurances multiples). التأمين بالاكْتِتَاب أو التأمين المجزأ (coassurance de quotité) ، وهو التأمين المعروف باسم Lloyd's ويسمى أيضاً بالتأمين المشترك أو التأمين الاقترانى (انظر آنفاً فقرة ٥٥٥) . وهو تأمين يتعدد فيه المؤمنون على شيء واحد ، ولمصلحة واحدة ، ومن خطر واحد ، وعن وقت واحد ، وفى مستوى واحد . ولكن هذا الخطر الواحد يتجزأ على المؤمنين المتعددين ، فيكتتب كل منهم بجزء فيه ، الأول بالنصف مثلاً والثانى والثالث بالسدس ، فتستنفد أجزاء الخطر على هذا الوجه دون أن تتجاوز ، ومن ثم يغلب الا تكون هناك مغالاة فى التأمين بالاكْتِتَاب أو التأمين المجزأ ، والتبليغ عنه يقع بحكم أن كلا من المؤمنين المتعددين عالم بتعدد التأمين (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٧ من ٧٣٥) — هذا وقد عرض التقنين المدنى الليبى للتأمين المجزأ ، فنصت المادة ٧٧٣ منه على أنه « اذا كان التأمين الواحد او التأمين ضد الاخطار على نفس الاشياء موزعا بين عدة مؤمنين بخصص معينة ، فلا يلزم الواحد منهم الا بدفع ما يقع عليه من التعويض ، حتى ولو كان عقد التأمين واحدا ووقع عليه جميع المؤمنين » .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٩٨ .

الخطر في التأمين من المسؤولية معينة أو غير معين ، لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين المتعددة بما يجاوز قيمة الضرر ، طبقاً لمبدأ التعويض ، وذلك على الوجه الذي سنفصله فيما يلي .

٨٢٤ — وجوب تبليغ المؤمنين المتعديدين :

تدرج عادة في وثائق التأمين شروط تقتضي بوجوب التبليغ عند تعدد المؤمنين . فيجب على المؤمن له ، عند تعدد عقود التأمين ، أن يبلغ المؤمنين السابقين والمؤمنين اللاحقين عن هذا التعدد ، وأن يبلغ كل واحد منهم بوجه خاص بأسماء المؤمنين الآخرين ومبالغ التأمين الأخرى . ولا محل للتبليغ عند إبرام العقد الأول ، فإذا أبرم المؤمن له العقد الثاني فيغلب ، في طلب التأمين لهذا العقد ، أن يذكر ضمن البيانات التي يقدمها اسم المؤمن الأول ومبلغ التأمين الخاص به ، وعليه بعد ذلك أن يبلغ المؤمن الأول بأسماء المؤمن الثاني ومبلغ التأمين الخاص به ، وهكذا (١) . ولا يوجد شكل خاص لهذا التبليغ (٢) ، ولكنه يكون عادة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وليس له ميعاد خاص (٣) ، فبمجرد علم المؤمن له بتعدد التأمين — اذ يصبح أن يكون جاهلاً بهذا التعدد اذا كان ناشئاً عن أن شخصاً آخر قد عقد تأميناً لمصلحته غير التأمين الذي عقده هو قبل ذلك ولم يعلمه به الا بعد فترة من الزمن — يجب أن يبادر الى تبليغ كل من المؤمنين المتعديدين بأسماء المؤمنين الآخرين وبمبالغ التأمين الأخرى .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من مشروع الحكومة في هذا

(١) ولا يعفى المؤمن له من هذا التبليغ الا اذا جرى عرف ثابت بذلك (استئناف مختلط ٦ يناير سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٦٣) .

(٢) وسنرى أن مشروع الحكومة (م ١/٣٤) رسم هذا الشكل ، وهو كتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

(٣) وسنرى أن مشروع الحكومة (م ١/٣٤) يحدد ميعاد عشرة أيام على الأكثر من يوم وقوع تعدد التأمين .

المعنى عسى ما يأتى : « يجب على من يؤمن على شيء واحد أو مصلحة واحدة عن خطر معين لدى أكثر من مؤمن أن يبلغ ، خلال عشرة أيام على الأكثر ، كلا منهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالتأمينات الأخرى ، مبينا له أسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات (١) » .

ويلاحظ أن التبليغ على هذا النحو يكون واجبا ، سواء كان مجموع مبالغ التأمين فى العقود المتعددة يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه أو كان لايزيد .

ويجب التمييز فى تعدد عقود التأمين ، كما ميزنا فى التأمين المغالى فيه ، بين تعدد عقود التأمين التدليسى والتعدد غير التدليسى .

(assurance cumulative

٨٣٥ — تعدد عقود التأمين التدليسى

: fraudelauses)

يعتبر تعدد عقود التأمين تعددا تدليسيا اذا قصد المؤمن له من ورائه أن يجنى ربحا غير مشروع ، بأن يجعل مجموع مبالغ التأمين فى

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠١ من المشروع التمهيدي ، وتجربى على الوجه الآتى : « يجب على من يؤمن على شيء واحد أو مصلحة واحدة لدى اثنين أو أكثر من المؤمنين أن يبادر باعلان كل منهم بالتأمينات الأخرى ، مبينا له أسماء غيره من المؤمنين وقيمة كل من هذه التأمينات » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٨ — ص ٣٨٩ فى الهامش) .

وانظر المادة ١/٣٠ و ٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١/٥٣ من قانون التأمين السويسرى الصادر ٢ ابريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٥٨ من قانون التأمين الالماني الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ . وقد نصت المادة ٩٣٧ من التقنين المدنى الاردنى على ما يأتى : « ١ — يجب على من يؤمن على شيء أو مصلحة لدى أكثر من مؤمن أن يخطر كلا منهم بالتأمينات الأخرى وقيمة كل منها وأسماء غيره من المؤمنين ٢٠ — ويجب ألا تتجاوز قيمة التأمين — اذا تعدد المؤمنون — قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها » .

هذه العقود المتعددة يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه ، بقصد أن يتقاضى هذه المبالغ عند تحقق الخطر ويجنى بذلك فائدة تزيد على الضرر الذى لحق به • ولما كان هذا يعتبر غشا وتدليسا من جانب المؤمن له ، فإن عقود التأمين التى يبرمها بهذا القصد يجوز للمؤمن أن يطلب ابطالها ، كما رأينا فى عقد التأمين المغالى فيه • ذلك أن هذه العقود المتعددة تعتبر فى مجموعها عقد تأمين مغالى فيه (١) ، وقد احتال المؤمن له على اخفاء ذلك ، فعدد العقود حتى لا تظهر المغالاة فى العقد الواحد • ويقع على المؤمن اثبات غش المؤمن له ، ولايكفى اثبات المغالاة فى ذاتها أى أن مجموع مبالغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه • وقد اعتبر مشروع الحكومة (م ٣٤/٣) تعمد عدم تبليغ العقود المتعددة لكل مؤمن قرينة قاطعة على الغش ، فأبطلها جميعا اذا لم يقم المؤمن له بهذا التبليغ فى الميعاد القانونى •

واذا أثبت المؤمن غش المؤمن له ، سواء قبل تحقق الخطر أو بعده ، كان له ، كما فى التأمين المغالى فيه ، أن يطلب ابطال العقد ، فلا يلتزم بدفع مبلغ التأمين اذا تحقق الخطر ، ويستبقى الاقساط التى قبضها وقسط السنة الجارية على سبيل التعويض اذا كان هو من جهته حسن النية وقت ابرام العقد •

وقد قرر مشروع الحكومة الأحكام سالفة الذكر ، فنصت المادة ٣٤/٣ و٣ منه على ما يأتى : « ويقع التأمين باطلا اذا لم يقم المؤمن له بهذا الاخطار عن عمد ، أو عقد هذه التأمينات بقصد جنى ربح غير مشروع — فاذا لم يكن المؤمن عالما ببطلان العقد وقت اتمامه ، حق له أن يستوفى أقساط التأمين الى نهاية الفترة التى علم خلالها

(١) ولذلك تبطل كلها ، حتى لو ثبت أن العقود السابقة لم يكن مغالى فيها ، ولم تحقق المغالاة الا بعد ابرام العقود اللاحقة (انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٢١٧) •

بالبطلان « (١) .

٨٢٦ — تعدد عقود التأمين غير التدليسي (assurances cumulatives non frauduleuses) :

فاذا لم يثبت المؤمن غش المؤمن له على الوجه الذى بسطناه فيما تقدم ، كانت عقود التأمين المتعددة جميعها صحيحة (٢) ، ولكن بشرط ألا يجاوز مجموع مايتقاضاه المؤمن له من المؤمنيين المتعديدين قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، وذلك تطبيقاً لبدأ التعويض .

فاذا تحقق الخطر ، وكان مجموع مبالغ التأمين لايزيد على قيمة

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠٣ من المشروع التمهيدي ، وتجري على الوجه الآتى : « ١ — تقع باطلة عقود التأمين المتعددة اذا جاوزت القيمة المؤمن عليها وقصد بها جنى ربح غير مشروع ٢٠ — اذا لم يكن المؤمن عالماً ببطلان العقد وقت إبرامه ، حق له أن يستوفى مقابل التأمين الى نهاية الفترة التى علم فى أثنائها بالبطلان » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لاشتماله « على أحكام تفصيلية محلها قانون خاص » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٩٠ — ص ٣٩١) .

وانظر م ٢/٥٣ و ٣ من قانون التأمينات السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ٣/٥٩ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وتنص المادة ١/٧٧٢ و ٢ من التقنين المدنى الليبى على ما يأتى : « ١ — اذا عقد مؤمن له تأمينات متعددة لدى مؤمنين مختلفين كل على حده على الخطر ذاته ، عليه أن يعلن كل مؤمن بسائر التأمينات الأخرى ٢٠ — واذا قصر المؤمن له عن سيء نية فى اعلانهم ، فالمؤمنون غير ملزمون بدفع التعويض . وفى حالة وقوع الحادث على المؤمن له أن يعلن بذلك جميع المؤمنيين وفقاً للمواد ٧٧٥ الى ٧٧٧ ، مبيناً أسماء المؤمنيين الآخرين ، ويجوز له أن يطالب بالتعويض كل واحد منهم حسب عقده معه بشرط ألا يجاوز مجموع المبالغ التى يحصل عليها من كل واحد منهم قيمة الضرر » .

وتنص المادة ١/٩٥٨ من تقنين الموجبات والعقود اللبنانى على ما يأتى : « لا يجوز لشخص واحد أن يعقد عدة ضمانات مختصة بشيء واحد وبالأخطار نفسها مقابل مبلغ اجمالى يتجاوز قيمة الشيء المضمون » .

(٢) حتى لو جاوز مجموع مبالغ التأمين فيها قيمة الشيء المؤمن عليه ، ما دام لم يثبت غش المؤمن له .

الشيء المؤمن عليه وقت تحققه ، تقاضى المؤمن له من كل مؤمن مبالغ التأمين المشروط . أما اذا كان مجموع مبالغ التأمين يزيد على قيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر ، فلا يتقاضى المؤمن له من المؤمنيين أكثر من هذه القيمة كما سبق القول . فاذا كان المؤمنون ثلاثة ، ومبالغ التأمين هي على التوالي ٣٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ ، وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت تحقق الخطر هي ٣٦٠٠ ، فان المؤمن له لا يتقاضى من المؤمنيين الثلاثة الا ٣٦٠٠ قيمة الخطر المتحقق . والاصل أنه يرجع على كل منهم بجزء من هذا المبلغ بنسبة مبلغ التأمين الخاص به الى مجموع مبالغ التأمين ، فيرجع على المؤمن الاول بمبلغ ١٨٠٠ ، وعلى المؤمن الثانى بمبلغ ١٢٠٠ ، وعلى المؤمن الثالث بمبلغ ٦٠٠ (١) . وقد يعسر أحد هؤلاء المؤمنيين (٢) . فاذا أعسر المؤمن الثانى مثلا ، فان نصيبه وهو ١٢٠٠ يوزع على المؤمن الاول والمؤمن الثالث كل بنسبة مبلغ التأمين الذى يخصه . فيدفع المؤمن الاول ، الى جانب ١٨٠٠ ، مبلغ ٩٠٠ ، فيكون مجموع ما يدفعه ٢٧٠٠ . ويدفع المؤمن الثالث ، الى جانب ٦٠٠ ، مبلغ ٣٠٠ ، فيكون مجموع ما يدفعه ٩٠٠ . أما اذا أعسر المؤمن الاول ، فان نصيبه وهو ١٨٠٠ يوزع على المؤمن الثانى والمؤمن الثالث كل بنسبة مبلغ التأمين الذى يخصه . فيدفع المؤمن الثانى ، الى جانب ١٢٠٠ ،

(١) وحتى قبل أن يتحقق الخطر . يجوز للمؤمن له أن يطلب تخفيض مبالغ التأمين الى هذا المقدار حتى يتمكن من دفع أقساط مخفضة تتناسب مع هذه المبالغ المخفضة . ولكن يشترط فى ذلك أن يكون المؤمن له وقت أن عقد التأمين الثانى فالثالث كان حسن النية أى كان يعتقد أنه لم يزد بمجموع هذه العقود كثيرا على قيمة الشيء المؤمن عليه (انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٢١٩) . وتخفيض القسط على هذا النحو لا يكون بأثر رجعى ، فلا يسرى الا من وقت طلب التخفيض وبعد انتهاء السنة الجارية التى طلب فيها التخفيض (بيكار وبيسون فقرة ٢٢٠ - بلانيول وريبيز وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٨ ص ٧٣٧) .

(٢) وكالاعسار أن يتبين ، وقت تحقق الخطر أو بعده ، أن عقدا من عقود التأمين المتعددة قد أبطل أو فسخ أو وقف سريانه أو سقط الحق فيه أو نحو ذلك من أسباب سقوط العقد (بيكار وبيسون فقرة ٢٢١) .

مبلغ ١٢٠٠ ، فيكون مجموع ما كان يجب أن يدفعه هو ٢٤٠٠ ، ولكن لما كان مبلغ التأمين الخاص به هو ٢٠٠٠ فقط ، لذلك لا يدفع الا ٢٠٠٠ ويدفع المؤمن الثالث ، الى جانب ٦٠٠ ، مبلغ ٦٠٠ ، فيكون مجموع ما كان يجب أن يدفعه هو ١٢٠٠ ، ولكن لما كان مبلغ التأمين الخاص به هو ١٠٠٠ فقط ، لذلك لا يدفع الا ١٠٠٠ . وعلى ذلك يتقاضى المؤمن له ٢٠٠٠ من المؤمن الثانى ، و ١٠٠٠ من المؤمن الثالث ، ويتحمل خسارته تبلغ ٦٠٠ نتيجة اعسار المؤمن الأول (١) .

هذا هو الأصل . وقد يتفق المؤمن له مع المؤمن المتعدد على ان يكونوا متضامنين ، فيرجع في المثل المتقدم على المؤمن الأول بجميع مبلغ التأمين الخاص به (٣٠٠٠) ، ويرجع بالباقى (٦٠٠) على المؤمن الثانى أو على المؤمن الثالث . والمهم في رجوعه على أى من المؤمنين أن يراعى أمرين : لا يرجع الا بمقدار ما لحقه من الضرر ، وفى حدود مبلغ التأمين الخاص بهذا المؤمن ، وهذا فى علاقة المؤمن له بالمؤمنين المتعددين . أما فى علاقة هؤلاء المؤمنين فيما بينهم ، فأنهم يقتسمون ما تقاضاه المؤمن له ، فيتحمل كل بنسبة مبلغ التأمين الخاص به الى مجموع مبالغ التأمين (٢) .

(١) وتسرى الأحكام سالفة الذكر فى التأمين من المسئولية . ويستوى فى ذلك أن يكون الخطر معيناً أو غير معين . وفى الخطر المعين ، اذا أمن المستأجر مثلاً من مسئوليته عن حريق العين المؤجرة ، وأمن فى الوقت ذاته مالك العين لصالح المستأجر ، وتحقق الخطر بحريق العين ، وجب تقسيم المبلغ الذى يتقاضاه المالك من المؤمن الاثنى بنسبة مبلغ التأمين الخاص بكل منهما الى مجموع المبلغين ، فاذا أعسر أحدهما تحمل الآخر كل الخطر فى حدود مبلغ التأمين الخاص به . وفى الخطر غير المعين اذا أمن شخص من مسئوليته عن حوادث سيارته عند أكثر من مؤمن واحد ، وجب تقسيم المبلغ الذى يتقاضاه عند تحقق مسئوليته على المؤمن المتعدد بنسبة مبلغ التأمين الخاص بكل منهم الى مجموع مبالغ التأمين ، واذا أعسر أحدهم تحمل نصيبه الباقي بالنسبة عينها (بىكار وبيسون فقرة ٢٢٢ — فقرة ٢٢٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٨ ص ٧٣٨ — نقض فرنسى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ — ٢٦) .

(٢) فاذا تقاضى المؤمن له من المؤمن الأول ٣٠٠٠ ، ومن المؤمن الثانى =

وقد يتفق المؤمن مع المؤمنين الثلاثة على أن توزع المسؤولية بينهم على أساس الأسبقية في التاريخ (١) . وفي هذه الحالة ، إذا تحقق الخطر ، يرجع المؤمن له على المؤمن الأول بمبلغ ٣٠٠٠ ، ثم على المؤمن الثاني بمبلغ ٦٠٠ الباقية . فإذا أعسر الأول ، رجع على الثاني بمبلغ ٢٠٠٠ ، ثم على المؤمن الثالث بمبلغ ١٠٠٠ ، ويحتل الباقي من الضرر وهو ٦٠٠ نتيجة اعسار المؤمن الأول . والمهم هو أنه لا يرجع على أى مؤمن من الثلاثة إلا وفقا لترتيبه بحسب الأسبقية في التاريخ ، ولا يرجع عليه إلا بمقدار ما لحقه من الضرر وفي حدود مبلغ التأمين الخاص به .

وقد أورد مشروع الحكومة جميع الأحكام سالفه الذكر ، فنص في المادة ٣٥ منه على ما يأتى : « وإذا تعددت عقود التأمين على الشيء الواحد أو المصلحة الواحدة دون قصد الغش ، سواء تم ذلك في تاريخ واحد أو تواريخ مختلفة ، بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها ، كان كل مؤمن ملزما بأن يؤدي جزءا من التعويض معادلا للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة ، دون أن يجاوز مجموع ما يستوفيه المؤمن له قيمة ما أصابه من ضرر — فإذا أعسر أحد المؤمنين تحمل الباقيون نصيبه ، كل بنسبة مبلغ التأمين

= ٦٠٠ ، ففي العلاقة ما بين المؤمنين الثلاثة يتحمل الأول ١٨٠٠ والثاني ١٢٠٠ والثالث ٦٠٠ على ما سبق بيانه . ومن ثم يجب أن يدفع المؤمن الثاني للمؤمن الأول ٦٠٠ هي الفرق بين ١٢٠٠ الواجب عليه تحملها و ٦٠٠ التي تحملها بالفعل ، ويجب أن يدفع المؤمن الثالث للمؤمن الأول ٦٠٠ هي الواجب عليه تحملها وهو لم يدفع شيئا للمؤمن له . وعلى ذلك يتقاضى المؤمن الأول من المؤمنين الثاني والثالث ٦٠٠ + ٦٠٠ = ١٢٠٠ ، فيكون ما تحمله في النهاية هو الفرق بين ٣٠٠٠ دفعها للمؤمن و ١٢٠٠ تقاضاها من المؤمنين الثاني والثالث أى يكون ما تحمله في النهاية هو ١٨٠٠ .

(١) والمبرة بأسبقية تاريخ الوثيقة لا بأسبقية تاريخ نفاذها (بيكار وبيسون فقرة ٢٢٤ ص ٣٢٧) . ويعتد في العقد الممتد بتاريخ العقد منذ ابرامه ابتداء لا بالوقت الذى امتد فيه (انظر آنفا فقرة ٦٦٨ في آخرها — وانظر عكس ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٢٤ ص ٣٧٣ وقارن نفس المرجع فقرة ١٦٣ ص ٢٥٣ — ص ٢٥٤) .

الذى تعهد به على الا يجاوز ما يدفعه كل منهم المبلغ الذى أمن هو عليه .— وتجاوز مخالفة هذه الأحكام بمقتضى شرط خاص فى الوثيقة ، يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمنین على أساس الأسبقية فى التاريخ » (١) .

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٠٢ من المشروع التمهيدي ، وتجري على الوجه الآتى : « اذا أمن على الشئ الواحد او المصلحة الواحدة لدى مؤمنين مختلفين بمبالغ تزيد قيمتها مجتمعة على قيمة الشئ او المصلحة المؤمن عليها ، كان كل مؤمن ملزما بأن يدفع جزءا من التأمين معادلا للنسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة ، دون أن يجاوز مجموع ما يستوفيه المؤمن عليه قيمة ما أصابه من الحريق ٢٠ - فاذا أضر أحد المؤمنین ، تحمل الباقيون نصيبه ، كل بنسبة مبلغ التأمين الذى تعهد به ، على الا يجاوز ما يدفعه كل منهم المبلغ الذى أمن هو عليه ٣٠ - وتجاوز مخالفة هذه الأحكام بمقتضى شرط خاص فى الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمنین على أساس الأسبقية فى التاريخ » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٩ - ص ٣٩٠ فى الهامش) .

وانظر م ٣/٣٠ و ٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢٠ وم ١/٧١ و ٢ من قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ وم ١/٥٩ و ٢ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وتنص المادة ٧٧٢/٢ و ٣ و ٤ من التقنين المدنى الليبى على ما يأتى : « ٢ - وفى حالة وقوع الحادث على المؤمن له أن يعلن بذلك جميع المؤمنین وفقا للمواد ٧٧٥ الى ٧٧٧ مبينا أسماء المؤمنین الآخرين ، ويجوز له أنه يطالب بالتعويض كل واحد منهم بنسبة عقده معه ، بشرط الا يجاوز مجموع المبالغ التى يحصل عليها من كل واحد منهم قيمة الضرر ٣٠ - وللمؤمن الذى قام بالدفع حق الرجوع على الآخرين بأجراء توزيع نسبى للتعويضات المستحقة طبقا لنصوص عقد كل واحد منهم ٤٠ - واذا كان أحد المؤمنین عاجزا عن الوفاء ، تحمل نصيبه المؤمنون الآخرون » .

وتنص المادة ٩٥٨/٢ و ٣ من تقنين الموجبات والعقود اللبناى على ما يأتى : « واذا عقدت ضمانات مختلفة بدون احتيال فى تاريخ واحد أو فى تواريخ مختلفة مقابل مبلغ اجمالى يتجاوز قيمة الشئ المضمون ، فتكون تلك العقود كلها صحيحة ، وينتج كل واحد منها مفعوله على نسبة القيمة المعينة له ، بشرط الا تتجاوز قيمة الشئ المضمون بتمامها - ويجوز التخلص من احكام هذه المادة بوضع بند فى لائحة الشروط يقضى باتباع قاعدة ترتيب التواريخ ، أو يوجب التضامن بين الضامنين » .

٢ — عدم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض

وحلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بالتعويض (*)

٨٢٧ — وضع المسألة — تحقق الخطر ناشئ عن خطأ الغير :

نفرض هنا أن الخطر المؤمن منه قد تحقق بخطأ الغير ، ولم يكن هذا الخطر مستبعدا من نطاق التأمين بشرط صريح في الوثيقة • مثل ذلك في التأمين من الحريق يحدث الحريق باهمال أجنبي ، وفي التأمين من المواشي يتبين أن أجنبيا قد دس لها السم ، وفي التأمين من تلف المزروعات يعتمد خصم المؤمن له اتلافها • ومثل ذلك أيضا التأمين من السرقة ومن التبيد ، فظاهر أن كلا من السارق والمبدد قد ارتكب خطأ ، بل جريمة ، حقق بها الخطر المؤمن منه • في هذه الفروض وأمثالها يكون للمؤمن له الحق في الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين ، وعلى الغير المسئول عن تحقق الخطر المؤمن منه بالتعويض •

وتطبيقا لمبدأ التعويض في التأمين من الأضرار (١) ، لا يجوز للمؤمن

= وقد نصت المادة ٩٣٨ من التقنين المدني الأردني على ما يأتي : « إذا تم التأمين على شيء أو مصلحة لدى أكثر من مؤمن بمبلغ تزيد في مجموعها على قيمة الشيء أو المصلحة المؤمن عليها كان كل مؤمن ملزما بدفع جزء يعادل نسبة من المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة دون أن يجاوز مجموع ما يدفع للمؤمن له قيمة ما أصابه من الحريق » .

(*) انظر Grillon رسالة من مونيبييه سنة ١٩٣٦ — Gauthier
رسالة من باريس سنة ١٩٣٩ — Vellieux رسالة من باريس سنة ١٩٤٨ —
Guilho رسالة من الجزائر سنة ١٩٥١ .

(١) سواء كان التأمين على الاشياء أو تأمينا من المسؤولية • ومثل تحقق الخطر الناشئ من خطأ الغير في التأمين من المسؤولية أن تتحقق مسؤولية المؤمن له بخطأ الغير ، كخطأ التابع أو خطأ من هو تحت الرقابة ، ففي هذه الحالة كان الواجب أن يكون للمؤمن له ، وقد دفع التعويض للمضرور ، أن يرجع على المؤمن بمبلغ التأمين ، فيحصل المؤمن محله في الرجوع على التابع أو على من هو تحت الرقابة بالتعويض ، غير أن نصا قانونيا (م ٧٧١ مدني) ، في هذا الغرض ، حرم المؤمن من حق الحلول كما =

له أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض ، والا تقاضى مقدار ما لحق به من الضرر مرتين ، مرة من المؤمن وأخرى من الغير المسئول ، وهذا لا يجوز (١) . فعليه إذن أن يختار بين الرجوع على المؤمن أو الرجوع على الغير المسئول ، وهو يختار عادة الرجوع على المؤمن إذ أنه أبرم عقد التأمين لهذا الغرض . ومن ثم لا يجوز له الرجوع على الغير المسئول ، بل المؤمن هو الذى يحل محله فى هذا الرجوع (٢) ، وتنتقل اليه دعواه

= سنرى (انظر ما يلى فقرة ٨٢١ فى أولها) . ولكن يمكن تصور فرض آخر : شخص أمن على نفسه من المسئولية ، ثم اشترك مع آخر فى عمل حقق مسئولية الاثنين بالتضامن . فيرجع المضرور على المؤمن له بكل التعويض ، ويرجع المؤمن له على المؤمن بما دفعه ، ثم يرجع المؤمن على الشخص الآخر المتضامن مع المؤمن له بحصته فى التعويض (نقض فرنسى ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٣ - ٢٧٣ - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٧١ - بيكار وبيسون فقرة ٣٢١ ص ٤٥٨ - سعد واصف فى التأمين من المسئولية ص ٤٩٢ - ص ٤٩٤) .

(١) وقد رأينا أن هذا جائز فى التأمين على الاشخاص ، فيجمع المؤمن له بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يكون مستحقا له ، ولا يحل المؤمن محله فى الرجوع على المسئول بالتعويض لا حلولا قانونيا ولا حلولا اتفاقية ، بل لا يجوز للمؤمن له أن ينزل للمؤمن عن دعواه قبل المسئول (انظر آنفا فقرة ٦٩٩ - فقرة ٧٠٠) .

(٢) وقد قضيت محكمة النقض بأن المادة ٧٤٧ من التقنين المدنى على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذى يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته ايا كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية الا ان المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه « يجوز للمؤمن اذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » ، كما قررت المادة ١٩ منه أنه « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لاحكام المواد الثلاثة السابقة أى أساس بحق المضرور » ، فإن مفادها أن نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل باحكام هذا القانون اصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة =

بحكم القانون ، على التفصيل الذى نبسطه فيما يلى .

٨٢٨ - نص قانونى :

تنص المادة ٧٧١ من التقنين المدنى على ما يأتى : « يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق فى الدعاوى التى تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله فى الضرر الذى نجمت عنه مسئولية المؤمن ، مالم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله » (١) .

= المؤمن عليها ، وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور .

(نقض مدنى فى ٣٠ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ٢٢٨ صفحة ١٣١٧) .

كما قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٨ و ١٩ من القسانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن نطاق التأمين من المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور (نقض مدنى فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض السنة ٣٢ رقم ٢٢٧ صفحة ١٢٣٤) .

(١) تاريخ النص :

ورد هذا النص فى المادة ١١١٧ من المشروع التمهيدي على الوجه الآتى : « ١ - يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق فى الحقوق والدعاوى التى تكون للمؤمن عليه قبل من تسبب فى الضرر الذى نجمت عنه مسئولية المؤمن . ٢ - وتبرا ذمة المؤمن قبل المؤمن عليه من كل التعويض أو بعضه ، اذا أصبح حلولة محل المؤمن عليه متعذرا بسبب راجع الى المؤمن عليه . ٣ - لا يسرى حكم الفقرة الأولى اذا كان من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن عليه ممن يكونون معه فى معيشة واحدة ، أو شخصا يكون المؤمن عليه مسئولا عن أفعاله » . ووافقت لجنة المراجعة على النص بعد تحويل لفظى طفيف تحت رقم ٨٢٨ فى المشروع النهائى . وفى لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب أدمجت الفقرة الثالثة من النص فى الفقرة الأولى ، وصار رقم النص ٨٢٧ ، ووافق عليه مجلس النواب كما عدلته لجنته . وفى لجنة مجلس الشيوخ حذفت الفقرة الثانية من النص « اكتفاء بالقواعد العامة » ، فأصبح النص مطابقا لما استقر عليه فى التقنين المدنى الجديد ، =

وتعمم المادة ٤٣ من مشروع الحكومة حكم المادة سالفه الذكر على جميع أنواع التأمين من الأضرار ، فتقول : « في جميع أنواع التأمين من الأضرار ، يحل المؤمن قانونا بما أداه من تعويض في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، وذلك ما لم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أعماله » (١) .

ولم يشتمل التقنين المدني القديم على نصوص في عقد التأمين .

ويقابل النص في التقنينات المدنية العربية الأخرى : في التقنين المدني السوري المادة ٧٣٧ - وفي التقنين المدني الليبي المادة ٧٧٨ - وفي التقنين المدني العراقي المادة ١٠٠١ - وفي تقنين الموجبات والعقود اللبناني المادة ٩٧٢ - وفي التقنين المدني الكويتي المادة ٨٠١ - وفي التقنين المدني

الأردني المادة ٩٢٦ (٢) .

= وصار رقمه ٧٧١ ، ووافق عليه مجلس الشيوخ كما عدلته لجنته (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ من ٤٠٤ - ٤١٥) .

(١) وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد : « ولما كان القانون المدني قد أخذ في المادة ٧٧١ بمبدأ الحلول في التأمين من الحريق ، وهو مبدأ يجب تطبيقه على جميع أنواع التأمين من الأضرار ، لذلك رؤى تضمين المشروع الحكم ذاته ، » .

(٢) التقنينات المدنية العربية الأخرى .

التقنين المدني السوري م ٧٣٧ (مطابق) .

التقنين المدني الليبي م ٧٧٨ : ١ - إذا دفع المؤمن التعويض ، حل محل المؤمن له في حقوقه تجاه الأشخاص المسؤولين بقدر المبلغ المدفوع ٢٠ - وإذا لم يقع غش فلا يسمح بالحلول محل المؤمن له إذا نجم الضرر عن أولاده أو عن تبناهم أو عن أصوله أو من استقر معه في الغش من أقارب وأصهار أو عن الخدم ٣٠ - المؤمن له مسئول قبل المؤمن عن الضرر اللاحق به لسبب حلولة محله ٤٠ - وتطبق أحكام هذه المادة أيضا على التأمينات ضد أصابات العمل أو الكوارث الطارئة .

والتقنين الليبي يسحب حكم الحلول على بعض أنواع التأمين على الأشخاص () .

التقنين المدني العراقي ١٠٠١ : يحل المؤمن قانونا محل المستفيد =

= بما يدفعه من تعويض عن المدين قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، وتبرا ذمة المؤمن قبل المستفيد من كل التعويض أو بعضه إذا أصبح هذه الحلول متعذرا بسبب راجع الى المستفيد .
(والتقنين العراقي يتفق مع التقنين المصري ، ولكنه أغفل حكم عدم الحلول ، اذا كان المسئول من ذوي المؤمن له أو ممن يكون مسئولا عن أفعاله) .

تقنين الموجبات والعقود اللبناني م ٩٧٢ : ان الضامن الذي دفع تعويض الضمان يحل حتما محل المضمون في جميع الحقوق والدعاوى المترتبة له على الأشخاص الآخرين الذين أوقعوا بفعلهم الضرر الذي أدى الى ايجاب التبعة على الضامن - ويجوز للضامن ان يتخلص من التبعة كلها أو بعضها تجاه المضمون اذا امتثال عليه الحلول محله في تلك الحقوق والدعاوى بسبب فعل من المضمون - لا يحق للضامن ، خلافا للأحكام السابقة ، مداعة أولاد المضمون أو فروعه أو أصوله أو مصاهريه مباشرة أو مأمورية أو مستخدميه أو عماله أو خدمه ، وبوجه عام جميع الأشخاص الذين يسكنون عادة في بيت المضمون ، ما لم يكن هناك غش اقترفه أحد هؤلاء الأشخاص .

(والتقنين اللبناني يتفق مع التقنين المصري) .

التقنين المدني الكويتي م ٨٠١ : ١ - في التامين من الاضرار ، يحل المؤمن قانونا بما أداه من تعويض في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل المسئول قانونا من الضرر المؤمن منه ، وذلك ما لم يكن المسئول عن الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئول عن أعماله ٢٠ - وتبرا ذمة المؤمن قبل المؤمن له من كل مبلغ التامين أو بعضه اذا أصبح حله متعذرا بسبب راجع الى المؤمن له .

(والتقنين الكويتي جعل النص عاما شاملا لجميع أنواع التامين من الاضرار ولم يقصره على التامين ضد الحريق كما فعل التقنين المصري ، كما ابرا التقنين الكويتي ذمة المؤمن من مبالغ التعويض التي تعذر حله محصل المؤمن له في المطالبة بها أو اثبت ان سبب ذلك راجع الى المؤمن له) .

التقنين المدني الأردني م ٩٢٦ : يجوز للمؤمن ان يحل محل المؤمن له بما دفعه من ضمان عن ضرر في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ما لم يكن من أحدث الضرر غير المتعمد من أصول وفروع المؤمن له أو من أزواجه وأصهاره أو ممن يكونون له في معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله .

(والتقنين الأردني يتفق في حكمه مع التقنين المصري باستثناء ان المشرع الأردني عمم النص ليشمل جميع أنواع التامين من الاضرار ولم يقصره على التامين ضد الحريق كما فعل المشرع المصري) .

وانظر المادة ٣٦ من قانون التامين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، والمادة ٧٢ من قانون التامين السويصري الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٦٧ من قانون التامين الألماني الصادر في ٣٠ مايو

سنة ١٩٠٨ .

وقبل صدور التقنين المدني الجديد مشتملا على النص سالف الذكر ، وكذلك قبل صدور قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ في فرنسا مشتملا على نص المادة ٣٦ وتتفق في حكمها مع نص التقنين المدني المصري ، لم يكن من السهل توجيه رجوع المؤمن على المسئول بطريق الدعوى المباشرة . فذهب رأى في فرنسا الى أن هذا الرجوع يؤسس على المسئولية التقصيرية ، اذ يعتبر المسئول قد سبب بخطأه ضررا للمؤمن فان هذا الخطأ هو الذي حقق الخطر المؤمن منه فرتب ضمان المؤمن (١) . ولكن القضاء الفرنسي رجع عن هذا الرأى ، اذ أن ضمان المؤمن انما نشأ من عقد التأمين لا من خطأ المسئول (٢) . وذهب رأى آخر الى أن المؤمن يرجع على المسئول بدعوى الحلول طبقا للقواعد العامة ، اذ أنه بوفائه مبلغ التأمين للمؤمن له يكون قد دفع دين المسئول . ولكن القضاء الفرنسي لم يقر هذا الرأى ، لأن المؤمن انما دفع دين نفسه الناشئ عن عقد التأمين لا دين المسئول الناشئ عن الخطأ (٣) . والواقع أنه لم يكن هناك سبب قانونى يجعل المؤمن يحل محل المؤمن له قبل المسئول ، بل انه لا يوجد سبب قانونى يمنع المؤمن له بعد استيفائه مبلغ التأمين من المؤمن أن يرجع بالتعويض على

-
- (١) نقض فرنسى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ داللو ٥٣ — ١ — ٩٣ — ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٢ داللو ٧٢ — ١ — ٢٩٣ .
(٢) نقض فرنسى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ٥٢٥ — داللو الأسبوعى ١٩٣٢ — ٢٨٢ .
(٣) نقض فرنسى ٢ يولييه سنة ١٨٧٨ داللو ٧٨ — ١ — ٣٤٥ — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ٥٢٥ — داللو الأسبوعى ١٩٣٢ — ٢٨٢ — ومع ذلك انظر نقض فرنسى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٤ — ٦٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك ان رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب في ذمة المدين لا بدين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين اذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين (نقض مدنى في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام النقض السنة ١٣ رقم ١٨٥ صفحة ١١٦٦) .

المستول (١) • ومبدأ التعويض الذي يسود عقد التأمين من الأضرار إنما يمنع المؤمن له من أن يرجع على المؤمن بمبلغ أكبر من الضرر الذي لحق به ، فهو مقصور على العلاقة ما بين المؤمن له والمؤمن ، ولا يتعدى إلى العلاقة ما بين المؤمن له والمستول (٢) • ومن أجل ذلك جرت العادة بأن يحصل المؤمن من المؤمن له مقدما على حوالة بحقوق هذا الأخير قبل المستول ، وكانت هذه الحوالة توصف بأنها حلول اتفاقي ، والصحيح أنها حوالة من المؤمن له للمؤمن عن حق محتمل ، وهي مشروطة بتحقيق الخطر المؤمن منه (٣) • وهذا ما كان يجري عليه أيضا القضاء في مصر (٤) •

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان حق المؤمن له في التعويض لم ينتقل إلى شركة التأمين ولم تحل محله فيه ، فكان هذا الحق يبقى كاملا للمؤمن له ومن ثم يجوز له أن يجمع بين ذلك التعويض ومبلغ التأمين لاختلاف أساس كل منهما (نقض مدني في ١٧ نوفمبر ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٤ رقم ١٩١ صفحة ١١٠١) •

(٢) انظر في ذلك بيكان وببيسون فقرة ٣١٩ — نقض فرنسي ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، سريه ١٩٢٨ — ١ — ٢٥٧ •

(٣) نقض فرنسي ٣ فبراير و ٥ أغسطس سنة ١٨٨٥ داللو ٨٦ — ١ — ١٧٣ — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ داللو الأسبوعي ١٩٢٨ — ٦٠٥ — بيكار وببيسون فقرة ٣١٨ — بلانيول وريير وببيسون ١١ فقرة ١٣٤٧ ص ٧٥٥ •

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا أن الطاعنة وافقت بمقتضاها على أن تحل شركة التأمين بما تدفعه من تعويض عن الخسائر والأضرار بمقتضى هذه الوثيقة محلها في جميع الدعاوى والحقوق التي لها قبل الغير المستول ، فمفاد ذلك أن الطاعنة حولت حقها في التعويض عن الضرر قبل المستول لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعنة المؤمن لها أن تجمع بين مبلغ التعويض ومقاسيل التأمين والا استحالة تنفيذ ما اتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على الثالثة وهي المستولة عن الضرر (نقض مدني ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٥ رقم ١٢٢ صفحة ٧٤٩) •

(٤) انظر في أن حلول المؤمن محل المؤمن له قبل المستول لا يكون إلا عن طريق الحوالة أو الحلول الاتفاقي ، والا فان المؤمن له يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض كما في التأمين على الأشخاص : استئناف مختلط ١٥ يناير سنة ١٨٩٠ م ٢ ص ٩٠ — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ م ٤٢ ص ٢٧٣ — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م ٤٥ ص ٧٤ — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ١٧٨ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م ٤٨ ص ٢٧٢ — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٩ م ٤٨ ص ٢٧٨ — ٥ مايو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢١٣ — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٣٥٦ •

= وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع المسادة ٧٧١ مدنى : « والحكم الوارد بالنص يخالف ما جرى عليه القضاء من أن المؤمن لا يحل محل المؤمن عليه قبل من تسبب فى الضرر ، الا اذا كان قد تنازل له عن حقوقه ، سواء فى عقد التأمين ذاته أو فى اتفاق آخر (استثناء مختلط ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٧٨ - مجموعة فرونن تأمين ن ١٧ وما بعدها) » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٧) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذى استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه ، فإن هذا الوفاء من جانبها ليس الا تنفيذا لالتزامها تجاه المؤمن له ، فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ، ذلك أن رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالمدين المترتب فى ذمة المدين ، لا بدين مترتب فى ذمته هو . أما الاستناد الى أحكام الحوالة ، فيحول دونه أن واقعة الدعوى تحكمها فى شأن الحوالة نصوص القانون المدنى القديم الذى صدرت فى ظله وثيقة التأمين وقرار المؤمن له - المتضمن احلاله الشركة المؤمنة فى حقوقه وتنسأله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير - واذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة ، وكان لا يتوافر فى واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة ، فانه لا مجال كذلك لاقامة هذا الحق على أساس من الحوالة (نقض مدنى أول يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض ١٠ رقم ١ ص ١٤) .

وقضت أيضا بأن خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر للالتزام المؤمن يدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته ، فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين ، إذ أن هذا الوفاء من جانبها لم يكن الا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم ، واذ كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقا ، فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، مؤسسا حقيق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقض و لامحل لتأسيس حق الشركة المؤمنة فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ، ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب =

ثم صدر التقنين المدني الجديد مشتملا على نص المادة ٧٧١ مدنى سالفه الذكر ، وهو نص يحل صراحة المؤمن محل المؤمن له حلولا قانونية فى التأمين من الحريق فقط^(١) فنبحث :

١ — الشروط الواجب توافرها ليحل المؤمن محل المؤمن له •

٢ — الآثار التى تترتب على هذه الحلول •

٣ — القيود التى ترد على هذه الحلول •

٨٢٩ — الشروط الواجب توافرها ليحل المؤمن محل المؤمن له :

حتى يحل المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول ، يجب توافر شرطين :

(الشرط الأول) : أن يكون قد دفع فعلا مبلغ التأمين للمؤمن له ، اذ الحلول لا يكون الا بعد الوفاء ، وتقول المادة ٧٧٢ مدنى كما رأينا : « يحل المؤمن قانونا بما دفعه .. » • وعلى المؤمن — فى حالة

= فى ذمة الدين لا بدين مترتب فى ذمته هو ، مما لا يتحقق بالنسبة الى شركة التأمين ، اذ ان وفاءها بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب فى ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين (نقض مدنى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض ١٣ رقم ١٨٥ ص ١١٦٦) •

(١) ويلاحظ أن نص المادة ٧٧١ مدنى مقصور على التأمين من الحريق ومن ثم فقد قضى بأن ليس للمؤمن أن يرجع على فاعل الضرر فى التأمين على الأشياء اذا كان المسئول عن الحادث غير المؤمن له ، الا اذا اتفق فى عقد التأمين على أن يحل المؤمن محل المؤمن له فى حقوقه ودعاواه قبل المسئول عن الحادث المؤمن منه • اذ ليس لشركة التأمين حق الحلول القانونى محل المؤمن له فى التأمين على الأشياء قبل فاعل الضرر الا بنص فى القانون ، كما فى حالة التأمين ضد الحريق • أما فى الحالات الأخرى للتأمين على الأشياء ، فان رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، اذا اشتمل عقد التأمين على نص باتفاق الطرفين على حلول شركة التأمين محل المؤمن له ، انما يكون على اساس الحلول الاتفاقى ، فيكون للمؤمن على هذا الأساس الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر فى حدود ما دفعه من تعويض للمؤمن له ، اذ يحل مجله فى حقه بما يرد عليه من دفعات وبما له من خصائص ، ومن ذلك صفة الدين من حيث التقادم (روض الفرج ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ المحاماة ٣٧ رقم ٥٦٠ ص ١٣٣٨) •

التأمين من الحريق — أن يثبت هذا الوفاء ، ويقدم عادة مخالصة من المؤمن له ، وقد يقدم ما يثبت أن هذا الأخير قد قبض شيكا أو حوالة أو تم تحويل لحسابه • ويجوز الاثبات بالبينة والقرائن في المسائل التجارية • وهذا الشرط من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط الحلول حتى قبل الوفاء •

أما في غير حالة التأمين من الحريق فلا يشترط لرجوع المؤمن على المسئول أن يكون قد دفع فعلا مبلغ التأمين طالما قد نص في وثيقة التأمين على حوالة حق المؤمن له قبل المسئول الى المؤمن • وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت ان شركة التأمين اقامت الدعوى طالبة الزام المسئول عن الضرر المؤمن منه بما دفعته الشركة المستأمنة ، واستندت في مطالبتها الى شرط الحلول الوارد في وثيقة التأمين ، واذ كان هذا الشرط في حقيقته حوالة حق احتمالي مشروطة بتحقق الخطر المؤمن منه ، فإنه يكون خاضعا لأحكام حوالة الحق في القانون المدني وهي لا تستوجب لانعقاد الحوالة رضا المدين ، وترتب عليها — بالنسبة للحقوق الشخصية — انتقال الحق المحال به من المحيل الى المحال له بمجرد انعقاد العقد • ولما كانت الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها عليها ، وكان الخطر المؤمن منه وهو حصول عجز تلف وعوار في الرسالة المؤمن عليها قد وقع فعلا ، فقد زال الحق المحال صفته الاحتمالية واضحي وجوده محققا وانتقل من ثم الى شركة التأمين ، واذ كان مؤدى ما سلف أن الحق في الرجوع على المسئول عن الضرر قد انتقل الى الطاعنة شركة التأمين بمقتضى الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين ، وكان انتقال هذا الحق غير معلق على الوفاء بالتعويض ، فان الدعوى تكون قد اقيمت من ذي صفة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى الى ان الطاعنة حين رفعت دعواها لم يكن لها ثمة حق في رفعها بسبب وفائها اللاحق بالتعويض ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (١) •

(١) نقض مدني في ١٢ مايو سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض السنة

الشرط الثانى : أن تكون هناك دعوى مسئولية يرجع بها المؤمن له على المسئول ، فيحل فيها المؤمن محل المؤمن له • وليس من الضرورى أن تكون دعوى المسئولية هذه دعوى مسئولية تقصيرية وان كان هذا هو الغالب ، بل يجوز أيضا أن تكون دعوى مسئولية عقدية ، كما اذا أمن صاحب البضاعة على بضاعته من التلف والضياع فى أثناء النقل فيحل محل المؤمن فى الرجوع بالمسئولية العقدية على أمين النقل ، وكما اذا أمن المالك على منزله المؤجر من الحريق فيحل محله المؤمن فى الرجوع بالمسئولية العقدية على المستأجر (١) •

وبمجرد توافر هذين الشرطين ، يحل المؤمن بحكم القانون محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول • ولا يلزم للحلول اجراءات خاصة كما يلزم ذلك فى الحوالة ، بل يتم الحل بحكم القانون كما قدمنا ، وتقول المادة ٧٧١ مدنى كما رأينا : « يحل المؤمن قانونا • • » • ولا يشترط أن تكون المخالصة التى حصل عليها المؤمن من المؤمن له ثابتة التاريخ حتى تسرى فى حق دائنى هذا الأخير ، ومن ثم لا يجوز لهم الحجز تحت يد المسئول وهو مدين مدينهم من وقت صدور المخالصة ولو لم يكن لها تاريخ ثابت ، إلا أن يثبتوا أن التاريخ العرفى للمخالصة قد قدم غشا ليكون سابقا على الحجز (٢) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٤ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢١٨ ص ٧٥٧ — باريس ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٦ — ٢٨٧ — داللون ١٩٤٦ — ٤٠٠ — السين ٢ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ — ٣٤٥ — داللون الأسبوعى ١٩٣٥ — ١٤٢ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ ص ٤٦٣ — ولكن يحسن من الناحية العملية أن يحظر المؤمن المسئول بالحلول ، حتى يمنع بذلك من الوفاء للمؤمن له ويكون وفاء صحيحا مبرئا للذمة اذا تم بحسن نية • كذلك لا يكون الحل ساريا فى حق محال له من جهة المؤمن له • الا اذا كانت المخالصة ثابتة التاريخ وسابقة على الحوالة • انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٢٥ ص ٤٦٤ •

٨٣٠ — الآثار التي تترتب على الحلول :

ويترتب على الحلول أن يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول بمقدار ما دفعه المؤمن للمؤمن له ، ولو كان المقدار أقل مما في ذمة المسئول للمؤمن له (١) . فلو كان مبلغ التأمين أقل من التعويض الواجب في ذمة المسئول ، فإن المؤمن له يرجع بالباقي من التعويض على المسئول (٢) ، ويتقدم في ذلك على المؤمن في رجوعه على المسئول بدعوى الحلول ، وعلى هذا الوجه يجب تفسير نية الطرفين (٣) .

ويحل المؤمن محل المؤمن له في نفس الحق الثابت لهذا الأخير في ذمة المسئول ، ولكن بمقدار ما دفعه المؤمن للمؤمن له كما قدمنا . ويترتب على

(١) نقض فرنسي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ — ١٠٨ — داللون الأسبوعي ١٩٣٧ — ٣٥ — وهذه قاعدة من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ومن ثم لا يجوز أن يشترط المؤمن الرجوع على المسئول بمبلغ أكبر مما دفعه للمؤمن له . فإذا أضيف إلى ذلك أنه لا يجوز له أيضا أن يشترط الرجوع على المسئول قبل الوفاء بمبلغ التأمين للمؤمن له كما سبق القول ، أمكن استخلاص أنه لا يجوز للمؤمن له أن يحول حقه للمؤمن ، إذ يستطيع هذا عن طريق الحوالة أن يرجع على المسئول قبل الوفاء للمؤمن له وبمبلغ أكبر مما لهذا الأخير في ذمته ، وكلا الأمرين لا يجوز (بيكار وبيسون فقرة ٣٢٢ ص ٤٦٠ — نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ — ١٥٧ — داللون ١٩٤٦ — ١) .

(٢) أما في حدود مبلغ التأمين فإن المؤمن له لا يرجع ، إذ أن المؤمن قد حل محله (بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ ص ٧٥٧ — ليون ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥١ — ٤٦ — محكمة بورجو الابتدائية ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ المرجع السابق ١٩٥٢ — ٣٧ — عكس ذلك باريس ٣ مايو سنة ١٩٤٩ المرجع السابق ١٩٥٠ — ١٦٧ — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ — ١٥٢) .

(٣) انظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٢٧ بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ — نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ — ١٥٧ — داللون ١٩٤٦ — ١ — أما إذا تعدد المؤمنون وحلوا جميعا محل المؤمن له ، فإنهم في رجوعهم على المسئول لا يتقدم أحد منهم على الآخر إذ لا سبب لهذا التقدم (بيكار وبيسون فقرة ٣٢٧ ص ٤٦٦ — بواتيه ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ — ٧٤) .

ذلك أن المؤمن على المسئول بالمسئولية التقصيرية (١) ، أو بالمسئولية العقدية بحسب طبيعة الحق الذي للمؤمن له في ذمة المسئول ، ويتقادم هذا الحق بانقضاء مدته القانونية لا بانقضاء ثلاث سنوات كما تتقادم الحقوق الناشئة عن عقد التأمين (٢) . ويحتج المسئول على المؤمن بنفس الدفع التي كان يحتج بها على المؤمن له ، فيحتج بانقضاء حق المؤمن بالوفاء أو المقاصة أو الأبراء ، اذا وقع ذلك قبل الحلول في المقاصة وقبل علم المسئول بالحلول في الوفاء والأبراء (٣) . كذلك يكون حجز دائنسى المؤمن له تحت يد المسئول ساريا في حق المؤمن اذا تم الحجز قبل أن يتم الحلول (٤) . أما الدفع التي يكون سببها تاليا على الحلول فلا يحتج بها على المؤمن ، ومن ثم لا يحتج عليه بالحجز تحت يد المسئول اللاحق في التاريخ للحلول ، ولا بالمقاصة التالية للحلول .

ولا يرجع المؤمن بدعوى الحلول على المسئول فحسب ، بل يرجع أيضا بالدعوى المباشرة التي قد تكون للمؤمن له تجاه مؤمن آخر يكون

(١) ويستطيع أن يدخل مدعيا مدنيا في الدعوى الجنائية المرفوعة أمام القضاء الجنائي (اكس ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ - ٣٩ - دويه ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ المرجع السابق ١٩٥٣ - ٣٩٩ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٩٤٨ ص ٧٥٨ هامش ٤) .

(٢) انظر آنفا فقرة ٦٧٢ .

(٣) ولكن اذا أبرأ المؤمن له المسئول فأضاع بذلك على المؤمن دعوى الحلول ، فسنرى ان المؤمن أن يرجع على المؤمن له بالمقدار الذي ضاع عليه بفعل المؤمن له (انظر ما يلي فقرة ٨٣١) .

(٤) وفي التقادم قد قضى بأن الحكم الجنائي الذي يصدر قبل فاعل الضرر في حادث السيارة المؤمن عليها عن تهمة أصابته شخصيا كان بها لا يعتبر حكما صادرا بدين المؤمن له عن تلف سيارته في التأمين على الأشياء ومن ثم فلا محل لتطبيق حكم المادة ٢/٣٨٥ مدني في هذه الحالة عند البحث في تقادم دعوى الرجوع من المؤمن على فاعل الضرر بما أوفى به للمؤمن له من تعويض ، وان كان الحكم الجنائي المذكور يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى ثبوت خطأ فاعل الضرر الذي ترتب عليه الحادث . وان اجراءات المحاكمة في الجنحة الخاصة بحادث السيارة المؤمن عليها ضد الحوادث لا تعتبر موقفة التقادم ، فهي لا تمنع الشركة المؤمنة من الرجوع على فاعل الضرر وبعد وفائها للمؤمن له بمبلغ التعويض (روض الفرج ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ المحاماة ٣٧ رقم ٥٦٠ ص ١٢٣٨) .

المستول قد أمن من مسئوليته عنده (١) •

٨٣١ — القيود التي ترد على الحلول :

ويرد على مبدأ الحلول قيود ثلاثة :

(القيد الأول) مانصت عليه العبارة الآخيرة من المادة ٧٧١ مدنى ، اذ تقول : « مالم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه فى معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله » • والسبب فى ذلك واضح • ففىما يتعلق بالأقارب والأصهار ممن يكونون مع المؤمن له فى معيشة واحدة ، وهم ذوو المؤمن له من زوجة وأولاد وأقارب وأصهار ، فرض القانون أنهم اذا كانوا هم الذين تسببوا فى الحادث ، فلن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم التى تأكدت بأنهم يعيشون معه فى بيت واحد ، فاذا كان هو لا يرجع عليهم فأولى بالمؤمن ألا يرجع • وفىما يتعلق بالأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولا عن أفعالهم ، كالخدم والأتباع ويدخل أيضا من هم تحت رقابته ولو لم يقيموا معه فى معيشة واحدة ، منع القانون هنا أيضا المؤمن من الرجوع عليهم بدعوى الحلول ، ليس فحسب من أجل العلاقة الخاصة التى تربطهم بالمؤمن له ، بل أيضا لأن المؤمن لو رجع عليهم وكانوا معسرين لجاز له الرجوع على المؤمن له باعتباره مسئولا عنهم فیسلبه باليسار ما أعطاه باليمين • وهذا الحكم يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن أن يشترط الرجوع على هؤلاء بدعوى الحلول ، ولا أن يتفق مع المؤمن له على تحويل حق هذا الأخير اليه (٢) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٨ من ٤٦٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٨ من ٧٥٨ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٣٠ من ٤٧١ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٩ من ٧٥٩ •

على أنه من الجائز أن يكون من تحققت مسؤوليته من ذوى المؤمن له وأتباعه مؤمنا على نفسه من هذه المسؤولية ، فيجوز عندئذ للمؤمن له أن يرجع على مؤمن المسؤولية ، ومن ثم يجوز للمؤمن الأول أن يرجع على هذا المؤمن الأخير (١) .

وإذا امتنع رجوع المؤمن على من تسبب في الحادث من ذوى المؤمن له وأتباعه ، فإن ذلك لا يمنع المؤمن له نفسه من الرجوع على المسئول بالتعويض ، حتى بعد أن يقبض مبلغ التأمين من المؤمن . ولا يعترض على ذلك بأن المؤمن له يكون بهذا قد تقاضى مبلغا أكبر من قيمة ما لحقه من الضرر على خلاف مقتضى مبدأ التعويض المعمول به في المسائل التأمينية ، فإن هذا المبدأ إنما يعمل به في العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له فلا يتقاضى الثانى من الأول مبلغا أكبر من قيمة ما لحقه من الضرر . والقول بغير ذلك يؤدي الى أن من تسبب في الحادث يتخلص من المسؤولية اطلاقا ، اذ امتنع أن يرجع عليه المؤمن فيما قدمناه ، والآن نريد أن نمنع أيضا رجوع المؤمن له ، وهذا

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٣٢ ص ٤٧٣ - ص ٤٧٤ - عكس ذلك نقض فرنسي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨٤ - دالوز ١٩٤٨ - ١٣ .

ويضيف قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (م ٢/٣٦) فرضا آخر يرجع فيه المؤمن على ذوى المؤمن له وأتباعه ، هو أن يكون من تسبب في الحادث منهم قد تعمد ذلك ، فحينئذ يرجع عليه المؤمن ، ولكن إذا وجدته معسرا لم يرجع على المؤمن له باعتباره مسئولا عنه . وإذا كان المؤمن له متواطئا مع تسبب في الحادث متعمدا ، لم يعد هناك موجب لحلول المؤمن لأنه لن يدفع شيئا للمؤمن له نظرا لتواطؤه وغشه (بيكار وبيسون فقرة ٣٣٢ ص ٤٧٢ - ص ٤٧٣ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٩ ص ٧٦٠ - نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٥ - ١٥٧ - دالوز ١٩٤٦ - ١ - نانسي ٤ يناير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٤٥ - وانظر أيضا في هذا المعنى م ٢/٧٧٨ من التقنين المدنى الليبي وم ٣/٩٧٢ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني انظر أيضا فقرة ٨٢٨ في الهامش) . ولا مانع من الأخذ بهذه الأحكام في مصر ، لأنها لا تتعارض مع القواعد العامة .

لا يجوز (١) .

(القيد الثانى) أن يصبح حلول المؤمن محل المؤمن له متعذرا بسبب راجع الى المؤمن له (٢) . مثل ذلك أن يقر المؤمن له ، فى غير الحدود المرسومة قانونا ، للمسئول بعدم المسئولية ، أو يبرىء ذمته منها ، أو يصالحه دون موافقة المؤمن . ومثل ذلك أيضا أن المؤمن له ، بعد إبرام عقد التأمين من الحريق أو من مخاطر النقل ، يتفق مع المستأجر على اخلاء مسئوليته من الحريق أو مع أمين النقل على اخلاء مسئوليته عن النقل ، وذلك قبل تحقق الخطر المؤمن منه ، معتمدا فى ذلك على أنه قد أمن نفسه من هذا الخطر (٣) . ومثل ذلك أخيرا أن يترك المؤمن له دعواه تجاه المسئول تسقط بالتقادم ، ثم يرجع بعد ذلك على المؤمن (٤) . وفى هذه الفروض وأمثالها (٥) يكون المؤمن له قد أضاع بفعله — دون حاجة لأن يثبت المؤمن خطأ معيناً فى جانبه (٦) — فرصة حلول المؤمن محله ، فلا يستطيع عندئذ المؤمن الرجوع بدعوى الحلول على المسئول (٧) .

-
- (١) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٣٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٩ ص ٧٦٠ .
- (٢) الجزائر ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٥٢ — ٢٦٥ .
- (٣) نقض فرنسى ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ داللون الأسبوعى ١٩٢٩ — ٢٠٤ — أول ديسمبر سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٢ — ١١١ — داللون الأسبوعى ١٩٣٢ — ٢٦ — دويه ١٧ يونيه سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ — ١١٠ .
- (٤) باريس ٩ يوليه سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٢٦٥ — السين أول أبريل سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ — ٢٦٢ .
- (٥) لكن اذا أعفى صاحب السيارة صاحب الجراج من مسئوليته عن فعل سائق السيارة ، لم يعد هذا اضافة لحق المؤمن فى الرجوع على صاحب الجراج لأن سائق السيارة تابع لصاحبها (استئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٣) .
- (٦) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٩ ص ٤٦٩ .
- (٧) ومن ثم يمتنع المؤمن من دفع مبلغ التأمين الى المؤمن له اذا كان =

وكما أن الكفيل تبرأ ذمته بقدر ما أضاعه الدائن من الضمانات (م ١/٧٨٤ مدنى) ، فقياسا على ذلك ، بل تطبيقا للقواعد العامة ، تبرأ ذمة المؤمن تجاه المؤمن له بقدر ما أضاعه هذا عليه من الرجوع بدعوى الحلول على المسئول (١) . فإذا كان المؤمن لم يدفع شيئا للمؤمن له خصم مما لهذا في ذمته بمقدار ما أضاعه عليه ، وإذا كان قد دفع استرد مما دفع بمقدار ما ضاع ، وذلك كله دون زيادة . فإذا اتفق الطرفان على خصم أكثر مما ضاع ضد مصلحة المؤمن له ، كان هذا الاتفاق مخالفا للنظام العام ومن ثم يكون باطلا (٢) .

(القييد الثالث) أن ينزل المؤمن عن حقه في الحلول . وقد يكون هذا النزول عاما قبل وقوع الحادث ، فيدرج كشرط في وثيقة التأمين ويقابله عادة زيادة في قسط التأمين ، وقد يكون خاصا بحادث معين بعد وقوعه . وفي الحالتين لا يجوز التوسع في تفسير هذا النزول ، فهو مقصور على الحادث المبين وعلى الأشخاص الذين نزل المؤمن عن الحلول لصالحهم (٣) ، فيجوز إذن بالرغم من هذا النزول رجوع المؤمن على مؤمن آخر للشخص الذى وقع منه الحادث إذا كان هذا قد

= لم يدفعه ، أو يسترد منه إذا كان قد دفعه (بلانيول وريبير وبيشون ١١
فقرة ١٣٤٨ ص ٧٥٩) .

(١) وقد كان المشروع التمهيدى للمادة ٧٧١ مدنى يشتمل على نص فى هذا المعنى يجرى على الوجه الآتى : « وتبرأ ذمة المؤمن قبل المؤمن عليه من كل التعويض أو بعضه ، إذا أصبح حلولة محل المؤمن عليه متعذرا بسبب راجع الى المؤمن عليه » . فحذف هذا النص فى لجنة مجلس الشيوخ « اكتفاء بالقواعد العامة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤١٣ - ص ٤١٤ - وانظر أيضا فقرة ٨٢٨ فى الهامش .

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٢٩ ص ٤٧٠ .

(٣) فإذا نزل المؤمن عن حقه فى الرجوع على المستأجر فى حالة التأمين من الحريق ، لم يمنع هذا النزول من الرجوع على المستأجر من الباطن أو على شاغل العقار دون عقد إيجار (بيكار وبيسون فقرة ٣٣٤ -

اكس ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧ المجموعة الدورية للتأمين Rec. Pér. ass. ١٩٣٧ - ٤٠٠ - عكس ذلك السين ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى

١٩٢٩ - ٣٩٢) .

• أمن من مسئوليته (١) •

واذا نزل المؤمن عن حقه في الحلول ، استبقى المؤمن له حقه في الرجوع على المسئول ، لأن هذا الحق لم يحل فيه المؤمن محله (٢) • وذلك مالم يستخلص من الظروف أن الطرفين قد قصدا أن يشمل التأمين الخطر المؤمن منه وكذلك مسئولية الغير عن هذا الخطر ، فيعتبر المؤمن له قد نزل هو أيضا عن الرجوع على المسئول مادام قد تقاضى مبلغ التأمين من المؤمن (٣) •

المطلب الثالث

قاعدة النسبية (*)

(La règle proportionnelle)

٨٣٢ — وضع المسألة :

قدمنا أن التعويض الذى يتقاضاه المؤمن له من المؤمن ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، يكون اما مبلغ التأمين أو قيمة الضرر أيهما أقل • فإذا أمن شخص على منزله من الحريق بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية ، وكانت قيمة المنزل وقت أن احترق ٢٥٠٠٠ جنية ، فإنه لا يتقاضى من المؤمن الا ٢٠٠٠٠ جنية فقط • فإذا لم يحترق الا نصف المنزل ، فقد يتبادر الى الذهن أن المؤمن له يتقاضى قيمة نصف المنزل ، أى مبلغ ١٢٥٠٠ جنية ، لأن هذا المبلغ هو قيمة الضرر وهو فى الوقت ذاته لا يجاوز مبلغ التأمين (٢٠٠٠٠ جنية) • ولكن قاعدة النسبية تتدخل

-
- (١) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٣٤
 - (٢) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٣٤
 - (٣) انظر فى هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٣٣٤
 - (*) انظر Papot رسالة من باريس سنة ١٩٣٤

هنا لتقضى بأن المؤمن له لا يتقاضى كل قيمة الضرر ، بل يتقاضى من مبلغ التأمين وهو ٢٠٠٠٠ جنيه نسبة تعادل نسبة ما احترق من المنزل الى المنزل كله ، وهذه النسبة هي النصف ، فيتقاضى نصف مبلغ التأمين ، أى أنه يتقاضى ١٠٠٠٠ جنيه بدلا من ١٢٥٠٠ جنيه .

ونرى من ذلك أن قاعدة النسبية (la règle proportionnelle) انما تعمل عندما يكون مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه ، أى فى التأمين البخس (sousassurance) أما فى التأمين المغالى فيه (surassurance) ، أى عندما يكون مبلغ التأمين أكبر من قيمة الشيء المؤمن عليه ، فقد رأينا أن مبدأ التعويض (principe indemnitaire) هو الذى يعمل .

ويقوم تبرير قاعدة النسبية على الاعتبار الآتى : عندما أمن المالك على منزله وقيمته ٢٥٠٠٠ جنيه بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه فقط ، لم يغط بهذا التأمين كل قيمة المنزل ، ولو غطى كل القيمة لدفع قسما أعلى . فهو إذن قد دفع قسما أقل مما كان يجب عليه أن يدفعه . فإذا احترق كل المنزل تقاضى ٢٠٠٠٠ جنيه أى أربعة أخماس قيمة المنزل ، وبقي خمس المنزل غير مؤمن عليه فيخسر الـ ٥٠٠٠ جنيه الباقية من قيمة المنزل وهى قيمة خمس المنزل كما قدمنا . أما اذا احترق نصف المنزل ، فإنه يتقاضى أربعة أخماس هذا النصف لأنه لم يؤمن الا على أربعة أخماس المنزل كله أو على أربعة أخماس أى جزء يحترق منه ، ولم يدفع فى مقابل ذلك الا قسط تأمين محسوباً على أساس ٢٠٠٠٠ جنيه أى أربعة أخماس المنزل . فيكون ما يتقاضاه من المؤمن اذا احترق نصف المنزل هو كما قدمنا أربعة أخماس قيمة هذا النصف ، فيتقاضى ١٠٠٠٠ جنيه بدلا من ١٢٥٠٠ ، ويبقى الخمس دائما غير مؤمن عليه ، فيخسر ٢٥٠٠ جنيه هو خمس قيمة النصف الذى احترق (١) .

(١) انظر فى ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٠٠ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٩ ص ٧٣٩ .

ولا يظهر عمل قاعدة النسبية واضحة في التأمين البعس الا اذا تلف من الشيء المؤمن عليه جزء منه فقط ، لأنه اذا تلف كله تقاضى المؤمن له أقل المبلغين دون حاجة الى اعمال قاعدة النسبية ، وهى تعمل فى الواقع ولكن على وجه غير محسوس . أما اذا تلف من الشيء بجزء فقط ، فعند ذلك يجب البحث عن نسبة هذا الجزء الى الشيء كله ، وأخذ ما يعادل هذه النسبة من مبلغ التأمين .

وأبرز ميدان تعمل فيه قاعدة النسبية هو ميدان التأمين على الأشياء . وتعمل أيضا فى التأمين من المسؤولية ، كما سنرى ، اذا كان الخطر معيناً ، كما اذا أمن المستأجر من مسؤوليته عن حريق العيـن المؤجرة بمبلغ أقل من قيمة هذه العين ، أو أمن أمين النقل عن مسؤوليته عن البضاعة التى ينقلها بمبلغ أقل من قيمة هذه البضاعة .

ولم يورد التقنين المدنى ولا مشروع الحكومة نصاً فى قاعدة النسبية كما فعل قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولييه ١٩٣٠ وكما فعلت التشريعات الأجنبية الأخرى (١) . ولكن العمل قد درج على

(١) وقد نصت المادة ٣١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ على ما يأتى : « اذا تبين من التقديرات أن قيمة الشيء المؤمن عليه تزيد وقت تحقق الخطر المؤمن منه على مبلغ التأمين ، اعتبر المؤمن له ، فيما يتعلق بالزيادة ، هو المؤمن لنفسه ، ويتحمل تبعاً لذلك من الخسارة جزءاً نسبياً ، وذلك اذا لم يوجد اتفاق مخالف » .
وتنص المادة ١١٠ من المشروع التمهيدي على ما يأتى : « ١ - لا يكون المؤمن مسؤولاً عن الأضرار الناجمة من الحريق بما يجاوز المبلغ المؤمن عليه ، ما لم يقض الاتفاق أو القانون بغير ذلك » ٢ - فاذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق ، كان الواجب دفعة من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ، ما لم يتفق على غير ذلك » . وقد حذف هذا النص فى لجنة المراجعة لتعلقه « بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٣٨٨ فى الهامش) .

ونصت المادة ٧٦٩ من التقنين المدنى الليبى على ما يأتى : « اذا شمل عقد التأمين جزءاً فقط من القيمة التى كانت للشيء المؤمن عليه وقت وقوع =

الأخذ بها وتذكر عادة ضمن شروط وثائق التأمين (١) ، وبخاصة في التأمين من الحريق (٢) .

ونفصل الآن ما أجمالناه ، فنبحث :

١ — الشروط الواجب توافرها لأعمال قاعدة النسبية .

٢ — الأثر الذي يترتب على أعمال قاعدة النسبية وكيف يتفادى هذا الأثر .

= الحوادث ، فالمؤمن مسئول عن التعويض بالنسبة للجزء المذكور ، ما لم يتفق على خلاف ذلك ، .

ونصت المادة ٩٥٩ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني على ما يأتي :
« إذا كان عقد الضمان لا يشمل سوى قسم من قيمة الشيء المضمون ، عد الشخص المضمون كأنه مازال ضامنا لنفسه القسم الباقي ، فيتحمل من ثم قسما يناسبه من الضرر ، إلا إذا نص صريحا على أنه يحق للشخص المضمون — ضمن حدود مبلغ الضمان — أن يتناول تعويضا كاملا إذا لم يتجاوز الضرر القيمة المضمونة ، » .

وانظر أيضا المادة ٦٩ من قانون التأمين السويسري الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، والمادة ٥٧ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كان العقد شريعة المتعاقدين ، وكان قد حذف من القانون المدني نص المادة ١١٠٠/٢ من المشروع التمهيدي لهذا القانون التي كانت تنص على قاعدة النسبية في التأمين بقولها « إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة من هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت وقوع الحادث ما لم يتفق على غير ذلك ، » وكان حذف هذه المادة لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام ، لما كان ذلك فإن النص في وثيقة التأمين على أعمال قاعدة النسبية يكون جائزا (نقض مدني في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٢١٤ ص ١٣٠٥) .

(٢) انظر في انتقاد قاعدة النسبية وفي عدم وجوب الأخذ بها الا باتفاق خاص : محمد علي عرفة ص ٦٠ — ص ٦٢ — وانظر في أن هذه القاعدة « تستند في أساسها الى فكرة عدالية محضنة ، ولكنها « تمثل عدالة حسابية وتؤدي الى نتيجة ألينة بالنسبة للمضرور » : سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٧٦ وص ٢٨٠ — وانظر على العكس من ذلك في أن القاعدة « مستمدة من مبدأ عادل تمليه قواعد الانصاف » : محمد كامل مرسى فقرة ١٩٦ ص ٢٠٧ .

— الشروط الواجب توافرها لآعمال قاعدة النسبية

٨٣٣ — شروط ثلاثة :

يجب لآعمال قاعدة النسبية توافر شروط ثلاثة :

١ — أن تكون هناك قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير

(valeur assurable déterminée ou déterminable) .

٢ — أن يكون التأمين بخسا ، أى أن يكون مبلغ التأمين أقل من

مقدار القيمة المؤمن عليها وقت تحقق الخطر (sousassurance existant .

au jour du sinistre)

٣ — أن يتحقق الخطر المؤمن منه تحققا جزئيا لا كليا (sinistre .

partiel)

٨٣٤ — الشرط الأول — قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير :

وعلى ذلك يستبعد التأمين على الأشخاص من دائرة اآعمال قاعدة النسبية ، لأن هذا التأمين ليست فيه قيمة مؤمن عليها ، اذ لا تعتبر الحياة أو سلامة الجسم مثلا قيمة مؤمنا عليها ، وليس فيه الا مبلغ التأمين يستحق دون نقص أو زيادة عند تحقق الخطر المؤمن • ولا يلقى اذن الا التأمين من الأضرار يدخل في دائرة اآعمال قاعدة النسبية •

وفي التأمين من الأضرار أبرز ميدان لقاعدة النسبية هو كما قدمنا ميدان التأمين على الأشياء • ففيه يؤمن عادة على شىء معين ، وهذه هى القيمة المؤمن عليها المقدرة أو القابلة للتقدير • مثل ذلك التأمين من الحريق ، يؤمن فيه الشخص على منزله وقيمتة المؤمن عليها (تكاليف اعادة البناء مع عدم حساب قيمة الأرض) قابلة للتقدير ، وهو يؤمن على أمتعة المنزل وعلى فوات الأجرة أو المنفعة فى المدة التى يعماد فيها البناء وكل هذه قيم قابلة للتقدير • ومثل ذلك التأمين من تلف المزروعات أو موت المواشى ، فالمزروعات والمواشى كلها قيم قابلة للتقدير • وفى هذه الأنواع من التأمين تعمل قاعدة النسبية • ويندر

أن يكون التأمين على الأشياء خاليا من قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير ، فاذا وقع ذلك لم تعمل قاعدة النسبية • مثل ذلك تأمين على أشياء غير معينة كالتأمين على أوراق النقد ، وكالتأمين من المرض في العنصر الغالب فيه وهو تأمين من الأضرار إذ أن مصروفات العلاج وأجر الأطباء وثمان الأدوية والتحاليل والأجهزة اللازمة وما إلى ذلك غير مقدرة ولا هي قابلة للتقدير ومن ثم لا تعمل فيه قاعدة النسبية (١) •

وفي التأمين من المسؤولية ذي الخطر المعين (risque déterminé) توجد قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير ، ومن ثم تعمل فيه قاعدة النسبية • فمن يؤمن من مسؤوليته عن أشياء تودع عنده يكون قد أمن على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، هي قيمة هذه الأشياء • وكذلك المستأجر الذي يؤمن من مسؤوليته عن الحريق يؤمن على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، هي قيمة العين المؤجرة • فاذا كان بالعين المؤجرة مستأجرون متعددون ، وأمن أحد هؤلاء المستأجرين من مسؤوليته عن الحريق ، ففيما يتعلق بخطر الجزء الذي استأجره (risque locatif) تكون هناك قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير هي قيمة هذا المكان ومن ثم تعمل قاعدة النسبية ، أما فيما يتعلق بخطر الأجزاء الأخرى الذي قد يصبح مسئولا عنه (risque locatif complémentaire) فهو يؤمن لا على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير هي قيمة هذه الأجزاء ، بل يؤمن على مبلغ معين ومن ثم لا تعمل قاعدة النسبية • أما التأمين من المسؤولية ذي الخطر غير المعين (risque indéterminé) ، كالتأمين من المسؤولية عن حوادث السيارة والتأمين من المسؤولية عن الحريق تجاه الجيران (recours de voisins) ، فهو خال من القيمة المقدرة أو القابلة للتقدير ، ولا يشتمل الا على مبلغ التأمين ، بل قد لا يشتمل حتى على هذا المبلغ ، ومن ثم لا تعمل فيه قاعدة النسبية •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٠١ من ٤٣٢ — بلانيول وريبير وبيسون ١١

فقرة ١٢٢٩ من ٧٤٠ •

٨٣٥ — الشرط الثاني — تأمين بخس :

والى جانب القيمة المؤمن عليها يوجد مبلغ التأمين ، ويجب لأعمال قاعدة النسبية أن يكون التأمين بخسا ، أى أن يكون مبلغ التأمين أقل من مقدار القيمة المؤمن عليها وقت تحقق الخطر • ويتحقق ذلك اما عن قصد ، واما عن غير قصد • فقد يقصد المؤمن له أن يبخص مبلغ التأمين حتى لا يرتفع القسط • وقد لا يقصد ذلك ، كأن يقدر قيمة الشيء المؤمن عليه تقديرا خاطئا فيبخص قيمته ويقدر على هذا الأساس مبلغ التأمين ، وقد لا يبخص قيمة الشيء المؤمن عليه ولكن هذه القيمة تزيد في ذاتها أو لتغير سعر العملة في خلال المدة التى تمضى قبل تحقق الخطر فيصبح مبلغ التأمين ، أقل منها بعد أن كان مساويا لها أو أزيد (١) •

٨٣٦ — الشرط الثالث — تحقق الخطر تحققاً جزئياً :

ذلك أنه اذا تحقق الخطر تحققاً كلياً ، فإن المؤمن له يتقاضى جميع مبلغ التأمين ، فلا يظهر فى وضوح عمل قاعدة النسبية ، أو بالأحرى تحتفى هذه القاعدة وراء قاعدة أخرى تقضى بأن المؤمن له يتقاضى الأقل من قيمة الضرر ومبلغ التأمين وقد تقاضى الأقل وهو مبلغ التأمين • ومع ذلك فإن قاعدة النسبية تعمل حتى فى هذا الفرض ، وإن كانت تعمل مستترة • ذلك أن المؤمن له قد تقاضى هنا كل مبلغ التأمين ، لأن الشيء كله قد تلف • فلا يزال معتبراً قد تقاضى نسبة من مبلغ التأمين تعادل نسبة ما تلف من الشيء ، وقد تلف الشيء كله فتقاضى مبلغ التأمين كله وهو أقل من قيمة الشيء ، فبقى جزء من الشيء غير مؤمن عليه وتحمله المؤمن لأن أقساط التأمين التى دفعها لا تتسع لتغطية كل الخطر •

اما اذا تحقق الخطر تحققاً جزئياً ، فهنا يظهر عمل قاعدة النسبية فى وضوح ، إذ لا يتقاضى المؤمن له الا نسبة من قيمة الضرر

(١) بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٩ من ٧٤٠ •

الذى لحق به ، مع أنه كان يستطيع أن يتقاضى كل قيمة الضرر دون أن يجاوز مبلغ التأمين •

وعلى هذا يكون هذا الشرط الثالث ليس شرطا في عمل قاعدة النسبية فهي تعمل حتى لو تحقق الخطر تحققتا كليا كما قدمنا ، ولكنه شرط لظهور قاعدة النسبية وهي تعمل في وضوح (١) •

٢ — الأثر الذى يترتب على أعمال قاعدة النسبية

وكيف يتقضى هذا الأثر

٨٣٧ — التأمين على شيء واحد — شرط الدلالة المتغيرة :
إذا كان التأمين على شيء واحد ، فليست هناك صعوبة في اعمال قاعدة النسبية • اذ تكفى معرفة نسبة الجزء الذى تلف من هذا الشيء الى الشيء كله ، فان كانت هذه النسبة النصف أو الثلث أو الربع مثلا ، تقاضى المؤمن له من مبلغ التأمين — وهو أقل من قيمة الشيء وقت تحقق الخطر — نصفه أو ثلثه أو ربعه • فيبقى اذن جزء من الضرر غير مؤمن عليه كما قدمنا ، ويتحمل خسارته المؤمن له •

وقاعدة النسبية ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها • ومن ثم يجوز أن يشترط المؤمن له أن يتقاضى تعويضا كاملا عن الجزء الذى هلك ، مادام هذا التعويض الكامل لا يجاوز مبلغ التأمين • وفي هذه الحالة يتقاضى المؤمن قسما أعلى •

واذا لم يرد المؤمن له أن يدفع قسما أعلى ، ولم يرد في الوقت ذاته أن يباغت وقت تحقق الخطر بأن يرى قيمة الشيء أعلى من مبلغ التأمين فيضطر الى الخضوع لقاعدة النسبية ، فانه يستطيع تفادى تطبيق هذه القاعدة بالالتجاء الى شرط الدلالة المتغيرة (clause d'indice)

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٠٤ — بلانيول وريبينز وبيسون ١١ فقرة ١٣٣٩

(variable) (١) على النحو الآتي : يتخذ المتعاقدان دلالة اقتصادية معينة تنبئ بحركة تغير الأسعار ، ويستعان بهذه الدلالة كل سنة على تعديل مبلغ التأمين ومقدار القسط تلقائيا ، رفعا أو خفضا ، بحسب علو الأسعار أو نزولها ، وبذلك يبقى مبلغ التأمين معادلا لقيمة الشيء بقدر الامكان . وفي فرنسا يتخذ عادة كدلالة اقتصادية أسعار البناء في المنطقة الباريسية ، وهذه الأسعار تنتشر في أوقات دورية (٢) .

٨٣٨ — التأمين على أشياء متعددة :

وقد يقع التأمين على أشياء متعددة مستقلة بعضها عن بعض ، ويكون مبلغ التأمين في بعضها مغالى فيه وفي بعضها بخسا . والأصل في هذه الحالة أن يبقى كل شيء من هذه الأشياء مستقلا عن الأشياء الأخرى بمبلغ التأمين الخاص به . فتعمل قاعدة النسبية إذا كان هذا المبلغ بخسا ، ولا يعوض هذا البخس بالمغالة الموجودة في المبالغ الأخرى .

على أن العمل قد أوجد طرقا مختلفة يصل بها الى نوع من التعويض ، أهمها شرط التحويل (clause de reversibilité) (٣) ، وشرط

(١) انظر Ménard في التأمين بشرط الدلالة المتغيرة سنة ١٩٤٥ .
(٢) انظر في أن هذه الطريقة غير كافية بيكار وبيسون فقرة ٣٠٨ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٤٠ .
(٣) ويتلخص شرط التحويل في أن المؤمن له يدفع جملة من الأقساط للتأمين من أخطار متعددة ، دون أن يحدد مقدار أقساط كل خطر منها الا عند تحققه . مثل ذلك أن يؤمن المستأجر من مسؤوليته عن الحريق ، ومن مسؤوليته عن امتداد الحريق الى الأجزاء المجاورة ، وعلى الأمتعة الموجودة ، في العين المؤجرة . فيجعل جملة الأقساط مثلا ثمانين جنيها ، دون أن يوزع هذه الأقساط على الأخطار الثلاثة ، ولكنه يحدد سعر القسط في كل خطر منها ، فيحدد للتأمين على الأمتعة ٢ في الألف (أي أن القسط الذي يبلغ جنيهاين يكون مبلغ التأمين فيه ألف جنيه) ، وللتأمين من المسؤولية عن الحريق ١ في الألف ، وللتأمين من المسؤولية عن امتداد الحريق الى الأجزاء المجاورة ١/٢ في =

التأمين من الخطر الأول (assurance au premier risque, au premier feu) (١) •

= الالف • ثم ينظر بعد ذلك ، عند تحقق خطر من هذه الأخطار الثلاثة ، كيف يوزع جملة الأقساط على الأخطار المختلفة • وسيجعل بداهة للخطر الذي تحقق فعلا جزءا من الأقساط يكفي لجعل مبلغ التأمين لا ينقص عن قيمة الخطر ، فلا يتعرض بذلك للخضوع لقاعدة النسبية • انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٣٠٩ من ٤٤١ •

(١) ويتلخص التأمين من الخطر الأول في أن شركة تملك عدة أشياء ، مباني ومصانع ومخازن وفروعا مختلفة ، وليست هذه الأشياء موجودة كلها في مكان واحد • فتؤمن الشركة عليها جميعا من الحريق ، ولكن لا بمبلغ يعادل قيمتها جميعا والا اضطرت الى دفع قسط مرتفع ، فتكتفى بأن تجعل مبلغ التأمين معادلا لأعلى هذه الأشياء قيمة ، معتمدة على أنه من المستبعد أن تحترق هذه الأشياء كلها في وقت واحد وهي في أماكن مختلفة ، بل الذي يحترق منها شيء واحد ، وقد احتاطت الشركة فافترضت أن هذا الشيء الذي يحترق هو أعلى الأشياء قيمة فجعلت مبلغ التأمين معادلا لقيمته • ويرضى المؤمن ، في مقابل قسط مناسب ، ألا يعمل قاعدة النسبية ، بل يعرض عن أي ضرر يقع في حدود مبلغ التأمين ، وبذلك تطمئن الشركة الى أنها ستعوض تعويضا كاملا اذا احترق شيء من الأشياء المتعددة المؤمن عليها — ولن يحترق الا شيء واحد كما قدمنا — حتى لو كان الشيء الذي احترق هو أعلى الأشياء قيمة • انظر في تفصيل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣١٠ — فقرة ٣١٤ — بلانويل وريبير وبيسون ١١. فقرة ١٣٤١ — محمد كامل مرسى فقرة ١٩٧ •

وانظر في التأمين من الخطر الأول أو من الحريق الأول : Adillon

الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٦ — Perin سنة ١٩٣٨ •

(الوسيط ح ٧ — م ١٣٠)

الفرع الثانى

التأمين من المسؤولية (*)

(Assurance de responsabilité)

٨٣٩ — تعريف التأمين من المسؤولية وطبيعة هذا التأمين :

التأمين من المسؤولية عقد بموجبه يؤمن المؤمن له من الأضرار التى تلحق به من جراء رجوع الغير عليه بالمسؤولية . ونرى من هذا التعريف أن التأمين من المسؤولية لا يغطى فحسب الأضرار التى تلحق المؤمن له من جراء تحقق مسؤوليته نحو الغير ، بل هو يغطى أيضا الأضرار التى تلحقه من مطالبة الغير له بالمسؤولية ولو كانت هذه المطالبة خالية من الأساس . فيرجع المؤمن له على المؤمن فى هذه الحالة الأخيرة بما تكبده الأول من مصروفات وتكاليف فى دفع المسؤولية عنه ، اذا كان مدعى المسؤولية معسرا لا يستطيع تأديتها ، وذلك على التفصيل الذى سيجىء .

والتأمين من المسؤولية على النحو الذى بيناه هو قسم من أقسام التأمين ، لا يختلف فى طبيعته عن سائر عقود التأمين . فهو تأمين من الأضرار . وبهذا يتميز عن التأمين من الاصابات ، اذ أن هذا التأمين

(*) انظر : Ancey سنة ١٩٠٦ — Brutin رسالة من باريس سنة ١٩١١ — Michel رسالة من باريس سنة ١٩١٤ — Delmas رسالة من باريس سنة ١٩٢٣ — Cadère رسالة من باريس سنة ١٩٢٣ — Ganne رسالة من ديجون سنة ١٩٣١ — Renout رسالة من باريس (حوادث السيارات) سنة ١٩٣١ — Spilrein رسالة من ستراسبورج سنة ١٩٣٣ — Denave رسالة من ليون سنة ١٩٣٥ — سعد واصف فى التأمين من المسؤولية رسالة من القاهرة سنة ١٩٥٨ ، وفى التأمين الاجبارى من المسؤولية من حوادث السيارات سنة ١٩٦٣ — بيكار وبيون المطول ٣ فترة ١٢٣ وما بعدها — مازو فى المسؤولية المدنية الجزء الثالث — مازو فى التأمين من المسؤولية (مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٢) — سافاتيه فى المسؤولية المدنية الجزء الثانى .

الأخير هو تأمين على الأشخاص لا يخضع لبدأ التعويض ، أما التأمين من المسؤولية فهو ككل تأمين من الأضرار يخضع لهذا المبدأ • وإذا كان التأمين من المسؤولية يشبه التأمين من الإصابات في أن كلا منهما يضمن إصابات تلحق بالجسم ، إلا أن الإصابات التي يضمنها التأمين من المسؤولية تقع على الغير من المؤمن له ، أما الإصابات التي يضمنها التأمين من الإصابات فتقع على المؤمن له من الغير • ولا يقصد بالتأمين من المسؤولية تأمين الغير من الإصابة التي تقع عليه من المؤمن له ، والا أصبح تأميناً على الأشخاص ، وإنما يقصد به تأمين المؤمن له نفسه من ضرر يقع على ماله من جراء رجوع الغير عليه بالمسؤولية ، ومن ثم كان تأميناً على المال أى تأميناً من الأضرار (١) • ولو أن المؤمن يقصد تأمين الغير من الإصابة التي تلحق به بفعل المؤمن له ، لانطوى هذا التأمين على اشتراط لمصلحة هذا الغير ، ولانقلب من تأمين من الأضرار الى تأمين على الأشخاص (٢) •

فالتأمين من المسؤولية هو إذن تأمين من الأضرار ، ويتفق في ذلك مع التأمين على الأشياء • ولكنه يختلف عن التأمين على الأشياء في أنه تأمين لدين في ذمة المؤمن له ، في حين أن التأمين على الأشياء تأمين لشيء مملوك للمؤمن له • فمحل التأمين على الأشياء هو ما للمؤمن له من مال (actif) • أما محل التأمين من المسؤولية فهو ما على المؤمن له من مال (passif) • ولما كان التأمين من المسؤولية تأميناً لدين ، فهو بخلاف التأمين على الأشياء لا يقتصر على شخصين اثنين ، المؤمن والمؤمن له ، يضع أحدهما تجاه الآخر ، بل يمتد الى شخص ثالث هو المضرور فيوجد علاقات متميزة ما بين المؤمن والمؤمن له من جهة وما بين المؤمن

(١) انظر آنفاً فقرة ٧٥٤ •

(٢) انظر في اختلاف الرأي في الفقه حول ما إذا كان التأمين من المسؤولية تأميناً من الأضرار : سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٤ - ص ٢٩ •

والمضرور من جهة أخرى •

ويختلف التأمين من المسؤولية في طبيعته عن شرط الاعفاء من المسؤولية (clause de non-responsabilité) ، اذ هو على النقيض من هذا الشرط يؤكد المسؤولية لا ينفيها • والغرض من شرط الاعفاء من المسؤولية هو ابعاد المسؤولية عن المسئول ، وجعل المضرور هو الذى يتحملها وحده • أما الغرض من التأمين من المسؤولية فهو استبقاء المسؤولية في ذمة المسئول ، وجعل المؤمن هو الذى يتحملها عنه • واذا كان كل من التأمين من المسؤولية وشرط الاعفاء من المسؤولية ينتهى الى رفع عبء المسؤولية عن المسئول ، الا أن شرط الاعفاء من المسؤولية يحمل المضرور هذا العبء ، بخلاف التأمين من المسؤولية فانه يزيحه عن عاتقه ، بل ويسعقه بمدين آخر الى جانب المسئول يرجع عليه كما يرجع على المسئول (١) •

وقد قامت اعتراضات في الماضي على التأمين من المسؤولية ، فان من شأن هذا التأمين أن يغرى على الاهمال والتقصير ما دام التأمين يغطى كل ذلك • وقد ساعد التأمين من المسؤولية على ازدياد دعاوى المسؤولية ازديادا كبيرا ، لا فحسب من حيث الاغراء على الاهمال والتقصير ، بل أيضا من حيث تشجيع المضرور على رفع دعوى المسؤولية منذ أن وجد أمامه المؤمن الموسر الى جانب المسئول المشكوك في يساره • ويميل القضاء غالبا الى الحكم بالتعويض للمضرور والسخاء عليه في ذلك ، مادامت شركات التأمين هي التى ستدفع هذا التعويض من خزائنها • وكان التأمين من المسؤولية أيضا من ضمن الأسباب التى دفعت كلا من التشريع

(١) انظر فى الأوضاع القانونية التى تشتهب بالتأمين من المسؤولية وتختلط به (الاعفاء من المسؤولية ، الكفالة ، الاشتراط لمصلحة الغير ، اعادة التأمين ، اتفاقات الدفاع أمام القضاء) : سعد واصف فى التأمين من المسؤولية ص ٣٠ - ص ٥٣ •

والقبضاء الى خلق احوال جديدة من المسؤولية لم تكن معروفة من قبل ، ولم يحجما عن السير في هذا الطريق منذ قام التأمين يهون من مشقة المسؤولية وييسر السبيل لمواجهةها . ولكن كل هذه المضار ليست شيئاً مذكوراً الى جانب الفوائد التي جناها المجتمع من وراء التأمين من المسؤولية . فان الضرور يستطيع بفضل هذا التأمين أن يحصل على حقه كاملاً ، وكان قبل ذلك يصعب عليه الحصول على حقه من المسئول متعثراً بين مماطلته واعساره . ثم ان المسئول نفسه وجد في التأمين ملاذا يرفع عن كاهله عبء المسؤولية الثقيل ، بل ويقيه الافلاس والخراب اذا اشتد هذا العبء . وقد رجحت كفة التأمين من المسؤولية الى حد أن جعله التشريع في بعض أنواعه اجبارياً ، كما هو الأمر في التأمين من حوادث السيارات . هذا الى أن التأمين من المسؤولية قد أطلق نشاط الانسان من عقاله ، فأصبح يقدم على فتح آفاق جديدة تعين على التقدم وان كانت لا تخلو من المغامرة ، معتمداً في ذلك على التأمين يقى عثرته اذا ما خانه التوفيق (١) .

٨٤٠ — أنواع التأمين من المسؤولية — تقسيم رئيسي :

ويتنوع التأمين من المسؤولية تنوع ميادين النشاط وما تنطوي عليه من مسؤوليات مختلفة ، وقد انتشر هذا التأمين بتقدم الآلات الميكانيكية والمخترعات الحديثة .

وأول ما ظهر من أنواعه كان التأمين من المسؤولية عن الحريق في صورته المختلفة : تأمين المستأجر من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة (risque locatif) (٢) ، وتأمينه من مسؤوليته عن امتداد الحريق الى الأجزاء المجاورة من العين (assurance complémentaire) ، وتأمين

(١) انظر بيكار وبيسون فقرة ٣٣٨ وفقرة ٣٤١ — وانظر في نشأة التأمين من المسؤولية وتطوره سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٢٠ — ص ٢٣ .
(٢) بلانول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٠ ص ٧٧١ .

الجار من المسؤولية عن امتداد الحريق الى جيرانه (recours des voisins).

ثم تلى ذلك التأمين من المسؤولية عن حوادث العمل ، وانتشر هذا النوع من التأمين انتشارا كبيرا مع تقدم الصناعة وازدهارها ، ولكنه ما لبث أن انتقل من نطاق التأمين الخاص الى نطاق التأمينات الاجتماعية . وجاء بعد ذلك التأمين من المسؤولية عن حوادث النقل (١) ، وعن حوادث السيارات ، وعن حوادث المرور (circulation) بوجه عام . وبرز التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات في هذا الميدان بروزا واضحا ، وانتشر انتشارا واسعا لشدة الحاجة اليه (٢) ، وما لبث أن جعله التشريع اجباريا (٣) كما سبق القول .

(١) انظر سعد واصف في التأمين من المسؤولية (عن حوادث النقل) سنة ١٩٥٨ - وانظر استئناف مختلط ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ م ٤١ من ٢٧١ - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ م ٤٨ من ٢٤٤ .

(٢) انظر Perraud - Charmantier et Rauzy في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٤٠ - Bedour الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ - سعد واصف في التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات سنة ١٩٦٢ - بيكار وبيسون المجلد ٣ فقرة ١٦٠ وما بعدها - انسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٩٢ - فقرة ٣٠٠ - وانظر محمد كامل مرسى فقرة ٣٤٨ - فقرة ٣٥٤ (وبخاصة فقرة ٣٥٠ - فقرة ٣٥٤ في القضاء المصري في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات) .

(٢) أما في فرنسا فقد نهج المشرع الفرنسي نهجا أكثر توفيقا ، اذ انشأ القانون الفرنسي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ صندوقا للضمان من حوادث السيارات (fonds de garantie automobile) أوسع نطاقا من نظام التأمين الاجباري ، فهو يغطي الأخطار حتى لو كان التسبب فيها مجهولا ، أو كان معروفا ولكنه أمن على مبلغ غير كاف ، أو أمن على مبلغ كاف ولكن المؤمن كان معسرا . انظر في هذا القانون بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٢ - ١٠٥ بيسون J.C.P. ١٩٥٢ - ١ - ١٠٢٧ - سيميان في جازيت دي باليه ١٩٥٢ Dactrine ١٢ - ٢ - ٩ - Bedour من ٦٠٥ وما بعدها - وانظر في مسألة صندوق الضمان Tune رسالة من باريس سنة ١٩٤٣ .

وانظر في نظام صندوق الضمان في فرنسا وفي بلجيكا ، وفي ضرورة تدخل المشرع المصري لانشاء صندوق ضمان في مصر وتمويله بنسبة من =

ثم جاء التأمين من المسؤولية عن النشاط المهني (١) كالتأمين من المسؤولية عن نشاط الأطباء والمهندسين ، وعن نشاط أصحاب الفنادق ، وعن نشاط أصحاب معاهد التعليم ، وعن نشاط معاهد الألعاب الرياضية .
وانتهى الأمر الى التأمين من المسؤولية عن النشاط بوجه عام ، كتأمين أصحاب العمارات من مسؤوليتهم عن حوادث المصاعد وعن أعمال البوابين .

وبالرغم من هذا التنوع الكبير في التأمين من المسؤولية ، فإن الآثار القانونية المترتبة على التمييز بين نوع وآخر محدودة الأهمية . ولا تكاد تختلف الأحكام تجاه هذا التنوع ، وإنما تختلف تجاه تقسيم رئيسي للتأمين من المسؤولية ، اذ ينقسم هذا التأمين الى تأمين من خطر معين (assurance de responsabilité à risque déterminé) وتأمين من خطر غير معين (assurance de responsabilité à risque indéterminé) .

فالتأمين من خطر معين هو ، كما سبق القول (٢) ، تأمين على قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير ، ويتحقق ذلك في التأمين من المسؤولية عن شيء معين موجود تحت يد غير مالكة ، فيكون الحائز مسئولاً عن قيمة هذا الشيء نحو المالك . فالتأمين من مسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة ، ومن مسؤولية أمين النقل عن البضائع التي ينقلها ، ومن مسؤولية المودع عن الأشياء المودعة ، يعتبر في هذه الصـور

= الغرامات الناتجة من مخالفة قانون المرور وأخرى من الغرامات الناتجة من مخالفة قانون التأمين الاجباري ، وكذلك بمساهمة من الدولة ومؤسسة التأمين ، دون تحميل الأفراد أى عبء جديد أو اضافة على اسعار التأمين ، ويتبع هذا الصندوق مؤسسة التأمين ويخضع لاشرفائها ، : سعد واصف في التأمين الاجباري من حوادث السيارات ص ٢١٠ - ٢٢٧ .

(١) انظر Sapin رسالة من ليون سنة ١٩٣٧ - انسيكلوبيدى داللون لفظ Ass. Dom. فقرة ٢١٤ - فقرة ٢٧٧ .

(٢) انظر آنفا فقرة ٨٢٤ .

وأمثالها تأميننا من خطر معين • ويخضع هذا النوع من التأمين الأحكام لا يخضع لها النوع الآخر ، وقد بينها في مواضعها ومن أهمها قاعدة النسبية •

والتأمين من خطر معين هو تأمين خال من قيمة مقدرة أو قابلة للتقدير • فهو تأمين من المسؤولية أيا كان مقدارها فيكون غير محدد (illimitée) ، أو تأمين من المسؤولية الى حد معين فيكون محدد (illimitée) . ولكن تحديده يأتي من تقدير مبلغ تأمين معين لا من وجود قيمة مقدرة يقع عليها التأمين ، وأكثر صور التأمين من المسؤولية تأمين من خطر غير معين ، فالتأمين من مسؤولية الجار عن امتداد الحريق الى جيرانه (recours des voisins) ، والتأمين من مسؤولية المستأجر عن امتداد الحريق الى الأجزاء المجاورة ، والتأمين من المسؤولية عن حوادث العمل ، وعن حوادث النقل ، وعن حوادث السيارات ، وعن النشاط المهنى ، كل هذه أمثلة للتأمين من خطر غير معين • ويصح أن يكون التأمين فيها غير محدد بمبلغ معين فيكون المؤمن ضامنا للمسؤولية أيا كان مقدارها ، كما يصح وهو الغالب أن يكون التأمين فيها محددًا بمبلغ معين فلا يكون المؤمن ضامنا للمسؤولية الا في حدود هذا المبلغ (١) •

٨٤١ — تطبيق قواعد التأمين من الأضرار والتأمين على الأشياء :

وتسرى في الأصل على التأمين من المسؤولية نفس القواعد التي فصلناها في التأمين من الأضرار بوجه عام والتأمين على الأشياء بوجه خاص ، فالتأمين من المسؤولية هو كما قدمنا تأمين من الأضرار ، وإذا كان ينفرد ببعض أحكام خاصة سيأتي ذكرها يختلف فيها عن التأمين على الأشياء ، فإنه يشترك معه في أكثر الأحكام • وقد سبق تفصيل ذلك في مواضعه المختلفة ، عند الكلام في التأمين من الأضرار والتأمين على الأشياء •

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٠٤ •

٨٤٢ — الأحكام التي ينفرد بها التأمين من المسؤولية :

والتأمين من المسؤولية ينفرد كما قدمنا ببعض أحكام يتميز بها عن التأمين على الأشياء ، وهي الأحكام التي نقول بسطها فيما يلي •

وترجع هذه الأحكام الى الخاصية التي يتميز بها التأمين من المسؤولية ، فقد قدمنا أن هذا التأمين لا يقتصر على وضع المؤمن تجاه المؤمن له ، بل يضع الى جانبهما شخصا ثالثا هو المضرور (١) • ومن ثم وجب في هذا التأمين بحث علاقة المؤمن بالمؤمن له ، ثم بحث علاقة المؤمن بالمضرور • ذلك أن أعمال التأمين من المسؤولية يكون بأحد طريقتين :

١ — فاما أن يرجع المضرور على المؤمن له فيستوجب ذلك أن يرجع المؤمن له على المؤمن •

٢ — واما أن يرجع المضرور مباشرة على المؤمن بطريق الدعوى المباشرة •

فنبحث كلا من الطريقتين •

المبحث الأول

رجوع المضرور على المؤمن له

فرجوع المؤمن له على المؤمن

٨٤٣ — مراحل رجوع المؤمن له على المؤمن :

يمر رجوع المؤمن له على المؤمن بمراحل متعددة • وأول مرحلة ضرورية هي مطالبة المضرور للمؤمن له مطالبة ودية أو مطالبة قضائية ، فهذا هو الخطر المؤمن منه والذي لابد من تحقيقه حتى يرجع المؤمن له على المؤمن • ثم يتلو ذلك مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور ، وهي

(١) انظر آنفا فقرة ٨٣٩ •

أما أن تكون تسوية ودية أو تسوية قضائية • فإن كانت تسوية ودية ، بقيت تسوية الضمان مع المؤمن ، وهذه أيضا أما أن تكون تسوية ودية أو تسوية قضائية • وأما إذا كانت تسوية المسؤولية مع المضرور تسوية قضائية ، فاما أن يبقى المؤمن بعيدا عنها وبعدئذ يسوى مسألة الضمان مع المؤمن له وديا أو قضائيا ، وأما أن يكون فيها خصما ثالثا ، وأما أن يتولى بنفسه إدارة الدعوى •

فهنالك إذن مراحل ثلاث ، ليست متعاقبة حتما فقد يغنى بعضها عن بعض : ١ — مطالبة المضرور للمؤمن له • ٢ — تسوية المسؤولية مع المضرور وديا ، ثم تسوية الضمان مع المؤمن • ٣ — تسوية المسؤولية مع المضرور قضائيا ، ثم تسوية الضمان مع المؤمن •

وقبل أن نبحث هذه المراحل الثلاث ، نبين الى أى مدى يمتد ضمان المؤمن عند تسوية هذا الضمان •

٨٤٤ — المدى الذى يمتد اليه ضمان المؤمن :

يشمل ضمان المؤمن ، أول ما يشمل ، تعويض المؤمن له عما يتقاضاه منه المضرور ، من تعويض من جراء تحقق مسؤوليته ، وذلك فى حدود مبلغ التأمين ان كان هناك مبلغ معين (١) •

(١) وتنص الفقرة الاولى من المادة ٧٧٩ من التقنين المدنى الليبى على ما يلى : « فى التأمينات على المسؤولية المدنية ، يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عما يجب عليه دفعه نتيجة للحادث الذى حصل خلال مدة التأمين حسب المسؤولية المترتبة بمقتضى العقد ، وتستثنى الأضرار الناتجة عن أعمال الغش » •

وقد يكون التأمين من المسؤولية كما قدمنا تأمينا من خطر معين ، كتأمين المستأجر من مسؤوليته عن حريق العين المؤجرة ، فلا يجاوز التعويض الذى يدفعه المؤمن قيمة هذه العين طبقا لمبدأ التعويض ، بل ونسبة معينة من مبلغ التأمين فى حالة حريق جزء من العين طبقا لمساعدة النسبية ، وتراعى فى جميع الأحوال شروط عقد التأمين ، فى التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات مثلا قد يشترط المؤمن لضممان المسؤولية عن الحوادث أن يكون سائق =

ولكن ضمان المؤمن يمتد أيضا إلى أمرين آخرين :

(الأمر الأول) المحروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده ، وكذلك المحروفات التي تستلزمها الأعمال التضائية التي يقوم بها ، والفوائد التي يلتزم بأدائها بسبب تأخر المؤمن

= السيارة حاصلا على رخصة قانونية ، والا يتعدى حدودا معينة في قيادة السيارة ، والا يقودها وهو في حالة سكر ، وأن تستبعد من نطاق التأمين أخطار معينة ، فيسقط الحق في التأمين إذا لم تراعى شروط العقد ، وينتفى ضمان إذا تحققت الأخطار المستبعدة (بيجان وبيسون فقرة ٣٤٢ من ٤٨٩) وقد قضى بأنه إذا اشترط بطلان التأمين إذا زاد عدد الركاب على اثنين ، فزاد عدد الركاب إلى ثلاثة ، ووقع الحادث فمات بمسببه راكب واحد ، فإن عقد التأمين يكون مع ذلك باطلا بالرغم من أن المصاب راكب واحد ، مادام قد ثبت أن الركاب وقت وقوع الحادث كانوا ثلاثة (استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٢٩٠) . وإذا أراد المؤمن ألا يزيد الركاب على ثلاثة ، (وجب عليه اشتراط ذلك صراحة ، لأن العادة قد جرت أن يركب أربعة في مكان ثلاثة) (استئناف مختلط ١٥ يوتية سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٦) .

وقد نصت المادة ١١٢٣ من المشروع التمهيدي على أنه « إذا اشترط في وثيقة التأمين ضد حوادث السيارات ألا يكون تعهد المؤمن صحيحا إلا إذا كان المؤمن عليه هو المالك الوحيد للسيارة ، كان هذا الشرط صحيحا » . وقد حذف هذا النص في لجنة المراجعة لاشتماله « على حكم تفصيلي » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٨ في الهامش) . ويجب أعمال الشرط القاضي بوجوب أن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة إذا كانت السيارة ملكا للأب والأم وعليها الأب باسمه ، إذا كانت الظروف التي وقع فيها الحادث مريبة ، أما إذا لم تكن هناك ريبة وكان الأب والأم والأبن في معيشة واحدة والسيارة لاستعمالهما المشترك ، فإنه لا يجوز للشركة التمسك بالشرط (استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ م ٣٩ ص ٤٩٦) . وبالرغم من وجود شرط يقضي بوجوب أن يكون المؤمن له هو المالك الوحيد للسيارة ، إذا كان مندوب الشركة الذي عقد التأمين مع الزوج يعلم أن المالك الحقيقي للسيارة هو الزوجة لا الزوج ، فإن علم المندوب بتقيد به الشركة ، وليس لها إذا وقع الحادث أن تحتج على الزوج بأنه ليس هو المالك للسيارة (استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ م ٣٩ ص ٧٢) . وإذا ثبت أن المؤمن له قد وقع في غلط في شأن هذا الشرط ، وأنه ما كان ليتعاقد لو أنه أدرك وجوده ، جاز له إبطال العقد (استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٤٤) . وأنظر استئناف مختلط ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ١٨٩ — مجموعة فرونن لفظ

في الوفاء . أما المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده فتشمل جميع المصروفات التي يحكم بها ، سواء رفعت دعوى المسؤولية أمام القضاء المدني أو أمام القضاء الجنائي ودخل المضرور مدعيا مدنيا (١) ، وكذلك أتعاب المحاماة والخبراء (٢) . وتدخل أيضا تكاليف المسؤولية على النحو المتقدم ، حتى لو كسب المؤمن له الدعوى واستطاع أن يدفع المسؤولية عن نفسه ، ولم يستطع بعد ذلك أن يرجع بهذه المصروفات على مدعى المسؤولية لاعتباره ، فيرجع بها على المؤمن ، لأنها خسارة لحقت به من جراء رجوع مدعى المسؤولية عليه . ولا يمتد ضمان المؤمن الى المصروفات على النحو المتقدم الا في حدود مبلغ التأمين ، فيجب ألا يجاوز التعويض والمصروفات التي يتقاضاها المؤمن له من المؤمن هذا المبلغ (٣) . اما اذا كانت هناك مصروفات أنفقتها المؤمن له في أعمال

(١) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - سبويه ١٩٣٦ - ١ - ٢٤٥ .

(٢) وفي فرنسا يجب في ذلك اتفاق خاص (نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - سبويه ١٩٣٦ - ١ - ٢٤٥ - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٧٨ - داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٠٤ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٥١٣ - داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠) .

(٣) نقض فرنسي ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٥١٣ - داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - وعلى ذلك اذا رجع المضرور بالدعوى المباشرة على المؤمن ، فانه يرجع في حدود مبلغ التأمين منقوصا منه هذه التكاليف التي يرجع بها المؤمن له على المؤمن (نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ١٠٢٢ - سبويه ١٩٣٦ - ١ - ٢٤٥ - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٠٤ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٢٥٠ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٢٣) . واذا زاد التعويض المستحق للمضرور على مبلغ التأمين ، قسمت مصروفات دعوى المسؤولية بين المؤمن والمؤمن له بنسبة مبلغ التأمين والزيادة في التعويض ، وتقول المحسرة الأخيرة من الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني الليبي في هذا المعنى : « ومع ذلك اذا استحق المتضرر مبلغا يزيد على المبلغ الأصلي المؤمن عليه ، فتقسم تكاليف الدعوى بين المؤمن والمؤمن له بنسبة مصلحته ، (انظر ما يلي نفس الفقرة في الهامش) .

قضائية قام بها بناء على طلب المؤمن أو بموافقته ، فهذه يرجع بها على المؤمن ، ولو جاوز بها مضافة الى التعويض مبلغ التأمين ، لأنها مصروفات ارتضى المؤمن أن يتحملها بموافقته عليها . وإذا تأخر المؤمن في الوفاء ، وتسبب عن تأخره أن استحققت فوائد للمضروب ، أو طالب المؤمن له المؤمن بالوفاء وبالفوائد مطالبة قضائية ، فإنه يجوز للمؤمن له أن يرجع بهذه الفوائد على المؤمن ولو جاوز مبلغ التأمين ، لأن المؤمن هو المتسبب فيها بخطأه (١) . أما الفوائد التي يحكم بها على المؤمن له للمضروب في دعوى المسؤولية ، سواء كانت فوائد تعويضية أو فوائد تأخرية ، فيرجع بها المؤمن له على المؤمن ولكن في حدود مبلغ التأمين .

وقد أوردت المادة ٤٧ من مشروع الحكومة الأحكام المتقدمة الذكر ، فنصت على أن « يتحمل المؤمن المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية الموجهة ضده » . وكذلك يتحمل جميع المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به المؤمن له بناء على طلب المؤمن أو بموافقته ، حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة الى التعويض عن المبلغ الذي تغطيه المسؤولية ، ويسرى هذا الحكم أيضا على الفوائد التي يلتزم المؤمن له أدائها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء » (٢) .

(١) ويجوز كذلك للمؤمن له أن يطالب المؤمن سيء النية بفوائد تكميلية (نقض فرنسي ٢٩ يونية سنة ١٩٤٢ الجلسة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٦١ - أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٨ - ٧٩ - ٢ يونية سنة ١٩٤٧ المرجع السابق ١٩٤٧ - ٣٨٢ - انسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٨٧) .

(٢) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١١٩ من المشروع التمهيدي ، وتجري على الوجه الآتي : « ١ - يتحمل المؤمن مصروفات دعوى المسؤولية الموجهة للمؤمن عليه ٢ - وكذلك يتحمل المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به المؤمن عليه بناء على طلب المؤمن اذا كان مبلغ التأمين مقدرا جزافا ، حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة الى التعويض عن مبلغ التأمين ٣ - ويسرى هذا الحكم أيضا على الفوائد التي يلتزم المؤمن عليه بدفعها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء » ، وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة لاشتماله « على أحكام تفصيلية » (مجموعة الأعمال =

(الأمر الثاني) يمتد الضمان ، في التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولي أعمال تجارية أو صناعية ، لا محاسب إلى مسؤولية من ينبيهم المؤمن له عنه في تولي العمل ، بل أيضا إلى مسؤولية من يعهد اليهم في إدارة العمل أو الاشراف عليه حال تأدية العمل المعهود به اليهم . فيكون هناك عقد تأمين من المسؤولية لمصلحة المؤمن له ، واشترط لمصلحة نائبه ولمصلحة تابعة يؤمنهما هما أيضا وبطريق مباشر من مسؤوليتهما عن فعلهما الشخصي . وإذا نزل المؤمن له عن عمله التجاري أو الصناعي الى شخص آخر ، أو ثبت لهذا الشخص الآخر حق انتفاع أو ايجار أو أى حق مشابه على العمل التجاري أو الصناعي ، بقى عقد التأمين كما هو بشطريه وحل فيه هذا الشخص الآخر محل المؤمن له ، بشرط موافقة المؤمن على هذه التحوالة .

وقد أوردت المادة ٤٨ من مشروع الحكومة الأحكام المتقدمة الذكر ، فنصت على أنه « في التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولي المؤمن له أعمالا تجارية أو صناعية ، يمتد التأمين أيضا الى مسؤولية من ينبيهم المؤمن له ومن يعهد اليهم بإدارة هذه الأعمال أو مراقبتها عما يقع من أفعال ضارة بالغير أثناء تأدية العمل المعهود به اليهم . وإذا نزل المؤمن له عن أعماله التجارية أو الصناعية لصالح الغير ، أو اذا وجد هذا العمل تحت يد الغير نتيجة لحق انتفاع أو ايجار أو لأى حقه مشابه ، حل الغير محل المؤمن له في الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقد التأمين طوال مدة

= التحضيرية ٥ ص ٤٠٥ - ص ٤٠٦ في الهامش) .

وانظر أيضا المادة ٥١ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٢٠ ، والمادة ١٥٠ من قانون التأمين الالماني الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧٩ من التقنين المدنى الليبى على ما يأتى : « وتقع المصاريف التى يتطلبها الدفاع فى القضية التى يرفعها الطرف المتضرر ضد المؤمن له على عاتق المؤمن لغاية المبلغ المؤمن عليه . ومع ذلك اذا استحق المتضرر مبلغا يزيد على المبلغ الاصلى المؤمن عليه ، فتقسم تكاليف الدعوى بين المؤمن والمؤمن له بنسبة مصلحته » .

استغلاله للعمل ، وذلك بشرط الحصول على موافقة المؤمن « (١) .

المطلب الأول

مرحلة مطالبة المضرور للمؤمن له

٨٤٥ — مطالبة المضرور للمؤمن له هي الخطر المؤمن منه في التأمين

من المسؤولية : «

الخطر المؤمن منه في التأمين من المسؤولية ليس هو تحقق مسؤولية المؤمن له ، بل هو مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض ، سواء كانت هذه المطالبة على أساس أو على غير أساس ، أي سواء تحققت مسؤولية المؤمن له ولم تحقق (٢) . ولذلك قد يتحقق الخطر المؤمن منه دون أن تتحقق المسؤولية ، إذا طالب مدعى المسؤولية المؤمن له بالتعويض وكان على غير حق في هذه المطالبة ، وقد رأينا أن المؤمن له يرجع في هذه الحالة بالمصروفات على المؤمن (٣) . وقد تتحقق المسؤولية دون أن يتحقق الخطر المؤمن منه ، إذا سكت المضرور عن مطالبة المؤمن له بالتعويض . فالمطالبة إذن — وليس تحقق المسؤولية — هي الخطر المؤمن منه ، فإذا وقعت تحقق الخطر (٤) .

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٢٠ من المشروع التمهيدي ، وتجري على الوجه الآتي : « في التأمين ضد المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية ، لا يقتصر أثر العقد على تأمين المؤمن عليه ضد مسؤولياته قبل من يستخدمهم في أعماله ، بل يمتد هذا الأثر إلى ما يقع فيه هؤلاء المستخدمون من مسؤوليات شخصية حال تأدية العمل المعهود به إليهم ، وقد حذف نص المشروع التمهيدي في لجنة المراجعة لاشتماله « على حكم تفصيلي » (مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٤٠٦ في الهامش) .
وانظر المادة ١٥١ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ ماير سنة ١٩٠٨ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٨٣٩ .

(٣) انظر آنفاً فقرة ٨٤٤ .

(٤) هيمار ٢ فقرة ٥٥٦ — محمد على عرفة ص ٢٥٤ .

وعلى ذلك لابد من أن يطالب المضرور المؤمن له بالتعويض ، أى لابد من أن يتحقق الخطر المؤمن منه ، كمرحلة أولى في رجوع المؤمن له على المؤمن بالضمان . وتقول الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة في هذا الصدد : « في التأمين من المسؤولية ، لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المضرور بمطالبة المؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المبين في العقد » (١) . ذلك أن التأمين من المسؤولية لا يؤمن المضرور من الضرر الذي أوقعه به المؤمن له في جسمه أو ماله والا لكان التأمين تأمينا على الأشخاص أو على المال ، وإنما يؤمن المؤمن له من المسؤولية عن هذا الضرر ، فلا يتحقق الخطر إلا إذا طوّل المؤمن له فعلا بهذه المسؤولية .

وليس يلزم أن تكون المطالبة مطالبة قضائية (réclamation judiciaire) بدعوى ترفع أمام القضاء ، بل يكفي أن تكون مطالبة ودية خارج القضاء (réclamation extrajudiciaire à l'amiable) ، بانذار على يد محضر أو بكتاب موصى عليه أو بكتاب عادي أو شفويا ، والمهم أن تكون المطالبة صريحة لا لبس فيها وأن يتمكن المؤمن له من اثبات وقوعها . وإذا كانت العبرة بمطالبة المضرور لا بوقوع الحادث الضار ، فإن

(١) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الأولى من المادة ١١١٨ من المشروع التمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتي : « لا ينتج التزام المؤمن أثره إلا إذا قام المصاب بمطالبة المؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المبين في العقد » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٥ في الهامش) . وتنص المادة ١٠٠٤ من التقنين المدني العسراقي على أنه « لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين ضد المسؤولية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه المسؤولية » . وانظر المادة ٥٠ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ .

وقد نصت المادة ٩٣٠ من التقنين المدني الأردني على ما يأتي : « لا ينتج التزام المؤمن أثره في التأمين من المسؤولية المدنية إلا إذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية » .

تاريخ وقوع الحادث الضار هام من ناحيتين :

١ — يجب أن يقع الحادث الضار المؤمن منه في أثناء سريان عقد التأمين ، فلو وقع قبل ذلك لا يعتد به ، حتى لو طالب المضرور المؤمن له في أثناء سريان العقد • وعلى العكس من ذلك يعتد بالحادث لو وقع في أثناء سريان العقد ، حتى لو كانت المطالبة بعد انتهاء العقد (١) •

٢ — تاريخ وقوع الحادث ، لا تاريخ المطالبة ، هو الذي يعتد به في حماية الحق المباشر الذي للمضرور تجاه المؤمن ، فمن هذا الوقت لا من وقت المطالبة لا يضر هذا الحق أو يعرض للسقوط بعمل يصدر من المؤمن له كما سيجيء (٢) •

٨٤٦ — اخطار المؤمن له للمؤمن بمطالبة المضرور :

وقد قدمنا عند الكلام في عقد التأمين بوجه عام (٣) ان المؤمن له يلتزم باخطار المؤمن بوقوع الخطر المؤمن منه ، وهو هنا مطالبة المضرور اياه بالتعويض • فيجب اذن على المؤمن له أن يخطر المؤمن ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، بوقوع المطالبة • وتنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة على ما يأتي : « وعلى المؤمن له أن يخطر المؤمن ، بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، بالمطالبة الودية خلال خمسة أيام من وقت وصولها اليه — أما اذا كانت المطالبة قضائية ، فيجب عليه اخطار المؤمن ، بالطريقة المبينة بالفقرة السابقة ، خلال ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تسلمه اعلان الدعوى (٤) •

(١) نقض فرنسي ١١ يناير سنة ١٩٤٣ D.C. ١٩٤٣ - ١٣٦ -
بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦١ •

(٢) انظر ما يلي فقرة ٨٦٢ في آخرها •

(٣) انظر آنفا فقرة ٦٤٤ وما بعدها •

(٤) وقد نقل هذا النص من الفقرة الثانية من المادة ١١١٨ من المشروع =
(الوسيط ج ٧ - م ١٣٢)

ولا يوجد ما يمنع من الاتفاق في وثيقة التأمين على ميعاد أطول للاخطار ، فان هذا في مصلحة المؤمن له . كذلك لا يوجد ما يمنع من الاتفاق على أن يبدأ سريان الميعاد من وقت علم المؤمن له بوقوع الحادث ، لا من وقت مطالبة المضرور . ويقع هذا الاتفاق كثيرا في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، فان المؤمن يعنيه أن يعلم بوقوع الحادث في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من معاينته والتعرف على ظروفه والتثبت من كيفية وقوعه وتقدير مدى الأضرار التي أحدثها ، وكل ذلك لا يتمكن منه اذا مضت مدة طويلة على الحادث دون أن يخطر به (١) .

المطلب الثاني

مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور وديا

٨٤٧ — جواز تسوية المسؤولية مع المضرور وديا :

لا يوجد ما يمنع من أن يتفق المؤمن له والمضرور على تسوية ودية للمسؤولية الناجمة عن الحادث . فقد يقنع المؤمن له المضرور بأن الحادث

= التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتى : « ويجب على المؤمن عليه أن يخبر المؤمن بالمطالبة الودية في خلال خمسة عشر يوما من وقت وصولها اليه ، اما اذا كانت المطالبة قضائية فيجب عليه أن يبادر باخطار المؤمن بذلك بمجرد تسلمه اعلان الدعوى » . وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٥ فى الهامش) .

وانظر المادة ١٥٣ من قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ .

(١) نقص فرنسى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٥٥ - باريس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥ - ٥٤٢ - ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٤٨٥ - ديجون ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٣٥ - ويؤسس ذلك على فكرة الحادث الكامن (sinistre virtuel) : بيدان ١٢ مكرر فقرة ٧١٦ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦١ ص ٧٧٣ - وانظر آنفا فقرة ٦٤٨ .

لم يقع بخطأ منه أو وقع بخطأ غيره ، وبألا مسئولية عليه في الحالتين •
فاذا اقتنع المضرور بذلك ، ونزل عن مطالبته للمؤمن له ، استفاد المؤمن
من هذا النزول ، ولم يكن هناك محل لرجوع المؤمن له عليه بالضمان •
وقد يقع العكس ، وتكون ظروف الحادث واضحة وقاطعة في مسئولية
المؤمن له ، فلا يسع هذا الأخير الا أن يقر بمسئوليته أو أن يصطلح مع
المضرور على خير وجه مستطاع • وكل من الاقرار والصالح رأى اتفاق
آخر يصل اليه المؤمن له مع المضرور في خصوص المسئولية يمكن الاحتجاج
به على المؤمن ، والرجوع عليه بالضمان بمقتضاء • ومع ذلك يجوز للمؤمن
عند الرجوع عليه بالضمان ، أن يدفع مطالبة المؤمن له بجميع الدفعات التي
يستطيع أن يتمسك بها كما سيجيء (١) • بل ويجوز أن يكون هناك اتفاق
سابق في وثيقة التأمين ، بين المؤمن والمؤمن له ، يمنع المؤمن له من أن يقر
المسئولية أو من أن يصالح المضرور بغير موافقة المؤمن • وهذا ما ننتقل
الآن اليه •

٨٤٨ — الاتفاق على عدم جواز الاقرار بالمسئولية أو الصلح بغير موافقة المؤمن :

يقع كثيرا أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين أنه لا يجوز للمؤمن له
أن يقر بمسئوليته أو أن يصالح المضرور بغير موافقة المؤمن • وهذا
الشرط صحيح ، ويجب العمل به (٢) • وقد نصت المادة ٤٩ من مشروع

(١) انظر ما يلي فقرة ٨٤٩ •

(٢) استئناف مختلط ١٥ يولية سنة ١٩٣٨ م ٥٠ هـ ٣٧٠ - اما في
التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، فقد قضى القانون رقم ٦٥٢
لسنة ١٩٥٥ بعدم جواز الاحتجاج على المؤمن بتسوية ودية تقع دون موافقته
بين المؤمن له والمضرور ، حتى لو لم يكن هناك شرط خاص في هذا المعنى ،
فنصت المادة ٦ من القانون سالف الذكر على أنه « اذا أدى التعويض عن
طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة المؤمن ،
فلا تكون هذه التسوية حجة عليه » • ومن ثم يجب على كل من المؤمن له
والمضرور ، اذا اراد الرجوع على المؤمن ، أن يثبت المسئولية بغير الاقرار
المستخلص من هذه التسوية الودية •

الحكومة في هذا الصدد على ما يأتي : « يجوز الاتفاق في الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن له ، دون رضا المؤمن ، قد أدى إلى المضمون تعويضا أو أقر له بمسئوليته — ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن له مقصورا على الوقائع المادية المتصلة بالحادث ، أو إذا ثبت أن المؤمن له ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلما بينا » (١) •

(١) وقد نقل هذا النص عن المادة ١١٢١ من المشروع التمهيدى ، وتجرى على الوجه الآتى : « ١ - يصح الاتفاق فى الوثيقة على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المؤمن عليه ، دون رضا المؤمن ، قد دفع إلى المصاب تعويضا أو أقر له بالمسئولية ٢٠ - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المؤمن عليه مقصورا على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أن المؤمن عليه ما كان يستطيع أن يرفض تعويض الغير أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلما بينا ، • وقد وافقت لجنة المراجعة على نفس المشروع التمهيدى ، ووافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٦ - ص ٤٠٧ فى الهامش)

وقد نصت المادة ٩٢٥ من التقنين المدنى الأردنى على ما يأتى : « ١ - يجوز الاتفاق على إعفاء المؤمن من الضمان إذا أقر المستفيد بمسئوليته إذ دفع ضمانا للمتضرر دون رضا المؤمن ٢٠ - ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان اقرار المستفيد قاصرا على واقعة مادية أو إذا ثبت أن دفع الضمان كان فى صالح المؤمن » •

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة فى هذا الصدد : « ولما كان المؤمن هو المسئول أصلا عن أداء التعويض ، وقد يتمكن بطرقه الخاصة من الاتفاق وديا مع المضرور على مبلغ معين قد يقل عن التعويض الواجب أدائه ، لذلك أجازت المادة ٤٩ الاتفاق على إعفاء المؤمن من أداء التعويض فى حالة قيام المؤمن له دون موافقته بأداء التعويض إلى المضرور ، أو اقراره له بالمسئولية » •

وتنص المادة ١٠٠٥ من التقنين المدنى العراقى على أنه « يصح الاتفاق على إعفاء المؤمن من الضمان إذا كان المستفيد ، دون رضا المؤمن ، قد دفع إلى المتضرر تعويضا أو أقر له بالمسئولية ، ولكن لا يجوز التمسك بهذا الاتفاق إذا كان ما أقر به المستفيد مقتصر على واقعة مادية ، أو إذا ثبت أن المستفيد ما كان يستطيع أن يرفض تعويض المتضرر أو أن يقر له بحقه دون أن يرتكب ظلما بينا » •

وانظر المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية ١٩٣٠ والمادة ٢/١٥٤ من قانون التأمين الالمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ •

ويبرر منع المؤمن للمؤمن له من أن يقر بمسئوليته أو يبالغ عليها ، ليس فحسب خشيته من أن يتواطأ المؤمن له مع المضرور بالمسئولية أو يبالغه على مبلغ كبير ، بل أيضا احتمال أن يهرب المؤمن له تهديد المضرور باتخاذ اجراءات جنائية ضده ليحمله بذلك على الاقرار أو الصلح ، أو مجرد عدم مبالاة المؤمن له وقد غطى التأمين مسئوليته فيقدم على الاقرار أو الصلح دون وزن دقيق لظروف الحادث .

والممنوع بالاتفاق هو الاقرار أو الصلح الصادر من المؤمن له شخصا ، أما اذا صدر اقرار أو صلح من شخص يكون المؤمن له مسئولا عنه كالتابع فلا يدخل في هذا المنع ولا يسقط حق المؤمن له في الضمان (١) . كذلك لا يعتبر اقرارا بالمسئولية ما يقدمه المؤمن له للمضرور عقب الحادث من استعافات يمايها عليه واجب الانسانية ، كأن يدبر له الاستعافات الأولية أو ينقله الى منزله أو الى مستشفى يتولى اسعافه (٢) . ولا يعتد بالاقرار الصادر من المؤمن له دون تفكير وتحت تأثير الانفعال فور وقوع الحادث ، اذا رجع عنه وبين انه كان مخطئا في اقراره ، كما لا يعتبر اقرارا أن يقر المؤمن له عقب وقوع الحادث بسبب رد الفعل المفاجيء أو خشية سوء العاقبة . واذا قضى على المؤمن له بالمسئولية في محكمة أول درجة ، فلا يعد رضاؤه بالحكم ، أو تركه مواعيد الطعن تنتقض ذون أن يطعن في الحكم ، اقرارا منه بالمسئولية . والمقصود بالاقرار هو أن يقر بمبدأ المسئولية من الناحية القانونية ، أما اذا أقر بالوقائع المادية كما حدثت دون أن يستخلص منها أنه مسئول قانونا ، فان هذا لا يعد اقرارا ، اذ هو قد اقتصر على سرد ما حدث ماديا دون أن يتطرق الى المسئولية من الناحية

(١) انظر عكس سعد واصف في التأمين من المسئولية ص ٣٨٨ .
(٢) بيناتسون ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٥٨٨ - دالوز الاسبوعي ١٩٣٠ - ١٨٥ - ليون ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٧١ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ المرجع السابق ١٩٤٩ - ١٥٢ - دالوز ١٩٤٩ - ٤٢٦ - أنسيكلوبيدي دالوز ١ لفظ Arr. Dom. فقرة ٩٤ .

القانونية (١) ، واجب الأمانة والصدق يقتضيه أن يروى الحادث كما وقع ماديا دون أن يكتفى شيئا . بل قد يقتضيه واجب الانصاف وحكم الخبير ، في حادث وقع منه ووضحت فيه مسؤوليته ووضوحا لا يستطيع معه انكارها الا اذا ارتكب ظلما بينا نحو المضرور ، ان يقر بمسؤوليته ، لا من ناحية الواقع فحسب ، بل أيضا من ناحية القانون ، ولا يؤخذ عليه هذا الموقف الذى أملاه عليه ضميره . وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما اذا كانت الظروف تبرر هذا الاقرار بالمسؤولية ، وما اذا كان الامتناع عن الاقرار يعد ظلما بينا نحو المضرور .

وفي غير الأحوال المتقدمة ، لا يجوز للمؤمن له أن يقرر للمضرور بالمسؤولية أو يصالحه عليها . وقد يكون الاقرار بالمسؤولية صريحا في ورقة مكتوبة يقر فيها بالمسؤولية ويتعهد بدفع تعويض أو شفويا ، كما يكون ضمنيا باتخاذ موقف لا يدع مجالا للشك في الاقرار . كذلك قد يكون الصلح مكتوبا أو مشافهة . والصلح لا يقل خطرا عن الاقرار اذ هو اقرار مضاف اليه تقدير لمبلغ التعويض ، وهو فى القليل اقرار كامل بالمسؤولية ومناومة على مقدار التعويض . فاذا أقر المؤمن له بالمسؤولية اقرارا صريحا أو ضمنيا ، أو صالح عليها ، فان الاتفاق الذى تم بينه وبين المؤمن يقضى بسقوط حقه فى الضمان (٢) . ويجوز ان يقتصر الاتفاق على ألا يكون الاقرار أو الصلح ساريا فى حق المؤمن دون ذكر لسقوط الحق فى الضمان ، فيصح فى هذه الحالة أن يثبت المؤمن له فى مواجهة المؤمن أن مسؤوليته قد تحققت لا ريب فيها ، ولكن هذا الاثبات لا يكون عن طريق الاقرار أو الصلح ، فهذان لا يجوز التمسك بهما على المؤمن بموجب

(١) نقض فرنسى ٢٤ يونية سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٣٦٣ - ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ داللون الاسبوعى ١٩٣٧ - ٣٠١ - بازييس أول مارس سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٥٣١ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٩٢ وفقرة ٩٥ .

(٢) استئناف مختلط ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ .

الاتفاق ، وإنما يكون الاثبات بأي طريق آخر ، ولو بالبينة أو القرائن .
وعندئذ يرجع المؤمن له على المؤمن بالضمان ، بالرغم من الاقرار الصادر
منه أو الصلح الذي أبرمه (١) .

٨٤٩ — تسوية الضمان مع المؤمن وديا أو بدعوى أصلية :

فإذا ما انتهى المؤمن له مع المضرور إلى تسوية ودية على النحو الذي
يسحناه فيما تقدم ، كان له أن يرجع بعد ذلك على المؤمن بالضمان . وهذا
الرجوع إما أن يكون رجوعاً ودياً إذا استجاب له المؤمن ، وإما أن يكون
رجوعاً قضائياً عن طريق رفع دعوى أصلية بالضمان على المؤمن إذا لم
يستجب هذا للتسوية الودية . ويسقط حقه في رفع الدعوى بالتقادم ، وقد
قدمنا أن دعوى الضمان تسقط بثلاث سنوات (٢) . وتسرى مدة التقادم
هنا من وقف مطالبة المضرور للمؤمن له مطالبة ودية بالتعويض ، أما في

(١) وهذا هو الحكم الذي تقضى به المادة ٥٢ من قانون التأمين الفرنسي
الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (دويه ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٣ ومونبلييه ٢٤
أكتوبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ١٢٧ وما بعدها -
- أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ٩٨) . أما المادة ٤٩ من
مشروع الحكومة ، فتقضى كما رأينا بإعفاء المؤمن من الضمان .
ويجوز للمؤمن ، إلى جانب اشتراطه ألا يصلح المؤمن له المضرور ،
أن يشترط كذلك أن يكون له هو وحده حق الصلح مع المضرور نيابة عن المؤمن
له . وقد يرى نفسه في حاجة إلى التسليح بهذا الحق ، حتى إذا وجد أن
مستولية المؤمن له ثابتة وألا مناص من ادانته ، سعى في الصلح مع المضرور
لعله يصل من وراء ذلك إلى شروط أفضل . فإذا عقد المؤمن صلحاً مع
المضرور بناء على هذا التفويض ، فإن هذا الصلح يكون حجة على المؤمن
له ، حتى فيما يجاوز مبلغ التأمين . أما فيما يتعلق بما قد يدعيه المؤمن له
عن حقوق قبل المضرور ، فهناك رأي يذهب إلى أن الصلح لا يجوز أن يتناولها
(نقض فرنسي ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ -
١٠٧٤ - سيريه ١٩٣٤ - ١ - ٢٥١) . ولكن الرأي الراجح في الفقه أن هذه
الحقوق لا تنفصل عن حقوق المضرور قبل المؤمن له ، وأنه يجوز في صلح
واحد يعقده المؤمن أن يتناول هذه الحقوق جميعاً (بيكار وبيسون فقرة ٣٥٧
- بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٤) .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٦٩ وما بعدها .

فرنسا فلا تسرى الا من وقت التسوية الودية التي تمت بين المضرور
والمؤمن له ودفع هذا الأخير للأول التعويض الذي اتفقا عليه .

وسواء كانت تسوية الضمان مع المؤمن تسوية ودية أو تسوية
مضائية عن طريق الدعوى الأصلية ، ففي الحالتين يكلف المؤمن له بإثبات
تحقق مسؤوليته نحو المضرور ، وبأن هذه المسؤولية يغطيها ضمان المؤمن .

فعليه أن يثبت أولاً تحقق مسؤوليته نحو المضرور (١) . ولا يكفي
في هذا الإثبات بإقراره أو بالصلح مع المضرور — فقد يكون ممنوعاً من
ذلك على الوجه الذي بنسبناه فيما تقدم ، فيسقط حقه في الضمان أصلاً ،
أو في القليل لا يستطيع أن يحتج بالقرار أو بالصلح على المؤمن ، وهذا
وذاك تبعاً لما تم عليه الاتفاق الخاص بالمنع من الإقرار أو الصلح من حيث
إنهما يسقطان حق المؤمن له في الضمان أو إنهما لا يحتج بهما على المؤمن .
فاذا استطاع المؤمن له أن يثبت ، بغير الإقرار أو الصلح ، تحقق مسؤوليته
تجاه المضرور ، يبقى أن يتمسك المؤمن بأي دفع آخر صالح للتمسك به ،
كأن يدفع بأن مسؤولية المؤمن له قد سقطت بالتقادم بالرغم من تحققها
وقد أهمل هذا أن يتمسك بالتقادم في مواجهة المضرور (٢) ، أو كأن يدفع
بأن المضرور نفسه قد ارتكب خطأ من جانبه فقامت المسؤولية على خطأ
مشترك من شأنه أن يخفف مسؤولية المؤمن له وينقص من مبلغ التعويض
الواجب عليه دفعه للمضرور .

وعلى المؤمن له أن يثبت ثانياً أن تحقق مسؤوليته داخل في نطاق عقد
التأمين ، يغطيه ضمان المؤمن بموجب هذا العقد (٣) . فيثبت أن الحادث

(١) نقض فرنسي ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٣٦ — ٧٤ .

(٢) نقض فرنسي ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٠ سيريه ١٩٣١ — ١ — ٤٥ .

(٣) فقد تحقق مسؤولية المؤمن له دون أن يكون تحقق المسؤولية هذا
مغطى بعقد التأمين (نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين
البري ١٩٣٩ — ٥١٦) .

الذى وقع يغطيه عقد التأمين ، وأنه وقع في وقت كان عقد التأمين فيه ساريا (١) • ويجوز للمؤمن ، بالرغم من هذا الإثبات ، أن يثبت من جانبه أن حق المؤمن له في الضمان قد سقط بسبب من أسباب السقوط (٢) •

فإذا ما أثبت المؤمن له حقه قبل المؤمن على الوجه الذى قدمناه ، فإنه يتقاضى منه مبلغ التأمين أو التعويض على النحو الذى فصلناه فيما تقدم ، سواء عن طريق التسوية الودية ، أو عن طريق الدعوى الأصلية بالضمان •

المطلب الثالث

مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور قضائيا

٨٥٠ — هذه المرحلة هي المرحلة الغالبة — احتمالات ثلاثة :

ويغلب في العمل ألا تتم تسوية المسؤولية مع المضرور الا عن طريق القضاء • ويرجع ذلك أولا الى أن وثيقة التأمين تحيل عادة شرط منسح المؤمن له من الاقرار بالمسؤولية أو الصلح عليها الا بموافقة المؤمن على النحو الذى قدمناه ، فلا يقدم المؤمن له على تسوية المسؤولية مع المضرور تسوية ودية تجنباً للجزاء الذى يترتب على هذا الشرط • ويرجع ذلك ثانيا الى أنه حتى لو أطلقت يد المؤمن له في التسوية الودية مع المضرور ، فإنه يخشى مع ذلك تعنت هذا الأخير ومبالغته في تقدير التعويض اعتمادا على وجود التأمين وأن المؤمن هو الذى سيدفع التعويض في النهاية • فيؤثر

(١) ولا يكفي أن يتمسك المؤمن له بحكم صدر لصالحه ضد المؤمن بالنسبة الى مضرور آخر في نفس الحادث ، فإن لكل مضرور ظروفه الخاصة به (بيكار وبيسون فقرة ٣٤٧ — انظر عكس ذلك نقض فرنسي ١١ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ — ١٧٣ — داللو ١٩٤٧ — ٢٦٥) •

(٢) نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ — ٥١٦ •

ألا يقدم على التسوية الودية حتى يتجنب دفع المؤمن لها بمختلف الدفع
التي أشرنا الى بعضها فيما تقدم ، ويترك المضرور يطالب بحقه أمام
القضاء ، فيواجه بذلك دعوى المسؤولية .

وهو في مواجهته لدعوى المسؤولية هذه بين احتمالات ثلاثة :

١ — فاما أن يواجهها وحده دون أن يدخل المؤمن خصما في الدعوى ،
ودون أن يدخل هذا في الدعوى من تلقاء نفسه .

٢ — واما ، وهذا هو الغالب ، أن يدخل المؤمن خصما في الدعوى ،
أو يدخل المؤمن فيها من تلقاء نفسه .

٣ — واما ، ويقع ذلك كثيرا ، أن يتولى المؤمن بنفسه ادارة الدعوى
نيابة عن المؤمن له ، بموجب شرط مدرج في وثيقة التأمين . فنبحث كلا
من هذه الاحتمالات الثلاثة .

٨٥١ — الاحتمال الأول — مواجهة المؤمن له لدعوى المسؤولية وحده:

يندر أن يواجه المؤمن له دعوى المسؤولية وحده ، اذ الغالب كما قدمنا
أن يكون المؤمن خصما في الدعوى ، ويغلب أيضا أن يتولى المؤمن بنفسه
ادارة الدعوى . ولكن مع ذلك قد يواجه المؤمن له الدعوى وحده ،
لا فحسب اذا أراد التواطؤ مع المضرور اضرارا بحقوق المؤمن ، بل أيضا
اذا حسب ألا مسؤولية عليه ورأى أن يواجه الدعوى وحده فيكسبها فلا
يتهم بالتواطؤ أو بالتهاون ، ومن ثم يرجع بالمصروفات على المؤمن اذا لم
يستطع الحصول عليها من المضرور . كذلك يواجه المؤمن له الدعوى وحده
اذا تعذر عليه لسبب أو لآخر ادخال المؤمن في الدعوى ، أو اذا رفعت عليه
الدعوى الجنائية دون أن يدعى المضرور مدنيا فيها فيقضى عليه بالادانة (١) .

(١) كذلك يجوز للمؤمن ، كما سنرى (انظر ما يلي فقرة ٨٥٢) ، أن
يشترط في وثيقة التأمين عدم جواز ادخاله خصما في دعوى المسؤولية ،
فيمتنع عندئذ على المؤمن له أن يدخله خصما ويبقى وحده لمواجهة دعوى
المسؤولية .

فاذا واجه المؤمن له الدعوى وحده على النحو الذى قدمناه ، وقضى عليه بالادانة أو بالمسئولية جنائيا أو مدنيا ، واضطر الى دفع التعويض الى المضرور ، فانه يرجع بالضمان على المؤمن • وهنا أيضا اما أن يرجع عليه رجوعا وديا فيستجيب له المؤمن ويؤدى له التعويض ، واما أن يرجع عليه رجوعا قضائيا بدعوى أصلية يرفعها أمام القضاء المدنى يطالبه فيها بالضمان اذا لم يستجب المؤمن للمطالبة الودية •

وسواء رجع المؤمن له على المؤمن رجوعا وديا أو رجوعا قضائيا ، فان المؤمن يستطيع أن يدفع هذا الرجوع بالوسائل القانونية الممكنة على النحو الذى قدمناه فى تسوية الضمان مع المؤمن فى مرحلة تسوية المسئولية مع المضرور وديا (١) • ولكن هنا يجب التمييز بين فرضين :

(الفرض الأول) أن يكون المؤمن له قد قضى عليه جنائيا بالادانة ، فتقرر بذلك مبدأ مسئوليته أمام القضاء الجنائى • ولما كان القضاء المدنى يرتبط بالقضاء الجنائى (le criminel tient le civil en état) ، فان الحكم الجنائى يكون حجة على المؤمن من حيث مبدأ المسئولية (٢) • ويبقى للمؤمن أن يناقش مدنيا فيما اذا كان للمؤمن له شركاء يشترطونه المسئولية ، وبخاصة ما اذا كان هناك خطأ من المضرور نفسه فيخفف الخطأ المشترك من مسئولية المؤمن له لمصلحة المؤمن (٣) •

(والفرض الثانى) أن يكون المؤمن له قد قضى عليه بالمسئولية أمام القضاء المدنى ، أو حتى أمام القضاء الجنائى فى الدعوى المدنية التى

(١) انظر آنفا فقرة ٨٤٩ •

(٢) نقض فرنسى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العمامة للتأمين البرى ١٩٣٢ - ٣١٢ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٨١ - داللو الأسبوعى ١٩٣٧ - ١٢٩ - أول يوليه سنة ١٩٤١ D.A. ١٩٤١ - ٣٥٥ •

(٣) نقض فرنسى ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ المجلة العمامة للتأمين البرى ١٩٣١ - ٥٥ - ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٥٧٧ •

يرفعها عليه المضرور أمام القضاء الجنائي ويدخل فيها مدعيا مدنيا . وفي هذا الفرض لا يكون الحكم المدني القاضي بمسئولية المؤمن له حجة على المؤمن ، لاختلاف الخصوم والمحل والسبب . ولكن بالرغم من ذلك يصلح الحكم المدني دليلا على تحقق الخطر المؤمن منه ، فقد قضى على المؤمن له بالتعويض بعد تحقق مسئوليته ، ومن ثم فقد وجب على المؤمن الضمان (١) . ومع ذلك يستطيع المؤمن أن يدفع هذا الدليل من وجوه شتى . فله أن يثبت أن المؤمن له قد تراطأ مع المضرور للأضرار بحقوقه ، أو في القليل تهاون أو قصر في الدفاع عن نفسه في دعوى المسئولية وترك الحكم يصدر ضده اعتمادا على وجود التأمين . وله أن يثبت أيضا أن الحكم قد صدر بناء على اقرار المؤمن له بالمسئولية أو على صلح ارتضاه مع المضرور ، وهو ممنوع من ذلك بموجب شرط مدرج في وثيقة التأمين . وله أن يثبت أن الحكم صدر غيابيا ولم يطعن فيه المؤمن له تعمدا أو تقصيرا (٢) . وله أن يثبت سقوط حق المؤمن له في الضمان ، بالرغم من تحقق مسئوليته ، لسبب من أسباب السقوط المختلفة . وله أن يدفع رجوع المؤمن له بالضمان بأي دفع يستمد من عقد التأمين ، كبطلان أو فسخ أو وقف سريان أو شرط استبعاد أو غير ذلك من الدفع .

٨٥٢ — الاحتمال الثاني — ادخال المؤمن أو دخوله خصما في الدعوى :

وهذا هو الذي يقع غالبا ، وهو الذي يؤثره المؤمن له حتى يبيت في دعوى المسئولية ودعوى الضمان في قضية واحدة (٣) . فبيادر المؤمن له ،

(١) وحتى لو لم يتول المؤمن بنفسه ادارة الدعوى (بيكار وبيسون
فقرة ٣٤٦ ص ٤٩٧ — انظر عكس ذلك وأن الحكم المدني لا يصلح دليلا على
تحقق الخطر المؤمن منه الا اذا تولى المؤمن ادارة دعوى المسئولية المدنية
التي رفعها المضرور على المؤمن له : نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة
العامة للتأمين البري ١٩٣٦ ص ١٠٢٢ — سبيري ١٩٣٦ ص ١ — ٣٤٥ — ١٣
يونيه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ ص ٣٨١) .

(٢) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٣٧ ص ٢٨١ — دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ ص ١٢٩ .

(٣) والارتباط واضح فيما بين الدعويين ، وبخاصة بعد أن تقرر =

بمجرد ان يرفع عليه المضرور دعوى المسؤولية ، الى ادخال المؤمن خصما في الدعوى (١) . واذا لم يقيم هو بادخاله ، فان المؤمن لا يلبث ، وقد أخطره المؤمن له بصحيفة الدعوى في الميعاد القانوني (٢) ، أن يدخل هو من تلقاء نفسه خصما ثالثا (٣) ليدافع عن مصلحته في دفع المسؤولية عن المؤمن له ، أو في دفع الضمان عن نفسه . وهو في هذا وذاك انما يدافع عن مصلحته الشخصية باسمه هو ، ولا ينوب عن المؤمن له كما يفعل لو أنه يتولى ادارة الدعوى بنفسه نيابة عن المؤمن له كما سيجيء (٤) . ومن ثم يكون الحكم الصادر في دعوى المسؤولية حجة عليه ، ويحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة اليه . وكذلك يصدر الحكم عليه أو له في دعوى الضمان الفرعية ، ويستغنى المؤمن له بهذه الدعوى عن دعوى الضمان الأصلية التي كان يرفعها في الفروض السابقة (٥) .

= للمضرور دعوى مباشرة تجاه المؤمن (نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢
المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٤ - ٦١) .

(١) وتنص الفقرة الرابعة من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني الليبي على ما يأتي : « ويجوز للمؤمن له ، اذا أصبح مدعى عليه من قبل الطرف المتضرر ، أن يدخل المؤمن طرفا في الدعوى » .

(٢) انظر آنفا فقرة ٨٤٦ .

(٣) جرينوبل ٤ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ٨٥ .

(٤) انظر ما يلي فقرة ٨٥٣ .

(٥) نقض فرنسي ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٧٦٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التي اقيمت من الطاعنة وهي المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استنادا الى أنه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من شركة التأمين والمؤمن لها بالتضام مع اختلاف الأساس في كل منهما ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني في ٧ مارس سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ١١٥ من ٦٣٠) .

وقاعدة جواز ادخال المؤمن خصما في الدعوى ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق على ما يخالفها . ومن ثم يجوز للمؤمن أن يشترط في وثيقة التأمين ألا يجوز للمؤمن له ادخاله خصما في دعوى المسؤولية ، وهو يبغي من وراء ذلك أن يبعد نظر دعوى المسؤولية عن جو يكون ماثلا فيه أمام القضاء أن وراء المسئول مؤمنا يكفله مما قد يشجع على الحكم بالمسؤولية^(١) .

٨٥٣ — الاحتمال الثالث — تولى المؤمن بنفسه ادارة دعوى

المسؤولية (*) .

ويقع كثيرا أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين احتفاظه وحده بالحق في مباشرة دعوى المسؤولية ، فيتولى ادارتها (direction du procès) بنفسه ، ويكون هذا الشرط بمثابة توكيل له في مباشرة الدعوى نيابة عن المؤمن له . وتنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٦ من مشروع الحكومة في هذا المعنى على ما يأتي : « ويجوز للمؤمن أن ينص في الوثيقة على احتفاظه وحده بالحق في مباشرة الدعوى »^(٢) . وهناك فرق بين دخول المؤمن خصما في

(١) والارتباط ما بين دعوى المسؤولية ودعوى التأمين ليس ارتباطا غير قابل للتجزئة بحيث يمتنع نظر إحدى الدعويتين منفصلة عن الدعوى الأخرى (استئناف مختلط ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ م ٤٦ ص ٨٥) . انظر عكس ذلك وأنه لا يجوز اشتراط عدم ادخال المؤمن خصما في الدعوى : استئناف مختلط ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ م ٤٢ ص ٢٢ .

ولم يعد لهذا الشرط فائدة عملية ، فمذ أصبح للمضروب دعوى مباشرة قبل المؤمن لم يعد يمكن اقصاء عقد التأمين عن نظر القضاء ، فانه اذا لم يدخل المؤمن له المؤمن خصما في دعوى المسؤولية لم يلبث المضروب أن يدخله موجهة اليه الدعوى المباشرة (بيكار وبيسون فقرة ٣٥٠ ص ٥٠١ — ص ٥٠٢) .

(*) انظر Bizière رسالة من باريس سنة ١٩٣٠ — Naud رسالة من باريس سنة ١٩٣٦ — وانظر أيضا سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٣٧٢ — ص ٣٨٤ .

(٢) وقد نقل هذا النص عن الفقرة الثالثة من المادة ١١١٨ من المشروع القمهيدي ، وتجرى على الوجه الآتي : « ويجوز للمؤمن أن ينص في الوثيقة =

الدعوى على النحو الذى قدمناه وبين توليه بنفسه ادارة الدعوى ، ففى الحالة الأولى يعمل باسمه دفاعا عن مصلحته الشخصية ويكون الحكم حجة عليه ، أما فى الحالة الثانية فيعمل باسم المؤمن له نيابة عنه ودفاعا عن مصلحته ولا يكون الحكم حجة على المؤمن • ودخول المؤمن خصما فى الدعوى لا يحتاج الى شرط خاص بذلك فى وثيقة التأمين فللمؤمن ان يدخل خصما ما لم يمنعه شرط خاص من الدخول ، أما تولى المؤمن ادارة الدعوى فلا بد فيه من شرط خاص وما لم يوجد هذا الشرط لا يجوز للمؤمن أن يتولى ادارة الدعوى بنفسه • ولا يوجد ما يمنع ، اذا وجد شرط خاص بتولى المؤمن ادارة الدعوى ، من أن يجمع المؤمن بين الأمرين ، فيتولى ادارة الدعوى باسم المؤمن له ويدخل خصما فيها باسمه الشخصى حتى أمام محكمة الاستئناف (١) •

والفائدة التى يجنيها المؤمن من ادارته دعوى المسؤولية بنفسه واضحة ، فان الحكم فى هذه الدعوى يعنيه فى المقام الأول ، اذ أنه هو الذى سيقوم فى النهاية بدفع التعويض الذى قد يحكم به على المؤمن له لمصلحة المضرور • فاذا تولى ادارة الدعوى بنفسه ، استطاع أن يحكم ادارتها ، وأن يبذل فى ذلك جهدا قد لا يبذله المؤمن له وهو عالم بأن وراء تأميننا يقية الخسارة حتى لو حكم عليه •

ويشترط المؤمن عادة ، تحصينا لحقه فى ادارة الدعوى ، مع هذا الحق حقوقا أخرى تدغمه • فيشترط ألا يجوز للمؤمن له أن يقر للمضرور بالمسؤولية ، وألا يصالحه عليها ، وأن يسلمه الأوراق والمستندات اللازمة

= على احتفاظه وحده بالحق فى مباشرة الدعوى • وقد وافقت لجنة المراجعة على نص المشروع التمهيدي ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٥ فى الهامش) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٦٠ ص ٥١٦ - جرينوبل ٤ يونيو سنة ١٩٤١
المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٨٥ •

للدفاع في الدعوى ، ثم يشترط بعد ذلك أن يستأثر وحده بإدارة الدعوى .
وقد مر بنا القول في منح المؤمن له من الاقرار بالمسئولية ومن الصلح مع
المضور (١) ، وبقي الآن ان نبحت تسليم الأوراق والمستندات اللازمة
والاستئثار بإدارة الدعوى .

واشترط المؤمن أن يسلمه المؤمن له الأوراق والمستندات الخاصة
بالدعوى ضروري حتى يتمكن من إدارة الدعوى والسير فيها وتحت يده
الأوراق والمستندات اللازمة ، من اعلانات وصحف دعاوى وعرائض
ومطالبات وانذارات ومستندات ورسائل ومذكرات قضائية وغير قضائية
وتقارير خبراء واعلانات أحكام وأوراق طعن في هذه الأحكام وما الى
ذلك (٢) . فيتخذ المؤمن موقفه من المضور وهو على بينة من الأمر من
حيث مبدأ المسئولية في ذاته ومن حيث مدى الضرر الذي وقع ، ويقرر
ما اذا كانت المصلحة في أن يصلح المضور أو في أن يسلم له بطلباته
دون تقاض أو في أن يستمر في المنازعة واجراءات التقاضي . وقد لا يرى
مصلحة في أن يدير بنفسه الدعوى فيتخلى عنها ، ويقتصر على الدخول
خصما فيها . وشرط تسليم الأوراق والمستندات منفصل عن شرط إدارة
الدعوى ، فقد يكتفى المؤمن بالشرط الأول دون الثاني ، ولكنه اذا اشترط
الثاني وجب أن يشترط الأول لأنه تكملة له ضرورة (٣) . والجزاء على
اخلال المؤمن له بالتزامه بتقديم الأوراق والمستندات للمؤمن بموجب
الشرط هو تعويض الضرر الذي ينجم عن هذا الاخلال . وقد قدمنا أنه

(١) انظر آتفا فقرة ٨٤٨ .

(٢) ويستوى في ذلك ان تكون الأوراق خاصة بالاجراءات المدنية ، أو
هي خاصة بالاجراءات الجنائية كمحاضر التحقيق والمعاينات والشهادات
الطبية (نقض فرنسي ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ دالولز الأسبوعي ١٩٢٦ - ٥٤٧
- ٩ مايو سنة ١٩٣٤ المجلة العسامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ٨٠٨ - ٢٣
ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٢٩١ - دالولز الأسبوعي
١٩٣٧ - ٦٥) .

(٣) بيكان وبيسون فقرة ٣٥٨ ص ٥١٢ .

إذا وجد شرط يقضى بسقوط حق المؤمن له جزاء للاخلال بالتزامه ، كان شرط سقوط الحق صحيحاً لو تعهد المؤمن له عدم تقديم الأوراق والمستندات أو تأخر في تقديمها لعذر غير مقبول ، أما إذا كان التأخر لعذر مقبول كان شرط سقوط الحق باطلاً للتعسف (١) .

وإذا اشترط المؤمن الاستئثار بإدارة الدعوى ، كان الشرط صحيحاً (٢) ، وترتب عليه أن يكون المؤمن هو الذى يدير الدعوى وحده ولا يصبح للمؤمن له إلا دور سلبي . ولكن المؤمن له يبقى ظاهراً في الدعوى ، بل إن المؤمن يعمل باسمه وبالنسبة عنه ، فتسير الاجراءات كلها باسمه ولكن المؤمن هو الذى يديرها من وراء ستار . وكيف الشرط على أنه توكيل صادر من المؤمن له للمؤمن في إدارة الدعوى ، في جميع اجراءاتها من البداية الى النهاية ، بما في ذلك الطعن في الأحكام . وهذا التوكيل لصالح كل من الطرفين ، فهو لصالح المؤمن اذ هو في الواقع يدافع عن مصالحه ، وهو كذلك لصالح المؤمن له فيما تجاوز فيه المسؤولية القيمة المؤمن عليها اذا هو هنا يصبح المسئول وحده . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمؤمن له أن يعزل المؤمن ، وأن المؤمن يكون مسئولاً قبله اذا ارتكب خطأ في تنفيذ الوكالة (٣) . وليس التوكيل توكيلاً تاماً ، بل هو وعد بالتوكيل ملازم لجانب واحد هو جانب المؤمن له ، فإذا شاء

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٥٣ في آخرها - فإذا لم يبلغ المؤمن له شركة التأمين بصدور حكم ببراءة السائق لأنه لم يعلم بصدور هذا الحكم ، فإن شرط سقوط الحق لا ينتج أثره (استئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ م ٦١ ص ٨٣) .

(٢) استئناف مختلط ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م ٤٣ ص ٦٠ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - نقض فرنسي ١١ أبريل سنة ١٩٠٢ داللون ١٩٠٢ - ١ - ٢٤٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٠٩ داللون ١٩٠٩ - ١ - ٣١٧ - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ داللون ١٩٢٢ - ١ - ٣٨ .

(٣) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٢ - ١٦٨ - ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ - ٣٥٥ .
(الوسيط ج ٧ - م ١٣٢)

المؤمن بعد فحص الظروف عقب كل حادث أن يقبله قبله فينقلب توكيلا تاما ، والا رفضه وترك زمام الدعوى للمؤمن له يديرها وحده (١) . ويستطيع أن يقبل الوعد بالتوكيل في حادث ويرفضه في حادث آخر ، حسبما يرى . وإذا قبل الوعد فأصبح توكيلا تاما (٢) ، جاز له بعد المضي في الدعوى أن يتنحى عن التوكيل شأنه في ذلك شأن أى وكيل ، وقد يرى مصلحته في التنحى إذا وجد مثلا أن الحادث لا يدخل في نطاق ضمانه بموجب عقد التأمين (٣) .

وإذا مضى المؤمن في إدارة الدعوى ، كان له وحده حق ادارتها كما سبق القول ، فيعين المحامى ويصدر له التعليمات اللازمة ، ويتفق معه على تحديد الطلبات وتحضير الدفاع ، ثم هو الذى يتحمل في النهاية بمصروفات الدعوى على النحو الذى سبق بيانه (٤) . ولا يجوز للمؤمن له أن يتدخل في تفسير الدعوى (٥) ، فلا يشترك في تعيين المحامى ولا

(١) ولا يكون المؤمن مسئولاً عن تنحيه ، حتى لو حكم على المؤمن له بالمسئولية مدنيا وجنائيا (نقض فرنسي ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ١٦٨ - بيكار وبيسون فقرة ٣٥٩ ص ٥١٤ - انظر عكس ذلك وأن المؤمن لا يستطيع التنحى عن الوكالة لأنها هى أيضا فى مصلحة المؤمن له الموكل : سعد واصف فى التأمين من المسئولية ص ٣٧٧) .

(٢) ويقبل التوكيل عادة بالقيام بالتسيير الفعلى لاجراءات الدعوى ، وبخاصة بتعيين محام واعطائه التعليمات اللازمة وطلبه اجراء تحقيق أو تعيين خبير . وإذا سلم ببعض الوقائع ، لم يستطع الرجوع فيما سلم به (نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ٣٤٧) . وفى أثناء توليه الدعوى يوقف سريان تقادم دعوى الضمان التى يرجع بها المؤمن له عليه (نقض فرنسي ١٥ مارس سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٨ - ١٢٢ - سيرييه ١٩٤٨ - ١ - ١٨٧ - بيكار وبيسون فقرة ٣٥٩ ص ٥١٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٢ ص ٧٧٥) .

(٣) بيكار وبيسون فقرة ٣٥٩ ص ٥١٤ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٦ ص ٧٨٠ هامش ٢ .

(٤) انظر آنفا فقرة ٨٤٤ .

(٥) ولكن إذا كانت دعوى المسئولية المدنية مرفوعة أمام القضاء الجنائى بأن دخل المضررون مدعيا مدنيا فى الدعوى الجنائية ، فإن تسيير =

يصدر له تعليمات ، وإذا قضى بحضوره شخصيا أو باستجوابه لم يجز له أن يقر بالمسؤولية إلا في الحدود التي سبق بيانها (١) ، فله أن يقرر بالوقائع المادية دون مبدأ المسؤولية في ذاته (٢) ، وإذا تدخل في سير الدعوى مخالفا بذلك التزامه ، جاز أن يرجع عليه المؤمن بالتعويض عند الاقتضاء ، أو حتى بسقوط حقه في التأمين إذا كان ذلك مشروطا جزاء للالتزام (٣) . وإذا حكم على المؤمن له في محكمة أول درجة ، كان للمؤمن وحده أن يقرر ما إذا كان يطعن في الحكم بالاستئناف ثم بالنقض أولا يطعن . فإذا قرر الطعن ، جاز له ذلك ولو عارض المؤمن له (٤) ، بل ولو ترتب على الطعن أن طعن المضرور أيضا في الحكم من جانبه ونجم عن طعنه أن ساءت حالة المؤمن له بأن قضى عليه بحكم

= الدعوى الجنائية الموجهة الى شخص المؤمن له يكون زمامها في يده لا في يد المؤمن ، فهو الذي يعين المحامي ويشترك معه في تحضير الدفاع وتحديد الطلبات ولا شأن للمؤمن في ذلك (نقض فرنسي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٩٢ - داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ٦٥ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٢) . ولكن تبقى الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية زمامها في يد المؤمن (نقض فرنسي ١٨ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٧٨ - داللون الأسبوعي ١٩٣٦ - ٢٣٦) .

(١) انظر آنفا فقرة ٨٤٨ .
(٢) وإذا تخلى المؤمن عن ادارة الدعوى بعد مباشرتها ، رجع للمؤمن له حقه في تولى ادارتها بنفسه (باريس ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٨٥ - داللون الأسبوعي ١٩٣٦ - ٣٣٧ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٠ ص ٥١٥) .
(٣) استئناف مختلط ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ٢١٣ - بيكار وبيسون فقرة ٣٦٠ ص ٥١٥ .

(٤) أما إذا كانت الدعوى مرفوعة امام القضاء الجنائي وصدر الحكم ضد المؤمن له بالادانة وبالتعويض ، وعارض في رفع طعن في هذا الحكم حتى فيما يختص بالتعويض ، لم يجز للمؤمن أن يرفع الطعن رغم معارضة المؤمن له (نقض فرنسي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٤ - ١١٠ - داللون الأسبوعي ١٩٣٤ - ١ - ٨٩ - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ - ٧٥ - داللون الأسبوعي ١٩٣٥ - ٢ - قارن بيكار وبيسون فقرة ٣٦٣ - بلانيول وريبيز وبيسون ١١ فقرة ١٢٦٦ ص ٧٨٣) .

أشد ، نتيجة لهذا الطعن • ولا يكون المؤمن مسئولا عن رفعه الطعن في هذه الحالة ، إلا إذا أثبت المؤمن له أن رفع الطعن لم يكن عملا حكيما نظرا لما في الدعوى من أدلة ومستندات (١) • وللمؤمن أن يقرر عدم الطعن ، وفي هذه الحالة إذا كان الحكم الذي صدر ضد المؤمن له يجاوز القيمة المؤمن عليها جاز لهذا الأخير أن يطعن في الحكم ولو عارض المؤمن ، وذلك للدفاع عن مصلحته • ولا يضر المؤمن بهذا الطعن ، فإذا ساءت حالة المؤمن له نتيجة للطعن بأن طعن المضرور هو أيضا ، اقتصر التزام المؤمن على مقدار ما حكم به ابتدائيا دون أن تسوء حالته • أما إذا تحسنت حالة المؤمن له نتيجة للطعن ، استفاد المؤمن من ذلك ، بشرط أن يشاركه في المصروفات كل بنسبة مصلحته •

وعند البت نهائيا في دعوى المسؤولية ، لا يكون للحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى بالنسبة الى المؤمن ، لأنه إنما تولى إدارة الدعوى باسم المؤمن له وبالنيابة عنه • ولكن الحكم يكون دليلا قويا على تحقق الخطر المؤمن منه ، وبخاصة بعد أن أدار المؤمن الدعوى بنفسه فلا يستطيع بعد ذلك أن يتهم المؤمن له بالتواطؤ أو بالتهاون • فيرجع المؤمن له على المؤمن بالضمان ، وديا أو قضائيا ، على النحو الذي بيناه فيما تقدم (٢) • وغنى عن البيان أنه إذا دخل المؤمن خصما ثالثا في الدعوى ، وبالإضافة الى ادارته لها ، فإن الحكم الصادر يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة اليه (٣) ، ثم يقضى في دعوى الضمان مع القضاء الذي أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون المشار المرافعات •

(١) نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المجلة العمامة للتأمين البري

١٩٤٢ - ١٦٨ •

(٢) انظر آنفا فقرة ٨٥١ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٨٥٢ •

المبحث الثاني

رجوع المضرور مباشرة على المؤمن (*)

(الدعوى المباشرة)

٨٥٤ — وجوب اعطاء دعوى مباشرة للمضرور ضد المؤمن :

في المنطق القانوني المحض لا توجد علاقة مباشرة بين المضرور والمؤمن . والعلاقة المباشرة انما توجد أولا بين المضرور والمؤمن له وتحكمها دعوى المسؤولية ، وتوجد ثانيا بين المؤمن له والمؤمن ويحكمها عقد التأمين . وليس المضرور طرفا في عقد التأمين حتى يستمد منه حقا مباشرا قبل المؤمن بموجب هذا العقد ، كما أن المؤمن ليس شريكا للمؤمن له في العمل الذي أوجب مسؤوليته حتى يرجع عليه المضرور مباشرة بدعوى المسؤولية . واذن تكون العلاقة بين المضرور والمؤمن علاقة غير مباشرة ، ولا يعرف المضرور المؤمن الا عن طريق مدينه المؤمن له . ويستطيع المضرور دون شك أن يرجع بالدعوى غير المباشرة على المؤمن ، ويستعمل في ذلك حق مدينه المؤمن له قبل مدين مدينه المؤمن . ومن ثم يرجع بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، بالدعوى غير المباشرة ، على المؤمن في حدود القيمة المؤمن عليها . ولكن هذه الدعوى غير المباشرة لا تسعف المضرور كثيرا ، اذ لو استعملها لتقدم دائنو المؤمن له الآخرون وزاحموه فيما ينتج عنها ، وقد يكون المؤمن له في حالة سيئة من الاعسار

(*) انظر Binay رسالة من باريس سنة ١٩٢٤ — Cros رسالة من مونيليه سنة ١٩٢٨ — بيكار في المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ — ١ و ١٩٣٣ — ٧٢٥ — Hébraud في المجلة الانتقادية ١٩٣١ — ٤٨٨ — ليسون مازو في مجلة القانون والاقتصاد ٢ ص ٣ — ٦٣ — جوسران في داللون ١٩٢٧ — ١ — ٥٧ و ١٩٣٠ — ٢ — ١ مازو في المسؤولية المدنية ٣ فقرة ٢٦٩٦ وما بعدها سافاتيه ٢ فقرة ٧٦٣ وما بعدها — سيميان فقرة ١٤٩ .

فلا ينال المضرور بطريق الدعوى غير المباشرة الا جزءا يسيرا من التعويض المستحق له .

لذلك وجب أن يكون للمضرور دعوى مباشرة يرجع بها على المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، في حدود القيمة المؤمن عليها . وبفضل هذه الدعوى المباشرة يأمن مزاحمة المؤمن له ، وينال التعويض المستحق له كاملا من المؤمن وهو عادة على جانب كبير من اليسار ، مادام هذا التعويض في حدود القيمة المؤمن عليها . وهذا هو العدل ذاته ، فان حق المؤمن له لم يثبت في ذمة المؤمن الا لأن المضرور قد رجع بحقه على المؤمن له ، فالؤمن له لم يكسب حقه الا بثمن دفعه المضرور هو الضرر الذي أصابه والذي حقق مسؤولية المؤمن له ، فمن العدل اذن أن يستأثر المضرور وحده بالحق الذي استقل بدفع ثمنه ، وأن يرجع مباشرة على المؤمن دون أن يزاحمه سائر دائني المؤمن له .

وقد حاول الفقه في فرنسا أن يجد لهذه الدعوى المباشرة أساسا (١) . فذهب رأي الى أن حق المضرور المباشر يقوم على أساس من الاشتراط لمصلحة الغير ، فيكون المؤمن له وقت أن تعاقد مع المؤمن قد اشترط عليه أن يدفع مبلغ التأمين للمضرور (٢) . ولكن يرد على ذلك بأن المؤمن له يتعاقد عادة لمصلحته هو لا لمصلحة المضرور ، ويقصد أن يحصل لنفسه على مبلغ التأمين تعويضا لما أصابه من الضرر من وراء تحقق مسؤوليته قبل المضرور . وكذلك يتعاقد المؤمن لمصلحة المؤمن له لا لمصلحة المضرور ، ولا يقصد عند تحقق مسؤولية المؤمن له الا أن يعوضه هو ، لا أن يعوض

(١) انظر عرضا للنظريات الفقهية في هذه المسألة في سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٤١٦ - ص ٤٢٨ .

(٢) ويقول الأستاذ جوسران في هذا الصدد : « ونرى أنه يمكن استناد الدعوى المباشرة - ويختلط بها تجميع التعويض التأمين في يد المؤمن لحساب المضرور - الى اشتراط لمصلحة الغير ، وهو اشتراط ضمني أشتمل عليه الزام عقد التأمين » (جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (U) ص ٧٥٠ - ص ٧٥١) .

المضرور ، عما أصابه من ضرر بسبب تحقق مسئوليته (١) . واعتنق فريق آخر مذهب لابييه (Labbe) المعروف ، فيثبت حق امتياز للدائن على حق مدينه في ذمة مدين المدين ، اذا كان هذا الحق قد ثبت للمدين مقابل غنم جناه المدين من الدائن كما في الايجار من الباطن ورجوع المؤجر مباشرة على المستأجر من الباطن ، أو مقابل غرم تحمله الدائن بفعل المدين كما في التأمين من المسئولية ورجوع المضرور مباشرة على المؤمن . ولكن الاجماع قام على أن نظرية لابييه هذه لا تصلح الا توجيهها للمشرع يسير على مقتضاها ، ويسن تشريعه مهتديا بهديها .

فلا بد اذن من نص تشريعي يعطى للمضرور حقا مباشرا قبل المؤمن . وبفضل هذا النص يستمد المضرور حقه المباشر من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، فالعمل غير المشروع أو وجد للمضرور حقا مباشرا قبل المؤمن له بموجب قواعد المسئولية ، وأوجد في الوقت ذاته للمضرور حقا مباشرا قبل المؤمن بموجب النص التشريعي المفترض (٢) . فصار للمضرور سلطان على حق المؤمن له قبل المؤمن بفضل هذه العلاقة المباشرة . ولم يوجد هذا السلطان لأن المؤمن له قد

(١) وهناك فرق واضح بين التأمين من المسئولية حيث يؤمن المؤمن له لمصلحة نفسه ، والتأمين لمصلحة الغير حيث يؤمن المؤمن له لمصلحة الغير لا لمصلحة نفسه . وفي حالة التأمين لمصلحة الغير - وهي وحدها التي تقوم على مبدأ الاشتراط لمصلحة الغير - لا يكون التأمين تأمينا من المسئولية ، بل هو تأمين مباشر على الأشياء أو على الأشخاص لمصلحة المستفيد . وهذا لا يمنع من أن يشترط المؤمن له لمصلحة المضرور ، ولو كان شخصا غير معين ، طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير . ولكن يجب في هذه الحالة أن يكون هذا الاشتراط واضحا لا لبس فيه بين الشروط الواردة في وثيقة التأمين .

(٢) وهذا ما قرره محكمة النقض الفرنسية ، إذ تقول ان حق المضرور المباشر يجد بفضل التشريع أساسه في حقه في التعويض عن الضرر الذي الذي لحق به بسبب الحادث الذي اعتبر المؤمن له مسئولا عنه (نقض فرنسي ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٢٨٥ - داللو - ١٩٣٩ - ١ - ٦٨) وانظر أنسيكلوبيدي داللو ١ لفظ Ass. Dom.

فقرة ١٠٥ - فقرة ١٠٦ .

أناب المؤمن في الوفاء للمضروب ، لأن هذه الانابة لم تقع • بل ولم يوجد
لأن للمضروب حق امتياز على حق المؤمن له قبل المؤمن ، فالنص التشريعي
المفترض لا يخلق حق امتياز بل ينشئ دعوى مباشرة • وإنما وجد
السلطان نتيجة لتجميد حق المؤمن له في يد المؤمن حتى يستوفي المضروب
حقه منه (١) • وأقرب شبه ذلك هو حجز ما للمدين لدى الغير ، فكأن
حق المؤمن له قد أصبح محجوزا بحكم القانون تحت يد المؤمن يستوفي
منه المضروب حقه كاملا دون أن يزاحمه فيه أي دائن آخر للمؤمن له (٢) •
وقد وجد هذا النص التشريعي الذي ينشئ للمضروب الدعوى المباشرة
في فرنسا على مراحل متعاقبة (٣) •

(١) أو كما يقول الأستاذ جوسران : « ليس هو حق الحبس
(droit de rétention) ، بل هو واجب الحبس (devoir de rétention)
الذي يلتزم به المؤمن » (جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (u) ص ٧٥٠) •
(٢) انظر بيكار وبيسون فقرة ٣٦٥ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة
١٣٦٧ — انسيكلو بيدي داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٠١ — فقرة
١٠٣

(٣) وكانت أول مرحلة هي قانون ١٩ فبراير سنة ١٨٨٩ بشأن التأمين
من مسئولية المستأجر والجار عن الحريق ، وقد قضى بمنع المؤمن من دفع
مبلغ التأمين الى المؤمن له قبل أن يستوفي المضروب حقه ، وفسر القضاء
الفرنسي ذلك بأن للمضروب دعوى مباشرة قبل المؤمن (نقض فرنسي ١٧ يولييه
سنة ١٩١١ داللون ١٩١٢ — ١ — ٨١ — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ المجلة العامة
للتأمين البري ١٩٣٢ — ٢٨٨ — سيريه ١٩٣٢ — ١ — ١٠٨ — ٢٤ أكتوبر سنة
١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ — ١٠٠١ — داللون الأسبوعي ١٩٣٢
— ٥٨٦ — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ داللون الأسبوعي ١٩٣٤ — ٥٥٣) — ثم
تلى ذلك قانون ٩ أبريل سنة ١٨٩٨ ، فأعطى في التأمين من المسئولية من
حوادث العمل دعوى مباشرة للعامل قبل المؤمن (نقض فرنسي ٢٨ مايو سنة
١٩١٠ داللون ١٩١٢ — ١ — ١٣٤) — وتلى ذلك قانون ٢٨ مايو سنة ١٩١٣ ،
فأعطى في التأمين من المسئولية عن الاصابات امتياز للمضروب على مبلغ
التأمين ، واستخلص القضاء الفرنسي من هذا الامتياز قيام الدعوى المباشرة
(نقض فرنسي ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ داللون ١٩٢٧ — ١ — ٥٧) — ثم أتى
قانون ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ ، فقرر في المادة ٤/٣٧ منه في التأمين من
مسئولية المستأجر والجار عن الحريق ، بعد أن ألغى قانون ١٩ فبراير سنة
١٨٨٩ ، دعوى مباشرة للمضروب قبل المؤمن ، وعمم هذه الدعوى في جميع =

أما في مصر ، فقد كان القضاء ينكر وجود هذه الدعوى المباشرة دون نص تشريعي (١) . ثم تحول عن هذا الموقف ، وكان في ذلك مجتهدا ،

= أنواع التأمين من المسؤولية في المادة ٥٣ منه وتنص على ما يأتي : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المضرور ما يستحق في ذمته كلاً أو بعضاً ، ما دام المضرور لم يعرض بما لا يجاوز هذا المبلغ عن الأضرار الناشئة عن الأفعال الضارة التي ترتبت عليها مسؤولية المؤمن له ، »

وهذا النص الأخير ، كالنصوص التي سبقته ، يعتبر من النظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ومن ثم لا يجوز للمؤمن له أن يشترط على المؤمن أن يدفع له رأساً مبلغ التأمين دون أن يدفع شيئاً للمضرور ، كما لا يجوز للمؤمن أن يشترط أن يكون له الحق في الاحتجاج على المضرور بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه (نقض فرنسي ١٤ مارس سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٨٩) - ويلاحظ أن عدم جواز احتجاج المؤمن على المضرور بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه يجعل للدعوى المباشرة استقلالاً ذاتياً (autonomie) عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن الناشئة عن عقد التأمين ، فإن هذه الدعوى الأخيرة يجوز دفعها بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، بخلاف الدعوى المباشرة على ما قدمنا (انظر في هذه المسألة بيكار وبيسون فقرة ٣٦٦) . ولما كانت الدعوى المباشرة من النظام العام ، فإنه إذا تحقق الضرر المؤمن منه في أرض فرنسية وجب الأخذ بها حتى لو كان عقد التأمين خاضعاً لقانون أجنبي لا يعطى هذه الدعوى للمضرور (نقض فرنسي ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٥٥٩ - داللون ١٩٣٦ - ١ - ٤٩ - وانظر بيكار وبيسون فقرة ٣٦٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٧ ص ٧٨٤) . أما إذا تحقق الضرر المؤمن منه في غير أرض فرنسية ، وكان عقد التأمين خاضعاً لقانون أجنبي لا يعطى للمضرور الدعوى المباشرة ، لم يكن للمضرور هذه الدعوى حتى لو كانت المحكمة المختصة التي تنظر القضية محكمة فرنسية (نقض فرنسي ١٣ يولييه سنة ١٩٤٨ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٨ - ٢٦٠ - داللون ١٩٤٨ - ٤٣٣) .

بقي أن نلاحظ أمرين : ١ إذا كان لا يجوز للمؤمن له أن يشترط في وثيقة التأمين حرمان المضرور من الدعوى المباشرة ، فإن هذا لا يمنع من أن المضرور ، بعد وقوع الحادث وثبوت حقه المباشر ، ينزل عن الدعوى المباشرة ٢ - إذا كان لا يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بالدفع التي تنشأ بعد وقوع الحادث ، فإن له على العكس من ذلك أن يحتج عليه بالدفع التي تنشأ قبل وقوع الحادث . انظر في ذلك بيكار وبيسون فقرة ٣٦٧ .

(١) استئناف مختلط ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٨٩ .

فقرر أن للمضرور حقا مباشرا في ذمة المؤمن ، دون حاجة الى نص تشريعى ، على أساس نظرية الاشتراط لمصلحة الغير (١) . فان المؤمن له انما قصد بتأمين مسؤوليته أن يكفل للمضرور تعويضا كاملا حتى حتى يتخلص من عواقب هذه المسؤولية ، فيكون بتعاقده مع المؤمن على التأمين من مسؤوليته قد جعل للمضرور حقا مباشرا يتناهى بموجبه التعويض المستحق له من المؤمن ، وبذلك يكون قد اشترط لمصلحته (٢) .

(١) وقد قضت محكمة النقض بانه ان كان المشرع المصرى - قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات - لم يورد نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الاخير قبل المستامن ، فانه لا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر الا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراط لمصلحة الغير ، فاذا كان الصك المطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أن طرفها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير وخولا بذلك للمضرور حقا مباشرا فى منافع العقد طبقا للقواعد العامة فى القانون ، فان ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث لان المضرور انما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التى ترد عليه وقت وقوع الحادث وفى الحدود التى رسمها عقد التأمين الذى انشا له هذا الحق (نقض مدنى فى ١٨ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض السنة ١٦ صفحة ١٧٢) .

كما قضت محكمة النقض بأن المشرع المصرى لم يورد قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات نصا خاصا يقرر أن للمصاب حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه قبل المستامن ، ومن ثم فلا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرجوع على المؤمن بحق مباشر الا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير (نقض مدنى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ١٦ صفحة ١٠١) .

(٢) انظر فى هذا المعنى استئناف مختلط ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٢٥٧ - وانظر فى تعقب هذه المسألة فى القضاء المختلط مجموعة فرونس ١ لفظ Assurance فقرة ٢٢ .

وانظر فى معنى الدعوى المباشرة : استئناف القاهرة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ مجلة التشريع والقضاء ٥ رقم ٣٦ ص ١٣٤ - القاهرة الكلية ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ قضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٢ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضية رقم ١٧٥٧ سنة ١٩٥٤ - استئناف مختلط ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ =

وقد قضت محكمة النقض بأن تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى المرفوعة تأسيسا على أن وثيقة التأمين لم تتضمن اشتراطا

= م ٤٧ ص ٢٥٧ - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ جازيت ٢٨ رقم ١١٨ ص ١١٣ - ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ١٠٥ - ٨ مارس سنة ١٩٣٩ م ٥١ ص ١٨٧ - ٢٩ مارس سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ٩٧ - ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ م ٥٦ ص ١٧٩ - ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦ م ٥٩ ص ٢٢ - الاسكندرية المختلطة اول مارس سنة ١٩٢٨ جازيت ٨ رقم ٨٨٧ - مصر المختلطة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ جازيت ٩ رقم ١٠٥٤ - ٨ يناير سنة ١٩٣٦ جازيت ٢٦ رقم ٢٣٤ ص ٢٢٤ - وانظر في انكار الدعوى المباشرة : استئناف مختلط ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٨٩ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٣٧٥ (لم تحل) - ٢ يونيو سنة ١٩٣٧ م ٤٩ ص ٢٩٧ - (لم تحل) - عابدين ٢ مايو سنة ١٩٥٦ قضية رقم ٢٤٤٠ سنة ١٩٥٤ .

ولم تقر محكمة النقض الدعوى المباشرة ، الا اذا تبين أن وثيقة التأمين قصد بها اشتراط لمصلحة الغير - فقضت في هذا المعنى بأن الشارع المصرى لم يورد - على خلاف بعض التشريعات الأخرى - نصا خاصا يقرر أن للمصاب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه ، والذى يسأل عنه المستأمن ، فوجب الرجوع الى القواعد العامة لتعرف ما اذا كانت وثيقة التأمين من مسئولية المستأمن قصد بها اشتراط لمصلحة الغير ، أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين . فاذا كان الحق الذى اشترطه المستأمن انما اشترطه لنفسه ، فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير . أما اذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدین قصدا تخويل المصاب الحق المباشر فى منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق (نقض مدنى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ١٤٠ ص ١٠٧٩) .

أما الفقه فى مصر فيعطى للمضرون الدعوى المباشرة ، حتى لو لم يكن هناك نص تشريعى : متخذ على عرفة ص ٢٥٦ - ص ٢٦٠ - ساعد واصف فى التأمين من المسئولية ص ٤٠٧ - ص ٤١٢ ، ويقول فى ختام بحثه : « والخلاصة أنه لا نص صريح فى التشريع المصرى يعطى المضرون حقا مباشرا يخوله دعوى مباشرة ، ولكن روح التشريع ومبادئه لا تتعارض ولا تتنافر مع هذا الحق » . ويعمم الدعوى المباشرة لكل دائن يكون حقه قبل المدين هو سبب مديونية مدين المدين للمدين (ص ٤٠٩) ، فيكون للمضرون حق مباشر قبل المؤمن (ص ٤١١) ، ثم يقول : « نستطيع أن نجد فى هذه العدالة السند القانونى للدعوى المباشرة ، أو الأصل الذى نستطيع أن نرد اليه الدعوى المباشرة » (ص ٤٢٨) . وقرب محمد كامل مرسى

لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا يستطيع على أساسه رفع الدعوى قبلها ، هو دفاع يخالطه واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع — هو على الأقل مغرفة ما اذا كانت وثيقة التأمين تشتمل أو لا تشتمل على هذا الاشتراط — ومن ثم فإنه لا يقبل من الشركة الطاعنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

وقد صدرت تشريعات مصرية متعاقبة تعطى للمضرور حقا مباشرا قبل المؤمن في مواطن متفرقة . من ذلك القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل (وقد حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦) ، وهو يقضى بأنه اذا كان صاحب العمل مؤمنا من مسؤوليته عن حوادث العمل ، جاز للعامل أن يطالب بحقوقه رب العمل وشركة التأمين معا متضامنين . وقد فرض القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ التأمين الاجبارى على أصحاب الأعمال . ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ يلحق أمراض المهنة باصابات العمل من حيث الزام صاحب العمل بتعويض جزأى عن هذه الأمراض ، ومن حيث فرض التأمين الاجبارى على أصحاب الأعمال . ثم صدر القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، وأوجب المادة ٦ منه على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من المسؤولية عن حوادث السيارة . وصدر ، اكتمالا لهذا القانون الأخير ، القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، فقرر واجبات المؤمن ، وأنشأ الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن اذ نصت المادة ٥ منه على ما يأتى : « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون

(١) نقض مدنى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض لسنة ١٧ رقم ٤٦ صفحة ٣٢٩ .

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه — وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني » (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن التأمين الذي يعقده مالك السيارة عمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ليس تأمينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكن تأمين اجباري فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطلب ترخيصا للسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر للضرر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض (٢) .

كما قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، والفقرة الأولى من المادة الخامسة والمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن للمضرور من الحادث الذي يقع بالسيارة المؤمن عليها

(١) انظر في الدعوى المباشرة في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١٥٧ — ص ١٨٤ .

كما قضت محكمة النقض بأن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنة عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أو لم يصرح ان لا اثر لذلك كله الا بالنسبة لدعوى الرجوع المقررة للمؤمن دون أن يمتد لحق المضرور قبل الأخير (نقض مدني في ٢١ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ٢٨٢ صفحة ١٥٦٣) .

(٢) نقض مدني في ٣ يونيو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٣٠٧ صفحة ١٦٥١ .

اجباريا أن يرجع على شركة التأمين مباشرة لاقتضاء التعويض على الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون المشار اليها آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث ودوره ضرورة لاختصاص المؤمن له في الدعوى ذلك ان التزام المؤمن طبقا للاحكام سالفة الذكر يمتد الى تغطية المسؤولية عن افعال المؤمن عليه ومن ينسأل عنهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء (١) .

ثم جاء مشروع الحكومة وعمم الدعوى المباشرة في جميع أنواع التأمين من المسؤولية ، فنصت المادة ٥٠ منه على ما يأتي :
« لا يجوز للمؤمن أن يؤدي للمؤمن له (غير المضرور) مبلغ التعويض المستحق كله أو بعضه ، ما دام المضرور لم يعرض بأية كيفية كانت عن الأضرار التي نشأت عنها مسؤولية المؤمن له » (٢) .

(١) نقض مدني في ٢١ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ٢٨٢ صفحة ١٥٦٣) .

(٢) وتقول المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة في هذا الصدد :
« ورغبة في حماية المضرور فقد رأى الشارع أن يرتب له حقا مباشرا قبل المؤمن . وحظرت المادة ٥٠ على الأخير أداء مبلغ التعويض المستحق كله أو جزء منه للمؤمن له (غير المضرور) الا اذا كان المضرور قد حصل على قيمة التعويض كاملا بأية كيفية كانت ، فاذا كان ما اقتضاه جزءا منه فقط التزم المؤمن بأن يؤدي له الباقي (في حدود مبلغ التأمين المتفق عليه بسداهة) ، » .

وقد نقل نص مشروع الحكومة عن المادة ١١٢٢ من المشروع التمهيدي ، وتجري على الوجه الآتي : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المصاب مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، ما دام المصاب لم يعرض بما لا يجاوز هذا المبلغ عن الأضرار التي نشأت عنها مسؤولية المؤمن عليه » . وقد وافقت لجنة المراجعة على هذا النص ، ثم وافق عليه مجلس النواب ، ولكن لجنة مجلس الشيوخ حذفته لتعلقه « بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٠٧ - ص ٤٠٨ في الهامش) . وجاء في المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي في هذا الصدد : « هذا النص يتفق في أساسه مع المادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٣٠ =

ونحن نبحث هنا الدعوى المباشرة باعتبارها قد عمت جميع أنواع التأمين من المسؤولية فيما اذا أصبح مشروع الحكومة قانونا ، ونجعل المادة ٥٠ المتقدم ذكرها هي النص التشريعي الذي تقوم عليه هذه الدعوى (١) . فنبحث الأمرين الآتيين : ١ — الخصوم في الدعوى المباشرة . ٢ — استعمال الدعوى المباشرة .

= الفرنسي ، التي تلزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التعويض للغير . أما قانون سنة ١٩٠٨ الألماني (م ١٥٦) ، فانه يجيز للمؤمن دفع التعويض للغير ، ولكنه لا يلزمه بذلك . والحكم الوارد بالنص يؤيد ضمنا ما انتهى اليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة ، بعد خلاف في الرأي ، في وجود أو عدم وجود دعوى مباشرة للمصاب قبل شركة التأمين (استئناف مختلط ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ ب ٤٧ ص ٢٥٧ — مجموعة قرونن : تأمين ن ٢٢) . والمبدأ المقرر بالمادة عام . فهو يغنينا عن وضع نص مقابل للمادة ١٥٨ من قانون سنة ١٩٠٨ الألماني التي تقرر أنه « اذا أفلس طالب التأمين ، كان للغير أن يستوفي التعويض المستحق له بالامتياز على من عداه من مبلغ التأمين » ، إذ المشروع يقرر للمصاب حقا مباشرا في مبلغ التأمين ، ويجعله في موقف مماثل لموقف المستفيد في اشتراط لمصلحة الغير بعد قبوله اياه » (مجموعة الأعمال التحضيرية ٥ ص ٤٧ في الهامش) .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٧٧٩ من التقنين المدني الليبي على ما يأتي : « ويجوز للمؤمن ، بعد اخطار المؤمن له ، أن يؤدي التعويض رأسا للشخص الثالث المتضرر ، غير أن المؤمن ملزم بدفع التعويض رأسا اذا طلب اليه المؤمن له ذلك » . وتنص المادة ١٠٠٦ من التقنين المدني العراقي على ما يأتي : « لا يجوز للمؤمن أن يدفع لغير المتضرر مبلغ التأمين المتفق عليه كله أو بعضه ، ما دام المتضرر لم يعرض عن الضرر الذي أصابه » . وانظر المادة ٥٣ من قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ (وتطابق المادة ١١٢٢ من المشروع التمهيدى) — والمادة ٥٠ من قانون ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ السويسرى بشأن التأمين الاجبارى من حوادث السيارات — والمادة ١٥٦ من قانون التأمين الألماني الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (وتجيز للمؤمن دفع التعويض للمضرور ، ولكن لا تلزمه بذلك الا اذا طلب المؤمن له ، فتتفق في أحكامها مع المادة ٧٧٩/٢ من التقنين المدني الليبي) .

(١) وهناك ، في القليل ، دعوى مباشرة محققة في التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، نصت عليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فيما رأينا .

المطلب الأول

الخصوم في الدعوى المباشرة

٨٥٥ - المدعى والمدعى عليه :

المدعى عليه في الدعوى المباشرة هو دائما المؤمن ، ولا جديد يقال فيه . أما المدعى فهو المضرور ، ولكن قد يحل محل المضرور غيره ، ويشترط في جميع الأحوال ألا يكون قد سبق تعويضه عن الضرر الذي لحق به . وهناك خصم ثالث في الدعوى هو المؤمن له ، يتعين في بعض الأحوال ادخاله فيها .

فهذه مسائل ثلاث : ١ - المدعى هو المضرور أو من يحل محله ،
٢ - عدم سبق تعويض المضرور . ٣ - ادخال المؤمن له خصما في الدعوى .

٨٥٦ - المدعى هو المضرور أو من يحل محله - التزام عند

التعدد :

والمدعى في المكان الأول هو المضرور ، أى الشخص الذى لحقه ضرر بسبب خطأ المسئول المؤمن له . فإذا كان قد مات خلفته ورثته ، وقد يكونون هم أيضا مضرورين مباشرة بسبب موت مورثهم ، فيكونون مدعين لا فحسب بصفقتهم ورثة بل أيضا بصفقتهم مدعين أصليين (١) . وقد ينزل المضرور عن حقه للغير ، فيكون المحال له هو المدعى . فهؤلاء جميعا خلف للمضرور ، أما خلف عام وأما خلف خاص .

والى جانب خلف المضرور (ayants droit) ، يجوز أيضا أن يكون مدعيا من يحل محل المضرور (tiers subrogé) . فقد يحل محله مؤمنه

(١) باريس ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١

الشخصي ، ذلك أن المضرور قد يكون أمن على نفسه من الاصابة ذاتها التي ألحقت به الضرر ، فله أن يرجع على المؤمن الذي تعاقد معه . وعند ذلك يحل هذا المؤمن محله في الرجوع على المسئول وفي الرجوع على مؤمن المسئول بالدعوى المباشرة (١) ، فيكون هو المدعى في هذه الدعوى الأخيرة . كذلك قد يتسبب عن لحوق الضرر بالمضرور أن يستحق معاشا أو مكافأة من مخدمه ، فالتزام المخدم بدفع هذا المعاش أو المكافأة ضرر لحق به من جراء خطأ المسئول المؤمن له ، فيرجع عليه بسبب هذا الخطأ ، ويرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن ويكون مدعيا فيها (٢) ، ولكنه مدع أصيل لا مدع حل محل المضرور .

واذا تعدد المضرور أو تقدم معه مدعيا من يحل محله ، وكان مبلغ التأمين لا يكفي لتعويض هؤلاء جميعا ، وجب النظر عند التزاحم هل أحد منهم يتقدم على الآخرين . ونفرض أولا أن هناك مضرورين متعددين ، كأن دهم المؤمن له عدة أشخاص ، فرجعوا جميعا بالدعوى المباشرة على المؤمن ولم يكف مبلغ التأمين فتزاحموا . هنا لا محل لتقديم أحد منهم على الآخرين ، فيقسم مبلغ التأمين بينهم قسمة الغرماء (٣) . وكذلك يقسم مبلغ التأمين قسمة الغرماء بين المضرور ومخدمه الذي أعطاه معاشا أو مكافأة بسبب الضرر الذي لحق به ، فقد انضر هو الآخر كما قدمنا بسبب خطأ المسئول المؤمن له ، فله

(١) نقض فرنسي ١٧ يولييه سنة ١٩١١ داللو ١٩٢٥ - ١ - ٨١ - ٢٤
أكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ٢٢
نوفمبر سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٦ - ٣١٨ .

(٢) نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨٠ - داللو الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ .

(٣) باريس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٨١٥ - أورليان ١٤ يناير سنة ١٩٤١ المرجع السابق ١٩٤١ - ٤٢٢ - باريس ٤ مارس سنة ١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٤ - بيكار وبيسون
فقرة ٣٨٨ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٥ .
(الوسيط هـ ٧ - م ١٣٣)

أن يرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن ويزاحم المضرور في هذا الرجوع ويقاسمه مبلغ التأمين مقاسمة الغرماء (١) . أما المؤمن الشخصي للمضرور ، إذا كان قد عوضه تعويضا جزئيا في حدود مبلغ التأمين ، وحل محله في الرجوع بالدعوى المباشرة على مؤمن المسئول ، ورجع المضرور على مؤمن المسئول بما بقى له من التعويض ، فإن المؤمن الشخصي للمضرور والمضرور نفسه يتزاحمان في الرجوع بالدعوى المباشرة إذا لم يكف مبلغ التأمين لتعويضهما معا . وعند ذلك يتقدم المضرور على مؤمنه الشخصي ، ذلك لأن الدائن يتقدم على من حل محله في استيفاء ما بقى له تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٣٠ مدنى اذ نقول : « إذا وفى الغير الدائن جزءا من حقه وحل محله فيه ، فلا يضار الدائن بهذا الوفاء ، ويكون في استيفاء مابقى له من حق مقدما على من وفاه ، مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك » (٢) .

(١) نقض فرنسى ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٢٧ - ٢٨٠ - ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٣ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٨٧ - بيكار وبيسون فقرة ٢٨٨ وفقرة ٢٨٩ ص ٥٦٤ - أنسيكلوبيدى داللوذ ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١١٥ - انظر عكس ذلك وأن المضرور يتقدم على مخدمه : نقض فرنسى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ١٠٨٤ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٦ المرجع السابق ١٩٣٦ - ١٠٨٦ - ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٧ - ٣٣٧ - باريس ٢١ يوليه سنة ١٩٣٣ المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٢٢ .

(٢) ولا يجوز على كل حال لمؤمن المضرور الشخصي أن يسلب المضرور ، بمزاحمته اياه ، بعض ما أعطاه له من التعويض ، ولا يشفع الحلول في ذلك ، إذ الحلول ليس الا وسيلة احتياطية قصوى (ultimatum subsidium) لتعويض من يحل محل الدائن ، فلا يجوز لهذا أن يحتج بهذه الوسيلة على الدائن نفسه (بيكار وبيسون فقرة ٢٨٩ ص ٥٦٣) . هذا وإذا تعدد المضرورون على النصو الذى قدمناه ورجعوا جميعا على المؤمن ، فإن تقسيم مبلغ التأمين عليهم يكون على الوجه الذى بسطناه . أما إذا تخلف بعضهم عن الرجوع ، وكان المؤمن لا يعلم بوجودهم ، فإن وفاء مبلغ التأمين لمن رجع عليه منهم يكون وفاء صحيحا مبرئا لذمته ، ويجوز لمن تخلف عن الرجوع أن يرجع على السابقين الذين استوفوا كل مبلغ التأمين . أما إذا كان يعلم بوجود من تخلف عن الرجوع ، =

٨٥٧ - عدم سبق تعويض المضرور - تضامم المؤمن له والمؤمن :
ويلاحظ أنه قد أصبح للمضرور ، بتقرير الدعوى المباشرة له قبل
المؤمن ، مدينان بالتعويض المستحق له : المؤمن له المسئول وهو مدين
طبقا لقواعد المسؤولية ، والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة . وكلاهما
مدين بدين واحد ، ولكنهما غير متضامنين فيه ، بل هما مسئولان عنه
بالتضامم (in solidum) (١) ، طبقا للقواعد المقررة في الدعوى
المباشرة ، فلا يجوز للمضرور أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ،
وإذا استوفى حقه من أحدهما برئت ذمة الآخر (٢) . وإذا لم يستوف

= فالظاهر أنه يتعين عليه استيفاء حصة هؤلاء من مبلغ التأمين في يده حتى
يرجعوا عليه فيستوفوها منه ، ولا يوفى من رجع منهم الا بمقدار حصته
(باريس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٨١٥ -
سيرييه ١٩٣٢ - ٢ - ١٧٢ - انظر عكس ذلك وأن المؤمن يوفى كل مبلغ
التأمين لمن يرجع من المضرورين ولو علم بوجود آخرين متخلفين : باريس ٤
فبراير سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٨ - ٢٧٧ - ٤ مارس سنة
١٩٤٤ المرجع السابق ١٩٤٤ - ١٦٤ - بيكار وبيسون فقرة ٣٩٠ ص ٥٦٥
- ص ٥٦٦ بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٥) . وللمؤمن
أن يطلب تعيين حارس يدفع له مبلغ التأمين ، ويتولى الحارس البحث عن
المضرورين ليقسم بينهم المبلغ قسمة الغرماء (سعد واصف في التأمين من
المسؤولية ص ٤٨٥) .

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٩١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة
١٣٧٠ ص ٧٩١ - مازو ٣ فقرة ٢٧١٦ - سعد واصف في التأمين من
المسؤولية ص ٤٧٥ - ص ٤٧٦ - نقض فرنسي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ المجلة
العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ١٠٠٠ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ المرجع
السابق ١٩٣٣ - ٥٥٥ - ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ -
٣٠٨ - ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ المرجع السابق ١٩٤٦ - ٣١١ - باريس ١٨
يوليه سنة ١٩٣١ المرجع السابق ١٩٣١ - ٨٦١ - ٢١ يوليه سنة ١٩٣٣
المرجع السابق ١٩٣٣ - ٨٢٢ - ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ المرجع السابق ١٩٣٥
- ٨٠٢ - كوفار ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ المرجع السابق ١٩٣٨ - ٢٦٥ .
(٢) الوسيط الجزء الأول ، الطبعة الثالثة المنقحة ، المجلد الأول فقرة
١٧٧ ص ٢٩٣ - ٢ فقرة ٥٦٣ ص ٩٩١ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعنة
(شركة التأمين) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين بينما الشركة المطعون
ضدها الثانية (المسئولة عن الحادث) ملتزمة به نتيجة الفعل الضار ، =

كل حقه من المؤمن بعدم كفاية مبلغ التأمين ، رجع بالباقي على المؤمن له المستول (١) •

ويترتب على ما قدمناه أن المضرور إذا استوفى حقه من المؤمن له ، لم يعد يستطيع أن يرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن إذ قد انقضى حقه بالوفاء • وحتى لو لم يستوف كل حقه من المؤمن له ، ولكن استوفى منه بمقدار ما له في ذمة المؤمن بموجب الدعوى المباشرة ، أى بمقدار مبلغ التأمين ، فإنه لا يستطيع الرجوع بالدعوى المباشرة على المؤمن ، إذ يكون قد استوفى مقداراً يعادل مبلغ التأمين ، وبسواء استوفاه من المؤمن له أو من المؤمن ، فإن ذمة المؤمن نحو المضرور تبرأ بهذا الوفاء ، ويبقى للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن (٢) •

فشرط أن يكون المضرور مدعياً في الدعوى المباشرة اذن هو ألا يكون قد استوفى حقه من المؤمن له ، على الأقل في حدود مبلغ التأمين • ويستوفى المضرور حقه من المؤمن له عادة عن طريق الوفاء ، بأن يبادر المؤمن له الى ايفاء المضرور حقه ، ثم يرجع بعد ذلك على المؤمن • وقد يستوفى المضرور حقه من المؤمن له عن طريق المقاصة (٣) ، ويقع ذلك عادة في تصادم السيارات (collision d'automobiles) ، فإن المضرور الذى اصطدمت سيارته بسيارة المؤمن له قد يصبح هو أيضاً مسئولاً قبل المؤمن له ، ويتقاص الدينان ، فيكون المؤمن له قد وفى للمضرور حقه عن طريق المقاصة ، ولكن يبقى مؤمن كل منهما مسئولاً نحو المؤمن له بما انقضى

= فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامنى يقتضى وحده المصدر (نقض مدنى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ رقم ٤٦ ص ٣٢٩) •

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٧٠ ص ٥٣٢ •

(٢) بيكار وبيسون فقرة ٣٧٠ ص ٥٣٢ - ص ٥٣٣ •

(٣) محكمة ماكون الابتدائية ٣ يوليه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين

البرى ١٩٣٢ - ٥٠٨ •

من الدين بطريق المقاصة (١) • وقد يستوفى المضرور حقه من المؤمن له عن طريق اتحاد الذمة ، فإذا كان المؤمن له وارثا للمضرور فسان حق المضرور ينقضى باتحاد الذمة (٢) ، ويبقى للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن لا بالدعوى المباشرة بل بموجب عقد التأمين • وقد ينقضى أخيرا حق المضرور قبل المؤمن له بالتقادم ، فلا يعود للمضرور حق في الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة ، ولا يرجع المؤمن له على المؤمن في هذه الحالة إذ أن الخطر المؤمن منه لم يتحقق •

٨٥٨ — ادخال المؤمن له خصما في الدعوى :

قدمنا أن تسوية المسؤولية مع المضرور تكون غالبا تسوية قضائية (٣) • فإذا رذخ المضرور دعوى على المؤمن له وحده دون أن يدخل المؤمن خصما في الدعوى (٤) وحصل على حكم بالمسؤولية وبمقدار التعويض ، أو كان المؤمن مقرا بمبدأ المسؤولية وبمقدار التعويض — ولا يجدى هنا اقرار المؤمن له لأنه ليس حجة على المؤمن — فان المضرور يستطيع أن يرفع الدعوى المباشرة على المؤمن وحده ، دون أن يدخل المؤمن له خصما فيها • ذلك لا حاجة في هذا الفرض الى ادخال المؤمن له خصما ، مادام المؤمن يقر بمبدأ المسؤولية وبمقدار التعويض (٥) ، أو مادام أن

(١) بيكار وبيسون فقرة ٣٧٠ ص ٥٣٣ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٥ — ص ٧٨٦ •

(٢) انظر في اتحاد الذمة بموت المؤمن له ويكون المضرور هو الوارث في القانون الفرنسي (حيث يفترض ذلك في الشريعة الاسلامية القاعدة التي تقضى بالا تركة الا بعد سداد الدين) : بيكار وبيسون فقرة ٣٧٠ ص ٥٣٣ — السين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ سيريه ١٩٣٣ ٢ — ١٥٠ •

(٣) انظر آنفا فقرة ٨٥٠ وما بعدها •

(٤) انظر آنفا فقرة ٨٥١ •

(٥) وقد قضت محكمة النقض بأن المشرع أوجب في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين غير محسدة القيمة عن الحوادث التي تقع منها واستكمالا للفرض من هذا النص وضمانا لحصول =

= المضرور على حقه في التعويض الجابر للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ، ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول عليه من واجبات معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر في قبول المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة في أغراض لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضا إذا التزم بأداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الإضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض على أن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا للأحكام سالفه الذكر أي أساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها إجباريا أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون المشار إليها آنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة اختصاص المؤمن له في الدعوى ، ذلك أن التزام المؤمن طبقا للأحكام سالفه الذكر يمتد الى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة المؤمن عليها على حد سواء ، ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أم لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون أن يمتد الى حق المضرور قبل الأخير . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختصم كمسئول عن الحقوق المدنية في اللجنة رقم ٠٠٠٠٠ ولم تثبت مسؤوليته عن تعويض الضرر ومقداره بحكم قضائي أو يختصم في الدعوى الماثلة لاقرار مبدأ مسؤوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذي نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها إجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائي الصادر في اللجنة المشار إليها ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجبه نقضه (نقض مدني في ٢٩ يونيه سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٩ رقم ٣١١ ص ١٦١٢) .

هناك حكما قضائيا قد صدر على المؤمن له بهذين الأمرين (١) • وإذا حصل الضرر على حكم ضد المؤمن ، الى جانب الحكم الذي قد يكون حصل عليه ضد المؤمن له ، كان بالخيار بين أن ينفذ على المؤمن او على المؤمن له ، وإذا نفذ على أحدهما لم ينفذ على الآخر اذ يكون قد برئت ذمته طبقا لقواعد التضامم فيما قدمناه • ولكن الغالب أن الضرر ، اذا رفع دعوى المسؤولية على المؤمن له ، يدخل المؤمن خصما في الدعوى أو يدخله المؤمن له ، حتى يفصل في وقت واحد في المسؤولية والضمان ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك (٢) •

أما اذا اختار الضرر ، بدلا من أن يرفع دعوى المسؤولية على

= كما قضت محكمة النقض بأن للضرر من الحوادث الذي يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة تأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه من الحادث ، ومتى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون ملاك السيارة مختصا فيها ولا أن يستصدر الضرر أولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر (نقض مدني في ٣ يولييه سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام النقض السنة ٣١ رقم ٣٠٧ ص ١٦٥١) •

(١) وإذا كان هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة الى المؤمن ، فإنه يكون على كل حال دليلا على تحقق الخطر المؤمن منه ، وبذلك يصح للضرر أن يرفع الدعوى المباشرة على المؤمن دون أن يدخل المؤمن له خصما في الدعوى •

أما اذا كان المؤمن له قد حوكم جنائيا ولم يدع الضرر مدنيا أمام القضاء الجنائي ، فأيا كان الحكم الذي يصدر من المحكمة الجنائية ، فإنه لا يغني عن ادخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة • ذلك أنه اذا كان الحكم الجنائي قد صدر ببراءة المؤمن له ، فإن مسؤوليته المدنية تبقى دون بت ، سواء في مبدئها أو في مقدار التعويض ، فقد تنتفى مسؤوليته الجنائية ومع ذلك يبقى مسئولا مدنيا • وإذا كان الحكم الجنائي قد صدر بإدانة المؤمن له ، فتتحقق مسؤوليته الجنائية وتبعها لذلك مسؤوليته المدنية ، فإن فقدان التعويض لم يحدد ، وبخاصة اذا كان الغير أو الضرر نفسه قد اشترك معه في الخطأ • ففي الفرضين اذن لا بد من ادخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة •

المؤمن له ، أن يرفع الدعوى المباشرة رأسا على المؤمن ، وكان مبدأ المسؤولية أو مقدار التعويض لم يبت فيه قضائيا أو باتقرار المؤمن ، لم يعد هناك مناص في هذه الحالة من إدخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة حتى يبت في مواجهته في مبدأ المسؤولية وفي مقدار التعويض .
ذلك أن المضرور انما يرفع الدعوى المباشرة على أساس أن مسؤولية المؤمن له ثابتة وأن التعويض مقدر ، فمسئولية المؤمن له تعويض مقدر هو العماد (support) الذي تقوم عليه الدعوى المباشرة (١) .

(١) نقض فرنسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ - ٩٠٩ - بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ ص ٥٣٦ .

وقد قضت محكمة النقض بأن المشرع أوجب في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين عن الحوادث التي تقع منها ، ثم أصدر لاستكمال الغرض من هذا النص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الاولى من المادة الخامسة منه على الزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو اى اصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات . واذ لم يكن للمضرور طبقا للقواعد العامة وقبل العمل بالقانونين المشار اليهما في أول يناير سنة ١٩٥٦ أن يرجع على شركة التأمين الا بالدعوى الغير مباشرة استعمالا لحق مدينه المؤمن له قبلها ، وكان المشرع قد رأى أن يخرج على هذه القواعد تحقيقا للأغراض التي استهدف بها حماية المضرور ضمانا لحصوله على حقه في التعويض الجابر للضرر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض بما أورده في عجز الفقرة الاولى من المادة الخامسة المشار اليها من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وجعل بذلك للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه عن تلك الحادث ، واذ لا تشترط هذه المادة لرجوع المضرور بالدعوى المباشرة على المؤمن أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ، فإن مفاد ذلك مرتبطا بحق المضرور في الرجوع على المؤمن بهذه الدعوى على النحو السالف الذكر انه يكفي أن يكون المؤمن مختصما في الدعوى لتحكم عليه فيها حيث يتسنى له أن يدفع مسؤوليته أن كان لذلك وجه وحتى لا يفقد المضرور إحدى المزايا التي أوجدها له المشرع بتقرير حقه في هذه الدعوى ، فاذا اختصم المؤمن له ليصدر الحكم بالمسؤولية في مواجهته فحسب الحكم أن يفصل في =

وكيف يمكن ثبوت المسؤولية وتحديد مقدار التعويض — إذا لم يكن المؤمن مقرا بهما ولم يصدر بهما حكم قضائي — في غير مواجهة المؤمن له وهو ، دون المؤمن ، الخصم الحقيقي في كلا الأمرين ؟ ومن ثم وجب في هذه الحالة على المضرور ادخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة ، وعلى هذا استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية (١) .

= تقرير مبدأ المسؤولية بالنسبة له بما يعتبر حجة عليه (نقض مدني في ٤ يونيه سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض السنة ١٩ رقم ١٦٤ ص ١٠٩٩) .

(١) نقض فرنسي ١٧ يوليه سنة ١٩١١ داللون ١٩١٢ - ١ - ٨١ - ١٤ يونيه سنة ١٩٢٦ داللون ١٩٢٧ - ١ - ٥٧ - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٢٢ - ١٠٠٠ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٨٣ - ٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٢٨١ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المرجع السابق ١٩٣٩ - ٥١٠ - وانظر في هذا المعنى بيكار وبيسون فقرة ٢٧٢ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٢٦٨ ص ٧٨٦ - ص ٧٨٧ - أنسيكلوبيدي داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٢٩ - فقرة ١٣٥ - محمد علي عرفة ص ٢٦١ - سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٤٧٩ - وانظر عكس ذلك وأنه لا ضرورة لادخال المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة : جوسران في داللون ١٩٣٣ - ١ - ٥ - جوسران ٢ فقرة ١٣٨٠ (٧) ص ٧٥٢ - مازو ٣ فقرة ٢٧١٨ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٥ ص ٢٥٨ - ويشير الأستاذ سعد واصف في كتابه في التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات في الصفحة الأخيرة الاضافية الى حكم صدر من محكمة استئناف القاهرة في ٢ يناير سنة ١٩٦٢ (الاستئناف رقم ٣٠٣ و ٣٦٢ سنة ٧٨ قضائية) يقضى بجواز رفع الدعوى المباشرة مستقلة دون سبق الحصول على حكم ضد المؤمن له أو حتى مخاصمته مع المؤمن . وغنى عن البيان أنه لو أخذنا بهذا الرأي العكسي ولم يدخل المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة أو يدخله المؤمن ، وقضى لمصلحة المضرور فكان ذلك متضمنا بالحكم على المؤمن له بالمسؤولية ، ثم رفع المضرور دعوى أخرى بالمسؤولية على المؤمن له ليستكمل التعويض المستحق له ، فإنه يجوز ألا يقضى في هذه الدعوى الأخرى بمسؤولية المؤمن له ، فيتقاضى الحكمان (بيكار وبيسون فقرة ٣٧٢ ص ٥٣٦ - ص ٥٣٧) .

على أنه إذا قامت استحالة قانونية أو استحالة مادية في ادخال المؤمن خصما في الدعوى المباشرة ، فإن الضرورة في هذه الحالة تقضى بالسير في الدعوى المباشرة دون ادخاله فيها . مثل الاستحالة القانونية أن يرفع المضرور الدعوى المباشرة أمام القضاء المدني ، ولا يمكن رفع دعوى المسؤولية إلا أمام القضاء الإداري ، فعند ذلك توقف المحكمة المدنية الدعوى =

المطلب الثانى

استعمال الدعوى المباشرة

٨٥٩ — مسائل ثلاث :

بعد أن فرغنا من تحديد الخصوم فى الدعوى المباشرة ، نفرض الآن أن المضرور استعمل حقه فعلا فى رفع هذه الدعوى ، ونبحث فى هذا الصدد مسائل ثلاثا :

١ — المدة التى يستطيع فيها المضرور رفع الدعوى المباشرة ،
• أى مدة التقادم .

٢ — الاثبات الواجب تقديمه فى هذه الدعوى .

٣ — الأثر الذى يترتب على هذه الدعوى من ناحية حصول المضرور
على حقه (١) .

= المباشرة حتى يصدر حكم من القضاء الإدارى بمبدأ المسؤولية وبمقدار التعويض . ومثل الاستحالة المادية أن يكون التأمين من المسؤولية معقودا لطائفة من المؤمن لهم دون تحديد لشخص معين ، وكان من المتعذر معرفة المسئول منهم على وجه التحقيق ، فعندئذ لا مناص من رفع الدعوى المباشرة على المؤمن دون ادخال المؤمن له خصما فى الدعوى (نقض فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ — ٥١٠ ، ويقع أن ترتكب سيارة أحد رجال السلك الدبلوماسى الأجانب المتمتعين بحصانة قضائية حادثا ، فيجوز للمضرور فى هذه الحالة أن يرفع الدعوى المباشرة على المؤمن دون ادخال رجل السلك الدبلوماسى خصما فى الدعوى لتعذر ذلك نظرا لحصانته القضائية (أورليان ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٣ — ١٣٦ — سيريه ١٩٣٣ — ٢ — ٦٥) . ويلاحظ أنه فى كل هذه الأمثلة ، لا يخشى من تعارض الأحكام من جراء عدم دخول المؤمن له خصما فى الدعوى المباشرة . انظر فى كل ذلك بيكار وبيسون فقرة ٢٧٢ ص ٥٢٧ — بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة ١٣٦٨ ص ٧٨٧ .

(١) ويلاحظ أن الدعوى المباشرة لا يجوز رفعها أمام القضاء الإدارى ولا أمام القضاء الجنائى . ويمتنع رفعها أمام القضاء الجنائى حتى لو رفعت دعوى المسؤولية المدنية أمام هذا القضاء وادعى المضرور مدنيا ، فإنه =

٨٦٠ — مدة التقادم في الدعوى المباشرة :

قدمنا (١) أن الدعوى التي لا تنشأ عن عقد التأمين لا تسرى عليها مدة التقادم الخاصة بعقد التأمين وهي ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى (م ٧٥٢ مدني) * ولما كانت الدعوى المباشرة التي يرفعها المضرور على المؤمن ليس مصدرها عقد التأمين ، بل مصدرها هو القانون (٢) ، فهي إذن لا تسرى عليها مدة

= لا يستطیع أن يدخل المؤمن خصماً ثالثاً في الدعوى عن طريق استعمال الدعوى المباشرة (نقض فرنسي جنائي ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٢ — ٨١٢ — باريس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المرجع السابق ١٩٣٣ — ٢٥٩ — دويه ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٢ — ٢٨٧) ، كما لا يستطيع المؤمن له أن يدخله عن طريق دعوى الضمان . ذلك أن القضاء الجنائي لا يختص إلا بدعوى المسؤولية الجنائية وبدعوى المسؤولية المدنية المرفوعة على المسئول مدنياً ، أما المؤمن فليس بمسئول جنائياً ولا مدنياً ، وإنما هو ضامن بموجب عقد التأمين (انظر بيكار وبيسون فقرة ٣٧٣ — سعد واصف في التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١١٩ — ص ١٢١) — وانظر في عدم جواز ادخال المؤمن خصماً في الدعوى بالتعويض المرفوعة امام المحكمة الجزئية ان زاد التعويض على نصاب القضاء الجزئي ، وكانت المحكمة الجزئية مختصة بالنسبة الى المؤمن له لأن الدعوى دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة (م ٤٦ هـ من قانون المرافعات السابق) وغير مختصة بالنسبة الى المؤمن : سعد واصف في التأمين الاجباري من المسؤولية من حوادث السيارات ص ١٢٢ — ص ١٢٤ وبعد أن أصبح الاختصاص النوعي القيمي ليس من النظام العام : المرجع المذكور في الصفحة الأخيرة الإضافية * ويلاحظ أن قانون المرافعات الحالي قد ألغى الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية بنظر دعوى التعويض من الأضرار الناشئة عن ارتكاب جنحة أو مخالفة ، كما جعل الاختصاص النوعي القيمي متعلقاً بالنظام العام .

(١) انظر آنفاً فقرة ٦٧٢ .

(٢) انظر آنفاً فقرة ٦٧٢ وفقرة ٨٥٤ .

وقد قضت محكمة النقض بأن المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أي إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، فإن مؤدى ذلك أن تكون للمؤمن له — عند تحقق الخطر برجوع المضرور عليه بالتعويض — حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين وحق المؤمن له في الرجوع على =

التقادم الخاصة بعقد التأمين ، بل تسرى عليها مدة تقادم أخرى ، وإذا كانت الدعوى المباشرة مصدرها القانون ، أيا كانت المسؤولية المؤمن منها تقصرية كانت أو عقدية ، فلا يوجد إذن مدة تقادم خاصة قررهما القانون في شأنها ، ومن ثم تخضع للقواعد العامة (١) . وتكون مدة تقادمها هي خمس عشرة سنة (٢) . وعلى ذلك يستطيع المضرور أن يرفع الدعوى المباشرة الى أن تنتقضى مدة التقادم ، فيستطيع إذن أن يرفعها في خلال خمس عشرة سنة من وقت تحقق الخطر المؤمن منه أى من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسؤولية المؤمن (٣) . ولكن يلاحظ مع ذلك

= المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلا عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر (نقض مدنى فى ٧ مارس سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ١١٥ ص ٦٣٠) .

(١) نقض فرنسى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٩ - ٢٨٦ - داللون ١٩٣٩ - ١ - ٦٨ - ٢٦ مارس سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤١ - ٣٠١ - سيريه ١٩٤١ - ١ - ٨٠ - ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٢ D.A. ١٩٤٣ - ٤ - ٢٥ .

(٢) محمد على عرفة ص ٢٦١ - محمد كامل مرسى فقرة ٢٤٧ - سعد واصف فى التأمين من المسؤولية ص ٤٣٦ (ويشير فى ص ٤٣٥ هامش ١ الى حكم صدر من محكمة القاهرة الكلية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فى القضية رقم ١٧٥٧ سنة ١٩٥٤ ويقتضى بأن التقادم الخاص (٣ سنوات) إنما يسرى بالنسبة الى الدعاوى الناشئة عن العلاقات التى تربط المؤمن بالمؤمن له ، وتبقى دعوى المضرور ضد المؤمن خاضعة لتقادم القانون العام أى أنها لا تسقط الا بمضى - خمس عشرة سنة فى القانون المصرى) - وانظر فى تقادم الدعوى المباشرة فى القانون الفرنسى بثلاثين سنة طبقا للقواعد العامة وما دار حول ذلك من مقترحات لتعديل التشريع : بيكار وبيسون فقرة ٣٨٠ ص ٥٥٠ - ص ٥٥١ - أنسيكلوبيدى داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٧٧ - فقرة ١٨٧ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى التقادم العادى ، لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص =

أمـرـان :

١ — أن سكوت المـضـرور مدة طويلة عن رفع الدعوى المباشرة قد تقتـرن به ظروف يمكن تأويله معها بأنه نزول ضمنى عن هذه الدعوى •

٢ — أن حق المـضـرور فى رفع الدعوى المباشرة مرهون ببقاء حقه قائماً قبل المؤمن له ، فإذا انقضى هذا الحق الأخير بالتقادم فقد قدمنا أنه لا يعود للمـضـرور حق فى الرجوع على المؤمن بالدعوى المباشرة (١) •

ودعوى المـضـرور قبل المؤمن له هى دعوى مسئولية تقصيرية أو مسئولية عقدية ، وإذا كانت المسئولية العقدية تتقادم عادة بمدة خمس عشرة سنة ، فإن المسئولية التقصيرية تتقادم بثلاث سنوات من وقت علم المـضـرور بالحادث وبالشخص المسئول عنه • ويترتب على ذلك أنه فى التأمين من المسئولية التقصيرية ، إذا تقادمت دعوى المسئولية بثلاث سنوات ، لم يعد للمـضـرور حق فى رفع الدعوى المباشرة على المؤمن لانقضاء حقه قبل المؤمن له ، حتى لو لم تتقادم الدعوى المباشرة نفسها (٢) •

هذا وقد قدمنا أن التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، دون الأنواع الأخرى من التأمين من المسئولية ، قد اختص بنص فى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن مدة تقادم الدعوى المباشرة ، فنصت الفقرة الثانية من المادة ٥ من هذا القانون على ما يأتى : « وتخضع دعوى المـضـرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى » (٣) • ويتبين من ذلك أن الدعوى المباشرة التى يرفعها

= عليها فى المادة ٧٥٢ السالفة الذكر (نقض مدنى فى ٤ أبريل سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ٩٩ ص ٦٣٥) •

(١) انظر آنفاً فقرة ٨٥٧ فى آخرها •

(٢) انظر فى هذا المعنى سعد واصف فى التأمين من المسئولية ص ٤٣٦

— ص ٤٣٧ •

(٣) وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون فى هذا الصدد : « كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المـضـرور المباشر قبل شركة التأمين =

المضرور في حادث من حوادث السيارات على المؤمن تتقدم بثلاث سنوات، وهي مدة التقدم الخاصة بدعاوى عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢ من القانون المدني . وتسرى هذه المدة من وقت وقوع الحادث ، أي أن سريانها يبدأ قبل بدء سريان دعوى المؤمن له قبل المؤمن بموجب عقد التأمين ، إذ أن هذه الدعوى الأخيرة لا يبدأ سريان التقدم فيها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض أي في وقت لاحق لوقت وقوع الحادث . ويترتب على ذلك أن الدعوى المباشرة تتقدم قبل أن تتقدم دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، فيبقى المؤمن فترة من الزمن مسئولاً قبل المؤمن له بموجب عقد التأمين دون أن يكون مسئولاً قبل المضرور بموجب الدعوى المباشرة (١) .

= فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً، وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون ، وذلك حسبما للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقدم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقدم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساساً من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور . وغنى عن البيان أن هذا التقدم تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقدم وانقطاعها . انظر في انتقاد التشريع المصري في هذا الصدد سعد واصف في التأمين من المسؤولية ص ٤٣٥ (ويقترح في ص ٤٤٢ صدور تشريع يقضى بمدة تقدم خاصة للدعوى المباشرة مقدارها ثلاث سنوات ، ولكن لا باعتبار أنها دعوى مصدرها عقد التأمين) - وانظر أيضاً سعد واصف في التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١٧٩ - ص ١٨٠ .

(١) وقد قضت محكمة النقض إذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر ، مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقدم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا تبدأ سريان تقدمها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض (نقض مدني في ٤ أبريل سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ٩٩ ص ٦٣٥ ونقض مدني في ٨ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٨ ص ٤٣) .

وقد قضت محكمة النقض أنه إذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، تسرى على التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن — وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده — فإنه إذا كان العمل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدًا ممن يعتبر المؤمن له مسئولًا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر (١) .

٨٦١ — الاثبات الواجب تقديمه فى الدعوى المباشرة :

حتى يستطيع المضرور أن يكسب الدعوى المباشرة ، يجب عليه أن يثبت مسئولية المؤمن له قبله ، وأن يثبت فى الوقت ذاته التزام المؤمن قبل المؤمن له بموجب عقد التأمين ، وذلك كله فى مواجهة المؤمن (٢) .

(١) نقض مدنى فى ٤ أبريل سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ٩٩ ص ٦٣٥ .

كما قضت محكمة النقض بأنه تسرى فى شأن التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة ، القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها — وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده — ومن ثم فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولًا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية (نقض مدنى فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ رقم ٨١ ص ٥٠٠) .

(٢) انسيكلوبيدى دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٦١ وما بعدها .

ويتيسر للمضروب أن يثبت مسؤولية المؤمن له قبله في مواجهة المؤمن ، إذا أقر المؤمن بهذه المسؤولية فتثبت بهذا الاقرار ، أو إذا أدخل المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة على ما قدمنا وأثبت مسؤوليته نحوه في مواجهة المؤمن (١) . أما إذا انفصلت دعوى المسؤولية عن الدعوى المباشرة ، فاما أن ترفع دعوى المسؤولية أمام القضاء الجنائي أو أمام القضاء المدني . فان رفعت أمام القضاء الجنائي ، بأن ادعى المضروب مدنيا أمام هذا القضاء ، فان برىء المؤمن له من الجريمة ، لم يستطع المضروب أن يرفع الدعوى المباشرة الا اذا استند الى سبب غير الجريمة التي برىء المؤمن له منها ، واذا حكم بإدانة المؤمن له وبعدم مسؤوليته مدنيا لانتفاء علاقة السببية بين الجريمة والضرر ، لم يستطع المضروب بعد ذلك أن يرفع الدعوى المباشرة (٢) . واذا حكم بإدانته جنائيا وبمسؤوليته مدنيا ، فالحكم الصادر بالمسؤولية المدنية تكون له قوة الحكم بالمسؤولية أمام القضاء المدني (٣) . تبقى معرفة

(١) على أنه اذا كان الاثبات عن طريق اقرار المؤمن له أو عقده صلحا مع المضروب ، فان ذلك لا يكون حجة على المؤمن ، وبخاصة اذا كان المؤمن له ممنوعا في وثيقة التأمين من الاقرار أو الصلح كما هو الغالب . ويجب في هذه الحالة على المضروب أن يثبت مسؤولية المؤمن له في مواجهة المؤمن بطرق أخرى غير الاقرار والصلح (نقض فرنسي ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ - ٧٥) .

(٢) نقض فرنسي ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٧ - ٢٩٢ .

وقد قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٥ / ١ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه في حماية المضروب ، رتب له حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضروب على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث اذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنيا ، انتفت مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضروب بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة (نقض مدني في ١٥ فبراير سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ٨٨ ص ٤٦٣) .

(٣) وقد لا يرفع أمام القضاء الجنائي الا الدعوى الجنائية ، فاذا حكم =

قوة الحكم بالمسئولية أمام القضاء المدني ، ونفرض في ذلك أن المضرور قد رفع دعوى المسئولية أمام القضاء المدني ، فإذا صدر حكم بمسئولية المؤمن له وبمدى هذه المسئولية من القضاء المدني (١) ، لم يحز هذا

= بادانة المؤمن له كان هذا الحكم حجة على الكافة بمبدأ المسئولية ، ومن ثم يكون حجة على المؤمن في هذه الحدود ، حتى لو صدر الحكم غيابيا (نقض فرنسي ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٧ - ٢٨١ - داللون الأسبوعي ١٩٣٧ - ١٢٩ - وانظر آنفا فقرة (٨٥)) ولكن يبقى بعد ذلك اثبات مدى هذه المسئولية ، وهذا الاثبات يقع على المضرور ، وعليه أن يدخل المؤمن له خصما في الدعوى المباشرة حتى يثبت في مواجهته ذلك . وإذا حكم ببراءة المؤمن له ، جاز للمضرور مع ذلك ، في الدعوى المباشرة ، أن يدخله خصما في الدعوى وأن يثبت في مواجهته مسئوليته المدنية ، فإن انتفاء المسئولية الجنائية لا ينفي حتما المسئولية المدنية (نقض فرنسي ٦ مايو سنة ١٩٤١ D.A. ١٩٤١ - ٢٤١) ، إلا إذا بنى حكم البراءة على انتفاء علاقة السببية بين الجريمة والضرر فلا يجوز في هذه الحالة للمضرور أن يرفع الدعوى المباشرة (نقض فرنسي ٥ فبراير سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ - ٣٠٢) . أما قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة ، أيا كان سببه ، فإنه لا يحوز قوة الأمر المقضى قبل المضرور ، ولا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته الى من اقترفه (نقض مدني ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦ رقم ٩٥ ص ٧٢٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأن مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لالزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي ، وإذا كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه - المضرور - هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجench المستأنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه ، والقول بأن لشركة التأمين أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداة أن تحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفي ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها (نقض مدني في ٨ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ رقم ٨ ص ٤٣) .

(١) أو صدر حكم بمدى المسئولية من القضاء الجنائي في دعوى المسئولية المدنية المرفوعة أمامه ، إذا ادعى المضرور مدنيا .
(الوسيط ج ٧ - م ١٣٤)

المجلس (١٠) ١٩٣٩

(١) ليون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البري ٢٩٣٦ -
٧٩٨. ب. وانظر أيضا فقرة ٨٥١ من قانون التأمين على الحياة رقم ١٠٧
من سنة ١٩٣٦ (٢) نقض فرنسي ١٧ يونيو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري
١٩٤١ - ١٦٧. انظر في كل ذلك بيكار وبيشون فقرة ٢٧٨ - انشيكلوبيدي
دالوز ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٣٦ - فقرة ١٥٢ .

(٣) وقد قضت المحكمة بالنقض بقاؤه أن يخطأ الفقرة الأولى من المادة
الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « يلتزم المؤمن بتغطية
المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص
من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر » وذلك فى الأحوال
النصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام
المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا لمن تعويض مبهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن
مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه ، فقد افصلت عن أنه لا يشترط للزام
شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به بحكم قضائي نهائى .
وإذا كان الحكم الابتدائى الصادر بالزام المؤمن له بالتعويض وبسقوط حق
المضرور فى الرجوع على شركة التأمين بالتقادم فاستأنفه المضرور ولم
يستأنفه المؤمن ولا المؤمن له فأصبح الحكم نهائياً بالنسبة لهما ، فإنه لا يكون
للمؤمن (شركة التأمين) فى الاستئناف المرفوع من المضرور أن تنازع فى
مقدار التعويض أو أن تحدده مسؤليتها بأقل مما حكم به ضد المؤمن له لما فى
ذلك من مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها . وإذا خالف الحكم
المظعون فيه هذا النظر وقضى بالزام شركة التأمين بتعويض يقل عن المبلغ
المحكوم به نهائياً على المؤمن له ، فإنه يكون مخطئاً فى القانون (نقض مدنى
فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ رقم ١٠٧
ص ٥٢٤)

وتتيسر كذلك للمضروب إثبات التزام المؤمن قبل المؤمن له ، بإثبات عقد التأمين نفسه وبما تلاه من ملحقات • ولما كان عقد التأمين يملحقاته ليس في يده ، فإنه يستطيع أن يطلب تقديمه أما من المؤمن له ، أما من المؤمن نفسه (١) • فإذا قدم ، كان له أن يتمسك به كما هو قبل المؤمن ، ويكون في هذا إثبات كاف لالتزام هذا الأخير (٢) •

وقد قضت المحكمة النقض بأن ما كان الخصام لشركة التأمين أمام محكمة الموضوع مباحة وثيقة التأمين المعقودة بينها كمؤمن ويعمل شركة مصر للطيران كمؤمن لها والتي تضمن لشركتها التأمين بموجبها أدائه

أهمية هذه القضية

شمالاً وفيه راجع قضائي (١) أنسيكلوبيدي داللون ٣ لفظ Ass. Dom. فقرة ١١٧ - فإما رفض المؤمن تقديمه ، جاز للمضروب أن يطلب من المحكمة تكليفه بتقديم كل الاتفاقات التي تمت بينه وبين المؤمن له (باريس ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٠ - ٣٣٧ - داللون ١٩٣٠ - ٢ - ١ - السنين التجارية ١٩٣٠ - ديسمبر سنة ١٩٣٠ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ - ٢٤١) • ولا يستطيع المضروب التمسك بالحكم الصادر بمسؤولية المؤمن له دليلاً على التزام المؤمن ، فإن هذا الحكم لم يتعرض لالتزام المؤمن (نقض فرنسي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٩ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٩ - ٥٢٦ - ع • كذلك لا يستطيع المضروب أن يتمسك بحكم صدر بين المؤمن والمؤمن له في قضية أخرى في خصوص عقد التأمين ، فإن هذا الحكم ليست له قوة الأمر المقضي في العلاقة ما بين المضروب والمؤمن (انظر عكس ذلك نقض فرنسي أول أبريل سنة ١٩٤٢ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٣ - ٢٦٣) • وإن كان المضروب يستطيع أن يستند إليه كدليل لا كحكم حاز قوة الأمر المقضي • انظر في ذلك بينكار وبيسلون فقرة ٣٧٩ ص ٢٤٧ - بلانيول وريبير وبيسلون ١١ فقرة ١٣٦٩ •

(٢) ويجب أن يتمسك بعقد التأمين وملحقاته ككل لا يتجزأ ، فيسري عليه ماورد فيها من شروط وقيود واستبعاد لبعض الأخطار ونحو ذلك • وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أنه اذا تلى عقد التأمين ملحقات تقيد عن مدى ضمان المؤمن ، لم يحتج بهذه الملحقات على المضروب اذا لم يكن لها يكن لها تاريخ ثابت ، لأن المضروب يعتبر من الغير بالنسبة الى هذه الملحقات (نقض فرنسي ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤٦ - ٣٠ - داللون ١٩٤٦ - ٣٣ - وانظر في انتقاد هذا الحكم بينكار وبيسلون فقرة ٣٧٩ ص ٥٤٨ - ص ٥٤٩ - بلانيول وريبير وبيسلون ١١ فقرة ١٣٦٩ ص ٧٨٨ - وانظر آنفاً فقرة ٥٩٦) •

مبلغ التعويض الذى يحكم به ضد شركة مصر للطيران اذا ما ثبتت مسئوليتها قبل الغير عن الحادث المطالب بتعويض الضرر الناشئ عنه، وكأن الثابت أن الحكم المطعون فيه — والذى يقبل الطعن عليه بالنسبة لشركة الطيران المؤمن لها — قد قضى برفض الدعوى لانتفاء مسئولية الشركة المذكورة عن حادث الطائرة المطالب بالتعويض من اجله ، فان لازم ذلك زوال السبب الذى تقوم عليه مخاصمة شركة التأمين (الشركة المؤمنة) بانتفاء مسئولية الشركة المؤمن لها بحكم نهائى ومن ثم فان الطعن بالنسبة لشركة التأمين يكون غير مقبول ايضا تبعا لعدم قبوله بالنسبة للشركة المؤمن لها (١) .

٨٦٢ — الأثر الذى يترتب على الدعوى المباشرة من ناهية حصول الضرر على حقه — الاحتجاج بالدفع الناشئة قبل وقوع الحادث دون الدفع الناشئة بعد وقوعه :

فاذا أثبت الضرر دعواه فى مواجهة المؤمن على النحو الذى بسطناه فيما تقدم ، حكم له على المؤمن مباشرة بما يطلبه من تعويض فى حدود مبلغ التأمين . وهذا حق مباشر للضرر ، يتقاضاه رأسا من المؤمن ، ولا يتحمل فيه مزاحمة دائئى المؤمن له . وهذه هى المزية الكبرى للدعوى المباشرة كما سبق القول .

والضرر ، عندما يتقاضى حقه من المؤمن ، يتقاضاه من حقه المؤمن له فى ذمة المؤمن ، وقد جمد هذا الحق الاخير فى يد المؤمن لمصلحة الضرر ، فيكون بمثابة حق محجوز عليه تحت يد المدين ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك (٢) ، ويترتب على ذلك أن حق المؤمن له فى ذمة المؤمن هو نفسه ينتقل الى الضرر ليستوفى منه حقه ، وينتقل

(١) نقض مدنى فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ رقم ٨٠ ص ٥٨٥ .
(٢) انظر آنفا فقرة ٨٥٤ .

بتوابعه من فوائد (١) وضمانات (٢) ودفوع ، وذلك من يوم وقوع الحادث أى من وقت ثبوت حق المضرور فى الدعوى المباشرة .

وكان من الواجب ، ما دام حق المؤمن له ينتقل الى المضرور بدفوعه ، أن يكون للمؤمن أن يحتج على المضرور بجميع الدفوع التى كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له ، ولكن القضاء الفرنسى — وهو قضاء محمود يصح العمل به فى مصر اذ هو يبتغى حماية المضرور من تلاعب المؤمن له أو تقصيره بعد وقوع الحادث — جعل حق المؤمن له ينتقل الى المضرور من وقت وقوع الحادث كما قدمنا ، وأسس على ذلك أن الدفوع التى تنشأ بفعل المؤمن له بعد وقوع الحادث ، أى وجوه سقوط الحق فى التأمين (déchéances) ، لايسـتطيع المؤمن أن يحتج بها على المضرور بعد أن انتقل اليه خاليا من هذه الدفوع (٣) .

(١) وتسرى الفوائد التأخيرية من وقت المطالبة القضائية بها ، وفى فرنسا من وقت الاعذار (نقض فرنسى ٩ يناير سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٥ — ٣١٦ — داللون الأسبوعى ١٩٣٥ — ١٥٢ — ٣١ يوليه سنة ١٩٤٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٧ — ٧٠ — داللون ١٩٤٧ — ٥٧) .

(٢) وقد قدمنا (انظر آنفا فقرة ٥٤٨ وفقرة ٦٥٩) أن حق المؤمن له فى ذمة المؤمن حق ممتاز ، ومحل الامتياز هو جميع الأموال التى يجب أن تحتفظ بها هيئات التأمين فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون . فينتقل هذا الحق الى المضرور عن طريق الدعوى المباشرة ، مكفولا بحق الامتياز هذا (انظر فى هذا المعنى فى فرنسا بيكار وبيسون فقرة ٣٨١ ص ٥٥١) .

(٣) أنسيكلويدى داللون ١ لفظ Ass. Dom. فقرة ١٦٩ — فقرة ١٧٠ — نقض فرنسى ١٥ يونيه سنة ١٩٣١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣١ — ٨٠١ — داللون الأسبوعى ١٩٣١ — ٤١١ — ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ — ٢٨١ — داللون الأسبوعى ١٩٣٧ — ١٢٩ — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ — ١٨٥ — وتقول محكمة النقض الفرنسية فى هذا الصدد : « ان قانون سنة ١٩١٣ انشأ للمضرور بحادث حقا مباشرا على التعويض المستحق بموجب عقد التأمين فى ذمة المؤمن للمؤمن له . وهذا الحق ينشأ فى يوم وقوع الحادث . فلا يجوز أن يتأثر منذ هذا التاريخ ، لافى وجوده ولا فى محله ، بأى سبب =

5 2 1 3 4 14

وَقَوْلُهُ الْحَادِثُ أَنْ يَحْدُثَ بَعْدَهُ الْمَوْتُ لَمَّا قِيلَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ (7)

[illegible]

بغش المؤمن له أو بتعمده (١) ، أو بالشرط الوارد في عقد التأمين — والقاضي بأن المؤمن لا يضمن الحادث الذي يقع من سائق السيارة إذا لم تكن لديه رخصة في القيادة (٢) ، أو كان في حالة سكر (٣) . وكذلك يجوز للمؤمن أن يحتج على المضرور بانقاص مبلغ التأمين بسبب عدم صحة البيانات التي قدمها المؤمن وقت إبرام العقد ، أو بسبب عدم الاخطار عما استجد من ظروف زادت في الخطر المؤمن منه ، أو بسبب تطبيق قاعدة النسبية (٤) . ولا يجوز للمضرور أن يطالب المؤمن إلا بمبلغ التأمين المذكور في العقد ، حتى لو لم يكن كافيا لتعويض الضرر ، وللمؤمن أن يخصم من هذا المبلغ المصروفات القضائية (٥) ، وكذلك أقساط التأمين التي تخلف المؤمن له عن دفعها (٦) .

(١) نقض فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣١ — ٤٦٩ — داللون الأسبوعي ١٩٣٩ — ٢٧٤ .
(٢) باريس ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٥ — ٨٨٣ .

(٣) باريس ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٣٦ — ٣٣٦ .

(٤) بيكار وبيسون فقرة ٣٨٦ ص ٥٦٠ .
(٥) نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين ١٩٣٦ — ١٠٢٢ سيريه ١٩٣٦ — ١ — ٣٤٥ — ١٤ مايو سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٤١ — ٢٩٩ — وانظر آنفا فقرة ٨٤٤ في الهامش .
(٦) وذلك لأن الالتزام بدفع القسط قد حل قبل وقوع الحادث ، فالتخلف عن دفعه قد تحقق قبل هذا الوقت ، هذا إلى أن المؤمن يحق له حبس مبلغ التأمين حتى يستوفى الأقساط المتأخرة (بيكار وبيسون فقرة ٣٨٦ ص ٥٦٠) .

وقد قضت محكمة استئناف مصر بأنه بالرغم من أن المادة التاسعة من قانون اصابات العمل قد نصت في فقرتها الأولى على أنه إذا كان صاحب العمل مؤمنا على حوادث العمل ، جاز للعامل — أو لمن يرثه بطبيعة الحال — أن يطالب بحقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه معا . وبهذا أعطت العامل الدعوى المباشرة على شركة التأمين ، إلا أن هذا الحق لا يحول بين الشركة وبين الاحتجاج في وجه العامل وورثته بكل الدفعات المترتبة على أسباب نشأت قبل وقوع الحادث (استئناف مصر ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المجموعة الرسمية ٤٨ رقم ٩٠) .

هذا وقد ورد في القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتأمين =

= الاجبارى من حوادث السيارات نصوص تمنع المؤمن من الاحتجاج على الضرور ببعض دفعات نشأت قبل تحقق الحادث المؤمن منه . فنصت المادة ١٦ من هذا القانون على أنه « يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقيودا معقولة على استعمال السيارات وقيادتها ، فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض » . ونصت المادة ١٧ على أنه « يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه ، أو أن السيارة استخدمت في أغراض لا تخولها الوثيقة » . ونصت المادة ١٨ على أنه « يجوز للمؤمن ، إذا ألزم في العقد أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته ، أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » . ثم تنص المادة ١٩ على أنه « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مستأس بحق الضرور قبله » . ويستخلص من هذه النصوص أنه لا يجوز للمؤمن أن يحتج على الضرور ببعض دفعات نشأت قبل تحقق الحادث : إخلال المؤمن له بالواجبات المعقولة التي أخذها على نفسه أو بالقيود المعقولة على استعمال السيارة وقيادتها ، وادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية من المؤمن ، والرجوع على المسئول إذا كان غير المؤمن له أو من رخص له في قيادة السيارة .

انظر في تفصيل ما تقدم سيعد واصف في التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ص ١٢٨ - ص ١٥٦ (ويوجه خاص في بعض الحالات التي ترد كثيرا في العمل في استعمال السيارة في غير الغرض المبين في رخصتها ، وقبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر للسيارة ، واستعمال السيارة في السباق أو اختبارات السرعة ، والسكر وتناول المخدرات ، وعدم حيازة رخصة قيادة لنوع السيارة ، وارتكاب المؤمن له الحادث عن ارادة وسبق اصرار حيث لا يمنع ذلك من رجوع الضرور على المؤمن ثم يرجع المؤمن على المؤمن له) .

وانظر في جواز اشتراط أن يكون سائق السيارة لديه رخصة للقيادة ، وأن هذا الشرط لا يجوز التمسك به إذا سلم المؤمن له السيارة لشخص لاصلاحها فقادها دون اذنه وليست لديه رخصة قيادة : استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٩٣٢ م ٤٤ ص ٢١٣ ، أو سلم سائق السيارة ومعه رخصة بقيادة السيارة مؤقتا الى صاحبها وكان لا يعلم أن مدة رخصته قد انتهت قبل وقوع الحادث بيوم واحد : استئناف مختلط ٨ مارس سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٠٨ - ولا يغطي التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارة مسؤولية مالك السيارة قبل الركاب الا باتفاق خاص على ذلك : استئناف مختلط ١٥ يونيه سنة ١٩٣٨ م ٥٠ ص ٣٧٠ - وقضى بأن عدم تجديد رخصة السائق =

وأما الدفوع التي تنشأ بفعل المؤمن له بعد وقوع الحادث ، أي

[illegible]

على عدم جواز احتجاج المؤمن بهذه الدفعوع على المضرور أن يجـد المؤمن نفسه ، بالرغم من تحقق دفع منها ، ملزما بوفاء مبلغ التأمين للمضرور ، في حين أنه غير ملزم نحو المؤمن له بهذا الوفاء • فيكون إذن بمثابة كفيل للمؤمن له نحو المضرور ، وقد دفع مبلغ التأمين للمضرور وفاء لدين في ذمة المؤمن له لا في ذمته هو • ومن ثم يجوز له الرجوع على المؤمن له بما دفعه للمضرور ويحل محله ، شأنه في ذلك شأن أى كفيل (١) •

= المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٧ - ٢٨١ - داللون الاسبوعى ١٩٣٧ - ١٢٩ - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٨ - ٤٨٥ •
(١) نقض فرنسى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٤٢ - ٤٤ - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ المرجع السابق ١٩٤٣ - ٢٩١ - بيزانسون ٢ يوليه سنة ١٩٢٨ داللون الاسبوعى ١٩٢٨ - ٤٤٠ - ليون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ المجلة العامة للتأمين البرى ١٩٣٦ - ٧٩٠ - بيكار وبيسون فقرة ٣٨٢ ص ٥٥٣ وفقرة ٣٨٧ ص ٥٦١ - بلانيول وريبير وبيسون ١١ فقرة فقرة ١٣٧٠ ص ٧٩٢ •

المجلد الثانى

عقود الفـرر

المقامرة والرهان

تمهيد

صفحة

١٢٥٧	التعريف بالمقامرة وبالرهان والتمييز بينهما
١٢٦٠	خصائص عقود المقامرة والرهان
١٢٦١	التنظيم التشريعى للمقامرة والرهان
١٢٦٣	خطة البحث

الفصل الأول - القاعدة العامة : تحريم المقامرة والرهان

١٢٦٤	نص قانونى
١٢٦٦	١ - بطلان المقامرة والرهان
١٢٦٦	سبب البطلان
١٢٦٧	ما يترتب على البطلان
١٢٦٩	الجزاء الجنائى
١٢٧٣	القرض للمقامرة أو الرهان
١٢٧٦	٢ - عدم الاجبار على الدفع
١٢٧٦	دعوى البطلان والدفع بالبطلان
	عدم صحة الاجازة - الاقرار والتعهد بالدفع وتحرير
١٢٧٩	كمبيالة أو سند اذنى أو شيك
١٢٨١	الادماج فى حساب جار
١٢٨٢	الحوالة - حوالة الحق وحوالة الدين
١٢٨٣	التجديد
١٢٨٤	المقاصة واتحاد الذمة
١٢٨٥	الكفالة والضمان برهن

صفحة

الصلح والتحكيم ١٢٨٥

٣ - استرداد ما دفع ١٢٨٧

عدم جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الفرنسي وفي
عهد التقنين المدني القديم ١٢٨٧

جواز استرداد ما دفع في التقنين المدني الجديد ١٢٩٢

جواز الاسترداد من النظام العام ١٢٩٤

تقديم دعوى الاسترداد بالغ ١٢٩٥

الفصل الثاني - الاستثناءات من تحريم المقامرة والرهان

نص قانوني ١٢٩٧

١ - المبادرة في الألعاب الرياضية ١٢٩٩

التمييز بين الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب ١٢٩٩

متى تكون المباراة في الألعاب الرياضية مشروطة بغير معتاد ١٣٠١

جواز تخفيض قيمة الرهان اذا كان المبالغ فيه ١٣٠٢

٢ - ألعاب النصيب ١٣٠٤

الاصل هو تحريم ألعاب النصيب ١٣٠٤
استثناء أوراق النصيب المرخص فيها من التحريم ١٣٠٤

٣ - سباق الخيل والرماية ١٣١٠

تحريم المراهنة على سباق الخيل والرماية ١٣١٠

المراهنات باذن ادارى خاص وهل هي استثناء ١٣١١

٤ - البيوع الآجلة في البورصة ١٣١٤

ما هي البيوع الآجلة في البورصة ١٣١٤

البيع الآجل في القانون الفرنسي ١٣١٦

البيع الآجل في القانون المصري ١٣١٩

.....

المرتبة مدى الحياة

.....

تمهيد

.....

التعزيف بالمرتبة مدى الحياة ١٣٢٧

الأغراض العملية التي يفي بها المرتبة مدى الحياة ١٣٢٩

خاصيتها المرتبة مدى الحياة ١٣٣٠

التنظيم التشريعي للمرتبة مدى الحياة ١٣٣١

خطة البحث ١٣٣٣

الفصل الأول - انشاء المرتب مدى الحياة

١٧١/ وكان ثلاثة ١٣٣٤

١٧٢/ - القراضى (المصدر الذى ينشأ عن المرتب) ١٣٣٥

١٧٣/ تنوع المصادر ١٣٣٦

١٧٤/ المعاوضات ١٣٣٧

١٧٥/ التبرعات ١٣٣٨

الشكل ١٣٣٩

١٧٦/ - المحل (المرتب) ١٣٤٠

المدة التى يدوم فيها المرتب ١٣٤١

١٧٧/ تنوع المرتب ١٣٤٢

١٧٨/ مقدار المرتب ١٣٤٣

١٧٩/ - السبب (الاحتمال) ١٣٤٤

١٨٠/ هل الاحتمال فى المرتب مدى الحياة محل أو شرط إلزام ١٣٤٥

١٨١/ مرتب قرر مدى حياة شخص وجد ميتا وقت تقرير المرتب ١٣٤٦

مرتب قرر لمدة معينة ١٣٤٧

١٨٢/ - الفصل الثانى - الالتزام بأداء المرتب ١٣٤٨

١٨٣/ - تنفيذ الالتزام بأداء المرتب ١٣٤٩

١٨٤/ ما الذى يتضمنه تنفيذ الالتزام بأداء المرتب ١٣٥٠

١٨٥/ بداية الوقت الذى يؤدى فيه المرتب ونهايته ١٣٥١

١٨٦/ المرتب قابل للحجز والتحويل الا فى حالة استثنائية ١٣٥٢

١٨٧/ عدم قابلية المرتب للاستبدال ١٣٥٣

١٨٨/ تقادم المرتب فى اقساطه وفى أصله ١٣٥٤

١٨٩/ - جزاء الالتزام بأداء المرتب ١٣٥٥

١٩٠/ نص قانونى ١٣٥٦

١٩١/ التنفيذ العيني ١٣٥٧

١٩٢/ الفسخ فى التقنين المدنى الفرنسى وفى التقنين المدنى القديم ١٣٥٨

١٩٣/ الفسخ فى التقنين المدنى الجديد ١٣٥٩

١٩٤/ ١٣٦٠

صفحة

عقد التأمين

مقدمة

١٣٧٥	• • • • •	التعريف بعقد التأمين
١٣٨٥	• • •	١ - التأمين من ناحية التنظيم الداخلى
١٣٨٥	• • • •	الأسس الفنية التى يقوم عليها التأمين
١٣٨٩	• • • •	الوظائف التى يؤديها التأمين
١٣٩١	• • • •	انتشار التأمين - عجلة تاريخية
١٣٩٣	• • • •	ما يقوم عليه التنظيم الداخلى للتأمين :
		(١) هيئات التأمين وما ينبسط عليها من الرقابة ومن
١٣٩٣	• • • • •	يتصل بها من الوسطاء :
		الأسباب التى تدعو لتنظيم هيئات التأمين وبسط
١٣٩٣	• • • • •	الرقابة عليها
١٣٩٤	• • • • •	هيئات التأمين
١٣٩٦	• • • • •	تنظيم هيئات التأمين فى مصر
١٤٠١	• • • •	الرقابة على هيئات التأمين فى مصر
١٤٠٥	• • • •	تأمين شركات التأمين فى مصر
١٤٠٩	• • • • •	وسطاء التأمين
		(ب) ضمانات لمواجهة هيئات التأمين التزاماتها التأمينية
١٤١٢	• • • • •	نحو عملائها
١٤١٢	• • • • •	ضمانان رئيسيان :
١٤١٢	• • • • •	(أولا) الاحتياطيات المختلفة
١٤١٢	• • • • •	١ - الاحتياطى الحسابى
١٤١٣	• • • •	٢ - احتياطى تكوين رأس المال
١٤١٤	• • • •	٣ - احتياطى الأقساط المدفوعة مقدما
١٤١٤	• • • •	٤ - احتياطى الحوادث التى لم تتم تسويتها
١٤١٧	• • • • •	(ثانيا) اعادة التأمين - فكرة عامة
١٤٢٣	• • • •	الصور الأربع الرئيسية لاعادة التأمين :
١٤٢٤	• • • •	الصورة الأولى - اعادة التأمين بالمحاصة
١٤٢٥	• • • •	الصورة الثانية - اعادة التأمين فيما جاوز حد الطاقة
		الصورة الثالثة - اعادة التأمين فيما جاوز حدا معين
١٤٢٦	• • • • •	من الكوارث

صفحة

	الصورة الرابعة - اعادة التأمين فيما جاوز حدا معيناً
١٤٢٨	من الخمسائة
١٤٣١	الآثار التي تترتب على اعادة التأمين
١٤٤٠	٢ - التأمين في علاقة المؤمن بالعملاء (عقد التأمين)
	عقد التأمين هو الذي ينظم علاقة المؤمن بعملائه ، وهو
١٤٤٠	الذي نقف عنده
١٤٤٠	خصائص عقد التأمين
١٤٤٧	عناصر التأمين
١٤٤٨	العنصر الأول - الخطر المؤمن منه
١٤٤٩	العنصر الثاني - قسط التأمين
١٤٥٣	العنصر الثالث - مبلغ التأمين
	المصلحة وهل هي عنصر يجب توافره في جميع أنواع
١٤٥٩	التأمين ؟
١٤٦٢	تقسيمات التأمين :
١٤٦٢	التأمين الاجتماعي
١٤٦٢	التأمين الخاص :
	البحري والبري
	التأمين الخاص البري : التأمين على الأشخاص
١٤٦٤	والتأمين من الأضرار
	التأمين على الأشخاص : التأمين على الحياة
١٤٦٤	والتأمين من الاصابات
	التأمين من الأضرار : التأمين على الأشياء
١٤٦٥	والتأمين من المسؤولية
١٤٦٦	التنظيم التشريعي لعقد التأمين
١٤٧٣	خطة البحث

الباب الأول

عقد التأمين يوجه عام

الفصل الأول - أركان عقد التأمين

١٤٧٥	الفرع الأول - التراضي في عقد التأمين
١٤٧٦	المبحث الأول - طرفا عقد التأمين
١٤٧٦	المؤمن - وسطاء التأمين
	المؤمن له - اجتماع الصفات الثلاث (طالب التأمين والمؤمن
١٤٨١	لله والمستفيد)
	(الوسيط ج ٧ - م ١٣٥)

صفحة

١٤٨٥	المؤمن له - تفرق الصفات الثلاث على أشخاص مختلفين
١٤٨٧	المبحث الثاني - كيف يتم عقد التأمين صحيحا من الناحية القانونية
١٤٨٧	وجود التراضى
١٤٨٨	صحة التراضى - الأهلية
١٤٨٩	صحة التراضى - عيوب الارادة
١٤٩١	المبحث الثالث - كيف يبرم عقد التأمين من الناحية العملية
١٤٩١	المراحل المختلفة فى إبرام عقد التأمين
١٤٩٢	١ - طلب التأمين
١٤٩٢	مشمتملات طلب التأمين
١٤٩٣	طلب التأمين غير ملزم لا للمؤمن ولا للمؤمن له
١٤٩٦	اهمية طلب التأمين
١٤٩٦	٢ - مذكرة التغطية المؤقتة
١٤٩٦	اتخاذ المؤمن قرارا بشأن طلب التأمين
١٤٩٧	حالتان لمذكرة التغطية المؤقتة :
١٤٩٧	الحالة الأولى - اتفاق نهائى
١٤٩٩	الحالة الثانية - اتفاق مؤقت
١٥٠١	شكل مذكرة التغطية المؤقتة
١٥٠٣	٣ - وثيقة التأمين
١٥٠٣	بت المؤمن فى طلب التأمين بالقبول
١٥٠٤	مشمتملات وثيقة التأمين
١٥٠٩	اللغة والخط اللذان تكتب بهما الوثيقة
١٥١٤	صورة وثيقة التأمين
١٥١٧	مهمة وثيقة التأمين - هل هى للاثبات أو للانعقاد ؟
١٥٢٢	بدء سريان وثيقة التأمين
١٥٢٧	تفسير وثيقة التأمين
١٥٣١	تلف وثيقة التأمين أو ضياعها
١٥٣٤	٤ - ملحق وثيقة التأمين
١٥٣٤	تحديد معنى ملحق الوثيقة
١٥٣٤	كيف يتم ملحق الوثيقة
١٥٣٨	ما الذى يترتب من الآثار على ملحق الوثيقة

صفحة

١٥٤٠	الفرع الثانى - المحل فى عقد التأمين
١٥٤٠	الخطر هو المحل الرئيسى فى عقد التأمين
١٥٤١	المبحث الأول - الشروط الواجب توافرها فى الخطر
١٥٤١	شروط ثلاثة
١٥٤٢	الشرط الأول - الخطر غير محقق الوقوع
١٥٤٦	الشرط الثانى - الخطر غير متعلق بمحض ارادة أحد طرفى العقد
١٥٥٣	الشرط الثالث - الخطر مشروع أى غير مخالف للنظام العام أو الآداب
١٥٥٧	المبحث الثانى - أنواع الخطر
١٥٥٧	تقسيمات لأنواع الخطر
١٥٥٧	الخطر الثابت والخطر المتغير
١٥٥٩	الخطر المعين والخطر غير المعين
١٢٦١	المبحث الثالث - تحديد الخطر
١٥٦١	مسائل ثلاثة
١٥٦٢	كيفية تحديد الخطر
١٥٦٤	استثناء بعض حالات الخطر
١٥٦٨	شروط مخالفة للنظام العام فى تحديد الخطر

الفصل الثانى - آثار عقد التأمين

١٥٧٧	الفرع الأول - التزامات المؤمن له - التزامات ثلاثة
١٥٧٩	المبحث الأول - تقديم البيانات اللازمة وتقرير ما يستجد من الظروف
١٥٧٩	أهمية هذا الالتزام فى عقد التأمين
١٥٨٠	١ - تقديم المؤمن له ابتداء جميع البيانات اللازمة
١٥٨٠	الوقت الذى يقدم فيه المؤمن له هذه البيانات
١٥٨١	نص يحدد ما يلتزم به المؤمن له
١٥٨٢	تقديم المؤمن له البيانات التى تمكن المؤمن له من تقدير الخطر
١٥٨٦	وجوب أن تكون البيانات معلومة من المؤمن له
١٥٨٨	تقديم البيانات عن طريق الإجابة على أسئلة محددة مطبوعة

صفحة

٢	تقرير المؤمن له ما يستجد من الظروف التي تؤدي
١٥٩٠	الى زيادة الخطر
١٥٩٠	تصوص تحديد ما يلتزم به المؤمن له
١٥٩٣	ما يجب توافره من الشروط في الظروف التي تزيد في
١٥٩٨	الخطر
١٥٩٩	وجوب اخطار المؤمن بهذه الظروف
١٦٠٠	ما يترتب على الاخطار :
١٦٠١	بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة
١٦٠٣	طلب فسخ العقد
١٦٠٤	استبقاء للعقد دون زيادة في قسط التأمين
١٦٠٥	استبقاء العقد دون زيادة في قسط التأمين
١٦٠٧	صورتان خاصتان من صورة زيادة المخاطر
٣	الجزء الذى يترتب على الاخلال بالالتزام
١٦٠٧	نصوص فى مشروع الحكومة تقرر هذا الجزء
١٦١٤	الحالة الاولى - المؤمن له سوء النية
١٦١٩	الحالة الثانية - المؤمن له حسن النية :
١٦٢٠	الصورة الاولى - انكشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر
١٦٢٢	الصورة الثانية - انكشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر
١٦٢٤	نزول المؤمن عن حقه فى الجزء - شرر منع النزاع فى وثيقة التأمين
١٦٢٨	المبحث الثانى - دفع مقابل التأمين
١٦٢٨	الالتزام بدفع مقابل التأمين - التأمين على الحياة
١٦٣٠	١ - عناصر الالتزام بدفع القسط
١٦٣٠	المدين فى الالتزام
١٦٣١	الدائن فى الالتزام
١٦٣٣	محل الالتزام
١٦٣٦	زمان الدفع - عدم جواز تجزئة القسط
١٦٤٢	مكان الدفع
١٦٤٧	طريقة الدفع واثباته
٢	الجزء على الاخلال بالالتزام دفع القسط
١٦٤٩	تطبيق القواعد العامة
١٦٥٠	نص فى مشروع الحكومة
١٦٥٠	العرف التأمينى

صفحة

١٦٥٤	• • • • •	الاعذار
١٦٥٧	• • • • •	وقف سريان التأمين
١٦٦٣	• • • • •	الفسخ أو التنفيذ العيني
		المبحث الثالث - أخطار المؤمن بوقوع الحادث اذا تحقق الخطر
١٦٦٥	• • • • •	المؤمن منه
١٦٦٥	• • • • •	تحقق الخطر المؤمن منه
١٦٦٧	• • • • •	١ - مضمون الالتزام
١٦٦٧	• • • • •	وجوب الاخطار
١٦٦٨	• • • • •	محتويات الاخطار
١٦٧٠	• • • • •	شكل الاخطار
١٦٧١	• • • • •	ميعاد الاخطار
١٦٧٤	• • • • •	جواز الاتفاق على التزامات أخرى
١٦٧٦	• • • • •	٢ - جزاء الاخلال بالالتزام
١٦٧٦	• • • • •	تطبيق القواعد العامة
١٦٧٧	• • • • •	سقوط حق المؤمن له بموجب اتفاق خاص
١٦٨٠	• • • • •	ما يجب لصحة شرط سقوط الحق
١٦٨٢	• • • • •	شروط سقوط باطلا
١٦٨٥	• • • • •	ما يترتب على سقوط الحق
١٦٩١	• • • • •	الفرع الثانى - التزام المؤمن
١٦٩١	• • • • •	نص فى مشروع الحكومة يقرر التزام المؤمن
١٦٩٢	• • • • •	ميعاد حلول الالتزام
١٦٩٣	• • • • •	السدائن فى الالتزام
١٦٩٥	• • • • •	الاثبات
١٦٩٦	• • • • •	محل الالتزام
		الفصل الثالث - انتهاء عقد التأمين
١٧٠٠	• • • • •	أسباب انتهاء عقد التأمين
١٧٠١	• • • • •	الفرع الأول - انقضاء المدة
١٧٠١	• • • • •	تعيين مدة العقد وانتهاء العقد بانقضاء مدته
١٧٠٤	• • • • •	١ - انتهاء العقد قبل انقضاء مدته عن طريق الفسخ الخمسى
١٧٠٤	• • • • •	نص فى مشروع الحكومة يقرر الحق فى الفسخ
١٧٠٥	• • • • •	ما يشترط لتقرير حق الفسخ

صفحة

١٧٠٦	كيف يكون الفسخ
١٧٠٨	٢ - امتداد العقد
١٧٠٨	نص في مشروع الحكومة يقرر امتداد العقد
١٧٠٩	عقد التأمين لا يجدد تجديداً ضمناً
١٧١٠	شروط امتداد عقد التأمين
١٧١٣	الآثار التي تترتب على امتداد عقد التأمين
١٧١٥	الفرع الثاني - التقادم
١٧١٥	نص قانوني
١٧١٨	١ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين
١٧١٨	عقود التأمين المبرمة مع الشركات ومع جمعيات التأمين
١٧١٨	التبادلية
١٧١٨	الدعاوى التي تعتبر ناشئة عن عقد التأمين
١٧١٩	دعاوى لا تعتبر ناشئة عن عقد التأمين
١٧٢٠	٢ - مدة التقادم
١٧٢٠	كيفية حساب مدة التقادم
١٧٢١	عدم جواز الاتفاق على تعديل مدة التقادم
١٧٢٣	مبدأ سرية التقادم
١٧٢٦	وقف التقادم
١٧٣٠	انقطاع التقادم

الباب الثاني

أقسام التأمين

التأمين على الأشخاص والتأمين من الأضرار

الفصل الأول - التأمين على الأشخاص

١٧٣٣	التأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة
١٧٣٣	الفرع الأول - صورة مختلفة للتأمين على الأشخاص والمبادئ التي يقوم عليها
١٧٣٣	المبحث الأول - صورة مختلفة للتأمين على الأشخاص

صفحة

١٧٣٣	تحديد نطاق التأمين على الأشخاص - ما يخرج عن هذا النطاق وما يدخل فيه
١٧٣٧	١ - صور في التأمين على الأشخاص (غير صور التأمين على الحياة)
١٧٣٧	تأمين الزواج وتأمين الأولاد
١٧٣٩	التأمين من المرض
١٧٤١	التأمين من الاصابات - فكرة عامة
١٧٤٣	الخطر المؤمن منه في التأمين من الاصابات
١٧٤٩	تحقق الخطر المؤمن منه في التأمين من الاصابات
١٧٥٢	٢ - صور التأمين على الحياة
١٧٥٢	الصور العادية والصور غير العادية
١٧٥٤	(أ) الصور العادية للتأمين على الحياة
١٧٥٤	حالات ثلاث
١٧٥٤	الحالة الاولى - التأمين لحالة الوفاة
١٧٥٤	التأمين العمرى
١٧٥٦	التأمين المؤقت
١٧٥٨	تأمين البقيا
١٧٥٩	الحالة الثانية - التأمين لحالة البقاء
١٧٦١	التأمين برأس مال مرجأ
١٧٦٢	التأمين بأيراد مرتب
١٧٦٣	التأمين المضاد
١٧٦٤	الحالة الثالثة - التأمين المختلط
١٧٦٥	التأمين المختلط العادي
١٧٦٧	التأمين لأجل محدد
١٧٦٨	تأمين المهر
١٧٦٩	تأمين الأسرة
١٧٦٩	(ب) الصور غير العادية للتأمين على الحياة
١٧٦٩	صور ثلاث
١٧٧٠	الصورة الاولى - التأمين الجماعي - تطبيقاته العملية وخصائصه
١٧٧٣	القواعد الخاصة التي تسرى على التأمين الجماعي
١٧٧٦	الصورة الثانية - التأمين الشعبي
١٧٧٩	الصورة الثالثة - التأمين التكميلي

صفحة

١٧٨١	المبحث الثاني - المبادئ التي يقوم عليها التأمين على الأشخاص
١٧٨١	المبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص - انعدام صفة التعويض
١٧٨٢	ما يتفرع من المبادئ على انعدام صفة التعويض :
١٧٨٢	التزام المؤمن بأى مبلغ للتأمين يذكر فى الوثيقة
١٧٨٦	جواز تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود
١٧٨٧	الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يكون مستحقا للمؤمن له
١٧٨٨	عدم حلول المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول - نص قانونى
١٧٩١	الفرع الثانى - التأمين على الحياة
١٧٩١	اهمية التأمين على الحياة والقواعد الخاصة به
١٧٩٣	المبحث الأول - أركان عقد التأمين على الحياة
١٧٩٣	التراضى والمحل
١٧٩٣	المطلب الأول - التراضى فى عقد التأمين على الحياة
١٧٩٣	مسائل للمبحث
١٧٩٤	١ - وثيقة التأمين على الحياة من حيث المشتملات والصورة
١٧٩٤	مشتملات وثيقة التأمين على الحياة
١٧٩٧	صورة وثيقة التأمين على الحياة
١٧٩٩	٢ - التأمين على حياة الغير
١٧٩٩	وجوب موافقة المؤمن على حياته - نص قانونى
١٨٠٣	التأمين على حياة الجنين
١٨٠٤	الاعتداء على حياة المؤمن على حياته - نص قانونى
١٨١١	٣ - التأمين على الحياة لمصلحة الغير
١٨١١	الغالب فى التأمين على الحياة أن يكون تأمينا لمصلحة الغير
١٨١٣	المسائل التى تبحث فى التأمين لمصلحة الغير :
١٨١٤	(أولا) تعيين المستفيد - من يقوم بالتعيين
١٨١٦	متى يكون التعيين
١٨١٦	كيف يكون التعيين

صفحة

١٨٢٥	(ثانيا) قبول المستفيد للتأمين
١٨٢٩	(ثالثا) جواز نقض المؤمن له لتعيين المستفيد
١٨٣٤	(رابعا) الحق المباشر الذي يثبت للمستفيد
١٨٤١	المطلب الثاني - الحل في عقد التأمين على الحياة
١٨٤٢	الحل في التأمين على الحياة هو الخطر المتعلق بحياة انسان
١٨٤٣	١ - تثبت المؤمن من مدى الخطر الذي يؤمنه
١٨٤٣	ضرورة التثبيت من مدى الخطر
١٨٤٤	الكشف الطبى
١٨٤٥	ما يقوم مقام الكشف الطبى
١٨٤٦	استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين
١٨٤٨	٢ - عدم تغلق الخطر بمحض ارادة أحد الطرفين
١٨٤٨	اعتداء المستفيد على حياة المؤمن له - اجالة
١٨٤٩	نص قانسونى
١٨٥١	سقوط حق المستفيد بانتحار المؤمن على حياته
١٨٥٥	الاستثناء - جواز تأمين الانتحار
١٨٥٧	المبحث الثانى - آثار عقد التأمين على الحياة
١٨٥٧	المطلب الأول - التزامات المؤمن له
١٨٥٧	التزامات المؤمن له فى عقد التأمين على الحياة
١٨٥٨	١ - التزام المؤمن له بتقديم البيانات اللازمة للمؤمن
١٨٥٨	ما يتميز به عقد التأمين على الحياة من أحكام في خصوص هذا الالتزام
١٨٥٩	عدم التزام المؤمن له بالأخطار عن الظروف التى تؤدى الى زيادة الخطر
١٨٦٠	الأهمية الخاصة للالتزام بتقديم البيانات اللازمة
١٨٦٣	الجزاء على الاخلال بالالتزام - نص قانونى
١٨٦٧	٢ - التزام المؤمن بدفع مقابل التأمين
١٨٦٧	قيود على تحديد مقدار القسط في التأمين على الحياة
١٨٦٩	امكان التحلل من عقد التأمين على الحياة ومن دفع الأقساط
١٨٧٥	المدين بدفع القسط وزمان الدفع ومكانه

صفحة

المطلب الثاني - التزام المؤمن وحقوق المؤمن له ١٨٧٧

١ - التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين ١٨٧٧

وقت استحقاق الدفع - نص قانوني ١٨٧٧

الاثبات ١٨٧٩

المقدار الواجب الدفع ١٨٨١

افلاس المؤمن ١٨٨٣

عدم حلول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد -

احالة ١٨٨٤

٢ - حقوق المؤمن له الناشئة من الاحتياطي الحسابي ١٨٨٥

طبيعة حق المؤمن له على الاحتياطي الحسابي وما يترتب

على ذلك من الحقوق ١٨٨٥

أولا - تخفيض التأمين : ١٨٨٧

نصوص قانونية ١٨٨٧

شروط إجراء التخفيض ١٨٩٠

طريقة إجراء التخفيض ١٨٩١

أثر إجراء التخفيض ١٨٩٤

ثانيا - تصفية التأمين : ١٨٩٥

نص قانوني ١٨٩٥

شروط إجراء التصفية ١٨٩٧

طريقة إجراء التصفية ١٨٩٨

أثر إجراء التصفية ١٩٠٠

ثالثا - تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين : ١٩٠١

جواز تعجيل دفعة على حساب وثيقة التأمين

وأفضلية التعجيل على التصفية ١٩٠١

الشروط التي يتم بها التعجيل على حساب وثيقة

التأمين ١٩٠٣

التكييف القانوني الصحيح للتعجيل على

حساب وثيقة التأمين ١٩٠٤

رابعا - رهن وثيقة التأمين ١٩٠٧

طرق رهن وثيقة التأمين ١٩٠٧

حقوق الدائن المرتهن ١٩٠٩

الفصل الثاني - التأمين من الأضرار

تجديد نطاق التأمين من الأضرار - تفرعه إلى فرعين

رئيسيين ١٩١١

مبدأن جوهريان في التأمين من الأضرار : ١٩١٤

صفحة

١٩١٤	أولا - المصلحة فى التأمين :
١٩١٤	نص قانونى
١٩١٦	تحديد معنى المصلحة فى التأمين من الأضرار
١٩١٨	مقياس المصلحة فى التأمين من الأضرار
١٩١٨	تأمين الربح المنتظر
١٩٢١	ثانيا - صفة التعويض
١٩٢١	نص قانونى
١٩٢٢	تحديد معنى الصفة التعويضية فى التأمين والأضرار والاعتبارات التى قامت عليها
١٩٢٥	ما يترتب على الصفة التعويضية فى التأمين من الأضرار
١٩٢٦	النتائج التى تترتب على عدم تقاضى تعويض أعلى من قيمة الضرر
١٩٢٧	النتائج التى تترتب على جواز تقاضى تعويض أقل من قيمة الضرر
١٩٣٠	التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولية
١٩٣٠	الفرع الأول - التأمين على الأشياء
١٩٣٠	التأمين من الحريق
١٩٣٠	أنواع مختلفة للتأمين على الأشياء (التأمين من تلف المزروعات ، ومن موت المواشى ، ومن السرقة والتبديد ، وتأمين الدين ، والتأمين من الحريق)
١٩٣٦	أركان عقد التأمين على الأشياء والآثار التى تترتب عليه
١٩٣٧	المبحث الأول - أركان عقد التأمين على الأشياء
١٩٣٧	تطبيق القواعد العامة
١٩٣٨	المطلب الأول - التراضى فى عقد التأمين على الأشياء
١٩٣٨	تطبيق القواعد العامة
١٩٣٨	١ - التأمين لحساب ذى المصلحة (أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه)
١٩٣٨	تكييف التأمين لحساب ذى المصلحة - اشتراط مصلحة الغير
١٩٤٠	شرطان لازمان لقيام التأمين لحساب المصلحة
١٩٤٥	ما يترتب على الآثار على التأمين لحساب ذى المصلحة
١٩٤٥	التزامات المؤمن له نحو المؤمن
١٩٤٧	الحق المباشر للمستفيد من ذمة المؤمن
١٩٥٢	٢ - حالات يحل فيها الغير محل المؤمن له

صفحة

١٩٥٢	حالات ثلاثة
١٩٥٢	(١) انتقال الشيء المؤمن عليه الى شخص آخر
١٩٥٤	سريان قواعد الاستخلاف لا قواعد الاشتراط لمصلحة الغير
١٩٥٤	أولاً - انتقال عقد التأمين الى من انتقلت اليه الملكية :
١٩٥٤	الشروط التي يتم بها انتقال عقد التأمين
١٩٥٨	الآثار التي تترتب على انتقال عقد التأمين
١٩٦٢	ثانياً - احتفاظ كل من المؤمن والمؤمن له الجديد بحق الفسخ
١٩٦٢	جواز فسخ عقد التأمين
١٩٦٤	الفسخ من جهة المؤمن
١٩٦٦	الفسخ من جهة المؤمن له الجديد
١٩٦٨	(ب) حلول الدائنين ذوى الحقوق الخاصة محل المؤمن له
١٩٦٨	نص قانونى
١٩٧٠	أولاً - الشروط الواجب توافرها لحلول الدائنين محل المؤمن له في مبلغ التأمين
١٩٧٠	ثلاثة شروط
١٩٧٠	الشرط الأول - وجود عقد تأمين على الأشياء
١٩٧١	الشرط الثانى - أن يكون للدائن حق خاص في الشيء المؤمن عليه
١٩٧٣	الشرط الثالث - أن يعلن هذا الحق الخاص للمؤمن
١٩٧٥	ثانياً - ما يترتب من الآثار على حلول الدائن محل المؤمن له
١٩٧٥	مسائل ثلاثة
١٩٧٥	قيام الدائن بالأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه
١٩٧٦	انتقال حق الدائن الى مبلغ التأمين
١٩٧٨	رجوع الدائن بالدعوى المباشرة على المؤمن
١٩٧٩	(ج) إفلاس المؤمن له
١٩٧٩	حلول جماعة الدائنين محل المؤمن له في عقد التأمين
١٩٨١	جواز فسخ عقد التأمين
١٩٨٢	إفلاس المؤمن - أحالة
	المطلب الثانى - المحل في عقد التأمين على الأشياء (وبخاصة
١٩٨٣	في عقد التأمين على الحريق)
١٩٨٣	أخطار متنوعة

صفحة

- خطر الحريق — تحديد ما هو الحريق ١٩٨٤
- ١ — الأسباب التي ينجم عنها الحريق ١٩٨٨
- أسباب مختلفة ١٩٨٨
- الحادث المفاجيء أو القوة القاهرة ١٩٨٨
- الحرب الخارجية والداخلية والاضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ١٩٨٩
- خطأ المؤمن له — نص قانونى ١٩٩٢
- خطأ من يكون المؤمن له مسئولاً عنه — نص قانونى ١٩٩٥
- عيب فى الشيء المؤمن عليه — نص قانونى ١٩٩٥
- ٢ — الأضرار الناشئة عن الحريق التي تدخل فى نطاق التأمين ٢٠٠٢
- نص قانونى ٢٠٠٢
- الأضرار المباشرة والأضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق ٢٠٠٥
- ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفاؤها ٢٠٠٧
- تلف الأشياء المملوكة لأسرة المؤمن له والمحققين بخدمته ٢٠٠٨
- المبحث الثانى — آثار عقد التأمين على الأشياء ٢٠٠٩
- نفس التزامات المؤمن له ونفس التزامات المؤمن ٢٠٠٩
- المطلب الأول — تقدير الضرر ٢٠١٠
- ١ — الأسس التي يقوم عليها تقدير الضرر ٢٠١٠
- حالات ثلاث : ٢٠١٠
- الحالة الأولى — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً ٢٠١١
- الحالة الثانية — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً ٢٠١٣
- الحالة الثالثة — هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً جزئياً متعاقباً ، أى مرة بعد أخرى ٢٠١٤
- ٢ — إثبات قيمة الضرر ٢٠١٧
- المؤمن له هو الذى يثبت قيمة الضرر — مبالغته التدليسية فى تقدير هذه القيمة ٢٠١٧
- الرجوع الى مبلغ التأمين فى إثبات قيمة الضرر — التمييز بين فرضيين : ٢٠١٨
- الفرض الأول — تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين من جانبه وحده ٢٠١٨
- الفرض الثانى — تقدير المؤمن له لمبلغ التأمين بالاتفاق مع المؤمن ٢٠٢١

صفحة

٢٠٢٣	المطلب الثاني — مبدأ التعويض
٢٠٢٣	نتيجتان رئيسيتان يترتبان على مبدأ التعويض
٢٠٢٤	١ — التأمين المغالى فيه وتعدد عقود التأمين
٢٠٢٤	التمييز بين التأمين المغالى فيه وتعدد عقود التأمين
٢٠٢٥	(١) التأمين المغالى فيه
٢٠٢٥	نطاق تطبيق التأمين المغالى فيه
٢٠٢٥	التمييز بين المغالة التدليسية والمغالة غير التدليسية :
٢٠٢٦	المغالة التدليسية
٢٠٢٧	المغالة غير التدليسية
٢٠٢٨	(ب) تعدد عقود التأمين
٢٠٢٨	معنى تعدد عقود التأمين
٢٠٣١	وجوب تبليغ المؤمن المتعديدين
٢٠٣٢	تعدد عقود التأمين التدليسي
٢٠٣٤	تعدد عقود التأمين غير التدليسي
٢٠٣٩	٢ — عدم الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض — وحلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بالتعويض
٢٠٣٩	وضع المسألة — تحقق الخطر ناشئ عن خطر الغير
٢٠٤١	نص قانوني
٢٠٤٧	الشروط الواجب توافرها ليحل المؤمن محل المؤمن له
٢٠٥٠	الآثار التي تترتب على الحلول
٢٠٥٣	القيود التي ترد على الحلول
٢٠٥٦	المطلب الثالث — قاعدة النسبية
٢٠٥٦	وضع المسألة
٢٠٦٠	١ — الشروط الواجب توافرها لأعمال قاعدة النسبية
٢٠٦٠	الشرط الأول — قيمة مؤمن عليها مقدرة أو قابلة للتقدير
٢٠٦٢	الشرط الثاني — تأمين بخس
٢٠٦٢	الشرط الثالث — تحقق الخطر تحققاً جزئياً
٢٠٦٣	٢ — الأثر الذي يترتب على أعمال قاعدة النسبية وكيف يتفادى هذا الأثر
٢٠٦٣	التأمين على شيء واحد — شرط الدلالة المتغيرة

صفحة

٢٠٦٤	• • • • • التأمين على أشياء متعددة
٢٠٦٦	• • • • • الفرع الثانى - التأمين من المسؤولية
٢٠٦٦	• • تعريف التأمين من المسؤولية وطبيعة هذا التأمين
٢٠٦٩	• • أنواع التأمين من المسؤولية - تقسيم رئيسى (التأمين من خطر معين والتأمين من خطر غير معين)
٢٠٧٢	• • تطبيق قواعد التأمين من الأضرار والتأمين على الأشياء
٢٠٧٣	• • الأحكام التى ينقرد بها التأمين من المسؤولية
	المبحث الأول - رجوع المضرور على المؤمن له فرجوع المؤمن
٢٠٧٣	• • • • • له على المؤمن
٢٠٧٣	• • • • • مراحل رجوع المؤمن له على المؤمن
٢٠٧٤	• • • • • المدى الذى يمتد اليه ضمان المؤمن :
٢٠٧٥	• • • • • (الأمر الأول) المصروفات التى يحكم بها على المؤمن له فى دعوى المسؤولية
٢٠٧٨	• • • • • (الأمر الثانى) التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية
٢٠٧٩	• • • • • المطلب الأول - مرحلة مطالبة المضرور للمؤمن له
٢٠٧٩	• • • • • مطالبة المضرور للمؤمن هى الخطر المؤمن منه فى التأمين من المسؤولية
٢٠٨١	• • • • • أخطار المؤمن له للمؤمن بمطالبة المضرور
٢٠٨٢	• • • • • المطلب الثانى - مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور وديا
٢٠٨٢	• • • • • جواز تسوية المسؤولية مع المضرور وديا
٢٠٨٣	• • • • • الاتفاق على عدم جواز الاقرار بالمسؤولية أو الصلح بغير موافقة المؤمن
٢٠٨٧	• • • • • تسوية الضمان مع المؤمن وديا أو بدعوى أصلية
٢٠٨٩	• • • • • المطلب الثالث - مرحلة تسوية المسؤولية مع المضرور قضائيا
٢٠٨٩	• • • • • هذه المرحلة هى المرحلة الغالية - احتمالات ثلاثة :
٢٠٩٠	• • • • • الاحتمال الأول - مواجهة المؤمن له لدعوى المسؤولية وحده
٢٠٩٢	• • • • • الاحتمال الثانى - ادخال المؤمن أو دخوله خصما فى الدعوى
٢٠٩٤	• • • • • الاحتمال الثالث - تولى المؤمن بنفسه إدارة دعوى المسؤولية
٢١٠١	• • • • • المبحث الثانى - رجوع المضرور مباشرة على المؤمن (الدعوى المباشرة)

صفحة

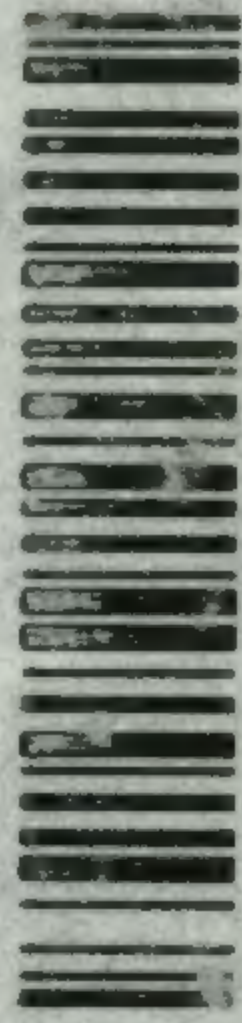
٢١٠١	• وجوب اعطاء دعوى مباشرة للمضرور ضد المؤمن :
٢١٠٢	• فى القانون الفرنسى
٢١٠٥	• فى القانون المصرى
٢١١٢	• المطلب الأول - الخصوم فى الدعوى المباشرة
٢١١٢	• المدعى والمدعى عليه
	• المدعى هو المضرور أو من يحل محله - التزام عند
٢١١٢	• التعدد
٢١١٥	• عدم سبق تعويض المضرور - تضامم المؤمن له والمؤمن
٢١١٧	• ادخال المؤمن له خصما فى الدعوى
٢١٢٢	• المطلب الثانى - استعمال الدعوى المباشرة
٢١٢٢	• مسائل ثلاث
٢١٢٣	• مدة التقادم فى الدعوى المباشرة
٢١٢٧	• الاثبات الواجب تقديمه فى الدعوى المباشرة
	• الأثر الذى يترتب على الدعوى المباشرة من ناحية حصول
٢١٣٢	• المضرور على حقه
٢١٣٤	• جواز الاحتجاج بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث
	• عدم جواز الاحتجاج بالمفوع التى تنشأ بفعل المؤمن له
٢١٣٨	• بعد وقوع الحادث

قم الايداع بدار الكتب

١٩٩٠/٥١٨٦



Biblioteca Alexandrina



034859